

٣٤٨٣

ما لم يثبت بتعديل الملاحظات  
مما لا يختلف فيه وجهات  
النظر.

المناقشة: لعلنا  
١٤٤٤/١/٢٢

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
الجامعة الإسلامية  
بالمدينة المنورة  
كلية الشريعة  
قسم الفقه

١  
١٤٤٤/١/٢٢  
١٤٤٤/١/٢٩

## التعليقة الكبرى

شأن

لشرف  
عواض بن هلال العمري  
١٤٤٤/٣/٣

## في الفروع

للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري ت ٤٥٠ هـ

دراسة وتحقيق

من بداية كتاب الصيام إلى نهاية باب ما يجتنبه المحرم من كتاب الحج

رسالة مقدمة لنيل درجة

الماجستير

إعداد الطالب / فيصل شريف محمد

بإشراف فضيلة د/عواض بن هلال العمري

الأستاذ المشارك في قسم الفقه .

العام الدراسي ١٤٢٠-١٤٢١ هـ

الجزء الأول .

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة  
كلية الشريعة  
قسم الفقه .

# التعليقة الكبرى في الفروع

وهي شرح مختصر المزي

للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري  
المتوفى سنة ٤٥٠ هـ .

دراسة وتحقيق

من بداية كتاب الصيام إلى نهاية باب ما يجتنبه المحرم من كتاب الحج .  
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد

الطالب : فيصل شريف محمد

بإشراف فضيلة الدكتور عواض بن هلال العمري

الأستاذ المشارك في قسم الفقه

العام الدراسي ١٤٢٠-١٤٢١ هـ .



بسم الله الرحمن الرحيم .

## مقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل الله فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه واتبع سنته إلى يوم القيامة .

﴿يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ (١)  
﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا﴾ (٢) ﴿يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديدا﴾ (٣).

أما بعد فقد قال الله تعالى ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ (٤) وهذا نص في أن العباد إنما خلقوا للعبادة ولعمل الآخرة ؛ ولذلك بعث الله سبحانه وتعالى إلى الثقلين رسلا مبشرين ومنذرين فبلغوا الرسالات وأدوا الأمانات ، واختار الله لهذه الأمة محمدا ﷺ خير خلق الله وأفضلهم فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغمة وجاهد في الله حق جهاده وتركنا على المحجة

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة آل عمران

(٢) الآية ١ من سورة النساء

(٣) الآية ٧٠ من سورة الأحزاب

(٤) الآية ٥٦ من سورة الذاريات .

البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك . ولم يلحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى إلا بعد ما أكمل الله لنا الدين ورضي لنا الإسلام ديناً .

ولما كانت العبادة بهذه المرتبة كان أولى ما اشتغل به المحققون ، وبذل في إدراكه العباد معرفة ما يصح تلك العبادة وما يفسدها ، وما يكملها وما ينقصها ، وقد قام بذلك خير قيام فقهاء الإسلام الذين أكثروا من التصنيفات في الفقهيات مختصرات ومبسوطات ، وأودعوا فيها كل ما يحتاج إليه من التحقيقات والنفائس والغايات ، وكل ما يتوقع وقوعه ولو على أندر الاحتمالات ، حتى تركونا على الجليات الواضحات فجزأهم الله عنا وعن الإسلام خير الجزاء .

ومن تلك المصنفات المطولات في أحكام الديانات تعليقة القاضي أبي الطيب الطبري وهو كتاب بديع الصنائع ، عظيم الفوائد ، كثير الفروع والمباحث ، أطال القاضي النفس في تحرير مسائله ، وتدقيق فروعه ، وترجيح مختلف أقواله ، طبق مباحث علم أصول الفقه على استدلالاته وأجوبته .

#### أسباب الاختيار :

وتتلخص في أمرين :

أولاً : قيمة الكتاب العلمية التي لا يختلف فيها اثنان إذ قلما يوجد من المؤلفات في الفقه كتاباً يحوى مثل ما حوى هذا الكتاب من الأدلة النقلية والعقلية وأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم . وقل ما نجد من كتب الفقه كتاباً يشتمل ما اشتمل عليه من التطبيقات الأصولية ، والقواعد ، والضوابط ، والأشباه والنظائر ، والفروق الفقهية وغير ذلك من العلوم . ولذلك قال النووي : ( وله مصنفات كثيرة في فنون العلم ومن أحسنها

تعليقة في المذهب ولم أر لأصحابنا أحسن منه في أسلوبه (١). وقال حاجي

خليفة : (تعليقة عظيمة في نحو عشر مجلدات كثيرة الاستدلال والأقيسة) (٢).

ثانيا : مكانة مؤلفه العلمية فقد بلغ القاضي أبو الطيب منزلة رفيعة عند أهل العلم واعتمد عليه من بعده من علماء الشافعية فأكثرُوا من النقل عنه في كتبهم.

### خطة البحث:

تشتمل هذه الرسالة على مقدمة ودراسة وتحقيق وفهارس .

أولا : المقدمة وفيها الاستفتاحية ، وأهمية الفقه ، وسبب الاختيار ، وخطة البحث ، ومنهجي في التحقيق ، وكلمة شكر وتقدير .

ثانيا : قسم الدراسة وفيه فصلان :

الفصل الأول: ترجمة موجزة للقاضي أبي الطيب الطبري ، وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول : في اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .

المبحث الثاني : في ولادته ونشأته .

المبحث الثالث : في رحلاته العلمية .

المبحث الرابع : في شيوخه وتلاميذه . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في شيوخه .

المطلب الثاني : في تلاميذه .

المبحث الخامس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

المبحث السادس : آثاره العلمية .

المبحث السابع : وفاته .

الفصل الثاني : التعريف بكتاب المؤلف وفيه ستة مباحث :

---

(١) المجموع ٥٣٧/١

(٢) كشف الظنون ٤٢٤/١

المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف .

المبحث الثاني : قيمة الكتاب العلمية .

المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه .

المبحث الرابع : مصادر المصنف في هذا الكتاب .

المبحث الخامس : التعريف بمصطلحات الشافعية التي استعملها المصنف .

المبحث الرابع : وصف النسخ الخطية للقسم المحقق من الكتاب وعرض نماذج منها .

ثالثا القسم المحقق .

ويشمل تحقيق كتاب الصيام وكتاب الاعتكاف وجزء كبير من كتاب الحج

ينتهي بنهاية باب ما يتجنبه الحرم .

ومنهجي في تحقيقه كالآتي :

أولا : نسخت القسم المحقق حسب القواعد الإملائية الحديثة .

ثانيا : اعتمدت نسخة أ في النسخ ثم قابلتها مع نسخة ب و ط .

ثالثا : أثبت الفروق بين النسخ على النحو الآتي :

١ — إذا وقع سقط في إحدى النسخ فإني أجعل ذلك السقط بين معقوفين

هكذا [ ] ، وأذكر في الهامش النسخة التي وقع السقط فيها .

٢ — أضع ما عدا السقط مما يختلف فيه النسخ بين قوسين هكذا ( )

أ — إن وقعت زيادة في إحدى النسخ وكان السياق يستغني عنها فإني

أشير إليها في الهامش .

ب — إن كان في الزيادة ما يدعو إلى إثباتها في المتن كأن يكون سياق

الكلام بوجودها أكثر استقامة فإني أثبتها في المتن وأشير في الهامش ما في النسخة

الأخرى أو النسختين الأخريين .

ج — إذا اختلفت النسخ في كلمة أو أكثر فإني أثبت ما يتفق مع

السياق منها. فإن كان كل من الكلمتين يتفق مع السياق فإني أثبت ما في نسخة أ

في المتن وأشير في الهامش إلى ما في النسخة الأخرى مثلا .

## خاتمة إذا كان في الأجزاء الإفرادية

د — إذا اتفقت النسخ على الخطأ فإني أصححه في أهامش وأضع

الخطأ في المتن بين قوسين هكذا ( ) إلا إذا كان الخطأ في آية أو حديث أو شعر . هـ — أشير إلى نهاية كل لوحة من المخطوط .

رابعاً : عزوت الآيات القرآنية بذكر رقم الآية واسم السورة .

خامساً : خرجت الأحاديث النبوية على النحو الآتي :

أ — إن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإني أكفي بذلك في الغالب .

ب — إذا كان الحديث في غير الصحيحين فإني أخرجه من مظانه وأذكر كلام العلماء عليه من تصحيح أو تضعيف .

سادساً : عزوت الآثار عن الصحابة والتابعين إلى مصادر أصلية في الغالب .

سابعاً : وثقت الأقوال الفقهية التي ذكرها المصنف من الكتب المعتمدة .

ثامناً : إن حكى المصنف عن مذهب خلاف قوله أو قولاً ضعيفاً فيه ذكرت القول المعتمد في ذلك المذهب .

تاسعاً : إذا ذكر المصنف قولين أو وجهين أو طريقين أو أكثر من ذلك في مذهب الشافعي بينت الصحيح منها .

عاشراً : علقت على ما يحتاج إلى تعليق من المسائل الواردة في الكتاب .

الحادي عشر : عرفت ما يحتاج إلى تعريف من المصطلحات العلمية الواردة في

القسم المحقق .

الثاني عشر : شرحت الكلمات الغريبة الواردة في البحث .

الثالث عشر : ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق بترجمة موجزة .

الرابع عشر : عرفت ما يحتاج إلى تعريف من الأماكن والبلدان الواردة في

القسم المحقق .

رابعاً : الفهارس العلمية وهي كالآتي :

١ — فهرس الآيات القرآنية .

٢ — فهرس الأحاديث .

- ٣ — فهرس الآثار .
- ٤ — فهرس الأعلام المترجم لهم .
- ٥ — فهرس الأبيات الشعرية .
- ٦ — فهرس المصطلحات العلمية المعرفة .
- ٧ — فهرس الكلمات الغريبة .
- ٨ — فهرس البلدان والأماكن المعرفة .
- ٩ — فهرس المصادر والمراجع .
- ١٠ — فهرس الموضوعات .

### كلمة شكر وتقدير

أحمد الله أولاً وآخراً على نعمائه التي لا تعد ولا تحصى ، وعلى رأسها نعمة الإسلام وطلب العلم الشرعي على أيد أمينة ، وأشكره على ما منّ علي من إتمام هذه الرسالة العلمية فقد تأذن سبحانه بالمزيد لمن شكر سائلاً المولى أن يجعل عملي هذا في ميزان حسناتي .

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لفضيلة أستاذي ومشرفي على هذه الرسالة الأستاذ المشارك في قسم الفقه الدكتور عواض بن هلال العمري ، أشكره على ما قدم إلي من توجيهات سديدة ، وتصحيحات صائبة فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر إلى القائمين على هذه الجامعة المباركة ، هذا الصرح العلمي الذي أسس على تقوى من الله ورضوان وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يديم هذه النعمة المهداة لأبناء الأمة الإسلامية إنه ولي ذلك والقادر عليه .

ولا يفوتني أن أشكر كل من أعانني في إنجاز هذا العمل سائلاً الله أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه .

## القسم الدراسي وفيه فصلان :

الفصل الأول: ترجمة موجزة للقاضي أبي الطيب الطبري .

الفصل الثاني: في التعريف بكتاب المصنف.

الفصل الأول : ترجمة موجزة للقاضي أبي الطيب الطبري .

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: في اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته.

المبحث الثالث: رحلاته العلمية .

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في شيوخه.

المطلب الثاني: في تلاميذه.

المبحث الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

المبحث السادس: آثاره العلمية .

المبحث السابع: وفاته.

## المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته.

هو <sup>أبو الطيب</sup> طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري البغدادي. هذا ما عليه الأكثرون (١). وجعل بعضهم اسم جده الثاني عبد الله فقال هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عبد الله بن عمر الطبري (٢).

ثانياً: لقبه: لقب القاضي أبو الطيب بألقاب كثيرة وأكثرها شهرة: القاضي؛ ولذلك فإن أصحابه العراقيين إذا أطلقوا لفظ القاضي في فن الفقه فإنهم يعنون به (٣) ولقب أيضاً بشيخ الإسلام (٤)، وبالإمام (٥)، وبغيرها من الألقاب الدالة على سعة علمه كالفقيه الأصولي الجدلي (٦).

---

(١) تاريخ بغداد ٣٥٨/٩، والبداية والنهاية ٧٦١/١٥ وسير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧، والمجموع ٥٣٧/١

(٢) الوافي بالوفيات ٤٠١/١٦

(٣) طبقات ابن السبكي ١٥/٥ وسير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢

(٤) سير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧

(٥) طبقات الشيرازي ص: ١٢٧ وسير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧

(٦) الوافي بالوفيات ٤٠١/١٦، ومعجم المؤلفين ١٢/٢



## المبحث الثاني: ولادته ونشأته .

لا خلاف بين من ترجم للقاضي أبي الطيب الطبري أنه ولد بمدينة آمل<sup>(١)</sup> بطبرستان<sup>(٢)</sup> سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة وتُقل ذلك عن القاضي أبي الطيب نفسه<sup>(٣)</sup>.

ولم أجد من تحدث عن نشأته وعن أسرته ولكن القاضي أبا الطيب ذكر في شعره أنه لما طلب العلم كان ثريا فقابل رحمه الله :

وكنت ذا ثروة لما عنيت به فلم أدع ظاهرا منها ومدخرا.<sup>(٤)</sup>  
وهذا يدل على أنه كان من أسرة غنية ؛لأنه لما بلغ الرابعة عشر من عمره ابتداء طلب العلم بمدينة آمل فدرس الفقه على الإمام أبي علي الزجاجي<sup>(٥)</sup> وذلك

---

(١) آمل بضم الميم واللام : اسم أكبر مدينة بطبرستان من السهل لأن طبرستان سهل وجبل .  
انظر معجم البلدان ٧٧/١، والروض المعطار ص: ٥، ووفيات الأعيان ٥١٥/٢ .

(٢) طبرستان بفتح أوله وثانيه وكسر الراء والنسبة إلى هذا الموضع الطبري وهي بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم ويغلب عليها الجبال ،وقد افتتحت طبرستان سنة اثنتين وأربعين ومائة ،واستولى عليها التتر سنة ٦١٦ هـ ومنذ استيلائهم عليها بطل استعمال اسم طبرستان وحل محله مازندران ،وهي واقعة جنوب بحر قزوين .

انظر معجم البلدان ١٤/٤ - ١٥، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٨٧٨/٢، والسروض المعطار ص: ٣٨٣، وبلدان الخلافة الشرقية ص: ٤٠٩ .

(٣) تاريخ بغداد ٣٥٩/٩، وطبقات الشيرازي ص: ١٢٧، وسير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧ .

(٤) تاريخ بغداد ٣٦٠/٩

(٥) تاريخ بغداد ٣٥٩/٩، وطبقات الشيرازي ص: ١٢٧، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢ .

في سنة ٣٦٢هـ (١). ومعلوم أن من كان هذا عمره لا يمكن أن يكون اكتسب الثروة بنفسه.

### المبحث الثالث: رحلاته العلمية.

لم يكتف القاضي أبو الطيب الطبري بما أخذ من علماء بلده؛ لما كان يحمل من الهمة العالية، مع ما أعطاه الله من الثروة التي يسرت له أن يرحل لطلب العلم إلى حيث شاء.

قال القاضي أبو الطيب رحمه الله :

وكنيت ذا ثروة لما عنيت به فلم أدع ظاهرا منها ومدخرا  
وما أبالي إذا ما العلم صاحبي ثم التقى فيه أن لا أصحاب اليسرا

ثَنَيْتُ عَنَّا نِيَّ عَنْهُ هِمَّةٌ طُمَحَتْ إِلَى الْهَدْيِ فَاسْتَطَابَتْ عِنْدَهُ الصَّبْرُ (٢)

ولما اشتد ساعده وبلغ الثالثة والعشرين من عمره ابتدأ رحلاته العلمية فتوجه إلى جرجان (٣) للقاء أبي بكر الإسماعيلي والسماع منه وتحدث هو عن رحلته هذه، فقال: وخرجت إلى جرجان للقاء أبي بكر الإسماعيلي والسماع منه فوصلت إلى البلد في يوم الخميس فاشتغلت بدخول الحمام، ولما كان من الغد رأيت أبا سعد بن أبي بكر الإسماعيني فأخبرني أن أباه قد شرب دواء لمريض

---

(١) أخذت هذا من سنة ولادته .

(٢) تاريخ بغداد ٣٦٠/٩

(٣) جرجان بالضم وآخره نون مدينة كبيرة جدا بين طبرستان وخراسان فبعض يعدها من هذه وبعض يعدها من هذه، وهي واقعة في جنوب شرقي بحر قزوين، افتتحها سعيد بن عثمان في خلافة سليمان بن عبد الملك، ونزل عليها التتر سنة ٦١٨هـ واستولوا عليها بعد خمسة أشهر من الحصار والقتال فأبادوا من كانوا فيها. وأفادت بعض المصادر أن جرجان اسم إقليم يقال له بالفارسية كركان وعاصمته مدينة بالاسم نفسه يقال لها اليوم: من كركان.

معجم البلدان ١٣٩/٢، والروض المعطار ص: ١٦٠، وبلدان الخلافة الشرقية ص: ٤١٧

كان به ، وقال لي : تجيء في صبيحة غد لتسمع منه فلما كان في بكرة يوم السبت غدوت للموعد ، وإذا الناس يقولون : مات أبو بكر الإسماعيلي فنظرت ، وإذا به قد توفي في تلك الليلة. إهـ (١)

ورغم أن أبا الطيب لم يظفر ببيغته في جرجان إلا أن ذلك لم يمنعه من أخذ العلم من العلماء الآخرين فيها كأبي سعد إسماعيل بن أبي بكر الإسماعيلي (٢) وأبي القاسم بن كج (٣) وأبي أحمد الغطريفى إذ سمع من الأخير جزءا يقال إنه تفرد بعلو إسناده (٤) وكان ذلك في سنة ٣٧١ هـ كما أخبر بذلك القاضي عن نفسه. (٥)

---

(١) تاريخ بغداد ٣٥٩/٩ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص: ١١٦ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٤٨/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٦٦٩/١٧

(٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٢٧ تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢

(٣) طبقات الفقهاء للشيرازي ص: ١٢٧ ، وسير أعلام النبلاء ٦٦٩/١٧ ، ووفيات الأعيان ٥١٤/٢

(٤) تاريخ بغداد ٣٥٨/٩ ، والمنتظم ٣٩/١٦ ، وسير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧

(٥) سير أعلام النبلاء ١٠/١٤

ثم ارتحل إلى نيسابور<sup>(١)</sup>، وبها صحب الإمام أبا الحسن الماسرجسي أربع سنين، وسمع منه الحديث وتفقه عليه<sup>(٢)</sup> وسمع غيره من شيوخ نيسابور<sup>(٣)</sup> وأخذ أصول الفقه من أبي إسحاق الأسفراييني بأسفرايين<sup>(٤)</sup> (٥).

ثم توجه إلى بغداد عاصمة المسلمين إذ ذاك وملتقى كبار العلماء فعلق عن أبي محمد الباقي الخوارزمي، وحضر مجلس الشيخ أبي حامد الأسفراييني، وسمع

---

(١) نيسابور وبالفارسية الحديثة نيشابور من بلاد خراسان وهو بلد واسع افتتحه عبد الله بن عامر بن كرز في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ثلاثين. ونزل عليهم التتر في سنة ٦١٨ هـ وهي يومئذ عروس خراسان ومحط التجار من سائر البلدان فراموا فيها مكرا بتأمين فقال أهلها: الكلب خير من صاحب أمرهم فإنه — أي الكلب — يحفظ العهد وهو ماله عهد ولا يفي بقول قد غدر بأهل بخارى وأهل سمرقند وغيرها فكيف ننخدع بعد ما سمعنا وفينا من يرغب في الشهادة؟! وما برحوا حتى دخل التتر عليهم محلة فمحلة ولم يبقوا على أحد حتى إهم قتلوا الأطفال وكثيرا من النسء إذ كان فيهن من يرمي عليهم الحجارة من السطوح وخرّبوا المدينة وتركوها موحشة وساروا إلى أختها مرو.

الروض المعطار ص: ٥٨٨، وبلدان الخلافة الشرقية ص: ٤٢٤.

(٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ص: ١٢٧، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٤٧، وسير أعلام النبلاء ٦٦٩/١٧

(٣) تاريخ بغداد ٩/٣٥٩

(٤) أسفرايين بالفتح ثم السكون وفتح الفاء والراء وكسر الياء الأولى بليدة حصينة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان واسمها القلعة مهرجان. انظر معجم البلدان ١/٢١١، ومراصد الإطلاع ١/٧٣

(٥) طبقات الفقهاء للشيرازي ص: ١٢٦، ووفيات الأعيان ١/٢٨

من أبي الحسن الدارقطني وغيره من علماء بغداد (١). ولم يزل يطلب العلم من أهله حتى صار من أكمل الناس اجتهدا وأشدهم تحقيا وأجودهم نظرا (٢). واستوطن بغداد ودرس فيها وأفتى واشتهر اسمه وصنف كتباً كثيرة في فنون شتى (٣).

وقصد إلى مجلسه الطلاب فتفقه عليه جماعة من العلماء منهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الذي لازم مجلسه بضع عشرة سنة ثم في سنة ثلاثين وأربعمائة طلب منه القاضي أبو الطيب أن يجلس مجلسه للتدريس ففعل (٤).

وفي سنة ست وثلاثين وأربعمائة ولي القضاء بربع الكرخ (٥) فلم يزل على القضاء إلى أن توفي رحمه الله (٦).

تحدث القاضي أبو الطيب الطبري عن حياته العلمية، وما لاقى في سبيل تحصيل العلم من الشدائد، واصطباره عليها، ومبلغه من العلم، وعن حياته المعيشية قبل طلبه العلم وبعدها فقال:

ما زلت أطلب علم الفقه مصطبراً على الشدائد حتى أعقب الجيرا

---

(١) طبقات الشيرازي ص ١٢٧، وتذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢ وسير أعلام النبلاء ٦٦٩/١٧، وطبقات ابن السكيت ١٢/٥-١٣

(٢) طبقات الشيرازي ص: ١٢٧

(٣) سير أعلام النبلاء ٦٦٩/١٧، وتذيب الأسماء واللغات ٢٤٨/٢ والمجموع ٥٣٧/١ .

(٤) طبقات الشيرازي ص: ١٢٨

(٥) ربع الكرخ مدينة صغيرة عامرة بشرقي دجلة وهي في الجانب الغربي من بغداد . انظر معجم البلدان ٥٠٨/٤ والروض المعطار ص: ٤٩٠

(٦) طبقات ابن قاضي شهبة ٢٢٧/١ وسير أعلام النبلاء ٦٦٩/١٧ ، طبقات الشيرازي ص: ١٢٧

فكان ما كد من درس ومن سهر  
حفظت مآثوره حفظا وثقت به  
صنفت في كل نوع من مسائله  
أقول بالأثر المروي متبعا  
إذا انتضت<sup>(١)</sup> بناني عن غوامضه  
وإن تحريت طرق الحق مجتهدا  
وكنت ذا ثروة لما عנית به  
وما أبالي إذا ما العلم صاحبي  
ثنيت عناني عنه همه طمحت  
أصدي فلا أتصدي للئيم ولا  
إذا أضقت سألت الله مقتنعا

في عظم ما نلت من عقابه مغتفرا  
وما يقاس على المآثور معتبرا  
غرائب الكتب مبسوطا ومختصرا  
وبالقياس إذا لم أعرف الأثرا  
حسرت عنها قناع اللبس فأنحسرا  
وصلت منها إلى ما أعجز الفكر  
فلم أدع ظاهرا منها ومدخرا  
ثم التقى فيه أن لا أصحاب اليسرا  
إلى الهدى فاستطابت عنده الصبرا  
خزيان أيت دون الغنى منكسرا  
كفايتي فأطاب الورد والصدرا<sup>(٢)</sup>

(١) يعني استخرجت شيئا فشيئا. القاموس المحيط ٣٥٨/٢

(٢) تاريخ بغداد ٣٦٠/٩

المبحث الرابع: في شيوخه وتلاميذه ، وفيه

مطلبان :

المطلب الأول: في شيوخه .

المطلب الثاني: في تلاميذه .

## المطلب الأول : شيوخه :

ذكرت في المبحث الثاني والثالث عند كلامي عن نشأة القاضي ، وعن رحلاته العلمية أنه ابتداء طلب العلم في بلده في وقت مبكر من حياته وأنه ارتحل لطلب العلم إلى كل من جرجان ونيسابور وبغداد ، وكان له في كل هذه البلدان شيوخ في الحديث والفقه والأصول وفيما يلي بيان أسمائهم مرتبة حسب وفياتهم :

١- محمد بن أحمد بن حسين بن القاسم ، أبو أحمد الغطريفسي ، الجرجاني المتوفي سنة ٣٧١هـ ثقة ثبت سمع منه القاضي أبو الطيب بجرجان جزءا تفرد بعلومه (١).

٢- موسى بن محمد بن جعفر بن عرفة السمسار ، أبو القاسم ، البغدادي مولى بني هاشم المتوفي في حدود ٣٨٠هـ .

روى عنه القاضي أبو الطيب في بغداد (٢).

٣- محمد بن علي بن سهل أبو الحسن الماسرجسي النيسابوري الشافعي أحد أصحاب الوجوه . المتوفي سنة ٣٨٣ ، وقيل ٣٨٤هـ أخذ عنه القاضي أبو الطيب الحديث والفقه في نيسابور (٣).

٤- الحافظ علي بن عمر بن أحمد ، أبو الحسن الدارقطني . المتوفي سنة

٣٨٥هـ سمع منه القاضي أبو الطيب في بغداد (٤).

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/٦٦٩ ، ٧/٣٨٣ ، ولسان الميزان ٣٥/٥ .

(٢) تاريخ بغداد ١٣/٦٤ ، ولسان الميزان ٦/١٣٠ .

(٣) طبقات الشيرازي ص: ١١٦ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١/١٦٦ ، ٢٢٨ ، وسير أعلام النبلاء

١٦/٤٤٦

(٤) تاريخ بغداد ٩/٣٥٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٦/٤٤٩ - ١٧/٦٦٩ ، وطبقات ابن السبكي

٣/٤٦٣



٥- علي بن عمر بن محمد أبو الحسن الحميري الصيرفي السكري البغدادي

المتوفى سنة ٣٨٦هـ - حدث عنه القاضي أبو الطيب في بغداد (١).

٦- المعافى بن زكريا بن يحيى، أبو الفرج النهرواني الجريسي المتوفى سنة

٣٩٠هـ - حدث عنه القاضي أبو الطيب ببغداد (٢).

٧- إسماعيل بن أبي بكر الإسماعيلي، أبو سعد الجرجاني المتوفى سنة ٣٩٦هـ -

قرأ عليه القاضي أبو الطيب بجرجان وتفقه عليه (٣).

٨- علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن بن القصار البغدادي المالكي المتوفى

سنة ٣٩٧هـ (٤).

٩- عبد الله بن محمد، أبو محمد الخوارزمي الباقي المتوفى سنة ٣٩٨هـ - علق

عنه القاضي ببغداد (٥).

١٠- الحسن بن محمد بن العباس أبو علي الزجاجي الطبري المتوفى في حدود

الأربعمئة إما قبلها أو بعدها.

تفقه عليه القاضي أبو الطيب بآمل (٦).

---

(١) المنتظم ٣٨٤/١٤، وسير أعلام النبلاء ١٦/٥٣٨، ١٧/٦٦٩

(٢) وفيات الأعيان ٥/٢٢١-٢٢٢، وسير أعلام النبلاء ١٦/٥٤٤، ١٧/٦٦٩

(٣) وفيات الأعيان ٢/٥١٤، وسير أعلام النبلاء ١٧/٨٧، وطبقات ابن قاضي شهبة ١/٢٢٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/١٠٧، والدياج المذهب ص: ٢٩٦

(٥) طبقات الشيرازي ص: ١٢٣، ١٢٧، وطبقات ابن السبكي ٣/٣١٧، وطبقات ابن قاضي شهبة

١٦٠/١

(٦) طبقات الشيرازي ص: ١١٧، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٣٩-١٤٠، ٢٢٧، وطبقات ابن السبكي

٢٦٥/٣

١١ — الحسين بن محمد بن الحسن ،أبو عبد الله الطبري الحناطي مات بعد

الأربعمائة بقليل أو قبلها بقليل. حدث عنه القاضي أبو الطيب الطبري (١).

١٢ — محمد بن عبد الله بن الحسن ،أبو الحسين بن اللبان الفرضي المتوفى سنة

٤٠٢هـ سمع منه القاضي أبو الطيب في بغداد سنن أبي داود برواية ابن داسة (٢).

١٣ — يوسف بن أحمد ،أبو القاسم بن كج الدينوري قتل سنة ٤٠٥هـ —

درس عليه القاضي الفقه بجرجان (٣).

١٤ — أحمد بن محمد بن أحمد ،الشيخ أبو حامد الأسفرايني شيخ طريقة

العراقيين المتوفى سنة ٤٠٦هـ حضر القاضي أبو الطيب مجلسه في بغداد (٤).

١٥ — إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني المتوفى سنة

٤١٨هـ درس عليه القاضي أبو الطيب أصول الفقه بأسفراين (٥).

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٥٤، وطبقات ابن قاضي شهبة ١/١٧٩—١٨٠، وطبقات ابن السبكي ٣٦٧/٤.

(٢) تاريخ بغداد ٥/٤٧٢، وطبقات ابن الصلاح ١/١٨٤، وطبقات ابن قاضي شهبة ١/١٩٢.

(٣) طبقات ابن السبكي ٥/٣٥٩، وطبقات ابن قاضي شهبة ١/١٩٩.

(٤) طبقات الشيرازي ص: ١٢٣، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٠٨—٢١٠.

(٥) طبقات الشيرازي ص: ١٢٦، والبداية والنهاية ١٥/٦١٩.

## المطلب الثاني: تلاميذه.

روى عن القاضي أبي الطيب وتفقه عليه خلق كثير (١) أذكر منهم من وقفت على أسمائهم مرتبة حسب وفياتهم:

- ١— محمد بن علي بن عمر الراعي المتوفى سنة ٤٥٠هـ أخذ عنه الفقه. (٢)
- ٢— عمر بن علي بن أحمد أبو حفص الرنجاني المتوفى سنة ٤٥٩هـ — تفقه عليه. (٣)
- ٣— محمد بن أحمد بن أبي سعيد الحلبي الجاساني المتوفى سنة ٤٦٠هـ — تفقه عليه. (٤)
- ٤— الحافظ أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر المشهور بالخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ — تفقه على القاضي أبي الطيب وعلق عنه الخلاف (٥).
- ٥— عبد الله بن علي بن عوف، أبو محمد السني المتوفى سنة ٤٦٥هـ — تفقه عليه. (٦)

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/٦٧١، وطبقات ابن السبكي ١٣/٥

(٢) طبقات ابن السبكي ٤/١٩٩٣

(٣) طبقات ابن السبكي ٥/٣٠٢، وطبقات الأسنوي ١/٣٠٥

(٤) طبقات ابن السبكي ٤/١١٦

(٥) البداية والنهاية ١٦/٢٦٠، وطبقات الشافعية الكبرى ٤/٣٠، ووفيات الأعيان ١/٩٢

(٦) طبقات ابن السبكي ٥/٧٠

- ٦— محمد بن محمد بن عبد الله القاضي أبو الحسن البضاوي المتوفى سنة ٤٦٨هـ تفقه عليه وتزوج ابنته (١).
- ٧— عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو محمد الكروني الأصفهاني مفتي أصفهان المتوفى سنة ٤٦٩هـ تفقه عليه ببغداد. (٢)
- ٨— علي بن الحسن بن علي أبو الحسن المياجي قاضي همدان المتوفى سنة ٤٧١هـ تفقه عليه (٣).
- ٩— سليمان بن خلف بن سعد القاضي أبو الوليد الباجي الأندلسي القرطبي المتوفى سنة ٤٧٤هـ أخذ عنه الفقه. (٤)
- ١٠— بديل بن علي بن بديل، البرزندي المتوفى سنة ٤٧٥هـ — سمع من القاضي أبي الطيب. (٥)
- ١١— إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق الشيرازي الفيروزآبادي المتوفى سنة ٤٧٦هـ. لزم القاضي أبا الطيب بضع عشرة سنة فتفقه عليه وحدث عنه وهو أخص تلاميذه وجلس مجلسه للتدريس بطلب منه. (٦)

(١) المنتظم ١٦/١٧٤، وطبقات ابن السبكي ٤/١٩٦

(٢) طبقات الأسنوي ٢/١٨٠

(٣) طبقات ابن السبكي ٥/٢٥٥—٢٥٦، وطبقات الأسنوي ٢/٢١٥

(٤) وفيات الأعيان ٢/٤٠٨، والبداية والنهاية ١٦/٨٠

(٥) طبقات ابن السبكي ٤/٢٩٧

(٦) طبقات الشيرازي ص: ١٢٨، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/٣٠٢—٣١٠، والبداية والنهاية ١٦/٨٧

١٢ — طاهر بن الحسين بن أحمد أبو الوفاء البغدادي الخبلي القواس الباصري

المتوفى سنة ٤٧٦هـ — تفقه عليه (١).

١٣ — الحسين بن أحمد بن علي أبو عبد الله بن البقال الأزجي المتوفى سنة

٤٧٧هـ — تفقه عليه (٢).

١٤ — عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ، المتوفى سنة ٤٧٧هـ —

تفقه عليه (٣).

١٥ — نصر بن بشر بن علي أبو القاسم العراقي المتوفى سنة ٤٧٧هـ — تفقه

عليه (٤).

١٦ — عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد القطان المعروف

بأبي معشر الطبري الإمام في القراءات المتوفى سنة ٤٧٨هـ — بمكة روى عن

القاضي أبي الطيب (٥).

١٧ — الفضل بن أحمد بن محمد الزهري البصري المتوفى سنة ٤٧٨هـ — سمع

من القاضي من القاضي أبي الطيب (٦).

١٨ — يعقوب بن سليمان بن داود أبو يوسف الأسفراييني خازن الكتب

---

(١) البداية والنهاية ٨٨/١٦، وسير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٨

(٢) سير أعلام النبلاء ٥٤٩/١٨، وطبقات ابن السبكي ٣٣٣/٤

(٣) طبقات ابن قاضي شهبة ٢٥١/١، والبداء والنهاية ٩١/١٦، وطبقات ابن السبكي ١٢٢/٥ — ١٢٣

(٤) طبقات ابن السبكي ٣٥٤/٥

(٥) طبقات ابن السبكي ١٥٣/٥، وطبقات ابن الصلاح ٥٦٠/٢ — ٥٦١

(٦) طبقات ابن السبكي ٣٠٣/٥ — ٣٠٤

النظامية ببغداد المتوفى سنة ٤٨٠هـ تفقه عليه. (١)

١٩— أحمد بن محمد بن أحمد القاضي أبو العباس الجرجاني المتوفى سنة

٤٨٢هـ سمع من القاضي أبي الطيب. (٢)

٢٠— عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازن أبو منصور القشيري المتوفى سنة

٤٨٢هـ سمع منه. (٣)

٢١— أحمد بن علي بن حامد أبو حامد البيهقي المتوفى سنة ٤٨٣هـ سمع

منه. (٤)

٢٢— عبد الغني بن نازل بن يحيى، أبو محمد الألواحي المصري المتوفى سنة

٤٨٦هـ سمع منه. (٥)

٢٣— علي بن هبة الله بن علي أبو نصر العجلي البغدادي المعروف بابن

ماكولا سمع أبا الطيب وتوفي سنة ٤٨٦هـ وقيل غير ذلك. (٦)

٢٤— علي بن محمد بن علي أبو القاسم الدمشقي المعروف بالمصيبي المتوفى

سنة ٤٨٧هـ تفقه على القاضي أبي الطيب. (٧)

---

(١) طبقات ابن القاضي شعبة ٢٧٦/١

(٢) طبقات ابن الصلاح ٣٧١/١، وطبقات ابن السبكي ٧٤/٤—٧٥

(٣) طبقات الأسنوي ١٥٩/٥، وطبقات ابن السبكي ١٠٦/٥

(٤) طبقات ابن الصلاح ٣٥١/١، وطبقات ابن السبكي ٢٨/٤

(٥) الأنساب ٣٤٠/١، وطبقات ابن السبكي ١٣٥/٥

(٦) سير أعلام النبلاء ٥٦٩/١٨، وفوات الوفيات ١١١/٣

(٧) طبقات الأسنوي ٢٢١/٢، وطبقات ابن السبكي ٢٩٠/٥

٢٥— محمد بن المظفر بن بكران أبو بكر الشامي الحموي المفتي الزاهد المتوفى

سنة ٤٨٨هـ. تفقه عليه. (١)

٢٦— يعقوب بن سليمان بن داود، أبو يوسف الأسفراييني الأصولي المتوفى

سنة ٤٨٨هـ تفقه عليه. (٢)

٢٨— عبد الباقي بن يوسف بن علي بن صالح، أبو تراب المراغي المتوفى سنة

٤٩٢هـ تفقه عليه وسمع الحديث منه. (٣)

٢٨ — المبارك بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين الواسطي المتوفى سنة

٤٩٢هـ تفقه عليه. (٤)

٢٩— علي بن سعيد بن عبد الرحمن أبو الحسن العبدري الأندلسي المتوفى سنة

٤٩٣هـ سمع الحديث منه. (٥)

٣٠— أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد أبو منصور بن الصباغ

البغدادى المتوفى سنة ٤٩٤هـ تفقه عليه. (٦)

---

(١) الكامل في التاريخ ١٧٨/٨، والبداية والنهاية ١٥٢/١٦ وطبقات ابن السبكي ٢٠٢/٤ وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٧١/١ وفي هذه المصادر اختلاف في النسبة إليه هل هو الشامي أو الشاشي .

(٢) فوات الوفيات ٣٣٥/٤، وطبقات الأسنوي ٥٧/١

(٣) البداية والنهاية ١٦٩/١٦، وطبقات ابن السبكي ٩٦/٥

(٤) طبقات ابن السبكي ٣١١/٥

(٥) طبقات ابن قاضي شهبة ٢٧٠/١، وطبقات ابن السبكي ٢٥٧/٥—٢٥٨

(٦) البداية والنهاية ١٧٧/١٦، وطبقات ابن السبكي ٨٥/٤—٨٦، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٦١/١

٣١— سعد بن علي بن الحسن أبو منصور العجلي الأسدآبادي المتوفى سنة

٤٩٤هـ سمع منه. (١)

٣٢— عبد الواحد بن الأستاذ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن أبو سعيد

القشيري الملقب بركن الإسلام المتوفى سنة ٤٩٤هـ سمع منه الحديث. (٢)

٣٣— عزيزي بن عبد الملك بن منصور، أبو المعالي الواعظ الملقب بشيذلة

بفتح الشين المعجمة وفتح الذال واللام وسكون آخر الحروف المتوفى سنة

٤٩٤هـ ببغداد. سمع منه. (٣)

٣٤— محمد بن أحمد بن عبد الباقي أبو الفضائل الربيعي الموصلية المتوفى سنة

٤٩٤هـ سمع منه الحديث. (٤)

٣٥— الحسين بن محمد بن عبد الله أبو عبد الله الطبري الحاجي البزازي المتوفى

سنة ٤٩٥هـ تفقه عليه. (٥)

٣٦— الحسين بن علي بن الحسين أبو عبد الله الطبري مفتي مكة ومحدثها .

توفي سنة ٤٩٨هـ وقيل : غير ذلك. تفقه على القاضي أبي الطيب صغيرا

وسمع منه الحديث. (٦)

---

(١) طبقات ابن السبكي ٣٨٣/٤

(٢) طبقات ابن الصلاح ٤٠١/١، وطبقات ابن السبكي ٢٢٥/٥—٢٢٦

(٣) وفيات الأعيان ٤٢٢/٢، وطبقات ابن السبكي ٢٣٥/٥

(٤) طبقات ابن الصلاح ٩٧/١، والبداية والنهاية ١٧٨/١٦، والكامل في التاريخ ٢٠٥/٨

(٥) طبقات ابن السبكي ٣٤٩/٤—٣٥٠

(٦) طبقات ابن قاضي شهبة ٢٦٣/١—٢٦٤



٣٧— محمد بن عبيد الله بن الحسين أبو الفرج البصري قاضي البصرة المتوفى

سنة ٤٩٩هـ— سمع منه في بغداد (١)

٣٨— علي بن الحسين بن عبد الله أبو القاسم الربيعي المعروف بابن عريضة

المتوفى سنة ٥٠٢هـ— تفقه عليه. (٢)

٣٩— عبد الله بن علي بن عبد الله أبو محمد الآبوسي المتوفى ٥٠٥هـ— سمع

منه. (٣)

٤٠— أحمد بن علي بن بدران أبو بكر الحلواني البغدادي المعروف بابن

خالوه المتوفى سنة ٥٠٧هـ— سمع منه الحديث. (٤)

٤١— محمد بن مكّي بن الحسن أبو بكر الفامي الباشامي المعروف بابن

دوست المتوفى سنة ٥٠٧هـ— سمع من القاضي. (٥)

٤٢— محمد بن حماد بن حسن بن علي، أبو سعيد الدينوري البغدادي المتوفى

سنة ٥٠٩هـ— قرأ علي القاضي أبي الطيب. (٦)

٤٣— عبد الواحد بن أحمد بن عمر بن الوليد الداراني أبو سعيد

---

(١) البداية والنهاية ١٦/١٩٢

(٢) طبقات ابن السبكي ٧/٢٢٣

(٣) سير أعلام النبلاء ١٩/٢٧٧—٢٧٨

(٤) طبقات ابن قاضي شعبة ١/٢٧٨—٢٧٩، وطبقات ابن السبكي ٦/٢٨—٢٩

(٥) طبقات ابن السبكي ٧/١٢

(٦) طبقات ابن كثير

- من أهل أصبهان المتوفى ٥١٥هـ سماع منه في بغداد. (١)
- ٤٤— محمد بن أبي الفضل محمد بن عبد العزيز أبو علي الشريف الهاشمي  
البغدادي الحريري المتوفى سنة ٥١٥هـ سماع منه. (٢)
- ٤٥— أحمد بن عبد الجبار بن أحمد أبو سعد الصيرفي ابن الطيوري البغدادي  
المقري المتوفى سنة ٥١٧هـ سماع منه. (٣)
- ٤٦— أحمد بن محمد بن عبد الملك بن ملوك أبو المواهب البغدادي  
الوراق المتوفى سنة ٥٢٥هـ وقيل غير ذلك. (٤)
- ٤٧— هبة الله بن محمد بن عبد الواحد أبو القاسم الشيباني الهمداني البغدادي  
الكاتب المتوفى سنة ٥٢٥هـ سماع منه. (٥)
- ٤٨— أحمد بن عبيد الله بن محمد ، أبو العز السلمي العكبري المعروف بابن  
كادش المتوفى سنة ٥٢٦هـ سماع منه. (٦)
- ٤٩— محمد بن عبد الباقي بن محمد أبو بكر الخزرجي السلمي الأنصاري  
البغدادي الخبلي البزاز المعروف بقاضي المرستان المتوفى سنة ٥٣٥هـ. (٧)

---

(١) طبقات ابن السبكي ١٩٣/٧

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/٦٧١، ١٩/٤٣٠، وشذرات الذهب ٤/٤٨

(٣) المنتظم ١٧/٢٢١، وسير أعلام النبلاء ١٩/٤٦٧

(٤) سير أعلام النبلاء ١٩/٥٨٦، وشذرات الذهب ٤/٧٣

(٥) المنتظم ١٧/٢٦٨، وسير أعلام النبلاء ١٩/٥٣٦، وشذرات الذهب ٤/٧٧

(٦) سير أعلام النبلاء ١٩/٥٥٨، وشذرات الذهب ٤/٧٨

(٧) سير أعلام النبلاء ١٧/٦٧٠ ، ٢٣/٢٠ ، وذيل طبقات الختابة ٣/١٩٢، وطبقات ابن السبكي

٥٠ — أحمد بن محمد بن أحمد بن زنجويه أبو بكر الزنجاني من تلاميذ القاضي

أبي الطيب . قال الذهبي : لا أعلم متى توفي إلا أنه حدث في سنة خمسمائة . (١)

٥١ — أحمد بن الحسن أبو نصر الشيرازي . (٢)

٥٢ — محمد بن محمد بن محمد أبو نصر العكري . (٣)

٥٤ — محمد بن أحمد بن عمر الجريري الطبري سمع من القاضي أبي الطيب

الطبري . (٤)

٥٥ — مسدد بن محمد بن عليكان الجنزي تفقه عليه . (٥)

٥٦ — أبو القاسم بن الحسين . (٦)

٥٧ — وذكر السبكي أن آخر تلاميذه موتا أبو بكر محمد بن عبد الباقي

الأنصاري (٧)

#### المبحث الخامس مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

بلغ القاضي أبو الطيب منزلة علمية عالية بسبب صبره على تحصيل العلم ، وعدم مفارقتها إياه إلى أن قضى نحبه ، ومما يدل على علو منزلته مصنفاته التي

---

(١) تاريخ الإسلام ٣١٣/٣٤ ، وطبقات ابن السبكي ٤٧/٦ ، ٤٥/٤ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٦١/١

(٢) لم أجد له ترجمة وعده ابن السبكي في طبقاته ١٣/٥ والذهبي في سير أعلام النبلاء ٦٧١/١٧ من تلاميذه .

(٣) لم أجد له ترجمة . وانظر المصدرين المتقدمين .

(٤) الأنساب ٤٧/٤

(٥) طبقات ابن السبكي ٣٣٠/٥

(٦) طبقات ابن السبكي ١٣/٥

(٧) المصدر نفسه .

نالت ثناء العلماء، وتلاميذه النجباء، ولو لم يكن من تلاميذه إلا الخطيب  
 البغدادي، وأبو إسحاق الشيرازي، وأبو الوليد الباجي لكفى له فخرا . أضف إلى  
 ذلك ثناء العلماء عليه ممن عاصره من شيوخه وتلاميذه وممن جاء بعده من  
 المترجمين له. ومن ذلك ما نقل الخطيب البغدادي عن أبي محمد الباقي — من  
 شيوخ القاضي — أنه قال: (أبو الطيب أفقه من أبي حامد الأسفراييني). ونقل  
 أيضا عن أبي حامد الأسفراييني أنه قال: (أبو الطيب أفقه من أبي محمد الباقي) (١).  
 وقال أبو إسحاق الشيرازي : ( ولم أر فيمن رأيت أكمل اجتهدا وأشد تحققا  
 وأجود نظرا منه) (٢).

وقال الخطيب البغدادي : (كان أبو الطيب ثقة صادقا دينا ورعا عارفا بأصول  
 الفقه وفروعه محققا في علمه سليم الصدر صحيح المذهب جيد اللسان يقول  
 الشعر على طريقة الفقهاء) (٣).

وقال السمعاني : (كان معمرا ذكيا متيقظا ورعا عارفا بأصول الفقه وفروعه  
 محققا في علمه) (٤). وقال النووي : (الإمام البارع في علوم الفقه) (٥).  
 وقال الذهبي : (الإمام العلامة شيخ الإسلام فقيه بغداد) (٦).

---

(١) تاريخ بغداد ٣٥٩/٩، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٤٨/٢، وسير أعلام النبلاء ٦٦٩/١٧

(٢) طبقات الشيرازي ص: ١٢٧

(٣) تاريخ بغداد ٣٥٩/٩

(٤) الأنساب ٤٧/٤

(٥) تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢

(٦) سير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧

مصحون

وقال ابن السبكي : (الإمام الجليل القاضي أبو الطيب أحد حملة المذهب ورفعائه كان إماماً جليلاً بجرا غواضاً متسع الدوائر عظيم العلم جليل القدر كبير المحل تفرد في زمانه وتوحد والزمان صشعون بأخذانه واشتهر اسمه فملاً الأقطار وشاع ذكره فكان أكثر حديث السمار وطاب ثناؤه فكان أحسن من مسك الليل وكافور النهار والقاضي فوق وصف الواصف ومدحه وقدره ربا على بسيط القائل وشرحه وعنه أخذ العراقيون العلم وحملوا المذهب) (١).

#### المبحث السادس: في آثاره العلمية .

لقد متع الله سبحانه وتعالى القاضي أبا الطيب الطبري بعمر طويل مع صحة في الجسد وصبر دائم في تحصيل العلم ونشره تدريساً وتأليفاً حتى ذكر أنه صنف في كل نوع من مسائله فقال:

صنفت في كل نوع من مسائله غرائب الكتب مبسوطاً ومختصراً (٢).  
وقال أبو إسحاق الشيرازي : (وصنف في الخلاف والمذهب والأصول والجدل كتباً كثيرة ليس لأحد مثلها) (٣).

وقال النووي : (وله مصنفات كثيرة نفيسة في فنون العلم) (٤).  
وإليك أسماء ما تيسر منها مرتباً لها على حروف المعجم:  
١ — التعليقة الكبرى شرح مختصر المزني وهو كتابنا هذا وسيأتي الحديث عنه في موضعه .

---

(١) طبقات ابن السبكي ١٢/٥

(٢) تاريخ بغداد ٣٦٠/٩

(٣) طبقات الفقهاء للشيرازي ص: ١٢٨ .

(٤) المجموع ٥٣٧/٦

٢- جزء رواه عن أبي أحمد الغطريفى تفرد بعلو سنده (١) وهو يشتمل على إحدى وتسعين رواية وقد طبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٨هـ بتحقيق الدكتور عامر حسن صري .

٣- الرد على من يحب السماع (٢). وموضوعه واضح من اسمه . وقد طبع في دار الصحابة للتراث بطنطا بتحقيق الشيخ مجدي فتحي السيد.

٤- روضة المنتهى في مولد الشافعي . وذكر في آخره جماعة من أصحاب الشافعي (٣). وللكتاب نسخة بمكتبة صائب بأنقرة رقم: ٣١٠١. (٤)

٥- شرح الجدل (٥).

٦- شرح فروع ابن الحداد وكتاب الفروع هذا مختصر في مذهب الشافعي يسمى : الفروع المولدات. فشرحه القاضي أبو الطيب في مجلد كبير وهو كثير الفوائد كما قاله النووي (٦).

٧- شرح الكفاية وهو كتاب في أصول الفقه (٧).

---

(١) سير أعلام ١٧/٦٦٩، والبداية والنهاية ١٢/٨٥، وتاريخ بغداد ٩/٣٥٨

(٢) ذكره الزركلي في الأعلام ٣/٢٢٢ بهذا الاسم .

(٣) تاريخ التراث العربي ٢/١٩٥، وكشف الظنون ٢/١١٠٠

(٤) تاريخ التراث العربي ٢/١٩٥

(٥) البحر المحيط ١/٣٢٠، وسلاسل الذهب ص: ١٠٣، ولم أجده في غير هذا، وهو غير مطبوع

(٦) وفيات الأعيان ٢/١٣٥، ١٤٠١، ١٩٧، والبداية والنهاية ١٥/٧٠٥، ٧٦١، والمجموع ١/٥٣٧ وسير

أعلام النبلاء ١٥/٤٤٥، ولم أجده في غير هذه المصادر، وهو غير مطبوع

(٧) البحر المحيط ١/٢٨٦، ٥٩، وسلاسل الذهب ص: ٢٠٥، ولم أجده في غير هذا، وهو غير مطبوع

٨ — طبقات الشافعية (١).

٩ — الكفاية وموضوعه في أصول الفقه (٢).

١٠ — المجرد في المذهب وهو كثير الفوائد قاله النووي (٣).

١١ — المخرج في الفروع (٤).

١٢ — المستخلص (٥).

١٣ — منظومة في الفقه (٦) تقع في ثمانية وسبعين بيتا ولها نسخة في دار الكتب

الظاهرية بدمشق تحت رقم: ١٣، ضمن مجموعة رقم: ٤١ (٧).

١٤ — المنهاج في الخلافات وموضوعه واضح من اسمه. روى فيه أحاديث

كثيرة عن شيخه الدارقطني (٨).

(١) معجم المؤلفين ٣٧/٥، ولم أجد له في غيره، وهو غير مطبوع  
(٢) البحر المحيط ١٧٩/٣، ولم أجد له في غيره، وهو غير مطبوع

(٣) طبقات ابن قاضي شهبة ٢٢٨/١، ومعجم المؤلفين ٣٧/٥، والمجموع ٥٣٧/١، وأكثر من النقل عنه  
انظر مثلا ١٩/٧، ٥٩، ١٠٦، ١١٢، ٢٠٦، ولم أجد له ذكر في غيرها، وهو غير مطبوع

(٤) كشف الظنون ١٦٣٨/٢، وهداية العارفين ٤٢٩/٥، ولم أجد له في غيرها، وهو غير مطبوع

(٥) المجموع ٤٢٣/٢، ولم أجد له في غيره، وهو غير مطبوع

(٦) الأعلام ١١١/١٠، ولم أجد له في غيره، وهو غير مطبوع

(٧) فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق ص: ٢٢١

(٨) طبقات ابن السبكي ١٣/٥، وفي طبقاته الوسطى كما في هامش الطبقات الكبرى ١٤/٥،

وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٢٨/١، والبحر المحيط ٢٨٤/١، والمجموع ٤٧٩/٣، وليس له غير هذه المصادر.

ومن آثاره العلمية أيضا :

- ١— مناظرة جرت بينه وبين أبي الحسن الطالقاني الحنفي في مسألة تقديم الكفارة على الحنث (١).
- ٢— مناظرة جرت بينه وبين أبي الحسن القدوري الحنفي في المختلعة هل يلحقها طلاق أم لا ؟ (٢)
- ٣— شعره فقد كان القاضي أبو الطيب جيد اللسان وكان يقول الشعر على طريقة الفقهاء وقد ذكرت بعض المصادر بعض أشعاره (٣).

### المبحث السابع: في وفاته

رزق الله القاضي أبا الطيب عمرا طويلا عامرا بالعلم والعمل حتى ذكر أنه منذ طلبه العلم في السنة الرابعة عشرة من عمره لم يُخل به يوما واحدا حتى ملّت (٤) رحمه الله في يوم السبت لعشر بقين من شهر ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة في بغداد، وقد بلغ من السن مائة سنة وستين، بلغ ذلك صحيح العقل ثابت الفهم يقضي ويفتي إلى حين وفاته. وقد حضر الصلاة عليه في جامع المنصور جمع غفير من أعيان البلد وأمّ الناس في الصلاة عليه أبو الحسن بن المهدي بالله الخطيب. ودفن من الغد في مقبرة باب حرب بجوار قبر الإمام أحمد بن حنبل (٥).

---

(١) طبقات ابن السبكي ٢٤/٥

(٢) طبقات ابن السبكي ٣٦/٥

(٣) طبقات ابن السبكي ١٦/٥، ١٧، ٢١، ٢٣، وتاريخ بغداد ٣٦٠/٩

(٤) تاريخ بغداد ٣٥٩/٩، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٤٨/٢

(٥) تاريخ بغداد ٣٥٩/٩، وطبقات الشيرازي ص: ١٢٧، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٤٨/٢، والمجموع

٥٣٧/١، وسير أعلام النبلاء ٦٧١/١٧



الفصل الثاني: التعريف بكتاب المؤلف وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

المبحث الثاني : قيمة الكتاب العلمية .

المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه .

المبحث الرابع : مصادر المصنف في هذا الكتاب .

المبحث الخامس : التعريف بمصطلحات الشافعية التي استعملها المصنف .

المبحث السادس : وصف النسخ الخطية للقسم المحقق وعرض نماذج منها.

## المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

لم يذكر المصنف في مقدمة الكتاب اسم كتابه هذا على ما جرت به عادة المصنفين ولذلك اختلفت عبارات العلماء في اسم كتابه على النحو الآتي :

١- التعليق. وهذه التسمية هي الأكثر تداولاً بين علماء المذهب فيقولون

قال في تعليقه أو في التعليق. (١)

٢- التعليقة. (٢)

٣- التعليقة الكبرى في الفروع. (٣)

٤- التعليقة الكبرى جاء ذلك على غلاف نسخة ط

٥- شرح مختصر المزني (٤).

٦- شرح كتاب المزني جاء ذلك في غلاف نسخة ب.

ومن الصعوبة بمكان ترجيح واحد من هذه الأسماء، لكن يحتمل إن يكون من سماه بالتعليق أو التعليقة أو التعليقة الكبرى إنما أراد الاختصار، ومن قال: شرح مختصر المزني أو شرح كتاب المزني إنما أراد الإخبار عن حقيقة. فيبقى: التعليقة الكبرى في الفروع.

---

(١) انظر على سبيل المثال: المجموع ١/ ٥٣٧، وحلية العلماء ٣/ ٢٩٤، وطبقات ابن قاضي شهابية

٢٣٤/١، وذكره السبكي بهذا الاسم عند عرضه مراجعه في تكملة المجموع ٦/١٠

(٢) طبقات ابن السبكي ٥/ ٤٦، ٤٧، ١٢٧، ٢٨٣

(٣) كشف الظنون ١/ ٤٢٤، وهداية العارفين ٥/ ٤٢٩، والأعلام ٣/ ٢٢٢

(٤) معجم المؤلفين ٢/ ١٢، تاريخ التراث العربي ٢/ ١٩٥، والأعلام ٣/ ٢٢٢.

ومهما يكن عنوانه فلا شك أن نسبة الكتاب إلى المصنف ثابتة ولم يختلف في ذلك اثنان ويؤكد ذلك الأمور الآتية:

١- إجماع من ترجم له على أن هذا الكتاب من تصنيفاته. (١)

٢- نقل الأئمة المستفيض عن هذا الكتاب. (٢)

٣- تطابق النسخ الخطية على نسبة الكتاب إلى المصنف

### المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية.

إن لهذا الكتاب مكانة مرموقة ، ومترلة رفيعة ، تتناسب مع مستوى مصنفه العلمية ، وقد شهد له بذلك من سير غوره ، وغاص في أعماقه ، فاستخرج منه دررا منشورة ، تزينت بها كتبه ، فاستحق منه الإعجاب (٣). ويشهد له بذلك أيضا كل من اطلع عليه ونظر فيه بعين الإنصاف ؛ وذلك لما حوى هذا الكتاب من مادة علمية ضخمة وأسلوب رائع وترتيب للأفكار لا يختل وغير ذلك من محاسنه. وتبرز قيمته العلمية بما يلي :

أولا: مادته العلمية وذلك أن هذا الكتاب وإن كان مصنفا في مذهب الشافعي كما صرح بذلك النووي بقوله: (وله مصنفات كثيرة في فنون العلم

---

(١) انظر على سبيل المثال: وفيات الأعيان ٥١٤/٢، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٣٤/١، وكشف الظنون ٤٢٤/١، وهداية العارفين ٤٢٩/٥، ومعجم المؤلفين ١٢/٢، والأعلام ٢٢٢/٣، وتاريخ التراث العربي ١٩٥/٢، وتاريخ الأدب العربي ٢٩٩/٣

(٢) انظر مثلا: حلية العلماء ٤٥٣، ٣٢٩/١، ٢٩٥، ٢٩٤/٣، والمجموع ٢، ١٦١، ١٤٥، ١٤٣، ١٣١، ١٢٨، ٩١، ٥٩، ٥٧، ٤٣، ٣٦، ٣٥، ٣١، ٣٠، ٢٨، ٢٦، ٢٥، ١٣، ١١/٧  
٢٦٠، ٢٤٣، ٢٢٣، ٢١٣، ٢٠٩، ٢٠٣، ٠١

وغيرها مما يطول ذكره في هذا المجلد فضلا عن غيره من مجلدات المجموع.

(٣) أعني بذلك العلماء الذين أكثروا من النقل عنه كالنوي في المجموع وقد أشرت إلى بعض نقولاته عنه.

ومن أحسنها تعليقة في المذهب (١) .. إلخ. إلا أن الناظر فيه يجزم أنه من كتب الخلاف لما احتواه من فقه السلف من الصحابة والتابعين ، ومن فقه المذاهب الأربعة والظاهرية ، وفقه طبقة من المتأخرين ، مع ما يصطحب ذلك من أدلتهم النقلية والعقلية والمناقشات العلمية ،

مع التركيز على مذهب الشافعي ببيان مختلف أقواله وأوجهه وطرقه وبيان صحيحه من ضعيفه ، كما أنه أكثر من التفرعات التي أثرى بها فقه الشافعي .

ثانياً: أسلوبه المتميز بالسهولة والوضوح التام البعيد عن التكلف والتعقيد حتى

قال النووي فيه : ولم أر لأصحابنا أحسن منه في أسلوبه . (٢)

ثالثاً: ترتيبه الجيد قال المصنف رحمه الله : (جميع الأحكام لا تخلو من أحد أمرين : إما أن تكون مما أجمع عليه أو اختلف فيه ، فالجمع عليه لا عمل لنا فيه غير تصويره ، وأما المختلف فيه فإننا نبدأ بذكر مذهبنا فيه ثم مذهب المخالف ثم ما

احتج به ثم دليلنا ثم الجواب للمخالف) . (٣)

رابعاً: ثناء العلماء عليه ومن ذلك: قول النووي : (وله مصنفات كثيرة في فنون العلم ومن أحسنها تعليقة في المذهب ولم أر لأصحابنا أحسن منه في أسلوبه) . (٤) وقال ابن قاضي شهابية : (ومن تصانيفه التعليق نحو عشر مجلدات وهو كتاب جليل) (٥) .

---

(١) المجموع ٥٣٧/١

(٢) المجموع ٥٣٧/١

(٣) انظر مقدمة الكتاب — رسالة الأخ حمد بن محمد بن جابر — ص ١٨٨ .

(٤) المجموع ٥٣٧/١

(٥) طبقات ابن قاضي شهابية ٢٢٨/١

وقال ابن السبكي في طبقاته الوسطى : (وله التعليقة التي عليها وعلى تعليقة

الشيخ أبي حامد مدار العراق <sup>✕</sup> بل مدار المذهب). (١)

وقال حاجي خليفة : (تعليقة عظيمة في نحو عشر مجلدات كثيرة الاستدلال

والأقيسة). (٢)

خامسا: اهتمام العلماء به بالنقل المستفيض عنه ، وبالحفظ فقد نُقل عن بعض

تلاميذه أنه كان يحفظه (٣)، وذكر ابن قاضي شعبة أن تلميذه أبا إسحاق أخذ

كتابه المذهب من تعليق شيخه أبي الطيب . (٤) وهذا كله يدل على أهمية الكتاب

وقيمته العلمية .

هذا ما تيسر من إجمال محاسن الكتاب ولا يخلو عمل البشر من نقص ولذلك

نجد في الكتاب بعض الملاحظات التي ينبغي التنبيه عليها ومن ذلك:

أولا : تساهل المصنف في نقل الإجماعات ، فكثيرا ما نجده يحكي إجماعا في

مسألة وعند التحقيق يتبين أن في المسألة خلافا (٥).

ثانيا : يتميز المصنف بالدقة في نقل الأقوال في الغالب ولكن قد يخطئ في

النسبة أحيانا (٦).

٣ - الوهم في رواية الحرث  
٤ - تقريره بالأخبار النادرة المروية في

✕ أي سرار من سائر علماء العراق  
(١) جاء ذلك في حاشية طبقاته الكبرى ١٣/٥

(٢) كشف الظنون ١/٢٤٤

(٣) ذكر ذلك عن أبي بكر محمد بن المظفر بن بكران الشامي الحموي . انظر سير أعلام النبلاء

١٩/٨٥ ، وطبقات ابن السبكي ٤/٢٠٢

(٤) انظر في طبقاته ١/٢٤٠

(٥) انظر مثلا ص ٣١٠ ، ١٠٤٥

(٦) انظر ص ١٦٤ ، ١٠٧٠

ثالثا : إذا كان دليل المخالف حديثا ضعيفا فإن المصنف يذكر ضعفه أحيانا ،  
وأما إن كان دليل المذهب حديثا ضعيفا فإنه يسكت عنه وربما دافع عنه (١).

رابعا : ضعف المصنف بعض الأحاديث الصحيحة (٢).

خامسا : يكثر المصنف من الأدلة العقلية في المسائل الخلافية وينتقل فيها  
بالقارئ من باب إلى باب بالقياس حتى إن القارئ يصعب عليه استذكار المسألة  
المختلف فيها.

### المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه .

يتبين منهج المصنف بالنقاط الآتية:

#### أ: منهجه في تبويب الكتاب :

- ١ — يذكر المصنف تحت المسائل أبوابا تشتمل على مسائل ، وفصول ، وفروع .
- ٢ — رتب المصنف رحمه الله كتابه على أبواب مختصر المزني الذي يقسم  
بشرحه ، ولكن لم يلتزم عبارة المزني في تبويبه كله .

#### ب — منهجه في المسائل الفقهية.

- ١ — أفصح المصنف عن منهجه في عرض المسائل الفقهية فقال في المقدمة :  
(جميع الأحكام لا تخلو من أحد أمرين : إما أن تكون مما أجمع عليه أو اختلف  
فيه ، فالجمع عليه لا عمل لنا فيه غير تصويره . وأما المختلف فيه فإننا نبدأ بذكر  
مذهبنا فيه ، ثم مذهب المخالف ، ثم ما احتج به ، ثم دليلنا ، ثم الجواب  
للمخالف) . (٣)

---

(١) انظر على سبيل المثال ٣١٠ ، ٣٣٠

(٢) انظر مثلا ٥٩١ ، ٦٥١

(٣) انظر مقدمة الكتاب — رسالة الأخ حمد بن محمد بن جابر — ص ١٨٨ .

٢ — يذكر المصنف أولا تحت المسائل قول الشافعي من مختصر المزني ثم يقول: وهذا كما قال ثم يذكر صورة المسألة وإن كان هناك خلاف بين الشافعية في تصوير المسألة ذكره ، فإن كانت المسألة خلافية يقول بعد تصويرها وهذا مذهبنا وبه قال فلان وفلان مثلا ثم يذكر مذهب المخالف ... إلى آخر ما ذكره في المقدمة .

٣ — إذا كان لأحد الأئمة قولان أو روايتان فإنه يذكر ذلك أحيانا، وربما ذكر المشهور منهما .

٤ — يذكر المصنف في المسائل الخلافية أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء .

٥ — يولي المصنف اهتماما كبيرا بأقوال الشافعي فيبين القلم من الجديد ويذكر في الغالب راوي القول .

٦ — إذا كان في المسألة أكثر من وجه أو للأصحاب فيها أكثر من طريق فإنه يبين ذلك في الغالب ويبين الصحيح من ذلك في الغالب .

٧ — إذا كان اختيار المصنف يخالف قول الشافعي فإنه يذكر اختياره مع قول

المخالفين للشافعي وفي معرض الاستدلال يظهر رجحان مذهب الشافعي .!!<sup>(١)</sup>

٨ — لا يذكر المصنف غالبا تحت الفصول والفروع مسائل خلافية .

٩ — يكثر المصنف من استعمال قوله : وهذا غلط للمخالف .

ج — منهجه في الأدلة : قال المصنف رحمه الله تعالى في المقدمة : (وجميع ما احتج به — يعني المخالف — لا يخلو من ستة أشياء إما أن يكون نص كتاب ، أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع المسلمين ، أو قياسا ، أو

---

(١) انظر ص ١٨٦

استدلالات ، أو استصحاب حال . فوجه الاحتجاج بالكتاب والسنة قد ذكرناه في أصول الفقه ، وكذلك الإجماع ونريد به إجماع علماء العصر على حكم النازلة ولا مدخل للعوام في ذلك . والقياس لا بد فيه من أربعة أركان ... والاستدلال يشتمل على معنيين ثابتي العلة وفساد التقسيم ، فثبت العلة كقولنا إن العلة المؤثرة في تحريم النبيذ هي الشدة المطربة ... وفساد التقسيم فأن يقسم كلام الخصم أقساما يفسد كل واحد منها ... وأما استصحاب الحال فعلى ضربين : أحدهما ما علم صحته بمجرد العقل .. فإن الأصل براءة الذمم . والضرب الثاني : استصحاب الحال بحكم الإجماع) ... إلخ. (١)

وقد أكثر المصنف رحمه الله من الأدلة النقلية والعقلية واتبع في ذلك المنهج الآتي بيانه .

١ — في الآيات القرآنية يبين وجه الاستدلال ويكرر الآية الواحدة في عدة مواضع لتنوع دلالتها .

٢ — يذكر المصنف الأحاديث بالمعنى في الغالب .

٣ — يذكر في الغالب متن الحديث دون سنده .

٤ — لا يذكر من خرج الحديث في الغالب ويذكره في بعض الأحيان وخاصة

إذا كان الحديث في سنن أبي داود وسنن الدارقطني . (٢)

٥ — يذكر كثيرا اسم الصحابي الذي روى الحديث .

٦ — يستعمل كثيرا صيغة التمريض ( روي ) للأحاديث ولو كان الحديث في

الصحيحين .

٧ — لا يذكر طرق الحديث وألفاظه إلا نادرا .

---

(١) مقدمة الكتاب — رسالة الأخ حمد بن محمد بن جابر — ص: ١٨٨ — ١٩٢

(٢) انظر ص ٤٣٠ ، ٤٥١



٨ — يبين أحيانا درجة الحديث ، ويتكلم أحيانا عن حال الرواة وخاصة إذا أورد سند الحديث .

٩ — يقتصر على موضع الشاهد من الحديث في الأغلب .

١٠ — يكثر من استعمال الأقيسة والاستدلالات .

١١ — يحكي أحيانا بعض الإجماعات

### المبحث الرابع : مصادر المصنف في هذا الكتاب .

ذكر المصنف في القسم المحقق أسماء بعض المصادر التي اعتمد عليها ، وسكت عن بعضها . فأما ما سكت عنه فتصريح معرفته ، وأما ما صرح بأسمائها من المصادر فهي :

١ — اختلاف الحديث للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ وهو مطبوع مشهور .

٢ — اختلاف مالك وأبي حنيفة له أيضا ولم أجد من ذكره .

٢ — الإفصاح لأبي علي بن القاسم الطبري ت : ٣٥٠ هـ (١) .

٣ — الأم للشافعي ، وهو مطبوع معروف ، ويطلقه المصنف تارة ، وتارة يحيل إلى بعض كتب الأم التي رجع إليها ، فمن ذلك :

---

(١) وهو مصنف في المذهب ، وهو أيضا شرح لمختصر المزني . انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٢/٢ ؛ وكشف الظنون ١٦٣٥/٢ ؛

أ — اختلاف العراقيين (١)، ويعبر عنه أحيانا : اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، وربما قال : كتاب ابن أبي ليلى .

ب — كتاب الصيام .

ج — كتاب مختصر الحج ، ويقول أحيانا : كتاب الحج الصغير .

د — كتاب الحج الأوسط .

هـ — كتاب الحج الكبير .

و — كتاب الرهن الكبير .

ز — كتاب الظهار .

٤ — الإملاء له قال حاجي خليفة : وهو في نحو أماليه حجما ، وقد يتوهم أن

الإملاء هو الأمالي وليس كذلك (٢).

٥ — الإملاء على مسائل مالك للشافعي أيضا ولم أحد من ذكره .

٦ — الجامع لأبي الحسن علي بن أحمد بن المرزبان ت ٣٦٦ هـ ، ولم يرد من تكلم عنه

٧ — جامع الأيمان للشافعي ولم أحد في الأم .

٨ — الجامع الكبير للشافعي رواه عنه المزني (٣) .

---

(١) قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٨٠ اختلاف العراقيين هما أبو حنيفة ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وقوله العراقيين بفتح الباء الأولى وكسر النون ؛ لأنه مثنى ... وهو كتساب صنفه الشافعي فذكر فيه المسائل التي اختلفا فيها ، ويختار تارة ذاك ، وتارة يضعفهما ، ويختار ثالثا ، وهذا الكتاب هو أحد كتب الشافعي وهو نحو نصف مجلد .

(٢) كشف الظنون ١/ ١٦٩

(٣) المجموع ١/ ٢٩ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١/ ٥٢

- ٩ — حرمة للشافعي نقله عنه حرمة بن يحيى التجيبي (١)
- ٩ — سنن الدارقطني ، وهو مطبوع معروف .
- ١٠ — سنن أبي داود
- ١١ — الشرح لأبي إسحاق المروزي (٢)
- ١٢ — صحيح البخاري
- ١٣ — القدم وسيأتي الكلام عنه في مصطلحات الشافعية التي استخدمها المصنف .
- ١٤ — مختصر البويطي وهو من كتب الشافعي رواه عنه أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي (٣) وهو مخطوط (٤).
- ١٥ — مختصر المزني وهو أيضا من كتب الشافعي رواه عنه المزني (٥) وهو مطبوع وهو الكتاب الذي يشرحه المصنف .
- ١٦ — كتاب المستعمل في فروع لأبي الحسن منصور بن إسماعيل التميمي الفقيه ت ٣٠٦ هـ ، شرحه أبو محمد الحسن بن أحمد الإصطخري (٦)

---

(١) وقال النووي : وقولهم : قال في حرمة أو نص في حرمة معناه قال الشافعي في الكتاب الذي نقله عنه حرمة ، فسمي الكتاب باسم راويه مجازا ، كما يقال : قرأت البخاري ، ومسلم والترمذي ، والنسائي وسيبويه والزيحشري وأشبهها . انظر تهذيب الأسماء واللغات ١/١٥٥ ، ١٥٦ . وذكر في المجموع ١/٢٩ ، وفي تهذيب الأسماء واللغات ١/٥٣ أنه من مصنفات الشافعي .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١٧٥/٢

(٣) المجموع ١/٢٩ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١/٥٣ .

(٤) في مكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية نسخة منه .

(٥) المجموع ١/٢٩ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١/٥٣ .

(٦) كشف الظنون ١/٥٧٥

## المبحث الخامس : التعريف ببعض مصطلحات الشافعية التي استعملها المصنف .

استخدم المصنف بعض المصطلحات الخاصة بالشافعية فمن ذلك :

١- القولان ، أو الأقوال ، وهي للشافعي ، وقد يكون القولان قديمين ، أو جديدين ، أو أحدهما قديم والآخر جديد ، وقد يقولهما في وقت واحد ، وقد يقولهما في وقتين ، وقد يرجح أحدهما وقد لا يرجح (١).

والقديم ما قاله الشافعي في كتابه الحجة الذي صنفه في العراق ، ويطلق القديم أيضا على فتاويه في العراق ، وأشهر رواة القديم الإمام أحمد بن حنبل ، والزعفراني ، والكرايسي ، وأبو ثور (٢).

وقد رجح الشافعي عن القديم ، وروي عنه أنه قال : لا أجعل في حل من رواه عني . واستثنى جماعة من أصحابه بعض المسائل التي يفتي فيها على القديم ، واختلفوا في عددها (٣).

وأما الجديد فهو ما قاله الشافعي بمصر تصنيفا أو إفتاء ، وأشهر رواة القول الجديد ستة وهم : المزني ، والربيع بن سليمان الجيزي ، والربيع بن سليمان المرادي ، والبويطي ، وحرملة ، ويونس بن عبد الأعلى .

وقوله الجديد هو المعمول به إلا في مسائل يسيرة يفتي فيها على القديم (٤).

---

✽ انظر صدر ١٠٣ - ٢٠٠ - ٢٩٨

(١) المجموع ١/ ١٠٧

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٥٣ ، ٢/ ٢٠٠ ، ٢٨٤ ، والمجموع ١/ ٢٩ ، ومغني المحتاج ١/ ١٣ .

(٣) المجموع ١/ ١٠٨ - ١٠٩ ، ومغني المحتاج ١/ ١٣

(٤) تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٨٤ ، والمجموع ١/ ١٠٨ - ١٠٩ ، ومغني المحتاج ١/ ١٣

٢ - النص وهو نص الشافعي ، سمي بذلك لرفعة قدره ، ويكون هناك وجه

ضعيف أو قول مخرج (١).

٣ - القول المخرج ، والأصح أنه لا ينسب للشافعي ، والتخريج أن يجب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ، ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما ، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان أحدهما منصوص ، والآخر مخرج ، فيقال : فيهما قولان بالنقل والتخريج ، والغالب في مثل هذه الحالة عدم اتفاق الأصحاب على

التخريج بل منهم من يخرج ومنهم من يذكر فرقا بين الصورتين . (٢)

٤ - الأوجه (ج) وهي لأصحاب الشافعي المنتسبين إلى مذهبه يخرجونها على أصوله ويستنبطونها من قواعده ، ويجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوه من أصله .

والأصح أنها لا تنسب للشافعي (٣).

٥ - الطرق وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب ، فيقول بعضهم مثلاً في المسألة قولان ، أو وجهان ويقول بعضهم لا يجوز قولاً واحداً أو وجهها واحداً ، أو يذكر بعضهم في المسألة تفصيلاً ، ويطلق بعضهم الخلاف فيها . وقد يستعملون الوجهين في موضع الطريقين ، وقد يعكسون . (٤)

٤ \* النظر مشر: ٣-١٠٠، ٣٥١ . ب - النظر مشر: ٤٤

(١) المنهاج ومغني المحتاج ١٢/١ ، وحاشيتنا القليوبي وعميرة ١٩/١

(٢) مغني المحتاج ١٢/١ ، والمجموع ٧٧/١ . (ج) النظر مشر: ٩٢

(٣) المجموع ١٠٧/١ ، ومغني المحتاج ١٢/١ . (د) النظر مشر: ٣٥١

(٤) المجموع ١٠٨/١ ، ونهاية المحتاج ٤٢/١ ، ودقائق المنهاج ص ٣٠

٨ — عنوان الكتاب فيها جاء في غلاف الجزء الثالث: الجزء الثالث من شرح كتاب المزني مما علق عن القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري رحمه الله تعالى.

وفي غلاف الجزء الثالث عبارة تدل على أن الكتاب موقوف على إحدى المدارس وأنه لا يباع ولا يرهن ولا يوهب.. ثم ختم الكلام بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>. الحمد لله.. ثم كتب هذا الاسم: أحمد بن محمد الكناي القرشي. فلعله هو الواقف والله أعلم.

التصحیحات: يوجد فيها بعض التصحيحات على هامش بعض اللوحات وقد أدرجتها في النص؛ لأنني وجدت كما كذلك موجودة في النسختين الأخريين أو إحداهما.

نصبي من الكتاب: يبدأ نصبي من الكتاب من اللوحة ١٠٩ ب — ٢٤٠ أ واتخذت هذه النسخة أصلاً لقدم تاريخ نسخها، ولقطة سقطها، ولكن فيها بعض الطمس، ويكثر الطمس في لوحة ١٥١ أ، وفي لوحة ١٥٢ أ.

ب — نسخة مكتبة طوب قبي سراي ياستانبول في تركيا تحت رقم: ٨٥٠ وقد رمزت له بحرف ط.

ويوجد من هذه النسخة المجلد

(١) (١٧، ١٦، ١٤، ١٣، ١٢، ١٠، ٩، ٨، ٦، ٥، ٤، ٣، ١)

(١) الآية ١٨١ من سورة البقرة

(٢) فهرس مكتبة طوب قبي ٣٧/٢ — ٦٤٠؛ وتاريخ التراث العربي ١٨٠/٢؛ وفهرس المخطوطات المصورة ٣٠٧/١

واليك بيان وصفها كاملا :

١- الناسخ : محمد بن محمد بن البهاء المنصور الواسطي جاء ذلك في آخر المجلد الرابع (١).

٢- تاريخ النسخ : ٧٤٧هـ ونص على ذلك الناسخ في آخر المجلد الرابع وفي بعض المجلدات ٧٤٨هـ. (٢)

٣- نوع الخط : نسخي مشرقي واضح جدا .

٤- عدد الأسطر : ٢٥ في كل لوحة غالبا.

٥- عدد الكلمات : عشر كلمات في كل سطر تقريبا.

٦- عنوان الكتاب : جاء في آخر المجلد الرابع : آخر الجزء الرابع من التعليقة، وفي المجلد الأول : الأول من التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري .

٧- يوجد في الغلاف ختم المكتبة ثم التوقيع .

ونصبي من هذه النسخة يبدأ من اللوحة الأولى من المجلد الرابع إلى اللوحة ١٨٩ من المجلد نفسه.

ملاحظات على هذه النسخة :

١- تمتاز هذه النسخة بجودة الخط ووضوحها.

٢- يكثر فيها السقط الناشئ من انتقال نظر الناسخ من كلمة إلى أخرى مثلها.

---

(١) فهرس مكتبة طوب قى ٦٣٨/٢-٦٤٠

(٢) المصدر نفسه

ج — نسخة دار الكتب المصرية برقم ١٥٠٥ فقه شافعي ، ويوجد من هذه  
النسخة ثلاثة أجزاء وهي الثاني والثالث والرابع وكلها في مجلد واحد كما في  
غلاف المجلد الرابع . وفي فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية أن الثلاثة الأجزاء  
في ثلاثة مجلدات .<sup>(١)</sup>

وقد رمزت لهذه النسخة بحرف ب . وبيان حالها كالآتي :

- ١ — الناسخ : محمود حمدي . جاء ذلك في نهاية الجزء الثالث .
- ٢ — تاريخ النسخ : يوم الأحد خامس عشر صفر سنة ١٣٢٧ هـ — صرح بذلك  
الناسخ .
- ٣ — نوع الخط : نسخي مشرقى واضح .
- ٤ — عدد الأوراق : ٣٥٥ ورقة .
- ٥ — المقاس ٢٥ × ١٨ .
- ٦ — عنوان الكتاب فيها : جاء على غلاف الجزء الثالث والرابع هكذا : شرح  
مختصر المزني ، ووقع في نهاية الجزء الثالث ما نصه : انتهى الجزء الثالث من تعليقات  
القاضي أبي الطيب على المزني .
- ٧ — عدد الأسطر ٢١ سطرا .
- ٨ — عدد الكلمات : ٩ كلمات في كل وجه من اللوحة الواحدة تقريبا .  
ونصبي من هذه النسخة يبتدئ من اللوحة ١ من الجزء الثالث إلى اللوحة  
٢٨٢ من المجلد الرابع . وذلك في ٢٨٢ لوحة .
- ٩ — أوصاف أخرى : جاء في آخر المجلد ما نصه : ( قد صار نسخ هذا الجزء  
بقلم محمود حمدي على ذمة حضرة العالم العلامة والجهيد الخير البحر الفهامة  
السيد أحمد بيك الحسيني ) .. إلخ . ويوجد في أسفل اللوحة ختم يحمل هذه العبارة :

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ٥٢٢/١



(وقف هذا الكتاب السيد أحمد الحسيني). وهذا الختم يوضح ما جاء في العبارة السابقة.

#### ملاحظات على هذه النسخة :

١ — يظهر أن هذه النسخة منسوخة من نسخة دار الكتب المصرية برقم ٢٦٦ فقه شافعي التي تقدم وصفها؛ وذلك للتطابق شبه التام بينهما في السقط والخطأ وغير ذلك .

٢ — في هذه النسخة طمس كثير في أوائل اللوحات ناتج عن التصوير كما يظهر .

# نماذج من النسخ الخطية .

مرويه عن رسول الله  
ج سبطه  
الطاهر

لا يجوز له ذلك وإن راجع لم يصح الرجوع واحصر فيفسد  
بأن الرجوع بمعنى يقصد به استباحة هذا البضع فوجب أن يمنع النكاح منه  
الأحرام لقوله **وإن لم يكن** هو أن الرجعة استثناء من عموم النكاح  
فلم يمنع من الأحرام كالأول بل كان مطلقاً والذي يدل على أنها استثناء  
هو أن النكاح إنما لا يفسد إلى جوارحه المفسود إلا إلى وقت وشهود وإن  
العبد راجع بعد أن يفسده والسقي يراجع بعد ذلك ولا يفسد  
العقد بخلاف ذلك كله وإن كل عقد لا يفسد إلى وقت وشهود  
فإن لا حرام لا يمنع منه أصله عقد البضع فأما الجواز فيشتر  
فوضوح معنى يقصد به استحباب البضع فهو أنه غير مسلم لا الرجعة  
استثناء من عموم النكاح بدلالة ذلك في عدم المعنى في الأصل  
الاعتناء بالنكاح لفساده إلى وقت وشهود وجوده يسو ولا يفسد  
المعبد بعد أن يفسده ولا من السقي بعد ذلك وفيه وفيه  
بخلاف ذلك كله فإن الفرق بينهما **استباحة** واستباحة  
المحرم المنقطة للنفقة وهذا كما أن الجوزان بليل المحرم  
المنطقة ويشده بعض سبوره في بعض ذلك يجوز له أن يفتاح  
هيأته في وسطه **وإن لم يكن** لا يجوز له ذلك **وإن لم يكن**  
ما وروى عن عائشة قالت دخل المحرم ليس بالمنطقة وأداه  
العبد إلى رخص عقل منه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر  
في ذلك وعن عائشة أنها سألت أبا عبد الله المحرم هيأته على وسطه  
قالت نعم ويحفظ نفقته ولا ينفقه به جازاً له لغيره فعلاً ما  
عقد المحرم في وسطه **فصل** في جوارحه أن يتقارب إلى  
**وإن لم يكن** لا يجوز له ذلك **وإن لم يكن** لا يجوز له ذلك  
الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة عام القصصه متقاربين

أبوابهم ولا نه ليس المحرم ولا مشاءه المحرم فله عند الخيرة منه أنه  
الرد أو البضع على أخته **فصل** في جوارحه المحرم أن يظروجه  
في المرأة وقال مالك لا يجوز له ذلك إلا من مروه وقال  
عطاء المراء أني يرى له ذلك **وإن لم يكن** ما وروى عن عائشة  
لأنه من نظر المحرم في المرأة ولا نه كان ممنوعاً من ذلك لوجوب  
أن يمنع من رونه وخبرته في الحرام واجتماعاً على أنه لا يمنع من رونه  
في المأكلة رويته في المرأة مثله لا من معانها وأحد مسكته  
قاله واستعمل في المحمل إذا كانا في الأرياف وهذا كما أن  
يجوز للمحرم أن يتنظر في ثوبه عشاءاً أو كما قاله غير أن  
الذي يستعمل به رايه **وإن لم يكن** ما وروى عن عائشة  
أن لا يجوز له أن يتنظر في ثوبه **وإن لم يكن** ما وروى عن عائشة  
عما وروى عن أبي بن خنيس أنه عليه السلام رأى رجلاً لا يحرم فقال  
أما نحن أحرمت له **وإن لم يكن** ما وروى أم المؤمنين قالت  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلهو بالهاتم أحد  
فتودى ثم نادى وقال لا تحزن فقلت يومئذ من الشجر حتى روي  
ولا نه تنظر في ثوبه عشاءاً أو كما قاله غير أن  
كل ما جازاً أن يتنظر في ثوبه عشاءاً أو كما قاله غير أن  
استعمل بيده فأما الجواز **فصل** في جوارحه المحرم أن يظروجه  
التي صلى الله عليه وسلم أمر المحرم أن يظروجه في ثوبه  
المحرم الذي وقفته بعلمه ولا يحرم وأرأسه فإنه يبعث يوم القيامة  
عليه وأدأبش هذا معاً قائماً والله أعلم بالأمور

**باب دخول مكة**  
مسألة قال الشافعي وأحب للمحرم أن يفتاح بدي  
طوى لدخوله مكة وهذا كما قاله يستحب أن يفتاح بدي

نسخة مكتبة أحمد الثالث طبعة سري  
تبركاً برقم ٢٥٠ وهي نسخة ط

150

03

[illegible]

النسخة النسخة الامم ، وهي نسخة ٢

القسم المحقق

[بسم الله الرحمن الرحيم . عونك رب] (١)

## كتاب الصيام.

الأصل في وجوب الصوم الكتاب ، والسنة ، والإجماع . فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿كتب عليكم الصيام﴾ (٢) يعني فسررض عليكم الصيام (٣). وقوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ (٤) وتقديره : من حضر منكم في الشهر فليصمه (٥). وانتصب الشهر لكونه ظرفا. (٦) وقال تعالى: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ (٧) ومن السنة ما روى طلحة (٨) رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس يُسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول ، وإذا هو

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب .

(٢) من الآية ١٨٣ من سورة البقرة .

(٣) معالم التنزيل ١٩٥/١ ومحاسن التأويل ٤١٤/١

(٤) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٥) قال القاسمي في محاسن التأويل ٤٢٦/١ : هذا إيجاب حتم على أن من شهد استهلال الشهر أي حضر فيه بأن كان مقيما في البلد حين دخل شهر رمضان وهو صحيح في بدنه أن يصوم لا محالة.

وانظر أيضا تفسير البغوي ١٩٩/١ .

(٦) مشكل إعراب القرآن للمكي أبي طالب ١٢٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٨/١ .

(٧) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٨) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي المكي أبو محمد ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، قتل ﷺ في سنة ست وثلاثين وهو ابن ثنتين وستين سنة. انظر ترجمته في أسد الغابة ٤٦٧/٢ ، وسر أعلام النبلاء ٢٣/١ .

يسأل عن الإسلام (فساق) (١) الحديث إلى أن قال: فأخبرني عما فرض الله علي من الصيام ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه/ (٢) وسلم : «شهرًا من السنة» . (٣) وعن ابن عباس (٤) رضي الله عنهما أن وفد عبد القيس (٥) سألوا رسول الله ﷺ عن [الإيمان ؟] (٦) فأخبرهم وقال: «وأن تصوموا رمضان» (٧) .

وعن ابن عمر (٨) رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «بني الإسلام على خمس» منها «صوم رمضان» (٩) .

(١) في ط : وساق .

(٢) نهاية ل ١٠٩ من أ

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ١٣٠/١ ، رقم : ٤٦ ؛ ومسلم ٤٠/١ — ٤١ ، رقم : ١١١ .

(٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، أبو العباس الهاشمي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحبر الأمة ، دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالحكمة وهو من المكثرين في الحديث توفي سنة ٩٨ هـ بالطائف .

انظر ترجمته في أسد الغابة ١٨٦/٣ ؛ والإصابة ٣٣٠/٢ ؛ وسير أعلام النبلاء ٣٣١/٣ .

(٥) هم الذين تقدموا قبائل عبد القيس للمهاجرة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانوا أربعة عشر راكبا ، رئيسهم الأشج العصري .

انظر شرح النووي لصحيح مسلم ١٨١/١ .

(٦) ساقطة من ط وغير واضحة في أ

(٧) أخرجه مسلم بنحوه ٤٧/١ ، رقم : ١٧ ؛ والبخاري مع الفتح ٢٢١/١ ، رقم : ٨٧ .

(٨) عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أبو عبد الرحمن ، أسنم وهو صغير لم يبلغ الحلم شهد الخندق وملا

بعدها من المشاهد ، وهو من المكثرين في رواية الحديث ، مات سنة ٧٣ هـ .

انظر أسد الغابة ٢٣٦/٣ ؛ وسير أعلام النبلاء ٢٠٣/٣ ؛ والإصابة ٣٤٧/٢ .

(٩) أخرجه البخاري مع الفتح ٨/١ — ٩ ، رقم : ٨ ؛ ومسلم ٤٥/١ ، رقم : ١٦ .



ولا يختلف المسلمون في أن صوم رمضان واجب. (١)  
إذا ثبت هذا فإن الصوم في اللغة هو مجرد الإمساك وكل من أمسك عن شيء  
كان صائماً، (٢) قال الله تعالى: ﴿إني نذرت للرحمن صوما﴾ (٣) يعني إمساكاً  
(عن) (٤) الكلام (٥).

وقال الشاعر: خيل صيام وخيل غير صائمة      تحت العجاج وأخرى تعلقك اللحماء. (٦)

---

(١) انظر بدائع الصنائع ٧٥/٢ ؛ والخواوي الكبير ٣٩٥/٣ ؛ والمغني لابن قدامة ٣٢٣/٤ ؛ والمغلي ٢٨٥/٤ .

(٢) انظر تهذيب اللغة للأزهري ٢٥٩/١٢ — ٢٦٠ ؛ ومعجم مقاييس اللغة ٣٢٣/٣ ؛ والقاسموس المحيط ١٤٣/٤ .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٤) في أ و ب : من .

(٥) معالم التنزيل ١٩٥/١ ، ٢٢٧/٥ ؛ ومحاسن التأويل ٤١٣٥/١١ .

(٦) البيت للناطقة الديباني ، انظر ذلك في ديوانه ص : ٢٤٠ وقوله : العجاج أي الغبار . انظر لسان العرب ٥٤/٩ ؛ والصحاح ٣٢٧/١ .

(وأما) (١) الصوم الشرعي فهو الإمساك عن خمسة أشياء : الأكل ، والشرب ،  
والنكاح (٢) ، واستنزال الماء ، والاستقاء (٣) .

(وسنذكر) (٤) ذلك مفصلاً بعد إن شاء الله تعالى . (٥)

**فصل :** كان في صدر الإسلام الأكل ، والشرب ، والنكاح مباحاً للصائم ما بين  
صلاة المغرب وصلاة العشاء حسب ، فإذا صلى العشاء أو نام قبل ذلك حرم  
[عليه] (٦) الأكل ، والشرب ، والجماع إلى الليلة (المقبلة) (٧) فاختان رجل نفسه  
وجامع أهله بعد أن نام (٨) .

(١) في ط : فأما .

(٢) المراد بالنكاح هنا الجماع .

(٣) هكذا عرف المصنف الصوم الشرعي ، وعرفه النووي في المجموع ٢٤٨/٦ بأنه إمساك مخصوص ،  
عن شيء مخصوص ، في زمن مخصوص ، من شخص مخصوص . وهذا أولى من تعريف المصنف في  
نظري ؛ لأنه إنما عدد المفطرات ولم يتعرض للنية ، ولا للشخص ، ولا للزمن . والله أعلم  
بالصواب .

(٤) في أ و ب : سنذكر .

(٥) انظر ذلك في ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩

(٦) ساقطة من ط .

(٧) طمس في أ .

(٨) يدل عليه ما أخرجه أبو داود في سننه ٧٣٦/٢ ، رقم : ٢٣١٣ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى  
٢٠١/٤ عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿يَأْيِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ  
عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ فكان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إذا صنوا العتمة حرم  
عليهم الطعام ، والشراب ، والنساء ، وصاموا إلى القابلة فاختان رجل نفسه فجامع امرأته وقد  
صلى العشاء ولم يفطر ، فأراد الله عز وجل أن يجعل ذلك يسرا لمن بقي ، ورخصة ومنفعة فقال  
سبحانه : ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ الآية . وكان هذا مما نفع الله به الناس ورخص  
لهم ويسر . وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٤٠/٢ ، رقم ٢٠٢٨ .

وكان (صرمة) (١) بن قيس رضي الله عنه يعمل في أرض له وهو صائم فجاء إلى أهله وقت المغرب والتمس عشاء فذهبت امرأته تصنعه (له) (٢) فرجعت إليه وقد غلبه النوم فأنبهته وقالت: (خيبة) (٣) لك ، فلم يذق في ليلته شيئا ، فلما كان من الغد مضى إلى عمله فغشي عليه فأنزل الله تعالى: ﴿علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم﴾ إلى آخر الآية (٤) فنسخ الحكم الأول وأباح للصائم الأكل ، والشرب ، والجماع في كل الليل إلى أن يطلع الفجر. (٥)

(١) في ط: صومة. وصرمة هو ابن أنس ، ويقال : ابن أبي أنس ، ويقال : ابن قيس بن مالك بن عدي بن عامر بن غاثم بن عدي بن النجار ، أبو قيس الأوسي مشهور بكنته ، تنصر في الجاهلية ، وأدركه الإسلام وهو شيخ كبير فأسلم ، وعاش نحو من عشرين ومائة سنة.  
انظر ترجمته في الإصابة ١٨٢/٢ — ١٨٣

(٢) في أ و ب : إليه.

(٣) في أ و ب : حبة.

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٥) يدل عليه ما أخرجه البخاري مع الفتح ١٥٤/٤ ، رقم ١٩١٥ عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : كان أصحاب محمد صلوات الله عليهم إذا كان الرجل صائما فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي . وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائما فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال لها : أعندك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك ، كان يومه يعمل ، فغلبته عيناه ، فجاءته امرأته فلما رآته قالت : خيبة لك ، فلما انتصف النهار غشي عليه ، فذكر ذلك للنبي صلوات الله عليهم فنزلت هذه الآية ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾ ففرحوا بها فرحا شديدا ، ونزلت ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾ .

وفي رواية البخاري أن صاحب القصة قيس بن صرمة ، وكذا في رواية الترمذي ١٩٤/٥ ، رقم ٢٩٦٨:

وفي رواية أبي داود ٧٣٧/٣ ، رقم ٢٣١٤: صرمة بن قيس مثل ما ذكر المصنف .

**فصل :** وكان في صدر الإسلام أيضا من ورد عليه شهر رمضان / (١) وهو مقيم قادر على صومه (مخيرا) (٢) بين أن يصومه وبين أن يفطره ويفدي عن كل يوم بإطعام مسكين كل يوم ، كما قال تعالى: ﴿وعلى الذي يطيقونه فدية طعام مسكين﴾ (٣) يعني وعلى الذين يطيقون صومه فلا يصومونه فدية ، ثم نسخ الله [تعالى] (٤) ذلك بقوله: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ (٥) وحتم على من حضره الشهر فكان قادرا على صومه أن يصومه . (٦)

---

وذكر الحافظ في الفتح ١٥٥/٤ نقلا عن الداودي والسهني أن رواية البخاري مقلوبة ، واستقصى الحافظ ما وقع في الروايات من اختلاف ، وجمع ما يمكن جمعه ، وذكر تصحيح من صحف ، وخطا من أخطأ فليراجع.

(١) نهاية ل ١ من ب

(٢) في ط: مخير.

(٣) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٤) ساقطة من أ و ب.

(٥) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٦) يدل عليه ما أخرجه البخاري مع الفتح ٢٩/٨ ، رقم: ٤٥٠٧ ؛ ومسلم ٨٠٢/٢ ، رقم: ١١٤٥

عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه بنحو ما ذكره المصنف.

**فصل : وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سُمي شهر رمضان ؛ لأنه يحرق**

**الذنوب» (١). أراد والله أعلم أنه أخذ من شدة الرمضاء المحرقة. (٢)**

**وكان مجاهد (٣) يقول: لا تقولوا: ذهب رمضان وجاء رمضان لعله اسم من**

**أسماء الله تعالى. (٤)**

---

(١) أخرجه الأصبهاني في كتاب الترغيب والترهيب ٣٥٣/٢ ، رقم ١٧٥٨ ؛ وذكره السيوطي في الجامع الصغير مع فيض القدير ٢/٣ ، رقم : ٢٥٩٦ بلفظ : «إنما سمي رمضان لأنه يرمض الذنوب» . ورمز له بالضعف ، ونسبه إلى محمد بن منصور السمعاني ، وابن منده في أماليهما عن أنس رضي الله عنه . وسكت عليه المناوي ؛ وذكره السيوطي أيضا في الدر المنثور ١٨٣/١ وعزاه إلى ابن مردويه ، والأصبهاني في كتاب الترغيب والترهيب. وانظر كنز العمال ٤٦٦/٨ ، رقم : ٣٦٨٨ .

وقال الألباني : موضوع. انظر ضعيف الجامع الصغير وزياداته ص ٢٩٩ رقم : ٢٠٦٠ .

(٢) انظر القاموس المحيط ٣٤٥/٢ ، ٢٩٤/٣ .

(٣) مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ، مولى قيس بن السائب المخزومي ، من أعلام التابعين المفسرين ، روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، اتفق على إمامته وتوثيقه ، مات بمكة سنة ١٠٣ هـ .

انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٤٦٦/٥ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ٨٣/٢ ؛ وسير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤ ؛ وتهذيب التهذيب ٤٢/١٠ .

(٤) انظر تفسير ابن جرير ٤٤٤/٣ - ٤٤٥ ؛ والدر المنثور ١٨٣/١ . قال البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٢/٤ : وروي ذلك عن مجاهد والحسن البصري والطريق إليهما ضعيف .

وأورد البيهقي حديثا مرفوعا في هذا المعنى ، وفي إسناده نجيح ، أبو معشر وهو ضعيف. انظر السنن الكبرى ٢٠١/٤ ؛ وتقريب التهذيب ٢٤١/٢ ؛ وفتح الباري ١٣٥/٤ .

والثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «(من صام ) (١) رمضان وقامه إيماناً واحتساباً خرج من (ذنوبه) (٢) كيوم ولدته أمه» (٣) والعرب تقول: صادف هذا

(١) في ط زيادة : شهر .

(٢) في أدونه . وهو خطأ

(٣) أخرجه النسائي ٤/٤٦٧ ، رقم : ٢٢٠٧ ، ٢٢٠٩ ؛ والنسائي أيضاً في الكبرى ٢/٨٩ ، رقم : ٢٥١٨ وابن ماجه ١/٤٢١ ، رقم : ١٣٢٨ ، وأحمد ١/١٩ ، وابن خزيمة في صحيحه ٣/٣٣٥ ، رقم : ٢٢٠١ ، وأبو يعلى ٢/١٦٨ ، ١٧٠ ، رقم : ٨٦٣ ، ٨٦٥ ؛ وعبد بن حميد ١/١٨٦ ، رقم : ١٥٨ ؛ والطيالسي ص ٣٠ ، رقم : ٢٢٤ ؛ والبخاري ٣/٢٥٦ ، ٢٥٧ ، رقم : ١٠٤٨ ؛ وابن أبي شيبة ٢/٢٨٧ ، رقم : ٧٧٠٥ ؛ والشاشي في مسنده ١/٢٧٣ ، رقم : ٢٤١ من حديث النضر بن شيبان أنه لقي أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال له : حدثني بأفضل شيء سمعته يذكر في شهر رمضان فقال أبو سلمة : حدثني عبد الرحمن بن عوف عن رسول الله ﷺ أنه ذكر شهر رمضان ففضله على الشهور وقال : «(من قام رمضان إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه)» . وفي لفظ آخر للنسائي : «(إن الله تبارك وتعالى فرض صيام رمضان عليكم ، وسنت لكم قيامه ، فمن صامه وقامه إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه .

قال النسائي : هذا خطأ ، والصواب أبو سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . ونقل الحافظ في تهذيب التهذيب ١٠/٤٣٨ عن البخاري أنه قال عن هذا الحديث : لم يصح وحديث الزهري وغيره عن أبي سلمة عن أبي هريرة أصح .

قلت : وفي التاريخ الكبير للبخاري ٨/٨٨ في ترجمة النضر بن شيبان هذا : النضر بن شيبان الحُدَاني سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن فذكر الحديث ، ثم قال : روى عنه نصر بن علي ، وقال الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري : عن أبي سنمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وهو أصح .

وضعه الألباني في ضعيف سنن النسائي ص : ٧٦ ، رقم : ١٢٧ — ٢٢٠٨ ، ١٢٨ — ٢٢٠٩ .

وأما حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المشار إليه فأخرجه البخاري مع الفتح ٤/١٣٨ رقم : ١٩٠١ ؛ ومسلم ١/٥٢٣ ، رقم : ١٧٤ — ٧٥٩ ، ١/٥٢٣ — ٥٢٤ ، رقم : ١٧٥ — ٧٦٠ عن النبي ﷺ : «(من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)» . وهذا لفظ البخاري .

الشهر شدة الحر فسمي رمضان لإلهاب الرمضاء في ذلك الوقت ، ثم ثبت اسمه فيما بعد.(١)

مسألة قال الشافعي (٢) **ولا يجزئ أحدا صيام فرض من شهر رمضان ولا نذر ولا كفارة إلا أن ينوي الصيام قبل الفجر.** (٣)  
(وهذا) (٤) كما قال ، لا يجزئ (٥) أحدا صوم إلا بنية .

---

بقي أن نشير هنا إلى أن المصنف اختار عدم الكراهة في إطلاق لفظ: رمضان ، من غير إضافة . وهو الصحيح الذي ذهب إليه البخاري والمحققون وهو مذهب الجمهور . انظر المجموع ٢٤٨/٦ ؛ وفتح الباري ١٣٥/٤ .

(١) معجم مقاييس اللغة ٤٤٠/٢ ؛ والقاموس المحيط ٣٤٥/٢ ، ٢٩٤/٣ ؛ والمصباح المنير ص: ٢٣٨ .

(٢) هو الإمام أبو عبد الله ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المظلي ، ولد بغزة سنة خمسين ومائة ، وحفظ القرآن وهو سبع سنين ، وحفظ الموطأ وهو ابن عشرة ، وتفقه على مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة ، وأذن له شيخه مسلم بالإفتاء وعمره خمس عشرة سنة ثم رحل إلى المدينة ولازم الإمام مالك ، ثم قدم بغداد وصنف فيها كتابه القلم ، ثم انتقل منها إلى مصر وصنف فيها كتابه الجديدة ، ومات رحمه الله سنة أربع ومائتين . انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٤٤/١ ؛ وطبقات الشافعية للأسنوي ١١/١ ؛ وسير أعلام النبلاء ٥/١٠ .

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩ . ونصه : ولا يجوز لأحد صيام فرض ... الخ

(٤) في أ و ب : هذا .

(٥) في أ زيادة : أن .

هذا مذهب كافة الفقهاء<sup>(١)</sup> إلا ما حكى عن زفر<sup>(٢)</sup> أنه / <sup>(٣)</sup> قال: صوم

رمضان لا يفتقر إلى النية في حق الحاضر خاصة.<sup>(٤)</sup>

(واحتج)<sup>(٥)</sup> بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ <sup>(٦)</sup> ولم

يذكر النية <sup>(٧)</sup> ولأنه حق واجب متعين فلم يفتقر إلى النية <sup>(٨)</sup> أصل ذلك رد

الغصوب والودائع <sup>(٩)</sup>. ولأن من الزمان ما يجب صومه وهو رمضان ومن الزمان

ما يجب فطره وهو أيام العيدين والتشريق ، ثم ثبت أن ما يجب فطره لا يفتقر إلى

نية ، فكذا ما يجب صومه.

---

(١) وبه قال الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية . انظر مختصر اختلاف العلماء

للحصاص ٩/٢ ؛ والمبسوط ٥٩/٣ ؛ والمنتقى للباحي ٤١/٢ ؛ وحاشية الدسوقي ٥٢١/١ ؛ والأم

١٢٩/٢ ؛ والحاوي الكبير ٣٩٧/٣ ؛ والمجموع ٣٠٢/٦ ؛ والمغني ٣٣٣/٤ ؛ والإنصاف ٢٩٣/٣

؛ والمحلى ٢٨٥/٤ .

(٢) زفر بن الهذيل بن قيس البصري ، أبو الهذيل ، الفقيه المجتهد ، من أكابر أصحاب الإمام أبي

حنيفة كان يفضلته ويقول : هو أقيس أصحابي .

انظر سير أعلام النبلاء ٣٨/٨ ، والجواهر المضية ٢٠٧/٢

(٣) نهاية ل ١ من ط

(٤) بدائع الصنائع ٢٢٥/٢ ؛ ومختصر اختلاف العلماء ٩/٢ ؛ والمبسوط ٥٩/٣ ؛ وحكاة أيضا

النووي في المجموع ٣١٨/٦ وزاد أنه قول عطساء ومجاهد . قال السرخسي رحمه الله في

المبسوط ٦٠/٣ : وكان أبو الحسن الكرخي رحمه الله ينكر هذا المذهب لزفر رحمه الله تعالى ،

ويقول: المذهب عنده أن صوم جميع الشهر يتأدى بنية واحدة كما هو قول مالك رحمه الله تعالى .

(٥) في أ و ب : فاحتج .

(٦) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٧) بدائع الصنائع ٢٢٦/٢ .

(٨) المبسوط ٥٩/٣ ؛ وأصول السرخسي ٣٧/١ .

(٩) يعني أن رد الغصوب والودائع لا تفتقر إلى نية . انظر عمدة القارئ للمعيني ٣٥/١ .



ودليلنا قوله ﷺ : « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » (١).

وروي « من لم يفرض الصيام » (٢) يعني (يقدر) (٣)، ولذلك سميت الأرض مستقرة ثابتة (٤).

ومن القياس أنه صوم فافتقر إلى نية قياسا على سائر الصوم . ولأنه عبادة يفتقر بدلها إلى النية فافتقر (مبدلها) (٥) إلى النية ، قياسا على سائر العبادات. ولأن

---

(١) أخرجه أبو داود ٨٢٣/٢ ، رقم : ٢٤٥٤ ؛ والترمذي ١٠٨/٣ ، رقم : ٧٣٠ ؛ والنسائي ٥٠٩/٤ ، رقم : ٢٣٣٢ ، وابن خزيمة ٢١٢/٣ رقم : ١٩٣٣ ، والدارقطني ١٧٢/٢ ؛ والطحاوي شرح معاني الآثار ٥٤/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٢/٤ ؛ وابن أبي شيبة ٤٤٧/٢ ؛ وعنه ابن ماجة ٥٤٢/١ ، رقم : ١٧٠٠ . كلهم من طريق عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » إلا أن الطحاوي قال في روايته : « من لم يبيت .. » . ولفظ ابن أبي شيبة : « لا صيام لمن لم يؤرضه بالليل » . قال ابن الأثير في النهاية ٣٩/١ — في قوله : لم يؤرضه — أي لم يهيئه ولم ينوه . ولفظ ابن ماجة والدارقطني فيه : « لا صيام لمن لم يفرضه من الليل » .

واختلف الأئمة في رفعه ووقفه ، ومن صحح رفعه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، نقل عنهم ذلك الحافظ في فتح الباري ١٦٩/٤ وصحح رفعه أيضا الدارقطني في سننه ١٧٢/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٢/٤ ؛ وابن حزم في المحلى ٢٨٧/٤ — ٢٨٨ ؛ والنووي في المجموع ٣٠١/٦ ؛ والألباني في الإرواء ٢٦/٤ تحت رقم ٩١٤ .

ومن صحح وقفه الترمذي في سننه ١٠٨/٣ ؛ والنسائي في السنن الكبرى ١١٧/٢ ، وأبو داود والإمام أحمد وغيرهم . انظر التلخيص الحبير ٣٦١/٢ .

(٢) هو الحديث السابق برواية ابن ماجة والدارقطني .

(٣) في ط: يقرر .

(٤) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل في الكلام سقطا والله أعلم بالصواب .

(٥) في أ: بدلها .

الصوم ينقسم نوعين فرضا ونفلا ثم ثبت أن نفيه يفتقر إلى النية ، فكذلك فرضه. (١)

فأما الجواب عما احتج به من الآية فهو أنه ذكر شهر رمضان في أولها وأمر بصومه في أثنائها ، وتمييز شهر رمضان بالصوم دون غيره من الشهور قصد له ، والقصد هو النية .

وأما الجواب عن قوله : حق واجب متعين فلم يفتقر إلى النية فهو أن ذلك باطل بالصلاة في آخر الوقت ؛ فإنه حق واجب متعين ومع ذلك فهو مفتقر إلى النية (٢) .

ثم المعنى في الأصل أن رد الغصوب والودائع من حقوق الآدميين فلذلك / (٣) لم تفتقر إلى النية. وأما الصوم فهو حق لله فافتقر إلى النية ، كسائر حقوقه .

وأما الجواب عما ذكره من أن الفطر الواجب لا يفتقر إلى نية ، فكذلك الصوم الواجب فهو أن يوم الفطر وغيره من الأيام التي يجب فطرها لا يصح الصوم فيها ولا يصلح لغير الفطر ؛ فلذلك لم يفتقر إلى النية .

وأما شهر رمضان فإنه زمان يصح فيه الصوم والفطر معا فافتقر إلى نية ، ففرق بين الأمرين. (٤) أو نقول الفطر ليس بعبادة فلم يفتقر إلى النية والصوم عبادة فافتقر إلى نية ، كسائر العبادات (٥) ؛ والله أعلم بالصواب .

---

(١) الخاوي الكبير ٣/٣٩٨ .

(٢) الأم ٢/١٢٧ ؛ والخواي الكبير ٣/٣٩٨ ؛ والمحلى ٤/٢٨٩ .

(٣) نهاية ن ٢ من ب

(٤) الخاوي الكبير ٣/٤٠٠ .

(٥) التهذيب للبغوي ٣/١٣٨ .

**فصل:** قد ذكرنا أن النية للصوم واجبة ، (فإن) (١) كان صوم فرض فيجب أن تكون النية له قبل طلوع الفجر وسواء في ذلك أداء رمضان وقضاؤه والكفارة ، هذا مذهبنا (٢) ، وبه قال: مالك (٣) (٤) وأحمد (٥) (٦) وإسحاق (٧)

(١) في ط: وإن

(٢) روضة الطالبين ٣٥١/٢ ؛ والمجموع ٢٤٥/٦ ؛ وتحفة المحتاج ٥١٥/٤ .

(٣) هو إمام دار الهجرة ، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ، أبو عبد الله الحميري ثم الأصبحي المدني ، ولد في سنة ثلاث وتسعين ومات رحمه الله سنة تسع وسبعين ومائة . انظر ترجمته في ترتيب المدارك ١٠٤/١ ؛ وتهذيب التهذيب ١٠ / ٥ ؛ وسير أعلام النبلاء ٤٨/٨

(٤) الإشراف ١٩٤/١ وعقد الجواهر ٣٥٦/١ ، والذخيرة ٤٩٨/٢ .

(٥) هو الإمام ناصر السنة أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس ، أبو عبد الله الذهلي الشيباني البغدادي ، ولد سنة أربع وستين ومائة وتوفي رحمه الله في سنة إحدى وأربعين ومائتين . انظر ترجمته في طبقات الحنابلة للقاضي <sup>لابن</sup> أبي يعلى ٤/١ ؛ والمنهج لأحمد ٦٩/١ ؛ وسير أعلام النبلاء ١١ / ١٧٧ .

(٦) انظر المقنع والشرح الكبير والإنصاف ٣٩٠/٧ ، ٣٩١ ، والكافي ٣٥٠/١ ، والفروع ٣٨/٣ .

(٧) هو إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، التميمي ثم الحنظلي المروزي نزيل نيسابور أبو يعقوب المعروف بابن راهويه ، سيد الحفاظ ولد سنة إحدى وستين ومائة ومات سنة إحدى وخمسين ومائتين . انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٣٤٥/٦ ، وسير أعلام النبلاء ٣٥٨/١١ . وانظر قوله في سنن الترمذي ١٠٨/٣ ، والمجموع ٣١٨/٦ .

وقال أبو حنيفة (١) : إذا نوى في شهر رمضان نهاراً قبل الزوال (٢)  
أجزأه (٣). ووافقنا / (٤) على (٥) أن صوم القضاء والكفارة يفترق إلى نية من  
الليل (٦)

واحتج من نصره بقوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» (٧) ، وهذا قد نوى  
الصوم فوجب أن يجزئه .

---

(١) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن كاوس بن هرمز ، ذو المناقب الجمة ، وأكبر الأئمة  
الأربعة ولد سنة ثمانين وتوفي رحمه الله في سنة خمسين ومائة . انظر ترجمته في الجواهر المضية  
٤٩/١ ؛ ووفيات الأعيان ٤٠٥/٥ ؛ وسير أعلام النبلاء ٣٩٠/٦ .  
(٢) لو قال المصنف : " قبل " لكان أولى ؛ لأن الشرط عند الحنفية وجود النية في أكثر وقت  
الأداء ليقام مقام الكل ، وإذا نوى قبل الزوال لم يوجد هذا المعنى ؛ لأن ساعة الزوال نصف النهار  
من طلوع الشمس ، ووقت أداء الصوم من طلوع الفجر . انظر المبسوط ٦٢/٣ ؛ واهداية مع فتح  
القدير ٢٣٧/٢ .

(٣) مختصر الطحاوي ص : ٥٣ ؛ ومختصر اختلاف العلماء ١٠/٢ ؛ والمبسوط ٦٢/٣ .

(٤) نهاية ل ١١٠ من أ

(٥) في أ و ب زيادة : ذلك .

(٦) بدائع الصنائع ٨٥/٢ ؛ وتحفة الفقهاء ٥٣٤/١ ؛ والبحر الرائق ٢٨٢/٢ .

(٧) أخرجه البخاري مع الفتح ١٥/١ ، رقم : ١ ؛ ومسلم ١٥١٥/٣ ، رقم ١٥٥ (١٩٠٧) من

حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

قالوا: وروي أن رسول الله ﷺ بعث يوم عاشوراء إلى أهل العوالي: «من لم يكن أكل شيئا فليصم ، ومن كان أكل فليمسك [بقية يومه]» (١) « (٢).  
 وكان صوم عاشوراء وجبا متعينا (٣) وأجزأهم النية له من النهار ، فكذلك رمضان (٤) .  
 ومن القياس أنه صوم غير (ثابت) (٥) في الذمة فلم تجب له النية من الليل ،  
 قياسا على صوم النفل (٦) ، ولأن قبل الزوال محل لنية النفل من الصوم  
 (فكان) (٧) محلا لنية الفرض منه ، أصل ذلك ما قبل طلوع الفجر. (٨)

(١) ساقطة من ط.

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٣٦/٤ ، رقم : ١٩٦٠ ؛ ومسلم ٧٩٨/٢ ، رقم : ١١٣٦ . من حديث الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت : أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار «من أصبح مفطرا فليتم بقية يومه ومن أصبح صائما فليصم ...» .  
 وأخرجه مسلم ٧٩٨/٢ رقم : ١١٣٥ من حديث سلمة الأكواع رضي الله عنه قال : بعث رسول الله ﷺ رجلا من أسلم يوم عاشوراء فأمره أن يؤذن في الناس : «من كان لم يصم فليصم ، ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل» .

(٣) سيأتي الكلام عن هذه المسألة في ص ٧٣

(٤) البحر الرائق ٢٧٩/٢ .

(٥) في ط: رابت .

(٦) المبسوط ٦١/٣ ؛ وبدائع الصنائع ٢٢٩/٢ .

(٧) في ط: و كان .

(٨) أحكام القرآن للحصص ١٩٩/١ .

ودليلنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من لم يجمع (١) الصيام (٢) قبل  
الفجر فلا صيام له» (٣). وعنه الشيخان قال: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من  
الليل». (٤) وروي «من لم يفرض الصيام». (٥)

فإن قالوا: [ظاهر] (٦) هذا (الخبر متروك ؛ لأننا) (٧) أجمعنا على أن صيام جزء  
من الليل غير واجب ؛ وإنما تجب النية مقارنة لطلوع الفجر فلا يصح التعلق  
بالخبر ، فالجواب أن من أصحابنا (٨) من قال: يجب صيام جزء من آخر الليل  
(قبل) (٩) طلوع الفجر ؛ فعلى هذا سقط الكلام . ومنهم (١٠) من قال : لا يجب  
صيام جزء من الليل ؛ وإنما تجب النية مع ابتداء طلوع الفجر غير أن ذلك يتعذر  
ولا يمكن ؛ لأن الفجر لا يتميز إلا بعد مضي جزء من النهار (فيلزم) (١١) أن  
تقدم النية على طلوع الفجر ليتوصل بها إلى استيعاب الفرض .

(١) الإجماع إحكام النية والعزيمة . النهاية في غريب الحديث ٢٩٦/١ .

(٢) في ط زيادة : من الليل .

(٣) تقدم تخريجه في ص ٦٥

(٤) تقدم تخريجه في ص ٦٥

(٥) تقدم تخريجه في ص ٦٥

(٦) ساقطة من أ و ب .

(٧) طمس في أ .

(٨) هو منقول عن أبي الطيب بن سلمة ، كما في الخاوي الكبير ٤٠٤/٣ ؛ والعزير ١٨٥/٣ ؛  
والمجموع ٣٠٤/٦ وغلظه الماودي ، وحكى النووي اتفاق الأصحاب على تغليظه في هذا القول .

(٩) في ط : وقبل .

(١٠) وعليه جمهور الأصحاب ، وهو المذهب . انظر الخاوي الكبير ٤٠٤/٣ ؛ والعزير ١٨٥/٣ ؛ والمجموع ٣٠٣/٦ .

(١١) في أ و ب : فليزم .

ويدل على [صحة] (١) ما ذكرناه من جهة القياس أنه صوم يوم واجب / (٢)  
 فلم يجز أن تتأخر النية عن أوله ، قياسا على القضاء / (٣) والكفارة. (٤)  
 ولا يلزم عليه إذا صام تطوعا يوما ثم أوجب على نفسه في (أثنائه) (٥) إتمامه ؛  
 لأن ذلك ليس بصوم يوم واجب وإنما هو بعض يوم .  
 قياس آخر وهو أن الصوم عبادة تفعل أداء وقضاء فوجب أن يكون محل النية  
 في أدائها كمحلها في قضائها ، أصل ذلك الصلاة. (٦)  
 فإن قيل: لا يصح اعتبار الصوم بالصلاة ؛ لأن النية في فرض الصلاة ونفلها لا  
 يختلف محلها ، وهو مختلف في فرض الصوم ونفله (٧) ، قلنا : اختلاف الفرض  
 والنفل لا يدل على أن حكم (الأداء والقضاء) (٨) يختلف ، ألا ترى أن نفل  
 الصلاة يخالف فرضها في (جواز استقبال) (٩) القبلة وترك القيام مع القدرة  
 عليه (١٠)

(١) ساقط من ط

(٢) نهاية ل ٢ من ط

(٣) نهاية ل ٣ من ب

(٤) الحاوي الكبير ٤٠١/٣ .

(٥) ورسمها في أ: في امانه، وفي ب: وامانه.

(٦) الحاوي الكبير ٤٠١/٣ .

(٧) تبين الحقائق ٣١٥/١ .

(٨) في ط: القضاء والأداء.

(٩) هكذا في النسخ الثلاثة ، وصحة العبارة : جواز — ترك — استقبال ..

(١٠) أما جواز ترك استقبال القبلة في النافلة فإنما يختص بالسفر دون الحضر ، وفي غير تكبيرة الإحرام ؛ وأما

ترك القيام مع القدرة فهو كما قال المصنف . وحكى النووي ، والشريبي الإجماع عليه . انظر المنهاج

مع مغني المحتاج ١٤٢/١ — ١٤٣ ؛ والمهذب والمجموع ٢١٢/٣ ، ٢١٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ .

ومع ذلك فإن حكم الأداء والقضاء لا يختلف (فكذلك) (١) في الصوم ، اختلاف محل النية في الفرض والنفل لا يدل على أن حكم الأداء والقضاء مختلف. أو نقول : إنما جاز تأخير النية في نفل الصوم على سبيل التخفيف ، كما جاز ترك استقبال القبلة للمصلي على الراحلة ، وترك القيام أيضا في النافلة ، فأما حكم الأداء والقضاء فلا يختلف فوجب أن لا يختلف حكم النية فيهما.

[وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله (الشيخ) (٢) : «إنما الأعمال بالنيات» . (٣) فكذلك نقول ، والنية إنما تؤثر في المستقبل من الأعمال دون ما مضى منها (٤) ، وإذا نوى في النهار لم يحصل له من عمله إلا ما كان بعد النية ، فأما ما قبلها فليس له إذا كان عاريا عن النية] (٥).

فأما الجواب عن احتجاجهم بخبر عاشوراء فقد قال بعض أصحابنا : لم يكن ذلك الصوم فرضاً. (٦)

---

(١) في أ و ب : وكذلك.

(٢) في أ : عليه السلام.

(٣) تقدم تخرجه في ص ٦٨

(٤) ينبغي أن يستثنى من هذا صوم النفل ؛ فإنه إذا نوى قبل الزوال يحصل له ثواب الصوم من أوله على الأصح . انظر المجموع ٣٠٦/٦

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

(٦) وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وعنه أكثر أصحابه ، وهو الأصح . انظر المجموع ٣٥٣/٦.



ومع ذلك فإن حكم الأداء والقضاء لا يختلف (فكذلك) (١) في الصوم ، اختلاف محل النية في الفرض والنفل لا يدل على أن حكم الأداء والقضاء مختلف. أو نقول : إنما جاز تأخير النية في نفل الصوم على سبيل التخفيف ، كما جاز ترك استقبال القبلة للمصلى على الراحلة ، وترك القيام أيضا في النافلة ، فأما حكم الأداء والقضاء فلا يختلف فوجب أن لا يختلف حكم النية فيهما.

[وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله (عليه السلام) (٢) : «إنما الأعمال بالنيات» . (٣) فكذلك نقول ،

والنية إنما تؤثر في المستقبل من الأعمال دون ما مضى منها (٤) ، وإذا نوى في النهار لم يحصل له من عمله إلا ما كان بعد النية ، فأما ما قبلها فليس له إذا كان عاريا عن النية (٥).

فأما الجواب عن احتجاجهم بخبر عاشوراء فقد قال بعض أصحابنا : لم يكن ذلك الصوم فرضاً. (٦)

---

انظر المنهاج ومغني المحتاج ١/١٤٢ - ١٤٣ ؛ والمهذب والمجموع ٣/٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ .

(١) في أوب : وكذلك.

(٢) في أ : عليه الإسلام.

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٣٨

(٤) ينبغي أن يستثنى من هذا صوم النفل ؛ فإنه إذا نوى قبل الزوال يحصل له ثواب الصوم من أوليته على الأصح . انظر المجموع ٦/٣٠٦

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

(٦) وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وعليه أكثر أصحابه ، وهو الأصح . انظر المجموع ٦/٣٥٣ .

يدل عليه ما روي (أن) (١) النبي ﷺ قدم المدينة فوجد اليهود يصومون عاشوراء فقال: «ما هذا اليوم؟» فقالوا: هذا اليوم الذي نجى الله فيه موسى وأغرق فرعون فقال رسول الله ﷺ: «أنا أولى بموسى منكم» فصامه وأمر بصيامه. (٢) ويدل على أنه صامه تطوعاً أن رسول الله ﷺ لم يأمر من أفطر بقضائه. (٣) فإن قيل: قد أمر من كان أكل في ذلك اليوم أن يمسه في بقيته وهذا يدل على أن صومه كان واجباً (٤)، قلنا: بل أمر بإمساك بقية اليوم استحباباً؛ لأن صومه كان استحباباً. (٥) ومن أصحابنا من قال: بل صوم عاشوراء كان واجباً (٦) غير أنه لم يلزم أهل العوالي إلا لما بلغهم، وذلك في أثناء النهار وما سبق ذلك لم يلزمهم حكمه؛ لعزوب (٧) علمهم عنه، وهذا شبيه بقصة أهل قباء لما

(١) طمس في أ.

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٨٧/٤ ، رقم : ٢٠٠٤ ؛ ومسلم ٧٩٥/٢ ، رقم : ١١٣٠ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) قلت : روى أبو داود في سننه ٨٢٠/٢ ، رقم : ٢٤٤٧ ، عن عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه أن أسلم أتت النبي ﷺ فقال : «صمتم يومكم هذا» ؟ قالوا : لا قال : «فأتموا بقية يومكم واقضوه» . قال أبو داود : يعني يوم عاشوراء . وسكت عليه ، وضعفه عبد الحق . قال البيهقي عن عبد الرحمن هذا : هو مجهول ، ومختلف في اسم أبيه ، ولا يدري من عمه . انظر مختصر سنن أبي داود وتهذيب ابن القيم ٣/٣٢٥ - ٣٢٦ ، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص : ٢٤١ - ٢٤٢ ، رقم : ٥٢٩ - ٢٤٤٧

(٤) أحكام القراءان للحصاص ١/١٩٨ .

(٥) انظر معالم السنن ٢/١٣٣ .

(٦) انظر الخاوي ٣/٤٠١ ؛ والتهذيب ٣/١٣٧ ، والمجموع ٦/٣٥٣ .

(٧) أي غاب عن علمهم . انظر تهذيب اللغة ٢/١٤٧ .

بلغهم أن القبلة قد حولت إلى الكعبة فاستداروا وهم في الصلاة<sup>(١)</sup> ، ولم يلزمهم حكم ما مضى إذ لم يلزمهم علمه مع أن حكم عاشوراء / (٢) نسخ<sup>(٣)</sup> ، فلا يصح القياس عليه.

فإن قالوا: إنما نسخ فرض الصوم دون النية قلنا : بل الصوم بجميع أحكامه وصفاته إذا نسخ فلا يصح التعلق به.

وأیضا فإن تعلقهم بكونه صوما متعينا ؛ فلذلك لم يفتقر إلى نية من الليل باطل بمن أوجب على نفسه صوم (شهر)<sup>(٤)</sup> من السنة ولم يعينه فمضى أحد عشر شهرا فإن الشهر الأخير قد تعين صومه عليه (ولابد من النية له)<sup>(٥)</sup> قبل الفجر<sup>(٦)</sup>.

---

(١) يدل عليه ما أخرجه البخاري مع الفتح ٢٠/٨ ، رقم ٤٤٨٦ ، من حديث البراء رضي الله عنه ٢٤ ، رقم : ٤٤٨٨ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) نهاية ل ٤ من ب

(٣) يدل عليه ما أخرجه البخاري مع الفتح ٢٨٧/٤ ، رقم : ٢٠٠٢ عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله ﷺ يصومه في الجاهلية ، فلما قدم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه .

(٤) في ط: يوم.

(٥) في ط : ولابد له من النية.

(٦) الأم ١٢٦/٢.

(فأما) (١) الجواب عن قولهم : إنه صوم غير ثابت في الذمة فلم تجب له النية من الليل ، فهو أن ذلك يطل بصوم كفارة الظهار فإنه عند أبي حنيفة غير ثابت في الذمة وإنما يستباح به الوطء (٢) ولا بد من النية له (في) (٣) الليل (٤)

والمعنى في الأصل (أنه) (٥) صوم النفل جرى فيه التخفيف والمساهلة فجلز أن تتأخر نيته عن طلوع الفجر ، وليس كذلك الصوم المفروض ؛ فإنه مبني على التغليظ فوجب تقديم النية له احتياطا للفرض.

(وأما) (٦) الجواب عن قولهم: إن ما قبل الزوال محل (لنية) (٧) النفل فكان محلا لنية الفرض ، فهو أنا قد ذكرنا الفرق بين الفرض والنفل من حيث التغليظ والتخفيف . والمعنى فيما قبل طلوع الفجر أنه يستوعب الفرض ويحصل به الاحتياط وليس كذلك قبل الزوال / (٨) بل هو بخلافه فلم يصح اعتبار أحد الزمانين بالآخر .

إذا ثبت هذا صح ما قلناه والله أعلم.

---

(١) في أ و ب : وأما.

(٢) وذلك أن معنى العود عندهم العزم على وطنها عزمًا مؤكدًا ، حتى لو عزم ثم بدا له في أن لا يطأها ، أو مات ، أو أبانها بعد العزم لا كفارة عليه . انظر مختصر اختلاف العلماء ٤٨٥/٢ ؛ وبدائع الصنائع ٢٣٦/٣ ؛ والبحر الرائق ١٠٦/٤ .

(٣) في ط: من.

(٤) يراجع ص: ٧٨

(٥) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب: أن

(٦) في ط: فأما

(٧) في أ: النية.

(٨) نهاية ل ١١١ من أ

**فصل :** قد ذكرنا الكلام في وجوب النية وفي محلها ، والكلام ههنا في (عددها) (١) وتعيينها ، فأما عددها فيجب أن تجدد لكل يوم من رمضان نية، هذا مذهبنا (٢)، وبه قال / (٣) أبو حنيفة (٤) وأحمد (٥) وإسحاق (٦) وقال مالك إن نوى في أول ليلة من رمضان صوم جميعه أجزأه (٧) واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (٨) وهذا قد عقد على نفسه صوم جميع الشهر فلزمه الوفاء به (٩) فإذا (٩) صامه وجب أن يجزئه.

(١) في أ: عدد.

(٢) انظر الأم ٤٠٧/٥ ؛ والوسيط ٥١٨/٢ ؛ والإبانة لـ ٨٠ ب ؛ والغاية القصوى ٤٠٥/١.

(٣) نهاية ل ٣ من ط

(٤) بدائع الصنائع ٨٥/٢ ؛ والمبسوط ٦٠/٣.

(٥) الإنصاف ٢٩٥/٣ ، ومنتهى الإرادات ٢١٩/١.

(٦) المجموع ٣١٩/٦ . ونقل عنه الكوسج في مسائله — كتاب الصيام — ص: ٤٥ ؛ وابن قدامة في المغني ٣٣٧/٤ أنه قال : تجزئه نية واحدة لجميع الشهر .

(٧) ما نقله المصنف عن مالك من الاكتفاء بنية واحدة لجميع الشهر إنما هو في حق الحاضر دون المسافرين ، وبشرط التتابع ؛ فأما إذا طرأ في رمضان ما يبيح الفطر من الأعذار فأفطر فإنه يجب عليه استئناف النية ؛ لانفصال حكم النية الأولى بانفصال الصوم عند طروء العذر .

انظر الكافي ٣٣٥/١ ؛ والمتقى ٤١/٢ ؛ وحاشية الدسوقي ٥٢١/١ ؛ ومواهب الجليل ٤٢١/٢.

(٨) من الآية ١ من سورة المائدة.

(٩) في أ و ب : وإذا .

وروي عن النبي ﷺ أنه قال : «إنما الأعمال بالنيات» (١) (وهذا) (٢) قد نوى

صوم جميع الشهر فوجب أن يصح له ذلك . (٣)

ومن القياس أنه قد نوى الصوم ليلا في زمان ليس بينه وبين الصوم ما

(يتخلله) (٤) من جنسه فوجب أن يجزئه ، أصل ذلك نيته لليوم الأول . (٥)

ولأن رمضان بمنزلة العبادة الواحدة فأشبه الصلاة وأيامه بمنزلة ركعاتها ،

وقد ثبت أن الصلاة تجزئ النية في أولها ، فكذلك رمضان . (٦)

ودلينا قوله ﷺ : «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل» . (٧) وقوله : «من

لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» . (٨)

فإن قيل : إذا نوى في أول (ليلة) (٩) فقد بيت الصيام من / (١٠) الليل وأجمع

الصيام قبل الفجر قلنا : إنما أراد النبي ﷺ تبييت ذلك في كل ليلة ، ولو قصد

ما قالوه لم يجز لأحد أن يفرد لكل يوم بنية من الليل ، وللزمه أن ينوي في أول

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٣٨

(٢) في ط: فهذا

(٣) مسلك الدلالة ص: ١٠٧

(٤) في أ و ب : يتخلله

(٥) الإشراف ١/ ١٩٥ ؛ والمعونة ١/ ٤٥٨ ؛ والمقدمات الممهدة ١/ ٢٤٦ ؛ وعارضة الأحوذ

٢٦٦/٣ .

(٦) المقدمات الممهدة ١/ ٢٤٦ .

(٧) تقدم تخريجه في ص : ٣٨

(٨) تقدم تخريجه في ص : ٣٥

(٩) في أ و ب : الليل .

(١٠) نهاية ل ٥ من ب

ليلة لجميع الشهر ، ولما أجمعنا على [أن] (١) أفراد كل يوم نية جائز (٢) دل ذلك على أنه هو المقصود بالخير. وأيضا فإن قبل الشيء وبعده وضع في اللغزة (للقرب) (٣) مما أضيف إليه ، فأما ما بعد (من) (٤) الزمان عن الشيء فلا يستعمل فيه ذلك. \*

وإذا ثبت هذا دل على أن قوله : «قبل الفجر» أراد به في كل يوم. ومن القياس أنه صوم يوم واجب فوجبت له النية في ليلته ، أصل ذلك سائر الصيام (٥) ، ولأنه انتقال من فطر إلى صوم فوجبت النية فيه ، أصل ذلك النية لليوم الأول. (٦) ولأنها عبادة تؤدي وتقضى فوجب أن يكون عدد النية في أدائها كعددتها في قضائها ، (أصل ذلك الصلاة) (٧) (٨).

(١) ساقطة من أ و ب.

(٢) الإجماع لابن المنذر ص: ٣٨ ؛ والمحلى ٢٨٦/٤.

(٣) في أ و ط : للقرب.

(٤) في ط : عن

(٥) الحاوي الكبير ٤٠٢/٣ ؛ والمغني ٣٣٧/٤.

(٦) الحاوي الكبير ٤٠٢/٣ ؛ وأحكام القرآن للحصاص ١٩٧/١.

(٧) في ط : أصله الصلاة.

(٨) الحاوي الكبير ٤٠٢/٣.

\* ثم أيهم ما يؤكد ذلك في كتب اللغة التي اطلعت عليها ، وهو مخالف لظاهر قوله تعالى «لله الأمر من قبل ومن بعد» سورة الروم الآية ٦

ولأن كل يوم من رمضان عبادة ، يدل على ذلك أمران : أحدهما ما يتخلل الشهر من الزمان الذي يحل فيه الأكل ، والشرب ، والنكاح وكل ذلك (يضاد) (١) الصوم. (٢)

والثاني : أن فساد يوم منه لا يسري إلى بقية الشهر (يفسدها) (٣) ، ولو كان عبادة واحدة لفسد جميع الشهر بفساد بعضه ، كما تبطل الصلاة كلها إذا فسدت ركعة منها (٤).

[وإذا ثبت] (٥) أن كل يوم منه عبادة (فلا بد) (٦) من نية ، كسائر العبادات.

---

(١) طمس في أ.

(٢) نهاية المحتاج ١٥٥/٣ ؛ ومغني المحتاج ٤٢٣/١ ؛ وبدائع الصنائع ٨٥/٢ ؛ المبسوط ٦٠/٣ ؛ والمغني ٣٣٧/٤ ؛ والمخلى ٢٨٩/٤ — ٢٩٠.

قلت : في هذا الاستدلال نظر ؛ لأن الليل ليس محلا للصوم ، وعبرة المالكية في الاستدلال توضح ذلك . انظر الإشراف ١٩٥/١ ؛ والمعونة ٤٥٨/١ ؛ والمقدمات الممهدات ٢٤٦/١ ؛ وعارضة الأحوذى ٢٦٦/٣.

(٣) طمس في أ.

(٤) الحاوي الكبير ٤٠٢/٣ ؛ والمهذب ٥٩٨/٢ ؛ وبدائع الصنائع ٨٥/٢ ؛ والمبسوط ٦٠/٣ ؛ والمغني ٣٣٧/٤.

قال في حاشية العدوي على الخرشى ٢٤٦/٢ : ولا يقال : حيث كان الصيام كالصلاة يلزم عليه بطلان جميعه بطلان يوم منه ؛ لأننا نقول : إنما يلزم ذلك في العبادة التي يتوقف آخرها على أولها ، أما التي لا يتوقف آخرها على أولها فلا تبطل بطلان بعضها... إلخ.

(٥) ساقطة من أ و ب.

(٦) في ب: ولا بد .



فإن [قيل] (١): يعارض ما ذكرتم أنه لا يتخلله غيره من جنسه وهذا يدل على أنه عبادة واحدة قلنا باطل بما يتخلله من الأكل ، والشرب ، والنكاح (٢) وكل ذلك ينافي عبادة الصوم وليس كونه لا يتخلله غيره من جنسه لأجل أنه عبادة واحدة وإنما كان ذلك ؛ لأن صوم الزمان مستحق متعين ، ألا ترى أن قضاءه لا يجب أن يكون متتابعاً (٣) لتقضي الزمان وفواته ، ولو كان عبادة واحدة لوجب قضاؤه متتابعاً .

يبين هذا ويوضحه أن صوم الكفارة لما كان عبادة واحدة وجب فيه التتابع حتى لو تخلل بعض أيامه ما يفسده بطل جميع الصوم (٤) وفي مسألتنا الحكم بخلاف ذلك . وأيضاً فإن ما عارضونا به يطل بمن أوجب على نفسه حجتين في عامين متواليين فإنه لم يتخلل ذلك غيره من جنسه ولا بد من نية متجددة لكل حجة.

فأما الجواب عن قوله تعالى: ﴿أوفوا بالعقود﴾ فهو أن الوفاء بالعقد يلزم بعد أن يكون صحيحاً ، وعندنا لا يصح صوم يوم حتى يجدد له نية فيلزمه أن يسألي بالصوم على هذه الصفة.

---

(١) ساقطة من أ و ب.

(٢) المراد بالنكاح هنا الجماع.

(٣) الأم ١٤٢/٢ ؛ والمهذب مع المجموع ٤٠٩/٦.

(٤) المنهاج مع مغني المحتاج ٣٦٥/٣.

(فأما) (١) الجواب عن قوله **النية** : «إنما الأعمال بالنيات» (٢) فهو أن النية تقتضي أن تكون ( ) (٣) مقارنة للفعل وههنا / (٤) فعل الصوم قد عري عن مقارنة النية وذلك يقتضي أن لا يصح فلا حجة لهم في الخبر.

وأما الجواب عن قولهم : إنه نوى الصوم ليلا في زمان ليس بينه وبين الصوم ما يتخلله / (٥) من جنسه ، فهو أنا قد بينا ما يتخلله من الأمور التي تنافي الصوم وتضاده وهذا يدل على أن كل يوم منه عبادة ، ثم المعنى في اليوم الأول أن اقتران النية بأوله متعذر (للحوق) (٦) المشقة في ذلك فرخص له في تقديمها على طلوع الفجر ؛ لهذا المعنى ، (ولا مشقة) (٧) تلحقه في تحديد النية لكل يوم من ليلته فبان الفرق.

وأما الجواب عن قولهم : إن رمضان بمنزلة العبادة الواحدة فقد بينا أن كل يوم منه عبادة بما أغنى عن الإعادة. (٨)

(١) في ط : وأما

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٦١١

(٣) في ط زيادة : النية.

(٤) نهاية ل ٦ من ب

(٥) نهاية ل ٤ من ط

(٦) في ط : لخوف.

(٧) في أول أن مشقة . وفي ب : ولأن المشقة.

(٨) راجع ص ٧٩

**فصل : فأما تعيين النية فيجب عندنا ، وهو أن ينوي صيام رمضان ، هذا**

مذهبنا(١)

وبه قال مالك(٢) وأحمد(٣) وإسحاق(٤).

وقال أبو حنيفة : الحاضر (يلزمه)(٥) تعيين النية لرمضان ، ولو نوى صوما مطلقا ، أو نافلة ، أو قضاء ، أو كفارة لانصرف ذلك كله إلى رمضان وصح

صومه.(٦)

واحتج من نصره بقوله تعالى : ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ (٧) فأمر الله تعالى بالصوم وقد فعل ذلك (فيجب أن يجزئه)(٨)(٩) .

---

(١) المهذب و المجموع ٦ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ ؛ والعزير ٣ / ١٨٣ ؛ الإبانة لـ ١٨١ أ ؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ١ / ٤٢٤ — ٤٢٥

(٢) انظر الإشراف ١ / ١٩٥ ؛ وعقد الجواهر ١ / ٣٥٦ ؛ والقوانين الفقهية ص ٧٩ .

(٣) المغني ٤ / ٣٣٨ ؛ والإنصاف ٣ / ٢٩٣ ؛ والمقنع والشرح الكبير ٧ / ٣٩٠ ؛ والكافي ١ / ٣٥٠ .

(٤) سنن الترمذي ٣ / ١٠٨ ؛ والمجموع ٦ / ٣٢٠ .

(٥) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : لا يلزمه .

(٦) المبسوط ٣ / ٦٠ — ٦١ ؛ والمختار مع الاختيار لتعليل المختار ١ / ١٢٦ — ١٢٧ ؛ وكثر الدقائق مع البحر الرائق ٢ / ٢٧٩ — ٢٨٠

(٧) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٨) في ط : فيجزئه .

(٩) الأسرار — كتاب الصيام — ص : ١١٨ ؛ وبدائع الصنائع ٢ / ٢٢٦ .

قالوا: وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الأعمال (بالنية)» (١) ؛ وإنما لا مرئ  
ما نوى «(٢) (وهذا) (٣) قد نوى الصوم فيجب أن يجزئه ويصح له (٤) ،  
وعندكم لا يحصل له صوم رمضان ولا غيره إذا لم يعين (٥) .  
ومن القياس أنه فرض مستحق في زمان بعينه فوجب أن لا يفتقر إلى تعيين  
النية (٦) ، أصل ذلك طواف الزيارة (٧) .  
ولأن زمان رمضان يصلح للصوم (وللفطر) (٨) فافتقر إلى النية للتمييز  
/ (٩) بينهما ، وإذا نوى الصوم لم يحتج إلى تعيينها ؛ لأن الزمان لا يقبل إلا صوم  
رمضان (١٠) .

(١) في ط: بالنيات.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٦٨/١ وهذا اللفظ للبخاري مع الفتح ١٩٠/٥ برقم : ٢٥٢٩ بدون «إنما»

(٣) في ط فهذا.

(٤) بدائع الصنائع ٢/٢٢٦.

(٥) التهذيب ٣/١٤٢.

(٦) البحر الرائق ٢/٢٨٠.

(٧) طواف الزيارة هو طواف الإفاضة ، وفي كراهة تسميته بهذا الاسم خلاف بين العلمساء نقله  
النووي .

وأما كون طواف الإفاضة لا يفتقر إلى تعيين النية فقد صرح به الكاساني فقال : فأما تعيين النية  
حال وجوده في وقته فلا حاجة إليه ... لأن أيام النحر متعينة لطواف الزيارة فلا حاجة إلى تعيين  
النية... إلخ. انظر مختصر اختلاف العلماء ٢/١٤١ — ١٤٢ ؛ والمجموع ٨/٢٠٠ ؛ وبدائع الصنائع  
٢/٣٠٨.

(٨) في ط: والفطر.

(٩) نهاية ل ١١٢ من أ

(١٠) الاختيار لتعليل المختار ١/١٢٦

ودليلنا قوله ﷺ: «(من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له)» (١). وهذا لم يجمع صيام شهر رمضان فوجب أن لا يجزئه . وقوله ﷺ: «(إنما الأعمال بالنيات وإنما لأمرئ ما نوى)» (٢) وهذا لم ينو صوم رمضان فوجب أن لا يثبت له صوم . ومن القياس أنه صوم واجب فافتقر إلى تعيين النية ، أصل ذلك (النذر والقضاء) (٣) .

فإن قيل: يبطل بصوم الكفارة فإنه واجب ولا يفتقر عندكم إلى النية ، قلنا بل عندنا أنه يفتقر إلى النية (٤) فينوي به الكفارة ، وإنما لا يلزمه ذكر السبب الموجب للكفارة (٥) من القتل ، واليمين ، والظهار وهذا بمثابة النية في الطهارة أنه يلزمه أن ينوي طهارة عن حدث ، ولا يلزمه ذكر السبب الموجب للحدث (٦) .

وقياس آخر / (٧) وهو أنها عبادة يفتقر قضاؤها إلى تعيين النية فوجب أن يفتقر أداؤها إلى التعيين ، أصل ذلك الصلاة (٨) .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٢٥

(٢) تقدم تخريجه في ص ١٨ وهذه اللفظة لأبي داود ، انظر في سننه ٦٥١/٢ ، رقم : ٢٢٠١

(٣) في ط: القضاء والنذر

(٤) تحفة المحتاج ٥١٥/٤

(٥) المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٣٥٩ ؛ والمجموع ٦/٣١٠

(٦) المنهاج ومغني المحتاج ١/٤٧ — ٤٨ .

(٧) نهاية ل ٧ من ب

(٨) الحاوي الكبير ٣/٤٠٣

قالوا : المعنى في الصلاة أن نيتها مقارنة لها ؛ فلذلك افتقرت إلى التعيين وليس

كذلك الصوم ؛ فإن (نيته تتقدمه ؛ فلذلك) (١) لم يفتقر إلى تعيين النية. (٢)  
[والجواب أن هذا ليس بصحيح ؛ لأن الصلاة والصيام وإن كانا يفترقان في  
(مقابلة) (٣) النية فلا يدل ذلك على افتراقهما في تعيين النية ، ألا ترى أن  
قضاءهما يفترق في مقارنة النية فقضاء الصلاة تقترب النية بأوله (وقضاء الصوم  
تتقدم) (٤) النية على ابتدائه ومع ذلك فلا يفترقان في تعيين النية ، كذلك يجب في  
مسألتنا وإن كان الصوم والصلاة يفترقان في مقارنة النية أن لا يفترقا في تعيين  
النية.

قياس آخر وهو أنه لم ينو صوم رمضان فوجب أن لا يجزئه عن صوم رمضان  
، أصله المسافر ينوي بصومه القضاء والكفارة .

فإن قالوا : المعنى في المسافر أنه إذا نوى القضاء والكفارة وقع صومه عما نواه  
ولم يقع عن رمضان (٥) ؛ فلذلك افتقر إلى تعيين النية وأما الحاضر فإنه إذا نوى  
غير رمضان لم يقع عما نواه فانصرف صومه إلى رمضان ولم يحتج إلى تعيين

---

(١) طمس في أ

(٢) انظر الهداية مع فتح القدير ٢/٢٣٦ — ٢٣٧ .

(٣) هكذا في أ و ب ، والصواب : مقارنة.

(٤) في ب : وقضاء الصوم بأوله وقضاء الصوم تتقدم .

(٥) هذا على قول أبي حنيفة ، وهو اختيار ابن نجيم ، وأما على قول الصحابين فإنه يقع عن رمضان  
، واختاره صاحب الهداية.

انظر الأسرار ١٢٧ ؛ وتحفة الفقهاء ١/٥٣٣ ؛ والمبسوط ١/٦١ ؛ والبحر الرائق ٢/٢٨١ ؛ واهدية  
مع فتح القدير ٢/ ٢٤٠ ؛ والأشباه والنظائر لابن نجيم ص: ٨٩.

النية. [١] (فالجواب) (٢) أنا لا نسلم في المسافر ؛ فإن عندنا إذا نوى غير رمضان

لم يقع صومه عما نواه. (٣)

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ

الشهر فليصمه﴾ (٤) فهو أن معناه فليقصد صومه ، والقصد هو النية . أو نقول

لا نسلم أن من أحل بتعيين النية في الفرض قد صام .

فإن قالوا : الصوم في اللغة الإمساك (٥) وقد وجد ذلك منه فيجب أن يثبت

له حكمه ، قلنا لا اعتبار [باللغة] (٦) في هذا الموضع ؛ وإنما الاعتبار بالشرع (٧) ،

يدل على هذا أن من أمسك سائر نهاره عن الأكل يسمى في اللغة صائما ولا

يسمى في الشرع صائما لخلو صومه عن النية .

[وأما الجواب عن احتجاجهم بالخبر فهو أنه لم ينو صوم رمضان فلم يحصل

له صومه ، على أنا جعلنا الخبر دليلا لنا فلا حجة لهم فيه. (٨)]

(وأما) (٩) الجواب عن قولهم : إنه فرض مستحق في زمان بعينه فهو أنه لا

يخلو هذا القول من أن يريدوا به أحد ثلاثة أشياء : إما أنه لا يجوز تأخير الصوم

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط.

(٢) في ب و ط: والجواب.

(٣) المجموع ٦/٢٦٨، ٣١٥ — ٣١٦ ؛ والتهذيب ٣/١٤٢ ؛ وروضة الطالبين ٢/٣٧٣.

(٤) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٥) تقدم الكلام عن المعنى اللغوي للصوم في ص: ٥٧

(٦) ساقطة من أ

(٧) يعني أن العبرة بالمعنى الشرعي للصوم ، وقد تقدم في ص: ٥٨

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ط.

✽ وهو قول من لم يسمع عن الأئمة بالنية... المتقدم في ٨٣

(٩) في ط: فأما

ولا تقديمه عن هذا الوقت ، أو أنه يَأْتُم بتأخيرهِ ، أو أنه لا يقبل هذا الوقت غير صوم رمضان . (وإن) (١) أرادوا [به أنه] (٢) لا يجوز تأخير العبادة ولا تقديمها عنه فهذا المعنى لا يوجد في الأصل ، وذلك أن طواف الزيارة إذا دخل وقته (فالإنسان) (٣) مخير بين الطواف في الحال وبين أن يؤخره إلى أي وقت أراد (٤)، وإن / (٥) أرادوا أنه يَأْتُم بتأخيرهِ فإن ذلك يبطل بالصلاة في آخر الوقت وهو [ما] (٦) / (٧) إذا بقي من الوقت قدر ما تفعل فيه الصلاة فحسب ؛ فإنه يَأْتُم بتأخيرها عنه (ولا بد من تعيين) (٨) النية. (٩)

(١) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب: فإن

(٢) ساقط من أ و ب

(٣) في ط: فالطواف.

(٤) يكره تأخير طواف الإفاضة إلى أيام التشريق ، وتأخيرهِ إلى ما بعد أيام التشريق أشد كراهية ، وإذا أخره عن أيام التشريق فهل يكون قضاء أم أداء ؟ خلافاً بينهم . قال الرافعي: ومقتضى كلام الأصحاب أنه لا يكون قضاء بل يقع أداء ؛ لأنهم قالوا: ليس هو بمؤقت . قال النووي: وهذا كما قاله الرافعي . انظر الإيضاح ص: ٣٨٧ ؛ والمجموع ١٩٨/٨ . قلت: لعل المصنف يعني بالتخير هنا أن طواف الإفاضة يقع أداء لا قضاء إذا أخره عن أيام التشريق ، ولا يستلزم ذلك عدم الكراهة والله أعلم .

(٥) نهاية ل ٨ من ب

(٦) ساقطة من أ و ب.

(٧) نهاية ل ٥ من ط

(٨) في ط: ولا يَأْتُم بتعيين .

(٩) الحاوي الكبير ٣/ ٣٩٩.



وإن أرادوا أن هذا الوقت لا يقبل غير صوم رمضان فلا تأثير<sup>(١)</sup> لما ذكره ؛ لأن من نذر صوم [يوم]<sup>(٢)</sup> بعينه مثل: أن يكون يوم الخميس ، أو غيره من الأيام فإن هذا اليوم يقبل غير رمضان فيجوز أن يصام عن النذر والقضاء والكفارة ، وقالوا : إنه لا يفتقر إلى تعيين النية بل لو صامه وأطلق النية وقع الصوم عن نذره<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قالوا : في المسافر يصوم في شهر رمضان فإن ذلك الزمان في حقه يقبل رمضان وغيره من النذر والقضاء والكفارة وإذا صامه بنية مطلقة انصرف صومه إلى رمضان<sup>(٤)</sup> ، وكذلك قالوا : من أحرم بالحج مطلقا ولم يكن [قد]<sup>(٥)</sup> حج قبل ذلك انصرف إحرامه إلى (٦) حجة الإسلام ، وإن كان الزمان يصلح أن يكون (لحجة)<sup>(٧)</sup> الإسلام ولغيرها<sup>(٨)</sup> ، ففي هذه المواضع الزمان يقبل عبادات مختلفة ، ولم يوجبوا فيها تعيين النية . وأيضا فإن العبادة إذا كانت مستحقة لزمان بعينه فإن ذلك يدل على تأكيدها وقد ثبت أن تعيين النية يجب في قضائها الذي

---

(١) عدم التأثير قادح من قواعد العلة ، وهو إبداء وصف في الدليل مستغنى عنه في إثبات الحكم أو نفيه . انظر الإحكام للأمدى ٣٣٥/٤ .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) انظر تحفة الفقهاء ٥٣٣/١ ؛ والهداية مع البناية ٦٠٨/٣ ؛ وأصول السرخسي ٣٨/١ — ٣٩ .

(٤) انظر تحفة الفقهاء ٥٣٣/١ ؛ والبحر الرائق ٢٨١/٢ .

(٥) ساقطة من أ و ب .

(٦) في أ و ب زيادة : أن يكون عن

(٧) في أ و ب : حجة .

(٨) المذهب سقوط الفرض بإطلاق نية الحج ، بخلاف تعيين النية للنفل فإنه يكون نفلا وإن لم يسقط عنه حجة الإسلام بعد .

فتح القدير ٣٤٣/٢ ، ومجمع الأثر ٢٦٠/١ .

لا يستحق زمانا بعينه فلأن يجب في الأداء الذي هو أكد أولى . وأيضا فإنه يلزمهم في القضاء أن لا يفتقر إلى تعيين النية<sup>(١)</sup>؛ لأن الإطلاق يقتضي أن ينصرف الصوم إلى المعهود ، والمعهود هو الصوم المتعلق بدمته ، كما أن من أطلق الثمن انصرف إلى المعهود وهو نقد البلد .<sup>(٢)</sup>

ولما قالوا : لا بد في القضاء من تعيين النية لزمهم مثل ذلك في الأداء وأنه لا بد من تعيين النية ، ثم المعنى في طواف الزيارة أن النية فيه غير واجبة عند بعض أصحابنا<sup>(٣)</sup> فكذلك تعيين النية غير واجب .

أو نقول : لما لم يجب تعيين النية في قضاء الطواف لم يجب في أدائه وليس كذلك في مسألتنا فإن تعيينها واجب في قضاء الصوم ، فكذلك يجب أن يتعين في أدائه . أو نقول الطواف بعض أفعال الحج ، والحج قد جرت فيه المسامحة ؛ لأنه ينعقد مع الفساد ويلزم المضي في فاسده<sup>(٤)</sup> ؛ فلذلك لم يجب فيه تعيين نية الطواف ، والصوم بخلاف ذلك ؛ لأنه لا ينعقد مع الفساد ولا يلزم المضي في فاسده<sup>(٥)</sup> ؛ فلذلك وجب تعيين النية فيه كالصلاة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) صوم الدين وهو القضاء والكفارات ، والنذور المطلقة لا يصح عند الحنفية إلا بتعيين النية حتى لو صام بنية مطلق الصوم لا يقع عما عليه . انظر بدائع الصنائع ٢/٢٢٨ .

(٢) المنهاج مع مغني المحتاج ١٧/٢ .

(٣) وهو الأصح ؛ لأن نية الحج تشمله . انظر الإيضاح في مناسك الحج مع حاشية ابن حجر الهيتمي ص: ٢٥١ ؛ والأشباه والنظائر للسيوطي ص: ٢٧ .

(٤) المجموع ٣٩٨/٧ .

(٥) المذهب وجوب الإمساك والتتبه بالصائمين على من أفطر يوما من رمضان عامدا ، وأن إمساكه تشبها ليس بصوم ، بخلاف الحرم إذا أفسد إحرامه . ويظهر الفرق بينهما أن الحرم لو ارتكب محظورا لزمته الفدية ؛ ولو ارتكب المسك محظورا فلا شيء عليه سوى الإثم بلا خلاف . انظر المجموع ٣٥٩/٦ .

(٦) الخاوي الكبير ٤٠١/٣ .

وأما الجواب/(١) عن قولهم : إن شهر رمضان يصلح للصوم وللنسيئة  
تراد للتمييز بينهما فإذا أطلق النية صح صومه عن رمضان ؛ لأن الزمان لا يقبل  
غيره فهو أن تعيين النية مقصود في نفسه .

الذي يدل على (هذا) (٢) أنهم قالوا : فيمن فاتته صلاة / (٣) رباعية لا يعرف  
عينها يلزمه أن يصلي ثلاث صلوات [رباعيات] (٤)(٥) ؛ لأن في كل يوم ثلاث  
صلوات رباعيات ، ولولا أن تعيين النية مقصود في نفسه لأجزأه أن يصلي صلاة  
واحدة ، لأنه إذا نوى بها الفرض خرجت عن أن تكون نفلا وإذا نوى بها  
القضاء خرجت عن أن تكون أداء ولما أوجبوا عليه ثلاث صلوات دل ذلك على  
أنهم أمروه بها ؛ لأن التعيين مقصود في نفسه ، وإذا كان مقصودا في نفسه لزمه  
أن يأتي به في صوم رمضان وصح ما قلنا والله أعلم [بالصواب] (٦).

---

(١) نهاية ل ١١٣ من أ

(٢) طمس في أ وفي ط: ذلك.

(٣) نهاية ل ٩ من ب

(٤) ساقطة من أ و ب.

(٥) لم أقف على هذه المسألة في كتب الحنفية التي اطلعت عليها ، ولكن يمكن تخريجها على مسألة  
أخرى تشبهها ، وهي أنهم قالوا فيمن فاتته صلاة واحدة ولم يعرف عينها : يلزمه أن يصلي خمس  
صلوات ؛ ليخرج عما عليه يقيين ، ولأن التعيين واجب .

انظر بدائع الصنائع ٣٤١/١ ، والفتاوى التتارخانية مع الفتاوى الهندية ١١٣/١ .

(٦) ساقطة من أ و ب.

**فصل :** قد ذكرنا أن تعيين النية واجب (١)، والكلام ههنا في كيفية التعيين وقد اختلف أصحابنا في ذلك (٢) فقال أبو إسحاق (٣) يجب أن ينوي صوم فرض رمضان (٤).

وقال أبو علي ابن أبي هريرة (٥): (لا يجزئه) (٦) أن ينوي صوم رمضان فنيته للصوم ل يتميز [بها] (٧) عن غيره من العبادات ونيته رمضان ل يتميز عن غيره

---

(١) تقدمت هذه المسألة في ص ٨٣

(٢) تحرير محل النزاع أنه لا خلاف في اعتبار التعرض في النية للصوم ، وكونه من رمضان ، وأما الأداء والفرضية ، والإضافة إلى الله تعالى ففيها خلاف . انظر العزيز ١٨٣/٣ ، ٤٦٧/١ ؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٢٤/١ — ٤٢٥ ، ١٤٩/١ ، والمجموع ٣٠٩/٦ .

(٣) إبراهيم بن أحمد ، أبو إسحاق المروزي ، وحيث أطلق أبو إسحاق في المذهب فهو المعني به ، وهو شيخ المذهب وإليه تنتهي طريقة العراقيين والخراسانيين ، شرح المختصر وصنف في الأصول ، وتوفي سنة أربعين وثلاثمائة طبقات الشيرازي ص: ١٢١ ، وتذيب الأسماء واللغات ١٧٥/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٤٢٩/١٥ .

(٤) الحاوي الكبير ٤٠٢/٣ ؛ والمذهب ٦٠١/٢ .

(٥) الحسين بن الحسن ، أبو علي البغدادي المعروف بابن أبي هريرة ، أحد أئمة المذهب ، تفقه بأيّ العباس ابن سريج ، ثم بأيّ إسحاق المروزي وشرح مختصر المزني . مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة . طبقات الشيرازي ص ١٢١ ؛ وطبقات الشافعية الكبرى ٢٥٦/٣ .

(٦) هكذا وقع في النسخ الثلاثة، والصحيح: يجزئه.

(٧) ساقطة من أ. و. ب.

من الشهور ولا يحتاج أن ينوي الفرض ؛ لأن رمضان لا يكون إلا فرضاً. (١)  
والصحيح ما قاله أبو إسحاق (٢)؛ لأن رمضان يكون فرضاً في حق البالغ ونفلاً  
في حق (غير البالغ) (٣) فوجب عليه أن ينوي الفرض لتمييز ذلك. (٤)  
**فصل :** إذا نوى قبل طلوع الفجر فلا خلاف أن نيته تجزئ (٥) ، وأما إذا  
نوى مع طلوع الفجر ففي ذلك وجهان (٦) : أحدهما : أنه يجزئه . والدليل على  
ذلك أنها عبادة اقترنت النية بأولها فوجب أن تصح ، أصل ذلك الصلاة والحج  
والزكاة. (٧)

والوجه الثاني : أنه لا يجزئه حتى يقدم النية على طلوع الفجر. (٨)

- 
- (١) الخاوي الكبير ٤٠٢/٣ ؛ والمهذب ٦٠١/٢ ؛ والمجموع ٣٠٩/٦ وصححه نقلاً عن الأكثرين .  
وقال الشريبي في مغني المحتاج ٤٢٥/١ : وهو المعتمد .  
(٢) انظر العزيز ١٨٣/٣ ، ٤٦٧/١ ؛ وتبعه النووي في روضة الطالبين ٤٦٧/١ ، ١٨٣/٣ ؛  
والمنهاج مع مغني المحتاج ١٤٩ ، ٤٢٥/١ .  
(٣) في ط : الصبي .  
(٤) المهذب ٦٠١/٢ .  
(٥) المجموع ٣٠٤/٦ .  
(٦) المهذب ٥٩٩/٢ ؛ والعزيز ١٨٥/٣ ؛ والإبانة لـ ٨٠ ب .  
(٧) المهذب ٥٩٩/٢ ؛ والعزيز ١٨٥/٣ .  
(٨) وهو قول أكثر الأصحاب ، وهو الأصح . انظر المهذب ٥٩٩/٢ ؛ والمهذب ١٤٠/٣ ؛  
والعزيز ١٨٥/٣ .

والدليل عليه قوله صلى الله عليه / (١) عليه وسلم: «لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل الفجر» (٢). ولأن صوم جميع النهار واجب عليه ولا يمكنه استيعابه إلا بأن يقدم النية على طلوع الفجر (٣) فكان ذلك مستحقاً ، وصار بمثابة غسل اليدين لما لم يمكن استيعابهما بالغسل إلا بغسل شيء من العضدين كان مستحقاً عليه. (٤)

**فصل : اختلف أصحابنا في محل النية من الليل ، فمنهم من قال : يختص بالنصف منه . (٥)**

واحتج بأن تقدم النية على طلوع الفجر جوز على سبيل الرخصة فوجب أن يتقدر بالنصف الثاني من الليل ، كالأذان (٦) (والدفع) (٧) من (المزدلفة) (٨) (٩) .

(١) نهاية ل ٦ من ط

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٦ بالفاظ أخرى ، وهذا اللفظ أخرجه النسائي في السنن الكبرى ١١٧/٢ رقم ٢٦٤٧ ، ٢٦٤٨ من حديث معمر وسفيان عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن حفصة به موقوفا عليها .

(٣) الخاوي الكبير ٤٠٤/٣ ؛ والمنهذب ٥٩٩/٢ ؛ والتهذيب ١٤٠/٣ .

(٤) انظر مغني المحتاج ٥٢/١ ، وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم ٢١٦/١ رقم ٢٤٦ في صفة وضوء النبي صلی الله علیه وسلم أنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد ثم اليسرى حتى أشرع في العضد... الحديث .

(٥) هو قول أبي الطيب بن سنمة وقد تقدم في ص: ٧٤

(٦) يعني أن أذان الصبح يجوز بعد نصف الليل ، وهو قول أكثر الشافعية ، وصححه النووي في المجموع ٩٧/٣ ، وجزم به في المنهاج مع مغني المحتاج ١٣٩/١ .

(٧) في أ و ب: ودفع

(٨) في أ و ب: مزدلفة

(٩) الدفع من مزدلفة بعد نصف الليل خاص بالنساء والضعفة . انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٥٠٠/١

ومنهم من قال : جميع الليل محل النية.(١) واحتج بقوله ﷺ: «لا صيام لمن لم

يبيت الصيام من الليل». (٢)

والليل اسم لما بين غروب الشمس (و) (٣) طلوع الفجر (٤) فوجب أن يكون جميع ذلك محلاً للنية ، ولأن النصف / (٥) الأول جزء من الليل فكان محلاً للنية ، كالنصف الثاني . ولأن المعنى الذي لأجله جوز تقديم النية على طلوع الفجر هو المشقة ؛ لأن الناس يشق عليهم مراعاة طلوع الفجر لتقارنه النية ، (وهذا) (٦) المعنى [موجود] (٧) في تقدير (الحل) (٨) بالنصف الثاني ؛ لأن من الناس من لا يعرفه ، ومن يعرفه يكون نائماً في تلك الحال فوجود المشقة في تقدير النصف الثاني كوجودها في تقدير طلوع الفجر ، ولما كان الأمر على ما ذكرناه وجب أن لا يتقدر بالنصف الثاني وأن يكون الليل كله محلاً للنية. (٩)

---

(١) وهو الأصح الذي عليه الأكثرون . انظر المذهب ٥٩٩/٢ ؛ والعزير ١٨٥/٣

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٢

(٣) في ط: إلى.

(٤) قال في القاموس المحيط ٤٩/٤: الليل والليلا من مغرب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق أو الشمس.

(٥) نهاية ل ١٠ من ب

(٦) في أ و ب: هذا

(٧) ساقط من أ و ب .

(٨) في ط: الحل .

(٩) الحاوي الكبير ٤٠٤/٣ ؛ والمذهب ٥٩٩/٢ .

والمعنى في الأذان والدفع من مزدلفة أن تقدير كل واحد منهما بالنصف الشلبي لا يؤدي إلى المشقة ؛ لأن من فاتته ذلك أذن بعد طلوع الفجر ودفع من مزدلفة أيضا في ذلك الوقت ، وأما الصوم فإذا فاتته النية له في النصف الثاني بطل صومه (١) ؛ لأن الفجر يطلع عليه ولم ينو فوجب أن يكون التقدير (جميع) (٢) ذلك .

فرع: إذا نوى في بعض الليل ثم أكل (أو شرب أو جامع) (٣) فلا يلزمه تحديد النية بعد ذلك ، هذا قول جميع أصحابنا غير أبي إسحاق (٤) فإنه حكى عنه أنه قال: يجب عليه تحديد النية قال ؛ لأن هذه الأشياء تبطل النية . قال : وإن نوى في أول الليل ونام حتى أصبح أجزأته تلك النية ، وإن انتبه في الليل لزمه تحديد النية ؛ لأنه لا مشقة عليه في ذلك (٥).

---

(١) المجموع ٣٠٤/٦

(٢) في ب: جميع.

(٣) في أ و ب: وشرب وجامع .

(٤) نقل الرافعي عن إمام الحرمين رجوع أبي إسحاق عن هذا القول ، ونقل عن ابن الصباغ أن نسبة هذا القول إليه لا تثبت . وكذلك نقل النووي عن ابن الصباغ وآخرين أن هذا النقل لا يصح عن أبي إسحاق . قال الرافعي : فإن لم ينقل الوجه إلا عنه وثبت أحد هذين الكلامين فلا خلاف في المسألة . انظر العزيز ١٨٥/٣ ؛ والمجموع ٣٠٤/٦ ؛ والإبانة لـ ٨٠ ب ؛ وحلية العلماء ١٨٦/٣ .

(٥) انظر الحاوي ٤٠٤/٣ ؛ والمهذب ٥٩٩/٢ ؛ والعزيز ١٨٥/٣ .



ويقال : إن أبا سعيد الإصطخري<sup>(١)</sup> لما بلغه هذا قال : يستتاب أبو إسحاق ، فإن تاب وإلا قتل.<sup>(٢)</sup>

وقول أبي إسحاق باطل مذهبا وحاجا<sup>(٣)</sup>، أما المذهب فإن الشافعي قال: ومن طلع عليه الفجر وفي فيه طعام (لفظه)<sup>(٤)</sup> ، أو كان مجامعا (نزع)<sup>(٥)</sup> مكانه.<sup>(٦)</sup> وهذا يدل على أن النية المقدمة تجزئه .

وأما الحجاج فقولہ تعالیٰ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾<sup>(٧)</sup> ؛ فإن قال أبو إسحاق: لا يجوز له الأكل والشرب إلى طلوع الفجر خالف نص القرءان ، (وإن قال)<sup>(٨)</sup> يجوز له ذلك فإنه

---

(١) هو الإمام الحسن بن أحمد بن يزيد ، أبو سعيد الإصطخري ، فقيه العراق كان ورعا متقللا . ولد سنة أربع وأربعين ومائتين وصنف تصانيف مفيدة ، منها كتاب أدب القضاء . وتوفي رحمه الله في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة . انظر ترجمته في طبقات الشيرازي ص ١١٩ ؛ و سير أعلام النبلاء ٢٥٠/١٥ .

(٢) المجموع ٣٠٤/٦ .

(٣) الحاوي الكبير ٤٠٤/٣ .

(٤) في ط: فلفظه .

(٥) في ط: فترع صح صومه .

(٦) انظر الأم ١٣١/٢ ؛ ومختصر المزني مع الأم ٦٤/٩

(٧) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٨) طمس في أ

يوجب عليه النية بعد طلوع الفجر ، وهذا باطل على المذهب . (١) ويقال : إن  
أبا إسحاق رجع عن قوله في هذه المسألة (٢) [والله أعلم] (٣).

مسألة: قال الشافعي رحمته الله : فأما في تطوع فلا بأس إن أصبح ولم يطعم شيئاً  
أن ينوي الصوم قبل الزوال (٤)

وهذا كما قال ، صوم التطوع يصح أن ينوي له من النهار ولا يفتقر إلى نية  
من الليل هذا مذهبنا ، (٥) وبه قال أبو حنيفة (٦) وأحمد بن حنبل . (٧)

---

(١) لما تقدم في ص ١٢٢ من أن تبين النية واجب .

(٢) انظر المذهب ٦٠٠/٢ ؛ والعزير ١٨٥/٣ ؛ وروضة الطالبين ٣٥٢/٢ ؛ والمجموع ٣٠٤/٦ ؛  
والإبانة لـ ٨٠ ب.

(٣) ساقطة من ط.

(٤) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩ .

(٥) انظر الأم ١٢٦/٢ ؛ وروضة الطالبين ٣٥٢/٢ ؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٢٤/١ .

(٦) ويشترط عند احنفية أن تكون النية قبل الزوال . انظر تحفة الفقهاء ٥٣٤/١ ؛ وبدائع الصنائع  
٢٢٩/٢ ؛ والهدية مع فتح القدير ٢٤١/٢ .

(٧) والمذهب صحة صوم النفل بنية من النهار قبل الزوال وبعده . انظر : المغني ٣٤٠/٤ - ٣٤١ ؛  
والكافي ٣٥٢/١ ؛ والمقنع والشرح الكبير والإنصاف ٤٠٣/٧ .

وزوي عن أبي طلحة الأنصاري. (١)(٢)

وقال مالك (٣) والمزي (٤)(٥) وداود (٦)(٧): يفتقر صوم التطوع إلى نية من

الليل .

(١) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام ، أبو طلحة الخزرجي النجاري ، أحد أعيان البدرين ،  
وأحد النقباء الاثني عشر ليلة العقبة ، مات بالمدينة وصلى عليه عثمان رضي الله عنهما في سنة  
أربع وثلاثين . انظر طبقات ابن سعد ٥٠٤/٣ ؛ وأسد الغابة ١٣٧/٢ ؛ وسير أعلام النبلاء ٢٧/٢ .

(٢) انظر قوله في السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٤/٤ .

(٣) انظر الإشراف ١٩٤/١ ؛ والكافي ٣٣٦/١ ؛ والاستذكار ٣٤/١٠ ؛ ومختصر خليل وشرحه  
مواهب الخليل ٣٣٦/٣ .

(٤) هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ، أبو إبراهيم المزي صاحب الشافعي ، صنف كتباً كثيرة ، منها  
الجامع الكبير ، والصغير ، والمبسوط ، والمختصر ، والمثبور ، والمسائل المغترة وغيرها ، وصنف  
كتاباً مفرداً على مذهبه . ولد سنة خمس وسبعين ومائة ومات رحمه الله سنة أربع وستين ومائتين .  
انظر ترجمته في طبقات الشيرازي ص ١٠٩ ، وطبقات الأسنوي ٣٤/١-٣٦ .

(٥) انظر قوله في التهذيب ١٤١/٣ ؛ والإبانة لـ ٨٠ ؛ والمجموع ٣٠٦/٦ وقال : وشذ عن  
الأصحاب المزي وأبو يحيى البلخي فقالا : لا يصح إلا بنية من الليل وهذا شاذ ضعيف .

(٦) داود بن علي بن خلف ، أبو سليمان الأصفهاني ، رئيس أهل الظاهر ، ولد سنة مائتين ، وأخذ  
العلم عن إسحاق بن راهويه وأبي ثور كان زاهداً متقللاً ، وكان معجباً بالشافعي ، وصنف  
كتابين في فضائله والثناء عليه ، انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد ، صنف كتباً كثيرة جداً أورد  
أسماءها ابن نديم . انظر ترجمته في طبقات الشيرازي ص ١٠٢ ؛ والفهرست ص : ٣٠٣ ؛ وسير  
أعلام النبلاء ٩٨/١٣ .

(٧) انظر قوله في المحلى ٢٩٦/٤ .

وروي ذلك عن ابن عمر<sup>(١)</sup> رضي الله عنهما وأبي الشعثاء جابر بن زيد<sup>(٢)(٣)</sup>.

واحتج من / <sup>(٤)</sup> نصرهم بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل». <sup>(٥)</sup> ولم يفرق بين (الفرض) <sup>(٦)</sup> والنافلة فهو على عمومته. <sup>(٧)</sup>

(١) رواه مالك في الموطأ ٢٦٦/١ ، رقم: ٦٤٩ ؛ وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٢/٤ عن نافع عنه قال : أنه كان يقول : لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر .  
وروي ابن أبي شيبة ٤٤٤/٢ عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : الرجل بالخيار ما لم يطعم إلى نصف النهار ، فإن بدا له أن يطعم طعم ، وإن بدا له أن يجعله صوما كان صائما .  
ويمكن أن يجمع بين الروایتين أن رواية مالك في صوم الفرض ، ورواية ابن أبي شيبة في صوم النفل والله أعلم .

(٢) جابر بن زيد الأزدي اليمامي ، أبو الشعثاء الجوفي بفتح الجيم ، البصري ، مشهور بكنيته ، ثقة ، فقيه . روى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وجماعة . مات سنة ثلاث وتسعين وقيل بعد المائة . انظر تهذيب التهذيب ٣٨/٢ ؛ وسير أعلام النبلاء ٤٨١/٤ .

(٣) انظر قوله في المجموع ٣٢١/٦ بحكم الشوكلي في نيل الأوطار ٢٢٠/٤ هذا القول عن جابر بن زيد عن الصحابة

(٤) نهاية ل ١١ من ب

(٥) تقدم تخريجه في ص: ٦٥

(٦) في ط: الصوم .

(٧) انظر الاستذكار ٣٧/١٠ .

ومن القياس أنه صوم فافتقر إلى نية من الليل ، كصوم الفرض ، ولأنها عبادة تنقسم فرضا ونفلا (وجب) (١) أن (٢) يكون محل النية في نفلها كهو في فرضها أصل ذلك (الركعة) (٣).

ودليلنا ما روي أن النبي ﷺ كان يدخل على أزواجه فيقول : «هل من غداء» ؟ فإن قيل : لا . قال : «إني إذا أصوم» (٤).

---

(١) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل الصواب : فوجب.

(٢) نهاية ل ٧ من ط

(٣) في طبعة. في م وب : الزكاة .

(٤) رواه النسائي ٥٠٩/٤ ، رقم : ٢٣٢٩ وفي سننه : عن رجل عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : جاء رسول الله ﷺ يوما فقال : «هل عندكم من طعام» ؟ قلت : لا . قال : «إذا أصوم»... الحديث . وفيه مجهول ، وقال الألباني في صحيح سنن النسائي ٤٩٤/٢ ، رقم : ٢١٩٥ : صحيح بما قبله ورواه الدارقطني ١٧٥/٢ — ١٧٦ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٣/٤ من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها نحوه . قال الدارقطني : هذا إسناد حسن صحيح . وقال البيهقي : هذا إسناد صحيح .

وروت عائشة (١) رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يدخل فيقول: «هل من

طعام؟» فيقال: لا فيقول: «إني صائم». (٢)

قالوا: يحتمل/ أن يكون النبي ﷺ نوى الصيام من الليل فلما لم يجد الغداء

قال: «إني صائم» وأشار إلى الصوم الذي قدم له النية. (٤)

والجواب أنا قد روينا قوله صلى الله عليه وسلم: «إني إذا أصوم». وهذا خبر

عن صوم مبتدأ فلم يصح ما قالوه. وجواب آخر وهو [أن] (٥) قوله: «إني

صائم» تقديره: إني لم أصب الغداء. وهذا بمثابة ما لو قال لرجل: أعتق رقبة

فقال لا أجد فقال [له] (٦) فسم شهرين تقديره: لأنك (لم) (٧) تجد الرقبة

، كذلك قوله: «إني صائم» تقديره: لأني لم أجد غداء.

---

(١) عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وأم المؤمنين ، بنت خليفة رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، أبي بكر . عبد الله بن أبي قحافة القرشي التميمي ، أفقه نساء الأمة على الإطلاق ، وهي

من المكثرين في الحديث ولدت في الإسلام وتوفيت رضي الله عنها سنة ثمان وخمسين وقيل سبع

وخمسين . انظر ترجمتها في الاستيعاب مع الإصابة ٣٥٦/٤ ؛ وأسد الغابة ١٨٨/٦ ؛ وسير أعلام

النبيلاء ١٣٥/٢ .

(٢) أخرجه مسلم ٨٠٨/٢ ، رقم : ١١٥٤ بنحوه .

(٣) نهاية ل ١١٤ من أ

(٤) انظر المحلى ٣٠٠/٤ ؛ وشرح مسلم للنووي ٣٥/٨ ؛ ونبيل الأوطار ٢٢١/٤ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في أ وب : لن

ويدل عليه [أيضا] (١) أن الصوم عبادة تنقسم فرضا ونفلا فكانت النية للنفل  
أنقص من نية الفرض ، أصل ذلك الصلاة ؛ فإن النية لفرضها تتعين ولنفلها لا  
تتعين. (٢)

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله العلامة : «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من  
الليل». (٣) فهو أنه عام فنخصه بدليل ما ذكرناه .

وأما الجواب عن قياسهم على صوم الفرض فهو أن الفرض يفارق النفل ،  
يدل على ذلك أن الصلاة النافلة يجوز فيها ترك القيام واستقبال القبلة ، (٤) ولا  
يجوز ذلك في الفريضة (٥) ، كذلك لا يمتنع أن يفترق (٦) حكم فرض الصوم  
ونفله فيفتقر الفرض إلى النية من الليل ولا يفتقر النفل إلى ذلك.

فإن قالوا : قد فرقنا بين فرض الصوم ونفله (بأن) (٧) جعلنا نية النفل أنقص  
من نية الفرض فأجزنا له الخروج من النافلة أي وقت شاء (٨) ولم يجوز له ذلك  
في الفرض فالجواب أن هذا ليس بصحيح ؛ لأن بالخروج من الصوم تبطل العبادة  
فكان يجب أن يجعلوا النفل أنقص من الفرض مع بقاء العبادة ألا ترى أن حكم

---

(١) ساقطة من ط.

(٢) النفل المطلق تكفي فيه نية فعل الصلاة ، وأما النفل ذو الوقت أو ذو السبب فهو كالـفرض في  
اشتراط قصد فعله وتعيينه . انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١/١٤٩ - ١٥٠ .

(٣) تقدم تحريره في ص ٣٧

(٤) انظر المذهب مع المجموع ٦/٣٠٥

(٥) لا يجوز ترك استقبال القبلة في الفريضة إلا في حال شدة الخوف فيجوز فيها ترك الاستقبال .  
انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١/١٤٢ .

(٦) في ط: يصرف .

(٧) في ط: فإن .

(٨) المحلى ٤/٣٠٠

الصلاة النافلة أنقص من حكم الفريضة فيما ذكرناه من جواز ترك القيام وترك الاستقبال ومع ذلك فإن العبادتين جميعاً صحيحتان .

وأما في الصوم (فالنقصان) (١) الذي ذكره يُبطل العبادة فلم / (٢) يصح .  
وأما الجواب عن قياسهم على محل نية الصلاة فهو أن المعنى هناك أن النية لا تتقدم على العبادة فكان محلها في الفرض (والنفل) (٣) سواء وليس كذلك في مسألتنا فإن النية للصوم المفروض يتقدم محلها على ابتدائه فجاز أن تتأخر النية للنفل على (ابتداء) (٤) [العبادة] (٥) والله أعلم [بالصواب] (٦).

**فصل :** قد ذكرنا أن النية للصوم النفل تصح بالنهار (٧)، فإذا ثبت ذلك فجوازها إلى أي وقت ؟ في ذلك قولان: أحدهما: أنها تصح إلى قبل الزوال ولا تصح بعده وهذا القول هو المشهور الذي نص عليه في القدم والجديد (٨).

---

(١) في ط: فبالنقصان

(٢) نهاية ل ١٢ من ب

(٣) في أ: والنظر

(٤) في ب : ابتدائه

(٥) ساقطة من أ و ب.

(٦) ساقطة من أ و ب.

(٧) تقدم ذكر ذلك في ص ١٢٧

(٨) وهو المذهب انظر الأم ٦٤/٢ ؛ ومختصر المزني مع الأم ١٢٦/٩ ؛ والتهذيب ١٤١/٣ ؛  
والوسيط ٥٢٠/٢ ؛ والعزیز ١٨٦/٣ ؛ والغاية القصوى ٤٠٥/١ .



ونقل حرملة<sup>(١)</sup> عن الشافعي أن النية تصح في جميع النهار إلى آخره.<sup>(٢)</sup>  
واحتج من نصر هذا القول بأن الليل محل لنية الفرض فاستوى في ذلك جميعه  
، كذلك يجب أن يستوي جميع النهار إذا كان محلا لنية النفل<sup>(٣)</sup> ، ولأن بعد  
الزوال جزء من النهار فكان محلا لنية النفل ، أصله ما قبل الزوال.<sup>(٤)</sup>  
ووجه القول الآخر قوله ~~الشافعي~~ لما لم يصب الغداء : «إني إذا  
أصوم»<sup>(٥)</sup> والغداء اسم للمأكل قبل الزوال فأما المأكل بعد الزوال فإنما  
يسمى عشاء<sup>(٦)</sup> ، ولأنه إذا نوى قبل الزوال أدرك معظم العبادة فكان بمنزلة  
إدراك جميعها .

---

(١) حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة ، أبو عبد الله ، وقيل : أبو حفص المصري التميمي ،  
صاحب الشافعي ، وأحد رواة كتبه ، وقولهم : قال في حرملة أو نص في حرملة معناه قال الشافعي  
في الكتاب الذي نقله عنه حرملة ، فسمي الكتاب باسم راويه ، وأصحاب الشافعي المتقدمين  
يعتمدون روايات المزني والربيع المرادي عن الشافعي ما لا يعتمدون حرملة والربيع الجيزي رحمهم  
الله أجمعين . صنف حرملة المبسوط ، والمختصر المعروف به . ومات سنة ثلاث وأربعين ومائتين .  
انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ١/١٥٥ ؛ وطبقات الأسنوي ١/٢٨ ؛ وسير أعلام النبلاء  
٣٨٩/١١ .

(٢) الخاوي الكبير ٣/٤٠٦ ؛ والمجموع ٦/٣٠٦ قال النووي رحمه الله : ونص في كتابين من الجديد  
على صحته ، نص عليه في حرملة ، وفي كتاب اختلاف علي وابن مسعود في الأم . انظر قوله في  
اختلاف علي وابن مسعود في الأم ٧/٣٠٤

(٣) الخاوي الكبير ٣/٤٠٧ .

(٤) المهذب مع المجموع ٦/٣٠٥

(٥) تقدم تخريجه في ص : ١٠٠

(٦) انظر القاموس ٤/٣٦٤ ؛ والمعجم الوسيط ٢/٦٠٣

الذي يدل على هذا أن من أدرك الركوع مع الإمام كان بمنزلة من أدرك  
الركعة وليس كذلك إذا نوى بعد الزوال فإنه أدرك أقل العبادة فلم يعتد بها  
، كمن أدرك [ما] (١) بعد الركوع مع الإمام. (٢)

فأما الجواب عن احتجاجهم بأن الليل / (٣) محل لنية الفرض فاستوى جميعه  
، كذلك يجب أن يستوي جميع النهار إذا كان محلا لنية (النفل) (٤) فهو أن تقدير  
بعض الليل يشق فكان جميعه محلا للنية لأجل المشقة ، وليس كذلك قبل الزوال  
فإن المشقة لا تلحق في تقديره فافترقا .

وجواب آخر وهو أنه أي وقت نوى من الليل فنيته متقدمة للعبادة وليس  
كذلك النهار فإنه إذا نوى قبل الزوال يكون مدركا لمعظم العبادة وإذا نوى بعد  
الزوال لم يكن مدركا لمعظمها فبان الفرق بينهما.

وأما الجواب عن قياسهم على ما قبل الزوال فاجواب عنه ما ذكرناه من  
الفرق .

وجواب آخر وهو أن ما قبل الزوال لا يكره فيه السواك للصائم وبعد الزوال  
يكره له ذلك ، (٥) فلما افترقا من هذا الوجه ، كذلك يجب أن يكون في مسألتنا  
مثله ، ولا يصح اعتبار أحدهما بالآخر.

---

(١) ساقطة من أ و ب.

(٢) المهذب مع المجموع ٣٠٥/٦ ؛ والتهذيب ١٤١/٣ — ١٤٢

(٣) نهاية ل ٨ من ط

(٤) في ط: الفرض.

(٥) ونقل عن الشافعي عدم الكراهة ، وبه قال المزني ، واختاره النووي ، وابن عبد السلام ، وأبو  
شامة . انظر: المنهاج مع معني المحتاج ٥٦/١ ؛ والمهذب والمجموع ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ ؛ وإعانة  
الطالبين ٢٤٩/٢ .

فروع : (إذا نوى للنفل بالنهار) (١) فمن أي وقت يكون صائما ؟ قال أبو  
إسحاق المروزي : لا يكون صائما إلا من حين النية (٢) ؛ لأنه إذا أصبح ممسكا  
فهو إمساك عادة ثم إذا نوى صار إمساك عبادة فلم يحتسب له بالعبادة إلا من  
حين النية (٣) / (٤)

وقال عامة أصحابنا : إذا نوى بالنهار تبينا أن صومه انعقد قبل طلوع  
الفجر. (٥)

---

(١) في ط: إذا نوى بالنهار للنفل .

(٢) قال النووي : اتفقوا على تضعيفه انظر الخاوي الكبير ٤٠٧/٣ ؛ والإبانة لـ ٨١ ؛ وحلية  
العلماء ١٩١/٣ ؛ والمجموع ٣٠٦/٦

(٣) المذهب مع المجموع ٣٠٥/٦

(٤) نهاية ل ١٣ من ب

(٥) وهو الأصح انظر الخاوي الكبير ٤٠٧/٣ ؛ والتهذيب ١٤٢/٣ ؛ والعزیز ١٨٧/٣ ؛ والمجموع  
٣٠٦/٦ .

والدليل على ذلك أن صومه يصح ، والصوم لا يتبعض ألا ترى أنه لو صام إلى الظهر ثم أكل فإنه لا يكون صائما إلى الظهر . (١) (وكذلك) (٢) لو حياضت المرأة في بعض النهار بطل صوم يومها أجمع ، ولم تكن العلة إلا أن الصوم لا يتبعض وههنا قد حكمنا له بصحة الصوم (فوجب) (٣) أن يكون انعقد له قبل الفجر والله أعلم.

مسألة : قال الشافعي رحمته الله : ولا يجب صوم شهر رمضان حتى يستبين أن الهلال قد كان ، أو يستكمل شعبان ثلاثين فيعلم أن الحادي (والثلاثين) (٤) من رمضان . (٥)

وهذا كما قال ، عندنا أنه لا يجب صوم شهر رمضان إلا برؤية الهلال (أو) (٦) استكمال شعبان ثلاثين يوما ، وبهذا قال كافة الفقهاء . (٧)

---

(١) الحاوي الكبير ٤٠٧/٣

(٢) في أ و ب : فكذلك .

(٣) في ط : فيجب .

(٤) في أ : وثلاثين

(٥) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩

(٦) في أ و ب : و

(٧) انظر العزيز ١٧٣/٣ ؛ وفتح العلام ١٠/٤ ؛ ونخبة الفقهاء ٥٢٨/١ ؛ وبدائع الصنائع ٢٢٠/٢

؛ والمقدمات الممهدة ٢٥٠/١ ؛ وعقد الجواهر ٣٥٥/١ - ٣٥٦ . وهو مذهب الحنابلة إذا كانت

السماء صحو . انظر المستوعب ٣٩٥/٣ ؛ والفروع ٦/٣ ؛ وشرح منتهى الإرادات ٤٣٨/١ .

وقال أحمد بن حنبل: إن تغيمت السماء في ليلة الثلاثين من شعبان وجب

الصوم من الغد عن شهر رمضان. (١)

واحتج من نصره بما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه

قال: «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاقدروا له». (٢) ومعنى

فاقدروا له: فاقدروا أن الهلال تحت الغيم. (٣)

(١) وهو المذهب . والذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وأصحابه كابن القيم وابن مفلح وغيرهما أن صومه لا يجب ولكن يباح صومه . قال شيخ الإسلام : هذا مذهب أحمد المنصوص الصريح عنه ، ولا أصل للوجوب في كلامه ولا كلام أحد من أصحابه . وذكر النووي أنه وقف على جزء صنفه القاضي أبو يعلى الحنبلي في وجوب صوم يوم الشك ، وجاء فيه : قال القاضي ابن الفراء : جاء عن الإمام أحمد رحمه الله فيما إذا حال دون مطلع الهلال غيم ليلة الثلاثين من شعبان ثلاث روايات : أحدها : وجوب صيامه عن رمضان رواها عنه الأثرم ؛ والمروزي ؛ ومهنا ؛ وصالح والفضل بن زياد . والثانية : لا يجب صومه ، بل يكره إن لم يوافق عادته . والثالثة : إن صام الإمام صاموا وإلا افطروا . قال ابن الفراء : وعلى الرواية الأولى عول شيوخنا أبو القاسم الخرقى ، وأبو بكر الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز وغيرهم... إلخ.

قلت وهذه الروايات الثلاثة ذكرها غير واحد من كبار الحنابلة . انظر المغني ٤/ ٣٣٠ ؛ والمقنع والشرح الكبير والإنصاف ٧/ ٣٢٦ وما بعدها ؛ والفروع ٦/ ٣ - ٧ ؛ وشرح الزركشي ٢/ ٥٥٣ ؛ واختيارات شيخ الإسلام ص : ١٠٧ ؛ وزاد المعاد ٢/ ٣٩ - ٤٠ ؛ وكشاف القناع ٣/ ٩٥٥ ؛ والمعتمد ١/ ٣٠٠ ؛ والمجموع ٦/ ٤٥٩ .

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٤/ ١٤٣ ، رقم : ١٩٠٦ ؛ ومسلم ٢/ ٧٥٩ رقم : ٤ (١٠٨٠) بنحوه وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٣/ ٣٤٩ بهذا اللفظ .

(٣) قال ابن قدامة والزركشي : معناه : ضيقوا له العدد ومنه قوله تعالى ﴿ومن قدر عليه رزقه﴾ ، والتضييق له أن يجعل شعبان تسعة وعشرون يوما ، وقد فسر ابن عمر بفعله . انظر المغني ٤/ ٣٣٢ وشرح الزركشي ٢/ ٥٥٤ . وقال ابن الجوزي في غريب الحديث ٢/ ٢٢٣ : قال أكثر العلماء : المعنى قدروا عدد التمام حتى تكملوا ثلاثين ، وعلى رواية أصحابنا يكون معنى اقدروا له : ضيقوا عددا يطلع في مثله وهو الثلاثين من شعبان .

وقال ابن الأثير في النهاية ٤/ ٢٣ : أي قدروا له عدد الشهر حتى تكملوه ثلاثين يوما . وقيل : قدروا له منازل القمر فإنه يدلکم على أن الشهر تسع وعشرون أو ثلاثون .

قالوا : وروي أن ابن عمر رضي الله عنهما كان في ليلة الثلاثين من شعبان ينظر له فإن رئي فذاك وإن لم ير وكانت السماء مصحية أصبح مفطرا وإن حال دون منظره سحاب أو قتر (١) أصبح صائما (٢).

ولا يخالف له من الصحابة (٣)/(٤) وروي عن علي بن أبي طالب (٥) كرم الله وجهه (٦) أنه قال: لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان (٧).

(١) القتر الغبار . النهاية ١٢/٤ .

(٢) أخرجه أحمد ٥/٢ ؛ وأبو داود ٧٤٠/٢ ، رقم : ٢٣٢٠ ؛ والدارقطني ١٦١/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٤/٤ ؛ وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٤١/٢ ، رقم : ٢٣٢٠-٢٣٣٤ .

(٣) قلت : بل قد وجد له مخالف وهو عمر وعلي رضي الله عنهما وسيأتي كلامهما في ص : ١١٤ (٤) نهاية ل ١١٥ من أ

(٥) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي . أبو الحسن من السابقين الأولين في الإسلام ورابع الخلفاء الراشدين ، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزوج ابنته فاطمة . قتل شهيدا في رمضان سنة أربعين من الهجرة . انظر ترجمته في الإصابة ٥٠٧/٢ ؛ وتاريخ بغداد ١٣٣/١ .

(٦) قال ابن كثير في تفسيره ٤٩٥/٣ : وقد غلب في عبارة كثير من النساخ للكتب أن يفرد علي رضي الله عنه بأن يقال : عليه السلام ، من دون سائر الصحابة أو كرم الله وجهه ، وهذا وإن كان معناه صحيحا ولكن ينبغي أن يسوى بين الصحابة في ذلك ؛ فإن هذا من بساب التعظيم والتكريم ، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين .

(٧) أخرجه الشافعي في مسنده ( ترتيب مسند الشافعي ) ٧٧٣/١ ، رقم : ٧٢١ ؛ وفي الأم ١٢٤/٢ ؛ والدارقطني ١٧٠/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٢/٤ ؛ وفي معرفة السنن ٣٥٥/٣ عن فاطمة بنت حسين أن رجلا شهد عند علي عليه السلام على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال : وأمر الناس أن يصوموا وقال : أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان .

فعلي رضي الله عنه يرى في شهر رمضان بسم الله الرحمن الرحيم ، و أما ما رآه لم يشهد به ، فمن  
عثمان بن عفان عن أبيه ، أن أبا عبد الله يوم سار . انظر ص ١٤١ ، ١٤٢ .

ولأن يوم الثلاثين يحتمل أن يكون من شعبان ويحتمل أن يكون من رمضان

فوجب صومه احتياطاً لثلا يكون من رمضان. (١)

ودليلنا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يتحفظ في شعبان ما لا يتحفظ في غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام. (٢)

وروى ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «صوموا رمضان لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن حال بينكم غمامة أو ضبابة فأكملوا شعبان ثلاثين ولا تستقبلوا رمضان (بصيام) (٣) يوم من شعبان». (٤)

(١) المغني ٣٣٣/٤.

(٢) أخرجه أبو داود ٧٤٤/٢ ، رقم : ٢٣٢٥ ؛ وابن خزيمة ٢٠٣/٣ ، رقم : ١٩١٠ ؛ والدارقطني ١٥٦/٢ — ١٥٧ ؛ والحاكم ٤٢٣/١ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٦/٤. وصححه . الدارقطني ، والحاكم ووافقه الذهبي وصححه أيضا الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٤٢/٢ ، رقم : ٢٠٣٩.

(٣) في ط: بصوم

(٤) أخرجه أحمد ٢٢٦/١ ، وأبو داود ٧٤٥/٢ ، رقم : ٢٣٢٧ ؛ والترمذي ٧٢/٣ ، رقم : ٦٨٨ ؛ والنسائي ٤٤٢/٤ — ٤٤٣ ، رقم : ٢١٢٨ ؛ والدارمي ٢/٢ ؛ وابن حبان — الإحسان — ٣٥٦/٨ ، رقم : ٣٥٩٠ ، والحاكم ٤٢٥/١ ؛ والطيالسي ص : ٣٤٨ ، رقم : ٢٦٧١ كلهم من طريق سماك عن عكرمة عنه .

قال الترمذي حديث حسن صحيح . وقال الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي .  
وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما . انظر إرواء الغليل ٧٥/٤ .

وروى البخاري<sup>(١)</sup> في الصحيح<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسعة وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» .

وروى أيضا في الصحيح<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup> عن النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته / <sup>(٥)</sup> فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» .

ومن القياس أنه لم يثبت الإهلال و[لا]<sup>(٦)</sup> الاستكمال فلم يجب الصوم ، قياسا على اليوم التاسع والعشرين .

فإن قالوا : اليوم التاسع والعشرون / <sup>(٧)</sup> لا يحتمل أن يكون من رمضان فوجب صومه<sup>(٨)</sup> احتياطا قلنا احتمال الشيء لا يكون موجبا للعبادة ، يدل على ذلك أنه إذا لم يتحقق زوال الشمس لم يجب عليه صلاة الظهر وإن كان يحتمل

---

(١) الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، أبو عبد الله ، صاحب الصحيح ، والتاريخ الكبير ، والأدب المفرد ، وجزء رفع اليدين ، وخلق أفعال العباد . توفي رحمه الله سنة ٢٥٦هـ — انظر ترجمته في الجرح والتعديل ١٩١/٧ ؛ وتاريخ بغداد ٤/٢ ؛ وسير أعلام النبلاء ٣٩١/١٢ .

(٢) مع فتح الباري ١٤٣/٤ ، رقم: ١٩٠٧ .

(٣) مع فتح الباري ١٤٣/٤ ، رقم: ١٩٠٩ ؛ ورواه مسلم ٧٦٢/٢ ، رقم: ١٨ ( ١٠٨١ )

(٤) أبو هريرة الدوسي اليماني اختلف في اسمه ، فقيل : عبد الرحمن بن صخر وقيل ابن عامر ، وقيل ابن غنم وقيل : عبد الله بن عائذ وقيل غير ذلك . روى عن النبي ﷺ الكثير فهو أكثر الصحابة رواية عن النبي ﷺ وروى عن أبي بكر ، وعمر ، وعائشة وغيرهم . وروى عنه ابنه المحرر وجابر ووائله وابن عباس وأنس وغيرهم . أسلم عام خير سنة سبع ومات سنة سبع وخمسين . انظر ترجمته في الإصابة ٢٠٢/٤ ؛ وأسد الغابة ٣١٨/٥ ؛ وسير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢ .

(٥) نهاية ل ٩ من ط

(٦) ساقطة من أ و ب .

(٧) نهاية ل ١٤ من ب

(٨) أي يجب صوم يوم الثلاثين .



أن [تكون] (١) الشمس قد زالت بل لو صلى الظهر في تلك الحال لم تصح حتى يتيقن الزوال (٢) ، فكذلك في مسألتنا مثله. وأيضاً فإن الأمر المظنون الاحتمال يجب أن يترك ويرجع إلى الأصل ، والأصل في مسألتنا بقاء شعبان فلا يجوز تركه وهو متيقن والانتقال إلى أمر محتمل مظنون .

ويدل على صحة ما قلناه أنه لو (علق) (٣) طلاق امرأته وعتق عبده بدخول رمضان [لم] (٤) يتعلق بيوم الشك بل يلزمه الطلاق والعتق إذا رئي الهلال أو استكمل عدة شعبان ثلاثين يوماً (٥) ، ولم يكن ذلك إلا ؛ لأن الأصل في يوم الشك بقاء شعبان فلا ينتقل عن الأصل بأمر مظنون .

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله الطَّلِيلُ : «فاقدروا له» . فهو أن معناه : قدروا له شعبان ثلاثين يوماً ثم صوموا (٦)

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) تيقن زوال الشمس ليس بشرط لصحة الصلاة ، بل متى غلب على ظنه دخول الوقت صلى ثم إن لم يتبين له الحال فلا شيء عليه ، وإن بان وقوعها في الوقت فلا كلام ، وإن بان بعده صحت ، وإن بان أنها قبل الوقت قضى على المذهب .  
انظر كفاية الأخيار ص : ٩٤ ؛ ومغني المحتاج ١ / ١٨٤ .

(٣) في ط : علم

(٤) ساقطة من أ و ب .

(٥) الطلاق والعتق المعلقان بدخول رمضان يقعان برؤية الهلال إذا ثبت بقول العدلين ، أو باستكمال شعبان ثلاثين يوماً ؛ وأما إذا ثبت بقول العدل الواحد قلنا يثبت هلال رمضان بقول العدل الواحد ، فإنما ذلك في الصوم خاصة ، فأما الطلاق والعتق وغيرهما مما علق على رمضان فلا يقع به بلا خلاف .

انظر التهذيب ٣ / ١٥١ - ١٥٢ ؛ وروضة الطالبين ٢ / ٣٤٨ ؛ والمجموع ٦ / ٢٩١ .

(٦) انظر النهاية ٤ / ٢٣ ؛ والفائق ٣ / ٧٦

يقال : قدرت الشيء وقدرته بتخفيف الدال وتشديدها بمعنى واحد<sup>(١)</sup>، قال

الله تعالى: ﴿فقدَرنا فنعم القادرون﴾<sup>(٢)</sup>

قال الفراء<sup>(٣)</sup> وغيره من أهل العلم باللغة : فقدَرنا فنعم القادرون.<sup>(٤)</sup>

على أنه (قد روي)<sup>(٥)</sup> «فأقدروا له ثلاثين»<sup>(٦)</sup> أراد فعدوا له ثلاثين .

---

(١) انظر الغريب لابن قتيبة ٢٥٥/١. والمصباح ص: ٤٩٢.

(٢) الآية ٢٣ من سورة المرسلات.

(٣) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور ، أبو زكريا الديلمي الأسدي مولا هـسم الكوفي النحوي صاحب الكسائي كان أبرع الكوفيين وأعلمهم ، صاحب التصانيف ، مات بطريق الحج سنة سبع ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٠/١١٨، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٧/٤.

(٤) هذا الكلام غير منتظم وإليك ما قال الفراء في كتابه معاني القرآن ٢٢٣/٣ قال: وقوله عز وجل ﴿فقدَرنا فنعم القادرون﴾ ذكر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وعن أبي عبد الرحمن السلمي أنهما شلدا ، وخففها الأعمش وعاصم ، ولا يُبعدن أن يكون المعنى في التشديد والتخفيف واحدا ؛ لأن العرب قد تقول : قُدر عليه الموت ، وقدر عليه رزقه ، وقدر عليه بالتخفيف والتشديد... إلخ وقال مكِّي بن أبي طالب في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٥٨/٢ : قرأه نافع والكسائي بالتشديد من التقدير كأنه مرة بعد مرة وقرأ الباقر بالتخفيف.

(٥) في ب: قدر وروي

(٦) أخرجه مسلم ٧٥٩/٢ ، رقم: ٤ ( ١٠٨٠ ) من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. ورواه عبد الرزاق في المصنف ٤/١٥٦ ، رقم: ٧٣٠٧ من طريق معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأما الجواب عن احتجاجهم بفعل ابن عمر رضي الله عنهما [فقد روي عنه خلافه وأنه قال: لا أتقدم قبل الناس بصيام ولا أفطر قبل الإمام (١)].  
 على أنه قد ثبت عن عمر (٢) وعلي رضي الله عنهما أنهما كانا ينهيان عن صيام يوم الشك (٣) ولا حجة في فعل ابن عمر مع خلاف من خالفه.  
 وأما الجواب عن احتجاجهم بقول علي كرم الله وجهه: لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان ، فهو أن فاطمة (٤) بنت الحسين

(١) لم أحده هكذا. وروى ابن أبي شيبة ٤٨٥/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٩/٤ عن عبد العزيز بن حكيم الحضرمي قال سمعت ابن عمر يقول: لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه . وهذا لفظ ابن أبي شيبة . وعزاه ابن القيم في زاد المعاد ٤٨ / ٢ إلى مسائل حنبل وذكر سنده عن عبد العزيز بن حكيم .

ومن طريق آخر عن عبد العزيز بن حكيم قال : سألو ابن عمر قالوا : نسق قبل رمضان حتى لا يفوتنا منه شيء ؟ فقال : أف أف صوموا مع الجماعة . انظر مختصر خلافيات البيهقي ٣٥٣/٣ ؛ وزاد المعاد ٤٨/٢-٤٩ قال ابن القيم بعد ذكره لهذا الطريق: فقد صح عن ابن عمر أنه قال : لا يتقدم الشهر منكم أحد.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٩/٤ ؛ وفي معرفة السنن ٣٥٣/٣ عن حفص عن مجالد عن عامر عنهما به. وذكره ابن حزم في المحلى ٤٤٥/٤.

هذا وللخصم منع هذا الاستدلال وذلك أن يوم الشك عندهم : يوم الثلاثين من شعبان إذا لم يكن في السماء علة ولم ير الهلال أو شهد به من ردت شهادته الإقناع ٣١٩/١ ؛ وشرح الزركشي ٥٥٣ / ٢ والخلاف في المسألة في حالة الغيم.

(٤) فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمية المدنية ، روت عن أبيها وبلال المؤذن مرسلا ، وابن عباس وعائشة ، وأسماء بنت عميس ، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ مرسلا ، وزينب بنت علي بن أبي طالب . وروى عنها بنوها إبراهيم ، وحسن ، وعبد الله ، وأم جعفر ، بنو حسن بن حسن بن علي ، وروى عنها أيضا ابنها محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان المعروف بالدجاج وغيرهم ثقة ماتت بعد المائة وقد أسنت . انظر ترجمتها في تهذيب الكمال ٢٥٤ / ٣٥ وما بعدها ؛ والتقريب ٦٥٤/٢

(عليهما السلام) (١) روت أن رجلا شهد عند علي برؤية الهلال فصام علي (٢). (فدل) (٣) هذا القول ؛ لأجل شهادة الرجل وحده.

على أنه قال: لأن أصوم يوما من شعبان . وكذلك نقول ، وعندهم أنه يصومه عن رمضان (٤) وليس ذلك في الخبر ولا يصح لهم التعلق به . وأما الجواب عن قولهم: يوم الثلاثين يحتمل أن يكون من شعبان وأن يكون من رمضان فوجب صومه احتياطاً فهو أنا قد أجبنّا عن ذلك وأن احتمال الشيء لا يكون موجبا للعبادة بل يجب الرجوع إلى الأصل المتيقن .

على أن ما ذكروه يبطل به إذا كانت السماء مصحية ولم ير الهلال فإنه يحتمل أن يرى ببلد آخر ومع هذا الاحتمال فإنهم لم يوجبوا صومه (٥) ، كذلك في مسألتنا مثله إذا ثبت هذا صح ما قلناه والله أعلم / (٦) [بالصواب] (٧).

(١) في أ و ب : عليه السلام.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ١٠٦.

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب: فقال.

(٤) مختصر الخرقى والمغني ٣٣٠/٤ ، والمستوعب ٤٠١/٣ ، والإقناع ٣٠٣/١ .

(٥) انظر ذلك في المغني ٣٣٣/٤ ؛ والفروع ٦/٣ ؛ والمستوعب ٣٩٥/٣ ؛ وشرح منتهى الإرادات ٤٣٨/١ .

(٦) نهاية ل ١٥ من ب

(٧) ساقطة من أ و ب.

**فصل : عندنا أن صوم يوم الشك (١) مكروه (٢) فإن صامه تطوعا فلا ثواب**

له (٣) وإن صامه عن فرض سقط الفرض ولا ثواب له (٤) أيضا ويكون بمنزلة

الصلاة في الدار المغصوبة (٥).

**وقال أبو حنيفة : لا يكره صوم يوم الشك بحال (٦).**

(١) يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا وقع في الألسن أنه رئي ولم يقل عدل : أنا رأيته أو قاله ولم يقبل الواحد ، أو قاله عدد من النساء ، أو العبيد ، أو الفساق وظن صدقهم . انظر روضة الطالبين ٣٦٧/٢ ؛ والمجموع ٤٥٣/٦ ؛ والإقناع للشريبي ٤٧٩/١ - ٤٨٠ .

(٢) صوم يوم الشك عن رمضان لا يصح بلا خلاف . وهل يكره صومه كراهة تحريم أو تنزيه ؟ المعتمد في المذهب تحريمه . ونقل الشريبي عن الأسنوي أنه حمل الكراهة على التنزيه ، وقال : وهو المنصوص الذي عليه الأكثرون . انظر المذهب والمجموع ٤٥٢/٦ - ٤٥٣ ؛ والإقناع ٤٧٩/١

(٣) يعني المصنف بالتطوع هنا ما لم يكن له سبب ، وأما ما كان له سبب فسيأتي الكلام عنه في ص ١٢١ : ويظهر من عبارة المؤلف هنا أنه يرى صحة صوم التطوع بلا سبب مع الكراهة . ونقل عنه النووي والشاشي القفال أنه قال بطلانه . انظر حلية العلماء ٢١٣/٣ ؛ والمجموع ٤٥٣/٦

(٤) إذا صام يوم الشك عن قضاء ، أو كفارة ، أو نذر أجزأه وفي كراهته وجهان : أحدهما : أنه يكره ، وبه قال المصنف والشرازي ، ونقله صاحب الحاوي عن مذهب الشافعي ، ونقل الشاشي عن الشيخ أبي نصر أنه قال : لم أر ذلك لغيره من أصحابنا يعني أبا الطيب .

والثاني : لا يكره ، وهو مقتضى كلام الجمهور ، واختاره ابن الصباغ ، وهو الأصح . انظر الحلوي الكبير ٤٠٩/٣ ؛ والمذهب ٦٣٠/٢ ؛ والعزیز ٢١٢/٣ ؛ وحلية العلماء ٢١٣/٣ ؛ والمجموع ٤٥٣/٦

(٥) أي من حيث اجتماع الأمر والنهي فيهما وسقوط الفرض مع الكراهة . انظر المستصفى ص : ٦٢ ؛ والإحكام للآمدي ١٠٠/١ .

(٦) يعني إذا كان تطوعا ، كما سيظهر من استدلاله لهم ومناقشته معهم ، وهذا هو المنصوص في كتب الحنفية .

انظر الحجة محمد بن الحسن ٤٠٣/١ ؛ والاختيار لتعليل المختار ١٣٠/١ ؛ وتبيين الحقائق ٣١٧/١ ؛ والبحر الرائق ٢٨٤/٢ .

واحتج [من نصره] (١) بما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : لأن

أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان . (٢)

قالوا : ولأنه يوم محكوم من شعبان فلم يكره صومه ، أصل ذلك سائر أيام  
شعبان (٣) .

ولأنه يوم صادف زمن (العادة) (٤) لم يكره (٥) ، فكذلك إذا لم يصادف زمن  
(العادة) (٦) ، أصله يوم الجمعة (٧) .

ولأن أكثر ما فيه أنه قدم (النافلة) (٨) على الفريضة فلم يكره ، أصله إذا قدم  
صلاة النافلة على الفريضة .

---

(١) ساقطة من أ و ب .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ١٠٥ .

(٣) المبسوط ٦٤/٣ .

(٤) في ط : العبادة .

(٥) انظر الحجة ٤٠٣/١ ؛ والاختيار لتعليل المختار ١٣٠/١ ؛ وتبيين الحقائق ٣١٧/١ ؛ والبحر  
الرائق ٢٨٤/٢ .

(٦) في ط : العبادة .

(٧) أفراد يوم الجمعة بصوم مستحب عند عامة الحنفية ، وكره ذلك بعضهم . انظر تحفة الفقهاء  
٥٢٦/١ ؛ وبدائع الصنائع ٢١٨/٢ .

(٨) في أ و ب : يوم النافلة .

ودليلنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تقدموا الشهر (بصوم)» (١) يوم ولا يومين إلا أن يصادف صوما كان يصومه أحدكم» (٢).  
 فإن قيل : المراد بذلك أن يتقدم بالصوم معتقدا / (٣) أنه من رمضان .  
 فالجواب أن هذا لو كان صحيحا لوجب إذا صادف زمن (العادة) (٤) أن يجوز صومه مع الاعتقاد أنه من رمضان [ولما أجمعنا على أن ذلك غير جائز] (٥) دل على أن ما قالوه باطل.

(١) في ط: بصيام .

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ١٥٢/٤ ، برقم : ١٩١٤ ؛ ومسلم ٧٦٢/٢ ، رقم : ١٠٨٢ من

حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) نهاية ل ١٠ من ط

(٤) في ط: العبادة.

(٥) المبسوط ٦٣، ٦١/٣

وجواب آخر وهو أن الخبر عام في أنه لا يجوز الصوم مع الاعتقاد أنه من رمضان<sup>(١)</sup> ولا مع الاعتقاد أنه من غير رمضان فنحمله على عمومه.

ويدل على كراهة صوم يوم الشك ما روي أن عمارا<sup>(٢)</sup> أتى في يوم الشك بشاة مصلية فامتنع (بعض)<sup>(٣)</sup> القوم من الأكل وقال إني صائم فقال عمار رضي الله عنه : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم رضي الله عنه .<sup>(٤)</sup> ولا يجوز أن يضيف العصيان

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط.

(٢) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة ، أبو اليقظان العنسي المكي مولى بني مخزوم ، من السابقين الأولين هو وأبوه ، والأعيان البدرين ، أمه سمية مولاة بني مخزوم من كبار الصحابة كانت أيضا ، وهي أول من استشهد في سبيل الله . قتل عمار مع علي رضي الله عنهما بصفين سنة سبع وثلاثين . انظر الإصابة ٥١٢/٢ ؛ والاستيعاب مع الإصابة ٤٧٦/٢ .

(٣) طمس في أ

(٤) أخرجه البخاري معنقا بصيغة الجزم مع الفتح ١٤٣/٤ ؛ ووصله أبو داود ٧٤٩/٢ ، رقم ٢٣٣٤ ؛ والترمذي ٧٠/٣ ، رقم ٦٨٦ ؛ والنسائي ٤٦٢/٤ ، رقم ٢١٨٧ ؛ وابن ماجه ٥٢٧/١ ، رقم ١٦٤٥ ؛ والحاكم ٤٢٤/١ ، وابن حبان — الإحسان ٨ / ٣٥١ ، رقم ٣٥٨٥ ؛ والدارقطني ١٥٧/٢ ؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١١١ / ٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٨/٤ . من طريق أبي إسحاق عن صفة قال : كنا عند عمار فأتي بشاة مصية ، فقال : كلوا فتحنى بعض القوم ، فقال : إني صائم . فقال عمار : من صام اليوم الذي يشك فيه الناس فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم . صححه الترمذي والدارقطني والحاكم والذهبي . وصححه الألباني بالمتابعة التالية :

روى ابن أبي شيبة ٤٨٦/٢ من طريق ربيعي عن منصور — كذا في الأصل — وفي فتح الباري ١٤٤/٤ : منصور عن ربيعي أن عمار بن ياسر وناسا معه أتوهم بمسلوخة مشوية في اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان أو ليس من رمضان فاجتمعوا واعتزلهم رجل فقال له عمار : تعال فكل قال : إني صائم . فقال له عمار : إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فكل .

وحسن إسناده الخافظ وصححه الألباني في إرواء الغليل ١٢٥/٤ — ١٢٦ ، رقم ٩٦١



إلى النبي ﷺ إلا توقيفا. وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا انتصف شعبان فلا صوم حتى يدخل رمضان». (١)

وهذا يقتضي النهي عن صوم النصف/(٢) الثاني ، فأخرجنا ما عدا يوم الشك بالدليل وبقي الباقي على ظاهره.

وروي عن النبي ﷺ أنه نهي عن صيام ستة أيام أحدها يوم الشك (٣). ويدل عليه أيضا أنه مجاوز لأحد طرفي شهر رمضان فوجب أن يكون صومه مكروها ، أصله يوم الفطر. (٤)

---

(١) أخرجه أبو داود ٧٥١/٢ ، رقم : ٢٣٣٧ ، وابن حبان — الإحسان ٨ / ٣٥٥ — ٣٥٦ ، رقم ٣٥٨٩ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٩/٤ ؛ وفي معرفة السنن ٣٥٣/٣ ؛ وابن عدي في الكامل ٤٧٦/٢ من حديث أبي هريرة .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٤٤/٢ ، رقم: ٢٠٤٧ — ٢٣٣٧

(٢) نهاية ل ١١٦ من أ

(٣) رواه عبد الرزاق ١٦٠/٤ رقم : ٧٣٢٠ ، ٣٠٤/٤ ، رقم: ٧٨٨٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٨/٤ من حديث أبي هريرة ، وفيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو عباد الليثي متروك . ورواه الدارقطني ١٥٧/٢ وفيه الواقدي محمد بن عمر بن واقد الأسلمي متروك انظر مجمع الزائد ٢٠٣/٣ ؛ والتقريب ١/٤٩٨ ، ١١٧/٢ .

ورواه أبو يعلى في مسنده ٢٩٢ / ٥ رقم ١٥٨ ( ٢٩١٣ ) عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهي عن ستة أيام من السنة يوم الأضحى ويوم الفطر وثلاثة أيام التشريق . قال في مجمع الزوائد ٢٠٣/٣ وهو ضعيف من طرقه كلها .

(٤) الحاوي الكبير ٤١٠/٣ .

قالوا : المعنى هناك أنه لو صادف (العادة) (١) لمنع من صومه ، فكذلك إذا لم يصادف (العادة) (٢) [وليس كذلك يوم الشك فإنه إذا صادف العادة لم يمنع من صومه فكذلك يجب إذا لم يصادف العادة] (٣) .

والجواب أنه إذا (صادف) (٤) العادة فهناك سبب جوزناه / (٥) لأجله (٦) وفرق بين الفعل لسبب ولغير سبب .

يدل على هذا أن وقت غروب الشمس منهي عن الصلاة فيه (٧) لغير سبب وتجوز الصلاة فيه لسبب (٨) كذلك في مسألتنا مثله .

فأما الجواب عن خبر علي رضي الله عنه فهو أن الشافعي روى عن فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند علي رضي الله عنه على رؤية الهلال فصام وقال : لأن أصوم

---

(١) في ط: العادة

(٢) في ط: العادة

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) في ط: لم يصادف

(٥) نهاية ل ١٦ من ب

(٦) قال النووي في المجموع ٤٥٣/٦ : وأما إذا صامه تطوعا فإن كان له سبب بأن كان عادته صوم الدهر ، أو صوم يوم وفطر يوم ، أو صوم يوم معين كيوم الاثنين فصادفه جاز صومه بلا خلاف بين أصحابنا .

(٧) لحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن أو نقبر فيهن موتانا ، حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف الشمس للغروب . أخرجه مسلم ٥٦٨/١ رقم ٢٩٣ (٨٣١) .

(٨) المهذب ٣٠٥/١ - ٣٠٦ : وروضة الطالبين ١٩٢/١ - ١٩٣ وقال : والمراد بقولهم صلاة هنا سبب أي سبب متقدم على هذه الأوقات أو مقارن لها ... إلخ

يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان. (١) وهكذا نقول : إذا شهد يوم الشك على رؤية الهلال رجل واحد وجب الصوم (٢).

وجواب آخر وهو أن عليا قال: (لأن) (٣) أصوم يوما من شعبان. والمراد بذلك أن يكون يوما لا يتوهم أنه من رمضان وههنا [نتوهم] (٤) أنه من رمضان فلم يجز صومه.

وأما الجواب عن قولهم : إنه يوم محكوم أنه من شعبان ، فهو أن هذا القول لا تأثير له ؛ لأن الأيام التي يحكم أنها من غير شعبان كرجب وشوال وغيرهما لا يكره (صومهما) (٥) ويبتل ما ذكره بأيام الحيض من شعبان فإن المرأة تمنع من صومها مع الحكم بأنها من شعبان .

قالوا: المعنى هناك عارض الحيض فهو المانع من الصوم ، والجواب أن المعنى في مسألتنا عارض التوهم أنه من رمضان فلا فرق بينهما ، ثم المعنى في سائر أيام شعبان أنه لا يتوهم صومها عن رمضان ؛ فلذلك لم يكره ويوم الشك يتوهم صومه عن الفرض فكره لذلك.

---

(١) تقدم تخريجه في ص: ١٠٥.

(٢) ستأتي هذه المسألة في ص: ١٢٧.

(٣) في ط: لا.

(٤) ساقطة من ط.

(٥) هكذا في النسخ الثلاثة ، والصواب: صومها.

وأما الجواب عن قولهم : يوم لو صادف زمن (العادة)<sup>(١)</sup> لم يكره ، فكذلك إذا لم يصادف زمن (العادة)<sup>(٢)</sup> فهو أن زمن (العادة)<sup>(٣)</sup> مستثنى بالشرع وهو قوله **التَّائِبُ** : «إلا أن يصادف صوما كان يصومه أحدكم»<sup>(٤)</sup> وليس كذلك إذا لم يصادف زمن (العادة)<sup>(٥)</sup> فإنه منهي عن صومه . والمعنى في الأصل أنه غير مسلم على قول بعض أصحابنا فإن يوم الجمعة يكره إفراد صومه<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في ط: العباداة.

(٢) في ط: العباداة.

(٣) في ط: العباداة.

(٤) تقدم تخريجه في ص : ١١٨

(٥) في ط: العباداة.

(٦) وهو الصحيح المشهور ، الذي عليه جمهور الأصحاب. المهذب ٢/٦٣١ ؛ والمجموع ٦/٤٧٩.

وأما الجواب عن قولهم : أكثر ما فيه أنه قدم النافلة على الفريضة ، فأشبهه الصلاة فهو أنه باطل بمن أراد النفل بالصلاة عند انتصاف النهار قبل الزوال (فإن أكثر)<sup>(١)</sup> ما فيه تقدم النافلة على الفريضة وهو ممنوع منه .<sup>(٢)</sup> ثم المعنى في تقدم نافلة الصلاة على الفريضة أنه لا يتوهم اختلاط النافلة بالفريضة ، وليس كذلك في الصوم فإنه يوهم هذا المعنى فافترقا .

مسألة : قال الشافعي رحمته الله وإن شهد شاهدان بأن الهلال رئي قبل الزوال أو بعده فهو لليلة المستقبلية<sup>(٣)</sup> .

[وهذا كما قال ، إذا رئي الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبلية]<sup>(٤)</sup> وسواء رئي قبل/<sup>(٥)</sup> الزوال أو بعده /<sup>(٦)</sup> وفي أول الشهر كان ذلك أو في آخره.<sup>(٧)</sup>

---

(١) في أ و ب : فإن الزوال أكثر .

(٢) المذهب ٣٠٦/١ ، والحاوي الكبير ٤١١/٣ .

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

(٥) نهاية ل ١٧ من ب

(٦) نهاية ل ١١ من ط

(٧) وهو المذهب . انظر الأم ١٢٦/٢ ؛ والحاوي الكبير ٤١١/٣ ؛ والمذهب ٥٩٣/٢ ؛ والإبانة ل ٨٠

ب ؛ والمجموع ٢٧٩/٦ .

وقال أبو يوسف<sup>(١)</sup> : إذا رئي قبل الزوال فهو لليلة الماضية ، وإذا رئي بعد الزوال فهو لليلة المقبلة<sup>(٢)</sup>. وقال أحمد بن حنبل إن كان ذلك<sup>(٣)</sup> في أول الشهر فهو لليلة الماضية ، وإن كان في آخر الشهر فهو لليلة المستقبلية<sup>(٤)</sup>. واحتج من نصر أبا يوسف بأنه قبل الزوال أقرب إلى الليلة الماضية فأحق بها ، وبعد الزوال هو أقرب إلى الليلة المستقبلية فأحق بها<sup>(٥)</sup>. وقال أحمد: إذا جعل في أول الشهر لليلة الماضية ، وفي آخره لليلة المستقبلية كان فيه احتياطاً (للمصوم)<sup>(٦)</sup> فوجب لأجل ذلك<sup>(٧)</sup>. ودليلنا قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته»<sup>(٨)</sup> ومعنى لرؤيته بعد رؤيته .

(١) الإمام المجتهد العلامة ، المحدث ، قاضي القضاة يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ، أبو يوسف ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، إليه يرجع الفضل في نشر فقهه. قال ابن معين: ما رأيت في أصحاب أبي حنيفة أثبت في الحديث ولا أحفظ منه. وكان الرشيد يبالغ في إجلاله توفي بالكوفة سنة ١٨٢ هـ.

انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٦/ ٣٧٨ ؛ والجواهر المضية ٢٢٠/٢ ؛ وسير أعلام النبلاء ٥٣٥/٨ ، وتاج التراجم ص ٣١٥

(٢) مختصر الطحاوي ص: ٥٦ ؛ وتبيين الحقائق ١/ ٣٢١ ؛ وبدائع الصنائع ٢٢٤/٢ .

(٣) الإشارة في قوله : (ذلك) مطلق الرؤية قبل الزوال وبعده.

(٤) هذه رواية عن الإمام أحمد ، والمذهب أنه إذا رئي الهلال ثمراً قبل الزوال أو بعده أول الشهر أو آخره فهو لليلة المقبلة. انظر المغني ٤/ ٤٣١ ؛ والفروع ٣/ ١١ ، ١٢ ؛ والمقنع والشرح الكبير والإنصاف ٧/ ٣٣٤ — ٣٣٥ .

(٥) بدائع الصنائع ٢٢٤/٢ .

(٦) في ط: للعبادة.

(٧) ينظر في المغني ٤/ ٤٣٢

(٨) تقدم تخريجه في ص : ١٠٨ ، ١١١ ، ١٢٩

يدل عليه قوله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ (١) يعني بعد يوم  
القيامة (٢)، وقوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل﴾ (٣) يعني  
بعد دلوك الشمس (٤).

فأما الجواب عما ذكره أبو يوسف فهو أن من أول الليل إلى (قبل) (٥) الزوال  
أبعد من بعد الزوال إلى آخر النهار فبطل ما قالوه.  
وأما الجواب عما قاله أحمد فهو أن الاحتياط لا يوجب العبادة ، يدل على  
ذلك أنه لو صلى شاكا في الزوال لم تصح صلاته وإن قصد بذلك الاحتياط .  
وإذا ثبت ذلك صح ما قلناه والله أعلم [بالصواب] (٦).

---

(١) من الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.

(٢) اللام في قوله تعالى: ﴿ليوم القيامة﴾ قيل : هي للتعليل أي لأجل حساب يوم القيامة ، وقيل :  
بمعنى في ، وقيل : هي للاختصاص . انظر تفسير البحر المحيط ٣١٦/٦ ؛ وروح المعاني ٥٥/١٧ ؛  
وفتح القدير ٣٩٧/٣

(٣) من الآية ٧٩ من سورة الإسراء . وليس في أ و ب : إلى غسق الليل .

(٤) البحر المحيط ٧٠/٦ .

(٥) في أ و ب : بعد

(٦) ساقطة من أ و ب .

مسألة : قال الشافعي رحمه الله إن شهد على رؤيته عدل وحده رأيت أن أقبله

للأثر فيه والاحتياط . (١)

وهذا كما قال ، إذا شهد [شاهد] (٢) واحد على رؤية (هلال رمضان) (٣)  
فاختلف قول الشافعي فيه فالذي نص عليه في عامة كتبه أن الصوم يجب بشهادة  
الواحد العدل . (٤)

---

(١) ثم قال المزني مبينا الأثر المشار إليه : ورواه عن علي رضي الله عنه وقال علي السبكي : أصوم يوما من  
شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان . انظر مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩ ؛  
والأم ١٢٤/٢ وهذا الأثر تقدم تخرجه في ص ١٠٢

(٢) ساقطة من أ و ب .

(٣) في ط: الهلال .

(٤) وهو المذهب . انظر الأم ١٢٤/٢ ؛ والمجموع ٢٨٥/٦ ؛ والخواوي الكبير ٤١٢/٣ ؛ والمذهب  
٥٩٥/٢ ؛ ومعني احتاج ٤٢١/١ .



وقال في القدم ونقله البويطي (١) : لا يجب الصوم إلا بشهادة عدلين. (٢) وهو  
مذهب مالك (٣).

وقال أبو حنيفة : إن كانت السماء مغيمة قبلت (شهادة) (٤) الواحد على  
رؤية الهلال ، وإن كانت السماء مصحية لم يقبل شهادة الواحد ولا الجماعة إلا

---

(١) هو يوسف بن يحيى القرشي مولاهم ، البويطي نسبة إلى بوط من قرى مصر الأدنى ، أبو يعقوب ،  
كان من كبار أصحاب الشافعي ، وقال عنه الشافعي : ليس أحد أحق بمجلسي من أبي يعقوب ،  
وليس أحد من أصحابي أعلم منه . سجن في فتنه القول بخلق القرآن ، وتوفي في السجن سنة  
٢٣٢ وقيل : ٢٣١ هـ . انظر ترجمته في طبقات الشيرازي ص : ١٠٩ ، وطبقات الأسنوي  
٢٢/١ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٧٠/١ - ٧١

(٢) انظر مختصر البويطي لـ ٥٢ ب ؛ والحاوي الكبير ٤١٢/٣ ؛ والمهذب ٥٩٥/٢ ؛  
والمجموع ٢٨٥/٦ ؛ ونقل الشريبي في مغني المحتاج ٤٢١/١ عن الأسنوي أنه قال : وهذا — أي  
ثبوت هلال رمضان برؤية العدلين — هو مذهب الشافعي رضي الله عنه ؛ فإن المجتهد إذا كان له  
قولان وعلم المتأخر منهما كان مذهبه المتأخر ففي الأم : قال الشافعي بعد لا يجوز على هلال  
رمضان إلا شاهدان . قال الشريبي أيضا : ونقل البلقيني مع هذا النص نصا آخر صيغته : رجع  
الشافعي بعد فقال : لا يصام إلا بشاهدين .

قلت : النص الذي نقله الأسنوي من الأم في الجزء ١٢٤/٢ ، والنص الذي نقله البلقيني من الأم في  
الجزء ٨٩/٧ . وفي مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩ نص آخر صيغته : قال الشافعي : لا يجوز أن يصام  
بشهادة رجل واحد ولا يجوز أن يصام إلا بشاهدين ولأنه الاحتياط . فهذه النصوص الثلاثة في  
كتبه الجديدة تؤيد قول الأسنوي . وقال الرملي في نهاية المحتاج ١٤٩/٣ : وعندي أن مذهب  
الشافعي قبول الواحد ، وإنما رجع إلى الاثنين بالقياس لما لم تثبت عنده في المسألة سنة ؛ فإنه تمسك  
للوحد بأثر علي ؛ لهذا قال في المختصر : ولو شهد برؤيته عدل رأيت أن أقبله للأثر فيه . ومنهم  
من قطع بالأول وهو الأصح .

(٣) انظر المدونة ١٩٤/١ ؛ والإشراف ١٩٦/١ ؛ والكافي ٣٣٤/١ ؛ وعقد الجواهر ٣٥٥/١ .

(٤) في أ : شهادته

أن يكونوا بحيث يستفيض الخبر بشهادتهم (١).

واحتج من نصر مالكا بما روى عبد الرحمن (٢) بن زيد بن الخطاب قال :  
أدركنا جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ فكلهم قال : سمعت رسول الله ﷺ  
يقول : «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكملوا ، وإن شهد  
ذوا عدل فصوموا وافطروا وانسكوا» (٣) . (٤)

قالوا : ولأنها شهادة على مغيب فاعتبر فيها العدد ،  
قياسا على سائر الشهادات . (٥) ولأنه لا يخلو [من] (٦) تجروا الشهادة بحرى الخبر  
أو بحرى الشهادة فإن أحريتموها بحرى الخبر فيجب أن تقبلوها من العبد والمرأة

---

(١) مختصر اختلاف العلماء ٧/٢ ؛ وتبيين الحقائق ٣١٩/١ — ٣٢٠ ؛ وبدائع الصنائع ٢٢٠/٢ ؛  
والبحر الرائق ٢٨٨، ٢٨٦/٢ .

(٢) عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، العدوي ، ولد في حياة النبي ﷺ وحنكه ومسح رأسه ودعا له  
بالبركة ، واعتبره النووي صحابيا . وقد اختلف في اعتبار أمثاله من الصحابة . قال العراقي : فأما  
التمييز فظاهر كلامهم اشتراطه كما هو موجود في كلام يحيى بن معين وأي زرعة وأي حاتم وأي  
داود وابن عبد البر وغيرهم وهم جماعة أي هم النبي ﷺ وهم أطفال فحنكهم ومسح وحوهم أو  
تقل في أفواههم ، فلم يثبتوا لهم صحبة . زوجه عمه عمر بن الخطاب بنته فاطمة فولدت له عبد  
الله ، واستشهد أبوه باليمامة ، وولي إمرة مكة ليزيد بن معاوية ومات سنة بضع وستين . التقريب  
٥٧٠/١ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ٢٩٦/١ ؛ والتقييد ص : ٢٥٢ .

(٣) المراد بالنسك هنا الأضحية . انظر النهاية ٤٨/٥ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد ٣٢١/٤ ؛ والنسائي ٤٣٨/٤ ، برقم : ٢١١٥ ؛ والدارقطني ١٦٧/٢ —  
١٦٨ من طرق عن حسين بن الحارث الجدلي عنه به . وصححه الألباني في الإرواء ١٧/٤ ،  
رقم : ٩٠٩ .

(٥) الإشراف للقاضي عبد الوهاب ١٩٦/١ .

(٦) ساقطة من أوب .

فإن أجرتموها مجرى الشهادة فيجب أن تعتبروا فيها العدد ، كسائر  
الشهادات. (١)

ولأن الواحد إذا شهد برؤية الهلال / (٢) وصام الناس ثلاثين يوما / (٣) وغم  
الهلال في آخر يوم الثلاثين فلا يخلو من أن تأمروا الناس بفطر الغد أو بصومه ،  
فإن أمرتموهم بالصوم فقد أوجبتم أن يصام أحد (وثلاثين) (٤) يوما وذلك غير  
واجب ، وإن أمرتموهم بالفطر فقد فطرتموهم بشهادة واحد وهذا بخلاف  
أصلكم (٥) .

---

(١) الإشراف ١٩٦/١

(٢) نهاية ل ١١٧ من أ

(٣) نهاية ل ١٨ من ب

(٤) هكذا في النسخ الثلاثة ، والصواب : وثلاثون

(٥) المدونة ١٩٤/١ ؛ والإشراف ١٩٦/١ .

ودليلنا ما روى عكرمة<sup>(١)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أعرايا أقبل من الحرة فذكر للنبي ﷺ أنه رأى الهلال فقال [له] (٢) «أتشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله» ؟ فقال نعم . فأمر بلالا (٣) أن ينادي في الناس بالصوم (٤) . وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : تراءينا الهلال فرأيت أنه فأخبرت النبي ﷺ بذلك فأمر الناس بالصوم (٥) .

(١) عكرمة أبو عبد الله ، مولى ابن عباس ، أصله بربري من أهل المغرب وهو من كبار التابعين ، ثقة توفي سنة أربع ومائة وقيل خمس وقيل ست وقيل سبع . انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٢٨٧/٥ — ٢٩٣ ؛ والجرح والتعديل ٧/٧ — ٩ ؛ وسير أعلام النبلاء ١٢/٥ .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) بلال بن رباح ، أبو عبد الكريم وقيل : أبو عبد الله ، وقيل : أبو عمرو ، وقيل : أبو عبد الرحمن مولى أبي بكر الصديق ، ومؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من السابقين إلى الإسلام شهد بدرا والمشاهد كلها . توفي بدمشق سنة عشرين ، وقيل : سنة إحدى وعشرين ، وقيل سنة سبع أو ثمان عشرة . انظر ترجمته في الاستيعاب ١/١٧٨ ؛ وأسد الغابة ١/٢٤٣ .

(٤) أخرجه أبو داود ٢/٧٥٤ ، رقم : ٢٣٤١ ؛ والنسائي ٤/٤٣٧ ، رقم : ٢١١١ ؛ والترمذي ٣/٧٤ ، رقم : ٦٩١ ؛ وابن ماجه ١/٥٢٩ ، رقم : ١٦٥٢ ؛ والحاكم ١/٤٢٤ ؛ وابن حبان — الإحسان — ٨/٢٢٩ رقم ٣٤٤٦ ، والدارقطني ٢/١٥٧ — ١٥٩ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٤/٢١٢ . من طرق عن سماك عنه به مرفوعا . وعن سماك عن عكرمة مرسلا .

قال الترمذي : حديث ابن عباس فيه اختلاف ، وروى سفيان الثوري وغيره عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلا ، وأكثر أصحاب سماك رووا عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلا . وقال الحاكم : وهذا الحديث صحيح احتج البخاري بأحاديث عكرمة ، واحتج مسلم بأحاديث سماك وهذا الحديث صحيح على أصلهما . ووافقه الذهبي . وضعفه الألباني في الإرواء ٤/١٥ ، رقم : ٩٠٧ .

(٥) أخرجه أبو داود ٢/٧٥٦ ، رقم : ٢٣٤٢ ؛ والدارمي ٢/٤ ؛ وابن حبان — الإحسان — ٨/٢٣١ رقم ٣٤٤٧ ؛ والدارقطني ٢/١٥٦ ؛ والحاكم ١/٤٢٣ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٤/٢١٢ . من طريق يحيى بن عبد الله بن سالم عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر به . وصححه الحاكم والذهبي وابن حزم والألباني . انظر المحلى ٤/٣٧٥ ؛ والإرواء ٤/١٦ .

قالوا : يحتمل أن يكون ( ١ ) شهد عند رسول الله ﷺ قبل الأعرابي وقبل ابن عمر غيرهما فأمر الناس بالصوم لذلك.

والجواب أن ذلك لو كان لنقل ، ولما لم ينقل دل على أنه لم ( يكن ) ( ٢ ) .

وجواب آخر / ( ٣ ) وهو أن الحكم إذا نقل معه السبب كان بمنزلة العلة

للحكم، ( ٤ ) ثم ثبت أن العلة لا تجوز الزيادة فيها ، فكذلك السبب .

---

( ١ ) في ط: قد.

( ٢ ) في ط: ينقل .

( ٣ ) نهاية ل ١٢ من ط

( ٤ ) البحر المحيط للزركشي ١٩٩/٣ .

ويدل عليه أيضا ما روي عن طاوس<sup>(١)</sup> قال : كنت بالمدينة وبها ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما فشهد رجل عند واليها أنه رأى هلال رمضان (فأمر)<sup>(٢)</sup> أن تقبل شهادته وقالوا : كان رسول الله ﷺ يقبل شهادة الواحد في هلال رمضان ولا يقبل شهادة الواحد في هلال شوال إلا اثنين.<sup>(٣)</sup>

وروي أن عمر<sup>(٤)</sup> خرج يترأى الهلال فاستقبله راكب فقال عمر من أين أقبلت؟ (فقال) <sup>(٥)</sup> : من الشام . قال : أهملت ؟ قال : نعم . فقال : [عمر]<sup>(٦)</sup> يكفي (المؤمنين) <sup>(٧)</sup> أحدهم ، وأمر الناس بالصوم <sup>(٨)</sup>.

(١) طاوس بن كيسان ، اليماني ، الحميمي مولاهم ، وقيل الهمداني مولاهم ، أبو عبد الرحمن ، يقال اسمه ذكوان ، وطاوس لقب ثقة فقيه ، من كبار التابعين ، اتفقوا على صلاحه وحفظه وثبته . مات بمكة سنة ست ومائة على قول الأكثر . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣٨ / ٥ ، و تهذيب الأسماء واللغات ٢٥١ / ١ ؛ والتقريب ٤٤٨ / ١ — ٤٤٩

(٢) في ط : فأمر .

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٩٣ / ٥ ، رقم : ٥٣٥٣ ؛ والدارقطني ١٥٦ / ٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٢ / ٤ . قال الدارقطني : تفرد به حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف ، وضعفه البيهقي أيضا وقال : وهذا مما لا ينبغي أن يحتج به .

(٤) عمر بن الخطاب بن <sup>نفس</sup> ~~مضغرا~~ ابن عبد العزى العدوي أبو حفص أمير المؤمنين ، وأحد المبشرين بالجنة مناقبه كثيرة ، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ، وولي الخلافة عشر سنين ونصفا . انظر ترجمته في الإصابة ٥١٨ / ٢ ، وأسد الغابة ٦٤٢ / ٣ — ٦٧٨ .

(٥) في ط : قال .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في ط : المسلمين وهو كذلك في رواية البيهقي ٢٤٨ / ٤

(٨) أخرجه أحمد ٢٨ / ١ ، ٤٤ ، ٣٤٤ ، ٣٩١ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٨ / ٤ — ٢٤٩ ؛ وأبو يعلى في الكبير — المقصد العلي ٦٢٦ / ٢ رقم : ٥٠٢ — من طريق عبد الأعلى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر . وفي ألفاظهم اختلاف يسير . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٤٦ / ٣ وقال : رواه أبو يعلى وفيه جرير بن أيوب البجلي وهو ضعيف . وعبد الأعلى هذا هو ابن

ومن القياس أن الصوم عبادة بدنية فإذا أُنْخِر الواحد بدخول وقتها وجب أن يقبل قوله ، أصل ذلك الصلاة (١) ولأن العدد في الشهادة يراد لإزالة التهمة ، أو لتذكر إحدى البيتين الأخرى ، وكلا الأمرين معدوم في هلال رمضان ؛ لأن التهمة لا تلحقه إذا كان ما يدعيه من وجوب الصوم ( ٢ ) يلتزمه في نفسه كما يلتزمه غيره . (٣) ولأن النسيان مأمون عليه ؛ إذ العهد غير متقدم ، ولما كان الأمر على ما ذكرناه نجاز أن يخالف الحكم ههنا حكم الشهادة على هلال الفطر .

فأما الجواب عن احتجاجهم بخبر عبد الرحمن بن زيد فهو أنا قائلون بموجبه ، وأن ذوي عدل إذا شهدا وجب الصوم ؛ وأما العدل الواحد إذا شهد فاستفدنا حكمه من خبر ابن عباس فجمعنا بين الخبرين .

وجواب آخر وهو أن النبي ﷺ جمع بين الصوم والفطر والنسك (٤) ؛ فلذلك / (٥) ذكر ذوي عدل ؛ لأن الفطر والنسك لا يقبل فيهما أقل من شاهدين (٦) .

---

عامر الثعلبي الكوفي ضعفه غير واحد . وقال الحافظ : صدوق بهم . انظر تهذيب التهذيب ٩٤/٦

؛ والتقريب ٥٥١/١

(١) نهاية المحتاج ١٤٩/٣

(٢) في أزيادة : يلزمه في نفسه كما .

(٣) الحاوي الكبير ٤١٣/٣

(٤) تقدم ذلك في ص ١٢٩

(٥) نهاية ل ١٩ من ب

(٦) سيأتي ذلك في ص ١٣٨

وأما الجواب عن قياسهم على سائر الشهادات فهو أن حكم الشهادات تختلف ، فالزنى لا يقبل فيه إلا أربعة (١) ، والحدود والقصاص تثبت (برجلين) (٢) (٣) ، والأموال برجل وامرأتين ، أو شاهد ويمين (٤) فلما اختلف أحكام الشهادات في العدد لم يجوز اعتبار بعضها ببعض ، وصار ذلك بمثابة عدد ركعات الصلوات في أنه لا يجوز اعتبار بعضها ببعض .

وأما الجواب عن قولهم : لا يخلو أن تجروها مجرى الخبر أو الشهادة فهو أن أصحابنا اختلفوا في ذلك فقال أبو إسحاق المروزي : هي جارية مجرى الخبر ، فيقبل فيها قول العبد والمرأة (٥) ؛ فعلى هذا سقط السؤال (٦) ومن أصحابنا من قال : بل ذلك يجري مجرى الشهادة (٧) ، غير أن الشهادات تختلف على ما شرحناه فلا يجوز اعتبار بعضها ببعض .

وأما الجواب عما ذكروه من غم الهلال عند استكمال ثلاثين يوما فهو أن أصحابنا اختلفوا في ذلك ، فمنهم من قال : تأمرهم بفطر الغد (٨) ، ولا يكون فطرا بشهادة واحد ويرتب الفطر عليه وهذا غير ممتنع ، كما أن النسب لا يثبت

(١) المذهب ٦٢٧/٥

(٢) في ط : شاهدين

(٣) المذهب ٦٣١/٥

(٤) المذهب ٦٣١/٥ ، ٦٣٦

(٥) الخاوي الكبير ٤١٣/٣ ؛ والمجموع ٢٨٦/٦

(٦) السؤال الاعتراض .

(٧) والقاتل هو أبو علي بن أبي هريرة ، وهو الأصح ، ونقله الماوردي عن مذهب الشافعي ، ونقله المصنف في المجرد عن جميع الأصحاب غير أبي إسحاق . انظر الخاوي الكبير ٤١٣/٣ ؛ والمجموع ٢٨٦/٦ ؛ ونهاية المحتاج ١٥١/٣ ؛ ومعني المحتاج ٤٢١/١ .

(٨) وهو المذهب . انظر الخاوي الكبير ٤١٤/٣ ؛ والمجموع ٢٨٧/٦ ؛ وحلية العلماء ١٨٢/٣ .



بشهادة النساء ، ولو شهد أربع نسوة على الولادة (ثبتت) (١) شهادتهن على  
الولادة وترتب النسب عليها (٢) . ومن أصحابنا من قال : بل نأمرهم  
بصوم الغد (٣) وهذا لا يمنع (٤) أن يزداد في عدد العبادة ليكون أداؤها يقيين ،  
يدل على هذا أن من فاتته صلاة لا يعرف عنها فإنما نأمره بقضاء خمس صلوات  
ليكون من قضاء الفرض على يقين وإن كان الواجب عليه صلاة واحدة. (٥)  
**فصل :** وأما أبو حنيفة فاحتج من نصره بأن السماء إذا كانت مصحية  
والخواس سلمية فيجب أن يتساوى الناس في رؤية الهلال فإذا أخبر أحد أنه قد  
رآه علمنا أنه تعمّد الكذب (أو) (٦) تخيل له ما أخبر به ، وصار ذلك بمثابة من  
(أخبرنا) (٧) أنه يرى شيئا بحضرتنا ونحن لا نراه. (٨)

ودليلنا ما قدمنا ذكره من حديث ابن عباس (٩) وحديث  
عبد الرحمن بن زيد (١٠) .

(١) في ط: ثبت.

(٢) الحاوي الكبير ٤١٤/٣ ؛ والعزیز ١٧٦/٣ ؛ والمجموع ٢٨٨/٦ .

(٣) انظر الحاوي الكبير ٤١٣/٣ ؛ وحلية العلماء ١٨٢/٣ ونسبه إلى أحمد بن الحسن ، ولم أعرفه .

(٤) في ط : يمتنع.

(٥) وهو المذهب وخالفه المزني فقال : يلزمه أن يصلي أربع ركعات وينوي الفاتحة ويجلس في ركعتين

ثم يجلس في الثالثة ثم يجلس في الرابعة .

المهذب والمجموع ٧٦/٣ ، ٧٧ .

(٦) في ط: لو.

(٧) في ط: يخبرنا.

(٨) تبين الحقائق ٣٢٠/١ ، والبحر الرائق ٢٨٨/٢ ، وفتح القدير ٢٥١/٢

(٩) تقدم تخريجه في ص : ١٣٣

(١٠) تقدم تخريجه في ص : ١٢٩

فإن قيل : يحتمل أن يكون ذلك كان في الغيم فالجواب أن / (١) الحكم لو كان يختلف لاستفسر النبي ﷺ الأعرابي أكان ذلك في الغيم أو الصحو ، (وكذلك) (٢) يجب أن يقول لآين عمر ولما لم يستفسرها علم أن لا فرق بين الخالتين (٣) .

وجواب آخر وهو أن السبب إذا نقل مع الحكم كان بمنزلة العلة له ، وقد ثبت أن العلة لا يجوز الزيادة فيها فكذلك السبب ، ويدل على صحة ما ذكرناه من القياس أنها شهادة على صوم ( ) (٤) رمضان / (٥) فتثبت بقول الواحد ، أصله إذا كانت السماء (متغيمه) (٦) ، ولأن كل شهادة [ثبت] (٧) مع الغيم وجب أن تثبت مع [عدم] (٨) الغيم ، أصله سائر الشهادات ، ولأنها شهادة فلم يكن من شرطها (الاستقامة) (٩) ، كسائر الشهادات .

وأما الجواب عما ذكره فهو أن الناس يتساوون في النظر إذا كانت المسافة قريبة والمرئي كشفا ؛ فأما مع بعد المرئي ولطافته فيتفاوتون فيه .

---

(١) نهاية ل ١٣ من ط

(٢) في أ: فكذلك .

(٣) يشير المصنف إلى القاعدة الأصولية التي تروى عن الشافعي رحمه الله وهي : ترك الاستفصال في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال .

البحر المحيط للزركشي ٣ / ١٤٨ .

(٤) في ط زيادة : من

(٥) نهاية ل ٢٠ من ب

(٦) في ط : مغيمه .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) ساقطة من ط

(٩) هكذا في النسخ الثلاثة ، والصحيح : الاستفاضة .

وجواب آخر وهو أن المطالع تختلف ولا يمتنع أن يكون الرائي وقع بصره على مطلع الهلال فرآه ، وغيره نظر إلى غير مطلع فلم يره .

وجواب آخر وهو أن أبا حنيفة قال : إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد وأمر / (١) الناس بالصوم لزمهم ذلك (٢) ولو كانت هذه الشهادة عن تعمد الكذب أو تخيل لم تلزم طاعة الحاكم ، كما إذا شهد أنه يرى فيلا بحضرتنا ليس نراه وحكم الحاكم بذلك.

فصل : لا يلزم الفطر قبل استكمال الثلاثين إلا بشهادة شاهدين على رؤية الهلال (٣) . وقال أبو ثور (٤) يقبل فيه شهادة رجل واحد (٥).

---

(١) نهاية ل ١١٨ من أ

(٢) قال في الهداية مع فتح القدير ٢٥٠/٢ : وإذا كان بالسما علة قبل الإمام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا . وقال ابن الهمام في فتح القدير ٢٥١/٢ : الرواية عن أبي حنيفة على الإطلاق سواء قبله لغيم أو صحو ، وهو ممن يرى ذلك ولا يخفى أن المراد ما إذا لم ير الهلال ليلة الثلاثين .

(٣) الأم ١٢٤/٢ ؛ ومختصر المزني مع الأم ٦٦/٩ ؛ وحكى الفوراني في الإبانة لـ ٨٠ الإجماع عليه . (٤) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان أبو ثور ، الكلبي البغدادي ، المحدث الفقيه أحد الأئمة المجتهدين المتفق على إمامته وتوثيقه ، كان على مذهب أهل الرأي ثم تحول إلى مذهب الشافعي لما قدم بغداد ولازمه ، وهو أحد رواة كتاب الشافعي القديم ، ومع هذا فهو صاحب مذهب مستقل ، لا يعد تفرده وجهها في المذهب . انظر ترجمته في طبقات الشيرازي ص ١٠١ و تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٠/٢ - ٢٠١ ؛ وسير أعلام النبلاء ٧٢/١٢ .

(٥) المغني ٤١٩/٤ ؛ والمجموع ٢٩١/٦ ؛ والحاوي الكبير ٤١٣/٤

واحتج بأنه أمر (يستوي) (١) فيه المخبر والمخبر فيقبل فيه قول الواحد ، كالإخبار عن الديانات. (٢)

ودلينا ما روينا عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن أصحاب رسول الله ﷺ أنه قال: « وإن شهد ذوا عدل فصوموا وافطروا وانسكوا » . (٣) وحديث ابن عباس وابن عمر قالا : كان رسول الله ﷺ يقبل شهادة الواحد في هلال رمضان ولا يقبل ( ) (٤) في هلال شوال إلا شاهدين. (٥)

وأما الجواب عن قياسه على الأخبار في الديانات فهو أن الفرق بينهما واضح ؛ لأن هناك (فضل) (٦) قول المرأة ، والعبد ، والصبي وتجوز الرواية عمن هو خاص\* (وتجوز) (٧) أيضا العننة ، والشهادة على الهلال بخلاف ذلك.

فرع : إذا شهد على هلال رمضان واحد فصام الناس ثلاثين يوما ثم غسم الهلال (٨) فمن أصحابنا من قال: يفطرون من الغد ويكون الصوم بشهادة الواحد

---

(١) في ط: يقبل

(٢) المغني ٤/٤١٩. والمراد بالديانات الأمور الدينية التي تثبت بقول الواحد كالأذان ، والوقت ، والقبلة ، وطلوع الفجر ، وغروب الشمس. انظر نهاية المحتاج ٣/١٤٩.

(٣) تقدم تخريجه في ص ١٢٩

(٤) في أ زيادة : إلا

(٥) تقدم تخريجه في ص : ١٢١

(٦) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : نقبل.

✽ الحمد لله رب العالمين

(٧) في أ وب : نحو

(٨) فرض المصنف المسألة فيما إذا كانت السماء مغيمة ، وتبعه الشيرازي . وقال بعضهم : الوجهان فيما إذا كانت السماء مصحية ؛ فأما إذا تغيمت وجب الفطر وجها واحدا . والمذهب طردهما في الخالفين . المذهب ٢/٥٩٦ ؛ والإبانة لـ ٨٠ ؛ والمجموع ٦/٢٨٨.

ويترتب الفطر عليه. (١) ومنهم من قال : بل يصومون من الغد (٢) ليكون أداء فرضهم ييقن ، كما قلنا فيمن عليه صلاة قد نسي عينها : أنه يصلي خمس صلوات ليكون قد أسقط الفرض ييقن.

فرع : إذا شهد اثنان على هلال رمضان وقد غم فصام الناس ثلاثين ثم لم يروا الهلال وكانت السماء مصحبة (٣) ليلة إحدى وثلاثين فقال أبو بكر بن الحداد (٤) : يجب أن يصوم الناس الغد ؛ لأن طريق الشهادة الظن ، وطريق الرؤية اليقين فلا يترك اليقين للظن (٥) .

---

(١) وحكاية النووي عن نصه في الأم . ولعله يقصد ما جاء في كتاب الصيام الصغير من الأم ١٢٤/٢ — ١٢٥ : فإن صام الناس بشهادة واحد أو اثنين أكملوا العدة ثلاثين إلا أن يروا الهلال ، أو تقوم بينة برؤيته فيفطروا... إلخ. وهو المذهب . انظر الحاوي الكبير ٤١٤/٣ ؛ وحلية العلماء ١٨٢/٣ ؛ والمجموع ٢٨٧/٦ ؛ ومغني المحتاج ٤٢٢/١ .

(٢) المذهب ٥٩٦/٢ ؛ والإبانة لـ ٨٠ ؛ وحلية العلماء ١٨٢/٣ ونسبه إلى أحمد بن الحسن ولم أعرفه .

(٣) قال في روضة الطالبين ٣٤٦/٢ : فإن كانت مغيمة أفطرنا قطعاً ، وقال في المجموع ٢٨٨/٦ : أفطرنا بلا خلاف ؛ ولذلك عبر المصنف هنا بقوله : مصحبة تحريراً لحل النزاع والله أعلم .

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر ، أبو بكر ابن الحداد المصري ، صاحب الفروع ، وأحد أصحاب الوجوه ، كان فقيهاً مدققاً ، وكتابه الفروع يدل على فضله ، وقد اعتنى الأئمة بشرحه ، ومن شرحه القاضي أبو الطيب الطبري كما تقدم في الدراسة ص: ٣٠ انظر في تهذيب الأسماء واللغات ١٩٢/٢ ؛ وطبقات الشافعية الكبرى ٧٩/٣ ؛ وسير أعلام النبلاء ٤٤٥/١٥ .

(٥) المذهب ٥٩٦/٢ ؛ والتهذيب ١٥٢/٣ ؛ وروضة الطالبين ٣٤٦/٢ ؛ والإبانة لـ ٨٠ وأغلطه البغوي والفوراني . ونقل النووي في المجموع ٢٨٨/٦ عن إمام الحرمين أنه قال : هذا مزيف غير معدود من المذهب وإنما يجري هذا على مذهب أبي حنيفة.

وقال جميع<sup>(١)</sup> أصحابنا : يفطر الناس من الغد<sup>(٢)</sup>؛ لأن (شهادتهما)<sup>(٣)</sup> في أول<sup>(٤)</sup> الشهر تقتضي ذلك ، فهو بمثابة شهادتهما في آخر الصوم<sup>(٥)</sup>.  
 (فأما)<sup>(٦)</sup> ما ذكروه فيبطل به [ما]<sup>(٧)</sup> إذا شهد اثنان ليلة الثلاثين على رؤية هلال شوال (والسما)<sup>(٨)</sup> مصححة فإنه يحكم بشهادتهما والله أعلم.  
 مسألة : قال الشافعي رحمه الله : ومن أصبح جنباً من جماع أو احتلام اغتسل وأتم صومه<sup>(٩)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا أخرجنب الغسل إلى بعد طلوع الفجر لم يفسد ذلك صومه ، هذا مذهبننا<sup>(١٠)</sup>، وروي عن علي بن أبي طالب<sup>(١١)</sup>،

(١) ونقل عن ابن سريج مثل قول ابن الخداد . انظر العزيز ١٧٧/٣ ؛ وروضة الطالبين ٣٤٦/٢.

(٢) وهو الصحيح الذي عليه جمهور الأصحاب . المهذب ٥٩٦/٢ ؛ والمجموع ٢٨٨/٦

(٣) في ط: شهادتهم.

(٤) نهاية ل ٢١ من ب

(٥) المهذب ٥٩٦/٢.

(٦) في ط: وأما

(٧) ساقطة من أ

(٨) في ط: وكانت السماء

(٩) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩.

(١٠) الأم ١٣١/٢ ؛ والحاوي الكبير ٤١٤/٣ ؛ وحلية العلماء ١٩٢/٣.

(١١) انظر قوله في مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٤/٢ ؛ والاستذكار ٤٧/١٠ ؛ والاعتبار للحازمي

وابن مسعود، (١)(٢) وابن عباس، (٣) وابن عمر، (٤) وزيد (بن ثابت) (٥)(٦)

وأبي ذر (٧)(٨) وأبي الدرداء (٩)(١٠)

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل ، أبو عبد الرحمن الهذلي ، من السابقين الأولين ، ومن كبار الفقهاء المحدثين ، شهد بدرا والمشاهد بعدها . أخباره ومناقبه كثيرة . توفي بالمدينة ٣٢ هـ . انظر ترجمته في الاستيعاب مع الإصابة ٣١٦/٢ ؛ والإصابة ٣٦٨/٢ ؛ وسير أعلام النبلاء ٤٦١/١

(٢) انظر قوله في مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٤/٢ ؛ ومصنف عبد الرزاق ١٨١/٤ ؛ والاستذكار ٤٧/١٠ ؛ والاعتبار ص: ١٣٥ .

(٣) انظر قوله في مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٤/٢ ؛ والاستذكار ٤٧/١٠ ؛ والاعتبار ص: ١٣٥ .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٤/٢ ؛ ومصنف عبد الرزاق ١٨٢/٤ ؛ والاعتبار ص: ١٣٥ ؛ والاستذكار ٤٧/١٠ .

(٥) في ط: ابن أبي ثابت . وهو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد ، الأنصاري ، الخزرجي ، كتب الوحي للنبي ﷺ ، وكان من علماء الصحابة وأعلمهم بالفرائض ، وهو الذي تولى قسم غنائم اليرموك . اختلف في سنة وفاته والأكثر على أنها سنة خمس وأربعين . انظر ترجمته في الاستيعاب مع الإصابة ٥٥١/١ ؛ والإصابة ٥٦١/١

(٦) انظر قوله في مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٤/٢ ؛ الاستذكار ٤٧/١٠ ؛ والاعتبار ١٣٥

(٧) أبو ذر الغفاري ، اختلف في اسمه واسم أبيه ، والمشهور أنه جندب بن جنادة ، كان من السابقين إلى الإسلام ، مات بالربذة سنة إحدى وثلاثين أو اثنين وثلاثين ، وصلى عليه ابن مسعود رضي الله عنهما . انظر ترجمته في الاستيعاب مع الإصابة ٦١/٤ ، والإصابة ٦٢/٤

(٨) انظر قوله في مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٤/٢ ؛ والاستذكار ٤٧/١٠ ؛ والاعتبار ص: ١٣٥

(٩) أبو الدرداء الأنصاري مشهور بكنيته وباسمه جميعا ، واسمه عويمر ، وقيل : عامر . واختلف في اسم أبيه فقيل : زيد . وقيل : عامر . وقيل : عبد الله . وقيل : مالك . وقيل : ثعلبة بن قيس ، الأنصاري ، الخزرجي ، كان فقيها حكيما زاهدا شهد أحدا وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ ، ولي قضاء دمشق في خلافة عثمان رضي الله عنه ، مات بدمشق سنة ٣١ . وقيل : ٣٢ هـ .

انظر ترجمته في أسد الغابة ٩٧/٥ ؛ والإصابة ٤٥/٣ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ٢٢٩/٢ .

(١٠) مصنف عبد الرزاق ١٨٢/٤ ؛ والاستذكار ٤٧/١٠ ؛ والاعتبار ص: ١٣٥

وعائشة<sup>(١)</sup> رضي الله عنهم . وقال أبو هريرة<sup>(٢)</sup> وسالم بن عبد الله<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> رضي  
الله عنهما: من أصبح جنباً بطل صومه وعليه إمساك بقية (يومه)<sup>(٥)</sup> والقضاء .

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٤/٢ : والسنن الكبرى للبيهقي ٢١٤/٤ : ومعرفة السنن ٣٦٢/٣ ؛  
والاعتبار ص: ١٣٥

(٢) انظر صحيح مسلم ٧٧٩/٢ ، رقم: ١١٠٩.

(٣) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، العدوي ، أبو عمر ، مفتي المدينة ، وأحد الفقهاء السبعة  
كان ثبناً عابداً فاضلاً ، قال أحمد وإسحاق: أصح الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه . مات في  
آخر سنة ست ومائة على الصحيح . انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ١٩٥/٥ ؛ وتهذيب  
التهذيب ٤٣٦/٣ : والتقريب ٣٣٥/١

(٤) انظر قوله في المحلى ٣٥٤/٤ : والمغني ٣٩٢/٤ : والمجموع ٣٢٧/٦ ؛ وفتح الباري ١٧٤/٤ .

(٥) في ط : النهار



وقال عروة بن الزبير (١)(٢) والحسن البصري (٣)(٤) إن كان آخر الغسل لعذر  
صح صومه ، وإن كان لغير عذر بطل .  
وقال إبراهيم النخعي (٥)(٦) / (٧) إن كان ذلك في صوم مفروض بطل ، وإن  
كان في نافلة لم يبطل .  
واحتج من نصرهم بما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : «من  
أصبح جنباً فلا صوم له» . (٨)

(١) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد ، الأسدي ، أبو عبد الله المدني ، ثقة مشهور ، مات سنة  
أربع وتسعين على قول الجمهور ، وهو الصحيح . وقال البخاري : سنة تسع وتسعين . انظر  
ترجمته في كتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة ١١٥٨/٢ ؛ وتهذيب التهذيب ١٦١/٢ ؛  
وتهذيب الأسماء واللغات ٣٣٢/١ ؛ والتقريب ٦٧١/١ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ١٨٢/٤ ؛ والمحلى ٣٥٤/٤ ؛ والاعتبار ص: ١٣٥ .

(٣) الحسن بن أبي الحسن يسار ، أبو سعيد البصري ، نشأ بالمدينة وحفظ القرآن في خلافة عثمان ،  
ولما كبر لازم الجهاد والعلم والعمل ، وكان أحد الشجعان الموصوفين ، وصار كاتباً في  
معاوية لوالي خراسان الربيع بن زياد . مات سنة عشر ومائة وله ثمان وثمانون سنة رحمه الله انظر  
ترجمته في سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ ؛ وتذكرة الحفاظ ٧١/١ .

(٤) اختلفت الرواية عن الحسن في هذه المسألة ، فروى عنه ابن أبي شيبة ٤٩٤/٢ أنه قال : يجزئه في  
التطوع ويقضيه في الفريضة . ونقل عن ابن المنذر أنه حكى عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله  
: يتم ذلك اليوم ويقضيه . فتح الباري ١٧٤/٤ ؛ والمغني ٣٩٢/٤ ؛ والاعتبار ص: ١٣٥ .

(٥) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود ، أبو عمران ، الكوفي ، فقيه العراق ، ثقة إلا أنه يرسل  
كثيراً . مات في آخر سنة خمس وتسعين كهلاً رحمه الله . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٧٣/١ ؛  
وسير أعلام النبلاء ٥٢٠/٤ ؛ والتقريب ٦٩/١ .

(٦) انظر المحلى ٣٥٤/٤ ؛ ونقله ابن عبد البر في الاستذكار ٤٧/١٠ وذكر أنها رواية عنه . وقال ابن  
قدامة في المغني ٣٩٢/٤ : وعن النخعي في رواية أنه يقضي في الفرض دون التطوع .

(٧) نهاية ل ١٤ من ط

(٨) أخرجه عبد الرزاق ١٨٠/٤ ، رقم : ٧٣٩٩ ؛ وأحمد ٢٤٨/٢ وابن ماجه ٥٤٣/١ ؛  
رقم : ١٧٠٢ ؛ والنسائي في السنن الكبرى ١٧٦/٢ رقم : ٢٩٢٤ من طريق عبد الله بن عمرو

ودليلنا قوله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثَ﴾ الآية (١). فأباح الله  
[تعالى] (٢) [لهم] (٣) الجماع والأكل ، والشرب ما لم يطلع الفجر ، ومعلوم أن  
من جامع إلى طلوع الفجر فإن اغتساله يكون بعد طلوع الفجر. (٤)

---

القارئ قال سمعت أبا هريرة يقول : لا ورب هذا البيت ما أنا قلت : من أدركه الفجر وهو جنب  
فلا يصوم محمد ورب الكعبة قاله . وزاد أحمد في روايته : ما أنا نهيته عن صيام يوم الجمعة محمد  
نهي عنه ورب البيت .  
وعلقه البخاري مع الفتح ١٧٠/٤ ، رقم : ١٩٢٦ قال في مصباح الزجاجة ٢٢/٢ هذا إسناد  
صحيح ورجاله ثقات .

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) ساقطة من أ

(٣) ساقطة من ط

(٤) المحلى ٣٥٦/٤ ؛ وفتح الباري ١٧٥/٤ نقلا عن ابن دقيق العيد.

ومن السنة ما روت عائشة وأم سلمة (١) رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يصبح جنباً من [جماع] (٢) غير الاحتلام ثم يصوم. (٣) وروت عائشة رضي الله عنها أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، أصبح جنباً [وأنا] (٤) أريد الصوم. فقال رسول الله ﷺ : «وأنا أصبح جنباً وأريد الصوم». فقال : إنك لست مثلاً ؛ لأن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله ﷺ وقال : «إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي». (٥)

ومن جهة المعنى أن أكثر ما في الباب بقاء الغسل عليه وذلك لا يمنع صحة الصوم ، كما لو احتلم بالنهار. (٦)

(١) أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، القرشية المخزومية ، أم المؤمنين اسمها هند ، كانت ممن أسلم قديماً هي وزوجها أبو سلمة وهاجرا إلى الحبشة فولدت له سلمة ، ثم قدما مكة وهاجر زوجها ، ثم هاجرت إلى المدينة ، ثم مات زوجها فتزوجها النبي ﷺ في جمادى الآخرة سنة أربع وقيل : سنة ثلاث . اختلف في سنة وفاتها فقيل : ٥٩ وقيل بعدها . وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً الإصابة ٤/ ٤٥٨ ، وأسد الغابة ٦/ ٣٤٠

(٢) ساقطة من ط

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٤/ ١٧٠ ، رقم : ١٩٢٦ ؛ ومسلم ٢/ ٧٧٩ ، رقم ٧٥ ( ١١٠٩ ) ، ٧٨ ( ١١٠٩ )

(٤) ساقطة من ط

(٥) أخرجه مسلم ٢/ ٧٨١ رقم : ٧٩ ( ١١١٠ ) نحوه.

(٦) معرفة السنن والآثار ٣/ ٣٦٤.

فأما الجواب عن حديث أبي هريرة فهو أن مروان<sup>(١)</sup> لما [سمع]<sup>(٢)</sup> حديث عائشة وأم سلمة بعث إلى أبي هريرة (فذكره)<sup>(٣)</sup> له فقال أبو هريرة: أهما قالتاه له؟ قيل: نعم. (فقال)<sup>(٤)</sup>: هما أعلم؛ أما (أنا)<sup>(٥)</sup> لم أسمع من رسول الله ﷺ لكن أخبرني الفضل<sup>(٦)</sup> بن عباس فسئل الفضل عنه فقال لم أسمع من رسول الله ﷺ. (٧)

(١) مروان بن الحكم بن العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، أبو عبد الملك القرشي الأموي، ولد على عهد رسول الله ﷺ بمكة وقيل: بالطائف سنة ثنتين من الهجرة ولم يسمع من النبي ﷺ ولا رآه، وهو من خلفاء بني أمية، وأول من ملك من بني محمد الحكم بن أبي العاص. مات بالشام سنة خمس وستين. انظر ترجمته في كذيب الأسماء واللغات ٨٧/٢؛ وكذيب التهذيب ٩١/١.

(٢) ساقطة من ط

(٣) في ط: فذكر

(٤) في ط: قال

(٥) في ط: إني

(٦) الفضل بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي المدني، ابن عم رسول الله ﷺ ورديفه في حجة الوداع. اختلف في سنة وفاته فقيل: استشهد في اليرموك.

وقيل: مات بطاعون عمواس عام ثمان عشرة بالشام، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في أسد الغابة ٦٦/٤؛ والإصابة ٢٠٨/٣.

(٧) أخرجه البخاري مع الفتح ١٦٩/٤، ١٧٠، رقم: ١٩٢٥، ١٩٢٦؛ ومسلم ٧٧٩/٢ —

٧٨١، رقم: ٧٥ (١١٠٩)، ٧٨ (١١٠٩) عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

عن عائشة وأم سلمة نحوه. ورواية مسلم أنتم.

قال ابن المسيب (١) فكان الناس يقولون رجع أبو هريرة عن فتياه (٢).

ومتى رجع الراوي عن خبره (فلا) (٣) يصح التعلق به .

وجواب آخر وهو أن هذا الخبر يحتمل أن يكون ورد في صدر الإسلام حيث

كان الطعام والشراب / (٤) والجماع يحرم على الصائم إذا صلى العشاء أو نام

قبل ذلك ، ثم نسخ لما نسخ هذا الحكم (٥).

وجواب آخر وهو أنه يحتمل أن يكون معنى قوله «من أصبح جنباً» أي

بجامعا فغير عن الجماع بالجنابة إذ كانت عنه تكون ، (٦) ومن شأن العرب أن

تعبّر بالشيء عن الشيء يكون مقارنا له وذا سبب منه.

---

(١) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب ، أبو محمد ، القرشي ، المخزومي إمام التابعين ، أبوه

وجده صحابيَان أسلما يوم فتح مكة ، ولد سعيد لستين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وقيل : لأربع سنين ، اتفق العلماء على إمامته وجلالته ، وهو أحد الفقهاء السبعة مات سنة ثلاث

وتسعين وقيل : أربع وتسعين . تهذيب الأسماء واللغات ٢١٩/١ - ٢٢١ ؛ وسير أعلام النبلاء

٢١٧/٤ وما بعدها .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٤/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٥/٤ ؛ والمحلى ٣٥٤/٤ . وثبت

رجوعه في صحيح مسلم راجع ص ١٤٧

وروى البيهقي في السنن الكبرى ٢١٥/٤ : عن عطاء قوله : رجع أبو هريرة عن قوله رجوعا

حسنا يعني في الخنب إذا أصبح ولم يغتسل .

(٣) في ط: لا .

(٤) نهاية ل ٢٢ من ب

(٥) وهذا أحسن ما قيل في تأويل ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه . انظر السنن الكبرى للبيهقي ٢١٥/٤ ؛

والاعتبار ص: ١٣٥ ؛ والمحلى ٣٥٥/٤ ؛ وفتح الباري ١٧٥/٤ .

(٦) نقل النووي في المجموع ٣٢٨/٦ ؛ والحافظ في فتح الباري ١٧٥/٤ عن الرافعي : إنه قال هو

محمول عند الأئمة على ما إذا أصبح بجامعا واستدامه مع علمه بالفجر .

**فصل : قال في الأم (١) : إذا احتلم في نهار رمضان لم يفسد صومه .**

والأصل فيه قوله ﷺ : «ثلاث لا يفطرن الصيام القيء والاحتلام  
والحجامة» . (٢) ولأن كل ما لو فعله بنفسه فأفطر فإذا فعله به غيره لم يفطر ،

---

(١) ١٣١/٢ وحكى الماوردي في الحاوي الكبير ٤١٤/٣ اتفاق العلماء عليه .

(٢) ورد هذا المعنى في حديث أبي سعيد الخدري ، وحديث ابن عباس ، وحديث ثوبان . فأما  
حديث أبي سعيد فرواه الترمذي ٩٧/٣ ، رقم : ٧١٩ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٤/٤ ؛  
وعبد بن حميد في مسنده ٢٩٦/١ رقم : ٩٥٩ ؛ وابن حبان في المحروحين ٥٨/٢ عن عبد الرحمن  
بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله : «ثلاث  
لا يفطرون الصائم الحجامة والقيء والاحتلام» .

وهذا لفظ الترمذي . قال الترمذي : حديث أبي سعيد الخدري حديث غير محفوظ ... وعبد  
الرحمن بن زيد بن أسلم يضعف في الحديث ... وسمعت محمدا يذكر عن علي بن عبد الله المديني  
قال : عبد الله بن زيد بن أسلم ثقة ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف . قال محمد — يعني  
البخاري — ولا أروى عنه شيئا . وقال البيهقي في معرفة السنن ٣٧٠/٣ : عبد الرحمن ضعيف في  
الحديث لا يحتج بما ينفرد به .

وضعف هذا الحديث أيضا النووي في المجموع ٣٥٠/٦ ؛ وابن الملقن في البدر المنير كتاب الصيام  
ص : ٣٦٠ ؛ والألباني في ضعيف سنن الترمذي ص ٧٨ رقم ٧١٩ .

وأخرجه الدارقطني ١٨٣/٢ من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار به . قال  
الدارقطني في العلل ١١ / ٢٦٨ تحت رقم ٢٢٧٨ إنه لا يصح عن هشام . ومع ذلك فقد تكلم  
في هشام غير واحد . انظر التلخيص الخبير ٣٧١ / ٢ ؛ والتعليق المعني على الدارقطني ١٨٣/٢ .

وأخرجه أبو داود ٧٧٥/٢ ، رقم : ٢٣٧٦ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٠/٣ من حديث زيد بن  
أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ مرفوعا «لا يفطر من قلة ولا

من احتلم ولا من احتجم» وهذا ضعيف أيضا . انظر ضعيف سنن أبي داود ص : ٢٣٥ ، رقم : —  
وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فقد رواه البزار — كشف الأستار ٤٧٨/١ رقم : ١٠١٦ ،  
١٠١٧ الأول عن محمد بن عبد العزيز عن هشام عن عروة عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ،  
والثاني عن محمد بن عبد العزيز الرملي ثنا سيمان بن حيان ثنا هشام بن سعد عن زيد <sup>بن</sup> عطاء به  
بلفظ : «ثلاثة لا يفطرن القيء والحجامة والاحتلام» . ثم قال عن الأخير : وهذا من أحسنها

الأصل في ذلك دخول الذباب في حلقه (١) والاستقاء (٢) ولا يلزم عليه الحيض ؛  
فإن المرأة لا تفعله بنفسها ؛ وإنما يفعله الله بها والله أعلم بالصواب .

مسألة : قال : وإن كان يرى الفجر لم يجب وقد وجب ، أو يرى الليل قد

وجب ولم يجب أعاد . (٣)

وهذا كما قال ، إذا أكل أو جامع وعنده أن الفجر لم يطلع ، ثم تبين أنه كان  
قد طلع ، أو فعل ذلك وعنده (٤) أن الشمس قد غربت ، ثم تبين أنها لم تكن  
غربت فإن صومه قد بطل في الموضعين ، وعليه القضاء (٥) .

---

إسناده وأصحها إلا أن محمد بن عبد العزيز لم يكن بالحافظ . قال في مجمع الزوائد ١٧٠/٣ : رواه  
البنار بإسنادين وصح أحدهما وظاهره الصحة ، وأعله الحافظ في التلخيص ١٩٤/٢ .  
ورواه ابن عدي في الكامل ١١٣١/٣ : من طريق سليمان بن حيان عن هشام بن سعد عن زيد بن  
أسلم عن عطاء بن يسار عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يفطر الصائم القيء والرعاساف  
والاحتلام » . قال ابن عدي : وهذا الذي ذكرته عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي ﷺ  
لا أعرفه إلا من حديث هشام بن سعد .  
وأما حديث ثوبان فقد أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٨٠/٦ ، رقم : ٦٦٧٣ ؛ وفي الكبير ٩٩/٢ رقم  
١٤٣٨ : من وجه آخر . قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٧٠/٣ وإسنادهما ضعيف . وقال الحافظ  
في التلخيص ١٩٤/٢ : أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط بسند ضعيف ... ورواه ابن أبي شبة  
مرسلا ...

(١) دخول الذباب في حلقه لا يفطر . انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٤٢٩/١

(٢) يعني إذا ذرعه القيء لا يفطر ، وإذا استقاء أفطر .

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩ .

(٤) نهاية ل ١١٩ من أ

(٥) وهو الصحيح انظر المجموع ٣٢٦/٦ ؛ والحاوي الكبير ٤١٥/٣ — ٤١٦ ؛ وقال صاحب الإبانة

٨٢ ب : نقل المزني أن عليه القضاء ، ومن أصحابنا من قال : غلط في النقل ، بل إذا كان أكل

يظن أن الفجر لم يجب ، وقد وجب فلا قضاء ، وإذا أكل يظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب

وقال (إسحاق) (١) وداود: لا يفسد صومه. وروي ذلك عن عروة بن الزبير ،

وعطاء (٢) ومجاهد والحسن البصري. (٣)

واحتج من نصرهم بما روي عن النبي ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ أُمَّتِي

الخطأ والنسيان ، وما استكروها عليه». (٤) وقد ثبت أن النسيان والاستكراه لا

يفسد الصوم ، فكذلك الخطأ. (٥)

قضى ، والفرق بقاء الليل في أول النهار ... وبقاء النهار في آخر النهار ... ومنهم من قال :  
الأمر على ما ذكر المزي ولا فرق بين أول النهار وآخره .

(١) في ط: أبو إسحاق .

(٢) عطاء بن أبي رباح ، واسم أبي رباح أسلم بن صفوان القرشي ، مولى ابن خنيم القرشي ، أبو  
محمد المكي من فقهاء التابعين بمكة ، أدرك مائتي صحابي وسمع من العبادلة الأربعة وغيرهم من  
الصحابة . مات سنة ١١٤ وقيل ١١٥ هـ . انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٣٣ :  
وسير أعلام النبلاء ٥/ ٧٨-٨٨ .

(٣) انظر أقوالهم في كتاب المسائل عن الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية برواية الكوسج كتاب الصيام

ص: ٥١ ؛ والمحلى ٤/ ٣٥٦-٣٥٧ ؛ والمغني ٤/ ٣٨٩ ؛ والمجموع ٦/ ٣٣٠ .  
(٤) أخرجه ابن ماجة ١/ ٦٥٩ ، رقم: ٢٠٤٥ ؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/ ٩٥ ؛ والدارقطني  
٤/ ١٧٠-١٧١ ؛ والحاكم ٢/ ١٩٨ ؛ وابن حبان - الإحسان - ١٦/ ٢٠٢ رقم ٧٢١٩ من  
طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا به ، وهذا لفظ ابن ماجة. وصححه الحاكم  
ووافقه الذهبي ، وحسنه النووي في روضة الطالبين ٨/ ١٩٣ ؛ والألباني في الإرواء ١/ ١٢٤ .

(٥) المغني ٤/ ٣٨٩ .



وروي عن زيد بن وهب (١) قال : كنا في شهر رمضان في المسجد فأتينا بعساس (٢) فيها ماء فشربنا ونحن نرى أن الشمس قد غابت ثم [بان] (٣) أنها لم تغب فقال عمر: لا نقضي والله ما (تجانبنا) (٤) (٥) إلا ثم. (٦)

ولأنه أكل وهو يعتقد أنه غير صائم فلم يفسد صومه ، كما لو أكل ناسيا (٧) ودلينا قوله تعالى : ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾ إلى قوله ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ (٨). وههنا أفطر قبل الليل فوجب أن يلزمه القضاء .

(١) زيد بن وهب ، أبو سليمان الجهني الكوفي ، مخضرم ، رحل إلى النبي ﷺ مهاجرا فتوفي رسول الله ﷺ وهو في الطريق ، ثقة ، قال الحافظ : ولم يصب من قال : في حديثه خلل . مات بعد الثمانين . انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٥/١ ؛ وتقريب التهذيب ٣٣٢/١ ؛ وسير أعلام النبلاء ١٩٦/٤ .

(٢) العساس — بكسر العين وسين مهملة مكررة — وهي الأقداح وأحدها عس بضم العين . انظر النهاية في غريب الحديث ٢٣٦/٣ ؛ والمجموع ٣٣٢/٦ .

(٣) ساقطة من ط

(٤) في ط : تجانبنا

(٥) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٣١٣/٣ : يقول ما ملنا إليه ولا تعمدناه ونحن نعلمه .

(٦) أخرجه عبد الرزاق ١٧٩/٤ ، رقم : ٧٣٩٥ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٧/٤ . وصحح إسناده ابن كثير في مسند الفاروق ٢٧٥/١ ، ونقله ابن حزم في المحلى ٣٥٩/٤ وقال : هذه الرواية عن عمر أولى .

(٧) ينظر كتاب مسائل الإمام أحمد وإسحاق براوية الكوسج كتاب الصيام ص : ٥١ ؛ والمغني ٣٨٩/٤ ، ٣٩٠ .

(٨) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

ومن القياس أنه / (١) تحقق الخطأ فيما يأمن من مثله في القضاء فلزمه القضاء  
 ، أصله إذا أكل يوم الشك معتقدا أنه من شعبان ثم بان أنه من رمضان . وقولنا :  
 تحقق الخطأ فيه احتراز ممن اشتبهت عليه القبلة فصلى مجتهدا أربع صلوات إلى  
 أربع جهات (٢) فإن هناك لم يتحقق الخطأ في جهة بعينها .  
 وقولنا : يأمن من مثله في [القضاء] (٣) فيه احتراز من الناسي حال الأكل  
 ومن الواقف بعرفة يوم النحر إذا كان الهلال قد غم عليه في أول الشهر ففسي  
 الموضوعين لا / (٤) يلزم القضاء (٥) ؛ لأنه لا يؤمن فيه [مثل] (٦) ما جرى في  
 الابتداء .

(١) نهاية ل ١٥ من ط

(٢) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص: ١١٣ .

(٣) ساقطة من ط

(٤) نهاية ل ٢٣ من ب

(٥) أما الأكل ناسيا فسيأتي الكلام عنه في ص: ١٠١ ، وأما الخطأ في وقوف عرفة فإن كان وقوفهم في  
 اليوم العاشر أجزاءهم سواء بان خطوهم بعد الوقوف أو حال الوقوف ، وإن كان وقوفهم في اليوم  
 الحادي العشر ، أو قدموه فوقفوا في اليوم الثامن ، أو غلطوا في المكان فوقفوا في غير أرض عرفات  
 لم يصح حجهم بحال . انظر الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص: ٢٩١ — ٢٩٢ ؛ وروضة  
 الطالبين ٩٧/٢ — ٩٨ .

(٦) ساقطة من ط

فأما الجواب عن قوله الكتبة: «إن الله وضع عن أمي الخطأ» فهو أنا أجمعنا على ترك ظاهر هذا النطق، (١) وقلنا لا بد من إضمار (٢) فيه ، فنحن نضمر مآثم الخطأ (٣) ، وهم يضمرون حكم الخطأ (٤) وليس أحد الإضمارين أولى من الآخر ولا يجوز دعوى العموم فيه ؛ لأنه يكون عموما في المضمرات وذلك لا يجوز (٥).

---

(١) انظر نهاية الوصول في دراية الأصول ٤٦٨/٢ ؛ وأصول السرخسي ١٩٤/١ ، ٢٥١ ؛ والإحكام للآمدي ٤٥٩/٢

(٢) الإضمار هو الاقتضاء ، وهو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقا به ولكن يكون من ضرورة اللفظ إما من حيث لا يمكن كون المتكلم صادقا إلا به أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعا إلا به أو من حيث يمتنع ثبوته عقلا إلا به . انظر المستصفى ص: ٢٦٣ ؛ وروضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر العاطر ١٥٢/٢ .

(٣) المستصفى ص: ١٨٧

(٤) روضة الناظر ٣٨/٢

(٥) المستصفى ص: ١٨٧

وأما الجواب عن حديث زيد بن وهب فهو أنه قد روي عن عمر أنه أمرهم بالقضاء وقال لهم: الخطب يسير<sup>(١)</sup>. فلا حجة لهم فيه.

وأما الجواب عما ذكروه من القياس على الناسي فهو أن الناسي لا يؤمن عليه النسيان في القضاء ؛ (فذلك)<sup>(٢)</sup> سقط عنه ، وفي مسألتنا يمكنه في القضاء أن (يلزم)<sup>(٣)</sup> نفسه الإمساك قبل طلوع الفجر ، والإمساك أيضا إلى أن يتحقق غروب الشمس ؛ فلذلك لزمه القضاء .

---

(١) أخرجه مالك ٢٧٩/١ ، رقم : ٦٨٩ عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أظفر ذات يوم في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين ، طلعت الشمس فقال عمر : الخطب يسير وقد اجتهدنا قال مالك : يريد بقوله : الخطب يسير القضاء فيما نرى والله أعظم وخفة مؤوته ويسارته يقول : نصوم يوما مكانه.

وعلى ذلك حمته الشافعي انظر السنن الكبرى للبيهقي ٢١٧/٤. وأخرجه الشافعي في مسنده — ترتيب مسند الإمام الشافعي — ٢٧٧/١ رقم ٧٢٩ عن مسلم عن زيد بن أسلم به .

ورواه عبد الرزاق ١٧٨/٤ ، رقم : ٧٣٩٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٧/٤ من طرق عن علي بن حنظلة عن أبيه قال : كنا عند عمر بن الخطاب في شهر رمضان فجاء نجفة فقال المؤذن : يا هؤلاء ، إن الشمس طالعة فقال عمر : أعاذنا الله أو أغانا الله من شرك : إنا لم نرسلك راعيا للشمس ولكنك أرسناك داعيا للصلاة . يا هؤلاء ، من أظفر فإن قضاء يوم يسير ومن لم يكن أظفر فليتم صومه . ورواه البيهقي ٢١٧/٤ عن بشر بن قيس عن عمر نحوه وفيه : والله نقضي يوما مكانه.

(٢) في أو ب: فكذلك.

(٣) في ط: يمستك.

[مسألة قال: فإن طلع الفجر وفي فيه طعام لفظه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، كون الطعام في فمه بعد طلوع الفجر لا يفسد الصوم ؛ لأنه لو جعل الطعام في فمه أي وقت شاء من النهار لم يضره ، ثم ينظر : فإن لفظ الطعام فصومه صحيح ، وإن ازدرده<sup>(٢)</sup> بطل صومه وعليه الإمساك والقضاء<sup>(٣)</sup>]<sup>(٤)</sup>.

مسألة : قال : وإن كان مجامعا أخرجه مكانه ، فإن مكث شيئا ، أو تحرك

لغير إخراجهِ أفسد وقضى وكفر<sup>(٥)</sup>.

وهذا كما قال ، هذا الكلام ليس علي ظاهره ؛ لأنه إذا جامع وقد طلع الفجر فصومه باطل سواء نزع عن الجماع أو استدأمه ولكن تقدير المسألة أن يكون أوج قبل طلوع الفجر ثم نزع مع طلوعه فهنا لا يفسد صومه<sup>(٦)</sup>.

وقال المزني وداود : يفسد صومه<sup>(٧)</sup>.

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩.

(٢) يعني ابتلعه . المعجم الوسيط ٣٩١/١ .

(٣) المهذب ٦٠٣/٢ ؛ والتهذيب ١٥٩/٣ ؛ والوجيز ١٠٣/١ ؛ والعزير ٢٢٢/٣ ؛ وروضة الطالبين ٣٦٤/٢

(٤) مابين المعقوفين ساقط من ط .

(٥) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩

(٦) وسواء حصل الإنزال قبل النزع أو بعده. انظر الحاوي الكبير ٤١٧/٣ ؛ والإبانة لـ ٨٢ ؛ والمجموع ٣٤٩/٦ ؛ وتحفة المحتاج ٥٥٩/٤ .

(٧) الحاوي الكبير ٤١٧/٣ ؛ والمجموع ٣٣٢/٦ ؛ والإبانة لـ ٨٢

واحتج من نصرهما بأن النزع جماع فوجب أن يبطل الصوم ، كاللبث <sup>(١)</sup> .  
ودلينا قوله تعالى : ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾  
الآية <sup>(٢)</sup> . فأباح الله تعالى الجماع إلى الفجر فمتى صادف نزعه طلوع الفجر فعل  
ما أباح الله له <sup>(٣)</sup> ؛ ولأن النزع ترك (للجماع) <sup>(٤)</sup> ، وتارك الفعل ليس  
بفاعل <sup>(٥)</sup> ، يدل على ذلك أن المحرم إذا تطيب ناسيا لإحرامه ثم ذكر فأزال الطيب  
عنه فإنه لا يكون (متطيبا) <sup>(٦)</sup> في حال الإزالة ، وكذلك لو دخل دارا وهو يظنها  
داره ثم بان [له] <sup>(٧)</sup> أنها دار غيره فخرج منها فإنه لا يكون مأثوما بالخروج ؛ لأنه  
تارك للدخول في تلك الحال ، كذلك في مسألتنا مثله .  
فأما الجواب عن قولهم : إن النزع جماع فهو أنه غير صحيح بل النزع  
ترك للجماع ، وتارك الفعل ليس بفاعل ، يدل عليه ما ذكرناه آنفا من إزالة  
الطيب والخروج من الدار . وأما اللبث فهو استدامة لفعل الجماع ، وفرق بينه  
/<sup>(٨)</sup> وبين النزع إذا كان تاركا للجماع والله أعلم .

(١) الخاوي الكبير ٤١٧/٣ .

(٢) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة . وليس في أ و ب : إلى نسائكم .

(٣) الخاوي الكبير ٤١٧/٣ .

(٤) في ط : الجماع .

(٥) الخاوي الكبير ٤١٧/٣ .

(٦) في ط : مطيبا .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) نهاية ل ٢٤ من ب

**مسألة :** قد ذكرنا أنه إذا طلع (الفجر عليه)<sup>(١)</sup> وهو ينزع أن صومه لا يفسد<sup>(٢)</sup>؛ فأما إذا استدأ الجمار ولبت بعد طلوع الفجر فيجب عليه القضاء والكفارة<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يجب عليه القضاء دون الكفارة<sup>(٤)</sup>. واحتج من نصره بأن جماعه لم يصادف صوما منعقدا فلم تلزمه الكفارة، أصله إذا نسي النية حتى أصبح ثم جامع<sup>(٥)</sup>. قالوا: ولأن الكفارة حكم لا يتعلق بابتداء هذا الجماع فلم يتعلق باستدامته، أصله [ما]<sup>(٦)</sup> إذا جامع في نهار رمضان

---

(١) في ط: عليه الفجر

(٢) انظر ص ١٥٦

(٣) هذا إذا استدأ الجماع مع علمه بطلوع الفجر، فأما إذا لم يعلم بطلوع الفجر حتى انتهى من جماعه، أو ظن بطلان صومه فاستدأ وجب عليه القضاء ولا كفارة عليه؛ لأنه لم يقصد انتهاك حرمة رمضان.

انظر الأم ١٣١/٢؛ والحاوي الكبير ٤١٧/٣ - ٤١٨؛ والتهذيب ١٥٩/٣؛ والمجموع ٣٧٢/٦ - ٣٧٤.

(٤) بدائع الصنائع ٢٤٠/٢؛ وفتح القدير ٢٥٥/٢.

(٥) قال ابن الممام في فتح القدير ٢٨٩/٢: روى الحسن عن أبي حنيفة فيمن أصبح لا ينوي الصوم ثم نواه قبل الزوال ثم جامع في بقية يومه لا كفارة فيه. وروي عن أبي يوسف أن عليه الكفارة.

(٦) ساقطة من أ و ب.

ناسيا ثم ذكر فاستدام الجماع <sup>(١)</sup>، وأصله [ما] <sup>(٢)</sup> إذا قال لزوجته : إن وطئتـك  
فأنت طالق ثلاثا فوطأها واستدام الوطء فإن المهر والحد لا يجبان عليه <sup>(٣)</sup>.  
ودليلنا أنه منع صحة صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم (به فيه) <sup>(٤)</sup> لحرمة  
الصوم <sup>(٥)</sup>، فوجبـت عليه الكفارة ، أصله إذا جامع في خلال النهار <sup>(٦)</sup>. وقولنا  
بجماع تام فيه احتراز [من الوطء دون الفرج فإنه ليس بجماع تام <sup>(٧)</sup>]. وقولنا : أثم  
فيه احتراز <sup>(٨)</sup> منه إذا جامع وهو يظن أن الفجر لم يطلع ثم بان أنه كان قد  
طلع <sup>(٩)</sup> فإن المأثم لا يلحقه <sup>(١٠)</sup>.

(١) لا كفارة عليه في ظاهر الرواية . بدائع الصنائع ٢/٢٤٠.

(٢) ساقطة من أ و ب.

(٣) كنز الدقائق وشرحه البحر الرائق ٤/٣٨ ؛ والدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشية ابن  
عابدين ٣/٣٦٥.

(٤) في أ و ب : فيه .

(٥) انظر هذا الضابط في الوجيز مع العزيز ٣/٢٢٦ ؛ والوسيط ٢/٥٤٤ ؛ وروضة الطالبين ٢/٣٧٤.

(٦) الحاوي الكبير ٣/٤١٧ — ٤١٨.

(٧) ولا كفارة عليه . انظر مختصر المزني مع الأم ٩/٦٥ ؛ والحاوي الكبير ٣/٤٤٠ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ط.

(٩) نهاية ل ١٦ من ط

(١٠) الوسيط ٢/٥٤٧ ؛ وروضة الطالبين ٢/٣٧٧.



وقولنا: لحرمة الصوم احتراز من المسافر إذا زنى في رمضان فإن المأثم يلحقه  
 لكن لأجل الزنى (لا) <sup>(١)</sup> لحرمة الصوم <sup>(٢)</sup>. ويكفي أن يقال: منع صحة صوم يوم  
 [من] <sup>(٣)</sup> رمضان بجماع أثم به فوجبت عليه الكفارة ، أصله ما ذكرناه ولا يدخل  
 عليه الوطء دون <sup>(٤)</sup> الفرج فإنه لا يفسد الصوم ؛ وإنما يفسده الإنزال . ولا يدخل  
 عليه المسافر يزني في رمضان فإن مأثمه يتعلق بالزنى (ولا يمنع) <sup>(٥)</sup> صحة الصوم ،  
 يدل على ذلك أنه لو جامع زوجته لمنع صحة الصوم ولم يأثم. <sup>(٦)</sup>  
 وقولنا : وأثم به ، نريد بمنع صحة الصوم . قالوا : المعنى فيه إذا جامع في خلال  
 (النهار) <sup>(٧)</sup> [أن] <sup>(٨)</sup> جماعه صادف صوما منعقدا ؛ فلذلك وجبت عليه الكفارة ،  
 وفي مسألتنا لم يصادف صوما منعقدا ؛ فلذلك لم تلزمه الكفارة .

(١) في أ: إلا

(٢) روضة الطالبين ٣٧٨/٢

(٣) ساقطة من أ

(٤) نهاية ل ١٢٠ أ

(٥) كذا في النسخ الثلاثة . والصواب : ولا يتعلق بمنع . أو : لا يمنع .

(٦) يعني أن المسافر إذا جامع زوجته في نهار رمضان لم يأثم ومنع ذلك صحة صومه . انظر المسهذب  
 ٦١٥/٢ .

(٧) في ط : رمضان .

(٨) ساقطة من ط .

والجواب أن معنى الأصل <sup>(١)</sup> يستقضى <sup>(٢)</sup> بالقضاء ، أو بصيام المسافر في رمضان فإن الجماع في الموضعين يصادف صوما منعقدا ، ولا تجب الكفارة <sup>(٣)</sup> .  
وأما ما ذكره من معنى الفرع فينكسر <sup>(٤)</sup> بمن قال : والله لأقتلن زيدا وهو يعلم أن زيدا ميت فإن الكفارة واجبة عليه ؛ لاقتران الحث يمينه . (وكذلك) <sup>(٥)</sup> لو قال : والله لأقتلن زيدا وهو حي ثم لم يقتله فإن الكفارة واجبة عليه ، وفي أحد الموضعين السبب الموجب للكفارة مقارن ، وفي الموضع الآخر طارئ ، وكذلك <sup>(٦)</sup> إذا جامع عند إحرامه بالحلج فإن الكفارة واجبة عليه <sup>(٧)</sup> ، كما إذا جامع بعد الإحرام ، وفي أحد الموضعين الجماع مقارن وفي الآخر طارئ <sup>(٨)</sup> .

(١) وهو جماع الصائم المقيم في خلال نهار رمضان .

(٢) النقض : تخلف الحكم مع وجود ما ادعى كونه علة له . الإحكام للأمامي ٣٣٨/٤ ؛ وإرشاد الفحول ص : ٣٣٣ .  
وتوضيح هذا التعريف على مسألتنا أن نقول : إن ما ادعى أنه هو العلة — وهو كون الجماع صادف صوما منعقدا — يقتضى بالجماع في القضاء وفي صيام المسافر فإن الجماع في الموضعين يصادف صوما منعقدا ولا تجب الكفارة .

(٣) لموسيط ٥٤٥/٢ ؛ وضع لعلاء ٦٧/٤ .

(٤) المكسر عند أكثر الأصوليين : إسقاط وصف من أوصاف لعملة المركبة وإخراجها عن الاعتبار . ومن الأصوليين من قال هو النقض . الإحكام للأمامي ٣٤٠/٤ ؛ وإرشاد الفحول ص : ٣٣٦ ، ومرفق المسعود ص ٣٧٢ ، وشر لمورود ٥٣١/٢ — ٥٣٢ .

ويان هذا التعريف على مسألتنا أن نقول : إن كون الجماع لم يصادف صوما منعقدا لا يمنع وجوب القضاء والكفارة ، كما لو طرأ الجماع على صوم منعقد ؛ إذ لا فرق بين كون سبب اللوجب للحكم مقارنا وبين كونه طارئا . يدل على ذلك الأمثلة الأخرى التي ذكرها المصنف وهي الخلف بقتل زيد وهو يعلم أنه ميت وكذلك إذا كان يعلم بحياته ثم لم يقتله فهي كلا الموضعين تجب عليه الكفارة مع أن سبب اللوجب للكفارة في أحد الموضعين مقارن وفي الآخر طارئ وكذلك إذا جامع عند الإحرام أو بعده فإن الكفارة واجبة عليه مع أن الجماع في أحدهما مقارن وفي الآخر طارئ .

(٥) في أ : فكنذلك .

(٦) نهاية ل ٢٥ من ب

(٧) في هذه المسألة ثلاثة أوجه في المجموع ٣٧٣/٦ — ٣٧٤ ، ٤٠٧/٧ ، أنصحها : لا يتعقد إحرامه . وأما الكفارة فإن نزع في الحال لم تجب وإلا وجبت . وقال السبكي في حاشيته على الإيضاح ص : ٢٠١ — ٢٠٢ : ولو أحرم بجماع لم يتعقد أو حال النزع فأوجه في الكفاية .

(٨) في ط زيادة : كما إذا جامع بعد الإحرام .

يمنع أن ينعقد الصوم صحيحا ولا فرق بينهما<sup>(١)</sup>. وينكسر أيضا بمن تزوج أمة لرجل وكان المزوج له وكيل السيد فشرط أنها حرة ثم جاءت بولد فإن قيمته عليه للسيد ؛ لأنه انعقد حرا<sup>(٢)</sup>. فكذلك لو كان عبد بين شريكين فأعتق أحدهما نصيبه فإن العتق يسري إلى نصيب صاحبه وله عليه قيمته<sup>(٣)</sup> فالعتق في أحد هذين الموضعين مقارن ، وفي الآخر طارئ ، والقيمة واجبة لا يختلف حكمها ، كذلك يجب أن يكون في مسألتنا مثله ولا فرق بينهما .

ويدل على صحة ما ذكرناه أن كل حكم وجب إذا كان الجماع طارئا فإنه يجب إذا كان الجماع مقارنا ، أصله القضاء<sup>(٤)</sup>. وأيضاً فكل عبادة وجبت فيها الكفارة بطريان الفساد عليها فإن الكفارة تجب فيها بمقارنة الفساد لها ، أصل ذلك الحج .

(وأما)<sup>(٥)</sup> الجواب عن قولهم: لم يصادف جماعه صوما منعقدا فلم تلزمه الكفارة على أنا قد سوينا بين الجماع المقارن والطارئ بما بيناه في المسائل الثلاث.

(١) قال في المجموع ٣٧٤/٦: الفرق بين الحج والصوم أن الصوم يخرج منه بالإفساد فلا يصح دخوله فيه مع وجود المفسد بخلاف الحج.

(٢) قيد المصنف كون المزوج وكيل السيد ؛ لأنه إذا كان هو السيد فإنها تعتق بقوله : هي حرة ، وحكم المسألة أن المغرور يغرم قيمة الولد بتقديره عبدا ، ثم يرجع المغرور على الوكيل . انظر روضة الطالبين ١٨٨/٧.

(٣) انظر الوجيز والعزیز ٣١١/١٣ وقد ورد في هذا المعنى حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطي شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق».

أخرجه البخاري مع الفتح ١٧٩/٥، رقم: ٢٥٢٢

(٤) الحاوي الكبير ٤١٨/٣

(٥) في ط: فأما

والمعنى في الأصل أن نسيان النية لا يوجب الكفارة <sup>(١)</sup> وليس كذلك الجماع فإنه يوجب الكفارة وفرق بينهما .

وأما الجواب عن قولهم : حكم لا يتعلق بابتداء هذا الجماع فلم يتعلق باستدامته ، أصله إذا جامع في نهار رمضان ناسياً ثم ذكر فاستدام الجماع ، فهو أن الأصل غير مسلم ، بل عندنا أنه إذا ذكر واستدام تلزمه الكفارة <sup>(٢)</sup>.

وأما الأصل الآخر <sup>(٣)</sup> فاختلف أصحابنا فيه فقال بعضهم : يلزمه المهر والحد إذا استدام الوطء <sup>(٤)</sup> ؛ فعلى هذا بطل ما قالوه . ومنهم من قال : لا يلزمه المهر ولا الحد ؛ فعلى هذا نقول : لا يصح اعتبار المهر والحد بالكفارة <sup>(٥)</sup> ؛ لأن الكفارة أعم منهما وذلك أن المهر والحد لا يجبان إلا في وطء مخصوص والكفارة تجب في كل وطء . وكذلك لو أنه زنى في رمضانين وجب عليه حد واحد ، ولو وطئ في رمضانين وجب عليه كفارتان . والكفارة لا يطرأ عليها ما يسقطها والحد يطرأ

---

(١) الخاوي الكبير ٤١٨/٣

(٢) لا خلاف في بطلان صومه ، وأما الكفارة ففيها طريقتان الصحيح المنصوص وجوبها . المجموع ٣٧٢/٦ .

(٣) وهو قولهم : وأصنه ما إذا قال لزوجته : إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً فوطأها واستدام الوطء فإن المهر والحد لا يجبان عليه .

(٤) وسلك هذا الطريق من خرج هذه المسألة على مسألة من جامع في نهار رمضان ناسياً ثم ذكر فاستدام الجماع . وقال هؤلاء : في كل واحدة من المسألتين قولان : أحدهما : يجب هناك المهر ، ويجب هنا الكفارة . والثاني : لا يجب واحد منهما .

انظر التهذيب ١٥٩/٣ ؛ والمجموع ٣٧٢/٦ - ٣٧٣ ؛ والعزير ٢٠٦/٣

(٥) وهو الصحيح الذي عليه الجمهور ومنهم الرافعي والنووي . انظر المصادر المتقدمة .

عليه ما يسقطه ، وإذا كان هذا هكذا بان الفرق بينهما ولم يصح اعتبار أحدهما  
بالآخر والله أعلم [بالصواب] <sup>(١)</sup>.

مسألة : وإن كان بين أسنانه ما يجري به الريق فلا قضاء عليه. <sup>(٢)</sup>

وهذا كما قال ، إذا / <sup>(٣)</sup> كان بين أسنانه طعام يسير كوسخ الأسنان ونحوه  
فجرى به الريق فإن صومه لا يفسد بذلك ، وإن كان بحيث يمكن الاحتراز منه  
فسد صومه إذا بلعه <sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة : لا يفسد صومه إذا / <sup>(٥)</sup> كان الطعام الذي بين أسنانه  
كالحمصة ونحوها <sup>(٦)</sup>.

---

(١) ساقطة من أ و ب.

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩ هذا نقل المزني ، ونقل الربيع أنه يفطر . المجموع ٣٤١/٦

(٣) نهاية ل ١٧ من ط

(٤) وما ذكره المصنف من التفصيل هو الصحيح الذي عليه الأكثر ، وقال : جماعة من الأصحاب  
في فطره بذلك قولان عملا بالنصين اللذين نقلهما المزني والربيع . انظر روضة الطالبين  
٣٦١/٢ ، والإبانة ٨٢ ب — ٨٣ ، والمجموع ٣٤١/٦

(٥) نهاية ل ٢٦ من ب

(٦) لم أقف على هذا القول الذي نقله المصنف عن أبي حنيفة رحمه الله . ونقل محمد بسن الحسن في  
الجامع الصغير ص : ١٣٩ — ١٤٠ عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه إذا أكل لحما بين أسنانه متعمدا  
فلا قضاء عليه ولا كفارة.

ونقل عن أبي يوسف أنه قال فيمن ابتلع لحما بين أسنانه متعمدا عليه القضاء دون الكفارة. وعن ابن أبي  
مالك أنه إن كان مقدار الحمصة أو أكثر فإنه يفسد صومه وعليه القضاء ولا كفارة.  
واعتبر السمرقندي والكاساني رواية ابن أبي مالك توفيقا بين روايتي محمد وأبي يوسف. ولعل هذا هو  
المذهب كما يظهر من المصادر .

واحتمج بأنه يسير فلا يفسد به الصوم ، أصله الذي يجري به الريق .  
ودليلنا أنه أوصل الطعام إلى جوفه متعمدا ذاكرا لصومه فوجب أن يفسد  
صومه ، كما إذا بلع لقمة ونحوها .

فأما الجواب عن قوله : إنه يسير ، فهو أنا لا نسلم ذلك ، بل هو كثير ،  
والمعنى في الذي يجري به الريق أنه لا يمكن الاحتراز منه وهو بمنزلة غبار الدقيق  
؛ فلذلك عفي عنه وما ذكره في مسألتنا يمكن الاحتراز منه ؛ فلذلك لم يعف عنه .

**فرع** أصحابنا على هذه المسألة أربع مسائل : المسألة الأولى : أن يكون الريق  
في فمه على ما جرت به العادة فإن بلعه لا يضر الصوم ؛ لأنه لا يمكن الاحتراز  
منه <sup>(١)</sup> ؛ لأنه لو كان يفسد الصوم لأمرناه أن ييزق طول نهاره وفي ذلك أعظم  
مشقة فعفي عنه .

**المسألة الثانية** : إذا جمع ريقه في فمه حتى كثر ثم بلعه ،  
ففي ذلك وجهان : <sup>(٢)</sup> أحدهما : أنه يفسد الصوم ؛ لأنه صار بحيث يمكن  
الاحتراز منه .

والوجه الثاني : لا يفسد الصوم ؛ لأنه لو بلعه جزءا جزءا لم (يفسد) <sup>(٣)</sup>  
صومه ، فكذا ذلك إذا جمعه ثم بلعه في مرة واحدة .

---

انظر تحفة الفقهاء ١/٧٣٨ — ٧٣٩ ، وبدائع الصنائع ٢/٢٣٨ ، والمبسوط ٣/٩٤ ، والاختيار لتعجيل المختار  
ص : ١٣٣ ، وتنوير الأبصار مع حاشية ابن عابدين ٢/٣٩٦ .

(١) التهذيب ٣/١٦٢ ، والعزیز ٣/١٩٧ ، والحاوي الكبير ٣/٤١٨ .

(٢) وأصحهما الثاني . انظر التهذيب ٣/١٦٢ ، والحاوي الكبير ٣/٤١٩ ، والعزیز ٣/١٩٨ ، والمجموع  
٦/٣٤٢ .

(٣) في أ : يفسده .

المسألة الثالثة : إذا انحدرت النخامة<sup>(١)</sup> من رأسه إلى حلقه فبلعها ، إن كان  
يمكنه (أن يقذفها)<sup>(٢)</sup> من فمه فلم يفعل وبلعها فسد صومه ، وإن كان لا يمكنه  
ذلك لم يفسد<sup>(٣)</sup> . وهكذا حكم الرطوبة يقلعها من صدره إلى حلقه<sup>(٤)</sup> ، ويفارق  
ذلك الاستقاء عامدا ؛ لأن الاستقاء ( )<sup>(٥)</sup> يمكنه الاحتراز منه ، والرطوبة  
المقتلعة من الصدر لا يمكنه الاحتراز منها.

المسألة الرابعة : إذا حصل ريقه على ظاهر شفته ثم رده إلى فيه وبلعه فإنه  
يفطر بذلك<sup>(٦)</sup> ؛ (لأنه)<sup>(٧)</sup> ههنا يمكنه الاحتراز منه ؛ ولأنه لما ظهر على شفته  
صار بمنزلة المنفصل عنه ، ولو أخذ ريقا انفصل عنه<sup>(٨)</sup> وبلعه بطل صومه والله  
أعلم.

---

(١) النخامة هي النخاعة وهي ما يدفعه الإنسان من صدره أو أنفه عند التنخم ، وقيل : النخامة ما يلقيه  
الإنسان من صدره ، والنخاعة ما يتزل من النخاع .  
لسان العرب ١٤ / ٨٦ ، والمصباح المنير ص : ٢٢٧ .

(٢) في ط : قذفها .

(٣) المجموع ٦ / ٣٤٣

(٤) التهذيب ٣ / ١٦٢ - ١٦٣ ، والعزیز ٣ / ١٩٩ .

(٥) في ط زيادة : عامدا

(٦) التهذيب ٣ / ١٦٢ ، وروضة الطالبين ٣ / ٣٦٠ .

(٧) في أ و ب : لأن .

(٨) نهاية ل - ١٢١ من أ

مسألة : قال : وإن تقياً عامداً أفطر<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا تعمد الصائم الاستقاء ولم يغلب عليه بطل صومه<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن مسعود وابن عباس : لا يفطر<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصرهما بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : «لا يفطر من قاء

[أو احتلم]<sup>(٤)</sup> أو احتجم»<sup>(٥)</sup>.

ولأن فساد الصوم يتعلق بالداخل إلى الجسد دون الخارج منه<sup>(٦)</sup> ، يدل على

ذلك البول لما كان خارجاً لم يتعلق به فساد الصوم .

ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : «من استقاء فعليه القضاء ومن

ذره القيء فلا قضاء عليه»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩.

(٢) الخاوي الكبير ٤١٩/٣، وروضة الطالبين ٣٥٦/٢، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٢٧/١.

(٣) انظر: الخاوي الكبير ٤١٩/٣، والمغني ٣٦٨/٤، والمجموع ٣٤٤/٦، وروى ابن أبي شيبة ٤٥٥/٢

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إذا تقياً الصائم فقد أفطر. وحكى ابن المنذر في الإقناع ١٩٣/١ الإجماع على وجوب القضاء .

(٤) ساقطة من ط

(٥) تقدم تخريجه في ص ١٦٩ من حديث زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن عطاء بن يسار مرسلاً .

(٦) المغني ٣٦٨/٤

(٧) أخرجه أبو داود ٧٧٦/٢، رقم: ٢٣٨٠. والترمذي ٩٨/٣، رقم: ٧٢٠، والنسائي في السنن الكبرى

٢١٥/٢، رقم: ٣١٣٠، وابن ماجه ٥٣٦/١، رقم: ١٦٧٦، والدارقطني ١٨٤/٢، وابن حبان —

الإحسان — ٢٨٤/٨، رقم: ٣٥١٨، وأحمد ٤٩٨/٢، وابن خزيمة في صحيحه

٢٢٦/٣، رقم: ١٩٦٠ من طرق عن عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن



قال أبو العباس بن سريج<sup>(١)</sup>: ولأن القيء إذا استدعى فلا بد أن تبقى منه بقية  
تعود إلى الحلق ولا يمكن قذفها فكان فساد الصوم متعلقا بها.<sup>(٢)</sup>

فأما الجواب عن خبرهم [فهو]<sup>(٣)</sup> أنا نحمله على من (غلبه القيء)<sup>(٤)</sup> وذرعه  
بدليل /<sup>(٥)</sup> خبرنا وتفسيره.

وأما الجواب عن قولهم: إن فساد الصوم يتعلق بالداخل دون الخارج فهو أن  
ذلك يبطل بالمني وبالحيض (فإن)<sup>(٦)</sup> كل واحد منهما خارج وهو مبطل للصوم.

---

أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا بألفاظ متقاربة، وأقرب تلك الألفاظ إلى اللفظ الذي ساقه المصنف لفظ  
الدأقطني: «من استقاء عمدا فعليه القضاء ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه».  
قال الدارقطني: رواه كلهم ثقات. وقال النووي في المجموع ٣١٥/٦: إسناده إسناده الصحيح. وحسنه  
ابن الملقن في البدر المنير — كتاب الصيام — ٣٣٢.

(١) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الإمام القاضي، صنف كتباً كثيرة في مذهب الشافعي،  
وتوفي سنة ست وثلاثمائة.  
انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢٥١/٢، وطبقات الأسنوي ٢/٢٠، وسير أعلام النبلاء  
٢٠١/١٤.

(٢) والصحيح أن الاستقاء مفطر بنفسه، حتى لو تيقن عدم رجوع شيء إلى خوفه بطل صومه.  
انظر العزيز ١٩٢/٣، والحاوي الكبير ٤٢٠/٣، والمنهاج وتحفة المحتاج ٥٣٦/٤.

(٣) ساقطة من أ و ب.

(٤) في ط: غلب عليه القيء

(٥) نهاية ل ٢٧ من ب

(٦) في أ و ب: فهو أن.

والمعنى في البول أنه لا يمكن الاحتراز منه والقيء يمكن الاحتراز منه والبول أيضا لا تبقى منه بقية تعود إلى الجسد والقيء لا ينفك عن جزء (منه فيعود)<sup>(١)</sup> إلى الجسد فبان الفرق بينهما.

مسألة قال: وإن ذرعه القيء لم يفطر<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا غلبه القيء ولم يمكنه الاحتراز منه فإن صومه لا يفسد بذلك<sup>(٣)</sup> ؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «ثلاث لا يفطرن الصائم القيء ، والاحتلام ، والحجامة»<sup>(٤)</sup> ولأن كل ما لو فعله بنفسه فأفطر إذا فعله به غيره لم يفطر، الأصل في ذلك غبار الدقيق والذبابة إذا حصل في حلقه والله أعلم.<sup>(٥)</sup>

مسألة : قال : وإن أصبح لا يرى أن يومه من رمضان ولم يطعم ثم استبان ذلك فعليه صيامه وإعادته<sup>(٦)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا لم ير الهلال في ليلة الثلاثين من شعبان فأصبح من الغد ثم قامت البينة أنه من رمضان فإنه يجب عليه أن يصوم ؛ لكونه من رمضان ويقضيه ؛ لأنه لم ينو من الليل ؛ وأما إذا كان قد تغدى ثم قامت البينة أنه من رمضان فإنه

---

(١) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل الصواب : يعود

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩ .

(٣) انظر التهذيب ١٦٠/٣ ، والحاوي الكبير ٤١٩/٣ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٢٧/١

(٤) لم أجده من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وقد تقدم تخريجه من حديث أبي سعيد الخدري ، ومن حديث ابن عباس ، وثوبان ، وزيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في ص: ١٢٩

(٥) نهاية ل ١٨ من ط

(٦) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩ .

يمسك بقية يومه ويقضي بدله يوما<sup>(١)</sup>. وهل يكون هذا الإمساك واجبا أو مستحبا ؟ اختلف قول الشافعي في ذلك فنقل عنه عامة أصحابه أن الإمساك واجب وهو

الصحيح<sup>(٢)</sup>. ونقل البويطي أنه مستحب<sup>(٣)</sup>.

ووجه رواية البويطي أن الأكل كان مباحا له في أول النهار فوجب أن لا يلزمه الإمساك في بقية يومه ، أصل ذلك المسافر يأكل ثم يقدم المصير فإنه

يستحب له الإمساك في بقية يومه ولا يلزمه<sup>(٤)</sup>.

ووجه الرواية الأخرى هو أنه يوم أبيح له الأكل فيه بشرط أن لا يكون من رمضان فإذا بان أنه من رمضان وجب عليه الإمساك في بقيته ، أصله إذا تعمّد

الأكل فيه<sup>(٥)</sup>، ويفارق ما ذكرناه من المسافر فإنه أبيح له الأكل مع العلم بأنه من رمضان ؛ فلذلك لم يجب عليه الإمساك في بقيته.

إذا ثبت ما ذكرناه وأن الإمساك واجب [أو]<sup>(٦)</sup> مستحب ؛ فهل يثاب على إمساكه ؟ في ذلك وجهان : أحدهما أنه لا يثاب عليه ، لأنه بمنزلة من تعمّد

الأكل ثم أمسك في بقية يومه<sup>(٧)</sup>.

---

(١) الخاوي الكبير ٤٢١/٣، والمهذب ٥٩٣/٢، والمجموع ٢٧٨/٦.

(٢) العزيز ٢٢٣/٣، والوسيط ٥٤٣/٢، والمهذب ٥٩٣/٢، والمجموع ٢٧٨/٦.

(٣) مختصر البويطي لـ ٥٢ ب.

(٤) المهذب ٥٩٣/٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) ساقطة من أ

(٧) وحكاها الماوردي عن أكثر الأصحاب. الخاوي الكبير ٤٢١/٣، والمجموع ٢٧٩/٦.

والوجه الثاني : قاله أبو إسحاق المروزي ، وهو أصح<sup>(١)</sup> أنه يثاب عليه ؛ لأنه  
(امتثل)<sup>(٢)</sup> ما أمر به فهو (كامتثال)<sup>(٣)</sup> سائر الطاعات ، ويفارق المتعمد للأكل ؛  
لأن هناك أكل وهو يعلم أن الأكل محرم عليه ؛ فلذلك لم يثب على إمساكه ، وفي  
مسألتنا أكل وهو لا يعلم أنه محرم عليه ؛ إذ الأصل بقاء شعبان إلى أن /<sup>(٤)</sup> قلمت  
البيئة فافترقا.

مسألة : قال : وإن نوى أن يصوم غدا فإن كان أول الشهر فهو فرض وإلا  
فهو تطوع فإن بان أنه من رمضان لم يجزئه.<sup>(٥)</sup>

وهذا كما قال ، إذا نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم الغد ، وقال إن كان  
غدا من رمضان فصومي فرض ، وإن لم يكن من رمضان فصومي تطوع ، ثم بان  
أنه من رمضان فإن صومه لا يجزئه ؛ لأن الأصل بقاء شعبان ولا يستقل عن  
يقين الأصل بالشك.<sup>(٦)</sup> وأما إن قال : إن كان غدا من رمضان فصومي فرض ، أو  
نافلة إن لم يكن من رمضان ، ثم بان أنه من رمضان فإن صومه لا يجزئه<sup>(٧)</sup> ؛  
للمعنى الذي ذكرناه ، ولمعنى آخر وهو أنه شرك بين نية الفرض والنافلة ولم

---

(١) ووافقه النووي في المجموع ٢٧٩/٦.

(٢) في أ و ب : أمسك.

(٣) في أ و ب : كما أمسك.

(٤) نهاية ل ٢٨ من ب

(٥) مختصر المزني مع الأم ٦٤/٩.

(٦) الحاوي الكبير ٤٢١/٣ ، والتهذيب ١٥٦/٣ ، والعزير ١٨٧/٣ ، والمجموع ٣١٠-٣١١. وقال  
السيوطي في الأشباه ص ٤٢ : وصحح السبكي والأسنوي أنه يصح وتجزئه ولا يضر هذا التعليق . قال  
السيوطي : قلت وهو المختار ، والمرجح في أصل الروضة خلافه.

(٧) التهذيب ١٥٦/٣ ، وروضة الطالبين ٣٥٣/٢

يخلص النية للفرض.<sup>(١)</sup> وفي الزكاة نظير هاتين المسألتين وهو إذا كان له ابن عم غائب (ذو مال)<sup>(٢)</sup> فأخرج خمسة دراهم وقال : هذه زكاتي إن كان ابن عمي قد مات وورثته ، فإن لم يكن قد مات فهي تطوع ، ثم بان أن ابن عمه كان قد مات فإنه لا يجزئه عن زكاته<sup>(٣)</sup>؛ لأن الأصل بقاء ابن عمه فلا (يمنع)<sup>(٤)</sup> عن الأصل بالشك ، وهكذا إن قال: إن كان ابن عمي قد مات فهذه الدراهم زكاتي أو نافلة إن لم يكن قد مات فإنه لا يجزئه<sup>(٥)</sup> ؛ للمعنى الذي ذكرناه، ولأنه شرك بين نية الفرض والنافلة.

وأما إذا غم الهلال في آخر رمضان فنوى صوم الغد وقال : إن كان من رمضان فأنا صائم فرضه ، وإن لم يكن من رمضان فأنا مفطر ، ثم كان الغد من رمضان فإن صومه يجزئه ؛ إذ الأصل بقاء رمضان وقد نوى صومه<sup>(٦)</sup>. وفي الزكاة نظير لهاتين المسألتين ، وهو أن يكون له مال غائب فيخرج خمسة دراهم ويقول : هذه زكاتي عن مالي إن كان سالما ، وإن لم يكن سالما فهو تطوع ، ثم بان المال سالما فيجزئه عن ماله<sup>(٧)</sup> ؛ لأن الأصل بقاء المال .

(١) المذهب ٦٠١/٢ - ٦٠٢

(٢) في ط: ومال.

(٣) المذهب ٥٦١/١

(٤) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : ينتقل .

(٥) المذهب ٥٦١/١ .

(٦) الحاوي الكبير ٤٢٢/٣ ، وروضة الطالبين ٣٥٣/٢ .

(٧) المذهب ٥٦١/١ ، والإبانة لـ ٨١ ب ، والمجموع ١٦١/٦ وقال : أجزأ عنه بلا خلاف .

وإن قال : إن كان مالي سالماً فهذه زكاته ، أو تطوع إن كان [قد]<sup>(١)</sup> تلف المال فإنه لا يجزئه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لم يخلص نية الفرض بل شرك بينها وبين نية النافلة والله / أعلم [بالصواب]<sup>(٣)</sup>.

مسألة قال : ولو عقد رجل على أن غدا عنده من رمضان في يوم (الشك)<sup>(٤)</sup> ثم بان أنه من رمضان أجزأه<sup>(٥)</sup>.

وهذا كما قال ، اختلف أصحابنا في صورة هذه المسألة ، فقال بعضهم صورتها : أن يخبر عبد أو صبي أو امرأة برؤية الهلال (فيغلب)<sup>(٦)</sup> على ظنه صدق المخبر (فينوي)<sup>(٧)</sup> / الصوم من الليل ثم (تقوم)<sup>(٨)</sup> البينة من الغد على أنه من

---

(١) ساقطة من ط.

(٢) المهذب ١/٥٦١، والمجموع ٦/١٦١ وحكى الاتفاق عليه.

(٣) نهاية ل ١٩ من ط

(٤) ساقطة من أ و ب.

(٥) في أ و ب : شك

(٦) مختصر المزني مع الأم ٩/٦٤-٦٥

(٧) في ط : فغلب

(٨) في ط : فنوي

(٩) نهاية ل ١٢٢ من أ

(١٠) في ط : قامت.

رمضان فيجزئه صومه<sup>(١)</sup>، وإنما كان كذلك ؛لأنه قد (يترك)<sup>(٢)</sup> اليقين لغلبة الظن.<sup>(٣)</sup> ويدل على هذا أن الأصل المتيقن براءة الذمة وقد تشغل بشهادة الشاهدين<sup>(٤)</sup>، والشهادة طريقها غلبة الظن ؛لأن /<sup>(٥)</sup>الشافعي قال : لو رأى بلل بعد غديراً من ماء وقد ورده ظي فلما وصل إليه رأى الماء متغيراً فإنه لا يتوضأ منه<sup>(٦)</sup>، لأن الظاهر أن الماء تغير ببول الظي وإن كان الأصل عدم بوله ، ويجوز أن يكون التغير لطول المكث فقد ترك أصل اليقين للظاهر.

ومن أصحابنا من قال: صورة المسألة أن يكون رجل عالماً بمنازل القمر وحساب النجوم فيغلب على ظنه من جهة الحساب ليلة الشك أن السماء لو

---

(١) ولا خلاف في ذلك. انظر الحاوي الكبير ٤٢٢/٣، والتهذيب ١٥٦/٣، والمجموع ٣١١/٦ .

(٢) في ط: ترك.

(٣) كمن سمع أذان الظهر فاستفتح الصلاة بغلبة الظن فإنه يجزئه . الحاوي الكبير ٤٢٢/٣

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ص: ٥٣

(٥) نهاية ل ٢٩ من ب

(٦) ما ذكره المصنف هنا من أنه لا يتوضأ منه لم أقف عليه ، وظاهر نص الشافعي في الأم يخالف ذلك ، ففي الأم ٥٩/١ : فإذا وجد الرجل الماء القليل على الأرض ... فوجده شديد التغير لا يسدري أخالطته نجاسة من بول دواب أو غيره توضأ به ؛ لأن الماء قد يتغير بلا حرام خالطه فإذا أمكن هذا فيه فهو على الطهارة حتى يستيقن بنجاسة خالطته .

ولعل المصنف قصد بقوله هذا قول الشافعي في الأم ٥٩/١ : ولو رأى ماء أكثر من خمس قرب ، فاستيقن أن ظيباً بال فيه فوجد طعمه أو لونه متغيراً أو ريحه متغيراً كان نجساً وإن ظن أن تغيره من غير البول ؛لأنه قد استيقن بنجاسة خالطته ، ووجد التغير قائماً فيه ، والتغير بالبول وغيره يختلف .

وانظر المهذب والمجموع ٢٢١/٦

كانت مصححة لرأى الهلال فينوي الصوم من الليل ثم تقوم البينة من الغد أنه من رمضان فتجزئه نيته <sup>(١)</sup> .

قال من صور المسألة الأولى : هذا ليس بشيء ؛ لأن المنجم لو أخبر غيره بما غلب على ظنه فعمل عليه لم يجزه <sup>(٢)</sup> فكذلك إذا عمل هو على الغالب في ظنه فصار في كل واحدة من هاتين المسألتين وجهان <sup>(٣)</sup> .

مسألة : قال : وإن أكل شاكا في الفجر فلا شيء عليه <sup>(٤)</sup> .

وهذا كما قال ، إذا أكل وهو يشك <sup>(٥)</sup> في طلوع الفجر لم يفسد صومه <sup>(٦)</sup> .  
وقال مالك : يفسد صومه <sup>(٧)</sup> .

---

(١) في هذه المسألة وجهان أحدهما تجزئه وهو اختيار المصنف ، وهو المعتمد كما قال الرملي . والثاني : لا تجزئه وصححه النووي . وزاد الماوردي وجهًا ثالثًا وهو : أنه إن علم ذلك من منازل القمر وتقدير شهره أجزاءه وإن علمه بالنجوم لم يجزه .

الخواوي الكبير ٤٢٢/٣ — ٤٢٣ ، والمجموع ٢٨٩/٦ — ٢٩٠ ، ونهاية المحتاج ١٤٨/٣ .

(٢) ذكر النووي في المجموع ٢٨٩/٦ عن العمري أنه حكى في هذه المسألة وجهين . وحزم البغوي في التهذيب ١٤٦/٣ — ١٤٧ بعدم جواز تقليده .

(٣) أما مسألة العالم بمنازل القمر وحساب النجوم فقد ذكرنا الوجهين فيها . وأما المسألة الأولى وهي ما إذا أخبره برؤية الهلال من يثق بقوله وليس أهلاً للشهادة فلم أر من ذكر فيها وجهين بل سبق في ص <sup>١٧٣-١٧٤</sup> أنه يجزئه بلا خلاف والله أعلم .

(٤) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩ .

(٥) الشك في عرف الفقهاء التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء كان الطرفان في التردد سراء أو أحدهما راجحاً . المجموع ٢٢٠/١ .

(٦) الخاوي الكبير ٤٢٣/٣ ، وحلية العلماء ١٩٣/٣ ، والمهذب ٦٠٤/٢ .

(٧) المدونة ١٩٢/١ ، والإشراف ٢٠٦/١ .



واحتج من نصره بأنه إذا أكل شاكا في غروب الشمس بطل صومه ، فكذلك إذا أكل شاكا في طلوع الفجر<sup>(١)</sup> .

ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ أنه شكا إليه الرجل يخيل إليه [الشيء]<sup>(٢)</sup> في صلاته فقال : «لا (ينفقل)<sup>(٣)</sup> حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا» .<sup>(٤)</sup>  
ووجه الدليل منه أن النبي ﷺ أمر أن لا يزال اليقين بالشك وههنا بقاء الليل متيقن وطلوع الفجر مشكوك فيه فلا يزال اليقين بالشك .  
ومن جهة المعنى أن الأصل بقاء الليل فلا يزال عنه بالشك ، أصله الوقوف بعرفة فإنه لو وقف وهو يشك أطلع الفجر<sup>(٥)</sup> أم لا ؟ صح وقوفه<sup>(٦)</sup> إذ الأصل بقاء الليل .

فأما الجواب عن قياسهم على من أكل شاكا في غروب الشمس فهو أن الأصل هناك بقاء النهار ، فلذلك فسد صومه ، والأصل في الفجر بقاء الليل ؛ فلذلك لم يفسد صومه بناء على الأصل في الموضعين.

---

(١) الإشراف ٢٠٦/١

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في ط : ينتقل

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٨٥/١ ، رقم : ١٣٧ ، ومسلم ٢٧٦/١ رقم ٩٨ (٣٦١) من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري

(٥) يعني الفجر الثاني يوم النحر .

(٦) لحديث عروة بن مضرس رضي الله عنه وفيه : «من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نارا فقد تم حجه وقضى تفثه» . أخرجه أبو داود ٤٨٦ / ٢ ، رقم : ١٩٥٠ ، وغيره انظر تخريجه في إرواء الغليل ٢٥٩/٤ ، رقم : ١٠٦٦ .  
وانظر المسألة في المهذب ٧٧٧/٢ ، والمجموع ١٢٧/٨ - ١٢٨ ، ونهاية المحتاج ٢٩٩/٣ .

مسألة : قال : وإن وطئ امرأته فأولج عامدا فعليه القضاء والكفارة.<sup>(١)</sup>

وهذا كما قال ، تجب الكفارة بالوطء المتعمد في نهار رمضان<sup>(٢)</sup>.

وقال سعيد بن جبير<sup>(٣)</sup> والشعبي<sup>(٤)</sup> وإبراهيم النخعي وقادة<sup>(٥)</sup> : يجب به

القضاء دون الكفارة.<sup>(٦)</sup>

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩. وعبارته : وإن وطئ امرأته وأولج عامدا فعليهما القضاء والكفارة واحدة عنه وعنهما.

(٢) الحاوي الكبير ٤٢٤/٣ ، والمهذب ٦١٠/٢

(٣) سعيد بن جبير بن هشام ، أبو محمد الأسدي الوالي مولاهم الكوفي أحد تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهما . قتله الحجاج بن يوسف ظلما في شعبان سنة خمس وتسعين وله تسع وأربعون سنة عيسى الأشهر .

انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٧٦/١ ، وسير أعلام النبلاء ٣٢١/٤ ، وطبقات ابن سعد ٢٥٦/٦ ، ووفيات الأعيان ٣٧١/٢ .

(٤) عامر بن شراحيل وقيل ابن عبد الله بن شراحيل أبو عمرو الشعبي الكوفي الإمام الخافظ الفقيه المتقن . مات سنة ثلاث أو أربع ومائة .

انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٧٩/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤ .

(٥) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري الأكمه ، كان من أوعية العلم ، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ ، وهو حجة بالإجماع إذا بين السماع وهو مدلس . مات سنة بضع عشر ومائة .

انظر ترجمته في كتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة ١٣٨٤/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٩/٥ ، والتقريب ٢٦/٢

(٦) انظر أقوالهم في المحلى ٣١٨/٤ — ٣١٩ ، والمغني ٣٧٢/٤ ، والمجموع ٣٨٢/٦ .

واحتج من نصرهم (بأن)<sup>(١)</sup> الصوم [عبادة]<sup>(٢)</sup> لا تتعلق الكفارة بفساد قضائها فلم تتعلق بفساد أدائها ، أصله الصلاة<sup>(٣)</sup> وبعبكسه الحج . ولأنه أفطر يوماً من رمضان متعمدا فلم تلزمه الكفارة ، كما لو أفطر بالأكل .  
ودليلنا ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ يضرب صدره ويتنف شعره و[هو]<sup>(٤)</sup> يقول : هلك الأبعد فقال له النبي ﷺ : «وما الذي أهلكك» ؟ قال /<sup>(٥)</sup> : وقعت على امرأتي في نهار رمضان فقال : «اعتق رقبة» فقال : لا أجد . قال : «صم شهرين متتابعين» . قال : لا أستطيع . قال : «أطعم ستين مسكينا» قال : لا أجد . فأتي رسول الله ﷺ بعرق<sup>(٦)</sup> تمر وهو المكتل يسع خمسة عشر صاعا فقال له النبي ﷺ : «خذ هذا فتصدق به» . فقال : والذي بعثك بالحق

(١) في أ : أن

(٢) ساقطة من ط

(٣) المغني ٣٧٢/٤ ، والمجموع ٣٨٢/٦ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) نهاية ل ٣٠ من ب

(٦) قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ١٧/٢ ق ١/٣ : هو بفتح العين والراء قال الأزهرى هكذا رواه ابن جبلة عن أبي عبيد عرق يعني بفتح الراء ، قال الأزهرى وأصحاب الحديث يخففونه يعسني بسكون الراء . وقال ابن الأثير في النهاية ٢١٩/٣ : هو زيل منسوج من نسائج الخوص وكل شيء مضفور فهو عرق وعرقه بفتح الراء فيهما .

ما بين لابتيتها<sup>(١)</sup> / أهل بيت أحوج منا . قال : « فأطعم عيالك » .<sup>(٢)</sup>  
 قالوا : لا يصح لكم التعلق بهذا الخبر ؛ لأن النبي ﷺ أمره أن يطعمه عياله  
 والكفارة لا تصرف إلى العيال<sup>(٣)</sup> .  
 والجواب من وجهين أحدهما أن النبي ﷺ كان يعلم أن عياله ممن يجوز أن  
 تصرف الكفارة إليهم ؛ لأن مؤنتهم لا تلزمه ، فذلك أمره بصرفها إليهم .  
 والثاني : يحتمل أن الأعرابي لم يكن لعياله قوت فأمره النبي ﷺ أن يقوّمهم بما  
 دفع إليه وتكون الكفارة باقية عليه في ذمته ، ومثل هذا عندنا جائز أن تحب  
 الكفارة على من ليس له قوت إلا قدرها فيأكلها وتكون باقية في ذمته<sup>(٤)</sup> .

(١) اللابة : الحرة ، وهي الأرض ذات الحجارة السود التي قد ألبستها لكثرتها وجمعها : لابات فإذا كثرت  
 فهي اللاب واللوب .

النهاية في غريب الحديث ٢٧٤/٤ .

(٢) نهاية ل ٢٠ من ط

(٣) أصله في صحيح البخاري مع الفتح ١٩٣/٤ ، رقم : ١١٠٩٣٦ ، ٦٠٤/١١ ، رقم : ٦٧٠٩ ، وفي عدة مواضع أخرى مذكورة عند  
 الرقم الأول . ومسلم ٧٨١/٢ ، رقم : ١١١١ ، ١١٢ ، أخوه ، وليس فيهما أن لكل يسع خمسة عشر صاعا ، وقد روى ذلك  
 الإمام أحمد في المسند ٤٠٥/١٦ ، والمدققي ٢١٠/٢ من طريق روح حلتنا محمد بن أبي حفصة عن ابن شهاب عن حميد  
 بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه : فأني رسول الله ﷺ بربيل وهو لكل في خمسة عشرة صاعا أحسبه قرأ .  
 وقال فيه محققوا المسند : حديث صحيح ، وهذا إسناد حسن من أجل محمد بن أبي حفصة ، وقد توبع ، وبقي رجاله ثقات  
 . ورواه الإمام أحمد في المسند ٥٣٣/١١ ، والمدققي ١٩٠/٢ ، واليهقي في السنن الكبرى ٢٢٦/٤ من طريق يزيد بن  
 هارون أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن إبراهيم بن عامر عن سعيد بن المسيب وعن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي  
 هريرة وفيه : فأني رسول الله ﷺ بعرق فيه خمسة عشر صاعا من تمر . وسأني يزيد تخرج في ص ١٨٣-١٨٤ ، ١٨٨ .

(٤) هناك وجه لبعض الشافعية أنه يجوز صرف كفارة الجماع خاصة إلى زوجة المكفر وأولاده إذا كانوا  
 فقراء لهذا الحديث . فعلى هذا لا يرد هذا الاعتراض ، والذي عليه جمهورهم قياس كفارة الجماع  
 على الزكاة وباقي الكفارات . انظر المجموع ٣٨١/٦ ، وفتح الباري ٢٠٣/٤ .

(٥) الأم ١٣٤/٢ ، والمهذب ٦١٦/٢ ، والمجموع ٣٨٠/٦ ، واستحسن الخطابي هذا الجواب في معالم السنن  
 ١١٩/٢ .

قالوا: الأعرابي كان مظاهرا ثم وطئ ، فلذلك أمر بالكفارة . والجواب أنه لم يرو أن أحدا ظاهر في الإسلام إلا رجلا: أوس بن الصامت <sup>(١)</sup>، وسلمة بن صخر <sup>(٢)</sup>؛ فأما أوس فكان شيخا كبيرا لم يقدر أن يجيء إلى رسول الله ﷺ فجاءته امرأته فشكت إليه فأنزل الله تعالى: ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ <sup>(٣)</sup>. وفي خبر أبي هريرة أن الأعرابي جاء بنفسه فسأل النبي ﷺ ؛ وأما سلمة بن صخر رضي الله عنه فروي عنه أنه قال: يا رسول الله ، رأيت ساق امرأتي في

---

(١) أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم ، أخو عبادة بن الصامت ، الخزرجي ، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ . مات في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو زوج خولة بنت ثعلبة المجادلة التي أنزل الله فيها وفي زوجها ما أنزل . انظر الإصابة ٨٥/١ ، وأسد الغابة ١٧٢/١ ، والثقات ١١/٣ ، وتهذيب التهذيب ٣٨٣/١ ،

(٢) سلمة بن صخر بن سليمان الخزرجي المدني البياضي ، ذكر ابن حبان أنه الذي وقع على امرأته في شهر رمضان فقال له النبي ﷺ اعتق رقبة . وقال الحافظ هو الذي ظاهر من امرأته . قلت : ولا منافاة بين القولين ؛ لأنه ظاهر من امرأته حتى ينتهي رمضان فوقع عليها في أثنائه ليلا ، كما أخرجه أحمد ٣٧/٤ ، والترمذي ٣٧٧/٥ ، رقم: ٣٢٩٩ وحسنه . وانظر ترجمته في الإصابة ٦٦/٢ ، والثقات ١٦٥/٣ ، وتهذيب التهذيب ١٤٧/٤

(٣) من الآية ١ من سورة المجادلة . والحديث رواه أحمد ٤١٠/٦ ، وأبو داود ٦٦٢/٢ ، رقم: ٢٢١٤ ، وابن حبان — الإحسان ١٠٧/١٠ رقم ٤٢٧٩ ، وابن الجارود ص ١٨٦ رقم ٧٤٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٨٩/٧ من رواية يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة بنت مالك بن ثعلبة . وصححه الألباني في الإرواء ١٧٣/٧ رقم ٢٠٨٧ ورواه ابن ماجه ٦٦٦/١ ، رقم: ٢٠٦٣ ، والحاكم ٤٨١/٢ ، والبخاري مع الفتح ٣٨٤/١٣ معلقا بصيغة الجزم من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها . وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي والألباني في الإرواء ١٧٥/٧ .

القمر (فنزوت)<sup>(١)</sup> عليها<sup>(٢)</sup>. وفي خبر أبي هريرة رضي الله عنه قال: وقعت على امرأتي في  
نهار رمضان .

وفي خبر سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : «انطلق إلى صدقة بني زريق  
فليدفع إليك» .<sup>(٣)</sup> وفي خبر أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع العرق إلى الأعرابي  
(وهذا)<sup>(٤)</sup> يدل على أن قصة الأعرابي غير قصة المتظاهرين<sup>(٥)</sup>.

ومن جهة القياس أن الصوم عبادة تتعلق المال بحبرائها فتعلقت الكفارة بفسادها  
، أصله الحج .

والمال يتعلق بحبران الصوم في ثلاثة : مواضع أحدها : الشيخ (اهم)<sup>(٦)</sup> الذي لا  
يستطيع الصوم فإنه يأكل ويكفر<sup>(٧)</sup>. والثاني : المرضع تخاف على ولدها فتفطر

---

(١) في أ: مروت ، ومعنى نزوت أي وثبت عليها . النهاية ٤٤/٥ .

(٢) أخرجه أحمد ٣٧/٤ ، وأبو داود ٦٦٠/٢ ، رقم: ٢٢١٣ ، والترمذي ٣٧٧/٥ ، رقم: ٣٢٩٩ ، وأبو  
٢٠٣/٢ ، من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلمة  
بن صخر وفيه : فبينما هي تخدمني ذات ليلة إذ تكشف لي منها شيء فلم ألبث أن نسوت  
عليها ... الحديث . وأعل بعنة ابن إسحاق وهو مدلس ، وبالنقطاع لأن سليمان بن يسار لم  
يدرك سلمة . انظر سنن الترمذي ومختصر سنن أبي داود للمنذري ١٣٩/٣ والتلخيص الجبر  
٤٤٤/٣ .

(٣) هو جزء من خبر سلمة بن صخر رضي الله عنه .

(٤) في ط: فهذا

(٥) نصر الحافظ في هدي الساري — مقدمة فتح الباري — ص: ٢٩٣ القول بالتفريق بين قصة الأعرابي  
وقصة سلمة بن صخر وأجاب عن الروايات التي ذكرت أن سلمة بن صخر هو الذي وقع على  
امراته في نهار رمضان وأيد أنه إنما وقع على أهله في الليل .

(٦) في ط: الهرم ، والهم والهمة بكسر هما الشيخ الفاني . انظر القاموس المحيط ١٩٤/٤

(٧) الأم ١٤٣/٢

وتكفر<sup>(١)</sup>. والثالث: من وجب عليه قضاء الصوم فأخره من غير عذر إلى رمضان آخر فإنه يقضي ويكفر<sup>(٢)</sup>.

فأما الجواب عن قولهم: عبادة لا تتعلق الكفارة بفساد [قضائها]، فكذلك لا يتعلق بفساد<sup>(٣)</sup> أدائها فهو أن الأداء لا يصح اعتباره بالقضاء؛ لأن<sup>(٤)</sup> الأداء أعلى مرتبة، يدل على هذا أنه في القضاء مخير بين أن يصوم وبين أن يؤخر الصوم<sup>(٥)</sup> إلى زمان آخر، وليس كذلك في الأداء، وفي الأداء يتحتم عليه الصوم، وفي القضاء لا يتحتم عليه الصوم فافترقا.

والمعنى في الصلاة أن المال لا يتعلق بجبرائها؛ فلذلك لم تتعلق الكفارة بفسادها، وفي مسألتنا الصوم عبادة تتعلق المال بجبرائها؛ فلذلك تعلقت الكفارة بفسادها، كالحج.

وأما الجواب عن قولهم: أفطر يوما من رمضان متعمدا فلم تلزمه الكفارة، كما لو أفطر بالأكل فهو أن (للجماع)<sup>(٦)</sup> مزية على غيره من الأمور المحظورات فلا يجوز اعتباره بالأكل.

---

(١) وكذلك الحامل تخاف على ولدها. الأم ١٤٣/٢

(٢) الأم ١٤٣/٢

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) نهاية ل ٣١ من ب

(٥) نهاية ل ١٢٣ من ج

(٦) في أ: الجماع

الذي يدل على هذا أن الحج قد (حظر)<sup>(١)</sup> فيه أشياء من جهلتها الجماع ثم كان للجماع مزية على تلك الأشياء<sup>(٢)</sup> فدل على صحة ما ذكرناه.

**فصل :** إذا أفطر يوما من رمضان بالجماع فإن القضاء واجب عليه والكفارة معا ، وسواء كانت الكفارة عتقا ، أو صياما ، أو إطعاما<sup>(٣)</sup>.

وقال الأوزاعي<sup>(٤)</sup> : إن كانت الكفارة صياما لم يجب القضاء ؛ وإنما يجب عليه صوم شهرين حسب<sup>(٥)</sup>.

واحتج من نصره بأنهما عبادتان من جنس واحد فدخلت الصغرى في الكبرى ، كالوضوء والغسل<sup>(٦)</sup>.

ودليلنا ما روي أن النبي ﷺ قال للأعرابي الذي أخبره أنه وقع على أهله في رمضان : «ثم اقض يوما مكان الذي أصبت فيه وكفر»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) في ط: حضرت

(٢) الأم ١٣٦/٢ — ١٣٧

(٣) تحفة المحتاج ٦٢٨/٤ ، والمنهاج مع معني احتاج ٤٤٤، ٤٤٢/١

(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد ، الشامي ، أبو عمرو الأوزاعي الفقيه الثقة عالم أهل الشام . مات سنة سبع وخمسين ومائة .

انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٤٨٨/٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٠٧/٧ ، وتهذيب التهذيب ٢٣٨/٦ .

(٥) المغني ٣٧٢/٤ . وحنية العلماء ٢٠٠/٣ ، والمجموع ٣٨٢/٦ .

(٦) يعني أن الغسل يجزئ عن الوضوء . الأم ١٠٥/١

(٧) أخرجه مالك ٢٧٤/١ ، رقم : ٦٧٤ ، عن عطاء الخرساني عن سعيد بن المسيب مرسل وفيه : «وصم يوما مكان ما أصبت» .

ورواه أبو داود ٧٨٦٢ ، رقم : ٢٣٩٣ ، وابن خزيمة ٢٢٣/٣ ، رقم : ١٩٥٤ ، والدارقطني ٢١١/٢ . والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٦/٤ ، كلهم من حديث هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي



ولأنها كفارة فلم تسقط القضاء ، أصل ذلك الكفارة بالعتق

والإطعام <sup>(١)</sup> وأصله أيضا الكفارة في الحج <sup>(٢)</sup>.

فأما الجواب / <sup>(٣)</sup> عن قولهم : (إنهما) <sup>(٤)</sup> عبادتان من جنس واحد فهو أن  
موجبهما مختلف وذلك أن أحدهما بدل عن العتق والأخرى بدل عن الصوم فلم  
يتداخلا .

والمعنى في الأصل أن الوضوء والغسل غير مقصودين في أنفسهما وإنما يرادان  
للصلاة ؛ فلذلك دخل أحدهما في الآخر ، وفي مسألتنا كل واحدة من العبادتين  
مقصودة في نفسها فلم يتداخلا والله أعلم [بالصواب] <sup>(٥)</sup>.

---

هريرة وفيه : «وصم يوما واستغفر الله» . قال ابن خزيمة هذا الإسناد وهم ، أخبر عن ابن شهاب عن  
حميد بن عبد الرحمن وهو الصحيح لا عن أبي سلمة . وأعله ابن حزم في المحلى ١٨١/٦ هشام .  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٢٦/٤ عن إبراهيم بن سعد قال وأخبرني الليث بن سعد عن  
الزهري عن حميد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال له : «اقض يوما مكانه» . وخرج الدارقطني  
٢١٠/٢ ، والبيهقي ٢٢٦/٤ من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن الزهري عن حميد بن عبد  
الرحمن أن أبا هريرة حدثه أن رسول الله ﷺ أمر الذي أفطر في رمضان أن يصوم يوما مكانه .  
وأعله ابن حزم في المحلى ١٨١/٦ بأبي أويس .

قال الحافظ في الفتح ٢٠٤/٤ : ومجموع هذه الطرق نعرف أن لهذه الزيادة أصلا .  
وقال الألباني في الإرواء ٩٣/٤ : وهو كما قال — يعني الحافظ — فإنه من المستبعد جدا أن تكون باطلة  
وقد جاءت هذه الطرق الكثيرة لا سيما وفيها طريق سعيد المرسله وهي وحدها جيدة... إلخ .

(١) وهو المذهب . وفي قول إن الكفارة تسقط القضاء مطلقا .

المجموع ٣٦٢/٦ ، وحلية العلماء ٢٠٠/٣

(٢) يعني أن من أفسد حجه بجماع فإنه تلزمه الكفارة والقضاء . الأم ١٣٦/٢ — ١٣٧ ، ٣٤٠ — ٣٤١  
، والمنهاج مع مغني المحتاج ٥٢٢/١ — ٥٢٣

(٣) نهاية ل ٢١ من ط

(٤) في أوب : إنها

(٥) ساقطة من أوب .

مسألة : قال : الشافعي رحمه الله فعليه القضاء والكفارة واحدة عنه وعنهما. <sup>(١)</sup>  
وهذا كما قال ، أما الرجل فتجب عليه الكفارة إذا وطئ ، وأما المرأة  
فاختلف قول الشافعي فيها فالذي نص عليه في كتبه أنها لا تجب عليها  
الكفارة. <sup>(٢)</sup> وقال في الإملاء عليها الكفارة، <sup>(٣)</sup> وإليه ذهب مالك <sup>(٤)</sup>،

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(٢) وهو مذهبه الجديد وهو الصحيح . الأم ١٣٥/٢ ، وأخاوي الكبير ٤٢٤/٣ ، والعزير ٢٢٧/٣ ، والمجموع ٣٦٦/٦ .

(٣) أخاوي الكبير ٤٢٥/٣ ، والوسيط ٥٤٥/٢ ، والمجموع ٣٦٣/٦

(٤) المدونة ٢١٨/١ ، والإشراف ٢٠٠/١ ، والكافي ٣٤٢/١ ، والاستذكار ١٠٨/١٠

وأبو حنيفة<sup>(١)</sup> ، والثوري<sup>(٢)(٣)</sup> ، وأبو ثور<sup>(٤)</sup> ، واختاره أبو بكر بن المنذر<sup>(٥)(٦)</sup>  
واختاره القاضي أبو الطيب<sup>(٧)</sup> أيضا.

واحتمل من نصرهم بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أفطر في رمضان  
فعليه ما على المظاهر»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) مختصر اختلاف العلماء ٢٨/٢، والمبسوط ٧٢/٣، وبدائع الصنائع ٢٥٣/٢

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد أم،  
حجة وكان ربما دلس ، وهو من تابعي التابعين . مات سنة إحدى وستين ومائة ، وله أربع وستون  
انظر ترجمته في التقريب ٣٧١/١ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ٢٢٣/١  
(٣) لم أجد قوله.

(٤) المغني ٣٧٥/٤، والمجموع ٣٨٢/٦

(٥) الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المجمع على إمامته وجلالته ، صاحب  
التصانيف الكثيرة النافعة ، قال النووي : له من التحقيق ما لا يدانل فيه وهو اعتماده ما دلت عليه السنة  
الصحيحة... ولا يلتزم التقيد في الاختيار بمذهب أحد بعينه ، ولا يتعصب لأحد ولا على أحد على  
عادة أهل الخلاف... ومع هذا فهو عند أصحابنا معدود من أصحاب الشافعي مذكور في جميع كتبهم  
في الطبقات... توفي بمكة سنة تسع أو عشر وثلاثمائة . تهذيب الأسماء واللغات ١٩٦/٢ - ١٩٧ ،  
وسير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٤ .

(٦) المغني ٣٧٥/٤، والمجموع ٣٨٢/٦

(٧) حلية العلماء ٢٠٠/٣، والعزیز ٢٢٧/٣، ومشكل الوسيط لابن الصلاح مع الوسيط ٥٤٥/٢

(٨) لم أقف عليه . وقال الزيلعي في نصب الراية ٤٥٠/٢: والحديث لم أحده. وقال الحافظ في الدراية  
٢٧٩/١: لم أحده هكذا. وقال ابن الهمام في فتح القدير ٢٦٢/٢: الله أعلم به وهو غير محفوظ. وقال  
شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الصيام من شرح العمدة ٢٧٧/١: لا يعرف له إسناد ولا أصل.

والمرأة قد أفطرت في رمضان فيجب أن تجب عليها الكفارة <sup>(١)</sup>. قالوا: ولأنهما  
تساويا في / <sup>(٢)</sup> سبب الحكم فوجب أن يتساويا في الحكم ، أصله إذا زنى بها فإن  
الحد يجب عليهما جميعا لتساويهما في سببه <sup>(٣)</sup>، وكذلك إذا تساويا في إتلاف  
شيء فإن القيمة عليهما جميعا. ولا يدخل عليه كفارة الظهار؛ لأن موجبها المنكر  
من القول والعود وذلك [مما] <sup>(٤)</sup> يختص به الرجل دونها ولا يلزم عليه أيضا المهر؛  
لأن بضع الرجل لا قيمة له.

يدل على ذلك أنها إذا أكرهته على الزنى لا يلزمها قيمة بضعه ولو أكرهها  
[هو] <sup>(٥)</sup> على الزنى لزمه قيمة بضعها. (ولو) <sup>(٦)</sup> تزوجته لم يجب عليها المهر ولو  
تزوجها لزمه المهر فصار (بضعه) <sup>(٧)</sup> بمنزلة الديدان والجعلان التي لا قيمة لها عند  
التلف . ✖

قالوا: ولأنها شخص أفطر بأعلى ما في الباب من جنسه فوجب أن (تلتزمها) <sup>(٨)</sup>  
الكفارة كالرجل ، ولأنها أفطرت بجماع فوجب عليها الكفارة كالرجل .

(١) الإشراف ٢٠٠/١

(٢) نهاية ل ٣٢ من ب

(٣) المبسوط ٧٢/٣، والاختيار لتعنين المختار ١٣١/٢.

(٤) ساقطة من ب

(٥) ساقطة من ط

(٦) في ط: وإن

(٧) في ط: مهره.

(٨) في ط: لا تلزمها

ودليلنا ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ يضرب صدره ويتنف شعره وهو يقول: هلك الأبعد <sup>(١)</sup>. وفي بعض الروايات أنه قال: هلك وأهلك فقال رسول الله ﷺ: «ما شأنك؟» قال: وقعت على امرأتي في نهار رمضان فقال له النبي ﷺ: «اعتق رقبة». قال: لا أجد. قال: «صم شهرين متتابعين» قال: لا أستطيع. قال: «فأطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام» قال: لا أجد. فأتي رسول الله ﷺ بعرق فيه تمر فقال: «خذ هذا (فتصدق) <sup>(٢)</sup> به». <sup>(٣)</sup> وساق بقية الحديث.

فوجه الدليل منه من موضعين: أحدهما: أن رسول الله ﷺ أمسره بكفارة واحدة ولم يوجب على المرأة شيئا ولو وجب على المرأة كفارة لبعث إليها من

---

(١) رواه مالك ٢٧٤/١، رقم: ٦٧٤ عن عطاء الخرساني عن سعيد بن المسيب مرسلا وفيه: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ يضرب نحره ويتنف شعره ويقول: هلك الأبعد... إلخ وأنكر على عطاء ذكر البدنة فيه. انظر التمهيد ٨/٢١، وذكر الحافظ في التلخيص ٢١٩/٢ رواية للدارقطني في العلل وفيها: أن أعرابيا جاء يلطم وجهه ويتنف شعره ويضرب صدره ويقول هلك الأبعد... إلخ. قال الحافظ وإسنادها جيد.

(٢) في ط: تصدق.

١٨٨

(٣) تقدم تخريج أصل الحديث في ص: دون قوله: وأهلك. وروى الدارقطني ٢٠٩/٢ - ٢١٠ نحوه مع هذه الزيادة من طريق أبي ثور عن معلى بن منصور عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة يقول: أتى رجل النبي ﷺ فقال: هلك وأهلك. الحديث. قال: «الدارقطني: تفرد به أبو ثور عن معلى بن منصور عن ابن عيينة "وأهلك" وكلهم ثقات. ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٢٧/٤ بنحوه مع هذه الزيادة من طريق الأوزاعي حدثني الزهري به. قال البيهقي: ضعف شيخنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله هذه اللفظة "وأهلك" ثم نقل عنه وجه ضعفها. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢٠١/٤: وقد ذكر البيهقي أن للحاكم في بطلانها ثلاثة أجزاء ثم ذكر محصل القول فيها. وضعف الخطابي في معالم السنن ٢٧١/٣ هذه الزيادة. ونصر ابن التركماني في الجوهر النقي مع السنن الكبرى ٢٢٧/٤ - ٢٢٨ إثبات هذه الزيادة.

يأمرها بما <sup>(١)</sup>، كما قال : في قصة العسيف <sup>(٢)</sup> الذي زنى : «واغد يا أنيس <sup>(٣)</sup> على امرأة هذا فإن اعترفت [بالتزني] <sup>(٤)</sup> فارجمها» <sup>(٥)</sup>.

والوجه الثاني : أن السبب إذا نقل مع الحكم كان كالعلة له وقد ثبت أن العلة والحكم لا يجوز أن يزداد فيها، فكذلك السبب.

قالوا : وليس في الخبر أنه أمره بالقضاء وقد أوجبتموه عليه ، وهذا زيادة في الحكم . والجواب من وجهين : أحدهما : أنه قد روي أنه قال للأعرابي : «ثم اقض يوما مكان الذي أصبت فيه وكفر» <sup>(٦)</sup> فثبت أنه أمره بالقضاء . والثاني : أن القضاء منصوب عنده في القرآن ، فلذلك لم يحتج إلى ذكره قال الله تعالى : ﴿ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ <sup>(٧)</sup> فأوجب الله القضاء في حق المفطر لعذر فهو بالوجوب في حق المفطر لغير عذر أولى.

(١) البخاري الكبير ٤٢٥/٣، والاصطلاح ١٥٢/٢.

(٢) العسيف هو الأخير. النهاية ٢٣٦/٣ - ٢٣٧.

(٣) أنيس بن الضحاك الأسلمي وهو الذي أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى المرأة الأسلمية ليرجمها إن اعترفت بالتزني .

انظر أسد الغابة ١٥٧/١ ؛ والإصابة ٧٦/١ .

(٤) ساقطة من ط

١٣٤٥/٣

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ١٤٠/١٢، رقم: ٦٨٢٧، ٦٨٢٨، ومسلم<sup>١</sup>، رقم: ١٦٩٧، ١٦٩٨ - من حديث أبي هريرة ، وزيد بن خالد رضي الله عنهما .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ١٠٠/١٢

(٧) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

قالوا: يحتمل أن يكون الأعرابي /<sup>(١)</sup> أكرهها على الوطاء ؛ فلذلك وجبت عليه الكفارة دونها . والجواب أن هذا غير صحيح ؛ لأنه قال: هلك وأهلك . ولو كان أكرهها لكان هو الهالك دونها ؛ لأن المكره غير /<sup>(٢)</sup> مأثوم <sup>(٣)</sup> .

قالوا: إنما (أوجب) <sup>(٤)</sup> عليه الكفارة دونها ؛ لأن الوطاء ثبت في حقه ولم يثبت في حقها وهو بمنزلة ما لو قال (الأعرابي) <sup>(٥)</sup> : إني وفلانا قتلنا زيدا فإن حكم القتل (يتعلق) <sup>(٦)</sup> بالأعرابي دون فلان . والجواب أنه لو كان كذلك لبعث إليها من يسألها ، كما فعل بالمرأة في قصة العسيف ولما لم يفعل ذلك دل على أنه لا كفارة عليها . قالوا: قد بين رسول الله ﷺ للأعرابي الحكم المتعلق بالوطاء فأغناه عن أن يذكر ذلك للمرأة ؛ لأن البيان واحد ومعلوم أن ما (وجب) <sup>(٧)</sup> على زيد بسبب شاركه /<sup>(٨)</sup> فيه عمرو فعلى عمرو مثله .

---

(١) نهاية ل ٢٢ من ط

(٢) نهاية ل ٣٣ من ب

(٣) الحاوي الكبير ٤٢٥/٣ ، والاصطلاح ١٥٤/٢

(٤) في ط: وجبت

(٥) في أ و ب: للأعرابي

(٦) في أ: معلق .

(٧) في أ و ب: وجد .

(٨) نهاية ل ١٢٤ من أ

والجواب أن النبي ﷺ بين للأعرابي أن الكفارة واجبة على الواطئ (والمرأة)<sup>(١)</sup>

موظوة غير واطئة فحكمها [غير]<sup>(٢)</sup> حكم الواطئ .

وجواب آخر وهو أن البيان الواحد يكفي في حق من كان فقيها ، فأما في حق

(الأعراب)<sup>(٣)</sup> وأهل البوادي فلا يكفي لبعدهم من الفقه وغلبة الجهل عليهم .

فإن قيل : [إنما]<sup>(٤)</sup> سأل [الأعرابي]<sup>(٥)</sup> النبي ﷺ عما يلزمه فينه [له]<sup>(٦)</sup> (و لم

يسأله)<sup>(٧)</sup> عما (يلزم)<sup>(٨)</sup> الزوجة ، فالجواب أن الأعرابي لم يسأل عن شيء ؛ وإنما

أنهى إلى رسول الله ﷺ خبر فعل مشترك حصل منه ومن زوجته فلما أمره بكفارة

واحدة كان الظاهر [أن ذلك]<sup>(٩)</sup> جميع ما يتعلق بالفعل .

ومن القياس (أنها)<sup>(١٠)</sup> كفارة تفتتح بالعتق وتختتم بالإطعام فلم تجب على المرأة

، أصله [كفارة]<sup>(١١)</sup> الظهار .

---

(١) في أ و ب : فللمرأة

(٢) ساقطة من أ و ب .

(٣) في أ و ب : الأعرابي .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في ط : ولم يلزمه .

(٨) في أ و ب : يوجب

(٩) ساقطة من أ و ب .

(١٠) في أ و ب : أنه

(١١) ساقطة من ط



أو نقول : كفارة مرتبة على ثلاثة أنواع أو نقول : كفارة ليس للصوم فيها بدل فلم تجب على المرأة [أصله] <sup>(١)</sup> ما ذكرناه ، ولا يلزم عليه الصوم في كفارة القتل ؛ لأن الشافعي نص في الجديد على أنه لا بدل له <sup>(٢)</sup> .

وقياس آخر وهو أنها موطوءة فلم تجب عليها كفارة الوطء ، أصله إذا وطئها في الموضع المكروه <sup>(٣)</sup> ، وأصله إذا شهدت برؤية الهلال فلم تقبل شهادتها ثم وطئت وهذا القياس مركب <sup>(٤)</sup> .

قياس آخر وهو أنه حق مال يتعلق بالوطء فلم يجب على المرأة ، أصله المهر <sup>(٥)</sup> .

فأما الجواب عن الخبر فهو أنه غير صحيح ، والمحفوظ ما روى مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «الذي أفطر في رمضان عليه ما على المظاهر» <sup>(٦)</sup> وأراد بذلك الأعرابي ؛ وإنما أوجب عليه الكفارة ؛ لأنه كان واطئاً فلا حجة لهم فيه .

(١) ساقطة من ط .

(٢) الوجيز ١٥٨/٢ ، وروضة الطالبين ٣٧٩/٩ - ٣٨٠ .

(٣) مغني المحتاج ٤٤٤/١ ، وقال السيوطي في الأشباه ص: ٢٧٢: لا كفارة على المفعول به في الصوم بلا خلاف رجلا كان أو امرأة .

(٤) القياس المركب اتفاق الخصمين على إثبات الحكم في الأصل ، ولكنه معلل عند أحدهما بعلة أخرى يصلح كل منهما أن تكون علة وهذا يقال له مركب الأصل ، أو هو منع أحدهما وجود العلة في الفرع وهذا يقال له مركب الوصف .

الإحكام للآمدي ١٧٦/٣ - ١٧٧ ، وروضة الناظر ٢٣٤/٢ ، وإرشاد الفحول ص: ٣٠٦ بتصرف .

(٥) مغني المحتاج ٤٤٤/١ .

(٦) أخرجه الدارقطني ١٩٠/٢ - ١٩١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٩/٤ من طريق هشيم عن إسماعيل بن سالم عن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر الذي أفطر يوماً من رمضان بكفارة الظهار

(وأما) <sup>(١)</sup> الجواب عن قولهم : تساويا في السبب الموجب للحكم فهو أننا لا نسلم ذلك ؛ لأن السبب هو الوطاء ، (والواطئ) <sup>(٢)</sup> الرجل دون المرأة فلم يتساويا .  
 وجواب آخر [وهو] <sup>(٣)</sup> أن ما ذكره ينكسر على أصلهم بالعاقلة إذا مكنت  
 (من نفسها مجنوناً) <sup>(٤)</sup> فوطئها فإن سبب الخد قد وجد منها ، وقال أبو / <sup>(٥)</sup> حنيفة  
 : لا يجب عليها الخد <sup>(٦)</sup> . كذلك لا يمتنع أن يوجد السبب من المرأة ولا تجب  
 عليها الكفارة . والمعنى في الرجل أن كفارة الظهار تجب عليه والمهر يلزمه وأنه هو  
 الواطئ والمرأة بخلاف ذلك .

[وأما الجواب عن قولهم : أفطرت بأعلى ما في الباب من جنسه فهو أنه لا تأثير  
 له ؛ لأنها لو أفطرت بأدنى ما في الباب مثل أن تأكل كسرة يابسة أو يكون

---

قال الدارقطني : وثنا هشيم ثنا ليث عن مجاهد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله . قال : وانحفظ عن  
 هشيم عن إسماعيل بن سالم عن مجاهد مرسلاً عن النبي ﷺ وعن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة  
 . وليث ليس بالقوي . وقال البيهقي : فهذا اختصار وقع من هشيم للحديث فقد رواه جرير بن عبد  
 الحميد وموسى بن أعين وعبد الوارث بن سعيد عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة مفسراً في قصة  
 الواقع على أهله في شهر رمضان ، وهكذا كل حديث كان روي في هذا الباب من وجه مطلقاً فقد  
 روي من وجه آخر مفسراً في قصة الواقع ولا يثبت عن النبي ﷺ في الفطر بالأكل شيء .

(١) في ط : فأما

(٢) في أ : والوطء

(٣) ساقطة من أ و ب .

(٤) في أ و ب : مجنوناً من نفسها .

(٥) نهاية ل ٣٤ من ب

(٦) بدائع الصنائع ٤٨٧/٥ .

الواطئ لها (أشوه قبيحا)<sup>(١)</sup> لوجبت عليها الكفارة عندهم. ثم المعنى في الرجل ما ذكرناه [٢].

وأما الجواب عن (قولهم)<sup>(٣)</sup> : أفطرت بالجماع فوجبت عليها الكفارة ، كالرجل فهو أنه لا يجوز اعتبار المرأة بالرجل ؛ لأن المعنى فيه ما ذكرناه فأغنى عن الإعادة والله أعلم.

فصل : قد ذكرنا أن (للشافعي)<sup>(٤)</sup> قولين أحدهما تجب على الرجل كفارة وعلى المرأة كفارة والثاني : تجب كفارة واحدة على الرجل<sup>(٥)</sup> ، فإذا قلنا يجب عليهما كفارتان فلا تفريع عليه ويعتبر حال كل واحد منهما بنفسه<sup>(٦)</sup>.

---

(١) هاتان الكلمتان غير واضحتين في أ و ب ، وما رسمته أقرب إلى رسمهما. قال في لسان العرب ٢٤٣/٧ : رجل أشوه قبيح الوجه.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط.

(٣) في أ : أقوالهم .

(٤) في ب : الشافعي. وفي ط : الشافعي ذكر.

(٥) تقدم ذكر هذين القولين في ص : ١٨٥

(٦) الحاوي الكبير ٤٢٦/٣ ، والمجموع ٣٦٦/٦

وإذا قلنا تحب كفارة واحدة على الرجل (فهل) <sup>(١)</sup> يخرجها عن نفسه أو عن نفسه وزوجته؟ في ذلك قولان: أحدهما أنه يخرج جميعها عن نفسه قاله في اختلاف مالك وأبي حنيفة <sup>(٢)</sup> وهو الصحيح <sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنه يخرجها عن نفسه وعن زوجته قاله في كتبه القديمة والجديدة <sup>(٤)</sup>. ووجهه أنهما تساويا في السبب الموجب للكفارة فوجب أن /يتساويا في الكفارة أصله الزانيان فإن أخذ يجب عليهما جميعا لتساويهما في سببه .

---

(١) في ط: فهو.

(٢) لم أجد كتابا بهذا الاسم في الأم .

(٣) انظر الخاوي الكبير ٤٢٦/٣، والتهذيب ١٦٨/٣، والمجموع ٣٦٦/٦.

(٤) نقل الرافعي في العزيز ٢٢٨/٣ عن إمام الحرمين أنه قال: هذا القول هو ظاهر المذهب، قال وقد يحتاج له بقوته في المختصر: والكفارة واحدة عنه وعنهما. قال: لكن من قال بالأول حمله على أنهما تجزئ عن الفعيلين جميعا ولا تنزمنها كفارة خاصة. قلت: ويبين ما في المختصر ما قال الشافعي في كتاب الصيام الصغير من الأم ١٣٥:٢: ولو جامع بالغلة كانت كفارة لا يزداد عليها على الرجل، وإذا كفر أجزأ عنه وعن امرأته.

(٥) نهاية ل ٢٣ من ط

ووجه القول الآخر ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال للأعرابي: «اعتق رقبة». <sup>(١)</sup> وهذا أمر له وحده فيجب أن يختص به دونها، وقال له لما قال لا أجد: «صم شهرين متتابعين». <sup>(٢)</sup> ولو كانت الكفارة عنهما جميعا لبعث إليها من يأمرها بصيام شهرين؛ لأن الصوم لا يتحمل، ولأنها كفارة وجبت على الرجل فكان جميعها مخرجا عنه أصله كفارة الظهار؛ ولأن الكفارة حال الوجوب لا تتبع فكذا في حال الإخراج، فإذا قلنا يخرج جميعها عن نفسه فإنه يعتبر حاله فإن كان من أهل العتق أعتق وإن كان من أهل الصيام صام وإن كان من أهل الإطعام أطعم. <sup>(٣)</sup>

وأما إذا قلنا: يخرج الكفارة عنهما جميعا فلا يخلو (من) <sup>(٤)</sup> أن تتساوى حالتاهما أو تختلف فإن تساوت حالتاهما (وكانا) <sup>(٥)</sup> من أهل العتق أعتق رقبة ونواها عن نفسه وعن زوجته، وإن كانا من أهل الصيام صام كل واحد منهما شهرين متتابعين؛ لأن الصوم لا تدخله النيابة. وإن كانا من أهل الإطعام أطعم سستين مسكينا ونوى ذلك عنهما <sup>(٦)</sup>.

(١) هو جزء من الحديث المتقدم تخريجه في ص: ١٧٥.

(٢) جزء من الحديث المتقدم تخريجه في ص: ١٧٥.

(٣) أخاوي الكبير ٤٢٦/٣، والمهذب والمجموع ٣٦٦، ٣٦٣/٦.

(٤) في ط: إما. وفي ب: وإن كان.

(٥) في ط: فكانا.

(٦) العزيز ٢٢٩/٣، والمهذب والمجموع ٣٦٧، ٣٦٤/٦.

وأما إذا اختلفت حالتاهما فلا يخلو (من) <sup>(١)</sup> أن يكون حال الزوج أرفع أو حال المرأة فإن كان الزوج أرفع حالا مثل أن يكون من أهل العتق وهي من أهل الصيام فإنه يعتق عن نفسه رقبة / <sup>(٢)</sup>، ويجب عليها هي صيام شهرين متتابعين، فإن أراد أن يخفف عنها وكانت حرة فإنه ينوي بعق الرقبة عنه وعنهما ويسقط عنها الصيام؛ لأنه يجوز الانتقال من (الصيام) <sup>(٣)</sup> إلى العتق (إذ) <sup>(٤)</sup> كان العتق أعلى والصيام أدنى <sup>(٥)</sup>.

وأما إن كانت أمة فليست من أهل العتق فلا يجوز أن ينوي العتق عنها ويجب عليها الصيام؛ لأنه لا يجد سبيلا إلى التخفيف عنها <sup>(٦)</sup>.

وإن كان هو من أهل الصيام وهي من أهل الإطعام فيجب عليه الصوم ويجب عليها الإطعام إلا أن يتحمل ذلك عنها؛ لأن الإطعام مما يتحمل وتدخله النيابة فيثبت الإطعام في ذمته إلى وقت / <sup>(٧)</sup> ميسرته وليس له أن ينتقل من الإطعام

(١) في ط: إما

(٢) نهاية ل ٣٥ من ب

(٣) في ط: الصوم.

(٤) في أ و ب: إذا

(٥) وهذا هو الأصح من جهين حكاهما الخراسانيون، وقطع به العراقيون. والثاني يلزمها الصوم. وإن كان هو من أهل العتق وهي من أهل الإطعام فنوى بعق الرقبة عنه وعنهما سقط الإطعام عنها على الصحيح من الوجهين. والثاني: لا يجزئ لاختلاف الجنس، وفيمن يلزمه الإطعام وجهان أصحهما يلزم الزوج فإن عجز ثبت في ذمته إلى أن يقدر. والثاني: يلزمها.

التهذيب ١٦٩/٣، والعزير ٢٢٩/٣، والمجموع ٣٦٧/٦.

(٦) الخاوي الكبير ٤٢٦/٣، وروضة الطالبين ٣٧٦/٢، والمجموع ٣٦٧/٦.

(٧) نهاية ل ١٢٥ من أ

ههنا إلى الصيام الذي هو أعلى منه ؛لأن الإطعام وجب عليه بسبب غيره وإنما  
كان ذلك يجوز لو كان بسببه <sup>(١)</sup>.

هذا كله إذا كانت حال الزوج أرفع فأما إذا كانت حال المرأة أرفع مثل أن  
تكون من أهل العتق وهو من أهل الصوم فإنه يجب عليها عتق رقبة ويجب عليه  
الصوم فإن سعى في تحصيل رقبة فأعتقها عنها وعنه سقط عنه الصيام <sup>(٢)</sup>؛لأنه يجوز  
الانتقال من الأدنى إلى الأعلى .

وأما إن كانت من أهل الصيام وهو من أهل الإطعام فإنه يجب عليها الصوم  
ويجب عليه الإطعام ولا يجوز أن ينوي الإطعام (عنه) <sup>(٣)</sup>؛لأنه انتقال من الأعلى  
إلى الأدنى (إذ) <sup>(٤)</sup> كان الصوم أعلى من الإطعام. <sup>(٥)</sup>

فرع : إذا قدم من سفر في نهار رمضان مفطرا فوجد امرأته مفطرة مثل أن  
تكون [قد] <sup>(٦)</sup> طهرت من حيضها واغتسلت فجامعها فلا شيء عليهما <sup>(٧)</sup>. وأما  
إذا كانت صائمة فأخبرته أنها مفطرة فجامعها فإن الكفارة تجب عليها ولا

---

(١) قال الرافعي : ومقتضى الوجه الصحيح الذي قطع به العراقيون في الصورة السابقة في إجراء الاعتاق  
عنهما عن الصيام أن يجزئ هنا الصيام عن الإطعام.

العزیز ٢٢٩/٣، وروضة الطالین ٣٧٦/٢.

(٢) الحاوي الكبير ٤٢٧/٣، والعزیز ٢٢٩/٣، والمجموع ٣٦٨/٦

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . و . الصواب : عنها

(٤) في أ : إذا

(٥) ولا يجوز له أيضا أن يصوم عنها ؛لأن الصيام لا تدخله النيابة . انظر التهذيب ١٦٩/٣، وروضة  
الطلالین ٣٧٧/٢، والمجموع ٣٦٨/٦

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) الأم ١٣٨/٢ — ١٣٩، والمهذب والمجموع ٣٦٨، ٣٦٤/٦

يتحملها عنها ؛ لأنها غرته <sup>(١)</sup>، وإن أخبرته أنها صائمة فجامعها وهي مطاوعة له  
فعليها الكفارة ويتحملها عنها <sup>(٢)</sup>. وإن أكرهها على الجماع ففي فساد صومها  
قولان <sup>(٣)</sup> أحدهما أنه لا يفسد ولا تفريع عليه. والثاني : أنه يفسد فيجب عليها  
الكفارة غير أنه يتحملها عنها.

فرع : إذا زنى بامرأة في رمضان فإن الكفارة تجب عليها ولا يتحملها الزاني  
عنها ؛ لأن سبب التحمل الزوجية ولا زوجية بينهما. <sup>(٤)</sup>  
فرع إذا وقع المجنون على امرأته العاقلة في نهار رمضان فتجب عليها الكفارة  
وهل يتحملها عنها ؟ في ذلك وجهان : قال أبو إسحاق : لا يتحملها ؛ لأنه لا  
قصد له . وقال أبو العباس بن سريج يتحملها <sup>(٥)</sup> ؛ لأن جماعه بمنزلة الجنابة ولو  
حتى للزمه الضمان في ماله.

---

(١) نقل الرافعي عن العراقيين ، والنووي اتفاق الأصحاب على أنه إن قلنا الكفارة عنه فقط فلا شيء  
عليه ولا عينا ، وإن قلنا عنه وعنهما وجبت الكفارة عليها في مالها ؛ لأنها غرته.  
روضة الطالبين ٣٧٥/٢. والعزير ٢٢٨/٣، والمجموع ٣٦٩/٦.

(٢) إن قلنا : الكفارة عنه فقط فلا شيء عليه ولا عليها ، وإن قلنا الكفارة عنه وعنهما وجب عليه أن  
يكفر عنها إن كانت من أهل العتق أو الإطعام ، وأما إن كانت من أهل الصيام فإنه يلزمها الصيام.  
التهذيب ١٦٨/٣. والمجموع ٣٦٩/٦.

(٣) محل هذين القولين في الإكراه غير الملحق ، والأصح منهما أنه لا يفسد ، وأما إن قهرها كأن ربطها  
ثم وطئها فلا تفطر هي ، وتجب عليه كفارة عنه قطعا . انظر التهذيب ١٦٨/٣، والمجموع ٣٦٩/٦.

(٤) في هذه المسألة طريقتان أحدهما وهو الذي اقتصر عليه المصنف القطع بوجوب كفارتين ، على كسل  
واحد منهما كفارة. والثاني وبه قطع الجمهور وصححه النووي التفصيل فإن قلنا الكفارة عنه  
خاصة فعليه كفارة ولا شيء عينا ، وإن قلنا الكفارة عنه وعنهما فعليها في مالها كفارة أخرى.  
انظر الخاوي الكبير ٤٣٠/٣، والمهذب والمجموع ٣٦٩/٦، والعزير ٢٢٨/٣.

(٥) هكذا حكى المصنف هذين الوجهين ، ونقل الماوردي والنووي الوجه الأول عن أبي العباس بن  
سريج والوجه الثاني عن أبي إسحاق عكس ما نقل المصنف عنهما.



**فصل** إذا وجبت عليه الكفارة فعجز عنها ولم يقدر على العتق ولا الصيلم ولا الإطعام هل تسقط عنه الكفارة ؟ في ذلك قولان : أحدهما (أفها) <sup>(١)</sup> لا تسقط عنه ، وهو الصحيح <sup>(٢)</sup> . والثاني / <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> : أفها تسقط عنه . <sup>(٥)</sup>

واحتج من نصره بأن النبي ﷺ قال للأعرابي لما دفع إليه المكنل وفيه التمر : «أطعمه عيالك» . <sup>(٦)</sup> ولولا أن الكفارة قد سقطت عنه لم يأمره بذلك <sup>(٧)</sup> . قالوا : ولأنه حق مال يجب لله تعالى لا على سبيل البدل فوجب أن تسقط باللعجز [عنه] <sup>(٨)</sup> أصله زكاة الفطر <sup>(٩)</sup> .

انظر الحاوي الكبير ٤٢٩/٣ ، والمجموع ٣٦٨/٦

(١) في أ : أنه

(٢) الحاوي الكبير ٤٣٣/٣ ، وروضة الطالبين ٣٨٠/٢ ، والمجموع ٣٨٠/٦

(٣) نهاية ل ٣٦ من ب

(٤) نهاية ل ٢٤ من ط

(٥) المصادر المتقدمة نفسها .

(٦) جزء من الحديث المتقدم تخريجه في ص ١٧٢

(٧) المجموع ٣٨٠/٦

(٨) ساقطة من أ و ب .

(٩) الحاوي الكبير ٤٣٣/٣ ، والمهذب ٦١٦/٢ ، والمجموع ٣٨٠/٦

ولا يدخل عليه جزاء الصيد<sup>(١)</sup>.

فأما الجواب عما ذكره من خبر الأعرابي فهو أن النبي ﷺ أعلمه أن الكفارة

عليه في ذمته فلذلك أمره بأن ( )<sup>(٢)</sup> يطعمه عياله<sup>(٣)</sup>.

وأما الجواب عن قياسهم على زكاة الفطر فهو أن المعنى هناك أن زكاة الفطر

لم تجب عليه بفعله ؛ فلذلك سقطت لعجزه ، وليس كذلك في مسألتنا فإن

الكفارة [قد]<sup>(٤)</sup> وجبت عليه بفعله فوجب أن [لا]<sup>(٥)</sup> تسقط لعجزه كما ذكرنا

في جزاء الصيد وإذا كان هذا هكذا صح ما قلناه والله أعلم بالصواب.

مسألة قال الشافعي رحمه الله وإن كان ناسيا فلا قضاء عليه للخبر عن رسول الله

ﷺ في أكل الناسي<sup>(٦)</sup>.

وهذا كما قال إذا أكل (أو)<sup>(٧)</sup> شرب أو جامع ناسيا لصومه لم يفسد<sup>(٨)</sup>.

---

(١) لأن جزاء الصيد ثبت في الذمة إذا عجز عنه وقت وجوبه. المجموع ٣٨٠/٦

(٢) في أزيادة : أن

(٣) لم أقف في شيء من طرق الحديث أن النبي ﷺ أعلمه أن الكفارة عليه في ذمته. لكن يمكن أن المصنف يعني بقوله هذا ما نقله النووي في المجموع ٣٨٠/٦ عن جمهور الأصحاب ومحققيه أنهم قالوا: حديث الأعرابي دليل لثبوتها في الذمة عند العجز عن جميع الخصال ؛ لأنه لما ذكر للنبي ﷺ عجزه عن جميع الخصال ثم ملكه النبي ﷺ العرق من التمر ثم أمره بأداء الكفارة لقدرته الآن عليها ؛ فلو كانت تسقط بالعجز لما أمره بها.

(٤) ساقطة من أوب

(٥) ساقطة من أوب.

(٦) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩ وسيأتي الخبر المشار إليه في ص: ٢٠٢

(٧) في أوب: و

(٨) الأم ١٣٠/٢ ، والخاوي الكبير ٤٣٠/٣ ، ومعرفة السنن ٣٧٦/٣ ، والمهذب ٦٠٧/٢

وقال ربعة <sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>، ومالك: يفسد صومه ويلزمه القضاء دون الكفارة <sup>(٣)</sup>. وقال

عطاء بن أبي رباح <sup>(٤)</sup>، والأوزاعي <sup>(٥)</sup> والليث بن سعد <sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup> والثوري <sup>(٨)</sup>

(١) ربعة بن أبي عبد الرحمن، واسم أبي عبد الرحمن فروخ، التيمي مولاهم، المعروف بربعة الرأي، ثقة فقيه مشهور، أدرك جماعة من الصحابة وعنه أخذ مالك مات سنة ست وثلاثين ومائة.

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٨٩/٦، والتقريب ٢٩٧/١، ووفيات الأعيان ٢٨٨/٢

(٢) انظر قوله في المدونة ١٩٣/١، والاستذكار ١١٢/١٠

(٣) انظر قول مالك: المدونة ٢٠٨/١، والإشراف ٢٠٢/١، والتفريع

٣٠٥/١

(٤) انظر قوله في الأكل والشرب ناسيا في مصنف عبد الرزاق ١٧٣/٤، رقم: ٧٣٧٣، وأما قوله في

الجماع فقد اختلفت الرواية عنه فروى عنه عبد الرزاق ١٧٤/٤، رقم: ٧٣٧٦ أنه قال: لا ينسى

هذا كله، عليه القضاء لم يجعل الله له عذرا. وانظر الاستذكار ١١١/١٠، والمجموع ٣٥٢/٦، والسنن

الكبرى ٢٢٩/٤، ونقل عنه أنه قال عليه القضاء والكفارة. انظر الاستذكار ١١١/١٠، والمغني

٣٧٤/٤، ونقل عنه أنه قال: ليس عليه شيء لا قضاء ولا كفارة. انظر الاستذكار ١١١/١٠.

(٥) انظر قوله في الأكل والشرب ناسيا في الاستذكار ١١١/١٠، والمغني ٣٦٧/٤، والمجموع ٣٥٢/٦

، وأما الجماع ناسيا فقد نقل عنه أنه يوجب القضاء دون الكفارة. انظر الاستذكار

١١١/١٠، والمغني ٣٧٤/٤، والمجموع ٣٥٢/٦ ولم أر من نقل عنه إيجاب القضاء والكفارة.

(٦) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه وإمام مشهور. مات سنة

خمس وسبعين ومائة.

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣٦/٨، والتقريب ٤٨/٢

(٧) نقل عن الليث أنه قال يجب قضاؤه في الجماع ناسيا، ولا يجب قضاؤه في الأكل ناسيا. انظر

الاستذكار ١١١/١٠ والمغني ٣٧٤/٤، والمجموع ٣٥٢/٦ ولم أجد من نقل عنه إيجاب الكفارة في

الجماع ناسيا.

(٨) روي عنه أنه قال: ليس عليه شيء لا قضاء ولا كفارة وسوى بين الأكل والشرب ناسيا وبين

الجماع ناسيا. انظر مصنف عبد الرزاق ١٧٤/٤، رقم: ٧٣٧٧ وسنن الترمذي ١٠٠/٣، والاستذكار

١١١/١٠، والمغني ٣٧٤/٤، وروي عنه أنه أوجب عليه القضاء دون الكفارة. انظر الاستذكار

١١١/١٠. ولم أر من نقل عنه مثل ما نقل عنه المصنف.

وأحمد بن حنبل <sup>(١)</sup> في الأكل والشرب مثل قولنا ،وأما الجماع فإنه يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة.

واحتج من نصر مالكا بقوله تعالى : ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ <sup>(٢)</sup> وهذا قد أكل فيجب أن يفسد صومه. قالوا: ولأن كل ما لو فعله عامدا أفسد صومه فإذا فعله ناسيا وجب أن يفسد صومه أصنه ترك النية. <sup>(٣)</sup> ولأنه أكل وهو يعتقد أنه غير صائم فوجب أن يفسد صومه أصله إذا كان شاكا في طلوع الفجر ثم بان أنه كان قد طلع. <sup>(٤)</sup>

ودليلنا ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رجلا سأل رسول الله ﷺ فقال : أكلت وأنا (صائم) <sup>(٥)</sup> ناسيا ؟ فقال له رسول الله ﷺ : «أطعمك الله وسقاك». <sup>(٦)</sup> وجه الدليل منه أن النبي ﷺ أضاف الفعل إلى الله تعالى فلذلك لم يتعلق به الفساد <sup>(٧)</sup>، ولأنه (لم) <sup>(٨)</sup> يأمره بالقضاء. وأيضا ما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول

---

(١) وهو المذهب. انظر مختصر الخرقى والمغنى ٤/٣٦٧، ٣٧٤، والفروع ٣/٥١، ٧٥، والإنصاف ٣/٣٠٤، ٣١١

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) الإشراف ١/٢٠٢

(٤) المدونة ١/١٩٢

(٥) في أصائما

(٦) أخرجه البخاري مع الفتح ٤/١٨٣-١٨٤، رقم: ١٩٣٣، ومسلم ٢/٨٠٩، رقم: ١١٥٥ نحوه. ورواه أبو داود ٢/٧٨٩، رقم: ٢٣٩٨ بلفظ: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم فقال : «الله أطعمك وسقاك». وهو أقرب إلى لفظ المصنف.

(٧) فتح الباري ٤/١٨٥

(٨) في أوب: لا

الله ﷻ قال: «من أكل أو شرب ناسيا وهو صائم فلا قضاء عليه إنما هو رزق ساقه الله إليه». (١)

وهذا إجماع [من] (٢) الصحابة (٣). وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «من أكل أو شرب ناسيا [وهو صائم] (٤) فلا شيء عليه». (٥) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه استدعى ماء ليشربه فقال له بعض الحاضرين: إنك صائم فقال: منعني. (٦)

(١) لهذا الحديث طرق كثيرة أكثرها ضعيفة فأقتصر على أصحها فمن ذلك طريق ابن عليه عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا «إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فإنما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه» رواه الدارقطني ١٧٨/٢ وقال: إسناده صحيح وكلهم ثقات. قال الحافظ في فتح الباري ١٨٦/٤: لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عليه وليس فيه هذه الزيادة.

الرجاء ٨/٢٧٨ تحت رقم ٣٥٩١  
ومن أصحها أيضا ما أخرجه الدارقطني ١٧٨/٢، وابن حبان ٤٣٠/١ والحاكم ٤٣٠/١ من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: «من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة». وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الدارقطني: تفرد به محمد بن مرزوق وهو ثقة عن الأنصاري. وتعقبه الحافظ في الفتح ١٨٦/٤ بأن ابن خزيمة أخرجه أيضا عن إبراهيم بن محمد الباهلي، وبأن الحاكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الأنصاري فهو المنفرد به كما قال البيهقي — يعني في معرفة السنن ٣٧٨/٣ — وهو ثقة. قال الحافظ في فتح الباري ١٨٦/٤: فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة — يعني فلا قضاء عليه — أن تكون حسنا فيصلح للاحتجاج به، وحسنه الألباني في إرواء الغليل ٨٧/٤ تحت رقم ٩٣٨.

(٢) ساقطة من أ و ب.

(٣) المحلى ٣٥٨/٤، فتح الباري ١٨٦/٤

(٤) ساقطة من أ و ب.

(٥) انظر السنن الكبرى للبيهقي ٢٢٩/٤، والمحلى ٣٥٧/٤.

(٦) المحلى ٣٥٧/٦

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: من أكل أو شرب ناسيا <sup>(١)</sup> وهو صائم فلا بأس  
 [به] <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>. وروي أن أبا هريرة سأله رجل فقال: أصبحت صائما فأكلت  
 وشربت ناسيا؟ فقال: لا شيء عليك فعاد إليه وقت الظهر فقال: إني عدت فأكلت  
 ناسيا فقال لا شيء عليك فعاد إليه ثالثة فقال إني عدت فأكلت ناسيا فقال أبو  
 هريرة يا ابن أخي لا عهد لك بالصيام. <sup>(٤)</sup>

ويدل عليه من (القياس) <sup>(٥)</sup> أنها عبادة لها تحليل وتحريم فوجب أن يكون ممن  
 محظوراتها ما يختلف حكم عمدته وسهوه أصله الصلاة <sup>(٦)</sup>.

(١) نهاية ل ٣٧ من ب

(٢) ساقطة من ط.

(٣) رواه الدارمي في سننه ٣٤٦/١. وعبد الرزاق ١٧٣/٤، رقم: ٧٣٧٢، وانظر معرفة السنن  
 ٣٧٦/٣، والمحلى ٣٥٧/٤.

(٤) أخرجه عبد الرزاق ١٧٤/٤، رقم: ٧٣٧٨، عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن إنسانا جاء أبا  
 هريرة.. فذكره نحوه.

وذكر نحوه البوصري في مختصر إتحاف السادة المهرة ٢٧٥/٤ وقال رواه مسدد موقوفا ورواياه  
 ثقات. وذكره الحافظ في المطالب العالية ٤١٦/١ رقم ١٠٩٨ وعزاه إلى مسدد وقال موقوف  
 صحيح.

(٥) في أ: الصيام

(٦) الأم ١٣٠/٢، والخاوي الكبير ٤٣١/٣

وقولنا: لها تحليل وتحريم احتراز من الوضوء. ولأن هذا النسيان مما لا يمكن

الاحتراز منه فعفي عنه كالقيء وغبار الطريق يدخل الحلق<sup>(١)</sup>. فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أن الأمر هناك انصرف إلى الذاكر دون الناسي فلا حجة لهم فيه على أنه ليس [فيه]<sup>(٢)</sup> (أكثر)<sup>(٣)</sup> من الأمر بالصوم وهذا قد امتثل الأمر وصام فوجب أن لا يفسد صومه.

وأما الجواب عن قياسهم على ترك النية فهو أن النية طريقها الفعل فلذلك استوى حكم عمدتها وسهوها وليس كذلك [الأكل]<sup>(٤)</sup> فإن طريقه الترك فجاز أن يختلف حكم عمدته وسهوه/<sup>(٥)</sup> الذي يوضح هذا أن النية لما كانت واجبة في الصلاة/<sup>(٦)</sup> وطريقها الفعل استوى حكم عمدتها وسهوها<sup>(٧)</sup>، ولما كان الكلام محرما في الصلاة وطريقه الترك جاز أن يختلف حكم عمدته وسهوه<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر مسألة غبار الطريق في المنهاج مع مغني المحتاج ٤٢٩/١ وقد تقدم الكلام عن القيء في ص: ١٣٧

(٢) ساقطة من ط

(٣) في ط: بأكثر

(٤) ساقطة من ط

(٥) نهاية لـ ١٢٦ من أ

(٦) نهاية ل ٢٥ من ط

(٧) يعني أن ترك النية عمدا أو سهوا يوجب استئناف الصلاة. انظر مغني المحتاج ٢٠٥/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص: ٥٥

(٨) الأصح عند النووي أنه يعذر في يسر الكلام إن سبق لسانه أو نسي الصلاة أو جهل تحريمه بأن كان قريب عهد بالإسلام ولا يعفى عن الكلام الكثير. وصحح السبكي تبعا للمتولي أن الكلام الكثير ناسيا لا يطل أيضا لقصة ذي اليمين.

انظر المنهاج ومغني المحتاج ١٩٥/١.

فأما اجواب عن قياسهم [على] <sup>(١)</sup> من أكل شاكا في طلوع الفجر ثم بان أنه كان قد طلع فهو أن المعنى هناك إمكان التحرز ؛ لأنه يمكن أن يستظهر فيقدم الأكل قبل طلوع الفجر فلذلك فسد صومه وليس كذلك في مسألتنا فإنه لا يمكنه الاحتراز من الأكل ناسيا فلذلك عفي عنه.

وجواب آخر وهو أن من أكل شاكا في طلوع الفجر يمكنه أن يحترز في المستقبل فيأمن أن يصيبه مثل ذلك في القضاء فوجب عليه القضاء ، وأما الأكل ناسيا فإنه لا يأمن أن يصيبه مثل ذلك في القضاء فلذلك لم يجب عليه القضاء .

واحتج من نصر الثوري ومن تابعه <sup>(٢)</sup> بما روي أن النبي ﷺ قال للأعرابي الذي وقع على امرأته : «اعتق رقبة» . <sup>(٣)</sup> ولم يستفسره أعمدًا فعل ذلك أو (نسيانا) <sup>(٤)</sup> فدل على أن الحكم (فيهما) <sup>(٥)</sup> (واحد) <sup>(٦)</sup> . قالوا ولأنها عبادة لو جامع فيها متعمدا وجبت الكفارة فإذا جامع فيها ناسيا وجب أن تلزمه الكفارة أصنه الخج

---

(١) ساقطة من ط

(٢) في قوهم : إن الأكل والشرب نسيانا لا يفسد الصوم ؛ وأما الجماع نسيانا فإنه يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة.

(٣) تقدم تخريجه في ص :

(٤) في ط: ناسيا

(٥) في ط: فيها

(٦) في أ: واحدا



ودليلنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(١)</sup> ولأن الجماع معنى حظره الصوم فإذا لم يمكنه الاحتراز منه أو فعله ناسيا وجب ألا يفسد العبادة أصله الأكل والقيء .  
وأما الجواب عن احتجاجهم بالحديث فهو أن الأعرابي كان جامع متعمدا يدل ذلك أنه قال في بعض الروايات: هلك / وأهلك<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup> ويروى أنه قال : احترقت.<sup>(٤)</sup> وهذا يدل على أنه عند الجماع لأنه لو كان فعله عن نسيان لم يكن هالكا ولا محترقا .

وأما الجواب عن قولهم : عبادة لو جامع فيها متعمدا وجبت الكفارة فإذا جامع فيها ناسيا وجب أن تجب الكفارة فهو أنه لا يجوز اعتبار حالسة النسيان

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء ٥٧٣/٢ من طريق جعفر بن جسر بن فرقد عن أبيه عن الحسن عن أبي بكرة رفعه بلفظ: «رفع عن هذه الأمة ثلاثا الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه» وجعفر وأبوه ضعيفان. انظر التلخيص ٥١١/٢ .

قال الحافظ في التلخيص أيضا ٥١١/٢-٥١٢: ووجدته في فوائد أبي القاسم الفضل بن جعفر التميمي المعروف بأخي عاصم حدثنا الحسين بن محمد ثنا محمد بن مصفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما بهذا . ولكن رواه ابن ماجة عن محمد بن مصفى بلفظ: «إن الله وضع ..» قال الحافظ أيضا في التلخيص ٥١٠/٢-٥١١: قال محمد بن نصر في كتاب الاختلاف في باب طلاق المكره: ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه» إلا أنه ليس له إسناد يحتاج بمثله .

وقال الألباني في الإواء ١٢٣/١ ، رقم: ٨٢ والمشهور في كتب الفقه والأصول بلفظ: «رفع عن أمتي ..» ولكنه منكر .. والمعروف ما أخرجه ابن ماجة .

قلت : حديث ابن ماجة المشار إليه تقدم تخريجه في ص: ١٥١

(٢) نهاية ل ٣٨ من ب

(٣) تقدم تخريج هذه اللفظة في ص: ١٨٨

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ١٩٠/٤ ، رقم: ١٩٣٥ ، ومسلم ٧٨٣/٢ - ٧٨٤ ، رقم: ٨٧ ( ١١١٢ ) عن حديث عائشة رضي الله عنها .

بحالة العمد ؛ لأنه لو (أكل)<sup>(١)</sup> متعمدا أفطر ، ولو أكل ناسيا لم يفطر  
(وكذلك)<sup>(٢)</sup> لو تكلم في الصلاة أو سلم متعمدا بطلت الصلاة ، ولو كان ذلك  
على وجه السهو لم تبطل . والمعنى في الأصل أن على القول الجديد لا يفسد الحج  
بالجماع ناسيا<sup>(٣)</sup> ؛ فعلى هذا لا نسلم ما ذكروه ، وإن سلمناه على القول  
الآخر<sup>(٤)</sup> فالمعنى في الحج أن من محظورات ما يستوي حكم عمدتها وسهوها  
(وهي)<sup>(٥)</sup> قتل الصيد ، وتقليم الظفر ، وحلق الشعر<sup>(٦)</sup> ، فكان الجماع بمثابة وفي  
مسألتنا تختلف حكم محظورات الصوم في العمد والسهو ، والجماع أحد محظورات  
فوجب أن يختلف حكمه والله أعلم بالصواب .

(١) في أ وب: كان

(٢) في أ وب: فكذلك.

(٣) وهو الأظهر الجديد انظر: العزيز ٤٨٦/٣، وروضة الطالبين ١٤٣/٣

(٤) يعني أنه يفسد وهو القول القديم . انظر المصدرين المتقدمين.

(٥) في أ وب: وفي

(٦) أما تقليم الظفر وحلق الشعر ففيهما وجهان أصحهما التسوية بين العمد والسهو. وأما قتل الصيد

ناسيا فإن الأكثرين قالوا: فيه القولان كما خلق. وقيل: <sup>الهرج</sup>حب قطعاً.

انظر العزيز ٤٧٧/٣، ٥٠٤، وروضة الطالبين ١٣٧/٣.

مسألة قال : والكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن أفطر  
 فيهما ابتدأهما فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا مداً لكل مسكين <sup>\*</sup>(١).  
 وهذا كما قال (الكفارة)(٢) عندنا على الترتيب (٣). وقال مالك : هي على  
 التخيير فإن شاء كفر بالعتق أو بالصوم أو بالإطعام (٤).

~~المهر~~ / بيع صناع  
 (١) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(٢) في ط: والكفارة

(٣) الخاوي الكبير ٤٣٢/٣، وروضة الطالبين ٣٧٩/٢، وإعانة الطالبين ٢٤٠/٢.

(٤) الإشراف ٢٠١/١، والتلقين ١٩١/١، وعقد الجواهر ٣٦٥/١، والذخيرة ٥٢٦/٢. ونقل عنه  
 الشافعي في الأم ٤٣٢/٧ أن مالكا لا يرى العتق ولا الصوم. وهذا هو المنقول عنه في المدونة  
 ٢١٨/١ قال سحنون: قلت — يعني لابن القاسم — فكيف الكفارة في قول مالك فقال: الطعام لا  
 نعرف غير الطعام ولا يأخذ مالك بالعتق ولا بالصوم. قال ابن دقيق العيد — فيما نقل عنه الخلف  
 ابن حجر في فتح الباري ١٩٧/٤ — وهي معضلة لا يهتدى إلى توجيهها مع مصادمة الحديث  
 الثابت، غير أن بعض المحققين من أصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام  
 على غيره من الخصال.. إلخ.

وقال ابن شاس في عقد الجواهر ٣٦٤/١ اختلف الأصحاب هل هذه الكفارة متنوعة أم تختص  
 بالإطعام خاصة ؟ سبب اختلافهم احتمال لفظ الكتاب — ثم ذكر ما في المدونة — ثم قال: فمسن  
 نوع حمله على الأولى ويجزئ غيره، ومن خصص حمل اللفظ على ظاهره، والصحيح التنويع ورد  
 ظاهر هذه الرواية إلى مذهبه في الموطأ وإلى ما رواه ابن الماجشون عنه وهو أن الطعام أفضل.

واحتج من نصره بما روى مالك وابن جريج <sup>(١)</sup> عن الزهري <sup>(٢)</sup> عن حميد <sup>(٣)</sup> بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه (أن) <sup>(٤)</sup> النبي ﷺ قال للأعرابي : « أعتق أو صم شهرين أو أطعم ستين مسكينا » <sup>(٥)</sup> وأو في الأمر وضعت للتخيير <sup>(٦)</sup> . قالوا: ولأنها كفارة وجبت (مخالفة) <sup>(٧)</sup> ما عقد عليه [فكانت على التخيير] <sup>(٨)</sup> أصله كفارة اليمين <sup>(٩)</sup> .

(١) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم أبو الوليد ، وأبو خالد ، المكي ، ثقة فاضل ، كان يدلس ويرسل ، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها . انظر سير أعلام النبلاء ٦/٣٢٥ ، وكتاب التذكرة . معرفة رجال الكتب العشرة ٢/١٠٦٨ ، والتقريب ١/٤٠٣ .

(٢) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري ، أبو بكر ، الفقيه ، حافظ متفق على جلالة وإتقانه ، رأي عشرة من الصحابة ، مات سنة خمس وعشرين ومائة . انظر سير أعلام النبلاء ٥/٣٢٦ ، والتقريب ٢/١٣٣ ، وكتاب التذكرة . معرفة رجال الكتب العشرة ٣/١٥٩٤ .

(٣) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو إبراهيم ، ويقال : أبو عثمان المدني ثقة ، مات سنة خمس ومائة على الصحيح . انظر التقريب ١/٢٤٥ ، وتهذيب التهذيب ٣/٤٥ .

(٤) في ط: عن

(٥) رواية مالك في موطئه ١/٢٧٣ رقم : ٦٧٣ ، وفي سنن أبي داود ٢/٧٨٥-٧٨٦ ، رقم : ٢٣٩٢ . وأما رواية ابن جريج فقد رواها مسلم ٢/٧٨٢-٧٨٣ ، رقم : ٨٤ ( ١١١١ ) بلفظ : أمر رجلا أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكينا . وهذا لفظ مسلم .

(٦) انظر مغني اللبيب ١/٦٢ ، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥/٢٤٧

(٧) في ط: بمخالفة

(٨) ما بين المعقوفين ساقطة من ط

(٩) الإشراف ١/٢٠١

ودليلنا ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال للأعرابي: «أعتق رقبة» فقال: لا أجد. قال: «صم شهرين متتابعين» قال: لا أستطيع. قال: «أطعم ستين مسكينا» <sup>(١)</sup>. وهذا نص.

ومن القياس أنها كفارة يجب فيها صيام شهرين فوجب أن تكون على الترتيب الأصل كفارة الظهار والقتل. <sup>(٢)</sup>

ولأنها كفارة بدئ فيها بالتغليظ فكانت على الترتيب الأصل ما ذكرناه. <sup>(٣)</sup>

(وأما) <sup>(٤)</sup> الجواب عن حديثهم فهو أن حديثنا يعارضه والأخذ بحديثنا أولى من جهة الترجيح والاستعمال، أما الترجيح فإن حديثنا فيه زيادة وفيه احتياط/ <sup>(٥)</sup> للعبادة <sup>(٦)</sup> (ورأيه) <sup>(٧)</sup> أكثر لأن نيفا وعشرين نفسا رَوَاهُ عَلَى هَذَا اللفظ <sup>(٨)</sup> وحديثهم رواه اثنان، <sup>(٩)</sup> وحديثنا نطق (حكمة) <sup>(١٠)</sup> رسول الله ﷺ

(١) تقدم تخريجه في ص: ١٧٨

(٢) إعانة الطالبين ٢/٢٤٠

(٣) الحاوي الكبير ٣/٤٣٢

(٤) في ط: فأما

(٥) نهاية ل ٢٦ من ط

(٦) فتح الباري ٤/١٩٨

(٧) هكذا في النسخ الثلاثة، والصواب: ورواته.

(٨) ذكر الدارقطني في سننه ٢/٢٠٩ واحدا وثلاثين نفسا رَوَاهُ ثُمَّ قَالَ: وَغَيْرُهُمْ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَدَدَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ ٤/١٩٨: رَوَى التَّرْتِيبُ عَنِ الزَّهْرِيِّ تَمَامَ ثَلَاثِينَ نَفْسًا أَوْ أَزِيدَ.

(٩) قلت: بل ذكر الدارقطني في سننه ٢/٢٠٩: أَحَدُ عَشَرَ نَفْسًا رَوَاهُ سَوَى مَالِكٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ.

(١٠) في ط: به

وحديثهم حكمة نطق الراوي <sup>(١)</sup>، وحديثنا قضوا به على حديثهم في (حكم) <sup>(٢)</sup>  
 التابع <sup>(٣)</sup> فكذلك في غيره فهو أولى لهذه الترجيحات . وأما الاستعمال فهو أننا  
 نحمل حديثهم /على ( <sup>(٤)</sup> ) أن النبي ﷺ خير الأعراي لما كان عادما للأنواع  
 الثلاثة فكذلك عندنا أنه إذا عدم أنواع الكفارة الثلاثة خيرنا في  
 تحصيل أيها شاء <sup>(٥)</sup> وأيضا (فإننا نقدر) <sup>(٦)</sup> في اخديث إضمارا فنقول : تقديره صم  
 شهرين إن لم تجد رقبة وأطعم إن لم تستطع الصيام ، <sup>(٧)</sup> وهو بمثابة قوله تعالى : ﴿  
 إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو  
 يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم ﴾ <sup>(٨)</sup> تقديره أن يقتلوا إن قتلوا أو يصلبوا إن  
 قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم إن أخذوا المال ولم يقتلوا . <sup>(٩)</sup>

(١) فتح الباري ٤/ ١٩٨

(٢) في أحسن

(٣) إن كان مراد المصنف أن المالكية يوجبون التابع في الصوم وهو غير موجود في رواية التخيير التي  
 اعتمدوا عليها فإن رواية مالك فيها ذكر التابع . وإن كان مراده غير ذلك فلا أعلم .

(٤) نهاية ل ٣٩ من ب

(٥) في ط زيادة : إن صح .

(٦) روضة الطالبين ٨/ ٣٠٩

(٧) في أ: فاتقدر

(٨) شرح صحيح مسلم للنووي ٧/ ٢٣٥

(٩) من الآية ٣٣ من سورة المائدة

(١٠) وهو تفسير الجمهور . انظر تفسير ابن كثير ٢/ ٤٩ ومعالم التنزيل ٣/ ٤٩ .

وأما الجواب عن قياسهم على كفارة اليمين فإننا نقبله فنقول : لأنها كفارة وجبت لمخالفة ما عقد عليه فكان الترتيب فيها مستحقا أصله كفارة اليمين وذلك أنه لا يجوز فيها الصيام إلا إذا كان (معدما)<sup>(١)</sup> والمعنى في كفارة اليمين أنه لا يجب فيها صيام شهرين ، (أو)<sup>(٢)</sup> لم يبدأ فيها بالتغليظ فلذلك لم يجب فيها الترتيب وفي مسألتنا بخلافه فاستحق فيها الترتيب ككفارة (الظهار والقتل)<sup>(٣)</sup>(٤).

**فصل** قد ذكرنا أن الواجب في الكفارة عتق رقبة فإن لم يجد (صام)<sup>(٥)</sup> فإن لم يقدر أطعم<sup>(٦)</sup>.

وقال الحسن البصري : هو مخير بين أن يعتق رقبة أو ينحر بدنة<sup>(٧)</sup>.

(١) في ط: معدوما

(٢) في ط: إذ

(٣) في ط: القتل والظهار

(٤) انظر الحاوي ٤٣٢/٣ — ٤٣٣

(٥) في ط: فصيام

(٦) راجع ص: ٣١٥

المجلد ٢٠/٢

(٧) انظر المجموع ٣٨٢/٦، وروى ابن حزم من طريق حماد بن سلمة أنا حميد أنه سأل الحسن البصري عن رجل أفطر في رمضان أربعة أيام يأكل ويشرب وينكح؟ فقال الحسن: يعتق أربعة رقاب، فإن لم يجد فأربعة من البدن، فإن لم يجد فعشرين صاعا من تمر لكل يوم، فإن لم يجد صام لكل يوم يومين.

قلت: وهذا موافق لما روى الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا كما سيأتي في تخريج الحديث فلعل الحسن لا يرى التخيير بين العتق والنحر، وإنما يرى الترتيب والله أعلم.

واحتج من نصره بما روى الحارث<sup>(١)</sup> بن عبيدة عن مقاتل<sup>(٢)</sup> بن سليمان عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال للأعرابي: «أعتق رقبة فإن لم تجد فأنحر بدنة»<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا ما قدمنا ذكره من حديث أبي هريرة، وأيضاً ما روى أبو هريرة (عن)<sup>(٤)</sup> النبي ﷺ أنه قال: «الذي أفطر في رمضان عليه ما على المظاهر»<sup>(٥)</sup> / <sup>(٦)</sup> ومن القياس أنها كفارة يجب فيها صوم شهرين فلم يكن للبدنة فيها مدخل أصنّه

---

(١) الحارث بن عبيدة الحمصي الكلاعي، قاضي حمص، ضعفه الدارقطني، وقال أبو حاتم ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال كنيته أبو وهب. وهو الذي يقال له الحارث بن عمير الكلاعي مات سنة ست وثمانين ومائة. انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٨١/٣، ولسان الميزان ١٥٤/٢، وسنن الدارقطني ١٩١/٢، وكتاب الثقات ١٧٦/٦.

(٢) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني، أبو الحسن البجلي، نزيل مرو، كذبوه وهجروه، ورمي بالتجسيم. وهو صاحب التفسير، مات سنة خمس ومائة. تقريب التهذيب ٢١٠/٢، وتهذيب التهذيب ٢٧٩/١٠.

(٣) روى الدارقطني هذا السند عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أفطر يوماً من شهر رمضان في الخضر فليهد بدنة فإن لم يجد فليطعم ثلاثين صاعاً من تمر للمساكين» قال الدارقطني: الحارث بن عبيدة ومقاتل ضعيفان.

وأخرجه مالك ٢٧٤/١، رقم: ٦٧٤، والشافعي في الأم ١٣٣/٢ — ١٣٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٧/٤، وعبد الرزاق ١٩٥/٤، رقم: ٧٤٥٨، ٧٤٥٩ عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب مرسلًا وفيه: «هل تستطيع أن تعتق رقبة؟» قال لا. قال: «فهل تستطيع أن تحدي بدنة؟» قال لا. وروى ابن حزم في المحلى ٣٢٠/٤ من طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد واقع أهله في رمضان فقال له عليه السلام: «أعتق رقبة قال لا أجد قلل أهد بدنة.. الحديث. فهذه كلها ما بين مسند ضعيف ومرسل وهو أيضاً من أقسام الضعيف

(٤) في أ و ب: أن

(٥) تقدم تخريجه في ص: ح

(٦) نهاية ل ١٢٧ من أ



كفارة الظهار والقتل ، ولأن كل موضع كان للرقبة فيها مدخل لم يكن للبدنة فيها مدخل (الأصل)<sup>(١)</sup> سائر الكفارات. وكل موضع كان للبدنة فيه مدخل لم يكن للرقبة فيه مدخل أصله الحج .

فأما الجواب عن حديثهم فهو أن راويه الحارث بن عبيدة وهو مجهول<sup>(٢)</sup> عن مقاتل وهو متروك<sup>(٣)</sup> فلا يصح الاحتجاج به .

**فصل الصوم في الكفارة** عندنا يجب أن يكون متابعا<sup>(٤)</sup>. وقال ابن أبي ليلى<sup>(٥)</sup> إن فرقه أجزاءه<sup>(٦)</sup>. واحتج من نصره بما روى ابن جريج ومالك عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال للأعرابي : « فصم

---

(١) في ط: أصله

(٢) هو معروف ولكنه ضعيف كما تقدم في ترجمته في ص ٢٠٥

(٣) وهو كما قال راجع ترجمته في ص ٢٠٥

(٤) الأم ١٣٤/٢، ومختصر المزني مع الأم ٦٥/٩، والحاوي الكبير ٤٣٢/٣، وروضة الطالبين ٣٧٩/٢

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، واختلف في اسم أبي ليلى ف قيل يسار وقيل داود بن بلال وقيل غير ذلك ، الإمام العلامة مفتي الكوفة وقاضيتها ، أبو عبد الرحمن الأنصاري الكوفي ، صدوق سبى الحفظ جدا .

انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٣٥٨/٦، والجرح والتعديل ٣٢٢/٧-٣٢٣، وقذيب الأسماء واللغات ١٠٥/٢، والتقريب ١٣/٢، ٢٢/٣.

(٦) انظر كتاب اختلاف العراقيين من الأم ٢٢٣/٧.

شهرين». (١) ولم يذكر التابع (٢) ولو كان واجبا لذكره . قالوا ولأنها كفارة وجبت لمخالفة ما عقد عليه / (٣) فلم يجب فيها تتابع الصوم أصله كفارة اليمين . ودليلنا ما رويناه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال للأعرابي : « فصم شهرين متتابعين » (٤) . ولأنها كفارة يجب فيها صوم شهرين فوجب أن يكونا متتابعين أصله كفارة الظهار والقتل ، ولأنها كفارة بدئ فيها بالتغليظ فوجب فيها متابعة الصيام، الأصل ما ذكرناه .

فأما الجواب عن حديثهم فهو أن في حديثنا زيادة فكان الأخذ به أولى .

وأما الجواب عن قياسهم على كفارة اليمين فهو أنا لا نسلم على أحد القولين فإن عندنا يجب متابعة الصوم في كفارة اليمين (٥) وعلى القول الآخر (٦) إذا سلمنا [القول] (٧) المعنى في الأصل أنه لا يجب صيام شهرين أو أنها كفارة لم يبدأ

(١) تقدم تخرجه في ص ١٠٠

(٢) قلت : ورد ذكر التابع في رواية مالك ؛ وإنما لم يرد في رواية ابن جريج .

(٣) نهاية ل ٤٠ من ب

(٤) تقدم تخرجه في ص : ١٧٩

(٥) وهو الأصح عند البغوي انظر التهذيب ١١٢/٨ .

(٦) وهو أنه لا يجب التابع في صوم كفارة اليمين وهو الأظهر عند الأكثرين ومنهم شيخنا المذهب الرافعي والنووي . انظر الحاوي الكبير ٤٣٢/٣ - ٤٣٣ ، والتلخيص لأبي العباس الطبري ص : ٢٣٠ ، وروضة الطالبين ٢١/١١ ، والمنهاج ونهاية المحتاج ١٧٤/٨ .

(٧) ساقطة من ط .

فيها بالتغليظ فلذلك لم يجب فيها تتابع الصيام<sup>(١)</sup>  
وفي مسألتنا /<sup>(٢)</sup> بخلافه فبان الفرق بينهما والله أعلم .

**فصل** قد ذكرنا أن الواجب إذا كفر بالإطعام أن يطعم ستين مسكينا لكل  
مسكين مدا<sup>(٣)</sup> وسواء أطمع البر أو الشعير أو غيرهما من سائر الحبوب وكذلك  
إن أطمع (تمرًا)<sup>(٤)</sup> أو زيبيا<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حنيفة : إن أطمع برا وجب عليه لكل مسكين مدان ويجب صاع من  
سائر الحبوب لكل مسكين سوى البر<sup>(٦)</sup>، وفي الزبيب عنه روايتان إحداهما  
(أن)<sup>(٧)</sup> الواجب لكل مسكين صاع<sup>(٨)</sup> . والثانية أن الواجب مدان<sup>(٩)</sup> . وموضع  
هذه المسألة في كتاب زكاة الفطر وفي كتاب الظهار إلا أنا نشير إليها في هذا  
الموضع .

قال الشيخ ابن باز : ومقداره ما تكفي ثلاثين كسوة  
مع سبيل التفرقة . مجموع فتاوى شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن باز  
٥٧/٥

(١) الحاوي الكبير ٤٣٢/٣ - ٤٣٣ .

(٢) نهاية ل ٢٧ من ط

(٣) تقدمت هذه المسألة في ص : ٢١٠

(٤) في ط: مرا

(٥) انظر المجموع ٣٨٢/٦ ، وروضة الطالبين ٣٠٤/٨

(٦) انظر مختصر الطحاوي ص : ٥١ ، ٥٤ ، ومختصر القدوري مع الباب ١٦٠/١ ، والمختار مع شرحه  
تعليل المختار ١٢٣/١ .

(٧) في أ و ب : بأن

(٨) وهي رواية أسد بن عمرو وحسن بن زياد عن أبي حنيفة وهذا قال صاحبه واختاره الطحاوي  
وجزم به القدوري . انظر الحجة ٥٣٩/١ ، ومختصر الطحاوي ٥١ ، ومختصر القدوري مع الباب  
١٦٠/١ ، وفتح القدير ٢٩٠/٢ .

(٩) وهي رواية محمد بن الحسن وأبي يوسف عنه . انظر الجامع الصغير ص : ١٣٦ ، ومختصر الطحاوي ٥١ .

ودليلنا ما روي أن النبي ﷺ أتى بعرق فيه تمر ( <sup>(١)</sup> ) قدره خمسة عشر صاعا فقال للأعرابي : « تصدق (بهذا) <sup>(٢)</sup> على المساكين » <sup>(٣)</sup> وإذا فرق خمسة عشر صاعا على ستين مسكينا أصاب كل واحد منهم (مدا) <sup>(٤)</sup> فدل على صحة ما قلناه .

مسألة قال وإن دخل في الصوم ثم وجد رقبة فله أن يتم صومه <sup>(٥)</sup> .  
وهذا كما قال إذا لم يجد الرقبة [فشرع] <sup>(٦)</sup> في الصوم ثم وجد الرقبة فإنه لا يجب عليه العدول عن الصوم إلى الرقبة إلا أن الأفضل أن ينتقل إليها <sup>(٧)</sup> وهذا كما (قلنا) <sup>(٨)</sup> في التيمم إذا شرع في الصلاة ثم وجد الماء أنه لا يلزمه الخروج [من الصلاة] <sup>(٩)</sup> واستعمال الماء <sup>(١٠)</sup> .

(١) في أ و ب زيادة : ثم .

(٢) في ط : به .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ١٢٥ .

(٤) في أ و ب : مد .

(٥) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) روضة الطالبين ٢٩٩/٨ ، ومغني المحتاج ٤٤٤/١ .

(٨) في ط : قلناه .

(٩) ساقطة من أ و ب .

(١٠) المذهب أن في هذه المسألة تفصلا وهو أنه إن كان مسافرا ، أو كان مقيما في موضع يعدم فيه الماء غالبا لا يلزمه الخروج من الصلاة ، واستعمال الماء ، وأما الحاضر في موضع يغلب فيه وجود الماء فإن تيممه وصلاته يبطلان .

انظر المذهب و المجموع ٣٥٧/٢ ، وروضة الطالبين ١١٥/١ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ١٠٢/١ .

واختلف أصحابنا في (الأفضل)<sup>(١)</sup> فمنهم من قال الأفضل أن يخرج من الصلاة ويتوضأ<sup>(٢)</sup> كما [قلنا]<sup>(٣)</sup> في مسألة الكفارة. ومنهم من قال لا يجوز له أن يخرج من الصلاة<sup>(٤)</sup> والفرق بين الصلاة والصيام أنه إذا خرج من الصلاة بطل ما تقدم منها وليس كذلك إذا خرج من الصوم فإن ما تقدم من الأيام التي صامها لا تبطل بل يحصل له ثوابها<sup>(٥)</sup>، وأيضاً فإنه إذا شرع في صلاة وجبت عليه لا يجوز له الخروج /<sup>(٦)</sup> منها وليس كذلك الصوم فإنه إذا شرع فيه وكان واجبا جاز له الخروج منه مثل أن يكون مسافرا في رمضان فيصوم ثم يخرج من الصوم<sup>(٧)</sup> فبان الفرق بينهما . وموضع هذه المسألة أيضا كتاب الظهار .

(١) في أ و ب: الأصل

(٢) وهو الصحيح الأشهر الذي عليه أكثر الأصحاب .

انظر المجموع ٣٥٩/٢ ، وروضة الطالبين ١١٥/١

(٣) ساقطة من ط

(٤) وهو ظاهر كلام الشافعي في الأم ١١٢/١، وضعف النووي هذا الوجه وذكر أوجها أخرى في

روضة الطالبين ١١٥/١، والمجموع ٣٥٩/٦.

(٥) قلت : ما ذكره المصنف من التفريق بين الصلاة والصوم غير منسلم ؛ لأن الخروج من الصلاة لا

يبطل ما تقدمها من الصلوات كالصوم ؛ ولما أن خروجهم من الصلاة يبطل ما تقدم من الركعات  
كذلك خروجهم من الصوم يبطل ما قبل ذلك من ساعات ذلك اليوم  
(٦) نهاية ل ٤١ من ب

(٧) انظر المهذب والمجموع ٢٦٢/٦، ٢٦٤، ٢٦٥.

مسألة قال الشافعي رحمه الله : وإن أكل عامدا في صوم رمضان (فيجب عليه)<sup>(١)</sup>

القضاء والعقوبة ولا كفارة إلا بجماع في شهر رمضان .<sup>(٢)</sup>

وهذا كما قال إذا (أكل)<sup>(٣)</sup> عامدا في صوم رمضان فيجب عليه القضاء

والتعزير دون الكفارة هذا مذهبنا<sup>(٤)</sup>،

---

(١) في ط : فعليه

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(٣) في أ و ب : كان

(٤) الأم ١٢٧/٢ - ١٢٨، وحبية العماء ١٩٨/٣، والحاوي الكبير ٤٣٤/٣، والمهذب والمجموع ٣٥٨/٦ - ٣٥٩ ولكن ليس في الأم ذكر التعزير.

وبه قال سعيد بن جبیر<sup>(١)</sup> ومحمد بن سيرين<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> وإبراهيم النخعي<sup>(٤)</sup> وحماد بن أبي سليمان<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٧)</sup> ودأود<sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٥١٦/٢، وعبد الرزاق ١٩٨/٤، رقم: ٧٤٧٢، وعلقه البخاري بصيغة الجزم مع الفتح ١٩٠/٤. ولم أجد من نقل عنه التعزيز.

(٢) محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم، أبو بكر بن أبي عمرة، البصري، ثقة ثبت عابد، كيان لا يرى الرواية بالمعنى، مات سنة عشر ومائة انظر ترجمته في التقريب ٨٥/٢، وتهذيب الأسماء واللغات ٨٢/١

(٣) أخرجه عبد الرزاق ١٩٧/٤، رقم: ٧٤٧٠، وانظر المحلى ٣١٩/٤ ولم أر من نقل عنه التعزيز أيضا.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٥١٥/٢، وعبد الرزاق ١٩٨/٤، رقم: ٧٤٧٣، وعلقه البخاري بصيغة الجزم مع الفتح ١٩٠/٤، وانظر المحلى ٣١٨/٤ وليس في شيء من ذلك ذكر للتعزيز.

(٥) حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي فقيه صدوق له أوهام زمي بالإرجاء مات سنة عشرين ومائة أو قبلها. طبقات ابن سعد ٦/٣٣٢، وسير أعلام النبلاء ٢٣١/٥ والتقريب ٢٣٨/١

(٦) علقه البخاري بصيغة الجزم مع الفتح ١٩٠/٤، قال الحافظ: ذكره عبد الرزاق عن أبي حنيفة عنه قلت: الذي وجدته في مصنف عبد الرزاق ١٩٧/٤، تحت رقم ٧٤٧١: وقاله أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم. وهذا إنما هو رواية حماد عن إبراهيم ولا يلزم منه أن يقول به والله أعلم. وأوضح مما ذكرنا عن عبد الرزاق ما أخرجه أبو يوسف في الآثار ص: ١٨٠، رقم: ٨٢٢ عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الذي يفطر يوما من رمضان متعمدا: يستغفر الله ويصوم يوما مكانه.

(٧) مختصر الخرقى والمغني ٣٦٥، ٣٤٩/٤، والكافي ٣٥٥/١،

(٨) انظر حلية العلماء ١٩٨/٣

وقال أبو حنيفة : إن أكل ما (يتغذى)<sup>(١)</sup> به في العادة مثل أن بلع حصاة أو لؤلؤة أو فستقة يابسة عليها قشرها أو بندقة كذلك فعليه القضاء ولا كفارة<sup>(٢)</sup>، وكذلك إن جامع دون الفرج فأنزل أو استمنى لم تجب الكفارة<sup>(٣)</sup> قال وأن كانت الفستقة أو البندقة<sup>(٤)</sup> التي بلعها زطبة وقشرها أخضر فعليه الكفارة<sup>(٥)</sup>.

وقال الزهري<sup>(٦)</sup> والأوزاعي<sup>(٧)</sup> والثوري وإسحاق<sup>(٨)</sup> تجب الكفارة بالأكل متعمدا من غير تفصيل .

قال أبو بكر بن المنذر : لا يعرف التفصيل في الأكل إلا عن أبي حنيفة<sup>(٩)</sup>.

(١) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : ما لا يتغذى . قال السرخسي في المبسوط ٣/٧٤ : ثم حصل المذهب عندنا أن الفطر متى حصل بما يتغذى به أو يتداوى به تتعلق الكفارة به زجرا ، فإن الطباع تدعو إلى الغذاء ، وكذلك إلى الدواء حفظ الصحة أو إعادتها فأما إذا تناول ما لا يتغذى به كالتراب والحصاة يفسد صومه إلا على قول بعض من لا يعتمد على قوله ... ثم لا كفارة عليه .

(٢) المبسوط ٣/٧٤ ، وبدائع الصنائع ٢/٢٥٤ ، وفتح القدير ٢/٢٦٠ .

(٣) بدائع الصنائع ٢/٢٥٦ ، والهداية مع فتح القدير ٢/٢٦٥ .

(٤) هو الخنوز وقيل هو كاخنوز وهو غني جدا بالفتامين أدوية ، والمواد الدهنية يشكل الزيت نصف وزنه وله فوائد كثيرة .

انظر تاج العروس ١٠١/٢٥ ، والقاموس ٣/٢٢٢ ، والخلفاء لا يتناولون ٢٨٣ .

(٥) بدائع الصنائع ٢/٢٥٥ ، وفتح القدير ٢/٢٦٠ - ٢٦١ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق ٤/١٩٧ ، رقم : ٧٤٦٧ ، وانظر المغني ٤/٣٦٥ .

(٧) المغني ٤/٣٦٥ .

(٨) انظر قولهما في سنن الترمذي ٣/١٠٣ ، والمغني ٤/٣٦٥ .

(٩) لم أجد قوله .



وقال مالك وأبو ثور : متى كان إفطاره معصية فعليه القضاء والكفارة وإن

أفطر بغير معصية فعليه القضاء ولا كفارة. <sup>(١)</sup>

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: « من أفطر في

رمضان فعليه ما على المظاهر » <sup>(٢)</sup>. وروي أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقلل إني

أفطرت في رمضان فقال له رسول الله ﷺ : « أعتق رقبة » <sup>(٣)</sup> وهذا يدل على

أن الرقبة تتعلق بالفطر .

قالوا : ولأنه أفطر بأعلى ما في الباب من جنسه فوجبت عليه الكفارة كما لو

أفطر بالجماع . قالوا ولأن حاجة (الناس) <sup>(٤)</sup> إلى الأكل أكثر من (حاجتهم) <sup>(٥)</sup> إلى

---

(١) انظر قول مالك في المدونة ١/٢٠٤، ٢٠٩، والإشراف ١/٢٠٠، ومواهب

الجليل ٣/٣٦١-٣٦٢، والتاج والإكليل مع مواهب الجليل ٣/٣٦١.

وانظر قول أبي ثور في حلية العلماء ٣/١٩٩

(٢) تقدم الكلام عنه في ص: ١٨٦

(٣) أخرج الدارقطني ١٩١/٢ من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة رضي الله

عنه أن رجلا أكل في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو

يطعم ستين مسكينا . قال الدارقطني : أبو معشر هو نجيح وليس بالقوي .

وقد تقدم في ص: ١٨٦ حديث مالك وابن جريج عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو

يطعم ستين مسكينا وهذا لفظ ابن جريج . لكن هذا الحديث معمول على قصة الواقع على أهله في

نهار رمضان .

انظر مسند الشافعي مع الأم ٩/٣٩٩، والمحلى ٤/٣١٦-٣١٧، والسنن الكبرى للبيهقي ٤/٢٢٩ قال

البيهقي : كل حديث كان روي في هذا الباب من وجه مطلقا فقد روي من وجه آخر مفسرا في

قصة الواقع ، ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفطر بالأكل شيء .

(٤) في ط: الإنسان

(٥) في ط : حاجته

الجماع فيكون ثوابهم في الإمساك عن الأكل أكثر من ثوابهم في الإمساك عن الجماع كذلك يجب أن تكون عقوبتهم في المعصية بالأكل أكثر من عقوبتهم في المعصية بالجماع <sup>(١)</sup>.

ويدل على هذا أن أزواج رسول الله ﷺ لما كان الثواب هـن ضعفين ضوعفت هـن العقوبة ضعفين <sup>(٢)</sup>.

ودليلنا هو أن الأصل عدم وجوب الكفارة فمن ادعى <sup>(٣)</sup> وجوبها فعليه إقامة الدليل <sup>(٤)</sup>، ولأنه أفطر بغير جماع فلم تجب عليه الكفارة العظمى أصله إذا (بلع) <sup>(٥)</sup> فستقة [يابسة] <sup>(٦)</sup> أو بندقة أو جامع دون الفرج أو استمنى أو تقيأ .  
وقولنا العظمى احتراز من الشيخ الهرم والخالمل والمرضع إذا أفطروا <sup>(٧)</sup> فإن فطرهم بغير جماع وتلزمهم الكفارة إلا أنها ليست العظمى .

---

(١) المسوط ٧٣/٣ ، وبدائع الصنائع ٢٥٤/٢

(٢) نهاية ل ٢٨ من ط

(٣) لقوله تعالى يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً ومن يقنت مع الله ورسوله وتعمل صالحاً نؤتها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقاً كريماً الآية ٣٠، و٣١ من سورة الأحزاب. قال البغوي في تفسيره ٣٤٨/٦ : تضعيف عقوبتهن على المعصية لشرفهن كتضعيف عقوبة الحررة على الأمة . وتضعيف ثوابهن لرفع منزلتهن .

(٤) نهاية ل ١٢٨ من أ

(٥) هذا الدليل يسمى عند الأصوليين استصحاب البراءة الأصلية . انظر المستصفى ص: ١٥٩

(٦) في ط: ابتلع

(٧) ساقطة من ط

(٨) نهاية ل ٤٢ من ب

قياس آخر أفطر بما تدخل الإباحة في جنسه فلم تجب عليه الكفارة أصله ما  
(ذكرناه)<sup>(١)</sup> وفيه احتراز من الجماع لأن الإباحة لا تدخل في جنسه .

قياس آخر وهو أنه أفطر بما لا يجب الحد (في)<sup>(٢)</sup> جنسه [فلم تلزم الكفارة]<sup>(٣)</sup>  
أصله ما ذكرنا ولا يدخل عليه الجماع لأن الحد يجب في جنسه . قياس آخر  
وهو أنه أفطر بمعنى غير مشترك فلم تلزمه الكفارة أصله ما ذكرنا وفيه احتراز من  
الجماع لأنه معنى مشترك يفتقر إلى وجود شخصين وأيضا فإن كل عبادة  
حرمت الوطء مع غيره إذا أوجبت الكفارة بالوطء فيها فإن الوطء يكون له مزية  
على غيره من المحظورات أصله الحجج<sup>(٤)</sup> ولا يلزم عليه الصلاة فإن الوطء فيها لا  
تجب به الكفارة فلذلك كان الوطء وغيره من محظوراتها سواء<sup>(٥)</sup>.

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله **الْعَلَّيْلَةُ** « من أفطر في رمضان فعليه ما على  
المظاهر »<sup>(٦)</sup> [فهو أن ]<sup>(٧)</sup> هذا اللفظ غير محفوظ والصحيح أنه قال للذي أفطر  
في رمضان وهو الأعرابي وإفطاره كان بجماع فلا حجة لهم فيه<sup>(٨)</sup> وأما الجواب  
عن الخبر الآخر أن رجلا قال يا رسول الله أفطرت في رمضان فقال : « أعتق

(١) في أ: ذكرنا

(٢) في ط: من

(٣) ساقطة من ط

(٤) الأم ١٣٦/٢

(٥) الأم ٤٧٩/٧

(٦) تقدم الكلام عنه في ص: ٨٦

(٧) ساقطة من ط

(٨) وهو كما قال راجع ص: ١٩٢

رقبة» فهو أن أهل الحديث لا يعرفونه رأسا فيجب عليهم أن يذكروا إسناده<sup>(١)</sup>. على أنه لو ثبت حملناه على أن النبي ﷺ كان علم من حل السائل أنه أفطر بجماع فلذلك أمره بالعتق ؛ لأننا أجمعنا على أن من الفطر ما لا يوجب الكفارة<sup>(٢)</sup> فالتعلق بإطلاق هذا اللفظ غير صحيح .

وأما الجواب عن قوهم إنه أفطر بأعلى ما في الباب من جنسه فهو أنه لا تأثير لهذا الوصف في الفرع ولا في الأصل ، أما في الفرع فإنه لو أكل خبزا يابساً [سكرجاً]<sup>(٣)</sup> وجبت عليه عندهما الكفارة<sup>(٤)</sup> والمأكول ليس بأعلى ما في الباب من جنسه . وأما الأصل فإنه لو جامع عجوزا (شوهاء)<sup>(٥)</sup> (مقبحة)<sup>(٦)</sup> لوجب الكفارة وهذا اجماع ليس بأعلى ما في الباب ، ثم المعنى في الأصل أنه أفطر بالجماع فلذلك وجبت الكفارة (وفي مسألتنا أفطر بغير (الجماع)<sup>(٧)</sup> فلذلك لم تجب الكفارة )<sup>(٨)</sup>.

---

(١) يراجع ما ذكرت في هذا الحديث في ص: ٢٢٢

(٢) ومن ذلك أكل ما لا يتغذى في العادة ؛ فإن كلا الفريقين اتفقا على أنه يفطر الصائم بأكله ولا تجب الكفارة بأكله. راجع ص: ٢٢٢

(٣) في ط: مكرها. والسكرجة إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأدم. وهي أيضا كل ما يوضع فيه ما يؤتد به على المائدة حول الأطعمة للتشهي والضم. معجم الوسيط ١/ ٤٣٨-٤٣٩

(٤) لأنه مما يتغذى به عادة وكل ما يتغذى به في العادة وجبت الكفارة بأكله. راجع ص: ٢٢٢

(٥) ساقطة من ط

(٦) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب قبiche ، أو مستقبحة ؛ لأنني لم أجد في تصريف الكلمة مقبحة.

(٧) في ب: جماع

(٨) ما بين القوسين غير واضحة في أ

وأما الجواب عن قولهم إن حاجة (الناس)<sup>(١)</sup> إلى الأكل أكثر من (حاجتهم)<sup>(٢)</sup> إلى الجماع فهو أن ما عظمت الحاجة إليه كان تعلق العذر به أولى من تعلقه بما لا تعظم الحاجة إليه والكفارة قد تسقط بالعذر ألا ترى أنه لو جامع معتقدا أن الفجر ما طلع ثم بان أنه كان قد طلع فإن الكفارة لا تجب عليه للعذر [فكذلك]<sup>(٣)</sup> لو أكل معتقدا أن الشمس قد غربت ثم بان أنها لم تغرب<sup>(٤)</sup>.

/وما ذكروه من أمر أزواج رسول الله ﷺ فالجواب عنه أن الله تعالى خصهن بذلك وليس تغليظ العقوبة عليهن في المعصية لأجل تضعيف الثواب لهن في الطاعة<sup>(٥)</sup>. الذي يدل على هذا أن الحر والعبد يتساوى ثوابهما في فعل الطاعة وتختلف عقوبتهما في المعصية فيجب على العبد نصف الحد الذي يجب على الحر<sup>(٦)</sup> مع تساويهما في الثواب وإذا كان هذا هكذا صح ما قلناه والله أعلم بالصواب والكلام مع ذلك يأتي في مسألة بعدها إن شاء الله .

(١) في ط: الإنسان

(٢) في ط: حاجته.

(٣) ساقطة من ط

(٤) تقدم الكلام على هاتين المسألتين في ص: ٥٠

(٥) نهاية ل ٤٣ من ب

(٦) قال ابن كثير في تفسيره ٤٦٤/٣ فلما كانت محلتهم ربيعة ناسب أن يجعل الذنب لو وقع منهن مغلظا صيانة لجناهن وحجاهن الرفيع .

(٧) روضة الطالبين ٨٧/١٠

فصل: إذا أفطر (يوما)<sup>(١)</sup> من رمضان فالواجب عليه قضاء يوم مكانه<sup>(٢)</sup>.

(وقال)<sup>(٣)</sup> ربيعة: يجب أن يصوم اثني عشر يوما<sup>(٤)</sup>. وقال سعيد بن المسيب:

يجب عليه صوم ثلاثين [يوما]<sup>(٥)(٦)</sup>. وقال إبراهيم النخعي: يجب عليه صوم ثلاثة آلاف يوم<sup>(٧)</sup>.

واحتج من نصر ربيعة بأن رمضان شهر من اثني عشر شهرا فيجب عليه إذا

أفطر يوما منه أن يصوم اثني عشر يوما ( )<sup>(٨)</sup>؛ لأنه بمنزلة اثني عشر يوما<sup>(٩)</sup>.

واحتج من /<sup>(١٠)</sup> نصر ابن المسيب بأن رمضان بمنزلة العبادة الواحدة فوجب

إذا (أفسد)<sup>(١١)</sup> يوما منه أن يقضي الشهر كله؛ لأن الفساد يسري إلى جميعه.

(١) في ط: يوم  
(٢) نظر المحقق ٣٦٠/٦  
(٣) نقلت هذه المسألة في ص: ١١١  
(٤) انظر المحقق ٣٢٢/٤

(٥) في ط: قال

(٦) مصنف عبد الرزاق ١٩٨/٤، والحنلي ٣٢٢/٤

(٧) ساقطة من أ و ب.

(٨) أخرجه عبد الرزاق ١٩٧/٤، رقم: ٧٤٦٩، وابن أبي شيبة ٥١٦/٢، وانظر الحنلي ٣٢١/٤

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة ٥١٦/٢، وعبد الرزاق ١٩٨/٤، رقم: ٧٤٧٤، وانظر الحنلي ٣٢٠/٤

(١٠) في أ زيادة: منه

(١١) المغني ٣٦٦/٤، والحنلي ٣٢٢/٤، والمجموع ٣٦٠/٦

(١٢) نهاية ل ٢٩ من ط

(١٣) في أ: فسد

ودلينا أن النبي ﷺ قال للأعرابي الذي أخبره أنه وقع على امرأته في رمضان :  
« ثم اقض يوما مكان الذي أصبت فيه » <sup>(١)</sup>.

ومن القياس أنه أفطر يوما من رمضان فوجب عليه قضاء يوم مكانه ، أصله  
إذا كان مسافرا أو مريضا فأفطر ، ولأن كل عبادة إذا فسدت لعذر وجب قضاء  
مثلا [فإذا فسدت لعذر وجب قضاء مثلها] <sup>(٢)</sup> ، أصله الصوم والحج .  
وأما الجواب عن الاعتلال لقول ربيعة فهو أنه دعوى ويجب إقامة الدليل عليه .  
وأما الجواب عن قول ابن المسيب فهو أنه ليس بصحيح ، بل كل يوم منه  
عبادة منفردة ؛ لأنه إذا (أفسد) <sup>(٣)</sup> يوما لم يفسد اليوم الذي يليه ، (ولأن يدخل  
الليل يستبيح) <sup>(٤)</sup> ما كان محظورا عليه ، وإذا كان هكذا صح ما قلناه والله أعلم  
[بالصواب] <sup>(٥)</sup> .

**فصل:** إذا جامع في اليوم الأول من رمضان فعليه الكفارة ، وإذا جامع في  
اليوم الثاني فعليه كفارة أخرى ، حتى قال الشافعي في مختصر البويطي لو جامع في  
كل يوم من رمضان (وجب) <sup>(٦)</sup> عليه ثلاثون كفارة <sup>(٧)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> تقدم تخريجه في ص: ١٨٣

<sup>(٢)</sup> ما بين المعقوفين ساقط من ط

<sup>(٣)</sup> في: أفسد

<sup>(٤)</sup> هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل الصواب : ولأنه بدخول الليل يستبيح

<sup>(٥)</sup> ساقطة من أ و ب .

<sup>(٦)</sup> في ط: وجبت

<sup>(٧)</sup> قال الشافعي في مختصر البويطي ل ٨٧ ب: (ومن) جامع يوما فكفر ، ثم جامع يوما فكفر ، ثم  
جامع يوما آخر كفر وكذلك إن لم يكفر فكل يوم كفارة .

وقال أبو حنيفة : إذا جامع في اليوم الثاني ولم يكن أخرج الكفارة عن الجماع في اليوم الأول أخرج كفارة واحدة <sup>(١)</sup> ، قال : وأما إذا كان قد أخرج الكفارة عن اليوم الأول فعن أبي حنيفة روايتان أشهرهما <sup>(٢)</sup> مثل مذهبننا ، والثانية : أنه لا تلزمه الكفارة <sup>(٣)</sup> .

واحتج من نصره بأن كفارة <sup>(٤)</sup> الوطء معنى (يجب بضرب) <sup>(٥)</sup> من المأثم ويسقط بالشبهة فوجب إذا ترادف أن يتداخل أصله الحدود . قالوا : ولأن الجماع الثاني صادف صوما منتهك الحرمة فلم تجب به الكفارة ، أصله إذا جامع في يوم مرتين <sup>(٦)</sup> .

ودليلنا <sup>(٧)</sup> ما روي أن النبي ﷺ قال للأعرابي الذي أخبره أنه وقع على امرأته في رمضان : «أعتق رقبة» <sup>(٨)</sup> ففيه دليلان : أحدهما : نقل سبب وحكم ، والسبب يتكرر فوجب أن يتكرر الحكم . والثاني : أن النبي ﷺ لم يسأل

---

وينظر الأم ١٣٤/٢ ؛ الخاوي الكبير ٤٢٨/٣ ؛ وروضة الصالحين ٣٧٨/٢ .

<sup>(١)</sup> مختصر الطحاوي ص : ٥٤ ؛ ورزوس المسائل ص : ٢٣٢ ؛ والمبسوط ٧٤/٣ ؛ وبدائع الصنائع ٢٥٩/٢ .

<sup>(٢)</sup> وهي ظاهر الرواية . انظر المصادر المتقدمة

<sup>(٣)</sup> وهي رواية زفر عن أبي حنيفة . انظر المصادر المتقدمة نفسها .

<sup>(٤)</sup> نهاية ل ٤٤ ص ب

<sup>(٥)</sup> في ط : يصرف

<sup>(٦)</sup> المبسوط ٧٤/٣

<sup>(٧)</sup> نهاية ل ١٢٩ ص ٢

<sup>(٨)</sup> تقدم تخريجه في ص : ١٧٩



[الأعرابي] <sup>(١)</sup> هل تقدم جماعه جماع وكفارة أم لا ؟ وهذا يدل على أن

الحكم فيهما واحد ؛ لأن الحكم لو كان يختلف لاستفسره <sup>(٢)</sup>.

ومن القياس أنه ترك صوم [يوم] <sup>(٣)</sup> من رمضان بجماع وأثم بـه فوجب أن

تلزمه الكفارة ، أصله جماعه في اليوم الأول . <sup>(٤)</sup>

قياس آخر وهو (أن كل حكم تعلق بالجماع في اليوم الثاني ، أصله القضاء

والمأثم) <sup>(٥)</sup>.

قياس آخر وهو أنه جماع لو انفرد باليوم الأول وجبت الكفارة فإذا ضم إليه

(يوم) <sup>(٦)</sup> وجبت الكفارة ، أصله إذا جامع في يومين من رمضانين <sup>(٧)</sup>.

قياس آخر وهو أنها عبادة لو انفردت بالجماع وجبت الكفارة فإذا ضمت

(إليها) <sup>(٨)</sup> عبادة أخرى وجبت الكفارة ، أصله إذا جامع في حجتين .

---

(١) ساقطة من ط

(٢) وقال الكاساني في بدائع الصنائع ٢/٢٦٠: ولنا حديث الأعرابي أنه لما قال واقعت امرأتى أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعتاق رقبة واحدة بقوله : « أعتق رقبة » وإن كان قوله : واقعت يحتمل المرة والتكرار ولم يستفسر ، فدل على أن الحكم لا يختلف بالمرة والتكرار.

(٣) ساقطة من ط

(٤) الحاوي الكبير ٣/٤٢٧

(٥) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل فيها سقطا ، وصحة العبارة : أن كل حكم تعلق بالجماع في اليوم الأول تعلق بالجماع في اليوم الثاني ، أصله القضاء والمأثم .

(٦) في ط: يوما

(٧) الحاوي الكبير ٣/٤٢٧ .

(٨) في أ و ب : إلى

[فأما] <sup>(١)</sup> الجواب عن قولهم : الكفارة معنى يجب بضرب من المأثم ويسقط بالشبهة فوجب إذا ترادف أن يتداخل فهو أن في مسألتنا لم يترادف على أصلهم ؛ لأن الجماع الثاني صادف صوما منتهك الحرمة ، والترادف هو أن يكون السبب الثاني مثل الأول سواء ، ولا يجوز اعتبار الكفارة بالحدود ؛ لأن الحد حق محض (لله) <sup>(٢)</sup> تعالى والكفارة حق لله وللآدمي ، ولأنه لو زنى في رمضان لوجب عليه حد واحد ، ولو جامع في رمضان وجب عليه كفارتان ، فبان الفرق بينهما .  
وأما الجواب عن قولهم : إن الجماع الثاني صادف صوما منتهك الحرمة فلم تجب به الكفارة فهو أن ذلك يبطل على أصلهم بمن ابتلع حصاة في اليوم الأول وجامع في اليوم الثاني فإن جماعه صادف صوما منتهك الحرمة والكفارة واجبة به <sup>(٣)</sup> . ثم إنا نقول كل يوم من رمضان عبادة منفردة ، وله حرمة متجددة ؛ الذي يدل على هذا أن فساد اليوم لا يسري إلى الذي يليه ، وأنه يتحلل في كل ليلة ممل

---

<sup>(١)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٢)</sup> في أ: الله

<sup>(٣)</sup> لقائل أن يقول : إن اعتراض المصنف على الحنفية بهذا الاعتراض غير صحيح ، وذلك أن الحنفية عللوا تداخل الكفارتين بالترادف وهو — كما قال المصنف — : أن يكون السبب الثاني مثل الأول سواء . وصورة الاعتراض لا ترادف فيها ؛ لأن اليوم الأول انتهكت حرمة بما لا يوجب كفارة وهو كل ما لا يتغذى أو يتداوى به ، واليوم الثاني انتهكت حرمة بالجماع فوجب الكفارة به .

كان محظورا عليه في النهار وكل يوم (يفتقر) <sup>(١)</sup> إلى نية مجددة ، وإذا كان هكذا فإن الجماع الثاني لم يصادف صوما منتهك الحرمة ، وبطل ما قالوه .  
والمعنى في الأصل أن الجماع في المرة الثانية لم يصادف صوما منعقدا فلم تجب به الكفارة ، وفي مسألتنا بخلافه ، فبان الفرق [بينهما] <sup>(٢)</sup> .

فرع : إذا جامع في يوم مرتين فإنه يجب عليه كفارة واحدة بالجماع /<sup>(٣)</sup> الأولى خاصة <sup>(٤)</sup> ؛ والعلة أن الجماع الثاني لم يصادف صوما منعقدا فلم تجب به الكفارة كما لو جامع في الفطر <sup>(٥)</sup> .

فإن قيل : قد قلتم : إذا /<sup>(٦)</sup> جامع في حجة مرتين فإنه يجب عليه كفارتان فألا كان في مسألتنا مثله ؟ . فالجواب أن الجماع في الحج لا يرفع الإحرام بدليل أنه يمضي في الحج ، وليس كذلك الصوم فإن الجماع يرفعه فافترقا .<sup>(٧)</sup>  
قالوا : هذا ليس بصحيح ؛ لأنكم تأمرونه في الصوم أن يمسك بقية يومه فلا فرق بينهما . والجواب أنا تأمره بالإمساك لحرمة الوقت لا لأجل العبادة ، وليس

---

(١) في ط: منفرد

(٢) ساقطة من ط

(٣) نهاية ل ٣٠ من ط

(٤) التهذيب ١٦٩/٣ ؛ والمهذب مع المجموع ٣٦٩/٦ ؛ وروضة الطالبين ٣٧٨/٢

(٥) انظر المهذب مع المجموع ٣٦٩/٦ ؛ والتهذيب ١٦٩/٣

(٦) نهاية ل ٤٥ من ب

(٧) الحاوي الكبير ٤٢٨/٣

كذلك في الحج فإننا نأمره بالمضي فيه ؛ لأجل العبادة وإذا كان كذلك صح ما قلناه والله أعلم [بالصواب] <sup>(١)</sup>.

**فصل :** إذا أكره الرجل على الأكل والمرأة على الجماع فلا يخلو من أحد أمرين : إما أن لا يكون لواحد منهما صنع فيما أكره عليه ، مثل : أن تشد (يبدأ الرجل) <sup>(٢)</sup> ورجلاه ويطعم ، وتشد (رجلا المرأة ويدها) <sup>(٣)</sup> [وتوطأ] <sup>(٤)</sup> فإذا كان هكذا فقال أكثر أصحابنا : لا يفطران قولا واحدا. <sup>(٥)</sup> وقال بعضهم في المسألة قولان <sup>(٦)</sup>. وإما أن يُتوعد الرجل إن لم يأكل بالقتل ونحوه فيأكل ، وتُتوعد المرأة فتطاول على الوطء ، فإذا كان هكذا ففي المسألة قولان : أصحهما : أنهما لا يفطران <sup>(٧)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> ساقطة من أ و ب.

<sup>(٢)</sup> في أ و ط : يد الرجل

<sup>(٣)</sup> في ط: يدا المرأة ورجلاها

<sup>(٤)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٥)</sup> وهو المذهب انظر روضة الطالبين ٣٥٩/٢ ، ٣٦٣ ، والتهذيب ١٦٤/٣ ؛ والمجموع ٣٦٩/٦.

<sup>(٦)</sup> قال النووي في روضة الطالبين ٣٥٩/٢ : ونقل الخطاطي وجهين فيما إذا أوجر بغير اختياره وهذا غريب.

<sup>(٧)</sup> روضة الطالبين ٣٦٣/٢ ؛ والتهذيب ١٦٤/٣ — ١٦٥ ؛ والمجموع ٣٦٩/٦ ؛ والمنهاج ومغني المحتاج ٤٣٠/١.

[والثاني : أنهما يفطران ] <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> ، وبه قال أبو حنيفة . <sup>(٣)</sup> وهذه المسألة مبنية على مسألة في الأيمان وهي أن يحلف أن لا يدخل الدار فيحمل حتى يدخلها فقال أكثر أصحابنا لا يحث قولاً واحداً . ومنهم من قال في المسألة قولان <sup>(٤)</sup> . وأما إذا تواعد إن لم يدخل الدار فدخلها ففي المسألة قولان <sup>(٥)</sup> مثل مسألة الصوم سواء .

واحتج من نصر أبا حنيفة بأنه أوصل الطعام إلى جوفه ذاكرة لصومه فوجب أن يفسد صومه ، أصله إذا كان باختياره <sup>(٦)</sup> . قالوا : ولأننا لو لم نفطره كان لكونه معذورا ، والعذر لا يمنع فساد العبادة [ كما لو أفطر في السفر أو لأجل المرض . قالوا : ولأن أكثر ما فيه أنه (منكر) <sup>(٧)</sup> وذلك لا يمنع فساد العبادة ] <sup>(٨)</sup> ، الذي يدل على هذا الحيض ؛ [ فإن المرأة ] <sup>(٩)</sup> مكرهة عليه وهو [ يفسد ] <sup>(١٠)</sup> العبادة .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) المصادر نفسها .

(٣) المبسوط ٩٨/٣ ؛ والهداية وفتح القدير ٢٥٥/٢ ؛ وبدائع الصنائع ٢٣٨/٢

(٤) ومن حكى القولين في المسألة الشيرازي ، وصحح أنه لا يحث . انظر المسهذب مع المجموع ٣٥٢/١٩

(٥) أصحهما أنه لا يحث . انظر المهذب مع المجموع ٣٥١/١٩ — ٣٥٢

(٦) المبسوط ٩٨/٣

(٧) هكذا في أ و ب ، والصواب : مكره

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

(٩) ساقطة من أ و ب

(١٠) ساقطة من أ و ب

ودليلنا ما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(١)</sup> ومن المعنى أن كل واحد من الجماع والأكل أمر حظره الصوم فإذا وقع على وجه لا يمكن الاحتراز منه وجب أن لا يفسد الصوم، أصله غربلة الدقيق، وغبار الطريق، والقيء إذا ذرعه والأكل ناسيا، ولأن الأكل ناسيا لا يفسد صومه مع كونه مختارا للأكل فلا يفسد صوم المكروه أولى لأنه مختار للأكل<sup>(٢)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إنه أوصل الطعام إلى جوفه فهو أنه لا تأثير له لأنه لو أوصل الحصى إلى جوفه فسد صومه. فإن قالوا: أوصل الشيء إلى جوفه فإنه يبتلع بغبار الطريق وغربلة الدقيق إذا وصل إلى جوفه فإنه لا يفسد<sup>(٣)</sup> صومه، ثم المعنى في الأصل أنه يمكن الاحتراز منه إذا أكل باختياره؛ فلذلك فسد صومه وليس كذلك في مسألتنا فإنه لا يمكن الاحتراز في حال الإكراه؛ فلذلك لم يفسد صومه.

وأما<sup>(٤)</sup> الجواب عن قولهم: إنا لو لم نفطره كان لكونه معذورا فهو أنه ليس لهذه العلة وإنما العلة أنه لا يمكن الاحتراز في حال الإكراه، ثم المعنى في السفر والمرض أن إفطاره هناك بحق، والله حملة عليه فهو بمنزلة ما لو أفطر باختياره

(١) تقدم تخريجه في ص ٨٠ من حديث أبي بكره ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما ولم أقف عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) مغني المحتاج ١/٤٣٠

(٣) نهاية ل ٤٦ من ب

(٤) نهاية ل ١٣٠

وليس كذلك إذا أكره فإن إفطاره حملة عليه آدمي ظلما وصار هذا (منسزلة) <sup>(١)</sup>  
ما لو احتاج في حال المرض إلى بيع ماله فباعه (فإن) <sup>(٢)</sup> البيع صحيح (لأن) <sup>(٣)</sup> الله  
حملة عليه بحق. <sup>(٤)</sup> ولو صادره السلطان فالزمه بيع ماله فباعه لم يصح البيع ؛ لأن  
الآدمي حملة عليه ظلما <sup>(٥)</sup> و'فرق بينهما .

وأما الجواب عن قياسهم على الحيض فهو أنه غير صحيح لأن الحيض ليس  
من محظورات الصوم فلذلك تفسد العبادة بوجوده وليس كذلك الأكل فإنه من  
(محظورات) <sup>(٦)</sup> الصوم ، (ومحظورات) <sup>(٧)</sup> الصوم يختلف حكم ما يمكن الاحتراز  
منها وما لا يمكن .

وجواب آخر وهو أن الحيض يخرج من العبادة فهو أغلظ حكما من الأكل،  
والأكل لا يخرج من العبادة بدليل من أكل ناسيا فافترقا ، ولم يصح قياس أحدهما  
على الآخر .

---

(١) في ط : بمثابة

(٢) في ط : فبان

(٣) في ط : فإن

(٤) تصرف المريض مرضا مخوفا في ماله بالبيع يصح في الثلث . انظر روضة الطالبين ٢٦٢/٦ وما بعدها  
، وحاشية القليوبي ٢٩٩/٢ .

(٥) في هذه المسألة وجهان : أحدهما : أنه يصح . والثاني : لا يصح كالمكره . انظر المجموع ١٨٨/٩

(٦) في أ محصورات

(٧) غير واضحة في أ

مسألة : قال وإن تلذذ بامرأته حتى ينزل فقد أفطر ، ولا كفارة .<sup>(١)</sup>  
وهذا كما قال ، إذا جامع دون الفرج [فأنزل]<sup>(٢)</sup> فلا كفارة عليه<sup>(٣)</sup> ، وبه  
قال / أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> .  
وقال مالك<sup>(٥)</sup> وأبو ثور<sup>(٦)</sup> : عليه الكفارة ومذهبهما مجمع على ( أن كل فطر  
كان بمعصية فإن الكفارة فيه واجبة )<sup>(٧)</sup> .  
واحتج من نصرهما بأنه أفطر بمعصية ( فوجبت عليه )<sup>(٨)</sup> الكفارة ، أصله إذا  
أفطر بالجماع في الفرج .  
قالوا : ولأن الكفارة وضعت ( للزجر والردع )<sup>(٩)</sup> ، والأكل أشهى إلى  
النفس من الجماع ، ثم ثبت أن الجماع تجب به الكفارة فلأن تجب بالأكل الذي  
هو أشهى إلى النفس أولى .

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(٢) ساقطة من ط

(٣) انظر الأم ١٣٧/٢ ، والتهذيب ١٦٩/٣ ، وروضة الطالبين ٣٧٧/٢ ، ومغني المحتاج ٤٤٣/١

(٤) نهاية ل ٣١ من ط

(٥) انظر بدائع الصنائع ٢٥٦/٢ ، والهداية مع فتح القدير ٢٦٥/٢

(٦) المدونة ١٩٦-١٩٧ ، والقوانين الفقهية ص ٨١ ، وإرشاد السالك مع أسهل المدارك ٤٢١/١ .

(٧) الحاوي الكبير ٤٣٥/٣ ، والمجموع ٣٧٨/٦

(٨) في ط : أن من أفطر بمعصية فإن الكفارة واجبة عليه .

(٩) في ط : فعليه .

(١٠) في ط : للردع والزجر



ودلينا ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من ذرعه القيء وهو صائم فلا قضاء عليه ومن استقاء فعليه القضاء » <sup>(١)</sup> فهذا (أفطر) <sup>(٢)</sup> بمعصية ولم يوجب فيه إلا القضاء ولأن الأصل أن لا كفارة فمن ادعى وجوبها فعليه إقامة الدليل . ولأنه أفطر بغير جماع فلم تلزمه الكفارة أصله إذا ارتد <sup>(٣)</sup> ، ولأن الصوم ينقسم قسمين منه ما يجب بالجماع فيه الكفارة وهو رمضان ومنه ما لا يجب بالجماع فيه الكفارة وهو القضاء والنذر كذلك يجب أن تنقسم محظوراته قسمين أحدهما يجب بفعله الكفارة وهو الجماع والآخر لا تجب بفعله الكفارة وهو ما عدا <sup>(٤)</sup> الجماع .

(فأما) <sup>(٥)</sup> الجواب عن قولهم إنه أفطر بمعصية فوجبت عليه الكفارة (فهو) <sup>(٦)</sup> أنه يبطل بالردة .

ثم المعنى في الأصل أن الجماع له مزية على غيره من المحظورات ، يدل على هذا أنه يوجب في الحج بدنة وغيره من المحظورات لا يوجب البدنة .

(١) تقدم تخريجه في ص: ١٧٦

(٢) في ط: فطر

(٣) انتهاك حرمة رمضان بالردة لا يوجب الكفارة باتفاق الفريقين .

انظر روضة الطالبين ٢/٣٧٠، ٣٧٤، والإشراف للقاضي عبد الوهاب ١/٢٠٠

(٤) نهاية ل ٤٧ من ب

(٥) في ط: وأما

(٦) في ط: هو

وأما الجواب عن قولهم إن الكفارة وضعت للزجر والردع فهو كذلك غير أنه لا يجب أن تغلظ العقوبة فيما كان إلى النفس أشهى يدل على ذلك أن العزب<sup>(١)</sup> أشد حاجة إلى النكاح من المتأهل والمباضعة إليه أشهى ثم عقوبة المتأهل في الزنى أغلظ من عقوبة العزب وكذلك أيضا الحر والعبد يتساويان في شهوة النكاح وربما كانت شهوة العبد أقوى، ووجد العبد على النصف من حد الحر إذا كان هكذا بطل ما قالوه وبان صحة ما ذكرناه والله أعلم .

مسألة قال : وإن أدخل في دبرها حتى يغيبه أو في بهيمة أو تلوط ذاكرا للصوم فعليه القضاء والكفارة<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال إذا جامع امرأة ( )<sup>(٣)</sup> أو غلاما في الدبر وهو صائم فعليه القضاء والكفارة<sup>(٤)</sup>. وقال أبو حنيفة: عليه القضاء دون الكفارة<sup>(٥)</sup>.

(١) قال في لسان العرب ١٨٢/٩ : رجل عزب ومعزبة : لا أهل له.

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(٣) في ط زيادة: في الدبر

(٤) الأم ١٣٧/٢، والحاوي الكبير ٤٣٦/٣، وروضة الطالبين ٣٧٧/٢

(٥) هذا ما رواه الحسن عن أبي حنيفة قال السرخسي : وهو ظاهر على أصله . وروى عنه أبو يوسف أن عليهما الكفارة وهو الأصح وبه قال أبو يوسف ومحمد .  
انظر المبسوط ٧٩/٣، وبدائع الصنائع ٢٥٣/٢، وفتح القدير ٢٦٢/٢

واحتج من نصره بأنه جماع لا يتعلق به الإحصان<sup>(١)</sup> ولا يتعلق به التحليل  
للزواج الأول<sup>(٢)</sup> فلم تجب به الكفارة أصله الجماع دون الفرج .  
قالوا : ولأنه فرج لا يتعلق بالإيلاج فيه وجوب المهر<sup>(٣)</sup> فلم يتعلق بالإيلاج فيه  
وجوب الكفارة أصله فرج البهيمة .  
ودليلنا هو أن مبنى هذه المسألة على أن الحد يجب بالوطء في الدبر<sup>(٤)</sup> فنقول  
لأنه وطء يجب به الحد فوجب به الكفارة أصله الوطء في القبل . ولأن ما تعلق  
بالفطر لا فرق فيه بين القبل والدبر الذي يدل على هذا القضاء والمأثم . ولأنه  
فرج يجب الغسل بالإيلاج فيه فوجب [به]<sup>(٥)</sup> الكفارة أصله القبل . ولأنه فرج لا  
يستباح وطؤه بحال فحاله أغلظ من حال القبل ثم ثبت أن القبل تجب [به]<sup>(٦)</sup>  
الكفارة إذا أوج فيه فلأن تجب بالإيلاج في الدبر أولى .

---

(١) للإحصان شروط لابد من توفرها ومن تلك الشروط الجماع في الفرج في نكاح صحيح . انظر هذه  
الشروط في بدائع الصنائع ٤٩٣/٢ .

(٢) يشترط الخفية في التحليل للزواج الأول التزوج بزواج آخر ، ولا يشترطون الجماع من الزوج الثاني  
انظر بدائع الصنائع ٢٩٥/٣ .

(٣) يجب المهر عند الخفية بنفس العقد ولا يشترطون الدخول في النكاح الصحيح . انظر بدائع الصنائع  
٥٧٩/٢ .

(٤) انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١٤٤/٤ .

(٥) ساقطة من ط

(٦) ساقطة من أ و ب .

فأما الجواب [عن قولهم] <sup>(١)</sup> إنه جماع لا يتعلق به الإحصان ولا التحليل للزوج الأول فهو أنه يبطل بالوطء في النكاح الفاسد وبوطء الزنى وبوطء الرجل جاريته فإن كل واحد (منهما) <sup>(٢)</sup> لا يتعلق به الإحصان ولا التحليل <sup>(٣)</sup> وهو يوجب الكفارة ثم المعنى في الجماع دون الفرغ أنه لا يوجب الغسل فلذلك لم تجب به الكفارة وفي مسألتنا يجب به الغسل فوجبت الكفارة .

فأما الجواب عن قولهم فرج لا يتعلق بالإيلاج فيه وجوب الكفارة فهو أنه يبطل بوطء الرجل أتمه وبوطء الرجل زوجته في الدفعة الثانية وما بعدها فإن وجوب / <sup>(٤)</sup> المهر لا يتعلق به (والكفارة) <sup>(٥)</sup> واجبة ، ثم المعنى في فرج البهيمة أنه لا يشتبه في الغالب وليس كذلك في مسألتنا فإن الدبر تشتبه غالبا فبان الفرق بينهما .

فصل: إذا وطئ بهيمة فهل تجب عليه الكفارة ؟ اختلف أصحابنا في ذلك

على طريقين: فمنهم من قال هذه المسألة مبنية على حد الوطء للبهيمة <sup>(٦)</sup>

---

(١) ساقطة من ط

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب: منها.

(٣) المنتهـاج مع معني المحتاج ١٤٧/٤

(٤) نهاية ل ٤٨ من ب

(٥) في أ الكفارة

(٦) الخاوي الكبير ٤٣٦/٣، والمهذب والمجموع ٣٧٨، ٣٧٧/٦ وغلط الماوردي هذا الطريق؛ لأن الكفارة غير معتبرة بالحد، ولأن وطء الزوجة يوجب الكفارة.

واختلف قول /<sup>(١)</sup> الشافعي فيها على ثلاثة أقوال أحدها /<sup>(٢)</sup> أنه يجب عليه القتل.<sup>(٣)</sup> والثاني يجب عليه ما يجب على الزاني.<sup>(٤)</sup> والثالث يجب عليه التعزير.<sup>(٥)</sup> فإذا قلنا يجب عليه التعزير فلا كفارة عليه ، وإذا قلنا يجب عليه الجلد أو القتل فعليه الكفارة ، ومن أصحابنا من قال تجب الكفارة على الأقوال الثلاثة<sup>(٦)</sup>؛ لأنه وطء يجب به الغسل<sup>(٧)</sup> فوجبت به الكفارة قياسا على وطء الآدمي .

مسألة: قال والحامل والمرضع إذا خافتا على (ولديهما)<sup>(٨)</sup> أفطرتا وعليهما القضاء وتصدقت كل واحدة منهما عن كل يوم على مسكين بمد من حنطة<sup>(٩)</sup>. وهذا كما قال ، إذا أفطرت الحامل والمرضع خوفا على أنفسهما فيجب عليهما القضاء دون الفدية، لا يختلف المذهب في ذلك<sup>(١٠)</sup>، وأما إذا أفطرتا خوفا على

---

(١) نهاية ل ٣١ سن ٢.

(٢) نهاية ل ٣٢ من ط

(٣) انظر معرفة السنن والآثار ٣٥١/٦

(٤) مختصر المزني مع الأم ٣٢٨، ٢٧٦/٩

(٥) المهذب مع المجموع ٦٥/٢٢

(٦) وهو الأصح المنصوص في المختصر انظر مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩، والمجموع ٣٧٨/٦

(٧) مغني المحتاج ٦٩/١

(٨) في أ: ولدهما

(٩) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(١٠) الأم ١٤٣/٢، وروضة الطالبين ٣٨٣/٢، والمهذب والمجموع ٢٧٣، ٢٧٢/٦.

الولد ففيه ثلاثة أقوال (أصحهما) <sup>(١)</sup> أنه يجب عليهما القضاء والفدية وهو الذي نص عليه الشافعي في عامة كتبه في الأم والقلم <sup>(٢)</sup>. والقول الثاني أن الحامل يجب عليها القضاء دون الفدية والمرضع يجب عليها القضاء والفدية نص عليه في مختصر البويطي <sup>(٣)</sup> وبه قال مالك <sup>(٤)</sup> والليث بن سعد <sup>(٥)</sup>.  
والقول الثالث أن القضاء يجب عليهما والفدية تستحب لهما ذكر هذا القول أبو علي الطبري <sup>(٦)</sup> في كتاب الإفصاح <sup>(٧)</sup> وهو مذهب أبي حنيفة <sup>(٨)</sup> والثوري <sup>(٩)</sup>

(١) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب: أصحهما.

(٢) وهو الأصح كما قال المصنف انظر الأم ١٤٣/٢، ومختصر المزني مع الأم ٦٥/٩، والحاوي الكبير ٤٣٦/٣-٤٣٧، والمجموع ٢٧٣/٦.

(٣) مختصر البويطي ٥٣/١ وانظر الحاوي الكبير ٤٣٧/٣

(٤) المدونة ٢١٠/١، والاستذكار ٢٢٣/١٠

(٥) انظر الاستذكار ٢٢٢/١٠

(٦) هو الإمام المتفق على حالته ذو الفنون وأحد أصحاب الوجوه أبو علي الحسن بن القاسم الطبري تفقه على أبي علي بن أبي هريرة صنف المجرد في النظر وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد وصنف الإفصاح في المذهب وله مصنفات في أصول الفقه والجدل. درس ببغداد بعد أسناده أبي علي. توفي سنة خمسين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢٦١/٢-٢٦٢، وسير أعلام النبلاء ٦٢/١٦

(٧) انظر المجموع ٢٧٣/٦

(٨) انظر المبسوط ٩٩/٣، وبدائع الصنائع ٢٥٠/٢-٢٥١، والهدية مع فتح القدير ٢٧٦/٢ وليس في هذه المصادر أن أبا حنيفة استحب الفدية.

(٩) انظر الاستذكار ٢٢٢/١٠

واختلف قول /<sup>(١)</sup> الشافعي فيها على ثلاثة أقوال أحدها /<sup>(٢)</sup> أنه يجب عليه القتل.<sup>(٣)</sup> والثاني يجب عليه ما يجب على الزاني.<sup>(٤)</sup> والثالث يجب عليه التعزير.<sup>(٥)</sup> فإذا قلنا يجب عليه التعزير فلا كفارة عليه ، وإذا قلنا يجب عليه الجلد أو القتل فعليه الكفارة ، ومن أصحابنا من قال تجب الكفارة على الأقوال الثلاثة<sup>(٦)</sup>؛ لأنه وطء يجب به الغسل<sup>(٧)</sup> فوجبت به الكفارة قياسا على وطء الآدمي .

مسألة: قال والحامل والمرضع إذا خافتا على (ولديهما)<sup>(٨)</sup> أفطرتا وعليهما القضاء وتصدقت كل واحدة منهما عن كل يوم على مسكين بمد من حنطة<sup>(٩)</sup>. وهذا كما قال ، إذا أفطرت الحامل والمرضع خوفا على أنفسهما فيجب عليهما القضاء دون الفدية، لا يختلف المذهب في ذلك<sup>(١٠)</sup>، وأما إذا أفطرتا خوفا على

(١) نهاية ل ٣١ سن ٢

(٢) نهاية ل ٣٢ من ط

(٣) انظر معرفة السنن والآثار ٣٥١/٦

(٤) مختصر المزني مع الأم ٣٢٨، ٢٧٦/٩

(٥) المهذب مع المجموع ٦٥/٢٢

(٦) وهو الأصح المنصوص في المختصر انظر مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩، والمجموع ٣٧٨/٦

(٧) معني المحتاج ٦٩/١

(٨) في أ: ولدهما

(٩) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(١٠) الأم ١٤٣/٢، وروضة الطالبين ٣٨٣/٢، والمهذب والمجموع ٢٧٣، ٢٧٢/٦

الولد ففيه ثلاثة أقوال (أصحهما) <sup>(١)</sup> أنه يجب عليهما القضاء والفدية وهو الذي  
نص عليه الشافعي في عامة كتبه في الأم والقديم <sup>(٢)</sup>. والقول الثاني أن الحامل يجب  
عليها القضاء دون الفدية والمرضع يجب عليها القضاء والفدية نص عليه في مختصر  
البويطي <sup>(٣)</sup> وبه قال مالك <sup>(٤)</sup> والليث بن سعد <sup>(٥)</sup>.

والقول الثالث أن القضاء يجب عليهما والفدية تستحب لهما ذكر هذا القول  
أبو علي الطبري <sup>(٦)</sup> في كتاب الإفصاح <sup>(٧)</sup> وهو مذهب أبي حنيفة <sup>(٨)</sup> والثوري <sup>(٩)</sup>

---

<sup>(١)</sup> هكذا في النسخ الثلاثة والصواب: أصحها.

<sup>(٢)</sup> وهو الأصح كما قال المصنف انظر الأم ١٤٣/٢، ومختصر المزني مع الأم ٦٥/٩، والحاوي الكبير  
٤٣٦/٣-٤٣٧. والمجموع ٢٧٣/٦.

<sup>(٣)</sup> مختصر البويطي ل ٥٣ أ وانظر الخاوي الكبير ٤٣٧/٣

<sup>(٤)</sup> المدونة ٢١٠/١، والاستذكار ٢٢٣/١٠

<sup>(٥)</sup> انظر الاستذكار ٢٢٢/١٠

<sup>(٦)</sup> هو الإمام المتفق على جلالاته ذو الفنون وأحد أصحاب الوجوه أبو علي الحسن بن القاسم الطبري  
تفقه على أبي علي بن أبي هريرة صنف المجرد في النظر وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد  
وصنف الإفصاح في المذهب وله مصنفات في أصول الفقه والجدل. درس ببغداد بعد أساتذته أبي  
علي. توفي سنة خمسين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢٦١/٢-٢٦٢، وسير أعلام النبلاء ٦٢/١٦

<sup>(٧)</sup> انظر المجموع ٢٧٣/٦

<sup>(٨)</sup> انظر المبسوط ٩٩/٣، وبدائع الصنائع ٢٥٠/٢-٢٥١، والهدية مع فتح القدير ٢٧٦/٢ وليس في  
هذه المصادر أن أبا حنيفة استحب الفدية.

<sup>(٩)</sup> انظر الاستذكار ٢٢٢/١٠



والمزني<sup>(١)</sup> وجماعة من العلماء<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصرهم بما روى أنس بن مالك الكعبي<sup>(٣)</sup> قال دعاني رسول الله ﷺ إلى طعام فقلت إني صائم فقال : « هلم أخبرك عن الصوم إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ووضع الصوم عن الحامل والمرضع »<sup>(٤)</sup> قللوا ولأن الأصل أن لا فدية فمن ادعى وجوبها فعليه إقامة الدليل . قالوا : ولأنه فطر (لعذر)<sup>(٥)</sup> يوجب القضاء فلم تجب به الفدية أصله فطر المريض والمسافر . وقولهم : يوجب القضاء احتراز من فطر الشيخ والشيخة (الهممين)<sup>(٦)</sup> فإنه لا

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(٢) منهم عطاء بن أبي رباح ، والحسن ، والضحاك ، والنخعي ، والزهري ، وربيعه ، والأوزاعي ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

انظر الاستذكار ٢٢٢/١٠ ، والحاوي الكبير ٤٣٧/٣ ، والمجموع ٢٧٥/٦

(٣) أنس بن مالك الكعبي ، أبو أمية وقيل أبو أميمة أو أبو مية صحابي نزل البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا في وضع الصيام عن المسافر .  
انظر ترجمته في الإصابة ٧٢/١ ، وأسد الغابة ١٥٠/١

(٤) أخرجه أبو داود ٧٩٦/٢ ، رقم : ٢٤٠٨ ، والترمذي ٩٤/٣ ، رقم : ٧١٥ ، والنسائي ٤٨٩/٤ - ٤٩٢ ، رقم : ٢٢٦٦ ، وما بعدها ، وابن ماجه ٥٣٣/١ ، رقم ١٦٦٧ ، ١٦٦٨ ، وابن خزيمة ٢٦٧/٣ - ٢٦٨ ، رقم : ٢٠٤٢ عن أنس بن مالك أبو أمية الضمري رضي الله عنه .  
قال الترمذي : حديث أنس بن مالك الكعبي حديث حسن وادخله لأنس بن مالك هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد والعمل على هذا عند أهل العلم .  
وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ٤٨٣/٢ ، وما بعدها ، رقم :

(٥) في أ تعذر

(٦) في ط : الهرمين .

يوجب القضاء . [قالوا] <sup>(١)</sup> ولأن الفطر للعذر على ضريين منه ما يوجب القضاء دون الفدية وهو فطر المريض والمسافر ومنه ما يوجب الفدية دون القضاء وهو فطر الشيخ والشيخة الكبيرين وقد أوجبتم في هذه المسألة القضاء والفدية مع كونه فطرا لعذر وهذا خلاف الأصول .

ودلينا قوله تعالى / <sup>(٢)</sup> ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾ <sup>(٣)</sup> فأوجب الله الفدية على كل من أطاق الصيام فأفطر . قالوا هذه الآية منسوخة وذلك أنه (كان) <sup>(٤)</sup> في صدر الإسلام الإنسان (مخيرا) <sup>(٥)</sup> بين أن يصوم وبين أن يفطر ويعطي الفدية ثم نسخ الله هذه الآية التي أوجبت هذا الحكم بقوله ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ <sup>(٦)</sup> وأنتم بين أمرين إما أن تقولوا النسخ عام في [حق] <sup>(٧)</sup> كل أحد فلا يصح لكم (الاحتجاج) <sup>(٨)</sup> بالآية أو تقولوا هو عام إلا في

---

<sup>(١)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٢)</sup> نهاية ل ٤٩ من ب

<sup>(٣)</sup> من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

<sup>(٤)</sup> في أ و ب: قال

<sup>(٥)</sup> في أ و ب: مخير

<sup>(٦)</sup> من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

<sup>(٧)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٨)</sup> في ط: الاستدلال

حق الحامل والمرضع فتوجبوا (عليهما) <sup>(١)</sup> الفدية دون القضاء لأن ذلك كان الحكم في صدر الإسلام .

والجواب أنا لا نسلم أن الآية منسوخة (لأن) <sup>(٢)</sup> القضاء لم يكن واجبا في صدر الإسلام بل كان يجب القضاء والكفارة والدليل على أن القضاء كان واجبا قوله تعالى ﴿ (ومن) <sup>(٣)</sup> كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ <sup>(٤)</sup> ومشقة المرض والسفر أغلظ من مشقة الحمل والرضاع وقد وجب القضاء في الأغلظ فلأن يجب في الأخف أولى . ودليل آخر من الآية وهو (أنه تعالى قلل) <sup>(٥)</sup> ﴿ (فمن كان منكم مريضا) <sup>(٦)</sup> أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام ﴾ <sup>(٧)</sup> وتقديره وعلى الذين يطيقونه عدة من أيام أخر وفدية . والعرب تعطف الشيء على الشيء وتحذف الواو فتقول ( <sup>(٨)</sup> أكلت خبزا سمنا وتريد خبزا وسمنا . قالوا فقد قال ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ والذين من لفظ المذكور دون المؤنث فدل على أن الآية لم تتناول الحامل والمرضع .

---

(١) في ط : عليهم

(٢) هكذا في أ و ط ، وفي ب : وأن . والصواب : ولا أن .

(٣) في أ و ب : فمن

(٤) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٥) في أ : أن قوله تعالى قال . وفي ب : أن قوله تعالى .

(٦) في النسخ الثلاثة : ومن كان مريضا... الآية . وهذا خلط بين آيتين .

(٧) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٨) في ط زيادة : العرب .

والجواب أن المذكر والمؤنث إذا اجتمعا غلب حكم التذكير وهذا اللفظ يتناول المذكر والمؤنث فلذلك قال: ﴿الذين﴾ <sup>(١)</sup> قالوا فقد قال ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ <sup>(٢)</sup> وأجمعنا على أن الفطر خير للحامل والمرضع .

والجواب أن أول الآية عام وقوله: ﴿وأن تصوموا﴾ <sup>(٣)</sup> خير لكم ﴿خاص فيمن عدا الحامل والمرضع نظير ما ذكرناه قوله تعالى: ﴿والمطلقات يستربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ <sup>(٤)</sup> / <sup>(٥)</sup> فهذا عام في الرجعية والمبتوتة ثم قال: ﴿وبعولتهن أحق بردهن﴾ <sup>(٦)</sup> في الرجعية خاصة ، وكذلك قوله: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾ <sup>(٧)</sup> وهذا عام في الكبيرة والصغيرة ثم قال ﴿إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ <sup>(٨)</sup> وهذا في الصغيرة خاصة وكذلك قوله ﴿ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة﴾ <sup>(٩)</sup> وهذا عام في المسلمين والمشركين ثم قال ﴿لقد تقطع

---

(١) هكذا في النسخ الثلاثة والآية الذين .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٣) في ط: تصدقوا

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٥) نهاية ل ٣٣ من ط

(٦) من الآية السابقة.

(٧) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة

(٨) من الآية المقدمة

(٩) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

بينكم وضل عنكم ما كنتم ترعمون»<sup>(١)</sup> وهذا خاص في المشركين. ويدل على ما ذكرناه أنه إجماع الصحابة فروي عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالا: الحامل والمرضع إذا أفطرتا يجب عليهما الفدية عن كل يوم مد<sup>(٢)</sup>/لمسكين<sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية المتقدمة

(٢) نهاية ل ٥٠ من ب

(٣) أثر ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه عبد الرزاق ٢١٩/٤، رقم: ٧٥٦٧، وابن حزم في المحلى ٤/٤١١، من طريق قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يأمر وليدة له حبلى أن تفطر له في شهر رمضان وقال: أنت بمنزلة الكبير لا يطيق الصيام فافطري وأطعمي عن كل يوم نصف صاع من حنطة. وهذا لفظ عبد الرزاق. ولفظ ابن حزم: أنه قال لأمة له مرضع أنت بمنزلة: فوعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فافطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا تقضي.

وأخرجه الدارقطني ٢/٢٠٦ — ٢٠٧، والبيهقي في السنن الكبرى ٤/٢٣٠ من طريق قتادة عن عذرة عن سعيد بن جبير أن ابن عباس قال لأُم ولد له حبلى أو ترضع: أنت من الذين لا يطيقون الصيام عليك الجزاء وليس عليك القضاء. وصحح إسناده الدارقطني.

ورواه الدارقطني ٢/٢٠٧ من طريق قتادة عن عذرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كانت له أمة ترضع فأجهضت فأمرها ابن عباس أن تفطر يعني وتطعم ولا تقضي. وصححه الدارقطني.

وأما أثر ابن عمر رضي الله عنهما فقد أخرجه الدارقطني ٢/٢٠٧ من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر أن امرأته سألته وهي حبلى فقال: افطري وأطعمي عن كل يوم مسكينا ولا تقضي. ورواه عبد الرزاق ٤/٢١٨، رقم: ٧٥٦١ من طريق أيوب نحوه. ورواه الدارقطني ٢/٢٠٧ من طريق عبيد الله عن نافع قال كانت بنت لابن عمر تحت رجل من قريش وكانت حاملا فأصاها عطش في رمضان فأمرها ابن عمر أن تفطر وتطعم عن كل يوم مسكينا.

وأخرجه ابن حزم في المحلى ٤/٤١١ من طريق أيوب وعبيد الله عن نافع عنه نحوه. وذكر مالك في الموطأ ١/٢٨٣، رقم: ٦٩٧ أنه بلغه أن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام؟ فقال: تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة بمد النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن عبد البر في الاستذكار ١٠/٢٢١: أما الخبر عن ابن عمر بما ذكر مالك أنه بلغه فقد رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر وحماد بن سلمة عن أيوب وعبيد الله بن

ولا مخالف لهما<sup>(١)</sup>.

ومن القياس أنه فطر بسبب نفس عاجزة عن الصوم في أصل الخلقة  
(فأوجب)<sup>(٢)</sup> الفدية أصله الشيخ (الهم)<sup>(٣)</sup>. وقولنا من أصل الخلقة احتراز من  
المريض والمسافر فإن عجزهما ليس من أصل الخلقة.

قالوا نقلب فنقول: يوجب القضاء والفدية أصله الشيخ (الهم)<sup>(٤)</sup>.

---

عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الحامل والمرضع تفرغان وتطعمان عن كل يوم مـدا  
لمسكين... إلخ.

<sup>(١)</sup> قلت روى عبد الرزاق ٢١٨/٤، رقم: ٧٥٦١ عن الثوري وعن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس  
قال: تفرغ الحامل والمرضع في رمضان وتقضيان صياما ولا تطعمان. فهذا القول عن ابن عباس  
يخالف قوله السابق في الفدية والقضاء. فإن صح هذا القول عنه فيبقى النظر في المتأخر من القولين  
، فإن كان قوله هذا هو المتأخر فلا إجماع قطعا وإن كان هذا القول هو المتقدم أو لم يعن المتقدم  
من المتأخر وسلمنا أنه إجماع سكوتي فينبغي أن لا يجب عليهما القضاء؛ لأن الرواية صحت عنهما  
بذلك كما تقدم والله أعلم بالصواب.

<sup>(٢)</sup> في أ و ب: فأوجب

<sup>(٣)</sup> في ط: الهرم

<sup>(٤)</sup> في ط: الهرم

والجواب أن فطر الشيخ (الهم)<sup>(١)</sup> ارتفق به نفس واحدة (فلذلك)<sup>(٢)</sup> أوجب  
أمرا واحدا وهو الفدية وليس كذلك في مسألتنا فإن الفطر يرتفق به نفسان الأم  
والولد فوجب القضاء في مقابلة ارتفاق الأم ووجبت الفدية في مقابلة ارتفاق  
الولد .

فإن قالوا المعنى في الشيخ [الهم]<sup>(٣)</sup> أن القضاء لا يجب [عليه]<sup>(٤)</sup> فوجبت عليه  
الفدية وليس كذلك /<sup>(٥)</sup> في مسألتنا فإن القضاء واجب فلم تجب الفدية ، فالجواب  
أن الشيخ (الهم)<sup>(٦)</sup> إنما وجبت عليه الفدية دون القضاء للمعنى الذي ذكرناه من  
أن فطره ارتفق به نفس واحدة وفي مسألتنا الفطر ارتفق به نفسان . وجواب آخر  
وهو أن مشقة الشيخ أغلظ فخفف عليه ما في مقابلها وليس كذلك في مسألتنا  
فإن مشقة الأم أخف فغلظ في مقابلها .

قياس آخر وهو أنها مقيمة صحيحة باشرت الصوم لعذر معتاد فوجبت عليها  
الفدية أصله إفطار الشيخ (الهم)<sup>(٧)</sup> .

---

(١) في ط: الهرم

(٢) في أ و ب: فكذلك

(٣) ساقطة من ب

(٤) ساقطة من ب

(٥) نهاية ١٣٢٧ سن ٢

(٦) في ط: الهرم

(٧) في ط: الهرم

وقولنا مقيمة احتراز من المسافرة وقولنا صحيحة احتراز من المريضة وقولنا  
(لعذر)<sup>(١)</sup> معتاد احتراز من العذر النادر مثل أن يكون الشيخ (الهم)<sup>(٢)</sup> يعجز عن  
الصوم للكبر في زمان دون زمان فإنه يجب عليه الصوم ولا يجوز له أن يفطر  
ويفتدي<sup>(٣)</sup>.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالخبر فهو أن ليس فيه أكثر من أن الله تعالى  
وضع عن الحامل والمرضع الصوم وكذلك نقول. فأما أن الفدية لا تجب عليهما  
فليس في الخبر، على أنه مطلق وما ذكرناه من دليلنا مقيد فوجب حمله عليه .  
وأما الجواب عن قولهم الأصل أن لا فدية فمن ادعى وجوبها فعليه إقامة الدليل  
فهو أنا قد دللنا على وجوبها من الكتاب والسنة والقياس .

فأما الجواب عن قولهم فطر لعذر يوجب القضاء فلم تجب به الفدية أصله فطر  
المريض والمسافر فهو أن هذا مخالف لقول الصحابة فهو باطل عند أبي حنيفة ثم  
نقول المعنى هناك أن فطر المريض والمسافر (يرتفق)<sup>(٤)</sup> به نفس واحدة فأوجب  
معنى واحدا وليس كذلك في مسألتنا [فإنه ارتفق به نفسان فأشبه الجماع فلذلك  
وجب القضاء والفدية.

---

(١) في أ و ب: العذر

(٢) في ط: الهرم

(٣) نقله الشريبي في مغني المحتاج ١/ ٤٤٠ عن المصنف .

(٤) في ط: ارتفق.



أو نقول المعنى في المريض والمسافر أن كل واحد منهما أفطر بسبب نفسه فلم يلزمه إلا معنى واحد وليس كذلك في مسألتنا <sup>(١)</sup> فإنه إفتار بسبب الغير فجاز أن يجب به معنيان القضاء والفدية .

وأما / <sup>(٢)</sup> الجواب عن قولهم : الفطر (للعذر) <sup>(٣)</sup> فعلى ضريين منه ما يوجب القضاء دون الفدية ومنه ما يوجب الفدية دون القضاء فهو أنا لا نسلم ما ذكره بل الفطر لعذر على ثلاثة أضرب اثنان (منها) <sup>(٤)</sup> ما ذكره والضرب الثالث وهو ما (اختلف) <sup>(٥)</sup> فيه والمعنى في الضريين الأولين أن الفطر ارتفق به نفس واحدة فلذلك وجب به معنى واحد وليس كذلك في مسألتنا فإنه ارتفق به نفسان فوجب به أمران في مقابلة الارتفاق . وإذا ثبت هذا صح ما قلناه والله أعلم [بالصواب] <sup>(٦)</sup> .

مسألة قال ومن حركت القبلة شهوته كرهتها له وإن فعل لم ينتقض صومه وتركها أفضل <sup>(٧)</sup> .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

(٢) نهاية ل ٥١ من ب

(٣) في ط: للعذر

(٤) في أ و ب: منهما

(٥) في ط: اختلفا

(٦) ساقطة من أ و ب .

(٧) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

فهذا الكلام ليس على ظاهره وقد (ذكره) <sup>(١)</sup> الشافعي في الأم [إلا] <sup>(٢)</sup> أن  
المزني نقل بعضه وأخل بالبعض (وذلك) <sup>(٣)</sup> أن الشافعي قال ومن حركت القبلة  
شهوته فالقبلة محرمة / <sup>(٤)</sup> عليه ومن لم تحرك القبلة شهوته كرهتها له وإن فعل لم  
ينتقض صومه وتركها أفضل <sup>(٥)</sup> فنقل المزني المسألة الأولى دون حكمها ونقل  
حكم المسألة الثانية .

---

<sup>(١)</sup> في أوب: ذكر

<sup>(٢)</sup> ساقطة من أوب .

<sup>(٣)</sup> في أوب: وذكر

<sup>(٤)</sup> نهاية ل ٣٤ من ط

<sup>(٥)</sup> العبارة التي وجدتها في الأم تختلف قليلا عن هذه العبارة التي نقلها المصنف ونصها في  
الأم ١٣٢/٢: قال الشافعي ومن حركت القبلة شهوته كرهتها له ، وإن فعلها لم ينتقض صومه ، ومن  
لم تحرك شهوته فلا بأس له بالقبلة وملك النفس في الخالين عنها أفضل . إهـ . وهذه العبارة في  
نظري لا تخالف نقل المزني والله أعلم ، وأما عبارة المصنف فلم أقف عليها .

إذا ثبت هذا فإن الناس في القبلة على ضريين منهم من تحرك القبلة شهوته (فهذا) <sup>(١)</sup> تحرم عليه القبلة في الصوم <sup>(٢)</sup>؛ لأن في فعلها تغريرا بالعبادة ومنهم من لا تحرك القبلة شهوته فهذا يكره له القبلة كراهة تنزيه وتركها أفضل <sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: القبلة في الصوم محرمة بكل حال <sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصره بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال رأيت رسول الله ﷺ في المنام فسلمت عليه فأعرض عني فقلت لم تعرض عني يا رسول الله فقال: «أنت الذي تقبل وأنت صائم» <sup>(٥)</sup>. قالوا ولأنها قبله فوجب أن تكون محرمة في الصوم أصله إذا كانت تحرك الشهوة، ولأن كل عبادة حرمت الجماع فإنها تحرم القبلة أصله الحج <sup>(٦)</sup>.

---

(١) في أ و ب: فهل.

(٢) ذكرنا قريبا أن الشافعي نص على الكراهة فيمن تحرك القبلة شهوته واختلف أصحابه في الكراهة هل هي للتحريم أم للتنزيه؟ فقال بعضهم هي للتحريم وهو قول المصنف وتلميذه الشيرازي والعبدري وهو الأصح عند الرافعي. وقال آخرون هي للتنزيه ما لم ينزل وصححه المتولي. انظر المذهب ٢/٦٢٠، وروضة الطالبين ٢/٣٦٢، والمجموع ٦/٣٩٧.

(٣) المصادر المتقدمة.

(٤) المنصوص في المدونة أن القبلة مكروهة للصائم، وعلى ذلك جرى غير واحد من أصحابه، وفصل بعض المالكية القول فيها فقال: إن علم السلامة كره وإلا حرمت. انظر المدونة ١/١٩٦، والإشراف ١/٢٠٥، والإرشاد وشرحه أسهل المدارك ١/٤٢٠—٤٢١.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٤٧٧، والبيهقي في السنن الكبرى ٤/٢٣٢، وابن حزم في المحلى ٤/٣٤٢ بسند فيه عمر بن حمزة. قال البيهقي تفرد به عمر بن حمزة. وقال ابن حزم: عمر بن حمزة لا شيء وضعفه أيضا ابن معين في تاريخه ٢/٤٢٧، والحافظ في التقریب ١/٧١٥.

(٦) الإشراف ١/٢٠٥.

ودليلنا ما روت [عائشة] <sup>(١)</sup> رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يقبل بعض نسائه وهو صائم وكان أملككم لإربه <sup>(٢)</sup>. [فروي لإربه] <sup>(٣)</sup> وهو العضو، فيروي لأربه وهو الشهوة <sup>(٤)</sup>. وروت عائشة رضي الله عنها أيضا قالت: قبلني رسول الله ﷺ وهو صائم وأنا صائمة <sup>(٥)</sup>.

وروى عمر بن الخطاب قال: قلت يا رسول الله صنعت اليوم أمرا عظيما قال: «وما هو؟» قلت هشتت <sup>(٦)</sup> فقبلت وأنا صائم فقال: «أرأيت لست تمضمضت وأنت صائم؟» قلت: لا بأس قال: «فقيم» <sup>(٧)</sup> ولأنه إجماع

(١) بياض في ط

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ١٧٦/٤، رقم: ١٩٢٧، بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لإربه. ورواه مسلم ٧٧٧/٢، رقم: ٦٤-٦٦ (١١٠٦) بالفاظ متقاربة.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) انظر النهاية في غريب الحديث ٣٦/١

(٥) أخرج أبو داود ٧٧٩/٢، رقم: ٢٣٨٤، وأحمد ١٣٤/٦، ١٦٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ٢٦٩، ٢٧٠، وابن خزيمة ٢٤٦/٣-٢٤٧، رقم: ٢٠٠٤، والطحاوي ص: ٢١٤، رقم: ١٥٢٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣٣/٤ من طرق عن طلحة بن عبد الله يعني ابن عثمان القرشي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلني وهو صائم وأنا صائمة. وهذا لفظ أبي داود. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٥٢/٢، رقم: ٢٠٨٨.

(٦) قال ابن الأثير في النهاية ٢٦٤/٥: يقال هش لهذا الأمر يهش هشاشة إذا فرح به واستبشر وارتاح له وخف ومنه حديث عمر: فساقه.

(٧) أخرجه أبو داود ٧٧٩/٢، رقم: ٢٣٨٥، وأحمد ٢١/١، ٥٢، وابن أبي شيبة ٤٧٦/٢، وأحكام ٤٣١/١، والدارمي ١٣/٢، وابن خزيمة ٢٤٥/٣، رقم: ، وابن حبان - الإحسان - ٣١٣/٨-٣١٤، رقم: ٣٥٤٤ عن الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله عن عبد الملك بن سعيد عن

الصحابة<sup>(١)</sup> فروي عن ابن عباس وابن عمر أنهما كرها القبلة للشباب ولم يكرها  
للشيخ<sup>(٢)</sup>. وعن ابن مسعود أنه لم يكرها بحال<sup>(٣)</sup>.  
ومن القياس أنه معنى يؤمن معه التغيرير بالعبادة فلم يكن محرما أصل ذلك  
النظرة الأولى .

---

جابر بن عبد الله قال: قال عمر بن الخطاب .. الحديث . وصححه الحاكم والذهبي وشعيب  
الأرنؤوط في تحقيقه للإحسان.

(١) في نقل هذا الإجماع نظر ؛ لأن الصحابة اختلفوا في القبلة للصائم فمنهم من رخص كعلي بن أبي  
طالب وابن عباس وأبي هريرة ومنهم من كره كعمر وابنه وابن مسعود انظر مصنف ابن أبي شيبة  
٤٧٥/٢-٤٧٧.

(٢) أما أثر ابن عباس رضي الله عنهما فقد أخرجه عبد الرزاق ١٨٥/٤، رقم: ٨٤١٨، والبيهقي في  
السنن الكبرى ٢٣٢/٤ وفي معرفة السنن والآثار ٣٨٣/٣، وأما أثر ابن عمر رضي الله عنهما فرواه  
البيهقي في السنن الكبرى ٢٣٢/٤.

(٣) لم أقف على هذه الرواية عن ابن مسعود رضي الله عنه . وروى عنه عبد الرزاق  
١٨٦/٤، رقم: ٨٤٢٦، وابن أبي شيبة ٤٧٦/٢ أنه قال في الرجل يقبل وهو صائم يقضي يوما  
مكانه . وهذا يعارض القول بالترخيص مطلقا والله أعلم.

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث /<sup>(١)</sup>عمر فهو أنه منام ، والمنام لا تثبت به الأحكام<sup>(٢)</sup> على أنا قد روينا عن عمر أنه سأل رسول الله ﷺ عن القبلة فأخبره (أنها)<sup>(٣)</sup> غير محرمة<sup>(٤)</sup> وهذا حكم ثبت في اليقظة فالأخذ به أولى<sup>(٥)</sup> .

فأما الجواب عن قياسهم على القبلة إذا حركت الشهوة فهو أن المعنى هناك أن فيه تغريرا بالعبادة فلذلك (كان محرما)<sup>(٦)</sup> وليس كذلك في مسألتنا فإن التغرير بالعبادة قد أمن فلذلك لم يحرم .

وأما الجواب عن قياسهم الصوم على الحج (فهو أنه)<sup>(٧)</sup> لا يصح اعتبار أحدهما بالآخر لأن الحج يحرم [فيه]<sup>(٨)</sup> اللباس والطيب ؛ فلذلك حرم القبلة وفي مسألتنا بخلافه فبان الفرق بينهما .

مسألة قال وإن وطئ دون الفرج فأنزل أفطر ولم يكفر<sup>(٩)</sup> .

(١) نهاية ل ٥٢ من ب

(٢) انظر المحلى ٣٤٢/٤ ، والجواهر النقي مع السنن الكبرى ٢٣٢/٤

(٣) في أ : أنه

(٤) تقدم تخرجه في ص : ٢٥٦

(٥) المحلى ٣٤٢/٤ ، والجواهر النقي مع السنن الكبرى ٢٣٢/٤

(٦) في ط كانت محرمة

(٧) في ط : فإنه

(٨) ساقطة من أ و ب

(٩) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

وهذا كما قال إذا وطئ دون الفرج ولم ينزل فإن صومه صحيح ، وإن

أنزل فعليه القضاء دون الكفارة وكذلك إذا لامس فأنزل <sup>(١)</sup>.

وقال مالك <sup>(٢)</sup> وأحمد <sup>(٣)</sup> إذا لامس بالوطء دون الفرج وباللمس فعليه القضاء والكفارة .

واحتج من نصرهما / <sup>(٤)</sup> بأنه أفطر بمعصية فوجبت عليه الكفارة كما لو أفطر بجماع وقد مضى الكلام مع مالك في هذه المسألة فيما تقدم بما يغني عن الإعادة إلا (أنا) <sup>(٥)</sup> نخص ههنا بعله وهو أنه بغير جماع في الفرج فلم تجب عليه الكفارة أصله إذا نظر نظرة فأنزل .

---

(١) الخاوي الكبير ٣/ ٤٤٠، والتهذيب ٣/ ١٦٩، وروضة الطالبين ٢/ ٣٦١، ٣٧٠، ٣٧٧

(٢) إذا وطئ دون الفرج فأنزل، أو لامس فأنزل فعليه القضاء والكفارة عند مالك. انظر المدونة ١/ ١٩٦، ١٩٨، والقوانين الفقهية ص ٨١، وإرشاد السالك وأسهل المدارك ١/ ٤٢١ .

(٣) إذا جامع دون الفرج فأنزل فعليه القضاء على المذهب وفي الكفارة روايتان الأولى : وهي المذهب لا تجب . والثانية : تجب واختارها الأكثر وهي المشهورة . وأما إذا أنزل أو أمدى من اللبس فالصحيح من المذهب أن لا كفارة ولو أوجبتها في الجامعة دون الفرج وعنه حكم ذلك حكم الوطء دون الفرج . انظر الإنصاف ٣/ ٣١٥ - ٣١٧ ، والمستوعب ٣/ ٤٣٤ ، الفروع ٨٣/٣ .

(٤) نهاية ل ١٣٣ من أ

(٥) في أ و ب : أنه

مسألة قال وإن تلذذ بالنظر فأنزل لم يفطر<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال إذا نظر وكرر النظر حتى أنزل فإن ذلك لا يفسد صومه غير أنه يأثم به<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك : إذا أنزل من أول نظرة فعليه القضاء دون الكفارة وإن كرر النظر حتى أنزل فعليه القضاء والكفارة<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره بأن النظرة الأولى مباحة فلذلك (أوجب) القضاء دون الكفارة وتكرير النظر محرم فذلك<sup>(٤)</sup> (أوجب) القضاء والكفارة .  
ودليلنا أن النظر معنى لا يمكن الاحتراز منه فوجب أن لا يفسد العبادة (أصله)<sup>(٥)</sup> غبار الطريق وغريلة الدقيق إذا حصل في حلقه ، ولأنه أنزل من غير جماع فوجب أن لا تلزمه الكفارة أصله إذا أنزل من أول نظرة .

فأما الجواب عن قولهم إن النظرة الأولى مباحة فلذلك أوجب (القضاء)<sup>(٦)</sup> دون الكفارة فهو أن المباح لا يفسد العبادة وكان يجب أن يقولوا لا يجب القضاء

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(٢) الخاوي الكبير ٤٤٠/٣، والتهذيب ١٦٩/٣، والمهذب مع المجموع ٣٤٧/٦

(٣) المدونة ١٩٩/١، والإشراف ٢٠٢/١، وإرشاد السالك مع شرحه أسهل المدارك ٤٢١/١

(٤) نهاية ل ٣٥ من ط

(٥) في ط: وجب

(٦) في ط: وأصله

(٧) في أ و ب: القصاص



لكونه مباحا . وأما قولهم تكرير النظر محرم فلذلك (أوجب) <sup>(١)</sup> الكفارة فلجواب  
أن [ليس] <sup>(٢)</sup> كل ما كان محرما يجب أن تجب به الكفارة الذي يدل على هذا  
الردة فإنها محرمة وتفسد الصوم ولا توجب الكفارة <sup>(٣)</sup> .

مسألة : قال وإذا أغمي على رجل فمضى عليه يوم أو يومان من شهر  
رمضان <sup>(٤)</sup> الفصل إلى آخره .

وهذا كما قال إذا أغمي على الرجل في شهر رمضان واتصل الإغماء أياما  
فإن / <sup>(٥)</sup> صومه لا يصح فيما عدا اليوم الأول والقضاء واجب لا يختلف المذهب  
في ذلك . <sup>(٦)</sup>

---

<sup>(١)</sup> في ط: أوجبنا

<sup>(٢)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٣)</sup> تقدمت هذه المسألة في ص: ٢٤٥

<sup>(٤)</sup> وتمام الكلام في مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩: ولم يكن أكل ولا شرب فعليه القضاء فإن أفاق في  
بعض النهار فهو في يومه ذلك صائم.

<sup>(٥)</sup> نهاية ل ٥٣ من ب

<sup>(٦)</sup> انظر الحاوي الكبير ٤٤٢/٣، والعزير ٢٢٠/٣، والمجموع ٢٥٦/٦

وأما اليوم الأول إذا كان قد قدم النية له من الليل ففيه أربعة (أقاول) (١):  
أحدها أنه إن كان مفيقا وقت طلوع الفجر فإن صومه صحيح (نص الشافعي  
على هذا) (٢) في كتاب الظهار (٣). والثاني أنه إن أفاق في جزء من النهار فصومه  
صحيح نص عليه في كتاب الصوم (٤). والثالث أنه قال في اختلاف العراقيين  
وإذا حاضت المرأة أو أغمي عليها بطل صومها (٥) فجعل الإغماء كالحيض فيجيء  
منه أنه لو كان مفيقا عامة النهار (ثم أغمي) (٦) عليه لحظة واحدة بطل صومه (٧).

(١) في ط: أقوال

(٢) في ط: نص عليه الشافعي

(٣) انظر الأم ٤٠٧/٥، ومختصر المزني مع الأم ٢٢٠/٩، وصححه المصنف كما سيأتي في ص: ٦٥ وقال  
الشريني في مغني المحتاج ٤٣٣/١: ومال إليه ابن الصلاح، وصححه الغزالي والفارقي.

(٤) من مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩ وهو المذهب وهو أصح الأقوال انظر المجموع ٣٨٥/٦، وروضة  
الطالبين ٣٦٦/٢، ومغني المحتاج ٤٣٢/١—٤٣٣.

(٥) لم أجده في اختلاف العراقيين من الأم وقد أحال إليه أيضا الشيرازي في المسهد والنسوي في  
المجموع انظر المذهب والمجموع ٣٨٣/٦—٣٨٥، ونسبه البغوي في التهذيب ١٧٧/٣ إلى اختلاف  
الحديث ولم أحده فيه وقال النووي في روضة الطالبين ٣٦٦/٢: ومنهم من أنكر هذا القول. إهـ  
ووجدت في كتاب جامع العلم من الأم ٤٧٩/٧: ونجد المغمي عليه والخائض لا صوم عليهما ولا  
صلاة فإذا أفاق المغمي عليه وطهرت الخائض فعليهما قضاء ما مضى من الصوم في إغماء هذا  
وحيض هذه... إلخ.

(٦) في ط: فأغمي

(٧) التهذيب ١٧٧/٣—١٧٨، وروضة الطالبين ٣٦٦/٢.

والقول الرابع خرجه أبو العباس بن سريج وهو أنه إذا كان مفيقا عند طلوع  
 الفجر وعند غروب الشمس صح صومه<sup>(١)</sup>. واختلف [أصحابنا]<sup>(٢)</sup> في ذلك على  
 طريقين<sup>(٣)</sup> فمنهم من قال المسألة على أربعة أقوال حسب ما شرحناه<sup>(٤)</sup> ومنهم  
 من قال وهو أبو العباس بن سريج بل هي على قول واحد وهو الأول الذي ذكره  
 في الظهار<sup>(٥)</sup>، فأما الذي ذكره في الصوم فإنه أراد بالجزء (عند)<sup>(٦)</sup> طلوع  
 الفجر<sup>(٧)</sup>.

وأما القول الثالث فإنه ذكر الحيض والإغماء وأجاب حكم الحيض وحده  
 وكذلك كان يفعل يجمع بين المسائل ويجيب عن بعضها<sup>(٨)</sup>.

(١) الحاوي الكبير ٤٤٢/٣، والمهذب مع المجموع ٣٨٣/٦، وروضة الطالبين ٣٦٦/٢.

(٢) ساقطة من أ و ب .

(٣) زاد النووي في المجموع ٣٨٤/٦ طريقة ثالثة وهي: إن أفاق في جزء من النهار صح صومه وإلا فلا.

(٤) وهذا أصح الطرق وأشهرها على ما قاله النووي في المجموع ٣٨٥/٦.

(٥) انظر الحاوي الكبير ٤٤٢/٣، وروضة الطالبين ٣٦٦/٢.

(٦) في ط: عنده

(٧) المجموع ٣٨٥/٦

(٨) المجموع ٣٨٤/٦

وأما الذي ذكره أبو العباس فهو من كيسه وبناءه على مذهب له في الصلاة  
نذكره إن شاء الله عند توجيه القول<sup>(١)</sup> فيحصل ما ذكرناه أنه إذا أغمي عليه  
[سائر]<sup>(٢)</sup> فهاره لم يصح صومه .

وقال أبو حنيفة والمزني يكون صومه صحيحا ولا يضره الإغماء<sup>(٣)</sup> . ونحن  
نذكر توجيه الأقوال ثم نعود إلى الكلام في الخلاف إن شاء الله . ووجه القول  
الأول (وهو)<sup>(٤)</sup> الصحيح<sup>(٥)</sup> أن الصوم يفتقر إلى نية وترك ثم ثبت أن من ذكر النية  
في ابتداء الصوم صح صومه ولا يضره تركها في أثناءه<sup>(٦)</sup> فكذلك الترك . ووجه  
القول الثاني هو أنه أفاق في جزء من النهار فوجب أن لا يفسد صومه كما لو  
كانت الإفاقة عند طلوع الفجر .

---

(١) انظر ذلك في ص ٢٢٤

(٢) ساقطة من ط

(٣) هذا بشرط النية من الليل ولو بعد غروب الشمس ، والإمساك عن المفطرات .  
انظر المبسوط ٧٠/٣ ، والهداية مع فتح القدير ٢٨٥/٢ ، وكتر الدقائق مع شرحه تبيين الخائق  
٣٤٠/١ ، ومختصر المزني مع الأم ٦٥/٥

(٤) في أ : هو

(٥) هذا عند المؤلف : وقد تقدم في ص ٢٢٤ أن المذهب هو القول الثاني وهو أنه إن أفاق في جزء من النهار  
فصومه صحيح وإلا فلا .

(٦) انظر الأم ٤٠٧/٥

ووجه القول الثالث هو أن الإغماء (معنى) <sup>(١)</sup> يسقط فرض الصلاة فوجب أن يفسد به الصوم كالجنون <sup>(٢)</sup>. ووجه القول الرابع هو أن الصلاة تجب النية في أولها وفي آخرها <sup>(٣)</sup> فكذلك الصوم لما افتقر أوله إلى الإفاقة وجب أن يفتقر إليها آخره . واحتج من نصر أبا حنيفة بأن المغمى عليه أكثر ما فيه أنه عادم للاستشعار وذلك لا يوجب فساد الصوم كما لو نام سائر نهاره . قالوا ولأن الإغماء نسوع مرض فلم يفسد الصوم <sup>(٤)</sup> أصله الصداق والحمى .

ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « يقول الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به » <sup>(٥)</sup> . وما كان لله تعالى فلا يصح فعله / <sup>(٦)</sup> إلا بالقصد والمغمى عليه لا قصد له فيجب أن لا تصح عبادته .

(١) في أي معنى. وهي ساقطة من ب.

(٢) الأم ٧/٤٨٠، والمنهاج مع مغني المحتاج ١/١٣١

(٣) الأصح أن النية لا تجب في آخرها. انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١/١٤٨، ١٧٧

(٤) تبين الحقائق ١/٣٤٠

(٥) من حديث أخرجه البخاري مع الفتح ٤/١٤١، رقم ١٩٠٤، ومسلم ٢/٨٠٧، رقم: ١٦٣ (١١٥١) من حديث أبي صالح الزيات أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «قال الله: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به والصيام جنة وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب، فإن سابه أحد أو قاتله فليقللني امرؤ صائم والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك وللصائم فرحتان يفرحهما إذا أفطر فرح وإذا لقي ربه فرح بصومه». وأخرجه مسلم أيضا ٢/٨٠٦، رقم ١٦١ (١١٥١) من حديث سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه به.

(٦) نهاية ل ٥٤ من ب

ومن القياس أنه معنى يسقط فرض الصلاة فوجب أن يفسد به الصوم كالجنون  
قال أبو إسحاق المروزي ولأن الصوم يفتقر إلى فعل وترك فالفعل النية والترك  
اجتناب محظوراته ثم ثبت أنه لا يصح (بالترك)<sup>(١)</sup> دون الفعل فكذلك يجب أن لا  
يصح بالفعل دون الترك<sup>(٢)</sup>.

فأما الجواب عن قياسهم على من نام سائر نهاره فإن أبا سعيد الإصطخري  
قال إذا نام سائر نهاره لم يصح صومه<sup>(٣)</sup> فعلى هذا سقط القياس . ثم إنه لا يصح  
اعتبار النوم بالإغماء ؛ لأن النوم معتاد والإغماء نادر ولأن النوم لا يسقط فرض  
الصلاة ولا يفسخ العقود والإغماء بخلافه<sup>(٤)</sup> . ولأن النوم (سهل)<sup>(٥)</sup> / ومضى  
حرك النائم انتبه وليس كذلك الإغماء فبان الفرق بينهما .  
وأما الجواب عن قولهم إنه نوع مرض فهو أنه يبطل بالجنون لأنه نوع مرض  
وهو مفسد للصوم والمعنى في الأصل أن كل واحد من الصداع والحمى لا يسقط  
فرض الصلاة ولا يفسخ العقود والإغماء بخلافه فلم يصح قياسه عليه .

---

(١) في ط: الترك

(٢) قلت: إن أصحاب القول الآخر يشترطون النية ، والترك معا كما تقدم في ص: فلا يتوجه هذا  
التعليل والله أعلم.

(٣) انظر المذهب والمجموع ٦/٣٨٣، ٣٨٤ وحكى النووي هذا القول أيضا عن أبي الطيب بن سلمة  
وأبي إسحاق.

(٤) المنهاج مع معني المحتاج ١/١٣١، ٢/٢٣٢

(٥) في ط: أسهل

(٦) نهاية ل ٣٦ من ط

قال القاضي (أبو حاتم) <sup>(١)</sup> (المروروذي) <sup>(٢)</sup> في الجامع: الجنون كالحيض في قوله / <sup>(٣)</sup> الجديد وسوى في القديم بين الجنون والإغماء <sup>(٤)</sup> والله أعلم بالصواب <sup>(٥)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> هكذا في النسخ الثلاثة وهو خطأ والصواب أبو حامد .

<sup>(٢)</sup> في أ و ب: المروزي . وهو القاضي أبو حامد ، أحمد بن بشر بن عامر العامري المروروذي قال ابن الصلاح هذه النسبة هكذا يقال في الأكثر وربما خفت قليل المروذي براء مشددة بعد ميم ثم واو ثم ذال وينشأ منه باب في فن مشتبه النسب ؛ لاشتباهه حيثذ بالمروزي . كان إماما لا يشق غباره وعنه أخذ فقهاء البصرة صنف الجامع في المذهب وشرح مختصر المزني وصنف في أصول الفقه ، مات سنة اثنتين وثلاثمائة . انظر ترجمته في طبقات ابن الصلاح ٣٢٧/١ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢١١/٢ .

<sup>(٣)</sup> نهاية ل ١٣٤ من أ

<sup>(٤)</sup> محل هذين القولين فيما إذا نوى الصوم بالليل ثم جن في بعض النهار ، وأما إذا جن جميع النهار فلا يصح صومه قولاً واحداً .

انظر حلية العلماء ٢٠٦/٣ ، والمهذب ٦١٨/٢ ، والمجموع ٣٨٥/٦

<sup>(٥)</sup> ساقطة من أ و ب .

مسألة قال وإذا حاضت المرأة فلا صوم عليها فإذا طهرت قضت الصوم<sup>(١)</sup>. وهذا كما قال يحرم على المرأة الصوم في حال الحيض ، وإن صامت كانت عاصية<sup>(٢)</sup>. والأصل فيه ما روى أبو سعيد<sup>(٣)</sup> عن رسول الله ﷺ قال : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب للرجال ذوي الألباب من النساء » فقل وكيف ذلك يا رسول الله ؟ قال : « أما نقصان دينهن فإن المرأة تمكث شطر عمرها لا تصلي وتفطر في شهر رمضان ، وأما نقصان عقولهن فإن الله جعل شهادة امرأتين كشهادة رجل »<sup>(٤)</sup>. وروى معاذة<sup>(٥)</sup> عن عائشة قالت كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة<sup>(٦)</sup>. وهذا يدل على أنهن كن ينهين عن الصوم. إذا ثبت هذا فإن قضاء الصوم عليها واجب ولا يجب عليها قضاء الصلاة والعنة فيه ما ذكرناه من الخبر. ومن جهة المعنى أن

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩ .

(٢) الحاوي الكبير ٤٤٣/٣ ، والمجموع ٢٥٩/٦

(٣) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد أبو سعيد الخدري الأنصاري له ولأبيه صحة، استصغر بأحد ثم شهد مدة بعدها من المشاهد مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين وقيل سنة أربع وسبعين. الإصابة ٣٥/٢ ، والتقريب ٣٤٥/١

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٨٣/١ ، رقم: ٣٠٤ وفي موضع آخرى ، ورواه مسلم ٨٦/١ — ٨٧ ، رقم: ١٣٢ — ٧٩ وليس فيهما أن المرأة تمكث شطر عمرها ، قال النووي في المجموع ٤٠٥/٢ باطل لا يعرف ، وقال الحافظ في التلخيص ٢٨٧/١ لا أصل له بهذا اللفظ .

(٥) معاذة بنت عبد الله العلوية أم الصهباء البصرية ثقة عابدة روت عن عائشة وعلي رضي الله عنهما وغيرهما. انظر ترجمتها في تهذيب التهذيب ٤٥٢/١٢ ، والتقريب ٦٥٩/٢ .

(٦) أخرجه البخاري مع الفتح ٥٠١/١ ، رقم: ٣٢١ ، ومسلم ٢٦٥/١ ، رقم: ٦٩ (٣٣٥)



فيه لا يشق [في] <sup>(١)</sup>بقية السنة ، وليس كذلك الصلاة فإنها تتكرر في كل يوم خمس مرات ولو ألزمت قضاؤها كان فيه أعظم المشقة فعني عنها لذلك. <sup>(٢)</sup>

مسألة قال وأحب تعجيل الفطر وتأخير السحور اتباعا لرسول الله ﷺ <sup>(٣)</sup>.

وهذا كما قال ، والأصل في السحور ما روى العرياض بن سارية <sup>(٤)</sup> قال دعاني رسول الله / <sup>(٥)</sup> إلى السحور فقال: «هلم إلى الغداء <sup>(٦)</sup> المبارك». <sup>(٧)</sup>

(١) ساقطة من ط

(٢) الخاوي الكبير ٤٤٣/٣، وفتح الباري ٢٢٦/٤ ونقل الحافظ عن إمام الحرمين أنه اختار أن المتبع في ذلك هو النص، وأن كل شيء ذكره من الفرق ضعيف.

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(٤) عرياض بكسر أوله وسكون الراء بعدها موحدة وآخره معجمة ابن سارية السلمي، أبو نجيح صحابي كان من أهل الصفة ونزل حمص ومات بعد السبعين. انظر ترجمته في الإصابة ٤٧٣/٢، والتقريب ٦٦٩/١

(٥) نهاية ل ٥٥ من ب

(٦) قال أبو سليمان الخطابي في معالم السنن ١٠٤/٢: إنما سماه غداء؛ لأن الصائم يتقوى به على صيام النهار فكأنه قد تغدى، والعرب تقول: غدا فلان لحاجته إذا بكر فيها وذلك من لدن وقت السحر إلى طلوع الشمس. وقال ابن الأثير في النهاية ٣٤٦/٣: الغداء الطعام الذي يؤكل أول النهار فسمي السحور غداء لأنه للصائم بمنزلة للمفطر.

(٧) أخرجه أحمد ١٢٦/٤، و١٢٧، وأبو داود ٧٥٧/٢-٧٥٨ رقم: ٢٣٤٤، والنسائي ٤٥٣/٤، رقم: ٢١٦٢، وابن خزيمة ٢١٤/٣، رقم: ١٩٣٨، وابن حبان - الإحسان - ٢٤٤/٨، رقم: ٣٤٦٥ من طرق عن معاوية بن صالح عن يونس بن سيف عن الجارث بن زياد عن أبي رهم عن العرياض بن سارية رضي الله عنه به. وفي رواية أحمد زيادة في آخره: ثم سمعته يقول اللهم علم معاوية الكتاب والحساب وقه العذاب. قال النووي في المجموع ٤٠٥/٦: وفي إسناده نظر. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٤٦/٢، رقم: ٢٠٥٤.

وروى ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «استعينوا بالقائلة<sup>(١)</sup> على قيام الليل وبالسحور على صيام النهار»<sup>(٢)</sup>. وروى أنس<sup>(٣)</sup> عنه عليه السلام قال: «تسحروا فإن في السحور بركة»<sup>(٤)</sup>. وروى عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال: «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور»<sup>(٥)</sup>.

إذا ثبت هذا فيستحب تأخير السحور لقوله عليه السلام «ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال في الصلاة»<sup>(٦)</sup>.

(١) في مصادر التخريج بالقينولة وهي كما قال ابن الأثير في النهاية ١٣٣/٤: الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم.

(٢) أخرجه ابن ماجه ٥٤٠/١، رقم: ١٦٩٣، والحاكم ٤٢٥/١ من طريق زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما به. وضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه ص: ١٣٠، رقم: ٣٧٣.

(٣) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم مات سنة اثنتين وتسعين وقيل ثلاث وتسعين. الإصابة ٧١/١، وأسد الغابة ١٥١/١.

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ١٦٥/٤ رقم: ١٩٢٣، ومسلم ٧٧٠/٢، رقم: ٤٥—١٠٩٥.

(٥) أخرجه مسلم ٧٧٠/٢—٧٧١ رقم ٤٦ (١٠٩٦)، وأبو داود ٢٣٤٣، ٧٥٧/٢، والترمذي ٧٩/٣—٨٠، رقم: ٧٠٩، والنسائي ٤٥٤/٤—٤٥٥، رقم: ٢١٦٥، وأحمد ١٩٧/٤، والدارمي ٦/٢، وابن حبان — الإحسان — ٢٥٤/٨، رقم: ٣٤٧٧، كلهم من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه ولم أجده من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٦) أخرجه ابن حبان — الإحسان — ٦٧/٥، رقم: ١٧٧٠، والطبراني في الكبير ١٩٩/١١ رقم ١١٤٨٥ من طريق ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث أنه سمع عطاء بن أبي رباح يحدث عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نؤخر سحورنا ونعجل فطرنا وأن نمسك بأيماننا على شمالكنا في صلاتنا» وصححه السيوطي في تنوير الحوالك ١٧٤/١، وشعيب الأرنؤوط في تحقيقه للإحسان ٦٨/٥. قال ابن حبان سمع هذا الخبر ابن وهب عن عمرو بن الحارث وطلحة بن عمرو عن عطاء.

وروى زيد بن ثابت قال تسحرت مع رسول الله ﷺ ثم خرجنا إلى الصلاة قال أنس قلت لزيد كم كان بينهما؟ قال مقدار [قراءة] <sup>(١)</sup> خمسين آية <sup>(٢)</sup>. ويستحب تعجيل الفطر للخبر الذي ذكرناه قبل هذا . ولما روى سهل بن سعد <sup>(٣)</sup> عن النبي ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » <sup>(٤)</sup> . وروي عنه <sup>(٥)</sup> قال : « لا يزال الدين ظاهرا ما عجل الناس الفطر ولم يؤخروه فإن اليهود والنصارى يؤخرون » <sup>(٥)</sup> . وفيه من المعنى أنه إذا عجل الفطر كسر ذلك جهد الصوم وكذلك إذا أخر السحور يقوى به على الصوم فصار بمثابة الإفطار بعرفة لما كان فيه تقوية على الدعاء استحب على الصوم <sup>(٦)</sup> .

جمع

س ٢٤٣

قلت حديث طلحة بن عمرو عن عطاء أخرجه الدارقطني ٢٨٤/١ والطيايلى رقم: ٢٦٥٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣٨/٤ .

قال الحافظ في إتحاف المهرة ٤٠٩/٧: والمحموط حديثه — أي ابن وهب — عن طلحة، وأما حديثه عن عمرو بن الحارث فغريب جدا . وقال البيهقي: هذا حديث يعرف بطلحة بن عمرو المكسي وهو ضعيف... إلخ

(١) ساقطة من ط

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ١٦٤/٤، رقم: ١٩٢١، ومسلم ٧٧١/٢، رقم: ٤٧—١٠٩٧

(٣) سهل بن سعد بن مالك بن خالد أبو العباس الأنصاري الخزرجي الساعدي له ولأبيه صحة مشهور، مات سنة ثمان وثمانين وقيل سنة إحدى وتسعين وقد جاوز المائة.

انظر الإصابة ٨٨/٢، والتقريب ٣٩٩/١

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٣٤/٤، رقم: ١٩٥٧، ومسلم ٧٧١/٢، رقم: ٤٨—١٠٩٨

(٥) أخرجه أبو داود ٧٦٣/٢، رقم: ٢٣٥٣، والنسائي في السنن الكبرى ٢٥٣/٢ رقم ٣٣١٣ وابن ماجه ٥٤٢/١، رقم: ١٦٩٨، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣٧/٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٤٨/٢ رقم: ٢٠٦٣

(٦) سيأتي الكلام عن صوم يوم عرفة في موضعه في ص: ٨٠

فصل الفطر يحصل (بغروب) <sup>(١)</sup> الشمس أكل الصائم أو لم يأكل؛ <sup>(٢)</sup> لما روى  
عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ قال: «إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار  
من ههنا وغربت الشمس أفطر الصائم» <sup>(٣)</sup>.

ولأن الفطر المأمور بتعجيله هو الأكل والشرب لأن الفطر الشرعي يحصل  
(بغروب) <sup>(٤)</sup> الشمس وإن لم يقصده ولا يجوز له تعجيل الفطر حتى يتحقق غروب  
الشمس لأن الأصل بقاء النهار <sup>(٥)</sup>. وهكذا السحور يستحب تأخيره ما لم يتيقن  
طلوع الفجر فإن شك في الطلوع استحب له الإمساك فإن أكل لم يفسد صومه  
لأن الأصل بقاء الليل <sup>(٦)</sup>.

فصل وقال في رواية حرمة استحب له أن يفطر على ثمرات أو حسوات من  
ماء <sup>(٧)</sup>. والأصل فيه ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يفطر على ثمرات فإن لم يجد

---

<sup>(١)</sup> في أوب: لغروب.

<sup>(٢)</sup> نظر الخاوي الكبير ٤٧١/٣، والتهذيب ١٨٧/٣، وشرح النووي لصحيح مسلم ٢١١/٧

<sup>(٣)</sup> أخرجه البخاري مع الفتح ٢٣١/٤، رقم: ١٩٥٤، ومسلم ٧٧٢/٢، رقم: ٥١٠—١١٠٠

<sup>(٤)</sup> في أوب: لغروب.

<sup>(٥)</sup> قال النووي في المجموع ٣٢٦/٦: قال أصحابنا وينبغي للصائم ألا يأكل حتى يتيقن غروب الشمس  
فلو غلب على ظنه غروبها باجتهاد جاز له الأكل على الصحيح الذي قطع به الأكثرون.

<sup>(٦)</sup> حكى النووي في المجموع ٣٢٥/٦ اتفاق الأصحاب على جواز الأكل للشاك في طلوع الفجر.

<sup>(٧)</sup> المذهب أن المستحب أن يفطر على تمر فإن لم يجد فعلى الماء، وبهذا قطع الجمهور ونص عليه في  
حرمة. انظر التهذيب ١٨٣/٣، والمذهب والمجموع ٤٠٧/٦—٤٠٨

حسى حسوات<sup>(١)</sup> من ماء<sup>(٢)</sup>. وروي عنه عليه السلام أنه كان يقول /<sup>(٣)</sup>: « أفطروا على تمرات (فمن لم)<sup>(٤)</sup> يجد فليحس حسوات من ماء فإن الماء طهور<sup>(٥)</sup>. ويستحب أن يدعو عند الإفطار لما يرجى من إجابة دعاء الصائم<sup>(٦)</sup>.

(١) يقال حسا الطائر الماء حسوا ولا تقول شرب وزيد المرق شربه شيئا بعد شيء كتحساه واحتساه ،والحسوة بضم الحاء الجرعة من الشراب بقدر ما يحسى مرة واحدة والحسوة بالفتح المرة .  
انظر القاموس المحيط ٣١٨/٤،والنهاية في غريب الحديث ٣٨٧/١

(٢) رواه أبو داود ٧٦٤/٢-٧٦٥،رقم ٢٣٥٦،والترمذي ٧٩/٣،رقم ٦٩٦،وأحمد ١٦٤/٣،والحاكم ٤٣٢/١،والدارقطني ١٨٥/٢ من حديث أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلي فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات فإن لم تكن حسا حسوات من ماء .وهذا لفظ أبي داود .وحسنه الترمذي وصححه الحاكم والدارقطني والذهبي وحسنه الألباني في إرواء الغليل ٤/٤٦،رقم: ٩٢٢

(٣) نهاية ل ٣٧ من ط

(٤) في ط: فإن لم

(٥) أخرجه أبو داود ٧٦٤/٢،رقم ٢٣٥٥،والترمذي ٧٨/٣-٧٩،رقم ٦٩٥،والدارمي ٧/٢،وابن ماجة ٥٤٢/١،رقم: ١٦٩٩، وأحمد ١٥/٤،١٧،١٨،٢١٣،٢١٤،٢١٥،وابن أبي شيبة ٥١٨/٢،وابن خزيمة ٢٧٨/٣-٢٧٩،رقم ٢٠٦٧،والحاكم ٤٣١/١،الطيلالسي<sup>١٣٣</sup> رقم ١١٨١ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣٨/٤،من طرق عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن عمها سليمان بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم صائما فليفطر على التمر فإن لم يجد فعلى الماء فإن الماء طهور .وهذا لفظ أبي داود وصححه الترمذي والحاكم والذهبي وابن خزيمة وابن حبان كما في بلوغ المرام مع سبل السلام ٣١٥/٢ وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص: ٢٣٤ رقم ٥٠٩

(٦) انظر المجموع ٤٠٨/٦.قلت والأصل في ذلك ما رواه ابن ماجة ٥٥٧/١ رقم ١٧٥٣ والحاكم ٤٢٢/١ وغيرهما عن الوليد بن مسلم ثنا إسحاق بن عبيد الله قال سمعت ابن أبي مليكة يقول سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن للصائم عند فطره دعوة لا ترد» وضعفه الألباني في إرواء الغليل ٤/٤١،رقم: ٩٢١

وروي عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول عند الفطر : « اللهم لك صمت وعلى  
رزقك أفطرت » <sup>(١)</sup> / <sup>(٢)</sup> وروي عنه <sup>(٣)</sup> أنه كان يقول « يا واسع الفضل  
اغفر لي » <sup>(٤)</sup> . وروي عنه صلوات عليه أنه كان يقول « ذهب الظمأ وابتلست  
العروق وثبت الأجر إن شاء الله » <sup>(٥)</sup> . ويستحب أن يفطر الضعفاء والمساكين لما

(١) أخرجه أبو داود ٧٦٥/٢ رقم ٢٣٥٨، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣٩/٤، من طريق حصين بن  
عبد الرحمن عن معاذ بن زهرة أنه بلغه... الحديث .

ورواه ابن أبي شيبة ٥١١/٢ من طريق حصين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به .

وأخرجه الدارقطني ١٨٥/٢، وابن السني في عمل اليوم والليلة رقم ٤٨٠، والطبراني في المعجم الكبير ١٤٦/٢  
رقم ١٠٠٠ من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن ابن عباس رضي الله

عنهما مرفوعاً به وفي آخره إنك أنت السميع العليم . رقم ٤٩١

وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير ص ١٨٩، وأبو نعيم في أخبار أصبهان ٢١٧/٢ من طريق إسحاق  
بن عمرو البجلي ثنا داود بن الزريقان ثنا شعبة عن ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً  
بلفظ كان إذا أفطر قال : « بسم الله اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت » والحديث بجميع طرقه  
ضعيف جداً . ضعفه النووي في المجموع ٤٠٧/٦، والألباني في إرواء الغليل ٣٦/٤ وما بعدها رقم

٩١٩:

(٢) نهاية ل ٥٦ من ب

(٣) لم أجده

(٤) أخرجه أبو داود ٧٦٥/٢، رقم ٢٣٥٧، والنسائي في السنن الكبرى ٢٥٥/٢، رقم ٣٣٢٩، وأخاكم

٤٢٢/١، والدارقطني ١٨٥/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٣٩/٤ من طريق الحسين بن واقد ثنا

مروان بن سنان الملقب قال رأيت ابن عمر يقبض على خيته فيقطع ما زاد على الكف وقال كسان

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أفطر قال ... الحديث. قال الدارقطني تفرد به الحسين بن واقد

وإسناده حسن . وأقره الألباني في إرواء الغليل ٣٩/٤، رقم ٩٢٠

روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من فطر صائما كان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجر الصائم شيء»<sup>(١)</sup>.

**فصل : قال : وإذا سافر الرجل بالمرأة سفرا يكون ستة وأربعين**

**ميلا بالهاشمي<sup>(٢)</sup> كان لهما أن يفطرا في شهر رمضان ويأتي أهله<sup>(٣)</sup>.**

---

(١) أخرجه الترمذي ١٧١/٣، رقم ٨٠٧ وابن ماجه ٥٥٥/١، رقم: ١٧٤٦، والدارمي ٧/٢، وابن خزيمة ٢٧٧/٣، رقم: ٢٠٦٤، وابن حبان - الإحسان - ٢١٦/٨، رقم ٣٤٢٩ وأحمد ١١٤/٤، ١١٦، وعبد الرزاق ٣١١/٤ رقم ٧٩٠٥: عن عطاء عن زيد بن خالد الجهني مرفوعا به. وصححه الترمذي والألباني في صحيح سنن الترمذي ٢٤٣/١، رقم ٦٤٧

(٢) قوله بالهاشمي نسبة إلى بني هاشم لتقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بني أمية لها، وليست النسبة إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم. انظر المجموع ٢١١/٤، ومغني المحتاج ٢٦٦/١

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

وهذا كما قال ، يجوز للمسافر أن يفطر شهر رمضان ويقضيه بعد ذلك.<sup>(١)</sup>  
والأصل فيه قوله تعالى ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾<sup>(٢)</sup>. وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ».<sup>(٣)</sup> إلا أنه لا يجوز له الفطر في السفر القصير وإنما يجوز له ذلك في السفر الطويل وقدره ثمانية وأربعون ميلاً.<sup>(٤)</sup> وليس بين القولين خلاف ؛ لأنه لم يحسب الميل الذي يتدئ به ولا الميل الذي ينتهي سفره إليه. والثمانية وأربعون ميلاً تكون ستة عشر فرسخاً وهي أربعة برد ؛ لأن البرد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل أربعة آلاف خطوة ، والخطوة ثلاثة أقدام.<sup>(٥)</sup>

(١) وهذا مجمع عليه إذا كان سفره مباحاً أو طاعة. انظر المجموع ٢٦٥/٦ ، والمغني ٤٠٦/٤

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٦٤

(٤) يعني هاشمية قال النووي في المجموع ٢١١//٤: والذي تطابقت عليه نصوص الشافعي وكتب الأصحاب أنه يشترط في جميع الأسفار ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية وهو منسوب إلى بني هاشم. وجعل الماوردي الثمانية والأربعين مروانية والستة والأربعين هاشمية. الحاوي الكبير ٤٤٥/٣

(٥) انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣ ق ١٤٧/٢ .

وذكر الجزيري في كتابه الفقه على المذاهب الأربعة ٤٢٩/١ أن هذه المسافة تساوي ثمانين كيلو متر ونصف كيلو ومائة وأربعون متراً .

وجاء في المعجم الوسيط ٨٩٤/٢ أن الميل الهاشمي يساوي في البر ١٦٠٩ من الأمتار ، وفي البحر ١٨٥٢ من الأمتار .

فعلى هذا فإن هذه المسافة تساوي في البر ٧٧٢٣٢ من الأمتار يعني ٧٧ كيلو متر ، و ٢٣٢ متراً. وفي البحر تساوي ٨٨٩٦ من الأمتار ، وذلك ٨٨ كليومتر ، و ٩٦ متراً. والله أعلم بالصواب



والأصل في ذلك/ <sup>(١)</sup> ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال لأهل مكة: «لا تقصروا الصلاة في دون أربعة برّد وذلك من مكة إلى عسفان» <sup>(٢)</sup> فإذا كان القصر لا يجوز في أقل من ذلك فالصوم مثله؛ لأنه إسقاط فرض يتعلق بمسافة فوجب أن يتقدر بأربعة برد أصله قصر الصلاة. <sup>(٣)</sup>

(١) نهاية ل ١٣٥ من أ

(٢) أخرجه الدارقطني ٣٨٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣٧/٣-١٣٨، والطبراني في الكبير ٩٦/١١ رقم ١١١٦٢ من طريق إسماعيل بن عياش عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما به مرفوعا .  
قال الحافظ في فتح الباري ٦٦٠/٢: وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الوهاب . وقال في التلخيص ٤٩/٢ وإسناده ضعيف فيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك ورواه عنه إسماعيل بن عياش وروايته عن الخجازيين ضعيفة والصحيح عن ابن عباس من قوله إهـ . وضعفه النووي في المجموع ٢١٣/٤

والموقوف على ابن عباس رواه ابن أبي شيبة ٣٣٣/٢ عن عطاء بن أبي رباح قال قلت لابن عباس أقصر إلى عرفة فقال لا قلت أقصر إلى مر قال لا قلت أقصر إلى الطائف وإلى عسفان قال نعم وذلك ثمانية وأربعون ميلا وعقد بيده . ورواه ابن أبي شيبة ٣٣٤/٢ من وجه آخر عن عطاء عن ابن عباس قال : لا تقصر إلى عرفة وبطن نخلة وأقصر إلى عسفان والطائف وجدة فإذا قدمت على أهل أو ماشية فأتى .

(٣) قال النووي في المجموع ٢١١/٤: والذي تطابقت عليه نصوص الشافعي وكتب الأصحاب أنه يشترط في جميع الأسفار ثمانية وأربعون ميلا هاشمية . وانظر الأم ٣١٩/١، والمهذب ٥٩٠/٢

إذا ثبت أن المسافر يجوز له (الفطر)<sup>(١)</sup> فلا فرق بين أن يفطر بالأكل أو بالجماع<sup>(٢)</sup>؛ لأن الجماع معنى حظره الصوم فجاز للمسافر أن يفطر به أصله الأكل، ولأن كل من أبيح له الفطر بالأكل أبيح له الفطر بالجماع كالمرضى.<sup>(٣)</sup> مسألة قال وإن صاماً في سفرهما أجزأهما<sup>(٤)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا (صام)<sup>(٥)</sup> المسافر في سفر صح صومه<sup>(٦)</sup>. وقالت الشيعة<sup>(٧)</sup> لا (يجل)<sup>(٨)</sup> صومه وعليه القضاء.<sup>(٩)</sup>

---

(١) في ط: الصلاة

(٢) انظر المذهب ٦١٥/٢؛ وروضة الطالبين ٣٧٥/٢، والمجموع ٣٧٥/٦

(٣) المصادر نفسها

(٤) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(٥) في أ طام

(٦) الأم ١٤٠/٢، واختلاف الحديث مع الأم ٥٤٨/٩، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص: ٨٩

(٧) قال الشهرستاني في الملل والنحل ص: ١٤٤-١٤٥: هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص وقالوا بإمامته نصاً ووصية إما جلياً أو خفياً واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو تقية من عنده... ويجمعهم القول بوجوب التعيين وثبوت عصمة الأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً لا في حال التقية ويختلفهم بعض الزيدية في ذلك... وهم خمس فرق كيسانية وزيدية وإمامية وغلاة وإسماعيلية وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال وبعضهم إلى السنة وبعضهم إلى التشبيه. إهـ.

(٨) في ط: يصح

(٩) انظر اللمعة الدمشقية ١٢٦/٢، والمجموع ٢٦٩/٦، ونيل الأوطار ٢٥١/٤. وروي هذا المعنى عن عمر بن الخطاب وابن عباس وأبي هريرة وعبد الرحمن بن عوف والحسن البصري وبه قال بعض أهل الظاهر ومنهم من حزم وحكى ذلك عن داود فلو ذكر المصنف أقوال هؤلاء من أهل السنة

واحتج من نصر ذلك بقوله تعالى: ﴿ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾<sup>(١)</sup> ولم يفصل. قالوا وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ليس من البر الصيام في السفر»<sup>(٢)</sup> وقال: «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر»<sup>(٣)</sup>.

---

لكان أولى من نصب الخلاف مع الشيعة في مسألة فرعية ونحن لا نتفق معهم في الأصول أصلاً والله أعلم  
انظر هذه الأقسام في مصنف عبد الرزاق ٤/٢٧٠، والاعتبار ص: ٣٥٨، والمحلى ٤/٣٨٤، ٤٠٢، ٤٠٥، والاستذكار ١٠/٧١

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٤/٢١٦ رقم ١٩٤٦، ومسلم ٢/٧٨٦ رقم ٩٢-١١١٥ من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن ماجه ١/٥٣٢، رقم ١٦٦٦، وابن حزم في المحلى ٤/٤٠٥ من طريق أسامة بن زيد الليثي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه مرفوعاً. قال ابن حزم وأما نحن فلا نحتج بأسامة بن زيد. وحسن إسناده ابن الترمذي في الجوهر النقي مع السنن الكبرى ٤/٢٤٤، وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة ٢/٨، والألباني في ضعيف سنن ابن ماجه ص: ١٢٨ رقم ٣٦٥.

قال الحافظ في الفتح ٤/٢١٧ وأخرجه الطبري من طريق أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً أيضاً وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف قال ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعاً والمخفوف عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاً. وهذا الموقوف رواه النسائي ٤/٤٩٤، رقم: ٢٢٨٣، ٢٢٨٥ وابن حزم في المحلى ٤/٤٠٤ من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه به. وصحح إسناده ابن حزم. وأعله البيهقي في السنن الكبرى ٤/٢٤٤ والحافظ ابن حجر في الفتح ٤/٢١٧ بالانقطاع لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه.

ودليلنا ما روى حمزة بن عمرو الأسلمي<sup>(١)</sup> قال: قلت يا رسول الله إني أسرد الصوم فأصوم في السفر فقال: «إن شئت فصم وإن شئت فافطر»<sup>(٢)</sup>.  
 عائشة رضي الله عنها قالت سافرت مع رسول الله ﷺ /<sup>(٣)</sup> فكان يقصر وأتم ويفطر وأصوم فقلت يا رسول الله إنك قصرت وأتممت وأفطرت وصمت فقال «أحسن يا عائشة»<sup>(٤)</sup>.  
 وروى عائشة أيضا قالت أتم رسول الله ﷺ وقصر وصام وأفطر كل ذلك في السفر<sup>(٥)</sup>. وعن أبي سعيد وأنس قالا: خرجنا مع رسول

(١) حمزة بن عمرو بن عويمر الأسلمي. أو صاح ويقال أبو محمد المديني كان يسرد الصيام مات سنة إحدى وستين وهو ابن إحدى وسعين سنة ويقال وهو ابن ثمانين سنة. انظر ترجمته في الاستيعاب ٣٧٥/١، وتهذيب التهذيب ٣١/٣

(٢) أخرجه مسلم ٧٩٠/٢، رقم: ١٠٧-١١٢١ بلفظ: «...هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه». وأخرجه النسائي ٤٩٧/٤-٥٠٠ رقم ٢٢٩٣-٢٣٠٧ من طرق باللفظ الذي ذكره المصنف.

(٣) نهاية ل ٥٧ من ب

(٤) أخرجه النسائي ١٣٨/٣، رقم: ١٤٥٥ والدارقطني ١٨٨/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤٢/٣، وفي معرفة السنن ٤٢٥/٢ من طرق عن العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن أسود عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها نحوه. ورواه الدارقطني ١٨٨/٢ من طريق العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن أسود عن عائشة به. قال الدارقطني الأول متصل وهو إسناده حسن وعبد الرحمن قد أدرك عائشة ودخل عليها وهو مراهق وهو مع أبيه وقد سمع منها. إهـ. وصحح إسناده البيهقي. وقال الألباني في الإرواء ٨/٣ منكر.

(٥) أخرجه الشافعي في اختلاف الحديث مع الأم ٥٤٥/٩ والدارقطني ١٨٩/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ١٤١/٣ من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أتم وقصر وصام وأفطر في السفر. وهذا لفظ الدارقطني وقال طنحة ضعيف. وأحدث ضعفه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٨/٢٤.

الله ﷻ في رمضان ومنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم.<sup>(١)</sup> وفي بعض الروايات وكانوا (يرون)<sup>(٢)</sup> أن من أطاق الصوم فصام فحسن ومن ضعف عن الصوم فأفطر فحسن<sup>(٣)</sup>. ولأن الفطر أبيع على سبيل الرخصة فإذا تحمل المسافر المشقة وصام وجب أن يصح ضومه كالمرضى. فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أن تقديرها: من كان مريضاً أو على سفر فأفطر<sup>(٤)</sup> فعلة من أيام آخر نظيرها قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية﴾<sup>(٥)</sup> وتقديره فحلقت ففدية.<sup>(٦)</sup>

وأما الجواب عن الخبرين فمن ثلاثة أوجه: أحدها: أنه أراد به إذا صام وهو يعتقد أن الفطر لا يجوز له ورغب عن الرخصة فهو كالإفطار في الحضر<sup>(٧)</sup>.

---

وروى الدارقطني ١٨٩/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤١/٣، وفي معرفة السنن ٤٢٥/٢ من طريق عمرو بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم. صحح إسناده الدارقطني قال الحافظ في التلخيص ٤٦/٢: واستنكره أحمد وصحته بعيدة.

(١) حديث أنس رضي الله عنه أخرجه البخاري مع الفتح ٢١٩/٤، رقم ١٩٤٧، ومسلم ٧٨٧/٢ رقم ١١١٨. وأما حديث أبي سعيد رضي الله عنه فقد أخرجه مسلم ٧٨٦/٢ رقم ١١١٦.

(٢) في ط: يريدون

(٣) رواها مسلم ٧٨٧/٢ رقم ٩٦—١١١٦ عن أبي سعيد وفيه: يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفاً فأفطر فإن ذلك حسن.

(٤) معالم التنزيل ١٩٦/١، وكتاب التسهيل لعلوم التنزيل ٧١/١

(٥) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٦) ومعالم التنزيل ٢٢٣/١، وزاد المسير ٢٠٦/١.

(٧) انظر هذا الجواب في اختلاف الحديث مع الأم ٥٥٠/٩ والأم ١٤٠/٢—١٤١، وفتح الباري ٢١٨/٤ نقلاً عن الشافعي.

والثاني: أن ذلك في حق من أجهده الصوم<sup>(١)</sup> فلم يفطر، وقد بينه الحديث وهو ما روي عن رسول الله ﷺ أنه مر على رجل (قد)<sup>(٢)</sup> ظلل عليه ، وعليه الزحام فقال « ما هذا » ؟ (فقالوا)<sup>(٣)</sup> رجل قد جهده الصوم فقال : « ليس من السير الصيام في السفر »<sup>(٤)</sup> وأراد إذا كانت (حاله مثل حال ذلك)<sup>(٥)</sup> (٦)(٥). والثالث أن [الخبر]<sup>(٦)</sup> ورد في قوم محاربين أمرهم النبي ﷺ بالفطر ليقبضوا على لقاء العدو فأبوا فقال « أولئك العصاة »<sup>(٧)</sup> (٨)(٥) .

(١) نهاية ل ٣٨ من ط

(٢) في ط: وقد

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : فقالوا . هكذا في الحديث . في النسخ الأربعة : فشن

(٤) تقدم تخريج الحديث في ص : ٨٠ ح

(٥) في ط: حالته مثل هذا

(٦) انظر هذا الجواب في فتح الباري ٢١٧/٤ — ٢١٨ نقلا عن بعض العلماء

(٧) ساقطة من ط

(٨) الحديث أخرجه مسلم ٧٨٥/٢، رقم ١١١٤ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب فقليل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة أولئك العصاة.

(٩) انظر هذا الجواب في الأم ١٤٠/٢ وفتح الباري ٢١٧/٤

**فصل : صوم رمضان في السفر لمن قدر عليه أفضل من الفطر،**

هذا مذهبنا <sup>(١)</sup>، وبه قال مالك <sup>(٢)</sup> وأبو حنيفة <sup>(٣)</sup> والثوري <sup>(٤)</sup> وروى عن عثمان بن أبي العاص <sup>(٥)</sup> وأنس بن مالك <sup>(٦)</sup> ومحمد بن سيرين <sup>(٨)</sup> . وقال الأوزاعي <sup>(٩)</sup> وأحمد <sup>(١٠)</sup> وإسحاق <sup>(١١)</sup> : الفطر أفضل.

(١) الأم ١٤٠/٢، واختلاف الحديث مع الأم ٥٤٩/٩، والحاوي الكبير ٤٤٦/٣، والمهذب ٥٩٠/٢، والتهذيب ١٧٤/٣، روضة الطالبين ٣٧٠/٢.

(٢) المدونة ٢٠١/١، والذخيرة ٥١٢/٢، والإشراف ٢٠٧/١.

(٣) المبسوط ٩٢/٣، بدائع الصنائع ٢٤٨/٢. وبداية المبتدئ وشرحه الهداية، والعناية على الهداية للبارقي، وفتح القدير كلهم مع فتح القدير ٢٧٢/٢.

(٤) الاستذكار ٧٩/١٠.

(٥) عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي أبو عبد الله نزيل البصرة أسلم في وفد ثقيف فاستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف وأقره أبو بكر ثم عمر ثم استعمله عمر على عمان والبحرين سنة خمس عشرة ثم سكن البصرة حتى مات بها في خلافة معاوية رضي الله عنه وكان هو الذي منع ثقيفا عن الردة . انظر ترجمته في الإصابة ٤٦٠/٢، وأسد الغابة ٤٧٥/٣.

(٦) رواه ابن أبي شيبة ٤٣٣/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٥/٤.

(٧) رواه ابن أبي شيبة ٤٣٢/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٥/٤.

(٨) أخرج ابن أبي شيبة ٤٣٢/٢ من طريق أزهر عن ابن عون قال كان محمد يصوم في السفر . فلعل المراد به ابن سيرين ، وروى ابن أبي شيبة ٤٣٣/٢ بسنده عن ابن سيرين عن أنس وعثمان بن أبي العاص أنهما كانا يقولان الصوم في السفر أفضل . وهذا يقوي الاحتمال السابق ، والله أعلم .

(٩) الاستذكار ٧٩/١٠، والمغني ٤٠٨/٤، والمجموع ٢٧١/٦.

(١٠) وهو المذهب وعليه الأصحاب وهو من مفردات المذهب وسواء وجد مشقة أم لا .

المغني ٤٠٧/٤، والمقنع والشرح الكبير والإنصاف ٣٦٧/٧، ٣٧١، ٣٧٣.

(١١) الاستذكار ٧٩/١٠، والمغني ٤٠٨/٤، والمجموع ٢٧١/٦.

وروي ذلك عن ابن عباس<sup>(١)</sup> وابن عمر<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصرهم بالأخبار التي تعلق بها الشيعة في المسألة قبل هذه<sup>(٣)</sup>.  
ودلينا أن الأصل هو وجوب الصوم وأبيح الفطر على سبيل الرخصة فإذا أتى  
بالأصل كان أفضل كالماسح على الخفين إذا ترك المسح وغسل رجله<sup>(٤)</sup>.

والجواب عن الأخبار ما ذكرناه<sup>(٥)</sup> فأغنى عن الإعادة والله أعلم .  
مسألة قال الشافعي : وليس لأحد أن يصوم شهر رمضان ديناً ولا قضاء  
لغيره فإن فعل لم يجزه لرمضان ولا لغيره<sup>(٦)</sup>.  
وهذا كما قال لا يجوز لأحد أن يصوم في رمضان غير رمضان سواء كان  
مسافر (أو مقيماً)<sup>(٧)</sup> فإن فعل لم يجزه عن رمضان<sup>(٨)</sup> ولا عن الذي نواه<sup>(٩)</sup>.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة ٤٣١/٢ وانظر الاستذكار ٧٩/١٠ والمحلّى ٤٠٣/٤

(٢) الاستذكار ٧٩/١٠ والمحلّى ٤٠٣/٤

(٣) انظر ص: ٨٠

(٤) الغسل أفضل من المسح على المذهب. انظر مغني المحتاج ٦٣/١، وكفاية الأخيار ص: ٤٩

(٥) انظر ذلك في ص: ٨٢ ٨٣

(٦) مختصر المزني مع الأم ٦٥/٩

(٧) في أ: أمقيماً .

(٨) نهاية ل ٥٨ من ب

(٩) انظر التهذيب ١٤٢/٣، والحاوي الكبير ٢٦٨/٦، وروضة الطالبين ٣٧٣/٢



وقال أبو حنيفة : إن نوى المسافر في رمضان أن يصوم صوما تقدم عليه وجوبه كالقضاء والنذر والكفارة صح صومه<sup>(١)</sup> وإن نوى به التطوع لم يصح<sup>(٢)</sup>.  
وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن<sup>(٣)</sup> : إذا نوى المسافر في رمضان صوم غير رمضان انصرف إلى رمضان<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصرهم بأنه مخير بين الصوم والفطر فلم يتعين في حقه صوم دون صوم ، الذي يدل على هذا المقيم في غير رمضان ولأنه لو ترك الصوم إلى الفطر كان له ذلك فإذا ترك الصوم إلى الصوم كان أولى بالجواز<sup>(٥)</sup>.  
ودليلنا أنه نوى في رمضان صوم غيره فوجب أن لا يصح أصله المقيم في رمضان . قالوا المعنى هناك أن المقيم ليس بمخير بين الصوم والفطر فلذلك تعين

---

(١) المبسوط ٦١/٣، وبدائع الصنائع ٢٢٧/٢، والهداية مع فتح القدير ٢٤٠/٢

(٢) اختلفت الرواية عن أبي حنيفة فيما إذا صام بنية التطوع فروى عنه ابن سماعة أنه يقع عن فرض رمضان ، وروى عنه الحسن أنه يقع عن النفل هذا ما نقله السرخسي والباقرى وابن الهمام . وذكر الكاساني أن أبا يوسف روى عن أبي حنيفة أنه يقع عن التطوع وأن الحسن روى عنه أنه يقع عن رمضان . ثم نقل عن القدوري أن الرواية الأولى هي الأصح .

انظر المبسوط ٦١/٣، وبدائع الصنائع ٢٢٧/٢، وشرح العناية وفتح القدير ٢٤٠/٢

(٣) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أبو عبد الله صاحب أبي حنيفة حضر مجلس أبي حنيفة سستين ثم تفقه على أبي يوسف وأقام على مالك ثلاث سنوات وأخذ عنه الشافعي وقر بعير ضعف من قبل حفظه وهو قوي في مالك صنف الكتب الكثيرة ونشر علم أبي حنيفة . مات بالري سنة سبع وثمانين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة . انظر ترجمته في تاج التراجم ص: ٢٣٧، وكتاب الجرح والتعديل ٢٢٧/٧، ولسان الميزان ١٢١/٥ .

(٤) انظر قولهما في الأسرار — كتاب الصيام — ص: ١٢٧، وتحفة الفقهاء ٥٣٣/١، والمبسوط ٦١/١، والبحر الرائق ٢٨١/٢

(٥) المبسوط ٦١/١، وفتح القدير ٢٤٠/٢ — ٢٤١

عليه الصوم وليس كذلك في مسألتنا فإنه مخير بين الصوم والفطر فلم يتعين عليه الصوم .

والجواب أنه إنما خير بين الصوم والفطر بشرط أن يقبل رخصة الفطر فإذا لم يقبلها وجب أن يرجع إلى الأصل وهو الصوم . وجواب آخر وهو أن ما ذكره يطل بالمريض والشيخ الهرم والحامل والمرضع فإن كل واحد منهم مخير بين الصوم والفطر ولو أراد أن يصوم في رمضان عن غيره لم يجز ذلك . وقياس آخر وهو أن كل من خير بين الصوم والفطر على سبيل الرخصة فلم يقبل الرخصة وجب أن يرجع إلى الأصل وهو الصوم . أصله المريض والشيخ الهرم والحامل والمرضع .

فأما الجواب عن قولهم إنه مخير بين الصوم والفطر فلم يتعين في حقه الصوم فهو أنه لا يصح على أصلهم ؛ لأن المسافر [عندهم]<sup>(١)</sup> يتعين في حقه الصوم وهو أنه لا يجوز له أن يصوم تطوعاً ويجوز له ما سواه<sup>(٢)</sup> . وجواب آخر وهو أنه يطل بالمريض والشيخ (الهرم)<sup>(٣)</sup> والحامل والمرضع فإن كل واحد (منهم)<sup>(٤)</sup> مخير /<sup>(٥)</sup> بين الصوم والفطر ويتعين الصوم في حقه<sup>(٦)</sup> ، ثم المعنى في الأصل أن المقيم في غير رمضان يجوز له أن يصوم تطوعاً فجاز له أن ينوي ما شاء من الصوم وليس كذلك في مسألتنا فإن هذا المسافر لا يجوز له صوم التطوع فكذلك لا يجوز له

---

(١) ساقطة من ط

(٢) تقدم الكلام عن هذه المسألة في ص: ٨٦

(٣) في ط الهرم

(٤) في أ و ب: منهما

(٥) نهاية ل ١٣٦ من أ

(٦) إذا تكلف أحد من المذكورين بالصيام تعين عليه أن يصوم عن رمضان ولا يجوز له أن يصوم عن

فرض آخر ولا تطوع كما تقدم في ص: ٨٥

صوم غير رمضان . وجواب آخر وهو أن زمان رمضان مستحق العين فلا يقبل غير صومه وليس كذلك غير رمضان فإنه ليس بمستحق العين (فيقبل) <sup>(١)</sup> عامة الصيام .

قالوا ييطل بمن نذر صوم يوم بعينه فإنه مستحق العين ويقبل غير النذر فإنه لو صام فيه عن قضاء أو كفارة أجزأه. <sup>(٢)</sup> والجواب أن ذلك ليس بمستحق العين من قبل الشرع وإنما استحق بالنذر، وزمان رمضان مستحق العين من قبل الشرع / <sup>(٣)</sup> وفرق بينهما ، الذي يدل على / <sup>(٤)</sup> هذا أنه لو أراد أن يصوم في رمضان وهو مقيم عن قضاء أو كفارة لم يجز <sup>(٥)</sup>، ولو أراد أن يصوم يوما نذر صومه عن كفارة أو قضاء جاز ولم يكن الفرق بينهما إلا أن أحد الزمانين مستحق العين بالشرع والآخر مستحق بغير الشرع .

وأما الجواب عن قولهم لو ترك الصوم إلى الفطر جاز (فكان ترك) <sup>(٦)</sup> الصوم إلى الصوم أولى بالجواز فهو أنه ييطل بالمرضى والشيخ الهم والحامل والمرضع فإنه يجوز لهم أن يتركوا الصوم إلى الفطر ولا يجوز لهم أن يتركوا الصوم إلى الصوم . وجواب آخر وهو أن ترك الصوم إلى الفطر إنما جاز بشرط قبول الرخصة وإذا لم يقبل الرخصة وجب أن يرجع إلى الأصل وهو الصوم .

---

(١) في ط: فقبل

(٢) فتح القدير وشرح العناية ٢٣٩/٢

(٣) نهاية ل ٣٩ من ط

(٤) نهاية ل ٥٩ من ب

(٥) انظر المجموع ٣١٥/٦ - ٣١٦

(٦) في ط: فلأن يترك

مسألة : قال وإن قدم رجل من سفر فها را مفطرا كان له أن يأكل حيث لا يراه أحد وإن كانت امرأته حائضا فطهرت كان له أن يجامعها ولو ترك ذلك كان أحب إلي<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال إذا وصل المسافر إلى دار الإقامة وقد كان أكل في أول النهار جاز له استدامة الأكل في يومه ولا يجب عليه الإمساك وكذلك إذا طهرت الحائض في أثناء النهار<sup>(٢)</sup>. قال الشافعي في رواية حرمله وكذلك إذا أسلم الكافر في أثناء النهار وقد سبق منه الأكل<sup>(٣)</sup>. قال أصحابنا وفي معناه المريض يعافى فلا يجب عليه الإمساك (بقية يومه)<sup>(٤)(٥)</sup>.

وقال أبو حنيفة يجب الإمساك في جميع هذه المسائل<sup>(٦)</sup>. واحتج من نصره بأن الإقامة معنى لو وجد قبل طلوع الفجر لأوجب الإمساك فإذا وجد بعد طلوع الفجر وجب أن يوجب الإمساك أصله إذا شهد شاهدان يوم الشك أنه من رمضان ، ولا فرق بين أن يشهدا بذلك قبل الفجر وبعده في

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٢) وهو المذهب انظر الأم ١٣٨/٢-١٣٩، والتهذيب ١٧٩/٣، والحاوي الكبير ٤٤٧/٣. وروضة الطالبين ٣٧٣/٢

(٣) وهو الأصح انظر المجموع ٢٥٨/٦، وروضة الطالبين ٣٧٢/٢، وحلية العلماء ١٧٥/٣

(٤) غير واضحة في أ

(٥) انظر المذهب مع المجموع ٢٦٧/٦، والتهذيب ١٧٩/٣، وحلية العلماء ١٧٥/٣

(٦) انظر المبسوط ٥٧/٣، ٥٨، ٨٠، وبدائع الصنائع ٢٦١/٢، ٢٦٢، والهداية مع فتح القدير ٢٨٨، ٢٨٢/٢.

أن الإمساك واجب<sup>(١)</sup>. قالوا ولأن الأكل جوز له على سبيل الرخصة فإذا زال العذر وجب أن تزول الرخصة أصله إذا وصل البلد قبل أن يأكل شيئاً<sup>(٢)</sup>.  
 ودليلنا أن كل من جاز له الأكل مع العلم بالصوم جاز له استدامة الأكل أصله إذا كان السفر باقياً<sup>(٣)</sup>. قالوا المعنى هناك / أن العذر موجود ؛ فلذلك جلت له استدامة الأكل وليس كذلك في مسألتنا فإن العذر قد زال فيجب عليه الإمساك . والجواب أنه لا فرق بين استدامة الأكل بعد الترخيص به وبين استدامته إذا كان العذر باقياً ، الذي يدل على هذا أنه لو ترخص في السفر بأن صلى ركعتين صلاة رباعية ثم قدم البلد فإنه يستدسم ترك الإتمام كما يستدسمه إذا كان السفر باقياً . قالوا إذا قصر صلاة في سفره ثم قدم البلد فإننا نأمره بعد ذلك بالإتمام فكذلك يجب إذا أكل في السفر ثم /<sup>(٤)</sup> قدم البلد أن نأمره بالإمسك ؛ لأن الأكلات بمنزلة الصلوات . والجواب أن هذا غلط ؛ لأن صوم اليوم عبادة [كما أن الصلاة عبادة]<sup>(٥)</sup> فالترخص في الصلاة القصر كما أن الترخيص في الصوم الأكل فإذا ترخص بأن قصر صلاة ثم قدم البلد فإنه يستدسم ترك إتمام تلك

(١) انظر المبسوط ٥٨/٣، وبدائع الصنائع ٢/٢٦١، ٢٦٢

(٢) إذا وصل المسافر بلد إقامته قبل الأكل فلا يخلو من حالين إما أن يقدم قبل الزوال فيجب عليه الصوم ويجزئه عن الفرض ؛ لأن ما قبل انتصاف النهار وقت للنية عند الحنفية ، وإما أن يقدم بعد الزوال فيجب عليه الإمساك ، لأن زمان رمضان وقت شريف فيجب تعظيمه بالقدر الممكن فإذا عجز عن تعظيمه بتحقيق الصوم فيه فإنه يجب عليه تعظيمه بالتشبه بالصائمين قضاء حقه بالقدر الممكن .

انظر فتح القدير ٢/٢٨٢، وبدائع الصنائع ٢/٢٦٢، وتبيين الحائق ١/٣٤٠

(٣) انظر الحاوي الكبير ٣/٤٤٧

(٤) نهاية ل ٦٠ من ب

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

الصلاة كذلك يجب إذا ترخص بأن أكل في السفر ثم قدم أن يجوز له استدامة ترك الإمساك ولا فرق بينهما .

فأما الجواب عن قياسهم على الشهادة يوم الشك فهو أن الشافعي قال في مختصر (البويطي)<sup>(١)</sup> إذا أكل في يوم الشك ثم قامت البينة أنه من رمضان جاز له استدامة الأكل<sup>(٢)</sup> فعلى هذا سقط القياس .

وقال في الأم يجب عليه الإمساك<sup>(٣)</sup> وهو الصحيح<sup>(٤)</sup> فعلى هذا تقول: هناك جواز له الأكل بشرط أن لا يكون من رمضان فإذا بان أنه من رمضان لهذا المعنى وجب عليه الإمساك وليس كذلك في مسألتنا فإن الأكل جواز له مع علمه بأن اليوم من رمضان فبان الفرق بينهما . وأما الجواب عن قياسهم عليه إذا وصل البلد قبل أن يأكل شيئاً فهو أن (أبا علي)<sup>(٥)</sup> بن أبي هريرة قال لا يجب عليه الإمساك ويجوز له أن يأكل<sup>(٦)</sup> فعلى هذا سقط القياس .

---

(١) في ط المزني وهو خطأ

(٢) مختصر البويطي ل ٥٢ ب ونص فيه على استحباب الإمساك

(٣) لم أحده في الأم وانظر المذهب مع المجموع ٢٧٧/٦، والإبانة ل ٨١ أ

(٤) انظر العزيز ٢٢٣/٣، وحنية العنماء ١٧٩/٣، والمجموع ٢٧٨/٦، والإبانة ٨١ أ

(٥) في ط: عليا

(٦) وهو الأصح ونقله الماوردي عن نص الشافعي في الأم. انظر الحاوي الكبير ٤٤٧/٣، والمجموع

٢٦٧/٦-٢٦٨ ولم يؤمن نسب هذا القول إلى أبي هريرة والبرهان ٣/٢٧٤

وقال غيره من أصحابنا وهو أبو إسحاق المروزي يجب عليه الإمساك<sup>(١)</sup> فعلى هذا  
 /<sup>(٢)</sup>نقول: المعنى هناك (أنه)<sup>(٣)</sup> وصل قبل الترخيص بالأكل؛ فلذلك وجب عليه  
 الإمساك وفي مسألتنا وصل وقد ترخص بالأكل فجاز له أن يستديمه، الذي يدل  
 على هذا أنه لو ترخص بأن صلى ركعتين ثم قدم البلد جاز له استدامة ترك إتمام  
 الصلاة ولو كان قدومه قبل الترخيص وجب عليه الإتمام ولم يكن الفرق بين  
 الموضعين إلا المعنى الذي ذكرناه فكذلك في مسألتنا مثله والله أعلم ..  
 مسألة قال ولو أن مقيما نوى الصوم قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافرا لم  
 يفطر يومه لأنه دخل فيه مقيما<sup>(٤)</sup>.

وهذا كما قال إذا سافر بعد طلوع الفجر وقد نوى الصوم من الليل لم يجز له  
 أن يفطر ذلك اليوم . هذا مذهبا<sup>(٥)</sup> وبه قال مالك<sup>(٦)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٧)</sup> والأوزاعي<sup>(٨)</sup>

---

(١) انظر المستدرجين المتقدمين ولم ينسبهم لأحد

انظر المسألة ٢٧٤/٣

(٢) نهاية ل ٤٠ من ط

(٣) في أ إن

(٤) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٥) انظر الأم ١٣٩/٢، والحاوي الكبير ٤٤٨/٣، والمهذب ٥٩١/٢، والمجموع ٢٦٦/٦

(٦) انظر المدونة ٢٠١/١، ٢٠٢، ٢٠٣، والاستذكار ٨٦/١٠، والإشراف ٢٠٨/١

(٧) المبسوط ٦٨/٣، وبدائع الصنائع ٢٤٦/٢، والهداية وفتح القدير ٢٨٤/٢

(٨) الاستذكار ٨٦/١٠، والمغني ٣٤٧/٤

وروي عن مكحول <sup>(١)</sup>/<sup>(٢)</sup> / <sup>(٣)</sup> والزهري <sup>(٤)</sup> وإبراهيم النخعي <sup>(٥)</sup> .

وقال أحمد <sup>(٦)</sup> وإسحاق <sup>(٧)</sup> والمنزي <sup>(٨)</sup> وداود بن علي <sup>(٩)</sup> يجوز له أن يفطر .  
واحتمج من نصرهم بقوله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ولم يفرق بين أن يسافر قبل طلوع الفجر وبعده فهو على عمومته . قالوا وروي عن رسول الله ﷺ قال : « إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ » <sup>(١١)</sup> وهذا مسافر .

---

(١) مكحول بن زيد ويقال ابن أبي مسلم بن شاذل بن سند أبو عبد الله الشامي ثقة فقيه كثير الإرسال سكن دمشق ومات بها ثمانين سنة ومائة .

انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ١١٣/٢ - ١١٤ ، وتقريب التهذيب ٢١١/٢

(٢) انظر قوله في المغني ٣٤٧/٤

(٣) نهاية ل ١٣٧ من أ

(٤) الاستذكار ٨٦/١٠

(٥) تفسير ابن جرير الطبري ٤٥٠/٣ .

(٦) وهو المذهب وهو من مفردات المذهب وعليه الأصحاب انظر المغني ٣٤٦/٤ - ٣٤٧ ، والكافي

٣٤٦/١ ، والمقنع والشرح الكبير والإنصاف ٣٧٩/٧

(٧) الاستذكار ٨٧/١٠ والشرح الكبير مع الإنصاف ٣٧٩/٧

(٨) مختصر المنزي مع الأم ٦٦/٩ ، ورحمة الأمة ص: ٨٩ ، والخواص الكبير ٤٤٨/٣ - ٤٤٩ ونقل عنه  
الماوردي أنه رجع عن هذا القول .

(٩) الاستذكار ٨٨/١٠ ، والشرح الكبير ٣٧٩/٧ ، وبه قال ابن حزم في المحلى ٤٠٦/٤ ولم ينسبه إلى  
داود .

(١٠) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(١١) تقدم تخريجه في ص: ﴿ ﴾



قال المزني: وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> أنه صام في مخرجه إلى مكة في شهر رمضان حتى بلغ كراع الغميم<sup>(٢)</sup> وصام الناس معه ثم أفطر وأمر الناس بالإفطار<sup>(٣)</sup>. ولو لم يكن الفطر جائزا ما فعله رسول الله ﷺ. <sup>(٤)</sup> قالوا ولأن السفر معنى لو وجد قبل طلوع الفجر أباح الأكل فإذا وجد بعد طلوع الفجر وجب أن يبيح الأكل أصله المرض<sup>(٥)</sup>.  
ودليلنا أن الأصل حظر الأكل فمن ادعى إباحته فعليه إقامة الدليل ، ولأن الصوم عبادة يختلف حكمها باختلاف السفر والحضر، فإذا اجتمعا فيها وجب أن يغلب حكم الحضر أصله الصلاة<sup>(٦)</sup>؛ فإنه لو افتتح صلاته وهو مقيم ثم سافرت السفينة وجب عليه إتمام الصلاة فغلبنا حكم الحضر<sup>(٧)</sup>.

(١) نهاية ل ٦١ من ب

(٢) قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٦: كراع الغميم هو بضم الكاف والغميم بفتح الغين وكسر الميم وهو واد بين مكة والمدينة بينه وبين مكة نحو مرحلتين وهو قدام عسفان بشمانية أميال يضاف هذا الكراع إليه وهو جبل أسود بطرف الحرة يمتد إليه وهذا الذي ذكرته من فتح وكسر الميم هو الصواب المعروف عند أهل الحديث واللغة والتواريخ والسير وغيرهم.  
وقال ابن الأثير في النهاية ٤/١٦٥: هو اسم موضع بين مكة والمدينة.

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٨٦

(٤) انظر مختصر المزني مع الأم ٩/٦٦. قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٣/٢٦٦: وهذا استدلال باطل بلا شك وذلك لأن معنى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم صام بعد خروجه من المدينة أياما فلما وصل بعد أيام إلى كراع الغميم أفطر؛ فإن كراع الغميم عن المدينة نحو سبع مراحل فكيف يستدل بهذا على جواز الفطر في يوم إنشاء السفر.

(٥) انظر المغني ٤/٣٤٧

(٦) الحاوي الكبير ٣/٤٤٨

(٧) انظر المذهب مع المجموع ٦/٢٣٠

فأما الجواب عن الآية فإنها عامة فيمن سافر قبل طلوع الفجر وفيمن سافر  
 [بعده]<sup>(١)</sup> فتحملها على السفر قبل الطلوع بدليل ما ذكرناه . وهكذا الجواب عن  
 الخبر الأول . وأما الجواب عن خبر المزني فهو أن بين المدينة وبين كراع الغميم  
 عدة مراحل<sup>(٢)</sup> فكان النبي ﷺ يصوم [حتى وصل كراع الغميم فأفطر والنبي ﷺ  
 ]<sup>(٣)</sup> (لم )<sup>(٤)</sup> يفطر في اليوم الذي كان في أوله مقيما وإنما أفطر في يوم آخر . وقد  
 قيل إن المزني ذكر له هذا الخبر فأمر بالضرب على (الخبر)<sup>(٥)</sup> وكثير من النسخ لا  
 يوجد فيها هذا الخبر<sup>(٦)</sup> .

وأما الجواب عن قياسهم على المرض فمن وجهين: أحدهما: أن المرض فعل الله  
 تعالى ولا اختيار فيه للعبد فأبي وقت وجد أباح الرخصة وليس كذلك السفر فإنه  
 يفعلها الآدمي باختياره ، فلو قلنا إذا فعله في أثناء النهار جاز له الفطر أدى ذلك  
 إلى أن كل من أراد ترك الصوم سافر في أثناء النهار وأفطر . والثاني: أن المرض  
 أكد من السفر في باب إسقاط العبادة ، الذي يدل على هذا (إذا)<sup>(٧)</sup> ترك صلاة

(١) ساقطة من ط

(٢) ذكر النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٣/٢٦٠/٢ أنها سبع مراحل . وفي المجموع ٦/٢٦٦ أن  
 بينهما نحو سبعة أيام أو ثمانية .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) في ط: ثم

(٥) في ط: عليه

(٦) ونقل الماوردي في الخاوي ٣/٤٤٩ رجوعه عن هذا القول .

(٧) في ط: أنه لو

في حال صحته وذكرها في حال مرضه (صلاها)<sup>(١)</sup> صلاة مريض وليس كذلك في السفر فإنه لو ترك صلاة إقامة وقضاها في السفر وجب عليه صلاة مقيم<sup>(٢)</sup> فإن الفرق بينهما .

فصل قد ذكرنا أنه إذا أصبح صائما ثم سافر أنه لا يجوز له الفطر فإن جامع بعد التلبس بالسفر فعليه الكفارة<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا كفارة عليه<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصره بأن الكفارة تجب بضرب من المأثم وتسقط بالشبهة فلم تجب بفعل مختلف في إباحته أصله الحدود . قالوا: ولأن السفر لو كان مبيحا للجماع لم تجب الكفارة فإذا كان غير مبيح وجب أن تسقط الكفارة أصله النكاح ، وبيانه: أنه لو وطئ في نكاح صحيح لم يجب [عليه]<sup>(٥)</sup> الحد وإذا وطئ في نكاح متعة أو شغار سقط /<sup>(٦)</sup> الحد أيضا.

ودليلنا أنه سفر لا يبيح الإفطار فوجب أن لا يسقط (كفارة الإفطار)<sup>(٧)</sup> أصله السفر القصير . ولأنه ترك صوم يوم من رمضان بجماع وأثم به فلزمته الكفارة

---

(١) في ط: فصلاها

(٢) انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٢٦٢/١ - ٢٦٣ ، والمهذب والمجموع ٢٤٥/٤ وحكى النووي اتفاق الأصحاب على ذلك إلا المزني.

(٣) انظر التهذيب ١٧٠/٣ ، وروضة الطالبين ٣٧٩/٢ ، والمجموع ٢٦٦/٦

(٤) انظر المبسوط ٦٨/٣ ، والهداية مع فتح القدير ٢٨٤/٢ - ٢٨٥

(٥) ساقطة من أ و ب.

(٦) نهاية ل ٦٢ من ب

(٧) في ط الكفارة

كما لو كان مقيما ، ولأنه هتك حرمة <sup>(١)</sup>صوم يوم من [شهر] <sup>(٢)</sup>رمضان  
بجماع فلزمته الكفارة أصله ما ذكرنا .

فأما الجواب عن قولهم : إن الكفارة تجب بضرب من المأثم وتسقط بالشبهة  
فلم تجب بفعل مختلف في إباحته فهو أنه يبطل بالجماع في السفر القصير وفي  
المرض اليسير فإن كل واحد منهما مختلف في إباحته <sup>(٣)</sup> والكفارة واجبة به <sup>(٤)</sup> . ثم  
المعنى في الأصل أنه لا يجوز اعتبار الكفارات بالحدود لأن الكفارات أعم ، يدل  
على هذا أنها تجب (بالوطء) <sup>(٥)</sup> في ملكه و[في] <sup>(٦)</sup>ملك غيره والحد لا يجب إلا  
بوطئه في ملك غيره ، ولأن الحد يجوز أن يطراً عليه ما يسقطه ، والكفارة لا  
يجوز أن يطراً عليها ما يسقطها فبان الفرق بينهما .

والجواب عن القياس الثاني مثل هذا وهو أنه يبطل بالسفر القصير والمعنى في  
الأصل ما ذكرناه .

---

(١) نهاية ل ٤٢ من ط

(٢) ساقطة من ط .

(٣) لعل المصنف يشير إلى خلاف أهل الظاهر فإنهم أجازوا الفطر فيما يقع عليه اسم السفر قصيرا كان  
أو طويلا . قال ابن حزم في المحلى ٢١٣/٣ : فلم يجوز أن نوقع اسم سفر وحكم سفر إلا على من  
سماه من هو حجة في اللغة سفرا فلم نجد ذلك في أقل من ميل . إلخ .  
وكذلك أجازوا الفطر في المرض اليسير كما نقل عنهم ابن قدامة في المغني ٤٠٣/٤ ، والنووي في المجموع  
١١٦٢/٦

(٤) لأنه في حكم المقيم ما دام لم يبلغ مسافة القصر .

(٥) في ط : في الوطء

(٦) ساقطة من ط

**فصل إذا جامع في يوم من رمضان (ووجبت) <sup>(١)</sup> عليه الكفارة ثم مرض في**

**إثناء ذلك اليوم أو جن أو كانت [امرأة] <sup>(٢)</sup> فحاضت فللشافعي في الكفارة قولان ، أحدهما أنها لا تسقط ، قاله في الإملاء على مسائل مالك <sup>(٣)</sup> وبه قال مالك <sup>(٤)</sup> وابن أبي ليلى <sup>(٥)</sup> وأحمد <sup>(٦)</sup> وإسحاق <sup>(٧)</sup> وأبو ثور <sup>(٨)</sup> وداود <sup>(٩)</sup> . وقال في اختلاف العراقيين تسقط الكفارة <sup>(١٠)</sup>**

(١) في ط: وجبت

(٢) ساقطة من أ

(٣) إذا أفسد الصحيح صومه بجماع ثم مرض في يومه ففي سقوط الكفارة طريقان : أحدهما : فيه قولان : أحدهما : لا تسقط ، ولو أفسده بجماع ثم جن أو مات أو كانت امرأة فحاضت في ذلك اليوم ففي سقوط الكفارة قولان أحدهما السقوط .  
انظر التهذيب ١٧٠/٣ ، والمهذب والمجموع ٣٧٥، ٣٧٢/٦ .

(٤) انظر عقد الجواهر ٣٦٣/١ ، والإشراف ٢٠٢/١

(٥) انظر كتاب اختلاف العراقيين من الأم ٢٢٢/٧ ، والمبسوط ٧٥/٣ ، والمجموع ٣٧٥/٦

(٦) المغني ٣٧٨/٤ ، والإقناع ٣١٣/١ ، ومعونة أولى النهي ٦٤/٣ .

(٧) انظر المغني ٣٧٨/٤ ، والمجموع ٣٧٥/٦ .

(٨) المجموع ٣٧٥/٦

(٩) حلية العلماء ٢٠٣/٣

(١٠) قال الشافعي في اختلاف العراقيين من الأم ٢٢٢/٧ : وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان ثم مرض الرجل في آخر يومه فذهب عقله — لعل الصحيح : أو ذهب عقله — أو حاضت المرأة فقد قيل على الرجل عتق رقبة وقيل لا شيء عليه ... إلخ . ولا يظهر لي من هذا النص أنه جزم بشيء معين .

وبه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> والثوري<sup>(٢)</sup>. وقال زفر طريان المرض لا يسقط الكفارة وطريان الجنون والحيض يسقطها<sup>(٣)</sup> والفرق أن الصوم لا يصح مع الجنون والحيض، ويصح مع المرض<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة بأن الزمان غير مستحق العين فلم تجب بالجماع فيه الكفارة أصله الجماع في السفر.<sup>(٥)</sup> قالوا : ولأن الكفارة تجب بضرب من المائم وتسقط بالشبهة فإذا اجتمع فيها الإيجاب والإسقاط وجب أن يغلب حكم الإسقاط أصله الحدود . قالوا ولأنه لو أكل ناسيا فاعتقد أن صومه قد فسد فجامع لم تجب عليه الكفارة<sup>(٦)</sup> فكذلك في مسألتنا مثله .

ودليلنا خبر الأعرابي الذي ذكر للنبي ﷺ أنه وقع على امرأته في رمضان فلأمره بالكفارة<sup>(٧)</sup> ولم يستفسره أظراً للمرض والجنون بعد ذلك أم لا ؟ فعلم أن الحكم في الجميع واحد إذ لو كان الحكم يختلف في ذلك لاستفسره .

---

(١) المبسوط ٧٥/٣، وبدائع الصنائع ٢٥٨/٢.

(٢) حلية العلماء ٢٠٣/٣، والمجموع ٣٧٧/٦.

(٣) المبسوط ٧٥/٣، وحلية العلماء ٢٠٣/٣.

(٤) المبسوط ٧٥/٣.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر بدائع الصنائع ٢٥٧/٢، وفتح القدير ٢٩٣/٢.

(٧) تقدم تخريجه في ص: ١٧٩.

ومن القياس أنه معنى طراً بعد وجوب الكفارة فلم يكن مسقطاً لها أصله  
 السفر. قالوا ييطل بمن جامع آخر يوم من رمضان ثم قامت البينة على رؤية الهلال  
 في الليلة التي قبله فإن المعنى طراً بعد وجوب الكفارة وقد / <sup>(١)</sup> أسقطها .  
 والجواب أنا لا نسلم أن الكفارة كانت قد وجبت لأن البينة أثبتت أن  
 / <sup>(٢)</sup> ذلك اليوم من شوال فالجماع فيه لا يوجب الكفارة . قالوا: المعنى في السفر  
 أنه لا يبيح الأكل وهو إذا سافر بعد طلوع الفجر فلذلك لم تسقط الكفارة وليس  
 كذلك المرض فإنه يبيح الأكل (متى) <sup>(٣)</sup> وجد ؛ فلذلك أسقط الكفارة .  
 والجواب أن السفر وإن كان لا يبيح الأكل إلا أنه علة في إسقاط الكفارة  
 عندهم وذلك أن أبا حنيفة قال: إذا سافر بعد الفجر لا يجوز له الأكل (وإن) <sup>(٤)</sup>  
 جامع لم تلزمه الكفارة <sup>(٥)</sup> وكذلك قال: ما اختلف في إباحته لا يوجب الكفارة  
 ، والجماع في السفر الذي أنشأه بعد طلوع الفجر مختلف في إباحته ؛ فلذلك  
 أسقطوا به الكفارة . وإذا كان هكذا فلا فرق بين المرض والسفر في باب  
 الكفارة.

(١) نهاية ل ١٣٨ من أ

(٢) نهاية ل ٦٣ من ب

(٣) في أ ومتى

(٤) في ط: وإذا

(٥) تقدمت هذه المسألة في ص: ٢٩٦

وجواب آخر وهو أنه لا [يُمتنع أن] <sup>(١)</sup> يطراً ما يبيح الخروج من العبادة ثم لا  
 يؤثر في إسقاط الكفارة التي وجبت كما لو أحصر في الحج (بعد جماع) <sup>(٢)</sup> فإنه  
 يستبيح محظورات الحج بالإحصار ولا تسقط الكفارة .  
 وقياس آخر وهو أنه معنى لو طراً في الليل لم يسقط الكفارة فإذا طراً في النهار  
 وجب أن لا يسقط الكفارة أصله السفر .  
 وبيانه: أنه لو جامع وهو مقيم ثم سافر ليلاً أو نهاراً لم تسقط الكفارة .  
 قياس آخر وهو أنه ترك صوم يوم [من رمضان] <sup>(٣)</sup> بجماع وأثم به فلزمه  
 الكفارة كما لو طراً بعد الجماع شيء . قياس آخر وهو أنه هتك حرمة صوم يوم  
 من شهر رمضان بالجماع فوجب أن تلزمه الكفارة أصله ما/ <sup>(٤)</sup> ذكرناه .  
 فأما الجواب عن قولهم إنه زمان (غير) <sup>(٥)</sup> مستحق العين فلم يجب بالجماع فيه  
 الكفارة فإننا لا نسلم ذلك بل هو زمان مستحق العين بدليل أنه يعصي الله ويأثم  
 بالجماع فيه . ولأن الصادق عليه السلام ، لو أخبره أنه يمرض في آخر هذا اليوم لم يحز  
 له أن يفطر في أوله وهذا يدل على أنه مستحق العين . ثم المعنى في زمان السفر أن  
 المسافر مخير بين صومه وفطره فلذلك لم تلزمه الكفارة بالجماع فيه وليس كذلك  
 في مسألتنا فإن الصوم عليه واجب فلذلك وجبت بالجماع فيه الكفارة .

(١) ساقطة من ط

(٢) في ط: بعد أن جامع .

(٣) ساقطة من أ

(٤) نهاية ل ٤٣ من ط

(٥) في أ: هو



وأما الجواب عن قولهم : إذا اجتمع في باب الكفارة ما يوجب ويسقط غلب  
حكم الإسقاط كالحدود فلا نسلم [أولاً] <sup>(١)</sup> أن (الإسقاط والإيجاب) <sup>(٢)</sup> اجتماعاً  
في مسألتنا بل الكفارة واجبة ، على أن ما ذكره يظل بالجماع في السفر القصير  
والمرض اليسير فإن الإسقاط والإيجاب قد اجتماعاً هناك لاختلاف الناس في الحكم  
وغلبوا حكم الإيجاب .

والمعنى في الحدود أنها أخص من الكفارة لأنها تجب بالوطء في ملك الغير  
خاصة والكفارة تجب بالوطء في الملك و[في] <sup>(٣)</sup> غير الملك فلا / <sup>(٤)</sup> يجوز اعتبار  
أحدهما بالآخر .

وأما الجواب عن قياسهم على من أكل ناسياً فاعتقد أنه قد أفطر ثم جامع  
فالمعنى هناك أن الشبهة قارنت الجماع فأسقطت الكفارة وليس كذلك في مسألتنا  
فإن الكفارة وجبت ثم طرأ المرض فلم يكن مسقطاً لها كما لو طرأ في الليل وإذا  
كان هكذا صح ما قلناه والله أعلم .

**مسألة :** قال الشافعي رحمته الله ومن رأى الهلال وحده وجب عليه الصيام <sup>(٥)</sup> إلى  
آخر الفصل .

---

(١) ساقطة من ط

(٢) في ط: الإيجاب والإسقاط.

(٣) ساقطة من ط.

(٤) نهاية ل ٦٤ من ب

(٥) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

وهذا كما قال إذا رأى هلال رمضان وشهد عند الحاكم فرد شهادته لأنه  
كان لا يميز على رؤية الهلال شهادة الواحد ، أو كان الشاهد فاسقا أو عبدا أو  
امراة فإن الناس لا يلزمهم الصوم ، وأما الشاهد فيلزمه الصوم <sup>(١)</sup>

وقال الحسن ومحمد بن سيرين لا يلزم الشاهد أيضا الصوم <sup>(٢)</sup>.  
واحتج من نصرهما بأنه يوم محكوم بأنه من شعبان فلم يلزمه أصله سائر أيام  
شعبان <sup>(٣)</sup> ولأنه يوم لا يلزم الإمام صومه فلم يلزم الشاهد صومه أصله سائر أيام  
السنة.

ودليلنا قوله تعالى ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ <sup>(٤)</sup> وهذا قد شهد  
الشهر فوجب أن يلزمه صومه ولأن غيره لو شهد على رؤية الهلال وحكم  
الحاكم بشهادته للزمه الصوم وهو ظان صدق الشاهد فلأن يلزمه الصوم إذا رأى  
الهلال أولى لأنه متيقن غير ظان <sup>(٥)</sup> ولأن الحاكم لو قبل شهادته لزمه الصوم  
فكذلك إذا لم يقبلها لأن حاله قبل القبول وبعده سواء .

فأما الجواب عن قولهم إنه يوم محكوم بأنه من شعبان فهو أن ذلك في حق  
غيره وأما في حقه فمحكوم أن اليوم من رمضان، يدل على ذلك أنه لو علق  
طلاق نسائه وعتق إماءه ومحل الدين المؤجل عليه بدخول رمضان لزمه سائر هذه  
الأحكام في هذا اليوم فدل على أنه محكوم بأنه من رمضان في حقه . والمعنى في

---

(١) انظر الأم ١٢٦/٢، والحاوي الكبير ٤٤٩/٣، وروضة الطالبين ٣٤٥/٢، والمجموع ٢٩٠/٦

(٢) انظر قولهما في حية العلماء ١٨٣/٣، والمغني ٤١٦/٤، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٩٠

(٣) انظر المغني ٤١٦/٤

(٤) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٥) المجموع ٢٩٠/٦

سائر أيام شعبان أنها غير محكوم بكونها من رمضان في حقه فلذلك لم يلزمه صومها وفي مسألتنا بخلافه فبان الفرق .

وأما الجواب عن قولهم يوم لا يلزمه صومه فلم يلزم الشاهد صومه فهو أنه غير صحيح ؛ لأنه لا يحكم بأنه من رمضان في حق الإمام؛ فلذلك لم يلزمه صومه [وليس كذلك في مسألتنا فإنه حكم بأنه من رمضان في حق الشاهد فلذلك لزمه]<sup>(١)</sup>.

وجواب آخر وهو أنه ليس إذا لم يلزم الإمام الصوم لم يلزمه غيره ، ألا ترى أن الإمام لو كان مسافرا جاز له ترك الصوم وغير الإمام من الحاضرين لا يجوز له ترك الصوم فبطل ما قالوه ، ثم المعنى في سائر أيام السنة ما ذكرناه فأغنى عن الإعادة /<sup>(٢)</sup>.

**فصل** إذا صام هذا الشاهد ثم جامع لزمته الكفارة<sup>(٣)</sup>. وقال أبو حنيفة لا تلزمه الكفارة<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصره بأنه يوم محكوم بأنه من شعبان فلم يلزم بالجماع فيه الكفارة أصله سائر أيام شعبان /<sup>(٥)</sup>؛ ولأنه يوم لا يلزم الكافة صومه فلا يجب بالجماع فيه الكفارة أصله سائر أيام السنة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) نهاية ل ٦٥ من ب

(٣) الحاوي الكبير ٤٤٩/٣، والتهذيب ١٥٣/٣، والمجموع ٢٩٠/٦

(٤) انظر المبسوط ٦٤/٣، وبدائع الصنائع ٢٢١/٢، وفتح القدير ٢٤٩/٢

(٥) ل ١٣٩ من أ

(٦) المبسوط ٦٤/٣

ولأن /<sup>(١)</sup>الكفارة تجب بضرب من المأثم وتسقط بالشبهة فلا تجب بأمر مختلف في إباحته كالحدود<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا أنه يوم يجب عليه صومه على أنه من رمضان فجاز أن تجب بالجماع فيه الكفارة أصله سائر أيام رمضان. وقولنا على أنه من رمضان فيه احتراز ممن وجب عليه قضاء رمضان فضاق الوقت حتى لم يبق إلى (رمضان)<sup>(٣)</sup> الثاني إلا زمان القضاء فصام وجامع فيه فإن الكفارة لا تلزمه لأنه صائم عن رمضان ، ونحن قلنا: على أنه من رمضان<sup>(٤)</sup>. وقولنا فجاز فيه احتراز ممن (جامع)<sup>(٥)</sup> ناسيا فإن الكفارة لا تجب عليه ولا يدخل على ذلك ما ذكرناه ؛ لأننا عللنا للجواز وما علل للجواز لا يدخل عليه أعيان المسائل . قياس آخر أنه ترك صوم يوم من شهر رمضان بجماع وأثم به فوجبت عليه الكفارة أصله سائر أيام رمضان . قياس آخر وهو أنه هتك حرمة صوم يوم من رمضان بالجماع فوجب أن تلزمه الكفارة أصله ما ذكرناه ، ولا يدخل عليه الجماع في السفر و[في] <sup>(٦)</sup>المرض فإنه ليس

---

(١) نهاية ل ٤٤ من ط

(٢) المبسوط ٦٤/٣

(٣) في ط:الرمضان

(٤) روضة الطالبين ٣٧٤/٢

(٥) طمس في ط

(٦) ساقطة من ط

(هتك حرمة)<sup>(١)</sup> الصوم وإنما اهتك ما تعلق به المأثم ولهذا يقال: هتك فلان الحرز إذا تصرف فيه من غير إذن ولو كان تصرفه عن إذن لم يسم هاتكا .  
ومن الاستدلال أن غيره لو شهد وحكم الحاكم بشهادته فصام وأمر الناس بالصوم لزمته الكفارة بالجماع في ذلك الصوم فلأن تلزمه الكفارة بالجماع في الصوم لرؤيته هو أولى ؛ لأن صومه ههنا عن قطع ويقين ، وصومه هناك عن غلبة<sup>(٢)</sup> ظن ؛ ولأنه لو قبل الحاكم شهادته فصام وجامع لزمته الكفارة فكذلك إذا رد شهادته ؛ لأن حاله قبل القبول وبعده سواء .

فأما الجواب عن قولهم يوم محكوم بأنه من شعبان فلم تجب بالجماع فيه الكفارة فهو أنه ليس يحكم بأنه من شعبان في حقه ، وإنما ذلك في حق غيره ، الذي يدل على هذا أنه يلزمه صومه على أنه من رمضان ولو أنه علق العتق والطلاق ومحل الدين (بدخول)<sup>(٣)</sup> رمضان لزمه ذلك في هذا اليوم فدل على أنه محكوم بأنه من رمضان في حقه (وإذا ثبت)<sup>(٤)</sup> أنه من رمضان وجبت عليه بالجماع فيه الكفارة والمعنى في سائر أيام شعبان أنه لا يلزمه صومها على أنها من رمضان ؛ فلذلك لم / يلزمه بالجماع فيها الكفارة وليس كذلك في مسألتنا فإنه يجب عليه صومه على أنه من رمضان فوجبت عليه بالجماع فيه الكفارة .

وأما الجواب عن قولهم: يوم لا يلزم الكافة صومه فلا يلزم بالجماع فيه الكفارة فهو أن الكافة إنما لم يلزمها صومه لأنه غير محكوم بأنه من رمضان في

---

(١) في أ و ب: هتك الحرمة

(٢) طمس في أ

(٣) في أ بدطول

(٤) في ط: فإذا ثبت

(٥) نهاية ل ٦٦ من ب

حقها وليس كذلك هو فإنه محكوم بأنه من رمضان في حقه؛ فلذلك لزمته الكفارة بالجماع فيه والمعنى في الأصل ما ذكرناه .

وأما الجواب عن قولهم : إن الكفارة تجب بضرب من المأثم وتسقط بالشبهة فلا تجب بأمر مختلف في إباحته كالحدود فهو أنا [لا] <sup>(١)</sup> نقول في مسألتنا خلاف ؛ لأنه متيقن أنه صائم يوماً من رمضان وقاطع على ذلك ، على أن الخلاف إذا طرأ بعده الإجماع فلا اعتبار به ولم يخالف في هذه المسألة إلا الحسن ومحمد بن سيرين ثم طرأ الإجماع بعدهما على خلاف قولهما <sup>(٢)</sup> فلا يصح التعلق به ثم ما ذكروه يبطل بالجماع في السفر القصير والمرض اليسير فإنه مختلف في حكمه وأوجبوا الكفارة هناك ففي مسألتنا مثله ، والمعنى في الأصل أن الكفارة أعم من الحدود؛ لأن الكفارة تجب بالوطء في ملكه وملك غيره والحد لا يجب إلا بالوطء في ملك الغير ، ولأن الكفارة لا يطرأ عليها ما يسقطها والحد يجوز أن يطرأ عليه ما يسقطه وإذا كان هكذا فلا يصح اعتبار أحدهما بالآخر وصح ما قلناه .

مسألة قال: ولا أقبل على رؤية الفطر إلا عدلين وإن صحا قبل الزوال أفطر وصلى بهم الإمام <sup>(٣)</sup> .

وهذا كما قال إذا شهد شاهدان يوم الثلاثين من رمضان على رؤية الهلال من الليل وكانت شهادتهما قبل الزوال فإن الناس يصلون <sup>(٤)</sup> العيد في الوقت وتكون

---

(١) ساقطة من ط

(٢) قلت نقل الماوردي في الخاوي ٤٤٩/٣ ، والنووي في المجموع ٢٩٠/٦ عن عطاء وأبي ثور وإسحاق بن راهويه وشريك أنهم قالوا لا يلزمه الصوم مثل قول الحسن وابن سيرين فإن ثبت النقل عنهم فلا إجماع في المسألة .

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٤) نهاية ل ٤٥ من ط

الصلاة أداء ، <sup>(١)</sup> وأما إذا شهدا بعد الزوال أو شهدا قبل الزوال ولم يعدلا إلا بعد الزوال وهو معنى قول الشافعي : وإن صحا ، أراد عدلا <sup>(٢)</sup> ففي قضاء صلاة العيد قولان <sup>(٣)</sup> . وموضع هذه المسألة في كتاب الصلاة وقد تقدم ذكرها [والله أعلم] <sup>(٤)</sup>

مسألة [قال] <sup>(٥)</sup> ومن كان عليه صوم من شهر رمضان لسفر أو مرض فلم يقضه وهو يقدر عليه حتى دخل شهر رمضان آخر كان عليه أن يصوم الشهر ثم يقضي من بعده الذي عليه ويكفر لكل يوم بمد لمسكين بمد النبي ﷺ . <sup>(٦)</sup> وهذا كما قال إذا أفطر في شهر رمضان لعذر ولم يقض ما أفطره حتى ورد رمضان آخر فإن كان تأخير القضاء لعذر كاتصال المرض والسفر فإنه إذا أفطر من صوم <sup>(٧)</sup> رمضان الوارد يقضي ولا يكفر ، وإن كان التأخير لغير عذر وجب

---

(١) انظر الحاوي الكبير ٤٥٠/٣ ، والوجيز ٧٠/١ ، والعزیز ٢٦٨/٢ .

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص ١١٥ .

(٣) أحدهما تقضى وهو الصحيح والثاني : لا تقضى وهو اختيار المزني .

انظر الحاوي الكبير ٤٥٠/٣ ، والمهذب ٣٩٦/١ ، والعزیز ٣٦٩/٢ ، وروضة الطالبين ١/٣٣٧ ، ٢/٧٨

(٤) ساقطة من ط

(٥) ساقطة من ط

(٦) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٧) نهاية ل ٦٧ من ب

عليه أن يتصدق مع كل يوم يقضيه بمد<sup>(١)</sup> من طعام على مسكين<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يجب عليه القضاء ولا يجب عليه الإطعام<sup>(٣)</sup>. وهو اختيار

المرني<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصره بقوله تعالى ﴿ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام

آخر﴾<sup>(٥)</sup> ولم يذكر الكفارة ومن قال إنها تجب فقد زاد<sup>(٦)</sup> في نص القرآن<sup>(٧)</sup>،

والزيادة في النص نسخ<sup>(٨)</sup>. قالوا: ولأنه صوم مؤقت فلم تجب الكفارة بتأخير

أصله النذر المعين، قالوا: ولأن إفساد القضاء لا يوجب الكفارة فتأخير القضاء

أولى أن لا يوجبها؛ لأن الإفساد أغلظ حكما من التأخير يدل عليه أن من أفسد

حجه وجب عليه بدنة ولو أخره بعد الإحرام به وجب عليه شاة.

قالوا: ولأن تأخير الأداء لا يوجب الكفارة فأولى أن يكون تأخير القضاء لا

يوجب الكفارة؛ لأن الأداء أكد من القضاء<sup>(٩)</sup>.

---

(١) قال الفيومي في المصباح المنير ص: ٥٦٦ المد بالضم كيل وهو رطل وثلاث عند أهل الخجاز فهو ربع

صاع لأن الصاع خمسة أرتال وثلاث. وذكر ابن الأثير في النهاية ٣٠٨/٤ نحوه.

(٢) انظر المسألة في الحاوي الكبير ٤٥١/٣، والتهذيب ١٨٠/٣، والمهذب ٦٢٣/٢، والمجموع ٤١٠/٦

(٣) انظر المبسوط ٧٧/٣، وبدائع الصنائع ٢٦٥/٢، والهداية مع فتح القدير ٢٧٥/٢

(٤) العزيز ٢٤٢/٣، وروضة الطالبين ٣٨٤/٢، والمجموع ٤١٠/٦

(٥) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٦) نهاية ل ١٤٠ من أ

(٧) المبسوط ٧٧/٣

(٨) انظر تحرير ابن الهمام والتقريب ٧٥/٣

(٩) انظر المبسوط ٧٧/٣



ودلينا ما روى مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : « من  
 وجب عليه قضاء رمضان فلم يقضه حتى دخل [عليه] <sup>(١)</sup> رمضان آخر قضى  
 وأطعم عن كل يوم مدا <sup>(٢)</sup> . قالوا هذا يرويه أبو إسحاق الجلاب <sup>(٣)</sup> وهو  
 ضعيف <sup>(٤)</sup> فلا يصح الاحتجاج بخبره ، والجواب أنه يجب عليهم أن يبينوا  
 (وجه) <sup>(٥)</sup> ضعفه لننظر فيه فرمما كان أمرا يوجب الضعف عندهم ولا يوجبه عندنا  
 ، وإذا كان هكذا سقط ما قالوه <sup>(٦)</sup> ، ولأنه إجماع الصحابة <sup>(٧)</sup> وروى عن ابن

(١) ساقطة من ط

(٢) أخرجه الدارقطني ١٩٧/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٣/٤ من طريق إبراهيم بن نافع أبو  
 إسحاق الجلاب ثنا عمر بن موسى بن وجيه ثنا الحكم عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعا .  
 قال الدارقطني : إبراهيم بن نافع وابن وجيه ضعيفان . وقال البيهقي : وليس بشيء إبراهيم وعمر  
 متروكان .

(٣) هو إبراهيم بن نافع الناجي الجلاب أبو إسحاق البصري قال ابن عدي منكر الحديث عن الثقات  
 وعن الضعفاء . وقال الخطيب : في حديثه نكارة .

انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١٧٤/١ ، والكامل في الضعفاء ٢٦٥ / ١ ، ولسان الميزان ١١٧/١

(٤) ضعفه الدارقطني والبيهقي وابن عدي والخطيب كما تقدم في تخريج الحديث وفي ترجمته .

(٥) طمس في أ

(٦) هذا الكلام لا يسقط ما قالوه من تضعيفه فإن قولهم مستند إلى أقوال أهل العلم في هذا الشأن ،  
 كما تقدم في تخريج الحديث ، وفي ترجمته .

(٧) في هذا الإجماع نظر وذلك أنه روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال يقضي الآخر منهما  
 بصيام ويقضي الأول منهما بإطعام مد من حنطة ولم يصم . وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 نحوه وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : يصوم هذا ويقضي الأول . ولم يذكر إطعاما .

مصنف عبد الرزاق ٢٣٥/٤ ، وسنن الدارقطني ١٩٦/٢ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٥٣/٤ والمحلى

٤٠٨/٤

عباس وعمر قالوا : من وجب عليه قضاء رمضان (فلم يقضه)<sup>(١)</sup> حتى دخل

رمضان آخر قضى وأطعم عن كل يوم مدا<sup>(٢)</sup>.

وروى يحيى بن أكثم<sup>(٣)</sup> هذا القول عن ستة من الصحابة<sup>(٤)</sup>، وأبو حنيفة

يترك القياس لقول الواحد من الصحابة<sup>(٥)</sup>

---

(١) في أ و ب: فلا يقضيه.

(٢) أثر ابن عباس رضي الله عنهما رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٣/٤، وانظر المحلى ٤٠٨/٤ .  
وأما أثر عمر رضي الله عنه فقد رواه عبد الرزاق ٢٣٦/٤، رقم ٧٦٢٩، وابن أبي شيبه ٥١٢/٢  
وقال ابن حزم في المحلى ٤٠٨/٤ رويناه من طرق منقطعة .

(٣) يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي الأسدي أبو محمد المروزي قاضي بغداد للمأمون روي عن  
ابن عينة وابن المبارك والقطان ووكيع وغيرهم . وعنه الترمذي والبخاري في غير الجامع وعلى بن  
عشرم وآخرون .

قال عنه أحمد ما عرفت فيه بدعة، ورماه ابن معين بالكذب وقال مسلم سمعت إسحاق بن راهويه  
يقول ذلك الدجال يحدث عن ابن المبارك . ووثقه ابن حبان وقال لا يشغل بما حكى عنه . وقال  
الحافظ ابن حجر فقيه صدوق إلا أنه رمي بسرقة الحديث ولم يقع ذلك له وإنما كان يروي الرواية  
بالإجازة والوجادة . مات بالربذة سنة اثنتين وأربعين ومائتين .  
انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١١ / ١٧٩، وكتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة ٣ / ١٨٦٢،  
والتقريب ٢ / ٢٩٧.

(٤) انظر مختصر اختلاف العلماء ٢ / ٢٣.

(٥) انظر أصول السرخسي ٢ / ١٠٨.

ولهذا قال: فيمن نذر نحر ابنه أنه ينحر كبشا<sup>(١)</sup> وقال تركت القياس في ذلك

لقول ابن عباس<sup>(٢)</sup>.

ومن القياس أنه آخر رمضان عن وقته تأخيرا لا يوجب القضاء فوجب أن

تلتزمه الكفارة أصله إفطار الشيخ المهم.

قالوا: لا نسلم أنه آخر رمضان؛ لأنه إنما أخر قضاء رمضان . والجواب أنه

يقال له: صم رمضان في القضاء كما يقال له: صم رمضان في الأداء فلا فرق

بينهما ، وصار هذا بمثابة من (وجبت)<sup>(٣)</sup> عليه [صلاة]<sup>(٤)</sup> الظهر فإنه يقال له:

صل الظهر بعد خروج وقتها كما يقال له ذلك في وقتها . قالوا: لا نسلم أنه آخر

القضاء عن وقته لأنه غير مؤقت /<sup>(٥)</sup> والزمان كله وقت له<sup>(٦)</sup>. والجواب أن قضاء

---

(١) انظر بدائع الصنائع ٢٣٢/٤ قال: وهذا استحسان.

(٢) لم أجده هكذا ، ورواه الطبراني في الكبير ١٨٦/١١ رقم ١١٤٤٣ حدثنا أحمد بن رشد بن ثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث ثنا ابن وهب حدثني الليث قال: قال يحيى بن سعيد: وزعم ابن جريح أن عطاء بن أبي رباح حدثه أن رجلا أتى ابن عباس فقال: إني نذرت لأذبحن نفسي ؟ فقال ابن عباس: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ثم تلا: ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾ . وقال ابن كثير في تفسيره ١٨/٤: وقال هشيم عن سيار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما كان أفتى الذي جعل عليه نذرا أن ينحر نفسه فأمره بمائة من الإبل ، ثم قال بعد ذلك: لو كنت أفتيته بكبش لأجزأه أن يذبح كبشا ؛ فإن الله تعالى قال في كتابه: ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾ قال ابن كثير: والصحيح الذي عليه الأكثر أنه يفدي بكبش .

(٣) في ب: وجب

(٤) ساقطة من أ و ب.

(٥) نهاية ل ٦٨ من ب

(٦) انظر الهداية مع فتح القدير ٢٧٥/٢

رمضان مؤقت عندنا <sup>(١)</sup> / كما أن أدائه مؤقت بدليل ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : من أخر قضاء رمضان عن وقته قضاء وأطعم عن كل (يوم مدا) <sup>(٣)(٤)</sup> . وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنا نؤخر قضاء رمضان عن وقته اشتغالا برسول الله ﷺ <sup>(٥)</sup> . قالوا: المعنى في الشيخ (الهم) <sup>(٦)</sup> أن القضاء لا يجب عليه ؛ فلذلك وجبت الكفارة وليس كذلك في مسألتنا فإن القضاء يجب عليه فيجب أن لا تجب عليه الكفارة . والجواب أن الشيخ إنما وجبت عليه

(١) وذلك أنه لا يجوز له تأخيره إلى دخول رمضان آخر . انظر المذهب مع المجموع ٤٠٩/٦

(٢) نهاية ل ٦٨ من ب

(٣) في ط: مد يوما

(٤) ذكر ابن حزم في المحلى ٤ / ٤٠٨ أنه رواه من طريق منقطعة ، وذكر أيضا أنه روى عنه من طريق صحيحة أنه يصوم رمضان الآخر ولا يقضي الأول بصيام ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مسكينا مدا مدا . وروي عبد الرزاق ٤ / ٢٣٥ والدارقطني ٢ / ١٩٦ أنه كان يقول : من أدركه رمضان ولم يكن صام رمضان الخالي فليطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة ثم ليس عليه قضاء . وهذا لفظ الدارقطني

(٥) أخرجه مسلم ٢ / ٨٠٢ رقم : ١١٤٦ : من حديث زهير ثنا يحيى بن سعيد عن أبي سلمة قال سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : كان يكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو برسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرجه البخاري مع الفتح ٤ / ٢٢٢ ، رقم ١٩٥٠ من هذا الوجه إلا أنه قال في آخره : قال يحيى الشغل من النبي أو بالنبي صلى الله عليه وسلم . وأخرجه مسلم من طريق ابن جريح حدثني بن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد وقال فظننت أن ذلك لمكانها من النبي صلى الله عليه وسلم يحيى يقوله . وعنده أيضا من حديث عبد الوهاب وسفيان كلاهما عن يحيى بهذا الإسناد ولم يذكر في الحديث الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم . ومال الحافظ في فتح الباري ٤ / ٢٢٥ إلى أن هذه اللفظة مدرجة .

(٦) في ط : المهرم

الكفارة عن أداء رمضان وليس كذلك في مسألتنا فإن القضاء يجب عليه عن أداء رمضان والكفارة تجب عليه عن تأخير القضاء<sup>(١)</sup>.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أن الكفارة وإن لم تذكر في الآية فقد وردت بها السنة<sup>(٢)</sup> فيجب أن يثبت حكمها إذا ورد (به)<sup>(٣)</sup> القرآن. وقولهم: الزيادة في النص /<sup>(٤)</sup> نسخ غير صحيح بل هو إضافة حكم إلى حكم والكلام في ذلك مستوفى في أصول الفقه<sup>(٥)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: صوم مؤقت فلم تجب بتأخيره الكفارة فهو أنه يطل بالشيخ المهم؛ فإنه مؤقت وتأخيره يوجب الكفارة. وجواب آخر وهو أن هذا القياس مخالف (لإجماع)<sup>(٦)</sup> الصحابة<sup>(٧)</sup>، وعند أبي حنيفة إذا خالف القياس قول الواحد من الصحابة كان باطلا<sup>(٨)</sup>، ثم المعنى في النذر المعين أن تأخيره يوجب

---

(١) معنى المحتاج ٤٤١/١

(٢) يريد بالسنة ما جاء في ص: ٣٦٠

(٤) في ط: بها

(٥) نهاية ل ٤٦ من ط

(٦) انظر التبصرة للشيرازي ص: ٢٧٦، وشرح اللمع ٥٢٤/١، والإحكام للآمدي ١٥٤/٣

(٧) في ط: للإجماع

(٨) تقدم الكلام عن هذا الإجماع في ص: ٣١٠

(٩) راجع ص: ٣١١

القضاء فلذلك لم يوجب الكفارة وليس كذلك في مسألتنا فإن تأخير القضاء لا يوجب القضاء فلذلك وجبت به الكفارة .

وأما الجواب عن قولهم إن إفساد القضاء لا يوجب الكفارة فتأخيره أولى بأن لا يوجب الكفارة فهو أن إفساد القضاء لا يتصور ؛ لأن القضاء مراعى فإذا سلم يوما ونوى به القضاء نظر فإن سلم الصوم علمنا أنه قضى وإن لم يسلم علمنا أنه لم يقض وصار ذلك بمثابة من استؤجر ليحج عن غيره فإذا أحرم بالحج عن الغير كان ذلك مراعى فإن سلمت الحجة علمنا أنها عن الذي أحرم عنه وإن لم تسلم علمنا أن المحرم بها (أوقعها) <sup>(١)</sup> عن نفسه <sup>(٢)</sup> .

وأما الجواب عن قولهم : إن تأخير الأداء لا يوجب الكفارة فأولى [أن لا يكون] <sup>(٣)</sup> تأخير القضاء لا يوجبها ، فهو أن تأخير الأداء يوجب القضاء ؛ فلذلك لم يوجب الكفارة وليس كذلك القضاء فإن تأخيره لا يوجب القضاء فلذلك أوجب الكفارة . إذا ثبت ما ذكرناه فهذا الحكم فيمن أخر القضاء حتى دخل عليه رمضان واحد ، فأما إذا أخره حتى دخل عليه (رمضانان) <sup>(٤)</sup> ففيه وجهان أحدهما يجب عليه عن كل يوم [مدان] <sup>(٥)</sup> ؛ لأنه إذا أخره إلى رمضان واحد

---

(١) في ط أوقع بها

(٢) ستأتي هذه المسألة في كتاب الحج ص : ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) في ب : رمضان ثان .

(٥) وهو الأصح انظر العزيز ٢٤٣/٣ ، وحيلة العلماء ٢٠٧/٣ ، والمنهاج مع مغني المحتاج

٤٤١/١ ، وروضة الطالبين ٣٨٤/٢

وجب عليه عن كل<sup>(١)</sup> يوم مد؛ فلذلك يجب [عليه]<sup>(٢)</sup> إذا أخره /<sup>(٣)</sup> إلى رمضان  
أن يجب عليه عن كل يوم مدان<sup>(٤)</sup>. فعلى هذا القياس لو أخره أعواماً عدة  
وجب عليه لكل يوم من كل عام مد. والوجه الثاني: أنه لا يجب عليه إلا مد  
واحد<sup>(٥)</sup>؛ لأن تأخير الأداء (يوجب قضاء)<sup>(٦)</sup> واحداً فكذلك يجب أن يكون  
تأخير القضاء يوجب كفارة واحدة.

مسألة: قال: فإن مات أطعم عنه، وإن لم يمكنه القضاء حتى مات فلا  
كفارة<sup>(٧)</sup>.

وهذا كما قال إذا وجب عليه قضاء رمضان فلم يقضه حتى مات فإن كان  
عذره اتصل إلى حين الموت فلا يجب القضاء ولا الكفارة، لا خلاف على المذهب  
في ذلك<sup>(٨)</sup>. وقال طائوس وقتادة: يجب أن يطعم عنه مكان كل يوم مد بمسكين<sup>(٩)</sup>

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) نهاية ل ٦٩ من ب

(٤) انظر العزيز ٢٤٣/٣

(٥) وصححه الماوردي. انظر الحاوي الكبير ٤٥٢/٣، والتهذيب ١٨٠/٣، والعزيز ٢٤٣/٣

(٦) في ط: لا يوجب إلا قضاء

(٧) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٨) انظر الأم ١٤١/٢، ١٤٣، ١٤٤، والمهذب ٦٢٤/٢، والحاوي الكبير ٤٥٢/٣ وكفاية الأحيار  
ص: ٢٠٤

(٩) روى عبد الرزاق ٢٤١/٤ عن معمر عن قتادة في رجل يفطر أياماً في سفر ثم يموت قبل أن يقيم  
قال يطعم عنه عن كل يوم مسكين. ولم يحدد بمد ولا بغيره.

واحتج من نصرهما بأنه آخر الصيام لعجزه فوجب أن يطعم عنه أصله الشيخ  
(الهم) <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>.

ودليلنا أنها عبادة بدنية فإذا لم يتمكن من فعلها حتى مات وجب أن تسقط  
عنه أصله الصلاة والحج <sup>(٣)</sup>. ولأن إيجاب الإطعام عنه إيجاب عبادة على الميت <sup>(٤)</sup>  
على سبيل الأداء وذلك لا يجوز ؛ لأن الميت لا ذمة له وليس من أهل العبادات .  
قالوا : (قد) <sup>(٥)</sup> قُتِمَ لو أخر حتى مات وكان تأخيرها لغير عذر ونجبت الكفارة <sup>(٦)</sup>  
وهي إيجاب عبادة على الميت على سبيل الابتداء قلنا : هذا غلط لأن إيجاب  
الكفارة هناك مستند إلى حال الحياة والموجب لها التفريط فهي بمثابة ما لو حفر  
في غير ملكه بئرا فوقعت فيها بهيمة بعد موته فإنها تكون مضمونة في ماله <sup>(٧)</sup>؛

---

انظر قولهما أيضا في معالم السنن ١٢٢/٢ - ١٢٣، وحلية العلماء ٢٠٨/٣، والمجموع ٤٢١/٦ كلهم  
نقلوا عنهما الإطعام بدون تحديد. ونقل ابن حزم في المحلى ٤٠٨/٤ عن قتادة وعكرمة مثل ما نقله  
المصنف من التحديد.

<sup>(١)</sup> في ط: الهرم

<sup>(٢)</sup> المجموع ٤٢١/٦

<sup>(٣)</sup> المنهذب مع المجموع ٤١٣/٦

<sup>(٤)</sup> نهاية ل ١٤١ من أ

<sup>(٥)</sup> في ط : فقد

<sup>(٦)</sup> ستأتي هذه المسألة في ص: ١٨

<sup>(٧)</sup> انظر تكملة المجموع ٤٣٠/٢٠



لأنه فرط بحفر البئر في غير ملكه فكأن البهيمة وقعت في البئر وهو حي ويخالف ذلك إذا كان قد حفر البئر في ملكه فإن الضمان لا يلزمه<sup>(١)</sup> لأنه لم يفرط في فعله فأما الجواب عن قياسهم على الشيخ (الهم)<sup>(٢)</sup> فهو أنه غير صحيح ؛ لأن الشيخ عامر الذمة وهو من أهل العبادات<sup>(٣)</sup> والميت بخلافه فبان الفرق بينهما . هذا الكلام فيه إذا كان العذر متصلاً ؛ فأما إذا لم يتصل العذر وآخر القضاء حتى مات ففي ذلك قولان ، قال في الجديد : يجب أن يطعم عنه لكل يوم مد من طعام<sup>(٤)</sup> ، وبه قال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> ومالك<sup>(٦)</sup> والثوري<sup>(٧)</sup> وروى عن ابن عباس<sup>(٨)</sup>

(١) المصدر المتقدم

(٢) في ط: الهرم

(٣) انظر المجموع ٤٢١/٦

(٤) أنظر الأم ١٤٤/٢ ، وحلية العلماء ٢٠٨/٣ ، والمهذب ١٨١/٣ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٣٩/١

(٥) مذهب أبي حنيفة في هذه المسألة أنه يجب أن يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير إذا أوصى بذلك ويخرج من الثلث فإن لم يوص فلا يلزم الوارث شيء وله أن يخرج عنه .

انظر بدائع الصنائع ٢٦٣/٢ ، والهداية وشرح العناية مع فتح القدير ٢٢٧/٢ — ٢٢٨ .

(٦) مذهب مالك أن الإطعام غير واجب على الورثة إلا أن يوصي بذلك إليهم فإن أوصى كان في ثلثه . انظر المدونة ٢١٢/١ ، الذخيرة ٥٢٤/٢ والاستذكار ١٦٩/١٠

(٧) وهذه رواية عن الثوري . انظر الاستذكار ١٦٨/١٠ ، والمغني ٩٨/٤

(٨) أخرجه عبد الرزاق ٢٤٠/٤ ، رقم : ٧٦٥٠ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٤/٤ عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان الأنصاري عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل مات وعليه رمضان وعليه نذر صيام شهر آخر قال يطعم عنه ستين مسكينا . وضعفه الحافظ في فتح الباري ٢٢٨/٤ . وعند عبد الرزاق ٢٣٧/٤ ، رقم : ٧٦٣٠ بإسناده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال في الرجل المريض في رمضان فلا يزال مريضاً حتى يموت قال ليس عليه

وابن عمر<sup>(١)</sup> وعائشة<sup>(٢)</sup>. وقال في القديم : يجب أن يصام عنه لكل يوم يوم<sup>(٣)</sup>

وبه قال الحسن البصري<sup>(٤)</sup> والزهرني<sup>(٥)</sup>

شيء فإن صح فلم يصم حتى مات أطعم عنه كل يوم نصف صاع من حنطة . وورد في رواية عند البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٧/٤ عن ابن عباس أنه قال : ولا يصوم أحد عن أحد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدا من حنطة . وورد التفريق بين قضاء رمضان وقضاء النذر عن ابن عباس رضي الله عنهما في رواية عند أبي داود ٧٩٢/٢ برقم ٢٤٠١، وفي رواية عند عبد الرزاق ٢٤٠/٤، رقم: ٧٦٥١ وفي رواية عند البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٤/٤

(١) أثر ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٤/٤ من طرق عن نافع عن ابن عمر .

(٢) أثر عائشة رضي الله عنها رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٧/٤، وانظر أيضا الاستذكار ١٧٢/١٠، وضعفه الخافظ في الفتح ٢٢٨/٤

(٣) يجوز أن يصام عنه على القول القديم ولا يجب ذلك . انظر التمهيد ١٨٠/٣-١٨١، والعزير ٢٣٧/٣، والمجموع ٤١٥/٦. وأنكر بعض الشافعية هذا القول عن الشافعي في القديم وقالوا إنما هو تخريج على قوله : وقد روي في ذلك خبر فإن صح قلت به . انظر الحاوي الكبير ٤٥٢/٣. وقال البيهقي في معرفة السنن ٤٠٢/٣ : وقد قال في كتاب المناسك في القديم وقد روي في الصوم عن الميت شيء فإن كان ثابتا صيم عنه كما يجب عنه . وقال صاحب الكفاية الأخيار ص: ٢٠٥ : والقول الآخر وينسب إلى القديم ونص عليه أيضا في الأمالي فقال إن صح الحديث قلت به والأمالي من كتبه الجديدة . إهـ

وهذا القول القديم هو الأظهر الصحيح الذي اختاره جماعة من محققي الشافعية الجامعين بين الفقه والحديث ومنهم أبو ثور والبيهقي والنووي . انظر مختصر خلافيات البيهقي ٧٠/٣، والمجموع ٤١٥/٦، ٤١٦، ٤١٨، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٣٩/١، وفتح الباري ٢٢٨/٤، ورحمة الأمة ص: ٩٤، وكفاية الأخيار ص: ٢٠٥ .

(٤) انظر مصنف عبد الرزاق ٢٣٧/٤، رقم ٧٦٣٢

(٥) روى عبد الرزاق عن الزهري في رجل مات وعليه نذر صيام فلم يقضه قال يصوم عنه بعض أوليائه وروى عبد الرزاق أيضا عن معمر عن الزهري قال إذا مرض الرجل في رمضان فلم يزل مريضا حتى يموت فليس عليه شيء فإن صح فلم يقضه أطعم عنه كل يوم مسكينا مدا من بر .

وأبو ثور <sup>(١)</sup>. وقال أحمد بن حنبل: إن كان الصوم نذرا وجب قضاؤه وإن

كان قضاء رمضان وجب الإطعام <sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصر / <sup>(٣)</sup> القول القديم بما روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قل :

« من وجب عليه صيام رمضان فلم يصم حتى مات / <sup>(٤)</sup> صام عنه وليه » <sup>(٥)</sup>

قالوا ولأنها عبادة تتعلق جبراتها بالمال فوجب أن تدخلها النيابة أصله الحج

ودليلنا ما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من

وجب عليه صيام رمضان فلم يصم حتى مات أطعم عنه وليه » <sup>(٦)</sup> ولأنها عبادة

---

انظر مصنف عبد الرزاق ٤/٢٣٧، ٢٤٠، وحلية العلماء ٣/٢٠٨

<sup>(١)</sup> حلية العلماء ٣/٢٠٨، وفتح الباري ٤/٢٢٨.

<sup>(٢)</sup> هذا التفصيل هو الصحيح من المذهب . انظر المغني ٤/٣٩٨-٣٩٩، والمقنع والشرح الكبير ،  
والإنصاف ٧/٥٠١-٥٠٢ ، والفروع ٣/٩٩ - ١٠٠ .

<sup>(٣)</sup> نهاية ل ٤٧ من ط

<sup>(٤)</sup> نهاية ل ٧٠ من ب

<sup>(٥)</sup> لم أجده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولكن رواه البخاري مع الفتح  
٤/١٩٢، رقم: ١٩٥٢ ومسلم ٢/٨٠٣، رقم: ١١٤٧-١٥٣ من حديث عائشة رضي الله عنها.

<sup>(٦)</sup> أخرجه الترمذي ٣/٩٦، رقم: ٧١٨، والبيهقي ٤/٢٥٤ عن أشعث عن محمد بن نافع عن ابن عمر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم  
مسكينا». ورواه ابن ماجه ١/٥٥٨، رقم: ١٧٥٧ بسنده عن أشعث عن محمد بن سيرين عن نافع  
عن ابن عمر به مرفوعا. وروى البيهقي أيضا في السنن الكبرى ٤/٢٥٤ من وجه آخر عن شريك  
عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي  
يموت وعليه رمضان ولم يقضه قال يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من بر .

قال الترمذي :حديث ابن عمر لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه والصحيح عن ابن عمر موقوف  
قوله. ثم قال:وأشعث هو ابن سوار ومحمد هو عندي ابن عبد الرحمن ابن أبي ليلى.

لا تدخلها النيابة في الحياة فلا تدخلها النيابة بعد (الوفاة)<sup>(١)</sup> أصله الصلاة ، ولأن  
النيابة في الصوم لو كانت تجوز عن الميت لوجب أن تجوز عن الشيخ (الهم)<sup>(٢)</sup> ولما  
لم يجوز عنه دل على أنها لا تجوز عن الميت .  
فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث أبي هريرة فهو أن قوله **الطيب**: «صام عنه  
وليه» معناه أطعم عنه وليه فعبر عن الإطعام بالصيام لأنه مبدله<sup>(٣)</sup> كما قال **الطيب**:  
«الصعيد الطيب وضوء المسلم»<sup>(٤)</sup> فسمى التراب وهو بدل باسم مبدله وهو  
الوضوء .

قلت :رواية البيهقي عن شريك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى تأيد ما قاله الترمذي .وقال في  
مختصر خلافيات البيهقي ٧٠/٣ ومحمد هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاله ابن عدي وبهذا  
ثبت أن الحديث يدور على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولا يعرف له وجه آخر كما قال  
الترمذي .قال النووي في المجموع ٤١٨/٦: وقد اتفقوا على تضعيف محمد بن أبي ليلى وأنه لا يحتاج  
بروايته وإن كان إماما في الفقه .وقال البيهقي في معرفة السنن ٤٠٤/٣: لا يصح .واعتر رفعه إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم خطأ .وانظر السنن الكبرى أيضا ٢٥٤/٤ .

وضعه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجة ص: ١٣٦، رقم ٣٨٩ .  
وصحح جماعة من المحدثين وفقه ومنهم الترمذي والبيهقي والبخاري في التهذيب ١٨١/٣  
وقال المزني في تحفة الأشراف ٢٢٧/٦ عن رواية ابن ماجة :عن محمد بن سيرين وهم فإن الترمذي رواه  
ولم ينسبه... إلخ

(١) في ط: الموت

(٢) في ط: الهرم

(٣) قال النووي في المجموع ٤١٩/٦ وأما تأويل من تأول من أصحابنا «صام عنه وليه» أي أطعم بدل  
الصيام فتأويل باطل يردده باقي الحديث .وانظر أيضا فتح الباري ٢٢٨/٤

(٤) أخرجه أبو داود ٢٣٥/١، رقم ٣٣٢، والترمذي ٢١٢/١، رقم ١٢٤، والنسائي ١٨٧/١، رقم ٣٢١  
، وأحمد ١٨٠/٥، والحاكم ١٧٦/١-١٧٧، وابن حبان - الإحسان - ١٣٥/٤ رقم ١٣١١ ،  
١٣٨/٤ رقم ١٣١٢ ، والدارقطني ١٨٦/١، والبيهقي ٢١٢/١، ٢٢٠ من طرق عن أبي قلابة عن  
عمرو بن بجدان عن أبي ذر رضي الله عنه .

وأما الجواب عن قياسهم على الحج أن النيابة تدخله في حال الحياة فجاز أن تدخله بعد الوفاة فليس كذلك في مسألتنا فإن الصوم لا تدخله النيابة حال الحيطة فكذلك بعد الوفاة . فإذا قلنا : يجب أن يصام عنه<sup>(١)</sup> فإن من شاء من أقاربه يصوم عنه وإن استتاب من يصوم عنه جاز<sup>(٢)</sup> وإن تطوع أجنبي بالصيام عن الميت جاز<sup>(٣)</sup> كما نقول في قضاء الحج عن الميت<sup>(٤)</sup> . فإذا قلنا : يجب الإطعام فإنه يخرج من تركه الميت<sup>(٥)</sup> فإن تطوع أجنبي بإخراجه عن الميت جاز ذلك .

هذا كله إذا مات قبل أن يجيء رمضان ثان ؛ فأما إذا مات بعد مجيء رمضان آخر ففي ذلك وجهان : أحدهما : أنه يجب عن كل [يوم]<sup>(٦)</sup> مدان ، مد للقاء

---

وصححه الترمذي والحاكم ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣٩/١ ، رقم ١٠٧ .

وضعه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام ٣/٣٢٨ رقم ١٠٧٣ .  
ورواه البزار — كشف الأستار — ١٥٧/١ رقم ٣١٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصححه إسناده ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٥/٢٦٦ رقم ٢٤٦٤ .

(١) ذكرنا في ص ٣١٩ أنه لا يجب عليه ذلك ولكن له أن يتبرع .

(٢) انظر التهذيب ٣/١٨١ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٣٩ ، والمجموع ٦/٤١٥ .

(٣) يجوز صيام الأجنبي عن الميت إذا كان ذلك بإذن الولي أو أوصى به الميت . وأما إن صام الأجنبي عن الميت مستقلا به من غير إذن فوجهان أصحهما لا يجزئه . انظر التهذيب ١/١٨١ ، والمنهاج ومغني المحتاج ١/٤٣٩ ، والمجموع ٦/٤١٥ .

(٤) انظر المصادر المتقدمة

(٥) انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٤١ .

(٦) ساقطة من أ و ب .

ومد للتأخير<sup>(١)</sup>. والوجه الثاني: أنه يجب مد واحد ويكون في مقابلة التأخير  
ويسقط حكم القضاء<sup>(٢)</sup>؛ لأن التأخير إذا انجر فكأن العذر اتصل إلى حين الموت  
وإذا اتصل العذر فالقضاء غير واجب والله أعلم.

مسألة قال: ومن قضى متفرقا أجزأه<sup>(٣)</sup>.

وهذا كما قال إذا فرق قضاء رمضان أجزأه ولا يجب متابعتة هذا مذهبا<sup>(٤)</sup>،

وبه قال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> ومالك<sup>(٦)</sup> والأوزاعي<sup>(٧)</sup>

---

(١) وهو الأصح وحكاه الماوردي عن مذهب الشافعي. وحكاه النووي عن جمهور الأصحاب المتقدمين  
واتفاق المتأخرين على تصحيحه.

المجموع ٤١٩/٦، وروضة الطالبين ٣٨٥/٢، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٤١/١، والتهذيب  
١٨١/٣، وحنية العلماء ٢٠٩/٣، والحاوي الكبير ٣٥٣/٣

(٢) وبه قال ابن سريج. انظر الحاوي الكبير ٣٥٣/٣، وروضة الطالبين ٣٨٥/٢، والمجموع ٤١٩/٦

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٤) الأم ١٤٢/٢، الحاوي الكبير ٤٥٤/٣، وروضة الطالبين ٣٧١/٢.

(٥) المبسوط ٧٥/٣، وبدائع الصنائع ٢١١/٢، وأهداية مع فتح القدير ٢٧٤/٢

(٦) المدونة ٢١٣/١، والاستذكار ١٧٨/١٠، والإشراف ٢٠٩/١

(٧) الاستذكار ١٨٠/١٠

والثوري<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup> وإسحاق<sup>(٣)</sup> وأبو ثور<sup>(٤)</sup> . وقال داود متابعاً للقضاء  
واجبة وليس بشرط<sup>(٥)</sup> .  
واحتج من نصره بقوله تعالى ﴿ ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام  
آخر ﴾<sup>(٦)</sup> وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب على الفور<sup>(٧)</sup> فإذا قضى متقطعاً لم  
يكن ممثلاً للأمر .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) وهو المذهب انظر مختصر الخرقى والمغنى ٤/٤٠٨ ، والمقنع والشرح الكبير والإنصاف ٧/٤٩٥  
والكافي ١/٣٥٨ ، والفروع ٣/٩٠ ، والمستوعب ٣/٤٥٠ .

(٣) الاستذكار ١٠/١٨٠ ، والمغنى ٤/٤٠٩ .

(٤) الاستذكار ١٠/١٨٠ ، والمجموع ٦/٤١٣ .

(٥) المحلى ٤/٤٠٨ .

(٦) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٧) انظر الإحكام لابن حزم ٣/٤٥٠ ، والحاوي الكبير ٣/٤٥٤ .

قالوا: وروى العلاء بن عبد الرحمن<sup>(١)</sup> عن أبيه<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال «من وجب عليه قضاء رمضان فليسرده<sup>(٣)</sup> ولا يقطعه»<sup>(٤)</sup> قالوا: ولأن التابع في الأداء واجب وليس بشرط فكذلك يجب أن يكون في /القضاء مثله<sup>(٥)</sup>.

(١) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقى بضم المهملة وفتح الراء بعد قاف أبو شبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة المدني صدوق ربما وهم مات سنة بضع وثلاثين ومائة. انظر تهذيب التهذيب ١٨٦/٨، والتقريب ٩٢/٢

(٢) هو عبد الرحمن بن يعقوب الحرقى المدني ثقة روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وابن عمر وغيرهم وعنه ابنه العلاء ومحمد بن عجلان وغيرهم. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٣٠١/٦، والتقريب ٥٠٣/١

(٣) أي يواليه ويتابعه. انظر النهاية لابن الأثير ٣٥٨/٢.

(٤) أخرجه الدارقطني ١٩٢/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٩/٤ من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه به .

قال الدارقطني: عبد الرحمن بن إبراهيم ضعيف. وقال البيهقي: عبد الرحمن بن إبراهيم مدني قد ضعفه يحيى بن معين وأبو عبد الرحمن النسائي والدارقطني .

وقال الشوكاني في نيل الأوطار ٢٦١/٤: وقال ابن أبي حاتم ليس بالقوي وروي حديثا منكرا قال عبد الحق يعني هذا وتعقبه ابن القطان بأنه لم ينص عليه فلعله غيره قال ولم يأت من ضعفه بحجة والخديث حسن قال الحافظ قد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه بأنه أنكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن.

(٥) نهاية ل ٧١ من ب

(٦) الحاوي الكبير ٤٥٤/٣



ودليلنا قوله تعالى ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ <sup>(١)</sup> ولم يذكر التابع فهو على إطلاقه لأن الأمر عندنا ليس على الفور <sup>(٢)</sup> . ومن السنة ما روى موسى بن عقبة <sup>(٣)</sup> عن نافع <sup>(٤)</sup> عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تقطيع قضاء رمضان ؟ قال : « أرأيت لو كان عليك دين فقضيته درهما ودرهمين أما كان يجزئ عنك » ؟ قال بلى قال : « فالله أحق أن يعفو ويغفر » <sup>(٥)</sup> وروى عن

(١) من الآية ١٨٤، والآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٢) انظر الإحكام للآمدي ٣٨٧/٢، والمستصفى ص: ٢١٥

(٣) موسى بن عقبة بن أبي عياش بتحانية ومعجمة الأسدي مولى آل الزبير ثقة فقيه إمام في المغازي مات سنة إحدى وأربعين ومائة. انظر التقريب ٢٨٦/٢

(٤) نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني ثقة ثبت فقيه مشهور مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك. التقريب ٢٣٩/٢

(٥) لم أجده بهذا السند وقد أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٧/٢، والدارقطني ١٩٤/٢، والبيهقي ٢٥٩/٤ من طريق يحيى بن سليم الطائفي عن موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع قضاء رمضان فقال ذلك إليك ... الحديث بنحوه. قال الدارقطني إسناده حسن إلا أنه مرسل. قال ابن الترمذي في الجوهر النقي مع السنن الكبرى ٢٥٩/٤ وكيف يكون حسنا وفي إسناده يحيى بن سليم الطائفي ثم ذكر عن البيهقي والنسائي وأحمد أنهم ضعفوه.

قال الدارقطني: وقد وصله غير أبي بكر يعني ابن أبي شيبة عن يحيى بن سليم إلا أنه جعله عن موسى بن عقبة عن الزبير عن جابر ولا يثبت متصلا. ثم ساق هذه الرواية. وأخرجه البيهقي ٢٥٩/٤ من وجه آخر عن موسى بن عقبة عن صالح بن كيسان مرسلا بنحوه. وقال أيضا: روي الحديث من وجه آخر ضعيف عن ابن عمر مرفوعا وقد روي في مقابله عن أبي هريرة في النهي عن القطع مرفوعا وكيف يكون ذلك صحيحا ومذهب أبي هريرة جواز التفريق ومذهب ابن عمر المتابعة ولا يصح شيء من ذلك .

رسول الله ﷺ أنه سئل عن قضاء رمضان فقال : « إن شاء فرقه وإن شاء تابعه » (١).

ومن القياس أنه صوم غير مستحق العين والتتابع ليس بشرط في صحته فلم يكن التتابع واجبا فيه أصله إذا نذر صوم شهر، ولا يدخل عليه صوم رمضان لأنه مستحق العين ولا يدخل عليه الصوم في كفارة الظهار والقتل وجماع رمضان [لأن] (٢) التتابع شرط في صحته ، ولأن التتابع إذا وجب لأجل الزمان سقط بتقضي الزمان ، [الذي] (٣) يدل على هذا الصلاة .

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أن الأمر عندنا ليس على الفور وإذا كان كذلك فالتتابع لا يجب . [وجواب آخر وهو أنا أجمعنا نحن وهم على أن الأمر في هذه الآية ليس على الفور ؛ لأن القضاء يجوز تأخيره عن شوال] (٤) . وجواب آخر وهو أن الآية لم تقيد بذكر التتابع فهي على إطلاقها . قالوا قد قلتم

---

(١) أخرجه الدارقطني ١٩٣/٢ من طريق سفيان بن بشر ثنا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في قضاء رمضان إن شاء فرق وإن شاء تابع . قال الدارقطني : لم يسنده غير سفيان بن بشر . وفي التعليق المغني على الدارقطني ١٩٤/٢ : وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال ما علمنا أحدا طعن في سفيان بن بشر . وقال الألباني في الإرواء ٩٤/٤ : والبيهقي أشار إلى هذا الحديث بقوله : وقد روي من وجه آخر ضعيف عن ابن عمر مرفوعا . إلخ

وضعه الألباني في الإرواء ٩٤/٤

(٢) ساقطة من ط

(٣) ساقطة من ط

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

إن المطلق يحمل على المقيد ولذلك أوجبتم أن تكون <sup>(١)</sup> الرقبة المحررة في الظهار مؤمنة ؛ لأن الإيمان مذكور في تحرير الرقبة في كفارة القتل وإن لم يذكر في كفارة الظهار <sup>(٢)</sup> فيجب أن يكون في مسألتنا مثله .

والجواب من ثلاثة أوجه: أحدها: أن الآية <sup>(٣)</sup> لما لم يجب حمل إطلاقها على التقييد في <sup>(٤)</sup> أن التابع شرط فكذلك لا يجب حمله في أن التابع واجب .  
والثاني: أن المطلق يحمل على المقيد بأحد أمرين إما بالعطف <sup>(٥)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾ <sup>(٦)</sup> فإن تقديره: والذاكرات الله كثيرا وإما بالقياس <sup>(٧)</sup> نحو حملنا رقبة كفارة الظهار على رقبة كفارة القتل (بأن) <sup>(٨)</sup> قلنا: تحرير في تكفير فكان من شرطه الإيمان أصله كفارة القتل وههنا ليس عطف ولا قياس؛ فلذلك لم يجب حمل المطلق على المقيد.

---

(١) نهاية ل ١٤٢ من أ

(٢) المستصفي ص ٢٦٢، والإحكام ٧/٣

(٣) وهي قوله تعالى ﴿ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٤) نهاية ل ٤٨ من ط

(٥) انظر الإحكام للآمدي ٨/٣

(٦) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب

(٧) انظر المستصفي ص ٢٦٢، والإحكام للآمدي ٧/٣

(٨) في ط: فإننا

والوجه الثالث: أن حمل المطلق على المقيد واجب فيما لم (نجد له) <sup>(١)</sup> إلا أصلا واحدا وههنا (أصلان) <sup>(٢)</sup> أحدهما: التابع في كفارة الظهر والآخر: صوم التمتع فإن تفريقه واجب لقوله تعالى: ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت﴾ <sup>(٣)</sup> فلم يكن حمله على وجوب التابع بأولى من حمله على وجوب التفريق. / <sup>(٤)</sup> قالوا: فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقرأ: فعدة من أيام (متتابعات) <sup>(٥)</sup> وتقول هذا مما سقط من القرآن. <sup>(٦)</sup> والجواب أن عائشة قالت ذلك على سبيل التفسير استحبابا للتتابع ولا يجوز أن يكون ثابتا في القرآن ويسقط منه

(١) طمس في أ

(٢) في ط: المئنان

(٣) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٤) نهاية ل ٧٢ من ب

(٥) في ط: متفرقات.

(٦) رواه عبد الرزاق ٢٤١/٤ - ٢٤٢، رقم: ٧٦٥٦ وعنه ابن حزم في المحلى ٤/٤٠٨ - ٤٠٩ والدارقطني ١٩٢/٢، والبيهقي ٢٥٨/٤ من طريق ابن جريح عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت نزلت: «فعدة من أيام أخر متتابعات» فسقطت متتابعات. قال الدارقطني: هذا إسناده صحيح والذي بعده أيضا، ثم أورده من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب عن عائشة رضي الله عنها

قال البيهقي: قولها: سقطت تريد نسخت لا يصح له تأويل غير ذلك.

بقوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾<sup>(١)</sup> ولقول النبي ﷺ: «  
أنا جيل أمتي في صدورهم»<sup>(٢)</sup>.

وأما الجواب عن احتجاجهم بالخبر فهو أن راويه عبد الرحمن بن إبراهيم<sup>(٣)</sup>  
عن العلاء، وعبد الرحمن ضعيف عند أهل النقل على أن نحمله على الاستحباب  
ونجمع بين خبرنا وخبرهم وذلك أولى من إسقاط أحدهما.

(وأما)<sup>(٤)</sup> الجواب عما ذكره من تتابع الأداء فهو أن المعنى هناك تتابع الوقت  
فلذلك (جعلت)<sup>(٥)</sup> العبادة متتابعة [للفعل وإذا انقضى الوقت فإن التتابع لا يجب

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجر

(٢) قال ابن كثير في تفسيره ٥٢٧/٤: وقال أبو نعيم في دلائل النبوة حدثنا أبو أحمد الفطري حدثنا  
موسى بن سهل الجويني حدثنا أحمد بن القاسم بن هزان الهيثبي حدثنا نصر بن حماد بن عثمان بن  
عطاء عن الزهري عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لما فرغت مما أمرني به من  
أمر السماوات والأرض قلت: يا رب إنه لم يكن نبي قبلي إلا وقد كرمته جعلت إبراهيم خليلاً  
وموسى كليماً وسخرت لداود الجبال ولسليمان الريح والشياطين وأحييت لعيسى الموتى فما  
جعلت لي؟ قال أو ليس قد أعطيتك أفضل من ذلك؟ إني لا أذكر إلا ذكرت معي وجعلت  
صدور أمتك أنا جيل يقرؤون القرآن ظاهراً ولم أعطها أمة وأعطيتك كنزاً من كنوز عرشي لا  
حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

(٣) هو عبد الرحمن بن إبراهيم القاص عن محمد بن المنكدر والعلاء بن عبد الرحمن ضعفه غير واحد  
منهم الدارقطني والنسائي وأبو حاتم وأبو داود وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء  
ووثقه يحيى بن معين وقال أحمد وأبو زرعة ليس به بأس ونقل عن البخاري أنه وثقه وذكره ابن  
شاهين في الثقات. انظر في لسان الميزان ٤٠٢/٣.

(٤) في ط: فأما

(٥) في ط: حصلت

الذي يدل على هذا الصلوات ، لما كانت أوقاتها متتابعة<sup>(١)</sup> حصل فعلها متابعاً ، ولو وجب على رجل صلاة الظهر والعصر (فلم)<sup>(٢)</sup> يفعلهما حتى خرج وقتهما قدم أيتهما شاء فدل على صحة ما ذكرناه والله أعلم.

مسألة قال : ومتابعاً أحب إلي<sup>(٣)</sup>.

وهذا كما قال إذا وجب عليه قضاء أيام من رمضان فالمستحب عندنا أن يتابع صومها<sup>(٤)</sup>. وحكى الطحاوي<sup>(٥)</sup> عن أبي حنيفة أنه لا مزية للتتابع على التفريق<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب

(٢) في ط: ولم

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٤) انظر الحاوي ٤٥٤/٣، والمهذب مع المجموع ٤٠٩/٦، والعزير ٢٢٠/٣

(٥) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري الطحاوي أبو جعفر كان ثقة فقهياً إماماً ولد سنة تسع وعشرين وقيل تسع وثلاثين صاحب المزني وتفقه به ثم ترك مذهبه وصار حنفي المذهب وصنف الكتب وكان من أعلم <sup>المناظر</sup> الكوفيين وأخبارهم مع مشاركته في جميع مذاهب الفقهاء. توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر ترجمته في تاج التراجم ص ١٠٠-١٠٢، والجواهر المضيئة ٢٧١/١-٢٧٧.

(٦) قال في مختصر اختلاف العلماء ٢٠/٢-٢١: قال أصحابنا إن شاء تابع وإن شاء فرق ثم حكى عن مالك والثوري والحسن بن حي أنهم قالوا: يقضيه متابعاً أحب إلينا. ثم استدلل لتساوي الطرفين ثم قال: فدل على أن التابع لا فضل له على التفريق فيه. وفي الهداية مع فتح القدير ٢٧٥/٢ والاختيار لتعليل المختار ١٣٥/١، والبحر الرائق ٣٠٧/٢ أن التابع أفضل ولم يذكروا فيه خلافاً.

واحتج من نصره بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من كان عليه شيء

من قضاء رمضان فإن شاء فرقه وإن شاء تابعه». (١)

قالوا: ولأن التابع لا يستحب في الأداء فكذلك في القضاء؛ لأن المسافر لا يستحب أن يتابع صومه بل لو صام يوما وأفطر يوما جاز وكذلك من أفطر يوما من رمضان لم يستحب أن يصوم ثلاثين يوما ليحصل له الصوم متتابعًا.

ودليلنا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من وجب عليه قضاء رمضان فليسرده ولا يقطعه» (٢). وأقل رتبة هذا الأمر أن يحمل على الاستحباب. وروي عن علي (٣) وابن عمر (٤) وعائشة (٥) رضي الله عنهم قالوا:

(يقضى) (٦) تباعًا.

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٣٢٧

(٢) تقدم تخريجه في ص ٣٢٥

(٣) رواه عبد الرزاق ٢٤٢/٤، رقم: ٧٦٦٠، وابن أبي شيبة ٤٤٩/٢، والبيهقي ٢٥٩/٤ مسن طريق الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه. والحارث الأعور ضعيف. انظر السنن الكبرى ٢٦٠/٤، والتقريب ١٧٥/١.

(٤) أخرجه عبد الرزاق ٢٤٢/٤ رقم: ٧٦٥٨، وابن أبي شيبة ٤٤٩/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٠/٤ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) لم أجد أثر عائشة رضي الله عنها مسندًا وذكره النووي في المجموع ٤١٣/٦ ونقله الحافظ في الفتح ٢٢٣/٤ عن ابن المنذر أنه نقل عنها وجوب التابع.

(٦) في أ و ب : يقضى

ولأنه إذا تابع (كان) <sup>(١)</sup> مبادرا إلى فعل العبادة والمبادرة أولى من التأخير ولأنه إذا تابع خرج من الخلاف لأن بعض الناس يوجب التتابع <sup>(٢)</sup> وما خرج [به] <sup>(٣)</sup> من الخلاف أولى من غيره.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالخبر فهو أنا نحمله على الجواز ونحمل خبرنا على الاستحباب ونجمع بينهما والجمع بين الخبرين أولى من إسقاط أحدهما <sup>(٤)</sup>. وأما الجواب عما ذكروه من أن التتابع لا يستحب في الأداء فهو أنا لا نسلم ذلك بل يستحب للمسافر أن يتابع صومه (فكذلك) <sup>(٥)</sup> يستحب من أفطر يوما من رمضان أن يصوم ثلاثين يوما <sup>(٦)</sup>!! فبطل ما قالوه.

---

(١) في أ: كا

(٢) نقل النووي في المجموع ٤١٣/٦ عن ابن عمر وعائشة والحسن البصري وعروة والنخعي وداود الظاهري أنه يجب التتابع ثم قال: قال داود هو واجب ليس بشرط.

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) الجمع بين الأحاديث في حال صحتها لا في حال ضعفها وكلا الخبرين ضعيف .

(٥) في ط: وكذلك

(٦) لم أجد من قال بهذا غير المصنف: نعم نقل عن سعيد بن المسيب أنه قال: يجب عليه صوم ثلاثين

يوما وقد تقدم قوله هذا في ص ٢٢٩



فرع إذا تناول الصائم ما /<sup>(١)</sup> ليس بمأكول ولا مشروب مثل (حصى)<sup>(٢)</sup>  
 وغيره وهو ذاكر لصومه فسد صومه<sup>(٣)</sup>. وقال الحسن بن صالح<sup>(٤)</sup> لا يفسد  
 الصوم إلا بتناول المأكول والمشروب خاصة<sup>(٥)</sup>. وحكي نحو ذلك عن أبي طلحة  
 فإنه كان يتناول البرد<sup>(٦)</sup> وهو صائم ويقول: ليس بطعام ولا شراب.<sup>(٧)</sup>

(١) نهاية ل ٧٣ من ب

(٢) في ط: الحصى

(٣) انظر الحاوي الكبير ٤٥٦/٣ والمهذب والمجموع ٣٤٠، ٣٣٧/٦

(٤) هو الحسن بن صالح بن صالح بن حي وهو حيان بن شفي بالتصغير الهمداني الثوري ثقة فقيه عابد  
 رمي بالشيعة، وذكر أنه ينسب إليه فرقة الصالحة من فرق الشيعة وهم الذين يفضلون عليا على  
 جميع الصحابة إلا أنهم جوزوا إمامة المفضول وتوقفوا في أمر عثمان أهو مؤمن أم كافر؟، ونقل  
 عنه أيضا أنه كان يترك الجمعة ويرى السيف على الأمة. مات سنة تسع وتسعين ومائة.

انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٨٥/٢ والتقريب ٢٠٥/١، والملل والنحل للشهرستاني ١٦١/١

(٥) انظر مختصر اختلاف العلماء ٤٠/٢ والحاوي الكبير ٤٥٦/٣، والمجموع ٣٤٠/٦

(٦) قال في المصباح المنير ص ٤٢: البرد بفتحين شيء ينزل من السحاب يشبه الحصى ويسمى حب  
 الغمام وحب المزن.

(٧) رواه أبو يعلى في مسنده ١٥/٣، رقم ١٤٢٤، ٧٣/٧، رقم ٧٤، عن علي بن زيد بن  
 جدعان عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال أمطرت السماء بردا فقال لنا أبو طلحة ونحن غلمان  
 ناولني يا أنس من ذاك البرد فجعل يأكل وهو صائم فقلت ألس صائما؟ قال: بلى إن ذا ليس  
 بطعام ولا شراب إنما هو بركة من السماء نظهر به بطوننا قال أنس فأثبت النبي صلى الله عليه  
 وسلم فأخبرته فقال: خذ عن عمك.

وصحح إسناده ابن حزم في المحلى ٣٠٤/٤، وضعفه الحافظ في المطالب العالية: ٣٩٩/١، والبوصري في  
 مختصر إتحاف السادة المهرة ٣-٢٧٥/٤ وقالا رواه البزار موقوفا قال البوصري وشيخ البزار  
 ضعيف.

واحتج من نصر ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ <sup>(١)</sup> [فأباح الله تعالى في الليل ما كان حظه بالنهار والمستباح في الليل هو المأكول والمشروب فدل على أنه هو المحظور في النهار.

ودلينا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ <sup>(٢)</sup> [والصيام في اللغة الإمساك عن كل شيء فهو على عمومته. ومن جهة المعنى أنه أوصل الشيء إلى خوفه باختياره ذاكرة لصومه فوجب أن يفسد صومه أصله إذا كان طعاما وشرابا، ولأن العبادة <sup>(٣)</sup> إذا حظرت شيئا استوى نادره ومعتاده، الذي يدل على هذا الصلاة فإنها لما حظرت الكلام لم يكن فرق بين نادره ومعتاده فكذلك يجب أن يكون في مسألتنا مثله.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنا قد جعلناها دليلا [لنا] <sup>(٤)</sup> فبطل تعلقهم بها والله أعلم.

---

<sup>(١)</sup> من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

<sup>(٢)</sup> ما بين المعقوفين ساقط من ط

<sup>(٣)</sup> نهاية ل ٤٩ من ط

<sup>(٤)</sup> ساقطة من أ و ب

مسألة قال: وإن بلغ حصاة أو ما ليس بطعام أو احتقن<sup>(١)</sup> أو داوى  
جرحه حتى يصل إلى جوفه أو استعط<sup>(٢)</sup> حتى يصل إلى جوفه من رأسه  
فقد أفطر إذا كان ذا كرا (ولا)<sup>(٣)</sup> شيء عليه إذا كان ناسيا<sup>(٤)</sup>.  
وهذا كما قال إذا بلغ حصاة أو ما ليس بطعام فقد مضى الكلام فيه آنفا بما  
يغني عن الإعادة. فأما إذا احتقن أو استعط حتى وصل [ذلك]<sup>(٥)</sup> إلى جوفه ورأسه  
فإنه يفسد صومه.<sup>(٦)</sup>

---

(١) أي صب الدواء في دبره و أوصله إلى المعدة. انظر المغني في الإنباء عن غريب المذهب والأسماء  
٢٥٠/١ وكتاب النظم المستعذب في تفسير غريب المذهب ١٧٣/١

(٢) أي استنشق بالدواء. انظر المصدرين المتقدمين

(٣) في ط: فلا

(٤) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٥) ساقطة من ط

(٦) انظر الوسيط ٥٢٥/٢، واللباب ص ١٩١، والغاية القصوى ٤٠٧/١، والتهذيب ١٦١/٣، والعزیز

١٩٣/٣

وقال داود: الحقنة والسعوط لا يفسدان الصوم<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصره بأن ما يفسد الصوم طريقه الشرع ولم يرد الشرع بأن هذين يفسدان الصوم.

ودليلنا / <sup>(٢)</sup>(أنه أوصل)<sup>(٣)</sup> الشيء إلى جوفه باختياره ذاكرًا لصومه فوجب أن يفسد صومه أصله الطعام والشراب يوصلهما إلى جوفه.

فأما الجواب عما (ذكره)<sup>(٤)</sup> من أن الشرع لم يرد بأن الحقنة والسعوط يفسدان الصوم فهو أنه غير صحيح؛ لأن الشرع قد ورد ذلك في السعوط. فروي أن النبي ﷺ قال للقيط بن صبرة<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>«وبالغ في الاستنشاق إلا أن [تكون] صائما»<sup>(٧)</sup>. وليس هذا النهي إلا لمعنى ما يصل إلى جوف الرأس من

(١) انظر المجموع ٣٤٦/٦، ورحمة الأمة ص ٩٢

(٢) نهاية ل ١٤٣ من أ

(٣) في أ وب: وصل

(٤) في ط: ذكروه.

(٥) لقيط بن صبرة بفتح المهملة وكسر الموحدة أبو رزين، ويقال أبو عاصم لقيط بن عامر بن صبرة بن عبد الله العقيلي الحجازي الطائفي هكذا نسبة الجمهور. قال بعضهم: لقيط بن عامر غير لقيط بن صبرة قال ابن عبد البر وغيره وليس هذا بشيء وقال الحافظ والراجح في نظري أنهما اثنان. انظر ترجمته في تهذيب الأسماء والتعاليق ٧٢/٢، والاستيعاب والإصابة ٣٢٩، ٣٢٤/٣.

(٦) ساقطة من أ

(٧) أخرجه أبو داود ٩٧/١-١٠٠، رقم ١٤٢، والترمذي ١٥٥/٣، رقم ٧٨٨، والنسائي ٧٠/١، رقم ٨٧، وابن ماجه ١٤٢/١، رقم ٤٠٧، وأحمد ٣٣/٤ وصححه الحافظ في الإصابة ٣٢٩/٣، والألباني في صحيح النسائي ٢٠/١، رقم ٨٥

الماء عند المبالغة في الاستنشاق<sup>(١)</sup> وأن ذلك يفسد الصوم فالسعوط بمثابته ولا

فرق بينهما

فصل<sup>(٢)</sup>/ وأما إذا غيب في ذكره ميلا<sup>(٣)</sup> أو غيره فإن صومه يفسد<sup>(٤)</sup> . وقال

أبو حنيفة: لا يفسد إلا أن يصل الميل مئاثته<sup>(٥)</sup> .

واحتج من نصره بأن باطن الذكر بمنزلة باطن الأنف وقد ثبت أنه لو غيب في باطن أنفه ميلا لم يفسد صومه فكذلك إذا غيبه في ذكره.

ودليلنا أنه أوصل الشيء [إلى]<sup>(٦)</sup> جوفه باختياره ذاكرًا لصومه فوجب أن يفسد صومه أصله إذا أوصله إلى جوفه ، ولأن الذكر يخرج منه ما يتعلق به فساد الصوم فجاز أن يتعلق فساد الصوم بما يدخل فيه أصله الحلق .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) نهاية ل ٧٤ من ب

(٣) قال في المصباح المنير ص ٥٨٨ والعامة تقول لما يكتحل به ميل وهو خطأ وإنما هو ملمول . وقال الليث الميل الملمول الذي يكحل به البصر . وانظر أيضا المعجم الوسيط ٨٩٤/٢ .

(٤) وهو الأظهر من ثلاثة أوجه في المسألة والثاني : لا يفطر حتى يصل إلى جوف التغذية وهو المئانة والثالث إن جاوز الحشفة أفطر وإلا فلا .

العزير ١٩٤/٣ ، والمجموع ٣٣٦/٦ ، والتهذيب ١٦١/٣ ، والغاية القصوى ٤٠٧/١

(٥) قال في المصباح المنير ص ٥٦٤ : المئانة مستقر البول من الإنسان والحيوان . وقال في القاموس المحيط ٢٧٢/٤ : وهي موضع الولد أو موضع البول .

(٦) ينظر في الاختيار لتعليل المختار ١٣٣/١ ، وفتح القدير ٢٦٨/٢

(٧) ساقطة من أ و ب

فأما الجواب عن قياسهم على باطن الأنف فهو أنه غير صحيح؛ لأن باطن  
(الأنف)<sup>(١)</sup> يجب إزالة النجاسة منه كما يجب إزالتها عن ظاهره، وأما باطن الذكر  
فلا يجب إزالة النجاسة منه فبان الفرق بينهما والله أعلم .  
فصل وأما إذا كان به جرح فداواه بدواء وصل إلى جوفه فإن صومه يفسد ،  
وسواء كان الدواء (جامدا)<sup>(٢)</sup> أم مائعا.<sup>(٣)</sup>

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يفسد صومه [بذلك]<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> .  
واحتج من نصرهما بأنه منفذ غير معتاد فلم يتعلق به فساد الصوم أصله إذا  
كان الجرح (في)<sup>(٦)</sup> فخذ.<sup>(٧)</sup>  
ودليلنا أنه أوصل الشيء إلى جوفه باختياره ذاكرًا لصومه فوجب أن يفسد  
صومه أصله إذا أوصله من المنفذ المعتاد كحلقه ونحوه.<sup>(٨)</sup> ولأن فساد الصوم يتعلق

---

(١) في أ: الكف

(٢) غير واضحة في أ

(٣) انظر التهذيب ١٦٢/٣، والمجموع ٣٤٦/٦ والحاوي الكبير ٤٥٦/٣ .

(٤) ساقطة من ط

(٥) انظر المبسوط ٦٨/٣ وبدائع الصنائع ٢٤٣/٢، والهداية مع فتح القدير ٢٦٦/٢ وفرق أبو حنيفة بين  
اليابس والرطب فقال في اليابس لا يفسد وقال في الرطب يفسد. انظر المصادر المتقدمة.

(٦) في ط: على

(٧) انظر المبسوط ٦٨/٣

(٨) الحاوي الكبير ٤٥٧/٣

بمنفذ، ونافذا، ثم ثبت أن النافذ لا فرق بين معتاده [وغير معتاده] <sup>(١)</sup> فكذلك المنفذ.

وأما الجواب عن قياسهم على الجرح إذا كان في الفخذ فهو أننا قد بينا أنه لا فرق بين المعتاد وغير المعتاد، ثم المعنى في الأصل أن هناك لم يوصل الشيء إلى جوفه فلذلك لم يفسد صومه وهو بمنزلة الحمامة، وفي مسألتنا أوصل الشيء إلى جوفه فهو كما لو أوصله من حلقه.

فرع إذا طعن جوفه بسكين حتى وصلت إلى جوفه أو أمر غيره فطعنه فإن صومه يفسد <sup>(٢)</sup>؛ لأنه أوصل الشيء إلى جوفه باختياره ذاكرًا لصومه فوجب أن يفسد [صومه] <sup>(٣)</sup> أصله إذا أكل وشرب [والله أعلم] <sup>(٤)</sup>.

مسألة قال الشافعي رحمته الله إن استنشق رفق فإن استيقن (أنه) <sup>(٥)</sup> [قد] <sup>(٦)</sup> وصل إلى الرأس أو الجوف في المضمضة وهو عامد ذاكر لصومه أفطر. <sup>(٧)</sup>

---

(١) ساقطة من أ و ب.

(٢) ولا خلاف في ذلك. انظر المجموع ٣٣٦/٦، والوجيز مع العزيز ١٩٥/٣، والتهذيب ١٦٢/٣

(٣) ساقطة من ط

(٤) ساقطة من ط

(٥) في أفانه

(٦) ساقطة من ط

(٧) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

وقال في كتاب ابن أبي ليلى لا يلزمه حتى يجذب ازدرادا فأما إن كان أراد  
المضمضة فسبقه لإدخال النفس وإخراجه فلا يفسد وهذا خطأ في معنى النسيان  
أو (أخف) <sup>(١)</sup> منه <sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال إذا تمضمض فوصل إلى رأسه فلا يخلو من أحد أمرين: إما أن  
يكون بالغ أو لا يكون بالغ، فإن [كان] <sup>(٣)</sup> بالغ فلاصحابنا في المسألة طريقان / <sup>(٤)</sup>  
<sup>(٥)</sup> أحدهما: أن الصوم يفسد قولاً واحداً، وهو الصحيح. <sup>(٦)</sup> والثاني: أن في  
المسألة قولين <sup>(٧)</sup> أحدهما: أن الصوم يفسد. والثاني: أنه لا يفسد.

وأما إذا لم يكن بالغ ففي ذلك قولان: أصحابهما قاله في اختلاف أبي حنيفة  
وابن أبي ليلى أن الصوم لا يفسد، <sup>(٨)</sup> وبه قال الأوزاعي <sup>(٩)</sup> وأحمد <sup>(١٠)</sup>

---

(١) في أو خف

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩، وكتاب اختلاف العراقيين من الأم ٢٢٣/٧

(٣) ساقطة من ط

(٤) نهاية ل ٧٥ من ب

(٥) نهاية ل ٥٠ من ط

(٦) انظر التهذيب ١٦٥/٣، وحلية العلماء ١٩٧/٣، والخواوي الكبير ٤٥٨/٣ والمهذب مع المجموع  
٣٥٥/٦، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٢٩/١

(٧) انظر الوجيز والعزيز ١٩٧/٣، ٢٠٠.

(٨) وهو المذهب. انظر كتاب اختلاف العراقيين من الأم ٢٢٣/٧، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٢٩/١.

(٩) انظر المغني ٣٥٦/٤

(١٠) انظر المغني ٣٥٦/٤، والكافي ٣٥٥/١، وزاد المستنقع مع السلسيل ٣٣٤/١



وإسحاق<sup>(١)</sup> واختاره الربيع بن سليمان<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>. والثاني: أن الصوم يفسد قاله في  
القدم والأم<sup>(٤)</sup> ونقله المزي أيضا واختاره ،<sup>(٥)</sup> وبه قال مالك<sup>(٦)</sup> والثوري<sup>(٧)</sup> وأبو ثور<sup>(٨)</sup>  
واختاره المزي<sup>(٩)</sup>

(١) المغني ٣٥٦/٤ والمجموع ٣٥٧/٦

(٢) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولا هم أبو محمد المصري المؤذن بجامع القسطنطينية.  
بمصر صاحب الشافعي وخادمه وراوي كتبه الجديدة روى عنه وعن أسد بن موسى وابن وهب  
وجماعة. وعنه أبو داود والنسائي وابن ماجة وخلائق. مات رحمه الله في شوال سنة سبعين ومائتين  
انظر ترجمته في طبقات الشافعية لابن كثير ١٣٤/١، وتهذيب الأسماء واللغات ١/١٨٨، ١٨٩

(٣) انظر قوله في الأم ١٣٨/٢، والعزير ١٩٩/٣

(٤) ١٣٨/٢

(٥) مختصر المزي مع الأم ٦٦/٩، والتهذيب ١٦٥/٣

(٦) المدونة ١/٢٠٠، والإشراف ١/٢٠٣، ومختصر خليل مع مواهب الجليل ٣/٣٤٩-٣٥٠ والذخيرة  
٥٠٨/٢

(٧) روى عبد الرزاق في مصنفه ١٧٥/٤ رقم ٧٣٨٠ عن الثوري عن أبي هاشم أو غيره عن إبراهيم في  
الرجل يتمضمض وهو صائم فيدخل الماء حلقه قال إن كان للمكتوبة فليس عليه قضاء وإن كان  
تطوعا فعليه القضاء قال سفيان: والقضاء أحب إلي على كل حال.

(٨) انظر حلية العلماء ١٩٧/٣

(٩) هذا مكرر في النسخ الثلاثة وليس فيها ذكر أبي حنيفة وسيأتي في كلام المؤلف الاحتجاج لأبي  
حنيفة وهذا يدل على إسقاط ذكره من النسخ ومذهبه أن وصول الماء إلى الدماغ بسبب  
الاستنشاق مبطل للصوم .

انظر تبين الحقائق ١/٣٢٩، وبدائع الصنائع ٢/٢٤٣

ولا فرق عندهم في المبالغة وترك المبالغة . وقال (الشعبي) <sup>(١)</sup> وإبراهيم النخعي وابن أبي ليلى إن حصل ذلك في وضوء واجب لم يفسد الصوم ، وإن كان في وضوء نفل فسد الصوم <sup>(٢)</sup> . ونحن نفرض الكلام في أن (الصوم) <sup>(٣)</sup> لا يفسد بحصول الماء في حلقه إذا تَمَضَض ولم يبالغ .

فاحتج من نصر أبا حنيفة <sup>(٤)</sup> وموافقيه بما روي أن النبي ﷺ قال للقيط بن صبرة : «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» . <sup>(٥)</sup> وليس النهي عن المبالغة إلا لأنها تؤدي إلى ما يفسد الصوم . <sup>(٦)</sup> قالوا : وروي أن عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله صنعت اليوم أمراً عظيماً هشتت فقبلت وأنا صائم فقال ﷺ : «أريست لو تَمَضَضت ولم تزد رده أكان مفسداً صومك» ؟ (قال : لا) <sup>(٧)</sup> . [قال] <sup>(٨)</sup> :

---

(١) في أ و ب : الشافعي . والصحيح الشعبي وهو عامر بن شراحيل ، أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل مات بعد المائة . التقريب ٤٦١/١

(٢) انظر أقوالهم في الأم ٢٢٣/٧ ، وإخاوي الكبير ٤٥٨/٣ والمجموع ٣٥٧/٦ . وروي ابن أبي شيبة ٥١٣/٢ بسنده عن الشعبي قال : إذا استنشقت وأنت صائم فلا تبالغ . وروي عبد الرزاق ١٧٥/٤ ، رقم ٧٣٨٢ عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم إن كان للمكتوبة فليس عليه شيء وإن كان تطوعاً فعليه القضاء .

(٣) في أ الوضوء .

(٤) لم يتقدم لأبي حنيفة ذكر في هذه المسألة وقد أشرت إلى ذلك في ص ٢٢٢

(٥) تقدم تخريجه في ص ١٧٢

(٦) انظر بدائع الصنائع ٣/٢

(٧) في أ : قالوا

(٨) ساقطة من أ

«فقيم»؟<sup>(١)</sup> فجعل النبي ﷺ المضمضة كالقيلة ثم ثبت أن الإنزال الذي يتعقب القيلة يفسد الصوم فكذلك يجب أن يكون حصول الماء الذي يتعقب المضمضة في حلقه يفسد الصوم. قالوا: ولأنه أوصل الماء إلى جوفه بفعله ذاكرة لصومه فوجب أن يفسد صومه أصله إذا ازدرد الماء. قالوا: ولأن ما تولد من فعله يكون بمنزلة فعله الذي يدل على هذا [أنه]<sup>(٢)</sup> إذا جرحه فسرى ذلك إلى نفسه فإنه يكون ضامنا للسراية كضمانه للجراحة.<sup>(٣)</sup> قالوا: ولأن من اختار السبب يكون بمنزلة من اختار المسبب ، الذي يدل على هذا القيلة إذا تعقبها الإنزال فإن من اختار القيلة بمنزلة من اختار ما يعقبها كذلك يجب أن يكون في مسألتنا من اختار الاستنشاق بمنزلة من اختار حصول الماء في حلقه.

قال المزني: ولأن الشافعي قال من تسحر شاكا في طلوع الفجر ثم بان أنه كان قد طلع فسد صومه. وهو هناك بالناسي أشبه فلأن يكون في مسألتنا [مثله]<sup>(٤)</sup> بتعلق فساد الصوم بحصول الماء في الحلق أولى؛ لأنه بالذاكر أشبه.<sup>(٥)</sup>

(١) تقدم تخريجه في ص ٧٥٨

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) انظر بدائع الصنائع ٣٨١/٦

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) قال المزني في مختصره مع الأم ٦٦/٩ إذا كان الأكل لا يشك في الليل فيوافي الفجر مفطرا بإجماع وهو بالناسي أشبه لأن كليهما لا يعلم أنه صائم والسابق إلى جوفه الماء يعلم أنه صائم فإذا أفطر في الأشبه بالناسي كان الأبعد عندي أولى بالفطر. وهو معنى ما ذكره المصنف.

ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله وضع / (١) عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (٢) وهذا خطأ فيجب / (٣) أن يكون موضوعاً عنه. قالوا: أراد به وضع المأثم خاصة ونحن قائلون به.

والجواب أن الظاهر يقتضي العموم من المأثم وغيره ونحن نحمله على عمومته. ومن القياس أنه (أوصل) (٤) الشيء إلى حلقه على وجه لا يمكنه الاحتراز منه فلم يفسد صومه أصله إذا طارت الذبابة فوقعت في حلقه، وغبار الطريق، ونحوه. (٥)

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث لقيط بن صبرة فإنه وارد فيمن بالغ ونحن قائلون به. وأن من بالغ حتى وصل الماء إلى حلقه فسد صومه، (٦) وخالفنا فيه إذا لم يبلغ ولا حكم له في الخبر.

فأما الجواب عن حديث عمر فمن وجهين: أحدهما: أن النبي ﷺ شبه المضمضة بالقبلة وليس في الخبر أنه شبه حصول الماء في الحلق بالإنزال فلم يصح ما قالوه. والثاني: أنه شبه المضمضة إذا بالغ فيها بالقبلة (فكذلك) (٧) نقول؛ لأن

---

(١) نهاية ل ١٤٤ من أ

(٢) تقدم تخريجه ١٥١

(٣) نهاية ل ٧٦ من ب

(٤) في أو ب موصل

(٥) انظر احاوي الكبير ٤٥٨/٣، والمغني ٣٥٦/٤

(٦) تقدم الكلام عليها في ص ١٣٣

(٧) في ط: وكذلك

كل واحد منهما محرم فتعلق فساد الصوم بما يعقبه . وأما المضمضة التي (يسالغ)<sup>(١)</sup> فيها فليست كذلك ؛ لأنها غير محرمة فما يعقبها لا يتعلق به فساد الصوم . وأما الجواب عن قولهم : إنه أوصل الماء إلى جوفه بفعله ذاكرة فهو كما لو ازدرد الماء فنقول : وصول الماء كان على وجه لا يمكن الاحتراز منه ؛ لأنه بغير اختياره فهو كالذبابة تحصل في حلقة . والمعنى في الأصل أنه إذا ازدرد الماء قاصدا الإفطار فسد صومه لذلك ، وفي / مسألتنا بخلافه .

وأما الجواب عن قياسهم (عليه)<sup>(٢)</sup> إذا جرحه فسرى ذلك إلى نفسه فهو أن المعنى هناك أن الجراحة محظورة فلذلك ضمن سرايتها وليس كذلك في مسألتنا فإن المضمضة ليست محظورة فلذلك لم يفسد الصوم بما يعقبها . ووزان ما ذكره أن تكون الجراحة [غير]<sup>(٣)</sup> محظورة مثل قطع اليد في السرقة فإن السراية هناك لا تكون مضمونة .<sup>(٤)</sup>

وأما الجواب عن قولهم : من اختار السبب يكون بمنزلة من اختار المسبب ، فهو أنه يطل بمن نظر وكرر النظر حتى أنزل أو تفكر حتى أنزل فإنه قد اختار سبب الإنزال وليس هو كمن اختار مسببه في الحكم<sup>(٥)</sup> . والمعنى في الأصل أن القبلة التي يعقبها الإنزال محرمة ؛ فلذلك تعلق فساد الصوم بما يعقبها وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإن المضمضة غير محرمة فلذلك لم يفسد الصوم بما يعقبها .

---

(١) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : لم يسالغ

(٢) نهاية ل ٥١ من ط

(٣) في ط : على

(٤) ساقطة من ط

(٥) انظر مغني المحتاج ٤/٤٦

(٦) تقدم الكلام على هذه المسألة في ص ٣٦١

وأما الجواب عما ذكره المزني فهو أن المعنى في الذي تسحر شاكا في طلوع  
الفجر أن هناك يمكنه الاحتراز فلذلك فسد الصوم لما فرط ، وفي مسألتنا بخلافه  
؛ فإن الاحتراز لا يمكن فلذلك لم يفسد الصوم وبأن الفرق بينهما والله أعلم.

مسألة قال الشافعي رضي / (١) الله عنه وإن اشتبهت الشهور على أسير فتحرى شهر  
رمضان فوافقه أو ما بعده أجزأه. (٢)

وهذا كما قال إذا كان الرجل محبوسا في مطمورة (٣) أو كان مأسورا ببلاذ  
الروم واشتبهت عليه الشهور فإنه يتحرى رمضان ويصومه ثم لا يخلو من أحد  
أمرين إما أن يطلق بعد ذلك أو يموت في أسره ؛ فإن لم يطلق حتى مات فإن  
صومه يجزئه ، (٤) وإن أطلق فلا يخلو من أن يكون صومه [وافق شهر رمضان] (٥)  
(ووافق) (٦) ما بعده أو قبله ، فإن كان وافق رمضان فإنه يجزئه عنه ، (٧) وعلى هذا  
مذاهب كافة الفقهاء . (٨) وقال الحسن بن صالح لا يجزئه وعليه الإعادة. (٩)

---

(١) نهاية ل ٧٧ من ب

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٣) المطمورة حفرة تحفر تحت الأرض . المصباح المنير ص ٣٧٨ ، والقاموس المحيط ٨١/٢

(٤) انظر الخاوي الكبير ٤٦٠/٣ ، والمجموع ٢٩٦/٦

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) هكذا في أ و ب ، وفي ط : وافق . والصحيح : أو وافق .

(٧) انظر الأم ١٣٩/٢ ، والخواي الكبير ٤٥٩/٣ ، والمهذب ٥٩٧/٢ ، والعزیز ١٨٩/٣

(٨) انظر المبسوط ٥٩/٣ ، وبدائع الصنائع ٢٣١/٢ ، والإشراف للقاضي عبد الوهاب ٢٠٩/١ ، ومختصر

تحليل ومواهب الخليل ٣٣٥-٣٣٦ ، ومختصر الخرقى مع المغني ٤٢٢/٤ والكافي لابن قدامة

٣٤٩/١

(٩) انظر حنية العنماء ١٨٤/٣ ، والخواي الكبير ٤٥٩/٣ ، والمجموع ٢٩٩/٦

واحتج بأنه صام رمضان مع الشك فوجب أن لا يجزئه<sup>(١)</sup> أصله إذا صام يوم  
الشك ونوى به من رمضان ثم بان أنه من رمضان فإن صومه لا يجزئه ( )<sup>(٢)</sup> .  
ودليلنا أنه أدى العبادة بالاجتهاد عن أمانة فإذا بان أنه صادف وقتها وجب  
أن يجزئه أصله الصلاة فإنه لو خفي عليه الوقت فاجتهد وصلى ثم بان أنه صلدف  
الوقت أجزأه.<sup>(٣)</sup>

فأما الجواب عن قياسه على صوم يوم الشك فهو أن المعنى هناك أنه صام  
شاكاً عن غير أمانة فلذلك لم يجزه، وفي مسألتنا بخلافه فافترقا . ووزان ما ذكره  
أن يصوم يوم الشك عن أمانة مثل أن تخبره بالرؤية امرأة أو عبد فيغلب على ظنه  
صدق المخبر أو يكون عالماً بحساب النجوم فيستدل بذلك على أن الغيم لو لم  
يكن لرئي الهلال، فإن الصوم هناك يجزئه على قول بعض أصحابنا؛ لأنه استند إلى أمانة.<sup>(٤)</sup>

---

(١) مختصر اختلاف العلماء ٣٨/٢

(٢) في ط زيادة : أصله الصلاة فإنه لو خفي عليه . وهي خطأ في النسخ

(٣) انظر الحاوي الكبير ٤٥٩/٣

(٤) تقدم ذكر هاتين المسألتين في ص ١٧٢، ١٧٤

وأما إذا كان الصوم قد وافق ما بعد رمضان فإنه يجزئ<sup>(١)</sup>، فهذا دلالة على أن تعيين الأداء والقضاء غير واجب في الصوم والصلاة خلافا لقول الشيخ أبي حامد<sup>(٢)</sup> رحمه الله أن التعيين واجب<sup>(٣)</sup>، يدل عليه أيضا أن الشافعي نص على أن من خفي عليه وقت الصلاة فتحرى وصلى معتقدا للأداء ثم بان أنه صلى بعد خروج الوقت فصلاته صحيحة وهو نوى أداء فوقعت صلاته قضاء.<sup>(٤)</sup> إذا ثبت ما ذكرناه فإن كان صومه صادف شوال فإنه يبطل منه يوم واحد وهو يوم الفطر وإن كان صادف ذا الحجة فإنه يبطل منه أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام التشريق

---

(١) انظر الأم ١٣٩/٢ ، والتهذيب ١٥٦/٣ ، والعزیز ١٨٩/٣ ، والمجموع ٢٩٦/٦

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد الاسفراييني ويقال له ابن أبي طاهر وهو المعروف بالشيخ أبي حامد الاسفراييني، إمام طريقة العراقيين وشيخ المذهب ولد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، وقدم بغداد سنة أربع وستين وثلاثمائة فدرس فقه الشافعي على أبي الحسن بن المرزبان ثم على أبي القاسم الداركي، وروى الحديث عن الدارقطني، وأبي بكر الإسماعيلي، وجماعة، وأقام بغداد مشغولا بتعليم حتى انتهت إليه الرياسة في الدين والدنيا في بغداد، وعظم جاهه عند الملوك له تعلية في شرح المزني في نحو خمسين مجلدا جمع فيه من النفائس ما لم يشارك في مجموعه من كثرة المسائل والفروع وذكر مذاهب العلماء وبسط أدلتها وأجواب عنها. وممن تفقه عليه الماوردي والقاضي أبو الطيب الطبري وسليم الرازي والحاملي وغيرهم. توفي رحمه الله سنة ست وأربعمائة .

انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٨/٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٧٢/١

(٣) في هذه المسألة أربعة أوجه أصحها الذي اختاره المصنف وهو أن تعيين الأداء والقضاء غير واجب. والثاني يشترط نية الأداء والقضاء، وهذا ما حكاه المصنف عن شيخه أبي حامد، والثالث يشترط نية القضاء دون الأداء. والرابع إن كان عليه فائنة اشترط نية الأداء وإلا فلا.

انظر المجموع ٢٤٤/٣

(٤) انظر نص الشافعي المشار إليه هنا في الأم ١٥٢/١ وذكر النووي رحمه الله في المجموع ٢٤٤/٣ أن القائل باشتراط نية الأداء والقضاء يجيب عن نص الشافعي في المصلي في الغيم أو الأسير بأنهما معذوران.



، وإن كان صادف سواهما صح جميعه<sup>(١)</sup> ثم ينظر فإن كان رمضان الذي وجب عليه صومه ثلاثين يوما فإنه يقضي ثلاثين يوما وإن كان تسعة وعشرين يوما قضى تسعة وعشرين<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ أبو حامد إن صام شهرا بين هلالين أجزأه وسواء كان ذلك ثلاثين أو تسعة وعشرين ، فكذلك سواء كان رمضان الذي وجب عليه ثلاثين أو تسعة وعشرين . [وأما إذا صام عددا فيجب عليه إكمال الثلاثين وسواء /<sup>(٣)</sup> كان رمضان الذي وجب عليه ثلاثين أو تسعة وعشرين<sup>(٤)</sup>]. وهذا غلط ؛ لأن الشافعي نص على أنه يجب عليه أن يقضي مثل عدد رمضان /<sup>(٥)</sup> وسواء قضى شهرا بين هلالين أو عددا<sup>(٦)</sup> ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾<sup>(٧)</sup> فأوجب الله أن يقضي بعدد ما كان يجب أن يؤديه.

---

(١) انظر الحاوي الكبير ٤٥٩/٣، وروضة الطالبين ٣٥٤/٢ والعزیز ١٨٩/٣

(٢) وهو الأصح من وجهين في المسألة. انظر حلية العلماء ١٨٣/٣، والمهذب ٥٩٧/٢، والمجموع ٢٩٧/٦

(٣) نهاية ل ٧٨ من ب

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) انظر قول الشيخ أبي حامد في المهذب مع المجموع ٢٩٥/٦، وحلية العلماء ١٨٣/٣

(٦) نهاية ل ٥٢ من ط

(٧) لم أجد هذا النص عن الشافعي وظاهر نص الشافعي في الأم ١٣٩/٢ يؤيد ما ذهب إليه الشيخ أبو حامد رحمه الله. قال الشافعي رحمه الله: ولو اشتبهت الشهور على أسير فتحرى شهر رمضان فوافقه أو ما بعده من الشهور فصام شهرا أو ثلاثين يوما أجزأه.. إلخ

(٨) من الآية ١٨٤، و١٨٥ من سورة البقرة.

والذي ذكره الشيخ أبو حامد ليس (بمذهب الشافعي)<sup>(١)</sup> وإنما حكى الطحاوي أنه مذهب الحسن بن الصالح<sup>(٢)</sup>.  
وأما إذا كان صومه قد صادف ما قبل رمضان فلاصحابنا في ذلك/  
<sup>(٣)</sup>طريقان: منهم من قال: في المسألة قولان<sup>(٤)</sup> [نص عليهما في الأم والقديم]<sup>(٥)</sup>  
أحدهما: لا يجزئه الصوم.<sup>(٦)</sup> ووجهه أن الصوم عبادة يزِيل عقدها الجماعُ فإذا فعلها قبل وقتها بالاجتهاد وجب أن لا يجزئه أصله الصلاة.  
والقول الثاني: أن الصوم يجزئه.<sup>(٧)</sup> ووجهه (أنه)<sup>(٨)</sup> عبادة يتعلق جبرائها بالمال فوجب إذا فعلها بالاجتهاد قبل وقتها أن يجزئه كالحج<sup>(٩)</sup>.

(١) في ط: مذهبا للشافعي

(٢) في مختصر اختلاف العلماء ٣٨/٢ قال الحسن بن حي: لا يجزئه بخال سواء صامه بعينه أو قبله أو بعده؛ لأنه قد صامه على شك. وهكذا نقل عنه النووي في المجموع ٢٩٩/٦ - ٣٠٠

(٣) نهاية ل ١٤٥ من أ

(٤) هذان القولان فيما إذا لم يتبين الخال إلا بعد رمضان فأما إن أدرك رمضان بعد بيان الحال فإنه يلزمه صومه بلا خلاف. وطريقة القولين هي أصح الطريقين وأشهرهما. المجموع ٢٩٧/٦، وروضة الطالبين ٣٥٤/٢

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) وهو الجديد الأظهر. انظر الأم ١٣٩/٢، والتهذيب ١٥٨/٣، والعزیز ١٨٩/٣، وروضة الطالبين ٣٥٤/٢

(٧) ونسبه البعوي في التهذيب ١٥٨/٣، والرافعي في العزيز ١٨٩/٣ إلى مذهبه القديم. وانظر الأم ١٣٩/٢، وروضة الطالبين ٣٥٤/٢

(٨) في ط: أنما

(٩) انظر إخاوي الكبير ٤٦٠/٣، والتهذيب ١٥٨/٣

والطريقة الأخرى لأصحابنا: أن الصوم لا يجزئه قولاً واحداً ، قاله أبو إسحاق  
المروزي ،<sup>(١)</sup> والفرق بينه وبين الحج أن الحج لا يزيل عقده الجماع والصوم يزيل  
عقده الجماع فهو كالصلاة. ولأن الحج يشق قضاؤه والصوم لا يشق قضاؤه  
فافترقا.

مسألة قال : وللصائم أن يكتحل<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال [إذا اكتحل]<sup>(٣)</sup> الصائم لم يفسد صومه ولم يكن الكحل  
مكروها .<sup>(٤)</sup>

---

(١) انظر حلية العلماء ١٨٣/٣ ، والمهذب ٥٩٨/٢

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٣) ساقطة من ط

(٤) انظر الأم ١٣٧/٢ وقال : ولا أعلم أحداً كره الكحل على أنه يفطر . وانظر الوسيط ٥٢٥/٢

، والعزیز ١٩٤/٣

وقال ابن أبي ليلى وابن شيرمة<sup>(١)</sup>: الكحل يفسد الصوم.<sup>(٢)</sup> وقال الثوري ،

وأحمد ، وإسحاق: يكره الكحل للصائم.<sup>(٣)</sup>

واحتج من نصر ابن أبي ليلى وابن شيرمة بأنه إذا قطر القطور في عينه وجد طعمه في حلقه فهو بمنزلة إدخاله حلقه .

ودليلنا ما روي أن رسول الله ﷺ اكتحل بالإثمد<sup>(٤)</sup> وهو صائم في رمضان

بخير.<sup>(٥)</sup>

---

(١) هو عبد الله بن شيرمة بن حسان بن المنذر بن صرار الضبي أبو شيرمة الكوفي القاضي ثقة فقيه شاعر حسن الخلق . توفي سنة أربع وأربعين ومائة .

انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٥٠/٥

(٢) انظر قولهما في مصنف عبد الرزاق ٢٠٨/٤ رقم ٧٥١٧ والمجموع ٣٨٨/٦ ، نقلا عن ابن المنذر والمغني ٣٥٤/٤ ونقل الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين من الأم ٢٢٢/٧ عن ابن أبي ليلى أنه كان يكره الكحل للصائم . وقال الشافعي أيضا في كتاب الصيام الصغير من الأم ١٣٧/٢ ولا أعلم أحدا كره الكحل على أنه يفطر .

(٣) انظر قول الثوري في مصنف عبد الرزاق ٢٠٨/٤ رقم ٧٥١٨ ، وسنن الترمذي ١٠٥/٣ ، والمجموع ٣٨٨/٦ .

وأما أحمد فمذهبه أن الكحل إذا وصل طعمه إلى الخلق أفطر وإلا فلا يفطر . انظر المغني ٣٥٣/٤ ، والكافي ٣٥٢/١ ، والإنصاف ٢٩٩/٣ ، وزاد المستقنع مع السلسيل ٣٣١/١ .

وانظر قول إسحاق في سنن الترمذي ١٠٥/٣ ، والمجموع ٣٨٨/٦ .

(٤) الإثمد بالكسر حجر للكحل . القاموس المحيط ٢٩٠/١ .

(٥) أخرجه ابن خزيمة ٢٤٨/٣ - ٢٤٩ ، رقم ٢٠٠٨ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٢/٤ ، وابن سعد في الطبقات ٤٨٤/١ والطبراني في الكبير ٣١٧/١ ، رقم ٩٣٩ ، وابن حبان في المجروحين ٢٥٠/٢ وابن عدي في الكامل ٢١٢٦/٦ ، كلهم عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالإثمد وهو صائم . وأشار إليه الترمذي في سننه ١٠٥/٣ فقال وفي الباب عن أبي رافع ثم قال ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء . وضعفه البيهقي وذكره الألباني في ضعيف الجامع ص ٦٦٣ ، رقم ٤٥٩٩

وما روى أنس رضي الله عنه [أن] <sup>(١)</sup> رسول الله ﷺ كره السعوط للصائم ولم يكره الكحل <sup>(٢)</sup>.  
 فأما الجواب عما ذكره فإنه يبطل بمن ذلك أسفل قدميه بالحنظل فإنه يجد  
 مرارته في حلقه ولا يفسد صومه، وكذلك إذا وضع الثلج والكافور على بدنه  
 وجد برده في قلبه ولا يفسد صومه.  
 وأما أحمد ومن وافقه فإنه قال: الكحل للصائم فيه خلاف فكان مكروها  
 ليخرج من الخلاف. وهذا غلط؛ لأن الخلاف لا يثبت مع السنة <sup>(٣)</sup>. وقد أوردنا  
 من السنة ما تقدم ذكره فدل على ما قلناه.

(١) ساقطة من ط

(٢) قال في المدونة ١٩٨/١ ابن وهب عن الحارث بن نبهان عن يزيد بن أبي خالد عن أبي أيوب عن  
 أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكره الكحل للصائم وكره له السعوط أو  
 شيئا يصبه في أذنه.

والحارث بن نبهان متروك كما في التقريب ١٧٨/١.

(٣) قلت: لو كانت فيه سنة ثابتة لكان هذا الكلام صحيحا وأما مع عدم ثبوت سنة فيه فلا وجه لهذا  
 الاعتراض على الخصم. قال الترمذي في سننه ١٠٥/٣: ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
 هذا الباب شيء.

مسألة [قال] <sup>(١)</sup> وينزل الخوض فيغطس فيه. <sup>(٢)</sup>

وهذا كما قال إذا (اغتمس) <sup>(٣)</sup> الصائم في الباء واغتسل لم يفسد صومه، <sup>(٤)</sup> بدليل قوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية فأباح الله [تعالى] <sup>(٦)</sup> للصائم الجماع في الليل حتى يطلع الفجر، ومعلوم أن الجماع إذا تعقبه طلوع الفجر فإن الغسل يكون بعد طلوع الفجر. ولو كان الصوم يفسد بالغسل لم يكن للجنب أن يغتسل إلا قبل طلوع الفجر ولم يجز له الجماع إلى حين طلوعه. يدل عليه من السنة ما روى أبو بكر <sup>(٨)</sup> بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قال رأيت رسول الله ﷺ

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩

(٣) في أ: أغمس، وفي ب: غمس

(٤) انظر الوجيز مع العزيز ١٩٥/٣، والمنهذب والمجموع ٣٨٧، ٣٨٦/٦

(٥) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) نهاية ل ٧٩ من ب

(٨) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني قيل اسمه محمد وقيل المغيرة وقيل اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن وقيل اسمه كنيته ثقة فقيه عابد . سمع أباه عبد الرحمن الصحابي وأبا مسعود البصري وأبا هريرة وغيرهم . وروى عنه مجاهد وعكرمة وعمر بن عبد العزيز وغيرهم . مات سنة أربع وتسعين من الهجرة وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في التقريب ٣٦٥/٢، وتذهيب الأسماء واللغات ١٩٤/٢-١٩٥

[بالعرج] <sup>(١)</sup> يفيض على رأسه الماء من الحر أو من العطش وهو صائم في شهر رمضان. <sup>(٢)</sup> وهذا يدل على ما ذكرناه والله أعلم.

مسألة قال ويحتجم، كان ابن عمر يحتجم صائما <sup>(٣)</sup>.

وهذا كما قال الحجامة لا تفسد الصوم، هذا مذهب جمهور (الفقهاء) <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

---

(١) ساقطة من ط. والعرج بفتح العين وسكون الراء قرية جامعة من عمل الفرع على أيام من المدينة  
انظر النهاية في غريب الحديث ٢٠٤/٣

(٢) أخرجه مالك ٢٧١/١، رقم: ٦٦٧، وأحمد ٤٧٥/٣، وأبو داود ٧٦٩/٢، رقم: ٢٣٦٥، والحاكم  
٤٣٢/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٣/٤.

وصححه النووي في المجموع ٣٨٦/٦ والألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٥٠/٢، رقم: ٢٠٧٢.

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٦/٩. والأثر أخرجه مالك ٢٧٤/١، رقم ٦٧٥، والبخاري تعليقا بصيغة  
الجزم مع الفتح ٢٠٥/٤ وابن أبي شيبة ٤٦٧/٢ وعبد الرزاق ٢١١/٤ رقم: ٧٥٣١،  
٧٥٣٢، وعبد الله بن أحمد في مسائله ٦٢٨/٢ من طرق عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتجم  
وهو صائم ثم ترك ذلك وكان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر. وهذا لفظ مالك. وفي رواية عبد الله  
بن أحمد أنه ترك ذلك لما بلغه حديث شداد بن أوس.

(٤) في ط: العلماء

(٥) انظر مختصر القدوري المشهور بالكتاب مع شرحه الباب ١٦٥/١ والمختار مع شرحه الاختيار  
١٣٣/١، وعقد الجواهر الثمينة ٣٥٨/١، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١٩٩/٢-٢٠٠  
والوسيط ٥٢٥/٢ والعزیز ١٩٥/٣، والتهذيب ١٦٦/٣ والمحلى ٣٣٥/٤.

وقال أحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو بكر بن خزيمة<sup>(١)</sup>، وأبو بكر بن المنذر:

الحجامة تفسد الصوم.<sup>(٢)</sup>

واحتج من نصرهم بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أفطر الحاجم

والمحجوم».<sup>(٣)</sup>

(١) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي مولاهم، الحجة الخافظ الفقيه إمام الأئمة أبو بكر النيسابوري الشافعي صاحب التصانيف، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين وعُني في حديثه بالفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان قال عنه ابن أبي حاتم: ثقة صدوق. مات سنة اثني عشرة وثلاثمائة

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣٦٥/١٤ والخرج والتعديل ١٩٦/٧.

(٢) انظر قول أحمد في المغني ٣٥٠/٤ المحرر ٢٢٩/١، والإنصاف ٣٠٢/٣، والإقناع للحجاوي ٣١٠/١.

وانظر قول إسحاق وابن خزيمة وابن المنذر في المغني ٣٥٠/٤، والمجموع ٣٩٠/٦.

وانظر قول ابن المنذر أيضا في كتابه الإقناع ١٩٤/١. وقول ابن خزيمة في صحيحه ٢٢٧/٣-٢٢٨.

(٣) هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة ولكن الطرق إلى أكثرهم معنلة فذلك اقتصر على ما قيل إنه أصح ما في الباب وهو حديث ثوبان وحديث شداد رضي الله عنهما.

فأما حديث ثوبان فرواه أبو داود ٧٧٠/٢، رقم ٢٣٦٧ وابن ماجه ٥٣٧/١، رقم ١٦٨٠، والنسائي في

السنن الكبرى ٢١٧/٢، رقم ٣١٣٧، والدارمي ١٤/٢، وأحمد ٢٧٧/٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، والطحاوي

في شرح معاني الآثار ٩٨/٢، وابن الجارود ص ١٠٥، رقم ٣٨٦، وابن خزيمة ٢٢٦/٣، رقم

١٩٦٢، ١٩٦٣ وابن حبان - الإحسان - ٣٠١/٨، رقم ٣٥٣٢، والطيالسي ص ١٣٣، رقم

٩٨٩، وإخاكم ٤٢٧/١، والبيهقي ٢٦٥/٤. من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي

أسماء الرحي عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم به.

وصححه الإمام أحمد وابن المديني، قال أحمد هو أصح ما روي في الباب. وقال البخاري: ليس في هذا

الباب أصح من حديث ثوبان وشداد ثم قال كلاهما عندي صحيح. وصححه أيضا إمامنا والذهبي

والألباني. انظر السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٧/٤، ونصب الراية ٤٧٢/٢، وإرواء الغليل ٦٥/٤، رقم

٩٣١.

وأما حديث شداد بن أوس فقد أورد له الشيخ الألباني أربعة طرق أذكر الطريقة الراجحة عنده ويراجع

بقية الطرق في إرواء الغليل ٦٧/٤-٦٩.



قالوا: ولأن الدم يخرج من البدن معتادا فتعلق به فساد الصوم (كدم الحيض)<sup>(١)</sup>.  
ودليلنا ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ احتجم وهو  
صائم محرم.<sup>(٢)</sup>

قالوا: إنما كان ذلك في السفر وعندنا أن للمسافر أن يفطر بالحجامة<sup>(٣)</sup>.  
والجواب من ثلاثة أوجه: أحدها: أن في الخبر أن الحجامة قارنت الصوم،  
وهذا يدل على أنها لم تفسده إذ لو كانت (أفسدته)<sup>(٤)</sup> لنقل ذلك. والثاني: أن ابن

---

فأما الطريقة الراجحة عنده فهي ما أخرجه أحمد ١٢٣/٤، ١٢٤، والدارمي ١٤/٢، وابن أبي شية ٤٦٥/٢، وابن حبان — الإحسان — ٣٠٢/٨ رقم: ٣٥٣٣، والبيهقي ٢٦٥/٤ عن عاصم الأحول  
عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء به .  
قال الألباني في إرواء الغليل ٦٩/٤ عن هذه الطريقة: أو أولى الوجوه بالصواب عندي إنما هو الوجه  
الثاني؛ لاتفاق جماعة من الثقات على روايته كذلك وقد زادوا في الإسناد على الوجوه الأخرى  
فقالوا عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء وزيادة الثقة مقبولة... إلخ.

(١) في ط: كالحيض

(٢) أخرجه أبو داود ٧٧٣/٢، رقم ٢٣٧٣، والترمذي ١٤٧/٣، رقم ٧٧٧، وابن ماجه ٥٣٧/١، رقم  
١٦٨٢، وأحمد ٢٨٦/١، والبيهقي ٢٦٣/٤، والطيالسي ص ٣٥٢، رقم ٢٧٠٠ عن يزيد بسن أبي  
زياد عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما به. وهذا لفظ أبي داود.  
ورواه البخاري في الصحيح مع الفتح ٢٠٥/٤، رقم ١٩٣٨، والترمذي ١٤٦/٣، رقم ٧٧٥، وأبو داود  
٧٧٣/٢، رقم ٢٣٧٢ وغيرهم من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال احتجم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم. وهذا لفظ الترمذي. ولفظ البخاري: احتجم .  
الذي صلى الله عليه وسلم وهو صائم .

وللحديث طريقان آخران انظر نصب الراية ٤٧٨/٢، وإرواء الغليل ٧٦/٤—٧٩  
قال الزيلعي: وأما احتجامة وهو محرم فمجمع على صحته وأما احتجامة وهو صائم فصححه البخاري  
والترمذي وغيرهما وضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد القطان وغيرهما... إلخ.

(٣) انظر صحيح ابن خزيمة ٢٢٨/٣، ونصب الراية ٤٧٨/٢

(٤) في ط تفسده

عباس رضي الله عنهما كان يحتج بهذا الحديث على أن الحجامة لا تفسد الصوم (١)، ولو كان النبي ﷺ أفطر بالحجامة لم يحتج به ابن عباس. والثالث: أنا نحمله على العموم في أن الحجامة لا تفسد الصوم في السفر ولا في الحضر. قال ابن خزيمة لا يجوز حمله على العموم؛ لأن النبي ﷺ لم يحرم إلا في السفر. (٢) والجواب (أن) (٣) البخاري قد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم. (كذلك) (٤) أورود لفظ الحديث في الصحيح. (٥) وهذا يدل على أنه احتجم تارة وهو محرم وتارة وهو صائم. وجواب آخر وهو أن لفظ حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو محرم صائم. (٦) محمول على أن ذلك في حالتين حسب ما أورده البخاري مفسرا. (٧)

(١) لم أقف على ذلك. وروى ابن أبي شيبة ٤٦٧/٢ بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما في الحجامة للصائم قال: الفطر مما دخل وليس مما خرج. وصحح إسناده الألباني في إرواء الغليل ٧٩/٤. وهذا يدل على أن رأيه موافق لروايته.

(٢) نهاية ل ٥٣ من ط

(٣) انظر في صحيحه ٢٢٨/٣

(٤) طمس في أ

(٥) في ط: وكذلك

(٦) مع فتح الباري ٢٠٥/٤، رقم ١٩٣٨ ولفظه: احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم.

(٧) تقدم تخريجه في ص ٨

(٨) انظر التلخيص الحبير ٣٦٦/٢-٣٦٧

وهو بمثابة فيه صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبليتين بالغائط والبول <sup>(١)</sup> وأراد النهي عن استقبال بيت المقدس لما كان قبله واستقبال الكعبة (الآن) <sup>(٢)</sup> لا أنه صلى الله عليه وسلم هي عن استقبالهما في حالة واحدة. ويدل عليه أيضا ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> مر بجعفر بن أبي طالب <sup>(٤)</sup> وهو صلى الله عليه وسلم وهو يحتجم وهو صائم فكره ذلك وكان أول ما كره الحجامه للصائم ثم رخص فيها بعد ذلك. <sup>(٥)</sup> وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم رخص

<sup>(١)</sup> ورود النهي عن استقبال القبليتين بغائط أو بول في حديث معقل بن أبي معقل الأسدي الصحابي رضي الله عنه، أخرجه أبو داود ٢٠/١، رقم: ١٠٠، وابن ماجه ١١٥/١-١١٦، رقم: ٣١٩ من طريق عمرو بن يحيى عن أبي زيد عن معقل بن أبي معقل الأسدي قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبليتين ببول أو غائط.

رواه أحمد ٢١٠/٤ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٣٣/٤ من طرق عن عمرو بن يحيى به، إلا أنه قال: ههنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بغائط أو بول.

وضعه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٥، رقم: ١٠.

<sup>(٢)</sup> طمس في أ

<sup>(٣)</sup> نهاية ل ٨٠ من ب

<sup>(٤)</sup> جعفر بن أبي طالب واسم أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان جعفر الطيار أشبه الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم خلقا وخلقا أسلم بعد إسلام شقيقه علي بن أبي طالب بقليل، وله هجرتان هجرة إلى الحبشة وهجرة إلى المدينة استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة.

انظر ترجمته في أسد الغابة ٣٤١/١ والتقريب ١٦٢/١

<sup>(٥)</sup> أخرجه الدارقطني ١٨٢/٢، والبيهقي ٢٦٨/٤ بنحوه. من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: أول ما كرهت الحجامه للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمر به النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أفطر هذان، ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم.

قال الدارقطني عن سنده: كلهم ثقات ولا أعلم له علة وأقره البيهقي ووافقهما الألباني في إرواء الغليل ٧٣/٤.

للصائم في الحجامة بعد ما كرهها وكان أنس يحتجم وهو صائم<sup>(١)</sup>. وعن أنس  
رضي الله عنه أيضا أن رسول الله ﷺ كره الحجامة للصائم ثم أرخص فيها بعد واحتجم  
(لسبع عشرة)<sup>(٢)</sup> من رمضان<sup>(٣)</sup>. ٤

ومن القياس أن موضع الحجامة لا يتعلق فساد الصوم بما دخل منه فلا يجب أن  
يتعلق فساد ما خرج منه أصله موضع الفصاد<sup>(٤)</sup> ولأن كل عبادة لا تفسد  
(بالفصاد)<sup>(٥)</sup> لا تفسد بالحجامة أصله الحج. فأما الجواب عن خبرهم فمن أربعة  
أوجه: أحدها: أنه متقدم وأخبارنا متأخرة فهي الناسخة له<sup>(٦)</sup> والثاني: أنه روي في  
بعض الأحاديث أن النبي ﷺ مر على رجلين يحجم أحدهما الآخر وهما يغتابان

---

(١) هو جزء من الحديث المتقدم في هامش: ٢٣ - ٢٤

(٢) في ط: لسبعة عشر وفي أ لسبع عشر

(٣) أخرجه الدارقطني ١٨٣/٢ عن ياسين بن معاذ عن الربيع بن أنس عنه نحوه .  
قال الحافظ في إتحاف المهرة ٧/٢: ياسين ضعيف واختلف عليه فيه.

(٤) انظر الحاوي الكبير ٤٦١/٣

(٥) في ط: بالقضاء

(٦) انظر اختلاف الحديث مع الأم ٥٩٨/٩ والحاوي الكبير ٤٦١/٣.

وقال ابن حزم في المحلى ٣٣٦/٤ وقد ظن قوم أن الرواية عن ابن عباس احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسخة للخبر المذكور وظنهم في ذلك باطل لأنه قد يحتجم عليه السلام وهو مسافر  
فيفطر... إلخ

ثم أسند حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في الحجامة للصائم. ثم  
قال أسنده ثقتان فقامت به الحجة ولفظة أرخص لا تكون إلا بعد فهي فصيح بهذا الخبر نسخ الخبر  
الأول .

الناس فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم» <sup>(١)</sup> وأراد أن أجرهما ذهب لأجل الغيبة فهما بمنزلة المفطر الذي لا أجر له من جهة الصوم. <sup>(٢)</sup> والثالث: أن الصوم كان قد جهدهما ثم تعقب ذلك الحجامة <sup>(٣)</sup> فقال <sup>(٤)</sup>: «أفطر الحاجم والمحجوم» أي [إن] <sup>(٥)</sup> مآل أمرهما إلى الفطر [يكون] <sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن ٤١٢/٣ من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان مرفوعا .

وأخرجه الطحاوي ٩٩/٢، عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث مرسلا .

قال الحافظ في فتح الباري ٢١٠/٤: ومنهم من أرسله يزيد بن (أبي) ربيعة متروك وحكم علي بن المديني بأنه حديث باطل .

قال ابن خزيمة في صحيحه ٢٣٠/٣ وجاء بعض أهل الجهل بأعجوبة في هذه المسألة فزعم أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال: «أفطر الحاجم والمحجوم» لأنهما كانا يغتابان. فإذا قيل له فالغيبة تفطر الصائم؟ زعم أنما لا تفطر الصائم... والمحتج بهذا الخبر إنما صرح بمخالفة النبي صلى الله عليه وسلم عند نفسه بلا شبهة ولا تأويل... إلخ

(٢) انظر معرفة السنن والآثار ٤١٢/٣، وشرح السنة ٣٠٤/٦

(٣) انظر الخاوي الكبير ٤٦١/٣

(٤) ساقطة من ط

(٥) ساقطة من ط

والرابع: أن هذا اللفظ /<sup>(١)</sup> خرج من النبي ﷺ على وجه التعريف لحال اثنين من المنافقين ككأننا مفطرين في رمضان فاحتجما (ولم)<sup>(٢)</sup> يخرجهم على وجه التعليل ، وهو بمثابة قوله ﷺ: «الجالس وسط الحلقة ملعون»<sup>(٣)</sup> إنما (عرف)<sup>(٤)</sup> به حال واحد بعينه لا أنه علل به ؛ لأن ذلك يوجب أن يكون كل من جلس وسط حلقة ملعونا.

وأما الجواب عن قياسهم على دم الحيض فهو أنا لا نسلم قولهم : يخرج ممن البدن معتادا ؛ لأن الدم يستخرج من البدن نادرا حال الحجامة على أنه يبطل بدم الفصاد<sup>(٥)</sup> والمعنى في الأصل أن دم الحيض يسقط فرض الصلاة فلذلك منع صحة الصوم ودم الحجامة بخلافه فافترقا.

(١) نهاية ل ١٤٦ من أ

(٢) في أ و ب: فلم

(٣) أخرجه أحمد ٤٠١، ٣٩٨، ٣٨٤/٥ والحاكم ٢٨١/٤ والترمذي ٨٤—٨٣/٥، رقم: ٢٧٥٣ وأبو داود ١٦٤/٥ رقم: ٤٨٢٦ عن قتادة عن أبي مجلز عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعا. قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. وقال الحاكم هو على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٤٧٦ رقم: ١٠٢٨

(٤) طمس في أ

(٥) انظر الحاوي الكبير ٤٦١/٣

مسألة قال وأكره العلك ؛لأنه يحلب الفم.(١)

وهذا كما قال مضغ العلك في الصوم مكروه(٢) لمعنيين أحدهما أنه يجهد الصائم ويجفف حلقه.(٣)والثاني أن الصائم يجمع ريقه في فمه ويلعه(٤)وقد قال بعض أصحابنا إذا جمع الصائم ريقه في فمه وبلعه فسد صومه .وقال بعضهم: لا يفسد صومه.(٥) فلما اختلف فيه كره (لذلك)(٦) المعنى .فإن قيل: ألا قلتهم: إن مضغ العلك يبطل الصوم ؛لأن طعمه يصل إلى حلقه (فالجواب)(٧) أن الصوم لا يفسد بالطعم وإنما يفسد بجزء من المطعوم (يحصل)(٨) في الخلق ، يدل على / (٩)ذلك أن الرائحة قد تصل إلى جوف الصائم ولا تفسد صومه،والطعم بمثابة

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٧/٩

(٢) انظر الخاوي الكبير ٤٦١/٣، والتبذيب ١٦٦/٣

(٣) انظر الخاوي الكبير ٤٦١/٣

(٤) انظر الخاوي الكبير ٤٦١/٣

(٥) تقدم الكلام على هذه المسألة في ص ٦٥

(٦) في ط: فهذا

(٧) في ط: والجواب

(٨) ي: ط: يصل

(٩) نهاية ل ٨١ من ب

الرائحة. ثم قال [بعض] <sup>(١)</sup> أصحابنا: ومضغ الكُنْدُر <sup>(٢)</sup> يفسد الصوم؛ لأنه يتفتت في الفم ويصل بعض أجزائه إلى الحلق <sup>(٣)</sup>.

فرع إذا كان له ولد صغير فيكره له إن كان صائما أن يمضغ له إن وجد من يكفيه ذلك كالحائض ونحوها؛ لأن في مضغه له تغيرا بالصوم، وأما إذا لم يجد من <sup>(٤)</sup> يمضغ له واضطر هو إلى ذلك فإنه يجوز لأنها حالة عذر. <sup>(٥)</sup>

مسألة قال: وصوم شهر رمضان واجب على كل بالغ من رجل وامرأة وعبد <sup>(٦)</sup>.

وهذا كما قال صوم رمضان واجب على سائر المكلفين وصفة المكلف أن يكون بالغاً عاقلاً <sup>(٧)</sup>، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ <sup>(٨)</sup> ولأنها عبادة تجب بدخول وقتها وليس من شرطها المال ولا الاجتماع فوجب أن تجب على سائر المكلفين أصله الصلاة، ولا يلزم عليه الحج لأن من شرائطه المال. ولا تلزم عليه الجمعة لأن من شرائطها الاجتماع. إذا ثبت هذا فهل يجب الصوم على الكافر؟ لا خلاف أنه

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) الكُنْدُر اللبان. انظر لسان العرب ١٦٤/١٢

(٣) انظر التهذيب ١٦٦/٣، وفتح العلام ٥٢/٤

(٤) نهاية ل ٥٤ من ط

(٥) انظر روضة الطالبين ٣٦٩/٢، والمجموع ٣٩٥/٦

(٦) مختصر المزني مع الأم ٧٧/٩

(٧) انظر المهذب ٥٨٦/٢، والتهذيب ١٣٧/٣

(٨) من الآية ١٨٣ من سورة البقرة.



لا يصح منه فعل الصوم ولا قضاؤه<sup>(١)</sup> وأما وجوبه عليه ففي ذلك وجهان:

أصحهما: أنه يجب عليه وهو مخاطب به<sup>(٢)</sup>. والثاني أنه غير مخاطب به<sup>(٣)</sup>.

واستدل من نصر الوجه الثاني بأنه لا يصح منه أداء الصوم ولا قضاؤه فهو بمنزلة الحائض في تركها الصلاة.

والدليل على صحة الوجه الأول قوله تعالى: ﴿ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة﴾<sup>(٥)</sup> فأحق الله بهم الوعيد لتركهم الصلاة والزكاة وهذا يدل على أنهم مخاطبون بها ولأن كل من خطب بالإيمان خطب بشرائع الدين يدل على هذا البالغ.

فأما الجواب عن قوهم إنه لا يصح منه أداء الصوم ولا قضاؤه فهو أن أداءه من شرط صحته الإيمان والكافر تارك للإيمان فلذلك لم يصح صومه وأما قضاؤه فإنما لم يصح منه لأن الإسلام يجب (ما)<sup>(٦)</sup> قبله، وما أسقطه الإسلام لا يصح

---

(١) انظر الأم ١٨٦/٢، والمجموع ٢٥٣/٦

(٢) انظر البحر المحيط ٣٩٨/١ ونهاية السؤل مع التقرير والتحجير ١٢٣/١ وهو نص الشافعي في الأم ١٨٦/٢

(٣) وبه قال الأسفراييني من الشافعية واختلف فيه فقيل هو أبو حامد الأسفراييني وقيل هو أبو إسحاق الأسفراييني.

انظر نهاية السؤل مع التقرير والتحجير ١٢٣/١ والذي صححه الزركشي في البحر المحيط ٣٩٩/١ أنه أبو حامد الأسفراييني.

(٤) من الآية ٤٢، ٤٣ من سورة المدثر. وفي ط زيادة: ﴿ولم نك نطعم المسكين﴾.

(٥) من الآية ٦، ٧ من سورة فصنت.

(٦) في أ و ب: من

فعله على أنه لا يمتنع أن لا تصح منه العبادة ويكون مخاطبا بها ،الذي يدل على هذا أن الجنب والمحدث كل واحد منهما مخاطب بالصلاة في (حال) (١) الحديث وإن كان لا يصح منه فعلها .وموضع هذه المسألة في أصول الفقه (٢) مستقصاة هناك وإنما أشرنا إليها في هذا الموضع.

وأما الصبي فلا يجب عليه الصوم لقوله الْعَلَّامَةُ : «رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ» (٣) . ولأنها عبادة بدنية فلا تجب على الصبي أصله الصلاة ولا يلزم عليه

(١) طمس في أ

(٢) انظر مثلاً في البحر المحيط ٣٩٨/١، ونهاية السؤل مع التقرير والتحجير ١٢٣/١

(٣) هذا الحديث روي عن عائشة وابن عباس وأبي قتادة الأنصاري.

فأما حديث عائشة رضي الله عنها فقد أخرجه أبو داود ٥٥٨/٤، رقم: ٤٣٩٨ والنسائي ٤٦٨/٦ رقم: ٣٤٣٢ والدارمي ١٧١/٢، وابن ماجه ٦٥٨/١، رقم: ٢٠٤١ وابن حبان - الإحسان - ٣٥٥/١ رقم: ١٤٢ وابن الجارود ص ٤٦ رقم ١٤٨ والحاكم ٥٩/٢ وأحمد ١٠٠/٦ - ١٤٤، عن حماد بن سلمة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عنها مرفوعاً: «رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر». وهذا لفظ أبي داود

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي والألباني في الإرواء ٥/٢.

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فله عنه طرق وأحسنها عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال أتى عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أناساً فأمر بها عمر أن ترجم فمُر بها علي بن أبي طالب رضوان الله عليه فقال: ما شأن هذه؟ قالوا مجنونة بني فلان زنت فأمر بها عمر أن ترجم قال ارجعوا بها ثم أتاه فقال يا أمير المؤمنين أما علمت أن القلم قد رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يسبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يعقل؟ قال بلى. قال: فما بال هذه ترجم؟ قال لا شيء قال: فأرسلها. قال: فأرسلها. قال: فجعل عمر يكبر. وفي رواية قال أوما تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله حتى يفريق وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم»؟ قال: صدقت قال فخلي عنها. أخرجه أبو داود ٥٥٨/٤، رقم: ٤٣٩٩، ٤٤٠١ وابن خزيمة ١٠٢/٢، رقم: ١٠٠٣، وابن حبان - الإحسان

العدة (في) (١) حق الصغيرة فإنها ليست عبادة وإنما هي مضي زمان ، يدل عليه أنه لو طلقها ولم تعلم بالطلاق إلا بعد مضي زمن العدة فإنها تحل للأزواج وصحت / (٢) عدتها بمضي وقتها وإن جهلت ذلك.

إذا ثبت هذا فإن الصبي يستحب له أن يعود الصوم إذا أطاقه وكذلك يستحب ( ) (٣) أن يؤمر بفعل الصلاة ليتمرن على العبادة ويعتادها وتكون في حقه إذا فعلها عبادة شرعية (٤).

وقال أبو حنيفة إذا فعل الصبي العبادة لم تكن في حقه شرعية (٥). وموضع هذه المسألة قد تقدم في كتاب الصلاة إلا أنا نشير إليه هنا .

---

— ٣٥٦/١، رقم ١٤٣، والحاكم ٣٨٩/٤، ٥٩/٢ وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي والألباني في الإرواء ٦/٢ تحت رقم ٢٩٧

وللحديث طرق أخرى عن علي رضي الله عنه ذكرها الشيخ الألباني في هذا الموضع .  
وأما حديث أبي قتادة الأنصاري فقد أخرجه الحاكم ٣٨٩/٤ عن عكرمة بن إبراهيم حدثني سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الله بن أبي رباح عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأدخ فتقطع الناس عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنه رفع القسم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يصبح وعن الصبي حتى يحتلم .  
قال الحاكم صحيح الإسناد وقال الذهبي قلت عكرمة ضعفه .

(١) في ط: من

(٢) نهاية ل ٨٢ من ب

(٣) في ط زيادة: له .

(٤) انظر الأم ١٨٦/٢ والحاوي الكبير ٤٦٢/٣

(٥) لم أقف على هذا القول لأبي حنيفة ، ووجدت في بدائع الصنائع ٢/٢٩٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٠٧ وفواتح الرحموت مع المستصفى ١/١٧٠: أن عبادته صحيحة وخاصة إذا كان مميّزا

ودلينا قوله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر»<sup>(١)</sup>  
وروي أن النبي ﷺ بعث إلى أهل العوالي يوم عاشوراء «من كان منكم أكل  
فليمسك بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم» فصاموا وألزموا صبياتهم الإمساك  
وكانوا يتخذون لهم اللعبة من العهن يتشاغلون بها.<sup>(٢)</sup>

ولأن كل من صحت طهارته صحت صلاته ومن صحت صلاته صح صومه  
الأصل في ذلك البالغ:

وأما المجنون فلا يجب عليه الصوم وليس بمخاطب به لقوله ﷺ: «رفع القلم  
عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ»<sup>(٣)</sup> ولا  
يؤمر بالصوم وإن كان غير واجب عليه كما يؤمر الصبي لأن الصبي يؤمر بذلك  
لكي يعتاده ويمرن عليه ولا تلحقه المشقة في فعله عند وجوبه وهذا المعنى لا  
يتصور في حق المجنون فدل على صحة ما ذكرناه والله أعلم.

مسألة قال ومن احتلم من الغلمان أو أسلم من الكفار بعد أيام من شهر  
رمضان فإنهما يستقبلان الصوم ولا قضاء عليهما فيما مضى.<sup>(٤)</sup>

---

(١) أخرجه أحمد ١٨٧/٢ وأبو داود ٣٣٤/١ رقم ٤٩٥ والحاكم ١٩٧/١ والدارقطني ٢٣٠/١  
والبيهقي في السنن الكبرى ٩٤/٧ من طرق عن أبي حمزة الصيرفي وهو سوار بن داود عن عمرو  
ابن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث.

وصححه الألباني في إرواء الغليل ٢٦٦/١، رقم ٢٤٧

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٤٨

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢٤٨

(٤) مختصر المزني مع الأم ٦٧/٩

وهذا كما قال / (١) لا يخلو أن يكون بلوغ الصبي بعد تقضي [شهر] (٢) رمضان أو في خلاله فإن / (٣) بلغ بعد تقضيه فلا يلزمه قضاؤه لأنه زمان فاته في حال الصغر فلا يلزمه قضاء العبادة المتعلقة به أصله الصلاة ، وإن بلغ في أثناء الشهر وكان بلوغه ليلاً فإنه يصبح صائماً ولا يلزمه قضاء ما مضى ، وإن بلغ نهاراً وكان صائماً في ذلك اليوم وجب عليه إتمام صومه (٤) وهل يلزمه قضاء ذلك اليوم؟ فيه وجهان. (٥) وهكذا إذا كان قد أكل في أول ذلك اليوم ثم بلغ فإن الإمساك في بقية يومه يستحب له ولا يجب عليه وفي قضاء يومه وجهان (٦) : أحدهما أن القضاء واجب ؛ لأنه لما بلغ لزمه الصوم غير أن الصوم لا يتبعض فوجب عليه قضاؤه . وهذا كما قلنا في المحرم يقتل عصفوراً أنه يجب عليه قيمته ويشترى بالقيمة طعاماً ويعطي كل مسكين مداً من الطعام وإن أراد الانتقال عن الطعام إلى الصوم فإنه يصوم عن كل مد يوماً فلو وجب عليه مد ونصف للزمه في مقابلته صوم يومين لأن الصوم لا يتنصف. (٧)

(١) نهاية ل ٥٥ من ط

(٢) ساقطة من ط

(٣) نهاية ل ١٤٧ من أ

(٤) انظر المهذب ٥٨٧/٢ ، والحاوي الكبير ٤٦٣/٣ ، والتهذيب ١٧٦/٣ والمجموع ٢٥٨/٦ وقال : وهو الأصح باتفاق الأصحاب ، وفي وجه أنه يستحب له إتمام ذلك اليوم ويجب القضاء .

(٥) أحدهما لا يلزمه القضاء وهو الصحيح الذي عليه المذهب . والثاني : يلزمه القضاء وهو منسوب إلى أبي العباس بن سريج . انظر الحاوي الكبير ٤٦٣/٣ وروضة الطالبين ٣٧٢/٢

(٦) انظر الحاوي الكبير ٤٦٢/٣ ، ٤٦٣ ، والمهذب ٥٨٧/٢ ، ٥٨٨ ، وروضة الطالبين ٣٧٣/٢

(٧) انظر المهذب ٥٨٨/٢ والحاوي الكبير ٤٦٢/٣

والوجه الثاني: أن القضاء لا يلزمه ، قاله / أبو إسحاق المروزي ؛<sup>(١)</sup> لأنه لم يدرك زمانا (يُصَحُّ له فيه فعل العبادة)<sup>(٢)</sup> ولا البناء عليها فوجب أن تسقط عنه أصله إذا زالت الشمس ومضى قدر ما يصلي ركعتين ثم جن ودام به الجنون فإن قضاء الظهر لا يجب عليه ؛ لأنه لم يدرك من زمان العبادة ما يصح له فعلها فيه ولا البناء ، وفيه احتراز من إفاقة المجنون قبل غروب الشمس بقدر فعل ركعتين فإن الصلاة هناك تلزمه لأنه أدرك زمانا يمكنه (البناء فيه)<sup>(٤)</sup> هذا كله في الصبي يبلغ ، وهكذا حكم المجنون يفيق إن كانت إفاقة بعد تقضي الشهر فلا يلزمه القضاء وإن أفاق في جزء من الشهر وكانت إفاقة ليلا أصبح صائما فإن كانت إفاقة نهارا أمسك بقية يومه وفي القضاء وجهان.<sup>(٥)</sup>

وقال أبو العباس بن سريج يلزم المجنون القضاء (وإن)<sup>(٦)</sup> أفاق بعد تقضي الشهر<sup>(٧)</sup>.

(١) نهاية ل ٨٣ من ب

(٢) وهو الصحيح المنصوص في البويطي وحرمة .

انظر الحاوي الكبير ٤٦٢/٣ ، وروضة الطالبين ٣٧٣/٢ ، والمجموع ٢٥٨/٦

(٣) في ط : لم يصح له فيه الصوم

(٤) في ط : فيه البناء

(٥) أحدهما يجب والثاني لا يجب وهو الصحيح المنصوص في البويطي وحرمة . انظر المذهب

٥٨٧/٢ — ٥٨٨ ، الحاوي الكبير ٤٦٣/٣ ، والمجموع ٢٥٨/٦

(٦) في أ و ب : فإن

(٧) انظر الحاوي الكبير ٤٦٣/٣ والمجموع ٢٥٥/٦ ونقل النووي عن صاحب البيان أنه قال لا يصح

عنه .

واحتج من نصره بأن الإغماء لو دام به جميع الشهر لم يسقط عنه القضاء  
فكذلك المجنون.

والذي ذكره ليس بمذهب الشافعي وهذا خطأ<sup>(١)</sup> يدل عليه قوله ﷺ «رفع  
القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق»<sup>(٢)</sup>. ولأن كل ما لم يجب  
قضاؤه على الصبي إذا بلغ لم يجب قضاؤه على المجنون إذا أفاق أصله الصلاة .  
فأما الجواب عن قياسه على الإغماء فهو أن المجنون أكد من الإغماء ؛ لأن  
المجنون لا يجوز أن يطرأ على الأنبياء والإغماء يجوز طريانه عليهم فهو نوع مرض  
لا يلحق المجنون في الحكم فلم يجز قياسه عليه.<sup>(٣)</sup>

وقال أبو حنيفة إذا أفاق المجنون بعد تقضي رمضان لم يلزمه القضاء وإن أفلق  
في جزء [من]<sup>(٤)</sup> الشهر وإن قل وجب عليه قضاء جميع الشهر<sup>(٥)</sup>.

واحتج من نصره بقوله تعالى ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾<sup>(٦)</sup>

---

(١) انظر الخاوي الكبير ٤٦٣/٣

(٢) تقدم تخرجه في ص ١٠٧

(٣) انظر الخاوي الكبير ٤٦٣/٣

(٤) ساقطة من ط

(٥) انظر المبسوط ٨٨/٣ — ٨٩، وبدائع الصنائع ٢/٢٣٤ — ٢٣٥، وسوى أبو حنيفة وأبو يوسف بين  
المجنون الممرض والأصلي وفرق محمد بن الحسن بينهما فقال في المجنون الأصلي — وهو الذي بلغ  
بمجنونا ثم أفاق في بعض الشهر — لا يقضي ما مضى من الشهر .

(٦) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

ولم يرد بذلك شهود جميع الشهر ؛ لأنه يوجب أن يكون الصوم في شوال فدل

على أن المراد إذا أدرك جزءاً من الشهر ، وأنه يوجب صوم جميع الشهر<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأن الجنون معنى يزيل العقل فإذا أفاق منه في بعض ( ٢ ) الشهر

وجب أن يلزمه قضاء جميعه أصله الإغماء<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأن الجنون لا ينافي (صحته)<sup>(٤)</sup> فوجب أن لا يسقط القضاء أصله

الإغماء .

ودلينا قوله ﷺ : « رفع القلم عن المجنون حتى يفيق » .<sup>(٥)</sup> ومن القياس أنه

زمان مر في حال (جنونه)<sup>(٦)</sup> فلم يلزمه قضاؤه أصله إذا لم يفيق إلا بعد تقضي

الشهر<sup>(٧)</sup>، ولأن كل معنى لو وجد في جميع الشهر فأسقط القضاء وجب إذا وجد

في بعض الشهر أن يسقط القضاء فيما وجد فيه أصله الصغر<sup>(٨)</sup>، ولأن كل ما لم

---

(١) انظر المبسوط ٨٨/٣ والاختيار لتعليل المختار ١٣٥/١

(٢) في أ: جميع ، وفي ب: جزء ، وهي ساقطة من ط وهو أولى.

(٣) المبسوط ٨٨/٣

(٤) في أ و ب: صحة . والمعنى أن الجنون لا يفسد الصوم المنعقد كالإغماء ؛ لذلك قالوا لو نوى الصوم

بالليل ثم جن بالنهار جاز صومه عن الفرض في ذلك اليوم . انظر المبسوط ٨٨/٣

(٥) تقدم تخريجه في ص ٣٧٧

(٦) في ط : حياته

(٧) الحاوي الكبير ٤٦٤/٣

(٨) المصدر نفسه .



يجب قضاؤه على الصبي إذا بلغ فإنه لا يجب قضاؤه على الجنون [إذا<sup>(١)</sup>/أفلق<sup>(٢)</sup>]  
أصله: الصلاة.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أن معنى قوله [تعالى]<sup>(٣)</sup> ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(٤)</sup> أي من شهد جزءاً من الشهر فليصم ذلك الجزء<sup>(٥)</sup> فبطل تعلقهم بها. وأما الجواب عن قياسهم<sup>(٦)</sup> على الإغماء فهو أن المعنى في الإغماء أنه لو لم يفق منه إلا بعد تقضي الشهر (لوجب)<sup>(٧)</sup> القضاء فكذلك إذا أفاق [منه في أثناء الشهر وليس كذلك الجنون فإنه لو لم يفق إلا بعد تقضي الشهر لم يجب القضاء فكذلك إذا أفاق]<sup>(٨)</sup> في أثناءه.

فأما الجواب عن قولهم: إن الجنون لا ينافي صحة الصوم فهو أن بعض أصحابنا قال: الجنون ينافيه. ولو جن في أثناء النهار لبطل صومه ؛<sup>(٩)</sup> فعلى هذا

---

(١) نهاية ل ٨٤ من ب

(٢) ساقطة من ط

(٣) ساقطة من ط

(٤) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٥) انظر الخاوي الكبير ٤٦٤/٣

(٦) نهاية ل ٥٦ من ط

(٧) في ط : لم يجب

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٩) وهو المذهب. انظر الوسيط ٥٣٣/٢، والعزير ٢٠٨/٣، وروضة الطالبين ٣٦٦/٢، والتهذيب

سقط ما قالوه . ومن أصحابنا من قال: لا ينافي الجنون صحة الصوم ؛ <sup>(١)</sup> فعلى هذا يكون الفرق بين الجنون والإغماء ما ذكرناه.

فصل وإذا أسلم الكافر بعد تقضي (زمان) <sup>(٢)</sup> (لم يلزمه) <sup>(٣)</sup> قضاؤه ، مثل: حكم الصبي يبلغ والجنون يفيق سواء. (وكذلك) <sup>(٤)</sup> حكمه [كحكمهما] <sup>(٥)</sup> إذا أسلم في أثناء الشهر. <sup>(٦)</sup>

وأما اليوم الذي أسلم فيه فمن أصحابنا من قال: إن عليه قضاؤه ؛ لأنه صار من أهل التكليف في نفسه فلزمه قضاء ما فاتته من أوله ولا يمكنه إلا بقضاء يوم كامل . <sup>(٧)</sup> والمذهب أنه لا يلزمه قضاؤه نص عليه في الأم <sup>(٨)</sup> والقلم والبويطي <sup>(٩)</sup> ؛ لأن أول اليوم زمان مضى عليه في حال كفره فلم يلزمه قضاء ذلك [اليوم] <sup>(١٠)</sup> فإذا سقط عنه حكم جميعه ؛ لأن حكم الصوم معتبر من ابتدائه.

---

(١) انظر المصادر المتقدمة .

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب: رمضان أو زمان رمضان .

(٣) في ط لم يلزم

(٤) في ط : فكذلك

(٥) ساقطة من ط

(٦) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٧/٩ ، والمهذب مع المجموع ٢٥٧/٦

(٧) انظر المهذب والمجموع ٢٥٧/٦ — ٢٥٨ ، والتهذيب ١٧٧/٣

(٨) لم أجده في الأم وعزاه النووي في المجموع ٢٥٨/٦ إلى حرملة والبويطي

(٩) انظر مختصر البويطي ل ١٥٣

(١٠) ساقطة من أ و ب .

فإن قيل: هلا أوجبتم عليه القضاء بكل حال ؟ لأنه غير معذور والصبي  
والمنحون معذوران فالجواب أن صاحب الشرع ﷺ جعله في حكم المعذور ؛ لأنه  
لم يرو أن النبي ﷺ أمر أحدا ممن أسلم بقضاء العادة <sup>(١)</sup> ولأن في قضاء العبادات  
مشقة عليه وتنفيرا له عن الإسلام وخاصة إذا كان شيخا كبيرا فلذلك سقط  
القضاء عنه.

مسألة قال وأحب للصائم أن ينزهه (صيامه) <sup>(٢)</sup> عن اللفظ القبيح  
والمشائمة <sup>(٣)</sup>.

وهذا كما قال يستحب للصائم والمفطر معا أن (يتنزهها) <sup>(٤)</sup> عن الألفاظ  
القبيحة والمشائمة إلا أن ذلك للصائم أشد استحبابا <sup>(٥)</sup>.

---

(١) الأم ١٨٦/٢

(٢) في ط: صومه

(٣) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٧/٩

(٤) في ط: ينزهها

(٥) انظر الأم ١٣٨٠٢. والحاوي الكبير ٤٦٤/٣

والأصل فيه قول النبي ﷺ: «من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم فليس لله حاجة في ترك طعامه وشرابه»<sup>(١)</sup> وقال الشيخان / (٢): «إذا كان أحدكم صائما فلا يرفث»<sup>(٣)</sup> ولا يجهل فإن سابه أحد أو شاتم فليقلل إني صائم»<sup>(٤)</sup> فيستحب لمن شتم وهو صائم أن يقول: إني صائم؛ (ليرتدع) <sup>(٥)</sup> مخاصمه / <sup>(٦)</sup> عن مشاتمته وقال بعض الناس: يقول ذلك في نفسه. <sup>(٧)</sup> وهذا ليس بشيء؛ لأن النبي ﷺ قال: «فليقلل إني صائم». ولم يقل قللتذكر. وإذا ذكره في نفسه فإنه لم يقله.

(١) أخرجه البخاري مع الفتح ١٣٩/٤ رقم ١٩٠٣ بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) نهاية ل ١٤٨ من أ

(٣) الرفث كل ما يريده الرجل من المرأة فالرفث يكون في الفرج بالجماع وفي العين بالغمز للجماع ، وفي اللسان للمواعدة به . انظر النهاية ٢٤١/٢ والمصباح ص ٢٣٢ . قال الحافظ في الفتح ١٢٦/٤: والمراد بالرفث هنا وهو بفتح الراء والفاء ثم المثلثة الكلام الفاحش.. إلخ

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ١٢٥/٤ رقم ١٨٩٤، ومسلم ٨٠٦/٢ رقم ١١٥١ من حديث أبي هريرة بلفظ: «إذا أصبح أحدكم يوما صائما فلا يرفث ولا يجهل فإن امرؤ شاتم أو قاتله فليقلل إني صائم .

وأخرجاه أيضا في حديث طويل « قال الله كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به والصيام جنة فإذا كان صوم أحدكم فلا يرفث يومئذ ولا يصخب فإن سابه أحد أو قاتله فليقلل إني امرؤ صائم... الحديث . انظر في صحيح البخاري مع الفتح ١٤١/٤، رقم ١٩٠٤ ومسلم ٨٠٧/٢ رقم ١٦٣

(٥) في ب ارتدع

(٦) نهاية ل ٨٥ من ب

وسمى إلى المصنف

(٧) انظر فتح الباري ١٢٦/٤ والمجموع ٣٩٨/٦ .

فإن خالف الصائم وشاتم لم يطل صومه <sup>(١)</sup> وقال الأوزاعي: يطل صومه <sup>(٢)</sup>؛ لأن الشتم منهي عنه، والنهي يدل على فساد المنهي عنه فدل على أن الصوم يفسد به .

ودليلنا أن كل معنى لو كان مباحا في الفطر ففعله في الصوم لم يفسد الصوم فإذا كان محظورا في الفطر ففعله في الصوم فإن الصوم لا يفسد به أصله القبلة. بيان هذا أن القبلة المباحة في الفطر مثل قبلة الزوجة إذا فعلها في الصوم لا يفسد الصوم فكذلك القبلة المحظورة مثل قبلة الأجنبية.

وأما الجواب عن قولهم: إن النهي يدل على فساد المنهي عنه [فهو أن من أصحابنا من قال لا يدل على ذلك] <sup>(٣)</sup>، ومنهم من قال يدل على فساد المنهي عنه <sup>(٤)</sup> غير أنه إذا كان لمعنى يعود إلى العبادة <sup>(٥)</sup> والنهي ههنا ليس بعائد إلى الصوم لأنه منهي عن المشاققة في كل حال والله أعلم.

مسألة قال الشافعي رحمته الله: والشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم ويقدر على الكفارة ( ) <sup>(٦)</sup> يتصدق كل يوم بمد من حنطة <sup>(٧)</sup>. إلى آخر الفصل .

---

(١) انظر الأم ١٣٨/٢، والحاوي الكبير ٤٦٥/٣

(٢) انظر الحاوي الكبير ٤٦٥/٣، ورحمة الأمة ص ٩٢

(٣) وهو اختيار المحققين من الشافعية. انظر المستصفى ص ٢٢١ والإحكام للآمدي ٤٠٧/٢

(٤) ما بين المعوقين ساقط من ط

(٥) انظر المستصفى ص ٢٢١ والإحكام للآمدي ٤٠٧/٢

(٦) في ط زيادة: أن

(٧) مختصر المزني مع الأم ٦٧/٩

وهذا كما قال الذي نص عليه في عامة كتبه أن الشيخ (الهم) <sup>(١)</sup> تجب عليه

الفدية عن الصوم. <sup>(٢)</sup>

وقال في رواية حرملة : لا يجب عليه شيء <sup>(٣)</sup>. وإلى ذلك ذهب

ربيعة <sup>(٤)</sup> ومالك <sup>(٥)</sup>.

واحتج من نصرهما بأنه أفطر لعذر بسبب نفسه فوجب أن لا تلزمه الفدية  
أصله فطر المريض والمسافر، <sup>(٦)</sup> ولأن الصوم عبادة بدنية فلا تنقلب إلى المال أصل  
ذلك الصلاة. قالوا: ولأنه لا يخلو من أن يوجبوا عليه الفدية لأجل القضاء أو  
لأجل الأداء، لا يجوز أن يكون لأجل القضاء؛ لأن الشيخ لا يجب عليه القضاء،  
ولا يجوز أن يكون لأجل الأداء لأنه يبطل بالمريض والمسافر فإن <sup>(٧)</sup> الأداء واجب  
عليهما ولا تلزمهما لأجله الفدية.

---

(١) في ط الهرم

(٢) انظر الأم ١٤٣/٢ والمجموع ٢٦١/٦

(٣) انظر العزيز ٢٣٨/٣، والمجموع ٢٦١/٦

(٤) الاستذكار ٢١٦/١٠، والحاوي الكبير ٤٦٦/٣

(٥) الموطأ ٢٨٣/١، والاستذكار ٢١٦/١٠—٢١٧، والإشراف ٢٠٤/١، والتاج والإكليل مع مواهب

الجليل ٣٢٨/٣

(٦) الإشراف ٢٠٤/١

(٧) نهاية ل ٥٧ من ط

ودليلنا قوله تعالى ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾<sup>(١)</sup> ومن الآية دليلان أحدهما أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقرأ: وعلى الذين يطوقونه وقال معناه (يكلفونه)<sup>(٢)</sup> ولا يطيقونه ، (وهما)<sup>(٣)</sup> الشيخ اظم والشيخة ؛ فإنهما يفطران ويطعمان.<sup>(٤)</sup> والقراءة الشاذة<sup>(٥)</sup> بمنزلة خبر الواحد في جواز الاحتجاج بها في الأحكام<sup>(٦)</sup>.

والدليل الثاني القراءة المشهورة وذلك أن في صدر الإسلام كان الإنسان مخسيرا بين أن يصوم وبين أن يفطر ويطعم ، بدليل قوله تعالى ﴿وعلى الذين

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) في أ و ب يكفونه ، ومعنى يكلفونه أي يكلفون إطاقته . فتح الباري ٢٩/٨

(٣) في ط : وهو

(٤) روى البخاري في الصحيح مع الفتح ١٧٩/٨ رقم ٤٥٠٥ عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأ: وعلى الذين يطوقونه فدية طعام مسكين . قال ابن عباس رضي الله عنهما : ليست منسوخة وهو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا .

(٥) القراءة الشاذة هي التي لم تتوفر فيها أركان القراءة المتواترة ، والمتواتر من القراءات ما وافق وجهها ما من أوجه النحو ، مع موافقته للرسم ولو احتمالا . وصح سنده مع بلوغها درجة التواتر فمضى احتل ركن من هذه الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة .

انظر شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١/١١١-١١٢ والنشر في القراءات العشر ١/١٤ وما بعدها .

(٦) وقد نص على ذلك الشافعي في موضعين من مختصر البويطي ، وعليه جمهور أصحابه ، منهم الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي الحسين والحاملي وابن يونس والرافعي والرملي . ونقل الغزالي والآمدي والنووي عن مذهب الشافعي أن القراءة الشاذة لا تقوم بها الخجة . انظر المستقصى ص ٨١ والإحكام للآمدي ١/١٣٨ ، وشرح مسلم ٢/ ج ٥/١٣٠-١٣١ ، ونهاية المحتاج ٨/١٧٤ ، والفرائد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ١٥٦ .

(٧) نهاية ل ٨٦ من ب

يطيقونه فدية ﴿ ثم نسخ الله ذلك <sup>(١)</sup> بقوله ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ <sup>(٢)</sup> (فانحتم) <sup>(٣)</sup> الصوم في [حق] <sup>(٤)</sup> كل أحد إلا في حق الشيخ فإننا أجمعنا على أنه لم يتحتم في حقه فحكمه باق على الأصل.

ويدل عليه من القياس أنه صوم واجب فجاز أن ينوب عنه الإطعام أصله الصوم في كفارة [الظهار] <sup>(٥)</sup> وكفارة الجماع في رمضان. فإن قالوا : يطل بالصوم في كفارة اليمين ؛ فإنه واجب ولا ينوب عنه الإطعام ، فالجواب أن الإطعام ينوب عنه وهو إذا كان معسرا فوجب عليه الصوم فلم يصم حتى مات فإنه يطعم عنه <sup>(٦)</sup>. قالوا: فنحن قائلون بموجب العلة ؛ لأن من أفطر في رمضان ولم يقضه حتى مات وكان قادرا فإنه يطعم عنه. <sup>(٧)</sup>

والجواب أن الإطعام هناك ناب عن القضاء وخلافنا هو في الأداء ، والأداء لا يقولون: إن الإطعام ينوب عنه فلم يصح ما قالوه.

(١) تقدم الكلام عن النسخ في ص ٦٠

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٣) في أ: فالتحتم

(٤) ساقطة من ط

(٥) ساقطة من ط

(٦) انظر المجموع ٤١٩/٦

(٧) تقدم الكلام على هذه المسألة في ص ١٦٣



فأما الجواب عن قولهم: إنه أفطر لعذر بسبب نفسه فوجب أن لا تلزمه الفدية كالمرضى والمسافر فهو أن المعنى فيهما أن القضاء يجب (عليهما)<sup>(١)</sup>؛ فلذلك لم تلزمهما الفدية وليس كذلك في مسألتنا فإن القضاء لا يلزم الشيخ فلزمته الفدية. وأما الجواب عن قولهم: إن الصوم عبادة بدنية فلا ينقلب إلى المال كالصلاة فإنه يبطل بقضاء رمضان فإن من قدر عليه فلم يقضه حتى مات وجب الإطعام عنه.<sup>(٢)</sup> والمعنى في الصلاة أن جبرائها لا يتعلق بالمال والصوم بخلافه فافترقا. وأما الجواب عن قولهم: لا يخلو من أن توجبوا عليه الفدية لأجل القضاء أو لأجل الأداء فهو أنا نوجبه لأجل الأداء؛ لأن القضاء غير واجب عليه، والمعنى في المريض والمسافر أن القضاء واجب عليهما فلذلك لم تلزمهما الفدية وفي مسألتنا بخلافه فافترقا.

مسألة قال: ولا أكره في الصوم السواك بالعود الرطب وغيره<sup>(٣)</sup>. وهذا كما قال سواء كان السواك رطباً أو يابساً فإنه لا يكره للصائم التسوك به<sup>(٤)</sup>.

(١) طمس في أ

(٢) تقدمت هذه المسألة في ص ٣١ !

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٧/٩ والكلام في هذا الموضع عن السواك للصائم قبل الزوال وسيأتي

الكلام عن السواك بعد الزوال في ص ٨٤

(٤) انظر الأم ١٣٨/٢، والخواوي الكبير ٤٦٧/٣، والمجموع ٤٢٥/٦

وقال مالك <sup>(١)</sup> وأحمد <sup>(٢)</sup> وإسحاق <sup>(٣)</sup> : يكره التسوك بالعود الرطب .  
واحتج من نصرهم بأنه إذا كان رطبا تفتت وتكسر ولم يؤمن أن يدخل إلى  
حلقة فلذلك كره له .

قالوا : ولأن العود الرطب إذا تسوك به حلب فمه وأجهده فكره لهذا المعنى .  
ودليلنا ما روى أبو بكر بن المنذر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لا بأس  
للصائم أن يستاك بالعود الرطب <sup>(٤)</sup> .

وروي / <sup>(٥)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لا بأس أن يستاك الصائم  
بالعود الأخضر <sup>(٦)</sup> ولا يخالف لهما .

ومن القياس أن كل عود لا يكره للمفطر التسوك به / <sup>(٧)</sup> فإنه لا يكره للصائم  
التسوك به أصله اليابس . وأما الجواب عن قولهم العود الرطب (يتفتت) <sup>(٨)</sup>  
ويتكسر فهو أن الأمر بضد ذلك وهو أن اليابس أسرع إلى الانكسار والتفتت من  
الرطب ؛ لأن الماء الذي في الرطب يمنعه من الانكسار فيبطل ما قالوه .

---

(١) المدونة ٢٠١/١ ، والذخيرة ٥٠٨/٢ ، ومواهب الجليل ٣٧٤/٣ ، والاستذكار ٢٥٥/١٠

(٢) هذه رواية عن الإمام أحمد اختارها القاضي ، وعنه رواية أخرى أنه يباح للصائم السواك بالعود  
الرطب قبل الزوال وهي الأصح . انظر المغني ٣٥٩/٤ ، والفروع ١٢٥/١ ، والإقناع ١٩/١ ،  
ومعونة أولى النهى شرح المنتهى ٢٤٠/١

(٣) انظر قول إسحاق في الاستذكار ٢٥٥/١٠ ، وكتاب الصيام من المسائل برواية الكوسج ٥٧

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٣/٢

(٥) نهاية ل ١٤٩ من أ

(٦) أخرجه عبد الرزاق ٢٠٣/٤ رقم ٧٤٩٧

(٧) نهاية ل ٨٧ من ب

(٨) في أ و ط : تفتت

وأما الجواب عن قولهم: إن العود الرطب يجلب الفم ويجهد الصائم فهو أن العود اليابس أيضا يجهد الصائم التسوك به ولا يكره. على أن ما ذكره يتوجه على من قال: يتسوك في جميع النهار ، فأما نحن فنكره له السواك من بعد الزوال وإذا كان سواكه قبل الزوال فهو في صدر النهار ولا يلحقه الجهد بالسواك (في تلك الحال) (١).

مسألة قال: وأكرهه بالعشي لما أحب من خلوف (٢) فم الصائم (٣). وهذا كما قال يستحب للصائم السواك في صدر النهار ويكره له من بعد الزوال إلى آخر النهار هذا مذهبنا (٤).

---

(١) طمس في أ

(٢) نهاية ل ٥٨ من ط

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٧/٩

(٤) انظر الأم ١٣٨/٢، والحاوي الكبير ٤٦٧/٣، والتهذيب ١٦٦/٣، وروضة الطالبين ٣٦٨/٢ والمنهاج مع معني المحتاج ٥٦/١

وروي عن علي بن أبي طالب<sup>(١)</sup> كرم الله وجهه ، وابن عمر<sup>(٢)</sup> رضي الله  
عنهما ، وبه قال الأوزاعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup> ، وإسحاق<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه الدارقطني ٢٠٤/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧٤/٤ من طريق أبي عمر القصار كيسان عن  
يزيد بن بلال عن علي قال إذا صمت فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي فإنه ليس من صائم  
تيس شفته بالعشي إلا كانت نورا بين عينيه يوم القيامة .  
قال الدارقطني: كيسان أبو عمر ليس بالقوي ومن بينه وبين علي غير معروف . وأقره البيهقي على ما  
قال .

وأورد البيهقي في السنن الكبرى ٢٧٤/٤ من وجه آخر عن أبي عمر القصار كيسان عن يزيد بن بلال  
عن علي بنحوه .

(٢) انظر المجموع ٤٢٥/٦ . وروي عبد الرزاق ٢٠٢/٤ رقم ٧٤٨٨ وابن أبي شيبة ٤٥١/٢ عن نافع  
عن ابن عمر أنه كان يستاك وهو صائم إذا راح إلى صلاة الظهر . وقال البخاري في صحيحه مع الفتح ١٨١/٢ :  
وقال ابن عمر : يستاك في النهار وأخذه ، ولا يبلغ ريقه .  
(٣) انظر المجموع ٤٢٥/٦

(٤) نقل ابن قدامة في الكافي ٢٢/١ وفي المغني ١٣٨/١ عن ابن عقيل أنه قال : لا يختلف المذهب أنه لا  
يستحب للصائم السواك بعد الزوال وهل يكره ؟ على روايتين المذهب أنه يكره .  
وانظر الإنصاف ١١٨/١ والفروع ١٢٥/١ ومعونة أولي النهى شرح المنتهى ٢٤٠/١

(٥) انظر سنن الترمذي ١٠٤/٣ والاستذكار ٢٥٦/١٠ ، والمجموع ٤٢٥/٦ ، والمغني ٣٥٩/٤

وقال مالك وأبو حنيفة: لا يكره له ذلك. (١) وهو اختيار المزني (٢)، وروى عن ابن

عباس (٣) وعائشة (٤) رضي الله عنهما .

واحتج من نصرهم بما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «السواك مطهرة للفم

مرضاة للرب» (٥)

---

(١) انظر قول مالك في المدونة ٢٠١/١، والذخيرة ٥٠٨/٣، ومختصر خليل مع مواهب الحليل ٣٧٤/٣ .

وانظر قول أبي حنيفة في بدائع الصنائع ٢٦٨/٢، وبداية المبتدئ مع فتح القدير ٢٧٠/٢

(٢) وكذا اختاره النووي وابن عبد السلام وأبو شامة ونقله الترمذي عن الشافعي وقال النووي

: وللشافعي قول غريب أن السواك لا يكره في كل صوم لا قبل الزوال ولا بعده.

انظر المجموع ٣٣٠/١، ٤٢٥/٦، وإعانة الطالبين ٢٤٩/٢، وسنن الترمذي ١٠٤/٣

(٣) رواه عنه ابن أبي شيبة ٤٥١/٢

(٤) انظر المجموع ٤٢٥/٦، وروى ابن أبي شيبة ٤٥١/٢ عن وكيع عن شداد بن أبي طلحة عن امرأة

منهم يقال لها كبشة قالت جئت إلى عائشة فسألت عن السواك للصائم؟ قالت: هذا سواكي في

يدي وأنا صائمة إياه . ولم تفرق قبل الزوال وبعده.

(٥) رواه الشافعي في الأم ٧٦/١، وأحمد ٤٧/٦، ٦٢، ١٢٤، ١٤٦، ٢٣٨، والنسائي ١٧/١، رقم ٥

، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤/١، وابن حبان — الإحسان — ١٠٦٧، ٣٤٨/٣ وابن خزيمة

٧٠/١، رقم ١٣٥، والدارمي ١٧٤/١، وعلقه البخاري مع الفتح ١٨٧/٤ مجزوما به عن عائشة

رضي الله عنها .

وصححه الألباني في الإرواء ١٠٥/١، رقم ٦٦

وروي عنه عليه السلام أنه قال: «استاكوا ولا تدخلوا علي قلحا» (١) » (٢)

وقال عليه السلام «خير خصال الصائم السواك» (٣)

(١) قال ابن الأثير في النهاية ٩٩/٤: القلح صفة تعلق الأسنان ووسخ يركبها، والرجل أقلح، والجمع قلح من قولهم للمتوسخ الثياب قلح وهو حث على استعمال السواك. وانظر الصحاح ٣٩٦/٢

(٢) أخرجه أحمد ٢١٤/١، والبزار - كشف الأستار - ٢٤٣/١ وأبو يعلى في مسنده ٧١/١٢ رقم ٦٧١٠ والطبراني في الكبير ٥٤/٢ رقم ١٣٠٢، ١٣٠٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦/١، والبخاري في التاريخ الكبير ١٥٧/٢ رقم ٢٠٤٤، وأبو يوسف في الآثار ٢٨-٢٩، رقم ١٣٨ نحوه. وهو حديث مضطرب الإسناد رواه بعضهم من حديث العباس بن عبد المطلب، وبعضهم من حديث ابن عباس وبعضهم من حديث تمام بن العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضهم من حديث قثم بن تمام أو تمام بن قثم عن أبيه، وبعضهم عن جعفر بن أبي طالب، ثم اختلف في اسم الراوي عنه فقال بعضهم علي أبو الحسن الزراد، وقال بعضهم أبو علي الزراد، وقال بعضهم أبو علي الصيقل. وذكر الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق ٢٥٥/٢-٢٥٦ أن أبا علي الزراد وعيسى الزراد وأبا علي الصيقل شخص واحد. قال البيهقي: يختلف في إسناده. وأعل أيضا بأن أبا علي الصيقل مجهول. انظر لسان الميزان ٨٣/٧، ١٠١/٣.

ونقل ابن الملقن في البدر المنير ١٨٩/٣ عن ابن الصلاح تحسينه

(٣) رواه ابن ماجه ٥٣٦/١، رقم ١٦٧٧ والدارقطني ٢٠٣/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧٢/٤ وأشار إليه الترمذي ٩٥/٣ عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من خير خصال الصائم السواك» وفي إسناده مجاهد بن سعيد بن عمير الهمداني قال الدارقطني: غيره أثبت منه. وقال الحافظ في التقریب ١٥٩/٢: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره. والحديث ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه ص ١٢٩ رقم ٣٧٠

وقال عامر بن ربيعة<sup>(١)</sup>: رأيت رسول الله ﷺ يستاك ما لا أحصى ولا أعد.<sup>(٢)</sup> قالوا: ولأنه لا يكره [له]<sup>(٣)</sup> السواك في أول النهار فلم يكره له في آخره أصله (الفطر)<sup>(٤)</sup> ولأن كل وقت لم يكره لغير الصائم السواك فيه [لم يكره للصائم السواك فيه]<sup>(٥)</sup> أصله أول النهار.

ودليلنا ما روى حَبَّاب بن الأرت<sup>(٦)</sup> عن رسول الله ﷺ قال: «استاكوا باللغداة ولا تستاكوا بالعشي فإنه ليس من صائم تيبس شفتاه إلا كان نورا بين عينيه يوم القيامة». وروى أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ قال: «خلوف فم الصائم

(١) عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك بن ربيعة بن عامر العنزي بسكون النون العدوي حليف آل الخطاب كان من المهاجرين الأولين أسلم قبل عمر وهاجر المجرتين وشهد بدرا والمشاهد كلها مات ليالي قتل عثمان رضي الله عنهما .

انظر ترجمته في الإصابة ٢٤٩/٢ وقذيب التهذيب ٦٢/٥-٦٣

(٢) رواه أحمد ٤٤٥/٣ والترمذي ٩٥٠/٣ برقم ٧٢٥ وأبو داود ٧٦٨/٢ رقم ٢٣٦٤ وعلقه البخاري مع الفتح ٤٨/٤ بصيغة التعريض .

قال الترمذي: حديث حسن. وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ص ٨٣ رقم ١١٦

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) في ط: المفطر

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) هو حَبَّاب — بتشديد الباء الأولى — ابن الأرت — بتشديد المثناة — ابن جندلة ابن سعد بن حزيمة، أبو عبد الله التميمي من السابقين إلى الإسلام وكان يعذب في الله وشهد بدرا ثم نزل الكوفة مات بها سنة سبع وثلاثين .

انظر ترجمته في الإصابة ٤١٦/١ والتقريب ٢٢٢/١-٢٢٢

(٧) أخرجه الدارقطني ٢٠٤/٢ والبيهقي ٢٧٤/٤ والطبراني في الكبير ٩٠/٤ رقم ٣٦٩٦ من طريق كيسان أبو عمر القصار عن عمرو بن عبد الرحمن عن حباب. وضعفه الدارقطني والبيهقي وابن الملكن في البدر المنير — رسالة ماجستير كتاب الصيام — ص ٤١٣

أطيب عند الله من ريح المسك»<sup>(١)</sup> فيجب أن تكون إزالته مكروهة. وهذا كما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال في الشهداء: «زملوهم بكلوهم»<sup>(٢)</sup> فإن الله يبعثهم يوم القيامة وأوداجهم<sup>(٣)</sup> تشخب<sup>(٤)</sup> دما اللون لون الدم والريح ريح المسك. «<sup>(٥)</sup> ثم ثبت أن دم الشهيد يكره إزالته وكذلك خلوف فم الصائم. <sup>(٦)</sup> قالوا: السواك لا يزيل اخلوف بل يثيره ويقويه. /<sup>(٧)</sup> والجواب أنه يزيل الرائحة الحاصلة في الحال ثم يخلفها رائحة أخرى وإزالة الرائحة الحاصلة هو المكروه فلم يصح ما قالوه.

ويدل عليه من القياس أنه أثر عبادة شهد له بالطيب فوجب أن تكره إزالته أصله دم الشهيد.

فأما الجواب عن الأحاديث التي ذكروها فهو أنها عامة وخبرنا خاص ، والخاص يقضي على العام .

(١) من حديث تقدم تخريجه في ص ٣٦

(٢) الكلم الجرح. انظر هدي الساري — مقدمة فتح الباري — ص ١٩٠

(٣) قال ابن الجوزي في غريب الحديث ٤٥٨/٢ إنما هما ودجان وهما العرقان اللذان يقطعهما الذابح فإذا أن يكون جمعهما على مذهب من يرى الاثنين جمعا، أو لأن كل قطعة من الودج تسمى ودجا

(٤) قال ابن الأثير في النهاية ٤٥٠/٢ الشخب السيلان وقد شخب يشخب ويشخب وأصل الشخب: ما يخرج من تحت يد الخالب عند كل غمزة وعصرة لضرع الشاة.

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٤/٦، رقم ٦٦٠/٩، ٢٨٠٣، رقم ٥٥٣٣، ومسلم ١٤٩٥/٣، ١٤٩٦، رقم ١٠٣ — ١٠٥ — ١٨٧٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) قال ابن المقلن في البدر المنير ٨٦/٣: إزالة دم الشهيد حرام لا مكروهة فلم يستو المقيس والمقيس عليه في الحكم .

(٧) نهاية ل ٨٨ من ب



وأما الجواب عن قياسهم على أول النهار فهو أن الخلوفا الحاصل قبل الزوال غير متولد عن عبادة وإنما هو حادث عن الأكل والنوم ألا ترى أنه يشترك فيه الصائم وغير الصائم فلذلك لم يكره قطعه ، وليس كذلك الخلوفا الحاصل بعد الزوال فإنه متولد عن عبادة (ويختص)<sup>(١)</sup> به الصائم ؛ فلذلك كره قطعه فإن الفرق بينهما والله أعلم.

قياس هم أيضا في [أصل]<sup>(٢)</sup> المسألة وهو أن السواك مطهرة للفم فلم يكره للصائم أصله المضمضة .

والجواب أن المضمضة لا تقطع الخلوفا فلذلك لم تكره للصائم وليس كذلك السواك فإنه يقطع الخلوفا فكره له .

وجواب آخر وهو أن المضمضة حجة لنا لأن المبالغة فيها تكره للصائم ولا تكره للمفطر فقد أثر الصوم فيها كذلك لا يمتنع أن يؤثر في السواك فيكره في حالة لا تكره فيها للمفطر والله أعلم [بالصواب]<sup>(٣)</sup>.

---

(١) في ط : يختص

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) ساقطة من أ و ب

## باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه.

قال الشافعي رحمته الله: أخبرنا ابن عيينة <sup>(١)</sup> عن طلحة <sup>(٢)</sup> بن يحيى بن طلحة عن عمته عائشة <sup>(٣)</sup> رضي الله عنها فذكر الحديث <sup>(٤)</sup> وما بعده إلى آخر الباب.

<sup>(١)</sup> هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر ترجمته في التقريب ٣٧١/١ وسير أعلام النبلاء ٤٥٤/٨

<sup>(٢)</sup> طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني نزيل الكوفة، صدوق يخطئ مات سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر ترجمته في التقريب ٤٥٢/١، وكتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة ٧٧٣/٢

<sup>(٣)</sup> هي عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمية أم عمران كانت فائقة الجمال وهي ثقة. انظر ترجمتها في التقريب ٦٥١/٢ وكتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة ٢٣٤٦/٤

<sup>(٤)</sup> وقع هذا الحديث في مختصر المزني مع الأم ٦٧/٩ بهذا الإسناد: قال الشافعي أخبرنا سفيان عن طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة أنها قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم فقلت خبأنا لك حيسا فقال: «أما إني كنت أريد الصوم ولكن قريه». والصواب ما أخرجه الشافعي في الأم ١٤١/٢ بهذا السند عن عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها به. ورواه عبد الرزاق ٢٧٧/٤ رقم ٧٧٩٣ والترمذي ١١١/٣، رقم ٧٣٤ والنسائي ٥٠٧/٤—٥٠٨ رقم ٢٣٢٤ وأبو داود ٨٢٤/٢ رقم ٢٤٥٥ كلهم بهذا السند نحوه إلا أن عبد الرزاق زاد فيه: ولكن أصوم اليوم — ولعله يوما — مكانه.

وأخرجه مسلم ٨٠٨/٢ — ٨٠٩ رقم ١٦٩ — ١١٥٤ من طريق عبد الواحد بن زياد حدثنا طلحة بن يحيى بن عبيد الله به نحوه.

ورواه مسلم أيضا ٨٠٩/٢ رقم ١٧٠—١١٥٤ والترمذي ١١١/٣، رقم ٧٣٣ وأبو داود ٨٢٤/٢ رقم ٢٤٥٥ والنسائي ٥٠٨/٤ رقم ٢٣٢٦ كلهم من طريق وكيع حدثنا طلحة بن يحيى به نحوه.

وهذا كما قال [وجملته] <sup>(١)</sup> أن من (دخل) <sup>(٢)</sup> في صوم التطوع أو صلاة  
التطوع استحبه له إتمام العبادة ولم (يلزمه) <sup>(٣)</sup> ذلك وإن خرج منها لم يجب عليه  
القضاء . (وهذا) <sup>(٤)</sup> مذهبننا <sup>(٥)</sup> وبه قال الثوري <sup>(٦)</sup> وأحمد <sup>(٧)</sup> وإسحاق <sup>(٨)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> سافطة من أو ط

<sup>(٢)</sup> طمس في ط

<sup>(٣)</sup> طمس في ط

<sup>(٤)</sup> في ط : هذا

<sup>(٥)</sup> انظر التهذيب ١٨٧/٣ والوسيط ٥٥٥/٢، والعزير ٢٤٤/٣ وروضة الطالبين ٣٨٦/٢ ومغني  
المحتاج ٤٤٨/١

<sup>(٦)</sup> انظر سنن الترمذي ١١٠/٣، والمغني ٤١٠/٤ والمجموع ٤٤٧/٦

<sup>(٧)</sup> وهو المذهب وعنه يجب إتمام الصوم ويلزمه القضاء إن أفسده. انظر المغني ٤١٠/٤ والكافي ٣٦٤/١  
والإنصاف ٣٥٢/٣

<sup>(٨)</sup> انظر سنن الترمذي ١١٠/٣، والمغني ٤١٠/٤، والمجموع ٤٤٧/٦

وروي عن عمر<sup>(١)</sup> وعلي<sup>(٢)</sup> وابن عباس<sup>(٣)</sup> وجابر<sup>(٤)</sup> رضي الله عنهم وقال أبو حنيفة: من تبرع بصوم أو صلاة لزمه الإتمام ، فإن خرج من العبادة [قبل

(١) روى عبد الرزاق ٢٧٧/٤ رقم ٧٧٩٤ بسنده عن أبي ظبيان قال: دخل عمر بن الخطاب المسجد ، فركع ركعة ، ثم انصرف ، فقيل له ، فقال: إنما هو تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص ، إني كرهت أن ألتخذه طريقا .

وهذا الأثر وإن لم يكن صريح الدلالة في الخروج من تطوع الصيام إلا أن تعليل عمر يفهم أنه يجوز الخروج من التطوع عموما أيا كان نوعه ؛ ولذلك أورد عبد الرزاق هذا الأثر تحت باب إفطار التطوع وصومه إذا لم يبيته .

وروى عبد الرزاق أيضا ٢٧٢/٤ رقم ٧٧٧٢ بسنده عن إسماعيل بن أمية أن عمر بن الخطاب قال لأصحابه يوما : ما ترون علي ؟ فإني أصبحت اليوم صائما فرأيت جارية لي فوقعت عليها فقال علي : صمت تطوعا فأنت حلالا لا أرى عليك شيئا . وهذا فعل من عمر وإقرار منه على فتوى علي رضي الله عنهما .

(٢) أثر علي رضي الله عنه تقدم آنفا في ضمن أثر عمر رضي الله عنه .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ٢٧٢/٤ رقم ٧٧٧٣ بسنده عن سعيد بن أبي الحسن قال دخلت على ابن عباس أول النهار فوجدته مفطرا فقلت ما شأنك ؟ فقال : رأيت جارية لي فأعجبتني فوقعت عليها أما إني أزيدك أخرى إنها قد أصابت فاحشة فحسناها .

وأخرجه ابن أبي شيبه ٤٤٦/٢ من وجه آخر نحوه . وروى عنه عبد السرزاق ٢٧١/٤ رقم ٧٧٦٧ ، ٧٧٦٨ ، ٧٧٦٩ ، ٧٧٧٠ وفي هذا الموضع الأخير أنه قال : من أصبح صائما تطوعا إن شاء صام وإن شاء أفطر وليس عليه قضاء . وفي رواية عند أبي شيبه ٤٤٥/٢ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال يقضي يوما مكانه . ولكن أكثر الآثار عنه ليس فيها ذكر القضاء .

(٤) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري السلمي أبو عبد الله وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو محمد أحد المكثرين عن النبي صلى الله عليه وسلم له ولأبيه صعبة غزا تسع عشرة غزوة ، ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين . انظر ترجمته في الإصابة ٢١٣/١ والتقريب ١٥٣/١ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق ٢٧١/٤ - ٢٧٢ رقم ٧٧٧١ عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير عن جابر بن عبد الله كان لا يرى بإفطار التطوع بأسا .

تمامها] <sup>(١)</sup> لعذر مثل: المرض يطرأ عليه ، أو يحلف عليه صديقه فيفطر فلا إثم  
<sup>(٢)</sup> عليه ؛ وإن أفطر وخرج من الصلاة لغير عذر أثم ويجب عليه القضاء في  
الموضعين جميعا. <sup>(٣)</sup> وقال مالك وأبو ثور: إن خرج من العبادة لعذر فلا قضاء  
عليه ، وإن خرج لغير عذر فعليه القضاء. <sup>(٤)</sup>

واحتج من نصرهم بما روي أن عائشة وحفصة <sup>(٥)</sup> رضي الله عنهما أصبحتا  
صائميتين فأهدي لهما خيس <sup>(٦)</sup> فأفطرتا ثم دخل عليهما رسول الله ﷺ فذكرتا  
ذلك [له] <sup>(٧)</sup> فقال: «أقضيا يوما مكانه» <sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> ساقطة من أ و ب

<sup>(٢)</sup> نهاية ل ٥٩ من ط

<sup>(٣)</sup> لا خلاف بين الحنفية في وجوب القضاء مطلقا ، واختلفوا في نفس الإفساد هل يباح أم لا ؟ ظاهر  
الرواية لا يجوز إلا بعذر . انظر المبسوط ٦٨/٣ - ٦٩ ، وبداية المبتدئ والهداية وفتح القدير ٢٨٠/٢  
وبدائع الصنائع ٢٦٠/٢ .

<sup>(٤)</sup> انظر قول مالك في المدونة ٢٠٥/١ والإشراف ٢١٠/١ والذخيرة ٥٢٨/٢ والاستذكار ٢٠٢/١٠  
وانظر قول أبي ثور في الاستذكار ٢٠٢/١٠ والمجموع ٤٤٧/٦

<sup>(٥)</sup> حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد حصن بن حذافة  
— هكذا في الإصابة وفي التقريب خنيس بن حذافة — سنة ثلاث ، وماتت سنة خمس وأربعين .  
انظر الإصابة ٢٧٣/٤ - ٢٧٤ ، والتقريب ٦٣٦/٢

<sup>(٦)</sup> الخيس هو الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن ، وقد يجعل عوض الأقط الدقيق أو الفتيت . انظر  
النهاية في غريب الحديث ٤٦٧/١

<sup>(٧)</sup> ساقطة من أ و ب

<sup>(٨)</sup> أخرجه أبو داود ٨٢٦/٢ رقم ٢٤٥٧ عن يزيد بن الهاد عن زميل عن عروة عن عائشة رضي الله عنها.

قال البخاري في التاريخ الكبير ٤٥٠/٣: لا يعرف لزميل سماع عن عروة ولا ليزيد من زميل ولا تقوم به الحجة .

وضعف الألباني هذا الحديث في ضعيف سنن أبي داود ص ١٨١ رقم ٥٣١ .  
وأخرجه الترمذي ١١٢/٣ رقم ٧٣٥ وأحمد ٢٦٣/٦ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨٠/٤ عن جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها به .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٨٠/٤ عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري به .  
ورواه مالك ٣٠٦/١ رقم ٥٠ ، وعبد الرزاق ٢٧٦/٤ رقم ٧٧٩٠ عن الزهري مرسلًا .

قال الترمذي : وروى صالح بن الأخضر ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا ، ورواه مالك بن أنس ومعمّر وعبيد الله بن عمر وزياد بن سعد وغير واحد ممن الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا ولم يذكروا فيه عن عروة وهذا أصح . وذكر البيهقي مثل ذلك . وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ص ٨٠ ، رقم ٧٣٥ ورواه ابن حزم في المحلى ٤١٩/٤ عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة .

قال البيهقي في السنن الكبرى ٢٨١/٤ : جرير بن حازم وإن كان من الثقات فهو واهم فيه قد خطأه في ذلك أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلًا .

قال ابن حزم في الموضع السابق : ولم يخف علينا قول من قال إن جرير بن حازم أخطأ في هذا الخبر إلا أن هذا ليس بشيء ؛ لأن جريرا ثقة ودعوى الخطأ باطل إلا أن يقيم المدعي له برهانا على صحة دعواه وليس انفراد جرير بإسناده علة ؛ لأنه ثقة .

وللحديث طرق أخرى منها : ما رواه الطبراني في الأوسط ٧٦/٨ رقم ٨٠١٢ من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أهدى لعائشة وحفصة هدية وهما صائمتان فأكلتا منها فذكرتا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « اقضيا يوما مكانه ولا تعودا » .

وضعفه البيهقي في الخلافيات — مختصر الخلافيات ٩٧/٣ والهيتمي في مجمع الزوائد ٢٠٢/٣ .  
ورواه ابن أبي شيبة ٤٤٥/٢ عن خصيف عن سعيد بن جبير مرسلًا .

ورواه البزار — كشف الأستار — ٤٩٦/١ رقم ١٠٦٣ والطبراني في الأوسط ٣٠٧/٥ رقم ٥٣٩٥ من طريق حماد بن الوليد عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما نحوه .

قال البزار : لا نعلمه يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه وحماد بن الوليد لين الحديث . إلخ .  
وضعفه أيضا البيهقي في الخلافيات — مختصر الخلافيات ٩٩/٣ والهيتمي في مجمع الزوائد ٢٠٢/٣ .

قالوا : ولأنها عبادة مقصودة فإذا تبرع بها ولم يستتمها <sup>(١)</sup> / وجب عليه القضاء  
كالخج . قالوا : ولأنها عبادة (تلتزم) <sup>(٢)</sup> / <sup>(٣)</sup> بالنذر فإذا تبرع بها ولم يستتمها وجب  
عليه القضاء كالخج .

ودليلنا (هو) <sup>(٤)</sup> أن لنا طريقين في المسألة أحدهما : أن القضاء لا يجب . والثاني :  
أنه مخير بين أن يتم العبادة وبين أن لا يتمها . فأما الدليل على أن القضاء لا يجب  
فهو ما روت أم هانئ <sup>(٥)</sup> رضي الله عنها أنها دخلت على رسول الله ﷺ فأهدي  
(له) <sup>(٦)</sup> عس <sup>(٧)</sup> من لبن فشرب منه ثم ناولها فشربت وقالت : يا رسول الله ، إني  
كنت صائمة ولكني كرهت أن أرد سؤرك فقال : «إن كان قضاء رمضان  
فاقضي يوما مكانه وإن كان تطوعا فإن شئت فاقضيه وإن شئت فلا تقضيه» . <sup>(٨)</sup>

---

<sup>(١)</sup> نهاية ل ب ٨٩ من ب

<sup>(٢)</sup> في ط : تلتزمه

<sup>(٣)</sup> نهاية ل ١٥٠ من أ

<sup>(٤)</sup> في أ و ب : زعمو

<sup>(٥)</sup> أم هانئ بنت أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، الهاشمية ، ابنة عم النبي صلى الله عليه وسلم قيل  
اسمها فاختة وقيل فاطمة وقيل هند والأول أشهر كانت زوج هبيرة بن عمرو بن عائذ المخزومي  
أسلمت عام الفتح لها صحبة وأحاديث ماتت في خلافة معاوية رضي الله عنها . انظر ترجمتها في  
الإصابة ٥٠٣/٤ والتقريب ٦٢٥/٢

<sup>(٦)</sup> في ط : لها

<sup>(٧)</sup> العس القدح وجمعه عساس وأعساس . انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٦/٣

<sup>(٨)</sup> أخرجه أحمد ٣٤٣/٦ والنسائي في السنن الكبرى ٢٥٠/٢ رقم ٣٣٠٥ والدارقطني في سننه  
١٧٤/٢ — ١٧٥ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧٨/٤ عن حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن  
هارون بن أم هانئ عن أم هانئ نحوه .

قالوا: هذا الخبر لا أصل له ؛ لأن أم هانئ دخلت على رسول الله ﷺ يوم  
الفتح <sup>(١)</sup> (وكان) <sup>(٢)</sup> ذلك في شهر رمضان <sup>(٣)</sup> ولا يجوز أن يقول لها رسول الله إن  
كان قضاء رمضان وإن كان تطوع ؛ لأن ذلك لا يجوز فعله في شهر رمضان .  
والجواب أنه ليس في الخبر أنها (دخلت على رسول الله ﷺ فيجوز) <sup>(٤)</sup> أن  
يكون دخولها عليه في غير رمضان .

---

وأخرجه الترمذي ١٠٩/٣ رقم ٧٣١ عن أبي الأحوص عن سماك بن حرب به إلا أنه قال : «أمن قضاء  
كنت تقضيه » ؟ قالت : لا قال : « فلا يضرك » .

ورواه أبو داود ٨٢٥/٢ رقم ٢٤٥٦ من طريق عبد الله بن الحارث عن أم هانئ نحوه .  
قال النسائي : اختلف على سماك بن حرب فيه وسماك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بل الحديث  
لأنه كان يقبل التلقين .

وقال ابن القطان : هارون بن هانئ لا يعرف . انظر التلخيص الحبير ٢٢٣/٢ . وقال المنذري في مختصر  
سنن أبي داود ٣٣٤/٣ : في إسناده مقال ولا يثبت .

<sup>(١)</sup> رواه أبو داود ٨٢٥/٢ رقم ٢٤٥٦ من طريق عبد الله بن الحارث عن أم هانئ .

<sup>(٢)</sup> في ط : فكان

<sup>(٣)</sup> رواه البخاري في الصحيح مع الفتح ٥٩٥/٤ رقم ٤٢٧٥

<sup>(٤)</sup> هكذا في النسخ الثلاثة ولعل صحة العبارة : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان  
فيجوز .



وجواب آخر وهو أن رسول الله ﷺ فتح مكة في رمضان ، وأقام بعد ذلك ثمانية عشر يوما فكانت إقامته بمكة بعضها في رمضان وبعضها في شوال فيجوز أن تكون دخلت عليه في شوال. <sup>(١)</sup>

قالوا : فنحن نتأول قوله ﷺ «إِنْ شِئْتَ فَاقْضِهِ» أي على الفور والتعجيل «وإن شِئْتَ فَلَا تَقْضِهِ» أي على الفور ، وأخبرها أن تأخير القضاء جائز .  
والجواب أن قوله ﷺ : «إِنْ شِئْتَ فَلَا تَقْضِهِ» ظاهره إسقاط جواز القضاء بكل حال .

وجواب آخر وهو (أنا) <sup>(٢)</sup> أجمعنا على أن قضاء رمضان يجوز تأخيره كما يجوز تأخير قضاء التطوع فلو كان ما ذكروه من التأويل صحيحا لم يكن لتفرقة رسول الله ﷺ بين قضاء رمضان وبين قضاء التطوع معنى ، ولما فرق بينهما لم

---

<sup>(١)</sup> جاء في رواية البخاري مع الفتح ٦١٥/٤ رقم ٤٢٩٨ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة تسعة عشر يوما يصلي ركعتين .

قال الحافظ في الفتح ٢١٤/٤ : والذي اتفق عليه أهل السير أنه خرج في عاشر رمضان — يعني من المدينة — ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه . وذكر الحافظ في الفتح أيضا ٥٩٦/٦ أن الإمام أحمد روى بسند صحيح عن أبي سعيد قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح لليلتين خلتا من شهر رمضان . وذكر أن البيهقي روى عن طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال صبح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لثلاث عشرة ليلة خلت من رمضان . قال الحافظ وهذا يدفع التردد الماضي ويعين يوم الخروج وقول الزهري يعين يوم الدخول ويعطي أنه أقام في الطريق اثنا عشر يوما .

قلت : إن كان ما اتفق عليه أهل السير هو الصحيح فلا إشكال في قول المؤلف : لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام في مكة تسعة عشر يوما . وإن كان الصحيح هو ما في رواية أحمد ورواية البيهقي فمشكل ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة تسعة عشر يوما كما أسلفنا فتكون كللها في رمضان إلا يوم العيد إن كان رمضان انتهى بثلاثين وإلا يكون أقام بمكة يومين من شوال أحدهما يوم العيد .

<sup>(٢)</sup> في ب : أننا

يكن ذلك إلا أن (رمضان يجب قضاؤه)<sup>(١)</sup> والتطوع لا يجب قضاؤه فبطل ما قالوه.

ويدل عليه أيضا أن هذه العبادة لو أتمها (لكانت)<sup>(٢)</sup> تطوعا فإذا خرج منها قبل الإتمام وجب أن لا يلزمه قضاؤها أصله إذا صام وهو يعتقد أن عليه صوما واجبا (ثم بان له)<sup>(٣)</sup> أن لا صوم عليه فأفطر. قالوا: المعنى هناك أنه لم يلتزم العبادة فلذلك لم يجب عليه قضاؤها<sup>(٤)</sup> وليس كذلك في مسألتنا فإنه التزم العبادة فوجب عليه القضاء، يدل على صحة هذا أنه لو دفع إلى رجل دينارا وهو يعتقد أن له عليه ديناً ثم [بان]<sup>(٥)</sup> له أن لا شيء عليه / فإنه يجوز له استرجاع الدينار منه. ولو كان وهب له الدينار لم يكن له الرجوع فيه.<sup>(٦)</sup> ولم يكن الفرق بين الموضعين إلا أنه التزم العطية لما وهب فلم يكن له الرجوع [وفي الموضع الآخر لم

---

(١) في ط: قضاء رمضان يجب قضاؤه .

(٢) في ط: كانت .

(٣) في ب: وبان له .

(٤) قال الكاساني في بدائع الصنائع ٢/٢٦١: اختلف أصحابنا في الصوم المظنون إذا أفسده بأن شرع في صوم أو صلاة على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه فأفطر متعمدا قال أصحابنا الثلاثة لا قضاء عليه لكن الأفضل أن يمضي فيه . وقال زفر عليه القضاء .

(٥) ساقطة من ط

(٦) نهاية ل ٩٠ من ب

(٧) المذهب عند الحنفية أن للواهب الرجوع في هبته ما لم يعرض عارض يمنع من الرجوع فيها . انظر بدائع الصنائع ٢/١٨٣ وما بعدها .

يلتزم العطية لما وهب فكان له الرجوع<sup>(١)</sup> (كذلك)<sup>(٢)</sup> يجب أن يكون في مسألتنا مثله.

والجواب من وجهين أحدهما: أن الصوم الواجب أكد من الصوم الذي ليس بواجب ثم ثبت أنه لو أفطر من الصوم الذي كان يعتقد وجوبه ثم تبين أنه ليس بواجب عليه لم يلزمه القضاء فلأن لا يلزمه بالإفطار من الصوم الذي دخل فيه وهو يعتقد أنه ليس بواجب أخرى وأولى.

والثاني: أنه إذا دفع إليه دينارا وهو يعتقد أن [له]<sup>(٣)</sup> عليه (دينارا)<sup>(٤)</sup> ثم بان أن لا شيء له عليه فإن الدينار لا يصير هبة ؛ إذ من شرط الهبة القبول والإيجاب ، وما وجد /<sup>(٥)</sup> الشرط (فلذلك)<sup>(٦)</sup> جاز له الرجوع فيه وليس كذلك إذا وهب فإنه قد وجد عقد الهبة فلم يكن له الرجوع وبان الفرق بين الموضعين ، (عندنا)<sup>(٧)</sup> ( إلى )<sup>(٨)</sup> مسألتنا من الصوم فوجدنا أنه إذا صام يوما يعتقد وجوبه ثم بان

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) في ب : لذلك .

(٣) ساقطة من ط

(٤) في ب : دينا

(٥) نهاية ل ٢٠ من ط

(٦) في ب : فكذلك

(٧) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل الصواب : عدنا

(٨) في أ و ب : أن

له أنه ليس بواجب عليه فإنه يصير تطوعاً فإذا خرج من الصوم لم يلزمه  
قضاؤه وكذلك يجب إذا نوى به التطوع في الابتداء ثم لم يستتمه أن لا يلزمه  
القضاء إذ لا فرق بين الموضعين . قياس آخر وهو أنها عبادة يتحلل منها بالفساد  
فإذا خرج منها قبل استتمامها لم يلزمه قضاؤها أصله الإعتكاف.<sup>(١)</sup>

وأما الطريق الثاني [فهو]<sup>(٢)</sup> أنه مخير بين أن يتم العبادة وبين أن لا يتمها ،  
فالدليل عليه ما روت أم هانئ أن النبي ﷺ قال : «الصائم تطوعاً أمير نفسه»  
وروي « [أمين نفسه] »<sup>(٣)</sup> إن شاء صام وإن شاء أفطر »<sup>(٤)</sup> وروت عائشة رضي  
الله عنها قالت دخل علي رسول الله ﷺ فقال : «هل من غداء ؟» (فقلت : لا .

(١) انظر الحاوي الكبير ٤٦٩/٣

(٢) ساقط من ب

(٣) ساقط من ط

(٤) أخرجه الترمذي ١٠٩/٣ رقم ٧٣٢، وأحمد ٣٤٣/٦ والسنن الكبرى ٢٤٩/٢، والبيهقي  
في السنن الكبرى ٢٧٦/٤ من طريق شعبة عن جعدة عن أم هانئ مرفوعاً : الصائم المتطوع أمين  
نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر . وهذا لفظ الترمذي ، ولفظ أحمد والسنن الكبرى أمير نفسه . ورواه  
البيهقي بلفظ : أمين أو أمير نفسه . بالشك ثم قال : قال شعبة فقلت لجعدة أسمعته أنت من أم هانئ  
قال أخبرني أهلنا وأبو صالح مولى أم هانئ عن أم هانئ .

وأخرجه الحاكم ٤٣٩/١ والدارقطني ١٧٥/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧٦/٤ عن سماك بن  
حرب عن أبي صالح عن أم هانئ عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الصائم المتطوع أمير نفسه  
.. الحديث غير أن في رواية الدارقطني : أمين نفسه أو أمير نفسه بالشك .

وفي رواية عند الحاكم ٤٣٩/١ والدارقطني ١٧٥/٢ بهذا السند بلفظ : المتطوع بالخيار إن شاء صام وإن  
شاء أفطر .

قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتلك الأخبار المعارضة لهذا لم يصح منها شيء  
وقال الترمذي : وحديث أم هانئ في إسناده مقال . وقال ابن التركماني في الجوهر النقي مع السنن

الكبرى للبيهقي ٢٧٨/٤ : هذا الحديث مضطرب إسناده ومتنا ثم ذكر وجهه .

وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢٢٣/١ رقم ٥٨٥

قال :«(فإني) <sup>(١)</sup>إذا صائم» . ودخل علي مرة أخرى فقلت :يا رسول الله ، حبأنا

لك حيسا فقال:«(أما إني أصبحت أريد الصوم ولكن قريه)» <sup>(٢)</sup>.

ويدل عليه من القياس أنها عبادة يتحلل منها بالفساد فإذا تبرع بها لم يلزمه

(إتمامها) <sup>(٣)</sup> أصله الاعتكاف <sup>(٤)</sup> ، ولأنها عبادة لا يمضي في فاسدها كما يمضي في

صالحها فإذا تبرع بها لم يلزمه إتمامها أصله ما ذكرناه.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالخبر فهو أن راويه عبد الله بن عمر العمري <sup>(٥)</sup>

وكان ضعيفا على أنه لو ثبت حملناه على الاستحباب بدليل ما ذكرناه.

وأما الجواب عن قولهم :عبادة مقصودة فإذا تبرع بها وجبت عليه فهو أنه

/ <sup>(٦)</sup>يطلق (بالاعتكاف) <sup>(٧)</sup> ؛ فإنه عبادة مقصودة فإذا تبرع بها لم (يجب عليه) <sup>(٨)</sup>

---

<sup>(١)</sup> في ط فقيلا لا فقال إني

<sup>(٢)</sup> تقدم تخريجه في ص ١٠٦

<sup>(٣)</sup> في ط استتمامها

<sup>(٤)</sup> انظر اخاوي الكبير ٤٦٩/٣

<sup>(٥)</sup> هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ،أبو عبد الرحمن العمري المدني

ضعيف عابد مات سنة إحدى وسبعين ومائة وقيل بعدها .انظر التقریب ٥١٦/١ .تقدم آنفا أن

الخافظ ضعف عبد الله بن عمر هذا ،ولكني لم أجده الحديث من روايته ،وقد تقدم في تخريج

الحديث في ص ١٠٦ أن للحديث طرقا كثيرة منها طريق عبيد الله بن عمر عند البزار والطبراني في

الأوسط ،وهو أخو عبد الله بن عمر هذا لكن عبيد الله ابن عمر ثقة ثبت كما في التقریب ٦٣٧/١

فلعل المصنف اشتبه الأخوان والله أعلم بالصواب .

<sup>(٦)</sup> نهاية ل ٩١ من ب

<sup>(٧)</sup> في ط : بياض في أول الكلمة

<sup>(٨)</sup> في ط يلزمه

إتمامها. ويطلق أيضا بمن صام يوما يعتقد وجوبه ثم بان أنه ليس بواجب عليه فإنه لا يلزمه إتمامه مع كونه عبادة مقصودة ثم المعنى في الأصل أن الحج يمضى في فاسده كما يمضى في صالحه ولا يتحلل منه بالفساد والصوم بخلافه فإن الفرق بينهما .

وأما الجواب عن قولهم: عبادة تلزم بالنذر فإذا تبرع بها ولم يستتمها وجب عليه قضاؤها كالحج فهو أنه لا يجوز اعتبار التطوع بالنذر؛ لأن النذر أكد . يدل عليه أن صوم التطوع يجوز له الخروج منه إذا حلف عليه صديقه ولا يجوز مثل ذلك في النذر . وكذلك إذا نذر /<sup>(١)</sup> الاعتكاف وخرج منه لزمه القضاء ولا يلزمه إذا كان الاعتكاف تطوعا فإن الفرق .

وأىضا فإن النذر أجري مجرى الإحرام بالحج في أنه لا يجوز التحلل منه قبل استتمامه . يدل على ذلك أنه لو نذر أن يصلي أربع ركعات فصلي ركعتين وأراد الاقتصار عليهما لم يحز ولو أنه نوى أن يتطوع بصلاة أربع ركعات فصلي ركعتين وأراد الاقتصار عليهما جاز ذلك وإذا كان هكذا لم يصح اعتبار أحدهما بالآخر وثبت ما ذكرناه [والله أعلم]<sup>(٢)</sup> .

---

(١) نهاية ل ١٥١ من أ

(٢) ساقط من ط

## باب النهي عن الوصال

قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال. (١) الحديث.

وهذا كما قال وصال الصوم منهي عنه، هذا مذهب كافة العلماء (٢) إلا ما حكى عن عبد الله (٣) بن (الزبير) (٤) رضي الله عنهما أنه كان يواصل اقتداء برسول الله ﷺ (٥).

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٧/٩ والحديث أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح ١٣٩/٤ رقم ١٩٦٢ ومسلم ٧٧٤/٢ رقم: ١١٠٢-٥٦، ٥٥.

قال ابن الأثير في النهاية ١٩٣/٥ في تعريف الوصال هو أن لا يفطر يومين أو أياما .

(٢) انظر بدائع الصنائع ٢١٧/٢، والاستذكار ١٥٣/١٠، والمجموع ٤٠١/٦، والكافي لابن قدامة ٣٦١/١ والمحلى ٤٤٣/٤

(٣) عبد الله بن الزبير بن العوام، القرشي الأسدي أبو بكر وأبو حبيب بالخاء المعجمة مصغرا كلن أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين وولي الخلافة تسع سنين إلى أن قتل في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين. انظر الإصابة ٣٠٨/٢ والتقريب ٤٩٢/١

(٤) غير واضحة في أ

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٩٦/٢ وصحح إسناده الحافظ في الفتح ٢٤٠/٤ وابن حزم في المحلى ٤٤٣/٤-٤٤٤.

وروي نحو هذا عن أخت أبي سعيد من الصحابة ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي أنعم وعامر بن عبد الله بن الزبير وإبراهيم بن زيد التيمي وأبي الجوزاء. انظر المصنف لابن أبي شيبة ٤٩٦/٢ والمحلى ٤٤٣/٤ والاستذكار ١٥١/١٠ وفتح الباري ٢٤١/٤

والدليل على أنه منهي عنه ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إياكم والوصال ، إياكم والوصال » قالوا: يا رسول الله ، إنك تواصل . قال: «إني لست كأحدكم إني أظل عند ربي يطعمني ويسقيني »<sup>(١)</sup>

وروي [أنس]<sup>(٢)</sup> أن رسول الله ﷺ واصل فواصل ناس فبلغه ذلك فقال: «لو مد لي الشهر لواصلت وصلا يدع المتعمقون<sup>(٣)</sup> تعمقهم»<sup>(٤)</sup>. ولأن الوصال في الصوم يضعف الإنسان وربما أدى إلى العجز عن الفرائض فمنع منه [لذلك]<sup>(٥)</sup>.

فأما (اقتداء)<sup>(٦)</sup> ابن الزبير بوصال رسول الله ﷺ فقد قال الشافعي: وفرق الله بين رسوله وبين خلقه في أمور/<sup>(٧)</sup> أباحها له وحظرها عليهم ، وفي أمور كتبها عليه وخففها عنهم.<sup>(٨)</sup>

---

(١) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٤٢/٤ رقم ١٩٦٦ ومسلم ٧٧٤/٢-٧٧٥ رقم ١١٠٣-٥٨ ، ومالك في الموطأ ٢٧٧/١ رقم ٦٨٤ عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه ، ولفظ مالك أقرب إلى اللفظ الذي ذكره المصنف.

(٢) ساقطة من ط

(٣) قال ابن الأثير في النهاية ٢٩٩/٣: المتعمق المبالغ في الأمر المتشدد فيه الذي يطلب أقصى غايته .

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٣٧/١٣-٢٣٨ رقم ٧٢٤١ ومسلم ٧٧٦/٢ رقم ١١٠٤-٦٠ واللفظ الذي أورده المصنف قريب من لفظ مسلم .

(٥) ساقطة من ب

(٦) في ط اعتلال

(٧) نهاية ل ٦١ من ط

(٨) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٧/٩



وهذا صحيح الوصال مما (أباح) <sup>(١)</sup> الله تعالى لرسوله ومنع منه غيره <sup>(٢)</sup>. وقد قال النبي ﷺ لما قيل له: إنك تواصل قال: «إني لست كأحدكم إني أظل / <sup>(٣)</sup> عند ربي فيطعمني ويسقيني» <sup>(٤)</sup>

إذا ثبت هذا فهل النهي عن الوصال نهي تحريم أو نهي تنزيه؟ فيه وجهان <sup>(٥)</sup> أحدهما: أنه نهي تحريم؛ لأن ظاهر النهي يدل على التحريم <sup>(٦)</sup>. والثاني: أنه نهي تنزيه؛ لأن النبي ﷺ بين العلة وأنه لأجل الضعف بقوله: «إني أظل عند ربي فيطعمني ويسقيني» <sup>(٧)</sup> وإذا كان (لهذا) <sup>(٨)</sup> المعنى لم يكن محرما؛ لأن حصول الضعف مظهر غير متيقن والتحريم لا يتعلق بما يظن كونه في ثاني الحال قبل أن يكون.

---

<sup>(١)</sup> في ط: أباحه

<sup>(٢)</sup> حكى النووي اتفاق نصوص الشافعي والأصحاب على أن الوصال من خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم، ومباح له صلى الله عليه وسلم، وأنه مكروه في حقنا كراهة تحريم على الصحيح. انظر المجموع ٤٠١/٦، والتهذيب ١٨٧/٣

<sup>(٣)</sup> نهاية ل ٩٢ من ب

<sup>(٤)</sup> تقدم تخريجه في ص ٥٠٠

<sup>(٥)</sup> حنية العلماء ٢١١/٣ والعزیز ٢١٥/٣ والمنهذب مع المجموع ٣٩٩/٦

<sup>(٦)</sup> وهو ظاهر كلام الشافعي وهو الأصح. انظر العزيز ٢١٥/٣ وحلية العلماء ٢١١/٣ والمجموع ٣٩٩/٦-٤٠٠

<sup>(٧)</sup> تقدم تخريجه في ص ٥٠٠

<sup>(٨)</sup> في ب: هذا

فصل اختلف أصحابنا في قوله صَلَّى «إني أظلم عند ربي فيطعمني

ويسقيني»<sup>(١)</sup> فقال بعضهم : كان يطعم ويسقى على الحقيقة . وقال بعضهم : لم يكن يطعم ويسقى وإنما كان يقوى حتى يصير بمنزلة من تقوى بالأكل والشرب<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

فصل وإذا واصل الصائم لم يفسد صومه ؛ لأن النهي عن الوصال ليس (لمعنى)<sup>(٣)</sup> يعود إلى الصوم فلذلك لم يفسده<sup>(٤)</sup> وإذا واصل فينبغي أن تكون مواصلته من السحر إلى السحر ؛ لما روى أبو سعيد عن رسول الله ﷺ قال : «أيكم واصل فمن السحر إلى السحر»<sup>(٥)</sup> . وإذا واصل كذلك يكون مخالفا للسنّة في تعجيل الإفطار .

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٥ : ح

(٢) انظر هذين المعنيين في الحاوي الكبير ٤٧١/٣ ومعالم السنن ١٠٧/٢ - ١٠٨ والمجموع ٤٠١/٦ وصحح النووي المعنى الثاني .

(٣) في أ و ب : معنى

(٤) انظر المذهب والمجموع ٣٩٩/٦ - ٤٠١ وذكر النووي اتفاق الأصحاب على ذلك . وقال البغوي في التهذيب ١٨٧/٣ وهذا العصيان لقصده إلى الوصال وإلا فالفطر قد حصل بدخول الليل كالحائض إذا صلت عصت وإن لم يكن لها صلاة

(٥) رواه البخاري مع الفتح ٢٤٥/٤ رقم ١٩٦٧ نحوه .

فصل والوصال المنهي عنه ترك الطعام والشراب <sup>(١)</sup>؛ لأن الصائم يفطر

بدخول الليل أكل أو لم يأكل <sup>(٢)</sup>؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال «إذا أقبل

الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم» <sup>(٣)</sup>.

## باب صوم يوم عرفة وعاشوراء

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن داود بن شابور <sup>(٤)</sup> وسنن الحديث

<sup>(٥)</sup>. قال الشافعي وأحب صومهما يعني يوم عرفة وعاشوراء إلا أن يكون حاجا

فأحب له ترك صوم يوم عرفة؛ لأنه حاج مضحى مسافر <sup>(٦)</sup>.

---

(١) حقيقة الوصال عند الجمهور أن يصوم يومين فأكثر من غير أكل ولا شرب في الليل. انظر المجموع

٤٠٠/٦، والعزير ٢١٤/٣ والتهذيب ١٨٧/٣

(٢) ذكر الصنف في الفصل الذي قبل هذا أنه إذا واصل الصائم لا يفسد صومه، وذكر ههنا أنه يفطر

بغروب الشمس أكل أو لم يأكل، وظاهره التناقض، ولعل مراد المصنف أن المواصل يكون مفطرا

في الليل حكما شاء أو أبى، وفي اليوم الثاني يكون صائما صياما منها عنه. والله أعلم.

(٣) تقدم تخريجه في ص ١٧١

(٤) داود بن شابور بالمعجمة والموحدة أبو سليمان المكي وقيل إن اسم أبيه عبد الرحمن وشابور جده

ثقة. التقريب ٢٧٩/١

(٥) بلفظ: «صيام يوم عرفة كفارة السنة، والسنة التي تليها وصيام يوم عاشوراء يكفر سنة». والحديث

أخرجه أحمد ٢٩٦/٥، ٣٠٤، ٣٠٧، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨٣/٤ بهذا السند قال أحمد لم

يرفعه لنا سفيان وهو مرفوع.

وقال الألباني في الإرواء ١٠٩/٤ رقم ٩٥٢ وإسناده جيد في المتابعات.

(٦) مختصر المزني مع الأم ٦٨/٩

وهذا كما قال أما يوم عرفة فيستحب صومه <sup>(١)</sup>؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «صوم عرفة كفارة سنتين سنة ماضية وسنة مستقبلة» <sup>(٢)</sup>، فإن كان حاجا فالمستحب له أن يفطر <sup>(٣)</sup>.  
وقال إسحاق بن راهويه يستحب للحاج الصيام يوم عرفة كما يستحب لغير الحاج <sup>(٤)</sup>، وروي ذلك عن عائشة <sup>(٥)</sup> والزبير بن العوام <sup>(٦)</sup>.  
واحتج من نصرهم بعموم الحديث الذي ذكرناه.  
وقال عطاء إن كان الزمان (صيفا) <sup>(٧)</sup> فالمستحب للحاج إفطار يوم عرفة وإن كان (شتاء) <sup>(٨)</sup> فالمستحب له صيامه <sup>(٩)</sup> وهذا قريب من مذهبنا.

(١) الحاوي الكبير ٤٧٢/٣، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٤٦/١ وكفاية الأخيار ص ٢٠٧

(٢) أخرجه مسلم ٨١٩/٢ رقم ١٩٧: ١١٦٢ من حديث أبي قتادة بنحوه

(٣) انظر حلية العلماء ٢١٠/٣ - ٢١١ والحواي الكبير ٤٧٣/٣ والتهذيب ١٩١/٣

(٤) ذكره الماوردي في الحاوي الكبير ٤٧٢/٣ والنووي في المجموع ٤٣٠/٦

(٥) معرفة السنن والآثار ٤٢٨/٣ والمحلى ٤٣٩/٤

(٦) انظر الحاوي الكبير ٤٧٢/٣ والمجموع ٤٢٩/٦

(٧) في ط ضيقا

(٨) في ط : مسافرا

(٩) أخرجه عبد الرزاق ٢٨٤/٤ رقم ٧٨٢٢ وانظر أيضا الحاوي الكبير ٤٧٢/٣ والمجموع ٤٢٩/٦

والدليل على صحة قولنا ما روت أم الفضل <sup>(١)</sup> بنت الحارث رضي الله عنها أن  
 /الناس تماروا عندها في صيام رسول الله ﷺ بعرفة فبعثت إليه بعس فيه لبن  
 فشربه والناس ينظرون. <sup>(٢)</sup> وروى سعيد بن جبير قال رأيت ابن عباس رضي الله  
 عنهما بعرفة يأكل رمانا فقال هلم ثم قال لعنك صائم إن رسول الله ﷺ لم يكن  
 يصوم هذا اليوم <sup>(٣)</sup>.

ولأن أفضل العبادة بعرفة كثرة الدعاء فاستحب للحاج أن يفطر هناك ليقويه  
 الفطر على الدعاء  
 فأما احتجاجهم بعموم الحديث الذي ذكروه فإننا نحمله على غير الحاج بدليل  
 ما ذكرناه .

### فصل ويستحب صيام عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم <sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> هي لبابة بتخفيف الباء بنت الحارث بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها نون الهلائية أم  
 الفضل زوج العباس بن عبد المطلب وأخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت بعد  
 العباس في خلافة عثمان رضي الله عنهم. انظر ترجمتها في الإصابة ٣٩٨/٤ والتقريب ٦٥٨/٢

<sup>(٢)</sup> نهاية ل ٩٣ من ب

<sup>(٣)</sup> أخرجه البخاري مع الفتح ٢٧٨/٤ رقم ١٩٨٨ ومسلم ٧٩١/٢ رقم ١١٢٣ نحوه.

<sup>(٤)</sup> أخرجه النسائي في السنن الكبرى ١٥٤/٢ رقم ٢٨١٩ عن عكرمة وسعيد عن ابن عباس أنه أفطر  
 بعرفة، أي برمان فأكله فقال حدثني أم الفضل أن النبي صلى الله عليه وسلم أفطر بعرفة أي بلبن  
 فشربه .

وأخرجه عبد الرزاق ٢٨٣/٤ رقم ٧٨١٦ عن سعيد بن جبير أنه رأى ابن عباس مفطرا بعرفة يأكل  
 رمانا. ورواه الشافعي في رواية حرملة بتمامه كما في معرفة السنن الآثار ٤٢٨/٣

<sup>(٥)</sup> الخاوي الكبير ٤٧٣/٣ والعزير ٢٤٦/٣ والمجموع ٤٣٣/٦

والأصل فيه ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «صوم عاشوراء كفارة سنة»<sup>(١)</sup> وروى ابن عباس عنه عليه السلام أنه قال: «لئن عشت إلى العام المقبل لأصومن اليوم التاسع»<sup>(٢)</sup>. [قال أصحابنا أراد بذلك إضافته إلى اليوم العاشر في الصوم]<sup>(٣)</sup> بدليل قوله عليه السلام: «صوموا اليوم التاسع»<sup>(٤)</sup> والعاشر ولا تشبهوا باليهود»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه مسلم ٨١٩/٢ رقم ١٩٦: ١١٦٢ بنحوه. ورواه ابن حبان — الإحسان — ٣٩٤/٨ رقم ٣٦٣١ ولفظه صوم عاشوراء يكفر سنة.

(٢) في ط زيادة: والعاشر. والحديث أخرجه مسلم ٧٩٧/٢ — ٧٩٨ رقم ١٣٣، ١٣٤، ١١٣٤

(٣) الخاوي الكبير ٤٧٣/٣ والعزیز ٢٤٦/٣

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) أخرجه أحمد ٢٤١/١ وابن خزيمة ٢٩٠/٣ — ٢٩١ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨٧/٤ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٧٨/٢ عن ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن أبيه علي بن عبد الله بن عباس عن جده ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا يوم عاشوراء وخالفوا فيه اليهود وصوموا قبله يوما أو بعده يوما. وهذا لفظ أحمد. ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٨٧/٤ وعبد الرزاق ٢٨٧/٤ رقم ٧٨٣٩ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٧٨/٢ موقوفا على ابن عباس رضي الله عنهما. وعلقه الترمذي ١٢٠/٣ بصيغة التمریض. وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزاداته ص ٥١٢ رقم ٣٥٠٦. وحسنه أحمد شاكر في تحقيقه لمسنده أحمد ٢١٥٥/٤ رقم ٢١٥٤.

ورواه الشيخ في القسم الأول ٣١٦/٨ عنه بنحوه  
 صحيح غيره بن أبي بكر يقول: الكوفي ابن خنيس يقول: صوموا التاسع  
 والعاشر ولا تشبهوا باليهود.

فصل (اختلف)<sup>(١)</sup> أصحابنا في صوم عاشوراء هل كان مفروضا في صدر

الإسلام (أم)<sup>(٢)</sup> لا؟ على وجهين أحدهما: أنه لم يكن مفروضا<sup>(٣)</sup>. والثاني: أنه

كان مفروضا<sup>(٤)</sup> / وإليه ذهب أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>.

واحتج من نصره بما روي أن رسول الله ﷺ بعث إلى أهل العوالي يوم

عاشوراء «من لم يأكل فليصم هذا اليوم ومن كان أكل فليمسك بقيته»

<sup>(٦)</sup> وهذا يدل على أنه كان واجبا. وروى عائشة رضي الله عنها قالت كان أهل

الجاهلية يصومون عاشوراء وكان / رسول الله ﷺ يصومه فلما فرض رمضان

كان هو الفريضة وترك عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه.<sup>(٧)</sup>

والدليل على أنه لم يكن واجبا ما روي أن معاوية خطب بالمدينة في حجه

فقال يا أهل المدينة ، أين علماؤكم؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم: «هذا

---

(١) في ط: واختلف

(٢) في ط: أو

(٣) وهو الأصح وهو ظاهر نص الشافعي وعليه أكثر أصحابه. انظر معرفة السنن والآثار ٤٣٤/٣ والمجموع ٤٣٤/٦

(٤) حلية العلماء ٢١١/٣ والمجموع ٤٣٤/٦

(٥) نهاية ل ٦٢ من ط

(٦) المبسوط ٦٧/٣ وفتح القدير ٢٣٧/٢

(٧) تقدم تخريجه في ص ١١٦

(٨) نهاية ل ١٥٢ من أ

(٩) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٨٧/٤ رقم ٢٠٠٢ ومسلم ٧٩٢/٢ رقم ١١٣-١١٦ (١١٢٥) نحوه

يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء صام ومن شاء أفطر»<sup>(١)</sup>.

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث أهل العوالي فهو أن النبي ﷺ لم يأمر من [كان]<sup>(٢)</sup> أكل بقضائه ولو كان واجبا لأمره (بقضائه)<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

وأما الجواب عن حديث عائشة فهو أنها أخبرت عن صوم رسول الله ﷺ وأهل الجاهلية لعاشوراء قبل أن يفرض رمضان وذلك لا يدل على أنه كان واجبا فلم يكن فيه حجة وإذا كان هكذا صح ما قلناه [والله أعلم بالصواب]<sup>(٥)</sup> / <sup>(٦)</sup>.

### باب الأيام التي نهي عن صيامها.

قال الشافعي رحمه الله أنهى عن صيام يوم الفطر ويوم الأضحى وأيام التشريق<sup>(٧)</sup> لنهي رسول الله ﷺ عنها<sup>(٨)</sup> إلى آخر الباب.

---

(١) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٨٧/٤ رقم ٢٠٠٣ ومسلم ٧٩٥/٢ رقم ١٢٦—١١٢٩

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) في ط بالقضاء

(٤) تقدم الكلام عن الأمر بالقضاء في ص ٣٠

(٥) ساقطة من ط

(٦) نهاية ل ٩٤ من ب

(٧) قال ابن الأثير في النهاية ٤٦٤/٢: وهي ثلاثة أيام تلي عيد النحر، سميت بذلك من تشريق اللحم وهو تقديده وبسطه في الشمس ليحف... إلخ.

(٨) مختصر المزني مع الأم ٦٨/٩



وهذا كما قال ، والأصل في ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أنه نهي عن صيام يوم النحر والفطر <sup>(١)</sup>. وروى [أنس] <sup>(٢)</sup> أن رسول الله ﷺ نهي عن صيام يوم الفطر ، والنحر ، وثلاثة أيام التشريق <sup>(٣)</sup>. وروى أبو هريرة <sup>(٤)</sup> عن رسول الله ﷺ مثل ذلك . وزاد : واليوم الذي يشك فيه من رمضان <sup>(٥)</sup>.

إذا ثبت هذا فإنه لا يجوز صيام يوم الفطر والنحر قضاء ولا كفارة ولا تطوعا ولا نذرا وسواء كان نذرا مطلقا أو معينا فإذا عين نذره بصومها لم ينعقد النذر <sup>(٥)</sup>.

ووافقنا أبو حنيفة في جميع هذه المواضع إلا إذا عين صومها في النذر فإنه قال ينعقد نذره غير أنه لا يجوز أن يصومها وعليه أن يصوم يومين غيرهما . قال : فإن خالف وصامهما عصي الله عز وجل وأجزأه (ذلك) <sup>(٦)</sup> عن الفرض <sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٨١/٤ رقم ١٩٩١ ومسلم ٨٠٠/٢ رقم ١٤١ - ٨٢٧ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) ساقط من ط

(٣) أخرجه الدارقطني ٢١٢/٢ بسند فيه محمد بن خالد الطحان وهو ضعيف كما في التقريب ٧٠/٢ . ورواه أبو يعنى في مسنده ١٤٩/٧ - ١٥٠ ، رقم ٤١١٧ من طريق يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم خمسة أيام من السنة يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق . وعزاه في مجمع الزوائد ٢٠٣/٣ إلى أبي يعلى وهو ضعيف من طرقه كلها . وأشار إليه الترمذي ١٤٣/٣ .

(٤) تقدم تخريجه في ص ٦٧٠

(٥) انظر التهذيب ١٩٨/٣ والمجموع ٤٨٣/٦

(٦) في ط : وذلك

(٧) وهو ظاهر الرواية وروى عنه أبو يوسف أنه لا يصح نذره ولا يلزمه شيء .

واحتج من نصره بما روي عن رسول الله ﷺ قال: «من نذر نذرا سماه فعليه الوفاء به»<sup>(١)</sup>.

قالوا : ولأنه نذر صوم يوم هو فيه من أهل الصوم فوجب أن ينعقد نذره أصله سائر الأيام . ولأنه إذا قال: لله علي صوم انعقد النذر . [مَنْ] <sup>(٢)</sup> قال: يوم الفطر والنحر فإنه يقصد إلى حل ما عقده فلا يقبل (منه ذلك) <sup>(٣)</sup> ويصير بمنزلة النذر المطلق.

ودليلنا هو أن لنا في المسألة طريقين أحدهما : أنا ندل على أن النذر لا ينعقد . والثاني: ندل على أن الصوم لا يصح . فالدليل على أن النذر لا ينعقد قوله ﷺ : «لا نذر في معصية الله»<sup>(٤)</sup> وقوله ﷺ : «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»<sup>(٥)</sup>.

ومن القياس أنه نذر معصية فلم ينعقد أصله سائر المعاصي . ولأنه زمان لا يصح صومه فلا ينعقد نذر صومه أصله زمان الحيض والنفاس والليل <sup>(٦)</sup>.

---

انظر الأصل ٢٤١/٢ - ٢٤٢ ، والمختار مع الاختيار ١٣٦/١ ، والهداية مع فتح القدير ٢٩٨/٢ - ٣٠٣  
والمبسوط ٩٥/٣ وبدائع الصنائع ٢١٩/٢

(١) لم أحده وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٠٠/٣ وقال غريب.

(٢) سقط من النسخ الثلاثة : فإذا . وقد جاء التصريح بها في كلام المصنف في ص ١٧٤

(٣) في ط : ذلك منه

(٤) أخرجه مسلم ١٢٦٣/٣ رقم ٨ - ١٦٤١ ، في حديث طويل عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ٥٨٩/١١ رقم ٦٦٩٦ من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٦) انظر الحاوي الكبير ٤٥٥/٣

وأما الدليل على أن صومه لا يصح فهو ما روي عن رسول الله ﷺ أنه نهى  
عن صوم يوم الفطر والنحر<sup>(١)</sup>.

والنهي يتعلق به فساد المنهي عنه. ولأنه زمان لا يصح فيه القضاء ولا الكفارة  
ولا التطوع ولا النذر المطلق فوجب أن لا يصح فيه النذر المعين أصله زمان  
أخيض والنفاس [والليل]<sup>(٢)</sup>. قالوا: إنما لم يصح فيه القضاء لأن العبادة كاملة  
ويجب قضاؤها في محل كامل، ويوم النحر والفطر زمان ناقص فلذلك لم يجز فعلها  
/ فيه وليس كذلك/<sup>(٣)</sup> إذا عين نذره؛ لأن العبادة ناقصة تجب في زمان ناقص  
فوجب أن يصح فعلها فيه<sup>(٤)</sup>.

والجواب من ثلاثة أوجه أحدها: أن معنى الأصل يبطل بقضاء الصلاة في الدار  
المغصوبة؛ فإن العبادة كاملة ويجب قضاؤها في محل كامل ويسقط الفرض إذا  
(قضاها)<sup>(٥)</sup> في المحل الناقص وهو الدار المغصوبة<sup>(٦)</sup>. والثاني: أنه لا فرق بين العبادة  
الكاملة وغير الكاملة في أن فرضها يسقط في المحل الناقص. الذي يدل على هذا  
الدار المغصوبة فإن الصلاة الكاملة والناقصة [فيها]<sup>(٧)</sup> بمثابة واحدة.

---

(١) تقدم تخريجه في ص ١٠٠

(٢) ساقطة من ط

(٣) نهاية ل ٦٣ من ط

(٤) نهاية ل ٩٥ من ب

(٥) انظر المبسوط ٩٦/٣ وبدائع الصنائع ٢١٩/٢

(٦) في ط: فعلها

(٧) تقدمت هذه المسألة في ص ١٠٠

(٨) ساقطة من أ و ب

والثالث: أنه إذا كان يجب على ما ذكره أن يصح صوم التطوع في يوم  
الفطر والنحر لأنه عبادة ناقصة عن كمال [زمان] <sup>(١)</sup> الفرض ولما قالوا لا يصح  
دل على بطلان ما ذكره.

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله ﷺ: «من نذر نذرا (سماه) <sup>(٢)</sup> فعليه (الوفاء  
به) <sup>(٣)</sup>» فهو أن ذلك إذا (كان) <sup>(٤)</sup> نذر طاعة وهذا النذر ليس بطاعة يدل على  
أنا أجمعنا على أن الوفاء به لا يجب. وأما الجواب عن قولهم نذر صوم يوم هو فيه  
من أهل الصوم فهو أنا لا نسلم أنه من أهل الصوم بل هو ممنوع منه كالحائض  
والنفساء.

ثم المعنى في الأصل أن سائر الأيام يصح فيها القضاء والكفارة والنذر المطلق  
فلذلك انعقد فيها النذر المعين. وفي مسألتنا بخلافه. أو نقول: المعنى في سائر الأيام  
أن صومها يحل؛ فلذلك انعقد النذر فيها وليس كذلك في مسألتنا فإنه زمان لا  
يحل صومه فلم ينعقد نذر صومه أصله ما ذكرناه من زمان الحيض والنفاس والليل  
وأما الجواب عن قولهم: إذا قال لله علي صوم، انعقد النذر، فإذا قال: يوم  
الفطر أو النحر، فإنه يقصد إلى حل ما عقده فلا يقبل ذلك منه فهو أن النذر  
يتعين بتعيين الناذر، يدل على ذلك أنه إذا نذر صوم يوم الخميس فلا يجوز له أن

---

(١) ساقطة من ط

(٢) في ط وسمى

(٣) في ط: ما سمي

(٤) في ط: نذر

يصوم الأربعاء بدلا منه فدل على أن (التعيين)<sup>(١)</sup> تأثيرا كذلك يجب إذا عين يوم  
الفطر والنحر أن يكون لتعيينهما تأثير ولا يكون بمنزلة الإطلاق /<sup>(٢)</sup>.

وحواب آخر وهو أنه لو كان بمنزلة النذر المطلق لوجب أن لا يصح صومه  
كما لا يصح عن النذر المطلق ولما قالوا إنه يصح صومه إذا عينه دل على أنه  
خلاف النذر المطلق .

**فصل** وأما أيام التشريق فهل يجوز للمتمتع صيامها أم لا ؟ للشافعي في ذلك

قولان<sup>(٣)</sup> قال في القديم: يجوز له صيامها . وقال في الجديد: لا يجوز له صيامها  
وموضع هذه المسألة يجيء في كتاب الحج<sup>(٤)</sup> إن شاء الله [تعالى]<sup>(٥)</sup>.

فإذا قلنا لا يجوز /<sup>(٦)</sup> للمتمتع صومها فغير المتمتع أولى بذلك<sup>(٧)</sup>. وإذا قلنا يجوز  
صومها فهل يجوز لغير المتمتع أن يصومها؟ في ذلك وجهان: أحدهما: أنه إن  
كان للصوم سبب كالقضاء والكفارة جاز كما يجوز للمتمتع<sup>(٨)</sup>؛ لأن صومه له

---

(١) في ط: التعيين

(٢) نهاية ل ١٥٣ من أ

(٣) وأصحهما قوله الجديد. انظر الأم ٢٩١/٢ ومختصر المزني مع الأم ٦٨/٩. والحاوي الكبير  
٤٧٧/٣؛ والتنبيه ٢٠١/٣ وحلية العلماء ٢١٤/٣ والمجموع ٤٨٥/٦

(٤) في ص: سم سم نا

(٥) ساقطة من أ وب

(٦) نهاية ل ٩٦ من ب

(٧) انظر الحاوي الكبير ٤٥٥/٣

(٨) وبه قال أبو إسحاق من الشافعية. انظر العزيز ٢١١/٣ والمجموع ٤٨٥/٦

سبب والوجه الثاني: أنه لا يجوز كما لا يجوز له صيامها إذا لم يكن للصوم سبب<sup>(١)</sup> والله أعلم [بالصواب]<sup>(٢)</sup>.

## باب الجود والإفضال في شهر رمضان.

الأصل في استحباب الجود والإفضال قوله تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾<sup>(٣)</sup> الآية.

وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.  
ومن السنة ما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سئل شيئاً قط فقال لا<sup>(٥)</sup>. وروي عنه عليه السلام أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مُعَالِيَ الْأَخْلَاقِ وَيَكْرَهُ (سَفَافَهَا)<sup>(٦)</sup>». <sup>(٧)</sup>

---

(١) وبه قال الأكثر وهو الأصح. انظر المصدرين المتقدمين .

(٢) ساقطة من ط

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٧٠/١٠ رقم ٦٠٣٤، ومسلم ١٨٠٥/٤ رقم ٢٣١١-٥٦ بلفظ: ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قط فقال: لا .

(٦) في أو ب: سفاسفها. قال ابن الأثير في النهاية ٣٧٣/٢-٣٧٤: السفاسف من الأمر الحثير والرديء من كل شيء، وهو ضد المعالي والمكارم، وأصله ما يطير من غبار الدقيق إذا نخل والتراب إذا أثير .

(٧) أخرجه ابن عدي في الكامل ٨٧٩/٣ والطبراني في الكبير ١٤٢/٣ برقم ٢٨٩٤ والقضاعي في مسند الشهاب ١٥٠/٢-١٥١ رقم ١٠٧٦، ١٠٧٧ من طريق خالد بن إلياس عن محمد بن عبد الله عن فاطمة بنت الحسين عن علي بن الحسين بن علي قال: قال رسول الله صلى الله

وعنه عليه السلام أنه قال: «الجنة دار الأسخياء»<sup>(١)</sup>.

وقال عليه السلام: «اتقوا النار ولو بشق ثمرة»<sup>(٢)</sup>. وقال عليه السلام: «المكثرون هم (المقلون)<sup>(٣)</sup> يوم القيامة إلا من قال بالمال هكذا وهكذا»<sup>(٤)</sup>. وقال عليه السلام: «تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره»<sup>(٥)</sup>. وقال عليه السلام: «من كسا مؤمنا عن

---

عليه وسلم: إن الله يحب معالي الأمور وأشرفها ويكره سفاسفها. وفي لفظ آخر للقضاعي: إن الله عز وجل يحب معالي الأخلاق... أخ  
وخالد بن إلياس متروك كما في التقريب ٢٥٥/١.  
وروى الحديث أيضا الطبراني في المعجم ١٨١/٦ رقم ٥٩٢٨ وأبو نعيم في الحلية ٢٥٥/٣، ١٣٣/٨،  
والحاكم ٤٨/١ من طريق محمد بن ثور عن معمر عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعا بلفظ:  
إن الله عز وجل كريم يحب الكرم ومعالي الأخلاق ويغض سفاسفها.  
وصححه الحاكم والألباني في السلسلة الصحيحة ٣٦٦/٣-٣٦٧

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل ١٩٠/١ والخرائطي في مكارم الأخلاق ص ٥٩-٦٠ والقضاعي في  
مسند الشهاب ١٠٠/١-١٠١ عن جحدر ثنا بقية ثنا الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة  
رضي الله عنها مرفوعا به.  
وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ٥٤٢/٢ وابن عراق في تنزيه الشريعة ١٤٠/٢. وضعفه العراقي  
في المغني عن حمل الأسفار ٩٠٥/٢ رقم ٣٣٠٥ والألباني في ضعيف الجامع الصغير ص ٣٩٥ رقم  
٢٦٦٨

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٣٣٢/٣ رقم ١٤١٧، ومسلم ٧٠٣/٢-٧٠٤ رقم ٦٦-٦٨ (١٠١٦)  
من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه

(٣) في ط: الأقلون. قال الخافظ في الفتح ٢٦٦/١١: وللكشميهني الأقلون وقد ورود الحديث باللفظين

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٦٥/١١ رقم ٦٤٤٣ ومسلم ٦٨٨/٢ رقم ٣٣-٩٤ من حديث  
أبي ذر رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم ٧٠٤/٢-٧٠٥ رقم ٦٩-١٠١٧ من حديث جرير رضي الله عنه.

عري كساه الله من خضر الجنة ، ومن أطعم مؤمنا على جوع أطعمه الله من  
 /<sup>(١)</sup> ثمار الجنة ، ومن سقى مؤمنا على ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم ». <sup>(٢)</sup>  
 إذا ثبت هذا فإن الجود في رمضان يستحب أكثر من الاستحباب في غيره ؛ لما  
 روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه كان أجود الناس بالخير (وكان) <sup>(٣)</sup> أجود ما  
 يكون في شهر رمضان وكان جبريل عليه السلام في كل ليلة من [شهر] <sup>(٤)</sup> رمضان  
 فيعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن فإذا لقيه كان أجود بالخير من الريح  
 المرسلة. <sup>(٥)</sup>

(١) نهاية ل ٦٤ من ط

(٢) أخرجه الترمذي ٥٤٦/٤ رقم ٢٤٤٩ وأحمد ١٣/٣-١٤ من حديث عطية العوفي عن أبي سعيد  
 الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما مؤمن أطعم مؤمنا على جوع  
 أطعمه الله يوم القيامة من ثمار الجنة وأيما مؤمن سقى مؤمنا على ظمأ سقاه الله يوم القيامة من  
 الرحيق المختوم وأيما مؤمن كسا مؤمنا على عري كساه الله من خضر الجنة.  
 قال الترمذي: هذا حديث غريب وقد روي هذا عن عطية عن أبي سعيد موقوف وهو أصح عندنا  
 وأشبهه .

ورواه أبو داود ٣١٤/٢ رقم ١٦٨٢ عن نبيح عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم به  
 ولفظه أقرب إلى اللفظ الذي ساقه المصنف .

وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٧٠ رقم ٣٧١

(٣) في ط فكان

(٤) ساقطة من أ

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٠/١ رقم ٦ ، ومسلم ١٨٠٣/٤ رقم: ٥٠ ( ٢٣٠٨ )



قال بعض أصحابنا شبه (فعله)<sup>(١)</sup> (في)<sup>(٢)</sup> عموم الإفضال بالريح التي تعم ما وردت عليه.<sup>(٣)</sup> وقيل: بل شبه إخراجها كل ما كان (عنده)<sup>(٤)</sup> بالريح التي تدفع كل شيء لقيته. قال الشافعي فأحب للرجل الزيادة بالجود في شهر رمضان اقتداء برسول الله ﷺ ولحاجة الناس فيه إلى صلاحهم وتشاغل كثير منهم بالصوم والصلاة عن مكاسبهم.<sup>(٥)</sup>

فصل قال المزني في الجامع الكبير: قال الشافعي: ولا يتبين لي أن أنهى عن صيام يوم الجمعة إلا على الاختيار لمن كان له صلاة يقطعه ذلك (من)<sup>(٦)</sup> صلاته<sup>(٧)</sup>. فيحصل من هذا أن يوم الجمعة لا يكره إفراده بالصوم<sup>(٨)</sup>. وقال أحمد

---

(١) طمس في أ

(٢) في ط من

(٣) انظر فتح الباري ٤١/١

(٤) طمس في أ

(٥) انظر قول الشافعي في مختصر المزني مع لأم ٦٨/٩

(٦) في ط: عن

(٧) انظر هذا النقل عن الشافعي في المجموع ٤٧٩/٦-٤٨٠ وعبارة المصنف في المحرد كما نقل عنه النووي: روى المزني في الجامع الكبير عن الشافعي أنه قال: لا أستحب صوم يوم الجمعة لمن كان إذا صامه منعه من الصلاة ما لو كان مفطرا فعله. ونقل النووي أيضا عن صاحب الشامل أنه قال: وذكر في جامعنا قال الشافعي ولا يتبين لي أن أنهى عن صوم يوم الجمعة إلا على اختيار لمن كان إذا صامه منعه من الصلاة التي لو كان مفطرا فعلها.

(٨) وهو اختيار المصنف وابن الصاغ. وذكر صاحب البيان أنه المنصوص. انظر حلية العلماء ٢١٤/٣ والمجموع ٤٨٠/٦

وإسحاق لا يجوز إفراده بالصوم.<sup>(١)</sup> واختار ذلك أبو بكر بن المنذر<sup>(٢)</sup> وبعض أصحابنا<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أراد أن يصوم يوم الجمعة /<sup>(٤)</sup> فليصم يوما قبله أو بعده». <sup>(٥)</sup>  
وروي عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يفرد يوم الجمعة بالصوم<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر قول أحمد في الكافي لابن قدامة ٣٦٣/١ والإنصاف ٣٤٧/٣ ، والإقناع ٣١٩/١ ، والفروع ١٢٢/٣ .

وانظر قول إسحاق في سنن الترمذي ١١٩/٣ والمجموع ٤٨١/٦

(٢) انظر في كتابه الإقناع ١٩٦/١ - ١٩٧ والمجموع ٤٨١/٦

(٣) وهو الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور . انظر العزيز ٢٤٧/٣ والتهذيب ١٩٣/٣ والمهذب و المجموع ٤٧٩/٦ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٤٧/١

(٤) نهاية ل ٩٧ من ب

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٧٣/٤ رقم ١٩٨٥ ومسلم ٨٠١/٢ رقم ١١٤٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه . ولفظ البخاري : لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوما قبله أو بعده .

(٦) ورد في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أفراد يوم الجمعة بصوم في عدة أحاديث منها حديث أبي هريرة المتقدم آنفا .

وفي رواية لمسلم ٨٠١/٢ رقم ١١٤٤ (١١٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « لا تَخْصُوا لَيْلَةَ الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تَخْصُوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم .

ومنها حديث جابر رضي الله عنه وسيورده المصنف بعد حديث .

وعن جويرية<sup>(١)</sup> قالت دخل علي رسول الله ﷺ يوم الجمعة وأنا صائمة فقال:  
«أصمت أمس؟» فقلت: لا. قال: «أفتردين أن تصومي غدا؟» قلت: لا.  
قال: «فأفطري»<sup>(٢)</sup>.

وروي أن رجلا سأل جابرا وهو يطوف بالكعبة أنهى رسول الله ﷺ عن صوم  
يوم الجمعة فقال إي ورب هذا البيت<sup>(٣)</sup>.  
ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن صيام ستة أيام يوم الفطر ويوم  
النحر وثلاثة أيام التشريق ويوم الشك<sup>(٤)</sup>. فدل على أن ما عدا هذه الأيام لا ينهى  
عن صومه.  
ومن القياس أنه يوم لا يكره صومه إذا ضم إليه غيره فوجب أن لا يكره  
صومه إذا أفرد ، أصله سائر الأيام .

---

(١) جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية من بني المصطلق أم المؤمنين كان اسمها برة فغيره النبي  
صلى الله عليه وسلم سبأها في غزوة المريسيع ثم تزوجها ماتت سنة خمسين على الصحيح . انظر  
ترجمتها في الإصابة ٢٦٥/٤ وسير أعلام النبلاء ٢٦١/٢ والتقريب ٢٣٤/٢

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٧٣/٤ رقم ١٩٨٦ قريبا من هذا اللفظ.

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٧٣/٤ رقم ١٩٨٤ ومسلم ٨٠١/٢ رقم ١١٤٣ من حديث محمد بن  
عباد قال سألت جابر بن عبد الله رضي الله عنه ... الحديث . واللفظ لمسلم إلا أنه قال : فقال : نعم  
بدل أي .

(٤) تقدم تخريجه في ص ١٥٠

فأما الجواب عن احتجاجهم بالأخبار فهو أنها محمولة على من (كان) <sup>(١)</sup> له صلاة أو عبادة فقطعه الصوم عنها كما قلنا في الصوم بعرفة والله أعلم [بالصواب] <sup>(٢)</sup>.

**فصل** يستحب أن يتبع شهر رمضان بصوم ستة أيام من شوال <sup>(٣)</sup>. وقال

مالك: يكره ذلك <sup>(٤)</sup> وحكي مثله عن أبي حنيفة <sup>(٥)</sup>. واحتج من نصره بأنه يوهم أن الستة الأيام من رمضان، وأن الصوم ستة وثلاثون يوما فكره ذلك .

---

<sup>(١)</sup> في ط كانت

<sup>(٢)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٣)</sup> انظر التهذيب ١٩٥/٣، وروضة الطالبين ٣٨٧/٢ وكفاية الأخيار ص ٢٠٧

<sup>(٤)</sup> كره مالك ذلك مخافة أن يلحق أهل الجهالة برمضان ما ليس منه، أو لأنه لم يبلغه الحديث أو بلغه ولكن لم يصح عنده. واستحب مالك صيامها في غير شوال .

انظر الاستذكار ٢٥٦/١٠ - ٢٥٩ والذخيرة ٥٣٠/٢ - ٥٣١ ومواهب الجليل ٣٢٩/٣ - ٣٣٠ وبداية المجتهد ٣٠٨/١ - ٣٠٩

<sup>(٥)</sup> وهو رواية عن أبي حنيفة، وبه قال أبو يوسف. وعامة المتأخرين من الحنفية لا يكرهونه. انظر بدائع الصنائع ٢١٥/٢ وفتح باب العناية بشرح النقاية ٥٨١/١ وتحفة الفقهاء ٥٢٥/١

ودليلنا ما روى أبو أيوب<sup>(١)</sup> عن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان وأتبعه

بسنت من شوال كتب له صيام الدهر»<sup>(٢)</sup>.

فأما ما ذكره من الإيهام بأن الستة أيام من شوال يظن أنها من رمضان فهو

باطل؛ لأن يوم الفطر الذي (استبح)<sup>(٣)</sup> فيه الأكل فاصل بينهما.

**فصل ويستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر**<sup>(٤)</sup>؛ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه

قال أوصاني رسول الله ﷺ (بثلاثة)<sup>(٥)</sup> (ما أنا)<sup>(٦)</sup> بتاركهن حتى (ألقاه)<sup>(٧)</sup> صيام

ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة الضحى [وأن]<sup>(٨)</sup> لا أنام إلا على وتر.<sup>(٩)</sup>

---

<sup>(١)</sup> هو خالد بن زيد بن كليب الأنصاري أبو أيوب من كبار الصحابة شهد بدرًا، ولما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة نزل عليه، مات

غازيا بالروم سنة خمسين وقليل بعدها. انظر ترجمته في الإصابة ٤٠٥/١ وأسد الغابة ٥٧١/١—٥٧٢

<sup>(٢)</sup> أخرجه مسلم ٨٢٢/٢ رقم ١١٦٤ بلفظ: من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر.

<sup>(٣)</sup> في ط: يستبح

<sup>(٤)</sup> انظر فتح الباري ٢٦٧/٤ ومعني المحتاج ٤٤٦/١—٤٤٧

<sup>(٥)</sup> في ط: بثلاث وهو الموافق للرواية في ٣ ر: بثلاث

<sup>(٦)</sup> في ط: لست

<sup>(٧)</sup> في ط: ألقى الله

<sup>(٨)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٩)</sup> أخرجه البخاري مع الفتح ٢٦٦/٤ رقم ١٩٨١ ومسلم ٤٩٩/١ رقم ٧٢١ نحوه

وروت أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر أول اثنين وخميس<sup>(١)</sup>.

وروت حفصة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام [الاثنين والخميس<sup>(٢)</sup>.

وروت عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup> لا يبالى من أية كانت<sup>(٤)</sup>.

وروي أن رسول الله ﷺ كان يأمر بصيام ثلاثة أيام البيض من كل شهر ، ثالث عشر ، ورابع عشر ، وخامس عشر<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود ٨٢٢/٢ — ٨٢٣ رقم ٢٤٥٢ والنسائي ٥٣٩/٤ رقم ٢٤١٨ والبيهقي ٢٩٥/٤ عن هنيذة الخزاعي عن أمه قالت دخلت على أم سلمة فسألتها عن الصيام فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام من كل شهر أولها الاثنين والخميس. وهذا لفظ أبي داود. وقال الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٢٤٢ رقم ٥٣٠: منكر.

(٢) أخرجه أبو داود ٨٢٢/٢ رقم ٢٤٥١ والنسائي ٥١٨/٤ رقم ٢٣٦٥ بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة أيام من الشهر الاثنين والخميس من الجمعة الأخرى. وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٦٥/٢ رقم ٢١٤١

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) أخرجه مسلم ٨١٨/٢، رقم ١٩٤ (١١٦٠)

(٥) رواه أبو داود ٨٢١/٢ رقم ٢٤٤٩ وابن ماجه ٥٤٥/١ رقم ١٧٠٧ وأحمد ٢٧/٥ والبيهقي ٢٩٤/٤ عن همام عن أنس أخي محمد يعني ابن سيرين عن ابن ملحان القيسي عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة قال: هن كهية الدهر. وهذا لفظ أبي داود.

وأخرجه النسائي ٥٤٢/٤ رقم ٢٤٢٩ — ٢٤٣١ وابن ماجه ٥٤٤/١ — ٥٤٥ رقم ١٧٠٧ والبيهقي ٢٩٤/٤ عن طريق شعبة عن أنس بن سيرين عن عبد الملك بن المنهال عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه.

إذا ثبت / <sup>(١)</sup> هذا فإنه يحصل له صيام / <sup>(٢)</sup> الدهر بصيام ستة أيام من شوال إثر رمضان / <sup>(٣)</sup> ، وبصوم يوم عرفة ، وبصوم [يوم] <sup>(٤)</sup> عاشوراء ، وبصوم ثلاثة أيام من كل شهر

**فصل يستحب صوم الاثنين والخميس ؛ لما روى مولى أسامة بن زيد أن أسامة كان يدم صوم الاثنين والخميس وكان يخرج إلى أرض له وهو صائم فذكرت ذلك له فقال: كان رسول الله ﷺ يصوم الاثنين والخميس فسئل عن ذلك فقال: « هما يومان يرفع [الله] <sup>(٥)</sup> فيهما أعمال العباد فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم » <sup>(٦)</sup> .**

---

قال ابن ماجه : أخطأ شعبة وأصاب همام . وقال البخاري فيما نقل عنه المنذري في مختصر سنن أبي داود ٣٣٠ / ٣ : حديث همام أصح من حديث شعبة .

وصحح الألباني رواية أبي داود في صحيح سنن أبي داود ٤٦٤ / ٢ رقم ٢١٣٩ وضعف رواية النسائي وابن ماجه عن شعبة في ضعيف سنن النسائي ص ٨٥ رقم ١٤٨ وفي ضعيف سنن ابن ماجه ص ١٣١ رقم ٣٧٥

(١) نهاية ل ١٥٤ من أ

(٢) نهاية ل ٩٨ من ب

(٣) نهاية ل ٦٥ من ط

(٤) ساقطة من ط

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) أخرجه أبو داود ٨١٤ / ٢ رقم ٢٤٣٦ والدارمي ١٩ / ٢ - ٢٠ وأحمد ٢٠٠ / ٥ والبيهقي ٢٩٣ / ٤ من طريق مولى قدامة بن مظعون عن مولى أسامة بن زيد أنه انطلق مع أسامة إلى وادي القرى في طلب مال له فكان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس فقال له موله لم تصوم يوم الاثنين ويوم الخميس وأنت شيخ كبير ؟ فقال : إن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس ، وسئل عن ذلك فقال إن أعمال العباد تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس . وهذا لفظ أبي

(١) (ويروي) أن رسول الله سئل عن صوم يوم الاثنين فقال: «هو يوم ولدت

ويوم نزلت [علي]» (٢) فيه النبوة «(٣).

**فصل يستحب صوم داود عليه السلام وهو صوم يوم ، وإفطار يوم (٤) ؛ لما روي**

عن رسول الله ﷺ قال: «أحب الصيام إلى الله صيام داود ، كان يصوم يوما

ويفطر يوما» (٥).

---

داود . والحديث بهذا السند ضعيف لجهالة مولى قدامة ومولى أسامة . انظر الإرواء ١٠٣/٤ ولكن للحديث طريق آخر أخرجه النسائي ٥١٧/٤ رقم ٢٣٥٧ وأحمد ٢٠١/٥ عن أسامة بن زيد قلل قلت : يا رسول الله إنك تصوم حتى لا تكاد أن تصوم إلا يومين إن دخلا في صيامك وإلا صمتهما قال أي يومين ؟ قلت يوم الاثنين ويوم الخميس قال ذاك يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم . وهذا لفظ النسائي . وحسن إسناده المنذري في مختصر سنن أبي داود ٣٢٠/٣ والألباني في إرواء الغليل ١٠٣/٤

(١) في ط: وروي

(٢) ساقطة من ط

(٣) أخرجه مسلم ٨١٩/٢ — ٨٢٠ ، رقم ١٩٧ ، ١٩٨ (١١٦٢) من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه .

(٤) انظر مغني المحتاج ١/٤٤٨

(٥) أخرجه مسلم ٨١٦/٢ — ٨١٧ رقم ١٨٩ ، ١٩٢ (١١٥٩) من حديث عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أحب الصيام إلى الله صيام داود وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه السلام كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم يوما ويفطر يوما .



## فصل : يكره أن يقول الرجل قمت رمضان كله وصمته .

لما روى أبو داود<sup>(١)</sup> في السنن<sup>(٢)</sup> أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقول أحدكم قمت رمضان كله وصمته». قال الراوي فلا أدري أكره الصلاة التركية أو قال لا بد من رقدة أو نومة.

فرع لأبي العباس بن سريج إذا نذر صوم يوم بعينه فإنه لا يجوز تقديم الصوم على ذلك اليوم<sup>(٣)</sup>، وأما إذا نذر أن يتصدق (في يوم)<sup>(٤)</sup> بعينه فإنه يجوز تقديم الصدقة على ذلك اليوم<sup>(٥)</sup>. والعلة أن مطلق النذر يجب أن يعمل على ما تقرر في

---

(١) هو سليمان بن أشعث بن شداد أبو داود الإمام شيخ السنة الأزدي السجستاني . ولد سنة اثنتين ومائتين ورحل وجمع وصنف وبرع في هذا الشأن كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء وكتابه يدل على ذلك وهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد لازم مجلسه مدة وسأله عن دقائق المسائل في الفروع والأصول وكان على مذهب السلف في اتباع السنة والتسليم لها . توفي في سادس عشر شوال سنة خمس وسبعين ومائتين .

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٣ وتهذيب التهذيب ١٦٩/٤—١٧٣

(٢) ٨٠٢/٢، رقم ٢٤١٥ من حديث أبي بكره رضي الله عنه وانظره: «لا يقول أحدكم إني صمت رمضان كله وصمته كله» فلا أدري أكره التركية أو قال لا بد من نومة أو رقدة . وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٢٣٩ رقم ٥٢٣ .

(٣) وهذا مبني على أن ذلك اليوم يتعين بالتعيين وهو المذهب الذي قطع به الجمهور وفي وجه أنه لا يتعين بالتعيين فعلى هذا يجوز الصوم قبله وبعده .

انظر روضة الطالبين ٣٠٨/٣ والمجموع ٤٧٤/٨ ، ٤٧٩ ، وحزم في المنهاج مع مغني المحتاج ٣٦٠/٤ أنه لا يجوز تقديمه .

(٤) طمس في أ

(٥) انظر المجموع ٤٧٥/٨

الشرع ، وقد ثبت في الشرع أن تقديم الصدقة على وقتها يجوز<sup>(١)</sup> ، وتقديم الصوم على وقته لا يجوز .

وقال أبو حنيفة يجوز تقديم الصوم كجواز تقديم الصدقة سواء<sup>(٢)</sup> . وهذا غلط ؛ لأنه صوم وجب عليه في زمان بعينه فلم يجز تقديمه على ذلك الزمان أصله صوم (رمضان)<sup>(٣)</sup> .

فرع آخر لأبي العباس إذا نذر صوم الدهر انعقد صومه ، ولا يتناول يوم النحر والفتور ، وأيام التشريق ؛ لأن هذه الأيام لو عين نذرها لم ينعقد نذره فكذلك إذا أطلقه ، وهكذا شهر رمضان لا يتناوله النذر ؛ لأنه واجب بالشرع فإن أفطر يوماً من رمضان فإنه يجب عليه قضاؤه ويكون القضاء مقدماً على النذر<sup>(٤)</sup> ؛ لأن القضاء واجب بالشرع والنذر وجب بإيجابه إياه على نفسه فكان تقديم ما وجب بالشرع أولى فإذا قضى ذلك اليوم هل تبين أن مطلق النذر تنلول زمان القضاء أم لا ؟ فيه وجهان أحدهما أن النذر لم يتناوله<sup>(٥)</sup> ؛<sup>(٦)</sup> لأنه لما شرع في القضاء تعين عليه وجوبه فهو بمنزلة زمان الأداء .

---

(١) يجوز تعجيل الزكاة قبل الحول ، ولا يجوز تعجيلها لعامين على الأصح ، ويجوز تعجيل الفطرة من أول رمضان والصحيح منعه قبله . المنهاج مع مغني المحتاج ٤١٦/١ .

(٢) انظر المبسوط ١٢٩/٣ - ١٣٠ .

(٣) في أ زمان

(٤) انظر روضة الطالبين ٣١٨/٣ ، والمهذب ٨٥٦/٢ - ٨٥٧ ، ومغني المحتاج ٣٥٩/٤ .

(٥) وبه جزم في روضة الطالبين ٣١٨/٣ والتهذيب ١٩٠/٣ والمجموع ٤٨٢/٨ .

(٦) نهاية ل ٩٩ من ب

والوجه الثاني: أن النذر يتناولوه ؛لأن زمان القضاء يصح فيه صوم غيره وزمان الأداء لا يصح فيه غيره فافترقا.

فإذا قلنا: إن النذر قد تناول زمان القضاء فهل يجب عليه أن يطعم عن كل يوم مدا من طعام أم لا ؟ في ذلك وجهان: أحدهما: يجب ؛لأنه وجب عليه الصوم وعجز عنه عجزا مؤبدا إلى حين موته فلزمته الكفارة كالشيخ (الهمم)<sup>(١)</sup>.

والوجه الثاني: أنه لا يجب عليه الإطعام ؛لأن عذره اتصل إلى حين (موته)<sup>(٢)</sup> فهو بمنزلة من وجب عليه القضاء فاتصل مرضه إلى الممات<sup>(٣)</sup>.

(فرع)<sup>(٤)</sup> إذا نوى قطع صومه فهل يبطل أم لا ؟فيه وجهان<sup>(٥)</sup>: أحدهما: أنه لا يبطل كالحج فإنه إذا نوى قطعه لم يبطل.

والثاني: أنه يبطل. والفرق بين الصوم والحج أن الصوم لا يمضي في فاسده كما يمضي في صاحبه والحج بخلافه .

فرع إذا أفطر أول يوم من رمضان فقصاه واعتقد أنه اليوم الثاني ثم بان له أنه اليوم الأول ، أو كان فطره في سنة ثلاثين فنوى أنه يقضي فوات سنة إحدى

---

(١) في ط الحرم

(٢) في ط: الموت

(٣) وبهذا جزم في التهذيب ١٩٠/٣

(٤) في ط فصل

(٥) أصحهما الأول عند الأكثرين ومنهم النووي انظر روضة الطالبين ٣٥٥/٢ ، والمجسوع ٣١٣/٦ والأصح عند الشيرازي والبعوي وآخرين الثاني. انظر المذهب مع المجموع ٣١٢/٦ وحلية العلماء ١٨٧/٣ والتهذيب ١٤٣/٣

وثلاثين فهل يجزئه؟ في ذلك وجهان<sup>(١)</sup>: أحدهما: لا يجزئه؛ لأنه لو وجبت عليه رقة في كفارة القتل فأعتقها ونوى بها كفارة الظهار لم يجزه فكذلك في مسألتنا مثله.

والوجه الثاني : أنه يجرئه ؛ لأن تعيين الأيام لا يجب عليه (وإنما)<sup>(٢)</sup> يجب عليه تعيين الصوم.

فرع إذا رأى أهل إقليم [الهلل] (٣) ولم ير أهل إقليم آخر فهل يلزم أهل الإقليم  
 يلزمهم الصوم  
 الذين لم يروه الصوم؟ في ذلك وجهان (٤): أحدهما: أنه / (٥)؟ (٦) لقلوه ﷺ: «صوموا  
 لرؤيته». (٧) ولم يرد الرؤية في حق كل أحد وإنما أراد في حق البعض.

(١) انظر حلية العلماء ١٨٩/٣-١٩٠. وذكرهما الشيرازي في المذهب ٦٢٤/٢ احتماليين. وذكر  
النووي في المجموع ٤١١/٦-٤١٢ أنهما وجهان مشهوران أصحهما لا يجزئه.

(٢) طمس في أ

(٣) ساقطة من ط

(٤) محل هذين الوجهين فيما إذا تباعدت البلدان ، فأما إن تقاربت البلدان فحكمها حكم بلد واحد ويلزم أهل البلد الآخر الصوم بلا خلاف . وفيما يعتبر به البعد والقرب ثلاثة أوجه أصحابنا أن التباعد يختلف باختلاف المطالع كالحجاز والعراق وخراسان والتقارب أن لا يختلف .

انظر روضة الطالبين ٣٤٨/٢ والمجموع ٢٨٠/٦

(٥) نهاية ل ٦٦ من ط

(٦) هو الأصح عند المصنف كما نقل عنه النووي في المجموع ٢٨٠/٦ والقفال الشاشي في حلية

العلماء ١٨١/٣

(٧) تقدم تخرجه في ص ١٠٨ و ١١١ و ١٠٩

والثاني :أنه لا يلزمهم الصوم<sup>(١)</sup>؛ لما روي عن ابن عباس أن ركبا قدما من الشام فسأهم عن إهلالهم فأخبروه أنهم رأوا الهلال قبل رؤية أهل الحجاز فقال ابن عباس فهم شامهم ولنا حجازنا<sup>(٢)</sup>.

ولأنه قد ثبت أن الشمس لو غربت عن قوم ولم تغرب عن آخرين لجاز لمن (غربت)<sup>(٣)</sup> عليه الفطر وحلت عليه الصلاة دون من لم تغرب (عنه)<sup>(٤)</sup>، وكذلك إذا طلعت على قوم فقد خرج وقت الصلاة في حقهم دون من لم تطلع عليه والله [تعالى]<sup>(٥)</sup> أعلم [بالصواب]<sup>(٦)</sup>.

---

(١) وهو أصح الوجهين عند الأكثرين ومنهم الرافعي والنووي انظر المجموع ٢٨٠/٦ وروضة الطالبين ٣٤٨/٢

(٢) أخرجه مسلم ٧٦٥/٢ رقم: ٢٨ (١٠٨٧) بنحوه عن كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام قال فقدمت الشام فقضيت حاجتها واستهل علي رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس رضي الله عنه ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال؟ فقلت: رأيناه ليلة الجمعة. فقال: أنت رأيته؟ فقلت نعم، ورآه الناس، وصاموا وصام معاوية فقال لكنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه فقلت: أو لا تكفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا. هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم. وشك يحيى في نكتفي أو تكفي.

(٣) في ط: غلب

(٤) في ط عليه

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) ساقطة من أ و ب

# كتاب الاعتكاف وليلة القدر

الأصل في الاعتكاف الكتاب، والسنة، والإجماع، فأما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿أن طهرا بيبي للطائفين والعاكفين﴾. (٢)

وأما السنة فما روت عائشة رضي الله / (٣) عنها قالت : اعتكف رسول الله ﷺ العشر الأواخر من رمضان واعتكف أزواجه بعده. (٤) وروى أبو سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يعتكف [العشر] (٥) الأواخر من شهر رمضان فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف العشر الأوسط والعشر (الآخر) (٦).

---

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

(٢) من الآية ١٢٥ من سورة البقرة

(٣) نهاية ل ١٠٠ من ب

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ٣١٨/٤ رقم ٢٠٢٦ ومسلم ٨٣١/٢ رقم ٥ (١١٧٢)

(٥) ساقطة من ط

(٦) في ط: الأواخر

(٧) لم أجد هذا الحديث من رواية أبي سعيد رضي الله عنه .

وقد ورد هذا المعنى في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري مع الفتح ٣٣٤/٤ رقم ٢٠٤٤ وأبي داود ٨٣٢/٢ رقم ٢٤٦٦ وابن ماجه ٥٦٢/١ رقم ١٧٦٩ والدارمي ٢٧/٢ والنسائي في السنن الكبرى ٢٥٩/٢ رقم ٣٣٤٣ عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قلل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوما . وهذا لفظ الدارمي والنسائي وهو أقرب إلى لفظ المصنف .

وأما الإجماع فلا خلاف بين الأمة أن الاعتكاف قربة وطاعة<sup>(١)</sup> وإنما اختلفوا في مسائل منه نذكرها إن شاء الله [تعالى]<sup>(٢)</sup>.

إذا ثبت هذا فإن الاعتكاف في اللغة هو اللبث والإقامة على الشيء<sup>(٣)</sup>. والدليل /<sup>(٤)</sup> عليه قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> يعني مقيمين على أصنام لهم<sup>(٦)</sup>. وقوله تعالى: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلَ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾<sup>(٧)</sup>.

وروي أن عليا رضي الله عنه مر على قوم ينعبون بالشطرنج<sup>(٨)</sup> فقال: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟<sup>(٩)</sup>

---

وكذلك ورد هذا المعنى في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه رواه ابن ماجة ٥٦٢/١ رقم ١٧٧٠ والنسائي في السنن الكبرى ٢٥٩/٢ رقم ٣٣٤٤ وأبو داود ٨٣٠/٢ رقم ٢٤٦٣ قال: كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان فسافر عاما فلم يعتكف فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين وهذا لفظ ابن ماجة والنسائي. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٦٧/٢ رقم ٢١٥١

(١) انظر المغني ٤/٤٥٦ والعزير ٣/٢٤٩ والمجموع ٦/٤٠٧

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) انظر لسان العرب ٩/٢٥٥

(٤) نهاية ل ١٥٥ من أ

(٥) من الآية ١٣٨ من سورة الأعراف

(٦) تفسير الخازن ٢/١٢٦

(٧) من الآية ٥٢ من سورة الأنبياء

(٨) الشطرنج لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعا، وتمثل دولتين متحاربتين بأثنتين وثلاثين قطعة تمثل الملكين والوزيرين والخيالة والقلاع والفيلة والجنود. المعجم الوسيط ١/٤٨٢

(٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/٢١٢

وأما الاعتكاف في الشرع فإنه اللبث والإقامة على سبيل القرية والطاعة في

المساجد خاصة. (١)

(والاعتكاف) (٢) اللغوي أعم من الشرعي؛ لأنه يتناول الإقامة (في) (٣) الطاعة

والمعصية، وأما الشرعي فلا ينطلق إلا على الطاعة.

والاعتكاف ليس بواجب وإنما هو مستحب (٤)، والدليل عليه ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أراد أن يعتكف فليعتكف العشر الأواخر من

رمضان». (٥) فوكل ذلك إلى إرادة المعتكف فدل ذلك على أنه غير واجب .

ولأن العبادة الواجبة إما أن تكون مؤقتة كالصلاة ونحوها أو يجب فعلها

لعارض كصلاة الخسوف على ما (يقول) (٦) بعض الناس

---

(١) وعرفه النووي في المجموع ٤٠٧/٦ بقوله: هو اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية. وقال

الرملي في نهاية المحتاج ٢١٣/٣: لبث في مسجد بقصد القرية من مسلم مميز عاقل طاهر عن الجنابة والحيض والنفاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم .

(٢) في ط فالاعتكاف

(٣) في ط على

(٤) انظر الإجماع لابن المنذر ص ٤٠ والمهذب ٦٣٥/٢ والحاوي الكبير ٤٨١/٣ والوجيز ١٠٥/١

(٥) أخرجه مسلم ٨٢٥/٢ رقم ٢١٥ (١١٦٧) في حديث طويل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأول من رمضان ثم اعتكف العشر الأوسط... فقال: «إني اعتكفت العشر الأول ألتمس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الأوسط ثم أتيت فقبل لي: إنها في العشر الأواخر فمن أحب منكم أن يعتكف فليعتكف» .. الحديث .

(٦) في ط: يقوله



إنها واجبة<sup>(١)</sup> والاعتكاف ليس بمؤقت ولا يفعل لعارض فدل على أنه غير واجب

فصل ذكر الشافعي ههنا ليلة القدر وجملة أن ليلة القدر في العشر الأواخر (من)<sup>(٢)</sup> شهر رمضان وأكثر ما تكون في وتر الليالي كإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين وخمس وعشرين ونحو ذلك. وأكد ما تطلب (فيه)<sup>(٣)</sup> ليلة إحدى وعشرين<sup>(٤)</sup>.

---

(١) قال حافظ في فتح الباري ٦١٢/٢ الجمهور على أنها سنة مؤكدة، وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها، ولم أر لغيره إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها بحرى الجمعة. ونقل الزين بن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجبها وكذا نقل بعض مصنفى الحنفية أنها واجبة. إهـ

قلت: ذكر الكاساني في بدائع الصنائع ٦٢٦/١ عن محمد بن الحسن أنه ذكر في الأصل ما يدل على عدم الوجوب وذلك أنه قال: ولا تصلى نافلة في جماعة إلا قيام رمضان وصلاة الكسوف، فاستثنى صلاة الكسوف من الصلوات النافلة. قال: وكذا روى الحسن بن زياد ما يدل عليه فإنه روى عن أبي حنيفة أنه قال في كسوف الشمس إن شاءوا صلوا ركعتين وإن شاءوا صلوا أربعاً وإن شاءوا أكثروا من ذلك. قال: والتخير يكون في النوافل لا في الواجبات. ثم قال: وقال بعض مشايخنا: إنها واجبة... أخ.

وقال ابن رشد في بداية المجتهد ٢١٠/١ اتفقوا على أن صلاة كسوف الشمس سنة وأنها في جماعة

(٢) في ط: في

(٣) في ط: في

(٤) مال الشافعي إلى أنها ليلة إحدى وعشرين ومال أيضاً إلى أنها ليلة ثلاث وعشرين. انظر معرفة السنن والآثار ٤٥٣/٣ والتهذيب ٢٠٨/٣ والمجموع ٤٨٩/٦

وروي عن ابن عباس وأبي بن كعب <sup>(١)</sup> أنها تكون (ليلة) <sup>(٢)</sup> سبع وعشرين <sup>(٣)</sup>. وقال ابن عمر ليلة أربع وعشرين <sup>(٤)</sup>. وقال أبو قلابة <sup>(٥)</sup> تنتقل (في) <sup>(٦)</sup> جميع ليالي العشر <sup>(٧)</sup>.

(١) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية الأنصاري الخزرجي أبو المنذر سيد القراء، ويكنى أبا الطفيل أيضا من فضلاء الصحابة اختلف في سنة وفاته اختلافا كثيرا، قيل تسع عشرة وقيل سنة اثنتين وثلاثين وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في الإصابة ١٩/١ - ٢٠ والتقريب ٧١/١

(٢) في ط في ليلة

(٣) انظر أثر ابن عباس رضي الله عنهما في مصنف عبد الرزاق ٢٤٦/٤ رقم ٧٦٧٩ إلا أنه قال :إني لأعلم أو إني لأظن أي ليلة هي قال عمر رضي الله عنه وأي ليلة هي ؟ فقلت :سابعة تمضي أو سابعة تبقى من العشرة الأواخر ... إلخ.

وانظر أثر أبي بن كعب رضي الله عنه في صحيح مسلم ٨٢٨/٢ رقم ٢٢٠ (٧٦٢) عن زر بن حبیش قال :سألت أبي بن كعب رضي الله عنه فقلت :إن أخاك ابن مسعود يقول من يقيم الحول يصب ليلة القدر فقال رحمه الله أراد أن لا يتكل الناس ،أما إنه قد علم أنها في رمضان وأنها في العشر الأواخر ،وأما ليلة سبع وعشرين ثم حلف لا يستني إنها ليلة سبع وعشرين ... إلخ .

(٤) لم أجد هذا القول عن ابن عمر رضي الله عنهما .ورواه البخاري مع الفتح ٣٠٦/٤ معلقا عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس : التمسوا في أربع وعشرين يعني ليلة القدر .

(٥) هو عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي أبو قلابة البصري ، ثقة ،فاضل ، كثير الإرسال ، مات بالشام هاربا من القضاء سنة أربع ومائة وقيل بعدها . انظر ترجمته في التقريب ٤٩٤/١ ، وسير أعلام النبلاء ٤٦٨/٤ .

(٦) في ط: إلى

(٧) انظر قوله في مصنف عبد الرزاق ٢٥٢/٤ ، رقم ٧٦٩٩

واحتج من قال: إنها ليلة سبع وعشرين بما روى عبادة بن الصامت <sup>(١)</sup> عن رسول الله ﷺ قال: «التمسوا ليلة القدر في العشر الأواخر ليلة سبع وعشرين أو خمس وعشرين». <sup>(٢)</sup>

قال ابن عباس رضي الله عنهما كونهما في ليلة سبع وعشرين أولى؛ لأن عدد كلمات سورة القدر إلى قوله ﴿سلام هي﴾ <sup>(٣)</sup> سبع وعشرون، فدل على أنها تكون في تلك الليلة <sup>(٤)</sup>.

---

(١) عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي، أبو الوئيد المدني أحد النقباء بدري مشهور مات سنة أربع وثلاثين وله اثنتان وسبعون سنة وقيل عاش إلى خلافة معاوية. انظر ترجمته في الإصابة ٢٦٨/٢ — ٢٦٩ والتقريب ٤٧٠/١

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٣١٤/٤ رقم ٢٠٢٣ وفيه: فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة.

(٣) من الآية الأخيرة من سورة القدر.

(٤) حكاه ابن قدامة في المعني ٤٥١/٤ عن ابن عباس رضي الله عنهما. وذكر ابن عطية في المحرر ٣٤١/١٦ أن ابن بكير وأبا بكر الوراق والنقاش نقلوا هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما. وروى عبد الرزاق ٢٤٦/٤ رقم ٧٦٧٩ بسنده عن عكرمة قال: قال ابن عباس دعا عمر بن الخطاب أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فسألهم عن ليلة القدر فأجمعوا أنها في العشر الأواخر، قال ابن عباس فقلت لعمر إنني لأعلم أو إنني لأظن أي ليلة هي. قال عمر وأي ليلة هي؟ فقلت سابعة تضي أو سابعة تبقى من العشر الأواخر. فقال عمر: ومن أين علمت ذلك؟ فقال: خلق الله سبع سموات وسبع أرضين، وسبعة أيام، وإن الدهر يدور في سبع، وخلق الله الإنسان من سبع، ويأكل من سبع، ويسجد على سبع، والطواف بالبيت سبع، ورمي الجمار سبع لأشياء ذكرها فقال عمر: لقد تفتنت لأمر ما فطنا له... إلخ.

ودليلنا ما روى أبو سعيد عن رسول الله ﷺ قال / (١): « (أُريْتُ) (٢) ليلة  
 القدر فخرجت لأخبركم بها فتلاحى (٣) رجلان فأنسيتها إلا أني لم أنس أني  
 كنت أسجد في صبيحتها في ماء وطين» قال أبو سعيد وكان المسجد عريشا  
 فأمطرت ليلة إحدى وعشرين فوكف (٤) المسجد فرأيت رسول الله ﷺ وقد  
 / (٥) انصرف من صلاة الصبح وعلى (جهته) (٦) وأنفه أثر الماء والطين. (٧)  
 فأما الجواب عما احتجوا به من حديث عبادة فهو أنا لم نختلف في جواز  
 كونها في ليلة سبع وعشرين (وإنما) (٨) اختلفنا في أكد لياليها، فإن قالوا: قد روي  
 أن رجلا رآها ليلة سبع وعشرين قلنا لا نمنع من ذلك لأنه جائز .  
 فأما الجواب عن اعتبار ابن عباس كلمات السورة فإنه يبطل باعتبار الآيات  
 لأن في الآية الرابعة قوله تعالى: ﴿تنزل الملائكة والروح فيها﴾ (٩)

(١) نهاية ل ١٠١ من ب

(٢) في ط: أُرأيت

(٣) قال الحافظ في مقدمة فتح الباري المسماة بهدي الساري ص ١٩٢: تلاحى أي تخاصما، والملاحاة  
 الخصومة، والسباب أيضا والاسم مكسور ممدود .

(٤) قال الحافظ في هدي الساري ص ٢١٨ وكف المسجد أي قطر سقفه بالماء .

(٥) نهاية ل ٦٧ من ط

(٦) في ط وجهه

(٧) أخرجه البخاري مع الفتح ٣٠٥/٤ رقم ٢٠١٨، ومسلم ٨٢٤/٢-٨٢٧ رقم ٢١٧، ٢١٣، ٢١٧  
 (١١٦٧)

(٨) في أ و ب وإنما

(٩) من الآية ٤ من سورة القدر

وهذا يوجب [على] <sup>(١)</sup> الاعتبار أن تكون ليلة أربع وعشرين (فإذا) <sup>(٢)</sup> لم يكن صحيحا فكذلك ما ذكروه .

**فصل :** وعلامة ليلة القدر أنها غير حارة ولا باردة ، وتصبح الشمس من صبيحتها لا شعاع لها <sup>(٣)</sup>.

والأصل في ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أنه وصفها فقال ليلة [القدر] <sup>(٤)</sup> طلقة لا حارة ولا باردة وتصبح الشمس من صبيحتها [بيضاء] <sup>(٥)</sup> كالطست لا شعاع لها <sup>(٦)</sup>.

---

(١) ساقطة من ط

(٢) في ط: وإذا

(٣) المجموع ٤٩٠/٦

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) ساقطة من ط

(٦) ورد هذا المعنى في أحاديث متفرقة منها حديث زر بن حبيش عن أبي بن كعب رضي الله عنه عند مسلم ٥٢٥/١ رقم ١٧٩ (٧٦٢) ٨٢٨/٢٠ رقم ٢٢٠ (٧٦٢) قال أبي : هي الليلة التي أمرنا بها رسول الله بقيامها هي ليلة صبيحة سبع وعشرين وأما أنها أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء لا شعاع لها .

وفي لفظ عند ابن حبان — الإحسان — ٤٤٦/٨ رقم ٣٦٩٠ وصححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه له : « لا شعاع لها كأنها طست » .

ومنها حديث أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني كنت أريت ليلة القدر ثم نسيتها وهي في العشر الأواخر وهي طلقة بلجة — أي مشرقة — لا حارة ولا باردة كأن فيها قمرا يفضح كواكبها لا يخرج شيطان حتى يخرج فجرها . أخرجه ابن حبان — الإحسان — ٤٤٤/٨ رقم ٣٦٨٨ وابن خزيمة في صحيحه ٣٣٠/٣ رقم ٢١٩٠ وصححه أيضا شعيب الأرناؤوط في تحقيقه للإحسان .

فصل روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» .<sup>(١)</sup> فيستحب قيامها والدعاء فيها ؛ لما روت عائشة رضي الله عنها أنها قالت : يا رسول الله ، إن وافقت ليلة القدر فما أسأل الله فيها ؟ قال : «قولي اللهم إنك عفو تحب العفو فاعفو عني» .<sup>(٢)</sup>

فرع إذا قال لزوجته أنت طالق في ليلة القدر فإن كان هذا القول قبل غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين فإنه لا يحكم بطلاقها حتى تغرب الشمس من ليلة الثلاثين ؛ لأنه (يتيقن)<sup>(٣)</sup> ليلة القدر في تلك الحال .<sup>(٤)</sup> وأما إذا كان القول بعد طلوع الفجر من ليلة إحدى وعشرين فإنه لا يحكم بطلاقها إلا عند غروب الشمس في ليلة إحدى وعشرين من رمضان من العام المقبل<sup>(٥)</sup> ؛ لجواز أن تكون ليلة القدر هي التي عقد الطلاق في صبيحتها .

---

(١) هو جزء من حديث أخرجه البخاري مع الفتح ٣٠٠/٤ رقم ٢٠١٤ ومسلم ٥٢٣/١-٥٢٤ رقم ١٧٥ (٧٦٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه الترمذي ٤٩٩/٥ رقم ٣٥١٣ وابن ماجه ٢٦٥/٢ رقم ٣٨٥٠ وأحمد ١٧١/٦ . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وصححه الألباني في صحيح الترمذي ١٧٠/٣ رقم ٢٧٨٩-٣٧٦٠

(٣) في ط : يتقن

(٤) انظر المذهب ٦٣٣/٢ والمجموع ٤٩١/٦-٤٩٢

(٥) انظر المذهب ٦٣٣/٢ ، والمجموع ٤٩١/٦ وقال : وهذا صحيح على القول بانتقالها لاحتمال أنه كانت في السنة الأولى في الليلة الماضية ، وتكون في السنة الثانية في الليلة الأخيرة ... ويحتمل أنهم قالوا ذلك مطلقاً ... إلخ .

فصل يصح الاعتكاف في كل مسجد <sup>(١)</sup> وروي عن حذيفة <sup>(٢)</sup> رضي الله عنه أن الاعتكاف لا يصح إلا في الكعبة أو [في] <sup>(٣)</sup> مسجد (الرسول) <sup>(٤)</sup> ﷺ أو مسجد بيت المقدس. <sup>(٥)</sup> وقال الزهري: لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد تقام فيه صلاة الجمعة <sup>(٦)</sup>.

واحتج بما روي عن رسول الله ﷺ قال: «لا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلوات». <sup>(٧)</sup>

قالوا: ولأنه إذا اعتكف في غير مسجد الجامع تقام فيه الجمعة ربما <sup>(٨)</sup> أدركته الجمعة فيخرج لأجلها فيبطل اعتكافه.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾ <sup>(٩)</sup>

---

(١) انظر الحاوي الكبير ٤٨٥/٣ والوجيز ١٠٧/١ والعزیز ٢٦٢/٣

(٢) حذيفة بن اليمان واسم اليمان حُسيل. مهملتين مصغرا، ويقال حَسِل بكسر ثم سكون العسي بالوحدة حليف الأنصار صحابي حنبل من السابقين صح في مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه بما كان وما يكون إلى أن تقوم الساعة وأبوم صحابي أيضا استشهد بأحد ومات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين. انظر ترجمته في الإصابة ٣١٧/١-٣١٨ والتقريب ١٩٢/١

(٣) ساقطة من أ

(٤) في ط: رسول الله

(٥) انظر قوله في مصنف عبد الرزاق ٣٤٧/٤ رقم ٨٠١٤، ٨٠١٦، ومصنف ابن أبي شيبة ٩١/٣

(٦) رواه ابن أبي شيبة ٩١/٣

(٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣١٦/٤ موقوفا على ابن عباس والحسن.

(٨) نهاية ل ١٠٢ من ب

(٩) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

ولم يفصل فدل على أن المساجد كلها بحكم واحد<sup>(١)</sup>، ولأنه حكم يتعلق بالمساجد فلم يختلف فيه حكم صغارها وكبارها أصله سائر الأحكام. ولأنه موضع بني للصلاة والجماعة فصح الاعتكاف فيه أصله الجوامع<sup>(٢)</sup>، وأصله أيضا الكعبة ومسجد الرسول ﷺ ومسجد بيت المقدس.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالحديث فهو أن المسجد الصغير تقام فيه الصلوات. فإن قالوا: إلا أن الجمعة لا تقام فيه فالجواب أنا لا نسلم فإن عندنا أن الجمعة تقام فيه إذا اجتمع أربعون<sup>(٣)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم إنه إذا اعتكف في غير الجامع ربما أدركته الجمعة فيخرج لأجلها<sup>(٤)</sup> فيبطل اعتكافه فهو أن على القول القديم للشافعي أنه لا يبطل الاعتكاف بالخروج إلى الجمعة<sup>(٥)</sup> فعلى هذا سقط ما قالوه. وعلى القول الجديد أن الاعتكاف يبطل<sup>(٦)</sup> فنقول على هذا لم يفرض الكلام فيه إذا وجب عليه اعتكاف متتابع وإنما كلامنا إذا كان اعتكافه مطلقا ليس من شرطه التتابع فيجوز أن يخرج منه لأجل الجمعة ويعود من الغد إلى الاعتكاف<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر الخاوي الكبير ٤٨٥/٣

(٢) انظر الخاوي الكبير ٤٨٥/٣

(٣) من شروط وجوب الجمعة وجود أربعين مكلفا حرا ذكرا مستوطنا. انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٢٨٢/١ : وغاية الاختصار وشرحه كفاية الأخيار ص ١٤٢ — ١٤٣

(٤) نهاية ل ١٥٦ من أ

(٥) وهذا قال الشافعي في البويطي ل ٥٣ ب. وانظر حلية العلماء ٢٢٣/٣ والمهذب مع المجموع ٥٤٠/٦

(٦) انظر المهذب مع المجموع ٥٤١/٦ وحلية العلماء ٢٢٣/٣ والتهذيب ٢٣٢/٣.

(٧) انظر المجموع ٥٤١/٦



فصل لا خلاف أن الرجل لا يصح اعتكافه إلا في المسجد<sup>(١)</sup> وأما المرأة فالذي نص عليه في عامة كتبه أن اعتكافها لا يصح إلا في المسجد كالرجل سواء<sup>(٢)</sup>.

وقال في القدم: يصح اعتكافها في بيتها<sup>(٣)</sup> وإليه ذهب أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>. واحتج من نصره بأن بيتها موضع مسنون صلاحها [فيه]<sup>(٥)</sup> فوجب أن يصح اعتكافها فيه كالمسجد<sup>(٦)</sup> في حق الرجل. قالوا: ولأن الصلاة أكد من الاعتكاف ثم ثبت أن صلاة المرأة تصح في بيتها فلأن يصح اعتكافها مع كونه دون الصلاة في (المرتبة)<sup>(٧)</sup> أولى.

ودليلنا قوله تعالى ﴿ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾<sup>(٨)</sup> وليس هذا النهي لمعنى يعود إلى الاعتكاف؛ لأن غير المعتكف لا يجوز له أن يباشر في المسجد

---

(١) انظر بدائع الصنائع ٢/٢٨٠ وعقد الجواهر ١/٣٧٣ والمهذب ٢/٦٣٧ ومختصر الخرقى مع المغسني ٤/٤٦١

(٢) انظر الوجيز ١/١٠٧ والعزير ٣/٢٦٢ والمهذب والمجموع ٦/٥٠٤، ٥٠٥.

(٣) انظر المجموع ٦/٥٠٥، والعزير ٣/٢٦٣ وروضة الطالبين ٢/٣٩٨.

(٤) وهو الأفضل في حقها انظر بدائع الصنائع ٢/٢٨١ والهداية وفتح القدير ٢/٣٠٩ والمختار مع الاختيار ١/١٣٧

(٥) ساقطة من ط

(٦) نهاية ل ٦٨ من ط

(٧) في ط الرتبة

(٨) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

فدل على أن المقصود تخصيص الاعتكاف بالمسجد<sup>(١)</sup> ويدل عليه أيضا قوله

العلامة: «(لا اعتكاف إلا في المسجد تقام فيه الصلوات)»<sup>(٢)</sup>.

ومن القياس أنه قرينة تتعلق بالمسجد فوجب أن يتساوى حكم الرجال والنساء

فيها أصله الطواف<sup>(٣)</sup>.

ولأنها عبادة تتعلق باللبث في مكان مخصوص فوجب أن يكون حكم الرجل

والمرأة فيها سواء أصله الوقوف بعرفة. ولأن كل موضع لا يصح فيه اعتكاف

الرجل لا يصح فيه اعتكاف المرأة أصله الطرقات والشوارع<sup>(٤)</sup>. ولأن اعتكافها لو

كان يصح في غير المسجد لوجب أن لا يصح في المسجد ، يدل على هذا الرجل

فإن اعتكافه لما صح في المسجد لم يصح في غيره .

فأما الجواب عن قولهم بيتها موضع مسنون /<sup>(٥)</sup> صلاتها فهو أن بيت الرجل

أيضا قد يكون موضعاً لمسنون صلاته (وهو)<sup>(٦)</sup> إذا كثر الاجتماع عنده في

منزله فإن صلاته هناك أفضل من صلاته في المسجد الذي تقل فيه الجماعة ومع

ذلك فلا يصح اعتكافه في منزله. والمعنى في الأصل أن المسجد يصح فيه

اعتكاف الرجل فصح فيه اعتكاف المرأة وغير المسجد بخلافه فافترقا.

---

(١) انظر الحاوي الكبير ٣/٣٨٥

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٢٢

(٣) الحاوي الكبير ٣/٤٨٥

(٤) انظر الحاوي الكبير ٣/٤٨٥

(٥) نهاية ل ١٠٣ من ب

(٦) في ط وهذا

(وَأَمَّا) (١) الجواب عن قياسهم على الصلاة فهو أن الاعتكاف عندنا بمثابة الصلاة فإن كانت المرأة من ذوات الهيئات والجمال كره لها الاعتكاف كما يكره لها الصلاة في المسجد. وإن كانت ممن لا تمتد إليها العين جاز لها الاعتكاف والصلاة في المسجد ولا فرق بينهما. (٢) ثم المعنى في الصلاة أنها تصح من الرجل في البيت فصحت من المرأة وليس كذلك الاعتكاف؛ فإنه لا يصح من الرجل في البيت فلم يصح من المرأة والله أعلم.

مسألة قال الشافعي رحمه الله: والاعتكاف سنة حسنة، ويجوز بغير صوم، وفي يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق (٣).

وهذا كما قال، الاعتكاف لا تفتقر صحته إلى الصوم، هذا مذهبنا (٤)، وبه قال أبو ثور (٥)، والمزني (٦).

---

(١) في ط: فأما

(٢) قال الرافعي في العزيز ٢٦٣/٣: وإذا قلنا بالحديد فكل امرأة يكره لها حضور الجماعات يكره لها الخروج للاعتكاف، والتي لا يكره لها ذلك لا يكره لها هذا.

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٨/٩

(٤) انظر الأم ١٤٨/٢ التهذيب ٢٢٠/٣ والعزيز ٢٥٥/٣ وحلية العلماء ٢١٨/٣

(٥) انظر الخاوي الكبير ٤٨٦/٣ والمجموع ٥١١/٦

(٦) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

وروي عن علي<sup>(١)</sup> وابن مسعود<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما والحسن البصري<sup>(٣)</sup>.  
وقال مالك وأبو حنيفة والثوري: لا يصح الاعتكاف بغير صوم.<sup>(٤)</sup> وعن أحمد  
وإسحاق روايتان إحداهما: أنه يفتقر إلى الصوم والثانية يصح بغير صوم.<sup>(٥)</sup>

(١) اختلفت الرواية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه فروى عنه ابن أبي شيبة ٤٩٩/٢ أنه قال: لا  
اعتكاف إلا بصوم. وفي رواية عنده أيضا قال: ليس عليه صوم إلا أن يفرضه هو على نفسه.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٤٩٩/٢

(٣) رواه ابن حزم في المحلى ٤١٥/٣ من طريق ابن أبي شيبة نا عبدة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة  
عن الحسن قال: ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجب ذلك على نفسه.  
ولم أجده في المصنف لكن وجدت فيه: ثنا عبدة بن سليمان عن سعيد عن أبي معشر عن قتادة عن  
الحسن بمثل قول إبراهيم. وقول إبراهيم ذكره قبل ذلك وهو أنه لم يكن يرى اعتكافا إلا بصوم.  
ونقل عنه ابن عبد البر في الاستذكار ٢٩٢/١٠ مثل ما نقل عنه المصنف.

(٤) انظر قول مالك في الموطأ ٢٩٠/١، والمدونة ٢٢٥/١ والاستذكار ٢٩٠/١٠.  
وأما أبو حنيفة فإن الصوم شرط لصحة الاعتكاف الواجب رواية واحدة، واختلفت الرواية عنه في  
اعتكاف التطوع، والذي عليه ظاهر الرواية أن الصوم لا يشترط لصحته، وروي الحسن عن أبي  
حنيفة أن الصوم شرط لصحته.

انظر بدائع الصنائع ٢٧٤/٢-٢٧٥ والهداية وشرح العناية مع فتح القدير ٣٠٦/٢-٣٠٨ وحاشية  
الشلي على تبين الحقائق ٣٤٨/١.

وانظر قول الثوري في الاستذكار ٢٩١/١٠ والمجموع ٥١١/٦

(٥) وأصح الروايتين عن أحمد أنه يصح بغير صوم. انظر المغني ٤٥٩/٤ والفروع ١٥٧/٣، والمحزر  
٢٣٢/١ والإنصاف ٣٥٨/٣ وكتاب الاعتكاف من التعليق الكبير ص ٤٤-٤٥.  
وانظر الروايتين عن إسحاق في المجموع ٥١١/٦ والاستذكار ٢٩٢/١٠

واحتج من نصرهم بأن النبي ﷺ لم يعتكف قط إلا وهو صائم (١). والاعتكاف يحمل بينه فعل النبي ﷺ ، وفعل النبي ﷺ إذا كان بياناً لمحمل أوجه القراءة فهو واجب (٢).

قالوا : (ويروى) (٣) عن النبي ﷺ أنه قال: «لا اعتكاف إلا بصوم». (٤)

(١) انظر تبين الحقائق ٣٤٨/١.

قلت: وفي ذلك نظر فقد ثبت في صحيح البخاري ٣٢٣/٤ رقم ٢٠٣٣ من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الأواخر من شهر رمضان فكنت أضرب له خباء فيصلي الصبح ثم يدخه، فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خباء فأذنت لها فضربت خباء فلما رآته زيب بنت جحش ضربت خباء آخر فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم رأى الأخبية فقال: ما هذا؟ فأخبر فقال: النبي صلى الله عليه وسلم آلير ترون هن فترك الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عتراً من شوال . وليس فيه ذكر للصوم كما ترى.

(٢) انظر الإشراف للقاضي عبد الوهاب ٢١٢/١

(٣) في ط: وروي

(٤) أخرجه الدارقطني ١٩٩/٢ - ٢٠٠. وأحاكم ٤٤٠/١ والبيهقي في السنن الكبرى ٣١٧/٤ من حديث سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً به .

قال الدارقطني: تفرد به سويد عن سفيان بن حسين. وقال البيهقي: وهذا وهم من سفيان بن حسين أو من سويد بن عبد العزيز، وسويد بن عبد العزيز الدمشقي ضعيف. مرة لا يقبل منه ما تفرد به. وقال الحاكم: الشيخان لم يحتجا بسفيان بن حسين. وقال النووي في المجموع ٥١١/٦ سويد بن عبد العزيز ضعيف باتفاق الحديث .

وقال الحافظ في التقریب ٣٧٠/١: سفيان بن حسين بن حسن.. ثقة في غير الزهري باتفاقهم. وقسالة عن سويد بن عبد العزيز في التقریب ٤٠٤/١: لين الحديث

قالوا: ولأنه لبث في مكان مخصوص فلم يكن بمجرده قربة حتى تنضم إليه عبادة من شرطها النية أصله الوقوف بعرفة؛ فإنه لا يكون قربة حتى ينضم إليه الطواف<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأن كل ما لم يكن لوجوبه مدخل في الشرع فإنه لا يلزم بالنذر، الذي يدل على هذا [أنه]<sup>(٢)</sup> إذا نذر أن يقف في الشمس، أو أن يأكل طعاما طيبا؛ فإنه لا يلزمه؛ لأنه ليس لوجوبه مدخل في الشرع [وأجمعنا على أن الاعتكاف يلزم بالنذر وليس لوجوبه مدخل في الشرع]<sup>(٣)</sup> فدل على أنه إنما وجب؛ لأنه انضم إليه عبادة من شرطها النية.

ودليلنا ما روى الدارقطني<sup>(٤)</sup> بإسناده عن النبي ﷺ قال: «ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجهه على نفسه»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر حاشية الشلي مع تبين الحقائق ٣٤٨/١

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي المقرئ المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد، وهو من شيوخ القاضي أبي الطيب الطبري، ولد سنة ست وثلاثمائة، وتوفي سنة ٣٨٥. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦؛ وطبقات ابن السكيت ٤٦٢/٣.

(٥) رواه في سنته ١٩٩/٢، ورواه أيضا الحاكم ٤٣٩/١ وصححه، والبيهقي في السنن الكبرى ٣١٩/٤ من طريق عبد الله بن محمد بن نصر الرملي ثنا يحيى بن أبي عمر ثنا عبد العزيز بن محمد عن أبي سهيل عم مالك بن أنس عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا بلفظ: ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه.

قال البيهقي: تفرد به عبد الله بن محمد بن نصر الرملي هذا. قال: وقد رواه أبو بكر الحميدي عن عبد العزيز بن محمد عن أبي سهل بن مالك قال اجتمعت أنا ومحمد بن شهاب عند عمر بن عبد العزيز وكان على امرأتين ثلاث في المسجد الحرام فقال ابن شهاب لا يكون اعتكاف إلا بصوم. فقال عمر ابن عبد العزيز: أمن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا. قال: فمن أبي بكر؟ قال: لا. قال:

وروي أن عمر قال: يا رسول الله ، إني نذرت أن اعتكف ليلة في الجاهلية فقال له النبي ﷺ / (١): «أوف بندرك». (٢) والليل لا يصح فيه الصوم فدل على أن الاعتكاف لا يفتقر إليه.

قالوا: فقد روي عن عمر أنه قال: إني نذرت أن أعتكف يوما وليلة (٣). وعندنا أنه يجوز أن يدخل في الاعتكاف ليلا على أن يكون (٤) معتكفا نهارا فيكون الليل تبعا للنهار .

---

فمن عمر ؟ قال : لا . قال : فمن عثمان ؟ قال : لا . قال أبو سهيل فانصرفت فوجدت طاوسا وعطاء فسألتهما عن ذلك ؟ فقال : طاوس : كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياما إلا أن يجعله على نفسه . وقال عطاء: ذلك رأي . قال البيهقي : هذا هو الصحيح موقوف ورفعهم . ورجح الحافظ في بلوغ المرام مع سبل السلام ٣٥٤/٢ وقفه . قال الزبيعي في تبيين الحقائق ٣٤٩/١ : وحديث ابن عباس ليس فيه دلالة على ما قال ؛ لأن الهاء في قوله عليه الصلاة والسلام : ليس على المعتكف صوم إلا أن يجعله على نفسه . عائد على الاعتكاف دون الصوم فيكون بيانا على أن الاعتكاف المنذور لا يصح بدون الصوم والتطوع منه يصح بدونه ونحن نقول بموجبه ؛ لأن ابن عباس مذهبه خلاف ذلك على ما حكينا فسقط الاحتجاج به . إهـ

(١) نهاية ل ٦٩ من ط

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٣٢٢/٤ ، رقم : ٢٠٣٢ .

(٣) أخرجه أبو داود ٨٣٧/٢ — ٨٣٨ رقم ٢٤٧٤ والدارقطني ٢٠٠/٢ والبيهقي في الكبرى ٣١٦/٤ من طريق عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يوما عند الكعبة فقال : اعتكف وصم . وهذا لفظ أبي داود . قال الدارقطني : تفرد به ابن بديل <sup>عن</sup> عمرو وهو ضعيف الحديث . وقال أيضا سمعت أبا بكر النيسابوري يقول : هذا حديث منكر ؛ لأن الثقات من أصحاب عمرو بن دينار لم يذكروه ، منهم ابن جريح وابن عينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وغيرهم ، وابن بديل ضعيف الحديث . وقال الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٢٤٣ رقم ٥٣٣ صحيح دون قوله : أو يوما وقوله وصم .

(٤) نهاية ل ١٠٤ من ب

والجواب أن ما ذكره تفرد بروايته عبد الله بن بديل<sup>(١)</sup> عن عمرو بن دينار<sup>(٢)</sup>، وابن بديل متروك الحديث<sup>(٣)</sup>. ويدل عليه<sup>(٤)</sup> أن زيادته<sup>(٥)</sup> هذه لا أصل لها أن الثقات كلهم من أصحاب عمرو بن دينار خالفوه فلم يذكرها واحد منهم<sup>(٦)</sup>. ويدل عليه من القياس أن الاعتكاف عبادة فلم يكن من شرطها الصوم أصله سائر العبادات.<sup>(٧)</sup> ولأن الصوم معنى لا يكون شرطاً في الاعتكاف بالليل فوجب أن [لا]<sup>(٨)</sup> يكون شرطاً في الاعتكاف بالنهار<sup>(٩)</sup> أصله هبوب الرياح ومحى الأمطار.

---

(١) عبد الله بن بديل بن ورقاء ويقال ابن بديل بن بشر الخزاعي، ويقال: الليثي المكي صدوق يخطئ  
انظر التقريب ٤٨٠/١

(٢) عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولا هم ثقة ثبت، مات سنة ست وعشرين ومائة  
انظر ترجمته في التقريب ٧٣٤/١

(٣) قال الحافظ في التقريب ٤٨٠/١: صدوق يخطئ.

(٤) في ط: على هذا

(٥) في ط: زيادة

(٦) راجع هامش ج ٥٠

(٧) الاصطلاح ٢٢٣/٢

(٨) ساقط من أ و ب

(٩) الاصطلاح ٢٢٤/٢



(قياس) (١) آخر وهو أن ما لا يكون شرطاً في (ابتداء) (٢) العبادة فإنه لا يكون شرطاً في استدامتها (٣) أصله ما ذكرناه / (٤). (قياس) (٥) آخر وهو أن الليل زمان يصح فيه الاعتكاف فجاز إفراجه بالاعتكاف أصله النهار ، ولأن كل عبادة صح استفتاحها بغير صوم صح استدامتها بغير صوم كالصلاة.

(قال) (٦) المزني : ولأن الاعتكاف لو كان من (شرطه) (٧) الصوم لم يجز فعله في شهر رمضان ؛ لأن زمان رمضان لا يقبل صوم غيره ، ولما ثبت أن الاعتكاف في شهر رمضان صحيح دل على أن الصوم ليس بشرط في صحته ؛ لأنه لا يجوز صوم رمضان (وهو) (٨) واجب عن صوم الاعتكاف وهو تطوع (٩).

(١) في ط : وقياس

(٢) في ط : مبتدأ

(٣) الحاوي الكبير ٤٨٧/٣

(٤) نهاية ل ١٥٧ من أ

(٥) في ط وقياس

(٦) في ط : وقال

(٧) في أ : شرط

(٨) في أ و ب : فهو

(٩) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩ ونقله البويطي في مختصره ل ٥٣ ب عن الشافعي .

قال المزني أيضا: ودليل آخر [لو كان] <sup>(١)</sup> الاعتكاف لا يجوز إلا مقارنا للصوم  
لخرج منه الصائم بالليل لخروجه فيه من الصوم، ولما لم يخرج من الاعتكاف بالليل  
(بخروجه) <sup>(٢)</sup> فيه من الصوم ثبت أنه يصح منفردا بغير صوم. <sup>(٣)</sup>

فأما الجواب عن قولهم: إن النبي ﷺ لم يعتكف قط إلا وهو صائم فهو أن  
ذلك دعوى فلا نقبلها إلا بدليل.

وقولهم: إن الاعتكاف يحمل غير صحيح؛ لأن الحمل ما لا يعرف  
إلا بقرينة <sup>(٤)</sup>، والاعتكاف في المساجد كل أحد (يعلم) <sup>(٥)</sup> أنه اللبث فليس يحتاج  
إلى البيان.

وجواب آخر وهو أن الاعتكاف غير واجب (فلا) <sup>(٦)</sup> يجوز أن يكون بيانه  
واجبا فبطل ما قالوه.

وأما الجواب عن احتجاجهم بالخبر فهو أنه لا يثبت مرفوعا، والصحيح أنه من  
قول عائشة <sup>(٧)</sup>، وقد روي عن علي وابن مسعود بخلافه <sup>(٨)</sup> فلا يكون حجة. على

---

(١) ساقط من ط

(٢) في ط: لخروجه

(٣) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٤) الحمل هو اللفظ المشترك المتجرد عن القرائن. انظر نهاية السؤل على هامش التقرير والتحريير  
١٩٥/١، والمستصفى ص ١٨٧.

(٥) في ب: يعرف

(٦) طمس في أ

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٩٩/٢ وعبد الرزاق ٣٥٤/٤ رقم ٨٠٣٧

(٨) أخرجهما ابن أبي شيبة ٤٩٩/٢ وروى أيضا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: على  
المعتكف الصوم وإن لم يفرضه على نفسه.

أنا نحمله على الاعتكاف الكامل<sup>(١)</sup> ويصير بمثابة قوله ﷺ «لا صلاة لرجل  
المسجد إلا في المسجد»<sup>(٢)</sup> أي صلاة كاملة. ومثل قوله ﷺ: «لا إيمان لمن لا  
يأمن جاره بوائقه»<sup>(٣)</sup> يعني لا إيمان كامل.

وأما الجواب عن قياسهم على الوقوف بعرفة فهو أنا (نقبله)<sup>(٤)</sup> فنقول: لبث  
في مكان مخصوص فلم يفتقر إلى الصوم أصله الوقوف بعرفة على أنا لا نسلم أن  
الوقوف لا يصير [قربة]<sup>(٥)</sup> إلا بانضمام الطواف إليه؛ لأنه لو أحر الطواف إلى  
آخر عمره جاز<sup>(٦)</sup> وإنما صار الوقوف قربة لانضمام النية إليه<sup>(٧)</sup>؛ لأن نية الإحرام  
شملته وشملت سائر أفعال الحج فقد قلنا بموجب العلة التي ذكروها وأن الاعتكاف  
لا<sup>(٨)</sup> يصير قربة إلا بانضمام النية إليه.

---

(١) انظر الاصطلاح ٢٢٢/٢

(٢) أخرجه الدارقطني ٤١٩/١ - ٤٢٠ والحاكم ٢٤٦/١ والبيهقي في السنن الكبرى ٥٧/٣ من  
حديث ابن عمر رضي الله عنهما .  
وضعه الألباني في إرواء الغليل ٢٥١/٢ رقم ٤٩١

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٥٧/١٠ رقم ٦٠١٦ ومسلم ٦٨/١ رقم ٤٦: (٧٣). عن سعيد عن  
أبي شريح . قال الخافض: البوائق بالوحددة والقاف جمع بائقة وهي الداهية والشيء المهلك والأمر  
الشديد الذي يوافي بغتة .

(٤) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب نقله انظر هذا القياس في الحاوي الكبير ٤٨٧/٣ والاصطلاح  
٢٢٦/٢

(٥) ساقطة من ط

(٦) تقدم الكلام عن هذه المسألة في ص ٨٧

(٧) الحاوي الكبير ٤٨٧/٣

(٨) نهاية ل ١٠٥ من ب

وجواب آخر وهو أن الطواف لا يفتقر عندنا إلى النية<sup>(١)</sup> فلم يصح ما اعتلوا به.  
قالوا: لو لم يكن من شرط الطواف النية لكان يجب إذا طاف حول البيت  
يلتمس غريماً له أو ضالة ذهبت منه أن يجزئه طوافه ولما قلتم لا يجزئه<sup>(٢)</sup> دل على  
أن ذلك لعدم النية.

والجواب أنه إنما لم يجز ذلك ؛ لأنه نوى به غير الطواف لا لأجل عدم النية  
فهو بمثابة ما لو نوى عند ابتداء غسل أعضائه الطهارة ثم غير نيته في أثناءها فنوى  
التبرد (فإنه)<sup>(٣)</sup> لا يجزئه عن الطهارة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه غير نيته ونوى غير الطهارة لا لأجل  
عدم النية ؛ لأن /<sup>(٥)</sup> استدامته في الطهارة لا تجب<sup>(٦)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: كل ما لم يكن لوجوبه مدخل في الشرع فإنه لا يلزم  
بالنذر فهو أنا لا نسلمه ؛ لأن عيادة المريض وإطعام المسكين تلزمان بالنذر ولا  
مدخل لوجوبهما في الشرع، [وكذلك كل ما كان قرينة فإنه يلزم بالنذر وإن لم  
يكن لوجوبه مدخل في الشرع]<sup>(٧)</sup> والعمرة ليس لوجوبها مدخل في الشرع  
عندهم وهي لازمة بالنذر .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ص ٢٧

(٢) المصدر السابق .

(٣) في ط : أنه

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧

(٥) نهاية ل ٧٠ من ط

(٦) المصدر نفسه .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

فإن قيل: العمرة وإن لم يكن لوجوبها مدخل في الشرع فإن من جنسها ما  
يجب بالشرع وهو الحج، قلنا: وكذلك الاعتكاف وإن لم يكن لوجوبه (مدخل) (١)  
في الشرع فإن من جنسه ما يجب بالشرع وهو الوقوف بعرفة؛ لأنهما جميعا في  
مكان مخصوص فبطل ما قالوه .

مسألة قال الشافعي: وروى حديث عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا  
اعتكف يديني إلى رأسه فأرجئه (٢).

وفي حديث آخر فغسلته وأنا حائض (٣). قال: فلا بأس أن يدخل المعتكف  
رأسه (البيت) (٤) ليغسل ويرجل (٥).

---

(١) في ط أصل.

(٢) أصله في صحيح البخاري مع الفتح ٣٢٠/٤ رقم ٢٠٢٨، رقم ٢٠٢٩، ٢٠٤٦، ومسلم ٢٤٤/١  
رقم ٧٠٦ (٢٩٧) بالفاظ متقاربة .

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٣٢١/٤ رقم ٢٠٣١ ومسلم ٢٤٤/١ رقم ٨ (٢٩٧)

(٤) في ط: إلى البيت

(٥) مختصر المزني مع الأم ٦٨/٩

وهذا كما قال في هذا الحديث من الفوائد: أن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد<sup>(١)</sup>، وأن المعتكف إذا (أخرج)<sup>(٢)</sup> من المسجد يده ، أو رجله ، أو رأسه (أو نحو)<sup>(٣)</sup> ذلك لم ينقطع اعتكافه<sup>(٤)</sup>.

وأن الحائض لا يجوز لها دخول المسجد<sup>(٥)</sup>، وأنها ليست نجسة إذ لو كانت نجسة لم يجز لها ترجيل رأس المعتكف<sup>(٦)</sup>، وأن يديها ليستا عورة<sup>(٧)</sup> إذ لو كانتا عورة لم يجز لها أن تبديهما في المسجد حال الترجيل والله أعلم بالصواب.

مسألة قال الشافعي فإن نذر اعتكافا بصوم فأفطر استأنف<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر فتح الباري ٣٢٠/٤

(٢) في أ و ب : خرج

(٣) في ط : ونحو

(٤) فتح الباري ٣٢٠/٤

(٥) انظر فتح الباري ٤٧٩/١

(٦) المصدر السابق

(٧) انظر الحاوي الكبير ٤٨٦/٣

(٨) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

وهذا كما قال إذا نذر اعتكاف يوم بصوم فاعتكف غير صائم فاختلف أصحابنا في ذلك فقال أبو علي الطبري يجب عليه أن يصوم يوماً لأنه نذر عبادتين (ففعّل) (١) إحداهما فوجب عليه أن يفعل الأخرى (٢).

وقال أبو العباس بن سريج وأبو إسحاق المروزي وسائر أصحابنا يجب عليه أن يستأنف اعتكاف يوم بصوم وهو ظاهر قول الشافعي (٣). ووجهه أنه نذر اعتكافاً على صفة فإذا فعله على غير تلك الصفة وجب أن يستأنفه كما لو نذر اعتكاف عشرة أيام / (٤) متتابعة فقطعها (٥).

مسألة قال ومن أراد أن يعتكف العشر الأواخر دخل قبل الغروب فإذا أهلك شوال فقد أتم العشر (٦).

---

(١) في أ و ب : يفعل

(٢) انظر حلية العلماء ٢١٩/٣ نقلاً عن الإفصاح لأبي علي الطبري. والمهذب مع المجموع ٥٠٨/٦ والعزیز ٢٥٦/٣

(٣) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩ والتهذيب ٢٢٢/٣ والحاوي الكبير ٤٩٨/٣ والمهذب والمجموع ٥٠٩/٦

(٤) نهاية ل ١٠٦ من ب

(٥) الحاوي الكبير ٤٩٨/٣

(٦) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

وهذا كما قال من نذر اعتكاف العشر الأواخر فيجب أن يدخل إلى المعتكف قبل غروب الشمس من عشية يوم العشرين<sup>(١)</sup>. وقال أبو ثور يجب عليه الدخول عند طلوع الفجر من اليوم الحادي والعشرين<sup>(٢)</sup>. وروى مثل ذلك عن الأوزاعي<sup>(٣)</sup>. وروى عن الأوزاعي أيضا أن ذلك يجب إذا نذر اعتكاف / (٤) الأيام العشرة<sup>(٥)</sup> فهذه الرواية الثانية مثل قولنا. واحتج من نصر أبا ثور بما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر فإذا صلى الصبح دخل معتكفه<sup>(٦)</sup>. ودليلنا أن كل ليلة تابعة ليومها ولذلك كانت صلاة التراويح في ليلة إهلال رمضان وليلة إهلال شوال لا تصلى.

(١) انظر الخاوي الكبير ٤٨٨/٣ والتهذيب ٢٢٥/٣

(٢) انظر حلية العلماء ٢١٩/٣ والمجموع ٥١٦/٦ ومعالم السنن ١٣٨/٢

(٣) انظر المصادر المتقدمة، والمغني ٤٩٠/٤

(٤) نهاية ل ١٥٨ من أ

(٥) لم أقف على هذه الرواية .

(٦) أخرجه البخاري مع الفتح ٣٢٣/٤ رقم ٢٠٣٣ ومسلم ٨٣١/٢ رقم ٦ (١١٧٣)



وكذلك لو قال لزوجته أنت طالق في رمضان فإنها تطلق مع غروب الشمس في يوم الثلاثين من شعبان فإذا كانت الليلة تابعة ليومها؛ فإنه يجب دخول المعتكف ليلة إحدى وعشرين لأن الواجب عليه اعتكاف جميع (العشر)<sup>(١)</sup>.  
 (وأما)<sup>(٢)</sup> الجواب عن حديث عائشة فهو أنا أجمعنا على أن الواجب على المعتكف أن يكون في المعتكف حال طلوع الفجر ، وفي الخبر أنه (كان السَّيِّدُ) <sup>(٣)</sup> إذا صلى الصبح دخل ، فكل جواب لهم (عن)<sup>(٤)</sup> الخبر الذي بين طلوع الفجر وبين دخوله بعد الصلاة فهو جوابنا عن (وجوب)<sup>(٥)</sup> الدخول (من)<sup>(٦)</sup> أول الليل ، على أنا نحمل الخبر على اعتكافه أيام العشر لا جميع العشر.

**فصل** إذا غربت الشمس في آخر يوم من شهر رمضان فهو بالخيار بين أن يخرج من /<sup>(٧)</sup> معتكفه وبين أن يترك فيه.<sup>(٨)</sup>

(١) في الشهر

(٢) في طأما

(٣) في ط : عنيه السلام كان

(٤) في أ و ب : على .

(٥) في أ و ب : جواب

(٦) في ط : في

(٧) نهاية ل ٢١ من ط

(٨) انظر الخاوي الكبير ٤٨٨/٣

قال الشافعي في رواية البويطي وأستحب له أن [يعتكف] <sup>(١)</sup> في المسجد الجامع (وأن) <sup>(٢)</sup> لا يخرج حتى يصلي العيد مع الإمام ثم ينصرف <sup>(٣)</sup> والله أعلم. مسألة ولا بأس أن يشترط في الاعتكاف الذي أوجهه بأن يقول إن عرض لي عارض خرجت <sup>(٤)</sup>.

وهذا كما قال (لا يصح) <sup>(٥)</sup> الاشتراط في الاعتكاف وفي الصلاة وفي الصوم <sup>(٦)</sup>، وأما الحج فاختلف قول الشافعي فيه فقال في القدم يصح الاشتراط في الحج <sup>(٧)</sup>.

---

(١) ساقطة من أ

(٢) في أ و ب : أن .

(٣) انظر مختصر البويطي ل ٥٣ ب ونص عبارته : وإن اعتكف آخر الشهر فلا ينصرف حتى يشهد العيد مع المسلمين . ثم قال في موضع آخر : وأحب إلي أن لا يعتكف أحد إلا في المسجد الذي يجمع فيه... إلخ .

(٤) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٥) هكذا في النسخ الثلاثة ، والصواب : يصح

(٦) اشتراط القطع في الاعتكاف والصلاة والصوم جائز ، وصورته أن يقول : لله علي اعتكاف عشرة أيام متتابعات أو صلاة ركعتين أو صيام يوم إلا أن يعرض لي كذا فأقطع ، فإن عرض له ذلك الشيء الذي شرطه جاز له قطع اعتكافه وصلاته وصيامه .

وإن اشترط الخروج كأن يقول : لله علي اعتكاف عشرة أيام متتابعات إلا أن يعرض لي كذا وكذا فأخرج ، فإن هذا الشرط جائز في الاعتكاف دون الصلاة والصيام والحج . انظر الحاوي الكبير ٤٨٩/٣ — ٤٩٠

(٧) انظر العزيز ٥٢٦/٣ والمجموع ٣٠١/٨

واحتج بحديث ضباعة بنت الزبير<sup>(١)</sup> رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لها

حجي واشترطي أن (محلي)<sup>(٢)</sup> حيث حبستني.<sup>(٣)</sup>

وقال في الحديد إن [ثبت]<sup>(٤)</sup> حديث ضباعة قلت به<sup>(٥)</sup>. واختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال قد ثبت الحديث والمسألة على قول واحد وهو أن الاشتراط في الحج صحيح.<sup>(٦)</sup> ومنهم من قال لم يثبت حديث ضباعة والمسألة على قولين.<sup>(٧)</sup> وسيأتي ذلك في كتاب /الحج مستوفى إن شاء الله .

فصل إن شرط الاعتكاف وقال إن عرض لي عارض خرجت فعرض العارض فإنه يخرج ثم يعود، وإن قال إن عرض لي عارض قطعت الاعتكاف فإنه

---

(١) ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم لها صحبة وحديث  
كانت زوج المقداد بن عمرو .

انظر ترجمتها في أسد الغابة ١٧٨/٦ ، والتقريب ٦٤٩/٢

(٢) في ب : تحلى

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٣٥-٣٤/٩ رقم ٥٠٨٩ ومسلم ٨٦٧/٢ - ٨٦٨ رقم ١٢٠٧

(٤) ساقطة من ط

(٥) انظر الأم ٢٣٥/٢

(٦) انظر حلية العلماء ٣٦١/٣ والمجموع ٣٠١/٨

(٧) لم أقف على من طعن في ثبوت الحديث ؛ لأن الحديث ثابت في الصحيحين كما تقدم في تصانيفهم  
والطريقة الثانية في هذه المسألة وهي التي عليها عامتهم كما قال الرافعي في العزيز ٥٢٦/٣ والنووي في  
المجموع ٣٠١/٨ : أن الاشتراط صحيح في قوله القدم ، وفي الحديد قولان أصحهما الصحة .

(٨) نهاية ل ١٠٢ من ب

يخرج ولا يعود والفرق بينهما أن الخروج لا يمنع البناء متى عاد ، وقطع  
الاعتكاف يمنع من البناء ويوجب الاستئناف.(١)

مسألة [قال] (٢) ولا بأس أن يعتكف ولا ينوي أياما متى شاء خرج ، واعتكافه

في المسجد الجامع أحب إلي فإن اعتكف في غيره فمن الجمعة إلى الجمعة (٣).

وهذا كما قال إذا نذر اعتكافا مطلقا غير مقدر فإنه يجزئه ما ينطلق عليه اسم

الاعتكاف ولو ساعة (٤) فأما إذا نذر صوما فإنه لا يجزئه أقل من صوم يوم كامل

(٥)؛ لأنه أقل ما يتناوله إطلاق الاسم ، وأما إذا نذر صلاة ففي ذلك وجهان (٦) :

أحدهما أنه [لا] (٧) يجزئه أقل من ركعتين لأن ذلك أقل ما ورد الشرع بوجوبه

والثاني تجزئه ركعة واحدة لأن الوتر مشروع وأقله ركعة.

ويستحب الاعتكاف في المسجد الجامع ؛ لمعان ثلاثة: أحدها: أن النبي ﷺ لم

يعتكف إلا في الجامع فيستحب الاقتداء به (٨). والثاني: أن الاعتكاف في غير

---

(١) انظر الأم ١٤٧/٢ والحاوي الكبير ٤٨٩/٣ والعزير ٢٦٨/٣ والتهذيب ٢٣٨/٣

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٤) انظر الوسيط ٥٦٢/٢ والتهذيب ٢٢٥/٣ والعزير ٢٥٢/٣

(٥) انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٣٦٨/٤

(٦) وفي المنهاج قولان. قال الشريبي: أظهرهما الأول انظر المنهاج ومغني المحتاج ٣٦٩/٤

(٧) ساقطة من أ و ب

(٨) انظر المهذب مع المجموع ٤٠٥/٦

الجامع مختلف فيه فيستحب الخروج من الخلاف <sup>(١)</sup>. والثالث: [أن] <sup>(٢)</sup> الجماعة هناك أكثر فكان الثواب بالاعتكاف فيه أكثر. <sup>(٣)</sup>  
 فإن اعتكف في غير الجامع وكان نذره مطلقا وحضرت الجمعة فإنه يخرج ويصلي الجمعة ويعود فيبني على اعتكافه <sup>(٤)</sup>.  
 وإن كان نذر اعتكافا متابعا وحضرت الجمعة في خلاله فإنه تنظر فإن كان شرط في الاعتكاف أن يخرج لعارض إن عرض فإنه يخرج إلى الجمعة ولا ينقطع تنابعه <sup>(٥)</sup>؛ لأن حضور الجمعة من أكبر الأعذار وإن لم يكن شرط ذلك فإنه يخرج (وهل) <sup>(٦)</sup> ينقطع تنابعه أم لا ؟ الذي نص عليه الشافعي في عامة كتبه أن التتابع ينقطع بالخروج إلى الجمعة وعليه الاستئناف. <sup>(٧)</sup>

(١) انظر المهذب مع المجموع ٥٠٤/٦ والعزير ٢٦٢/٣

(٢) ساقطة من أوب

(٣) انظر المهذب ٥٠٤/٦ والعزير ٢٦٢/٣. وترك المصنف معنى آخر وهو أن الجامع أقصر لئلا يحتاج إلى الخروج لصلاة الجمعة. وهذا أظهر المعاني عند الشافعي كما ذكر الرافعي في العزير ٢٦٢/٣ وعليه اقتصر البغوي في التهذيب ٢٠٩/٣

(٤) وهو المهذب انظر المجموع ٥٤١/٦

(٥) وهو المذهب . انظر المجموع ٥٦٦/٦ ومغني المحتاج ٤٥٧/١ ونهاية المحتاج ٢٢٢/٣

(٦) في ط وقيل

(٧) انظر حلية العماء ٢٢٣/٣ والمهذب ٦٤٦/٢ والتهذيب ٢٣٢/٣ والمجموع ٥٤٠/٦ — ٥٤١ قلل النووي: ثم اتفق الأصحاب على أن الأصح انقطاع التتابع وبطلان اعتكافه .

وقال في مختصر البويطي لا ينقطع التابع<sup>(١)</sup> وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.  
واحتج من نصره بأنه خرج لما لا بد له منه فوجب أن لا ينقطع التابع أصله إذا  
خرج لقضاء الحاجة<sup>(٣)</sup>.  
[قالوا ولأن الخروج إلى الجمعة مستثنى بالشرع فيجب أن لا ينقطع به التابع  
كالخروج لقضاء الحاجة]<sup>(٤)</sup>.  
قالوا ولأن الخروج إلى الجمعة لو كان يقطع التابع لوجب أن لا يجوز اعتكافه  
إلا في المسجد الجامع وقد أجمعنا على أن الاعتكاف في غير الجامع يجوز فدل على  
أن الخروج إلى الجمعة لا يقطع التابع<sup>(٥)</sup>.  
ودليلنا أنه خرج لأداء<sup>(٦)</sup> عبادة فوجب أن ينقطع التابع (لخروجه)<sup>(٧)</sup> أصله  
إذا خرج لعيادة المريض .

---

(١) انظر المذهب مع المجموع ٥٤٠/٦ وحلية العلماء ٢٢٣/٣ ولم أجد هذا النص في مختصر البويطي  
(٢) انظر المبسوط ١١٧/٣ وبداية الصنائع ٢٨٢/٢ وتبيين الحقائق ٣٥٠/١ والهداية مع فتح القدير  
٣٠٩/٢

(٣) المبسوط ١١٧/٣ وتبيين الحقائق ٣٥٠/١

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) انظر فتح القدير ٣٠٩/٢

(٦) نهاية ل ١٠٨ من ب

(٧) في ط : بخروجه

(ولأنه) <sup>(١)</sup> خرج (إلى ما) <sup>(٢)</sup> يمكنه الاحتراز منه في التابع الواجب فوجب أن ينقطع التابع أصله إذا نذر [صوم] <sup>(٣)</sup> شهرين متتابعين فابتدأهما في شعبان أو في ذي الحجة وأصله إذا نذر اعتكاف ثلاثة أيام متتابعة (فابتدأهما) <sup>(٤)</sup> بالخميس . قالوا : إنما ينقطع التابع هناك لأنه كان يمكنه أن يبتدئ [الصوم في المحرم أو ما يليه من الشهور فكذلك كان يمكنه ] <sup>(٥)</sup> أن يبتدئ الاعتكاف / <sup>(٦)</sup> في يوم السبت أو ما يليه وليس كذلك [ في ] <sup>(٧)</sup> مسألتنا فإنه إذا نذر اعتكاف عشرة أيام متتابعة لا يمكنه أن يخلص منها يوم الجمعة . والجواب أن معنى الأصل يبطل بالمرأة والعبد إذا (نذرا) <sup>(٨)</sup> اعتكاف عشرة أيام متتابعة وحضر في خلالها الجمعة فإن عند أبي حنيفة لا ينقطع التابع ، <sup>(٩)</sup> فكان يلزمه أن يوجب الانقطاع لأن المرأة والعبد لا

(١) في ط : لأنه

(٢) في ط : لما

(٣) ساقط من أ و ب

(٤) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب فابتدأها

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) نهاية ل ٧٢ من ط

(٧) ساقط من ط

(٨) في أ و ب : نذر

(٩) لم أجد قوله . وذكرت المصادر التي اطلعت عليها أن الخروج إلى الجمعة لا يقطع التابع ، ولم تستثن من المعتكفين أحدا .

انظر المبسوط ١١٧/٣ وبدائع الصنائع ٢٨٢/٢ وتبيين الحقائق ٣٥٠/١ والهداية مع فتح القدير

٣٠٩/٢

تجب عليهما الجمعة. (ومعنى) (١) الفرع / (٢) يطل بمن (يعتكف) (٣) في الجامع فلا يحتاج إلى الخروج .

فأما الجواب عن قولهم خرج لما لا بد له منه فهو غير مسلم لأن له من الخروج بدا وهو أن يعتكف في الجامع على أنه يطل بما ذكرناه (في) (٤) مسألتي صيام الشهرين واعتكاف الثلاثة الأيام .

والمعنى في قضاء الحاجة أنه لا يمكنه التخلص منه فلذلك لم ينقطع التابع به وفي مسألتنا بخلافه .

وأما الجواب عن قولهم الخروج إلى الجمعة مستثنى بالشرع فهو أنه غير مسلم لأنه مما يمكن الاحتراز منه والمعنى في الأصل ما ذكرناه فأغنى عن الإعادة .

وأما الجواب عن قولهم لو كان الخروج إلى الجمعة يقطع التابع لوجب أن لا يجوز اعتكافه إلا في المسجد الجامع فهو أنا كذلك نقول لأنه إذا اعتكف في غير الجامع وحضرت الجمعة فلا سبيل له إلى أن (لا ينقطع) (٥) التابع إلا بترك الجمعة وذلك لا يجوز فدل على (صحة ما ذكرناه) (٦) .

---

(١) في أ و ب : ومعنى

(٢) نهاية ل ١٥٩ من أ

(٣) في ط : اعتكف

(٤) في ط : من

(٥) في ب : أن ينقطع وفي ط أن لا يقطع

(٦) في ط : صحته .



## فصل إذا نذر أن يعتكف في مسجد عينه فإنك تنظر فإن كان المسجد الحرام

لزمه الاعتكاف فيه لا يختلف المذهب (في ذلك) <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> وإن كان مسجد الرسول   
 <sup>(٣)</sup> أو المسجد الأقصى ففيه قولان <sup>(٤)</sup> بناء على القولين (في وجوب) <sup>(٥)</sup> شد   
 الرجال إليهما بالنذر، <sup>(٦)</sup> وأحد القولين: أن ذلك يجب. والثاني: أنه لا يجب   
 وتوجيههما (يجيء) <sup>(٧)</sup> في موضعه من كتاب النذر إن شاء الله.   
 وإذا كان المسجد غير هذه المساجد الثلاثة فإنه لا يلزمه الاعتكاف فيه   
 ويعتكف في أي مسجد شاء غيره <sup>(٨)</sup>؛ لأن (البقاع) <sup>(٩)</sup> لا مزية لبعضها على   
 بعض وإنما الفضيلة في كثرة الجماعات والله أعلم / <sup>(١٠)</sup> [بالصواب] <sup>(١١)</sup>.

---

(١) طمس في أ.

(٢) انظر المذهب ٦٣٨/٢ والتهذيب ٢١١/٣ والعزير ٢٦٣/٣

(٣) وأصحهما أن مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، والمسجد الأقصى يتعينان إذا عينهما بالنذر   
 انظر المجموع ٥٠٦/٦ والعزير ٢٦٣/٣ وشرح مشكل الوسيط مع الوسيط ٥٦٨/٢

(٤) طمس في أ

(٥) إذا نذر الصلاة في مسجد المدينة أو المسجد الأقصى ففي تعيينهما قولان: أحدهما يتعينان. انظر   
 المنهاج مع معني المحتاج ٣٦٧/٤

(٦) في ط: يأتي

(٧) انظر الوسيط ٥٦٨/٢ والمذهب ٦٣٧/٢ — ٦٣٨.

(٨) طمس في أ

(٩) نهاية ل ١٠٩ من ب

(١٠) ساقطة من أ و ب.

مسألة قال الشافعي [رحمه الله] (١) ويخرج للغائط والبول إلى منزله وإن بعد (٢).

وهذا كما قال يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لقضاء الحاجة (٣). والأصل فيه ما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله كان إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا لقضاء حاجة الإنسان (٤).

فإن كان في المسجد سقاية (٥) لم يلزمه قضاء الحاجة فيها ويجوز له أن يقضي حاجته في بيته (٦)؛ لأن قضاء الحاجة في سقاية المسجد مسقط للحثمة ومذهب للمروءة .

وكذلك لا يلزمه أكل الطعام في المسجد لما فيه من ذهاب المروءة بل لسه أن يذهب إلى بيته للأكل (٧) (فإن) (٨) كان بين منزله وبينه منزل صديق له لم

---

(١) ساقطة من ط

(٢) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٣) انظر التهذيب ٢٢٩/٣ والحاوي الكبير ٤٩٢/٣ وحكى الإجماع عليه .

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ٣٢٠/٤ - ٣٢١ رقم ٢٠٢٩: ومسلم ٢٤٤/١ رقم ٧٠٦ (٢٩٧) نحوه.

(٥) السقاية بالكسر والضم الموضع يتخذ لسقي الناس. القاموس المحيط ٣٤٥/٤ والمصباح المنير ص ٢٨١ . ولكن المراد هنا الحمامات .

(٦) وهذا إذا كان بيته قريبا أو بعيدا غير متفاحش البعد، وأما إن تفاحش بعدها ففيه وجهان: أحدهما لا يجوز له الذهاب إلى بيته إلا أن لا يجد في طريقه موقعا أو كان لا يليق بحاله أن يدخل لقضاء الحاجة غير داره. انظر العزيز ٢٧٣/٣ وروضة الطالبين ٤٠٥/٢ - ٤٠٦ .

(٧) وهو المنصوص الذي عليه جمهور أصحاب الشافعي، وقال أبو العباس بن سريج: لا يجوز؛ فإن خرج بطل اعتكافه واختاره البغوي .

انظر المهذب ٦٤٤/٢ والتهذيب ٢٢٩/٣ والمجموع ٥٣١/٦ .

(٨) في ط: وإن

يلزمه العدول إلى منزل الصديق لقضاء الحاجة (ولالأكل)<sup>(١)</sup> بل يجوز له المضي إلى منزله لأن منزل الصديق يحتشم.<sup>(٢)</sup> وإن (كانت)<sup>(٣)</sup> ليه زوجتان في منزلين أحدهما أبعد من الآخر فهل يجوز له العدول (من)<sup>(٤)</sup> الأقرب إلى الأبعد أم لا؟ في ذلك وجهان<sup>(٥)</sup>: أحدهما ذكره أبو علي بن أبي هريرة وهو: أنه يجوز كما يجوز له العدول عن منزل صديقه الأقرب إلى منزله الأبعد والثاني ذكره غيره من أصحابنا وهو أنه لا يجوز؛ (لأن)<sup>(٦)</sup> منزله الأقرب لا حشمة عليه في دخوله ولا تسقط مروءته فلا يجوز [له]<sup>(٧)</sup> العدول عنه إلى المنزل الأبعد من غير حاجة ويفارق ذلك منزل الصديق فإنه يحتشم وفيه نقصان مروءة فلذلك جاز له العدول عنه والله أعلم [بالصواب]<sup>(٨)</sup>.

مسألة قال الشافعي ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله فإن أكل

فيه فلا شيء عليه ولا يقيم بعد فراغه.<sup>(٩)</sup>

(١) في ط: والأكل

(٢) انظر الحاوي الكبير ٤٩٢/٣ والعريز ٢٧٣/٣.

(٣) في ط: كان

(٤) في أ: عن

(٥) وأصحهما الثاني. انظر حلية العماء ٢٢٢/٣ وروضة الطالبين ٤٠٦/٢ والعريز ٢٧٣/٣ — ٢٧٤ والتهديب ٢٢٩/٣

(٦) في أ: لا

(٧) ساقطة من أ و ب

(٨) ساقطة من أ و ب

(٩) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

وهذا كما قال يجوز للمعتكف إذا قصد منزله لقضاء الحاجة أن يسأل عن  
[حال] (١) المريض وإن رأى المريض فيجوز أن (يسأله) (٢) عن حاله ولا يجلس  
عنده، (٣) وإن أكل في مجلسه فيجوز له الجلوس / (٤) حتى يفرغ من الأكل (٥).  
والأصل في ذلك ما روي أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف لا يسأل عن  
المريض إلا وهو مار ولا يقعد عنده. (٦)

ولأن المريض يستقل (الجلوس) (٧) عنده فلذلك لم يجز وأما الأكل فلا ينال  
الأكل منه حاجته إلا بعد أن يجلس ويتمكن في مجلسه فلذلك جاز القعود لأجله.  
مسألة قال ولا بأس أن يشتري ويبيع ويخيظ ويخالط العلماء ويحدث ما لم  
يكن مأثماً ولا يفسد سباب ولا جدال. (٨)

---

(١) ساقطة من ط

(٢) في ط : يسأل

(٣) انظر الحاوي الكبير ٤٩٢/٣ والتهذيب ٢٣١/٣ والوجيز مع العزيز ٢٧٢/٣

(٤) نهاية ل ٧٣ من ط

(٥) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩ والمجموع ٥٣١/٦

(٦) أخرجه أبو داود ٨٣٦/٢ رقم ٢٤٧٢ وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٣٢١/٤. وضعفه الألباني في

ضعيف سنن أبي داود ص ٢٤٣ ، رقم ٥٣٢ .

وأخرجه مسلم ٢٤٤/١ رقم ٧ (٢٩٧) موقوفاً على عائشة رضي الله عنها .

(٧) في ط : بالجلوس

(٨) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

وهذا كما قال ذكر الشافعي هنها أنه لا بأس أن يشتري المعتكف ويبيع ويخيط (١).

وقال في موضع آخر (يكره له) (٢) ذلك (٣). قال أصحابنا فليس المسألة على قولين وإنما هي على اختلاف حالين فقله لا بأس / (٤) يعني أنه لا يفسد الاعتكاف وكرهته له (أنه) (٥) في المسجد ، والمسجد يكره فيه فعل هذه الأشياء. (٦)

---

(١) وذكر ذلك أيضا في الأم ١٤٧/٢

(٢) في ط أكره ذلك

(٣) قال الشافعي في مختصر البويطي ل ٥٤ أ : وأكره الشراء والبيع في المسجد فإذا باع معتكف أو غيره في المسجد كرهت ذلك هما والبيع جائز .

(٤) نهاية ١١٠ من ب

(٥) في ط : لأنه

(٦) اختلفت عبارة الشافعية في هذه المسألة ، فمنهم من قال : يجوز للمعتكف أن يبيع ويشترى ولا يكثر منه ، فإن أكثر منه كره . وهكذا قال البغوي والشرازي والرافعي وكثيرون ومنهم من قال يكره ذلك في المسجد للمعتكف وغيره ، ولا يفسد به الاعتكاف وهو ما ذكره المؤلف هنا وبه قطع الماوردي . ومنهم من قال : المسألة على قولين أحدهما يكره البيع والشراء في المسجد . والثاني : لا يكره ، وبه قال ابن الصباغ وانحامي .

ومنهم من جعل موضع القولين فيمن يقصد به التجارة وطلب الزيادة ، وأما المحتاج فلا يكره في حقه . قال النووي : وحاصله أن الصحيح كراهة البيع والشراء في المسجد إلا أن يحتاج إليه لضرورة ونحوها .

انظر الحاوي الكبير ٤٩٣/٣ . والتهذيب ٢٣٩/٣ ، والمهذب والمجموع ٥٥٨/٦ ، ٥٦٠ ، ٥٦٢ . والعزير ٢٥٤/٣ .

والأصل فيه ما روي أن النبي ﷺ سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فقال: «لا وجدت إن المساجد ما بنيت لهذا إنما بنيت لإقامة ذكر الله والصلاة» (١).

وفي حديث آخر أنه قال: «أيها الناشد غيرك الواجد» (٢).

(فقول) (٣) الشافعي لا بأس هو لمعنى يعود إلى الاعتكاف وقوله أكره له ذلك هو لمعنى يعود إلى المسجد. وأما محالسة العلماء وغيرهم فمباح له وكذلك الحديث مع الناس.

والأصل فيه ما روي أن رسول الله ﷺ كان معتكفا فزارته صفية (٤) فتحدث معها ثم قام لما انصرفت ليودعها فإذا هو برجلين من الأنصار فلما رأياه أسرعوا المشي فقال رسول الله ﷺ: «على رسلكما إنما هي أمكما صفية» فقالا يا

---

(١) أخرجه مسلم ٣٩٧/١ رقم ٧٩ (٥٦٨) من حديث أبي عبد الله مولى شداد بن الهاد أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فليقل لا ردها الله عليك فإن المساجد لم تبن لهذا». وعنده أيضا ٣٩٢/١ رقم ٨٠ (٥٦٩) من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه أن رجلا نشد في المسجد فقال: من دعا إلى الجمل الأحمر فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا وجدت إنما بنيت المساجد لما بنيت له».

(٢) أخرجه عبد الرزاق ٤٤٠/١، رقم ١٧٢٢، ١٧٢٣.

(٣) في ط: فقال.

(٤) صفية بنت حيي بن أخطب، الإسرائيلية، أم المؤمنين، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد خيبر، وماتت في ولاية معاوية، وقيل قبل ذلك. التقريب ٦٤٧/٢.

رسول الله [من كنا نظن به]؟<sup>(١)</sup> (فما نظن)<sup>(٢)</sup> بك إلا خيرا فقال: «إن الشيطان

يجري من ابن آدم مجرى الدم وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شرا»<sup>(٣)</sup>.  
ويكره للمعتكف وغيره السباب والجدال إلا أنه للمعتكف أشد (استحبابا)  
(٤) فإن ساب أو جادل لم ييطل اعتكافه؛<sup>(٥)</sup> لأن النهي عن ذلك ليس لمعنى يعود  
إلى الاعتكاف وهو بمنزلة الصائم إذا شتم أنه منهى عنه [غير]<sup>(٦)</sup> أنه لا ييطل/  
<sup>(٧)</sup> به صومه .

مسألة قال ولا يعود المرضى ولا يشهد الجنائز إذا كان اعتكافه واجبا<sup>(٨)</sup>.

وهذا كما قال الخروج لعيادة المريض وشهود الجنائز يقطع التتابع<sup>(٩)</sup>.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) في ط فما كنا نظن

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٣٣٠/٤ رقم ٢٠٣٨ ومسلم ١٧١٢/٤ رقم ٢٥٠٢٤ (٢١٧٥). من حديث علي بن حسين عن صفية أم المؤمنين رضي الله عنها نحوه .

(٤) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل المراد أن ترك المعتكف السباب والجدال أشد استحبابا .

(٥) انظر التهذيب ٢٣٩/٣

(٦) ساقطة من ط

(٧) نهاية ل ١٦٠ من أ

(٨) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٩) انظر المجموع ٥٣٨/٦

والأصل فيه ما روت عائشة رضي الله عنها قالت: مضت السنة بأن المعتكف لا يعود المريض<sup>(١)</sup>.

فإن لم يكن الاعتكاف واجبا فهو بالخيار إن شاء عاد المريض ورجع إلى الاعتكاف، وإن شاء لم يعده<sup>(٢)</sup>؛ لأن الاعتكاف وعبادة المريض عبادتان لا مزية (لأحدهما)<sup>(٣)</sup> على الأخرى فأيهما شاء فعل<sup>(٤)</sup>. وأما شهود الجنائز فالأفضل له أن يحضرها؛ لأنها من فروض الكفايات والاعتكاف ليس من الفروض وفعل ما كان فرضا أولى<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه أبو داود ٨٣٦-٨٣٧ رقم ٢٤٧٣ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٠، ٣٢١/٤ والدارقطني ٢٠١/٢ عن الزهري عن عروة وعن سعيد بن المسيب عن عائشة رضي الله عنها قالت: السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا... إلخ.

قال الدارقطني: يقال: إن قوله: وأن السنة للمعتكف إلى آخره ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإنه من كلام الزهري، ومن أدرجه في الحديث فقد وهم والله أعلم، وهشام بن سليمان لم يذكره وقال البيهقي: قد ذهب كثير من الحفاظ إلى أن هذا الكلام من قول من دون عائشة وأن من أدرجه في الحديث وهم فيه... إلخ.

(٢) انظر المذهب مع المجموع ٥٣٧/٦

(٣) في ط: لإحدهما وفي ب لإحديهما

(٤) وهكذا قال الشيرازي وآخرون وهو المذهب. ونقل النووي عن ابن الصباغ أنه قال: وهذا مخالف للسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج من الاعتكاف لعبادة المريض، وكان اعتكافه نفلا لا ندرا. انظر المذهب والمجموع ٥٣٧/٦-٥٣٨.

(٥) انظر المذهب مع المجموع ٥٣٥/٦



مسألة قال ولا بأس إذا كان مؤذنا أن يصعد المنارة (إذا) (١) كانت خارجا

وأكره الأذان بالصلاة للولاءة. (٢)

وهذا كما قال إن كانت المنارة في داخل المسجد فإنه يجوز للمعتكف صعودها والأذان عليها؛ لأنه لو أراد أن يعتكف فيها لجاز ذلك (٣) ولأن علو المسجد مثل أرضه. الذي يدل عليه أنه لا يجوز للجنب اللبث على سطح المسجد ولا في المنارة إذا كانت داخل المسجد كما لا يجوز له اللبث في أرض المسجد. (٤) وأما إذا كانت / (٥) المنارة خارج المسجد فإن الشافعي قال لا بأس بصعود المعتكف إليها. (٦) واختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال أراد الشافعي إذا كانت في رجة (٧) المسجد؛ لأن رجته بمنزلة داخله فأما إذا كانت خارج الرجة فلا يجوز (٨).

---

(١) في ط وإن

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٣) انظر الأم ١٤٨/٢ والحاوي الكبير ٤٩٥/٣، والعزير ٢٧١/٣ ومعني المحتاج ٤٥٩/١

(٤) انظر معني المحتاج ٧١/١

(٥) نهاية ل ١١١ من ب

(٦) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩، والأم ١٤٨/٢

(٧) قال ابن بطال في النظم المستعذب ١٧٩/١ رجة المسجد بالتحريك ساحتها قدام الباب والجمع رجب ورجاب ورجبات .

(٨) انظر الحاوي الكبير ٤٩٦/٣ والمنهذب ٦٤٥/٢

وقال أبو إسحاق المروزي إنما أراد الشافعي إذا كان بالناس حاجة إلى أذان المعتكف ولم يكن هناك (مؤذن) (١) غيره. (٢)

(وإذا كانت في المسجد.) (٣)

وقول الشافعي وأكره الأذان بالصلاة للولادة عني به قول المؤذن الصلاة أيها الأمير (٤). والأصل فيه ما روي أن/ (٥) عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما قدم مكة أذن أبو محذورة (٦) ثم ناداه: الصلاة يا أمير المؤمنين. فقال له عمر أيجنون أنت؟! أما كلن نداؤك يكفيننا حتى جئتنا فدعوتنا (٧)؟. ولأن فيه مفسدة لقلوب الأمراء فكـره

(١) في ط مؤذنا

(٢) انظر المذهب ٦٤٥/٢

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة والظاهر أن في العبارة نقصا والله أعلم

(٤) انظر التهذيب ٢٣٢/٣

(٥) نهاية ل ٧٤ من ط

(٦) أبو محذورة الجمحي المكي المؤذن صحابي مشهور اسمه أوس وقيل: سمرة ، وقيل : سلمة ، وقيل: سلمان ، وأبو مغير بكسر الميم وسكون المهملة وفتح التحتانية. وقيل: عمر بن لوزان ، مات بمكة ، سنة تسع وخمسين وقيل توفي بعد ذلك .

انظر ترجمته في الإصابة ١٧٦/٤ والتقريب ٤٦٣/٢

(٧) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة ١٤٥/٢ رقم ١٣٢٧ من طريق جرير بن عبد الحميد عن عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد قال : لما قدم عمر رضي الله عنه مكة أتاه أبو محذورة رضي الله عنه وقد أذن فقال الصلاة يا أمير المؤمنين حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح . فقال : ويحك أيجنون أنت أما كان في دعائك الذي دعوتنا ما نأتيك حتى تأتينا ... إلخ . وهو مرسل لأن مجاهد لم يسمع من عمر بن الخطاب لأنه إنما ولد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر وكان استشهاد عمر في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين . انظر تهذيب التهذيب ١٠ / ٤٣ ، والتقريب ٧١٥/١

لذلك فإن خرج المعتكف بعد الأذان ودعى الأمير إلى الصلاة انقطع تتابع اعتكافه ؛لأنه خرج باختياره إلى ما لا حاجة به إليه.

مسألة قال وإن (كانت) <sup>(١)</sup> عليه شهادة فعليه أن يجيب فإن فعل خرج من اعتكافه <sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال إذا خرج لأداء شهادة فلا يخلو من أحد ثلاثة أحوال إما أن يكون تعين عليه تحمل الشهادة (وأداؤها) <sup>(٣)</sup>، أو لا يكون تعين عليه واحد منهما أو يكون تعين عليه أحد الأمرين دون الآخر ؛فإن كان تعين عليه الأمران فإن اعتكافه لا ينقطع ؛لأنه خرج (في) <sup>(٤)</sup> أمر وجب عليه ولم يكن له منه بد. <sup>(٥)</sup>

---

(١) في ط : كان

(٢) مختصر المتن مع الأم ٦٩/٥

(٣) في أ و ب : فأداؤها

(٤) في ط من

(٥) انظر المذهب وجميع ٥٤٣، ٥٤٢/٦

وإن لم يكن تعين عليه واحد من الأمرين فإن اعتكافه ينقطع<sup>(١)</sup>؛ لأنه خرج باختياره في أمر لم يجب عليه وله منه بد وإن كان تعين عليه أحد الأمرين نظرت فإن كان تعين عليه التحمل دون الأداء فإن اعتكافه ينقطع<sup>(٢)</sup>؛ لأنه خرج باختيلوه لأمر لم يجب عليه وله منه بد، وإن كان تعين عليه الأداء دون التحمل فإن الشافعي قال: ينقطع اعتكافه<sup>(٣)</sup> وقال أيضا إذا اعتكفت المرأة اعتكافا متابعا وطلقها زوجها فخرجت لقضاء العدة لم ينقطع التابع<sup>(٤)</sup>.  
واختلف أصحابنا في هاتين المسألتين على طريقتين فقال أبو العباس بن سريج في كل واحدة منهما قولان<sup>(٥)</sup>: أحدهما أن التابع ينقطع ووجهه (أن)<sup>(٦)</sup> الشاهد

---

(١) انظر العزيز ٢٧٧/٣ والحاوي الكبير ٤٩٦/٣ وروضة الطالبين ٤٠٨/٢

(٢) المصادر السابقة.

(٣) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٤) نقله الشيرازي في المذهب مع المجموع ٥٤٢/٦. ونقل عنه الرافعي في العزيز ٢٧٧/٣ والشاشي القفال في حلية العلماء ٢٢٤/٣ أنه قال في المعتدة: تخرج وتعتد ولا تبطل اعتكافها. وهو المنصوص في مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩ قال الشافعي: وإن هلك زوجها خرجت فاعتدت ثم بنت. وقال في الأم ١٤٩/٢: وإذا مات عن المعتكفة زوجها خرجت، وإذا قضت عدتها رجعت فبنت، وقد قيل: ليس لها أن تخرج فإن فعلت ابتدأت والله أعلم.

(٥) انظر حلية العلماء ٢٢٤/٣ والمذهب مع المجموع ٥٤٢/٦ والعزيز ٢٧٧/٣

(٦) في أوب: لأن

والمرأة قد كان (يمكنهما) (١) الاحتراز من الخروج (بأن) (٢) (يتحمل) (٣) الشاهد  
الشهادة ولا تتزوج المرأة فاختيارها السبب المؤدي إلى الخروج كاختيارهما  
للخروج. والقول الثاني أن التابع لا ينقطع ووجهه أنهما خرجا لأمر وجب عليهما  
(ولم يكن) (٤) هما منه بد.

والطريقة الثانية ذكرها أبو إسحاق المروزي وهو (٥) أن الخروج للشهادة  
يقطع التابع والخروج للعدة لا يقطعه وحمل كلام الشافعي على ظاهره (٦) قال  
وإنما كان كذلك لأن الشاهد لم يتعين عليه التحمل ولا اضطر إليه فلما فعله كان  
مختارا للخروج وأما المرأة فلا بد لها من الزوج وهي مضطرة إليه لأجل النفقة  
وغيرها فبان الفرق بينهما.

فرع [إذا قال لامرأته] (٧) المعتكفة قد وكلتك فطلقت نفسها وخرجت  
(لعدة) (٨) انقطع اعتكافها؛ (٩) لأنها خرجت باختيارها في أمر قد كان لها منه بد.

---

(١) في أ: يمكنها

(٢) طمس في أ

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة، ونعل الصواب: لا يتحمل.

(٤) في ط: وإن لم يكن

(٥) نهاية ل ١١٢ من ب

(٦) وهو ظاهر المذهب. انظر العزيز ٢٧٧/٣ والمجموع ٥٤٣/٦، وروضة الطالبين ٤٠٨/٢—٤٠٩.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٨) في أ و ب: العدة.

(٩) وهو الأصح من وجهين ذكرهما الدارمي احتمالا كما في المجموع ٥٤٤/٦

مسألة قال وإن مرض أو أخرجه السلطان واعتكافه واجب فإذا برئ أو خلى

بنى (فإن) (١) مكث بعد برئه شيئاً من غير عذر ابتداء (٢).

وهذا كما قال إذا مرض في معتكفه [نظرت] (٣) فإن كان مرضه يسيراً كالصداع أو الحمى فإن الخروج لأجله يقطع الاعتكاف (٤)؛ لأنه يمكنه مع الصداع والحمى أن لا يخرج فخرجه يدل على أنه باختياره.

وأما إذا جن فخرج أو أغمي عليه فأخرج فإن ذلك لا يقطع التسابع؛ لأنه خرج بغير اختياره (٥) وأما إذا كان مرضه شديداً بحيث لا يمكنه معه اللبث في المسجد كالقيام المتصل ونحوه ففيه قولان (٦) بناء على القولين (٧) فمتى وجب عليه صوم شهرين في كفارة الظهار أو القتل فأفطر في خلالها لمرض شديد ناله فأحد

---

(١) في ط: وإن

(٢) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٣) ساقطة من ط

(٤) انظر الخاوي الكبير ٤٩٧/٣ والعزير ٢٧٦/٣ والتهذيب ٢٣٤/٣

(٥) انظر التهذيب ٢٣٥/٣ والإبانة ل ٨٨ أ والمجموع ٥٤٥/٦ — ٥٤٦

(٦) يعني يجوز له الخروج من المسجد، فإذا خرج ففي انقطاع اعتكافه طريقان أحدهما: لا ينقطع قسولا واحدا وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر، وذكر المصنف في المجرد أنه نص الشافعي في كتبه. والثاني: فيه قولان بناء على القولين في المريض إذا أفطر في صوم الشهرين المتتابعين، وبه قطع جماعة من المصنفين منهم القاضي أبو الطيب هنا. وأشار إليه الماوردي وضعفه.

انظر المهذب والمجموع ٥٤٥/٦ والتهذيب ٢٣٤/٣ والحاوي الكبير ٤٩٧/٣ والوسيط ٥٧٦/٢

(٧) يعني القولين في المريض إذا أفطر في صوم الشهرين المتتابعين

القولين: ينقطع تنابعه. والثاني: لا ينقطع. (١) وسنذكر توجيه ذلك في موضعه من

كتاب الكفارات إن شاء الله [تعالى] (٢)

وأما إذا أخرج السلطان من معتكفه نظرت فإن كان لدين وجب عليه وهو قادر على أدائه فلم يفعل فإن تنابعه ينقطع (٣)؛ لأنه خرج باختياره وإن كان أخرجته وهو معسر لا يقدر على أداء الدين أو لم يكن عليه دين فأخرجته (٤) السلطان ظلماً فإن التابع لا ينقطع (٥)؛ لأنه أخرج من غير اختياره فإن أطلقه السلطان وعاد إلى اعتكافه بني على ما تقدم إلا أن يكون بعد الإطلاق مكث لغير عذر فإنه يستأنف الاعتكاف (٦).

---

(١) وهو الأصح بالاتفاق. انظر المجموع ٥٤٥/٦ وشرح مشكل الوسيط مع الوسيط ٥١٦/٢

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) ولا خلاف في ذلك. انظر الحاوي الكبير ٤٩٧/٣ والتهذيب ٢٣٥/٣ والمجموع ٥٥١/٦

(٤) نهاية ل ١٦١ من أ

(٥) انظر المصادر المتقدمة

(٦) انظر مختصر الدرر مع الأم ٦٩/٩ والحاوي الكبير ٤٩٧/٣ والمجموع ٥٥١/٦

فرع إذا أخرج السُلطان لإقامة حد وجب عليه<sup>(١)</sup> مثل أن يكون زنى أو شرب الخمر فأخرج ليضربه فإن الشيخ أبا حامد كان يقول: لا ينقطع التلبيع<sup>(٢)</sup> بذلك لأنه اختار الزنى أو الخمر ولم يختَر أن يقام الحد عليه فخرج به<sup>(٣)</sup> بغير اختياره.

وقال القاضي أبو الطيب في المسألة (طريقان كالطريقين) <sup>(٤)</sup> في خروج الشاهد إذا تعين عليه الأداء ولم يكن تعين عليه التحمل، وفي المطلقة إذا خرجت للعدة<sup>(٥)</sup>، فعلى طريقة أبي العباس يكون فيها وجهان<sup>(٦)</sup> أحدهما: ينقطع التسابع والثاني: لا ينقطع<sup>(٧)</sup>.

---

(١) إذا ثبت الحد بإقراره بطل اعتكافه، وإن ثبت بالبينة فلاصحاب الشافعي فيه طريقان سيذكرهما المصنف قريباً، وقد نص على التفريق بين الإقرار والبينة الشيرازي والبعوي والرافعي وصححه النووي. ونقل النووي عن العمري أنه قال: إن الأكثرين جزموا بأنه لا يبطل اعتكافه إذا أخرج السُلطان لإقامة الحد ولم يتعرضوا للفرق بين الثبوت بإقرار أو بينة. قال النووي: وأما الأكثرون فكلامهم محمول على ما إذا ثبت بإقرار.

قلت: وهو ظاهر صنيع المصنف هنا؛ لأنه أجرى هذه المسألة مجرى الشاهد يتعين عليه الأداء دون التحمل، والمعتكفة تخير في الطلاق فتختاره وتريد الخروج للعدة. انظر المجموع ٥٥١/٦-٥٥٢؛ والمهذب ٦٥٠/٢؛ والتهذيب ٢٣٥/٣؛ والعزير ٢٧٧/٣.

(٢) وهو نص الشافعي في الأم ١٤٨/٢ وهو الأصح كما في المجموع ٥٥١/٦.

(٣) نهاية ل ٧٥ من ط

(٤) في أ: طريقتان كالطريقتين.

(٥) تقدم الكلام عن هاتين المسألتين في ص ٨٢

(٦) انظر حلية العلماء ٢٢٥/٣؛ والمهذب ٦٥٠/٢؛ والتهذيب ٢٣٥/٣؛ والعزير ٢٧٧/٣؛ والمجموع ٥٥١/٦-٥٥٢.

(٧) وهو الأصح. انظر المجموع ٥٥١/٦.



وعلى طريقة أبي إسحاق /<sup>(١)</sup> ينقطع وجها واحدا <sup>(٢)</sup>. والله أعلم بالصواب.

**فصل** قد ذكرنا أنه إذا نذر اعتكاف يوم بصوم فاعتكفه مفطرا أن على ظاهر المذهب يلزمه استئناف الاعتكاف والصوم ، وعلى قول أبي علي الطبري ينزّمه الصوم حسب <sup>(٣)</sup>. [فلو نذر اعتكاف عشرة أيام متتابعة بصوم فأفطر (يوما منها) <sup>(٤)</sup> لزمه استئناف الاعتكاف ، والصوم على ظاهر المذهب ، وعلى قول أبي علي يلزمه] <sup>(٥)</sup> استئناف الصوم خاصة دون الاعتكاف. <sup>(٦)</sup>

**فصل** قال الشافعي في الأم : الردة لا تبطل الاعتكاف والسكر يبطله. <sup>(٧)</sup>

---

(١) نهاية ل ١١٣ من ب

(٢) لم أجد في المصادر التي اطلعت عليها من ذكر هذا الطريق ، وإنما ذكروا طريق الوجهين كما ذكره المصنف ، وأما طريق الوجه الواحد فهو أنه لا ينقطع التتابع ، وهو ما حكاه المصنف هنا عن شيخه أبي حامد وهو الأصح كما قدمنا.

(٣) تقدمت هذه المسألة في ص ٥٩٠

(٤) في ب : منها يوما

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) انظر اخاوي الكبير ٤٩٨/٣ ؛ والمجموع ٥٠٩/٦

(٧) وجدت في الأم ١٤٨/٢ ما نصه : وإذا سكر المعتكف ليلا أو نهارا أفسد اعتكافه ، وعليه أن يتسدى إذا كان واجبا.

ولم أجد نصه في الردة ، لكن نقله غير واحد منهم الشيرازي ، والرافعي ، والماوردي ، والقفال الشاشي ، والبيهقي . انظر المهذب مع المجموع ٥٤٦/٦ ؛ والعزیز ٢٦٠/٣ ؛ وخواوي الكبير ٤٩٤/٣ ؛ وحلية العلماء ٢٢٤/٣ ، والتهذيب ٢٣٥/٣ — ٢٣٦ .

ونقل الماوردي عن بعض الشافعية أنهم قالوا : إن الشافعي أمر الربيع أن يخط عنى هذه المسألة — أي مسألة الردة — ولا تقرأ عليه .

واختلف أصحابنا في ذلك<sup>(١)</sup> فمنهم من قال: لا يبطل الاعتكاف بالسكر؛ لأن الردة لا تبطله وهي أغلظ من السكر وأراد الشافعي بقوله إذا خرج السكران من معتكفه؛ لأن الأغلب من (أحوال)<sup>(٢)</sup> (السكران)<sup>(٣)</sup> أنه لا يلبث في المسجد. ومن أصحابنا من حمل كلام الشافعي على ظاهره، وقال: الردة لا تبطل الاعتكاف؛ لأن الكافر من أهل اللبث في المسجد، بدليل قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾<sup>(٤)</sup> وأما السكر فيبطل الاعتكاف؛ لأن السكران ليس من أهل اللبث في المسجد بدليل قوله تعالى: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾<sup>(٥)</sup>.

مسألة قال: وإن خرج لغير حاجة نقض اعتكافه.<sup>(٦)</sup>

(١) اختلفوا في هذه المسألة على ستة طرق ذكرها الرافعي في العزيز ٢٦٠/٣ - ٢٦١ والنووي في المجموع ٥٤٧/٦. وذكر المصنف هنا طريقتين ذكرهما الرافعي إجمالاً ثم إن الرافعي فصل فصارت ستة طرق وهما النووي فقال: أصحابها بطلان اعتكاف السكران والمرتد جميعاً... والطريق الثاني: لا يبطل فيهما.. والثالث: فيهما قولان. والرابع: تقرير النصين وبطلانه في السكران دون المرتد.. وهذا الطريق هو الصحيح عند الشيخ أبي حامد وأصحابه ونقله أصحاب الشامل عن أكثر الأصحاب. والخامس: يبطل السكر لا متداد زمانه وكذا الردة إن طال زمانها، وإن قصر بسى. والسادس: يبطل بالردة دون السكر.. إلخ.

(٢) في أ الأحوال

(٣) طمس في أ

(٤) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٤٣ من سورة النساء

(٦) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

وهذا كما قال ، إذا خرج من معتكفه لغير حاجة فإن اعتكافه ينقطع بذلك سواء كان لبته كثيرا أو يسيرا (١).

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن: إن لبث في خروجه أكثر من نصف النهار انقطع اعتكافه ، وإن كان لبته النصف أو دونه لم ينقطع (٢).  
ودليلنا أنه خرج من المسجد لغير حاجة فوجب أن ينقطع اعتكافه ، أصله إذا أقام (٣) أكثر من نصف النهار. ولأن كل عبادة أبطلها الخروج منها استوى فيها قليل الخروج وكثيره ، أصله الصلاة والصوم ؛ فإن قليل (الحديث) (٤) وكثيره سواء ، وقليل الفطر وكثيره [سواء] (٥) (٦).

**فصل: لا يجوز للمعتكف المباشرة ، بدليل قوله تعالى: ﴿ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾ (٧) فإن باشر في الفرج بطل اعتكافه ولا كفارة عليه. (٨)**

---

(١) وهذا إذا كان اعتكافه واجبا متتابعاً ، وأما إن كان واجبا غير متتابع فإنه لا يبطل بخروجه ويبقى عليه بعد رجوعه. وإن كان تطوعاً فله الخروج منه متى شاء والعود إذا شاء. انظر الخاوي الكبير ٤٩٨/٣ ؛ والمهذب مع المجموع ٥٦٤/٦ - ٥٦٥

(٢) انظر بدائع الصنائع ٢٨٤/٢ والهداية مع فتح القدير ٣١٠/٢ وقول أبي حنيفة كقول الشافعي في هذه المسألة كما في المصادر المتقدمة.

(٣) في أ و ب قام .

(٤) في ط احدث

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) انظر الخاوي الكبير ٤٩٨/٣

(٧) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

(٨) انظر الخاوي الكبير ٤٩٩/٣ ؛ والتهذيب ٢٣٧/٣ ؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٥٢/١ .

وقال الزهري ، والحسن البصري: عليه الكفارة.(١)  
واحتج من نصرهما بأنه لبث في مكان مخصوص فوجب أن يلزم بالجماع فيه  
الكفارة ، أصله الوقوف بعرفة.  
ودليلنا أن الاعتكاف عبادة لا يتعلق أصل وجوبها بالمال ولا ينوب عنها المال  
فلم يجب بالجماع فيها الكفارة، أصله الصلاة (٢). ولا يلزم عليه الحج؛ فإن أصل  
وجوبه يتعلق بالمال / (٣). ولا يلزم عليه الصوم فإن المال ينوب عنه.  
فأما الجواب عن قياسهم على الوقوف بعرفة فهو أن ذلك من جملة الحج ،  
وأصل وجوبه يتعلق بالمال ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإن أصل وجوبه لا يتعلق  
بالمال ولا ينوب المال عنه فافترقا والله أعلم بالصواب.  
مسألة قال المزي في باب ما جمعت له من كتاب الصيام والسنن والآثار: لا  
يياشر المعتكف ، فإن فعل أفسد اعتكافه. وقال في موضع من مسائل الاعتكاف:  
لا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحد. (٤)  
وهذا كما قال ، إذا جامع في غير الفرج فللشافعي في ذلك قولان: (٥)  
أحدهما: أن الاعتكاف يبطل سواء أنزل أم لم ينزل، قاله في الإملاء (٦).

(١) انظر قولهما في الخاوي الكبير ٤٩٩/٣؛ وحلية العلماء ٢٢٥/٣؛ والمغني ٤٧٤/٤ .

(٢) انظر الخاوي الكبير ٤٩٩/٣

(٣) نهاية ل ١١٤ من ب

(٤) مختصر المزي مع الأم ٦٩/٩

(٥) وهو الأظهر من طريقتين في هذه المسألة . والطريق الثاني: القطع بأن المباشرة في غير الفرج لا تفسد  
. انظر العزيز ٢٥٣/٣ — ٢٥٤ .

(٦) انظر المهذب مع المجموع ٥٥٣/٦؛ والعزيز ٢٥٣/٣

والثاني : لا يبطل وسواء أنزل أو لم ينزل قاله في الأم. (١)

وقال أبو حنيفة ومالك : إن أنزل بطل الاعتكاف وإن لم ينزل لم يبطل (٢) .

واحتج من نصرهما بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي

المساجد﴾ (٣) ولم يفصل بين أن يكون في الفرج أو في غيره (٤) .

قالوا : ولأنه وطء حرمه الاعتكاف فوجب أن يفسد به الاعتكاف أصله

الجماع في الفرج (٥) .

قالوا : ولأنها مباشرة يفسد بها الصوم فوجب أن يفسد بها الاعتكاف أصله إذا

كان في الفرج .

ودلينا أنه وطء دون الفرج فوجب أن لا يفسد به الاعتكاف أصله إذا لم

يقارنه (٦) الإنزال . ولأن العبادة إذا حرمت الجماع مع غيره فلا بد أن يكون

للجماع منزلة ، الذي يدل على هذا الحج والصوم ، ولو قلنا : إن الجماع في غير

---

(١) ١٤٨/٢ . واختلفوا في الأصح من القولين ، وحاصل ما رجحه الرافعي ٢٥٤/٣ : أن العبرة بالإنزال

فمن أنزل أفسد اعتكافه على الأصح عند الجمهور ، وإن لم ينزل لم يفسد .

(٢) انظر قول أبي حنيفة في بدائع الصنائع ٢٨٦/٢ : وأهداية مع فتح القدير ٣١٣/٢ ، والاختيار لتعجيل

المختار ١٣٨/١ .

ومذهب مالك في هذه المسألة أن لا فرق بين الإنزال وعدمه ، وأنه متى باشر بطل اعتكافه .

انظر المدونة ٢٢٦/١ - ٢٢٧ : والإشراف ٢١٤/١ ؛ والذخيرة ٥٤٤/٢ : ومختصر خليل مع مواهب

الجيل ٣٩٩/٣ .

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

(٤) الإشراف ٢١٤/١

(٥) المصدر نفسه

(٦) نهاية ل ٧٦ من ط

الفرج يفسد به الاعتكاف لوجب أن لا يكون للجماع مزية على غيره ولا تلزم عليه الصلاة ؛ (فإنها) <sup>(١)</sup> لا تحرم الوطء وإنما تبطل بالملازمة قبل الوطء .

[وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنه أراد بذلك الجماع في الفرج خاصة ، يدل عليه قوله تعالى في سياق الآية : ﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> قال / <sup>(٣)</sup> المفسرون أراد الولد <sup>(٤)</sup>، وابتغاء الولد لا يكون إلا في الفرج <sup>(٥)</sup>.

وأما الجواب عن قياسهم على الوطء في الفرج فهو أنه لا يجوز اعتبار الجماع في غير الفرج بالجماع في الفرج، يدل على ذلك أنه إذا جامع في الفرج فسد حجه ، وإذا جامع في غير الفرج لم يفسد حجه ، فافترقا.

وأما الجواب عن قولهم: مباشرة يفسد بها الصوم فوجب أن يفسد بها الاعتكاف ، فهو أنه لا يصح اعتبار أحدهما بالآخر ؛ لأنه لو جامع في (الصوم) <sup>(٦)</sup> ناسيا لم يفسد صومه ، ولو جامع في الاعتكاف ناسيا فسد اعتكافه عندهم <sup>(٧)</sup> ، فبان الفرق بينهما . والمعنى في الأصل ما ذكرناه فأغنى عن الإعادة والله أعلم بالصواب .

(١) في أو ب: ولأنها.

(٢) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٣) نهاية ل ١٦٢ من أ

(٤) انظر تفسير ابن كثير ٢١٠/١

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) في ط الفرج

(٧) انظر الإشراف ٢١٤/١ وبدائع الصنائع ٢٨٥/٢

فصل: إذا وطئ ناسيا لم يفسد<sup>(١)</sup> اعتكافه<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حنيفة: يفسد<sup>(٣)</sup>. واحتج من نصره بقوله تعالى ﴿ولا تبashروهن وأنتم عاكفون﴾<sup>(٤)</sup> في المساجد<sup>(٥)</sup> ولم يفصل بين العمد وغيره<sup>(٦)</sup>. قالوا: ولأنه وطئ في الفرج فوجب أن يفسد به الاعتكاف، أصله إذا كان عامدا. ولأنه لبث في مكان [مخصوص]<sup>(٧)</sup> يبطله الجماع عامدا فوجب أن يبطله الجماع ساهيا أصله الحج. ولأنه معنى حضره الاعتكاف فوجب أن يستوي حكم عمدته وسهوه، أصله الخروج من المسجد. ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(٨)</sup>. ولأنه معنى لا يمكنه الاحتراز منه فوجب أن لا يفسد به الاعتكاف، أصله سائر ما لا يمكنه الاحتراز منه. ولأنه باشر على وجه السهو فوجب أن لا يفسد اعتكافه، أصله إذا باشر في غير الفرج.

(١) في ط: يبطل

(٢) انظر حلية العلماء ٢٢٥/٣؛ والعزير ٢٥٣/٣؛ والمنهاج ومغني المحتاج ٤٥٢/١

(٣) انظر تبين الحقائق ٣٥٢/١؛ وبدائع الصنائع ٢٨٥/٢؛ والمختار مع الاختيار ١٣٨/١

(٤) نهاية ل ١١٥ من ب

(٥) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

(٦) انظر بدائع الصنائع ٢٨٥/٢

(٧) ساقطة من أ و ب.

(٨) تقدم تخريجه في ص ٨ - ٥

قالوا: المعنى هناك أنه لو باشر عامدا لم يفسد اعتكافه فكذلك إذا باشر ساهيا. [وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإنه لو باشر عامدا فسد اعتكافه] (١).  
والجواب أنا لا نسلم فساد الاعتكاف بالمباشرة في غير الفرج على أحد القولين.

وجواب آخر وهو أنه يجوز أن يفترق حكم العمد والسهو في الجماع ، الذي يدل عليه أن عمد الجماع يفسد الصوم وسهوه لا يفسده ، فكذلك في مسألتنا .  
فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أن الخطاب متوجه إلى الذاهر فأما الناسي فلا يتوجه الخطاب إليه ؛ لأنه لا يصح أن يؤمر ولا ينهى .  
وأما الجواب عن قياسهم على الوطء عامدا فهو أنه لا يصح اعتبار أحدهما بالآخر ؛ لأن في الصوم يفترق حكم عمد الجماع وسهوه . ثم المعنى في الأصل أن العمد يمكن الاحتراز منه والسهو لا يمكن الاحتراز منه فافترقا .

وأما الجواب عن قياسهم (على) (٢) الحج فهو أن للشافعي في ذلك قولين (٣): أحدهما أن الجماع ناسيا لا يفسد الحج ، وهو قوله الجديد ؛ فعلى هذا يسقط القياس . وعلى قوله القديم يفسد به الحج . فعلى هذا نقول حكم الحج أكد ؛ لأن الفدية تتعلق فيه بالطيب وتقليم الظفر ، وفي مسألتنا بخلافه فافترقا .

وأما الجواب عن قياسهم على الخروج من المسجد فلا نسلم أنه إذا خرج ناسيا فسد اعتكافه فبطل ما قالوه ، على أنا لو سلمنا ذلك لكان الفرق بينهما واضحا ، وذلك أن اللبث قد أمر بفعله والجماع قد أمر بتركه وفرق بين ما طريقه [الفعل] (٤) وبين ما طريقه الترك. الذي يدل على هذا أن أفعال الصلاة مأمور

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) في أ: بي

(٣) وأصحهما قوله الجديد انظر العزيز ٤٨٦/٣ ؛ والتهذيب ٢٧١/٣ ؛ والمجموع ٣٦٤/٧ .

(٤) ساقط من ط .



بإيجادها فلا فرق بين تركها عمدا وسهوا (١) والكلام في الصلاة منهي عنه ومأمور بتركه ؛ فلذلك اختلف حكم عمدته وسهوه. (٢) ولا يمتنع أن يكون في مسألتنا مثله والله أعلم .

مسألة قال الشافعي رحمته الله : وإن جعل على نفسه اعتكاف شهر ولم يقل متتابعاً أحببته متتابعاً . قال المزني : قلت / (٣) أنا في ذلك : إنه يجزئه متفرقاً. (٤)

وهذا كما قال ، إذا نذر / (٥) اعتكاف شهر وشرط أن يكون متتابعاً فإنه يلزمه أن يتابع ، وإن شرط أن يفرقه فإنه يجوز له أن يفرقه ، وإن أطلق فإنه يستحب له التتابع ويجوز له أن يفرق. (٦) فإن (صام) (٧) ما بين هلالين أجزاء وسواء كان ذلك ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين . فأما إذا فرقه فلا يجزئه إلا ثلاثون يوماً (٨).

---

(١) الأفعال المأمورة في الصلاة ثلاثة أنواع : أَوْحَا : الأركان وتركها عمدا مبطل للصلاة ، وإن تركها سهواً وتذكر قبل السلام أو بعده ولم يطل الفصل تدارك ما فاته وسجد للسهو وإن طال الفصل استأنف الصلاة . والنوع الثاني : الْأَبْعَاضُ — وهي السنن التي يشرع سجود السهو لتركها — وتخير بسجود السهو عند تركها سهواً بلا خلاف في المذهب ، وكذا عند العمدة على الراجح . والنوع الثالث : الْهَيِّئَاتُ وهي أيضاً سنن غير أنها لا تخير بسجود السهو عند الترك عمداً ولا سهواً . انظر المذهب والمجموع ٧/٤ ؛ وكفاية الأحيار ص ١٢٣ — ١٢٦ .

(٢) يختلف حكم عمد الكلام وسهوه في القليل ، وأما الكلام الكثير فإن عمدته وسهوه سواء في إبطال الصلاة . انظر المنهاج ومعني المحتاج ٢٠٦/١ .

(٣) نهاية ل ١١٦ من ب

(٤) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩ وعبرة المختصر : قال المزني : وفي ذلك دليل على أنه يجزئ متفرقاً .

(٥) نهاية ل ٢٧ من ط

(٦) انظر هذا التفصيل في العزيز ٢٦٥/٣ ؛ والمذهب ٦٤١/٢ .

(٧) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : اعتكف

(٨) انظر المذهب ٦٤١/٢ ؛ والمجموع ٥١٨/٦ .

وقال أبو حنيفة: إذا شرط التابع أو التفريق مثل قولنا ، وأما إذا أطلق فيلزمه

التابع.<sup>(١)</sup>

واحتج من نصره بأن الاعتكاف يصح بالليل والنهار فإذا تعلق بمدة مطلقة لم يشترط تفريقها اقتضى التابع ، كما لو قال : والله لا كلمت فلانا شهرا فإن ذلك يقتضي التابع فلا يجوز له أن يكلمه في الشهر ليلا ولا نهارا<sup>(٢)</sup>.

قالوا :ولأن الاعتكاف عبادة يصح إيقاعها في جميع الزمان الذي تضمنه لفظه فوجب إذا (أطلق)<sup>(٣)</sup> بمدة لم يشترط فيها التفريق أن يتابع ، أصله إذا نذر صوم يوم واعتكاف يوم واحد.

ودليلنا أن الاعتكاف يصح متابعا ومتفرقا ، فإذا تعلق بمدة لم يشترط فيها التابع وجب أن يجزئه إذا فرق ، أصله إذا نذر صوم شهر وأطلق<sup>(٤)</sup>.

قالوا: المعنى في الصوم أنه لا يفعل إلا متفرقا لتخلل الليل بين أيامه ؛ فلذلك لم (يلزم)<sup>(٥)</sup> فيه التابع وليس كذلك الاعتكاف ؛ فإنه يصح ليلا ونهارا فلا<sup>(٦)</sup> تدخله تفرقة فلذلك لزم التابع فيه بمطلق النذر<sup>(٧)</sup>. والجواب أن الصوم وإن كان الليل يتخلل بين أيامه فإن المقصود منه الأيام دون الليالي ، والأيام يحصل فيها

---

(١) انظر المبسوط ١١٩/٣ - ١٢٠؛ ومختصر الطحاوي ص ٥٨؛ ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢٥٨/١ والهداية مع فتح القدير ٣١٤/٢ .

(٢) انظر المبسوط ١٢٠/٣

(٣) في أ : أطلق

(٤) انظر الحاوي الكبير ٥٠٠/٣

(٥) في ط : يلزمه

(٦) نهاية ل ١٦٣ من أ

(٧) انظر المبسوط ١٢٠/٣

التتابع كما يحصل في الاعتكاف التتابع، يدل على ذلك أنه (إذا) (١) وجب عليه صوم شهر متتابع فإنه يلزمه أن يتابع بين أيام الشهر في الصوم ، وإذا كان هكذا فلا فرق بين الاعتكاف والصوم ، وأجمعنا على أن الصوم إذا نذر مطلقا لم يلزمه التتابع، (٢) فكذلك يجب أن يكون في الاعتكاف مثله.

ومن الاستدلال في المسألة أن الشهر عبارة عن ثلاثين يوما وسواء في ذلك متابعها وتفريقها فإذا (أوجب) (٣) عليه [اعتكاف] (٤) شهر مطلق وأتى به متفرقا وجب أن يجزئه (٥) كما لو نذر أن يعتكف في المسجد وأطلق ذلك فإنه يجزئه أن يعتكف في أي مسجد شاء .

فأما أجواب عن قياسهم على من قال : والله لا كلمت فلانا شهرا ، فمن وجهين : أحدهما : أن كلامه يحرم عليه عقيب يمينه ؛ فلذلك لزمه التتابع ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإن من نذر اعتكاف شهر لم يلزمه أن يعتكف عقيب النذر ، (بل) (٦) يجوز له تأخيرها ، فكذلك لا يلزم التتابع (٧).

---

(١) في ط : لو

(٢) انظر الخاوي الكبير ٥٠٠/٣ ؛ وبدائع الصنائع ٢١١/٢

(٣) في ب : وجب

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) انظر الخاوي الكبير ٥٠٠/٣

(٦) طمس في أ

(٧) انظر الخاوي الكبير ٥٠٠/٣

والثاني : أن القصد من ترك كلامه الهجران فلا يحصل /<sup>(١)</sup> المقصود إلا بتتابع  
 [ترك]<sup>(٢)</sup> الكلام ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإن القصد بالاعتكاف (القربة)<sup>(٣)</sup>  
 ، والقربة تحصل إذا فرق الاعتكاف كما تحصل إذا تابعه ، فإن الفرق بينهما.  
 وأما الجواب عن قياسهم على من نذر صوم يوم ، أو اعتكاف يوم ، فهو أن  
 الصوم الصحيح لا يكون أقل من يوم كامل ؛ فلذلك لزمه متابعتة ، وليس كذلك  
 في مسألتنا فإن الاعتكاف يصح (فعله)<sup>(٤)</sup> متفرقا ، فإن الفرق .

وأما إذا نذر اعتكاف يوم فاختلف أصحابنا فيه<sup>(٥)</sup> ، فمنهم من قال : يجوز أن  
 يعتكف في يومين نصف كل واحد منهما ؛ فعلى هذا سقط الكلام . ومنهم من  
 قال : يلزمه أن يعتكف يوما كاملا ؛ فعلى هذا يكون الفرق بينهما أن اليوم عبارة  
 عن بياض النهار ؛ فلذلك لزمه (كله)<sup>(٦)</sup> ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإن الشهر  
 عبارة عن ثلاثين يوما وسواء في ذلك تفريقها ومتابعتها فأيهما فعل أجزأه ، فبلان  
 الفرق بينهما.

**فصل** إذا نوى اعتكاف شهر بعينه مثل : أن يقول : لله علي أن أعتكف رجب  
 ، فإنك تنظر فإن كان عني شهرا قد مضى مثل : أن يكون في سنة ثلاثين

(١) نهاية ل ١١٧ من ب

(٢) ساقط من ط

(٣) طمس في أ

(٤) طمس في أ

(٥) اختلفوا في هذه المسألة على وجهين أصحهما يلزمه أن يعتكف يوما كاملا . انظر في المهذب

٢٤١/٢ ؛ والعزير ٢٦٥/٣

(٦) في ط تكميله ، وهي غير واضحة في أ

(فنوى) (١) اعتكاف رجب من سنة تسع وعشرين فإن النذر / (٢) لا ينعقد ؛ لأنه يستحيل الاعتكاف في زمان قد تقضى (٣) ، وإن كان عني شهرا مستقبلا فإنه إذا (جاز) (٤) ذلك الشهر لزمه اعتكافه متابعا ؛ لأن رجب اسم لزمان متتابع (٥) فإن خرج من معتكفه ولم يعد حتى انقضى الشهر فعليه قضاء الأيام التي أحل باعتكافها من الشهر وهو باختيار بين أن يتابعها وبين أن يفرقها. (٦)

فإن قيل : هذه الأيام وجب عليه أن يتابعها في الأداء (فألا) (٧) أوجبتم عليه التتابع في قضائها ؟ فالجواب أن التتابع إنما وجب في (الأذان) (٨) لأن الزمان متتابع ، فهو بمثابة صوم رمضان أنه يجب تنابعه ؛ لأن الزمان [متتابع ، وكذلك يجب

---

(١) في ط فينوي

(٢) نهاية ل ٧٨ من ط

(٣) انظر الأم ١٤٨/٢ ؛ والمهذب ٦٤٠/٢ ؛ والمجموع ٥١٨/٦ .

(٤) طمس في ب

(٥) انظر حنية العلماء ٢٢٠/٣ ؛ والمهذب مع المجموع ٥١٦/٦ .

(٦) انظر الأم ١٤٨/٢ ؛ والحاوي الكبير ٥٠٠/٣

(٧) في ط فهلا .

(٨) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : الأداء

الترتيب في صلاة الظهر والعصر حال الأداء ؛ لأن الزمان<sup>(١)</sup> يترتب ، وإذا انقضى الزمان لم يوجد المعنى الذي لأجله وجب (تتابع)<sup>(٢)</sup> الترتيب فسقط الوجوب ؛ لعدم موجهه<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

مسألة قال: وإن نوى يوما فدخل في نصف النهار اعتكف إلى مثله<sup>(٤)</sup>. وهذا كما قال ، إذا [نوى]<sup>(٥)</sup> اعتكاف يوم من الوقت الذي هو فيه وكان وقت الظهر فإنه يلزمه أن يعتكف إلى الظهر من غد يومه وتدخل الليلة في الاعتكاف<sup>(٦)</sup>.

واختلف أصحابنا لأي علة دخلت في الاعتكاف ؟ فمنهم من قال: لأنها متخللة بين زمانين وجب عليه فيهما الاعتكاف . ومنهم من قال لتخللها بين الزمانين واتصالها بكل واحد منهما وهذا أصح<sup>(٧)</sup>؛ لأن العلة الأولى تبطل بمن نذر اعتكاف رجب /<sup>(٨)</sup> ورمضان فإن شعبان متخلل بين الزمانين ولا يلزمه اعتكافه.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) في أ: التابع .

(٣) ويمتجب الترتيب خروجاً من الخلاف . انظر مغني المحتاج ١٢٨/١

(٤) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٥) ساقطة من أ ، وفي ط: نذر

(٦) انظر الأم ١٤٨/٢ ؛ والحاوي الكبير ٥٠١/٣ ؛ والعزير ٢٦٥/٣ ؛ والمجموع ٥١٩/٦ — ٥٢٠

(٧) وعليه اقتصر الماوردي في الحاوي الكبير ٥٠١/٣

(٨) نهاية ل ١١٨ من ب

فرع وإذا نذر اعتكاف يوم مطلق فإنه يلزمه أن يعتكف من طلوع الفجر إلى

غروب الشمس لأن اليوم اسم لبياض النهار دون الليل (١).

مسألة قال : وإن قال : لله علي اعتكاف يوم ، دخل فيه قبل الفجر إلى غروب الشمس . وإن قال : يومين فألى غروب الشمس من اليوم الثاني إلا أن تكون له نية النهار دون الليل (٢).

وهذا كما قال ، أما إذا نذر اعتكاف يوم فقد ذكرنا أنه يلزمه الاعتكاف ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس ، فإن نذر اعتكاف يومين وشرط فيهما التسليع فلا خلاف على المذهب أنه يلزمه اعتكاف يومين مع الليلة التي تليهما ، وأما إذا لم يشترط فيهما التسليع بل أطلق ذلك ففي ذلك وجهان (٣) : أحدهما : أنه يلزمه اعتكاف يومين بلا ليلة ، (٤) كما إذا نذر اعتكاف يوم .

---

(١) انظر أخاوي الكبير ٥٠١/٣ ؛ وحلية العناء ٢٢٠/٣ ؛ والمهذب مع المجموع ٥١٨/٦ .

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩ .

(٣) هذا التفصيل الذي ذكره المصنف هو الراجح عند الأكثرين ، وفي هذه المسألة ثلاثة طرق أحدها : هذا الذي ذكره المصنف ، والطريق الثاني : القطع بأن اعتكاف الليلة المتخللة لا يلزمه . والطريق الثالث : في المسألة ثلاثة أوجه : أحدها : تلزمه الليلة إلا أن يريد بياض النهار فقط . والثاني : لا تلزمه إلا إذا نواها . وهو الأظهر عند الشيرازي . والثالث : إن نوى التسليع أو صرح به لزمته الليلة وإلا فلا . وذكر الرافعي أن هذا الوجه هو الراجح عند الأكثرين . وتوسط الرافعي فقال : إن كان المراد تواصل الاعتكاف فالصواب قول صاحب المهذب وإن كان المراد تواصل الاعتكاف فالصواب ما قاله الأكثرون .

انظر أخاوي الكبير ٥٠١/٣ — ٥٠٢ ؛ وحلية العلماء ٢٢١/٣ ؛ والعزير ٢٦٧/٣ ؛ والمهذب والمجموع ٥٢٠/٦ — ٥٢٢ ؛ وروضة الطالبين ٤٠١/٢ .

(٤) وهو الأظهر عند الشاشي القفال في حلية العناء ٢٢١/٣ .

والوجه الثاني: أنه يلزمه اعتكاف يومين وليلة ، وهو الأصح <sup>(١)</sup>؛ لأن الليلة تتخلل الزمان الذي تضمنه لفظه فلزمه اعتكافها كما لو شرط التابع ويفارق ذلك إذا نذر اعتكاف يوم واحد ؛ فإن الليلة لم يتضمنها لفظه ولا تخللت ما تضمنها لفظه فلذلك لم يلزمه إضافتها إلى اليوم .

وقال أبو حنيفة: إذا نذر اعتكاف يومين لزمه اعتكاف يومين وليلتين <sup>(٢)</sup>. واحتج من نصره بأن مطلق الأيام يقتضي إضافة الليالي إليها يدل على ذلك قوله تعالى في قصة زكريا العليه السلام ﴿قال ءايتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا﴾ <sup>(٣)</sup> وقال في آية <sup>(٤)</sup> أخرى ﴿ثلاث ليال سويا﴾ <sup>(٥)</sup> والقصة واحدة <sup>(٦)</sup> فدل على أن مطلق الأيام يقتضي إضافة الليالي إليها ، وكذلك مطلق الليالي يقتضي إضافة الأيام إليها ؛ لأن الله تعالى جعل لزكريا العليه السلام آية وعلامة على أنه يهب له يحيى العليه السلام بأن لسانه لا ينطق بالكلام مع كونه على حال الصحة والعافية ثلاثة أيام ولياليها.

قالوا: ولأنه لو نذر اعتكاف العشر لزمه اعتكاف لياليه مع أيامه فكذلك في مسألتنا مثله .

---

(١) انظر الحاوي الكبير ٥٠٢/٣

(٢) انظر الهداية مع فتح القدير ٣١٥/٢ ؛ وتبيين الحقائق ٣٥٣/١ وبدائع الصنائع ٢٧٦/٢ .

(٣) من الآية ٤١ من سورة آل عمران .

(٤) نهاية ل ١٦٤ من أ

(٥) من الآية ١٠ من سورة مريم

(٦) المبسوط ١٢٠/٣ والاختيار لتعليل المختار ١٣٨/١



ودليلنا أن الليلة الثانية ليست مما تضمنه لفظه ولا تخللت ما تضمنه لفظه فلم يلزمه اعتكافها ، أصله ما بعدها من الليالي ، ولأنه لو نذر اعتكاف يوم لم يلزمه أن يضيف إليه اعتكاف ليله ، فكذلك إذا نذر اعتكاف يومين لم يلزمه أن يضيف إليهما ليلتين ؛ لأن اليومين تنية لليوم .

فأما الجواب عما احتجوا به من / (١) قصة زكريا فهو أن الله تعالى ذكر في إحدى الآيتين الأيام وأراد مع الليالي وذكر في الآية الأخرى الليالي وأراد (مع) (٢) الأيام ، ونحن كذا نقول : إنه إذا نذر اعتكاف يومين وقال أردت مع لياليها إنه يلزمه اعتكاف (الليالي) (٣) ، وخلافنا إنما هو إذا أطلق ولم (ينو مع) (٤) الصريح / (٥) غيره وليس في الآية ما يدل عليه فبطل تعلقهم بها .

وأما الجواب عن قولهم : إذا نذر اعتكاف العشر لزمه اعتكاف أيامه ولياليه [فيجب أن يكون في مسألتنا مثله فهو أن العشر اسم لجميع الزمان من الليل والنهار ، كما أن الشهر اسم لجميع الزمان فكذلك لزمه اعتكاف لياليه مع أيامه] (٦) ، وليس كذلك اليوم فإنه اسم لبياض النهار فلا يجب إضافة الليل إليه ، وبان الفرق بينهما .

---

(١) نهاية ل ٧٩ من ط

(٢) في ط : معها .

(٣) طمس في أ

(٤) في ب : يتوقع

(٥) نهاية ل ١١٩ من ب

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

قالوا : لو كان اسم العشر يشمل الأيام والليالي لغلب حكم التذكير ؛ لأن العرب كذلك تفعل فيما اجتمع فيه حكم التذكير والتأنيث .

والجواب أنا كذلك نفعل فيما عدا الليالي والأيام وأما فيهما (فإننا) <sup>(١)</sup> نجعل الحكم للتأنيث فنقول: سرنا عشرا وإن كان السير جميعه بالنهار ويقال: إنهم إنما استعملوا ذلك ؛ لأن غالب مسيرهم يكون (ليلا) <sup>(٢)</sup> فسقط السؤال .

مسألة قال: ويجوز اعتكاف ليلة. <sup>(٣)</sup>

وهذا كما قال ، إذا نذر اعتكاف ليلة على الانفراد انعقد نذره <sup>(٤)</sup> .

وقال أبو حنيفة: لا ينعقد النذر. <sup>(٥)</sup> وبني ذلك على أصله ، وهو أن الاعتكاف من شرطه الصوم فلا يصح إفراد الليل فيه . وقد مضى الكلام في أصل هذه المسألة <sup>(٦)</sup> إلا أنا نخص ما ذكرناه ههنا بأن الليل أحد الزمانين فصح إفراده بالاعتكاف أصله [النهار ، أو نقول جزء من الزمان فصح إفراده بالاعتكاف أصله] <sup>(٧)</sup> ما ذكرناه والله أعلم.

---

(١) في أ فإنها ، وفي ب: فإنما

(٢) غير واضحة في أ

(٣) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩ .

(٤) انظر الأم ١٤٨/٢ ؛ والحاوي الكبير ٥٠٢/٣ .

(٥) انظر المبسوط ١٢٤/٣ ؛ وبدائع الصنائع ٢٧٦/٢ .

(٦) تقدم الكلام على هذه المسألة في ص ٤٨

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

مسألة : قال الشافعي رحمته الله : وإن قال : لله علي أن أعتكف يوم يقدم فيه فلان  
[فقدم] <sup>(١)</sup> في أول النهار اعتكف ما بقي ، فإن كان مريضاً أو مجوساً فإذا قدر  
قضى. <sup>(٢)</sup>

وهذا كما قال ، إذا (قال) <sup>(٣)</sup> لله علي أن أعتكف يوم يقدم فلان فقدم في  
خلال النهار فإنه يلزمه الاعتكاف من حين قدومه إلى غروب الشمس من ذلك  
اليوم. <sup>(٤)</sup> وقال المزني : يعتكف من حين قدومه ويقضي ما مضى من النهار إلى  
حين قدومه ؛ لأنه يجب عليه اعتكاف جميع اليوم <sup>(٥)</sup>.  
واحتمل من نصره بأن اليوم اسم لبياض النهار فإذا وجب عليه اعتكافه لزمه  
استيعابه.

ودليلنا أن قوله : لله علي أن أعتكف يوم يقدم فلان معناه بعد قدومه وإذا كان  
هكذا فلا يلزمه قضاء الزمان الذي سبق قدومه ؛ لأن النذر لم يتعلق به ويفارق  
هذا حكم قوله : لله علي أن أصوم يوم يقدم فلان فإن في تلك المسألة قولين <sup>(٦)</sup>

---

(١) ساقطة من أ و ب .

(٢) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩ وفيه : فإذا قدر قضاؤه .

(٣) في أ : قيل .

(٤) انظر الأم ١٤٨/٢ ؛ وإخاوي الكبير ٥٠٢/٣ — ٥٠٣ : والمهذب ٢٢٧/٣ — ٢٢٨ ؛ وروضة  
الطالبين ٤٠٢/٢ .

(٥) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩ .

(٦) انظر إخاوي الكبير ٥٠٢/٣ — ٥٠٣ ؛ والمهذب مع المجموع ٤٨٣/٨ ؛ والمجموع ٥٦٨/٦ .

أحدهما: أن نذره لا ينعقد ؛ لأنه لا يقدر على الوفاء به وذلك أن فلانا إذا قدم في خلال النهار (لا يمكن) <sup>(١)</sup> (الناذر) <sup>(٢)</sup> الصوم في تلك الحال فنذره بمثابة قوله : لله علي أن أعتكف رمضان الماضي .  
والقول الثاني: أن نذره (لا ينعقد) <sup>(٣)</sup> فإذا قدم فلان في خلال النهار فعلى الناذر استئناف صوم / <sup>(٤)</sup> يوم غيره <sup>(٥)</sup> ؛ لأن الصوم لا يتبعض . (عدنا) <sup>(٦)</sup> إلى مسألتنا فوجدنا الاعتكاف يصح في بعض اليوم فإذا علقه على قدوم فلان وجب من حين قدومه ولم يجب قبل ذلك ، وبان الفرق بينه وبين مسألة الصوم . <sup>(٧)</sup>

(١) في ط : لم يكن

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : للناذر .

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : ينعقد .

(٤) نهاية ل ١٢٠ من ب

(٥) وهذا القول هو الأصح عند الأكثرين . وإذا ثبت أن الأصح من القولين أنه ينعقد نظر فإن قدم زيد ليلا فلا صوم على الناذر ، وإن قدم نهارا فللناذر أربعة أحوال : أحدها : أن يكون مفطرا فعليه أن يصوم عن نذره يوما آخر . الحال الثاني: أن يقدم فلان والناذر صائم عن واجب فيتم ما هو فيه ويلزمه صوم يوم آخر ، واستحب الشافعي وأصحابه أن يعيد الصوم الواجب الذي هو فيه أيضا . الحال الثالث : أن يقدم وهو صائم تطوعا أو غير صائم وهو ممسك ولم تزل الشمس بعد فينبني على أنه يجب الصوم من أول النهار أم من وقت القدوم . فعلى الأول يلزمه صوم يوم آخر ، وعلى الثاني ففيه وجهان أصحهما يجب صوم يوم آخر . الحال الرابع : أن يقدم فلان يوم العيد أو في رمضان فهو كما لو قدم ليلا .

انظر المجموع ٤٨٣/٨ — ٤٨٦ ؛ والعزير ٣٧٤/١٢ — ٣٧٦ ؛ والتهذيب ١٦١/٨ — ١٦٢ .

(٦) في أ و ب عدنا

(٧) ينظر في الحاوي الكبير ٥٠٢/٣ — ٥٠٣

فأما اجواب عن قولهم: إن اليوم اسم لبياض النهار فهو كذلك غير أن  
الاعتكاف علقه على قدوم فلان فوجب اعتكاف ما تعقب قدومه دون ما سبقه  
على ما بيناه.

**فصل:** إذا كان قد عتق الاعتكاف على قدوم فلان فقدم والناذر مريض أو  
محبوس فإذا عوفي أو أطلق قضى الاعتكاف ، هذا ظاهر ما نص الشافعي  
[عليه] <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> وحقى القاضي أبو حامد أن في المسألة وجه آخر ، وهو أن القضاء  
يسقط ولا يجب <sup>(٣)</sup>.

ووجهه أن الاعتكاف عتقه على زمان لم يتمكن من / <sup>(٤)</sup> فعله فيه فلم  
(يكره) <sup>(٥)</sup> قضاؤه أصله إذا نذر اعتكاف زمان قد تقضى ، وهذا غلط. <sup>(٦)</sup>  
والدليل على أن القضاء واجب أن الاعتكاف عبادة (وجبت) <sup>(٧)</sup> عليه بالنذر  
فإذا لم يؤدها لزمه قضاؤها متى قدر ، أصله الصوم والصلاة. ويفارق ما ذكره  
من نذر [اعتكاف] <sup>(٨)</sup> زمان قد تقضى فإن نذره هناك لم ينقصد والاعتكاف  
مستحيل ؛ فلذلك لم يلزمه ، وفي مسألتنا بخلافه.

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) انظر نضه في مختصر المزي مع الأم ٦٩/٩ ؛ والأم ١٤٨/٢ وهو المذهب انظر الحاوي الكبير  
٥٠٣/٣ والعزير ٢٦٧/٣ — ٢٦٨

(٣) انظر التهذيب ٢٢٨/٣ والعزير ٢٦٨/٣ والمجموع ٥٦٩/٦

(٤) نهاية ل ٨٠ من ط

(٥) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب يلزمه.

(٦) وضعفه النووي أيضا في المجموع ٥٦٩/٦

(٧) في أ و ب

(٨) ساقطة من ط

مسألة قال: ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة ويأكلان ويتطيبان بما شاءا. (١)  
وهذا كما قال ، وأما اللباس والطيب فغير محظور عليه ؛ لأنه ليس بمحرم ،  
وأما الأكل ؛ فلأنه غير صائم (٢)، والطيب واللباس لا خلاف فيه بين الفقهاء (٣). وأما  
الأكل ففيه خلاف ، لأن الصوم شرط في الاعتكاف عند أبي حنيفة. وقد ذكرنا  
ذلك فيما تقدم (٤) فأغنى عن الإعادة والله أعلم بالصواب.

مسألة قال: وإن هلك زوجها خرجت واعتدت ثم بنت (٥).  
وهذا كما قال ، إذا كانت المرأة معتكفة فطلقها زوجها أو مات عنها فإنها  
تخرج فتعتد ثم ترجع إلى المسجد فتبني على الاعتكاف الأول (٦) / (٧) إلا أن تكون

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٢) انظر الأم ١٤٩/٢ ؛ والحاوي الكبير ٥٠٣/٣ ؛ والمهذب والمجموع ٥٥٨/٦ .

(٣) انظر المبسوط ١٢٦/٣ ؛ والمدونة ٢٣٠/١ ؛ والتاج والإكليل مع مواهب الجليل ٤٠٩/٣ والمغني  
٤٨٣/٤ ؛ والمجموع ٥٥٩/٦ وقال: وله أن يتطيب ويلبس الرفيع من الثياب وليس ذلك بمستحب  
، قال أحمد لا يعجبني أن يتطيب .

(٤) انظر ذلك في ص ٢٢٤

(٥) مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٦) انظر الحاوي الكبير ٥٠٣/٣ — ٥٠٤ ؛ والمهذب والمجموع ٥٤٤، ٥٤٣/٦

(٧) نهاية ل ١٦٥ من أ

شرطت التتابع فهو على الطريقين اللذين ذكرناهما في انقطاع التتابع بالخروج لقضاء العدة (١) . وقال مالك: تتم اعتكافها ثم تعتد (٢).

واحتج من نصره بأن الاعتكاف وجب عليها قبل وجوب العدة فيجب أن تقدم ؛ لسبق وجوبه (٣).

ودليلنا أن العدة واجبة بالشرع والاعتكاف واجب بالنذر وتقديم ما وجب بالشرع أولى (٤). يدل على ذلك أنه إذا وجب عليه اعتكاف متتابع فاعتكف في غير الجامع وحضرت الجمعة فإنه يخرج إلى الجمعة ؛ لأنها وجبت بالشرع ويترك الاعتكاف الذي وجب بالنذر.

ولأن العدة حق (للزوجة) (٥) والاعتكاف حق لله تعالى وإذا (اجتمعتا بدئ) (٦) بحق الزوج (٧)،

يدل على / ذلك أنها إذا اعتكفت فلزوجها أن يمنعها من الاعتكاف وعليها أن تطيعه (٩) فدل على ما ذكرناه.

---

(١) انظر ذلك في ص ٨١

(٢) انظر المدونة ٢٣١/١؛ والذخيرة ٥٤٣/٢؛ ومواهب الجليل ٤٠٠/٣

(٣) انظر الذخيرة ٥٤٣/٢

(٤) انظر الحاوي الكبير ٥٠٤/٣ .

(٥) في ط الزوج

(٦) غير واضحة في أ

(٧) انظر الحاوي الكبير ٥٠٤/٣

(٨) نهاية ل ١٢١ من ب

(٩) انظر الأم ١٤٩/٢ ؛ والحاوي الكبير ٥٠٤/٣

فأما الجواب عن قولهم: الاعتكاف سبق العدة في الوجوب فوجب أن يقدم  
فهو أن ذلك يبطل بمن اعتكف في غير الجامع وحضرت الجمعة ؛ فإنه يقدم  
حضور الجمعة على الاعتكاف الذي سبق وجوبه، وكذلك إذا نذرت قبل أن  
تتزوج أن تعتكف ثم تزوجت فإن للزوج منعها من الاعتكاف ، وإن كان وجب  
عليها قبل التزويج الذي به وجب حق الزوج ، وإذا كان هكذا صح ما قلناه.



فرع إذا أحرم بالحج في اعتكافه الذي [شرط] (١) تتابعه ، فإن كان الزمان متسعا فإنه يتم الاعتكاف ثم يخرج إلى الحج وإن لم يكن الزمان متسعا فإنه يخرج من فوره . (٢) والعلة في ذلك أن الحج وجب بالشرع والاعتكاف وجب بالنذر وتقديم ما وجب بالشرع أولى . ولأنه [لما] (٣) أحرم بالحج في ذلك الوقت اختار الخروج ، ومن اختار الخروج فخرج فقد اختار قطع التتابع وعليه استئناف الاعتكاف (٤) .

مسألة قال : ولا بأس أن توضع المائدة في المسجد وغسل اليدين في الطست . (٥) وهذا كما قال : لا يكره للمعتكف أن يأكل في المسجد على مائدة وأن يغسل يده في الطست ؛ لأن الأكل على غير مائدة وغسل اليد في غير الطست يجوز فما (ذكرناه) (٦) أولى بالجواز ؛ لأنه أصون للمسجد . (٧)

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) انظر الحاوي الكبير ٥٠٥/٣ ، والتهذيب ٢٣٤/٣ ، والمهذب مع المجموع ٥٤٩/٦ .

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) انظر المهذب مع المجموع ٥٤٩/٦

(٥) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٦) في أ و ب : ذكرنا

(٧) انظر الأم ١٤٩/٢ ، الحاوي الكبير ٥٠٤/١١

مسألة قال: والمرأة والمسافر والعبد يعتكفون حيث شاءوا ؛ لأنه لا جمعة عليهم<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا نذر اعتكافا متتابعاً وكان ممن لا يجب عليه حضور الجمعة فإنه يعتكف حيث شاء من المساجد<sup>(٢)</sup> وإن كان من أهل الجمعة فيجب عليه الاعتكاف في الجامع حتى إذا حضرت الجمعة أداها من غير أن ينقطع اعتكافه<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

فصل: للسيد أن يمنع عبده القن<sup>(٤)</sup> من الاعتكاف وكذلك [أيضا]<sup>(٥)</sup> يجوز له منع مدبره وعبده الذي علق عتقه على صفة وأم ولده ؛ لأنه مالك لرقاهم ومنافعهم<sup>(٦)</sup>. فأما المكاتب /<sup>(٧)</sup> فليس له منعه<sup>(٨)</sup> .  
وقال أبو حنيفة: يجوز له منع المكاتب من الاعتكاف<sup>(٩)</sup>. وهذا غلط.

---

(١) انظر مختصر المزني مع الأم ٦٩/٩

(٢) انظر الأم ١٤٩/٢ ؛ والحاوي الكبير ٥٠٥/٣

(٣) تقدم الكلام على هذه المسألة في ص ١٦٤

(٤) قال في المصباح المنير ص ٥١٧: القن الرقيق يطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره وربما جمع على أقنان وأقنة، قال الكسائي: القن من يملك هو وأبوه..

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) انظر الأم ١٤٩/٢ ؛ والحاوي الكبير ٥٠٥/٣

(٧) نهاية ل ١٢٢ من ب

(٨) انظر الأم ١٤٩/٢ ؛ والحاوي الكبير ٥٠٦/٣، والمهذب مع المجموع ٥٠٢/٦ — ٥٠٣ .

(٩) قول أبي حنيفة في هذه المسألة كقول الشافعي سواء. انظر المبسوط ١٢٥/٣ وبدائع الصنائع ٢٧٤/٢، وفتح القدير ٣١٦/٢ .

ودليلنا أن المكاتب مالك لرقبة نفسه ومالك لكسب نفسه<sup>(١)</sup> وأكثر ما فيه  
تعلق الدين بدمته وذلك لا يوجب إباحة (منعه)<sup>(٢)</sup> من الاعتكاف كالحر.

**فصل: نقل المزني في كتاب جامع الكبير عن الشافعي قال: إذا قال: لله علي  
اعتكاف يوم إذا كلمت فلانا إنه إذا كلمه يلزمه الاعتكاف<sup>(٣)</sup>. قال: وقد قال  
الشافعي في جامع الأيمان: إذا قال: لله علي اعتكاف يوم إذا (كلمت)<sup>(٤)</sup> فلانا  
فكلمه لزمه الاعتكاف [إن شاء]<sup>(٥)</sup> وإلا كفارة يمين.<sup>(٦)</sup>**

وهذا قول مختلف في مسألة واحدة ، قال أصحابنا : وليس الأمر على ما قال  
المزني ، وذلك أن قوله في المسألة الأولى أخرجه مخرج النذر واجتلب به كلام  
فلان فهو بمنزلة من نذر قرينة متى كلم عبدا صالحا أو شيخا عالما فإنه يلزمه ما  
نذره.<sup>(٧)</sup> وأما قوله في المسألة الثانية فإنه أخرجه مخرج اليمين وغرضه به اجتساب  
كلام فلان فهو بمنزلة يمينه في حال اللجاج والغضب ؛ فعلى هذا لو قال: إن

---

(١) انظر الخاوي الكبير ٥٠٦/٣

(٢) في ط نفعه .

(٣) نقل النووي في المجموع ٥٧٠/٦ عن المزني في الجامع الكبير أنه قال :قال الشافعي :إذا قال :إن  
كلمت زيدا فله علي أن أعتكف شهرا فكلمه لزمه اعتكاف شهر .

(٤) في أ و ب :كلم

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) لم أجد هذا النقل .

(٧) انظر المجموع ٤٤٤/٨ — ٤٤٥ :والعريز ٣٥٦/١٢ ؛والمنهاج مع مغني المحتاج ٣٥٦/٤ .

رأيت فلانا فله علي اعتكاف يوم فإنك تنظر فإن [كان] (١) قصد اجتلاب  
رؤيته لزمه الاعتكاف إذا رآه. (٢) وإن كان قصد اجتناب رؤيته فهو بالخيار إذا  
رآه بين الاعتكاف وبين كفارة اليمين. (٣)

فصل: نقل المزي في الجامع الكبير أيضا عن الشافعي قال: إذا كان معتكفا  
في مسجد فأنه لم يأن أن يكون بقي من المسجد شيء أتم اعتكافه فيه وإن لم يبق منه  
شيء خرج فإذا بني المسجد عاد إليه وبني على اعتكافه (٤).

و[قد] (٥) اختلف أصحابنا في تأويل هذه المسألة ، فمنهم من قال: أراد  
الشافعي بذلك إذا كان قد عين الاعتكاف في الكعبة أو في مسجد رسول الله ﷺ  
أو في المسجد الأقصى على القول [الثاني] (٦) الذي يقول: يجب شد الرحال إليهما  
بالنذر. (٧)

ومنهم من قال: بل أراد الشافعي بذلك إذا كان قد عين الاعتكاف في مسجد  
ليس في القرية مسجد سواه.

---

(١) ساقطة من ط

(٢) وهذا داخل في القسم الأول وهو نذر التبرر. انظر ص ٥١٢

(٣) في هذه المسألة خمسة طرق ذكرها الرافعي ، والنووي نقلا عن الرافعي . وما جزم به المصنف هنا  
هو الأصح عند الشيرازي والنووي ونقله عن سائر العراقيين ، وقال الرافعي هو الطريق المعتمد .

انظر العزيز ٢٤٩/١٢ — ٢٥٠ ؛ والمهذب والمجموع ٤٤٤/٨ — ٤٤٥

(٤) انظر هذا القول عن الشافعي في الأم ١٤٧/٢

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) تقدم الكلام عن هذه المسألة في ص ٧٤

ومنهم من قال : أراد إذا لم يكن شرط التتابع في اعتكافه فإنه / (١) يخرج ،  
(وإذا) (٢) بني المسجد عماد إليه واعتكف فيه. (٣)

فرع : قد ذكرنا أن المعتكف يجوز له الخروج لقضاء الحاجة في منزله ، (٤)  
فإن قضى حاجته وعماد فدخل بعض المساجد في طريقه نظرت : فإن كان المسجد  
ناحية عن الطريق فعدل ودخل إليه فقد انقطع تتابعه ، وإن كان المسجد في نفس  
الطريق لم ينقطع التتابع ؛ لأنه بمنزلة المسجد الذي اعتكف فيه ولا مزية لبعض  
البقاع على بعض والله أعلم بالصواب.

آخر كتاب الاعتكاف يتلوه كتاب الحج / (٥)

---

(١) نهاية ل ١٦٦ من أ

(٢) في ط : فإذا

(٣) انظر هذه الأقوال الثلاثة المنقولة عن أصحاب الشافعي في العزيز ٢٦٣/٣ والمجموع ٥٥٢/٦ .

(٤) تقدم الكلام عن هذه المسألة في ص ١٧٤

(٥) نهاية ل ١٢٣ من ب

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

كلية الشريعة

قسم الفقه

# التعليقة الكبرى

## في الفروع

للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري ت ٤٥٠ هـ

دراسة وتحقيق

من بداية كتاب الصيام إلى نهاية باب ما يجتنبه المحرم من كتاب الحج

رسالة مقدمة لنيل درجة

الماجستير

إعداد الطالب / فيصل شريف محمد

إشراف فضيلة د/عواض بن هلال العمري

الأستاذ المشارك في قسم الفقه .

العام الدراسي ١٤٢٠-١٤٢١ هـ

الجزء الثاني

كتاب الحج

بسم الله الرحمن الرحيم  
وما توفيقى إلا بالله.

## كتاب الحج<sup>(١)</sup>

الأصل في وجوب الحج الكتاب ، والسنة ، والإجماع . فأما الكتاب  
(فقوله<sup>(٢)</sup>) تعالى ﴿ وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾<sup>(٣)</sup> الآية . وذلك أن الله تعالى أمر إبراهيم  
الخليل عليه السلام أن يرقى جبل أبي قبيس<sup>(٤)</sup>/<sup>(٥)</sup> ويؤذن بالحج فراقه إبراهيم ونادى : ألا  
إن الله قد بنى بيتا وأمركم أن تحجوه ، فأجابوه من أصلاب الرجال وأرحام  
النساء فكل من أجابه حج إلى يوم القيامة .<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى : ﴿ يَأْتُوكَ

---

(١) الحج لغة القصد . وقيل كثرة القصد إلى من يعظم .

وشرعا هو : قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه مع الإتيان به بالفعل .

انظر : الصحاح ٣٠٣/١ ، وكتاب العين ٩/٣ ، والإقناع للشربيني ٢٩٧/١ ، وحاشيتي الشرواني وابن  
القاسم العبادي ٣/٥ .

(٢) في ب : قوله .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة الحج . وتكملة الآية : ﴿ يَأْتُوكَ رَجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ  
عَمِيقٍ ﴾

(٤) أبو قبيس بضم القاف وفتح الباء جبل معروف بمكة ، وهو أحد الأخشين وهو الجبل المشرف على  
الصفاء ، وكان يسمى في الجاهلية : الأمين ؛ لأن الحجر الأسود كان مستودعا فيه عام الطوفان .  
والأخشب الآخر يقال له : الأحمر وكان يسمى في الجاهلية الأعرف وهو الجبل المشرف على  
قعيقعان . وفي سبب تسميته أقوال : أصحها عند النووي : أن أول من نهض يني فيه رجل يقال له : أبو  
قبيس . وقيل : اقتبس منه الحجر الأسود . وقيل غير ذلك .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣ ق ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٥) نهاية ل ٨٢ من ط

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٣٤/٩ وابن أبي حاتم في تفسيره ٢٤٨٧/٨ ، رقم ١٣٨٧٨ موقوف

على ابن عباس رضي الله عنهما نحوه . وقوى إسناده الحافظ في فتح الباري ٤٧٨/٣



رجالاً<sup>(١)</sup> يعني رَجَالَة يقال: راجِل ورجال كما يقال: صاحب  
 وصحاب<sup>(٢)</sup> ﴿وعلى كل ضامر﴾ يعني على كل بعير قد نهكه السير<sup>(٣)</sup>  
 ﴿يأتين﴾ يعني الإبل<sup>(٤)</sup>.  
 ﴿من كل فج عميق﴾ يعني من كل بلد بعيد يقال: بئر عميقة إذا كانت بعيدة  
 القعر<sup>(٥)</sup>. يدل عليه أيضا قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه  
 سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾<sup>(٦)</sup> قال ابن عباس: من لم يؤمن بالخج  
 فقد كفر<sup>(٧)</sup>. وقال مجاهد: معنى ﴿ومن كفر﴾ إي ومن لم يعتقد أن في فعل الخج  
 مشوبة وفي تركه عقوبة فقد كفر<sup>(٨)</sup>. وقال عكرمة: معناه و من كفر بالخج من  
 سائر الأمم<sup>(٩)</sup>.

(١) قوله: ﴿رجالاً﴾ يعني مشاة. انظر تفسير ابن جرير ١٣٥/٩ وفتح القدير ٦١١/٣ وكتاب التسهيل  
 لعلوم التنزيل ٨٥/٣  
 (٢) انظر تصريف هذين الكلمتين في المصباح المنير ص: ٢٢٠ مادة رجل وتهديب الأسماء واللغلت ١/٣  
 ق ١١٩/٢

(٣) انظر تفسير ابن جرير ١٣٥/٩ وفتح القدير ٦١١/٣ وكتاب التسهيل لعلوم التنزيل ٨٥/٣  
 (٤) صفة لكل ضامر. باعتبار المعنى: لأن ضامر في معنى ضامر، والمراد به الإبل، ينظر تفسير ابن جرير  
 ١٣٤/٩، ١٣٦، والمصدرين المتقدمين معه .

(٥) قيل: من كل مكان بعيد. وقيل: طريق بعيد. ينظر تفسير ابن كثير ٢١٠/٣ وفتح القدير ٦١١/٣ .

(٦) من الآية ٩٧ من آل عمران

(٧) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣٦٧/٣ عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله ﴿ومن كفر﴾  
 قال: من زعم أنه ليس بفرض عليه.

(٨) أخرجه الشافعي في الأم ١٥١/٢ وابن جرير في تفسيره ٣٦٨/٣ .

(٩) أخرجه الشافعي في الأم ١٥١/٢ وابن جرير في تفسيره ٣٦٩/٣ والبيهقي في الكبرى ٣٢٤/٤ وسنن  
 ٣٦٣/٣، وعزاه السيوطي في الدر الثور ٥٧/٢ إلى سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر.

وأيضاً قوله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ <sup>(١)</sup> فروى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنهما) <sup>(٢)</sup> قالاً: (تمامهما) <sup>(٣)</sup> أن تحرم بهما من دويرة أهلك <sup>(٤)</sup>.

وأما السنة فما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «[بني الإسلام على خمس] <sup>(٥)</sup> شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان» <sup>(٦)</sup>

وروى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عن الإسلام فذكر الحديث إلى أن قال: «[وحج البيت]» <sup>(٧)</sup> وروى أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «صلوا خمسكم وصوموا شهركم وحجوا بيت ربكم وأدوا زكاة أموالكم

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٢) في أوب: عليهما السلام.

(٣) في أوب: تمامها.

(٤) أثر علي رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة ١٩٥/٤ وابن جرير في تفسيره ٢٠٧/٢ والبيهقي في الكبرى ٣٤١/٤. ولم أجد أثر عمر رضي الله عنه بهذا اللفظ مسنداً. ولكن ذكر الشافعي في الأم ٤٣٥/٧ هذين الأثرين بغير إسناد.

ونقل ابن كثير في تفسيره ٢١٩/١ عن عبد الرزاق أنه قال: أخبرنا معمر عن الزهري قال: بلغنا أن عمر قال في قول الله ﷻ ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ من تمامهما أن تفرد كل واحد منهما من الآخر وأن تعتمر في غير أشهر الحج إن الله تعالى يقول: ﴿الحج أشهر معلومات﴾. ويشهد لهذا المعنى ما رواه ابن حزم في المحلى ٥٨/٥ عن عبد الرحمن بن أذينة بن مسلمة العبدي عن أبيه قال قلت لعمر بن الخطاب إني ركبت السفن، والخيول، والإبل فمن أين أحرم فقال: أنت عليا فليأله فسأل عليا فقال له: من حيث ابتدأت أن تنشئها من بلادك فرجع إلى عمر فأخبره فقال له عمر: هو كما قال لك علي.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) تقدم تخريجه في ص ٥٦

(٧) تقدم تخريجه في ص ٥٦

طيبة بها أنفسكم تدخلوا جنة ربكم» <sup>(١)</sup> وروى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من حج [البيت] <sup>(٢)</sup> فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه.» <sup>(٣)</sup> وروى أيضا عنه رضي الله عنه قال: «العمرة إلى العمرة تكفران ما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» <sup>(٤)</sup>

(١) أخرجه أحمد ٢٥١/٥ والترمذي ٥١٦/٢ رقم: ٦١٦، والحاكم ٩/١، وابن حبان — الإحسان — ١٠/ ٤٢٦ رقم: ٤٥٦٣ وابن أبي عاصم في السنة ٥٠٥/٢ رقم: ١٠٦١ من حديث أبي أمامة رضي الله عنه .

قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولا نعرف له علة ، ووافقه الذهبي . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وصححه أيضا أحمد محمد شاكر في تحقيقه لسنن الترمذي . والألباني في صحيح سنن الترمذي ١٩٠/١ رقم ٥٠٢ ولم أجد هذا الحديث في مسند أنس رضي الله عنه .

(٢) ساقطة من أ و ب .

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٤٦/٣ رقم: ١٥٢١ ومسلم ٩٨٣/٢ — ٩٨٤ رقم: ٤٣٨ — ١٣٥٠ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه.» وهذا لفظ البخاري.

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ٦٩٨/٣ رقم: ١٧٧٣، ومسلم ٩٨٣/٢ رقم: ٤٣٧ — ١٣٤٩ عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «... كفارة لما بينهما...»

وروى أبو أمامة رضي الله عنه <sup>(١)</sup> عن رسول الله ﷺ قال  
: « من ملك زادا وراحلة ولم يعقه مــــرض  
حابس (أو سلطان) <sup>(٢)</sup> جائر فلم يحج حتى مات فليمت إن شاء يهوديا  
(أو) <sup>(٣)</sup> نصرانيا <sup>(٤)</sup> .

وأما الإجماع فلا خلاف بين المسلمين أن الحج واجب <sup>(٥)</sup>  
وإنما اختلفوا / <sup>(٦)</sup> في مسائل منه نذكرها إن شاء الله [تعالى] <sup>(٧)</sup>  
فصل. يجب الحج بوجود سبع شرائط: البلوغ (والإسلام ، والعقل) <sup>(٨)</sup> والحرية ،  
ووجود الزاد والراحلة ، واتساع الوقت للمسير ، وتخلية الطريق <sup>(٩)</sup> .

(١) هو صدي وقيل الصدي بن عجلان بن والبة بن رياح العدناني ، الباهلي ، الصحابي المشهور ، سكن  
مصر ثم حمص ومها توفي سنة إحدى وثمانين وقيل ست وثمانين قيل : هو آخر من توفي من الصحابة  
بالشام رضي الله عنه وعامة حديثه عند الشاميين .

انظر ترجمته في الإصابة ٢٤٠/٢ . وتهذيب الأسماء واللغات ١٧٦/٢

(٢) ~~حكا في النسخ الثلاثة~~ <sup>سلطان</sup> الأولى : أو سلطان . كما في مصدري التخريج . ~~في النسخ الثلاثة~~

(٣) في ط : وإن شاء

(٤) رواه الدارمي ٢٨/٢ ، والبيهقي في الكبرى ٣٣٤/٤ عن شريك عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط  
عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعا نحوه .

قال البيهقي : وهذا وإن كان إسناده غير قوي فله شاهد من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم  
ساق الإسناد إليه وذكر نحوه . وضعفه النووي في المجموع ٥١/٧

(٥) ينظر : بدائع الصنائع ٢٩٠/٢ والمغني ٦٠٥/٥ وكفاية الأخيار ص : ٢١١ والمحلى ٣/٥ .

(٦) نهاية ل ١٢٤ من ب

(٧) ساقطة من أ و ب

(٨) في ط : العقل والإسلام .

(٩) انظر هذه الشروط في غاية الاختصار مع كفاية الأخيار ص : ٢١١ والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٦٢/١  
وما بعدها .

فالدليل على أن البلوغ شرط فيه ما روي عن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة عن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ»<sup>(١)</sup>.

وروي عنه ﷺ أنه قال: أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى. «<sup>(٢)</sup> ولأن الحج عبادة بدنية فلم تجب على الصبي أصله الصلاة والصوم. والدليل على أن العقل شرط فيه ما ذكرناه في الخبر الأول من قوله «وعن المجنون حتى يفيق» ولأنه عبادة بدنية فلم يجب على المجنون أصله الصوم والصلاة.

والدليل على أن الإسلام شرط فيه (هو أن)<sup>(٣)</sup> الحج عبادة فلا يصح (فعله من)<sup>(٤)</sup> الكافر أصنه سائر العبادات. والدليل على اشتراط الحرية قوله ﷺ «أيما

---

والمراد بتخليه الطريق أن يكون آمناً في ثلاثة أشياء: في النفس والمال والبضع بالنسبة للمرأة والختلى  
المشكل

انظر المجموع ٦٣/٧ وكفاية الأحبار ص: ٢١١.

(١) تقدم تخريجه في ص: ٣٧٠.

(٢) أخرجه الحاكم ٤٨١/١ والبيهقي ٣٢٥/٤ والطبراني في الأوسط ٣٥٣/٣ رقم: ٢٧٥٢ والخطيب في تاريخ بغداد ٢٠٩/٨ من حديث الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه حجة أخرى، وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى.»

صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقوى إسناده النووي في المجموع ٤٦/٧، وصححه الألباني في إرواء الغليل ١٥٦/٤ وما بعدها

وأخرجه الشافعي في مسنده "ترتيب المسند" ٢٨٣/١ رقم: ٧٤٣ والبيهقي ١٥٦/٥ عن طريق أبي السفر قال قال ابن عباس رضي الله عنهما أيها الناس أستمعوني ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أيما مملوك... إلخ. وصحح إسناده الحافظ في الفتح ٨٤/٤ وعزاه إلى الطحاوي.

(٣) بياض في أوب

(٤) طمس في أ، وفي ط: فعلها

عبد حج ثم (أعتق) <sup>(١)</sup> فعليه حجة أخرى» <sup>(٢)</sup> ولأنه عبادة تتعلق بقطع مسافة فلم يجب على العبد أصله الجهاد؛ ولأن الجمعة لا تجب عليه مع قرب المسافة (فأولى ألا يجب عليه الحج مع بعد المسافة) <sup>(٣)</sup> ولأن من شرط وجوب الحج المال والعبد لا مال له فلم يجب الحج عليه. وأما الدليل على أن وجود الزاد والراحلة شرط فيه فقولته تعالى ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ <sup>(٤)</sup> فروى ابن عمر أنه قال يا رسول الله ما السبيل؟ فقال ﷺ: «[الزاد]» <sup>(٥)</sup> والراحلة» <sup>(٦)</sup>.

(١) في ط: عتق

(٢) تقدم تخريجه في ص ٥٢١

(٣) في ا و ب: أن لا يجب عليه الحج مع بعد المسافة أولى.

(٤) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٥) ساقطة من أ

(٦) أخرجه الترمذي ١٧٧/٣ رقم: ٨١٣، وابن ماجه ٩٦٧/٢ رقم: ٢٨٩٦، والشافعي "ترتيب المسند" ٢٨٤/١ رقم: ٧٤٤، والدارقطني ٢١٧/٢ والبيهقي في الكبرى ٣٣٠/٤ وابن جرير في التفسير ١٦/٤ من طريق إبراهيم بن يزيد المكي عن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما يوجب الحج؟ قال: «الزاد والراحلة»

قال الترمذي هذا حديث حسن... وإبراهيم هو ابن يزيد الخوزي المكي وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

قلت: قال الإمام أحمد في مسائله برواية ابنه صالح ٤١/٣، والنسائي في الضعفاء له ص: ٤٢ والخافظ في التقريب ٦٩/١: متروك. وقال الدارقطني في الضعفاء والمستروكين له ص: ١٠٢: منكر الحديث. وقال البيهقي في معرفة السنن ٤٧٧/٣: قد ضعفه أهل العلم بالحديث يحيى وغيره وقال النووي في المجموع ٥٢/٧ قد اتفق الحفاظ على تضعيف إبراهيم الخوزي. والحديث ضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه ص: ٢٣٢ رقم: ٦٣١ وقال: ضعيف جدا.

وأما الدليل على أن إمكان المسير باتساع الوقت شرط فيه فهو <sup>(١)</sup> أن من وجد الشرائط التي ذكرناها وكان يوم عرفة ببغداد فإنه لا يجب عليه الحج في ذلك العام؛ لضيق الوقت <sup>(٢)</sup> فعلم أن اتساعه شرط في الوجوب.

وأما الدليل على أن تخلية الطريق شرط فهو أن المحصر يجوز له التحلل من الحج إذا صد <sup>(٣)</sup> فبالأ يجب عليه الحج إذا صد قبل الإحرام أولى. إذا ثبت (ما ذكرناه) <sup>(٤)</sup> فبعض هذه الشرائط السبع تتعلق بوجوب الحج وصحته، وبعضها تتعلق بصحته دون وجوبه، وبعضها تتعلق بوجوبه دون صحته. فأما العقل فشرط في وجوبه وصحته معا <sup>(٥)</sup>، وكذلك الإسلام على أحد الوجهين <sup>(٦)</sup>.

(١) نهاية ل ٨٣ من ط

(٢) من كان ببغداد في صباح يوم عرفة وقد توفرت لديه وسائل السفر الحديثة وخاصة الطائرة فإنه يمكنه أن يدرك الوقوف بعرفة، والمصنف إنما ذكر استحالة ذلك عقليا في زمنه.

(٣) انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٥٣٢/١

(٤) هو ط: هذا.

(٥) العقل مع البلوغ شرط للوجوب و لصحة المباشرة بالإحرام بالحج، وأولى المحضون بالإحرام عنه، والعقل قبل البلوغ وهو التمييز شرط لصحة المباشرة بالحج ولا يجب الحج قبل البلوغ وإن كان مميزا.

انظر: نهاية المطلب ل/ ١٨٦، والمجموع ٢٣.٢٢/٧، وتكذيب الأسماء واللغات ٣/ ١٣٣/٢.

(٦) لا خلاف في أن الإسلام شرط لصحة الحج، وأما كونه شرطا لوجوب الحج فهو مبني على خلاف في مسألة أصولية تقدم الكلام عنها في ص ٣٦٧ وهي هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة؟ والصحيح من المذهب أنهم مخاطبون بها. وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله. ينظر: الأم ١٨٦/٢، والمجموع ٢١/٧، ومغني المحتاج ٤٦١/١.

وأما البلوغ والحرية / <sup>(١)</sup> ووجود الزاد والراحلة، وتخلية الطريق فكل واحد (منها) <sup>(٢)</sup> شرط في وجوبه دون صحته.

وأما الإسلام فشرط في صحته دون وجوبه على أحد الوجهين ؛ لأن الحج لا يصح / <sup>(٣)</sup> من الكافر وجها واحدا ، وفي وجوبه عليه وجهان <sup>(٤)</sup>. وأما اتساع الوقت فلم نذكره [لأنه] <sup>(٥)</sup> يستحيل أن يكون الإنسان يوم عرفة بخراسان ويشهد المواقف مع الناس.

مسألة. قال الشافعي رحمته الله <sup>(٦)</sup> ومن حج مرة واحدة في دهره فليس عليه غيرها <sup>(٧)</sup>.

وهذا كما قال. يجب الحج في العمر مرة واحدة. <sup>(٨)</sup> وقال بعض الناس يجب في كل خمسة أعوام مرة. <sup>(٩)</sup>

(١) نهاية ل ١٦٧ من أ

(٢) في ط: منهما.

(٣) نهاية ل ١٢٥ من ب

(٤) تقدم الكلام عن هذين الوجهين في ص ٥٢٣

(٥) ساقط من ط. ولعل صحة العبارة: إلا لأنه.

(٦) ساقط من أ و ب.

(٧) مختصر المزني مع الأم ٧٠/٩

(٨) أجمعت الأمة على ذلك. انظر: المحلى ٣/٥، والمغني ٦/٥، والمجموع ١٣/٧.

(٩) نقل هذا القول عن الحسن بن حي . انظر : مختصر اتحاف السادة المهرة ٢٩٦/٤ وفتح

العلام ١٣٧/٤. وهذا النقل عنه الحسن بن حي لا يتر في صحة الإجماع في المسألة، فنفى  
 حصن الإجماع قبله ونحوه، فلم ينفق عنه غيره مخالف لهذا الإجماع.



واحتج بما روي عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ قال « يقول الله تعالى: إن عبداً أصححت جسمه ووسعت عليه في رزقه فأتى عليه خمسة أعوام لا (يفد) <sup>(١)</sup> إلي محرراً <sup>(٢)</sup> ».

ودليلنا قوله تعالى ﴿ والله على الناس حج البيت ﴾ <sup>(٣)</sup>.

والوجوب لا يقتضي التكرار؛ ولأن الأمر يقتضي وجوب فعله مرة واحدة. <sup>(٤)</sup>

وروي [أن] <sup>(٥)</sup> الأقرع <sup>(٦)</sup> بن حابس رضي الله عنه قال يا رسول الله حجتنا [هذه] <sup>(٧)</sup>

(١) في ط: يفده.

(٢) أخرجه ابن حبان "الإحسان" ١٦/٩، رقم: ٣٧٠٣، وأبو يعنى الموصلي ١٠/٢، رقم: ١٠٢٧، والستاد قطيبي في العلل ٣٠٩/١١، رقم: ٢٣٠٢، والبيهقي في الكرى ٢٦٢/٥، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٦/٣، وقال: رواه الطبراني في الأوسط وأبو يعنى إلا أنه قال: خمسة أعوام. ورجال الجميع رجال الصحيح. وفي الرواية التي ساقها: أربعة أعوام. وصححه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للإحسان. وضعفه الدارقطني في العلل ٣٠٩/١١، والقرطبي في تفسيره ١٤٢/٤.

(٣) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٤) هذا الذي اختاره المصنف هو الذي عليه أكثر الشافعية، كما حكاه الشيرازي، ونقل عن الشيخ أبي حامد أنه قال هو مقتضى قول الشافعي. وعزاه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني إلى أكثر الشافعية وقال إنه مقتضى كلام الشافعي، وهو الصحيح لأنه يذهب العلماء وحكاه الآمدي عن أبي الحسين البصري وكثير من الأصوليين. انظر نهاية السؤل مع التقرير والتحجير ٢٧٠/١، وشرح اللمع ٢٢٠/١ والإحكام للآمدي ٣٧٨/٢.

(٥) ساقطة من أ، ب.

(٦) الأقرع بن حابس بن عقيل بن محمد: التميمي، الجاشعي، الدارمي. كان من أشرف تميم في الجاهلية والإسلام.

شهد فتح مكة وما بعدها، وكان من المؤلفة قلوبهم، ثم حسن إسلامه. قيل إنه قتل باليرموك في عشرة من بنيته.

انظر ترجمته في الإصابة ٥٨/١، وأسد الغابة ١٢٨/١.

(٧) ساقطة من ط.

لعامنا [هذا] (١) أم للأبد؟ فقال [رسول الله] (٢) « بل للأبد » (٣)

ولأن أصحاب رسول الله ﷺ قد كان (كثير) (٤) منهم يمكنه الحج في كل عام فلم يحج في عمره كله (غير) (٥) مرة واحدة فعلم أن تلك الحجة هي الفريضة إذ لو كان يجب [عليهم] (٦) غيرها لفعلوه.

وأما الجواب عن حديث أبي سعيد فهو أنه أراد حرمان ثواب الحج وكذلك نقول: إن من قدر على الحج بعد فعله حجة الإسلام فلم يحج فإنه قد حرم (٧) ثوابا عظيما وأجرا جسيما ولا يدل ذلك على أنه قد ترك واجبا والله أعلم.

(١) ساقطة من ب.

(٢) ساقطة من ا، و ط.

(٣) أخرجه أبو داود ٣٤٤/٢، رقم: ١٧٢١، والنسائي ١١٧/٥، رقم: ٢٦١٩. وابن ماجه ٩٦٣/٢، رقم: ٢٨٨٦، وأحمد ٢٥٥/١، والبيهقي ٣٢٦/٤ عن أبي سنان عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الأقرع بن حابس رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الحج في كل سنة أو مرة واحدة؟ قال بل مرة واحدة فمن زاد فهو تطوع. وهذا لفظ أبي داود. قال المنذري في مختصر سنن أبي داود ٢٧٥/٢: وفي اسناده سفيان بن حسين صاحب الزهري وقد تكلم فيه يحيى بن معين وغيره، غير أنه قد تابعه عليه سليمان بن كثير وغيره فرووه عن الزهري كما رواه.

قلت: رواية سليمان بن كثير عن الزهري به أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٥٥/١. ورواه أيضا ٣٧٠/١، ٣٧١، من طريق محمد بن أبي حفصة، وزمعة كلاهما عن الزهري به.

والحديث صحيحه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣٢٤/١، رقم: ١٥١٤-١٧٢١. وأحمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد ٨٣/٤، تحت رقم: ٢٣٠٤

(٤) في النسخ الثلاثة: كثيرا.

(٥) في ط: إلا.

(٦) ساقطة من ط.

(٧) إن السياق يقتضي زيادة: نفسه.

فصل . إذا ارتد بعد أن حج ثم رجع إلى الإسلام فإنه لا تجب عليه إعادة

الحج. <sup>(١)</sup> وقال أصحاب أبي حنيفة يجب عليه إعادة الحج. <sup>(٢)</sup>

وهذه المسألة مبنية على أصل وهو أن الردة هل تحبط العمل أم لا؟ فعندهم أنها

تحبط العمل، <sup>(٣)</sup> وعندنا لا تحبط العمل إلا بمقارنة الموت. <sup>(٤)</sup>

واحتج من نصرهم بقوله تعالى ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ <sup>(٥)</sup> وبقوله

تعالى: ﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله﴾ <sup>(٦)</sup> فعلق الإحباط بمجرد الكفر. قالوا

: ولأننا أجمعنا على أن الردة إذا قارنت الموت أحبطت العمل فلا يخلو أن يكون

الخطأ هو الموت (أو الردة) <sup>(٧)</sup> فلا يجوز أن يكون الموت ؛ لأنه فعل الله تعالى ولا

صنع فيه للعبد كما لا يجوز أن يكون الخطأ الصغير والكبير، والشباب والمهرم فدل

على أن الخطأ هو الردة فحسب. قالوا ولأن المرتد أسلم بعد كفره

فوجب أن يلزمه الحج أصله الكافر الأصلي.

ودليلنا قوله تعالى ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت

أعمالهم﴾ <sup>(٨)</sup> فعلق الله تعالى <sup>(٩)</sup> الإحباط [بالردة] <sup>(١٠)</sup> والموت فدل على أنه لا

يحصل الإحباط إلا بهما .

---

(١) انظر العزيز ٢٨٠/٣، والمجموع ١٤/٧، ونخبة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي ٨/٥

(٢) انظر مختصر الطحاوي ص: ٢٦١، ومختصر اختلاف العلماء ٢٣٨/٢، ورؤوس المسائل ص: ٢٤٥.

(٣) انظر رؤوس المسائل ص: ٢٤٥

(٤) انظر العزيز ٢٨٠/٣، والمجموع ١٤/٧.

(٥) من الآية ٦٥ من سورة الزمر .

(٦) من الآية ٥ من سورة المائدة.

(٧) في ، وب: والردة.

(٨) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٩) نهاية ل ١٢٦ من ب

(١٠) ساقطة من ط

قالوا : هذا احتجاج بدليل الخطاب<sup>(١)</sup> لأنه ليس في الآية أكثر من أن المرتد إذا مات وهو كافر أحبط عمله وكذلك نقول. فأما أن الإحباط لا يحصل إذا مات غير كافر فهو دليل الخطاب ونحن لا نقول به.<sup>(٢)</sup>

والجواب من وجهين : أحدهما أن دليل الخطاب من أصولنا<sup>(٣)</sup> فنحن نبني الفروع على الأصول.

والثاني /<sup>(٤)</sup> أنا لم نتعلق من الآية بدليل الخطاب ، وإنما تعلقنا بالشرط<sup>(٥)</sup> وذلك أن الله تعالى جعل الشرط في الإحباط الردة واقتراها بالموت، فمتى لم يوجد الاقتران معا لم يثبت الحكم. نظير ما ذكرناه أن نقول متى ما ملكت نصابا وحلال عليه الحول حقت (عليه)<sup>(٦)</sup> الزكاة فإذا لم يوجد الأمران معا لم تجب الزكاة. ويدل عليه أيضا قوله تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٧)</sup> والراجع عن رده إلى الإسلام منته فيجب أن يغفر له ما قد سلف ويصير بمثابة من لم يرتد.<sup>(٨)</sup>

(١) دليل الخطاب هو مفهوم المخالفة. انظر التقرير والتحجير ١١٥/١، والإحكام للآمدي ٦٧/٣.

(٢) انظر التقرير والتحجير ١١٧/١.

(٣) انظر المستصفى ص: ٢٦٥، والإحكام للآمدي ٧٠/٣.

(٤) نهاية ل ٨٤ من ط

(٥) أي تعلقنا بمفهوم الشرط، وهو دلالة اللفظ المفيد لحكم معلق على شرط لمذكور على نقيضه في المسكوت عند عدم الشرط.

ومعظم الخفية ينغون اعتبار مفهوم المخالفة بجميع أقسامه في كلام الشارع فقط.

وقال الشوكاني المراد بالشرط هنا الشرط اللغوي وهو ما دخل عليه أحد الحرفين: إن، أو إذا، أو ما يقوم مقامهما مما يدل على سببية الأول ومسببية الثاني.

انظر: التقرير والتحجير ١١٦/١، ١١٧، روضة الباقين ص ٢٧١

(٦) في ط: عليك.

(٧) من الآية ٣٨ من سورة الأنفال.

(٨) قوله تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ والمراد أن الله عز وجل لم يعز كلهم بعز كثره أن يغفر لهم ما قد سلف، وإنما لا يغفر سلفهم إلا بعد أن يتركوا كفرهم.

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الإسلام يجب ما قبله.»<sup>(١)</sup>

وروي أن الأقرع بن حابس رضي الله عنه قال يا رسول الله حجتنا هذه لعامنا [هذا]<sup>(٢)</sup>

أم للأبد ؟ فقال: « بل للأبد وما زاد فهو تطوع » .<sup>(٣)</sup>

ومن القياس أنه مسلم حج حجة الإسلام فلم يجب عليه مثلها أصله إذا لم يرتد.

قالوا يبطل بمن نذر الحج كل عام فإنه حج حجة الإسلام ويلزمه مثلها.

(والجواب)<sup>(٤)</sup> أن الحجة المنذورة ليست مثل حجة الإسلام ؛ لأن حجة الإسلام

تجب بالشرع والمنذورة تجب بالنذر فبان الفرق بينهما.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآيتين فمن وجهين: أحدهما: أنهما مطلقتان، وآيتنا مقيدة، والمطلق يحمل على المقيد. والثاني: أنهما واردتان فيمن مات على كفره؛ لأن

الله تعالى ذكر أنه في الآخرة من الخاسرين وليس ذلك صفة من تاب [من]<sup>(٥)</sup>

الردة وعمل صالحاً، فلا حجة لهم (فيهما)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) أخرجه أحمد ٢٠٥/٤، ومسلم ١١٢/١، رقم: ١٢١ - ١٩٢، وأبو عوانة في صحيحه ٧٠/١ من طريق

يزيد بن أبي حبيب عن ابن شماس أن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال لما ألقى الله عز وجل في قلبي الإسلام قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ليبياعني فبسط يده إلي فقلت لا أبايعك يا رسول الله حتى تغفر لي ما تقدم من ذنبي. قال: فقال لي رسول الله « يا عمرو أما علمت أن الهجرة تجب ما قبلها من الذنوب ، يا عمرو أما علمت أن الإسلام يجب ما كان قبله من الذنوب . »

وهذا لفظ أحمد. ولفظ مسلم وأبو عوانة : يهدم . بدل : يجب ، في الموضعين : وزاد في الحديث .

(٢) ساقطة من أوب

(٣) تقدم تخريجه في ص ٥٢٦

(٤) في ط: فأجواب . \* المطلق ما دل على شئ في نفسه . لا راد له من غير

\* المقيد ما دل على غير شئ في نفسه . لا راد له من غير  
(٥) ساقطة من ط

(٦) في ط: فيها .

[وأما] <sup>(١)</sup> الجواب عن قولهم: أجمعنا على أن الردة إذا قارنت الموت أحبطت العمل إلى آخره فهو من وجهين: أحدهما: أن الإحباط حصل بالردة وبعدم الإسلام وذلك معنى يعود إلى المرتد؛ لأنه مكلف أن يأتي بالإسلام.

والثاني: أنه لا يمتنع أن يكون الموت شرطاً في الإحباط مع كونه فعلاً لله تعالى. يدل على ذلك أن البلوغ والعقل والحرية شرائط في وجوب الرجم <sup>(٢)</sup> مع كونها أفعالاً لله تعالى ولا صنع فيها للعبد ، فكذلك في مسألتنا مثله.

وأما الجواب / <sup>(٣)</sup> عن قياسهم على الكافر الأصلي فهو أنه غير صحيح؛ لأن الكافر الأصلي لم يفعل حجة الإسلام ؛ فلذلك وجبت عليه وليس كذلك في مسألتنا فإن المرتد فعل حجة الإسلام فلم يجب عليه فعلها مرة أخرى فبان الفرق بينهما.

فصل: / <sup>(٤)</sup> إذا أحرم بالحج ثم ارتد فهل يزول الإحرام أم لا؟ فيه وجهان <sup>(٥)</sup>: أحدهما [أنه] <sup>(٦)</sup> يزول؛ لأن الردة أخرجته عن أن يكون ممن أهل القرب والطاعات فيظل بذلك إحرامه. <sup>(٧)</sup>

---

<sup>(١)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٢)</sup> انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١٤٦/٤

<sup>(٣)</sup> نهاية ل ١٢٧ من ب

<sup>(٤)</sup> نهاية ل ١٦٨ من أ

<sup>(٥)</sup> انظر المذهب ٨٢٢/٢ ، والعزير ٤٨٧/٣ ، والمجموع ٣١٨/٨

<sup>(٦)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٧)</sup> وهو الأصح عند الأكثرين. انظر العزيز ٤٨٧/٣ ، والمجموع ٣١٨/٨ ، وتحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي ٨/٥

والثاني :لا يزول.وهو الصحيح؛لأن الموت لا يزيل حكم الإحرام فبأن لا تزيله  
الردة أولى.

وعلة الوجه الأول بأنه ليس من أهل القرب والطاعات تبطل بالمجنون؛فإنه ليس  
من أهل القرب والطاعات وإحرامه صحيح.  
مسألة قال الشافعي: ﷺ والاستطاعة وجهان:أحدهما أن يكون مستطيعا  
بيدنه.إلى آخر الفصل.<sup>(١)</sup>

وهذا كما قال ، الكلام ههنا في وجود الزاد والراحلة هل هما من شرائط  
وجوب الحج أم لا؟ فمذهبنا أن من كان من مكة على مسافة تقصر فيها الصلاة  
فلا يجب عليه الحج إلا (أن يملك)<sup>(٢)</sup> زادوا وراحلة (يبلغانه)<sup>(٣)</sup> البيت.<sup>(٤)</sup>  
وقال مالك:إن كان ممن يقدر على المشي وهو ممن جرت عادته أن يسأل  
الناس أو كان يحسن صنعة يصنعها في طريقه فإن الحج واجب عليه.<sup>(٥)</sup>  
واحتج من نصره بقوله تعالى:﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع  
إليه سبيلا﴾<sup>(٦)</sup> ومن أطاق المشي فهو مستطيع.يدل عليه أنه يحسن منه أن  
يقول:أنا مستطيع بيدي ولست مستطيعا بمالي. ويكون قوله أنا مستطيع بيدي  
حقيقة لا مجازا.

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٠/٩

(٢) طمس في أ.

(٣) طمس في أ

(٤) انظر المذهب ٢/٦٦٤، ٦٦٥، والغاية القصوى ١/٤٢٩، والوسيط ٢/٥٨٢، ٥٨٣، وروضة  
الطالبين ٣/٥٤.

(٥) انظر عقد الجواهر الثمينة ١/٣٨٠، وجامع الأمهات ص: ١٨٣، والمقدمات الممهدة ١/٣٨٠.

(٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

قالوا: وأيضا قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ <sup>(١)</sup> يعني مشاة. <sup>(٢)</sup> فثبت أنه يجب على من لا / <sup>(٣)</sup> راحلة له أن يأتي ماشيا. قالوا: ولأنها عبدة بدنية فإذا قدر على فعلها بنفسه وجب أن يلزمه فعلها أصله الصوم والصلاة. ولأنه مستطيع أن يحج ماشيا فلزمه ذلك كما لو كان على مسافة تقرب من مكة.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ <sup>(٤)</sup> ووجه الدليل منها ما روى إبراهيم <sup>(٥)</sup> بن يزيد الخوزي عن محمد <sup>(٦)</sup> بن عباد بن جعفر عن أبي محمد <sup>(٧)</sup> قال: لما نزلت هذه الآية قال رجل لرسول الله ﷺ ما السبيل؟ فقال الزاد والراحلة. <sup>(٨)</sup>

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة الحج

(٢) انظر تفسير ابن جرير ١٣٥/٩، والتسهيل لعلوم التنزيل ٨٥/٣.

(٣) نهاية ل ٨٥ من ط

(٤) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٥) إبراهيم بن يزيد الخوزي، أبو إسماعيل المكي، مولى بني أمية، متروك الحديث، توفي ١٥١ هـ. انظر

التقريب ٦٩/١. وقد تقدم في ص: ٥٣٢. كلام الأئمة في إبراهيم هذا.

(٦) محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعه، المخزومي المكي، ثقة. انظر التقريب ٩١/٢.

(٧) هكذا في النسخ الثلاثة، وهو خطأ، والصواب عن ابن عمر كما في مصادر التخريج، انظر ص: ٥٣٢.

(٨) تقدم تخريجه في ص ٥٣٢



فإن قيل إبراهيم لا يحتج بحديثه؛ لأن يحيى<sup>(١)</sup> بن معين قال هو ضعيف<sup>(٢)</sup>.

فالجواب: أن قول يحيى لا يقبل فيه حتى يبين وجه ضعفه<sup>(٣)</sup>.

على أن إبراهيم قد روى عنه الثوري<sup>(٤)</sup> وسعيد<sup>(٥)</sup> بن سالم. واحتج بحديثه<sup>(٦)</sup> /

جماعة من الأئمة، فلم يصح ما قالوه.

---

(١) يحيى بن معين بن عون، الغطفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة، حافظ مشهور، إمام الخرج والتعديل. مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بالمدينة النبوية. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١١/٢٨٠ والتقريب ٢/٣١٦.

(٢) انظر في تاريخه ١١/٣ قال عنه: ليس بثقة

(٣) قلت: إن يحيى بن معين لم ينفرد بتضعيفه، بل اتفق الأئمة على تضعيفه، كما تقدم في ص ٥٢٢

(٤) انظر تهذيب التهذيب ١/١٨٠

(٥) سعيد بن سالم القداح، أبو عثمان المكي، صدوق بهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيها. انظر ترجمته في التقريب ١/٣٥٤.

وروايته عن إبراهيم بن يزيد، أخرجهما الشافعي في مسنده — ترتيب مسند الشافعي — ١/٢٨٤، رقم: ٧٤٤.

(٦) نهاية ل ١٢٨ من ب

(٧) لعل المصنف يقصد بقوله هذا ما قاله الترمذي في سننه ٣/١٧٧، بعد تخريجه حديث ابن عمر برواية إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر. قال الترمذي: هذا حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم أن الرجل إذا ملئ زاداً وراحلة وحب عليه الخج، وإبراهيم هو ابن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

فإن قيل إبراهيم لا يحتج بحديثه؛ لأن يحيى<sup>(١)</sup> بن معين قال هو ضعيف<sup>(٢)</sup>.  
 فالجواب: أن قبول يحيى لا يقبل فيه حتى يبين وجه ضعفه<sup>(٣)</sup>.  
 على أن إبراهيم قد روى عنه الثوري<sup>(٤)</sup> وسعيد<sup>(٥)</sup> بن سالم. واحتج بحديثه /  
 جماعة من الأئمة،<sup>(٦)</sup> فلم يصح ما قالوه.

(١) يحيى بن معين بن عون، الغطفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة، حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بالمدينة النبوية. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١١/٢٨٠ والتقريب ٢/٣١٦.

(٢) انظر في تاريخه ١١١/٣ قال عنه: ليس بثقة

(٣) قلت: إن يحيى بن معين لم ينفرد بتضعيفه، بل اتفق الأئمة على تضعيفه، واختلفت عبارات الأئمة فيه، فمنهم من ضعفه من قبل حفظه كما نقل الترمذي في سننه ٣/١٧٧. ومنهم من ضعفه من قبل عدالته فقال غير واحد متروك كما تقدم في ص ٥٣٦

(٤) انظر تهذيب التهذيب ١/١٨٠

(٥) سعيد بن سالم القداح، أبو عثمان المكي، صدوق بهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيها. انظر ترجمته في التقريب ١/٣٥٤.

وروايته عن إبراهيم بن يزيد، أخرجهما الشافعي في مسنده — ترتيب مسند الشافعي — ١/٢٨٤، رقم: ٧٤٤.

(٦) نهاية ل ١٢٨ من ب

(٧) لعل المصنف يقصد بقوله هذا ما قاله الترمذي في سننه ٣/١٧٧، بعد تخريجه حديث ابن عمر برواية إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر. قال الترمذي: هذا حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم أن الرجل إذا ملك زادا وراحلة وجب عليه الحج، وإبراهيم هو ابن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

وجواب آخر وهو أن الحديث قد رواه غير إبراهيم فأورده الدارقطني<sup>(١)</sup> عن محمد<sup>(٢)</sup> بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن (ابن جريج)<sup>(٣)</sup> عن محمد بن عباد. وذكره<sup>(٤)</sup> أيضا من رواية عمرو بن دينار عن جابر<sup>(٥)</sup>. ومن حديث عمرو<sup>(٥)</sup> بن شعيب عن أبيه<sup>(٦)</sup> عن جده<sup>(٧)</sup> .

(١) في سننه ٢١٧/٢. وقال البيهقي في السنن الكبرى ٣٣٠/٤، وقد رواه محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن محمد بن عباد إلا أنه أضعف من إبراهيم بن يزيد .

(٢) محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي، يقال له محمد الخرم لأنه كان يحرم السنة كلشها، وإذا انصرف إلى أهله لم يخرج. قال عنه يحيى بن معين في تاريخه ١٣٠/٣ ليس حديثه بشيء. وقال النسائي في الضعفاء ص: ٢١٤: متروك الحديث. وانظر ترجمته في ميزان الاعتدال ٥٩٠/٣

(٣) في طب: أبي جريج.

(٤) يعني ذكر الدارقطني في سننه ٢١٥/٢ من رواية محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبي الزبير أو عن عمرو بن دينار — على الشك — عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٥) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، توفي ١١٨ هـ. — انظر التقريب ٧٣٧/١.

(٦) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت سماعه من جده. انظر التقريب ٤٢٠/١

(٧) اختلف في المراد به: والراجح أنه عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هشام، أبو محمد السهمي، وقيل أبو عبد الرحمن. أحد المكثرين في الحديث، وأحد العبادلة الفقهاء، مات ليالي الحرة بالطائف على الراجح. انظر مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص: ٣٠٣، والتقريب ٤٢٠/١، ٥١٧، وتهذيب الأسماء واللغات ١/٢٤٦ — ٢٤٧، ٢٨/٢ — ٣٠. وانظر رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في سنن الدارقطني ٢١٥/٢ من طريق ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب به. ومن طريق محمد بن عبيد الله عنه نحوه.

ومن حديث الحسن البصري عن (أمه)<sup>(١)</sup> عن عائشة<sup>(٢)</sup> رضي الله عنها. ورواه أيضا عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله ﷺ إلا أنه قال فيه: «السبيل بعسير يوصلك إلى البيت»<sup>(٣)</sup>.

ويدل عليه أيضا أن الحج عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة فوجب أن يكون من شرط وجوبها الزاد والراحلة كالجهاد. فإن قالوا: لا نسلم أن ذلك شرط في وجوب الجهاد ، دللنا عليه بقوله تعالى: ﴿ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج﴾ الآية<sup>(٤)</sup>. والآية التي بعدها<sup>(٥)</sup> فأخبر الله تعالى أنه لا حرج على من لا يجد محملا ولا نفقة في ترك الجهاد.

---

(١) في ط وب: أبيه. والصواب أمه. واسم أمه خيرة مولاة لأم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها مقبولة. انظر التقريب ٦٣٨/٢.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٢١٧/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٣٠/٤، والعقيلي في الضعفاء ٣٣٢/٣ من طريق عتاب بن أعين عن الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن به. وأعله العقيلي بعتاب، وقال: إن في حديثه وهما. وقال البيهقي في معرفة السنن ٤٧٨/٣: وليس بمحفوظ.

(٣) أخرجه الدارقطني ٢١٨/٢ من طريق حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي عن النبي ﷺ وسئل عن ذلك يعني من استطاع إليه سبيلا. قال أن تجد ظهر بعير قال الخافظ في التلخيص ٨٣٤/٣ ورواه الدارقطني من حديث جابر ، ومن حديث علي بن أبي طالب ، ومن حديث ابن مسعود ، ومن حديث عائشة ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وطرقها كلها ضعيفة. قال: وقال: عبد الحق إن طرقه كلها ضعيفة ، وقال أبو بكر بن المنذر: ولا يثبت الحديث في ذلك مسندا والصحيح من الروايات رواية الحسن مرسلة. وقال البيهقي في الكبرى ٣٣٠/٤ بعدما ذكر بعض هذه الطرق قال: وروى فيه أحاديث أخر لا يصح شيء منها.

(٤) من الآية ٩١ من سورة التوبة. وتتمام الآية: إذا نصحوكم الله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم.

(٥) وهي قوله تعالى: ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون. الآية ٩٢ من سورة التوبة.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنا جعلناها دليلا لنا فبطل تعلقهم بها. وأيضا فإن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ <sup>(١)</sup> معقول منه أن المراد بذلك إذا كان (البدن) <sup>(٢)</sup> صحيحا؛ لأن عدم الصحة عجز والله لا يكلف أمرا مع العجز عنه فيجب أن يكون لقوله: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فائدة محددة زائدة على ما عقل من أول الآية وليس ذلك إلا ما ذكرناه.

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ <sup>(٣)</sup> فهو أن المراد به من كان قريبا من مكة، وأما [من] <sup>(٤)</sup> بعد عنها فهو المراد بقوله ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ <sup>(٥)</sup>.

وأما الجواب عن قياسهم على الصوم والصلاة بعلّة أنّها عبادة بدنية فهو أنّه يبطل بالجهاد. ثم المعنى في الأصل أن الصوم والصلاة لا يتعلقان بقطع مسافة بعيدة؛ فلذلك لم يك من شرط وجوبها الزاد والراحلة والحج بخلافهما. أو نقول [الصوم] <sup>(٦)</sup> والصلاة لا يشترط في (وجوبهما) <sup>(٧)</sup> وجود المال (مشتراط في حق من

---

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٢) في ط: النذر

(٣) من الآية ٢٧ من سورة الحج

(٤) ساقطة من أ، وفي ط: إذا

(٥) من الآية ٢٧ من سورة الحج

(٦) ساقطة من ط

(٧) في ط: وجوبها.

لم يكن له صنعة<sup>(١)</sup> فلم يحسن السؤال فبان الفرق بينهما. وأما الجواب عن قولهم: مستطيع أن يحج ماشيا فلزمه ذلك كما لو كان على مسافة تقرب من مكة ، فهو أنه لا يجوز اعتبار المسافة البعيدة بالمسافة القريبة. يدل على ذلك أن الجهاد يجب على من كان قريبا من العدو ولا يجب على من كان بعيدا عنه، وأيضا فإن من قرب من مكة لا تلحقه المشقة الفادحة في المسير إليها وليس كذلك من كان بالبعد عنها ، فإن المشقة الفادحة /<sup>(٢)</sup> تلحقه ، فبان الفرق بينهما والله أعلم.

فصل: قد مضى الكلام فيمن كان مستطيعا أن يحج بيدنه وهو واحد لزاد وراحلة<sup>(٣)</sup>.

والكلام ههنا في المعسوب وهو الزمن الذي لا يثبت على الراحلة ، فعندنا أنه إذا كان فقيرا وبذل له غيره الطاعة في أن يحج عنه فإن فرض الحج يلزمه<sup>(٤)</sup> /<sup>(٥)</sup> وقال أصحاب أبي حنيفة لا يلزمه<sup>(٦)</sup>.

---

(١) هكذا في النسخ الثلاثة، والعبارة غير مستقيمة.

(٢) نهاية ل ١٢٩ من ب

(٣) راجع ص : ٣١٠

(٤) انظر الحاوي الكبير ٩/٤، والعزیز ٣/٣٠٥، وشرح مشكل الوسيط مع الوسيط ٢/٥٩٣، والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص: ٨٧

(٥) نهاية ل ٨٦ من ط

(٦) انظر تحفة الفقهاء ١/٥٨٧، والأسرار ص: ١٩، والمبسوط ٤/١٥٤، والبحر الرائق ٢/٣٣٧

واحتج من نصرهم بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ <sup>(١)</sup> والاستطاعة / <sup>(٢)</sup> وجود الزاد والراحلة ، وهذا غير واحد لهما فوجب أن [لا] <sup>(٣)</sup> يلزمه حج.

قالوا: ولأن الحج عبادة فلم يكن لبذل الطاعة تأثير في وجوبها أصله الصوم والصلاة. قالوا: ولأنه عبادة من شرطها وجود المال فلم يكن من شرطها وجوبها (ببذل) <sup>(٤)</sup> الطاعة ، أصله العتق في الكفارة.

ودليلنا أنا أجمعنا على أن المعضوب لو كان واجدا لزاد وراحلة لزمه فرض الحج ولم يكن ذلك إلا لأنه يتوصل بهما إلى من يطيعه في أن يحج عنه فإذا كان ذلك في ملكه فأولى أن يلزمه فرض الحج. يدل على صحة هذا أنه إذا وجب عليه عتق رقبة ومعه ما يقدر أن يشتريها [به] <sup>(٥)</sup> لزمه ذلك، فلو كانت الرقبة في ملكه فأولى أن يلزمه العتق <sup>(٦)</sup>

---

<sup>(١)</sup> من الآية ٩٧ من آل عمران

<sup>(٢)</sup> نهاية ل ١٦٩ من أ

<sup>(٣)</sup> ساقطة من ب

<sup>(٤)</sup> في أ: بذل

<sup>(٥)</sup> ساقطة من أ و ب

<sup>(٦)</sup> انظر المنهاج مع معني احتاج ٣٦٤/٣

وكذلك لو قدر على ما يشتري به ماء لوضوئه لزمه شراؤه. <sup>(١)</sup> فلو كان الماء

في ملكه كان أولى بالوجوب [عليه] <sup>(٢)</sup>.

قالوا: المقصود هناك الرقبة والماء ، ويصح أن يدخل في ملكه ، وليس كذلك في مسألتنا؛ فإن المقصود هو الحج وليس يصح دخوله في ملكه فافترقا. والجواب أن المقصود هناك العتق والوضوء لا الرقبة والماء، كما أن المقصود في مسألتنا الحج ثم ثبت أن فرضهما يلزم بوجود السبيل إليهما وهو المال كذلك يجب أن يكون في مسألتنا إذا وجد بذل الطاعة التي هي سبيل إلى الحج أن يلزمه فرضه، ولا فرق بينهما. ويدل عليه أيضا من القياس أنه ليس بينه وبين الحج إلا الأمر أو الإذن به فوجب أن يلزمه فرضه ، كما لو كان واحدا للمال. ولأنه معضوب قدر على أن يحج عنه فوجب أن يلزمه فرض الحج ، أصله ما ذكرناه.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فمن وجهين: أحدهما أنا قائلون بوجوبهما؛ فإن المعضوب لا يلزمه فرض الحج إلا أن يكون الباذل له الطاعة مالكا لزيادة وراحلة ، فإذا ملك ذلك فقد وجد المعضوب السبيل إلى الحج بزيادة وراحلة فلزمه فرضه.

والثاني: أن الآية فيها تنبيه (لأن) <sup>(٣)</sup> الزاد والراحلة جعلتا شرطا في وجوب الحج

ليتوصل بهما / <sup>(٤)</sup> المعضوب إلى من يطيعه في أن يحج عنه ، فإذا كان مالكا لبذل الطاعة فأولى أن يجب فرض الحج عليه.

---

<sup>(١)</sup> قال النووي في المنهاج مع مغني المحتاج ٩٠/١: ويجب شراؤه بثمن مثله إلا أن يحتاج إليه لدين مستغرق، أو مؤنة سفره، أو نفقة حيوان محترم.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٣)</sup> في أ: أن

<sup>(٤)</sup> نهاية ل ١٣٠ من ب



وأما الجواب عن قولهم: إن الحج عبادة فلم يكن لبذل الطاعة (تأثير في وجوبها) <sup>(١)</sup> كالصلاة والصوم. فهو أنه يبطل بمن كان مقطوع اليدين فإن فرض التيمم والوضوء ساقط عنه ، ولو بذل له إنسان أن يوضئه (أو يحمه) <sup>(٢)</sup> لزمه فرضه فهذه [عبادة] <sup>(٣)</sup> لبذل الطاعة تأثير في وجوبها. ثم المعنى في الأصل أن لو كان معه مال لم يصح أن يستأجر به من يصلي عنه ويصوم [عنه] <sup>(٤)</sup> وليس كذلك في مسألتنا؛ فإنه لو كان معه مال صح أن يستأجر به من يحج عنه فافترقا.

[وأما] <sup>(٥)</sup> الجواب عن قياسهم الثاني على العتق في الكفارة فهو [أنه] <sup>(٦)</sup> يبطل بما ذكرناه في مسألة الأقطع. ثم المعنى في الأصل أنه لا يصح عتق الرقبة حتى تدخل في ملكه وهو لا يلزمه أن يقبلها منه إذا قال: خذ هذه الرقبة فأعتقها عن نفسك فوزانه (من) <sup>(٧)</sup> مسألتنا أن يقول له: خذ هذا المال واستأجر به من يحج عنك فإنه لا يلزمه قبوله <sup>(٨)</sup> وجواب آخر وهو أنه لو دفع إليه مالا على أن يحج

(١) في ط: فيها تأثير .

(٢) في أ و ب: وحمه

(٣) ساقطة من ط

(٤) ساقطة من ط

(٥) في ط: فأما

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) في ط : في

(٨) ستأتي هذه المسألة في ص : أ و ب

عنه (لأجزأه)<sup>(١)</sup> ولو دفع إليه مالا على أن يعتق عنه رقبة لم يجزه فبان الفرق بينهما والله أعلم بالصواب.

فصول تتلوا المسألة الأولى /<sup>(٢)</sup> في الزاد والراحلة قبل مسألة المعضوب.<sup>(٣)</sup>  
إذا ثبت أن الزاد والراحلة شرط في وجوب الحج فإنه يعتبر حال الرجل فتكون راحلته على حسب حاله ، فإن كان ممن يثب على القتب<sup>(٤)</sup> ففرضه أن يملك (زاملة)<sup>(٥)</sup> وإن كان لا يثب إلا في كنيسة<sup>(٦)</sup> أو محمل<sup>(٧)</sup> ففرضه أن يملك ما يمكنه الثبوت فيه<sup>(٨)</sup>.

---

(١) في أ: لا جز له

(٢) نهاية ل ٨٧ من ط

(٣) وهي المسألة المتقدمة في ص : ٥٣١

(٤) القتب بالتحريك رحل صغير على قدر السنام قاله الجوهرى في الصحاح ١٩٨/١ ، وقيل القتب إكاف البعير وقيل الإكاف الصغير الذي على قدر سنام البعير انظر لسان العرب ٢٨/١١

(٥) في ب : راحلة . والزاملة البعير يحمل عليه المسافر متاعه وطعامه . انظر لسان العرب ٨٣/٦ المغرب في ترتيب المغرب ٣٦٨/١ ، والصحاح ١٧١٨/٤

(٦) والكنيسة شبه الهودج يغرز في المحمل أو في الرحل قضبان ويلقى عليها ثوب يستظل به الراكب ويستتر به ، فعيلة من الكنوس المغرب في ترتيب المغرب ٢٣٤/٢

(٧) المحمل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو على العكس الهودج الكبير . لسان العرب ٣٣٤/٣ ، والمغرب في ترتيب المغرب ٢٢٦/١

(٨) انظر الحاوي الكبير ٧/٤ ، روضة الطالبين ٤/٣ ، وحاشية الشرقاوي مع تحفة المحتاج ٢٧/٥

وأما الزاد فإن كان له ببلده أهل ففرضه أن يملك زادا ( <sup>(١)</sup> ) يوصله إلى مكة. وأما الزاد الذي يرد إلى بلده ففيه وجهان: ( <sup>(٢)</sup> ) أحدهما [أنه] ( <sup>(٣)</sup> ) لا يجب ؛ لأن كل المواضع وطن له فمكة كغيرها من البلدان في حقه. والثاني وهو الصحيح: أنه يجب وجود الزاد الذي يرجع به إلى بلده ؛ لأن الغربة عقوبة وذلك غير جائز.

فصل: إذا كان له دار يسكنها وهو غير مستغن عنها فإنه لا يلزمه أن يبيعها

ويحج بضمنها ( <sup>(٤)</sup> ).

( <sup>(١)</sup> ) في أ : زيادة أن

( <sup>(٢)</sup> ) نقل الرافعي حكاية الوجهين في هذه المسألة عن الخناطي واستغرها وادعى النووي اتفاق الأصحاب على أنه إذا كان له في بلده أهل أو عشيرة اشترطت قدرته على الزاد ذهابا وإيابا قال: فإن منكبه لذهابه دون رجوعه لم يلزمه بلا خلاف إلا ما انفرد به الخناطي والرافعي فحكيا وجهها شاذا أنه لا يشترط نفقة الرجوع وهذا غلط .

قلت : إنما ذكروا هذين الوجهين فيما إذا لم يكن له ببلده أهل ولا عشيرة ، فقالوا : إن فرضه أن يجد الزاد الذي يينغه إلى مكة ، وأما الزاد الذي يرد إلى وطنه ففي وجوب الحج عليه وجهان : أحدهما يجب الحج عليه ؛ لأن مقامه بمكة كمقامه ببلده إذا لم يكن له أهل . والوجه الثاني وهو الأصح أن الحج لا يجب عليه ؛ لما في الغربة من الوحشة ونزاع النفوس إلى الأوطان. قال الماوردي : وهو ظاهر نص الشافعي . وتعليل المصنف للوجهين يدل على أنهما يجريان في مسألة من لم يكن له ببلده أهل ، فلعل في النسخ خطأ والله أعلم . أنظر الحاوي الكبير ١٢/٤ ، ١٣ ، والعريز ٢٨٥/٣ ، والمهذب والمجموع ٥٥/٧ ، ٥٦ ، وحنية العلماء ٢٣٦/٣ .

( <sup>(٣)</sup> ) ساقطة من ب

( <sup>(٤)</sup> ) وهو الأصح من وجهين في هذه المسألة ، والثاني وبه قال الشيخ أبو حامد أنه يلزمه بيعه لنحج وعليه الاكتفاء بالاكتراء . أنظر العريز ٢٨٥/٣ ، ٢٨٦ ، وحنية العلماء ٢٣٦/٣ ، ٢٣٧ ، والمنهاج ومعني المحتاج ١/٤٦٤ ، ٤٦٥ ، والتهذيب ٢٤٣/٣ .

وإن أمكنه بيع جزء منها وسكناه في الباقي وكان يمكنه أن يحج [بشمن  
الجزء] <sup>(١)</sup> لزمه ذلك <sup>(٢)</sup>.

وإن كان له خادم نفيس يخدمه ودونه يقوم بخدمته وأمكنه أن يبعه ويشترى  
بعض ثمنه خادما (ويحج) <sup>(٣)</sup> ببقية الثمن لزمه ذلك <sup>(٤)</sup>. فأما إذا كان فقيها وله كتب  
فهل يلزمه أن يبيعها ويحج ؟ نظر: فإن لم يكن له بكل كتاب إلا نسخة واحدة  
فإنه لا يلزمه بيعها / <sup>(٥)</sup>؛ لأن ما منها شيء إلا وهو يحتاج إليه .

وأما إن كان له بكل كتاب نسختان فإنه يلزمه بيع أحدهما [لأنه] <sup>(٦)</sup> لا  
حاجة به إليها. <sup>(٧)</sup>

فصل: إذا كان له بضاعة يقوم ربحها بمؤنه فهل يلزمه أن يحج من البضاعة ؟  
في ذلك وجهان: أحدهما ذكره أبو العباس بن سريج وهو: أنه لا يلزمه أن

---

(١) ساقطة من ب

(٢) انظر العزيز ٢٨٦/٣، ومغني المحتاج ٤٦٥/١، وتحفة المحتاج مع الشرواني وابن القاسم ٣٢/٥

(٣) في أ و ب : وحج

(٤) انظر روضة الطالبين ٦/٣، وتحفة المحتاج مع حواشي الشرواني وابن القاسم العبادي ٣٢/٥، ومغني  
المحتاج ٤٦٥/١

(٥) نهاية ل ١٣١ من ب

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) نقل النووي في المجموع ٥٨/٧ هذا النص عن المصنف ونقل عن القاضي حسين في تعليقه أنه قال :  
يلزم الفقيه بيع كتبه في الزاد والراحلة وصرف ذلك في الحج قال : والصواب ما قاله أبو الطيب  
فهو الجاري على عادة المذهب . ونقل الشرواني في حاشيته على تحفة المحتاج ٣٠/٥ عن الشرقاوي  
أنه قال : يبقى للمدرس من كل كتاب نسختان ؛ لأن النسخة الواحدة لا تخلو غالبا من غلط فهو  
يحتاج الثانية لمراجعته .

يجب منها <sup>(١)</sup> لأن البضاعة بمنزلة (الضيعة) <sup>(٢)(٣)</sup> ولو كان له ضيعة يدخل من غلتها ما يمونه <sup>(٤)</sup> لم يلزمه بيعها لأجل الحج ، <sup>(٥)</sup> فكذلك في مسألتنا.

والوجه الثاني : أن ذلك يلزمه ؛ <sup>(٦)</sup> لأننا لو <sup>(٧)</sup> قلنا لا يلزمه لأدى ذلك إلى أن يملك الإنسان الوفاء من الدنانير ولا يجب عليه الحج . وهذا الوجه الثاني ليس بشيء ؛ لأن من ملك الوفاء من الدنانير يحصل له من ربحها ما يمكنه أن يبيع به .

فصل : إذا كان عليه دين سقط عنه فرض الحج ، وسواء كان الدين حالا أو مؤجلا ؛ لأنه (إن) <sup>(٨)</sup> كان حالا فأداه لم يكن بيده شيء ، وإن كان مؤجلا طوّل به

---

<sup>(١)</sup> وصححه الروياني ، واختاره المصنف ، وقال الشاشي القفال وهو الأظهر . انظر حلية العلماء ٢٣٦/٣ ، والعزیز ٢٨٦/٣ ، والمجموع ٦٠/٧

<sup>(٢)</sup> في ط : الصنعة .

<sup>(٣)</sup> تطلق الضيعة على العقار وتطلق على الحرفة والصناعة . انظر المصباح المنير ص ٣٦٦ . والمراد بالضيعة هنا العقار

<sup>(٤)</sup> يمونه لغة في المؤونة يقال مانه يمونه من باب قال وجمع مون المصباح المنير ص ٥٨٦

<sup>(٥)</sup> وهذا الذي اختاره المصنف هنا هو قول أبي العباس بن سريج وصححه الروياني والشاشي القفال والصحيح أنه يلزمه بيعها انظر حلية العلماء ٢٣٦/٣ ، والعزیز ٢٨٦/٣ ، والمجموع ٦٠/٧ .

<sup>(٦)</sup> وهو الصحيح الذي عيه المذهب . انظر اخاوي الكبير ١٣/٤ ، والعزیز ٢٨٦/٣ ، والمجموع ٦٠/٧ .

<sup>(٧)</sup> نهاية ل ١٢٠ من أ

<sup>(٨)</sup> في ط : إذا

في ثاني الحال.<sup>(١)</sup> وأما إن كان له على رجل دين فهل يلزم الذي له الدين أن يحج ؟ ننظر : فإن كان الدين على مليء مقرر به فإن الحج واجب عليه ؛ لأن دينه بمنزلة ما في يده. وإن كان الدين على معسر أو على مليء جاحد فإن الحج غير واجب عليه لإفلاسه.<sup>(٢)</sup>

فصل : ومن كان مفلسا فلا يلزمه أن يستقرض ما يحج به ؛<sup>(٣)</sup> لأن ذلك سبب إلى إيجاب الحج عليه والتسبب غير لازم . ولا يلزمه أيضا أن يؤجر نفسه ممن يخدمه في الطريق ؛ لأن ذلك تسبب إلى الوجوب .<sup>(٤)</sup>

فصل : إذا كان معه ما يكفيه أن يحج به وهو محتاج إلى التزويج فإن الحج أوجب عليه ويلزمه أن يبدأ به ؛ لأن التزويج نافلة والحج فريضة ، وفعل الفريضة أولى ، فإن خشي على نفسه العنت تزوج (وكان)<sup>(٥)</sup> الحج واجبا في ذمته .<sup>(٦)</sup>

---

(١) انظر المذهب مع المجموع ٥٦/٧ ، وروضة الطالبين ٨/٣

(٢) وهذا التفصيل الذي ذكره المصنف لا خلاف فيه بين الأصحاب . انظر المجموع ٥٦/٧ ، وروضة

الطالبين ٨/٣ ، وتحفة المحتاج ٢٩/٥ ، ٣٠

(٣) انظر الأم ١٦٣/٢ ؛ والبيان ل ٧ أ من الحج

(٤) الأم ١٦٤/٢ ، والبيان ل ٧ أ

(٥) في أ و ب : فكان

(٦) انظر المجموع ٥٩/٧ ، وروضة الطالبين ٧/٣

فصل: إذا كان على مسافة قريبة من مكة وهو زمن فيعتبر في وجوب فرض الحج عليه وجود الزاد والراحلة. وأما إذا كان صحيحا مطيقا للمشي فيعتبر وجود الزاد حسب؛ لأنه لا مشقة عليه في المشي<sup>(١)</sup> والله أعلم.

فصل: قد ذكرنا أن فرض الحج يجب ببذل الطاعة<sup>(٢)</sup>. والكلام ههنا في صفة البازل والمبذول له. (فمن)<sup>(٣)</sup> صفة البازل أن تجتمع فيه الشرائط السبع التي ذكرناها في أصل وجوب الحج؛<sup>(٤)</sup> لأن المبذول له لو فعل الحج بنفسه كلنت<sup>(٥)</sup> هذه الشرائط معتبرة في حقه فأولى أن تعتبر في حق النائب عنه. [ومنها أن يكون قد حج حجة الإسلام؛<sup>(٦)</sup> لأنه إذا لم يكن أسقط فرض الحج عن نفسه لم يصح أن يسقط عن غيره]<sup>(٧)</sup>

---

(١) قال الرافعي: ووجدت لبعض المتأخرين من أئمة طبرستان تخريج وجه في أن القريب كالبعيد مطلقا والمشهور الفرق. انظر العزيز ٢٨٤/٣، وروضة الطالبين ٥/٣، والحاوي الكبير ٧/٤، والمهذب ٦٧٠/٢

(٢) ذكره في ص ٢٧٠

(٣) في ط: من

(٤) وهي الشروط المتقدمة في ص: من

(٥) نهاية ل ١٣٢ من ب

(٦) انظر المهذب ٦٧٦/٢، والحاوي الكبير ١٠/٤، والعزيز ٣٠٥/٣، واللباب ص: ٢٠٩

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ط

ومنها أن يكون ممن يركن إلى قوله لثقت وأمانته فأما إذا لم يوثق بقوله /<sup>(١)</sup> فلن

الفرض لا يلزم [بيدله].<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>

وهل يعتبر أن يكون ولدا أم لا ؟ في ذلك وجهان : <sup>(٤)</sup> أحدهما أنه يعتبر

[ذلك] <sup>(٥)</sup> لأن الولد يختص بأمور يفارق فيها حكمه حكم الأجنبيين، منها : أن

الأب لا يقاد به ، ولا يحد بقذفه ، ويجوز له الرجوع في هبته منه ، <sup>(٦)</sup> ويجب على

الابن إعفافه ، <sup>(٧)</sup> (فجاز) <sup>(٨)</sup> أن يخص بهذا الحكم أيضا.

---

<sup>(١)</sup> نهاية ل ٨٨ من ط

<sup>(٢)</sup> في ط : بقوله

<sup>(٣)</sup> انظر الخاوي الكبير ١٠/٤ ، والعزير ٣٠٦/٣ ، والمجموع ٧٨/٧

<sup>(٤)</sup> انظر العزير ٣٠٦/٣ ، والخواوي الكبير ١١/٤ ، والمهذب ٦٧١/٢ ، ٦٧٢

<sup>(٥)</sup> ساقطة من أ و ب

<sup>(٦)</sup> انظر الخاوي الكبير ١١/٤

<sup>(٧)</sup> انظر المهذب ٦٣٢/٤

<sup>(٨)</sup> في ط : فيجوز



والثاني: أنه لا يعتبر كونه (ابنا) <sup>(١)</sup> لأنه لو ملك المال لم يفترق الحكم في أن يستتبع من يخرج عنه من وليد (وغيره) <sup>(٢)</sup> فكذلك في بذل الطاعة مع عدم المال <sup>(٣)</sup> وسواء كان صحيحا أو معضوبا فإن الحكم فيهما واحد <sup>(٤)</sup>.  
 فإن كان صحيحا ففيه وجهان: <sup>(٥)</sup> أحدهما أنه يلزمه بإذن المبدول [له] <sup>(٦)</sup> كما أن المبدول له يلزمه الفرض ببذل الطاعة من البازل. والثاني: أنه يلزمه البذل بالشروع في الحج؛ لأنه متبرع به، وما تبرع به لا يلزم إلا بالشروع فيه كاهبة ونحوها.

وأما صفات المبدول [له] <sup>(٧)</sup> فممنها أن يكون ممن يتوجه فرض الحج عليه، وهو أن لا يكون صغيرا، ولا مجنونا ولا عبدا ولا على صفة لا يلزم من كاد على

(١) في النسخ الثلاثة أيضا

(٢) في ب و ط : غيره

(٣) وهو الأصح وقد نص عليه الشافعي في الإملاء والمبسوط أفاده الماوردي . وقال الرافعي : وهو ظاهر نصه في المختصر .

انظر الخاوي الكبير ١١/٤ ، والعزیز ٣٠٦/٣ ، والمهذب ٦٧١/٢ ، ٦٧٢

(٤) يشترط في البازل أن لا يكون معضوبا . انظر العزیز ٣٠٥/٣ ، وشرح منہج الطالبین مع حاشیة اخص ٣٣/٤ والمجموع ٧٨/٧

(٥) هذان الوجهان فيما إذا أراد البازل الرجوع عن الطاعة قبل الشروع في النسك ، وأصحهما الثاني ؛ وأما إذا أراد الرجوع بعد الشروع فليس له الرجوع قولا واحدا واختار الماوردي الأول . انظر الخاوي الكبير ١١/٤ ، والعزیز ٣٠٦/٣ ، والمجموع ٧٩/٧

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) ساقطة من أ و ب

مثلها فرض الحج<sup>(١)</sup>. ومنها أن لا يكون قد حج حجة الإسلام؛ لأن من حج حجة الإسلام لا يجب عليه غيرها وقد أسقط الفرض عن نفسه<sup>(٢)</sup>.

ومنها أن [يكون]<sup>(٣)</sup> معضوبا أو مريضا [مرضا]<sup>(٤)</sup> يؤنس من برئه؛<sup>(٥)</sup> لأن من كان بخلاف هاتين (الصفيتين)<sup>(٦)</sup> لا يتعذر أن يفعل الحج بنفسه فلم يصح أن يستتيب غيره فيه.

ومنها أن يكون فقيرا<sup>(٧)</sup> لأنه إذا كان غنيا فقد تقدم وجوب فرض الحج عليه بالغنى<sup>(٨)</sup>.

---

(١) أي أن يكون مسلما بالغيا عاقلا حرا وقد تقدمت هذه الشروط في ص ٥٥٠

(٢) ولو كان عليه قضاء أو نذر جاز له الاستنابة ، ولو أراد الاستنابة في حج التطوع فقولان أظهرهما الجواز . انظر الأم ١٦٠/٢ ، وروضة الطالبين ١٣/٣ ، والمجموع ٨١/٧

(٣) ساقطة من ط

(٤) ساقطة من ط

(٥) المريض الميئوس منه داخل في حقيقة المعضوب إذ المعضوب كل من كان عاجزا عن الحج بنفسه عاجزا لا يرجى زواله لكبر أو زمانة أو مرض لا يرجى برؤه أو كان كبيرا لا يستطيع الثبوت على الراحلة إلا بمشقة شديدة . انظر المجموع ٧٦/٧

(٦) في ط : حالتين

(٧) انظر المهذب ٦٧١/٢ ، والحاوي الكبير ٩/٤

(٨) انظر ذلك في ص ٥٣٧

فإذا كان على هذه الصفات فلا يعتبر أن يقول له الباذل : أنا أحج عنك ، بل متى غلب على ظنه أنه متى ما سأل الباذل الطاعة بذلها له لزمه الفرض <sup>(١)</sup> ولا بد من إذن المبدول له ؛ <sup>(٢)</sup> لأن النية من شرط الحج فلا يصح فعله عن الغير بغير إذن ؛ لأن ذلك يخرج عن أن تكون النية [شرطاً فيه] <sup>(٣)</sup> .

فإن امتنع أن يأذن فهل للحاكم إجباره على ذلك أم لا ؟ فيسه وجهان <sup>(٤)</sup> : أحدهما أن له إجباره كما إذا امتنع من أداء دين وجب عليه <sup>(٥)</sup> . والثاني : وهو الصحيح : أنه ليس له إجباره ؛ [لأن الحج لا يجب على الفور ، ألا ترى أنه لو ملك المال لم يكن للحاكم إجباره] <sup>(٦)</sup> على أن نخرج به في الحال بل له أن يؤخره إلى

---

<sup>(١)</sup> لو قال المصنف : لزمه الأمر لكان أولى . وهذا الذي جزم به المصنف هو الصحيح من وجهين في المسألة والثاني لا يلزمه ما لم يصرح بالطاعة لأن الظن معرض بالخطأ . انظر العزيز ٣٠٦/٣ ، والمجموع ٧٨/٧

<sup>(٢)</sup> انظر روضة الطالبين ١٤/٣ ، والمجموع ٨١/٧

<sup>(٣)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٤)</sup> إذا بذل المطيع الطاعة وحب على المطاع الإذن فإن لم يأذن ألزمه الحاكم بذلك فإن أصر على الامتناع فهل يقوم مقام المبدول له في الإذن ؟ في ذلك هذان الوجهان ، والصحيح الثاني ، كما قال المصنف . والوجه الأول لأبي إسحاق . انظر المهذب ٦٧٢/٢ ، والحاوي الكبير ١١/٤ ، والمجموع ٧٩/٧

<sup>(٥)</sup> انظر الحاوي ١١/٤

<sup>(٦)</sup> ما بين المعقوفين ساقط من ط

وقت آخر ، فكذلك في مسألتنا مثله . وإذا قلنا : لا يجبره الحاكم فإن له أن يؤخر

الإذن /<sup>(١)</sup> فإن لم يأذن [له]<sup>(٢)</sup> حتى مات أثم بذلك<sup>(٣)</sup> .

فرع : إذا دفع إليه مالا وقال له : استأجر به من يحج [عنك]<sup>(٤)</sup> هل يلزمه قبوله أم

لا ؟ في ذلك وجهان<sup>(٥)</sup> : أحدهما : أن قبوله يلزمه كما يلزمه فرض الحج ببذل الطاعة

وكما يلزمه إذا بذل له ماء ليتوضأ به أن يقبله<sup>(٦)</sup> .

والثاني : أنه لا يلزمه قبوله لأنه يوجب عليه منة ولا يلزمه قبول ما تحصل به

تحمل المنن ، ولأننا لو أوجبنا عليه قبوله لأدى ذلك إلى أن يلزمه التسبب إلى

وجوب الحج [عليه]<sup>(٧)</sup> وذلك لا يلزم كما لا يلزمه التكسب والطلب لأجل

الحج<sup>(٨)</sup> .

---

(١) نهاية ل ١٣٣ من ب

(٢) ساقط من ط

(٣) انظر الحاوي ١١/٤

(٤) ساقط من ط

(٥) ولا فرق في هذا بين أن يكون الباذل للمال ابنا أو أجنبيا ، وأصحهما الثاني . انظر العزيز

٣/٣٠٥، ٣٠٦، والمهذب ٦٧٢/٢، والمجموع ٨٠/٧، ونهاية المطلب ل ١٩٠

(٦) انظر المهذب ١/١٣٠، ١٣١

(٧) ساقطة من ب

(٨) انظر المهذب ٦٧٢/٢

فصل : إذا كان الرجل مريضاً مرضاً لا يؤس من برئه أو كان محبوساً فإنه لا

(يجب) <sup>(١)</sup> أن يستتيب من يحج عنه <sup>(٢)</sup>. وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك <sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره بأنه غير متمكن أن / <sup>(٤)</sup> يحج بنفسه فجاز أن يستتيب من يحج عنه أصله إذا كان مريضاً يؤس من برئه.

ودليلنا أنه غير مأیوس منه من أن يحج ( ) <sup>(٥)</sup> بنفسه فلم يجز أن يستتيب من

يحج عنه أصله الصحيح <sup>(٦)</sup>.

قالوا : المعنى في الصحيح أنه يمكنه الثبوت على الراحلة فلذلك لم يجز أن يستتيب من يحج عنه ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإن المريض لا يمكنه الثبوت على الراحلة (فجاز أن يستتيب من يحج عنه) <sup>(٧)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> هكذا في النسخ الثلاثة والصحيح لا يجوز

<sup>(٢)</sup> انظر الحاوي الكبير ١٤/٤ ، والمهذب ٦٧٥/٢ ، والمجموع ١٠٠/٧

<sup>(٣)</sup> فإذا أدى عنه النائب كان ذلك مراعى ، فإن استمر به العذر إلى الموت تحقق اليأس عن الأداء بالبدن فوق الحج المؤدى موقع الجواز ، وإن برئ من مرضه علم أنه لم يقع اليأس عن الأداء بالبدن فكان عليه حجة الإسلام والمؤداة تطوع له . انظر المبسوط ١٥٣ / ٤ ، وبدائع الصنائع ٢٩٥/٢

<sup>(٤)</sup> نهاية ل ١٧١ من أ

<sup>(٥)</sup> في أ زيادة : عنه

<sup>(٦)</sup> انظر الحاوي الكبير ١٤/٤

<sup>(٧)</sup> في ط : فلذلك لم يجز أن يستتيب من يحج عنه

والجواب أن علة الأصل تبطل بالمحبوس والضرير؛ فإن كل واحد منهما يثبت على الراحلة، وقد قالوا: يجوز لهما أن يستنيبا من يحج عنهما<sup>(١)</sup>. ومعنى الفرع غير صحيح؛ لأنه يمكنه الثبوت على الراحلة في ثاني الحال وهو حال البرء، والاعتبار بالمآل الذي يدل على ذلك / أنهم قالوا: إذا برئ فعليه أن يحج بنفسه ولا تجزئه الحجة التي فعلت عنه<sup>(٢)</sup> فدل على ما ذكرناه.

واستدلال في المسألة وهو أنه إذا ضلت راحلته وذهبت نفقته (لم)<sup>(٤)</sup> يجوز له أن يستنيب [من يحج]<sup>(٥)</sup> عنه فكذلك في مسألتنا مثله. والعلة فيه (أنه)<sup>(٦)</sup> يجوز أن يجد راحلته ونفقته في ثاني الحال. وههنا يجوز أن يعافى ويُطلق في ثاني الحال فلا فرق بينهما

---

(١) المذهب عند الحنفية أن المحبوس لا يجب عليه الحج، وأنه يجوز له أن يستنيب من يحج عنه، ويكون ذلك مراعى فإن دام به العذر إلى الموت سقط عنه الحج بذلك، وإن أفرج عنه كان عليه أن يحج حجة الإسلام.

انظر المبسوط ١٥٣/٤، وبدائع الصنائع ٢٩٥/٢، وسيأتي الكلام عن الأعمى في ص ٥٦٠.

(٢) نهاية ل ٨٩ من ط

(٣) راجع ص ٥٥٣

(٤) في أ و ب: فلم

(٥) ساقط من ط

(٦) في ب: أن. وهي غير واضحة في أ

فأما الجواب عن قولهم :إنه غير متمكن أن يحج بنفسه فهو أن هذا الوصف إن وجدوه في المريض فإنهم لا يجدونه في المحبوس فإنه يتمكن أن يحج بنفسه والحكم فيهما واحد على أنه [إن] <sup>(١)</sup> لم يتمكن من الحج بنفسه في الحال فإنه يتمكن <sup>(٢)</sup> منه في المال ، والاعتبار <sup>(٣)</sup> به <sup>(٤)</sup> حسب ما بيناه <sup>(٥)</sup>.

ثم المعنى في المأيوس من برئه أنه لا يتمكن من الحج بنفسه في الحال ولا فيما بعدها ، وليس كذلك في مسألتنا فإنه بخلافه فبان الفرق بينهما والله أعلم.

فصل / <sup>(٦)</sup> : قد ذكرنا أن المريض الذي لا يؤس منه لا يجوز [له] <sup>(٧)</sup> أن يستنيب من يحج عنه <sup>(٨)</sup> فإن خالف واستناب من حج عنه فعليه إذا برئ أن يعيد الحج بنفسه <sup>(٩)</sup>، فإن مات في مرضه فهل يجب أن يحج من ماله ؟ في ذلك قولان <sup>(١٠)</sup> : أحدهما أنه (لا يجب) <sup>(١١)</sup> أن يحج عنه .

<sup>(١)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٢)</sup> طمس في أ

<sup>(٣)</sup> في ط : فيه

<sup>(٤)</sup> انظر ص ٣٠٢

<sup>(٥)</sup> نهاية ل ١٣٤ من ب

<sup>(٦)</sup> ساقطة من أ

<sup>(٧)</sup> في ص : يباح

<sup>(٨)</sup> ولا خلاف في هذا . انظر العزيز ٣/٣٠٢ ، وروضة الطالبين ٣/١٣

<sup>(٩)</sup> أصحهما الثاني . انظر الأم ٢/١٧٥ ، ونهاية المطلب ل ١٩١ ، والعزيز ٣/٣٠٢

<sup>(١٠)</sup> في أ : يجب

ووجهه أنه (إنما) <sup>(١)</sup> لم تجز له الاستنابة ؛ لأنه لم يكن مأیوسا منه فلذلك أوجبنا الإعادة إذا برئ، وههنا قد تيقنا أنه مأیوس منه فلذلك لم تجب الإعادة. والقول [الثاني] <sup>(٢)</sup> : أن إعادة الحج واجبة، ويخرج من ماله ؛ لأنه يحتمل أن يكون موته لمرض تجدد إذا لم يكن مأیوسا منه في المرض الأول . فأما المريض المأیوس منه إذا استناب من يحج عنه ثم برئ من مرضه ، وكذلك المعضوب <sup>(٣)</sup> إذا صح من زمانته فإن الشافعي قال : عليه إعادة الحج <sup>(٤)</sup> . واختلف أصحابنا في ذلك على طريقين <sup>(٥)</sup> : فمنهم من قال في المسألة قولان كالتي قبلها <sup>(٦)</sup> ولا فرق بينهما . ومنهم من قال : ههنا تجب الإعادة قولاً واحداً ، وفرق بين المسألتين بأن في (الأولى) <sup>(٧)</sup> يحتمل أن يكون موته (من) <sup>(٨)</sup> المرض الأول ويحتمل أن يكون لمريض تجدد ؛ فلذلك كان في المسألة الأولى قولان ؛ وأما في مسألتنا فإنما جوزنا الاستنابة

(١) في ط : لما

(٢) ساقطة من ب

(٣) المريض المأیوس منه داخل في حقيقة المعضوب كما تقدم في ص ٥٤٦

(٤) انظر الأم ١٧٥/٢

(٥) انظر حلية العلماء ٢٤٦/٣ ، والعزیز ٣٠٢/٣ ، والمجموع ٩٩/٧ ، والأصح من الطريقتين عند الرافعي والنووي طريق القولين .

الحرمين

(٦) اقتصر الإمام ، والغزالي ، والفوراني على هذه الطريقة ، والأصح من القولين أنه لا يجزئه . انظر نهاية المطلب ل ١٩٠ ، والبسيط ل ٢٣٥ ب ، والإبانة ل ١٩٠ ، والحاوي الكبير ١٤/٤ ، والمجموع ٩٩/٧ .

(٧) في ب : الأول

(٨) في ط : في



لظننا أنه مأبوس منه ثم علمنا بالقطع واليقين خطأ ظننا فوجبت الإعادة قولاً واحداً فبان الفرق.

فصل: الحجة المنذورة حكمها حكم حجة الإسلام فكل موضع جوزنا الاستنابة في حجة الإسلام فمثله في الحجة المنذورة، وكل موضع لم نجوز الاستنابة في حجة الإسلام لم نجوزها في مثله (في) <sup>(١)</sup> الحجة المنذورة، والعنة أن حجة النذر فرض كما أن حجة الإسلام فرض (فلا) <sup>(٢)</sup> فرق بينهما <sup>(٣)</sup>.

فصل: المعضوب إذا قدر على مال يستأجر به من يحج عنه لزمه فرض الحج. هذا مذهبننا <sup>(٤)</sup>. وبه قال أبو حنيفة <sup>(٥)</sup>. وقال مالك: لا يلزمه ذلك <sup>(٦)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> في ب : من

<sup>(٢)</sup> في ط : ولا

<sup>(٣)</sup> انظر الأم ١٧٤/٢ ، وروضة الطالبين ١٣/٣ ، والمجموع ٨١/٧ .

<sup>(٤)</sup> انظر الأم ١٧٤/٢ ، ونهاية المطلب ل ١٨٩ ، والسيط ل ٢٣٦ ، والبيان ل ٩ من الحج ، وعمدة السالك ص ١٢٣ .

<sup>(٥)</sup> روى الحسن عن أبي حنيفة أن الحج يجب على المعضوب بملك المال ، والمذهب أن ملك المال لا يوجب عليه الحج . انظر المبسوط ١٥٣/٤ ، والكفاية شرح الهداية ، والعناية شرح الهداية مع فتح القدير ٣٢٦/٢ ، وبدائع الصنائع ٢٩٥/٢ ، ٢٩٦ .

<sup>(٦)</sup> انظر الاستذكار ٦٦/١٢ ، والكافي ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ ، وجامع الأمهات ص ١٨٤ ، والمعونة ٥٠١/١ ، والإشراف ٢١٦/١ : بداية المجتهد ٣١٩/١ ، ٣٢٠ .

واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ الآية<sup>(١)</sup>  
والمعصوب لا يوصف بالاستطاعة فلم يلزمه فرض الحج<sup>(٢)</sup>. قالوا: ولأنها عبادة  
لا تدخلها النيابة مع القدرة فلم تدخلها النيابة مع العجز أصل ذلك الصلاة<sup>(٣)</sup>.  
ودليلنا ما روى ابن عمر رضي الله عنه قال: لما نزلت ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ الآية  
قال رجل: يا رسول الله، ما الاستطاعة؟ قال: «الزاد والراحلة». <sup>(٤)</sup> والمعصوب  
واحد للزاد والراحلة فوجب أن يلزمه الفرض.  
وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان على ناقته العضباء بمنى فجاءته امرأة من خثعم فقالت:  
يا رسول الله، إن فريضة [الله على عباده في] <sup>(٥)</sup> الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا  
/ يستطيع أن / <sup>(٦)</sup> يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال: «نعم». قالت: أو  
ينفعه ذلك؟ قال: أرأيت لو كان عليه دين فقضيته هل ينفعه ذلك؟ قالت: نعم؟ قال: «فدين

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٢) انظر المعونة ٥٠١/١، والإشراف ٢١٦/١.

(٣) انظر المصدرين المتقدمين

(٤) تقدم تخريجه في ص ٥٣٥

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) نهاية ل ١٣٥ من ب

(٧) نهاية ل ٩٠ من ط

الله أحق [بالقضاء] (٢٨).

ومن الخير دليلا: أحدهما قولها: إنها فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الرحلة ، ولو كان فرض الحج لا يلزم من كان على هذه الصفة أنكر رسول الله ﷺ قولها ولقال لها: ليس فرض الحج متوجها [عنه] (٣).

والثاني: قوله عليه السلام: «فدين الله أحق». وهذا يدل على أن الحج صار دينا لله عليه.

ومن جهة القياس أن الحج من فرائض الإيمان فجاز أن يجب على المعصوب كالصوم والصلاة. ولأنه عبادة تجب الكفارة بإفسادها فوجبت على المعصوب كالصوم.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنا قد جعلناها دليلا لنا وقولهم: المعصوب لا يوصف بالاستطاعة خطأ؛ لأنه يحسن منه أن يقول: لا

---

(١) ساقطة من ط

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٨٠/٤ ، برقم ١٨٥٥ ، ومسلم ٩٧٣/٢ برقم ١٣٣٤ من رواية مالك عن ابن شهاب عن سيمان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي عنهما أنه قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ فجاءته امرأة من خنعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر قالت: يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأحج عنه؟ قال: «نعم» ورويت في حجة الوداع وهذا لفظ مسلم وفي رواية عند البيهقي ٣٢٨/٤ قال سفيان: وكان عمرو بن دينار حدثناه أولا عن الزهري عن سيمان بن يسار عن ابن عباس فقال فيه أويضعه ذلك يا رسول الله؟ قال: «نعم كما لو كان على أحدكم دين فقضاه» فلما جاء الزهري حدثناه فنفقده فتم يقل هذا الكلام الذي رواه عنه عمرو.

(٣) ساقط من ط

استطيع الحج / <sup>(١)</sup>بيدي واستطيعه بمالي فيكون وَصَفَ (بنفسه) <sup>(٢)</sup>مستطيعا  
بالمال حقيقة كما أن وصف نفسه مستطيعا بالبدن حقيقة. وأما الجواب عن  
قياسهم على الصلاة فهو أن المعنى في الصلاة أن النيابة لا تدخلها بعد الوفاة  
فكذلك لا تدخلها حال الحياة، والحج تدخله النيابة بعد الوفاة فجاز أن تدخله في  
الحياة . أو نقول: الصلاة عبادة لا يدخل المال في جبرائها فلم تدخلها النيابة بالبدن  
والحج بخلافها فبان الفرق [بينهما] <sup>(٣)</sup>.

فصل : في الاستئجار على حجة التطوع عن الميت وعن المعضوب  
قولان <sup>(٤)</sup>: أحدهما أن ذلك لا يجوز . والثاني يجوز ، وبه قال أبو حنيفة <sup>(٥)</sup>.  
واحتج من نصره بأنه عبادة تجوز النيابة في فرضها فجازت النيابة في نفلها  
أصل ذلك الصدقة.

ودليلنا على أن ذلك لا يجوز هو أنها عبادة بدنية لا تدعو الحاجة إلى الاستئابة  
فيها [فلم تصح الاستئابة فيها] <sup>(٦)</sup> كالصوم والصلاة ولا يلزم عليه حجة الإسلام  
وحجة النذر ؛ لأن الحاجة فيهما داعية إلى الاستئابة والحاجة هناك إسقاط الفرض

---

(١) نهاية ل ١٧٢ من أ

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة ، والصواب : نفسه ، بالإضافة

(٣) ساقط من ط

(٤) انظر الأم ١٧٤/٢ ، والبيوط ل ٢٣٥ ب ، والمجموع ٩٧/٧ ، وقال اختلف أصحابنا في أصحهما  
فقال الجمهور أصحهما الجواز .

(٥) الاستئجار على الطاعات لا يجوز عند الحنفية ، ولم أجد للحنفية نصا في هذه المسألة . انظر بدائع  
الصنائع ٤٤/٤ ، ٤٦ ، والمبسوط ١٥٨/٤ ، ١٦٢ ،

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ط

فأما الجواب عن قولهم : تجوز النيابة في فرضها فجازت في نفلها فهو أن  
الفرض تدعو الحاجة إلى الاستنابة فيه والنفل لا حاجة إلى الاستنابة فيه. ثم المعنى في  
الأصل [أن] <sup>(١)</sup> الصدقة عبادة مالية ، والحج عبادة بدنية وفرق بينهما .

فصل : إذا كان الرجل صحيحا قادرا على الحج فلا يجوز أن / <sup>(٢)</sup> يستأجر من  
يحج عنه تطوعا قولاً واحداً <sup>(٣)</sup> . وقال أبو حنيفة : يجوز له ذلك <sup>(٤)</sup> . وهذا غلط .  
ودليلنا : أنها حجة يتمكن من فعلها بنفسه فلم تجز له الاستنابة بها كحجة  
الإسلام

فصل : الأعمى إذا وجب عليه الحج فلا يجوز أن يستنيب من يحج عنه ، بل  
يلزمه أن يحج بنفسه <sup>(٥)</sup> . وقال أبو حنيفة : يجوز له الاستنابة <sup>(٦)</sup> .

---

(١) ساقط من أوب

(٢) نهاية ل ١٣٦ من ب

(٣) انظر روضة الطالبين ١٣/٣ . والمجموع ٩٧/٧

(٤) المذهب عند الحنفية أنه لا يجوز الاستئجار على الطاعات ولكن إن أحج صحيح البدن رجلاً بماله  
على سبيل التطوع عنه فهو جائز والمال يكون مقابل نفقته . انظر المبسوط ٤/١٥٢ ، ١٥٨ ،  
ومختصر اختلاف العلماء ٢/٩١ ، والفتاوى الهندية ١/٢٥٧ ، وفتح القدير ٣/٦٨ .

(٥) انظر البيان ل ٨ من الحج : والإبانة ٨٩ أوب والمنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٦٨ ، والحاوي الكبير  
٤/١٤ .

(٦) ظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه لا يجب عليه الحج ولا الإحجاج ولا الإيصاء وروى عنه أحسن أنه  
يجب عليه أن يحج بنفسه وبهذا قال أصحابه  
انظر بدائع الصنائع ٢/٤٥٥ . وأخفة الفقهاء ١/٥٨٥ — ٥٨٧ ، والمبسوط ٤/١٥٤ ، وتبيين  
الحقائق وحاشية الشامي على تبيين الحقائق ٢/٤٣ ، وإرشاد الساري إلى مناسك علي القلوري ص  
٣٥٣ ، وفتح القدير ٢/٣٢٦ .

واحتج من نصره بأن الحج عبادة تتعلق بقطع مسافة فلم يجب على الأعمى فعلها بنفسه ، أصله الجهاد . قالوا: ولأن مقصود السفر الشد والحل والارتحال وذلك متعذر من الأعمى فجاز له الاستنابة ، كالمعضوب .

قالوا: ولأن من كان مقطوع الرجلين تجوز له الاستنابة<sup>(١)</sup> فكذلك إذا كان ذاهب العينين .

ودلينا قوله تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا مستطيع بفعله فوجب أن يلزمه فرضه . قالوا: نحن نقول يجب عليه غير أنه لا يلزمه فعله بنفسه ويجوز له أن يستنيب فيه .

والجواب أنه إذا كان واجبا عليه (ونائبا)<sup>(٣)</sup> [منه]<sup>(٤)</sup> أن يفعله بنفسه ؛ فإن الفرض لا يسقط إذا استناب فيه كما لو قال : والله لأحجن فإنه لا ير في يمينه إلا أن يحج بنفسه .

ومن القياس أن العمى فقد حاسة فلم يكن مبيحا للاستنابة أصله الصمم<sup>(٥)</sup> . قالوا : الأصم لا يتعذر مقصود السفر من جهته [فلذلك وجب عليه فعله بنفسه ، والأعمى يتعذر عليه مقصود السفر من أجله]<sup>(٦)</sup> فجاز أن يستنيب غيره .

---

(١) على قول أبي حنيفة لا يجب عليه الحج ولا الاستنابة ولا الإيضاء به وعلى قول صاحبيه يجب الحج عليه إذا ملك الزاد والراحلة ومؤنة من يرفعه ويضعه حتى يؤدي المناسك . انظر فتح القدير ٣٢٦/٢ .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٣) في ط : ونائبا

(٤) ساقطة من ب

(٥) انظر الحاوي الكبير ١٤/٤ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطة من ط

والجواب أنا لا نسلم معنى الأصل ؛ لأن الأصم لا يعلم وقت النزول والرحيل إلا بأن يعلم ذلك فالمقصود متعذر من جهته ولا تجوز له الاستنابة . ولا نسلم معنى الفرع أيضا لأننا إنما نوجب على الأعمى الحج إذا كان له من يقوده ، وفي تلك الحال لا يتعذر مقصود السفر من جهته /<sup>(١)</sup> فلم يصح ما قالوه . ويدل عليه أيضا أنه يقدر أن يثبت على الراحلة من غير فادحة فلم تجز له الاستنابة ، أصله الصحيح (البصير) <sup>(٢)</sup> (ولأن)<sup>(٣)</sup> أكثر ما فيه أنه جاهل بالطريق [وذلك لا يبيح الاستنابة كالصحيح (البصير)<sup>(٤)</sup> إذا كان جاهلا بالطريق] <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> .

فأما الجواب عن قياسهم على الجهاد فمن وجهين : أحدهما : أنا أجمعنا على الفرق بينهما ، وذلك أن الجهاد لا يجب على الأعمى ويجب عليه الحج فلا يمتنع أن يفترق الحكم في مسألتنا . والثاني : أن المقصود من الجهاد الكرّ والفرّ والطلب [والهرب]<sup>(٧)</sup> وذلك يتعذر من الضرير فلم يجب عليه ، والمقصود من الحج أداء المناسك وذلك غير متعذر من الضرير أن يفعله بنفسه فوجب عليه .

<sup>(١)</sup> نهاية ل ٩١ من ط

<sup>(٢)</sup> في أ و ط : البصر

<sup>(٣)</sup> في ب : لأن

<sup>(٤)</sup> في أ و ط : البصر

<sup>(٥)</sup> ما بين المعقوفين ساقط من ط .

<sup>(٦)</sup> انظر الحاوي الكبير ١٤/٤

<sup>(٧)</sup> ساقط من ط

وأما الجواب عن قولهم :مقصود السفر [هو] <sup>(١)</sup> الشد / <sup>(٢)</sup> والحل والارتحال وذلك متعذر من الأعمى فجاز له الاستنابة كالمعضوب ،فهو أنا لا نسلم تعذره من الأعمى ؛لأنه يقدر عليه إذا كان له قائد ،على أنه يبطل بالأصم ؛فإن المقصود يتعذر ولا تجوز له الاستنابة .ثم المعنى في الأصل أن المعضوب لا يثبت على الراحلة إلا بمشقة فادحة والأعمى بخلافه ، فبان الفرق بينهما .

(وأما) <sup>(٣)</sup> الجواب عما ذكروه من المقطوع الرجلين فهو أن بعض أصحابنا قال :إذا كان مقطوع الرجلين لا تجوز [له] <sup>(٤)</sup> الاستنابة <sup>(٥)</sup> ،فعلى هذا سقط ما ذكروه .ومنهم من قال :تجوز له الاستنابة <sup>(٦)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> ساقط من أوب .

<sup>(٢)</sup> نهاية ل ١٣٧ من ب

<sup>(٣)</sup> في ط : فأما .

<sup>(٤)</sup> ساقطة من أ

<sup>(٥)</sup> وهو الصحيح في المذهب انظر الحاوي الكبير ١٥/٤ ، والمجموع ٦٧/٧

<sup>(٦)</sup> انظر البيان ل ٨ من الحج ، والمجموع ٦٧/٧



فعلى هذا نقول الفرق بينهما أن المقطوع الرجلين يتعذر منه السعي والطواف  
وغير ذلك من الأمور المقصودة في الحج ؛ فذلك جاز له الاستنابة [في  
الحج] <sup>(١)</sup> وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإن الأعمى لا تتعذر منه (هذه) <sup>(٢)</sup> الأمور  
(فلزمه) <sup>(٣)</sup> أن يفعلها بنفسه (و لم) <sup>(٤)</sup> تجز [له] <sup>(٥)</sup> الاستنابة والله [تعالى] <sup>(٦)</sup> أعلم  
بالصواب.

---

<sup>(١)</sup> ساقطة من أوب .

<sup>(٢)</sup> في ب : وهذه

<sup>(٣)</sup> في ب : يلزمه .

<sup>(٤)</sup> في أوب : لم .

<sup>(٥)</sup> ساقطة من أوب .

<sup>(٦)</sup> ساقطة من أوب .

## باب إمكان الحج ، وأنه من رأس المال

قال الشافعي رحمته الله : فإذا استطاع الرجل فأمكنه مسير الناس من بلده <sup>(١)</sup> فقد لزمه الحج ، فإن مات قضي عنه ، وإن لم يمكنه لبعده داره ودنو الحج منه ولم (يعش) <sup>(٢)</sup> حتى يمكنه (من قابل) <sup>(٣)</sup> لم يلزمه <sup>(٤)</sup>. وهذا كما قال ، قد ذكرنا الشرائط التي يجب الحج بوجودها <sup>(٥)</sup> ، فإن وجدت الشرائط سوى اتساع الوقت (بأن) <sup>(٦)</sup> كان ضيقا مثل : أن يكون (يوم) <sup>(٧)</sup> عرفة ببغداد ، فإن الحج لا يجب عليه في ذلك العام ؛ لأننا لو كلفناه المسير فيه لم يدرك الحج <sup>(٨)</sup>.

---

(١) نهاية ل ١٧٣ من أ

(٢) في النسخ الثلاثة : يعسره ، وفي مختصر المزني يعش وهو الصحيح .

(٣) في النسخ الثلاثة : قابلا ، وفي مختصر المزني من قابل .

(٤) مختصر المزني مع الأم ٧٠/٩ .

(٥) تقدمت هذه الشروط ص

(٦) طمس في ب وفي أ : فإنه ، وفي ط : فإن . والصواب بأن .

(٧) في النسخ الثلاثة : يقع ، والصواب : يوم .

(٨) انظر الأم ١٧٦/٢ ، والحاوي الكبير ١٦/٤ ، ونهاية المطلب ل ١٩٤ وهذا الذي ذكره المصنف يتفق مع مقاييس ذلك العصر ؛ أما في العصر الحاضر فقد تتوفر له أسباب السفر في ذلك اليوم ويدرك الحج .

(وهكذا)<sup>(١)</sup> لو كان بينه وبين مكة مراحل إذا سار كل يوم مرحلتين أدرك

الحج ؛ فإنه لا يجب عليه [ذلك] <sup>(٢)</sup> للحوق [المشقة] <sup>(٣)</sup> الشديدة فيه.

فأما إذا (ورد) <sup>(٤)</sup> العام الثاني وخرج الناس فإننا نأمره بالخروج فإن لم يفعل  
وتخلف عنهم ثم أدركه أحله قبل يوم عرفة فإننا نتبين أن الحج لم يكن

[قد] <sup>(٥)</sup> وجب عليه ، <sup>(٦)</sup> كما لو خرج معهم ومات في الطريق ، ويصير ذلك  
مماثلة من دخل عليه وقت الصلاة ولم يمض من الوقت قدر يمكنه فيه فعل  
الصلاة حتى مات ، أو جن ، أو كانت امرأة فحاضت فإننا نتبين أن الصلاة لم

تجب عليه <sup>(٧)</sup> . وإن كان موته بعد يوم عرفة فإن الحج قد استقر في ذمته ولا  
يسقط بموته ويجب أن يحج عنه بماله <sup>(٨)</sup> .

---

(١) في ط : وهذا .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) في أ و ب : أورد .

(٥) ساقطة من أ و ب .

(٦) انظر الأم ١٧٦/٢ ، وخواوي الكبير ١٦/٤ ، ونهاية المطلب ل ١٩٤

(٧) الخاوي الكبير ١٦/٤ .

(٨) انظر الأم ١٧٦/٢ ، ونهاية المطلب ل ١٩٤ ، وخواوي الكبير ١٦/٤ .

وقال مالك<sup>(١)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup> يسقط الحج بالموت .  
واحتج من نصرهما بقوله تعالى : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع  
إليه سبيلاً ﴾<sup>(٣)</sup> والميت لا يوصف بالاستطاعة [فوجب أن]<sup>(٤)</sup> (يسقط)<sup>(٥)</sup> فرض  
الحج عنه . قالوا : لأنه عبادة فوجب أن تسقط بالموت ، كالصلاة .  
ولأن الحج عن الغير لا يصح إلا بإذنه ، وبالموت يتعذر الإذن فوجب أن لا  
يصح الحج عن الميت ، كما لو /<sup>(٦)</sup> حج عن الحي من غير إذنه . قالوا : ولأن الحج  
يفعل على سبيل القرابة والطاعة ، والميت ليس من أهل القرب والطاعات ، وكل ما  
يجب فعله على صفة إذا عدت /<sup>(٧)</sup> الصفة فإن فعله لا يجوز .

(١) يسقط الحج بالموت عند مالك إلا أن يكون قد وصى فيحج عنه من الثلث . أنظر الإشراف  
٢١٦/١ ، والكافي ٣٥٧/١ ، وعقد الجواهر ٣٨١/١ .

(٢) وكذلك قال أبو حنيفة يسقط الحج بالموت إلا أن يكون وصى فيحج عنه من الثلث . انظر  
تحفة الفقهاء ٤٢٦/١ ، وبدائع الصنائع ٤٦٩/٢ ، ورؤوس المسائل ص ٢٤٧ ، وحاشية الشلبي  
على تبين الحقائق ٨٥/٢ .

(٣) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٤) ساقطة من ط .

(٥) في ط : فسقط

(٦) نهاية ل ١٣٨ من ب

(٧) نهاية ل ٩٢ من ط

يدل على ذلك الجزية (فإنه)<sup>(١)</sup> يجب أخذها على سبيل الذلة والصغار ، فإذا مات من وجبت عليه الجزية أو أسلم سقطت عنه ، ولا يجوز أخذها منه ؛

لعدم الصفة التي هي الذلة والصغار في حقه ،<sup>(٢)</sup> كذلك في مسألتنا مثله.

ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ أن امرأة من خثعم سألته فقالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : «نعم» فقالت : أو ينفعه ذلك ؟ قال : «أرأيت [لو كان]<sup>(٣)</sup> على أبيك دين فقضيتيه هل ينفعه ذلك ؟

«قالت : نعم . قال : «فدين الله أحق»<sup>(٤)</sup> ومن أخبر دليلاً : أحدهما أن النبي عليه السلام لم يسأها هل مات بعد وجوب الحج عليه أم لا ؟ وهذا يدل على أن الحكم لا يختلف في ذلك إذ لو كان يختلف لاستفسرها.

والدليل الثاني : أنه شبه الحج بالدين ، والدين لا يسقط بالموت ، فوجب أن يكون الحج مثله.

وروى أبو الحسن الدارقطني<sup>(٥)</sup> بإسناده عن ابن عباس أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال : إن أبي مات وعليه حجة الإسلام أفحج عنه قال : «نعم» قال : أو ينفعه ذلك وساق الحديث نحو ما تقدم .

(١) في ب : فإنها

(٢) انظر بدائع الصنائع ٨١/٦ ، والتاج والإكليل مع مواهب الخليل ٥٩٦/٤ ، ٥٩٨ .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) تقدم تخريجه في ص ٥٥٨

(٥) في سننه ٢٦٠/٢ بنحوه عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال أتى رسول الله ﷺ رجل فقال له : إن أبي مات وعليه حجة الإسلام أفحج عنه ؟ قال : «أرأيت لو أن

وروي أن امرأة سألت رسول الله ﷺ فقالت : إن أخي ماتت وقد نذرت أن تحج ، أفينفعها أن أحج عنها ؟ فقال : «لو كان على أخيك دين أكننت قاضيته» ؟ قالت : نعم . قال : «فاقضوا [دين] الله فهو أحق بالقضاء» .<sup>(٢)</sup> ويسدل عليه من القياس أنه حق واجب تصح الوصية به فلم يسقط بالموت . وإن شئت قلت : حق استقر وجوبه في حال الحياة فإذا صحت الوصية لم يسقط بالموت ، أصل ذلك الدين . ولا يلزم عليه نجوم الكتابة ؛ لأنها غير واجبة ( )<sup>(٣)</sup> فإن المكاتب متى شاء عجز نفسه وأبطلها<sup>(٤)</sup> . ولأنها لا تصح الوصية بها ؛ فلذلك سقطت بالموت<sup>(٥)</sup> .

أباك ترك ديناً عليه أقضيته عنه ؟ » قال : نعم . قال : « فاحجج عن أبيك » . ورواه النسائي ١٢٥/٥ رقم ٢٦٣٨ من وجه آخر نحوه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما . وضعفه الألباني في ضعيف سنن النسائي ص ٩٤ رقم ١٦٤

(١) ساقطة من أ و ب .

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٥٩٢/١١ رقم ٦٦٩٩ ، والنسائي ١٢٣/٥ رقم ٢٦٣١ ، وأحمد ٢٣٩/١ ، ٢٤٠ ، والبيهقي ١٧٩/٥ ، وغيرهم عن شعبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أتى رجل النبي ﷺ فقال له : إن أخي نذرت أن تحج وإنها ماتت فقال النبي ﷺ : « لو كان عليها دين أكننت قاضيه ؟ » قال نعم . قال : « فاقض الله فهو أحق بالقضاء » وهذا لفظ البخاري ولم أجد من أخرج الرواية التي ساقها المصنف إذ جعل السائل امرأة والموجود في المراجع التي اطلعت عليها أن السائل رجل والله أعلم

(٣) في أ و ب زيادة : كان . فتمت نجوم أ و ب . وأبني الوصية التي محل فيه ما أن أسأله . كناية الأمير  
من ٥٨٠ ، والمصنف الأمير من ٥٨٠ .

(٤) المنهاج مع مغني المحتاج ٥٢٨/٤ ، وعمدة السالك ص ١٨٥ .  
(٥) إي ليس للمكاتب أن يوصي من يؤدي عنه نجوم الكتابة بل متى مات العبد انفسخت الكتابة انظر عمدة السالك ص ١٨٥ .

ولا يلزم (عليه أيضا)<sup>(١)</sup> [الصلاة فإنها لا تصح الوصية بها ؛ فلذلك سقطت

بالموت]<sup>(٢)</sup> ، ولا يلزم ( )<sup>(٣)</sup> عليه الوصية بالثلث ؛ فإنها ليست واجبة<sup>(٤)</sup> .

قالوا : المعنى في الدين أنه يصح قضاؤه عمن وجب عليه بغير إذنه ؛ فلذلك لم يسقط بالموت ، وليس كذلك الخج ؛ فإنه لا يصح قضاؤه عمن وجب عليه بغير إذنه فسقط بالموت .

والجواب أن علة الأصل تبطل بالجزية\* ؛ فإن قضاها عمن (وجبت)<sup>(٥)</sup> عليه

يصح بغير إذنه ، وقالوا : إنها تسقط بالموت<sup>(٦)</sup> . وعلة الفرع ( )<sup>(٧)</sup> تنكسر

بالركاة /<sup>(٨)</sup> ؛ فإنها تفتقر إلى الإذن وإذا تعذر الإذن بامتناع من وجبت عليه من أدائها لم تسقط عنه . فإن قالوا : إذا امتنع من أدائها فعندنا أنه لا يجبر على دفعها . والجواب أن فرض وجوبها عليه لم يسقط بامتناعه سواء أجبر على دفعها أو لم يجبر .

(١) في ط : أيضا عليه .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

(٣) في ط زيادة : أيضا .

(٤) تفسير ابن كثير ٢٠٠/١

\* الجزية المأخوذة من أهل الزمة كفنا حدة قتلهم . المصحح المنير ص ١٨٠

(٥) في ط : وجب

(٦) راجع ص ٥٧٨

(٧) في ب زيادة : فإنها .

(٨) نهاية ل ١٣٩ من ب

على أن ما ذكروا يخالف سنة رسول الله ﷺ ، وهي : ما روى بهز بن حكيم<sup>(١)</sup> عن أبيه<sup>(٢)</sup> عن جده<sup>(٣)</sup> عنه ﷺ أنه قال: «ومن امتنع من أدائها فإنما أخذوها منه وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا تعالى » .<sup>(٥)</sup> على أنه ليس في مسألتنا أكثر من أن الإذن تعذر من جهة الميت ، وإذن وارثه يقوم مقامه حال العذر ، كما أنه لو كان حيا قد وجب عليه فإن الفرض يسقط بأن يباشر أفعاله بنفسه /<sup>(٦)</sup> فلو تعذر ذلك منه لمرضه قام فعل غيره مقامه .

(١) بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة أبو عبد الملك وثقه يحيى بن معين والنسائي ، واختلف الأئمة في الاحتجاج به وقال الحافظ عنه صدوق توفي سنة الستين ومائة . انظر ترجمته في التقريب ١٣٩/١ ، وتهذيب التهذيب ٤٩٨/١

(٢) حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري روي عن أبيه وعنه بنوه ، وثقه العجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ في التقريب ٢٣٥/١ صدوق . وانظر تهذيب التهذيب ٤٥١/٢ .

(٣) هو معاوية بن حيدة بن معاوية بن قشير بن كعب القشيري له وفادة وصحبة نزل البصرة قيل توفي بخراسان . لإصابة ٤٣٢/٣ .

(٤) قال ابن الأثير في النهاية ٢٣٢/٣ أي حق من حقوقه وواجب من واجباته .

(٥) أخرجه أبو داود ٢٣٣/٢ رقم ١٥٧٥ ، والنسائي ١٧/٥ رقم ٢٤٤٣ ، وأحمد ٤/٢ ، ٤ ، وأبو حنيفة ٣٩٨/٨ ، والبيهقي ١٠٥/٤ ، والدارمي ٣٩٦/١ ، وابن الجارود ٩٣ ، رقم ٣٨٨٠ . قال يحيى بن معين إسناده صحيح إذا كان من دون بهز ثقة . وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال : ما أدري وجهه وسئل عن إسناده فقال : صالح الإسناد . انظر نيل الأوطار ١٣٨/٤ . وقيل : صحيح الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وحسنه الألباني في إرواء الغليل ٢٦٣/٣ ، رقم ٧٩١ .

(٦) نهاية ل ١٧٤ من أ



\* فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أن الاستطاعة الزاد والراحلة وقد  
توجد (في) <sup>(١)</sup> ماله ذلك [فيكون به مستطيعا] <sup>(٢)</sup> ونحن لا نوجب أن يحج عنه إلا  
أن يكون ماله قادرا يحصل به الزاد والراحلة .

(فأما) <sup>(٣)</sup> الجواب عن قياسهم على الصلاة بعله أن الحج عبادة فهو أن المعنى  
في الصلاة أنها لا تدخلها النيابة فسقطت بالموت ، والحج تدخله النيابة فلم  
يسقط بالموت .

فإن قالوا: لا نسلم أن <sup>(٤)</sup> الحج تدخله النيابة ؛ لأن الحج عندنا لا يقع عن  
الفاعل له وإن كان مستأجرا ولا يقع عن المستأجر له . فالجواب أن معنى قولنا:  
تدخله النيابة نريد به أن (المعصوب) <sup>(٥)</sup> يستأجر من يحج عنه وانستأجر مأمور  
أن يأمره بأن ينوي إيقاع الفعل عمن استأجره وهذا القدر مسلم ، على أن  
الحج عندنا يقع عن المستنيب دون الفاعل ، وسنذكر هذه المسألة بعد إن شاء  
الله <sup>(٦)</sup> .

---

\* وهو قوله تعالى: ( ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا )  
<sup>(١)</sup> في ط : من .

<sup>(٢)</sup> ما بين المعقوفين ساقط من ط .

<sup>(٣)</sup> في ب : وأما .

<sup>(٤)</sup> نهاية ل ٩٣ من ط

<sup>(٥)</sup> في أ : المقصود .

<sup>(٦)</sup> في ص ٧٨

فإن قالوا: الضرورة يستتاب في الحج<sup>(١)</sup> وينوي إيقاع الفعل عن غيره وقد قلتم إن ذلك لا يصح منه ويقع حجه عن نفسه فهو بمثابة من استأجره المعضوب ليحج عنه.

والجواب أن الضرورة ننهاء أن يحج عن غيره وننهي المعضوب عن استنابته ، وما ليس بضرورة بخلافه فافترقا.

وأما الجواب عن قولهم: لا يصح الحج عن الغير إلا بإذنه وبالموت يتعذر الإذن فهو أن ذلك يبطل بمن وجبت عليه الزكاة فامتنع من أدائها ؛ فإن بالامتناع قد تعذر الإذن ولم يسقط الحق الواجب.

وجواب آخر وهو أن إذن الوارث قائم مقام إذنه في حالة العذر كما أن الحج واجب عليه أن يباشر أفعاله بنفسه ويقوم فعل الغير مقام فعله في حال العذر وهو إذا كان معضوبا .

وأما الجواب عن قولهم : إن الحج يقع على سبيل القرية والطاعة ، والميت ليس من أهل القرب / <sup>(٢)</sup> والطاعات فكل ما يجب (بفعله)<sup>(٣)</sup> على صفة فإن فعله لا يجوز إذا غدمت الصفة فهو أن ذلك يبطل بمن وجبت عليه الزكاة فامتنع من أدائها فإنه مأمور بأدائها على وجه القرية والطاعة ، وبالامتناع قد غدمت هذه الصفة ولم يسقط الحق الواجب ، وكذلك الدين يجب عليه قضاؤه على وجه الطاعة وبالامتناع (لا توجد)<sup>(٤)</sup> هذه الصفة ولا يسقط هذا

---

(١) ستأتي في ص ٥٨٦

(٢) نهاية ل ١٤٠ من ب

(٣) في ط : فعله .

(٤) في أ و ب : لا يوجب .

الدين ، وكذلك الحد موضوع للعقوبة والزجر وإذا تاب قبل إقامته عليه  
 عدت هذه الصفة ، وقالوا : لا يسقط . [وهكذا الرق جعل للذل والصغار  
 وإذا أسلم قد عدت هذه الصفة] <sup>(١)</sup> ولا يسقط حكم الرق . والخراج  
 موضوع على أهل الذمة للذلة والصغار وإذا أسلموا قد عدت الصفة ولا  
 يسقط عنهم الخراج <sup>(٢)</sup> . وأما الأصل الذي ذكره من أن بالموت والإسلام  
 تسقط الجزية فغير مسلم ؛ لأن عندنا أن من وجبت عليه الجزية ثم أسلم أو  
 مات لم تسقط عنه فبطل ما ذكره <sup>(٣)</sup> والله أعلم .

مسألة : قال الشافعي : وإن كان عام جذب أو عطش ولم يقدر على ما  
 (لا بد) <sup>(٤)</sup> له منه ، أو كان خوف عدو أشبه أن يكون غير واجد للسبيل ولم  
 يلزمه <sup>(٥)</sup> .

وهذا كما قال ، الاعتبار في غلاء السعر ورخصه بالبلاد التي تقرب من  
 البادية وجرت العادة بحمل الزاد منها فمتى غلا السعر بها وزاد ثمن الزاد على  
 العادة المعروفة فإن الحج لا يلزم <sup>(٦)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٨١ ، ١٨٧

(٣) انظر الأحكام السلطانية ص ١٨٥ ، والمهذب مع المجموع ٣٠٢/٢١ .

(٤) في أ : بد

(٥) مختصر المزني مع الأم ٧٠/٩

(٦) إذا وجد الزاد بثمن المثل في ذلك الزمان والمكان وإن غلت الأسعار وكان في المال وفاء لزمه  
 الحج وإلا فلا يلزمه .

انظر البسيط ل ٢٣٣ ؛ والعزیز ٢٩٢/٣ ؛ والحاوي الكبير ١٨/٤ ؛ والمجموع ٥٣/٧ .

هكذا الحكم في المياه إذا عذمت من بعض المنازل التي جرت العادة بكونها فيها حتى احتاج الحاج أن (يحملوا) <sup>(١)</sup> الماء لمرحلتين (وكانت) <sup>(٢)</sup> عادتهم حملته لمرحلة واحدة ، ومثله إذا بذل له الماء في موضع بأكثر من ثمن مثله في العادة <sup>(٣)</sup> فالفرض يسقط عنه ولا يلزمه الحج <sup>(٤)</sup> ، ويصير ذلك بمثابة من وجبت عليه رقبة يعتقها فبذلت له بأكثر من (ثمن) <sup>(٥)</sup> مثنها (فإنه) <sup>(٦)</sup> لا يلزمه شراؤها فيكون بمنزلة العادم لها <sup>(٧)</sup> ، وهكذا إذا خاف (العدو) <sup>(٨)</sup> في الطريق فإنه لا يلزمه الحج ؛ لما فيه من تغيير بنفسه وماله <sup>(٩)</sup> .

مسألة قال : ولم يبين لي أن أوجب عليه ركوب البحر للحج إذا قدر عليه <sup>(١٠)</sup> .

(١) في ط : يحمل .

(٢) في ط : فكانت .

(٣) أي العادة في ذلك الزمان والمكان .

(٤) انظر الحاوي الكبير ١٨/٤ ؛ والعزير ٢٩٢/٣ ؛ والمجموع ٥٣/٧ .

(٥) في أ : من

(٦) في أ : وأنه .

(٧) انظر روضة الطالبين ٢٩٨/٨ .

(٨) في أ : العدم .

(٩) انظر البيان ل ٧ ب من الحج ؛ والحاوي الكبير ١٨/٤ ؛ والمهذب مع المجموع ٦٢/٧ .

(١٠) مختصر المزني مع الأم ٧٠/٩ وعبارته : ولم يبين علي أن أوجب . إلخ

وهذا كما قال ، إذا لم يكن له سبيل إلى الحج إلا في البحر فإن الشافعي قال في موضع : يجب عليه المسير فيه للحج<sup>(١)</sup> وقال في موضع آخر : لا يجب (ذلك عليه)<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> . واختلف أصحابنا في هذا القول<sup>(٤)</sup> فقال أبو سعيد الإصطخري ، وأبو إسحاق المروزي ليست المسألة على قولين ؛ وإنما هي على اختلاف حالين ، فالموضع الذي أوجبه الشافعي هو إذا كان الغالب من أمر البحر السلامة . والموضع الذي لم يوجبه إذا كان الغالب منه العطب<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> .

---

(١) قال الشافعي في الإملاء إن كان أكثر معاشه في البحر لزمه . انظر حلية العلماء ٢٣٧/٣ ؛ والعزیز ٢٨٨/٣ ؛ والمهذب مع المجموع ٦٤/٧ ؛ والبيان ل٧ ب من الحج .

(٢) في ب : عليه ذلك

(٣) وهو نصه في الأم ١٧٣/٢ . وانظر حلية العلماء ٢٣٧/٣ ؛ والعزیز ٢٨٨/٣ ؛ والبيان ل٧ ب من الحج ؛ والمهذب مع المجموع ٦٤/٧

(٤) لو قال : في هذه المسألة لكان أولى

(٥) العطب المهلاك . المصباح المنير ص : ٤١٦

(٦) وهو المذهب . انظر حلية العلماء ٢٣٨/٣ ؛ والعزیز ٢٨٩/٣ ؛ وروضة الطالبين ٨/٣ ؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٦٥/١ — ٤٦٦ ؛ وعمدة السالك ص : ١٢٣

ومن أصحابنا من قال: إيجاب الشافعي إياه منصرف إلى من كان له عادة

يركوب [البحر] <sup>(١)</sup> وإسقاطه / <sup>(٢)</sup> منصرف إلى من / <sup>(٣)</sup> لم يعتد ذلك <sup>(٤)</sup>. ومن

---

<sup>(١)</sup> ساقطة من أ

<sup>(٢)</sup> نهاية ل ١٤١ من ب

<sup>(٣)</sup> نهاية ل ٩٤ من ط

<sup>(٤)</sup> انظر حلية العلماء ٢٣٨/٣ ؛ والعزیز ٢٨٩/٣ ؛ والمجموع ٦٥/٧

أصحابنا من قال: إن كان الغالب من أمر البحر العطب فلا يلزم ركوبه  
قولا واحدا ؛ وأما إذا لم يكن الغالب منه ذلك ففيه قولان<sup>(١)</sup> : أحدهما : أن  
الركوب فيه واجب ، كالسفر في البر . والثاني : أنه غير واجب ؛ لما فيه من  
التغير بالنفس والمال .

فصل : إذا استأجر المعضوب من حج عنه فإن الحج يقع عن المستأجر  
دون الأجير<sup>(٢)</sup> . وقال أصحاب أبي حنيفة : يقع الحج عن الأجير<sup>(٣)</sup> .

واحتجوا/<sup>(٤)</sup> بقوله تعالى ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾<sup>(٥)</sup> والسعي في  
الحج وجد من الأجير فوجب أن يكون عنه .  
قالوا : ولأنها عبادة بدنية فلم تدخلها النيابة ، أصله الصوم والصلاة  
[ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة مع العجز ، أصله الصوم والصلاة].<sup>(٦)</sup>

---

(١) والأظهر من القولين الأول. انظر العزيز ٢٨٨/٣ - ٢٨٩ ؛ وحلية العلماء ٢٣٨/٣ ؛ وفي المسألة  
طرق أخرى مذكورة في المجموع ٦٥/٧

(٢) انظر المجموع ١٢٧/٧ ؛ الإبانة ل ٩١ ؛ والبيان ل ١٢ من الحج ؛ والبسيط ل ٢٣٦ ب

(٣) هذه رواية عن أبي حنيفة ، والصحيح من المذهب أن الحج يقع عن المحجوج عنه ، وقد تقدم في  
ط ٥٥٩ أن الاستئجار على الطاعات باطل على المذهب ؛ وعليه فإن الخلاف هنا في وقوع الحج  
عن النائب أو المستنيب .

المبسوط ١٤٧/٤ ، ١٤٨ ؛ وبدائع الصنائع ٤٥٥/٢ .

(٤) نهاية ل ١٧٥ من أ

(٥) من الآية ٣٩ من سورة النجم .

(٦) ما بين العقوفين ساقط من ط

ولأن كل من وجب عليه موجب الإحرام كان الإحرام واقعا عنه ، أصله  
إذا أطلق الإحرام ولأنه لو تطيب أو حلق شعره كانت الفدية في ماله فوجب  
أن يكون الحج واقعا عنه ؛ إذ لو كان واقعا (عن) <sup>(١)</sup> غيره وجبت الفدية في  
مال الغير <sup>(٢)</sup> ، ولأنه لو أفسد حجته كانت واقعة عنه ، فكذلك إذا  
لم يفسدها <sup>(٣)</sup> .

ودليلنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ  
ما نوى» <sup>(٤)</sup> وهذا لم ينو الحج عن نفسه فوجب أن لا يقع عنه .  
وروي أن الخثعمية سألت رسول الله ﷺ فقالت : إن فريضة الله على  
عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة أفحج عنه ؟ قلل  
: «نعم» <sup>(٥)</sup> [إلى آخر الحديث . ومنه دليلان : أحدهما أنها قالت : أفحج عنه ؟  
قال «نعم»] <sup>(٦)</sup> وهذا يدل على أنه يقع عنه . والثاني : أنه شبهه بالدين ، ومن  
قضى عن غيره دينه وقع القضاء عن المقضي عنه دون القاضي <sup>(٧)</sup> .

---

(١) في أوب : عنه

(٢) انظر بدائع الصنائع ٤٥٥/٢

(٣) المصدر المتقدم

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٦/٨

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٥٥٠/٨

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٧) انظر البيان ١٢٢ ب



ويدل عليه أيضا ما روي عنه عليه السلام أن رجلا قال : يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن قال : «حج عن أبيك واعتمر» <sup>(١)</sup> وروي عنه عليه السلام أنه قال : « من حج عن أبيه أو قضى [عنهما] <sup>(٢)</sup> مغرما كتبه الله من الأبرار» <sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> أخرجه أبو داود ٤٠٢/٢ ، رقم ١٨١٠ ؛ والترمذي ٢٦٩/٣ — ٢٧٠ ، رقم : ٩٣٠ ؛ والنسائي ١٢٤/٥ ، رقم : ٢٦٣٦ ؛ وابن ماجه ٩٧٠/٢ ، رقم : ٢٩٠٦ ؛ وأحمد ١١٠/٤ ، رقم : ٤٨١/١ ؛ وابن حبان — الإحسان — ٣٠٤/٩ ، رقم : ٣٩٩١ ؛ وابن خزيمة ٣٤٦/٤ ، رقم : ٣٠٤٠ ؛ وابن الجارود ص ١٣٢ ، رقم : ٥٠٠ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥٠/٤ ؛ والدارقطني ٢٨٣/٢ من طرق عن شعبة عن النعمان بن سالم عن عمرو بن أوس عن أبي رزين رجل من بني عامر وهو لقيط بن عامر أنه قال : يا رسول الله ، إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن قال : «احج عن أبيك واعتمر» . وهذا لفظ أبي داود قال الترمذي حسن صحيح وقال أحمد لا أعلم في إيجاب العمرة حديثا أجود من هذا ولا أصح منه ، ولم يجوده أحد كما جوده شعبة. انظر السنن الكبرى للبيهقي ٣٥٠/٤ وصححه الحاكم والألباني في صحيح سنن أبي داود ١/٣٤١ ، رقم : ١٥٩٥

<sup>(٢)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٣)</sup> أخرجه الدارقطني ٢٦٠/٢ بإسناد عن صلة بن سليمان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما به إلا أنه قال في آخره : «أو قضى عنهما مغرما بعث يوم القيامة مع الأبرار» وصلة بن سليمان ضعفه يحيى ، وقال النسائي : متروك ، وقال الدارقطني : يترك حديثه عن ابن جريج وشعبة ، ويعتبر بحديثه عن أشعث الحمراي . ومن مناكيره عن ابن جريج وشعبة عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا من حج عن والديه أو قضى عنهما مغرما بعثه الله مع الأبرار . لسان الميزان ٣/١٩٨ — ١٩٩

ومن القياس أنها عبادة تدخلها [الاستنابة] <sup>(١)</sup> فوجب أن تدخلها النيابة ،  
أصله الكفارات والصدقات ، ولأن كل من لزمه أن يحرم عنه وقع الإحرام  
عنه ، أصله إذا أحرم عن نفسه .

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ <sup>(٢)</sup> فهو أنها عامة فنخصها بدليل ما ذكرناه .

وجواب آخر وهو أنه من أنفق ماله في الحج ساع فيه ، فيجب أن يكون  
ذلك واقعا عنه .

وأما الجواب عن قولهم : عبادة بدنية فلم / <sup>(٣)</sup> تدخلها النيابة ، [كالصوم  
والصلاة فهو أن الصلاة لا تدخلها الإستنابة فلم تدخلها النيابة] <sup>(٤)</sup> والحج  
تدخله الاستنابة فدخلته النيابة ، أو نقول الصلاة لا يدخل في مقابلتها المال ،  
والحج يدخل في مقابلته المال ، فبان الفرق بينهما . وأما الجواب [عن قولهم] <sup>(٥)</sup>  
: عبادة لا تدخلها النيابة مع القدرة فلم تدخلها النيابة مع العجز (فهو أن) <sup>(٦)</sup>

---

(١) ساقطة من ط

(٢) من الآية ٣٩ من سورة النجم

(٣) نهاية ل ١٤٢ من ب

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) ساقطة من ط

(٦) في أ : أنه

مع القدرة لا حاجة به إلى النية ؛ فلذلك لم تجز ، ومع العجز هو محتاج إليها فجاز له النية . ثم المعنى في الصوم والصلاة ما مضى . (والجواب) <sup>(١)</sup> عن قولهم : كل من وجب عليه موجب الإحرام كان الإحرام واقعا عنه فهو أن موجب الإحرام وجب عليه أن يفعله عن غيره فوقع عمن فعله عنه ، وصار ذلك بمثابة من استأجر خياطا ليخيط له ثوبا فإن الخياط تلزمه الخياطة إلا أنها تكون لمن استأجره ، والمعنى فيه إذا أطلق الإحرام أنه لم يقصد أن يفعله عن غيره ؛ فلذلك وقع عن نفسه ، وفي مسألتنا أحرم عن غيره فوقع عن الذي أحرم عنه . وأما الجواب عن قولهم : لو تطيب أو حلق كانت الفدية في ماله وكان الحج واقعا عنه ؛ إذ لو كان واقعا عن الغير لوجبت الفدية في مال الغير فهو أنه يبطل بدم الإحصار\* ، فإن أبا حنيفة قال : يجب في مال المستتيب دون الأجير . قالوا : دم الإحصار يتحلل به من السفر فهو بمثابة النفقة في السفر <sup>(٢)</sup> .

والجواب أن هذا القول لو كان صحيحا لوجب إذا أحصر فرجع محرما أن لا يلزمه الدم ، ولما وجب عليه الدم وإن كان رجوعه على حال الإحرام دل على أن الدم ليس التحلل من السفر ؛ وإنما هو التحلل من المناسك . وأما <sup>(٣)</sup> إيجاب فدية الحلق والتطيب في مال الأجير فالعلة فيه أنه استؤجر على أن يفعل حجة صحيحة لا حيران فيها ، فلما تطيب وحلق كان ذلك تفريطا منه فلزمته الفدية في ماله لتفريطه .

(١) في ط: وأما الجواب \* الإحصار المنع من تمام نكته سواء كان في الحلق أو المحرم لم يحرم طهريته غيره ٤ وسواء كان المانع منها محرما أو كافرا . كناية الإحصار من (٢) انظر بدائع الصنيع ٤٥٩/٢

(٣) نهاية ل ٩٥ من ص

وأما الجواب عن قولهم : لو أفسد حجته كانت واقعة عنه ، فكذلك إذا لم يفسدها فهو أنه إنما استؤجر ليفعل حجة صحيحة فلما أفسدها علمنا أنها ليست الحجة التي استؤجر لفعلها ؛ فلذلك وقعت عنه. وأما إذا أوقعها صحيحة فهي التي استؤجر لفعلها فكانت واقعة عمن استأجره ، وصار ذلك بمثابة من وجب عليه قضاء يوم من رمضان فإذا أصبح صائما ونوى به القضاء ثم أفسده علمنا أنه ليس بالقضاء الذي وجب عليه ، ولو لم يفسده كان قضاء صحيحا وهكذا لو أحرم إحراما مطلقا ثم نوى به بعد ذلك عمرة ، أو حجا ، علمنا أن الإحرام وقع عما نواه في ثاني الحال، ولا يمنع أن يكون في مسألتنا مثله ، وأنه إذا حج عن غيره كان ذلك / <sup>(١)</sup> مراعى ، فإن تم الحج كان صحيحا علمنا أنه وقع عن المستنيب ، وإن فسد الحج علمنا أنه وقع عن الفاعل له ويكون مراعى **فصل :** إذا كان في الطريق عدو يصد عنه المسير فلا يجب عليه الحج <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه

لو أحصر وقد أحرم جاز له التحلل <sup>(٣)</sup> فلأن يجوز له ذلك / <sup>(٤)</sup> قبل الإحرام

<sup>(١)</sup> نهاية ل ١٤٣ من ب

<sup>(٢)</sup> انظر الخاوي الكبير ١٨/٤ ؛ والمهذب واعموم ٦٢/٧ ، ٦٣ ؛ والوجيز والعزير ٢٨٨/٣ ومـ بعدها

<sup>(٣)</sup> انظر العزيز ٢٨٨/٣

<sup>(٤)</sup> نهاية ل ١٧٦ من أ

أولى . وهكذا لو طلب منه خفارة<sup>(١)</sup> المسير وسواء كان المطلوب (كثيرا  
أو قليلا)<sup>(٢)</sup> والعلة فيه أن ذلك ربما أدى إلى الإجحاف بماله ؛ لأن الخفير قد  
يطلب الكثير كما يطلب اليسير ، فإذا دفع السلطان خفارة إلى من يسير بالناس  
فعليهم أن يحجوا ؛ لأنهم يجدون السبيل من غير التزام خفارة في أموالهم .  
فرع : إذا كان للحج طريقان : أحدهما أبعد من الآخر إلا أن الأقرب  
مسدود بالعدو أو غيره والأبعد مسلوك وجب عليهم الحج والسير في الطريق  
الأبعد ، كما لو لم يكن غيره<sup>(٣)</sup> . والله اعلم [بالصواب] <sup>(٤)</sup> .

---

(١) الخفارة بضم الخاء وكسرهما وفتحها جعل الخفير ، والخفير المجير . تهذيب الأسماء واللغات ٣ /  
ج ١ ق ٢ / ٩٥ ؛ والمصباح والمنير ص : ١٧٥

(٢) في ط : قليلا أو كثيرا

(٣) ما قاله المصنف هو الذي عليه أكثر العراقيين والخراسانيين ، وحكى إمام الحرمين في هذه  
المسألة وجهين : أحدهما : يجب عليه أن يستأجر من يجيره وهو المختار عنده ، وتبعه الرافعي  
وابن الصلاح ، والنووي . والثاني : لا يجب ذلك ، وهو الأصح عند الغزالي . انظر حلية العلماء  
٣ / ٢٣٦ ، والمهذب والمجموع ٧ / ٦٢ - ٦٤ ؛ ونهاية المطلب ل ١٩٦ ؛ والبسيط ل ٢٣٣ ب ؛  
والبيان ل ٧ ؛ والعزیز ٣ / ٢٩٢

(٤) وهو الصحيح وفي المسألة وجه شاذ ضعيف أنه لا يلزمه سلوك الأبعد . العزيز ٣ / ٢٨٨ ؛  
والمجموع ٧ / ٦٣ .

(٥) ساقطة من أ و ب .

مسألة : قال الشافعي رحمه الله : وروي عن عطاء وطاوس أنهما قالوا : الحجة

الواجبة من رأس المال. <sup>(١)</sup> قال : وهو القياس. قال : فليستأجر عنه في الحج  
والعمرة بأقل ما يجد من ميقاته <sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا كان قد وجب على رجل الحج فلم يحج حتى مات  
فإنه ينظر : فإن لم يكن عليه دين أخرج من ماله ما يحج به عنه ويستأجر من  
يحج بأقل ما يوجد من أجرة الميقات لا من بلده . وسنذكر شرح ذلك في  
موضعه إن شاء الله <sup>(٣)</sup>. وإن كان عليه دين فأيهما <sup>(٤)</sup> يقدم ، الدين أو الحج  
؟ فيه ثلاثة أقوال <sup>(٥)</sup> أحدها : أن الحج يقدم على الدين ؛ لأنه حق الله تعالى ،  
وما كان حقاً لله [تعالى] <sup>(٦)</sup> فهو أولى بالتقديم ؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه  
قال : «فدين الله أحق [بالقضاء]» <sup>(٧)</sup> « <sup>(٨)</sup>.

(١) رواه عنهما الشافعي في الأم ١٧٩/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٣٥/٤

(٢) مختصر المزني مع الأم ٧٠/٩

(٣) لعله يستدرك الزجبار

(٤) في ب زيادة : أحق

(٥) أصحها يقدم الحج . الخاوي الكبير ١٩/٤ ؛ والمهذب والمجموع ٩٣، ٩٢/٧ ؛ والبيان ل ١٢ ؛  
ومعنى المحتاج ٤١١/١ .

(٦) ساقطة من أ و ط

(٧) ساقطة من أ و ب

(٨) تقدم تخريجه في ص : ٥٥/٨

والثاني : أن الدين يقدم على الحج ؛ لأن الدين حق الآدمي ، والحج حق الله ، وحق الله مبني على المساهلة والمسامحة ، وحقوق الآدميين مبنية على المشاحة والمضايقة ، وما بني على المضايقة أولى بالتقدم . والثالث : أنهما سيان ؛ لأن كل واحد منهما حق واجب ثابت فلم يكن أحدهما أحق بالتقدم من الآخر<sup>(١)</sup> .

مسألة قال : ولا يحج عنه إلا من أدى الفرض مرة<sup>(٢)</sup> .  
وهذا كما قال ، لا يجوز أن يستتبع في أن يحج عنه من لم يحج حجة الإسلام<sup>(٣)</sup> . وقال أبو حنيفة يجوز ذلك غير أنه يكره<sup>(٤)</sup> .

---

(١) وفي هذه الحالة يوزع المال عليهما . انظر الحاوي الكبير ١٩/٤ ؛ والمهذب والمجموع ٩٢/٧ ، ٩٣ ؛ ومعني المحتاج ٤١١/١

(٢) مختصر المزني مع الأم ٧٠/٩

(٣) انظر الحاوي الكبير ٢١/٤ ؛ والبيان ل ١٣ ب ؛ وعمدة السالك ص ١٢٣

(٤) انظر المبسوط ١٥١/٤ ؛ وبدائع الصنائع ٤٥٦/٢ ؛ والمختار مع الاختيار ١٧١/١

واحتج من نصره بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله  
ﷺ أنه سمع رجلا يقول : (ليتك اللهم) <sup>(١)</sup> عن نبيشة <sup>(٢)</sup> فقال له رسول الله ﷺ  
«حج عن نبيشة ثم حج عن نفسك» <sup>(٣)</sup>  
قالوا : وروي أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله  
على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه  
قال «نعم» <sup>(٤)</sup> إلى آخر الحديث . ومنه دليلان : أحدهما أن النبي عليه السلام لم  
يسألها أحججت حجة الإسلام / <sup>(٥)</sup> أم لا ؟ فعلم أن الحكم فيهما  
واحد. والثاني : أنه شبهه بالدين ، ومن عليه دين فيصح أن يقضي عن غيره  
دينا وإن لم يكن قد أسقط فرض الدين عن / <sup>(٦)</sup> نفسه.

(١) في ب: اللهم لييك

(٢) نبيشة بمعجمة مصغرا ابن عبد الله الهذلي ويقال له : نبيشة الخير صحابي قليل الحديث . الإصابة  
٥٥١/٣ ؛ وأسد الغابة ٣١٠/٥ . وقال ابن الملقن في البدر المنير ص ١٨١ نبيشة غير منسوب  
توفي في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس نبيشة الهذلي وليس في الصحابة نبيشة  
غيرهما .

(٣) أخرجه الدارقطني ٢٦٨/٢ ؛ وعنه البيهقي ٣٣٧/٤ بنحوه . قال الدارقطني : وقد تفرد به  
الحسن بن عمار وهو متروك الحديث والمخطوط عن ابن عباس حديث شربة . وقال البيهقي  
عن الحسن : وهو متروك الحديث وكذلك قال الخافظ في التقریب ٢٠٧/١

(٤) تقدم تخريجه في ص ٥٥٨

(٥) نهاية ل ١٤٤ من ب

(٦) نهاية ل ٩٦ من ط



قالوا :ولأن ما صح منه أن ينوب فيه عن غيره بعد إسقاط الفرض عن نفسه صح أن ينوب عن غيره قبل إسقاط الفرض عن نفسه ، أصله الكفارة والزكاة.

ودليلنا ما روى ابن عباس <sup>(١)</sup> وابن عمر <sup>(٢)</sup> وجابر <sup>(٣)</sup> وعائشة <sup>(٤)</sup> أن النبي ﷺ سمع رجلا يلي عن شيرمة فقال:«من شيرمة» ؟ قال :أخ أو قريب لي فقال :«حج عن نفسك ثم حج عن شيرمة» .

وروي أنه قال:«لب عن نفسك ثم لب عن شيرمة» <sup>(٥)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه أبو داود ٤٠٣/٢ ، رقم ١٨١١ ؛ وابن ماجه ٩٦٩/٢ ، رقم ٢٩٠٣ ؛ والدارقطني ٢٧٠/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٣٦/٤ ؛ وابن حبان - الإحسان - ٢٩٩/٩ ، رقم ٣٩٨٨ ؛ وابن الجارود ص ١٣٢ ، رقم ٤٩٩ ، كلهم عن عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما به . قال البيهقي :هذا إسناد صحيح ليس في هذا الباب أصح منه وصححه النووي في المجموع ١٠٢/٧ ، والألباني في إرواء الغليل ١٧١/٤ رقم ٩٩٤

<sup>(٢)</sup> لم أجده

<sup>(٣)</sup> أخرجه الدارقطني ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ ؛ والطبراني في الأوسط ~~١٨٤/٨~~ <sup>١٨٤/٨</sup> رقم ١٨٤٨ ، عن ثمامة بن عبيدة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه نحوه .

وأعله الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٣/٣ بثمامة وقال : وهو ضعيف . وفي لسان الميزان ٨٤/٢ :قال أبو حاتم منكر الحديث وكذبه ابن المديني وذكره البخاري والعقيلي والدولابي وابن الجارود في الضعفاء . وقال الألباني في الإرواء ١٧٣/٤ هو واه جدا ومثله لا يستشهد به ولا كرامة .

<sup>(٤)</sup> أخرجه الدارقطني ٢٧٠/٢ ؛ وأبو يعلى ٨٠/٨ ، ٨١ ، رقم ٤٦١١ عن هشيم عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها نحوه .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٢/٣ ، ٢٨٣ رواه أبو يعلى وفيه ابن أبي ليلى وفيه كلام . وقد تقدم الكلام عن محمد بن أبي ليلى هذا في ص: ٢١٦

<sup>(٥)</sup> أخرجه الدارقطني ٢٧٠/٢ بهذا اللفظ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وروي أنه قال: «هذه لك وحج عن شبرمة»<sup>(١)</sup>. قالوا: هذا الخبر حجة لنا ، وذلك أن قوله: «حج عن نفسك» يدل على أن الحج وقع عن شبرمة ، ولو كان واقعا عن نفسه لم يقل له حج عن نفسك. وأما قوله: «ثم حج عن شبرمة» (فإنما)<sup>(٢)</sup> قاله (لأنه)<sup>(٣)</sup> [كان]<sup>(٤)</sup> هذا في عام (الفسخ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه الدارقطني ٢٦٩/٢ عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه: هذه عنك وحج عن شبرمة.

(٢) في ب: فإنّه

(٣) في ط: لأن

(٤) ساقطة من ط

(٥) في ط: النسخ

وذلك أن المسلمين كانوا قد أحرموا بالحج فأمرهم رسول الله ﷺ أن

يفسخوا ذلك ويجعلوه عمرة<sup>(١)</sup> .

فقوله: «حج عن نفسك» كان بعد الفسخ وقوله: «حج عن شيرمة

» أراد استئناف الحج مكان الحج المفسوخ<sup>(٢)</sup>.

فالجواب من ثلاثة أوجه: أحدها أنه قد روي في الحديث أن النبي ﷺ

قال [له]<sup>(٣)</sup> «لك هذه وحج عن شيرمة»<sup>(٤)</sup>. وهذا يطل التأويل الذي ذكره .

---

(١) ورد الأمر بفسخ الحج في عدة أحاديث منها ما أخرجه البخاري مع الفتح ٤٩٢/٣، ٤٩٣، رقم ١٥٦١؛ ومسلم ٨٧٧/٢ رقم ١٢٨ (١٢١١) من حديث عائشة رضي الله عنها: خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا نرى إلا أنه الحج فلما قدمنا تطوفنا بالبيت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساق الهدي أن يحل فحل من لم يكن ساق الهدي ونساؤه لم يسقن فأحلن... الحديث .

ومنها ما أخرجه البخاري أيضا مع الفتح ٤٩٣/٣ رقم ١٥٦٤؛ ومسلم ٩٠٩/٢ رقم ١٩٨ (١٢٤٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض ويجعلون المحرم صفرا ويقولون: إذا برأ الدبر وعفا الأثر وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاضم ذلك عندهم فقالوا: يا رسول الله، أي الحل قال حل كله.

(٢) لعل المراد بهذه الجملة أن هذا الملبى كان قد لبى عن شيرمة في أول الأمر، ثم فسخ هذا الحج إلى عمرة مع من فسخ ثم لبى أيضا عن شيرمة فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: «حج عن نفسك ثم حج عن شيرمة» أي مكان الحج المفسوخ ووجه الدلالة منه أن الإحرام بالحج قد انعقد عن غيره ثم أمره بنقله إلى نفسه، وهذا خلاف قول الشافعية؛ لأنهم يزعمون أن الإحرام قد انعقد عنه لا عن غيره. انظر الحاوي الكبير ٢١/٤

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) تقدم تخريجه في ص ٥٨٩

والثاني : [ أن ] <sup>(١)</sup> قوله : « حج عن نفسك » يعني استدم الحج وذلك جائز ، كما يقال للمصلي : صل إي استدم الصلاة . والثالث : أن ما ادعوه من الفسخ غير صحيح <sup>(٢)</sup> ، والمحفوظ أن المسلمين كانوا أحرموا إحراما مطلقا <sup>(٣)</sup> ،

(١) ساقطة من أو ط

٥٩٠

(٢) قلت : بل هو صحيح ثابت في الصحيحين كما تقدم آنفا في ص <sup>١</sup> وستأتي أحاديث أخر تدل على الفسخ .

(٣) ما ذكره المصنف أنه محفوظ ؛ إنما هو مرسل أخرجه الشافعي في اختلاف الحديث مع الأم ٦٤٦/٢ ، وفي الأم ١٨١/٢ ؛ وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٦/٥ بإسناد صححه النووي في المجموع ١٦١/٧ عن طاوس أنه قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمي حجاً ولا عمرة ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهل ولم يكن معه هدي أن يجعلوها عمرة ... الحديث

وقال الألباني في إرواء الغليل ١٨٤/٤ رقم ١٠٠٥ إسناداه صحيح مرسل ولكن متنه عندي منكراً لمخالفته للأحاديث الصحيحة ... إلخ

وأورد البيهقي في السنن الكبرى ٥/٥ - ٨ أحاديث أخرى قال : إنما تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم إحراماً مطلقاً . وقال النووي في المجموع ١٦١/٧ : لا دلالة فيها أصلاً إلا في حديث مرسل وهو ما رواه الشافعي والبيهقي بإسنادهما الصحيح عن طاوس ثم ذكر حديث طاوس المتقدم .

إذا ثبت هذا فإن هذا المرسل معارض بما هو أقوى منه وهي أحاديث صحيحة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أحرموا إحراماً معيناً ومن تلك الأحاديث ما أخرجه البخاري مع الفتح ٤٩٤/٣ ، رقم : ١٥٦٨ ؛ ومسلم ٨٨٤/٢ رقم : ١٤٣ ( ١٢١٦ ) عن جابر رضي الله عنه أنه حج مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ساق البدن معه وقد أهلوا بالحج مفرداً فقتلهم : أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمت بها متعة فقالوا : كيف تجعلها متعة وقد سمي بالحج ؟ فقال : « افعلوا ما أمرتكم فلولا أني سقت الهدي لفعلت مثل الذي أمرتكم ولكن لا يحل مني حرام حتى يبيغ الهدي محله » ففعلوا .

فأمرهم رسول الله ﷺ أن يصرفوه إلى العمرة وقصد به البيان وذلك [جلئز] <sup>(١)</sup>  
 (لأن) <sup>(٢)</sup> المشركين كانوا يقولون: إن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور  
 ؛ وكانوا يقولون: إذا دخل صفر وعفا (الأثر) <sup>(٣)</sup> [وبرأ الدبر] <sup>(٤)</sup> حلت العمرة  
 لمن اعتمر <sup>(٥)</sup>.

ومنها ما أخرجه البخاري أيضا مع الفتح ٤٩٣/٣ رقم ١٥٦٢ ؛ ومسلم ٨٧٣/٢ رقم ١١٨  
 (١٢١١) عن عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام  
 حجة الوداع فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحجة وعمره ، ومنا من أهل بالحج ، وأهل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج ، فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة لم يخلوا حتى كان يوم  
 النحر .

<sup>(١)</sup> ساقطة من أ

<sup>(٢)</sup> في أ : أن

<sup>(٣)</sup> في ط: الوبر والذي أثبتته هو الموافق لرواية الصحيحين والذي في ط : موافق لما في رواية أبي داود  
 ٥٠٢/٢ ، رقم ١٩٨٧ ومعنى قوله : عفا الأثر . أي اندرس أثر الإبل وغيرها في سيرها ، ويحتمل  
 أثر الدبر الذي سيأتي معناه . ومعنى عفا الوبر أي كثر وبر الإبل الذي حلق بالرحال .  
 فتح الباري ٤٩٨/٣ والنهاية في غريب الأثر ٢٦٦/٣ .

<sup>(٤)</sup> ساقطة من ب. وقوله برأ بفتح الراء لغة أهل الحجاز وغيرهم يكسرها، يقال: برأ وبرئ من  
 مرضه . والدبر — بالتحريك — الجرح الذي يكون في ظهر البعير . انظر النهاية في غريب  
 الحديث ١١١/١ ، ٩٧/٢ ، وفتح الباري ٤٩٨/٣

<sup>(٥)</sup> أخرجه البخاري مع الفتح ٤٩٣/٣ ، رقم: ١٥٦٤ ؛ ومسلم ٩٠٩ / ٢ ، رقم: ١٩٨٠ ( ١٢٤٠ )  
 من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وقد سقت لفظه في ص: ٥٤٣

فبين رسول الله ﷺ أن العمرة في أشهر الحج جائزة ، خلاف ما قاله  
المشركون . ويدل عليه أيضا من القياس أنه لم يحج حجة الإسلام فلم يصح أن  
يحج عن غيره ، (أصله)<sup>(١)</sup> الصبي يحج عن غيره . فإن قيل : الصبي لا يصح حجه  
، أو قالوا : المعنى في الصبي أنه لو حج مرة لم يصح أن يحج عن غيره ، وليس  
كذلك في مسألتنا ؛ فإنه إذا حج مرة جاز له أن يحج عن غيره . قلنا : ما  
ذكرناه هو أصل علتنا فلم تعارضونا بشيء . على أن المعنى في الصبي أنه لو حج  
مرة لم يسقط بها حجة الإسلام عنه ؛ فلذلك لم يصح أن يحج عن غيره  
، كذلك يجب في مسألتنا إذا لم يحج مرة عن نفسه أن لا يصح حجه عن غيره .  
وقياس آخر وهو أن الإحرام ركن لا يتم الحج إلا به فلم يصح أن  
ينوب/<sup>(٢)</sup> فيه عن غيره من لم يسقط فرضه عن نفسه ، أصله الوقوف  
والطواف.<sup>(٣)</sup>

قالوا : المعنى في الوقوف والطواف أن سببهما قائم ، وهو الإحرام ؛ فلذلك  
لم يصح [أن]<sup>(٤)</sup> ينوب فيهما عن الغير من لم يسقط فرضهما عن نفسه  
والإحرام /<sup>(٥)</sup> ليس سببه قائما فصح ذلك فيه .

(١) في أوب : وأصله

(٢) نهاية ل ١٧٧ من أ

(٣) اخاوي الكبير ٢٢/٤

(٤) ساقطة من أ

(٥) نهاية ل ١٤٥ من ب

والجواب أن سبب الإحرام قائم ، وهو وجود الزاد والراحلة فلا فرق بينه وبين الوقوف والطواف.

وجواب آخر وهو أن الإحرام أكد من الطواف بدليل أن الإحرام إذا أطلق انصرف إلى الفرض ، والطواف إذا أطلق انصرف إلى النفل، ثم ثبت أن الطواف لا يجوز أن ينوب فيه من لم يسقط فرضه عن نفسه فلأن لا يجوز ذلك في الإحرام الذي هو أكد أخرى.

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث ابن عباس<sup>(١)</sup> رضي الله عنهما فهو أن (راويهم)<sup>(٢)</sup> الحسن بن عماره<sup>(٣)</sup> عن عبد الملك بن ميسرة<sup>(٤)</sup> عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما. والحسن بن عماره ضعيف ، فلم يثبت حديثهم ولو ثبت لكان الأخذ بحديثنا أولى لأنه أكثر رواة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) هو الحديث الذي تقدم تخريجه في ص ٥٨٧

(٢) في ط: رواية

(٣) الحسن بن عماره البجلي مولا هم ، أبو محمد الكوفي قاضي بغداد ، متروك مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. انظر ترجمته في كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمستروكين ٢٢٩/١ ؛ والتقريب ٢٠٧/١

(٤) عبد الملك بن ميسرة ، الهلالي ، أبو زيد ، العامري ، الكوفي ، الزراد ، ثقة . روى عن ابن عمر وأبي الطفيل وزيد بن وهب وطاوس وغيرهم وعنه شعبة ومسعر وغيرهم. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٤٢٦/٦ ؛ والتقريب ٦٢١/١

(٥) راجع ص ٥٨٨

والجواب عن حديث الخثعمية أنه قد روي أنه رجع عنه وقال الصحيح

حديث شبرمة<sup>(١)</sup>. وقولهم: إن رسول الله ﷺ لم يسألها أحججت حجة الإسلام

أم لا؟ هو أن النبي ﷺ كان قد عرف أنها قد حجت حجة الإسلام لأنه

[قد]<sup>(٢)</sup> روي أنها سألته بمعنى<sup>(٣)</sup> / (٤) وذلك بعد الحج. وأيضاً فإنه لا يجوز أن

يأمرها صلوات عليه بالحج عن أبيها إلا بعد علمه (أها)<sup>(٥)</sup> قد حجت حجة

الإسلام؛ لأننا أجمعنا على أن حجة الإنسان عن الغير قبل إسقاط الفرض عن

---

(١) إن كان مراد المصنف بهذا القائل هو الحسن بن عمار فإنه لم يرو حديث الخثعمية وإنما رواه

ابن شهاب الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما. وروى الدارقطني

٢٦٩/٢ بسنده عن الحسن بن عمار عن عبد الملك بن ميسرة عن عاصم عن ابن عباس

رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة... فساق

الحديث ثم قال هذا هو الصحيح عن ابن عباس والذي قبله وهم، يقال: إن الحسن بن عمار

كان يرويه ثم رجع عنه إلى الصواب فحدث به على الصواب موافقاً لرواية غيره عن ابن عباس

وهو متروك الحديث على كل حال.

(٢) ساقط من أوط

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ١٠/١١، رقم ٦٢٢٨ من طريق شعيب عن الزهري قال أخبرني

سليمان بن يسار أخبرني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال أردف رسول الله صلى الله

عليه وسلم الفضل بن عباس يوم النحر... وأقبلت امرأة من خثعم وضيفة تستفتي رسول الله

صلى الله عليه وسلم... الحديث.

(٤) نهاية ل ٥٧ من ط

(٥) في ط: بأها



نفسه معصية ولم يكن رسول الله ﷺ يأمر بالمعصية. والجواب (عن) <sup>(١)</sup> قولهم

: إن رسول الله ﷺ شبه الحج بالدين [هو أنه شبهه بالدين] <sup>(٢)</sup> في جواز أن يفعله الإنسان عن غيره ، ولم يرد أنه مثله في سائر أحكامه ، يدل على ذلك أن قضاء الدين لا يفتقر إلى النية ، والحج عن الغير يفتقر إلى النية ، فدل على ما ذكرناه. وأما الجواب عن قولهم : ما صح منه أن ينوب فيه عن غيره بعد

إسقاط الفرض عن نفسه صح أن ينوب فيه عن غيره (قبل) <sup>(٣)</sup> إسقاط الفرض عن نفسه فهو أن ذلك يبطل بالطواف والوقوف ، فإن النيابة فيهما تصح بعد إسقاط الفرض ولا تصح قبله (ثم) <sup>(٤)</sup> المعنى في الكفارة والزكاة أنه لو أخرج

بعضها عن (نفسه) <sup>(٥)</sup> جاز [له] <sup>(٦)</sup> أن ينوب فيهما عن غيره ، [وليس كذلك

في مسألتنا فإنه لو فعل بعض الحج عن نفسه لم يجوز أن ينوب فيه عن غيره.] <sup>(٧)</sup> أو نقول : المعنى في الزكاة والكفارة أنه لو أطلق النية فيهما انصرفت إلى النفل ، وليس كذلك في مسألتنا فإن الإحرام لو أطلق انصرف إلى الفرض ، فبان الفرق بينهما .

---

(١) في أ : أن

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب

(٣) في ط : بعد

(٤) في ب : فإن

(٥) في ط : نفسها

(٦) ساقطة من ط

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

فإن قالوا : لا نسلم أنه إذا أحرم مطلقا انصرف إلى الفرض فالجواب أن  
 (المشهور الصحيح)<sup>(١)</sup> من مذهب أبي حنيفة ما ذكرناه<sup>(٢)</sup> وهو الذي رواه محمد  
 ابن الحسن ، وحكاه الطحاوي والكرخي<sup>(٣)</sup> وغيرهما ، وما عداه غير ثابت والله  
 أعلم [بالصواب]<sup>(٤)</sup> .

فروع : قد ذكرنا أن من لم يحج حجة الإسلام لا يجوز أن يحج  
 عن غيره<sup>(٥)</sup> ، فإن الحج يقع عن نفسه ويجب عليه أن يرد الأجرة إلى الذي  
 استأجره ؛ لأنه استؤجر على أن يحج عن الغير فلما وقع الحج عن نفسه لم  
 يحصل ما استؤجر عليه فوجب رد الأجرة<sup>(٦)</sup> .

(١) في ط: الصحيح المشهور

(٢) انظر بدائع الصنائع ٤٥٧/٢ ؛ والمبسوط ١٥٢/٤ ؛ وفتح القدير ٣٤٣/٢ ؛ ومجمع الأنهر  
 ٢٦٠/١

(٣) الكرخي هو عبيد الله بن الحسن بن دلال الشهير بأبي الحسن الكرخي من أهل كرخ جلدان  
 بنواحي العراق ، سكن بغداد ، ودرس بها ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق ، وتفقه على  
 يديه أبو بكر الحصاص وغيره ، شرح الجامع الصغير ، والجامع الكبير ، وله كتاب في الأصول  
 معروف باسمه توفي سنة ٣٤٠ هـ انظر ترجمته في الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٤٩٣/٢ ؛  
 والفوائد البهية ص: ١٠٨ ، ١٠٩

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) انظر ذلك في ص: ٢٨٦

(٦) انظر الأم ١٨٤/٢ ؛ والحاوي الكبير ٢٢/٤

فإن استؤجر رجل أن يحج عن غيره تطوعا وقلنا : لا يصح ذلك فهل يلزمه

رد / <sup>(١)</sup> الأجرة أم لا ؟ فيه قولان <sup>(٢)</sup> : أحدهما يلزمه ذلك ، كما لو استؤجر لحجة الإسلام ولم يكن حجها عن نفسه .

والثاني : لا يلزمه رد الأجرة . والفرق بينهما أن المستأجر لحجة الإسلام حصلت له فلم يتلف من منفعه شيء ، وليس كذلك الأجير لحجة التطوع فإن الحجة لم تحصل له ولا للذي استأجره فلم يلزمه رد الأجرة ؛ (لأنه) <sup>(٣)</sup> في مقابلة ما تلف من منفعه ، وهذا ليس بشيء ؛ لأن صاحب الشرع ﷺ قد حكم بصحة إحرامه ، فإذا لم يقع عن الذي استأجره فيجب أن يقع عن نفسه وإذا كان كذلك فإن منفعه لم تتلف .

---

<sup>(١)</sup> نهاية ل ١٤٦ من ب

<sup>(٢)</sup> هكذا حكى المصنف هذين القولين في هذا الموضع وتبعه الشيرازي ؛ وجعل العمراني ، والرافعي ، والنووي محل هذين القولين في استحقاق الأجير أجره المثل ؛ وأما الأجرة المسماة فإنه لا يستحقها قولاً واحداً . والأظهر من القولين أنه يستحق ؛ لأنه دخل في العقد طامعا في الأجرة انظر البيان ل ١١٣ أ ؛ والعزير ٣/٣٠ ؛ والمهذب والمجموع ٧/٩٦ ، ٩٨ ؛ وروضة الطالبين

١٣/٣

<sup>(٣)</sup> في ب : لأنه

فصل : قال الشافعي [رضي الله عنه]<sup>(١)</sup> يكره أن يقال لمن لم يحج :

ضرورة ؛ لما روي عن رسول ﷺ أنه قال « لا ضرورة في الإسلام »<sup>(٢)</sup> وروي

عنه عليه السلام أنه قال : «المسلم ليس بضرورة»<sup>(٣)</sup>.

(١) ساقطة من ط

(٢) أخرجه أبو طهود ٣٤٩، ٣٤٨/٢، رقم ١٧٢٩؛ وأحمد ٣١٢/١؛ والحاكم ٤٤٨/١، ٤٤٩/٢، ١٦٠، ١٥٩؛ عن ابن حريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرورة في الإسلام » هكنا وقع عندهم عمر بن عطاء غير مسوب وهو عمر بن عطاء بن ورز يفتح الوو وطره ، وهو ضعيف قال الإمام أحمد : كل شيء روى ابن حريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة فهو ابن ورز وكل شيء روى ابن حريج عن عمر بن عطاء عن ابن عباس فهو ابن أبي الخوار وقيل : هو عمر بن عطاء بن أبي نخول وهو ثقة، رواه الطبراني في الكبير ٢٣٤/١١، رقم ١١٥٩٥ هكنا فقال: عن ابن حريج عن عمر بن عطاء بن أبي الخوار عن عكرمة به. وصرح ابن حريج بالإخبار في رواية أحمد والحاكم، وصححه الحاكم والمووي في المجموع ١٠٢/٧، وينظر في سنن الكرى للبيهقي ١٦٤/٥، والصحيح ضعفه ما ذكره الإمام أحمد وابن المعين فقد قال : عمر بن عطاء الذي يروي عنه ابن حريج يحدث عن عكرمة ليس هو بشيء، وهو ابن ورز وهم يضعفونه. كذيب التهذيب ٤٨٤/٧، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣٠/٢، رقم ٦٨٥.

(٣) لم أحده مرفوعا بهذا اللفظ. ورواه البيهقي في السنن الكبرى ١٦٥/٥، والطبراني في الكبير ١٩٠/٩، رقم ٨٩٣٢، عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عبد الله : لا يقول أحدكم إني ضرورة فإن المسلم ليس بضرورة ولا يقول أحدكم إني حاج فإن الحاج هو المحرم قال البيهقي : مرسل وهو موقوف على عبد الله بن مسعود. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٣٤/٣ رواه الطبراني في الكبير والقاسم لم يدرك ابن مسعود .

ورواه الدارقطني ٢٩٤/٢ عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ هـى أن يقال للمسلم ضرورة .

ورواه الدارقطني أيضا ٢٩٣/٢ عن سفيان عن ابن حريج عن عطاء عن ابن عباس أراه رفعه قال : لا يقول أحدكم إني ضرورة .

قال أصحابنا وهي كراهة تنزيه لا كراهة تحريم<sup>(١)</sup>، كما كره أن يقال لصلاة العشاء : العتمة<sup>(٢)</sup>. والأصل فيه قوله ﷺ «لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء فإنهم كانوا يعتمون عن الإبل»<sup>(٣)</sup> كما كره العتمة أن يقال: صلاة الغداة ؛ وإنما يقال صلاة الفجر والصبح<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر البيان ل ١٤ ؛ والمهذب مع المجموع ١٠١/٧

(٢) قال الشافعي في الأم ١٥٦/١ : فأحب أن لا تسمى إلا العشاء . وقال النووي : يستحب أن لا تسمى عتمة ، هكذا قاله المحققون من أصحابنا ، وكذلك قال الشافعي في الأم ، وقال المصنف يعني الشيرازي وأبو حامد وطائفة قليلة يكره أن تسمى عتمة . انظر المهذب والمجموع ٤٣، ٣٩/٣

(٣) أخرجه مسلم ٤٤٥/١ ، رقم : ٢٢٨ ( ٦٤٤ ) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما . ومعنى قوله : يعتمون أي يدخلون في عتمة الليل وهي ظلمته . النهاية في غريب الحديث ١٨٠/٣

(٤) قال الشافعي في الأم ١٥٦/١ لها اسمان الصبح والفجر لا أحب أن تسمى إلا بهما . وقال النووي في المجموع ٤٨/٣ وكذلك قال المحققون من أصحابنا وقول المصنف — يعني الشيرازي — وشيخه القاضي أبي الطيب يكره أن تسمى غداة غريب ضعيف لا دليل عليه ؛ لأن المكروه ملأ ثبت فيه فهي غير حازم ولم يرد في الغداة فهي بل اشتهر لفظ الغداة فيها في الحديث وفي كلام الصحابة رضي الله عنهما من غير معارض فالصواب أنه لا يكره لكن الأفضل الفجر والصبح والله أعلم .

وكما يكره أن يقال للطواف بالبيت : أشواط<sup>(١)</sup> وكانت العرب تسمى من لم يحج ضرورة ؛ لأنه صر النفقة وأمسكها<sup>(٢)</sup> وكذلك يسمون من لم يستزوج ضرورة ؛ لأنه صر الماء في ظهره<sup>(٣)</sup>.

(١) قال الشافعي في الأم ٢٦٦/٢ أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول شوط ، دور للطواف ولكن يقول : طوافين . قال الشافعي رحمه الله تعالى وأكره من ذلك ما كره مجاهد لأن الله عز وجل قال ﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ فسمى طوافا .. إلخ . قال النووي في المجموع ١٠٥/٧ هكذا نص عليه الشافعي وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر وابن عباس تسمية الطواف شوطا وهذا يقتضي أن لا كراهة فيه إلا أن يقال : إنما استعملناه لبيان الجواز وهذا جواب ضعيف . إهـ

قلت : رواية ابن عمر المشار إليها في صحيح البخاري مع الفتح ٥٥٠/٣ رقم : ١٦٠٤ ، ومسلم ٩٢١/٢ رقم ٢٣٣ ( ١٢٦٢ ) قال : سعى النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أشواط ومشى أربعة في الحج والعمرة . وهذا لفظ البخاري .

وأما رواية ابن عباس فهي في صحيح البخاري مع الفتح ٥٤٨/٣ ، ٥٤٩ ، رقم : ١٦٠٢ ، ومسلم ٩٢٣/٢ رقم ٢٤٠ ( ١٢٦٦ ) : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقال المشركون إنه يقدم عليكم وقد وهنتهم حمى يثرب فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا بين الركبتين ولم يمنعهم أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم .

(٢) انظر الصحاح ٧١١/٢ ، ولسان العرب ٣٢٤/٧ ومعجم مقاييس اللغة ٢٨٤/٣

(٣) قال ابن دريد في جوهرة اللغة ٤٢٨/٣ الأصل في الضرورة أن الرجل في الجاهلية كان إذا أحدث حدثا لجأ إلى الكعبة ... فكان إذا لقيه ولي الدم بالحرم قيل له : هو ضرورة فلا تمحه فكثر ذلك في كلامهم حتى جعلوا المتعبد الذي يجتنب النساء وطيب الطعام ضرورة وضروريا وذلك عن النابغة بقوله :

لو أنها عرضت لأشمط راهب عبد الإله ضرورة متعبد . وانظر مقاييس اللغة ٢٨٤/٣

قال الشاعر :

(ولو) <sup>(١)</sup> أنها عرضت لأشعث <sup>(٢)</sup> راهب عبد الإله ضرورة متعبد <sup>(٣)</sup> .

ومنه سميت المحفلة مصراة <sup>(٤)</sup> (لجمع) <sup>(٥)</sup> اللب في ضرعها . والله أعلم بالصواب .

مسألة : قال الشافعي رحمه الله : وكذلك لو أحرم تطوعا وعليه حج كان

فرضه / <sup>(٦)</sup> أو بعمره كانت فرضه <sup>(٧)</sup> .

وهذا كما قال ، من كان عليه حج واجب كحجة الإسلام ، أو القضاء ،

/ <sup>(٨)</sup> أو النذر فأحرم بحج تطوع لم يصح وانصرف إحرامه إلى ما وجب عليه <sup>(٩)</sup>

الشيخ السمرقاني : لو

(١) ~~كانت في النسخة وفي ديوان النابغة: لو~~ ، وهو كذلك في جمهرة اللغة ٤٢٨/٣

(٢) الأشعث الذي اختلط شبيه بسواد الشباب . معجم مقاييس اللغة ٢١٤/٣ ، ولسان العرب ١٩٦/٧

(٣) البيت للنابغة الذبياني انظر في ديوانه ص: ٩٥

(٤) المصراة مأخوذة من صرى يصري إذا جمع ، وهو تفسير مالك والكافة من الفقهاء ، وأهل اللغة وشرعا : أن يترك البائع حلب الناقة أو غيرها عمدا مدة قبل بيعها ليوهم المشتري كثرة اللبن . انظر مغني المحتاج ٦٣/٢ ؛ وهدي الساري — مقدمة فتح الباري — ص ١٥١ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ٣/ ج ١ ق ١٧٦/٢

(٥) في ب : لجمعها

(٦) نهاية ل ١٧٨ من أ

(٧) مختصر المزني مع الأم ٧٠/٩

(٨) نهاية ل ٩٨ من ط

(٩) انظر الأم ١٧٩/٢ ، والحاوي الكبير ٢٢/٤ ، والتهذيب ٢٤٧/٣

وقال أبو حنيفة : يصح ما نواه وينصرف الإحرام إليه<sup>(١)</sup>.  
واحتج من نصره بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: « إنما الأعمال بالنيات وإنما لأمرئ ما نوى »<sup>(٢)</sup> وهذا قد نوى التطوع فيجب أن يحصل له ذلك . قالوا : ولأنها عبادة تشتمل على أفعال متغايرة ، أو عبادة لها تحليل وتحريم ، أو عبادة تنقسم (فرضا ونفلا)<sup>(٣)</sup> فصح أن يتطوع فيها من لم يسقط فرضها عن نفسه ، أصل ذلك الصلاة .  
ودليلنا أنه أحرم بالحج ولم يكن أسقط فرضه عن نفسه فوجب أن ينصرف الإحرام إلى فرضه ، أصله إذا أطلق الإحرام .  
ولأن الإحرام ركن لا يتم الحج إلا به فلا يجوز أن يتنفل به من لم يسقط فرضه عن نفسه ، أصله الطواف<sup>(٤)</sup> ؛ ولأنها عبادة تجب الكفارة بفسادها فلم يجز أن يتنفل بها من لم يسقط فرضها عن نفسه ، أصله صيام رمضان<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر المبسوط ١٥١/٤، وندائع الصنائع ٤٥٧/٢

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٦٨

(٣) في ط: نفلا وفرضا

(٤) الخاوي الكبير ٢٣/٤

(٥) المصدر السابق.



فإن قالوا : رمضان لا يصح (التنفل)<sup>(١)</sup> به قلنا : هذا خطأ ؛ (فإن)<sup>(٢)</sup> صيام

رمضان نافلة في حق الصبي / فريضة في حق البالغ .

واستدلال في ( )<sup>(٤)</sup> المسألة وهو أن سائر العبادات إذا أطلق النية فيها

انصرفت إلى النفل دون الفرض إلا الحج فإنه إذا أطلق النية فيه انصرف إلى

الفرض ، كذلك يجب [أن تنصرف]<sup>(٥)</sup> نية التطوع فيه ممن لم يسقط فرضه عن

نفسه إلى الفرض الذي (وجب عليه)<sup>(٦)</sup>

وأما الجواب عن احتجاجهم بالخبر فهو أنه عام نخصه بدليل ما ذكرناه . أو

نقول : قوله : «إنما الأعمال بالنيات» لم يرد به ~~النية~~ من طريق المشاهدة ؛

وإنما أراد به من طريق الحكم ، وكذلك نقول : إذا نوى بحجته التطوع كتب

له ثواب التطوع الذي نواه دون غيره .

وأما الجواب عن قياسهم على الصلاة فهو أنا نقلبه فنقول : لأنها عبادة

تشتمل على أفعال متغايرة ، أو لها تحليل وتحريم ، أو تنقسم فرضاً ونفلاً

فوجب أن تستوي نية النفل فيها وإطلاق النية ، كالصلاة . ثم المعنى في الصلاة

---

(١) في ط : النفل ، وهي مطموسة في أ

(٢) في ط : لأن

(٣) نهاية ل ١٤٧ من ب

(٤) في ط زيادة : حق

(٥) ساقطة من ط

(٦) طمس في أ

أنه لو (أطلق)<sup>(١)</sup> نيتها انصرفت إلى النفل ، فكذلك إذا نوى بها النافلة ،  
[وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإنه لو أطلق نية الإحرام انصرف إلى الفرض ،  
فكذلك إذا نوى (به)<sup>(٢)</sup> النفل]<sup>(٣)</sup> فبان الفرق بينهما .

## فصل : إذا كان عليه حجة الإسلام وحجة مندورة فأحرم بالحج

تطوعا انصرف إلى حجة الإسلام ، <sup>(٤)</sup> [وكذلك إذا أحرم بحجة النذر انصرف  
إلى حجة الإسلام]<sup>(٥)</sup> ؛ لأن حجة الإسلام وجبت بالشرع وحجة النذر  
والتطوع وجبت كل واحدة منهما بإيجابه إياها على نفسه وما وجب بالشرع  
أكد ، فقلنا : إن الإحرام ينصرف إليه ؛ لهذا المعنى ، وأما إذا كان عليه حجتان  
أحدهما نذر والأخرى قضاء مثل : أن يكون تلبس بالحج ثم أفسده فإن الإحرام  
ينصرف إلى السابق في الوجوب ، فإن كان القضاء وجب عليه قبل النذر  
انصرف الإحرام إلى حجة القضاء ، وإن كان النذر وجب عليه قبل القضاء

---

(١) في ب انطلق

(٢) في ب: بها

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) انظر العزيز ٢٩٨/٣ ، والتهذيب ٢٤٧/٣

(٥) المصدرين المتقدمين

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ط

انصرف الإحرام إلى النذر ؛ لأن كل واحد منهما وجب عليه بإيجابه إياه  
على نفسه لا بالشرع ، فقلنا : إن الإحرام ينصرف إلى السابق وجوبه ؛ لهذا  
المعنى<sup>(١)</sup>.

**فصل** : من أسقط حجة الإسلام عن نفسه جاز له أن يحجها عن غيره  
، ومن أسقط فرض العمرة عن نفسه جاز له أن يعتمر عن غيره . فإن كان قد  
حج عن نفسه حجة الإسلام ولم يعتمر ثم استؤجر ليحج عن غيره ويعتمر  
فقرن بين الحج والعمرة فإن ذلك يكون واقعا عن الأجير ؛ والعلة فيه أنه جمع  
بين ما يصح أن يفعله عن غيره وهو الحج وبين (ما)<sup>(٢)</sup> لا يصح أن يفعله عن  
غيره وهو العمرة ولم (يمكن)<sup>(٣)</sup> تمييز ذلك ؛ لأنه لا يتبعض فكان واقعا عن  
نفسه<sup>(٤)</sup> والله أعلم بالصواب./<sup>(٥)</sup>

---

(١) والصحيح تقدم القضاء على النذر انظر الوجيز والعزیز ٢٩٧/٣-٢٩٨، والتهذيب ٢٤٧/٣

(٢) في أ: من

(٣) في أ: يكن

(٤) هذا الذي قطع به المصنف هو الجديد من قولي الشافعي ، وقال في القلم : إن ما استؤجر له يقع  
عن المستأجر والآجر عن الأجير . انظر العزیز ٢٩٩/٣، والحاوي الكبير ٢٣/٤، والمجموع  
١٠٤/٧

(٥) نهاية ل ١٤٨ من ب ، وبعد هذا كتبت هذه العبارة : انتهى الجزء الثالث من تعليقات القلضي  
أبي الطيب على المزني ويتلوه الجزء الرابع مبدؤا أوله بقوله : باب تأخير الحج ، والحمد لله  
وحده .

## باب تأخير الحج/ (١)

قال الشافعي رحمته الله : أنزلت فريضة الحج بعد الهجرة (٢) . وذكر الفصل إلى آخره .

وهذا كما قال ، عندنا أن تأخير الحج جائز ، ولا يجب فعله على الفور (٣) ، وليس (عن) (٤) أبي حنيفة في ذلك نص . وقال أبو يوسف : هو على الفور ، واختار ذلك أصحاب أبي حنيفة (٥) .

واحتج من نصره بقوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٦) وهذا أمر ، والأمر يجب على الفور (٧) .

---

(١) نهاية ل ٩٩ من ط

(٢) مختصر المزي مع الأم ٧١/٩

(٣) أنظر الأم ١٦٧/٢ ، ونهاية المطلب ل ٢٠٠ ، والبيان ل ١١١ أ

(٤) في ط: عند

(٥) روى عن أبي حنيفة ما يدل على الفور إذ سئل عن له مال ينج به أم يتزوج ؟ قال : بل ينج به . وقال محمد بن الحسن يجوز له التأخير بشرط أن لا يفوته بالموت فإن أخر إلى الموت أتم بالتأخير ، وروي مثله عن أبي حنيفة والمختار عندهم ما قاله أبو يوسف . انظر المسوط ١٦٣/٤ ، ١٦٤ ، وبدايع الصنائع ٢٩٢/٢ ، ٢٩٣ ، والهداية وفتح القدير ٣٢٣/٢ - ٣٢٥

(٦) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٧) الصحيح من مذهب الحنفية أن الأمر ليس على الفور ، ونقل عن بعضهم أنه على الفور . التقرير والتحجير ٣١٥/١ - ٣١٦

قالوا : وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال «من أراد أن يحج فليعجل الحج

قبل مرض المريض ، وتعرض الحاجة ، وتضل الضالة .» <sup>(١)</sup> وروى ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال «من ملك زادا وراحلة ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا» <sup>(٢)</sup>.

قالوا : ولأنها عبادة تحب الكفارة بفسادها فوجبت على الفور أصله الصوم <sup>(٣)</sup>. ولأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة فكانت على الفور كالجهاد ولأن من وجب عليه الحج فأخره حتى مات لا يخلو من أن تقولوا قد أتم أو لم

---

<sup>(١)</sup> أخرجه أحمد ٢١٤/١ ، ٣٢٣ ، ٣٥٥ ، وابن ماجة ٩٦٢/٢ ، رقم : ٢٨٨٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٠ / ٤ ، وأبو نعيم في الحلية ١١٤/١ عن إسماعيل أبو إسرائيل عن فضيل عن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أراد الحج فليعجل فإنه قد يمرض المريض وتضل الضالة وتعرض الحاجة» . قال في مصباح الزجاجة ٣/٣ : هذا إسناد فيه مقال إسماعيل بن خليفة أبو إسرائيل الملائني قال فيه ابن عدي : عامة ما يرويه يخالف الثقات . وقال النسائي ضعيف . وقال الجوزجاني مفتر زائغ . نعم قد جاء : «من أراد الحج فليعجل» بسند آخر رواه الحاكم وقال صحيح ورواه أبو داود أيضا . إهـ

قلت : المتابعة المشار إليها عند أبي داود ٣٥٠/٢ ، رقم : ١٧٣٢ ، وأحمد ٢٢٥/١ ، والدارمي ٢٨/٢ ، والحاكم ٤٤٨/١ ، والبيهقي ٣٤٠/٤ من طرق عن الحسن بن عمرو عن مهران أبي صفوان عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من أراد الحج فليعجل» وصححه الحاكم كما تقدم . وحسنه الألباني في الإرواء ١٦٨/٤ ، رقم ٩٩٠

<sup>(٢)</sup> لم أحده من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مسندا وأشار إليه ابن قدامة في المغني ٣٧/٥ وقد تقدم تخريجه من حديث أبي أمامة رضي الله عنه في ص : ٨ وفي الباب عن علي بن أبي طالب وابن سابط وأبي هريرة مرفوعا وعن عمر بن الخطاب موقوفا . انظر التلخيص الجدير ٤٢٦ ، ٤٢٥/٢

<sup>(٣)</sup> انظر المبسوط ١٦٤/٤

يأثم ، فإن قلت لم يأثم خرج الحج عن أن يكون واجبا وهذا خلاف الإجماع ، وإن قلت قد أثم فلا يخلوا من أن يكون أثم لأجل الموت أو لأجل التأخير ولا يجوز أن يأثم لأجل الموت لأنه فعل الله [تعالى] <sup>(١)</sup> ولا صنع له فيه فثبت أنه أثم لأجل التأخير وذلك يدل / <sup>(٢)</sup> على أنه يجب على الفور .  
ودليلنا ما احتج به الشافعي وهو أن الحج فرض بعد الهجرة (فأخره) <sup>(٣)</sup> رسول الله ﷺ إلى سنة عشر، ولو كان على الفور لم يؤخره <sup>(٤)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> ساقطة من أ

<sup>(٢)</sup> نهاية ل ١٧٩ من أ

<sup>(٣)</sup> في ط : وأخره

<sup>(٤)</sup> أنظر الأم ١٦٧/٢ — ١٦٨ ، ومختصر المزني مع الأم ٧١/٩

قالوا إنما فرض الحج سنة عشر<sup>(١)</sup>. والجواب أن ذلك غير صحيح، والذي يدل على أنه فرض قبل سنة عشر ما روي أن ضمّام بن ثعلبة<sup>(٢)</sup> سأل رسول الله ﷺ في سنة خمس فقال يا رسول الله (أمرك الله)<sup>(٣)</sup> أن تحج؟ قال: «نعم»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر المبسوط ١٦٤/٤

(٢) هو ضمّام بن ثعلبة السعدي من بني سعد بن بكر وقع ذكره في حديث أنس في الصحيحين اختلف في سنة قدومه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ف قيل كان قدومه سنة خمس قال الحافظ وفيه نظر ونقل ابن هشام عن أبي عبيدة أن قدومه كان سنة تسع ورجحه الحافظ. الإصابة ٢١٠-٢١١/٢

(٣) في ب و ط: الله أمرك .

(٤) أخرجه ابن سعد في الطبقات ٢٩٩/١ قال أخبرنا محمد بن عمر قال حدثني أبو بكر بن عبد الله بن أبي سيرة عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن كريب عن ابن عباس قال بعثت بنو سعد بن بكر في رجب سنة خمس ضمّام بن ثعلبة وكان جلدا أشعر ذا غديرتين وافدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل حتى وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فسأله فغلب في المسألة سأله عن أرسله وما أرسله وسأله عن شرائع الإسلام فأجابه رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك كله فرجع إلى قومه مسلما قد خلع الأنداد وأخبرهم بما أمرهم به ونهاهم عنه فما أمسى في ذلك اليوم في حاضره رجل ولا امرأة إلا مسلما وبناوا المساجد وأذنوا بالصلوات. قلت: شيخ ابن سعد محمد بن عمر هو الواقدي وهو متروك مع سعة علمه . انظر التقريب ١١٧/٢ وشيخ الواقدي أبو بكر بن عبد الله رمي بالوضع كما في التقريب ٣٦٥/٢ وشريك بن عبد الله بن أبي نمر صدوق يخطئ كما في التقريب ٤١٨/١ .

وأصل الحديث في البخاري مع الفتح ١٤٨/١ رقم ٦٣ من طريق الليث عن سعيد — هو المقسيري — عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يقول بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ... قال أنشدك بالله الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي صلى الله

ويدل عليه قوله تعالى ﴿وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وهذه الآية نزلت عام

الحديبية سنة ست<sup>(٢)</sup>.

عليه وسلم: «اللهم نعم» فقال الرجل آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورائي من قومي  
وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر.

وليس في هذه الرواية ذكر الحج، وقد ذكر في رواية مسلم ٤١/١، رقم ١٠-١٢ من طريق  
سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس بن مالك قال حينما أن نساء رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع فجاء  
رجل من أهل البادية فقال يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك قال: صدق  
... وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال: صدق... الحديث. وليس  
في رواية مسلم ذكر اسم الرجل. ورواية البخاري ليس فيها ذكر الحج.

وأجاب الحافظ في الفتح ١٥٢/١ عما ذكر من أن قدوم ضمام كان سنة خمس فقال هو غلط من  
أوجه: أحدها أن في رواية مسلم أن قدومه كان بعد نزول النبي في القراءان عن سؤال الرسول  
الله صلى الله عليه وسلم وآية النبي في المائدة ونزولها متأخر جدا.

ثانيها: إن إرسال الرسل بالدعوة إلى الإسلام إنما كان ابتداءه بعد الحديبية ومعظمه بعد الفتح.

ثالثها: في القصة أن قومه أوفدوه وإنما كان معظم الوفود بعد الفتح.

رابعها: في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن قومه دخلوا الإسلام بعد رجوعه إليهم ولم يدخل  
بنو سعد وهو ابن بكر بن هوازن في الإسلام إلا بعد وقعة حنين. فالصواب أن قدوم ضمام  
كان في سنة تسع وبه حزم ابن إسحاق وأبو عبيدة وغيرهما. إهـ.

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٢) روى البخاري مع الفتح ٢٠/٤، رقم ١٨١٥ ومسلم ٨٥٩/٢، رقم ٨٠٠-٨٦٢،  
(١٢٠١) عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال: وقف علي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالحديبية ورأسي يتهافت قملا فقال: «يؤذيك هوامك؟» قلت: نعم. قال: «فاحنق  
رأسك.» أو قال «احلق» قال في نزلت هذه الآية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ  
رَأْسِهِ﴾ إلى آخرها... الحديث وليس في الحديث أن أول الآية نزل في الحديبية وهو محتمل وحزم  
به البيهقي في معرفة السنن ٤٩١/٣ فقال بعد ما أورد هذا الحديث: فثبت بهذا نزول قوله  
﴿وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ إلى آخر الآية زمن الحديبية.



فدل على ما ذكرناه. قالوا إنما أمره الله تعالى بإتمام الحج والعمرة قبل أن

يفرض الحج وفرض بعد ذلك <sup>(١)</sup>.

والجواب أن هذا خطأ لأنه روي عن عمر وعلي أنهما قالوا في تفسير هذه

الآية: تمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك <sup>(٢)</sup>. فأخبر الله تعالى أن المراد بالآية

الابتداء بالحج والعمرة وهذا يدل على وجوب الحج في ذلك الوقت. وأيضاً

فإن رسول الله ﷺ لم يكن عام الحديبية تلبس بالحج فأنزلت عليه هذه الآية

، فدل على أن الحج ذلك الوقت لم يكن تلبس به .

قالوا الحج كان واجبا في شريعة إبراهيم عليه السلام <sup>(٣)</sup> وقد أمر الله تعالى نبيه أن

يتبع ملة إبراهيم <sup>(٤)</sup> (ولا يؤمر) <sup>(٥)</sup> (بإتمام) <sup>(٦)</sup> ما لم يبتدئه وإنما يؤمر بفعله ابتداء

ثم يؤمر بإتمامه .

---

قال ابن كثير في تفسيره ٢١٩/١ في قوله ﴿فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي﴾ — وهو

جزء من الآية — قال :ذكروا أن هذه الآية نزلت في سنة ست أي عام الحديبية .

قلت : فإن ثبت أن هذه الآية نزلت في الحديبية فإن الإجماع منعقد على أن الحديبية كانت سنة

ست في ذي القعدة. انظر المجموع ٨٨/٧

<sup>(١)</sup> انظر المبسوط ١٦٤/٤

<sup>(٢)</sup> تقدم تخريجه في ص ٥١٨

<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى : ﴿وأذن في الناس بالحج﴾ من الآية ٢٧ من سورة الحج

<sup>(٤)</sup> بقوله تعالى : ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين﴾ سورة النحل

الآية ١٢٣

<sup>(٥)</sup> في ب: فلا يؤمر

<sup>(٦)</sup> في ط: بإتمامها

والجواب أن (هذا)<sup>(١)</sup> حجة لنا وهو يدل على أن الحج فرض على الرسول

في أول الإسلام لتقدم شريعة إبراهيم عليه السلام [له]<sup>(٢)</sup>. قالوا إلا أن الحج في شريعة

إبراهيم على الفور دون التراخي. والجواب أن هذه دعوى، وقد روي

أن الله /<sup>(٣)</sup> تعالى لما قال لإبراهيم عليه السلام ﴿وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾<sup>(٤)</sup> رقى جبل

أبي قبيس ونادى يا أيها الناس إن الله قد بنى بيتا (وأمركم)<sup>(٥)</sup> أن تحجوه

<sup>(٦)</sup>. وهذا لا يدل على أنه على الفور كما لو كان ذلك في شريعتنا لم يدل على

أنه على الفور .

قالوا إنما أخره النبي ﷺ إلى سنة عشر لأن المشركين صدوه، وكانت مكة

دار شرك فلم يتمكن النبي ﷺ من فعله .

والجواب أن صد المشركين له كان عام الحديبية، وقد فتح مكة سنة ثمان في

شهر رمضان وخرج منها إلى حنين وصارت مكة دار إسلام<sup>(٧)</sup> /<sup>(٨)</sup> فبطل ما

---

(١) في أ و ب: هذه

(٢) ساقطة من ط

(٣) نهاية ل ١٤٩ من ب

(٤) من الآية ٢٧ من سورة الحج

(٥) في ب: فأمركم

(٦) تقدم تخريجه في ص ٥١٦

(٧) الخاوي الكبير ٢٥/٤

(٨) نهاية ل ١٠٠ من ط

قالوه . فإن قالوا لم يتمكن رسول الله ﷺ من الزاد والراحلة إلى سنة عشر فالجواب أن هذا باطل لأنه فتح مكة سنة ثمان وأقام بها إلى ذي القعدة وكان يمكنه أن يقيم شهرا إلى أن يحج لو كان ذلك واجبا عليه <sup>(١)</sup> . وأيضا فإنه كان قد ساق معه لما اعتمر الحديبية سبعين بدنة <sup>(٢)</sup> وفي بعضها ما يمكن صرفه في الزاد والراحلة ، على أن تأخيره لو كان لهذا المعنى لأمر أصحابه بالحج ؛ لأنهم كلنوا متمكنين من الزاد والراحلة مثل عثمان <sup>(٣)</sup> وعبد الرحمن بن عوف <sup>(٤)</sup> وغيرهما من مياسير الصحابة .

قالوا : إنما أخرج الحج لأنه كان خاف على المدينة من هجوم العدو عليها إذا خرج منها . والجواب أن هذا باطل لأنه قد خرج منها عام الحديبية معتمرا ولم يخش هجوم العدو عليها وكذلك قد خرج منها في عدة من المغازي واستخلف عليها بعض أصحابه .

(١) المجموع ٨٨/٧

(٢) جاء ذلك في رواية المسور بن مخزومة ومروان بن الحكم عند أحمد ٣٢٣/٤ ، وابن خزيمة ٢٩٠/٤ رقم ٢٩٠٦ ، والدارقطني ٢٤٣/٢

(٣) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي أمير المؤمنين أبو عبد الله وأبو عمر ولد بعد الفيل بست سنين على الصحيح أسلم على يد أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وهو أول من هاجر إلى الحبشة ومعه زوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أحد المبشرين بالجنة ، وثالث الخلفاء الراشدين ، ذو المناقب الجمة قتله الخوارج ظلمسا في ذي الحجة بعد عيد الأضحى سنة خمس وثلاثين وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة وعمره ثمانون وقيل غير ذلك . الإصابة ٤٦٢/٢ ، والتقريب ٦٦٣/١

(٤) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري أبو محمد أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ذو المناقب الكثيرة مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل غير ذلك . الإصابة

فمن ذلك ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أسلمت قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث سنوات وقدمت المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخير وقد استخلف على المدينة سباع بن عرفطة<sup>(١)</sup> قالوا إنما لم يحج لاشتغاله بالجهاد .

قلنا بعد وقعة هوازن لم تكن ضرورة تدعو إلى الاشتغال بالجهاد (عن)<sup>(٢)</sup> الحج على أن الجهاد من فرائض الكفايات والحج من فرائض الأعيان فكان يجب تقديم الحج على الجهاد لو كان يجب على الفور . قالوا إنما أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن المشركين كانوا يحجون ويطوفون بالبيت عراة فكره أن يرى

(١) سباع بن عرفطة الغفاري ، ويقال له الكناي : استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على المدينة لما خرج إلى خيبر وإلى دومة الجندل وهو من مشاهير الصحابة . الإصابة ١٣/٢ ، وأسند الغابة ١٧١/٢

(٢) أخرجه أحمد ٣٤٥/٢ ، وابن خزيمة ١٢٠/٢ ، رقم ١٠٣٩ ، وابن حبان - الإحسان - ١٠٩/١٦ - ١١٠ ، رقم ٧١٥٦ ، وأحكام وصححه ٣٧٣/٢ ، ٣٧٣/٣ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٨٣/١ من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه وليس فيه ذكره إسلامه قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث سنوات . وصححه أيضا شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للإحسان ١١٠/١٦ ، والأعظمي في تحقيقه لصحيح ابن خزيمة ١٢٠/٢ وروى الإمام أحمد في مسنده ٤٧٥/٢ ويعقوب بن سفيان في تاريخه ١٦١/٣ وابن سعد في الطبقات ٣٢٧/٤ وأحمد في مسنده ١٠٥٦ رقم ٢٥٤/٢ من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت أبا هريرة يقول صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين .

وروى ابن سعد أيضا في الطبقات ٣٢٧/٤ ويعقوب بن سفيان ١٦١/٣ من طريق حميد بن عبد الرحمن قال صحب أبو هريرة النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين وهذا لفظ ابن سعد . قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥٩٠/٢ وهذا أصح فمن فتوح خيبر إلى الوفاة أربعة أعوام وليال .

(٣) في ط: على

عورائهم<sup>(١)</sup>، وبعث أبا بكر<sup>(٢)</sup> ﷺ أميرا على الموسم في سنة تسع وأتبعه بعلي  
 ﷺ فتلا سورة براءة في الموسم وقال: «لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف  
 بالبيت عريان» ثم حج بعد ذلك رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>. والجواب أن رسول الله ﷺ  
 كان يمكنه النداء بذلك في سنة ثمان ولا يؤخر الحج إلى سنة عشر ولما أخره مع  
 قدرته على النداء دل على أنه لا يجب على الفور. ويدل عليه من جهة القيلس  
 أنها عبادة وقت جواز فعلها موسع فوجب أن يكون وقت أدائها موسعا  
 كالصلاة<sup>(٤)</sup>. ولأنها عبادة يجوز تأخير ابتداء فعلها عن حالة الإمكان فوجب أن  
 يجوز تأخير جميعها عن حالة الإمكان أصله الصلاة. قالوا تبطل بصلاة المغرب  
 ؛ فإن عندكم يجوز تأخير ابتداء فعلها ولا يجوز تأخير جميعها .

(١) انظر المبسوط ١٦٥/٤

(٢) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي التميمي ، أبو بكر الصديق بن أبي قحافة ،  
 خليفة رسول الله ﷺ ، وقامع المرتدين مناقبه مشهورة ، مات في جمادى الأولى سنة ثلاث  
 عشرة ، وله ثلاث وستون سنة . الإصابة ٣٤١/٢ ، وأسد الغابة ٣٧/٥ .

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٥٦٥/٣ ، رقم: ١٦٢٢ ، ١٦٨/٨ ، رقم ٤٦٥٥ ، ٤٦٥٦ ، ومسلم  
 ٩٨٢/٢ ، رقم: ٤٣٥٠ — ١٣٤٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنهما .

(٤) الحاوي الكبير ٢٦/٤

والجواب أن لنا في المغرب قولين أحدهما: أن /<sup>(١)</sup> لها وقتين<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا يجوز تأخير جميعها (إلى)<sup>(٣)</sup> الوقت الآخر. والقول الثاني أن لها وقتاً واحداً وهو قدر الوقت الذي يمكنه إذا غربت الشمس أن يلبس ثيابه ويتوضأ ويؤذن ويقيم ويصلي المغرب متمهلاً في جميع ذلك<sup>(٤)</sup>. فعلى هذا يجوز إذا كانت هذه العلة كلها مزاحة أن يؤخر جميع الصلاة إلى آخر الوقت فلم يلزم ما قالوه. قياس آخر وهو أن كل زمان إذا حج فيه كان مؤدياً لا قاضياً فإنه لا يكون بالتأخير إليه آثماً ولا عاصياً أصله السنة الأولى. فإن قالوا لا (نسلم)<sup>(٥)</sup> [أنه]<sup>(٦)</sup> إذا أخر الحج ثم فعله أن يكون مؤدياً.

(١) نهاية ل ١٥٠ من ب

(٢) وهو قول الشافعي القدم نقله عنه أبو ثور وأكره جمهور الشافعية؛ لأن الزعفراني وهو أثبت رواية القدم روى عن الشافعي أن للمغرب وقتاً واحداً. وما نقله أبو ثور هو الصحيح عند جماعة من الشافعية منهم ابن حزيمة والخطابي والبيهقي والبعوي والغزالي ونقل ذلك عن أبي ثور والمزني وابن المنذر وأبي عبد الله الزبير بن علقمة أيضاً العجلي وابن الصلاح والرويان والنووي وقال: وعلق الشافعي القول به في الإماماء على ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث بكل أحاديث والإماماء من كتب الشافعي الحديث فيكون منصوباً عليه في القدم والحديث هذا كله مع وصيته إذا صح الحديث فهو مذهبي. المجموع ٣/٣٤، ٣٥

(٣) في أ و ب: في

(٤) وهو قول الشافعي في الحديث ونقله الزعفراني عن الشافعي في القدم وعنه أكثر أصحابه. انظر المجموع ٣/٣٤، ٣٣، والمنهاج ومعني المحتاج ١/١٢٢، ١٢٣

(٥) في ب: مسلم

(٦) ساقطة من أ و ب

فالجواب أن هذا خرق للإجماع فإن الناس أجمعوا على أن من وجب عليه الحج في عام فأخره إلى عام آخر ثم فعله يسمى مؤدياً لا قاضياً<sup>(١)</sup>. فإن قالوا يطل بالوضوء فإنه إذا أخره حتى خرج وقت الصلاة ثم توضأ كان مؤدياً / (به)<sup>(٢)</sup> وآثماً بتأخيره .

(الجواب)<sup>(٣)</sup> أن الوضوء ليس بمقصود في عينه وإنما يراد للصلاة فهو تبع لها إذ كان من شرائطها والصلاة إذا فعلت بعد خروج وقتها كانت قضاء فكذلك الوضوء<sup>(٤)</sup>/<sup>(٥)</sup>. فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية (وقولهم)<sup>(٦)</sup> إن الأمر يجب على الفور فهو أن الأمر على التراخي عند أكثر أصحابنا<sup>(٧)</sup>، ولو سلمنا أنه على الفور فإنما يكون ذلك في الأمر المطلق، وههنا أمر قرنت به قرينة دلت على أنه ليس على الفور وهو فعل رسول الله ﷺ على التراخي<sup>(٨)</sup>.

(١) المجموع ٨٩/٧ نقلاً عن المصنف

(٢) نهاية ل ١٨٠ من أ

(٣) في ب و ط : له

(٤) في ب : والجواب

(٥) المجموع ٨٩/٧ نقلاً عن المصنف

(٦) نهاية ل ١٠١ من ط

(٧) في ط : فهو

(٨) انظر الإحكام للآمدي ٣٨٧/٢، والمجموع ٩١/٧ نقلاً عن المصنف

(٩) المجموع ٩١/٧ نقلاً عن المصنف

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله عليه السلام «من أراد أن يحج فليعجل الحج» <sup>(١)</sup> فهو أن الحديث حجة لنا لأنه وكله إلى إرادته واختياره ولو كان على الفور لم يعلقه على اختياره <sup>(٢)</sup>.

وأما الجواب عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما فهو أنه محمول على من اعتقد أن الحج ليس بواجب أو لا ثواب على فعله فترك الحج بعد وجوبه عليه لهذا المعنى .

وأما الجواب عن قياسهم على الصوم فهو أن المعنى في الصوم أن وقت فعله مضيق فكان وجوبه مضيقا <sup>(٣)</sup>. أو نقول الصوم لا يجوز تأخير ابتداء فعله عن حالة الإمكان فلم يجز تأخير جميعه عن حالة الإمكان والحج بخلاف ذلك ؛ فلن وقت (جواز فعله) <sup>(٤)</sup> موسع فكان وقت أدائه موسعا (وكذلك) <sup>(٥)</sup> ابتداء فعله يجوز تأخيره عن حالة الإمكان [فجاز تأخير جميعه عن حالة الإمكان] <sup>(٦)</sup> وبطلان الفرق بينهما .

(١) تقدم تخرجه في ص ٨٠ م ٦٠

(٢) الحاوي الكبير ٢٦/٤ ، والمجموع ٩١/٧ وذكر جوابا آخر وهو أن الحديث ضعيف .

(٣) المصدرين المتقدمين

(٤) في ط: جوازه

(٥) في أ كذلك ، وفي ب: فكذلك

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ط



وأما الجواب عن قياسهم على الجهاد فهو أنا لا نسلم وجوبه على الفور بل الرأي فيه إلى الإمام فما رأى فيه المصلحة من فعله على الفور أو التراخي جاز ذلك على أن في تأخير الجهاد ضررا على المسلمين وكسرا لهم<sup>(١)</sup>، وهذا المعنى معدوم في الحج فافترقا. وأما الجواب عن قولهم إذا أخره حتى مات لا يخلو من أن تقولوا يَأْتُم أو لا يَأْتُم فهو أنه يَأْتُم بلا خلاف بين أصحابنا<sup>(٢)</sup>، واختلفوا في الوقت الذي يَأْتُم بتأخيره عنه فقال أبو إسحاق المروزي هو الوقت الذي يعقبه الموت لا [ما]<sup>(٣)</sup> قبل ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقال غيره من أصحابنا يَأْتُم بالتأخير إلى الموت في الجملة من غير تعبير للوقت<sup>(٥)</sup>، فهذا القائل يقول من وجب عليه الحج فإننا نقول له يجوز لك تأخيره بشرط السلامة على أن تأتي به، فإن لم تأت به حتى /<sup>(٦)</sup> مت كنت

(١) المجموع ٩١/٧ - ٩٢ نقلا عن المصنف.

(٢) قال إمام الحرمين وهو المذهب، وأبعد بعض الفقهاء فقال: لا يموت عاصيا وهو قول عري عن الإحاطة بأصول الفقه. إهـ.

وذكر النووي وخها ثالثا وهو أن الشيخ يعصي دون الشاب، والأول هو الأصح بالاتفاق. نهاية المطلب ل ٢٠٠، والمجموع ٩٤/٧ والبيان ل ١١ ب

(٣) ساقطة من ب

(٤) وهو الأظهر عند الرافعي انظر العزيز ٢٩٧/٣، والحاوي الكبير ٢٦/٤، والمجموع ٩٤/٧

(٥) واختاره الصيدلاني وإمام الحرمين. انظر نهاية المطلب ل ٢٠٠، والعزيز ٢٩٧/٣، والمجموع ٩٤/٧

(٦) نهاية ل ١٥١ من ب

مأثوما ، كما نقول من أخرج روشنا إلى شارع يجوز لك بشرط السلامة  
 ، فإن وقع على إنسان فقتله كنت ضامنا. <sup>(١)</sup> فكذا يجوز للإمام أن يعزر أحد  
 الرعية ، وللمؤدب أن يضرب الصبي ، وللرجل أن يضرب زوجته تأديبا بشرط  
 السلامة فإن أدى فعلهم إلى التلف كانوا ضامين <sup>(٢)</sup> .

وقال أبو علي بن أبي هريرة والظري <sup>(٣)</sup> : يجوز له تأخير الحج ما غلب على  
 ظنه الحياة والسلامة ، وإذا غلب على ظنه الموت أثم بالتأخير <sup>(٤)</sup> .  
 قالوا: فهذا يخرج الحج عن حال الوجوب إلى أن يصير تطوعا .

✽ الرد على الشرح المعجم الوسيط ٢٤٢/١  
<sup>(١)</sup> انظر المنتهاج ومغني المحتاج ٨٥/٤

<sup>(٢)</sup> المجموع ٩٢/٧

<sup>(٣)</sup> لعل المراد به أبو علي الظري ، تلميذ أبي علي ابن أبي هريرة .

<sup>(٤)</sup> إذا خشي الموت أو العطب لم يجز له التأخير على الأصح لأن الواجب الموسع لا يجوز تأخيره  
 إلا بشرط أن يغلب على الظن السلامة إلى وقت فعله . وفي المسألة وجه آخر أنه يجوز له التأخير  
 لأن أصل الحج على التراخي فلا يتغير بأمر محتمل .  
 انظر روضة الطالبين ٣/٣٣ ، والمجموع ٨٦/٧ ، والعزير ٢٩٥/٣ ومغني المحتاج ٤٦١/١

والجواب أنه ليس كذلك لأن (المتطوع)<sup>(١)</sup> إذا غلب على ظنه الموت ولم  
يفعله [حتى مات]<sup>(٢)</sup> لم يَأْثَمَ، والواجب من الحج بخلافه. وكذلك حجة  
(المتطوع)<sup>(٣)</sup> إذا أخرها ومن عزمه أن لا يفعلها في ثاني الحال لم يَأْثَمَ. والحج  
الواجب إذا أخره، ومن عزمه أن لا يفعله في ثاني الحال أثم بذلك فبان الفرق  
بينهما وصح ما قلناه والله أعلم [بالصواب]<sup>(٤)</sup>

---

(١) في أ التطوع

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) في أ التطوع

(٤) ساقطة من ط

## باب وقت الحج والعمرة.

قال الشافعي رحمته الله قال الله تعالى ﴿الحج أشهر معلومات﴾ <sup>(١)</sup> قال : وأشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة ، وهو يوم عرفة فمن لم يدركه إلى الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج <sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال ، أشهر الحج عندنا شوال وذو القعدة وتسعة أيام من أول ذي الحجة وعشر ليال منه <sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة : أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة <sup>(٤)</sup>. فيحصل الخلاف بيننا وبينه في يوم النحر ، فعندنا أنه ليس من أشهر الحج ، وعنده أنه منها . وفائدة الخلاف تبين بعد إن شاء الله <sup>(٥)</sup>.

وقال مالك : أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بأسره <sup>(٦)</sup>.

---

(١) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

(٢) مختصر المزني مع الأم ٧١/٩

(٣) وهو المذهب انظر الحاوي الكبير ٢٧/٤ ، والمجموع ١٣١/٧ ، ونهاية المطلب ل ٢٠١ ، والبيان ل ١٤١ ب

(٤) مختصر الطحاوي ص ٦١ ، وتحفة الفقهاء ٥٩٤/١ ، والمبسوط ٦٠/٤ - ٦١ ، والهداية مع فتح القدير ٤٣٣/٢

(٥) تظهر فائدة الخلاف في المسألة الآتية في ص ٦٢٣

(٦) انظر بداية المجتهد ٣٢٥/١ ، والإشراف ٢١٩/١ ، والمعونة ٥٠٨/١ ، وجامع الأمهات ص ١٨٧ ، ومختصر خليل ومواهب الجليل ٢٣-٢١/٤

ونص الشافعي على مثل هذا القول في الإملاء <sup>(١)</sup> ، والمذهب ما ذكرناه أولاً .  
 واحتج من نصر مالكا بقوله تعالى ﴿الحج أشهر معلومات﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله أشهر  
 جمع ، وأقل الجمع ثلاثة ، فدل على أن أشهر الحج ثلاثة <sup>(٣)</sup> .  
 واحتج من نصر أبا حنيفة بأن يوم النحر يفعل فيه معظم النسك فكان من  
 أشهر الحج قياساً على يوم عرفة [وما قبله] <sup>(٤)</sup> .  
 ودلينا قوله تعالى : ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج﴾ [فلا  
 رفث] <sup>(٥)</sup> الآية <sup>(٦)</sup> . ومنها دليلان أحدهما : أن الله تعالى حدد شهور الحج  
 (فأخبر) <sup>(٧)</sup> أنها معلومات ، والتحديد لا بد له من فائدة ، وتلك الفائدة عندنا أن  
 الإحرام بالحج لا ينعقد في غيرها ، والفائدة عند مخالفنا أنه يكره الإحرام بالحج في  
 غيرها <sup>(٨)</sup> ، وهذا المعنى موجود في يوم النحر وما بعده ؛ لأن الإحرام بالحج لا

(١) العزيز ٣/٣٢٧ ، والبيان ل ١٤ ب ، والمجموع ٧/١٣١ ، وهداية السالك إلى المذاهب الأربعة

٢/٤٤٥ ، وفتح الباري ٣/٤٩١

(٢) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة

(٣) الإشراف ١/٢١٩

(٤) ساقطة من ط

(٥) ساقطة من ط

(٦) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة

(٧) في ط: وأخير

(٨) وستأتي هذه المسألة في ص ٦٣٧

ينعقد فيه عندنا <sup>(١)</sup> ، ويكره عند / <sup>(٢)</sup> مخالفنا <sup>(٣)</sup> ، فثبت أنه ليس من أشهر الحج <sup>(٤)</sup> . الدليل الثاني : وهو أن الله تعالى قال : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ﴾ <sup>(٥)</sup> فنهى عن الرفث وهو الجماع في وقت الحج <sup>(٦)</sup> .  
وقد يحل الجماع في يوم النحر وهو إذا طاف بعد نصف الليل ورمى بعد طلوع الفجر فيحل له الوطء عندنا في اليوم <sup>(٧)</sup> ، وعندهم لو طاف بعد طلوع الفجر ورمى بعد طلوع الشمس استباح الوطء في بقية يومه <sup>(٨)</sup> . فثبت أن هذا (اليوم) / <sup>(٩)</sup> ليس من جملة <sup>(١٠)</sup> أشهر الحج .

(١) انظر الخاوي الكبير ٢٨/٤

(٢) نهاية ل ١٥٢ من ب

(٣) المبسوط ٦١/٤ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣٠٥/١

(٤) الخاوي الكبير ٢٨/٤

(٥) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة

(٦) وهو تفسير ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انظر تفسير ابن جرير الطبري ١٢٩/٤ - ١٣٣

(٧) انظر الخاوي الكبير ٢٨/٤

(٨) المذهب عند الحنفية أن التحلل الأول يحصل بالخلق لا بالرمي خلافا للمشافعية ، والتحليل الثاني

يحصل بطواف الزيارة و أول وقته الذي لا يجوز قبله حين يطلع الفجر الثاني من يوم النحر فلا

خلاف بينهم . بدائع الصنائع ٣١٤/٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٦٢

(٩) نهاية ل ١٨١ من أ

(١٠) في ط: جملة اليوم ليس .

قالوا : لا يمتنع أن تكون هذه الأحكام مضافة إلى أشهر الحج ثم تختص ببعضها ، كما أن الله تعالى أضاف الذكر إلى الأيام المعلومات بقوله تعالى ﴿ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام﴾<sup>(١)</sup> فالأيام المعلومات هي عشر ذي الحجة<sup>(٢)</sup>، وذكر الله بالتسمية على الذبيحة إنما يكون في يوم النحر خاصة دون غيره<sup>(٣)</sup>. والجواب أن الشيء إذا أضيف إلى وقت فحقيقة ذلك تقتضي تعلقه بجميعه ومن علقه ببعضه احتاج إلى دليل .  
فأما ما ذكروه من أن الذكر يكون يوم النحر خاصة فقد أجاب أبو إسحاق عنه بأن الله تعالى أضاف شهود المنافع وهي التجارة<sup>(٤)</sup> والذكر إلى العشرة الأيلم فافتضى ذلك حصول الأمرين في جميع الأيام ونحن نقول (بهذا)<sup>(٥)</sup> لأن التجارة تكون في تسعة منها والتسمية على الذبيحة تكون يوم النحر .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الحج

(٢) انظر أحكام القرآن للحصاص ٢٣٣/٣

(٣) يتأقت ذبح الهدي أو نحره بأيام النحر حتى لو ذبح قبلها لم يجز . المسوط ٢٦/٤، وبدائع الصنائع ٣٨٩/٢

(٤) فسر ابن عباس رضي الله عنهما شهود المنافع بأنها منافع الدنيا والآخرة أما منافع الآخرة فرضسوان الله تعالى وأما منافع الدنيا فما يصيبون من منافع البدن والذبايح والتجارات . قال ابن كثير وكذا قال مجاهد وغير واحد أنها منافع الدنيا والآخرة . تفسير ابن كثير ٢١٠/٣

(٥) في ب: هذا

وأجاب (القيصري)<sup>(١)</sup> من أصحابنا عنه بأن قال : أخبر الله تعالى بأن التسمية تكون على بهيمة الأنعام في الأيام العشرة. \*

وهو صحيح ؛ لأن التسمية عند سوق الذبيحة ورؤيتها تكون في التسعة ، والتسمية على الذبيح تكون يوم النحر .

ويدل عليه أيضا ما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في ط: النصري . وهي مضموسة في أ . والقيصري بقاف مفتوحة بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ثم صاد مهملة ابن عبد الرحمن القزاز بالقاف والزايين المعجمتين من كبار العراقيين . لا يعرف سنة وفاته . انظر ترجمته في طبقات الأسنوي ٣٠٠/٢ ، وطبقات ابن قاضي شعبة ٢١٩/١ وطبقات ابن

هداية مع طبقات الشيرازي ص ٢١٦ .

\* القصة غير مطبوعة ، وهي من نسخة النسخة النادرة .

(٢) أخرجه الحاكم ٢٧٦/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٢/٤ ، والدارقطني ٢٢٦/٢ ، وعلقه البخاري مع الفتح ٤٩٠/٣ وصححه الحافظ في الفتح ٤٩١/٣



وروي وتسع من ذي الحجة <sup>(١)</sup> وروى أبو الأحوص <sup>(٢)</sup> عن ابن مسعود <sup>(٣)</sup> ،  
 وأبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي <sup>(٤)</sup> عن عبد الله بن الزبير <sup>(٥)</sup> مثل  
 ذلك <sup>(٦)</sup> . ولا يخالف لهم (من) <sup>(٧)</sup> الصحابة <sup>(٨)</sup> .

(١) لم أجد هذه الرواية .

(٢) أبو الأحوص هو عوف بن مالك بن نضلة الجشمي الكوفي روى عن أبيه — وله صحبة — وعن  
 علي وقيل : إنه لم يسمع منه وابن مسعود ، وأبي مسعود الأنصاري ، وغيرهم . وعنه أبو إسحاق  
 السبيعي ومالك بن الحارث السلمي وغيرهما . ثقة ، قتل قبل المائة في ولاية الخجاج على العراق .  
 انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١٦٩/٨ ، والتقريب ٧٦٠/١ ، والإصابة ١٨٥/٣

(٣) أخرجه الدارقطني ٢٢٦/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٢/٤ ، وابن جرير الطبري في تفسيره  
 ١١٥/٤ و أورده السيوطي في الدر المنثور ٢١٨/١ وقال أخرجه وكيع وسعيد بن منصور وابن أبي  
 شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي .  
 وقال في التعليق المغني على الدارقطني ٢٢٦/٢ رجاله ثقات .

(٤) هو محمد بن عبيد الله بن سعيد الأعور ، أبو عون الثقفي كوفي ، وثقه ابن معين ، وأبو زرعة  
 وذكره ابن حبان في الثقات مات في ولاية خالد على العراق . انظر ترجمته في الثقات ٣٨٠/٥ ،  
 والرح والتعديل ١/٨ ، والتاريخ الكبير للبخاري ١٧٠/١

(٥) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، أبو بكر ، وأبو خبيب ولد عام الهجرة وكان أول  
 مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين ولي الخلافة تسع سنين إلى أن قتل في ذي الحجة سنة ثلاث  
 وسبعين . انظر ترجمته في الإصابة ٣٠٩/٢ ، والتقريب ٤٩٢/١

(٦) أخرجه الدارقطني ٢٢٦/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٢/٤ عن أبي سعيد عن محمد بن عبيد  
 الله الثقفي . وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٢١٨/١ إلى ابن المنذر والدارقطني والطبراني والبيهقي  
 قال في التعليق المغني على الدارقطني ٢٢٦/٢ وفي إسناده أبو سعيد وهو البقال اسمه سسعيد ابن  
 المرزبان وهو ضعيف . وانظر التقريب ٣٦٣/١

(٧) في ب: في

(٨) روى مالك ٣١٦/١ ، رقم ٧٨٧ عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : من اعتمر في أشهر الحج في  
 شوال أو في ذي القعدة أو في ذي الحجة قبل الحج ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتع إن

ومن القياس على أبي حنيفة أن يوم النحر يوم سن فيه الرمي فلم يكن من أشهر الحج ، كأيام التشريق <sup>(١)</sup> ، وعلى مالك أن يوم النحر وما بعده زمان لو أحرم فيه بالعمرة ثم أضاف إلى عمرته حجا لم يلزمه دم التمتع [فلم يكن من أشهر الحج ، قياسا على رمضان فإنه لو أحرم بالعمرة في رمضان ثم أضاف إلى عمرته حجا لم يلزمه دم] <sup>(٢)</sup> ، فكذلك ههنا مثله <sup>(٣)</sup>.

(فأما) <sup>(٤)</sup> الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنا قد جعلناها دليلا لنا فبطل تعلقهم بها .

وجواب آخر وهو أن العرب قد تذكر / <sup>(٥)</sup> شيئين وبعض الشيء الثالث وتعبّر عن الكل (بالجمع) <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>.

حج .. إرخ قال الخافظ في الفتح ٤٩١/٣ عن هذا الأثر : لعله تجوز في إطلاق ذي الحجة جمعا بين الروايتين والله أعلم.

وروي إطلاق ذي الحجة أيضا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عزاه السيوطي في الدر المنثور ٢١٨/١ إلى سعيد بن منصور وابن المنذر ٤٩١/٣

(١) الخاوي الكبير ٢٨/٤

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) الخاوي الكبير ٢٨/٤

(٤) في ب : ثم

(٥) نهاية ل ١٥٣ من ب

(٦) في أ و ب : بالجميع

(٧) انظر تفسير ابن جرير ١٢٠/٤

قال تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ (١) فلو طلقها طاهرا  
ثم مضى جزء يسير وحاضت كان ذلك الجزء مضافا إلى قرأين وإن لم يكن قرءا  
كاملا ويعبر عن الكل بالقروء (٢) وكذلك تقول العرب : سرنا ثلاثا وإن كانوا  
ساروا ليلتين وبعض الثالثة ، (فكذلك) (٣) يجوز أن يعبر عن شوال وذو القعدة  
وبعض ذي الحجة بالجمع وإن كانت أقل من ثلاثة .

وجواب آخر وهو أن بعض أصحابنا قال : أقل الجمع اثنان (٤). والدليل عليه  
قوله تعالى ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث﴾ ثم قال تعالى : ﴿وكننا  
لحكمهم شاهدين﴾ (٥) فعبر عنهما بالجمع وكانا حاكمين .  
وكذلك قوله تعالى : ﴿وهل أتاك نبؤ الخصم إذ تسوروا المحراب إذ دخلوا على  
داود ففرع منهم﴾ (٦) وإنما كانا اثنين (٧) فعبر عنهما بالجمع .

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٢) الخاوي الكبير ٢٨/٤، والمجموع ١٢٩/٧

(٣) في ط وكذلك .

(٤) انظر الإحكام للأمدي ٤٣٥/٢

(٥) من الآية ٧٨ من سورة الأنبياء

(٦) سورة ص آية ٢١، ٢٢

(٧) تفسير ٣٢/٤

وأما الجواب عن قياس أصحاب أبي حنيفة فهو أن ما ذكره يطّل بأيام التشريق؛ فإن معظم النسك [يكون] <sup>(١)</sup> فيها من طواف الإفاضة والنحر (والرمي والمبيت بمعنى) <sup>(٢)</sup> وليست من أشهر الحج فلم يصح ما قالوه.

**فصل : اعترض أبو بكر بن داود <sup>(٣)</sup> على قول الشافعي : وتسع من ذي الحجة <sup>(٤)</sup>.** فقال : لا ينفك الشافعي عن مخالفة اللغة أو الشريعة ؛ لأنه إن كان أراد تسعة أيام من ذي الحجة فقد خالف اللغة لأنه لا يقال : تسع أيام ، وإن كان أراد الليالي فقد خالف الشريعة لأن الليالي من ذي الحجة عشر .

وأجاب أصحابنا عن هذا بجوابين <sup>(٥)</sup> أحدهما : أن الشافعي أراد تسعة أيام ، ومن شأن العرب إذا اجتمعت الأيام (والليالي) <sup>(٦)</sup> أن تجعل الحكم لليالي قال الله تعالى ﴿ يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ <sup>(٧)</sup> والعشر تكون ليالي وأياماً

---

(١) ساقطة من أ

(٢) في ط والرمي بمعنى والمبيت بها

(٣) هو محمد بن داود بن علي ، أبو بكر الظاهري ، العلامة البار ، ذو الفنون ، صاحب كتاب الزهرة في الآداب والشعر وله كتاب الإنذار والإعذار والإنجاز في الفقه وغيرها من الكتب . قال الذهبي له بصر تام بالحديث وأقوال الصحابة وكان يجتهد ولا يقلد أحداً تصدر للفتيا بعد والده وكان يناظر أبا العباس بن سريج ولا يكاد ينقطع معه . توفي سنة سبع وتسعين ومائتين وعمره اثنان وأربعون سنة . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣/١٠٩ وما بعدها ، والروافي بالوفيات ٣/٥٨-٦١ .

(٤) مختصر المزني مع الأم ٧١/٩

(٥) انظر هذا الاعتراض والجوابين في العزيز ٣/٣٢٧ ، والمجموع ٧/١٣٣

(٦) في ب: مع الليالي

(٧) من الآية ٢٣٤ من سورة البقرة .

فغلب حكم التأنيث لما اجتماعا ، وكذلك تقول العرب : سرنا عشرا وإن كان سيرهم ليالي وأياما.

والجواب الثاني : أن الشافعي أراد تسع ليال وأفرد ليلة النحر بالذكر حيث

قال : فمن لم يدركه إلى الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج (١).

فإن قيل : لأي معنى أفرد الشافعي ليلة النحر عن ليالي العشر ؟ قلنا : لأن فوات الحج يتعلق بفواتها ؛ لأن المحرم بالحج فيها لا تحصل له فضيلة الإحرام ، وذلك أن فضيلة الإحرام تحصل بأن يجمع [بين] (٢) جزء من النهار وجزء من الليل فإذا أحرم ليلة النحر لم يحصل له من النهار شيء ، ولأن (ليلة) (٣) النحر لا يتعقبها شيء من أشهر الحج وسائر ليالي العشر بخلاف ذلك ؛ فلهذه المعاني أفرد بالذكر ليلة النحر (٤) / والله أعلم بالصواب .

مسألة : قال الشافعي رحمته الله : ولا يجوز لأحد أن يحج قبل أشهر الحج [فإن

فعل فإنها تكون عمرة (٦).

---

(١) انظر مختصر المزني مع الأم ٧١/٩

(٢) ساقط من أ

(٣) في أ الليلة

(٤) المجموع ١٣٣/٧

(٥) نهاية ل ١٥٤ من ب

(٦) مختصر المزني مع الأم ٧١/٩

وهذا كما قال ، إذا أحرم بالحج قبل أشهر الحج<sup>(١)</sup> لم ينعقد إحرامه بالحج  
وينعقد (عمرة)<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> .

وقال مالك وأبو حنيفة : ينعقد الإحرام بالحج في غير أشهره غير أنه يكره<sup>(٤)</sup>  
 واحتج من نصرهما بقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ  
وَالْحَجِّ﴾<sup>(٥)</sup> (وجمع)<sup>(٦)</sup> الأهلة مَوَاقِيتُ للناس (بذلك)<sup>(٧)</sup> يجب أن تكون مَوَاقِيتُ  
للحج . وبقوله تعالى : ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٨)</sup> فروي عن عمر وعلي رضي  
الله عنهما أنهما قالَا : إتمامهما أن يحرم بهما من ديرة أهله<sup>(٩)</sup> .

---

(١) ما بين المعوفين ساقط من ط

(٢) في ب: بعمرة وفي ط بغيره

(٣) وهو الصحيح من ثلاث طرق في المسألة وهو نص الشافعي في القديم وفي المختصر . وهذه العمرة  
تجزئه عن عمرة الإسلام ، على القول بوجوبها . والثاني : أنه يتحلل بأفعال عمرة كمن فاته الحج  
وهو قول للشافعي أيضا . والثالث : أنه ينعقد إحرامه بها فإن صرفه إلى عمرة كانت عمرة  
صحيحة وإلا تحلل بعمل عمرة .

انظر لـ ٢٠١ ، والعزير ٣٢٩/٣ ، والمجموع ٢٣١/٧ - ٢٣٢

(٤) انظر المدونة ٣٦٣/١ ، ومختصر خليل ، والتاج والإكليل ، ومواهب الجليل ٢٤/٤ - ٢٥ : وبداية  
المجتهد ٣٢٥/١ ، والمبسوط ٦٠/٤ - ٦١ ، وبدائع الصنائع ٣٦٤/٢ ، والهداية وفتح القدير  
٤٣٤/٢

(٥) من الآية ١٨٩ من سورة البقرة

(٦) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل الصواب وجميع

(٧) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب فكذا

(٨) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٩) تقدم تخريج الأثرين في ص ١/٨ ح

وقد تكون داره بعيدة بحيث لا يمكنه الإحرام منها إلا قبل أشهر الحج  
فدل / (١) [على] (٢) جواز ذلك .

قالوا : ولأنها عبادة يجب المضي في فاسدها على الوجه الذي مضى به في  
صالحها فصح في الإحرام بالحج الإحرام بها قبل أشهر الحج ، أصل ذلك العمرة .  
قالوا : ولأنه زمان يصح فيه الإحرام [بالعمرة فوجب أن يصح فيه الإحرام] (٣)  
بالحج ، أصله أشهر الحج . قالوا : ولأن يوم (النحر) (٤) زمان يستدام فعل الحج فيه  
فصح إنشاء الحج منه ، أصله يوم عرفة وما قبله . قالوا : ولأن التوقيت على  
ضريين توقيت مكان وتوقيت زمان ثم ثبت أن تقدم المكان يصح ، فكذلك تقدم  
الزمان . قالوا : ولأننا أجمعنا على أنه إذا أحرم بالحج في غير أشهره  
انعقد إحرامه (٥) فدل على أنه إحرام صحيح والزمان يقبله إذ لو لم يكن كذلك  
لم ينعقد .

ودليلنا قوله تعالى : ﴿الحج أشهر معلومات﴾ (٦) والحج هو الفعل فلا يصح  
وصفه بأنه أشهر فثبت أن الآية ليست على ظاهرها ، وأن فيها إضممارا ،

---

(١) نهاية ل ١٨٢ من أ

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب

(٤) في أنحر

(٥) قال النووي في المجموع ١٣٢/٧ قال أصحابنا ولا خلاف في انعقاد إحرامه وأنه يتحلل بأعمال  
عمرة

(٦) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة

وتقديرها : فعل الحج أشهر ، ثم فعل الحج أيضا ليس بأشهر ؛ وإنما يكون في أيام معدودة فوجب أن يكون (تقديرها) <sup>(١)</sup> وقت الإحرام بالحج أشهر معلومات <sup>(٢)</sup> وذلك يدل على ما ذكرناه.

قالوا : قد قال الزجاج <sup>(٣)</sup> : معنى الآية أشهر الحج أشهر معلومات <sup>(٤)</sup>.

(والجواب) <sup>(٥)</sup> أنها إذا قدرت هذا التقدير لم يكن فيه فائدة ، وفي التقدير الذي قدرناه فائدة فكان حملها عليه أولى <sup>(٦)</sup>. قالوا : تقدير وقت الإحرام لا يدل على أن تقديمه على الوقت لا يجوز ، كالسعي ؛ فإنه مؤقت ويجوز تقديمه على وقته . والجواب أننا لا نسلم جواز تقديم السعي ؛ لأن عندنا يجب أن يؤخر السعي عن الإحرام فلو قدمه عليه لم يجوز <sup>(٧)</sup>.

---

(١) في أ و ب : تقريرها

(٢) المجموع ١٣٤/٧ ، والحاوي الكبير ٢٩/٤

(٣) إبراهيم بن محمد بن السري ، أبو إسحاق ، الزجاج ، البغدادي ، نحوي زمانه ، صاحب كتاب معاني القرآن ، كان من أهل الفضل والدين ، له مؤلفات حسان في الأدب . كان يخرط الزجاج فلزم المبرد ليعنسه وكان يعطيه كل يوم درهما حتى بعد ما استغنى عن تعليمه ، وممن أخذ عنه أبو علي الفارسي توفي الزجاج سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وقيل سنة عشرة وثلاثمائة . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣٦٠/١٤ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١٩٤/١

(٤) إعراب القرآن للزجاج ٤٩/١

(٥) في أ و ب : فالجواب

(٦) المجموع ١٣٤/٧ نقلا عن المصنف

(٧) المجموع ١٣٤/٧



قالوا : ونحمل الآية على الاستحباب ؛ لأن الإحرام بالحج عندنا في أشهر الحج يستحب وفي غيرها يكره <sup>(١)</sup>.

والجواب أن حملها على الوجوب (معا) <sup>(٢)</sup> يعم فكان أولى من تخصيص حملها على الاستحباب دون الجواز <sup>(٣)</sup>.

قالوا : فنقول بموجب الآية ؛ (فإن) <sup>(٤)</sup> أشهر السنة كلها يصح فيها الإحرام بالحج وهي (معلومة) <sup>(٥)</sup>.

والجواب عنه من أوجه : أحدها أن الله تعالى قال : ﴿الحج أشهر معلومات﴾ <sup>(٦)</sup> ولو أراد به جميع أوقات السنة لقال : شهور ؛ لأن من شأن العرب أن تقول في العشرة وما زاد عليها : شهور ، وتقول فيما دون العشرة : أشهر <sup>(٧)</sup>. يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾ <sup>(٨)</sup>

---

(١) راجع في ص ٦٣٣

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب معنى

(٣) نهاية ل ١٥٥ من ب

(٤) في أ و ب : وإن

(٥) في ب : معلومات

(٦) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة

(٧) لأن وزن أفعل موضوع للعدد القليل ، ووزن فعول موضوع للعدد الكثير . انظر أوضح المسالك مع

ضياء السالك ٢/١٨٢، ١٨٤، ٢٠١، ٢٠٢

(٨) من الآية ٣٦ من سورة التوبة

فلما كانت أكثر من عشرة عبر عنها بالشهور . وقال فيما ينقص عن عشرة ﴿فعدن ثلاثة أشهر﴾<sup>(١)</sup> وفي موضع آخر ﴿أربعة أشهر وعشرا﴾<sup>(٢)</sup>.

والثاني : أنه يقال فيما ينقص عن العشرة : فيهن ، (وفيما) <sup>(٣)</sup> زاد عليها : فيها . قال الله تعالى : ﴿فلا تظلموا فيهن أنفسكم﴾<sup>(٤)</sup> وأراد في الأربعة الحرم ؛ لأن ذكر (الاثنى عشر) <sup>(٥)</sup> قد تقدم في قوله ﴿منها أربعة حرم﴾<sup>(٦)</sup> فكذلك قوله تعالى : ﴿فمن فرض فيهن الحج﴾<sup>(٧)</sup> يجب أن يكون المراد به في أشهر ينقص عددها عن العشرة .

والثالث : أن حملها على (جميع شهور السنة) <sup>(٨)</sup> يخرج الآية عن أن تفيد شيئا وحملها على ما ذكرناه يفيد فكان أولى <sup>(٩)</sup> . والرابع : أن قوله ﴿فمن فرض فيهن الحج﴾<sup>(١٠)</sup> شرط لصحة فرض الحج في وقته فمتى حملناها على جميع شهور السنة عدم الشرط ، وإذا عدم الشرط دل على فساد المشتراط فيه .

---

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق

(٢) من الآية ٢٣٤ من سورة البقرة

(٣) في ط: وما

(٤) من الآية ٣٦ من سورة التوبة

(٥) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب الأربعة

(٦) من الآية ٣٦ من سورة التوبة

(٧) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

(٨) في ط : على شهور جميع السنة

(٩) المجموع ١٣٤/٧

(١٠) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة

والخامس : أن (ابن مسعود وابن عمر) <sup>(١)</sup> وابن الزبير رضي الله عنهم قالوا : أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة <sup>(٢)</sup> . فمن قال : إن الإحرام [بالحج] <sup>(٣)</sup> يصح في جميع السنة جعل أشهر الحج جميع السنة وذلك خلاف الإجماع .

فإن قالوا : نحن لا نجيز الحج في غير أشهره وإنما نجيز الإحرام به وذلك <sup>(٤)</sup> عندنا من الحج . فالجواب أن الإحرام وإن لم يكن عندهم من الحج إلا أن المحرم يدخل به في الحج فإذا أحرم بالحج قبل أشهره حصل في الحج قبل أشهره <sup>(٥)</sup> ، والآية تقتضي المنع من ذلك .

ويدل على ما ذكرناه أيضا ما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سئل أهل بالحج قبل أشهر الحج ؟ قال : لا <sup>(٦)</sup> . وعن ابن عباس رضي الله عنهما مثل ذلك <sup>(٧)</sup> . ولا يخالف لهما من الصحابة .

---

(١) في ط ابن عمر وابن مسعود

(٢) تقدمت هذه الآثار في ص ٦٢٧ ٦٢٨

(٣) ساقطة من ب

(٤) لا بد من زيادة : ليس ، في هذا الموضع وهي موجودة في المجموع ١٣٤/٧

(٥) الخاوي الكبير ٢٩/٤ ، والمجموع ١٣٤/٧

(٦) أخرجه الشافعي في الأم ٢٢٩/٢ ، والدارقطني ٢٣٤/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٣/٤ ، وصححه النووي في المجموع ١٣٤/٧ ، والعظيم آبادي في التعليق المغني على الدارقطني ٢٣٤/٢

(٧) علقه البخاري في صحيحه مع الفتح ٤٩٠/٣ ، بصيغة الجزم ووصله ابن خزيمة ١٦٢/٤ ، رقم ٢٥٩٦ ، والحاكم ٤٤٨/١ ، والدارقطني ٢٣٣/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٣/٤ من طرق

ومن القياس أن الحج عبادة أفعالها مؤقتة فوجب أن يكون الإحرام بها مؤقتا ،  
كالصلاة (١) .

فإن قالوا : لا نسلم أن أفعال الصلاة مؤقتة .  
فأجواب أن الإحرام بصلاة الظهر قبل الزوال لا يصح ، وهذا يدل على أن  
أفعالها مؤقتة .

قالوا : المعنى في الصلاة أن أفعالها تجب أن تتبع الإحرام بها (فلذلك) (٢) لم يجز  
تقديم الإحرام على الوقت ، وليس كذلك الحج ؛ فإن أفعاله لا يجب أن تتبع  
الإحرام به فجاز تقديم الإحرام .

والجواب أن لو كان ما ذكره من المعنى (٣) في الصلاة صحيحا لوجب إذا  
أحرم بالصلاة قبل الزوال بقدر ما يتعقب الزوال الإحرام أن تصح صلاته ؛ لأن  
أفعال الصلاة قد تتبع الإحرام بها ، ولما أجمعنا على أن صلاته لا تصح دل على  
فساد ما ذكره .

قياس آخر وهو أن يوم النحر زمان تفوت العبادة به فواتا لا يعتد بها فيه فلم  
يصح ابتدائها فيه ، أصله دخول وقت العصر يوم الجمعة فإن بدخوله تفوت  
صلاة الجمعة بناء وابتداء (٤) .

---

عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج فإن من سنة الحج  
أن يحرم بالحج في أشهر الحج . وصحح إسناده النووي في المجموع ١٣٥/٧

(١) انظر المجموع ١٣٥/٧

(٢) في أو ب فكذلك

(٣) نهاية ل ١٥٦ من ب

(٤) الحاوي الكبير ٢٩/٤

قياس ثالث وهو أن الإحرام ركن لا يتم الحج إلا به فلم يجز تقديمه على أشهر الحج ، [أصله الوقوف بعرفة <sup>(١)</sup> ] .

قياس رابع وهو أنه أحرم بالحج في غير أشهره فلم يصح <sup>(٢)</sup> ، كما لو أحرم بالحج في سنة وحج في سنة أخرى .

قالوا : هناك آخر الحج عن وقته (فلذلك) <sup>(٣)</sup> لم يصح إحرامه وفي مسألتنا بخلافه .

والجواب أنه لا فرق بين أن يحرم (بالعبادة) <sup>(٤)</sup> [في غير وقتها ويفعلها في وقتها وبين أن يحرم بها] <sup>(٥)</sup> في وقتها ويفعلها بعد ذهاب وقتها في أن ذلك لا يصح ، الذي / <sup>(٦)</sup> يدل على هذا أن من أحرم بالجمعة قبل الزوال وفعلها بعد الزوال بمثابة من أحرم ما بعد الزوال وفعلها بعد خروج وقتها في أن فعلها لا يصح في حق كل واحد منهما <sup>(٧)</sup> .

(إذا ثبت) <sup>(٨)</sup> هذا صح ما قلناه والله أعلم .

---

(١) الحاوي الكبير ٢٩/٤ ، والمجموع ١٣٥/٧

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) في أفكذلك

(٤) في ط بها

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) نهاية ل ١٨٣ من أ

(٧) وهو المذهب انظر المذهب والمجموع ٣٧٧/٤ ، ٣٧٨ ، والحاوي الكبير ٢٩/٤

(٨) في ط : وإذا ثبت .

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ <sup>(١)</sup> وقول عمر وعلي في ذلك <sup>(٢)</sup> فهو أنه عام فنحمله على من كانت داره من الميقات على مسافة يمكنه أن يحرم منها في أشهر الحج <sup>(٣)</sup> بدليل ما ذكرناه .

أو نقول : قد روي عن ابن عمر (وابن مسعود وابن الزبير) <sup>(٤)</sup> رضي الله عنهم أن أشهر الحج شوال وذي القعدة وعشر ليال من ذي الحجة <sup>(٥)</sup> . فإن كانت الرواية عن عمر وعلي رضي الله عنهما تخالف هذا القول فلا حجة فيها إذ ليس قول بعضهم أولى بأن يحتج به من قول بعض مع أنه قد روي عن جابر وابن عباس رضي الله عنهم المنع من الإهلال بالحج في غير أشهره <sup>(٦)</sup> . وهذا قول مبين مفصل والذي تعلقوا به يحمل والأخذ بالمفصل المبين أولى <sup>(٧)</sup> .

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ <sup>(٨)</sup> فهو من ثلاثة أوجه : أحدها أن الله تعالى جعل الأهنة مواقيت للناس والحج وذلك يقتضي أن بعضها مواقيت للناس وبعضها مواقيت للحج ، يدل على ذلك أن قولنا هذه الدار لزيد وعمرو لا يقتضي أن يكون

---

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٢) تقدم تخريج هذين الأثرين في ص ٢٠٨ ج

(٣) المجموع ١٣٥/٧

(٤) في ط : وابن الزبير وابن مسعود

(٥) تقدم تخرج هذه الآثار في ص ٢٠٧ ج ٢٠٨

(٦) تقدم تخريج هذين الأثرين في ص ٢٠٨ ج ٢٠٩

(٧) المجموع ١٣٥/٧

(٨) من الآية ١٨٩ من سورة البقرة

جميعها لزيد وجميعها لعمرو ؛ بل يقتضي ذلك أن يكون لزيد بعضها ولعمرو بعضها فهكذا في مسائلنا مثله .

والوجه الثاني : أن الأهله ليست كلها مواقيت <sup>(١)</sup> للناس وإنما بعضها مواقيت للناس في ديونهم وغيرها ، وبعضها أماره لهم وعلامة على المواقيت ؛ (لذلك) <sup>(٢)</sup> يجب أن يكون بعض الأهله مواقيت للحج وبعضها أماره على مواقيت الحج .  
والوجه الثالث : أن هذه الآيه مجمله والآيه التي تعلقنا بها وهي قوله : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ <sup>(٣)</sup> قصد بها بيان الحكم ، والأخذ بما قصد به بيان الحكم أولى <sup>(٤)</sup> ، ولهذا المعنى قلنا لداود حيث تعلق في جواز الجمع بين الأختين من ملك اليمين <sup>(٥)</sup> بقوله تعالى : ﴿ إلا على أزواجهن أو ما ملكن أيمنهن ﴾ <sup>(٦)</sup> وتأول ما تعلقنا به في تحريم ذلك بقوله تعالى : ﴿ وأن تجمعوا بين الأختين ﴾ <sup>(٧)</sup> أنه قد عقد النكاح : إن ما ذهبنا إليه أولى لأن آيتنا قصد بها بيان الحكم والآيه الأخرى خرج الكلام فيها مخرج المدح .

---

(١) نهاية ل ١٥٧ من ب

(٢) في ب و ط : كذلك

(٣) من الآيه ١٩٧ من سورة البقرة

(٤) الحاوي الكبير ٣١/٤ ، والمجموع ١٣٥/٧

(٥) المحلى ١٣٣/٩

(٦) الآيه ٦ من سورة المؤمنين ، والآيه ٣٠ من سورة المعارج

(٧) من الآيه ٢٣ من سورة النساء

وأما الجواب عن قياسهم الحج على العمرة فهو أن المعنى في العمرة أن أفعالها غير مؤقتة فكان الإحرام بها غير مؤقت <sup>(١)</sup> ، وليس كذلك الحج ؛ فإنه بخلافه فبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن قولهم : زمان يصح فيه الإحرام بالعمرة فوجب أن يصح فيه الإحرام بالحج فهو أن العمرة أنقص رتبة من الحج ؛ فإنما تجري مع الحج مجرى نوافل الصلاة مع فرائضها ؛ فإن فرائض الصلوات مؤقتة ونوافلها غير مؤقتة . ثم المعنى في الأصل أنه فعل الحج في أشهره فصح ، وفي مسألتنا فعل الحج في غير أشهره فلم يصح ، كما لو صلى الفريضة قبل وقتها .

وأما الجواب عن قولهم : يوم النحر زمان يستدام فيه فعل الحج فصح إنشاء الحج منه فهو أن الإنشاء يخالف الاستدامة . الذي يدل على ذلك أن استدامة فعل صلاة الجمعة إلى آخر الوقت يصح ، وإنشاؤه في آخر الوقت لا يصح .

ثم المعنى في الأصل أن يوم عرفة وما قبله من أشهر الحج يصح فعله فيه ويوم النحر ليس من أشهر الحج فلم يصح فعل الحج فيه وبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن قولهم : التوقيت على ضربين توقيت مكان وتوقيت زمان ، ثم ثبت أن توقيت المكان يصح التقديم عليه ، فكذلك (توقيت) <sup>(٢)</sup> الزمان فهو أن توقيت المكان ليس بعام في حق كل واحد وإنما هو خاص ، يدل على ذلك أن ميقات أهل اليمن غير ميقات أهل العراق ، ويفارق توقيت الزمان فإنه عام في حق كل واحد ، واختلف متساوون فيه فهو بمثابة الوقوف بعرفة لما تساوى الناس فيه لعمومه لم يصح فعله قبل وقته .

---

(١) الحاوي الكبير ٢٩/٤ - ٣٠ والمجموع ١٣٥/٧

(٢) في ط تقديم .



وجواب آخر وهو أن توقيت المكان جعل لئلا يتأخر عنه ، وتوقيت الزمان جعل لئلا يتقدم عليه ، ثم ثبت أن التأخير عن ميقات المكان لا يصح <sup>(١)</sup> ، فكذا يجب أن يكون التقدم على ميقات الزمان لا يصح .  
وجواب آخر وهو أن التأخر عن ميقات المكان يتعلق به أمر زائد على الكراهة ، فكذا يجب أن يكون التقدم على ميقات الزمان (يتعلق) <sup>(٢)</sup> به أمر زائد على الكراهة .

وأما الجواب عن قولهم : أجمعنا على أنه إذا أحرم بالحج في غير أشهره انعقد إحرامه فهو أن الإحرام إنما انعقد بالعمرة وتلك عبادة أخرى وإن كانت من جنس الحج وانعقاد الإحرام بها لا يدل على أن الإحرام ينعقد بالحج . توضيح ما ذكرناه أن من أحرم بصلاة الظهر قبل الزوال انعقد إحرامه بنافلة ولا يدل على أنه انعقد بالظهر قبل وقتها (وكذلك) <sup>(٣)</sup> في مسألتنا مثله ، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه .

---

(١) نهاية ل ١٥٨ من ب

(٢) في أ و ب : يتعلق

(٣) في ب و ط فكذا

مسألة : قال الشافعي رحمه الله : ووقت العمرة متى شاء <sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، العمرة غير مؤقتة فأى وقت فعلها صح ذلك <sup>(٢)</sup>.

والأصل فيه قوله تعالى : ﴿الحج أشهر معلومات﴾ <sup>(٣)</sup> فخص الله تعالى الحج بأن جعل له وقتا معلوما وهذا يدل على أن العمرة ليس لها <sup>(٤)</sup> وقت معلوم إذ لو كان لها وقت معلوم لم يكن لتخصيص الحج بذلك معنى .  
ويدل عليه أيضا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» <sup>(٥)</sup> وروي عنه صلى الله عليه وسلم أن امرأة سألته فقالت : أردت الحج وجملي أعجف <sup>(٦)</sup> فقال لها : «اعتمري في رمضان فإن عمرة فيه كحجة» <sup>(٧)</sup>.

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٧١/٩

(٢) الأم ١٩٣/٢ ، والحاوي الكبير ٣٠/٤ ، ونهاية المطلب ل ٢٠٢

(٣) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة

(٤) ساقطة من أ

(٥) تقدم تخريجه في ص ١٨٦ ج

(٦) أعجف أي هزيل النهاية في غريب الحديث ١٨٦/٣

(٧) أخرجه أحمد ٤/٢١٠، ٦/٣٧٥، ٤٠٥ : والبيهقي في السنن الكبرى ٤/٣٤٦ ، والطبراني في الكبير ٢٥/١٥٥ ، رقم : ٣٧٣ من طريق أبي سلمة عن ابن أم معقل الأسدية قال : أردت أمني الحج وكان جملي أعجف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتمري في رمضان فإن عمرة في رمضان كحجة .

وروي أن رسول الله ﷺ اعتمر عام القضية في شوال<sup>(١)</sup> واعتمر عام الفتح في ذي القعدة<sup>(٢)</sup>. وروي أن عائشة رضي الله عنها أهلت بعمره مع رسول الله ﷺ/ <sup>(٣)</sup> في حجة الوداع وكان النبي ﷺ قد أمر من ساق معه الهدي أن يهل بالحج ومن لم يسق هديا أن [يهل]<sup>(٤)</sup> بعمره فكانت عائشة ممن أهل بعمره ثم حاضت فذكرت [ذلك]<sup>(٥)</sup> لرسول الله ﷺ فقال: «هذا أمر كتب به الله على بنات آدم فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» فلما قضت (حجتها)<sup>(٦)</sup> قالت: يا رسول الله، يرجع نساؤك بنسكين وأرجع بنسك واحد؟ فأمر أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر<sup>(٧)</sup> أن يخرج بها إلى التنعيم لتعتمر منه

(١) الصحيح أن عمرة القضاء كانت في ذي القعدة وقد ورد ذلك في حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، عمرة من الحديبية أو زمين الحديبية في ذي القعدة، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة، وعمرة من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة، وعمرة مع حجته. أخرجه البخاري مع الفتح ٧٠١/٣ رقم: ١٧٧٨، ومسلم ٩١٦/٢ رقم: ٢١٧-١٢٥٣ واللفظ لمسلم.

(٢) وهي عمرة الجعرانة المتقدم ذكرها آنفا في حديث الصحيحين.

(٣) نهاية ل ١٨٤ من أ

(٤) ساقطة من ب

(٥) ساقطة من ط

(٦) في ب و ط: حجتها

(٧) عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، شقيق عائشة رضي الله عنهما، تأخر إسلامه إلى قبيل الفتح وشهد اليمامة والفتوح ومات سنة ثلاث وخمسين في طريق مكة فجأة وقيل بعد ذلك.

انظر الإصابة والتقريب ١/ ٥٦٢

ففعل ذلك واعتمرت<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه من القياس أنها عبادة فعلها غير مؤقت فكان الإحرام بها غير مؤقت كصلاة النافلة.

### فصل: ولا يكره فعل العمرة في جميع السنة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يكره في يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق<sup>(٣)</sup>/<sup>(٤)</sup> واحتج من نصره بما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: العمرة في السنة كلها إلا يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق<sup>(٥)</sup>.  
ولأنها عبادة غير مؤقتة لها تحليل وتحريم فوجب أن يكون لها وقت يكره فيه أصله صلاة النافلة.

---

(١) هذا الحديث ورد في الصحيحين وغيرهما بألفاظ مختلفة يصعب حصرها في مكان واحد، والظاهر من صنيع المصنف أنه لم يقتصر على لفظ واحد من تلك الألفاظ بل جمع في هذا السياق أكثر من حديث. انظر مثلاً صحيح البخاري مع الفتح ٤٧٧/١، رقم ٢٩٤ والأرقام المشار إليها تحت هذا الرقم وهي كثيرة جداً. ومسلم ٨٧٢/٢ رقم ١٢١١ بألفاظ مختلفة

(٢) نهاية المطلب ٢٠٢، والمجموع ١٣٨/٧، وحلية العماء ٢٥٢/٣

(٣) بدائع الصنائع ٤٨٠/٢، والمبسوط ١٧٨/٤، والآثار لمحمد بن الحسن الشيباني ص: ٧٠ وقال هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنا نقول: عشية عرفة فأما غداة عرفة فلا بأس بالعمرة فيها.

(٤) نهاية ل ١٥٩ من ب

(٥) رواه أبو يوسف في الآثار ص ١١٣ رقم ٥٣٢، ومحمد بن الحسن الشيباني في الآثار ص ٧٠، عن يزيد بن عبد الرحمن عن عجزوز من العتيك عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لا بأس بالعمرة في أي أشهر السنة شئت ما خلا خمسة أيام أو أربعة من السنة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق. ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٤٦/٤ عن شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية عن عائشة رضي الله عنها قالت: حلت العمرة في السنة كلها إلا في أربعة أيام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعد ذلك. قال البيهقي وهذا موقوف.

وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة ٤٠٠/١ إلى النجاد.

ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ قال: «العمره إلى العمره كفاره لما بينهما»<sup>(١)</sup> ولم يفصل . ولأن الأيام الخمسة زمان لا يكره فيه العمره للقارن فلم يكره فيه العمره لغير القارن ، أصله ما عداها من الزمان<sup>(٢)</sup> .  
ولأنه زمان لا يكره فيه الطواف المفرد (فلا يكره)<sup>(٣)</sup> فيه العمره ، أصله ما ذكرناه .

فأما الجواب عن حديث عائشة رضي الله عنها فهو أنه لا يثبت<sup>(٤)</sup> ، ولو ثبت لحملناه على أنها أرادت أن العمره فاضلة في جميع السنة وليست فاضلة في الأيام الخمسة ، بل (الفضل)<sup>(٥)</sup> في تلك الأيام للحج . ويحتمل أيضا أن تكون عائشة رضي الله عنها كانت تذهب إلى أن العمره لا يجوز إدخالها في الحج فقالت هذا القول وأرادت به إدخال الحج على العمره ؛ لأنه لا يجوز في الأيام الخمسة .  
وأما الجواب عن قياسهم على الصلاة النافلة فهو أنه لا تأثير لقولهم : عبادة غير مؤقتة في الأصل ؛ لأن صلاة الفجر مؤقتة (ولها)<sup>(٦)</sup> وقت يكره فيه وهو عند طلوع الشمس ، على أنا نقلب القياس عليهم فنقول : عبادة غير مؤقتة لها تحليل وتحريم فلم تكره في الأيام الخمسة ، أصله صلاة النافلة .

(١) تقدم تخريجه في ص ٥١٩

(٢) المجموع ١٣٩/٧

(٣) في ب و ط : ولا يكره .

(٤) انظر المجموع ١٣٩/٧

(٥) في أ و ب : القضاء .

(٦) في أ فلها .

وجواب آخر وهو أن اعتبار العمرة بالصلاة لا يصح في (أوقات) <sup>(١)</sup> الكراهة  
 فكذلك (يجب) <sup>(٢)</sup> أن لا يصح الاعتبار به في أصل الكراهة مع أن الطواف من  
 جنس العمرة والصلاة ليست من جنسها فكان الاعتبار بالجنس أولى والله أعلم .  
**مسألة :** قال الشافعي ومن قال : لا يعتمر في السنة إلا مرة خالف سنة  
 رسول الله ﷺ <sup>(٣)</sup> . إلى آخر الباب .

وهذا كما قال . يجوز عندنا أن يعتمر في السنة مرارا <sup>(٤)</sup> .  
 وقال مالك : لا تصح العمرة في السنة إلا مرة . <sup>(٥)</sup> واحتج من نصره بأن العمرة  
 عبادة يجب المضي في فاسدها على الوجه الذي يمضي به في صحيحها فلا يصح  
 فعلها في السنة إلا مرة واحدة كالحج .

(١) في ط: وقت .

(٢) في أ: لا يجب .

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧١/٩ ، والمراد بالسنة حديث عائشة رضي الله عنها الذي تقدم تخريجه في ص ٦٤٦  
 وسيعده المصنف في ص ٦٤٦

(٤) الأم ١٩٥/٢ . الخاوي الكبير ٣١/٤ ، وحلية العلماء ٢٥٣/٣ ، والإيضاح في مناسك الحج  
 والعمرة ص ٣٧٩

(٥) قال مالك في الموطأ ٣١٩/١ ولا أرى لأحد أن يعتمر في السنة مرارا ، فالمذهب أن العمرة يكره  
 تكرارها في السنة الواحدة واستحب مطرف تكرارها . انظر عقد الجواهر ٣٨٥/١ ، والذخيرة  
 ٣٧٤/٣ ، والتلخيص للقاضي عبد الوهاب ص ٢٠٥ ، وأسهل المدارك ٥١٥/١ .

ودليلنا ما روي أن عائشة رضي الله عنها أهلت بالعمرة (ثم) (١) حاضت فشكت ذلك (إلى رسول) (٢) الله ﷺ [فقال] (٣): « (هذا) (٤) أمر كتبه الله على بنات آدم فأهلي بالحج » إلى آخر الحديث فلما قضت حجها قالت يا رسول الله ترجع نساؤك بنسكين وأرجع بنسك واحد فأمر [أخاها] (٥) عبد الرحمن بن أبي بكر فخرج بها إلى التنعيم فاعتمرت (٦). والدليل منه أنها اعتمرت قبل الحج عمرة [وبعده عمرة] (٧)(٨).

(١) طمس في أ

(٢) في ط لرسول

(٣) ساقطة من ط

(٤) في ب : هو

(٥) ساقطة من ب

(٦) تقدم تخريجه في ص ٦٤٦

(٧) ساقطة من ب.

(٨) بين الشافعي رحمه الله في الأم ١٩٥/٢ وجه الدلالة من هذا الحديث بقوله: عائشة ممن لم يكن معه هدي، وممن دخل في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون إحرامه عمرة فعركت فلم تقدر على الطواف للطمط فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقل بالحج فكانت قارنة وكانت عمرها في ذي الحجة ثم سألته أن يعمرها فأعمرها في ذي الحجة فكانت هذه عمرتين في شهر فكيف ينكر أحد بعد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعمرتين في شهر يزعم أن لا تكون في السنة إلا مرة؟ قلل الحافظ في الفتح ٧١٣/٣: الصواب في الجمع بين الروايات المختلفة عن عائشة أنها أحرمت بالحج كما هو ظاهر رواية القاسم وغيره عنها ثم فسخته إلى العمرة لما فسخ الصحابة وعلى هذا يتنزل قول عروة عنها: أحرمت بعمرة. فلما حاضت وتعدت عليها التحلل من العمرة لأجل الحيض وجاء وقت الخروج إلى الحج أدخلت الحج على العمرة فصارت قارنة واستمرت إلى أن تحللت وعليه يدل قوله لها في رواية طاوس عنها عند مسلم: طوافك يسعك لحجك وعمرتك. وأما قوله لها

فإن قيل : عمرتها الأولى رفضتها ؛ لأنه روي / (١) أن رسول الله ﷺ قال لها :  
« ارفضى عمرتك وأهلي بالحج وامتشطي » (٢) فالجواب أنها لم ترفض العمرة  
يدل على ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال لها : « يكفيك طواف واحد  
لحجك وعمرتك » (٣) وما يرووه من الحديث غير ثابت (٤) . ولو ثبت لحملنا قوله  
« ارفضى عمرتك » على أفعال العمرة اكتفاء بأفعال الحج . وقوله « امتشطي »  
لا حجة (لهم فيه) (٥) ؛ لأن الحرمه عندنا يجوز أن تمتشط . (٦)  
(ويدل) (٧) على ما ذكرناه أيضا أنها عبادة غير مؤقتة فجاز تكرارها في السنة  
أصله الصلاة .

---

هذه مكان عمرتك . فمعناه العمرة المفردة التي حصل غيرها التحلل منها بمكة ثم انشئوا الحج  
منفردا ، فعلى هذا فقد حصل لعائشة عمرتان ... إلخ .

(١) نهاية ل ١٦٠ من ب

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٧٠٨/٣ ، رقم : ١٧٨٣ ، من حديث أبي معاوية حدثنا هشام عن أبيه  
عن عائشة رضي الله عنها وفيه : فأظلي يوم عرفة وأنا حائض فشكوت إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال : « ارفضى عمرتك وانقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ... » إلخ .

(٣) أخرج مسلم ٨٧٩/٢ ، رقم : ١٣٢ ( ١٢١١ ) من حديث عبد الله بن طاوس عن أبيه عن عائشة  
رضي الله عنها . بنفط « يسعك طوافك لحجك وعمرتك ... » إلخ .  
ورواه أبو داود ٤٥١/٢ ، رقم : ١٨٩٧ عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لها : « طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » .  
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣٥٥/١ ، رقم : ١٦٧١

(٤) الحديث ثابت في صحيح البخاري كما تقدم في هامش ج

(٥) في أ : فيه لهم

(٦) المجموع ١٤١/٧ نقلا عن المصنف وغيره .

(٧) في ب : يدل



فأما الجواب عن قياسهم على الحج فهو أن المعنى في الحج أنه مؤقت ووقته في السنة لا يتكرر ؛ فلذلك لم يتكرر فعله ، وليس كذلك العمرة ؛ فإنها غير مؤقتة فجاز تكرار فعلها ، كالصلاة.

**فصل :** يجوز إدخال الحج على العمرة قولاً واحداً .

والأصل فيه ما ذكرناه من حديث عائشة رضي الله عنها أنها أهلت بالعمرة ثم حاضت فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأمرها أن تهل بالحج<sup>(١)</sup>.  
وأي وقت أدخل الحج على العمرة جاز إلى أن يطوف ، فإذا طاف لا يجوز أن يدخل الحج على العمرة لا يختلف مذهبنا في ذلك<sup>(٢)</sup>.  
واختلف أصحابنا لأية علة لا يجوز ؟ فمنهم من قال : الطواف هو المقصود بالعمرة فلهذا إذا كان فعله لا يجوز إدخال الحج عليها<sup>(٣)</sup>. ومنهم من قال العلة أن بالطواف يتحلل من العمرة فلذلك لم يجر إدخال الحج عليها بعده<sup>(٤)</sup>.  
فأما إدخال العمرة على الحج فللشافعي فيه قولان : أحدهما أنه لا يجوز .

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٦٤

(٢) ويشترط أيضاً أن يكون إحرامه بالحج في أشهر الحج ، وهو نص الشافعي في الأم ١٩٦/٢ ، وانظر الحاوي الكبير ٣٨/٤ ، والعزیز ٣٤٥/٣ ، والمجموع ١٦٨/٧

(٣) قالوا : لأنه أتى بمعظم العمرة وأكثر أفعالها فلم يجر إدخال نسك آخر عليها. انظر الحاوي الكبير ٣٨/٤ ، والعزیز ٣٤٥/٣ ، والبيان ل ١٧

(٤) وقال غير المصنف إنه إذا طاف فقد أخذ في التحلل وقرب الخروج من عمرته . وهو الأصح وهو نص الشافعي ، وفي المسألة معنيان آخران

انظر البيان ل ١٧ ، والعزیز ٣٤٥/٣ ، والمجموع ١٦٩/٧ ، وحلية العلماء ٢٦٠/٣ .

وهذا القول الجديد ، نص عليه في الأم والإملاء.<sup>(١)</sup> وقال في القديم يجوز<sup>(٢)</sup> ،  
وإليه ذهب أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره بأن الحج والعمرة نسكان يجوز الجمع بينهما فجاز إدخال  
أحدهما على الآخر ، أصله إذا أدخل الحج على العمرة<sup>(٤)</sup>.  
ودليلنا هو أنا نبي هذه المسألة على القارن يجب عليه طواف واحد وسعي  
واحد لحجته وعمرته ، وسند ذكر دليله بعد إن شاء الله .

فإذا أهل بالحج مفردا لزمه طواف واحد وسعي واحد لحجه ، ثم إذا أدخل  
عليه العمرة فإنه يريد أن يسقط فرض العمرة عنه بغير فعل يفعله ؛ فلذلك لم يجز .  
قالوا : ينزكم مثل هذا في القارن فإنكم قلتم يسقط عنه فرض العمرة  
بطواف الحج وسعيه .

والجواب أن القارن وجب عليه طواف وسعي للحج والعمرة جميعا  
فالتطواف /<sup>(٥)</sup> والسعي يسقط عنه فرض العمرة ، وليس كذلك في مسألتنا فإن  
المفرد وجب عليه طواف وسعي حجة واحدة فلا يجوز أن يسقط فرض العمرة  
عنه بما /<sup>(٦)</sup> تعلق وجوبه بالحج وحده ؛ لأنه يصير إسقاط فرض بغير شيء في

---

(١) الأم ١٩٦/٢ ، وروضة الطالبين ٤٥/٣ ، والحاوي الكبير ٣٨/٤ ، والبيان ل ١١٧ أ

(٢) الحاوي الكبير ٣٨/٤ ، والعزير ٣٤٥/٣ ، والمجموع ١٧٠/٧

(٣) إدخال العمرة على الحج مكروهة عندهم ويصير بذلك قارنا. انظر تحفة الفقهاء ١/٢٢٦ ، ومختصر  
الطحاوي ص ٦١ ، وبدائع الصنائع ٣٧٨/٢

(٤) بدائع الصنائع ٣٧٨/٢

(٥) نهاية ل ١٨٥ من أ

(٦) نهاية ل ١٦١ من ب

وهذا القول الجديد ، نص عليه في الأم والإملاء<sup>(١)</sup> وقال في القديم يجوز<sup>(٢)</sup> ،  
وإليه ذهب أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> .

واحتج من نظره بأن الحج والعمرة نسكان يجوز الجمع بينهما فجاز إدخال  
أحدهما على الآخر ، أصله إذا أدخل الحج على العمرة<sup>(٤)</sup> .

ودليلنا هو أننا نبني هذه المسألة على القارن يجب عليه طواف واحد وسعي  
واحد لحجته وعمرته ، وسنذكر دليله بعد إن شاء الله ~~تعالى~~

فإذا أهل بالحج مفردا لزمه طواف واحد وسعي واحد لحجه ، ثم إذا أدخل  
عليه العمرة فإنه يريد أن يسقط فرض العمرة عنه بغير فعل يفعله ؛ فلذلك لم يجوز .  
قالوا : يلزمكم مثل هذا في القارن فإنكم قلتم يسقط عنه فرض العمرة  
بطواف الحج وسعيه .

والجواب أن القارن وجب عليه طواف وسعي للحج والعمرة جميعا  
فالتطواف<sup>(٥)</sup> والسعي يسقط عنه فرض العمرة ، وليس كذلك في مسألتنا فإن  
المفرد وجب عليه طواف وسعي لحجة واحدة فلا يجوز أن يسقط فرض العمرة  
عنه بما<sup>(٦)</sup> / تعلق وجوبه بالحج وحده ؛ لأنه يصير إسقاط فرض بغير شيء في

---

(١) الأم ١٩٦/٢ ، وروضة الطالبين ٤٥/٣ ، والحاوي الكبير ٣٨/٤ ، والبيان ل ١١٧ أ

(٢) الحاوي الكبير ٣٨/٤ ، والعزير ٣٤٥/٣ ، والمجموع ١٧٠/٧

(٣) إدخال العمرة على الحج مكروهة عندهم ويصير بذلك قارنا . انظر تحفة الفقهاء ٦٢٦/١ ، ومختصر  
الطحاوي ص ٦١ ، وبدائع الصنائع ٣٧٨/٢

(٤) بدائع الصنائع ٣٧٨/٢

تعالى

(٦) نهاية ل ١٨٥ من أ

(٧) نهاية ل ١٦١ من ب

مقابلته. يدل على صحة ما ذكرناه أن رجلين لو تبايعا سلعة بألفي درهم لكان كل ألف في مقابلة شطر السلعة، ولو أهما تبايعاها بألف درهم ثم بعد تمام البيع [زادا في الثمن ألفا آخر] <sup>(١)</sup> لم تصح الزيادة؛ لأنها ليست في مقابلة شيء من أجزاء السلعة.

قالوا: إذا أدخل العمرة على الحج فإننا نوجب عليه دم القران <sup>(٢)</sup> وذلك في مقابلة إسقاط فرض العمرة.

والجواب أن دم القران عندنا جبران وليس بنسك <sup>(٣)</sup> فلم يصح ما قالوه. ويدل على ذلك أيضا أن الحج أكد من العمرة وأقوى؛ لأن [كل] <sup>(٤)</sup> ما في العمرة ففي الحج مثله ويختص بأشياء زائدة مثل: الوقوف بعرفة، والوقوف بمزدلفة، والمبيت بمحلى، ورمي الجمار فلا يجوز إدخال الضعيف على القوي، كما لا يجوز إدخال الفراش بملك اليمين على الفراش بالنكاح؛ لأن فراش النكاح أقوى؛ وذلك أنه يتعلق به الظهر، واللعان، والإيلاء، وغير ذلك مما لا يتعلق بفراش ملك اليمين. <sup>(٥)</sup>

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) بدائع الصنائع ٣٧٨/٢

(٣) الحاوي الكبير ٤/٤٥-٤٦، والمجموع ١٦٠/٧

(٤) ساقطة من أ و ب.

(٥) الحاوي الكبير ٣٨/٤

وبيان هذا أنه إذا كانت له أمة يطؤها بملك اليمين فإنه يجوز له أن يتزوج عليها [أختها]<sup>(١)</sup> ، ولو كانت له زوجة لم يحز له وطء أختها بملك اليمين<sup>(٢)</sup> .  
والعلة ما ذكرناه من أن الفراش بالنكاح أقوى فجاز إدخاله على الفراش بملك اليمين الذي هو أضعف ولا يجوز إدخال الفراش بملك اليمين لضعفه على الفراش بالنكاح لقوته .

فأما الجواب عن قياسهم على إدخال الحج على العمرة فهو أنه إذا أدخل الحج على العمرة استفاد الوقوف بعرفة ، ومزدلفة ، والمبيت بمعي ، ورمي الجمار ؛ فلذلك جاز ، وليس كذلك إذا أدخل العمرة على الحج ؛ فإنه لا يستفيد (فيه)<sup>(٣)</sup> شيئا ؛ فلذلك لم يحز . أو نقول : الحج أقوى من العمرة ؛ فلذلك جاز إدخاله عليها<sup>(٤)</sup> ، وفي مسألتنا بخلافه ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم بالصواب .

فإذا قلنا لا يجوز إدخال العمرة على الحج<sup>(٥)</sup> فلا تفريع عليه .

وإذا قلنا يجوز ذلك<sup>(٦)</sup> فإلى أي وقت يجوز ؟ هو مبني على التعليل الذي

---

(١) ساقطة من أ و ب .

(٢) وفي الصورة الأولى تحرم عليه المملوكة ويصح النكاح . انظر الحاوي الكبير ٣٨/٤ ، وروضة الطالبيين ١٢٠/٧ والبيان ل ١٧

(٣) في ط : به

(٤) العزيز ٣/٣٤٥ ، ٣٤٦ ، والحاوي الكبير ٣٨/٤

(٥) وهو الأصح وهو قوله الجديد كما تقدم في ص ٦٥٨

(٦) وهو قوله القديم كما تقدم أيضا في ص ٦٥٣

ذكرناه في إدخال الحج على العمرة بعد الطواف ( ١ ) فإن قلنا : العلة فيه أن الطواف هو المقصود بالعمرة ففي مسألتنا يجوز إدخال العمرة على الحج إلى قبل الوقوف بعرفة ولا يجوز بعد ذلك ؛ لأنه هو المقصود بالحج ( ٢ ) .

وإن قلنا [إن] ( ٣ ) العلة هناك أن بالطواف يتحلل من العمرة (ففي) ( ٤ ) مسألتنا يجوز إدخال العمرة على الحج إلى قبل الطواف ، ولا يجوز بعد ذلك ؛ لأنه بالطواف يتحلل من الحج ( ٥ ) .

---

( ١ ) في أ و ب زيادة : لا يجوز .

( ٢ ) العزيز ٣/٣٤٦ ، والمجموع ١٧٠/٧ وقالوا : فعلى هذا لو كان قد سعى لزمه إعادة السعي ليقع عن النسكين جميعا .

( ٣ ) ساقطة من ب و ط

( ٤ ) في أ و ب في

( ٥ ) وحكى الرافعي في العزيز ٣/٣٤٦ والنووي في المجموع ١٧٠/٧ أنه يجوز وإن وقف ما لم يشغل بشيء من أسباب التحلل من الرمي وغيره . وفي وجوب إعادة السعي وجهان حكاهما إمام الحرمين وقال : المذهب أنه لا يجب . وفي المسألة وجهان آخران . انظر المصدرين المتقدمين .

قال مالك: من قدر على الاكتساب في طريق الحج لزمه الحج <sup>(١)</sup> ؛ لأن القدرة على الكسب أقيم مقام <sup>(٢)</sup> القدرة على المال بدلالة أن من قدر على الكسب حرم عليه أخذ الصدقة ، كما يحرم عليه إذا كان معه مال <sup>(٣)</sup> .  
والجواب أن الكسب أقيم مقام المال فيما يمنع فيه الإنسان دون ما يجب عليه بدليل أن من كان معه مال وجبت عليه الزكاة ومن قدر على الكسب لا تلزمه الزكاة [والله أعلم بالصواب] <sup>(٤)</sup> .

---

(١) وضعت هذه المسألة في هذا الموضع في النسخ الثلاثة وكان الأنسب أن توضع مع مسائل الاستطاعة ، وقد تقدمت الإشارة إليها في ص: ١٠٥

(٢) نهاية ل ١٦٢ من ب

(٣) المشهور من مذهب مالك جواز إعطاء الصدقة للقادر على التكسب ولو تركه اختياراً ومنع من ذلك يحيى بن عمر .

انظر مختصر خليل والشرح الكبير ، وحاشية الدسوقي ٤٩٤/١

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب

## باب وجوب العمرة.

قال الشافعي رحمته الله قال تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ <sup>(١)</sup> فقرن العمرة به ،  
وأشبهه (بظاهر) <sup>(٢)</sup> القرآن أن تكون العمرة واجبة <sup>(٣)</sup>. الكلام إلى آخر الفصل .  
وهذا كما قال . نص الشافعي في سائر كتبه الجديدة على أن العمرة واجبة  
بأصل الشرع كوجوب الحج <sup>(٤)</sup>.  
وروي ذلك عن ابن عمر <sup>(٥)</sup> وابن عباس <sup>(٦)</sup> وجابر بن عبد الله <sup>(٧)</sup> رضي الله عنهم ،  
وعطاء بن أبي رباح <sup>(٨)</sup>.

---

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٢) في أ : ظاهر

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧١/٩

(٤) الأم ١٨٨/٢ ، والمجموع ١١/٧

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٠٥/٤ ، وابن خزيمة ٣٥٦/٤ ، رقم ٣٠٦٥ ، والحاكم ٤٧١/١ ، والدارقطني  
٢٨٥/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥١/٤ عن طريق ابن جريح قال وأخبرني نافع مولى ابن عمر  
أن عبد الله بن عمر كان يقول ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعمرة واجبتان ... قال ابن  
جريح وأخبرت عن عكرمة عن ابن عباس قال العمرة واجبة كوجوب الحج .. إلخ وهذا لفظ  
الدارقطني وصححه الحاكم .

(٦) رواه الشافعي في الأم ١٨٩/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥١/٤ عن طريق سفيان عن عمرو بن  
دينار عن طاوس عن ابن عباس أنه قال : والذي نفسي بيده إنها لقرينتها في كتاب الله ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ  
وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ . وقد تقدم طريق ابن جريح عن ابن عباس قريباً .

(٧) روى ابن حزم في المحلى ٨/٥ بسنده عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : ليس مسلم إلا  
عليه حجة وعمرة من استطاع إليه سبيلاً .

(٨) أخرجه الشافعي في الأم ١٨٩/٢ ، وابن أبي شيبة ٣٠٥/٤ ، ٣٠٤/٤ بإسنادهما عنه .



وسعيد بن المسيب،<sup>(١)</sup> وسعيد بن جبير<sup>(٢)</sup> والثوري<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup> وإسحاق<sup>(٥)</sup>.  
وقال في القلم: العمرة تطوع وليست واجبة<sup>(٦)</sup>. وذكر الشيخ أبو حامد أن  
الشافعي ذكر مثل ذلك في كتاب أحكام القرآن<sup>(٧)</sup> وهو من كتبه الجديدة .  
وذهب إليه مالك<sup>(٨)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٩)</sup>.

---

- (١) المحلى ١٢/٥، والحاوي الكبير ٣٣/٤، والمغني ١٣/٥  
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٠٥/٤، وابن جرير في تفسيره ١١/٤، وروى عنه ابن جرير أيضا أنه قال  
العمرة ليست بواجبة.  
(٣) اختلاف العلماء للرمزي ص ٨٨، وحلية العلماء ٢٣٠/٣، والمغني ١٣/٥  
(٤) وهو الصحيح من المذهب وبه جزم الأكثرون. انظر الكافي ٣٧٧/١، وشرح الزركشي  
٧٨/٢، والإنصاف ٣٨٧/٣  
(٥) المحلى ١٢/٥، والمجموع ١٢/٧، والمغني ١٣/٥  
(٦) الحاوي الكبير ٣٤/٤، وحلية العلماء ٢٣٠/٣، والمذهب مع المجموع ٨/٧  
(٧) قال الماوردي في الحاوي الكبير ٣٤/٤، وقال في القلم وأحكام القرآن ما يدل على أنها سنة مؤكدة  
وانظر المجموع ١١/٧  
(٨) المقدمات الممهدة ٤٠٠/١، وعقد الجواهر ٣٨٤/١، والذخيرة ٣٧٣/٣، والكافي ٤١٦/١  
(٩) رؤوس المسائل ص ٢٥١، والأسرار كتاب المناسك ص ٥٥٤، وتحفة الفقهاء ٥٩٥/١، ومختصر  
الطحاوي ص ٥٩

واحتج من نصره بقوله تعالى : ﴿والله على الناس حج البيت﴾ <sup>(١)</sup> ولم يذكر  
العمرة ولو كانت واجبة لذكرها [ذكره الحج] <sup>(٢)</sup> . وروى عن رسول الله ﷺ قال  
: «الحج جهاد والعمرة تطوع» <sup>(٣)</sup>

وروى محمد بن المنكدر <sup>(٤)</sup> عن جابر أن رجلاً قال : يا رسول الله ، العمرة واجبة  
فقال : « لا وأن تعتمر خير لك » <sup>(٥)</sup> .

قالوا : ومن القياس أنها عبادة غير مؤقتة ومن جنسها ما هو مؤقت فلم تكن  
واجبة أصله الصلاة النافلة.

---

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٢) ساقطة من ط

(٣) أخرجه ابن ماجة ٩٩٥/٢ ، رقم ٢٩٨٩ من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أنه سمع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكره .

قال ابن أبي حاتم في العلل ٢٨٦/١ : هذا حديث باطل . وضعفه الحافظ في التلخيص ٤٣٢/٢ ، والألباني  
في ضعيف سنن ابن ماجة ص ٢٣٧ رقم ٢٩٨٩ . وأخرجه الشافعي في مسنده — ترتيب المسند —  
٢٨١/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٨/٤ ، وابن حزم في المحلى ٤/٥ ، عن معاوية بن إسحاق عن  
أبي صالح الخنفي رفعه وضعفه ابن حزم والحافظ ابن حجر في التلخيص ٤٣٢/٢

(٤) محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيمي المدني ثقة فاضل مات سنة ثلاثين ومائة .  
التقريب ١٣٧/٢

(٥) أخرجه أحمد ٣١٦/٣ ، والترمذي ٢٧٠/٣ ، رقم ٩٣١ ، والدارقطني ٢٨٥/٢ ، والبيهقي في السنن  
الكبرى ٣٤٩/٤ .

قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وضعفه النووي في المجموع ١٠/٧ ، وابن الجوزي في التحقيق  
٧٥/٦ ، والحافظ ابن حجر في التلخيص ٤٣١/٢

(ولأنه)<sup>(١)</sup> نسك غير مؤقت فلم يكن واجبا أصله الطواف المفرد؛ ولأن العمرة بعض أفعال الحج فلم تكن بانفرادها واجبة أصله الوقوف المفرد والطواف المفرد ولأن العمرة تنعقد بنية غيرها فلم تكن واجبة أصله الصلاة النافلة.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب فإن قيل هذا أمر بالإتمام ونحن نقول: إذا شرع في العمرة فإنه يجب عليه إتمامها وليس تدل الآية على أن العمرة تجب ابتداء .

(والجواب)<sup>(٣)</sup> من ثلاثة أوجه أحدها: أن عمر وعلياً رضي الله عنهما قالاً في هذه الآية: إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك<sup>(٤)</sup>. ولا يقولان ذلك من قولهما إلا توقيفا؛ لأن اللغة لا تقتضي أن يكون الإتمام إلا لشيء قد تقدم فينبى عليه

---

(١) في ط: ولا

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب فالجواب؛ لأنها واقعة في جواب الشرط.

(٤) تقدم تخريج هذين الأثرين في ص ٢١٨

فصار قولهما كالمنقول عن رسول الله ﷺ وفيه دلالة على وجوب الابتداء بالحج والعمرة من دويرة الأهل .

مع أنه قد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقرأها / (١) : ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ (٢) والقراءة الشاذة تجري عندنا بحري خبر الواحد ويتعلق بها ثبوت الحكم (٣) .

فإن قيل قد روي : وأتموا الحج والعمرة لله ، بالرفع وإضافة ذلك إلى الله تعالى / (٤) ابتداء من غير عطف على الحج المأمور بإقامته فدل على مخالفتها للحج في الحكم وأنها تطوع .

(١) نهاية ل ١٦٣ من ب

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل فيها سقطا فقد رواه سعيد بن منصور في سننه ٧١٢/٢ ، رقم ٢٨٧ ، وابن أبي حاتم في تفسيره ٣٣٤/١ وغيرهما من طريق أبي معاوية قال ثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قوله ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ قال هي في قراءة عبد الله : وأتموا الحج والعمرة إلى البيت لا يجاوز بالعمرة البيت . ورواه ابن جرير في تفسيره ٧/٤ بإسناده عن عبد الله بن عمر عن الأعمش به ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ قال هو في قراءة عبد الله : وأقيموا الحج والعمرة إلى البيت ، قال لا تجاوزوا بالعمرة البيت قال إبراهيم فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال كذلك قال ابن عباس .

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف عن ابن مسعود أنه قرأ : وأقيموا الحج والعمرة للبيت ثم قال والله لولا التحرج أني لم أسمع فيها من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا لقننا إن العمرة واجبة مثل الحج .

قال السيوطي في الدر المنثور ٢٠٩/١ وأخرج عبد بن حميد وابن أبي داود في المصاحف عن ابن مسعود أنه قرأ . فذكره .

(٣) المذهب عند الشافعية أن القراءة الشاذة لا تقوم بها الحجة ولا تثبت بها الأحكام . انظر المستصفى ص ٣٨٨ الأحكام للأمامي ٣٨٨/١

(٤) نهاية ل ١٨٦ من أ

قلنا هذه القراءة تروى عن الشعبي<sup>(١)</sup> فهو بمنزلة الخبر المرسل ولا تثبت الحجة بالمراسيل<sup>(٢)</sup>. على أن أكثر ما فيها أن العمرة أضيفت [فيها]<sup>(٣)</sup> إلى الله تعالى ولا يوجب ذلك كونها تطوعا؛ لأن رسول الله ﷺ قال يقول الله: «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به.»<sup>(٤)</sup> ولم توجب هذه الإضافة إلى الله تعالى أن يكون الصوم تطوعا. والجواب الثاني: عن سؤالهم هو أن قوله تعالى ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> أراد به من الابتداء إلى الانتهاء، وهو بمثابة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾<sup>(٦)</sup> وهذا الأمر يتوجه إلى الصوم من ابتدائه إلى انتهائه.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٠/٤، بسنده عن سعيد بن أبي بردة أن الشعبي وأبا بردة تذاكرا العمرة قال فقال الشعبي تطوع: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ بالرفع وقال أبو بردة هي واجبة ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ بالنصب.

وأخرجه من وجه آخر عن عبد الله بن عون عن الشعبي أنه كان يقرأ: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾. وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ٧١٥/٢ رقم ٢٨٨ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٩/٤ وغيرهما من هذا الوجه انظر الدر المنثور ٢٠٩/١.

قال ابن جرير: وقد روي عن الشعبي خلاف هذا القول وإن كان المشهور عنه من القول هو هذا ثم أسند عن المغيرة عن الشعبي قال العمرة واجبة.

(٢) وهو مذهب جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر وبه قال الشافعي إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر مسندا أو مرسلا أو يتأكد بقول الصحابي أو بفتوى أكثر أهل العلم.

انظر مقدمة شرح النووي لصحيح مسلم ٣٠/١، ومقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٥٨، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول مع شرحه نهاية السؤل بهامش التقرير والجبر

١٣٨—١٣٧/٢

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) جزء من حديث تقدم تخرجه في ص ٢٦٦

(٥) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٦) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

وكذلك قوله: ﴿وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ فَاتَمَّهِنَّ﴾ (١) أراد أوجبهن  
على نفسه. (٢)

والجواب الثالث: أن هذه الآية نزلت على رسول الله ﷺ عام الحديبية (٣) ولم  
يكن محرماً بالحج حتى يؤمر بإتمامه فدل على أنه مبتدأ (لوجوب) (٤) الحج والعمرة  
ويدل عليه من السنة ما روي أن عائشة رضي الله عنها قالت: يا رسول الله هل  
على النساء جهاد؟ (فقال) (٥): «نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة» (٦)  
وروي أن رسول الله ﷺ قال: «الحج والعمرة فريضتان لا يضررك بأيهما  
بدأت» (٧) قالوا أراد به أنهما عبادتان مقدرتان كما يقال: فرض الحاكم النفقة إذا  
قدرها .

---

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة

(٢) قوله تعالى ﴿فَاتَمَّهِنَّ﴾ قيل معناه أداهن، وقيل قام بهن وقيل عمل بهن. انظر تفسير ابن كثير  
١٥٧/١ وتفسير البغوي

(٣) تقدم الكلام عن سبب نزول هذه الآية وأين نزلت في ص ٦١١

(٤) في ط أوجب

(٥) في ب قال

(٦) أخرجه ابن ماجه ٩٦٨/٢ رقم ٢٩٠١، وأحمد ١٦٥/٦، والدارقطني ٢٨٤/٢ وصححه إسناده ابن  
الملقن في تحفة المحتاج ١٢٦/٢، والألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١٥١/٢ رقم ٢٣٤٥

(٧) أخرجه الدارقطني ٢٨٤/٢، والحاكم ٤٧١/١ من رواية محمد بن كثير الكوفي عن إسماعيل بن مسلم  
عن محمد بن سيرين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه به. وضعفه الخافظ في التلخيص ٤٣٠/٢ .  
ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٥١/٤ موقوفاً على زيد بن ثابت من حديث هشام بن حسان عن  
محمد بن سيرين أن زيد بن ثابت سئل العمرة قبل الحج قال صلاتان لا يضررك بأيهما بدأت  
وصححه الحاكم والبيهقي والذهبي وقفه. وقال الخافظ في التلخيص ٤٣٠/٢ الموقوف أصح.

والجواب من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه قد روي «الحج والعمرة نسكان لله»<sup>(١)</sup> وهذا اللفظ يسقط تأويلهم .

والثاني : أنه قال «لا يضرك بأيهما بدأت» ولو كانت العمرة تطوعا فبدأ بها لضرته .

والثالث : أن الفرض في الشرع عبارة عن الوجوب<sup>(٢)</sup> ، وفي اللغة عبارة عن التقدير<sup>(٣)</sup> ، وحمل الخبر على عرف الشرع أولى ؛ لأنه طارئ على اللغة . ولأن الرسول ﷺ بعث ليبين حكم الشرع وعرفه دون اللغة .

وروى أبو رزين العقيلي أن رجلا قال يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة والظعن فقال له رسول الله ﷺ «حج عن أبيك واعتمر»<sup>(٤)</sup>.

---

وللحديث طريق آخر من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر مرفوعا : الحج والعمرة فريضتان واجبتان رواه ابن عدي في الكامل ١٤٦٨/٤ وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٣٥٠/٤ قال ابن عدي : غير محفوظ عن عطاء . وضعفه البيهقي في معرفة السنن ٥٠٦/٣

(١) ساقطة من ط

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٠٥/٤ من طريق أيوب عن محمد عن زيد بن ثابت في الذي يعتمر قبل أن يحج قال نسكان لله عليك لا يضرك بأيهما بدأت . وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٠٦/٤ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥١/٤ عن حيان بن عمير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال نسكان لله عليك لا يضرك بأيهما بدأت . وهذا لفظ ابن أبي شيبة .

(٣) لا فرق بين الفرض والواجب عند الجمهور ، وعند الحنفية الفرض ما ثبت بدليل قطعي والواجب ما ثبت بدليل ظني . انظر شرح مختصر الروضة ٢٧٤/١-٢٧٥ ، والمستصفي ص ٥٣ ، والتحرير والتجوير ٨٠/٢

(٤) المصباح المنير ص ٤٦٩

(٥) تقدم تخريجه في ص ٥٨٠

وروى عبد الله بن عمر عن أبيه قال: كنا عند رسول الله ﷺ فجاء رجل ليس عليه سحناء<sup>(١)</sup> السفر ولا يعرفه منا أحد فقال: ادن منك يا رسول الله؟ فقال ادنو<sup>٢</sup> فألرق ركبتيه بركبتيه ثم قال: أخبرني يا رسول الله، عن الإسلام فقال: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأنني محمد رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج وتعتمر<sup>(٣)</sup> وتغتسل من الجنابة»<sup>(٣)</sup> وساق بقية الحديث.

---

(١) قوله سحناء قال في النهاية ٣٤٨/٢ السحنة بشرة الوجه هيئته وحاله وهي مفتوحة السنين وقد تكسر ويقال فيها السحناء أيضا بالمد

(٢) نهاية ل ١٦٤ من ب

(٣) أخرجه الدارقطني ٢٨٢/٢-٢٨٣ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٩/٤-٣٥٠ وابن خزيمة ٣/١-٤، رقم ١، وابن حبان - الإحسان - ٣٩٧/١ رقم ١٧٣ والحاكم ٥١/١ وعزاه ابن الملقن في تحفة المحتاج ١٢٨/٢ إلى الحافظ أبي بكر الجوزقي في كتابه المخرج على الصحيحين وابن السكن في سننه الطحاوي المأثورة. وصححه الدارقطني. وهو أول حديث أخرجه ابن خزيمة بعد ما التزم إخراج الصحيح والحديث أصله في صحيح مسلم ٣٦/١ رقم ١-٨ دون قوله: وتعتمر وتغتسل من الجنابة.



ويدل عليه من القياس أنها عبادة يجب المضي في فاسدها على الوجه الذي يمضي به في (صحيحها) <sup>(١)</sup> فوجب أن يكون منها ما يجب بأصل الشرع أصل ذلك الحج وإن شئت قلت عبادة يحرم فيها الطيب وليس المخيط فوجب أن يكون منها ما يجب بأصل الشرع .

قياس آخر أحد نسكي القران فكان منه ما هو واجب بأصل الشرع أصله ما ذكرناه . قياس آخر وهو أن العمرة نسك تسقط بأدائه فرض دخول الحرم فكان منه ما يجب بأصل الشرع أصله الحج .

ولأن ما وجب به الحج جاز أن تجب به العمرة أصله النذر .

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت ﴾ <sup>(٢)</sup> فإنه لم يذكر العمرة ولو كانت واجبة لذكرها فهو أنه قد ذكرها في آية أخرى فقال : ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ <sup>(٣)</sup> فاجتزى بذكرها في إحدى الآيتين عن ذكرها في الآية الأخرى .

وجواب آخر وهو أنه تعالى قد ذكر العمرة في الآية التي احتجوا بها ؛ لأن العمرة الحج الأصغر .

يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ﴾ <sup>(٤)</sup> فدل على أن ههنا حجا أصغر .

---

(١) في أبواب : صحيحها

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٣ من سورة التوبة

وروي أن رسول الله ﷺ كتب إلى عمرو بن حزم «أن العمرة الحج

الأصغر»<sup>(١)</sup>

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله ﷺ: «الحج جهاد والعمرة تطوع»<sup>(٢)</sup> فهو أن راوي هذا الحديث أبو صالح<sup>(٣)</sup> (الجميع)<sup>(٤)</sup> عن رسول الله ﷺ فهو مرسل<sup>(٥)</sup> ولا يصح الاحتجاج به. على أن ظاهر الخبر متروك بالإجماع؛ لأن الحج من فرائض الأعيان والجهاد من فرائض الكفايات فحكمهما مختلف. ولا بد من إضمار

(١) أخرجه الدارقطني ٢٨٥/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥٢/٤، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٣٠٨-٣٠٥/٢٢ من طرق عن الحكم بن موسى نا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا وبعث به مع عمرو بن حزم فيه وأن العمرة الحج الأصغر ولا تنس القرعان إلا ظاهر.

واختلفوا في صحة هذا الحديث لاختلافهم في سليمان فقال بعضهم هو سليمان بن داود الخولاني وهو صدوق فالحديث صحيح نظرا لشواهده.

وقال آخرون هو سليمان بن أرقم وهو ضعيف وإنما أخطأ فيه الحكم بن موسى فقال سليمان بن داود ومن قال بهذا أبو دلود والنسائي والحافظ والألباني. انظر المراسيل لأبي داود ص ٢١٣ رقم ٢٥٩ وسنن النسائي ٤٢٨/٨ رقم ٤٨٦٨ وتهذيب التهذيب ١٩٠/٤ وإرواء الغليل ١٥٨/١، رقم ١٢٢ ورواه الشافعي في الأم ١٩٠/٢ من وجه آخر عن ابن جريح عن عبد الله بن أبي بكر فذكره ثم قال: قال ابن جريح: ولم يحدثني عبد الله بن أبي بكر عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمرو بن حزم شيئا إلا قلت له أفي شك أنتم من أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل لا.

(٢) هو الحديث المتقدم تخريجه في ص ٦٦٨

(٣) أبو صالح هو ماهان الحنفي الكوفي الأعور زعم ابن حزم أنه ضعيف وقال الحافظ ثقة عابد قننه الحاج سنة ثلاث وثمانين ومائة. انظر المحلى ٦/٥، والتقريب ١٥٦/٢

(٤) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب الحنفي كما تقدم في ترجمته

(٥) انظر المحلى ٦/٥، والتلخيص ٤٣٢/٢

في الخبر وتقدير فيكون تقديره: الحج الثاني جهاد والعمرة الثانية تطوع. ويحتمل أن يكون الرسول ﷺ أراد أن ثواب الحج كثواب الجهاد؛ لأن فيه مشقة كبيرة، وثواب العمرة كثواب التطوع؛ لأنها أخف حالا منه ولا مشقة فيها.

[وأما] <sup>(١)</sup> الجواب عن احتجاجهم بحديث جابر رضي الله عنه أن راويه حجاج بن أرطاة <sup>(٢)</sup> وكان مدلسا، <sup>(٣)</sup> (وكان) <sup>(٤)</sup> أيضا لا يرى صلاة الجماعة [ويقول: لا ينبل] <sup>(٥)</sup> الرجل حتى يترك صلاة الجماعة <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>.

وقد خالفه ابن جريح فرواه عن ابن المنكدر عن رسول الله ﷺ مرسلا <sup>(٨)</sup>.

---

(١) ساقطة من أوب.

(٢) حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس مات سنة خمس وأربعين ومائة التقريب ١٨٨/١

(٣) حكي النووي في المجموع ١٠/٧ اتفاق الحفاظ على أنه ضعيف ومدلس.

(٤) في أوب: فكان

(٥) في أيسيل

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٧) انظر البدر المنير — رسالة ماجستير — كتاب الحج والاعتكاف ص ١٩٧

(٨) قلت لم أجد من خرج هذه الرواية التي ذكرها المصنف ولكن رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٤٩/٤ عن طريق يحيى بن أيوب أخبرني ابن جريح والحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سئل عن العمرة أواجبة، فريضة كفريضة الحج قال لا وأن تعتمر خير لك. قال البيهقي هذا هو المحفوظ عن جابر موقوف غير مرفوع، وروى عن جابر مرفوعا بخلاف ذلك وكلاهما ضعيف

وقال الدارقطني ٢٨٥/٢ ورواه يحيى بن أيوب عن ابن جريح وحجاج عن ابن المنكدر عن جابر موقوفا من قول جابر.

على أنه يحتمل أن يكون السائل سأل رسول الله ﷺ عن عمرته وقد علم من حاله أنه قد اعتمر عمرة الإسلام فقال: «لا وأن تعتمر خير لك» وعنى أنه لا تجب عليه عمرة (ثانية) (١) / (٢) يسبين هذا أنه قال: «وأن تعتمر خير لك» ولو كان المراد بذلك جنس العمرة لقال: وأن تعتمروا خير لكم.

وأما الجواب عن قولهم إنها عبادة غير مؤقتة فلا يصح هذا الوصف على أصلهم؛ لأن العمرة عندهم تكره في خمسة أيام من السنة (٣) فهي مؤقتة . وجواب آخر وهو أن كونها غير مؤقتة لا يدل على أنها غير واجبة؛ لأن قضاء الصلاة غير مؤقتة وكذلك قضاء الصوم وكل واحد منهما واجب ثم المعنى في الصلاة النافلة أنها لا تحرم الطيب ولا لبس المخيط والعمرة بخلافها فإن الفسرق بينهما.

وأما الجواب عن قولهم: نسك غير مؤقت فقد ذكرنا أن هذا (٤) الوصف على أصلهم غير صحيح .

ثم المعنى في الأصل أن الطواف المفرد لا يحرم الطيب ولا لبس المخيط ولا يسقط به فرض دخول الحرم، والعمرة بخلاف ذلك فافترقا. وأما الجواب عن قولهم: إن العمرة بعض أفعال الحج فهو أن ذلك لا يدل على أنها ليست واجبة ألا ترى أن صلاة الفجر بعض صلاة الظهر وكذلك المغرب بعض صلاة العشاء والجميع متساو في الوجوب كذلك لا يمتنع أن يكون في مسألتنا مثله.

---

(١) في ط أنه

(٢) نهاية ل ١٦٥ من ب

(٣) تقدمت هذه المسألة في ص ٦٤

(٤) نهاية ل ١٨٧ من أ

ثم المعنى في الأصل ما ذكرناه آنفاً. وأما الجواب عن قولهم: إن العمرة تنعقد بنية غيرها فهي بمثابة الصلاة النافلة فإننا لا نسلم ذلك في الأصل ولا في الفرع .  
 أما في الفرع فإن المحرم بالحج في غير أشهر الحج ينعقد إحرامه عمرة بنفس الإحرام ويكون ذكره للحج لغوا<sup>(١)</sup>.  
 وأما في الأصل فإنه إذا أحرم بصلاة الظهر قبل دخول وقتها انعقدت صلاته نافلة بنفس الإحرام بالصلاة ويكون ذكره الظهر لغوا<sup>(٢)</sup>، فكل واحدة من العبادتين ما انعقدت بنية غيرها . على أن ما ذكره يبطل على أصلهم بمن نوى في شهر رمضان بصومه قضاء أو نذراً فإنه ينصرف إلى الواجب عليه من صوم الشهر<sup>(٣)</sup> وإن كان نوى به غيره (وإذا ثبت)<sup>(٤)</sup> هذا صح ما ذكرناه والله أعلم بالصواب .

(١) تقدمت هذه المسألة في ص ٢٣٧

(٢) نعم إذا كان يبطل بنية الوضوء ، وإذا كان يبطل بنية الحج ، فكل واحد منهما يبطل بنية الآخر .

مستدرك . انظر المستدرك للمحقق ٢/ ٢٤٩  
 (٣) تقدمت هذه المسألة أيضاً في ص ٢٠٠

(٤) في ب: إذا ثبت

## باب ما يجزئ من العمرة إذا جمعت إلى غيرها .

قال الشافعي رحمه الله يجزئه أن يقرن العمرة مع الحج ويهريق دما (١). الفصل إلى آخره.

وهذا كما قال . الحج على ثلاثة أضرب : أفراد وتمتع وقران . فأما الأفراد فصفتها أن يحرم من الميقات بالحج مفردا (٢) فإذا دخل / مكة طاف طواف الودود (٤) وسعى ، ويسقط عنه الفرض بهذا السعي ، وإن أخر السعي حتى يفعله مع

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٢/٩

(٢) صورة الأفراد الأصلية المتفق عليها في المذهب أن يحرم من الميقات بالحج وحده في أشهر الحج ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة وهناك صور أخرى تختلف فيها وهي مذكورة في الشروط المعتمدة في وجوب دم التمتع . انظر الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٣٤، ١٤٠. والمجموع ١٦٨/٧، وروضة الطالبين ٤٤/٣ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ٤٨/٢٦: وأما من قال من الفقهاء الأفراد أن يحج ويعتمر عقب ذلك من مكة فهذا غلط بإجماع العلماء فإنه لا نزاع بينهم أن من اعتمر قبل أشهر الحج ورجع إلى بلده ثم حج أو أقام بمكة حتى يحج من عامه أنه مفرد للحج وكذلك لو اعتمر بعد الحج في سفره أخرى فإنه مفرد بالاتفاق وهذا الأفراد هو الذي استحبه الصحابة... إلخ.

(٣) نهاية ل ١١٢ من ط

(٤) أي طواف القدوم

طواف الإفاضة جاز (١)، ويمكث بمكة على إحرامه فإذا كان ( ) (٢) اليوم السابع من ذي الحجة خطب الإمام الناس وعلمهم المناسك (٣) ثم خرجوا من الغد وهو اليوم الثامن إلى منى فصلوا بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء [والفجر من يوم عرفة (٤) ثم دفعوا إلى عرفة فوقفوا بها حتى تغرب الشمس ثم صاروا إلى مزدلفة فجمعوا بها بين صلاتي المغرب والعشاء (٥) وأقاموا بها إلى انتصاف الليل وإن شاءوا إلى طلوع الفجر (٦)، ثم غدوا إلى منى فرموا بها جرة العقبة يوم النحر، وعادوا إلى مكة فطافوا طواف الإفاضة وإن لم يعودوا إلى مكة يوم النحر جاز (٧)، ويسيتون بمنى ثلاث ليال حتى يرموا الجمار (٨)، ثم يدخلون مكة وقد فرغوا من جميع أفعال الحج. فإذا أراد المفرد أن يعتمر فإنه يخرج إلى أدنى الحل (٩)

(١) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ٢٥٨، وروضة الطالبين ٣/٩٠. والمجموع ٨/٩٧

(٢) في زيادة من

(٣) نهاية ل ١٦٦ من ب

(٤) المجموع ٨/١٠٨، والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٠

(٥) ما بين المعوقين ساقط من ط

(٦) المنهاج ومعني المحتاج ١/٤٩٩، والإيضاح ص ٢٩٥، ٢٩٨

(٧) لأن طواف الإفاضة لا آخر لوقته وكذلك السعي. المنهاج مع معني المحتاج

١/٥٠٤، ٥٠١/١، والمجموع ٨/١٩٧، وروضة الطالبين ٣/١٠٣

(٨) يجب البيت بمنى لئتين، وأما الثالثة فإنما تحب على من لم ينفر النفر الأول. المنهاج ومعني المحتاج

١/٥٠٥، وروضة الطالبين ٣/١٠٤

(٩) وليس عليه بخروجه هذا طواف وداع على القول بوجوبه؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد

الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن يعمر عائشة رضي الله عنها من التمتع ولم يأمرها بدواع

البيت. معني المحتاج ١/٥١٠

فيحرم بالعمرة ويدخل مكة فيطوف ويسعى ويحلق على أحد القولين<sup>(١)</sup> وقد قضى فرض حجه وعمرته.

وأما المتمتع فصفته أن يحرم بالعمرة وحدها من الميقات في أشهر الحج فإذا دخل مكة طاف وسعى وحلق على أحد القولين<sup>(٢)</sup>. ويستبيح بعد ذلك ما كان قد (حضره)<sup>(٣)</sup> الإحرام عليه فإذا خرج الناس إلى منى أنشأ الحج من مكة وفعل ما يفعل المفرد إلى أن يعود من منى إلى مكة وقد قضى فرض (حجه)<sup>(٤)</sup> وعمرته إلا أنه يجب عليه دم<sup>(٥)</sup> ليس بين الأفراد والتمتع خلاف إلا في تقديم التمتع (بالعمرة)<sup>(٦)</sup> على الحج وهراقة الدم فحسب. وأما القران فصفته أن يحرم من الميقات بالحج والعمرة معا ثم يفعل ما يفعل المفرد من جميع أفعال الحج خاصة ويهريق دما وقد قضى فرض (حجه)<sup>(٧)</sup> وعمرته ويجزئه لهما طواف واحد وسعي واحد<sup>(٨)</sup>.

---

(١) وهو أن الحلق نسلك مأمور به وهو ركن لا يصح الحج ببلونه وهو الصحيح وقيل هو واجب والقول الثاني إنه استباحة محذور وليس بنسك ولا ثواب فيه وإنما هو شيء أبيع له بعد أن كان محظورا كاللباس. الإيضاح ص: ٣٤٢-٣٤٣، ومغني المحتاج ١/٥٠٢.

(٢) ذكرنا هذين القولين في كتابنا

(٣) في أوط: حضره

(٤) في ط: حجته

(٥) روضة الطالبين ٤٦/٣، والمجموع ١٦٨/٧

(٦) في أ إلى العمرة

(٧) في ط: حجته

(٨) الإيضاح ص ١٣٤، ١٣٧، وعمدة السالك وعدة الناسك ص ١٢٤، والوجيز مع العزيز ٣٤٤/٣



وكل هذه الأضرب الثلاثة يجوز فعلها بالإجماع (١).

ويدل على الأفراد ما روى ابن عمر (٢) وجابر (٣) وعائشة (٤) رضي الله عنهم  
أن رسول الله ﷺ أفرد (الحج) (٥).

ويدل على التمتع قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ (٦) الآية.  
ويدل على القرآن ما روى أن رسول الله ﷺ نحر عن أزواجه بقرة وكن  
قارنات (٧).

(١) المغني ٨٢/٥

(٢) أخرجه مسلم ٩٠٥، ٩٠٤، رقم ٨٠٤ — ١٢٣١ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال  
أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا. وفي لفظ: أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أهل بالحج مفردا. وعزاه الزبيدي في نصب الراية ١٠١/٣ إلى البخاري ولم أجده فيه وعزاه  
المزي في تحفة الأشراف ١٤٢/٦ إلى مسلم فقط.

(٣) أخرجه ابن ماجه ٩٨٨/٢ رقم ٢٤٦٦ وابن سعد في الطبقات ١٧٦/٢ عن جعفر بن محمد عن  
أبيه عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج. وهذا لفظ ابن ماجه.  
وصححه إسناده البوصيري في مصابح الزجاجة ٢٠/٣ وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه  
١٦٤/٢ رقم:

(٤) أخرجه مسلم ٨٧٥/٢ رقم ١٢٢ — ١٢٠١ بنقل: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج.

(٥) في ط باحج وهي كذلك في رواية ابن سعد في الطبقات ١٧٦/٢

(٦) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٧) قال الخافظ في التلخيص ٤٤٦/٢ عن حديث عائشة رضي الله عنها: أهدى عنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بقرة ونحن قارنات. ثم ذكر حديثا رواه البخاري مع الفتح ٦٤٣/٣  
رقم ١٧٠٩ ومسلم ١٢٥٠ — ١٢١١ عن عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خمس بقين من ذي القعدة. الحديث وفيه: فدخل علينا يوم النحر بنحيم بقرة  
فقلت ما هذا؟ فقيل ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه.

**فصل :** المفرد لا دم عليه بالإجماع ، <sup>(١)</sup> والمتمتع عليه دم بالإجماع <sup>(٢)</sup>،

والقارن يجب عليه دم على مذهب الشافعي <sup>(٣)</sup> ، وكافة الفقهاء ، والدم شاة <sup>(٤)</sup>.

وقال (الشعبي) <sup>(٥)</sup> : يجب عليه أعلى الدمين بدنة أو بقرة <sup>(٦)</sup>.

وقال طاوس : لا دم عليه <sup>(٧)</sup> ، وذهب إلى ذلك داود <sup>(٨)</sup>.

والدليل على أن الدم يجب عليه ما روي أن رسول الله ﷺ نحر عن أزواجه

بقرة وكن قارنات <sup>(٩)</sup>.

---

ونقل ابن كثير في تفسيره ٢٢٢/١ عن ابن مردويه أنه روى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح البقر عن نسائه وكن متمتعات. فلعل المراد بالتمتع في حديث ابن مردويه القران والله أعلم.

(١) المجموع ١٥٩/٧

(٢) المغني ٣٥١/٥، وبدائع الصنائع ٣٨٦/٢

(٣) الأم ٢٠٧/٢، وحلية العلماء ٢٦٠/٣، والعزیز ٣٤٦/٣، والبيان ل ٢٤ ب

(٤) بدائع الصنائع ٣٨٩/٢، والمبسوط ٢٦/٤، والرسالة مع تنوير المقالة ٥٢٠/٣-٥٢١، والمقنع

والشرح الكبير والإنصاف ١٦٨/٨، ١٨٣

(٥) في ط الشافعي

(٦) حلية العلماء ٢٦٠/٣، والبيان ل ٢٤ ب

(٧) حلية العلماء ٣٦٠/٣، والمغني ٣٥٠/٥، وروى عنه ابن أبي شيبة ٣٦١/٤ بسنده عن ابن علية عن

ليث عن عطاء وطاوس وبجاهد أنهم قالوا القارن والمتمتع هديهما وطوافهما واحد.

(٨) المغني ٣٥٠/٥، وحلية العلماء ٢٦٠/٣، والبيان ل ٢٤ ب

(٩) تقدم الكلام عنه في ص ٦٧

وفيه أيضا دليل على بطلان قول الشعبي ؛ لأن النبي ﷺ أهدى (١) عن الجميع بقرة ولو كان يجب على كل واحدة منهن بدنة أو بقرة لما أجزأت البقرة عنهن. (٢)

قال الشافعي: والقارن أخف حالا من المتمتع (٣).

(١) نهاية ل ١٦٧ من ب

(٢) اختلفت الروايات الواردة في إهداء النبي صلى الله عليه وسلم عن أزواجه، فروى الشيخان عمن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر فقلت ما هذا؟ فقبل ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه. وهذا الحديث تقدم في هامش ص ١٧٠ ولفظه ليس صريحا بالاشتراك.

وأخرج أبو داود ٣٦١/٢ رقم ١٧٥٠ والنسائي في السنن الكبرى ٤٥٢/٢ رقم ٤١٢٧ وابن ماجه ١٠٤٧/٢ رقم ٣١٣٥ عن يونس عن الزهري عن عمرة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن آل محمد في حجة الوداع بقرة واحدة.

نقل الحافظ في الفتح ٦٤٤/٣ عن إسماعيل القاضي أنه قال تفرد به يونس بذلك وقد خالفه غيره. قال الحافظ يونس ثقة حافظ. ثم ذكر له هذه المتابعة وهي ما أخرجه النسائي في السنن الكبرى ٤٥٢/٢ رقم ٤١٣٠ عن معمر عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة. ثم ذكر له الحافظ شاهدا وهو ما رواه أبو داود ٣٦١/٢، رقم ١٧٥١ والنسائي في السنن الكبرى ٤٥٢/٢، ٤١٢٨ وابن ماجه ١٠٤٧/٢ رقم ٣١٣٣ والحاكم ٤٦٧/١ وصححه من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساءه في حجة الوداع بقرة بيهن. قال الحافظ وهو شاهد قوي.

ثم أورد الحافظ ما رواه النسائي في السنن الكبرى ٤٥٢/٢، رقم ٤١٢٩ من طريق عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حججنا بقرة بقرة. قال الحافظ: هو شاذ يخالف لما تقدم.

قلت: وقع في السنن الكبرى المطبوع: بقرة. بدون تكرار والذي ذكره الحافظ وهو بقرة بقرة هو الموجود في تحفة الإشراف ٢٧٤/١٢

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٢/٩

واختلف أصحابنا في المعنى الذي قصده الشافعي بهذا القول فمنهم من قال: قصد الرد على الشعبي وذلك أن القارن لم يستبح ما كان (حظره) <sup>(١)</sup> الإحرام عليه والمتمتع استباحه ثم ثبت أن المتمتع مع تغليظ حاله لا يجب عليه أعلى الدمين والقارن بذلك مع خفة حاله أولى <sup>(٢)</sup>.

ومن أصحابنا من قال: بل قصد الشافعي به الرد على طاوس، وذلك أن المتمتع يجب عليه طوافان وسعيان والقارن يجب عليه طواف واحد وسعي واحد فهو أخف حالا من المتمتع وأقل عملا ثم ثبت أن المتمتع مع كثرة عمله يجب عليه دم فلا أن يجب على القارن مع قلة عمله أولى <sup>(٣)</sup>.

مسألة [قال] <sup>(٤)</sup>: وإن اعتمر قبل الحج ثم أقام بمكة حتى ينشأ الحج أنشأه من مكة لا من الميقات <sup>(٥)</sup>.

وهذا كما قال: لقد ذكرنا أن المتمتع يحرم بالحج من / مكة <sup>(٦)</sup> (والمفرد) <sup>(٨)</sup>

---

(١) في ط حضره

(٢) المجموع ١٩٢/٧، والبيان ل ٢٤ ب والحاوي الكبير ٣٩/٤، وحكاة عن نصه في القلم

(٣) المجموع ١٩٢/٧، والحاوي الكبير ٣٩/٤ وقال: وهذا التأويل صرح في الجديد.

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) مختصر المزني مع الأم ٧٢/٩

(٦) نهاية ل ١١٣ من ط

(٧) تقدم ذلك في ص ٦٧

(٨) في أ فالمفرد

يحرم بالعمرة من الحل<sup>(١)</sup>، والفرق بينهما ما روي أن رسول الله ﷺ أمر في  
حجته / (٢) من [كان] (٣) ساق معه هديا أن يجعلها حجا ومن لم يسق معه هديا  
أن يجعلها عمرة فلما قدم مكة أمر من كان أهل بالعمرة أن يحرم بالاحج من  
مكة (٤).

وروي أيضا أن النبي ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن  
يخرج بعائشة رضي الله عنها إلى التنعيم فتعتمر منه. (٥)  
ومن حجة المعنى أن كل من أراد النسك لابد أن يقصد من الحل إلى الحرم فإذا  
أحرم من مكة وخرج إلى عرفة حصل في الحل ثم إذا رجع إلى مكة فقد حصل  
منه القصد من الحل إلى الحرم وأفعال العمرة كلها تختص (بالحرم) (٦) فلو أمرناه  
أن يحرم بالعمرة في مكة لم يحصل منه القصد من الحل فلذلك أمرناه بأن يخرج إلى  
الحل فيحرم منه .

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٧٣

(٢) نهاية ل ١٨٨ من أ

(٣) ساقطة من ط

(٤) ورد هذا المعنى في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري مع الفتح ٥٠٦/٣، رقم ١٥٧٢  
تعليقا. قال الحافظ وصله الإسماعيلي .. الخ.

(٥) تقدم تخريجه في ص ٢٧٤

(٦) في أ: بإحرام

فصل : والمكي يحرم بالحج من مكة ؛ لأنها ميقاته فإن خرج إلى الحل وأحرم فعليه دم ؛ لأنه بمنزلة الغريب يترك الإحرام من ميقاته ، فإن اجتاز المكي بمكة بعد إحرامه من الحل سقط عنه الدم <sup>(١)</sup>؛ لأنه بمنزلة الغريب [يحرم] <sup>(٢)</sup> من غير الميقات ثم يعود إليه ؛ فإن الدم يسقط عنه <sup>(٣)</sup>.

فرع : قد ذكرنا أن المتمتع يحرم بالحج من مكة فإن هو خالف وخرج إلى الحل فأحرم منه نظرت فإن [كان] <sup>(٤)</sup> أحرم من الميقات سقط عنه الدم <sup>(٥)</sup>؛ لأن الدم يجب عليه لتركه الإحرام من الميقات فإذا عاد إليه وأحرم منه لم يوجد المعنى الذي لأجله يجب الدم ، وإن كان أحرم من غير الميقات فالدم باق عليه <sup>(٦)</sup> للمعنى الذي ذكرناه. / <sup>(٧)</sup>

---

(١) على الأصح من قولين في المسألة والثاني أنه إذا عاد إلى الحرم سقط عنه الدم أيضا. المجموع ٢٠٠/٧، والإبانة ل ٩٣ ب ، والعزير ٣٣١/٣

(٢) ساقطة من أ و ط

(٣) ستأتي هذه المسألة في ص ٧٧

(٤) ساقطة من ط

(٥) روضة الطالبين ٤٨/٣-٤٩، وحلية العلماء ٢٦١/٣

(٦) حلية العلماء ٢٦١/٣ ، والحاوي ٤١/٤

(٧) نهاية ل ١٦٨ من ب

فصل: قد ذكرنا أن المكي ميقاته مكة فإن أحرم [بالحج] (١) من غير مكة إلا أن إحرامه في الحرم ففي ذلك وجهان (٢) : أحدهما أنه لا دم عليه ؛ لأن كل نسك صح فعله في جميع مكة صح فعله في جميع الحرم أصله النحر ، ولا يدخل عليه الطواف ؛ لأنه لا يصح في جميع مكة .

(والوجه) (٣) الثاني : أن الدم ( ) (٤) يلزمه ؛ لأن ميقاته مكة فهو بمثابة من كان من بعض القرى القريبة من مكة فترك الإحرام بالحج من قرنته وأحرم به من غيرها فإن الدم يلزمه وإن كان إحرامه في الحرم (٥) .

مسألة [قال] (٦) ولو أفرد الحج فأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء (٧) . إلى آخر الفصل .

---

(١) ساقطة من ط

(٢) هذان الوجهان مفرعان على وجهين وقيل قولين في ميقات حج المكي أصحهما : ميقاته نفس مكة ، فعلى هذا لو فارق البنيان لزمه الدم . والثاني : ميقاته مكة وسائر الحرم فعلى هذا إحرامه في الحرم بعد مجاوزة العمران ليس بإساءة .

انظر الوسيط وشرح مشكل الوسيط ٦١٢/٢ ، والعزيز ٣٣٠/٣ - ٣٣١ ، وحلية العلماء ٢٧١/٣

(٣) في أ : فالوجه

(٤) في أ و ب زيادة : الذي

(٥) إن كانت القرية القريبة من مكة داخلية في خطة الحرم فأهلها كأهل مكة لميقاتهم في الحج ، وإن كانت القرية خارج خطة الحرم وقبل الميقات فميقاتهم قرنتهم ، فإن جاوزوها غير محرمين لزمهم الدم .

الحاوي الكبير ٧٥/٤ ، والوسيط ٦١١/٢

(٦) ساقطة من ط

(٧) مختصر المزني مع الأم ٧٢/٩

وهذا كما قال .المفرد إذا أراد أن يعتمر فإنه يخرج إلى الحل ويحرم بالعمرة<sup>(١)</sup>، فإن خالف وأحرم بالعمرة من مكة فأحرامه صحيح ،وفي طوافه وسعيه قولان منصوبان في الأم<sup>(٢)</sup> أحدهما لا يعتد بهما .وإن حلق رأسه لزمه دم على هذا القول<sup>(٣)</sup> .وإن جامع فهل تجب عليه بدنة ؟ في ذلك قولان بناء على القولين فيمن جامع في الحج جاهلا أو ناسيا<sup>(٤)</sup> .

والعلة فيما ذكرناه أنه لما أحرم بالعمرة من مكة لم يوجد منه القصد من الحل إلى الحرم<sup>(٥)</sup> .

والقول الثاني :أنه يعتد بطوافه وسعيه ويلزمه دم إذا ترك الإحرام بالحج من الميقات ؛لأن أكثر ما فيه أنه ترك الإحرام بالعمرة من ميقاتها وذلك لا يمنع صحة العبادة .

---

(١) الأم ١٩١/٢

(٢) ٢٠٨/٢، وأصحهما الثاني .انظر المذهب والمجموع ٢١٦/٧، ٢١٧، والعزير ٣٣٩/٣، ٣٤٠

(٣) وسواء حلق رأسه علما أو جاهلا أو ناسيا على الأصح من وجهين في سقوط فدية الخلق بالنسيان .انظر روضة الطالبين ٤٣/٣، ١٣٧، والمجموع ٢١٧/٧

(٤) يعني أن فساد الحج بالجماع ناسيا أو جاهلا قولان القلتم أنه يفسد والجديد وهو الأصح أنه لا يفسد فعلى القلتم تجب عليه كفارة الجماع وعلى الجديد ليس عليه كفارة للجماع .هذا إذا كان ناسيا أو جاهلا فأما إن كان علما ببقاء الإحرام فإن عمرته تفسد ويلزمه المضي في فاسدها والقضاء والكفارة .انظر الحاوي الكبير ٤١/٤، والعزير ٤٨٦/٣، والمجموع ٢١٧/٧ .

(٥) الحاوي الكبير ٤١/٤



الذي يدل على هذا أن الغريب إذا ترك الإحرام بالحج من الميقات يعتد بما فعله وعليه دم<sup>(١)</sup> فكذلك في مسألتنا مثله. فإن قيل قد قلتم إن أفعال الغريب تصح قولاً واحداً<sup>(٢)</sup> وقلتم في صحة طواف المحرم بالعمرة من مكة وسعيه قولان<sup>(٣)</sup> فما الفرق بينهما؟ فالجواب أن الغريب قد وجد منه القصد من الحل إلى الحرم فلذلك [صحت أفعاله قولاً واحداً وليس كذلك في مسألتنا فإن المحرم بالعمرة من مكة لم يوجد منه القصد من الحل إلى الحرم]<sup>(٤)</sup> فلذلك كان فيه قولان وبان الفرق بينهما.

---

(١) الأم ٢ / ٢٠٨

(٢) انظر ذلك في المنصر المتقدم

(٣) راجع ص ٦٨٢

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

مسألة : قال : وأحب أن يعتمر من الجعرانة <sup>(١)</sup> .الفصل إلى آخره.

وهذا كما قال / (٢)، أفضل موضع يعتمر [منه] (٣) الجعرانة (٤) ؛ لما روي أن

النبي ﷺ لما رجع من ~~حنين~~ <sup>حنين</sup> (٥) اعتمر من الجعرانة ودخل مكة ليلا (٦) .

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٢/٩، والجعرانة بكسر الجيم وإسكان العين وتخفيف الراء هكذا ضبطه النووي نقلا عن الشافعي والأصمعي وأهل اللغة ومحققي الحديث . قال ومنهم من يكسر العين ويشدد الراء وعليه أكثر الحديث . والجعرانة تقع بين مكة والطائف وهي إلى مكة أقرب وهي في الحل . انظر تهذيب الأسماء واللغات ٥٨/٣، والنهاية في غريب الحديث ٢٧٦/١

(٢) نهاية ل ١١٤ من ط

(٣) ساقطة من ط

(٤) المذهب والمجموع ٢١٠/٧-٢١١- والحاوي الكبير ٤٢/٤

(٥) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب <sup>حنين</sup> ؛ لأن عمرة الجعرانة كانت بعد ما قسم النبي صلى الله عليه وسلم غنائم حنين في ذي القعدة ، ثبت ذلك في صحيح البخاري مع الفتح ٧٠٢/٣ ، رقم : ١٧٨٠ ، ومسلم ٩١٦/٢ ، رقم : ٢١٧- ١٢٥٣ عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته... وعمرة من جعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة وعمرة مع حجته . وهذا لفظ مسلم .

(٦) أخرجه أبو داود ٥٠٧/٢ ، رقم ١٩٩٦ ، والترمذي ٢٧٣/٣ ، رقم ٩٣٥ ، والنسائي ٢١٩/٥ ، رقم ٢٨٦٣ ، والشافعي في الأم ١٩٣/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥٧/٤ من طرق عن أبي مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن أسيد عن محرش الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلا معتمرا فدخل مكة ليلا ف قضى عمرته ثم خرج عن ليلته فأصبح بالجعرانة كبائت فلما زالت الشمس من الغد خرج من بطن سرف حتى جاء مع الطريق طريق جَمْع بطن سرف فمن أجل ذلك خفيت عمرته على الناس . وهذا لفظ الترمذي وقال : هذا حديث غريب ولا نعرف لمحرش الكعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث . وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢٧٧/١ ، رقم ٧٤٣-٩٤٥ .

وأفضل الأشياء ما فعله النبي ﷺ ثم يلي الجعرانة التنعيم؛ لأن النبي ﷺ أمر  
عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن [يعمر] (١) عائشة رضي الله عنها من  
التنعيم (٢). فمن (أخطأه) (٣) أن يعتمر من أحد الموضعين / (٤) فالمستحب أن يعتمر  
من الحديبية (٥)؛ لأن رسول الله ﷺ كان أراد أن يعتمر منها عام صده المشركون  
عن البيت (٦). ثم سائر المواضع بعد في الاستحباب لا مزية لبعضها على بعض  
والله أعلم بالصواب.

(١) ساقطة من ط

(٢) تقدم تخريجه في ص ٦٤٧

(٣) في أ: خطأ

(٤) نهاية ل ١٦٩ من ب

(٥) هذا الترتيب المذكور في أفضل المواضع لاعتماد من كان بمكة مكيا كان أو عابر سبيل هو مذهب  
الشافعي. انظر الأم ١٩١/٢ - ١٩٢، والوسيط وشرح مشكل الوسيط ٦١٢/٢، والحاوي الكبير  
٤٢/٤، والمجموع ٢١١/٧.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤٥/٢٦: ومن الفقهاء من استحَب لمن اعتمر من مكة  
أن يحرم من الحديبية أو الجعرانة محتجا بعمرة النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلط فإن الحديبية  
كانت موضع حله لما أحصر ولم تكن موضع إحرامه وأما الجعرانة فإنه أحرم منها داخلا إلى مكة  
؛ لأنه أنشأ العمرة هناك... إلخ.

(٦) وبهذا علله الغزالي في البسيط ل ٢٤٢ ب وتعقبه ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط مع الوسيط  
٦١٢/٢ بقوله: وهذا لا يصح؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم وردّها بعد أن أحرم بالعمرة من ذي  
الحليفة روى ذلك البخاري، وإنما دليله أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل بأصحابه ليدخل إلى مكة  
لعمرة التي أحرم لها من ذي الحليفة فتميزت بذلك عن البقاع التي لم يوجد فيها مثل ذلك .  
وكذلك تعقب النووي في المجموع ٢١٢/٧ الغزالي ومن وافقه بما تعقب به ابن الصلاح وقال إنه غلط  
صريح.

## باب الاختيار في إفراد الحج والتمتع في العمرة.

قال الشافعي رحمه الله في مختصر الحج: وأحب [إلي] (١) أن يفرد؛ لأن الثابت عندنا أن النبي صلّى الله عليه وآله أفرد (٢)(٣). إلى آخر الفصل.

وهذا كما قال. لا خلاف على مذهب الشافعي أن الإفراد والتمتع أفضل من القرآن (٤)، واختلف قوله فيهما فقال في عامة كتبه: الإفراد أفضل من التمتع (٥). وبه قال مالك (٦).

وقال في اختلاف الحديث: التمتع أفضل من الإفراد (٧). وإليه ذهب أحمد بن حنبل (٨).

---

(١) ساقطة من ط

(٢) في ط عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الإفراد.

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٢/٩

(٤) نهاية المطلب ل ٢١٢ والحاوي الكبير ٤/٤٤، والبيان ل ١٥ ب

(٥) وهو الصحيح المشهور من مذهبه. انظر الأم ٧/٣٥٩، والعزیز ٣/٣٤٣، والمجموع ٧/١٤٢، والمنهاج مع مغني المحتاج ١/٥١٤

(٦) جامع الأمهات ص: ١٨٩، والتفريع ١/٣٣٥ والمعونة ١/٥٦٣، والكافي ١/٣٨٢

(٧) لم أجد هذا النص في اختلاف الحديث. وعزاه إليه الرافعي في العزيز ٣/٣٤٣، ونقل النووي في المجموع ٧/١٤٢ عن القاضي أبي الطيب والأصحاب أنهم حكوا هذا القول عن نص الشافعي في كتاب اختلاف الحديث.

(٨) الفروع ٣/٢٩٨، والمحرر ١/٢٣٥، والمستوعب ٤/٤٩.

وقال أبو حنيفة (١) والثوري (٢) وإسحاق (٣) والمزني (٤) وأبو بكر بن المنذر (٥)  
: القرآن أفضل [من] (٦) الجميع .

والإفراد الذي يختاره الشافعي هو إفراد الحج الذي تكون بعده عمرة ، فأما  
إفراد الحج من غير عمرة فالتمتع والقران أفضل منه (٧) .

واحتج من نصر أبا حنيفة وموافقيه بقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٨)  
فروي عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنهما قالوا : إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة  
أهلك (٩) .

---

(١) الميسوط ٢٥٠/٤ ، وروؤس المسائل ص ٢٥٣ ، ومختصر الطحاوي ص ٦١ ، والأسرار — كتاب  
المناسك — ص ٩٠

(٢) الشرح الكبير ١٥١/٨ ، والمجموع ١٤٣/٧

(٣) قال المروزي في اختلاف العلماء ص ٨٠ : كان إسحاق يختار الإقرا ن إذا كان معه سوق هدي فلن  
لم يسق فالتمتع .

(٤) حلية العلماء ٢٥٩/٣ ، والمجموع ١٤٣/٧

(٥) المجموع ١٤٣/٧

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) الحاوي الكبير ٤٧/٤ ، والمجموع ٤٧/٧ ، والإيضاح ص ١٣٧

(٨) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٩) تقدم تخريجه في ص ٥١٨

وروى أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جمع رسول الله ﷺ بين الحج والعمرة. وفي بعض الروايات: فسمعتة يصرخ بهما صراخا ويقول: «لبيك» (بحجة) (١) وعمرة معا. (٢) وروى الصبي بن معبد (٣) قال: كنت رجلا نصرانيا فأسلمت (فأهللت) (٤) بالحج والعمرة معا فسمعتني زيد بن صوحان (٥)

(١) في ط بحج .

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٦٦٩/٧، رقم ٤٣٥٣، ٤٣٥٤، ومسلم ٩٠٥/٢، رقم ١٨٥، ١٨٦—  
١٢٣٢، عن بكر عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلي بالحج والعمرة جميعا قال بكر فحدثت بذلك ابن عمر فقال لي بالحج وحده فلقيت أنسا فحدثته بقول ابن عمر فقال أنس ما يعدنا إلا صبياننا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لبيك عمرة وحجا. وهذا لفظ مسلم.

وأخرجه مسلم ٩١٥/٢، رقم ٢١٤—١٢٥١ عن يحيى بن أبي إسحاق وعبد العزيز بن صهيب وحميد أنهم سمعوا أنسا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بهما جميعا « لبيك عمرة وحجا لبيك عمرة وحجا » وفي لفظ عند البخاري مع الفتح ١٥٣/٦ رقم ٢٩٨٦ عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال كنت رديف أبي طلحة وإني ليصرخون بهما جميعا بالحج والعمرة.

(٣) الصبي بالتصغير ابن معبد التغلبي بالمنشأة والمعجمة وكسر اللام ثقة مخضرم وقيل تابعي رأى عمر بن الخطاب وعامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نزل الكوفة. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٤٠٩/٤، والكاشف ٢٥/٢، والتقريب ٤٣٤/١

(٤) في ط وأهللت

(٥) زيد بن صوحان بن حجر أبو سليمان الربيعي العبدي أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه وقيل أدركه ولم يصحبه كان سيدا في قومه قتل يوم الجمل ولم يرو زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وإنما روى عن عمر وعلي رضي الله عنهما.

الاستيعاب ٥٥٥/٢، وأسد الغابة ١٣٩/٢

وسليمان بن ربيعة (١) وأنا ألي جميعا فقالا: لهذا أضل من جمل أهله فقدمت علي

عمر رضي الله عنه فذكرت ذلك / (٢) له فقال: (لقد) (٣) هديت لسنة نبيك ﷺ. (٤)

وروي ابن عباس رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني الليلة آت من ربي فقال: صل في هذا الودي المبارك يعني العقيق وقل

عمرة في حجة». (٥)

وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت: اعتمر رسول الله ﷺ ثلاث عمر

سوى العمرة التي قرأها بحجته. (٦)

---

(١) سلمان بن ربيعة بن يزيد بن عمرو أبو عبد الله الباهلي مختلف في صحبته روى عن النبي صلى الله عليه وآله عليه وعن عمر رضي الله عنه وروى عنه الصبي بن معبد وغيره. شهد فتوح الشام وسكن العراق وولاه عمر قضاء الكوفة وثقه العجلي وغيره مات قتيلا سنة ٢٥ وقيل ٢٨ وقيل ٢٩ هـ وقيل غير ذلك. الاستيعاب ٦٣٢/٢، وتهذيب التهذيب ١٣٦/٤

(٢) نهاية ل ١٨٩ من أ

(٣) في أ قد

(٤) أخرجه أبو داود ٣٩٣/٢، رقم ١٧٩٩، والنسائي ١٦٠/٥، رقم ٢٧١٨، وابن ماجه ٩٨٩/٢، رقم ٢٩٧٠، وأحمد ١٤/١، والبيهقي في الكبرى ١٦/٥، رقم ٣٥٢/٤، من طرق عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن الصبي نحوه بألفاظ متقاربة .

وصححه الدارقطني في العلل ١٦٦/٢، والألباني في إرواء الغليل ١٥٣/٤، رقم ٩٨٣

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٥٨/٣، رقم ١٥٣٤، وانظر رقم ٧٣٤٧، ٢٣٣٧ وكلها بلفظ: قل.

(٦) أخرجه أبو داود ٥٠٥/٢، رقم ١٩٩٢، والنسائي في الكبرى ٤٧٠/٢، رقم ٤٢١٨، عن مجاهد قال سئل ابن عمر كم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال مرتين فقالت عائشة لقد علم ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد اعتمر ثلاثا سوى التي قرأها بحجة الوداع .

وضعه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٩٦ رقم ٤٣٣ .

وأخرجه البخاري مع الفتح ٧٠١/٣، رقم ١٧٧٥، ١٧٧٦، ومسلم ٩١٦/٢، رقم ٢١٩ — ١٢٥٥ عن منصور عن مجاهد قال دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر رضي الله

وروي أن علياً عليه السلام جمع بين الحج والعمرة وطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين وقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ (١).

قالوا: ولأن المفرد لا دم عليه والقارن عليه دم وليس بدم جبران لأنه لم يفعل شيئاً من المحظورات فثبت أنه دم نسك (٢). والعبادة إذا تعلقت بالبدن والمال كانت أفضل من تعلّقها بالبدن وحده؛ [ولهذا قلنا: إن الحج أفضل من الصلاة؛ لأن الحج يتعلق بالبدن والمال / (٣)، والصلاة تتعلق بالبدن وحده] (٤).

---

عنهما جالس إلى حجرة عائشة.. ثم قال له كم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال أربعاً إحداهن في رجب... فقال عروة يا أم المؤمنين ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن.. قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده وما اعتمر في رجب قط.

(١) أخرجه الدارقطني ٢٦٣/٢ عن حفص بن داود عن ابن أبي ليلى عن علي رضي الله نحوه وكذلك عن الحسن بن عمار عن الحكم عن ابن أبي ليلى. قال الدارقطني: حفص بن داود ضعيف، وابن أبي ليلى رديء الحفظ كثير الوهم. وقال عن الطريق الثاني: الحسن بن عمار مترك الحديث وكذلك قال الحافظ في التقریب ٢٠٧/١ عن الحسن بن عمار.

يلاحظ أن الحافظ أورد هذا الحديث في إتحاف المهرة ٥٤٠/١١ في مسند عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي وعبد الرحمن ثقة كما في التقریب ٥٨٨/١ ومراد الدارقطني محمد بن أبي ليلى قال في التقریب ١٠٥/٢ صدوق سيئ الحفظ جداً.

وذكر المزي في تهذيب الكمال ١١/٧ أن حفص بن أبي داود روى عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولم يذكر من شيوخه عبد الرحمن بن أبي ليلى. والله أعلم.

(٢) المبسوط ٢٦/٤

(٣) نهاية ل ١٧٠ من ب

(٤) ما بين المعتوفين ساقط من ط



قال المزني: ولأن القارن مسارع إلى (أفعال) (١) العمرة والمسارعة إلى فعل  
العبادة أفضل من تأخيرها (٢).

ودليلنا ما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ أفرد الحج (٣). وروى  
جابر رضي الله عنه قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفردا لم نشركه بغيره (٤). وروى  
ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أفرد الحج (٥).  
فإن قالوا: أراد أفرد الحج بطواف وسعي وكذلك نقول. فالجواب أن الأفراد  
المذكور في الخبر راجع إلى الحج لا إلى الطواف والسعي فلم يصح ما قالوا. على  
أنه قد روي أنه أهل بالحج مفردا. (٦)

---

(١) في أ: فعال

(٢) الحاوي الكبير ٤/٤٤

(٣) تقدم تخريجه في ص ٦٧٥

(٤) أخرجه مسلم ٨٨١/٢، رقم ١٣٦ - ١٢١٣ عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال أقبلنا  
مهلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج مفرد.

(٥) تقدم تخريجه في ص ٦٧٥

(٦) تقدم تخريجه في ص ٦٧٥ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والإهلال عبارة عن الإحرام أو عن التلبية (فأيهما) (١) كان / (٢) فهو راجع إلى ما (قلناه) (٣) ؛ لأن إحرام القارن وتليته كل واحد منهما [جامع] (٤) بين ذكر الحج والعمرة والمفرد بخلاف ذلك.

ويدل عليه أيضا ما روى زيد بن أسلم (٥) أن رجلا سأل [ابن] (٦) عمر رضي الله عنهما عن حج رسول الله ﷺ فقال ابن عمر أفرد رسول الله ﷺ الحج فلما كان من العام المقبل سأله ذلك الرجل عن حج رسول الله ﷺ فقال ابن عمر [أليس] (٧) قد أخبرتك في العام الماضي أنه أفرد الحج ؟ فقال الرجل : إن أنسا ﷺ قال : جمع رسول الله ﷺ بين الحج والعمرة فقال ابن عمر إن أنسا كان يتوكل [على] (٨) النساء وأنا ممسك بزمام ناقة رسول الله ﷺ ولعابجا يسيل علي (٩).

---

(١) في ط : وأيهما.

(٢) نهاية ل ١١٥ من ط

(٣) في أ و ب : قلنا

(٤) ساقطة من ط

(٥) زيد بن أسلم العدوي مولى عمر ، أبو عبد الله أو أبو أسامة المدني ثقة عالم وكان يرسل ، مات سنة ست وثلاثين ومائة .

التقريب ٣٢٦/١

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) ساقطة من ط

(٨) ساقطة من أ و ب

(٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٩/٥ عن طريق سعيد بن عبد العزيز عن زيد بن أسلم وغيره عن ابن عمر نحوه وعزاه الحافظ في إتحاف المهرة ٣١٩/٨ إلى أبي عوانة من طرق عن سعيد بن عبد العزيز به ولم أجده في مسند أبي عوانة .

ومن القياس أنه أفرد الحج عن العمرة فكان أفضل أصله في حق المكي (١). فإن قيل المكي يكره له القران فلذلك كان إفراده بالحج أفضل . فالجواب أنا لا نسلم ، عندنا أن المكي لا يكره له القران (٢) ، كما لا يلزم الغريب فلم يصح ما قللوه . قالوا أجمعنا على الفرق بينهما وذلك أن الغريب إذا تمتع (٣) لزمه دم ، والمكي إذا تمتع (٤) لا دم عليه (٥).

والجواب أنا (إنما) (٦) فرقنا بينهما في وجوب الدم ؛ لأن الغريب ترك الإحرام بالحج من الميقات فلذلك لزمه دم ، وأما المكي فإنه أتى بالحج من ميقاته فلذلك لم يلزمه الدم .

قالوا أجمعنا على الفرق بينهما من وجه آخر وهو أن المكي لا يلزمه للقران دم (٧) ، والغريب يلزمه ذلك.

---

والحديث صححه النووي في المجموع ١٤٦/٧

(١) انظر المجموع ١٦٦/٧

(٢) ستأتي هذه المسألة في ص ٧١٨

(٣) في أمتع

(٤) في أمتع

(٥) انظر هاتين المسألتين في ص ٧١٤، ٧١٥

(٦) طمس في أ

(٧) ستأتي هذه المسألة في ص ٧١٨

(والجواب) (١) أن المكّي شرع له أن يحرم بالحج من مكة [ويحرم بالعمرة من الحل فإذا أحرم بهما من مكة] (٢) تمحض إحرامه بالحج فإذا وقف بعرفة ورجع إلى مكة حصل له القصد من الحل إلى الحرم وتمحض حكم عمرته فلم يجب عليه الدم ليس كذلك الغريب فإن الميقات يصلح للإحرام بالحج / (٣) وبالعمرة فإذا فُرق بينهما لم يُمحض الإحرام بالحج فلذلك لزمه الدم وبان الفرق بينهما. ويدل على ما ذكرناه أيضا أن المفرد أكثر أفعالا من القارن ؛ لأنه يحرم إحرامين ويغتسل غسليْن ويصلي صلاتين ويطوف طوافين ويسعى سعيين ويحلق حلاقين ، والقارن يفعل شيئا واحدا من جميع ذلك ، وما كثر فعله من العبادة كان أفضل (٤) .

فإن قالوا عندنا أن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين مثل ما يفعل المفرد (٥) فالجواب أن أحد الطوافين والسعيين مختلف في وجوبه على القارن (ومجمع) (٦) على وجوبه على المفرد ، والمجمع عليه أفضل فلم يصح ما ذكره . فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٧) فهو أنه ليس

(١) في ط فالجواب

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) نهاية ل ١٧١ من ب

(٤) الحاوي الكبير ٤/٤٥

(٥) الاختيار لتعليل المختار ١/١٦٠

(٦) في أ : مجمع

(٧) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

في الآية أكثر من أن الله تعالى قرن بينهما في الذكر وذلك لا يدل على وجوب اقترانهما في الفعل. ألا ترى أنه قال: ﴿أقيموا الصلاة وءاتوا الزكاة﴾<sup>(١)</sup> ولم يدل (إقترانهما)<sup>(٢)</sup> في الذكر على وجوب (إقترانهما)<sup>(٣)</sup> في الفعل فكذلك في مسألتنا مثله.

وما روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما<sup>(٤)</sup> فالمراد به الإحرام بكل واحد من النسكين على الأفراد من دويرة الأهل، بدليل ما روي عن عمر وعلي أنهما قللا: افصلوا حجكم (من)<sup>(٥)</sup> عمرتكم فإنه أفضل<sup>(٦)</sup>.

فأما الجواب عن حديث أنس رضي الله عنه<sup>(٧)</sup> فمن وجهين أحدهما: الترجيح .  
والثاني: الاستعمال.

(١) من الآية ٤٣، ٨٣، ١١٠ من سورة البقرة، ومن الآية ٧٧ من سورة النساء ومن الآية ٥٦ من سورة النور ومن الآية ٢٠ من سورة المزمل

(٢) في ط اقترانهما

(٣) في ط اقترانهما.

(٤) وقد تقدم تخرجه في ص ٥١٨

(٥) في ط عن

(٦) أثر عمر رضي الله عنه أخرجه مالك ٣١٩/٢، رقم ٧٩٢ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٤٧/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٥/٥ عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال افصلوا بين حجكم وعمرتكم فإن ذلك أتم لحج أحدكم وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج . وهذا لفظ مالك . وهو جزء من حديث رواه مسلم ٨٨٦/٢ رقم ١٤٥٠ - ١٢١٧ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وأما أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقد أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥/٥ بإسناده عن محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال يا بني أفرد بالحج فإنه أفضل .

(٧) وهو المتقدم في ص ٦٨٨

أما الترجيح (فإن) (١) الأخذ بخبرنا أولى؛ لرواية عائشة إياه (٢) وكانت فقيهة وأنس غير فقيه (٣)، ولأن ابن عمر يرويه وكان في ذلك الوقت أقرب إلى رسول الله ﷺ من أنس ذكر أنه كان آخذاً بزمام ناقة رسول الله ﷺ. (٤) ولأن جابراً يرويّه (٥) وكان قد اعتنى بمناسك رسول الله ﷺ (وحفظ عنه) (٦) من الابتداء إلى الإنتهاء. وأما الاستعمال فنحن نحمل قوله : جمع بين الحج والعمرة (٧). على أنه فعل العمرة إثر الحج فيكون الجمع من هذا الوجه. (٨)

(١) في ط : فهو أن

(٢) تقدم حديثها في ص ٦٩١

(٣) هذا غريب من المصنف ، وهي دعوى بلا برهان ، فلو اقتصر المصنف على ما في المختصر لكان أسلم له . قال الشافعي في مختصر المزني مع الأم ٧٢/٩ : فإن قال قائل فمن أين أثبت حديث عائشة وجابر وابن عمر وطاوس دون حديث من قال قرن ؟ قيل لتقدم صحبة جابر النبي صلى الله عليه وسلم وحسن سياقه لابتداء الحديث وآخره ولرواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه ... إلخ.

(٤) تقدم حديثه في ص ٦٧٥

(٥) تقدم تخريجه في ص ٦٩١

(٦) في ط : حفظه

(٧) من حديث أنس المتقدم في ص ٦٨٨

(٨) انظر شرح صحيح مسلم ج ٨/٢١٦ ، والمجموع ١٥٤/٧ .

وأما الجواب / (١) عن حديث الصبي (٢) فهو أن زيد بن صوحان وسليمان بن ربيعة أنكرا عليه التلبية بالحج والعمرة وذهبا إلى أن القرآن لا يجوز فلما ذكر ذلك / (٣) لعمر أعلمه أن ذلك جائز في سنة رسول الله ﷺ ولم يقل إنه أفضل من الأفراد ، بل قد روي عن عمر أن الأفراد أفضل .

(وهو) (٤) قوله :افصلوا حجكم (من) (٥) عمرتكم فإنه أفضل (٦) .

وأما الجواب عن خبر وادي العقيق (٧) فهو أن البخاري رواه : «وقال (عمرة) (٨) في حجة » (٩) على أن اللفظ الذي ذكره لو ثبت (١٠) لكان الأخذ

---

(١) نهاية ل ١١٦ من ط

(٢) وهو الحديث المتقدم في ص ٦٨٩

(٣) نهاية ل ١٩٠ من أ

(٤) طمس في أ

(٥) في ط: عن

(٦) تقدم تخريجه في ص ٦٩٥ وانظر هذا الجواب في اختلاف الحديث مع الأم ٦٤٧/٩

(٧) وهو المتقدم في ص ٦٨٩

(٨) في أ و ب: عمر

(٩) لم أجده في البخاري وعزاه البيهقي في السنن الكبرى ١٤/٥ إلى البخاري في صحيحه من رواية الحميدي . ورواية الحميدي المذكورة أخرجها البخاري مع الفتح ٤٥٨/٣ رقم ١٥٣٤ بلفظ: «وقل عمرة في حجة.» قال الحافظ يرفع عمرة للأكثر وينصبها لأبي ذر .

ورواه أبو داود ٣٩٤/٢، رقم ١٨٠٠ والبيهقي في السنن الكبرى ١٤/٥ باللفظ الذي ذكره المصنف .

(١٠) هو ثابت في صحيح البخاري كما تقدم في ص ٦٨٩

بخبّرنا أولى ؛لأنه / (١)متأخر عن خبرهم وذلك أن العقيق بالمدينة ،وما ذهبنا إليه  
فعله النبي ﷺ بذى الحليفة فالمصير إليه أولى .

وأما الجواب عن حديث عائشة (٢) رضي الله عنها فهو أنها أرادت بقولها  
:العمرة التي قرنها بحجته التي فعلها مع حجته ؛لأن العمر البواقي لم يفعلها مع  
حج .

وأما الجواب عن حديث علي رضي الله عنه (٣) فهو أن راويه حفص بن أبي داود (٤)  
وكان ضعيفا عن ابن أبي ليلى وكان سيئ الحفظ (٥) فلا يصح الاحتجاج به .على  
أنه تناول (جمعه) (٦) بين الحج والعمرة أنه فعل (أحدهما) (٧) إثر الأخرى بدليل  
قول علي رضي الله عنه :افصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أفضل . (٨)

---

(١) نهاية ل ١٧٢ من ب

(٢) هو الحديث المتقدم في ص ٦٨٩-

(٣) هو الحديث المتقدم في ص ٦٩٠

(٤) هو حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر البزاز الكوفي القاري ويقال له الغاضري ويعرف بحفص  
وهو حفص بن أبي داود صاحب عاصم بن النجود في القراءة وابن امرأته متروك الحديث مع إمامته  
في القراءة روى عن خلق منهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، مات سنة ثمانين ومائة وله  
تسعون سنة وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٠/٧ ، والتقريب ٢٢٦/١

(٥) انظر تهذيب الكمال ٦٢٢/٢٥ ، والتقريب ١٠٥/٢

(٦) في ط جميعه

(٧) في ب إحديهما وفي ط :إحداهما

(٨) راجع ص ٦٩٥



وأما الجواب عن قولهم: إن القارن عليه دم وليس بدم جيران فهو أنا لا نسلم بل الدم عندنا دم جيران، بدليل أن الصيام يقوم مقامه وينوب عنه ولو كان دم

نسك لم ينب الصيام منابه كدم الأضحية. (١)

وتعليقهم بأن القارن لم يفعل شيئاً من المحظورات والدم واجب عليه غير صحيح؛ لأن المحرم إذا اضطر إلى تغطية رأسه في شدة البرد (فغطاه) (٢) أو احتاج إلى التداوي بالطيب فتداوى به لم يفعل محظوراً والدم واجب عليهما للجيران (٣).

وأما الجواب عما قاله المزني فهو أن من العبادات ما تأخيره أفضل ألا ترى أنه إذا عدم الماء وأراد أن يتيمم ويصلي وعلم أنه يدرك الماء في آخر الوقت فإنه إذا أخر الصلاة في هذه الحال إلى أن يدرك الماء ويتوضأ ويصلي كان أفضل (٤)؛ لأنه يكون مؤدياً للعبادة على حالة الكمال كذلك في مسألتنا مثله فبطل ما قالوه.

---

(١) انظر المجموع ١٦٠/٧

(٢) في ط غطاه، وفي أ يغطاه

(٣) المجموع ١٦٠/٧

(٤) المجموع ١٦٠/٧

فصل : واحتج أحمد في أن التمتع أفضل من الإفراد وهو أحد قولينا (١) ما

روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت (لما)» (٢)

سقت الهدي وجعلتها عمرة» (٣)

فتلهف رسول الله ﷺ على العمرة فدل على أنها أفضل من الإفراد (٤).

وقالوا: وروي أن رسول الله ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج (٥).

---

(١) وقد تقدم في ص ٦٨٧

(٢) في ط: ما

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٢٣١/١٣ رقم ٧٢٢٩ ومسلم ٨٧٩/٢ رقم ١٣٠٠—١٢١١ من حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي».. الحديث وللبخاري ألفاظ أخرى في رقم ٧٣٦٧، وبرقم ٧٢٣٠. ورواه البخاري مع الفتح ١٦٣/٥ رقم ٢٥٠٥، ٢٥٠٦ من حديث جابر ومن حديث ابن عباس وفيه: «ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ولولا أن معي الهدي لأحللت».

وقوله: وجعلتها عمرة. لم أجده في الصحيحين، وأخرجه النسائي ١٥٧/٥، رقم: ٢٧١١، وابن ماجه ١٠٢٢/٢، رقم ٣٠٧٤ من حديث جابر رضي الله عنه بلفظ: لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة».

(٤) المغني ٨٥/٥

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ٦٣٠/٣، رقم ١٦٩١ ومسلم ٩٠١/٢، رقم ١٧٤—١٢٢٧ عن ابن عمر قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج.

ورواه أيضا البخاري مع الفتح ٦٣٠/٣، رقم ١٦٩٢ ومسلم ٩٠٢/٢ رقم ١٧٥—١٢٢٨ عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته عن النبي صلى الله عليه وسلم في تمتعه بالعمرة إلى الحج... الحديث

ولأنه إذا تمتع [بالعمرة إلى الحج] (١) فقد فعل الحج والعمرة جميعا في أشهر الحج  
وإذا أفرد فعل العمرة في غير أشهر الحج وجمعهما في أشهر الحج أفضل (٢).

ودليلنا ما احتجنا به على أبي حنيفة في أن الأفراد أفضل (٣).

فأما الجواب عما احتجوا به من قوله ﷺ «لو استقبلت من أمري ما  
استدبرت (لما)» (٤) سقت الهدي ولجعلتها عمرة» (٥) فهو أن من لم يكن ساق  
الهدي مع رسول الله ﷺ [حزن وغلبه] (٦) ندامة لما رأى / (٧) رسول الله ﷺ قد  
أهل بالحج وتمنى أنه ساق الهدي، فلما رأى رسول الله ﷺ ما نزل بهم قال هذا  
القول تطيبا (لنفوسهم) (٨) وليزول عنهم ما [قد] (٩) نزل بهم. (١٠)

---

(١) ما بين المعوفين ساقط من أ و ب

(٢) المغني ٨٥/٥

(٣) المجموع ١٦١/٧

(٤) في ط ما

(٥) تقدم تخريجه في ص ٧٠٠

(٦) ساقطة من ط

(٧) نهاية ل ١٧٣ من ب

(٨) في ط لقلوبهم

(٩) ساقطة من ط

(١٠) المجموع ١٦١/٧، والحاوي الكبير ٤٧/٤

وأما الجواب عن الخبر الثاني فهو أن المحفوظ منه أن رسول الله ﷺ تمتع وما زاد عن هذا القدر لا يثبت<sup>(١)</sup> والمفرد متمتع في الحقيقة ؛ لأنه بفراغه من الحج متحلل [من محظوراته فهو متمتع بالحج إلى العمرة بالتحلل]<sup>(٢)</sup> من محظوراتها . وأما الجواب عن قولهم فعل الحج والعمرة جميعا في أشهر الحج [أفضل فهو أنه ليس كذلك بل فعل العمرة في غير أشهر الحج أفضل، وكان المشركون يرون أن العمرة في أشهر الحج]<sup>(٣)</sup> من الفجور ويقولون: /<sup>(٤)</sup> إذا دخل صفر وعفا الوبر وبرأ الدبر حلت العمرة لمن اعتمر.<sup>(٥)</sup> فبين رسول الله ﷺ أن الأمر بخلاف قول المشركين وأن العمرة في أشهر الحج جائزة وأمره بفعلها بيانا للجواز لا على أن ذلك أفضل من فعلها من غير أشهر الحج وإذا ثبت هذا دل على ما ذكرناه والله أعلم [بالصواب]<sup>(٦)</sup> .

فصل : نقل المزني هذا الباب الذي قدمنا ذكره من ثلاثة كتب للشافعي وهي : كتاب اختلاف الحديث ، [وكتاب مختصر الحج ، وكتاب الحج الكبير . فنقل من كتاب اختلاف الحديث]<sup>(٧)</sup> أن النبي ﷺ قال : «لو استقبلت من أمري ما

(١) قلت بل هو ثابت في الصحيحين كما تقدم في ص ٧٠٠

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) نهاية ل ١١٧ من ط

(٥) تقدم تخريجه في ص ٥٩٢

(٦) ساقطة من ط

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة» (١) وهذا احتج به الشافعي في أن التمتع أفضل، ونص على هذا القول في هذا الكتاب، وتأول حديث من روى أن النبي ﷺ أفرد الحج (٢) فقال: لما رأوا رسول الله ﷺ (يهل) (٣) بالحج ظنوا أنه أفرده وأحرم به ابتداء وكان ﷺ قد تقدمت عمرته على الحج لكن خفي عليهم ذلك ثم قال: ليس شيء من الاختلاف أيسر من هذا يعني اختلاف الصحابة في حجة رسول الله ﷺ فمنهم من روى أنه أفرد الحج، ومنهم من روى أنه تمتع، ومنهم من روى أنه قرن وهي حجة واحدة واختلافهم فيها قبيح. ثم عذرهم بأنه قد كان ثبت عندهم أن التمتع والإفراد والقران جائز كله فلذلك لم يهتموا بما فعله رسول الله ﷺ من ذلك وغلب على ظن كل واحد منهم ما رواه مع أمور قوت ظنه في روايته. (٤)

(١) تقدم تخرجه في ص ٧٠٠

(٢) وهم عائشة وابن عمر وجابر رضي الله عنهم وقد تقدم تخريج أحاديثهم في ص ٦٩١

(٣) في ط أهل.

(٤) اختلاف الحديث مع الأم ٦٤٦/٩ - ٦٤٧

ونقل من مختصر / (١) الحج ومن كتاب الحج الكبير اختيار الشافعي  
 الأفراد (٢)؛ لحديث عائشة وجابر وابن عمر رضي الله عنهم (٣)، وبين أن الأخذ  
 بحديثهم أولى من حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قرن (٤)؛ لفقّه عائشة  
 ، وحسن سياقة جابر للحديث من أوله إلى آخره، وقرب ابن عمر من رسول الله  
 ﷺ في ذلك الوقت. (٥)

(قال) (٦) / (٧) المزني: إن ثبت حديث أنس عن النبي ﷺ أنه قرن، حتى يكون  
 معارضا للأحاديث سواء فأصل قول الشافعي أن العمرة فرض وأداء الفرضين في  
 وقت الحج أفضل من أداء فرض واحد؛ لأن ما كثر عمله لله كان أكثر في ثواب  
 الله (٨).

---

(١) نهاية ل ١٧٤ من ب

(٢) اختار الشافعي في مختصر الحج الصغير من الأم ٣٤٢/٢: التمتع. واختار الأفراد في الأم ٣٥٩/٧، وفي  
 كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود من الأم ٣٠/٧

(٣) تقدم تخريج هذه الأحاديث في ص ٢٩١

(٤) تقدم تخريجه في ص ٢٨٨

(٥) ذكر الشافعي مثل ذلك في اختلاف الحديث مع الأم ٦٤٧/٩

(٦) في ط وقال

(٧) نهاية ل ١٩١ من أ

(٨) مختصر المزني مع الأم ٧٢/٩

واختلف أصحابنا في قول المزي هذا فمنهم من قال: كان المزي [يذهب] (١)  
إلى أن القرآن أفضل فأعرض بما ذكرناه على الشافعي . ومنهم من قال: لم يكن  
يذهب إلى ذلك بل مذهبه أن الأفراد أفضل وإنما أورد هذا على سبيل الإلزام  
للشافعي على أصله وقد أجبننا عنه فيما تقدم وبيننا أن (فعل) (٢) العمرة في غير  
أشهر الحج أفضل من فعلها في أشهر الحج فغنيينا عن الإعادة والله أعلم  
[بالصواب] (٣).

---

(١) ساقطة من ط

(٢) في ط : فضل

(٣) ساقطة من أ و ب.

## باب صوم التمتع بالعمرة إلى الحج.

قد ذكرنا أن التمتع بالعمرة إلى الحج جائز (١) . والأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (٢) وروى عن عائشة رضي الله عنها قالت : أهللنا مع رسول الله ﷺ فمنا من أهل بالحج منفردا ، ومنا من تمتع ، ومنا من قرن . (٣) وروى أن رسول الله ﷺ قال للناس في حجته : « (من أراد أن يفرد) (٤) الحج فليفعل ، ومن أراد أن يقرن فليقرن ، ومن أراد أن يتمتع بالعمرة إلى الحج فليفعل » . (٥)

(١) تقدم ذلك في ص ٦٧

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٩٣/٣ رقم ١٥٦٢ ، ومسلم ٨٧٣/٢ ، رقم ١١٨ — ١٢١١ ، عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحجة وعمرة ، ومنا من أهل بالحج ، وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج ... الحديث.

وأخرجه مسلم ٨٧٦/٢ رقم ١٢٤ — ١٢١١ عن القاسم بن محمد عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : منا من أهل بالحج مفردا ، ومنا من قرن ، ومنا من تمتع .

(٤) في ط أن يفعل

(٥) أخرجه مسلم ٨٧١/٢ رقم ١١٤ — ١٢١١ عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل ...» الحديث

وأخرجه البخاري مع الفتح ٦٣٠/٣ رقم ١٦٩١ من طريق هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم موافين لحلال ذي الحجة فقال لنا : «من أحب منكم أن يهل بالحج فليهل ومن أحب أن يهل بعمرة فليهل بعمرة فلولاً أني أهديت لأهلكت بعمرة...» الحديث .



وروى الشافعي أن رسول الله ﷺ كان قد أحرم إحراما مطلقا ، فلما دخل مكة وطاف وسعى وقف على المروة ينتظر القضاء فأوحى إليه أن يأمر من كان ساق هديا أن يجعلها حجة ومن لم يسق هديا أن يجعلها عمرة ، فتمتع من لم يسق الهدي بالعمرة إلى الحج ثم أهلوا بالحج من مكة (١).

وإنما أمر رسول الله ﷺ من ساق معه الهدي أن يجعلها حجة ليكون نحره الهدي / (٢) بمعنى ؛ لأن كل من تحلل من نسك فنحره عند تحلله ، ولو كان أمر من ساق الهدي أن يجعلها عمرة للزمهم النحر عند المروة ؛ لأن عندها يحصل التحلل من العمرة فلم يرد أن يجعل المروة (منحرا) (٣) وأمرهم أن يجعلوها حجة ليكون نحرهم بمعنى.

وروى البخاري في الصحيح أن رسول الله ﷺ كان قد / (٤) أحرم بالحج (فكذلك) (٥) أصحابه ثم أمرهم أن يفسخوا حجهم ويجعلوه عمرة فقال له قائل : يا رسول الله ، هذا لنا خاصة أم للناس عامة ؟ قال : « بل لكم خاصة » (٦).

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٥٩١

(٢) نهاية ل ١١٨ من ط

(٣) في ط: منزلا.

(٤) نهاية ل ١٧٥ من ب

(٥) في ط وكذلك

(٦) أخرج البخاري مع الفتح ٦٠٦/٣ رقم ١٧٨٥ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل وأصحابه بالحج وليس مع أحد منهم هدي غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة... وأن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لأصحابه أن يجعلوها عمرة يطوفوا بالبيت ثم يقصروا ويحلوا إلا من معه الهدي... وأن سراقه بن مالك بن جعشم لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالعقبة وهو يرميها فقال : ألكم هذه خاصة يا رسول الله ؟ قال لا بل للأبد .

قال أصحابنا : إنما أمرهم رسول الله ﷺ بفسخ الحج إلى العمرة ؛ لـيـبـين أن العمرة في أشهر الحج (جائزة) (١) ، خلافا لما كان يذهب إليه المشركين من أن ذلك غير جائز ، ولا يجوز فسخ الحج إلى العمرة لأحد بعد الصحابة (٢) .  
 فإن قيل : أليس قد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : متعتان كانتا (على) (٣) عهد رسول الله ﷺ أنا أنهي عنهما (وأعاقب) (٤) عليهما متعة النساء ومتعة الحج . (٥) ؟ فهذا يدل على أن متعة الحج لا تجوز .

---

وأخرج أبو داود ٣٩٩/٢ ، رقم : ١٨٠٨ ، والنسائي ١٩٧/٥ رقم : ٢٨٠٧ وابن ماجه ٩٩٤/٢ ، رقم ٢٩٨٤ عن الحارث بن بلال عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ، أفسخ الحج لنا خاصة أم للنساء عامة ؟ قال : بل لنا خاصة .

وهذا لفظ النسائي وابن ماجه . ولفظ أبي داود : فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا ؟ قال بل لكم خاصة .

قال الإمام أحمد فيما نقل عنه المنذري في مختصر سنن أبي داود ٣٣١/٢ في حديث بلال هذا إنه لا يثبت .

وضعه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٨٢ رقم ٣٩٦

(١) في ط جازز

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم ١٦٧/٨

(٣) في أ و ب : في .

(٤) في ط وأنا عاقب

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٤٦/٢ ، وأبو عوانة في مسنده ٣٣٨/٢ برقم ٣٣٤٩ عن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : قال عمر رضي الله عنه متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهي عنهما وأعاقب عليهما متعة النساء ومتعة الحج . واللفظ للطحاوي .

ورواه أبو عوانة في مسنده ٣٣٩/٢ رقم : ٣٣٥٤ بإسناده عن أبي نضرة عن أبي نضرة من حديث جابر وفيه : فلما ولي عمر خطب الناس فقال ... وإني ما كانتا متعتان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنهي عنهما وأعاقب عليهما إحداهما متعة الحج فافصلوا بحكم عن عمرتكم . والأخرى متعة

فالجواب أنه قصد بذلك فسخ الحج إلى العمرة الذي أمر رسول الله ﷺ به أصحابه وذلك غير جائز لأحد بعدهم . وجواب آخر وهو أن عمر كان يذهب إلى أن الأفراد أفضل من التمتع فقال هذا القول ؛ ليفعل الناس ما هو الأفضل (١) ، وللإمام أن يعاقب على ترك الفضيلة ، كما له أن يعاقب على ترك الفريضة .

**فصل : وعلى المتمتع دم ، ودم التمتع يجب بخمس شرائط (٢) أحدها : أن يفعل الحج والعمرة معا في أشهر الحج .**

**والثاني : (أن يفعلهما) (٣) معا في سنة واحدة . والثالث : أن لا يكون قد رجع إلى الميقات فأحرم منه بالحج .**

**والرابع : أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام . والخامس : أن يكون [قد] (٤) نوى التمتع على اختلاف في ذلك نذكره بعد (٥) [إن شاء الله تعالى] (٦) .**

---

النساء فلا أقدر على رجل تزوج إلى أجل إلا غيبته في الحجارة . زاد همام — أحد رجال السند — فافصلوا حجكم من عمرتكم . وقال فيه فإنه أتم لحجكم وعمرتكم .  
ورواه مسلم ٩١٤/٢ رقم ١٢٤٩ بإسناده عن أبي نضرة قال : كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال : إن ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر : فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فانا عليهما عمر فلم نعد لهما .

(١) انظر هذين الجوابين في شرح النووي لصحيح مسلم ١٦٩/٨

(٢) حلية العلماء ٢٦٠/٣ — ٢٦٢ ، والوسيط ٦١٥/٢ — ٦١٩ ، وروضة الطالبيين ٤٦/٣ — ٥١

(٣) في أ : ايفعلها

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) انظر ذلك في ص ٧١٢

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب

والدليل على أن الدم يجب بفعل الحج [والعمرة] <sup>(١)</sup> معا في أشهر الحج هو أنه إذا فعل العمرة في غير أشهر الحج (وفعل في أشهره) <sup>(٢)</sup> فهو بمنزلة المفرد ، والمفرد لا دم عليه <sup>(٣)</sup> فثبت أن الدم يلزمه إذا فعل النسكين على خلاف فعل المفرد لهما.

والدليل على أنه (يلزمه) <sup>(٤)</sup> الدم إذا (فعلهما) <sup>(٥)</sup> في عام واحد هو أنه لو فرق بينهما في عام واحد وفعل العمرة في غير أشهر الحج وفعل الحج في أشهره لم يلزمه دم <sup>(٦)</sup> فأولى إذا فعلهما في عامين (أن) <sup>(٧)</sup> لا يلزمه دم ؛ لأنه أبعد في باب التفريق ولا يوجد معنى التمتع الذي لأجله يجب الدم <sup>(٨)</sup>.

---

(١) ساقطة من ط

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة ولعله : وفعل الحج في أشهره

(٣) لا خلاف أنه مفرد في هذه الصورة ، وفي لزوم الدم عليه للإساءة بترك ميقات الحج وجهان أصحهما عند ابن الصلاح وجوب الدم وأصحهما عند الرافعي والنووي عدم وجوب الدم . انظر الوسيط وشرح مشكل الوسيط ٦١٨/٢ ، والمجموع ١٧٤/٧ ، والعزیز ٣٥٠/٣

(٤) في ط يلزم

(٥) في أ فعلها

(٦) وهذه الصورة تقدمت في هامش

(٧) في ط : أنه

(٨) الوسيط ٦١٨/٢

والدليل على أن من شرطه أن لا يكون قد رجع (إلى) (١) الميقات فأحرم منه هو أن الدم تعلق بترك الإحرام من الميقات فإذا عاد إليه وأحرم منه زال المعنى الذي تعلق به الدم فإن هو أحرم بالحج من مكة واجتاز بالميقات محرماً هل يسقط بذلك عنه الدم ؟ فيه وجهان : (٢) أحدهما أن الدم يسقط عنه لأن (٣) الواجب عليه أن [يحرر بالميقات محرماً وقد وجد هذا المعنى .

والثاني أن الدم لا يسقط عنه ؛ لأن الواجب عليه (٤) أن يحرم من الميقات ، وهذا لم يحرم منه وإنما مر به محرماً فلم يسقط عنه الدم .  
والدليل على [أن] (٥) من شرطه (أن لا) (٦) يكون من حاضري المسجد الحرام هو أنه من كان من حاضريه فميقاته داره فإذا أحرم بالحج من داره وأحرم

(١) في ط من

(٢) في هذه المسألة طريقان أحدهما : وهو الصحيح الذي عليه الجمهور أنه يفصل إن عاد قبل التلبس

٧٧٤

بنسك سقط الدم وإلا فلا .

والطريق الثاني : في سقوط الدم وجهان وقيل : قولان . قال المصنف هنا وجهان وفي ص<sup>١</sup> اعترض على الشيخ أبي حامد حكايته الوجهين في هذه المسألة وقال الصحيح قولان . وهؤلاء اشترطوا أن يكون رجوعه قبل تلبسه بنسك .

انظر المجموع ٢١٣/٧ ، ٢١٤ ، وروضة الطالبين ٤٢، ٤١/٣

(٣) نهاية ل ١٧٦ من ب

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) ساقط من ط

(٦) في أ و ب : أن

بالعمرة من الحل فقد فعل ما شرع له ولم يترفه (فلا) (١) يلزمه دم (٢).  
والغريب إذا ترك الإحرام بالحج من الميقات بخلافه فلذلك يلزمه الدم .  
وأما نية التمتع هل هي شرط في وجوب الدم أم لا ؟ فيه وجهان (٣) : أحدهما  
أنها واجبة لأنه جمع بين عبادتين فكان من شرط (صحته) (٤) النية كالجمع بين  
الصلاتين .  
والوجه الثاني : أنها ليست شرطاً لأن جمع العمرة إلى الحج بالفعل يصح فلم  
يفتقر إلى النية ( ) (٥)

---

(١) في ط و ب ولا

(٢) الوسيط ٦١٦/٢

(٣) وأصحهما : أنه لا تشترط . انظر شرح مشكل الوسيط مع الوسيط ٦١٩/٢ ، والعزير ٣٥٣/٣

(٤) في أ و ب : صحة

(٥) في ط زيادة : ويفارق إلى النية

وفارق ذلك جمع الصلاتين فإنه لا يصح بالفعل من غير نية فلذلك كانت

النية شرطاً فيه. (١)

إذا ثبت / (٢) ما ذكرناه فإن قلنا ليست النية شرطاً / (٣) فيه فلا تفريع عليه. وإن جعلناها شرطاً ففي أي وقت يجب إيجادها؟ في ذلك وجهان (٤): أحدهما أنها تجب مع ابتداء الإحرام بالعمرة. والثاني: أنها تجب مقارنة لجزء من العمرة فأى وقت فعلها قبل التحلل من العمرة جاز.

(وهذان) (٥) الوجهان مبنيان على نية الجمع بين الصلاتين فإن فيها قولين (٦) أحدهما: يجب مع الإحرام بالصلاة الأولى. والثاني: أنها تجب مقارنة لجزء من الصلاة الأولى فأى وقت أتى بها قبل الخروج من الصلاة الأولى جاز والله أعلم بالصواب.

---

(١) إن كان الجمع جمع تقديم فيشترط فيه نية الجمع، وإن كان جمع تأخير فلا تشترط نية الجمع فيه على الصحيح. انظر النهاج مع مغني المحتاج ١/ ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) نهاية ل ١١٩ من ط

(٣) نهاية ل ١٩٢ من أ

(٤) وأصحهما الثاني. وزاد بعضهم وجها ثالثاً وهو أن وقتها ما لم يشرع في الحج. انظر روضة الطالبين ٣/ ٥١، والمجموع ٧/ ١٧٧

(٥) في أ: هذا

(٦) وأصحهما باتفاقهم الثاني. انظر المهذب والمجموع ٤/ ٢٥٣-٢٥٤

**فصل : المكي لا يكره له التمتع ، وإن تمتع ( ) (١) لم يلزمه دم (٢).**

وقال أبو حنيفة : يكره له التمتع وإن تمتع فعليه دم (٣).

واحتج من نصره بقوله تعالى : ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ

الْهَدْيِ﴾ إلى قوله : ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (٤) فأباح الله

[تعالى] (٥) التمتع (لمن) (٦) لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، وهذا يدل على

[أن] (٧) من كان أهله حاضري المسجد الحرام ممنوع من التمتع (٨).

قالوا : ولأن التمتع شرع له أن لا يلم بأهله فلذلك سقط الدم عمن اعتمر ثم

رجع إلى أهله وحج بعد ذلك ، والمكي ملزم بأهله فلم يكن له التمتع (٩).

---

(١) في أ زيادة : لم يمنع

(٢) وهو المذهب . انظر روضة الطالبين ٤٧/٣ وحلية العلماء ٢٦٧/٣ ، والحاوي الكبير ٦٤،٥١/٤

(٣) بدائع الصنائع ٣٧٩/٢ — ٣٨٠ ، وفتح القدير ٤٢٨/٢ والدم عندهم دم جنابة وليس هو دم نسك

(٤) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) في أ : من

(٧) ساقطة من ط

(٨) بدائع الصنائع ٣٧٩/٢

(٩) بدائع الصنائع ٣٨٠/٢



أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ﴿ (١) أراد فعلها (٢) ، وكما قال تعالى: ﴿ أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار ﴾ (٣) أراد فعلهم اللعنة وعليهم سوء الدار. (٤) فدل على أن من كان من حاضري المسجد الحرام فلا دم عليه متى تمتع (٥) . وجواب آخر وهو أن قوله تعالى: ﴿ فمن تمتع ﴾ شرط وقوله ﴿ فما استيسر من الهدي ﴾ جزاء الشرط، وقوله: ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ بمنزلة الاستثناء وهو عائد إلى الجزاء دون الشرط (٦) كما لو قال من دخل الدار فله درهم إلا بني تميم، أو قال ذلك لمن لم يكن من بني تميم، فإن الاستثناء يعود إلى الجزاء دون الشرط الذي هو دخول الدار كذلك وهنا (٧) .  
وأما الجواب عن قولهم: المتمتع شرع له أن لا يلم بأهله فهو أنه غير مسلم ولا تأثير للإمام بالأهل في التمتع .

(١) من الآية ٧ من سورة الإسراء

(٢) معالم التنزيل ٧٩/٥، وزاد المسير ١٠/٥

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الرعد

(٤) زاد المسير ٣٢٦/٤

(٥) انظر المجموع ١٦٦/٧

(٦) قال ابن الجوزي في زاد المسير ٢٧/١ في المسار إليه بذكر قولان: أحدهما أنه التمتع بالعمرة إلى الحج، والثاني أنه الجزاء بالنذر والصيام .

(٧) المجموع ١٦٦/٧

الذي يدل على هذا أن الغريب لو تمتع ومعه أهله فألم بهم صح تمتعه وكذلك  
المكي لو تمتع من غير إمام بأهله قالوا: تمتعه مكروه لأنه ألم بأهله. وأما الغريب إذا  
اعتمر ثم رجع إلى أهله فألم بهم ثم (حج) (١) بعد ذلك فإنما سقط عنه الدم ولم  
يصح تمتعه لأنه أحرم بالحج من الميقات لا لأجل إمامه بأهله، ألا ترى أنه لو أقام  
بعد عمرته بمكة ثم حج من قابل لم يكن متمتعاً (٢) وإن لم يلم بأهله فبطل ما  
قالوه.

وأما الجواب عن قولهم: إن المكي إذا تمتع لزمه دم فهو أننا لا نسلم ذلك وعندنا  
لا دم عليه (٣).

وأما الجواب عن قولهم: إن نسك المكي إذا تمتع ناقص عن نسك الغريب  
لأنكم قلت لا دم عليه فكره له فعله فهو أن الغريب ترفه بالتمتع بالعمرة إلى الحج  
فلذلك لزمه الدم والمكي أحرم بالحج من ميقاته واعتمر من الحل وهو الموضع  
الذي شرع له فلم يترفه فلذلك لم يلزمه دم وبان (٤) الفرق بينهما.

---

(١) في ط: رجع

(٢) انظر روضة الطالبين ٤٨/٣

(٣) يراجع ص ٧١٤

(٤) نهاية ل ١٢٠ من ط

وجواب آخر وهو أنه لا يمتنع أن يتساويا في الموجب والصحة ويختلف  
(حكمهما) (١) في الموجب ، يدل على هذا أن النكاح يتساوى حكم الحر والعبد  
في موجهه ويختلفان في موجهه .

يعقد الحر والعبد النكاح على حالة واحدة في الصحة / (٢) والكمال وموجب  
النكاح مختلف، فثبت به الإحصان في حق الحر دون العبد . كذلك لا يمتنع أن  
يتساوى حكم المكّي وغير المكّي في صحة التمتع وموجهه ويختلفان في موجهه  
فيلزم الغريب الدم ولا يلزم المكّي . وإذا ثبت هذا صح ما قلناه .

**فصل : المكّي يصح منه القران وإذا قرن لا يكره له ولا دم عليه (٣) .**

وقال أبو حنيفة : يكره له القران وعليه إذا قرن دم (٤) .

والكلام في هذه المسألة كالكلام في التي قبلها فغنيانا عن الإعادة .

**فصل : قد ذكرنا من شرط صحة التمتع أن يعتمر في أشهر الحج (٥) ، فإن  
أحرم بالعمرة في شهر رمضان وطاف وسعى في شوال هل يكون متمتعاً ؟ في  
ذلك قولان (٦) : قال الشافعي في القديم : يكون متمتعاً وعليه دم . وقال في  
الجديد : لا يكون متمتعاً ولا دم عليه .**

---

(١) في ط : حكمه

(٢) نهاية ل ١٧٨ من ب

(٣) حلية العلماء ٢٦٧/٣ ، والحاوي الكبير ٤/٦٤٠٥١ ، والعزير ٣/٣٤٩

(٤) بدائع الصنائع ٢/٣٧٩ — ٣٨٠ ، وفتح القدير ٢/٤٢٨ وهذا الدم عندهم كفارة الذنب لا دم نسك

(٥) تقدم ذلك في ص ٩٠

(٦) أصحهما قوله الجديد . انظر حلية العلماء ٣/٢٦١ ، والعزير ٣/٣٥٠ ، والمهذب والمجموع

١٧٤، ١٧١/٧

واحتج من نصر القول القديم بأنه إذا أحرم في رمضان وبقي على إحرامه حتى طاف وسعى في شوال فكأنه أحرم في شوال، والمحرم بالعمرة في شوال متمتع، ولأن استدامة الإحرام بمنزلة ابتدائه<sup>(١)</sup>.

يدل على هذا أن العبد إذا (أعتق)<sup>(٢)</sup> وهو واقف بعرفة والصبي إذا بلغ بعرفة أجزأهما حجهما<sup>(٣)</sup>، فكان استدامة الإحرام بمنزلة ابتدائه، ولأن إدراك معظم العبادة كإدراك جميعها. يدل على ذلك أن إدراك الركوع مع الإمام بمنزلة إدراك جميع الركعة معه، وإذا ثبت هذا فإن الطواف والسعي معظم نسك المتمتع فإذا (فعلها)<sup>(٤)</sup> في أشهر الحج وجب أن يكون متمتعاً.

[والدليل على صحة القول الجديد/ <sup>(٥)</sup>هو أنه أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج فلم يكن متمتعاً]<sup>(٦)</sup> أصله إذا طاف وسعى في غير أشهر الحج. فأما الجواب عن قولهم: إذا بقي على إحرامه حتى طاف وسعى في شوال [فكأنه أحرم في شوال]<sup>(٧)</sup> فهو أن ذلك ينكسر بمن أحرم بصلاة قبل دخول وقتها وبقي على إحرامه بها حتى دخل الوقت فإنه لا يكون بمنزلة من أحرم بعد دخول الوقت فبطل ما قالوه.

---

(١) المهذب مع المجموع ١٧١/٧

(٢) في ط: عتق

(٣) الأم ١٨٥/٢

(٤) في ط فعلهما وحسرا لصراب، وفي ٩ حوب: فصلها .

(٥) نهاية ل ١٩٣ من أ

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

وأما الجواب عن قولهم : الاستدامة بمنزلة الابتداء فهو أن ذلك ينكسر بما ذكرناه من الإحرام بالصلاة قبل دخول الوقت .

والمعنى في العبد يعتق والصبي يبلغ بعرفة أن حالهما كمل في معظم المقصود من الحج وهو الوقوف وليس كذلك في مسألتنا فإن الإحرام معظم ركن مقصود في العمرة فإذا فعله في غير أشهر الحج لم يصح تمتعه وبان الفرق بينهما .

وأما / (١) الجواب عن قولهم : إن إدراك معظم العبادة كإدراك جميعها فهو أن ذلك ينكسر بما ذكرنا من الإحرام بالصلاة قبل دخول وقتها، وينكسر أيضا بمن أدرك شهر رمضان فصام أكثره فإنه لا يدرك بذلك صوم جميعه ، ثم المعنى في مدرك الركوع مع الإمام أن فعل الإمام قائم مقام فعله فلذلك كان إدراك الركوع معه بمنزلة إدراكه جميع الركعة . والذي يدل على أن فعل الإمام قائم مقام فعله (هو أنه) (٢) لو بان له بعد صلاته أن الإمام كان جنبا لم يعتد بصلاته معه (٣) وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإنه لم يحرم بالعمرة في أشهر الحج ولم يقيم فعل غيره مقامه فبان الفرق بينهما .

وجواب آخر وهو أن ما سبق به المأموم يعتد به إذا أدرك الركوع مع الإمام ، وفي مسألتنا لا يعتد بما فات من الإحرام فلا يصح اعتبار أحدهما بالآخر .

---

(١) نهاية ١٧٩ من ب

(٢) في أفهوه أنه ، وفي ب : فإنه .

(٣) لأن صلاة الإمام لم تنفقد أجزائها انظر كفاية الأختار ٤٠٠  
والمنهاج مع صفى المحتاج ١ / ١٨٧

**فصل :** قد ذكرنا أن من شرط صحة التمتع أن يفعل الحج والعمرة في عام واحد<sup>(١)</sup> وليس نريد جميع الحج بل إذا فعل جزءا من الحج بعد العمرة<sup>(٢)</sup> كان متمتعا<sup>(٣)</sup>؛ ولأنه متمتع أكمل أفعال عمرته فجاز له نحر الهدي<sup>(٤)</sup> كما لو أحرم بالحج ونوى الإحرام حسب .

والدليل على [صحة]<sup>(٥)</sup> ذلك قوله تعالى: ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج﴾<sup>(٦)</sup> وأراد بذلك إلى جزء من الحج<sup>(٧)</sup> كما قال تعالى: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾<sup>(٨)</sup> ولم يرد إلى جميع الليل وإنما أراد [إلى]<sup>(٩)</sup> جزء منه<sup>(١٠)</sup> والله أعلم بالصواب.

(١) تقدم ذلك في ص ٧٠٩

(٢) نهاية ل ١٢١ من ط

(٣) انظر المهذب مع المجموع ١٨٣/٧

(٤) يراجع في ص ٧٢٢

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٧) معالم التنزيل ١/٣٣٢ ، ومحاسن التأويل ٢/٤٨٧ - ٤٨٨

(٨) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

(٩) ساقطة من أ و ب

(١٠) محاسن التأويل ٢/٤٥٨ ، ومعالم التنزيل ١/٢٩٩

**فصل : لا يختلف مذهب الشافعي أن المتمتع لا يجوز له أن ينحر دم التمتع**  
 قبل فراغه من عمرته،<sup>(١)</sup> ولا خلاف على المذهب أيضا أن ذلك يجوز له إذا أحرم  
 بالحج،<sup>(٢)</sup> فأما إذا فرغ من العمرة قبل أن يحرم بالحج فهل يجوز له ذلك؟ فيه  
 قولان<sup>(٣)</sup> : أحدهما نص عليه في الإملاء وهو أن ذلك يجوز . ووجهه (أنه)<sup>(٤)</sup> حتى  
 مال يتعلق بأسباب فجاز فعله إذا بقي منها سبب واحد أصله تعجيل الزكاة.<sup>(٥)</sup>  
 والقول الثاني حرجه أصحابنا وهو : أن ذلك لا يجوز . ووجهه أن الله تعالى  
 قال : ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ﴾<sup>(٦)</sup> فأجب الله تعالى  
 عليه الهدي بكونه متمتعا بالعمرة إلى الحج ولا يكون متمتعا حتى يحرم بالحج بعد  
 العمرة وفي تلك الحال يجب عليه الهدي فإذا نحر الهدي قبل تلك الحال فقد فعل ما  
 لم يجب عليه فلا يجزئه. هذا شرح جملة مذهبننا.

وقال أبو حنيفة : لا يصح نحر دم التمتع قبل يوم النحر<sup>(٧)</sup> .

(١) في هذه المسألة طريقان : أحدهما لا يجوز قطعا ، وعليه العراقيون ، وحكى الماوردي اتفاق  
 الأصحاب عليه . والثاني : فيه وجهان : أحدهما لا يجوز . والثاني : يجوز حكاه الخراسانيون .

انظر الحاوي الكبير ٥٢/٤ ، والبيان ل ٢١ ب ٢٢ ، والمجموع ١٨٤/٧

(٢) الحاوي الكبير ٥١/٤ ، والعزیز ٣٥٥/٣ ، والمجموع ١٨٣/٧

(٣) وأصحهما الأول . انظر المذهب والمجموع ١٨٣/٧ — ١٨٤ ، والعزیز ٣٥٥/٣

(٤) في ط : أن ذلك

(٥) المذهب مع المجموع ١٨٣/٧ ، والعزیز ٣٥٥/٣

(٦) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٧) بدائع الصنائع ٣٨٩/٢ ، والمبسوط ٣٢/٤

واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (١) وأجمعنا على أنه إذا نحر الهدي قبل يوم النحر لم يجز أن يحلق رأسه فدل على أن محل الهدي هو يوم النحر.

قالوا: ولأن ما قبل يوم النحر زمان لا يصح فيه طواف الإفاضة فلم يصح فيه نحر [دم] (٢) التمتع أصله [زمان العمرة. قالوا: ولأنه زمان لا يصح فيه ذبح الأضحية فلم يصح فيه نحر دم التمتع أصله] (٣) ما ذكرناه.

ودلينا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (٤) وإلى غاية، فمضى أحرم بالحج بعد العمرة صار متمتعا ووجب عليه دم ونحره في حالة الوجوب يصح فدل على أنه لا يفتقر إلى التأخير عن حالة الوجوب إلى يوم النحر

ومن القياس نقول: زمان يصح فيه فعل البدل مع عدم المبدل فوجب أن يصح فعل المبدل مع وجوده قياسا على زمان التيمم. وبيانه أننا أجمعنا على أن الصوم الذي هو بدل عن الدم يصح فعله في هذا الزمان إذا لم يكن قادرا على الدم

(١) نهاية ل ١٨٠ من ب

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٣) ساقطة من ط

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة



فكذلك إذا قدر على فعل الدم فيه . وبيان الأصل الذي رددناه [إليه] <sup>(١)</sup> هو أن المتيمم (متى) <sup>(٢)</sup> وجبت عليه الصلاة وعدم الماء صح تيممه وهكذا لو وجد الماء في ذلك الوقت فتوضأ به صح وضوءه .

واستدلال من هذا وهو أنه زمان يصح فيه فعل البذل مع ضعفه فلأن يصح فيه فعل المبدل مع قوته أولى . ولا تدخل عليه كفارة الظهار وهو إذا وجب عليه صيام شهرين لعدم الرقبة فلم يستطع الصوم فأطعم فإن الإطعام بدل عن الصيام ويجوز فعله بالليل ولا يجوز الصوم بالليل ؛ لأننا قلنا : فوجب أن يصح فيه فعل المبدل مع وجوده . والصوم لا يوجد في الليل .

قياس آخر وهو أن النحر أحد موجبي التمتع فصح فعله في حال إحرامه بالحج قياساً على الصوم .

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنها واردة في حق المحصر دون المتمتع ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله﴾ <sup>(٣)</sup> وكذلك نقول : إن المحصر لا يحلق رأسه قبل النحر . <sup>(٤)</sup>

وجواب آخر هو أننا نحمل الآية على الاستحباب وأن المتمتع يستحب له أن ينحر دم التمتع قبل يوم النحر بدليل ما ذكرناه .

(١) ساقطة من ط

(٢) في ط إذا

(٣) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٤) مغني المحتاج ١/٥٣٤

وأما الجواب عن قولهم: زمان لا يصح طواف الإفاضة فيه [فلم يصح نحر دم التمتع فيه فهو أنه لا يمتنع أن لا يصح طواف الإفاضة فيه] <sup>(١)</sup> ويصح فيه النحر كما يصح فيه الصوم / <sup>(٢)</sup> ثم المعنى في زمان العمرة أن النحر فيه يتقدم على (سببه) <sup>(٣)</sup> فلذلك لم يجوز وفي / <sup>(٤)</sup> مسألتنا لم يتقدم النحر على (سببه) <sup>(٥)</sup> فجاز يدل على / <sup>(٦)</sup> هذا أن الزكاة تتعلق بسبيين وهما الحول والنصاب (فتقدمها) <sup>(٧)</sup> على أحد السبيين وهو الحول يجوز، وتقدمها على السبيين [معا] <sup>(٨)</sup> لا يجوز. <sup>(٩)</sup>

وأما الجواب عن قياسهم على ذبح الأضحية فهو أن وقت الأضحية يوم النحر لا قبله، فعندهم يتعلق بيوم النحر الوجوب في الأضحية، وعندنا يتعلق به

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) نهاية ل ١٩٤ من أ

(٣) في ب سبه

(٤) نهاية ل ١٢٢ من ط

(٥) في ب سبه

(٦) نهاية ل ١٨١ من ب

(٧) في ط تقدمهما

(٨) ساقطة من ط

(٩) انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١/٤١٥، ٤١٦

الاستحباب فيها؛<sup>(١)</sup> فلذلك لم يصح تقديمها على وقتها، وفي مسألتنا يجب الدم قبل يوم النحر فصح فعله في وقت وجوبه كالصوم وبان الفرق، ثم المعنى في زمان العمرة ما ذكرناه فأغنى عن الإعادة.

(قَالَ الرَّبُّ)  
مسألة: قال الشافعي رحمه الله (١) (٢): فمن تمتع بالعمرة إلى الحج. فإذا أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة صار متمتعاً فإن له أن يصوم حين يدخل في الحج (٣). إلى آخر الفصل.

وهذا كما قال. المتمتع لا يجوز له أن يصوم صوم التمتع في زمان العمرة لكن إذا أحرم بالحج (و لم) (٤) يجد الهدي صام (٥). ويعتبر وجوده للهدي في هذه الحلل لا قبلها ولا بعدها فلو عدم الهدي في موضعه (فكان) (٦) له بيلده ما يقدر أن

---

(١) يعني أن الأضحية واجبة على الغني عند الحنفية ويتعلق وقت وجوبها بأيام النحر يوم الأضحية وهو اليوم العاشر، والحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة وذلك بعد طلوع الفجر من اليوم الأول إلى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وتجب في وقتها وجوباً موسعاً. وأما عند الشافعية فالأضحية سنة مؤكدة ويدخل وقتها إذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات على المذهب ويخرج وقتها بغروب الشمس في اليوم الثالث عشر من أيام التشريق.

انظر بدائع الصنائع ٤/١٩٣، ١٩٨، وروضة الطالبين ٣/١٩٢، ١٩٩، ٢٠٠.

(٢) في مختصر المزني زيادة: قال الله جل وعز. *فقطعه من النسخ المأثورة*

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩

(٤) في أوب: لم

(٥) الأم ٢/٢٩٠، والحاوي الكبير ٤/٥٢، ونهاية المطلب ل ٢١٤

(٦) في ط وكان

يشترى به هديا لم يجز له ترك الصوم حتى يرجع إلى بلده ويشترى الهدي وينحره ؛لأن ذلك يؤدي إلى فوات العباداة .<sup>(١)</sup> وهو بمثابة من وجبت عليه الصلاة وهو عادم للماء فإنه يتيمم ويصلي ولا يجوز له تأخير ذلك حتى يعود إلى موضع له فيه ماء أو ما يشترى به الماء ؛لأن ذلك يؤدي إلى فوات العباداة .<sup>(٢)</sup> فأما إذا وجبت عليه كفارة القتل أو كفارة اليمين ولم يقدر على الرقبة في موضعه وله ببلده مال يقدر أن يشتري الرقبة به فإنه لا يجوز له الصوم بل يؤخر الكفارة حتى يعود إلى بلده ويشترى الرقبة فيعتقها لا يختلف المذهب في هذا ؛ وإنما كان كذلك لأن تأخيره لا يؤدي إلى فوات العباداة .<sup>(٣)</sup> وأما إذا وجبت عليه كفارة الظهار ولم يقدر على (الرقبة)<sup>(٤)</sup> في موضعه وله ببلده مال فهل يجوز له الصوم أو يؤخر الكفارة حتى يعود إلى بلده ويشترى الرقبة فيعتقها ؟ في ذلك وجهان <sup>(٥)</sup> : أحدهما أنه يؤخر الكفارة ؛لأن ذلك لا يؤدي إلى فوات العباداة كما قلنا في كفارة القتل واليمين .

(١) المنهاج مع مغني المحتاج ٥١٦/١ ، وحلية العلماء ٢٦٣/٣ ، وروضة الطالبين ٥٣/٣

(٢) مغني المحتاج ٨٩/١

(٣) العزيز ٣٥٦/٣ ، والحاوي الكبير ٥٢/٤ ، والمجموع ١٨٦/٧

(٤) طمس في أ

(٥) « بهزم الشرييني في مغني المحتاج ٣٦٤/٣ بالرجع الأول ، وذكر الشرا في المهذب مع المجموع ٨٢/١٩ هذين الوجهين مع القول المذكور منهما .

والثاني: أنه يجوز له الصيام؛ لأنه ممنوع من الوطء ما لم يكفر (فلو قلنا) (١)  
يؤخر الكفارة إلى حين العتق أدى ذلك إلى الإضرار به والمشقة عليه فللهذا قلنا  
يجوز له أن يكفر بالصوم (هذا) (٢) شرح مذهبنا .

وقال أبو حنيفة: يجوز للمتمتع أن يصوم صوم التمتع في حال العمرة (٣).  
واحتمج من نصره بأن / (٤) العمرة أحد نسكي المتمتع فجاز له صوم التمتع  
[فيها] (٥) أصله إذا أحرم بالحج.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر  
من الهدي﴾ (٦) الآية ومنها دليلان: أحدهما أن قوله ﴿إلى الحج﴾ غاية فما لم يحرم  
بالحج لا يكون متمتعاً (فإذا) (٧) أحرم بالحج صار متمتعاً ووجب عليه الدم فإذا  
عدمه صام ففي تلك الحال يجب عليه الصوم ولا يجوز تقديمه على وجوبه. والثاني  
: أنه قال : ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج﴾ (٨) فوقت الله تعالى الصوم بوقت الحج  
فدل على أن ما قبل الحج ليس بوقت له .

---

(١) في ط: ولو قلنا

(٢) في ب: وهذا

(٣) فتح القدير ٤١٧/٢، ٤١٨، وبدائع الصنائع ٣٨٦/٢

(٤) نهاية ل ١٨٢ من ب

(٥) ساقطة من ط

(٦) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٧) في ط: وإذا

(٨) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

فإن قيل إذا صامه في [حال] (١) وقت العمرة فقد صامه في وقت الحج لما روي  
عن رسول الله ﷺ أنه قال: «العمرة الحج الأصغر». (٢)  
فالجواب أن هذا غلط؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج﴾  
(ففرق) (٣) بينهما ثم قال بعد ذلك ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج﴾ وهذا عائد إلى  
الحج الذي تقدم ذكره دون العمرة .  
فإن قيل: لا بد من تقدير هذا اللفظ؛ لأن الحج أفعال ولا يجوز إيقاع الصيام  
فيها وتقديره: فصيام ثلاثة أيام [في الحج] (٤) في وقت الإحرام بالحج [وزمان  
العمرة /] (٥) وقت الإحرام بالحج (٦) فدل على جواز الصيام فيه.

---

(١) ساقطة من ط

(٢) تقدم تخريجه في ص ٦٦٨

(٣) في ط فقرن

(٤) ساقطة من ط

(٥) نهاية ل ١٢٣ من ط

(٦) ما بين المعرفين ساقط من أ و ب

فالجواب أن حمل اللفظ على هذا التقدير لا يصح؛ لأن ما قبل زمان العمرة هو من أشهر الحج ولا (يصح) (١) الصيام فيه بالاتفاق ويصح الإحرام بالحج [فيه] (٢). وتقدير اللفظ: فصيام ثلاثة أيام في وقت أفعال الحج (٣) وهو الذي نذهب إليه. ويدل عليه أيضا من القياس أن الصوم بدل عن (البدن) (٤) فلم يميز فعله قبل وجود مبدله أصله الصوم في كفارة اليمين وفي كفارة القتل. قياس آخر وهو أنه صوم واجب فلم يجوز تقديمه على وجوبه أصله صوم رمضان (٥).

فإن قيل: هناك لم يوجد شيء من أسباب الصوم فلذلك [لم يجوز] (٦) تقديمه وفي مسألتنا قد وجد بعض أسبابه وهو العمرة فجاز فعله. فالجواب أن علّة الأصل تبطل بزكاة الفطر؛ لأنهم قالوا: يجوز (إخراجها) (٧) قبل رمضان (٨) فهناك لم يوجد شيء من أسبابها وقد أجازوا تقديمها.

---

(١) في ط: يقضى

(٢) ساقطة من ط

(٣) تفسير ابن كثير ٢٢٢/١

(٤) في ط: الهدي

(٥) الحاوي الكبير ٥٢/٤

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) في أ إخراجهما

(٨) روى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز التعجيل سنة وستين. قال الكاساني: والصحيح أنه يجوز

التعجيل مطلقا وذكر السنة والستين في رواية الحسن ليس على التقدير. بدائع الصنائع ٢٠٧/٢

فإن قيل: السبب هناك موجود وهو المخرج عنه [قلنا والسبب هناك موجود وهو المصام عنه] (١) (فلزمكم) (٢) أن تجوزوا تقديم صوم رمضان إن كانت العلة ما ذكرتم وتبطل (علة) (٣) الفرع بالصوم في كفارة اليمين؛ فإن اليمين سبب الكفارة ولا يجوز الصوم إلا بعد الحنث. (٤)

قياس آخر وهو أن الصوم أحد موجبي التمتع فلم يجز فعله في وقت العمرة أصله نحر دم التمتع (٥).

فأما الجواب عن قولهم: العمرة أحد نسكي التمتع فجاز له صوم التمتع [فيها أصله إذا / (٦) أحرم بالحج؛ فإنه لا يمتنع أن يكون أحد نسكي التمتع ولا يجوز له صوم التمتع] (٧) فيه كما لا يجوز له نحر دم التمتع فيه .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) في ب: فلزمكم

(٣) في ب: علته

(٤) وكذلك لا يجوز الصوم مع استطاعة إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة ولكن الصوم كفارة من لم يجد ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين ... أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .. ﴾ الآية.

(٥) في وقت نحر دم التمتع وجهان أصحهما لا يجوز نحر دم التمتع قبل الفراغ من أعمال العمرة وحزم به الماوردي وقال لا يختلف المذهب في ذلك.

والثاني: يجوز نحره قبل التحلل. الحاوي الكبير ٥٢/٤ والعزير ٣٥٥/٣

(٦) نهاية ل ١٨٣ من ب

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط



ثم المعنى في الأصل أن زمان الحج وقت لوجوب الصوم على المتمتع فجاز له فعله فيه [وليس كذلك في مسألتنا؛ فإن زمان العمرة ليس بوقت/ <sup>(١)</sup> لوجوب الصوم عليه فلذلك لم يجوز له فعله فيه] <sup>(٢)</sup> أو نقول: إذا أحرم (بالحج) <sup>(٣)</sup> جاز له نحر دم المتمتع فلذلك جاز له صوم المتمتع وليس كذلك قبله؛ فإنه بخلافه فبان الفرق بينهما والله أعلم [بالصواب] <sup>(٤)</sup>.

مسألة : قال : وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم إذا لم يجد هديا <sup>(٥)</sup>. إلى آخر الفصل.  
وهذا كما قال. إذا لم يجد الهدي فالصوم واجب عليه، وزمان الاستحباب ما بين إحرامه بالحج إلى آخر يوم التروية. ويوم عرفة (يجوز) <sup>(٦)</sup> فيه صوم المتمتع ولا يستحب؛ لأن [الأفضل عندنا للحاج أن يفطر يوم عرفة] <sup>(٧)</sup> ليكون ذلك أقوى له على الدعاء <sup>(٨)</sup>.

---

(١) نهاية ل ١٩٥ من أ

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) في أ: باحج

(٤) ساقط من ط

(٥) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩

(٦) في أ و ب: ويجوز

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٨) الحاوي الكبير ٥٣/٤، والوسيط ٦٢٢/٢، وروضة الطالبين ٥٣/٣، والمجموع ١٨٧، ١٨٦/٧

وأما صوم أيام التشريق ففيه قولان (١): قال في الجديد: لا يجوز. وإليه ذهب أبو حنيفة (٢). وقال في القديم: يجوز. وبه قال مالك (٣) وأحمد (٤). واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ الآية (٥). قالوا: هذه الآية نزلت يوم التروية (٦) وأصحاب رسول الله ﷺ بحضرته فلأمرهم بصيام الثلاثة الأيام في وقت الحج ولم يبق ما يكون فيه الصوم إلا يوم عرفة وأيام التشريق فدل ذلك على جواز صومها.

---

(١) تقدم الكلام عليهما في ص ٤١٨

(٢) مختصر الطحاوي ص ٦٦، ونخبة الفقهاء ٦٢٨/١، ورؤوس المسائل ص ٢٥٧، والفتاوى الهندية ٢٣٩/١

(٣) الإشراف ٢٢١/١، والكافي ٣٨٣/١، وجامع الأمهات ص ٢١٦

(٤) وهو المذهب وعنه لا يجوز صومها. انظر الكافي ٣٩٨/١، ٣٩٩، والمقنع والشرح الكبير والإنصاف ٣٩٤/٨، ٣٩٥، وزاد المستقنع مع السلسيل ٣٤٨/١، ٣٤٩.

(٥) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٦) لم أجد من ذكر أن هذا الجزء من الآية نزل في حجة الوداع والظاهر أن الآية نزلت كاملة بالحدبية كما تقدم في ص ٦١١

قالوا: وروي عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما قالاً: رخص للمتمتع في

صوم أيام التشريق. (١)

ودليلنا قوله تعالى: ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج﴾ (٢)

(١) أخرجهما البخاري مع الفتح ٢٨٤/٤ ، رقم ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ موقفاً على ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما من طريق عبد الله بن عيسى عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قالاً : لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي . وأخرجه البخاري أيضاً ٢٨٤/٤ — ٢٨٥ ، برقم ١٩٩٩ عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة فإن لم يجد هدياً ولم يصم صلماً أيام منى . وعن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مثله .

وأخرجه الدارقطني ١٨٦/٢ وابن جرير الطبري في تفسيره ٢٥٠/٢ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٤٣/٢ من طريق يحيى بن سلام ثنا شعبة عن عبد الله بن عيسى عن ابن أبي ليلى عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتمتع إذا لم يجد الهدي أن يصوم أيام التشريق . قال الدارقطني يحيى بن سلام ليس بالقوي . وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٤٦/٢ حديث منكر لا يثبت أهل العلم بالرواية لضعف يحيى بن سلام عندهم وابن أبي ليلى وفساد حفظهما مع أبي لا أحب أن أطعن على أحد من العلماء بشيء ولكن ذكرت ما تقول أهل الرواية في ذلك . إهـ

ورواه الدارقطني ١٨٦/٢ بإسناده عن عبد الغفار بن القاسم عن الزهري حدثني عروة بن الزبير قال قالت عائشة وعبد الله بن عمر قالاً : لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحد في صيام التشريق إلا لمتنع أو محصر . قال الدارقطني : أخطأ في إسناده عبد الغفار وهو أبو مريم الكوفي ضعيف . ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٤٣/٢ بإسناده عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قالاً : لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في صوم أيام التشريق إلا لمحصر أو متمتع . قال الألباني في إرواء الغليل ١٣٣/٤ : وجملته القول أنه لم تصح هذه الزيادة (وهي قوله : إلا لمحصر أو متمتع) أو معناها مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم بصريح العبارة .

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

وأراد في وقت أفعال الحج (١) ، وأفعال الحج إنما تكون قبل يوم النحر فأما بعده فلا، (ثبت) (٢) أن الصوم متعلق بما قبل يوم النحر .  
ويدل عليه ما روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه هـى عن صيام ستة أيام يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق (واليوم) (٣) الذي يشك فيه من رمضان. (٤)  
وروى أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ هـى عن صيام يوم النحر والفطر وأيام التشريق. (٥)  
وروي أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة (٦) فنأدى في أيام التشريق «إنها أيام أكل وشرب فلا تصوموا فيها». (٧)

(١) تفسير ابن كثير ٢٢٢/١

(٢) في أ و ب : ثبت

(٣) في ب : فاليوم

(٤) تقدم تخريجه في ص ١٢٠

(٥) تقدم تخريجه في ص ١٢٤

(٦) عبد الله بن حذافة بن قيس أبو حذافة القرشي السهمي من قدماء المهاجرين مات بمصر في خلافة عثمان. الإصابة ٢٩٦/٢ ، والاستيعاب ٨٨٨/٣ ، وأسد الغابة ١٠٧/٣

(٧) أخرجه النسائي في السنن الكبرى ١٦٦/٢ ، رقم ٢٨٧٦ وأحمد ٤٥٠/٣ ، ٤٥١ ، والطحاوي ٢٤٤/٢ ، عن سفيان عن سالم أبي النضر وعبد الله بن أبي بكر عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن ينادي في أيام التشريق: إنها أيام أكل وشرب.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ١٦٧/٢ ، رقم ٢٨٨٠ وأحمد ٢٢٤/٥ والطحاوي ٢٤٦/٢ عن طريق معمر عن الزهري عن مسعود بن الحكم الأنصاري عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حذافة أن يركب راحلته أيام منى فيصيح في الناس لا يصوم من أحد فإنها أيام أكل وشرب قال فلقد رأيته على راحلته ينادي بذلك. وهذا الطريقان صحيحهما الألباني في إرواء الغليل ١٣٠/٤.

ومن القياس أن أيام التشريق زمان لا يصح فيه صوم التطوع<sup>(١)</sup> فلم يصح فيه صوم التمتع أصله [يوم النحر، ولأنه زمان (يصح)<sup>(٢)</sup> فيه الرمي والنحر فلم يحز فيه صوم التمتع أصله]<sup>(٣)</sup> ما ذكرناه .

فأما الجواب عن احتجاجهم [بالآية]<sup>(٤)</sup> فهو أن نزولها يوم التروية لا يدل على ما / ذكروه ؛ لأنه يحتمل أن يكون الرسول ﷺ بين لهم الحكم قبل / نزولها ونزلت [هي]<sup>(٥)</sup> بعد ذلك زيادة في البيان ومثل هذا لا يمنع أن يرد البيان والدليل بعد الدليل (فصح)<sup>(٨)</sup> ما ذكرناه.

---

وأخرجه الحاكم ٦٣١/٣ بإسناده عن عبد الرحمن بن حيوي عن الزهري عن مسعود بن الحكم عن عبد الله حذافة السهمي نحوه.

وهناك طرق أخرى عند النسائي في السنن الكبرى ١٦٦/٢ — ١٦٨، ومالك ٣٤٦/١، رقم: ٨٦٢، والدارقطني ٢١٣، ٢١٢/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٤٤/٢ وابن جرير في تفسيره ٢٥٠/٢ وابن عبد البر في التمهيد — هداية المستفيد من كتاب التمهيد — ٣٣٦/٧. وانظر علل الدارقطني ١٧٥/٩، رقم ١٦٩٩

(١) تقدمت هذه المسألة في ص ٤١٤

(٢) في أ: سن

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) ساقط من ب

(٥) نهاية ل ١٢٤ من ط

(٦) نهاية ل ١٨٤ من ب

(٧) ساقط من أ و ب

(٨) في ب: يصح

وأما الجواب عن احتجاجهم بخبر ابن عمر وعائشة فهو أن راويه يحيى بن  
(سليم) (١) وليس بالقوي (٢) على أن أحاديثنا تعارضه وهي أثبت إسنادا ولفظها  
صريح فكان الأخذ بها أولى.

مسألة قال: ويصوم السبعة إذا رجع إلى أهله فإن لم يصم حتى مات تُصدق  
عما أمكنه فلم يصمه عن كل يوم مد من حنطة (٣).

والكلام في هذا الفصل نذكره بعد إن شاء الله. (٤)  
قال الشافعي بعد هذا فإن لم يمت ودخل في الصوم ثم وجد الهدي فليس عليه  
هدي وإن أهدي فحسن (٥).

٧٣٤  
(١) هكذا في النسخ الثلاثة. والصواب: سلام كما تقدم في تخريج الأثرين في ص ٧٣٤ ويلاحظ أن يحيى  
بن سلام إنما روى عن ابن عمر مرفوعا لا موقوفا والرواية التي أوردها المصنف في ص ٧٣٤ موقوفة ولم  
يرو يحيى هذا الأثر عن عائشة موقوفا ولا مرفوعا فيما اطلعت عليه .  
ويحيى بن سلام هو ابن أبي ثعلبة التميمي مولى لهم يكنى أبا زكريا بصري قدم مصر وصار إلى إفريقية  
وسكنها وحج منها ضعفه الدارقطني والطحاوي .  
وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه . وقال أبو زرعة لا بأس به ربما وهم . وقال أبو حاتم السرازي  
صدوق . وقال الحافظ: وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأ . توفي بمصر بعد رجوعه من  
الحج لأربع بقين من صفر سنة مائتين .

انظر لسان الميزان ٢٥٩/٦ — ٢٦١ ، وسنن الدارقطني ١٨٦/٢ ، وشرح معاني الآثار ٢٤٦/٢

(٢) هذا قول الدارقطني في يحيى بن سلام . انظر في سننه ١٨٦/٢

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩

(٤) سيأتي الكلام عن هذا الفصل في ص ٧٥٣

(٥) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩

وهذا كما قال. إذا شرع المتمتع في صيام (الثلاثة أيام) (١) ثم وجد الهدي قبل الفراغ منها لم يلزمه الانتقال إلى الدم (٢).

وقال أبو حنيفة: يلزمه ذلك (٣). وبناء على أصله وهو أن المتيمم إذا وجد الماء في خلال تيممه لزمه الوضوء (٤)، وأن من وجبت عليه كفارة القتل أو الجماع في رمضان فصام لأنه لم يجد الرقبة ثم وجدها لزمه العتق. (٥)

واحتج من نصره في هذه المسألة بأنه وجد المبدل في تضاعيف البديل فلزمه الانتقال إليه أصله المتيمم يجد الماء تضاعيف التيمم.

قالوا: ولأنه وجد المبدل قبل إسقاط الفرض بالبديل فلزمه الانتقال إليه أصله ما ذكرناه .

قالوا: ولأنه وجد الهدي قبل الفراغ من صوم الثلاثة الأيام فلزمه الدم أصله إذا وجده قبل الشروع في الصوم .

---

(١) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب: الثلاثة الأيام وسيأتي ذلك في كلام المصنف .

(٢) الوجيز والعزیز ٣٦١/٣ والمهذب والمجموع ١٩١/٧

(٣) إذا وجد الهدي قبل أن يكمل صوم الأيام الثلاثة أو بعد ما أكمل وقبل أن يخلق أو يحل وهو في أيام الذبح لم يحل إلا بالهدي .

انظر مختصر اختلاف العلماء ١٧١/٢ وبدائع الصنائع ٣٨٨/٢، وتبيين الحقائق ٤٤/٢، والفتاوى الهندية ٢٣٩/١ .

(٤) بدائع الصنائع ٣٨٨/٢، وتبيين الحقائق ٤٤/٢ .

(٥) لأن العبرة في الكفارة عند الخفية وقت الأداء لا وقت الوجوب . انظر بدائع الصنائع

٢٥٤-٢٥٣/٤

ودليلنا أنه وجد المبدل بعد الشروع في المقصود فلم يلزمه الانتقال إليه أصله  
التيتم يجد الماء بعد فراغه من الصلاة. (١) ولا يلزم عليه التيمم (يجد) (٢) الماء في  
خلال التيمم فإنه وجده قبل الشروع في المقصود الذي هو الصلاة؛ لأن التيمم  
ليس بمقصود في نفسه. ولا يلزم عليه أيضا المعتدة بالأشهر ترى الدم فإنها تنتقل  
إلى الاعتداد بالأقراء (٣)؛ لأن الأشهر ليست مقصودة وإنما المقصود براءة الرحم  
، وذلك يحصل بالأقراء. والذي يدل على أن المقصود براءة الرحم أنها لو وضعت  
إثر طلاقه لها أو موته عنها حلت للأزواج (٤) فصح ما قلناه.

قياس آخر وهو (أنه) (٥) وجد الهدي بعد أن تلبس بالمقصود فلم يلزمه الانتقال  
إليه أصله إذا وجده في صوم السبعة الأيام. فإن قالوا لا نسلم أن صوم الثلاثة  
الأيام مقصود وإنما المقصود التحلل، والتحلل يحصل بالصوم. (فالجواب) (٦) هو  
أن الصوم مقصود [كما أن الدم مقصود] (٧)؛ لأنه بدل عنه وقولهم إن التحلل  
يحصل بالصوم خطأ؛ لأن التحلل يحصل بأمر غيره وهو الطواف والسعي.

---

(١) إذا صلى فاقد الماء بتيمم ثم وجده بعد الصلاة لم تلزمه الإعادة ولو كان الوقت باقيا. وكذلك لو  
وجد الماء في أثناء الصلاة مضى في صلاته ولا إعادة عليه. وإن وجد الماء بعد التيمم وقبل الشروع  
في الصلاة بطل تيممه ولزمه الوضوء.

انظر التهذيب ٣٨٣/١ - ٣٨٤، والوجيز مع العزيز ٢٤٦/١.

(٢) في ط: إذا وجد

(٣) انظر المذهب ٥٣٩/٤، وروضة الطالبين ٣٧٠/٨ - ٣٧١

(٤) انظر الوسيط ١٣٠/٦، ١٤٦، والمذهب ٥٣٢/٤، ٥٤٣

(٥) في ب: أن

(٦) في أ و ب: والجواب

(٧) ما بين القوسين ساقط من ط.



فإن قالوا: المعنى في [صوم] (١) السبعة أنه ليس (بدل) (٢) عن الدم فلذلك إذا  
 شرع فيه / (٣) ووجد الهدي لا يلزمه الانتقال وليس كذلك صوم الثلاثة؛ لأنه  
 بدل عن الدم فلزمه الانتقال إليه إذا وجد. والجواب أن هذا غلط بل السبعة  
 والثلاثة مجموعهما بدل عن الدم. والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى  
 الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا  
 رجعتم تلك عشرة كاملة﴾ (٤) فجعلها الله تعالى مجموعهما بدلا عن الدم. ولأنه  
 لو قدم الإجمال وعقب بالتفصيل مثل أن يقول: فصيام عشرة أيام ثلاثة في الحج  
 وسبعة إذا رجعتم كان الجميع بدلا عن الدم فكذلك إذا قدم التفصيل وعقب  
 بالإجمال.

وجواب آخر وهو أن من عدم الهدي / (٥) وجب عليه صيام عشرة [أيام]  
 (٦) ومن / (٧) وجد الهدي سقط عنه العشرة الأيام فدل على أن الجميع بدل.

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب: ببذل

(٣) نهاية ل ١٨٥ من ب

(٤) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٥) نهاية ل ١٢٥ من ط

(٦) ساقطة من أ

(٧) نهاية ل ١٩٦ من أ

وأما الجواب عن قولهم: إنه وجد المبدل في تضاعيف البدل فهو أنه لا تأثير لقولهم: في تضاعيف البدل في الأصل ولا في الفرع. أما في الأصل فإن وجود الماء قبل التيمم وبعده بمنزلة وجوده في تضاعيفه على أصلهم<sup>(١)</sup>، وأما في الفرع فوجود الهدي في تضاعيف الصوم بمنزلة وجوده قبل الصوم على أصلهم أيضا.<sup>(٢)</sup> ثم المعنى في التيمم أنه وجد المبدل قبل التلبس بالمقصود فلزمه الانتقال [إليه وفي مسألتنا وجد المبدل بعد التلبس بالمقصود فلم يلزمه الانتقال]<sup>(٣)</sup> وبان الفرق بينهما. وهكذا الجواب عن قياسهم الثاني.

وأما الجواب عن قولهم: وجد الهدي قبل الفراغ من صوم الثلاثة الأيام فلزمه الدم أصله إذا وجدته قبل الشروع في الصوم فهو أنه قبل الشروع في الصوم غير متلبس بالمقصود وبعده (هو)<sup>(٤)</sup> متلبس بالمقصود وفرق بينهما .

---

(١) يراجع في ص ٨٣٧

(٢) يراجع في ص ٧٣٧

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) في أ و ب: وهو

**فصل** إذا أحرم بالحج وهو عادم للهدي فعليه صوم التمتع<sup>(١)</sup>، فإن وجد الهدي قبل الشروع في الصوم فهل يلزمه الدم أو الصوم؟ في ذلك ثلاثة أقوال بنى (على الاعتبار)<sup>(٢)</sup> هل هو بحالة الوجوب ( )<sup>(٣)</sup> أو بحالة<sup>(٤)</sup> الأداء أو أغلظ الأمرين؟ فإن قلنا الاعتبار بحالة الوجوب فيلزمه الصوم؛ لأنه هو الواجب عليه (حالة)<sup>(٥)</sup> الإحرام. وإن قلنا الاعتبار بحالة الأداء فيلزمه الدم؛ لأنه قادر عليه حاله الأداء. وإن قلنا الاعتبار بأغلظ الأمرين فيلزمه الدم؛ لأنه أغلظ من الصوم<sup>(٦)</sup> والله أعلم.

**فصل** : قد ذكرنا أنه يصوم الثلاثة الأيام قبل النحر وأن في صومها أيام التشريق قولين<sup>(٧)</sup>. فإن لم يصم حتى مضت أيام التشريق فهل يلزمه القضاء أو

(١) المتمتع إذا عدم الهدي في موضعه لزمه صوم عشرة أيام سواء كان له مال غائب أم لم يكن .

انظر روضة الطالبين ٥٣/٣، وحلية العلماء ٢٦٣/٣

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب: على الاعتبار بالكفارة. ويتبين ذلك في المراجع

(٣) في ط: زيادة: فيلزمه الصوم

(٤) في أ و ب: حالة.

(٥) في ط: حال

(٦) انظر الحاوي الكبير ٥٥/٤، والوسيط ٦٢٥/٢، وشرح مشكل الوسيط مع الوسيط

٦٢٥/٢، وروضة الطالبين ٥٦/٣. واعتبار حالة الأداء هو نص الشافعي في هذه المسألة وهو الأصح

في مسألة الكفارة أيضا.

(٧) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٣

الدم ؟ في ذلك / (١) قولان : أحدهما : يلزمه القضاء وهو الذي نص عليه  
الشافعي في عامة كتبه (٢). والثاني : يلزمه الدم خرجه أبو إسحاق المروزي في  
الشرح. (٣)

وقال أبو حنيفة : يلزمه دمان أحدهما أصل والآخر للتأخير. (٤)  
واحتج من نصره بقوله تعالى : ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من  
الهدي﴾ الآية. (٥)

---

(١) نهاية ل ١٨٦ من ب

(٢) وهو المذهب. انظر العزيز ٣/٣٥٦، والمجموع ٧/١٨٧، والبسيط ل ٢٤٧

(٣) لعل المراد بالشرح شرحه لمختصر المزني فقد ذكر النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٧٥ أنه  
شرح المختصر .

وهذا القول الذي خرجه أبو إسحاق خرجه أيضا أبو العباس بن سريج. قال الماوردي : وكان أبو  
إسحاق المروزي يغلط فيخرجه قولاً ثانياً للشافعي واستبعده إمام الحرمين وقال وهو غير معدود من  
المذهب.

انظر الحاوي الكبير ٤/٥٤، والعزيز ٣/٣٥٦، ونهاية المطلب ل ٢١٦ والمجموع ٧/١٨٧

(٤) الدمان الواجبان عندهم أحدهما دم التمتع أو القران والثاني دم التحلل قبل الهدي. انظر الهداية مع  
فتح القدير ٢/٤٣٠، وتبيين الحقائق ٢/٤٤، والفتاوى الهندية ١/٢٣٩، وإرشاد الساري ص  
١٧٦، ١٧٨.

(٥) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

فأطلق الله ذكر الهدي ونم يؤقته ووقت الصوم فإذا فات الوقت وجب الرجوع إلى الأصل. (١) [قالوا: ولأن الصوم بدل واجب مؤقت فإذا فات وقته وجب الرجوع إلى الأصل] (٢) كالجمعة إذا فاتت فإنه يجب الرجوع إلى بدلها الذي هو الظهر، وكالمسح على الخفين إذا ذهب وقته وتقضى فإنه يجب الرجوع إلى بدله وهو غسل الرجلين. قالوا: ولأننا لو أوجبنا عليه قضاء الصوم لأدى إلى أن يكون (للبدل) (٣) بدل وهذا لا يجوز فدل على أن القضاء لا يلزمه (٤).  
ودليلنا أنه صوم واجب مؤقت فإذا فات وقته وجب قضاؤه أصله ما ذكرناه من صوم المظاهر، ولأنه أحد صومي (التمتع) (٥) فإذا فات وقته لزمه قضاؤه أصله صوم السبعة الأيام.

---

(١) تبين الحقائق ٤٤/٢، وشرح العناية على الهداية ٤٢٠/٢

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) في ب: المبدل

(٤) وتوضيح هذه الجملة أنه لو جاز الصوم بعد أيام التشريق لكان هذا الصوم بدلا عن الصوم الواجب في أيام الحج وذلك لا يجوز لأن الأبدال لا تعرف إلا بالنص إذ لا مدخل للقياس فيها.

تبين الحقائق ٤٤/٢، وشرح العناية مع فتح القدير ٤١٩/٢

(٥) في ب: المتمتع .

فأما الجواب عن احتجاجهم [بالآية] (١) فهو أن توقيت الصوم لا يدل على أنه لا يقضى إذا فات. يدل على ذلك أن صوم رمضان مؤقت وصوم المظاهر كذلك ثم إذا فات وقتها لزمه قضاؤها. (٢)

وأما الجواب عن قياسهم على فوات الجمعة (وانقضاء) (٣) مدة المسح فهو أنا لا نسلم أن الجمعة بدل عن الظهر بل هي أصل. يدل على ذلك أن تاركها يأثم وأن فعلها (صحيح) (٤) مع القدرة على الظهر ومن شأن الأبدال أنها لا تجوز إلا مع عدم القدرة على الأصول.

وجواب آخر وهو أنا أجمعنا على الفرق بين الجمعة وبين صوم التمتع وذلك أن الجمعة يصح فعلها في وقت الظهر والصوم لا يجوز فعله في يوم النحر فلم يجوز اعتبار أحدهما بالآخر. وأما المسح فمن أصحابنا من قال / (٥): ليس يبطل عن الغسل وإنما هو رخصة لأن فعله جائز مع القدرة على الغسل (٦).

---

(١) ساقطة من ب

(٢) كون صوم رمضان مؤقتا ولزوم قضائه بفواته ظاهر. وأما صوم المظاهر فوقته بعد وجوبه وقبل المسيس فلو جامع قبل أن يصوم فات وقته ويلزمه قضاؤه. انظر الحاوي الكبير ٥٥/٤، وروضة الطالبين ٢٦٨/٨ - ٢٦٩.

(٣) في ب: والقضاء

(٤) في ط: صح.

(٥) نهاية ل ١٢٦ من ط

(٦) لم أجد هذا القائل

وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(١)</sup> ( فلا )<sup>(٢)</sup> نسلم لهم القياس على هذه الطريقة وإن سلمنا فنقول: المعنى في المسح أنه جوز لأجل المشقة وكون الخف في الرجل أكثر من ثلاثة أيام يشق فلذلك وقت بهذه المدة وليس كذلك في مسألتنا فإن الصوم وجب لعدم الهدي ، وعدمه في ثاني الحال كهو في أولها فإن الفرق بينهما.

فأما الجواب عن قولهم: لو أوجبنا عليه قضاء الصوم لأدى أن يكون (للبدل)<sup>(٣)</sup> بدل فهو أن ذلك غير ممتنع ؛ لأن صوم شهرين بدل من الرقبة في كفارة القتل والإطعام بدل /<sup>(٤)</sup> عنه فإن قيل الإطعام جنس غير جنس الصوم ويجوز أن يكون للبدل بدل من غير جنسه وإنما لا يجوز أن يكون له بدل من جنسه . فالجواب أن ذلك باطل بصوم الشهرين في كفارة الظهار فإنه يجب قبل المسيس فلو جامع قبل أن صام فات وقته ويلزمه قضاؤه فالقضاء ههنا بدل عن بدل وهما جميعا من جنس واحد فلم يصح ما قالوه.

**فصل** قد ذكرنا أنه يصوم الثلاثة الأيام في وقت الحج<sup>(٥)</sup> ، وأما السبعة

فيصومها إذا رجع إلى أهله كما قال الله تعالى: ﴿وسبعة إذا رجعت﴾<sup>(٦)</sup>

---

(١) انظر المختار مع الاختيار ٢٣/١ - ٢٤

(٢) في ب : ولا

(٣) في ب : المبدل

(٤) نهاية ل ١٨٧ من ب

(٥) تقدم ذلك في ص ٧٣

(٦) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

واختلف قول الشافعي في وقت صومها على قولين نص عليه في الأم أصحهما أنه يصومها إذا رجع إلى أهله (١). والثاني قاله في موضع آخر أنه يصومها إذا تحلل من حجه (٢). وهو قول أبي حنيفة (٣).

واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾ (٤) وتقديره: إذا رجعتم من الحج (٥) كما قال تعالى: ﴿والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾ (٦) أراد والذاكرات الله. والرجوع من الحج هو التحلل منه

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩، والأم ٢٩١/٢ والحاوي الكبير ٥٥/٤، والعزير ٣٧٥/٣

(٢) وهو نص في الإملاء. انظر الحاوي الكبير ٥٦/٤، والمجموع ١٨٧/٧

(٣) الهداية وشرحها فتح القدير ٤١٨/٢، ٤١٩، وبدائع الصنائع ٣٨٧/٢ والاختيار لتعليق المختار ١٥٨/١

(٤) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٥) فسر الحنفية الرجوع في هذه الآية بالفراغ وقال بعضهم الرجوع مطلق يدخل فيه الرجوع من منى إلى مكة. انظر الهداية مع فتح القدير ٤١٨/٢، وبدائع الصنائع ٣٨٨/٢، وأحكام القراءن للحصلص ٢٩٩/١.

وروى ابن جرير في تفسيره ٢٥٣/٢ عن مجاهد ومنصور وعطاء وإبراهيم أنهم قالوا هي رخصة إن شاء صامها في الطريق. قال ابن جرير ولو شمل المتمتع فصام الأيام السبعة في سفره قبل رجوعه إلى وطنه أو صامهن مكة كان مؤديا ما عليه من فرض الصوم. وقال أيضا فإن قال قائل: وما برهنتك على أن معنى قوله ﴿وسبعة إذا رجعتم﴾ إذا رجعتم إلى أهليكم وأمصاركم دون أن يكون معناه: إذا رجعتم من منى إلى طريق مكة؟ قيل إجماع جميع أهل العلم على أن معناه ما قلنا دون غيره. ثم روى ذلك عن عطاء وقتادة والربيع وسعيد بن جبير.

(٦) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.



قالوا: ولأنه متمتع فرغ من / (١) أفعال الحج فجاز له الصوم كما لو رجع إلى أهله؛ ولأننا لو قلنا لا يجوز له الصوم حتى يرجع إلى أهله لوجب أن يكون من الصوم ما يختص بالرجوع إلى الوطن، وذلك غير موجود في شيء من الصيام الواجب.

قالوا: ولأن الشافعي قال: لو لم يرجع إلى أهله بل أقام بمكة وجب عليه، الصوم (٢) وهذا يدل على أن الرجوع غير معتبر.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتَ﴾ (٣) وحقيقة الرجوع إنما تكون إلى الأهل؛ لأنه لا يقال لمن فرغ من الحج رجع من الحج ولا لمن فرغ من الصلاة والصوم رجع من الصلاة والصوم، وإذا كان هذا هو الحقيقة وجب حمل الآية عليه. (٤)

ويدل عليه أيضا ما روى جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال في حديث الحج الطويل: «(وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعُوا إِلَى أَهْلِهِمْ)» (٥) وهذا نص.

---

(١) نهاية ل ١٩٧ من أ

(٢) انظر روضة الطالبين ٥٤/٣

(٣) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٤) يراجع قول ابن جرير في ص ٧٦ ٧٧

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ٦٣٠/٣، رقم: ١٦٩١، ومسلم ٤٠١/٢، رقم: ١٧٤ — ١٢٢٧، وأبو داود ٣٩٧/٢ رقم ١٨٠٥، والنسائي ١٦٥/٥، رقم ٢٧٣١ كلهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في حديث طويل ولم أجد هذا الجزء من الحديث في حديث جابر الطويل رضي الله عنه. والله أعلم.

(ومن) (١) القياس أنه متمتع لم يرجع إلى وطنه فلم يجوز له صوم السبعة أصله  
إذا لم يفرغ من أفعال الحج .

(فأما) (٢) الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنا قد جعلناها دليلاً لنا  
(فبطل) (٣) تعلقهم بها .

وأما الجواب عن قياسهم على من عاد إلى وطنه فهو أنه لا يجوز اعتبار حالة  
السفر بحالة العود إلى الوطن ؛ لأنه إذا عاد إلى وطنه صار مقيماً ، والمقيم يلزمه من  
فرض العبادات ما لا يلزم المسافر ؛ لأن المسافر يخفف عنه ويسقط / (٤) عنه بعض  
العبادات فبان الفرق بينهما (٥) .

وأما الجواب عن قولهم: لو قلنا لا يجوز له الصوم حتى يرجع إلى أهله لوجب  
أن يكون من الصوم ما يختص بالرجوع إلى الوطن وذلك غير موجود في الصيام  
الواجب فهو أنه باطل بمن نذر أن يصوم إذا قدم من سفره سالماً فإن الصوم ههنا  
يختص بقدمه . / (٦) على أنهم قد قالوا : مثل هذا وهو أن صوم السبعة يختص  
بالتحلل من الحج وليس ذلك بموجود في شيء من الصيام الواجب .

---

(١) في أ و ب: من

(٢) في ط: وأما

(٣) في أ و ب: وبطل

(٤) نهاية ل ١٨٨ من ب

(٥) الحاوي الكبير ٥٧/٤

(٦) نهاية ل ١٢٧ من ط

فأما الجواب عما احتجوا به من قول الشافعي فهو أنه إذا أقام بمكة صارت  
 وطناً له فهو بمنزلة من كان وطنه غير مكة فعاد إليه (١) والله أعلم بالصواب.  
 مسألة إذا لم يصم الثلاثة الأيام ولا السبعة حتى رجع إلى وطنه فإنه يلزمه  
 القضاء. وهل يجب عليه أن يفرق بين الثلاثة والسبعة أو يجوز له أن يتابع بينها  
 ؟ فيه قولان (٢) أظهرهما: أن التفريق واجب. والثاني: أن المتابعة جائزة. [فإذا قلنا  
 إن المتابعة جائزة] (٣) فوجهه أنه ترتيب مستحق لأجل الوتت، فإذا فات الوقت  
 سقط وجوب الترتيب أصله ترتيب أيام رمضان في الصوم وترتيب صلاة الظهر  
 على العصر. وإذا قلنا بالتفريق لا يسقط فوجهه أنه ترتيب (مستحق) (٤) لأجل  
 الفعل بدليل أنه لا يجوز تقديم صوم السبعة على الثلاثة فوجب أن لا يسقط وإن  
 فات الوقت أصله ترتيب أفعال لصلاة.

(١) الحاوي الكبير ٥٧/٤

(٢) وقيل وجهان، أحدهما عند الأكثرين يجب التفريق، وأصحهما عند إمام الحرمين لا يجب التفريق.  
 حلية العلماء ٢٦٦/٣، والعزیز ٣٥٨/٣ — ٣٥٩، والبيان ل ٢٣ و ب، ونهاية المطلب ل ٢١٧

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) في ب يستحق.

فإذا قلنا لا يجب التفريق فلا تفريع عليه ، وإذا قلنا هو واجب فما القدر الذي يفرق به بين الثلاثة والسبعة ؟ في ذلك قولان (١) بناء على القولين في وقت صوم (التمتع) (٢) السبعة الأيام (٣) فأحدهما : أنه يصوم إذا فرغ من أفعال الحج فعلى هذا القول مسألتنا مبنية على القولين (٤) في جواز صوم المتمتع الثلاثة الأيام في أيام التشريق. فإن قلنا ذلك جائز ففي مسألتنا يتابع بين صوم (الثلاثة) (٥) والسبعة لأن المتمتع على هذا القول يصوم ثلاثة أيام التشريق ويتبعها بصيام السبعة من غير تفريق ، وإن قلنا لا يجوز له صوم الثلاثة في أيام التشريق ففي مسألتنا يفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام كما يفعل المتمتع في الأداء فإنه يفصل بين صيام الثلاثة والسبعة بيوم النحر وثلاثة أيام التشريق.

---

(١) وقيل وجهان أحدهما يجب التفريق بينهما بمثل ما يقع به التفريق في الأداء. والثاني : يكفي التفريق بيوم ويحكى هذا عن نصه في الإملاء .  
انظر البسيط ل ٢٤٧ ، والعزير ٣/٣٥٩ ، والحاوي الكبير ٤/٥٨

(٢) في ط : المتمتع .

(٣) تقدم الكلام عن هذين القولين في ص ٧٤

(٤) سبق بياهما في ص ٧٣

(٥) في أ : للثلاثة .

والقول الثاني: أن المتمتع يصوم السبعة إذا رجع إلى أهله فعلى هذا [القول] (١)  
 مسألتنا مبنية على القولين أيضا في جواز صوم المتمتع (الثلاثة) (٢) الأيام في أيام  
 التشريق فإن قلنا ذلك جائز ففي مسألتنا يفرق بين صوم (٣) الثلاثة والسبعة  
 بقدر المسافة من مكة إلى بلده. وإن قلنا لا يجوز له صوم الثلاثة في أيام التشريق  
 ففي مسألتنا يفرق بين الثلاثة والسبعة بقدر المسافة من مكة إلى بلده وزيادة أربعة  
 أيام بإزاء يوم النحر وثلاثة أيام بعده (٤).  
 فحصل في المسألة أربعة أقوال: أحدها أنه يتابع الصوم ولا يفرق. والثاني: أنه  
 يفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام. والثالث: أنه يفرق بينهما بمسافة الطريق ما  
 بين مكة وبلده. والرابع: أنه يفرق بينهما بقدر المسافة وزيادة أربعة أيام. (٥)

(١) ساقطة من ط

(٢) في أ و ب : للثلاثة

(٣) نهاية ل ١٨٩ من ب

(٤) انظر العزيز ٣/٣٥٩، والمجموع ٧/١٨٩، وروضة الطالبين ٣/٥٥

(٥) وهناك قولان آخران أحدهما لا ص م بل ينتقل إلى الهدي والثاني عليه صوم عشرة أيام متفرقة أو  
 متتابعة. والأصح من الأقوال كلها أنه يفرق بينهما بقدر المسافة وزيادة أربعة أيام. انظر روضة

الطالبين ٣/٥٥، والمجموع ٧/١٩٠

مسألة قال الشافعي رحمه الله: وإن لم يصم حتى مات تصدق عما أمكنه فلم يصمه

عن كل يوم مدا حنطة. (١)

وهذا كما قال. إذا لم يصم الثلاثة ولا السبعة حتى مات نظرت فإن كان ترك

(الصوم) (٢) لعذر فإنه يسقط بموته (٣) وإن كان لغير عذر ففي ذلك قولان (٤)

أحدهما يطعم عنه لكل يوم مد من حنطة. (والثاني) (٥): يقضي عنه الصوم وليه.

وقد ذكرنا هذه المسألة في كتاب الصيام (٦) فغنينا عن الإعادة.

وإن كان ترك بعض الصوم لعذر وبعضه لم يكن معذورا في تركه فإن ما تركه

لعذر سقط بموته، والذي تركه لغير عذر لا يسقط [بموته] (٧)، وفيه القولان

اللذان ذكرناهما أحدهما: يطعم عنه. والثاني: يصام عنه.

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩ ، وفيه : مد من حنطة وهو الصحيح

(٢) في أ: للصوم.

(٣) وهو الأصح من قولين في المسألة وحزم به الماوردي والثاني: يهدى عنه. انظر الحاوي الكبير

٦١/٤، وروضة الطالبين ٥٦/٣ - ٥٧

(٤) في هذه المسألة طريقتان أصحهما أن حكم هذه الأيام حكم أيام رمضان وعلى هذا ففي هذه

المسألة قولان: الجديد يطعم عنه لكل يوم مد من حنطة. والقديم: يقضي عنه وليه الصوم.

والطريق الثاني: يختلف حكم هذه الأيام عن حكم أيام رمضان فعلى هذا ففي المسألة قولان أيضا

أصحهما يرجع إلى الدم. والثاني: لا يجب شيء أصلا. انظر الوسيط ٦٢٦/٢، والعزیز ٣٦٢/٣

(٥) في أ: للثاني.

(٦) انظر ذلك في ص ١٦٦ و ٣١٨

(٧) ساقطة من ط

**فصل إذا فرغ المتمتع من أفعال عمرته حل من إحرامه وسواء كان ساق**

الهدي أو لم يسقه. (١)/(٢)

وقال/(٣) أبو حنيفة: إن لم يكن ساق مثل قولنا، وإن كان ساقه لا يحل دون

يوم النحر، يمكث على إحرامه، وإذا أحرم بالحج صار قارنا. (٤)

واحتج من نصره بما روي أن حفصة رضي الله عنها قالت لرسول الله ﷺ ما

بال أصحابك حلوا من إحرامهم ولم تحل؟ فقال: «إني لبدت [رأسي]» (٥) وقلدت

(هديي) (٦) فلا أحل حتى أنحر الهدي». (٧) قالوا: ولأن التمتع أحد نوعي الجمع

بين الإحرامين فجاز أن يقف التحلل منه على يوم النحر كالقران .

---

(١) وهو المذهب ولا خلاف فيه عندهم. المجموع ١٨٠/٧، والحاوي الكبير ٦٤/٤، والعزیز ٣٤٧/٣.

(٢) نهاية ل ١٢٨ من ط

(٣) نهاية ل ١٩٨ من أ

(٤) المبسوط ٣٠/٤، وبدائع الصنائع ٣٧٨/٢ والهداية مع فتح القدير ٤٢٢/٢—٤٢٦

(٥) ساقطة من ط

(٦) في أ و ط: هدي

(٧) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٩٣/٣، رقم ١٥٦٦، ومسلم ٩٠٢/٢، رقم ١٧٦—١٧٩ (١٢٢٩)

عن نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمرة ولم تحل أنت من عمرتك قال إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر. وفي لفظ عند البخاري مع الفتح ٧٠٨/٧ رقم ٤٣٩٨، ومسلم ٩٠٢/٢ رقم ١٧٩—١٢٢٩ حتى أنحر هديي .

قال في النهاية ٢٢٤/٤: تلبيد الشعر أن يجعل فيه شيء من صمغ عند الإحرام لئلا يشعث ويقمل إبقاء على الشعر، وإنما يلبد من يطول مكثه في الإحرام .

وقال في المصباح المنير ص ٥١٢: تقليد الهدي هو أن يعلق بعنق البعير قطعة من جلد ليعلم أنه هدي فيكف الناس عنه .

ودليلنا أنه متمتع فرغ من أفعال عمرته فحل من إحرامه كما لو لم يسق .

الهدي (١).

قالوا: المعنى في الأصل أنه لم يسق الهدي وهذا قد ساق الهدي فلم يجز له التحلل من العمرة قبل فوات الوقوف مع القدرة على المضي كما لو طاف أكثر

( ٢ ) الطواف ولم يستوف عدد السبعة (أشواط). (٣)

والجواب أن ما (ذكره) (٤) يبطل به إذا ساق هدي الطيب أو اللباس فإن له أن يتحلل مع وجود المعنى الذي ذكره من القدرة على المضي ويفارق هذا إذا لم يستوف العدد السبع / (٥) فإن هناك ترك بعض عدد الطواف فهو كما لو طاف ثلاثة أشواط ولم يسق الهدي وهما قد أتى بالعمرة على وجه لو لم يسق الهدي جاز له التحلل فكذلك إذا ساق الهدي كالمفرد.

قياس آخر وهو أن كل ما يحصل به التحلل إذا لم يكن قد ساق الهدي فإنه يجوز أن يحصل به التحلل وإن كان قد ساق الهدي (٦) أصله طواف الزيارة ورمي جمرة العقبة .

---

(١) الحاوي الكبير ٦٥/٤

(٢) في أ و ب زيادة : من .

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب : الأشواط .

(٤) في أ و ب : ذكرناه .

(٥) نهاية ل ١٩٠ من ب

(٦) الحاوي الكبير ٦٥/٤



فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث حفصة فهو أن رسول الله ﷺ كان قد أحرم إحراما مطلقا وساق الهدي فنزل [عليه جبريل] (١) ﷺ وأمره أن يصرف إحرامه إلى الحج ولم يكن ساق معه الهدي غير علي وأبي طلحة وأبي موسى (٢) رضي الله عنهم فأمرهم رسول الله ﷺ أن يجعلوها حجة وأمر من لم يكن ساق الهدي أن يجعلها عمرة. (٣) فالخبر وارد في إحرام النبي ﷺ الذي صرفه إلى الحج فلا حجة لهم فيه؛ لأن خلافتنا في المتمتع إذا فرغ من العمرة. وأما الجواب عن قياسهم الذي ذكروه فهو أننا قلب فنقول: أحد نوعي الجمع بين الإحرامين فكان وقت التحلل [منه] (٤) إذا ساق الهدي ووقت التحلل إذا لم يسق الهدي واحدا أصله القران. (٥)

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) أبو موسى هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة أبو موسى الأشعري صحابي مشهور أمره عمر ثم عثمان رضي الله عنهم وهو أحد الحكمين بصفين. مات سنة خمسين وقيل بعدها وكان عمره ابن ثلاث وستين سنة.

انظر ترجمته في أسد الغابة ٣/٣٦٩، والتقريب ١/٥٢٠

(٣) تقدم تخريجه في ص من حديث طاوس مرسا: ٥٩١

(٤) ساقطة من ط

(٥) الحاوي الكبير ٤/٦٥

مسألة قال الشافعي رحمه الله: (وَحَاضِرُوا) (١) المسجد الحرام الذين لا متعة عليهم

كان أهله دون ليلتين (٢). الفصل إلى آخر الباب.

وهذا كما قال. حاضروا المسجد الحرام الذين لا يلزمهم دم التمتع من كلن في

الحرم أو كان من الحرم على مسافة لا تقصر فيها الصلاة. (٣)

وقال ابن عباس رضي الله عنهما (٤) وسعيد بن جبير (٥): هم من كان في الحرم

خاصة.

وقال مالك (٦): هم أهل مكة وأهل ذي طوى (٧). وهذا مثل قول ابن عباس

؛ لأنه ليس في الحرم قرية عامرة غير ذي طوى.

---

(١) في أو ب: حاضر

(٢) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩

(٣) وهو المذهب. انظر الحاوي الكبير ٦٢/٤، والعريز ٣٤٨/٣ والمذهب والمجموع

١٧١/٧، ١٧٢، وتفسير ابن كثير ٢٢٣/١

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢٥٥/٢، بإسناده عن سفيان قال بلغنا عن ابن عباس في قوله

﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ قال هم أهل الحرم والجامعة عليه.

وروى عبد الرزاق في تفسيره ٧٦/١ وابن جرير في تفسيره ٢٥٥/٢ عن قتادة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ

لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ قال قال ابن عباس يا أهل مكة لا متعة لكم إنما يجعل

أهل مكة وبين مكة وأديا ثم يهل.

(٥) لم أ. قول سعيد بن جبير.

(٦) المشهور من مذهب مالك أنهم أهل مكة وأهل ذي طوى في وقت فعل النسكين. انظر منسك

خليل ص ٣٨، وجامع الأمهات ص ١٩٠، والكاظمي ٣٨٢/١.

(٧) قال في المصباح المنير ص ٣٨٢: وذو طوى واد بقرب مكة على نحو فرسخ ويعرف في وقتنا بالزاهر

في طريق التنعيم ويحوز صرفه ومنعه وضم الطاء أشهر من كسرهما فمن نون جعله اسما للوادي ومن

منعه جعله اسما للبقعة مع العلمية... إلخ

وقال أبو حنيفة: هم أهل الحرم وما وراءه إلى الميقات. (١)  
واحتج من نصر مالكا بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرًا الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (٢) وحاضروه من كان قريبا منه كما يقال حاضر طيء من كان قريبا منهم. قالوا: ولأن الغريب يلزمه الدم؛ لإخلاله بالإحرام من الميقات الذي شرع له فكذلك يجب أن يلزم من أحرم من مكة بالحج وهو من بعض القرى التي تغرب مكة؛ لأن قريته هي ميقاته وهذا يدل على أنه ليس من حاضري المسجد الحرام.  
واحتج من نصر أبا حنيفة بأنه من أهل الميقات فكان من حاضري المسجد الحرام أصله إذا كان بينه وبين الحرم (٣) مسافة لا تقصر فيها الصلاة.  
قالوا: ولأن محله موضع للنسك فكان من حاضري (٤) المسجد الحرام أصله ما ذكرناه.  
قالوا: ولأن حرمة الميقات حرمة الحرم بدليل أنه لا يجوز له مجاوزة الميقات غير محرم كما لا يجوز له دخول الحرم غير محرم ثم ثبت أن من كان في الحرم من حاضري المسجد الحرام فكذلك [من] (٥) كان في الميقات.

(١) تبين الحقائق ٤٨/٢، وبدائع الصنائع ٣٧٩/٢، والهداية وشرح العناية مع فتح القدير ٤٣٠/٢

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٣) نهاية ل ١٢٩ من ط

(٤) نهاية ل ١٩١ من ب

(٥) ساقطة من أ و ب

ودليلنا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (١) وأراد بذلك الحرم لا المسجد نفسه كما قال تعالى: ﴿سَبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (٢) وكان الإسراء من دار خديجة (٣) ، وقيل من شعب أبي طالب (٤) (٥).

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٢) من الآية الأولى من سورة الإسراء

(٣) خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأول من آمنت به مطلقا كانت أسن من النبي صلى الله عليه وسلم بخمس عشرة سنة تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس وعشرين سنة فولدت له القاسم وعبد الله وهو الطيب وهو الطاهر سمي بذلك لأنها ولدته في الإسلام وولدت أيضا بناته الأربع زينب وأم كلثوم ورقية وفاطمة. بشرها النبي صلى الله عليه وسلم بيت في الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب. ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وقيل بأربع وقيل بخمس. انظر ترجمتها في الإصابة والاستيعاب ٢٨٩-٢٧٩، ٢٨٣-٢٨١/٤

(٤) أبو طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي عم رسول الله ﷺ ، شقيق أبيه ، اشتهر بكنته واسمه عبد مناف على المشهور وقيل عمران وقال الحاكم أكثر المتقدمين على أن اسمه كنيته. ولد قبل النبي صلى الله عليه وسلم بخمس وثلاثين سنة ، ولما مات عبد المطلب تولى رعاية النبي ﷺ بوصاية من أبيه ولما بعث النبي ﷺ قام في نصرته والذب عنه. صنف بعض الشيعة كتابا أثبت فيه إسلام أبي طالب وذكر فيه أسانيد وأحاديث لا يصح منها شيء. مات في السنة العاشرة من الهجرة. انظر ترجمته في الإصابة ١١٥/٤-١١٩

(٥) لم أجد فيما اطلعت عليه من ذكر أن الإسراء كان من دار خديجة رضي الله عنها وأما كونه من شعب أبي طالب فهو مروي عن ابن عمر وأم سلمة وعائشة وأم هانئ وابن عباس نقل ذلك السيوطي في الدر المنثور ١٤٩/٤ وعزاه إلى ابن سعد وابن عساكر. وهناك معنيان آخران : أحدهما وهو منقول عن الحسن وقتادة المسجد نفسه. والثاني : وعليه عامة المفسرين أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من دار أم هانئ فحملوا المسجد الحرام على مكة أو الحرم .

انظر تفسير ابن جرير الطبري ٤/٨ ، وتفسير البغوي ٥/٥ ، وتفسير الماوردي النكت والعيون ٣/٢٢٥ وفتح القدير ٣/٢٨٦

وكذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (١)

يعني عن الحرم (٢).

وإذا ثبت أن المسجد الحرام عبارة عن الحرم فكل ما كان قريبا من الحرم بمثابة دليل أنه منه على مسافة لا يستباح فيها القصر، والفطر، ومسح الثلاثة الأيام، وإذا ذكر أنه لم يودع البيت عاد إليه، فدل على ما ذكرناه .

ويدل عليه أيضا أنه من الحرم على مسافة لا تقصر فيها الصلاة فوجب أن يكون من حاضري المسجد الحرام أصله إذا كان في الحرم، ولأن ما قاله أبو حنيفة يؤدي إلى [أن] (٣) من كان بعيدا من مكة فهو من حاضري المسجد الحرام، ومن كان قريبا منها فليس من حاضريه لأن ذات عرق على ليلتين من مكة وذات حليلة على عشر ليال منها، فعلى قول أبي حنيفة من كان بذى الحليفة فهو من حاضري المسجد [الحرام] (٤) ومن كان وراء ذات عرق بساعة ليس من حاضريه وهذا القول غير صحيح وفساده ظاهر لا شك فيه.

(فأما) (٥) الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنا قد جعلناها دليلا لنا وبطل

تعلقهم بها .

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الفتح .

(٢) ظاهر كلام المفسرين أن المراد بالمسجد الحرام الكعبة نفسها ؛ لأنهم قالوا : ﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أن تطوفوا به وتحملوا من حرمكم . زاد المسير ٤٤٠/٧ ، وموالم السنن ٣٩٠/٧ والتبيين

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) في ط : وأما

وأما الجواب عن قولهم: إن الغريب يلزمه الدم لإخلاله بالإحرام من الميقات إلى آخر القصر فهو أن من كان من بعض القرى القريبة من مكة لم يترفه ترفها له تأثير بإحرامه بالحج من مكة؛ لأن رجوعه إلى قريته لا مشقة عليه فيه فلذلك لم يلزمه / (١) الدم، والغريب بخلافه؛ فإن ترفه له تأثير (وفي) (٢) رجوعه إلى الميقات مشقة عليه فلزمه الدم في مقابلة ذلك وبأن الفرق بينهما.

وأما الجواب عن قولهم: إنه من أهل الميقات فكان من حاضري المسجد الحرام فهو أنا نعارضه بمثله وهو أنه على مسافة تقصر فيها الصلاة فلم يكن من حاضري المسجد الحرام أصله من كان وراء الميقات ثم المعنى في الأصل أنه على مسافة لا يستبيح فيها الفطر ولا القصر ولا مسح الثلاث وفي مسألتنا بخلافه فبأن الفرق بينهما.

وأما الجواب عن قولهم: محله موضع (للسك) (٣) فهو باطل بجميع المسلمين فإن كل / (٤) واحد منهم داره محل لإحرامه كما روي عن عمر وعلي أنهما قالا: إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك. وليس كل المسلمين حاضري المسجد الحرام ثم المعنى في الأصل ما ذكرناه.

وأما الجواب عن قولهم: إن حرمة الميقات كحرمة الحرم فهو أنه غير صحيح؛ لأن من كان له حاجة دون الحرم جاز له أن يتجاوز الميقات غير محرم لقضاء حاجته ومن كانت حاجته في الحرم لم يجز له الدخول إليه بغير إحرام فدل على الفرق بينهما وثبت ما قلنا والله أعلم.

---

(١) نهاية ل ١٩٩ من أ

(٢) في ط: في

(٣) في ط: النسك

(٤) نهاية ل ١٩٢ من ب

فرع إذا كان لرجل منزلان (١) بينه وبين الحرم مائة لا تقصر فيها الصلاة. والثاني بينه وبين الحرم مسافة تقصر فيها الصلاة من حضر من حاضري المسجد الحرام أم لا ؟ ننظر فإن (كانت) (٢) إقامته في المنزل / (٣) أقرب من الحرم فهو من حاضري المسجد الحرام، وإن (كانت) (٤) إقامته في البعيد من الحرم فليس من حاضريه، فإن كانت إقامته في المنزلين معا نُظِرَ إلى إقامته في أيهما أكثر فكان الحكم له، فإن كانت إقامته في المنزلين معا على لسواء إلا أن في أحدهما مالا له فالحكم للذي فيه المال، فإن [كان] (٥) له في المنزلين جميعا مال فالحكم (لن) (٦) كان (ماله فيه) (٧) أكثر، فإن كان (ماله) (٨) فيهما على السواء

---

(١) سقط من النسخ الثلاثة: أحدهما.

(٢) في ط: كان

(٣) نهاية ل ١٣٠ من ط

(٤) في ط: كان

(٥) ساقطة من أ

(٦) في ب: لما

(٧) في ط: فيه مال

(٨) في أ: مالهما

نُظر إلى المنزل الذي نوى الرجوع إليه عند الفراغ من حجه فكان الحكم له  
فإن نوى الرجوع إلى (منزليه) (١) جميعاً نُظر إلى المنزل الذي أنشأ منه (٢) (٣)  
العمرة فكان الحكم له. (٣)

فرع المكي إذا قرن بين الحج والعمرة لم يلزمه دم (٤)؛ لأن القران يجب به الدم  
على الغريب فلم يجب به الدم على المكي أصله المتمتع، ولأن الغريب شرع له أن  
يحرم بالحج من الميقات ويحرم بالعمرة من أدنى الحل فلما أحرم بهما جميعاً من  
الميقات والميقات يصلح لهما معاً فلزمه الدم لأجل الترفه الذي هو جمع بين  
النسكين بإحرام واحد وليس كذلك المكي فإن ميقاته الذي شرع له الإحرام منه  
هو مكة فإذا أحرم منها بالحج والعمرة ومكة لا تصلح إلا للإحرام بالحج وحده  
تمحض إحرامه بالحج فإذا حصل بعرفة وعاد إلى مكة حصل منه في تلك الحال  
القصد من الحل إلى الحرم وبان الفرق بينه (وبين) (٥) الغريب في المعنى الذي لأجله  
لزمه الدم .

فرع : إذا فرغ الغريب المتمتع من أفعال عمرته ثم نوى الإقامة بمكة لم يسقط  
عنه الدم (٦)؛ لأن فرض الحج باق عليه ولا بد له من الخروج إلى أرض عرفة

---

(١) في ط: منزله، وفي ب: المنزلين

(٢) في أ زيادة : فطر

(٣) العزيز ٣/٣٤٨، والمجموع ٧/١٧٢، والبيان ل ١٩ ب، ٢٠ أ

(٤) الحاوي الكبير ٤/٥٠، والعزيز ٣/٣٤٩، والبسيط ل ٢٤٤ أ والبيان ل ١٩ ب

(٥) في أ: وبينه.

(٦) العزيز ٣/٣٤٨، والحاوي الكبير ٤/٦٤، والمجموع ٧/١٧٣



وغيرها فنيته مخالفة لفعله فلذلك لم يسقط عنه الدم، فأما إن كان قبل إحرامه  
بالعمرة سكن مكة ونوى استيطانها / (١) فإنه إذا تمتع بعد ذلك لم يلزمه الدم؛ لأنه  
صار من أهل مكة وأهل مكة لا دم عليهم للمتعة. (٢)

**فرع :** إذا سافر المكي ثم لما أراد العود إلى مكة نوى الحج فإنه يلزمه الإحرام  
من الميقات الذي يمر عليه فإن جاوزه غير محرم لزمه الدم؛ لأنه لما نوى [الحج] (٣)  
لم يكن بمكة فهو كسائر الغرباء الذين يلزمهم الدم لتركهم الإحرام من  
الميقات (٤).

**فصل :** نقل الشافعي في صفة حج رسول الله ﷺ أنه كان أحرم إحراما مطلقا  
ونزل عليه جبريل عليه السلام وأمره أن يصرف الإحرام إلى الحج ويأمر من ساق الهدي  
من أصحابه بمثل ذلك ولم ينقل أنه أمرهم بالفسخ. (٥)

ونقل البخاري في صحيحه (٦) أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا أحرموا بالحج  
فأمرُوا أن يفسخوا بعمرة فقالوا يا رسول الله هذه لنا خاصة أم للناس عامة  
فقال: «بل لكم خاصة» ولم ينقل ما ذكره الشافعي .

(١) نهاية ل ١٩٣ من ب

(٢) روضة الطالبين ٤٦/٣، والحاوي الكبير ٦٤/٤

(٣) ساقطة من ط

(٤) المكي المسافر في هذه الحالة يعتبر <sup>مخافيا</sup> بغير إحرام وهو يريد النسك. المجموع

٢١٣/٧، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٧٤/١

(٥) تقدم تخريجه في ص ١٠٠ من حديث طاوس مرسلا.

(٦) تقدم تخريجه في ص ١٠٧ من حديث جابر رضي الله عنه.

ووجه الجمع بين الخبرين هو أنه يحتمل أن يكون النبي ﷺ أمر بعض أصحابه لا جميعهم بالفسخ؛ فإن جابرا رضي الله عنه روى أن رسول الله ﷺ أمر الركب الذي كانوا معه بالفسخ. ولم يأمر الباقيين بالفسخ بل أمر من كان ساق الهدي معه أن يجعلها حجة ومن لم يكن ساق الهدي أن يجعلها عمرة. فنقل الشافعي إحدى القصتين ونقل البخاري القصة الأخرى. ووجه آخر وهو أنه يحتمل أن يكون النبي ﷺ ومن كان معه جميعا أحرموا إحراما مطلقا فنزل عليه جبريل عليه السلام وأمره أن يصرف إحرامه إلى الحج ويأمر بذلك أصحابه ففعلوه. ونقل الشافعي هذا القدر من الخبر ثم أمر النبي ﷺ أصحابه أن يفسخوا حجهم بعمرة وقصد بذلك خلاف المشركين في قولهم: إن العمرة في أشهر الحج أفجر الفجور (١). فكان الفسخ أكد في باب (٢) البيان ونقل البخاري هذا القدر من الخبر دون ما قبله. وإذا ثبت هذا صح ما قلناه والله أعلم بالصواب.

---

(١) تقدم تخريجه في ٥٩٤ من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) نهاية ل ١٣١ من ط

## باب موافيت الحج

قال الشافعي رحمه الله ميقات أهل المدينة من ذي الحليفة (١) إلى آخر الفصل .  
وهذا كما قال، الموافيت خمسة : ميقات أهل المدينة ذو الحليفة (٢) ، وأهل الشام ومصر الجحفة (٣) ، وأهل / (٤) اليمن يللم (٥) [ويقال ألملم] (٦) كما يقال: رمح يزني وأزاني (٧) ورجل (يلمعي وألمعي). (٨) (٩) وميقات أهل نجد قرن المنازل (١٠) ، وميقات أهل العراق ذات عرق. (١١) / (١٢)

(١) مختصر الزني مع الأم ٧٣/٩

(٢) ذو الحليفة بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسكون الياء موضع بقرب المدينة على فرسخين منها أو دونهم . انظر المغني عن الإنباء عن غريب المهذب والأسماء ٢٦٣/١ .

(٣) الجحفة — بضم الجيم وسكون الحاء المهملة — موضع على خمسين فرسخا من مكة وهي أقرب إليها من ذي الحليفة . المصدر المتقدم .

(٤) نهاية ل ٢٠٠ من أ

(٥) يللم على مرحلتين من مكة ، ويقال : ألملم يدللون من الياء همزة . معجم البلدان ٢٤٦/١ ؛ ومعجم ما استعجم ص ١٨٧ ، ١٣٩٨ ؛ والمغني عن الإنباء عن غريب المهذب والأسماء ٢٦٣/١ .

(٦) ساقطة من ط

(٧) قال في القاموس المحيط ٢٣٢/٤ : ورمح أزاني ويزاني لغتان في يزني .

(٨) في ط : يلعمي وألمعي .

(٩) ومعناها الذكي المتوقد الصادق الفراسة . انظر المعجم الوسيط ٨٣٩/٢ .

(١٠) قرن — بسكون الراء — يقال فيها : قرن المنازل ، وقرن الثعالب ، وهو جبل مشرف على

عرفات على قدر مرحلتين من مكة . انظر تهذيب الأسماء واللغات ٩٠/٣ ، ٩١ ؛ والمصباح المنير ص ٥٠١ ؛ والنهية في غريب الحديث ٢١٩/٣ .

(١١) ذات عرق هو ميقات أهل العراق ، وهو عن مكة نحو مرحلتين ، ويقال هو من نجد الحجاز ، وسمي بذلك ؛ لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير وقيل العرق من الأرض سبخة تبت الطرفاء . انظر النهاية في غريب الحديث ٢١٩/٣ والمصباح المنير ص ٤٠٥ .

(١٢) نهاية ل ١٩٤ من ب

وهذه المواقيت منصوص عليها سوى ذات عرق ، فإن قول الشافعي  
 اختلف فيه (١) . والدليل على ما ذكرناه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل  
 اليمن يلملم ، ولأهل نجد قرن. (٢)  
 وروى جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «يهل أهل المدينة من ذي الحليفة  
 وأهل الشام من ( ) (٣) الجحفة ، وأهل اليمن من يلملم ، وأهل نجد من قرن ، فهي  
 لهم ولمن أتى عليهم من غير أهلهم ومن كان أهله دون الميقات فميقاته من أهله  
 حتى أهل مكة ميقاتهم من مكة». (٤)

(١) سيأتي اختلاف قوله في ذات عرق في ص ٦٨٠  
 (٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٥٣/٣ ، رقم ١٥٢٦ ؛ ومسلم ٨٣٨/٢ ، رقم ١١ (١١٨١) عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما نحوه وفيه : «فهن لمن ولمن أتى عليهن من غير أهلهم لمن كان يريد  
 الحج والعمرة فمن كان دونهن فمهله من أهله وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها». وهذا لفظ  
 البخاري

(٣) في أ و ب زيادة : ذي  
 (٤) أخرجه مسلم ٨٤٧/٢ ، رقم ١٨ — ١١٨٣ ؛ والشافعي — ترتيب مسند الشافعي — ٢٩٠/١ ؛  
 وأحمد ٣٣٣/٣ ؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١١٨/٢ ، ١١٩ ؛ والدارقطني ٢٣٧/٢ ؛  
 والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧/٥ كلهم من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن  
 عبد الله رضي الله عنهما يسأل عن المهل فقال : سمعت — أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 — فقال : مهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر الجحفة ، ومهل أهل العراق من ذات  
 عرق ، ومهل أهل نجد من قرن ، ومهل أهل اليمن من يلملم . وهذا لفظ مسلم ، ولم أر من زاد  
 على هذا القدر ، وقد تقدم تخريج هذه الزيادة في الحديث الذي قبله قريبا من هذا اللفظ .

قال النووي في المجموع ١٩٧/٧ هذا إسناد صحيح لكنه لم يجزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .  
 ورواه ابن ماجه ٩٧٢/٢ رقم ٢٩١٥ عن طريق إبراهيم بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه  
 قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «مهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، ومهل أهل  
 الشام من الجحفة ، ومهل أهل اليمن من يلملم ومهل أهل نجد من قرن ومهل أهل المشرق من  
 ذات عرق ثم أقبل بوجهه للأفق ثم قال : اللهم أقبل بقلوبهم» .

وهذا إسناد ضعيف لضعف إبراهيم بن يزيد الخوزي . انظر المجموع ١٩٧/٧ ، وإرواء الغليل ١٧٥/٤

فأما ذات عرق فقال الشافعي في موضع: هو منصوص عليه (١)، وإليه ذهب عطاء (٢). وقال في موضع آخر: ليس (منصوص) (٣) عليه (٤)، وإليه ذهب طاوس (٥). واحتج من نصره (بما) (٦) روي أن أهل العراق قالوا: لعمر يا أمير المؤمنين إنا نخرم من قرن وهي جور عن طريقنا (٧) فقال لهم: ما حذوها؟ قالوا: ذات عرق قال: فأهلوا منه (٨) قالوا: ولأن أهل العراق لم يكونوا أسلموا في عهد رسول الله ﷺ فلذلك لم يجعل لهم ميقاتا (٩).

---

ورواه أحمد ٣٣٦/٣ بإسناده عن ابن لهيعة ثنا أبو الزبير قال سألت جابرا عن المهمل؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول... الحديث. وذكر مثل حديث ابن جريج. وابن لهيعة صدوق خلط بعد احتراق كتبه كما في التقريب ٥٢٦/١

(١) لم أقف على نصه هذا، وهو الصحيح عند جمهور الشافعية ومنهم الماوردي والشيخ أبو حامد والمحاملي وابن الصباغ واختاره المصنف هنا. انظر الحاوي الكبير ٦٨/٤؛ والمجموع ٢٠١/٧

(٢) رواه الشافعي في الأم ١٩٩/٢ - ٢٠٠

(٣) في أ: منصوص.

(٤) الأم ٢٠٠/٢

(٥) رواه عنه الشافعي في الأم ٢٠٠/٢

(٦) في أ: ما

(٧) أي هو مائل عنه ليس على جادته. النهاية في غريب الحديث ٣١٣/١

(٨) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٥٥/٣ رقم ١٥٣١ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا: يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لأهل نجد قرنا وهو جور عن طريقنا وإنا إن أردنا قرنا شق علينا قال: فانظروا حذوها من طريقكم فحد لهم ذات عرق.

قال النووي في المجموع ١٩٩/٧ قوله: لما فتح المصران يعني البصرة والكوفة، ومعنى فتحنا: نشأنا أو أنشأنا فإنهما أنشأنا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهما مدينتان إسلاميتان.

(٩) انظر الأم ٢٠٠/٢

ودليلنا ما روى ابن سيرين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ وقت  
لأهل العراق ذات عرق (١).

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله جعل لأهل العراق  
ذات عرق (٢).

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث عمر رضي الله عنه فهو أنه يجوز أن يكون عمر لم  
يلغّه توقيت رسول الله ﷺ ذات عرق فجعله ميقاتا باجتهاده ووافق ذلك توقيت  
رسول الله ﷺ إياه. (٣)

وأما الجواب عن قولهم: إن أهل العراق لم يكونوا أسلموا فهو أنهم (وإن  
كانوا) (٤) كذلك إلا أن الله تعالى أعلم رسوله ﷺ أنهم (سيسلمون) (٥) ؛ ولذلك

---

(١) أخرجه أبو داود ٣٥٥، ٣٥٤/٢ رقم ١٧٣٩ والنسائي ١٣٣/٥، رقم ٢٦٥٥ ، والدارقطني  
٢٣٦/٢ والبيهقي في الكبرى ٢٨/٥ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١١٨/٢ من حديث أفلح  
بن حميد عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها ، وهذا اللفظ أخرجه أبو داود .  
والحديث صححه ابن حزم في المحلى ٥٣/٥ ، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ٤٤٠/١ في ترجمة  
أفلح : هو صحيح غريب . وصححه أيضا الألباني في إرواء الغليل ١٧٦/٤ رقم ٩٩٩ ولم أجد هذا  
الحديث من رواية ابن سيرين عن عائشة رضي الله عنها بل قال الألباني في الإرواء ١٧٧/٤ تفرد به  
القاسم بن محمد عنها .

(٢) أخرجه أحمد ١٨١/٢ والدارقطني ٢٣٦/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨/٥ عن الحجاج عن  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وقت لأهل العراق ذات عرق  
وهذا لفظ الدارقطني . وعزاه الزيلعي في نصب الراية ١٤/٣ إلى مسند إسحاق بن راهويه ثم قال:  
والحجاج غير محتج به . وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه للمسند ١٧٠/١٠ رقم ٦٦٩٧ .

(٣) انظر شرح مشكل الوسيط ٦٠٧/٢ .

(٤) في ط : وإن لم يكونوا .

(٥) في ط : سيسلمون

قال (رسول الله ﷺ) (١): «زويت لي الأرض (فرأيت) (٢) مشارقها ومغاربها  
وسيلغ ملك أمتي ما زوي لي منها» (٣).

فوقت رسول الله ﷺ لأهل العراق لما علم أنهم (سيسلمون) (٤) فيما بعد.  
مسألة قال: ولو أهلوا من العقيق (٥) كان أحب إلي (٦).  
وهذا كما قال المستحب لأهل العراق أن يهلوا من العقيق وهو دون ذات  
عرق (٧).

(١) في أ و ب : عليه السلام .

(٢) في ط : فأريت .

(٣) أخرجه مسلم ٢٢١٥/٤ رقم ١٩ (٢٨٨٩) من حديث ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : « إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها وإن أمتي سيلغ ملكها  
ما زوي لي منها .

ومعنى قوله : زوي أي جمع . انظر النهاية في غريب الحديث ٣٢٠/٢

(٤) في ط سيسلون .

(٥) قال في المصباح المنير ص ٤٢٢ العقيق الوادي الذي شقه السيل قديما وهو في بلاد العرب عدة  
مواضع منها : العقيق الأعلى عند مدينة النبي صلى الله عليه وسلم مما يلي الحرة إلى منتهى البقيع  
وهو مقابر المسلمين ، ومنها العقيق الأسفل وهو أسفل من ذلك ، ومنها العقيق الذي يجري ماؤه  
من غوري قحاة وأوسطه بجذاء ذات عرق ، قال بعضهم ويتصل بعقيقي المدينة وهو الذي ذكره  
الشافعي فقال : لو أهلوا من العقيق كان أحب إلي . وجمع العقيق أعقه .

(٦) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩

(٧) انظر الأم ٢٠٠/٢ ؛ والحاوي الكبير ٦٨/٤ — ٦٩ ؛ والمهذب مع المجموع ١٩٦/٧ قال الماوردي  
: ما استحب الإحرام من العقيق ليكون محتاطا ، ولا يجب عليه ؛ لأن ذات عرق أثبت في الرواية  
من العقيق مع ما ائتمن بها من العمل الجاري في السلف ومن بعدهم من كل أهل عصر .

والأصل فيه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ

قال: «ويهل أهل العراق من العقيق» (١)

ولأن من أحرم من العقيق يكون محرماً من ذات عرق (ومن) (٢) أحرم من ذات

عرق لا يكون محرماً من العقيق والجمع بينهما للاحتياط أولى. (٣)

مسألة قال: والمواقيت لأهلها ولكل من مر بها (٤) / (٥) إلى آخر الفصل .

وهذا كما قال. كل من مر (بميقات) (٦) من المواقيت وهو يريد الحج أو العمرة

لزمه الإحرام منه ، وإن لم يكن من أهل ذلك الميقات (٧). فميقات أهل المدينة إذا

وردوا من اليمن يللم ، وكذلك كل من لم يرد من بلده فميقاته ميقات البلد

---

(١) أخرجه أحمد ٣٤٤/١ ؛ وأبو داود ٣٥٥/٢ ، رقم ١٧٤٠ ؛ والترمذي ١٩٤/٣ رقم ٨٣٢ ؛

والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨/٥ كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن محمد بن علي عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال : وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق العقيق

قال الترمذي : هذا حديث حسن . قال ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط ٦٠٨/٢ في إسناده يزيد

بن أبي زياد وهو غير قوي لكن يصلح للاستشهاد به . وتعقب النووي في المجموع ١٩٨/٧ قول

الترمذي فقال : ليس كما قال ويزيد ضعيف باتفاق المحدثين . وتعقبه الحافظ في تلخيص الحبير

٤٣٧/٢ فقال : في نقل الاتفاق نظر ، ويعرف ذلك من ترجمته . ثم قال الحافظ : وله علة أخرى قال

مسلم في الكنى لا يعلم له سماع من جده يعني محمد بن علي . وضعفه الألباني في إرواء الغليل

١٨٠/٤ رقم ١٠٠٢ وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند ٧٣/٥ رقم ٣٢٠٥

(٢) في أ و ب أو من .

(٣) المجموع ٢٠٢/٧

(٤) انظر مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩

(٥) نهاية ل ١٩٥ من ب

(٦) في أ و ب : من ميقات

(٧) الأم ٢٠٢/٢ — ٢٠٣ ؛ والحاوي الكبير ٧٠/٤ — ٧١ .



الذي مر به والأصل في ذلك قوله ﷺ: «فهي (لهن) (١) ولمن أتى عليهن من غير / (٢) أهلن» (٣).

ومواقيت الحج والعمرة سواء ، وكذلك مواقيت القارن .  
فإن كان سفر رجل بين ميقاتين في بر أو بحر فإنه يحرم إذا حاذى أقربهما إليه ،  
فإن كانا في القرب منه سواء أحرم إذا حاذاهما فإن شك في أقربهما لزمه  
الاحتياط فيحرم من موضع يتيقن أنه أقرب إليه من الميقاتين جميعا (٤).  
ومن كان أهله وراء الميقات المنصوص عليه فإنه يحرم من محل أهله لا يجوز له  
أن يجاوزه ولا يلزمه الإحرام مما دونه. (٥)

مسألة قال: ولو أتى على ميقات لا يريد حجا ولا عمرة فجازوه ثم بدا له أن يحرم  
أحرم منه وذلك ميقاته. (٦)

وهذا كما قال ، من اجتاز على ميقات وهو غير مرید للحج ولا للعمرة غير  
أنه يقصد حاجة له فلا يخلو من أن تكون حاجته في الحرم أو في دون الحرم ، فإن  
كانت حاجته دون الحرم قضاهما ورجع ولا شيء عليه في تركه الإحرام (٧) ، وإن  
كانت حاجته في الحرم فدخله غير محرم ففي ذلك قولان (٨) نذكرهما بعد إن شئ

---

(١) في ط : لهم .

(٢) نهاية ل ١٣٢ من ط

(٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي تقدم تخريجه في ص ٧٧٠ - ٧٧١

(٤) انظر الأم ٢/٢٠٢ ؛ والحاوي الكبير ٤/٧١ ؛ وروضة الطالبين ٣/٤٠ ؛ البسيط ل ٢٤١ ب ،

(٥) انظر الوجيز مع العزيز ٣/٣٣١ ، ٣٣٥ ؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٧٤ .

(٦) مختصر المزني مع الأم ٩/٧٣

(٧) الحاوي الكبير ٤/٧٥

(٨) في هذه المسألة طريقان أصحهما وهو المذكور هنا أنه على قولين أحدهما يلزمه الإحرام منه حجا  
أو عمرة . والثاني : أنه لا يلزمه ذلك لكن يستحب . واختلف في الأظهر من القولين فقال الغزالي

الله (١) [تعالى] (٢). وإن كانت حاجته دون الحرم فاجتاز بالمیقات غیر محرم یقصد

قضاء حاجته ثم بدا له فنوى الحج أو العمرة فإنه یحرم من حیث بدا له (٣).

لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أهل من الفرع (٤) .

قال الشافعي: وهذا عندنا أنه مر بمیقاته لا یريد إحراما ثم بدا له فأهل منه أو

جاء إلى الفرع من مكة أو غيرها ثم بدا له فأحرم منه. (٥)

وأما إذا اجتاز بالمیقات وهو یريد الحج أو العمرة فلم یحرم منه فعليه دم فإن

هو رجع إلى المیقات فلا یخلو [من] (٦) أن یكون رجوعه إلى المیقات بعد أن أحرم

وتلبس بأفعال الحج أو یكون رجوعه قبل أن أحرم لينشئ إحرامه من المیقات أو

یكون أحرم من الموضع الذي رجع منه ولم یلبس بشيء من أفعال الحج حتی

---

والشیخ أبو محمد وآخرون الأظهر الثاني . ورجح البغوي والمسعودي وآخرون القول الأول.

والطريق الثاني: القطع بالاستحباب .

قال النووي: الأصح في الجملة استحبابه وقد صححه الرافعي في المحرر . انظر الحاوي الكبير ٧٤/٤ ؛

والوجيز والعزیز ٣٨٨/٣ ؛ وروضة الطالبین ٧٧/٣ .

(١)

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) ولا شيء عليه . انظر حلیة العلماء ٢٧٢/٣ ؛ والبیان ل ٢٦ ب ؛ والمنهاج مع مغنی المحتاج ٤٧٤/١

(٤) الفرع بضم الفاء وسكون الراء موضع بین مكة والمدينة وهي عمل من أعمال المدينة والصفراء

وأعمالها من الفرع ، وكانت من دیار عاد . انظر النهاية في غریب الحديث ٤٣٧/٣ ؛ والمصباح

ص ٤٦٩

والأثر رواه مالك في الموطأ ٣٠٤/١ رقم ٧٤٩ وعنه الشافعي في الأم ٢٠٣/٢ ؛ وعنه البيهقي في

الكبرى ٢٩/٥ عن نافع أن عبد الله بن عمر أهل من الفرع . وصححه النووي في المجموع ٢١٠/٧

(٥) الأم ٢٠٣/٢ .

(٦) ساقطة من ط

رجع إلى الميقات محرماً، فإن كان رجوع قبل أن أحرم حتى أحرم من الميقات  
 فإن الدم يسقط عنه قولاً واحداً (١)، وإن رجع بعد أن أحرم وتلبس بأفعال الحج  
 فإن الدم لا يسقط عنه قولاً واحداً (٢). فإن هو رجع بعد أن أحرم وقبل أن  
 (تلبس) (٣) بأفعال الحج ففي ذلك قولان. وكان الشيخ أبو حامد  
 يقول: وجهان (٤). والصحيح قولان: أحدهما وهو الصحيح (٥) أن الدم يسقط  
 عنه. والثاني: أن الدم لا يسقط. وبه قال مالك (٦) وزفر بن الهذيل (٧).  
 (وقال) (٨) أبو حنيفة إن عاد ولي فلا دم عليه وإن عاد ولم يلب فعليه دم (٩).

(١) الحاوي الكبير ٧٣/٤ والمهذب والمجموع ٢١٣/٧ والبيان ل ٢٦ ب .

(٢) التهذيب ٢٥١/٣؛ والعزیز ٣٣٧/٣؛ والمهذب والمجموع ٢١٣/٧—٢١٤ .

(٣) في ب : يتلبس

(٤) في هذه المسألة طريقتان أحدهما وهو الذي ذكره المصنف أن المسألة على قولين على الصحيح عنده  
 ، أو على وجهين أصحهما أن الدم يسقط .

والطريق الثاني وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور وعليه ظاهر المذهب أنه يفصل فيقال : إن عاد  
 قبل أن يتلبس بنسك سقط عنه الدم ، وإن عاد بعد التلبس لم يسقط .

انظر الحاوي الكبير ٧٣/٤؛ والعزیز ٣٣٧/٣؛ وحلية العلماء ٢٧١/٣؛ والمجموع ٢١٣/٧—٢١٤

(٥) نهاية ل ١٩٦ من ب

(٦) وهو المشهور من المذهب. انظر المدونة ٣٧٢/١؛ والمعونة ٥١٢/١؛ ومواهب الجليل ٦٠/٤

؛ وبداية المجتهد ٣٢٤/١ .

(٧) انظر بدائع الصنائع ٣٧٣/٢؛ والمبسوط ١٧٠/٤؛ والاختيار لتعليل المختار ١٤٢/١ .

(٨) في أ و ب : قال .

(٩) بدائع الصنائع ٣٧٣/٢؛ والمبسوط ١٧٠/٤؛ والاختيار لتعليل المختار ١٤٢/١ .

واحتج من نصرهم بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من ترك نسكا فعليه دم» (١).

قالوا: ولأنه دم لزمه بترك النسك فإذا (٢) استدركه وجب أن لا يسقط عنه الدم أصله إذا تطيب في الإحرام ثم غسل الطيب أو لبس المخيط ثم نزع .  
قالوا: ولأن المودع إذا أخرج الوديعة من حرزها ضمنها ثم إذا استدرك ذلك بأن ردها إلى الحرز لم يسقط عنه الضمان (٣). وكذلك في مسألتنا.

---

(١) عزاه الحافظ في التلخيص ٤٣٧/٢ إلى ابن حزم من طريق علي بن أحمد المقدسي عن أحمد بن علي بن سهل المروزي عن علي بن الجعد عن ابن عينة عن أيوب به مرفوعا. قال: وأعله بالمقدسي ، والمروزي فقال هما مجهولان .

ورواه مالك ٣٨٣/١، رقم: ٩٧٧ وعنه البيهقي في الكبرى ١٥٢/٥ عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما. قال أيوب: لا أدري قال: ترك أو نسي .  
وقال البيهقي: وكذلك رواه الثوري عن أيوب: من ترك أو نسي شيئا من نسكه فليهرق له دما . كأنه قالهما جميعا .

ورواه الدارقطني ٢٤٤/٢ من طريق يحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية وابن جريج حدثوه عن أيوب السختياني به . ومن رواية عبيد الله بن عمر عن أيوب السختياني به . ومن رواية عبد الله بن عمر العمري عن أيوب السختياني عن عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: من ترك من نسكه شيئا فليهرق دما . بدون شك .

قال الألباني في الإرواء ٢٩٩/٤ رقم ١١٠٠ ضعيف مرفوعا وثبت موقوفا .

(٢) نهاية ل ٢٠١ من أ

(٣) يسقط الضمان عن المودع في هذه الصورة عند الحنفية . قال الكاساني في بدائع الصنائع ٣١٧/٥ ولو أخذ بعض دراهم الوديعة لينفتحها فلم ينفقها ثم ردها إلى موضعها بعد أيام فضاعت لا ضمان عليه عندنا .

ودليلنا أنه اجتاز بالميقات محرماً قبل أن تلبس بأفعال الحج فوجب أن لا يلزمه دم أصله إذا أنشأ الإحرام من الميقات على مالك ، وأصله إذا عاد إلى الميقات (قلبا) (١) على أبي حنيفة . ولأن المأخوذ عليه أن يجتاز بالميقات محرماً لا أن ينشئ الإحرام منه بدليل أنه لو أحرم من دون الميقات لم يلزمه دم فكذلك إذا عاد إليه فاجتاز به محرماً. (٢)

(فأما) (٣) الجواب عن احتجاجهم (بالخبر) (٤) فهو أنه إذا اجتاز بالميقات محرماً فلم يترك من النسك شيئاً فبطل تعلقهم به .

(فأما) (٥) الجواب عن احتجاجهم بأنه دم لزمه بترك النسك فإذا استدركه وجب أن لا يسقط عنه فهو أنه يبطل بمن دفع من عرفة قبل غروب الشمس فإنه يلزمه دم ؛ لأنه لم يجمع [ في الوقوف ] (٦) (بين جزء من النهار وجزء من الليل) (٧) فلو رجع في الليل ووقف بعرفة / (٨) سقط عنه الدم باستدراكه الوقوف (٩) . وكذلك لو صاد صيدا لزمه جزاؤه وإذا أرسله سقط الجزاء عنه .

(١) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب مليا .

(٢) الحاوي الكبير ٧٣/٤ .

(٣) في ط وأما

(٤) في ط : بالحديث .

(٥) في ب و ط : وأما

(٦) ساقطة من ط

(٧) في ط : بين الليل والنهار .

(٨) نهاية ل ١٣٣ من ط

(٩) من دفع قبل غروب الشمس صح وقوفه بلا خلاف ، فإن عاد قبل غروب الشمس فلا دم ، وإن لم يعد أراق دماً وهل هو واجب أو مستحب فيه ثلاثة طرق أصحها على قولين أظهرهما مستحب والثاني : واجب . وإن عاد إلى عرفات ليلاً فلا دم عليه على الأصح . انظر روضة الطالبين ٩٧/٣

ثم المعنى فيه إذا غسل الطيب ونزع القميص أن الدم لزمه لأجل التطيب واللبس وهذا المعنى لم يزل فلذلك لم يسقط وفي مسألتنا لزمه الدم لتركه الاجتيلز بالميقات محرما وقد وجد هذا المعنى فوجب أن يسقط الدم. (١)

(وأمّا) (٢) الجواب عما ذكره من الوديعة وأن الضمان هناك لزمه ؛لأنه أخرج الوديعة من غير إذن المودع وبردها لا يوجد الإذن فلذلك لم يسقط عنه الضمان وفي مسألتنا وجوب الدم يتعلق بترك اجتيازها بالميقات محرما وقد وجد هذا المعنى فوجب أن لا يلزمه الدم وبان الفرق بينهما.

فرع : اختلف قول الشافعي في الحج راكبا هل هو أفضل من الحج ماشيا أو ماشيا أفضل من الحج راكبا؟ فقال في أحد قولي الحج راكبا أفضل (٣) ووجهه أن رسول الله ﷺ حج راكبا (٤). ولا يفعل ~~الركبا~~ إلا ما هو الأفضل (٥) ؛ولأن قصد البيت راكبا أهيب له فكان أفضل .

---

(١) الحاوي الكبير ٧٤/٤

(٢) في ط : فأما.

(٣) في هذه المسألة طريقان أصحهما وبه قطع معظم العراقيين أن الركوب أفضل وهو نص الشافعي في الإملاء وغيره. والثاني : من الطريقين فيه قولان أصحهما هذا. والثاني : المشي أفضل وحكي قول ثالث : أنهما سواء .

انظر العزيز ٣٨١/١٢ ؛ والمهذب والمجموع ٧٣/٧—٧٤ .

(٤) ورد في هذا المعنى عدة أحاديث منها حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري مع الفتح ٤٤٣/٣ رقم ١٥١٤ ومسلم ٨٤٥/٢ رقم ٢٩ (١١٨٧) . قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب راحلته بذئ الحليفة... الحديث .

ومنها ما رواه البخاري مع الفتح ٤٧٣/٣ رقم ١٥٤٣ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أسامة رضي الله عنه كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى المزدلفة ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى... الحديث .

(٥) نهاية ل ١٩٧ من ب

والقول الثاني: أن المشي أفضل ؛ لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ما آسى على شيء فاتني في شببي إلا أنني لم أحج ما شيا (١). وروي أن الحسن بن علي رضي الله عنهما كان يحج ماشيا والنجائب تقاد معه (٢). ولأن [في] (٣) المشي مشقة وكلما كبرت المشقة في العبادة كان أفضل .

**فصل :** اختلف قول الشافعي في الإحرام من الميقات [هل] (٤) هو الأفضل (أو) (٥) الإحرام من دار الأهل ؟ فأحد القولين أن الإحرام من دار الأهل أفضل (٦). ووجهه قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (٧) فقال عمر وعلي رضي الله عنهما: إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك. (٨) ولأن الإحرام من دار الأهل أشق وفعل العبادة بذلك فكان أفضل.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٣١/٤ بسنده عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال :قال ابن عباس ما ندمت على شيء فاتني في شبابي إلا أنني لم أحج ماشيا ، ولقد حج الحسن بن علي رضي الله عنهما خمسة عشرة حجة ماشيا وإن النجائب لتقاد معه ولقد قاسم الله ماله ثلاث مرات حتى إنه يعطي الخف ويمسك النعل ابن عمير يقول ذلك رواية عن الحسن بن علي .وقد روي فيه عن ابن عباس رضي الله عنهما حديث مرفوع وفيه ضعف.

(٢) هو جزء من الأثر المتقدم آنفا.

(٣) ساقطة من ط .

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) في ط أم

(٦) وهذا قاله الشافعي في الإملاء ، وصححه المصنف في المجرى ، والرويانى ، والغزالي والرافعي .انظر

الحاوي الكبير ٦٩/٤ - ٧٠ ؛ والعزیز ٣٣٨/٣ والمهذب والمجموع ٢٠٤، ٢٠٦ .

(٧) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٨) تقدم تخريج الأثرين في ص ٥١٨

والقول الآخر: أن الإحرام من الميقات أفضل (١). ووجهه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «استمتع بأهلك حتى تأتي الميقات فتحرم منه». (٢) ولأن رسول الله ﷺ لم يحج غير حجة واحدة وأحرم لها من الميقات ولم يكن ﷺ يختار الأدنى على الأفضل. ولأنه إذا أحرم من دويرة الأهل يكون مغررا بالعبادة وإذا أحرم من الميقات لم يكن مغررا، وما لا تغير فيه أفضل (٣).

---

(١) وهذا القول قال الشافعي في البويطي والجامع الكبير للمزني وصححه الأكثرون والمحققون واختلوه النووي. انظر روضة الطالبين ٤٢/٣؛ والمجموع ٢٠٦/٧.

(٢) أخرجه الشافعي في الأم ٢٠١/٢ وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠/٥ عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال ليستمتع المرء بأهله وثيابه حتى يأتي كذا وكذا للمواقيت. قال البيهقي وهذا مرسل.

ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠/٥، ٣١، بإسناده عن واصل بن السائب الرقاشي عن أبي سورة عن عمه أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليستمتع أحدكم بجله ما استطاع فإنه لا يدري ما يعرض له في إحرامه.

قال البيهقي: هذا إسناد ضعيف واصل بن السائب منكر الحديث قاله البخاري وغيره. ثم قال وروي فيه عن عمر وعثمان رضي الله عنهما وهو عن عثمان رضي الله عنه مشهور وإن كان الإسناد منقطعاً. ثم ساق الإسناد عن عمر وعثمان رضي الله عنهما.

(٣) روى البيهقي في السنن الكبرى ٣١/٥ بإسناده عن محمد بن إسحاق قال: ثم خرج عبد الله بن عامر من نيسابور معتمراً قد أحرم منها وخلف على خراسان الأحنف بن قيس فلما قضى عمرته أتى عثمان بن عفان رضي الله عنه وذلك في السنة التي قتل فيها عثمان رضي الله عنه فقال له عثمان رضي الله عنه: لقد غررت بعمرتك حين أحرمت من نيسابور. قال البيهقي بإسناده منقطع.



يدل على ذلك ما روي أن رجلا سأل ابن عباس رضي الله عنهما فقال له  
أيما أحب إليك رجل كثير الطاعات كثير الذنوب أو رجل قليل الطاعات قليل  
الذنوب فقال ابن عباس: يا ابن أخي لا تعدل بالسلامة شيئا. (١)

فرع: قد ذكرنا أن من كان أهله دون الميقات فإنه يلزمه الإحرام من  
وطنه (٢) فإن هو ترك الوطن ومضي (إلى) (٣) الميقات فأحرم منه جاز  
ولا دم عليه (٤)؛ لأنه بمثابة المكي إذا لم يحرم بالحج من مكة بل خرج إلى بعض  
المواقيت فأحرم منه فإن ذلك جائز ولا دم عليه.

فرع: إذا ترك الغريب الإحرام حتى جاوز [الميقات لزمه دم] (٥) وسواء كلن  
تركه عامدا أو ساهيا (٦).

فإن قيل: ما الفرق بينه وبين التطيب واللباس حيث قلتهم (إذا لبس أو  
تطيب) (٧) ناسيا فلا فدية عليه ؟.

---

(١) أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد ٢٢/١ رقم ٦٦ ؛ والبيهقي في شعب الإيمان ٤٦٧/٥ رقم  
٧٣٠٩ ؛ والهيثم في الزهد ٤٥٤/٢ رقم ٩٠٢ من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن  
أبي بكر عن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه .  
وصحح إسناده الحافظ في فتح الباري ٢٧٩/١١ .

(٢) ذكر المصنف هذه المسألة في ص ٧٧٨

(٣) في أ و ب: من

(٤) انظر هذا الفرع في المجموع ٢٠٩/٧ نقلا عن المصنف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) المجموع ٢١٤/٧

(٧) في ط إذا تطيب أو لبس

فالجواب أن التطيب واللباس طريقهما طريق الترك فلذلك اختلف حكم  
عمدهما (وسهوهما) (١) وليس الإحرام كذلك فإن طريقه طريق إيجاد الفعل، وما  
طريقه الإيجاد يستوي حكم عمده وسهوه. (٢) يدل على ذلك أفعال الصلاة فإن  
الركوع والسجود لما كان طريقهما (الإيجاد) (٣) استوى حكم العمدة فيهما  
والسهو، ولما كان الكلام في الصلاة طريقه طريق الترك اختلف حكم عمده  
وسهوه .

فرع : إذا استؤجر رجل / (٤) ليحج عن غيره فحج عنه ثم اعتمر عن نفسه  
لزمه دم ؛ لأن حجه لما أوقعه عن الغير صار كأن الغير فعله وصار هو بمثابة من  
دخل مكة مريدا للنسك وهو غير محرم . وهكذا إذا استؤجر / (٥) ليعتمر عن غيره  
فاعتمر عنه ثم (راجع) (٦) الحج عن نفسه من مكة فإنه يلزمه دم للعلة التي  
ذكرناها. (٧)

(١) في أ : وسوها

(٢) انظر المجموع ٢١٤/٧

(٣) في ط الفعل

(٤) نهاية ل ١٩٨ من ب

(٥) نهاية ل ١٣٤ من ط

(٦) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولو قال : أحرم لكان أولى .

(٧) في هذين المسألتين تفصيل منقول عن البغوي وهو أنه إن أذن له المستأجر في التمتع فالدم عليهما  
نصفان وإلا فالجميع على الأجير . انظر روضة الطالبين ٤٩/٣ - ٥٠ ؛ والمجموع ١٧٦/٧ .

فرع : إذا أحرم بالعمرة في شهر رمضان ثم أدخل على عمرته حجا فإن إحرامه بالعمرة صحيح ؛ لأن العمرة يجوز فعلها في غير أشهر الحج وأما إحرامه بالحج فلا يصح (١)؛ لأنه فعله في غير أشهر الحج . ولا ينعقد أيضا حجه عمرة ؛ لأن إدخال العمرة على العمرة لا يصح (٢). والله أعلم [بالصواب] (٣).

---

(١) انظر العزيز ٣/٣٤٤ ؛ والمجموع ١٦٨/٧ .

(٢) المجموع ١٣٢/٧ .

(٣) ساقطة من ط .

## باب الإحرام والتلبية/ (١)

قال الشافعي رحمه الله وإذا أراد الرجل الإحرام اغتسل من ميقاته وتجرد (ولبس) (٢)  
إزارا ورداء أبيضين (٣).

وهذا كما قال ، إذا بلغ الرجل الميقات وأراد الإحرام فيستحب له أن يغتسل  
لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: اغتسل رسول الله ﷺ لإحرامه ولدخوله مكة (٤)  
ولأن الميقات مجمع (للناس) (٥) حال الإحرام فاستحب له أن يتقدمه أصل ذلك

---

(١) نهاية ل ٢٠٢ من أ

(٢) في أوب : ويلبس

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩

(٤) أخرجه الترمذي ١٩٢/٣ رقم ٨٣٠ ؛ والدارقطني ٢٢٠/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى  
٣٣-٣٢/٥ ؛ والطبراني في الكبير ١٤٨/٥ رقم ٤٨٦٢ من طرق عن ابن أبي الزباد عن أبيه عن  
خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم تجرد ؛ لأهلاله واغتسل .  
وهذا لفظ الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن غريب . وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي  
٢٥٠/١ رقم ٦٦٤ .

ولم أجد قوله : ولدخوله مكة . من حديث زيد ولكن رواه الترمذي ٢٠٨/٣ رقم ٨٥٢ من طريق عبد  
الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال : اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم لدخوله مكة  
بفخ . والفخ موضع عند مكة كما في النهاية في غريب الحديث ٤١٨/٣ .  
قال الترمذي : هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما روى نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول  
مكة .. وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث ، ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني  
وغيرهما ، ولا نعرف هذا الحديث مرفوعا إلا من حديثه .

قلت : رواية نافع التي أشار إليها الترمذي أخرجه البخاري مع الفتح ٥٠٩/٣ رقم ١٥٧٣ ؛ ومسلم  
٩١٩/٢ ، رقم ٢٢٧ (١٢٥٩) عن أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخل  
أدى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلي به الصبح ويغتسل ، ويحدث أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك .  
(٥) في ط : الناس .

يجتمع الناس للجمعة ، ولأنه غسل لأمر مستقبل فكان مستحبا أصله غسل الجمعة والعيدين ولا يلزم عليه غسل الجنابة؛ لأنه لأمر ماض.

قال الشافعي: وتبعت جماعة من أهل العلم فلم أرهم تركوا الغسل للإحرام فما تركته عند الإحرام وقد كان تلحقني المشقة لأجله (١).

ولا فرق في الغسل للإحرام بين أن يكون المحرم رجلا أو صبيًا أو امرأة، وسواء أيضا كانت المرأة حائضا أو غير حائض في أنه مستحب لهم جميعا. (٢)

والأصل فيه ما روي أن أسماء (٣) بنت عميس نفست (٤) محمد (٥) بن أبي بكر

بالشجرة فسأل أبو بكر رسول الله ﷺ فقال: «مرها أن تغتسل وتهل». (٦)

ولأنه غسل يبتغى به النظافة فلذلك لم يمنع منه الحيض .

---

(١) انظر الأم ٢١١/٢

(٢) انظر الأم ٢١٠/٢

(٣) أسماء بنت عميس بن مغد — بوزن سعد — الخثعمية كانت أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم لأختها كانت من المهاجرات إلى الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب فولدت له هناك أولاده فلما قتل جعفر تزوجها أبو بكر فولدت له محمدا ثم تزوجها علي بن أبي طالب فيقال ولدت له عونا ويحيى. انظر ترجمتها في الإصابة ٢٣١/٤ .

(٤) أي ولدت . النهاية في غريب الحديث والأثر ٩٥/٥

(٥) محمد بن أبي بكر الصديق ولد في حجة الوداع بذي الحليفة لخمسة بقين من ذي القعدة ، خرجت أمه حاجة فوضعت . وكانت عائشة رضي الله عنها تكنيه بأبي القاسم ، وسمى ولده القاسم فكان يكنى به وذلك في زمان الصحابة فلا يرون بذلك بأسا . كان ممن حاصر عثمان بن عفان رضي الله عنه ودخل عليه ليقتله فقال له عثمان لو رأيك أبوك لساء فعلك فتركه وخرج . شهد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه الجمل وصفين ثم ولاء مصر ، فسار إليه عمرو بن العاص فاقتتلوا فانهزم محمد فقتل . انظر ترجمته في أسد الغابة ٣٢٦/٤ .

(٦) أخرجه مسلم ٨٦٩/٢ رقم ١٠٩ (١٢٠٩) من حديث عائشة رضي الله عنها نحوه. ورواه مسلم أيضا ٨٦٩/٢ ، رقم ١١٠ (١٢١٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما نحوه.

فإن قيل : قد قلتم إذا أجنبتم المرأة ثم حاضت فإنها لا تغتسل للجنابة (١) فألا كان في الإحرام مثله ؟ فالجواب أن الغسل من الجنابة يراد لرفع الحدث ووجود الحيض يمنع من رفع الحدث وليس كذلك الغسل للإحرام فإنه يراد للتنظيف ، والحيض لا يمنع من التنظيف ، ومن أراد الإحرام فلم يجد الماء استحبه له أن يتيمم بدلا عن الغسل (٢) ؛ لأن الغسل يراد للقربة والنظافة فإذا تعذر أحد الأمرين الذي هو النظافة فعل ما يحصل به الأمر [الآخر] (٣) [وهو القربة] (٤) .

فصل ذكر الشافعي في القول الجديد أن اغتسالات الحج / (٥) المستحبة سبعة ، الغسل للإحرام ، ولطواف الزيارة ، ولوقوف بعرفة ، ولوقوف بمزدلفة ، ولرمي في أيام التشريق الثلاثة (٦) .

والعلة أن في هذه المواضع يجتمع الناس وهذا جمع فيستحب الاغتسال لقطع الرائحة كما يستحب لمن حضر الجمعة . (٧)

---

(١) إذا طهرت الحائض فإنها تغتسل ، ويكفيها هذا الغسل عن غسل الجنابة إن كانت لم تغتسل منها حتى أصابها الحيض . انظر مغني المحتاج ٧٦/١

(٢) العاجز عن الغسل لمرض أو لعدم الماء يتيمم . انظر الأم ٢/٢١١ ؛ والمجموع ٧/٢٢١

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) ساقطة من ط . وفي ب : وهو الفدية .

(٥) نهاية ل ١٩٩ من ب

(٦) قال الشافعي في الأم ٢/٢١٣ : استحبه الغسل للدخول في الإهلال ، ولدخول مكة ، ولوقوف

عشية عرفة ، ولوقوف بمزدلفة ، ولرمي الجمار سوي يوم النحر . إهـ . وليس فيه طواف الزيارة ،

وسياقي في كلام المصنف ما يدل على ذلك وهكذا نقله الشيرازي والنووي عن نصه في الأم والمراد

بالوقوف بالمزدلفة : الوقوف على المشعر الحرام . انظر المذهب والمجموع ٧/٢١٨ ، ٢٢٢ .

(٧) انظر المذهب مع المجموع ٧/٢١٨ .

وذكر الشافعي في القلم هذه الاغتسالات السبعة وأضاف إليها ثلاثة أخرى وهي الغسل إذا حلق رأسه ، ولطواف الإفاضة ولطواف الصدر عند وداع البيت (١).

فأما الغسل لرمي جمرة العقبة يوم النحر فغير مستحب (٢)؛ لأن الناس لا يجتمعون هناك فإنما يرمون أحادا كل من جاء رمى وانصرف (٣).  
فإذا اغتسل للإحرام استحب له أن يقلم أظفاره ويأخذ من شعره ويستاك كما يفعل عند الرواح إلى الجمعة ثم يتجرد ويحرم في ثوبين إزارا ورداء (٤).  
لما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أحرم في إزار ورداء (٥).

ويستحب أن يكونا أبيضين جديدين أو غسيلين (٦)؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «خير لباسكم البياض فليلبسه أحياءكم وكفنوا فيه موتاكم» (٧).

---

(١) انظر المذهب والمجموع ٢١٨/٧ ، ٢٢٢، ٢٢٣ ؛ والعزير ٣٧٧/٣ .  
(٢) وهذا لا خلاف فيه في المذهب وهو نص الشافعي . انظر الأم ٢١٣/٢ ؛ والعزير ٣٧٧/٣ ؛ والمجموع ٢٢٣/٧ .

(٣) ذكروا في تعليل عدم الاستحباب في هذا الموضع أمرين أحدهما : اتساع وقته مما يقلل الزحمة ، وهو ما ذكره المصنف . والثاني : أن في غسل العيد يوم النحر والوقوف بعرفة غنية عن الغسل لرمي جمرة العقبة لقرب وقتها منه . انظر العزير ٣٧٧/٣ ؛ والمذهب مع المجموع ٢١٨/٧ .

قلت : ولا يخفى أن من أشد المواضع زحمة في هذا العصر رمي الجمرات فينبغي أن يستحبوا الاغتسال عندها ؛ لوجود علة المزاحمة ، ولانتفاء العلة الثانية في رمي الجمرات في غير يوم النحر . والله أعلم .  
(٤) انظر الحاوي الكبير ٧٧/٤ ؛ والتنبيه ص ٧١ ؛ وروضة الطالبين ٧٠/٣ ؛ والمجموع ٢٣١/٧ .

(٥) لم أجده من رواية جابر رضي الله عنه ورواه البخاري مع الفتح ٤٧٣/٣ رقم ١٥٤٥ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بعد ما ترجل وادهن وليس إزاره ورداء هو وأصحابه ... الحديث .

(٦) انظر الأم ٣٤٢/٢ .

(٧) رواه أبو داود ٣٣٢/٤ رقم ٤٠٦١ ؛ والترمذي ٣١٩/٣ ، رقم ٩٩٤ ؛ وابن ماجه ٤٧٣/١ رقم ١٤٧٢ ؛ وأحمد ٢٣١/١ ، وفي عدة مواضع أخرى ، ورواه أيضا الحاكم ٣٥٤/١ ، ٤٠٨ ، ١٨٥/٤ .

مسألة قال: ويتطيب لإحرامه إن أحب قبل أن يحرم (١).

وهذا كما قال. يستحب أن يتطيب قبل أن يحرم، هذا مذهبا. (٢) وروي عن

سعد / (٣) بن أبي وقاص (٤) (٥)، ومعاوية بن أبي سفيان (٦) (٧)،

---

؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٥/٣ من طرق عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبيرة  
عن ابن عباس نحوه بألفاظ متقاربة. وصححه الترمذي، والنووي في المجموع ٢٢٤/٧ .

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩

(٢) الأم ٢٢٣/٢ ؛ والحاوي الكبير ٧٨/٤ ؛ وروضة الطالبين ٧٠/٣ .

(٣) نهاية ل ١٣٥ من ط

(٤) سعد بن مالك بن أهيب ، ويقال له وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري ،  
أبو إسحاق بن أبي وقاص أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وآخرهم موتا ، وأول من رمى سهمهما في  
سبيل الله ، وأحد الستة أهل الشورى وقال عمر فيه إن أصابته الإمرة فذاك وإلا فليستعن به الوالي  
، وكان رأس من فتح العراق ، وكان محاب الدعوة ، ومناقبه كثيرة . مات سنة إحدى وخمسين  
وقيل ست وخمسين وهو الأشهر وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في الإصابة ٣٣/٢ ، وأسد الغابة  
٢١٤/٢

(٥) رواه الشافعي في الأم ٢٢٣/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥/٥ ؛ وابن أبي شيبة ٢٨٤/٤ عن  
عائشة بنت سعد قالت طيب أبي عند إحرامه بالسك والذرية . وهذا لفظ الشافعي والبيهقي .

(٦) معاوية بن أبي سفيان ، واسم أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية الأموي ، أبو عبد الرحمن الخليفة  
، أسلم قبل الفتح وكان من كتاب الوحي ، مات في رجب سنة ستين ، وقد قارب الثمانين . انظر  
ترجمته في الإصابة ٤٣٣/٣ ، والتقريب ١٩٥/٢ .

(٧) رواه مالك ٣٠٢/١ ، رقم ٧٤٣ ؛ وابن أبي شيبة ٢٨٦/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥/٥  
عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجد ريح الطيب وهو  
بالشجرة فقال: ممن ريح هذا الطيب ؟ فقال معاوية : إن أم حبيبة طيبني يا أمير المؤمنين فقال عمر :  
عزمت عليك لترجعن فلتغسلنه .

قلت : وظاهر هذا الإسناد الصحة ؛ فإن نافعا وأسلم ثقتان . انظر تهذيب الكمال ٥٢٩/٢ ؛ والتقريب  
٢٣٩/٢ ، ٨٩/١ .

ورواه أحمد ٣٢٥/٦ من وجه آخر عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب ... فذكر نحوه إلا أنه  
قال فيه : فقال : طيبني أم حبيبة وزعمت أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند إحرامه  
... الحديث .



وعائشة (١) وأم حبيبة (٢) (٣) رضي الله عنهم . وبه قال أبو حنيفة أبو يوسف. (٤) وقال مالك ومحمد بن الحسن : لا يجوز [له] (٥) أن يتطيب قبل الإحرام، فإن (فعل) (٦) لزمه غسله فإن استدام [الطيب] (٧) فعليه دم. (٨)

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢١٨/٣ رجال أحمد رجال الصحيح إلا أن سليمان بن يسار لم يسمع من عمر .

ورواه البزار — كشف الأستار — ١٧/٢ رقم ١٠٩٩ من طريق إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر نحوه وزاد فيه : قال : ارجع فاغسله عنك فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الحاج الشعث التفل .

قال في مجمع الزوائد ٢١٨/٣ : إسناده البزار متصل إلا أن فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو متروك . (١) رواه ابن أبي شيبة ٢٨٥/٤ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أمه قالت : رأيت عائشة تنكت في مفارقها قبل أن تحرم ثم تحرم .

هذا فعلها ، وروى عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث في هذا المعنى وستأتي بعض

هذه الأحاديث في ص ٧٨٩

(٢) أم حبيبة مشهورة بكنتها ، واسمها رملة بنت أبي سفيان بن حرب الأموية ، أم المؤمنين ، هاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبيد الله فولدت هناك حبيبة ، فتنصر زوجها عبيد الله ثم أرسل النبي صلى الله عليه وسلم يخطبها إلى النجاشي فأجابته وأصدقها أربعمئة دينار . توفيت سنة أربع وأربعين من الهجرة . انظر ترجمتها في أسد الغابة ٣١٥/٦ ؛ والاستيعاب ١٨٤٣/٤ .

(٣) تقدم تخريج أثرها في ضمن أثر معاوية رضي الله عنهما في ص ٧٨٧

(٤) انظر قولهما في بدائع الصنائع ٣٣٥/٢ ؛ والمبسوط ١٢٣/٤ ؛ والاختيار لتعليل المختار ١٤٣/١ ؛ والهداية مع فتح القدير ٣٣٨/٢ .

(٥) ساقطة من ط

(٦) في ط : فعله

(٧) ساقطة من ط

(٨) انظر قول مالك في الاستذكار ٥٩ / ١١ ؛ وجامع الأمهات ص ٢٠٥ ؛ وبداية المجتهد ٣٢٨/١ ؛ وهو ظاهر قول مالك في الموطأ ٣٠٣/١ فإنه قال : لا بأس أن يدهن الرجل يدهن ليس فيه طيب قبل أن يحرم وقبل أن يفيض من منى بعد رمي الجمرة .

وانظر قول محمد بن الحسن في بدائع الصنائع ٣٣٥/٢ ؛ والاختيار لتعليل المختار ١٤٣/١ ؛ والهداية مع فتح القدير ٣٣٨/٢ .

واحتج من نصر ذلك بما روى يعلى بن أمية (١) <sup>منه</sup> قال: كنا مع رسول الله ﷺ بالجعرانة إذ أتاه أعرابي عليه جبة وهو <sup>منه</sup> (متنسخ) (٢) بالخلوق (٣) فقال: يا رسول الله ، أحرمت بالحج وعلي هذه فما أصنع ؟ فلم يرد عليه رسول الله شيئا حتى نزل عليه الوحي فلما سري (٤) عنه قال: «أين السائل آنفا» ؟ فقال الأعرابي ها أنا يا رسول الله ، فقال: «انزع الجبة واغتسل واصنع في حجك ما كنت صانعا في عمرتك. (٥) قالوا: ولأن ما منع الإحرام من بدايته منع من استدامته أصله لبس المحيط ، ولأن استدامة الطيب تدعو إلى الجماع فكان المحرم ممنوعا منه كابتدائه . ودليلنا ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين لإحرامه حين أراد أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت (٦).

(١) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام بن الحرث التميمي الحنظلي حليف قريش ، يقال له يعلى بن منية بضم الميم وسكون النون وهي أمه وقيل هي أم أبيه ، كنيته أبو خلف ، ويقال : أبو خالد ، ويقال : أبو صفوان . استعمله أبو بكر على حلوان في الردة ثم عمل لعمر على بعض اليمن ثم عزله ثم عمل لعثمان على صنعاء اليمن . شهد صفين مع علي ، ويقال إنه قتل بها وقيل توفي بعد ذلك .

انظر الإصابة ٦٦٨/٣ .

(٢) هكتة في النسخ الثلاثة أو في مصادر التخريج : متضمن . والتضمن التلطيح بالطيب وغيره والإكثار منه . انظر النهاية في غريب الحديث ٩٩/٣ .

(٣) قال ابن الأثير في النهاية ٧١/٢ هو طيب معروف مركب يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب ، وتغلب عليه الحمرة والصفرة ، وقد ورود تارة بإباحته ، وتارة بالنهي عنه ، والنهي أكثر وأثبت ؛ وإنما نهي عنه ؛ لأنه من طيب النساء وكن أكثر استعمالا له منهم ، والظاهر أن أحاديث النهي ناسخة .

(٤) قوله سري عنه : أي كشف عنه وأزيل . النهاية ٣٦٤/٢ .

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٦٠/٣ ، رقم ١٥٣٦ ؛ ومسلم ٨٣٦/٢ — ٨٣٨ ، رقم ٦ — ١٠ (١١٨٠) بالفاظ متقاربة .

(٦) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٦٣/٣ رقم ١٥٣٩ ؛ ومسلم ٨٤٦/٢ ، ٨٤٧ ، رقم ٣١ — ٣٨ (١١٨٩) بالفاظ متقاربة .

وعن عائشة رضي الله عنها أيضا (قالت) (١): رأيت ويص (٢) الطيب في  
مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم (٣). وعن عائشة قالت: رأيت الطيب / (٤) في رأس رسول  
الله ﷺ بعد إحرامه بثلاثة أيام. (٥) وعن عائشة رضي الله عنها أيضا قالت: كنا  
محرمات مع رسول الله ﷺ فضمامنا (٦) جباهنا بسك (٧) مطيب فكنا نغرق فيسيل  
على وجوهنا ورسول الله ﷺ يرانا فلا ينكر ذلك (٨).  
ويدل عليه من جهة القياس أن الطيب معنى يراد للاستدامة والبقاء فلم يمنع  
الإحرام من استدامته كالنكاح وبعبارة اللباس فإنه لا يراد للاستدامة .  
فأما الجواب عن حديث يعلى عليه السلام فمن وجهين: أحدهما أن الجبة كان أصابها  
الخلوق الذي تضيغ به والخلوق فيه زعفران والزعفران محرم على الرجال  
[في] (٩) حال الحل والإحرام فلذلك أمره بغسله .

(١) في ط: قال .

(٢) الوبيص: البريق ، يقال: وبص الشيء يبص ويبيصا . النهاية ١٤٦/٥ .

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٦٣/٣ رقم ١٥٣٨ ؛ ومسلم ٨٤٧/٢ رقم ٣٩ - ٤٥ (١١٩٠) بالفاظ متقاربة .

(٤) نهاية ل ٢٠٠ من ب

(٥) أخرجه النسائي ١٥٣/٥ رقم ٢٧٠٢ ؛ وابن ماجه ٩٧٧/٢ ، رقم ٢٩٢٨ عن أبي إسحاق عن  
الأسود عنها قالت: كنت أرى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث  
وهذا لفظ النسائي ، ولفظ ابن ماجه نحوه وزاد فيه: وهو محرم .

وفي لفظ آخر عند النسائي ١٥٣/٥ رقم ٢٧٠١ : لقد رأيت ويص الطيب في مفارق رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بعد ثلاث . وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ٥٧٢/٢ رقم ٢٥٣٢ ،  
٢٥٣٣ .

(٦) قولها: فضمامنا أي جعلنا على وجوهنا السك ولطخنا به . انظر الفائق في غريب الحديث ٣٤٨/٢

(٧) السك بالضم نوع من الطيب . المصباح المنير ص ٢٨٢

(٨) أخرجه أبو داود ٤١٤/٢ رقم ١٨٣٠ ؛ وأبو يعلى الموصلي ٢٩٦/٨ ، رقم ٤٨٨٦ نحوه . وحسنه

النووي في المجموع ٢٣٠/٧ ، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣٤٤/١ رقم ١٦١ .

(٩) ساقطة من ط

والثاني: أن هذا الخبر منسوخ لأنه كان بالجعرانة ، وخبرنا كان في حجة الوداع بأخرة فهو القاضي عليه.

وأما الجواب عن قولهم: ما منع الإحرام من بدايته منع من استدامته فإنه باطل بعقد النكاح فإن الإحرام يمنع من ابتدائه ولا يمنع من استدامته .

وقياسهم على لبس المخيط غير صحيح ؛ لأن سدامة اللباس كابتدائه . بدليل أنه لو حلف أن لا يلبس / (١) [ثوباً] (٢) ولم ينزع ما هو لابس بل استدام لبسه حث (٣) . وليس كذلك الطيب فإنه لو حلف أن لا يتطيب وفي جسده أثر الطيب لم يحث وإن لم يزل إلا أن يتدئ (بالتطيب) (٤) (٥) .

وجواب آخر وهو أن الفرع إذا تردد بين أصلين ألحق بأقربهما به شبهة ، والطيب بالنكاح أشبه منه باللباس . يدل على ذلك أن النكاح يستوي فيه حل الرجال والنساء حال الإحرام فكذلك الطيب لأن الرجل [ميصلاً] (٦) . وأما اللباس فيختلف حكم الرجال والنساء فيه لا يجوز له لبس المخيط ويجوز ذلك للمرأة ، فكان إلحاق الطيب بالنكاح أولى .

ولأن الطيب يراد للاستدامة كما يراد النكاح للاستدامة . وأما اللباس فليس يراد للاستدامة بل الثوب يلبس لينزع فدل على ما ذكرناه .

---

(١) نهاية ل ٢٠٢ من أ

(٢) ساقطة من ط

(٣) انظر التنبيه ص ١٩٥ ؛ والمهذب ٤/٤٩٢ .

(٤) في ط: بالطيب .

(٥) انظر التنبيه ص ١٩٥ ؛ والمهذب ٤/٤٩٣ .

(٦) ساقطة من ط وهي غير واضحة في أ و ب .

(فأما) (١) الجواب عن قولهم: إن استدامة الطيب تدعو إلى الجماع فكان ممنوعاً منه فإنه يبطل بالحج واستدامة عقد النكاح وبأكل (الطيبات) (٢) فإن كل واحد من ذلك يدعو إلى الجماع ولا يمنع المحرم منه فلم يصح ما ذكره.

فرع : إذا تطيب قبل الإحرام فيستحب له أن يجعل الطيب على بدنه دون ثوبه (٣)؛ لأن الثوب (٤) قد يلقيه (عن) (٥) بدنه تارة ويجعله عليه أخرى فإذا جعل الطيب على ثوبه وألقاه عنه ثم أعاد على بدنه فكأنه ابتداءً بالطيب في تلك الحال فلذلك كره وهذا (٦) المعنى معدوم منه إذا جعل الطيب على بدنه (٧) والله أعلم بالصواب.

(إذا قرن المكي بين الحج والعمرة لم يلزمه دم؛ لأن إحرامه تمحض فإذا صار بعرفة وهي حل وعاد إلى مكة حصل له القصد من الحل إلى الحرم وصحت عمرته فلم يلزمه دم). (٨)

(١) في ط : وأما

(٢) في ط المطيبات .

(٣) لا خلاف في استحباب الطيب للبدن ، وفي الثوب وجهان : أحدهما : لا يجوز وهو الذي ذكره المصنف . والثاني وهو أصحهما يجوز كما يجوز تطيب البدن . انظر الغاية القصوى ٤٤٣/١ ؛ والمهذب ٦٩٧/٢ ؛ والعزیز ٣٧٩/٣

(٤) نهاية ل ١٣٦ من ط

(٥) في ط : على

(٦) نهاية ل من ٢٠١ من ب

(٧) انظر المهذب ٦٩٧/٢ ؛ والعزیز ٣٧٩/٣

(٨) هكذا وقعت هذه الفقرة في النسخ الثلاثة في هذا الموضع ولا علاقة لها به ، وتقدم الكلام عن قران المكي في ص ٧١٨

مسألة : قال الشافعي رحمه الله ثم يصلي ركعتين ثم يركب فإذا توجهت به

راحلته لبي. (١)

وهذا كما قال. إذا فرغ الرجل من غسله للإحرام فيستحب له أن يصلي ركعتين قبل إحرامه لما روي أن رسول الله ﷺ أمر بالغسل وتطيب لإحرامه

وصلى ركعتين. (٢)

وهل يحرم عقيب الصلاة أو إذا استوى على راحلته في ذلك قولان الذي نص

عليه الشافعي في عامة كتبه الجديدة أنه يحرم إذا استوى على راحلته (٣).

وقال في مختصر الحج وفي القديم يحرم عقيب صلاته (٤). وهو مذهب أبي

حنيفة (٥).

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٢

(٢) لم أجده هكذا ، وقد ورد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل في حديثي عائشة وجابر رضي الله عنهما في قصة أسماء حين نفست بمحمد بن أبي بكر ، وقد تقدم تخريجهما في ص ١٨٤٠  
وأما تطيب النبي صلى الله عليه وسلم لإحرامه فقد تقدم في أحاديث عائشة رضي الله عنها المخرجة في

ص ١٨٩٠

وأما صلاته ركعتين فرواه مسلم ٨٤٢/٢ رقم ٢١ (١١٨٤) وفيه : وإن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا أراد  
عنهما كان يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع بذي الحليفة ركعتين ثم إذا استوت  
به الناقة قائمة عند مسجد الحليفة أهل بمؤلاء الكلمات .

ورواد البخاري مع الفتح ٤٨٢/٣ رقم ١٥٥٤ عن نافع قال كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا أراد  
الخروج إلى مكة ادهن بدهن ليس له رائحة طيبة ثم يأتي مسجد الحليفة فيصلي ثم يركب... ثم قال  
هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل .

وورد ذكر الركعتين أيضا في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الآتي تخرجه في ص ٩٤٠

(٣) نص عليه ، وهو الأصح عند الأكثرين . انظر مختصر الحج المتوسط من الأم ٣١٣/٢ ؛ والتنبيه ص

٧١ ؛ والعزير ٣٨١/٣ .

(٤) انظر مختصر الحج الصغير من الأم ٣٤٢/٢ ؛ والمهذب ٦٩٨/٢ ؛ والوجيز والعزير ٣٨٠/٣ ، ٣٨١

(٥) انظر تحفة الفقهاء ٦١٠/١ ؛ والمبسوط ٥/٤ ؛ والبحر الرائق ٣٤٦/٢ .

واحتج من نصره بما روي عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس يا ابن عباس إني لأعجب من اختلاف الناس كيف أوجب رسول الله ﷺ الحج فقال ابن عباس أنا أعلم ذلك صلى رسول الله ﷺ ركعتين (وأوجب) (١) الحج عقيب صلاته والناس يأتونه أرسالا فلما ركب راحلته أهل فسمعه قوم آخرون فلمسا أشرف على البيداء أهل فسمعه قوم آخرون وأيم الله لقد أحرم بالحج في مصلاه (٢).

ودلينا ما روى الشافعي عن مسلم بن خالد (٣) عن ابن جريج عن (أبي الزبير) (٤) عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأهل مكة: «إذا توجهتم رائحين إلى عرفة فأهلوا بالحج» (٥). وهذا يدل على أن الإهلال يكون عند الشروع في السبحة .

(١) في ب و ط : فأوجب .

(٢) أخرجه أحمد ٢٦٠/١ ؛ وأبو داود ٣٧٢/٢ ، رقم ١٧٧٠ ؛ والحاكم ٤٥١/١ والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٥٥١/٣ رقم ٢٧٩٧ من طريق ابن إسحاق قال حدثني خصيف بن عبد الرحمن الجزري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه .

قال المنذري في مختصر سنن أبي داود ٢٩٨/٢ في إسناده خصيف بن عبد الرحمن الحراني وهو ضعيف ، وفي إسناده أيضا محمد بن إسحاق وقد تقدم الكلام عليه . وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٧٨ رقم ٣٨٨ . وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه للمسنود ١٠٥/٤

(٣) مسلم بن خالد المخزومي مولاها ، المكّي ، المعروف بالزنجي ، فقيه صدوق كثير الأوهام ، مات سنة تسع وسبعين ومائة أو بعدها . انظر التقريب ١٧٨/٢ .

(٤) حكاه في أو ط <sup>أ</sup> وفي ب : أب الزبير . والصحيح : أبي الزبير وهو محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء الأسدي مولاها ، أبو الزبير المكّي صدوق إلا أنه يدلّس مات سنة ست وعشرين <sup>وصالح</sup> انظر التقريب ١٣٢/٢ .

(٥) أخرجه الشافعي — ترتيب مسند الشافعي — ٢٩٤/١ ؛ رقم : ٧٦٨ بالإسناد المذكور ؛ ورواه مسلم ٨٨٢/٢ ، رقم ١٣٩ ( ١٢١٤ ) من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج به إلا أن ابن جريج صرح بالإخبار به . ولفظ الشافعي أنه ذكر حجة النبي صلى الله عليه وسلم وأمره بإيهام بالإهلال وأنه صلى الله عليه وسلم قال : «إذا توجهتم إلى منى فأهلوا» . ولفظ مسلم قال : أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم لما أحللنا أن نحرّم إذا توجهنا إلى منى قال فأهلنا من الأبطح .

وروى ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يهل إذا انبعثت به راحلته (١). وعن أنس رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين وبات بها فلما أصبح ركب فلما استوت به راحلته أهل. (٢)

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أخذ طريق الفُرع أهل إذا (استقلت) (٣) به راحلته وإذا أخذ (طريقاً آخر) (٤) أهل إذا علا شرف البيداء (٥).

ولم أجد اللفظ الذي ساقه المصنف ، وذكر أهل مكة وعرفة فيه غريب . والله أعلم .  
 (١) من حديث أخرجه مسلم ٨٤٤/٢ ، ٨٤٥ ، رقم ٢٥ ( ١١٨٧ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما في حديث طويل وفيه : لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته . وفي لفظ آخر عند مسلم ٨٤٥/٢ رقم ٢٧ ( ١١٨٧ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع رجله في الغرز وانبعثت به راحلته قائمة أهل من ذي الحليفة .  
 وللبخاري مع الفتح ٤٨٢/٣ رقم ١٥٥٢ ؛ ومسلم ٨٤٥/٢ رقم ٢٨ ( ١١٨٧ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي عليه السلام أهل حين استوت به راحلته قائمة . وهذا لفظ البخاري .  
 (٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٧٦/٣ ، رقم ١٥٤٦ ؛ ومسلم ٤٨٠/١ رقم ١١ ( ٦٩٠ ) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً ، وبذي الحليفة ركعتين ثم بات حتى أصبح بذى الحليفة فلما ركب راحلته واستوت به أهل . وهذا لفظ البخاري . وفي لفظ مسلم : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاً ، وصليت معه العصر بذى الحليفة ركعتين  
 وفي رواية أخرى عند البخاري مع الفتح ٤٧٦/٣ ، رقم ١٥٤٧ ؛ ومسلم ٤٨٠/١ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالمدينة أربعاً وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين . وزاد البخاري قال وأحسبه بات بها حتى أصبح .

(٣) في ط : استقبلت .

(٤) في ط : طريق أحد . وهو موافق لرواية أبي داود ، والمثبت من أ و ب موافق لرواية البزار وعند البيهقي : الأخرى .

(٥) رواه أبو داود ١٥١/٢ ، رقم ١٧٧٥ ؛ والبزار في مسنده ٣٦/٤ ، ٣٧ ، رقم ١١٩٨ والحاكم ٤٥٢/١ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٨/٥ ، ٣٩ من طريق محمد بن إسحاق يحدث عن أبي الزناد



(فأما) (١) الجواب عن احتجاجهم بخبر ابن عباس رضي الله عنهما فمن وجوه أحدها أن ابن عباس قد اختلفت الرواية عنه [فروي عنه] (٢) أن رسول الله ﷺ كان يهل إذا استوى على راحلته (٣). فإما أن تتعارض الروايتان عنه فيسقطا معا أو تثبت الرواية التي تعاضدها أخبارنا.

وجواب آخر وهو أن خبرنا أكثر رواة فالأخذ / (٤) به أولى .  
وجواب آخر وهو أن خبر جابر متأخر ؛ لأن رسول الله ﷺ قاله بمكة وخبرهم متقدم والأخذ بالمتأخر أولى ؛ لأنه ينسخ ما قبله.

مسألة : قال: ويكفيه أن ينوي حجا أو عمرة عند دخوله فيه. (٥)

وهذا كما قال. عندنا أن الحج ينعقد بمجرد النية. (٦)

---

عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص قالت: قال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: كان نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استقلت به راحلته ، وإذا أخذ طريق أحد أهل إذا أشرف على جبل البيداء . وهذا لفظ أبي داود والحاكم ولكن ليس فيه ما بعد قوله : راحلته .  
ولفظ المصنف موافق للفظ البزار والبيهقي . قال البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه ولا نعلم يروى أبو الزناد عن عائشة عن أبيها إلا هذا الحديث ، ولا نعلم يروى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا سعد .  
وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي . وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، رقم ٣٨٩ .

(١) في ط : وأما

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) أخرجه مسلم ٩١٢/٢ رقم ١٢٤٣ عن أبي حسان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بذئ الحليفة ثم عاد بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم قلدها نعلين ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج .

(٤) نهاية ل ٢٠٢ من ب

(٥) مختصر المزني مع الأم ٧٣/٩ .

(٦) انظر المذهب ٦٩٨/٢ ؛ والتنبيه ص ٧١ ؛ والوسيط ٦٢٩/٢ .

وقال أبو حنيفة لا ينعقد بمجرد النية إذا لم يكن قد ساق هديا حتى يلي بعض أذكار الله تعالى سوى التلبية وإن كان قد ساق هديا فإنه ينوي ويكون سوق الهدى قائما مقام الذكر (١).

واحتج من نصره بما روى السائب بن خلاد (٢) قال: قال رسول الله ﷺ: «قال لي جبريل عليه السلام مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية». (٣) فالخير يتضمن شيئين التلبية ورفع الصوت بها إلا أنا أجمعنا على أن رفع الصوت غير واجب (٤) وبقيت التلبية على ظاهر الوجوب.

(١) المذهب عند الحنفية أن الإحرام ينعقد بالنية مع التلبية، وكذلك لو ذكر مكان التلبية التسييح أو التحميد أو التهليل سواء كان يحسن التلبية أو لا. وكذلك لو أتى التلبية أو الذكر بلسان آخر سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها.

وينعقد الإحرام أيضا بنية مقارنة لفعل هو من خصائص الحج كما لو قلد بدنة وساقها وتوجه معها. انظر تحفة الفقهاء ١/٦٠٥ - ٦٠٩؛ وكتاب المناسك من الأسرار ص ١٥٢؛ والمبسوط ٤/٦١٧، ١٨٧؛ والبحر الرائق وكنز الدقائق ٢/٣٤٧.

(٢) السائب بن خلاد بن سويد بن ثعلبة بن عمرو بن جارية بن امرئ القيس بن مالك الأنصاري الخزرجي، أبو سهلة، شهد بدرا وولي اليمن لمعاوية، مات سنة إحدى وسبعين فيما قال الواقدي. انظر ترجمته في الإصابة ١٠/٢.

(٣) أخرجه أبو داود ٤٠٤/٢، رقم ١٨١٤؛ والترمذي ١٩١/٣، رقم ٨٢٩؛ والنسائي ١٧٦/٥، رقم ٢٧٥٢؛ وابن ماجه ٩٧٥/٢، رقم ٢٩٢٢، ومالك ٣٠٦/١، رقم ٧٥٨؛ والشافعي في الأم ٢٣٢/٢؛ والحاكم ٤٥٠/١؛ وصححه؛ وابن حبان - الإحسان - ١١١/٩، ١١٢، رقم ٣٨٠٠.

: عن عبد الله بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن خلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: جاءني جبريل فقال لي: يا محمد، مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية. وهذا لفظ النسائي وهو الأقرب إلى لفظ المصنف

وصححه الترمذي، والحاكم، وابن حبان، والنووي في المجموع ٢٣٧/٧، وقال الحافظ في فتح الباري ٣/٣٧٧: رجاله ثقات.

(٤) نهاية ل ١٣٧ من ط

قالوا : وروى أن عائشة رضي الله عنها لما حاضت وهي حاجة ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها : «أهلي بالحج» . (١) والإهلال هو رفع الصوت . ومن ذلك يقال استهل المولود إذا رفع صوته صارخا / (٢) .

ويدل عليه من القياس أنها عبادة مقصودة لها تحليل وتحريم ، وإن شئت قلت : تشتمل على أفعال متغايرة فوجب أن يكون في أولها نطق واجب كالصلاة . ودليلنا أنها عبادة تحب الكفارة بفسادها فوجب أن تنعقد بمجرد النية (كالصوم) (٣) .

قالوا : لا نسلم الأصل ؛ فإن الصوم لا ينعقد بمجرد النية حتى ينضاف إليه طلوع الفجر .

والجواب أن قولنا عبادة يبطل هذا الاعتراض ؛ لأن الصوم لا يكون إلا بعد طلوع الفجر . ومن أصحابنا من دفع الاعتراض بأن قال : فوجب أن لا يكون في أولها نطق واجب .

قياس آخر عبادة ليس في آخرها نطق واجب فلم يكن في أولها نطق واجب قياسا على الصوم وعكسه الصلاة .

فإن قيل : يبطل بسجود التلاوة فإنه عبادة في أولها نطق واجب وليس في آخرها .

فالجواب أنا لا نسلم ؛ لأن عندنا لا بد من السلام فهو نطق واجب . (٤)

---

(١) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٨٥/٣ ، رقم ١٥٥٦ ؛ ومسلم ٨٧٠/٢ ، رقم ١١١ (١٢١١) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) نهاية ل ٢٠٤ من أ

(٣) في ط : بالقياس على الصوم .

(٤) في اشتراط تكبيرة الإحرام ، والسلام في سجود التلاوة أوجه أصحابها عند الشافعية أنهما يشترطان . انظر المجموع ٥٦٠/٣ ، ٥٦٢ .

قالوا: يبطل بالجهاد فإن في أوله نطق واجب وهو الدعاء إلى الإسلام (١) وليس في آخره .

والجواب أن الجهاد هو (مجرد) (٢) القتال والدعاء شرط يتقدمه (٣) ، وليس منه فهو بمثابة الوضوء إذا كان يتقدم الصلاة وليس منها .

واستدلال في المسألة وهو أن النطق لو كان واجبا في [أول] (٤) الحج لم يقيم غيره مقامه .

يدل على ذلك الصلاة فإنه لما كان في أولها نطق واجب لم يقيم غيره مقامه ، ولما أجمعنا على [أن] (٥) سوق الهدي قائم مقام التلبية دل على أنها / (٦) غير واجبة .

فأما الجواب عن احتجاجهم بخبر السائب بن خلاد فهو أن نطق الخبر تناول رفع الصوت وفي ضمنه التلبية وقد ثبت أن الرفع الذي تناوله النطق غير واجب فأولى أن يكون ما في ضمن النطق غير واجب ويصير ذلك بمثابة ما لو قال رجل لعبده : أوجبت عليك أن تشتري لي تمرا من البصرة فإن النطق تناول شراء التمر وفي ضمنه الذهاب إلى البصرة فلو قال بعد ذلك له : أسقطت عنك شراء التمر

---

(١) إذا لقي المجاهدون قوما من الكفار فإن كانت الدعوة لم تبلغ إليهم أصلا فينبغي أن يدعوههم إلى الإسلام ، فإن أبوا فأبى الزمة ، فإن أبوا فحيثئذ يقاتلون ؛ فأما إن كانت الدعوة قد بلغتهم فالأولى البدء بالدعاء إلى الإسلام ، فإن أغاروا عليهم بلا دعوة فلا بأس .

انظر تحفة الفقهاء ٣/ ٥٠٠ — ٥٠١ ؛ ومختصر الطحاوي ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٢) في ط : مجرد

(٣) من لم تبلغه الدعوة لا يجوز تبليغهم في غفلة حتى يعرض عليهم الإسلام ؛ وأما من بلغته فيجوز قتله ولو قبل دعوته . انظر التنبيه ص ٢٣٢ ، ونهاية المحتاج ٦١/٨ .

(٤) ساقطة من ط

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) نهاية ل ٢٠٣ من ب

لكان الذهاب إلى البصرة أولى بالإسقاط ؛لأنه في ضمن الكلام .أو يحمل الخبر على الاستحباب بدليل ما ذكرناه.

وأما الجواب عن خبر عائشة رضي الله عنها فهو أن الاستهلال المذكور فيه هو الإحرام بالحج وقد يسمى الإحرام إهلالا . يدل على ذلك قول رسول الله ﷺ لعلي ﷺ لما قدم عليه من اليمن : «عما أهلت ؟» قال : إهلالا كإهلال رسول الله ﷺ (١) . يعني إحراما كإحرام رسول الله ﷺ . ويجوز أن يكون قول رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها «أهلي بالحج» معناه : أظهرني إحرامك بالحج .

وأما الجواب عن قولهم :عبادة مقصودة لها تحليل وتحريم أو تشتمل على أفعال متغايرة فهو أنه يبطل بالصوم (فإنه) (٢) عبادة مقصودة لها تحليل وتحريم ويشتمل على أفعال متغايرة هي إيجاد النية وترك الأمور التي تبطل الصوم ومع ذلك فليس في أولها نطق واجب .

وقياسهم على الصلاة غير صحيح ؛لأن تكبيرة الإحرام على أصلهم ليست من الصلاة . وإن شئت قلت :المعنى (في الصلاة أن) (٣) في آخرها نطق واجب فكان أولها نطق ، والحج بخلاف ذلك أو نقول :لما لم يقم مقام النطق في أول الصلاة غيره كان واجبا وليس كذلك النطق في أول الحج فإن غيره يقوم مقامه فدل على أنه غير واجب وبان الفرق بينهما والله أعلم [بالصواب] (٤) .

---

(١) أخرجه البخاري مع الفتح ٤٨٦/٣ ، ٤٨٧ ، رقم ١٥٥٨ ؛ ومسلم ٩١٤/٢ ، رقم ٢١٣ (١٢٥٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال قدم علي رضي الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال : «عما أهلت ؟» قال : بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم . الحديث . وهذا لفظ البخاري . ولفظ مسلم : أن عليا قدم من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : «بم أهلت ؟» فقال أهلت بإهلال النبي صلى الله عليه وسلم . الحديث .

(٢) في ط : فإنها

(٣) في ب : أن الصلاة ، وفي أ : الصلاة أن

(٤) ساقطة من ط

مسألة قال/(١): وإن (لبي) (٢) بحج يريد عمرة فهي عمرة ، وإن (لبي) (٣)

بعمرة يريد حجا فهو حج (٤).

وهذا كما قال. إذا أحرم بالحج (ولبي) (٥) بالعمرة أو أحرم بالعمرة (ولبي) (٦)

بالحج حصل له ما أحرم به دون ما (لبي) (٧) به ؛ لأن الاعتبار في العبادات بالنية

لا باللفظ والحج من جملة العبادات. (٨)

---

(١) نهاية ل ١٣٨ من ط

(٢) في أ و ب : أتى .

(٣) في أ و ب : أتى . وما أثبتته في الموضعين هو الموافق لما في مختصر المزني .

(٤) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩

(٥) في أ و ب : أتى

(٦) في أ و ب : أتى

(٧) في أ و ب : أتى

(٨) الحاوي الكبير ٨٣/٤

مسألة [قال] (١): وإن لم يرد حجا ولا عمرة فليس بشيء (٢).

وهذا كما قال. اختلف أصحابنا في صورة المسألة (٣) فمنهم من قال: صورتهما أن لا ينوي (حجا) (٤) ولا عمرة لكن يطلق الإحرام فإنه يحصل له إحرام مطلق ويصرفه بعد إلى ما شاء وقد أخطأ المزي فيما نقله / (٥) إذ قال فليس بشيء. ومن أصحابنا من قال: بل الذي نقله المزي صحيح وصورة المسألة أن لا ينوي حجا ولا عمرة ولا إحراما مطلقا فإن ذلك ليس بشيء وهذا أشبه بالصواب.

مسألة: قال الشافعي: وإن لم يرد الإحرام فإن لم ينو حجا ولا عمرة فله الخيار أيهما شاء. (٦)

وهذا كما قال. إذا لم ينو إحراما مطلقا انعقد إحرامه وله أن يصرفه إلى الحج أو إلى العمرة أو إلى القران. (٧)

(١) ساقطة من ط

(٢) مختصر المزي مع الأم ٧٤/٩

(٣) حكى عن الربيع أنه نقل عن الشافعي أنه قال: يلزمه ما لم يه. ووجدت نصا آخر نقله الربيع يوافق ما نقله المزي في المختصر وهو أن الشافعي قال: لو لم يرد حجا ولا عمرة لم يكن حجا ولا معتمرا كما لو كبر لا يريد صلاة لم يكن داخلا في الصلاة... إلخ

وأصحاب الشافعي في هذه المسألة طريقتان: أحدهما وهو المذهب: لا ينعقد إحرامه قولا واحدا وصححه المصنف والرافعي والنووي، وحزم به الماوردي، وحملوا نقل الربيع على ما إذا أحرم مطلقا ثم تلفظ بنبلك معين ولم ينو فيه فليجعل لفظه تعيينا للإحرام المطلق.

والطريق الثاني في المسألة: أن المسألة على قولين: أحدهما لا ينعقد إحرامه كما ذكره المزي. والثاني: يلزمه ما سمي؛ لأنه التزمه بقوله.

انظر الأم ٢٣١/٢؛ والحاوي الكبير ٨٣/٤؛ ونهاية المطلب ل ٢٢٥؛ والعزير ٣٦٤/٣.

(٤) في ط: لا حجا.

(٥) نهاية ل ٢٠٤ من ب

(٦) مختصر المزي مع الأم ٧٤/٩.

(٧) حلية العلماء ٢٧٧/٣؛ والبيان ل ٣٠ ب؛ والمنهاج مع مغي المحتاج ٤٧٦/١ — ٤٧٧.

وهل الأفضل أن يطلق الإحرام أو يعينه ؟ في ذلك قولان أحدهما: قاله في الإماماء (١) أن إطلاقه أفضل ؛ لأنه أحوط للعبادة وذلك أنه إذا أطلق الإحرام وفاته الحج صرفه إلى العمرة ولا يمكنه مثل ذلك إذا أحرم بالحج ثم فاته وقته.

والقول الآخر قاله في الأم : أن تعيين الإحرام أفضل (٢). ووجهه أن تعيين العبادة إما أن يكون شرطاً فيها أو مستحباً ، لا تخلو سائر العبادات من أحد (هذين) (٣) القسمين فأقل ما في الباب أن يكون التعيين في الحج أدنى القسمين وهو الاستحباب.

**فصل :** إذا أحرم بنسك فهل الأفضل أن يذكره (٤) في التلبية أم لا ؟ في ذلك

قولان (٥) : أحدهما أن الأفضل ترك ذكره.

---

(١) انظر روضة الطالبين ٦٠/٣ ؛ والعزير ٣٦٦/٣ .

(٢) وهو الأصح المنصوص في الأم والجامع الكبير للمزني . انظر الأم ١٧٩/٢ ؛ والحاوي الكبير ٨٤/٤

؛ والعزير ٣٦٦/٣ ؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٧٧/١ .

(٣) في أ : هذه

(٤) الكلام في هذه المسألة عن التلفظ بالنية .

(٥) وقال غير المصنف : وجهان . وأصحهما عند الشيرازي في المهذب والشاشي القفال والرافعي

والنووي في المجموع أنه لا يستحب التلفظ بالنية ، بل يقتصر على النية والتلبية وهو نص الشافعي في الأم .

والثاني : يستحب التلفظ به بلسانه واختاره أبو محمد الجويني والنووي في الإيضاح .

انظر الأم ٢٣٠/٢ ، ٢٣١ ؛ والمهذب والمجموع ٢٣٨/٧ ، ٢٣٩ ؛ وحلية العلماء ٢٧٧/٣ ؛ والعزير

٣٦٦/٣ ؛ والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٣٢ ، ١٣٣ ؛ وعمدة السالك ص ١٢٦ .



ووجهه ما روي عن جابر رضي الله عنه قال: لم يسم رسول الله صلى الله عليه وسلم نسكا أحرم به قط (٢). وروي أن ابن عمر رضي الله عنهما سمع رجلا يقول: لبيك بحجة وعمرة فضرب بيده على صدره وقال: إنه يعلم ما في نفسك (٣).

والقول الثاني: أن الأفضل ذكره. ووجهه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال وهو بالعقيق: «أتاني الليلة آت من ربي فقال: صل في هذا الموضع المبارك وقل عمرة في حجة» (٤).

وروي عن أنس رضي الله عنه قال قرن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة فسمعتة يصرخ بهما صراخا ويقول: «لبيك بحجة وعمرة» (٥).

(ولأن) (٦) ذكر النسك في التلبية يمهد النية فاستحب لذلك والله أعلم .

مسألة قال: وإن (لي) (٧) بأحدهما فنسيه فهو قارن (٨).

(١) نهاية ل ٢٠٥ من أ

(٢) أخرجه الشافعي في الأم ٢٣٠/٢ ؛ وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٤٠/٥ عن إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلبيته حجا قط ولا عمرة .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٠/٥ بإسناده عن عبد الله بن أبي نجيح عن نافع أن ابن عمر سمع رجلا يقول: لبيك بحجة فضرب في صدره وقال: أتعلم الله ما في نفسك . وصحح إسناده النووي في المجموع ٢٣٨/٧ .

(٤) تقدم تخريجه في ص ٦٨٩

(٥) تقدم تخريجه في ص ٦٨٨

(٦) في ط : أولان

(٧) في أ و ب : أتى ، والذي أثبتته هو الموافق لما في مختصر المزني

(٨) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩

وهذا كما قال. إذا أحرم بنسك ثم (نسي كان) (١) أحرم به [فإن الشافعي] (٢)

قال في الجديد ينوي القران في تلك الحال. (٣)

وقال في القدم: يتحرى فما أداه اجتهاده إليه حصل [له] (٤) (٥).

واحتج من نصر القول القديم بأنه لو شك في القبلة أو اشتبهت عليه الآنية

والثياب لزمه أن يتحرى فكذاك إذا شك في النسك الذي أحرم به. (٦)

والدليل على صحة قوله الجديد أنه لا يتحرى أن كل عبادة أمكن أدائها

بيقين لم يجز التحري فيها أصله إذا شك في ركعات / (٧) الصلاة فإنه يبيّن على

الأقل؛ لأنه هو اليقين وكذلك إذا شك هل صلى أو لم يصل فإنه يبيّن على

اليقين. (٨)

---

(١) هكذا في النسخ الثلاثة ، وصحة العبارة : نسي ما كان

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) الأم ٣١٢/٢ .

(٤) ساقطة من ط

(٥) استحب الشافعي في القدم القران ، وقال : إن تحرى رجوت أن يجزئه إن شاء الله . انظر الحاوي

الكبير ٨٥/٤ ؛ وروضة الطالبين ٦٢/٣ .

(٦) الحاوي الكبير ٨٥/٤ ؛ والعزیز ٣٦٩/٣

(٧) نهاية ل ٢٠٥ من ب

(٨) انظر المصدرين المتقدمين .

فأما الجواب عما ذكره من التحري في القبلة والثياب والآنية فهو أن الأداء للعبادة هناك لا يحصل بيقين إلا بعد فعل المحذور وهو أن يصلي (إلى غير الكعبة) (١) ويتوضأ بماء غير طاهر ويصلي في ثوب نجس؛ فلذلك جاز التحري، (وفي) (٢) مسألتنا يحصل الأداء بيقين من غير فعل المحذور (٣) فبان الفرق بينهما.

إذا ثبت ما ذكرناه وقلنا بالقول القديم فإنه يتحرى، فإن غلب على ظنه أن الذي كان أحرم به الحج حصل له/ (٤) الحج، وإن كان غلب على ظنه [أنه كان أحرم بالعمرة حصلت له العمرة، وإن غلب على ظنه] (٥) القران حصل له .

---

(١) في ط : وهو القبلة

(٢) في أ و ب : في .

(٣) المنهاج مع مغني المحتاج ٢٦/١ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٨٩ .

(٤) نهاية ل ١٣٩ من ط

(٥) ما بين المعرفين ساقط من ط

وإن لم يغلب على ظنه شيء أصلا فإنه ينوي القران كما نأمره بذلك على القول الجديد ويسقط عنه فرض الحج قولاً واحداً؛ لأن الذي نسيه (إن) (١) كان حجاً فقد أسقط الفرض وإن كان عمرة فقد أدخل عليها الحج وذلك جائز ويسقط به الفرض وإن كان قرانا فكذلك. (٢)

وأما فرض العمرة هل يسقط إذا نوى القران في هذه الحال أم لا؟ ذلك مبني على القولين في إدخال العمرة على الحج (٣)، فأحد القولين أنه يجوز؛ فعلى هذا القول يسقط عنه فرض العمرة. (٤)

والقول الثاني: أنه لا يجوز إدخال العمرة على الحج؛ فعلى هذا القول في مسألتنا وجهان (٥): أحدهما: أن فرض العمرة لا يسقط؛ لأن الذي نسيه يحتمل أن يكون حجاً ويريد أن يدخل عليه عمرة وذلك لا يجوز.

والوجه الثاني: أن الفرض يسقط؛ لأن إدخال العمرة على الحج لا يجوز في حال الاختيار، فأما في حال الضرورة فذلك جائز، والنسيان ضرورة. وهذا الوجه اختيار أبي إسحاق [المروزي] (٦) (٧).

---

(١) في ط: وإن

(٢) انظر هذا التفصيل بكامله في الحاوي الكبير ٨٦/٤؛ والعزير ٣٦٩/٣؛ والمجموع ٢٤٦/٧.

(٣) وهذا القولان تقدما في ص ٦٥

(٤) الحاوي الكبير ٨٦/٤؛ وروضة الطالبين ٦٣/٣.

(٥) أصحهما الأول وهو المذهب. انظر حلية العلماء ٢٧٩/٣؛ والعزير ٣٧٠/٣.

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) العزير ٣٧٠/٣؛ والمجموع ٢٤٧/٧

هذا الكلام في سقوط الفرض ، فأما وجوب الدم فمقتى حكمنا بأن فرض  
العمرة قد سقط عنه فالدم واجب عليه (١) ، وإن قلنا لم يسقط فرض العمرة عنه  
ففي الدم وجهان (٢) : أحدهما أنه لا يلزمه ؛ لأن الدم يجب إذا صح قرانه وههنا لا  
نحكم بصحته فلم يلزمه الدم لأجله .

والوجه الثاني : أن الدم يلزمه لأننا [ لم ] (٣) نسقط فرض العمرة عنه احتياطاً  
للعادة ومن الاحتياط إيجاب الدم عليه (٤) والله أعلم بالصواب .  
فصل قد ذكرنا الكلام فيه إذا طرأ الشك عليه قبل أن يفعل شيئاً من أفعال  
الحج (٥) ، فأما إذا طرأ عليه الشك بعد أن فعل شيئاً من أفعال الحج نظرت فإن  
كان لما أحرم توجهه إلى عرفة ولم يكن دخل / (٦) مكة كما يفعل أهل خراسان  
[ اليوم ] (٧) الآن ثم طرأ عليه الشك بعرفة فإنه ينوي القران ويسقط عنه فرض  
الحج ؛ لأنه إن كان معتمراً فقد أدخل الحج على العمرة قبل طوافها وذلك يجوز  
، وإن كان حاجاً أو قارناً فقد فعل الحج ؛ فلهذا قلنا إن فرض الحج قد سقط  
عنه . (٨)

(١) الحاوي الكبير ٨٦/٤ ؛ والبسيط ل ٢٥٠

(٢) وأصحهما الأول . روضة الطالبين ٦٣/٣ ؛ والمجموع ٢٤٧/٧ .

(٣) ساقطة من أ و ب ، وعلى حاشية ط : لعله لم .

(٤) وتوضيح هذا أن نقول : لم نسقط فرض العمرة عن ذمته احتياطاً للعبادة ، وإن كان يحتمل أن  
يكون الفرض قد سقط ، كذلك يلزمه الدم احتياطاً وإن أمكن أن يكون لم يجب عليه ، وهذا

الوجه هو الصحيح عند الماوردي في الحاوي الكبير ٨٦/٤

(٥) ذكر المصنف هذه المسألة في ص ٨٠٤

(٦) نهاية ل ٢٠٦ من ب

(٧) ساقطة من ط

(٨) حليه العلماء ٢٧٩/٣ ؛ والبيان ل ٣٢ أ ؛ والعزير ٣٧٠/٣ ، ٣٧١ .

وأما فرض العمرة فإن قلنا إن إدخال العمرة على الحج لا يجوز فلا يسقط عنه فرض العمرة، وإن قلنا ذلك يجوز أو قلنا بالوجه الذي قاله أبو إسحاق (١) فهل يسقط [عنه] (٢) فرض العمرة أم لا؟ ذلك مبني على الخلاف في الوقت الذي [يجوز] (٣) فيه إدخال العمرة على الحج وفي ذلك وجهان (٤): أحدهما: أنه يجوز إلى أن يقف بعرفة؛ لأنه إذا وقف بعرفة فقد شرع في مقصود الحج فعلى هذا لا يسقط فرض العمرة. (٥)

والوجه الثاني: يجوز إدخالها على الحج ما لم يشرع في رمي جمرة العقبة؛ لأنه ما لم يرم فما شرع في التحلل فعلى هذا يسقط عنه فرض العمرة. وهذان الوجهان مبنيان على اختلاف تعليل أصحابنا لأي علة لا يجوز إدخال (الحج على العمرة) (٦) إذا شرع في طوافها فمنهم من قال: لأنه شرع في مقصود العمرة. ومنهم من قال: لأنه شرع في التحلل (منها) (٧) (٨). وأما إذا طرأ عليه الشك بعد أن دفع من عرفة فإن كان وقت الوقوف باقياً نوى القران وعاد إلى عرفة فوقف بها ويكون حكمه كما لو شك وهو واقف بعرفة (٩).

(١) وهذا الوجه لأبي إسحاق تقدم في ص ٧٤، ٧٥

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) ساقطة من ط

(٤) تقدم ذكرهما في ص ٦٥، ٦٦

(٥) وهو المذهب. انظر روضة الطالبين ٦٤/٣؛ والمجموع ٢٤٨/٧.

(٦) في ط: العمرة على الحج

(٧) في أ و ب: منهما

(٨) انظر ذلك في ص ٦٥، ٦٦

(٩) راجع ص ٨٠ وما بعدها.

وأما إذا كان وقت الوقوف قد فات فلا يسقط عنه فرض الحج لأنه يجوز أن يكون الإحرام / (١) الذي نسيه عمرة فلا يصح إدخال الحج عليها في زمان لا يصح فيه الإحرام بالحج. (٢)

وأما فرض العمرة فإذا قلنا: لا يجوز إدخال العمرة على الحج إذا وقف بعرفة فلا يسقط فرض العمرة (٣). وإذا قلنا: يجوز ما لم يرم جمرة العقبة فيسقط عنه فرض العمرة. (٤)

وأما إذا كان [قد] (٥) أحرم وتوجه إلى مكة من غير أن يقف بعرفة (فطاف) (٦) طواف القدوم ثم طراً عليه الشك فإن فرض الحج لا يسقط عنه (٧)؛ لأنه يجوز أن يكون الإحرام الذي نسيه عمرة فلا يصح إدخال الحج عليها / (٨) بعد طوافها (٩)، وهذا الطواف وإن كان نوى به القدوم إلا أن من أحرم بعمرة

---

(١) نهاية ل ٢٠٦ من أ

(٢) انظر الحاوي الكبير ٨٦/٤ ؛ وروضة الطالبين ٦٤/٣ ؛ والبيان ل ٣٢ أ و ب .

(٣) وهو المذهب . انظر روضة الطالبين ٦٤/٣ ؛ والمجموع ٢٤٨/٧ .

(٤) انظر حلية العلماء ٢٧٩/٣ ، ٢٨٠ ، والبيان ل ٣٢ ب

(٥) ساقطة من ط

(٦) في ط : وطاف

(٧) انظر العزيز ٣ / ٣٧١ ؛ وحلية العلماء ٢٧٩/٣ ؛ والمجموع ٢٤٩/٧ .

(٨) نهاية ل ١٤٠ من ط

(٩) انظر المجموع ٢٤٩/٧ .

مفردة (وطاف) (١) ونوى طواف القدوم فإنه ينصرف إلى فرضه (٢) [الذي أحرم به بالحج تطوعاً وعليه حجة الإسلام فإن إحرامه ينصرف إلى فرضه] (٣).  
 وأما فرض العمرة فإن قلنا: لا يجوز إدخالها على الحج فلا يسقط عنه فرضها؛  
 لأنه يجوز أن يكون إحرامه الذي نسيه حجا. (٤) وإن قلنا/ (٥): يجوز إدخالها على  
 الحج أو قلنا بالوجه الذي قاله أبو إسحاق من جواز إدخالها في حال الضرورة  
 فإن فرضها يسقط عنه (٦).

وأما إذا طرأ عليه الشك بعد طواف القدوم والسعي والحلاق ولم يكن فعل بعد  
 الإحرام سوى ذلك فإنه ينوي القران ويأتي بأفعاله ويسقط عنه فرض الحج؛ لأنه  
 إن كان الإحرام الذي نسيه عمرة فقد أتى بأفعالها واستأنف الحج فيكون متمتعاً  
 ، وإن كان حاجاً فقد حلق في إحرامه ، وإن كان قارناً فقد أتى بالحج وحلق في  
 إحرامه فالحج ساقط عنه. (٧)

(١) في ط : وطواف .

(٢) يعني أن المعتمر إذا طاف بنية طواف القدوم وقع عن طواف العمرة . انظر المجموع ١٦/٨ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط ، وهي هكذا في أ و ب ، وصحة العبارة : كالذي أحرم بالحج تطوعاً  
 وعليه حجة الإسلام ؛ فإن إحرامه ينصرف إلى فرضه .

قال النووي في المجموع ١٦/٨ قال أصحابنا : لو طاف المعتمر بنية طواف القدوم وقع عن طواف العمرة

كما لو كان عليه حجة الإسلام فأحرم بحجة تطوع فإنها تقع عن حجة الإسلام .

(٤) وهو المذهب . روضة الطالبين ٦٤/٣ ؛ وحلية العلماء ٢٧٩/٣ .

(٥) نهاية ل ٢٠٧ من ب

(٦) انظر المصدرين المتقدمين .

(٧) وقال الماوردي في الخاوي ٨٧/٤ : لو طرأ عليه الشك بعد طوافه وسعيه ، أتى ما بقي من أفعال الحج

والعمرة ولم يجزه عن حج ولا عمرة . وحكى النووي في المجموع ٢٤٩/٧ اتفاق الأصحاب على أن

الحكم كما ذكره المصنف . وانظر العزيز ٣٧١/٣ ؛ وروضة الطالبين ٦٤/٣ .



وأما العمرة فإن قلنا: لا يجوز إدخالها على الحج فلا يسقط فرضها؛ لأنه يجوز أن يكون الإحرام الذي نسيه حجا فلا يصح إدخالها عليه. وإن قلنا: يجوز إدخالها على الحج وقلنا بالوجه الذي اختاره أبو إسحاق فإن فرضها يسقط. (١)

وكم يجب عليه دم أو دمان؟ من أصحابنا من قال: يجب عليه دم واحد؛ لأنه إن كان الذي نسيه عمرة فهو متمتع فيلزمه دم واحد، وإن كان حجا فقد حلق فيلزمه دم الحلاق (فإن) (٢) كان قارنا فيلزمه دم القران ودم الحلاق غير أن المتيقن دم واحد فهو اللازم له وما زاد عليه مشكوك فيه. (٣) ومن أصحابنا من قال: يلزمه دمان احتياطا للفرض أسقط الفرض بيقين (٤) والله أعلم بالصواب.

مسألة ذكرها الشافعي رحمه الله في القلم ونقلها عنه الزعفراني (٥) إذا علق إحرامه على إحرام غيره مثل أن يقول: إحراما كإحرام (زيد) (٦) فإن ذلك يصح. (٧)

(١) الأصح أن فرض العمرة لا يسقط عنه؛ لجواز أنه كان محرما بالحج وقد طاف. انظر حلية العلماء ٢٧٩/٣؛ والعزير ٣٧١/٣؛ والبيان ل ٣٢ ب.

(٢) في ب و ط: وإن

(٣) وهو الأصح. انظر البيان ل ٣٢ ب؛ والمجموع ٢٥٠/٧، ٢٥١.

(٤) انظر حلية العلماء ٢٧٩/٣؛ والبيان ل ٣٢ ب وقال: وهذا ليس بشيء.

(٥) الزعفراني هو الحسن بن محمد بن الصباح، أبو علي الزعفراني، صاحب الشافعي، وأحد رواة قوله القلم، كان ثقة، فقيها، محدثا، لغويا، وحدث عنه خلق كثير من بينهم البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وأبو عوانة. مات سنة ستين ومائتين. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٦٢/١٢؛ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٠٠ — ١٠١؛ وتذيب الأسماء واللغات ٢٧٧/٢.

(٦) في ط: فلان.

(٧) حلية العلماء ٢٨٠/٣؛ والحاوي الكبير ٨٧/٤

لما روي أن النبي ﷺ قال لعلي كرم الله وجهه لما قدم عليه من اليمن:  
« (١) أهللت؟ » فقال: إهلالاً كإهلال رسول الله ﷺ (٢) ولم ينكر عليه  
[رسول الله ﷺ] (٣) ذلك .

إذا ثبت هذا فلا يخلو أمر زيد من أحد ثلاثة أحوال إما أن يعلم ما أحرم به أو  
يعلم أنه لم يحرم أصلاً أو يخفى أمره .  
فإن علم أن زيدا أحرم بالحج أو بالعمرة أو قرن حصل له الإحرام بذلك ،  
وإن علم أن زيدا لم يحرم أصلاً حصل له إحرام مطلق ؛ لأنه عقد إحرامه في  
الابتداء وعلق صفته على صفة إحرام زيد ، فإن بان أن زيدا لم يحرم كان عقد  
الإحرام مطلقاً ويصرفه بعد إلى ما شاء .

وإن خفي أمر زيد مثل أن مات قبل يلتقي به فإننا نأمره أن ينوي القران قولاً  
واحداً (٤) . ويفارق هذا حكم الذي يطرأ عليه الشك لأن هناك كان علم تعقبه  
شك فلذلك كان في / (٥) المسألة قولان (٦) وههنا لم يتقدم العلم ، فوزانه في مسئلتنا  
أن يلتقي بزید ويعلمه ما الذي أحرم به ويموت ثم يطرأ الشك بعد ذلك فيكون في  
المسألة قولان على القول القديم يتحرى وعلى (القول الجديد) (٧) ينوي القران (٨) .

(١) في ط : م . وكلاهما صحيح .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٨٠٠

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

(٤) انظر هذا التفصيل في الحاوي الكبير ٨٧/٤ ؛ والبسيط ل ٢٥٠ أ ؛ والإيضاح في مناسك الحج  
والعمرة ص ١٤١ .

(٥) نهاية ل ٢٠٨ من ب

(٦) انظر هذه المسألة في ص ٨١٥

(٧) في ط : هذا

(٨) انظر هذين القولين في ص ٨٠٥

فرع إذا قال: إحراما كإحرام زيد فبان أن زيدا أطلق إحرامه فإنه يحصل له  
 إحرام مطلق (فإن) (١) صرف زيد إحرامه إلى الحج أو العمرة هل يلزمه أن  
 يصرف إحرامه إلى ذلك أم لا؟ فيه وجهان (٢): أحدهما: أنه يلزمه ذلك؛ لأنه  
 علق إحرامه على إحرام زيد فيجب أن يصرف إحرامه إلى ما صرف زيد إحرامه  
 إليه. والوجه الثاني: أن ذلك لا يلزمه لأنه علق ابتداء إحرامه على ابتداء إحرام زيد  
 فما فعل زيد في ثاني الحال لا يلزمه لأنه لم يعلق إحرامه عليه.  
 فرع آخر إذا علق إحرامه على إحرام زيد فقال له زيد: أحرمت بالحج، فقال  
 له: كذبت. ووقع في نفسه خلاف (ما قال) (٣) هل يلزمه العمل بقوله أو بما وقع  
 في نفسه؟ في ذلك وجهان (٤): أحدهما: أنه يقبل قوله لأن الإحرام ينعقد  
 بالنية ولا سبيل له إلى معرفة نية زيد إلا من جهته.

(١) في ط: وإن

(٢) المشهور أن ذلك لا يلزمه، والوجه المقابل له شاذ ضعيف. انظر العزيز ٣/٣٦٧؛ وروضة  
 الطالبين ٣/٦٠.

(٣) في ط: ذلك

(٤) وأصحهما أنه يلزمه العمل بما أخبره زيد. انظر روضة الطالبين ٣/٦١؛ والمجموع ٧/٢٤٠.

وهذا كما / (١) [لو] (٢) قال لزوجته إذا حضت فأنت طالق، فقالت: حضت  
فإن قبول قولها يلزمه ؛ لأن معرفة حيضها لا يعلمه إلا من جهتها (٣) ، وكذلك  
لو قال لها: اختاري فقالت: اخترت. ثم قالت: نويت الطلاق. فقال: كذبت. فإن  
قبول قولها يلزمه ؛ لأن ما نوته لا يعلم إلا من جهتها (٤).

والوجه الثاني: أنه يلزمه العمل بما وقع له دون قوله الذي كذب فيه ؛ لأن  
الحج عبادة ، والعبادات تنعقد بالنيات دون الألفاظ فإذا وقع له ما نواه كان  
الاعتبار به دون لفظه.

فرع [آخر] (٥) إذا علق إحرامه على إحرام زيد فقال له زيد أحرمت بعمره ثم  
بان بعد أنه كان أحرم بالحج فإننا نتبين أن إحرامه انعقد بالحج فإن كان  
وقت / (٦) الحج قد فات فإنه يتحلل من إحرامه للفوات ويذبح شاة وهل تجب  
الشاة في ماله أو في مال زيد؟ في ذلك وجهان (٧): أحدهما: أنها تجب في مال زيد  
لأنه هو الذي غره بقوله. والوجه الثاني: أنها تجب في ماله لأنه هو الذي ألزم  
نفسه حكم زيد بالتفريط من جهته.

---

(١) نهاية ل ١٤١ من ط

(٢) ساقطة من ط

(٣) إذا علق طلاق امرأته بحيضها فقالت: حضت ؛ فإن صدقها طلقت ، وإن كذبها فالحق قولها مع

يتمينها للتعليل المذكور. انظر المذهب مع المجموع ٣١٣/١٨ ، وعمدة السالك ص ٢١٧ .

(٤) إذا خير الزوج زوجته فقالت: اخترت ونوى بذلك الطلاق وقع الطلاق ولو كذبها ، وأما إذا لم

ينوى أو نوى أحدهما دون الآخر لم يقع الطلاق.

انظر المذهب مع المجموع ٢٥٢/١٨ .

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) نهاية ل ٢٠٧ من أ

(٧) وأصحهما أن الشاة تجب في ماله. انظر حلية العلماء ٢٨٠/٣ ؛ وروضة الطالبين ٦١/٣ .

فرع آخر إذا قال إحراما كإحرام زيد ثم تبين أن زيدا أحرم إحراما فاسدا  
ففي ذلك وجهان (١): أحدهما: أن إحرامه لا ينعقد لأنه علقه على إحرام فاسد  
،والفاسد لا يصلح فعله.

والثاني: أن إحرامه ينعقد مطلقا صحيحا لأنه علق صفته على صفة إحرام زيد  
فإذا كانت الصفة فاسدة / (٢) بطلت وبقي أصل الإحرام على الصحة ونظير هذه  
المسألة أن ينذر صلاة فاسدة فمن أصحابنا من قال: لا ينعقد نذره أصلا. (٣)  
ومنهم من قال: ينعقد نذره ويكون ذكره صفة الصلاة لغوا وتلزمه صلاة  
صحيحة .

فرع آخر إذا قال: إذا طلعت الشمس فأنا (محرم) (٤) ففي ذلك وجهان (٥):  
أحدهما: أن إحرامه ينعقد وهو بمثابة قوله إحراما كإحرام فلان .  
والثاني: أن إحرامه لا ينعقد لأنه علق أصله على شرط ويفارق قوله إحراما  
كإحرام فلان لأن أصل الإحرام انعقد في الحال وإنما علق صفته على شرط يوجد  
في ثاني الحال فلم يضره.

---

(١) وأصحهما أن إحرامه ينعقد. انظر المجموع ٢٤٠/٧ ؛ والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص  
١٤١ .

(٢) نهاية ل ٢٠٩ من ب

(٣) وهو الأصح من الوجهين. انظر روضة الطالبين ٦١/٣ ؛ والمجموع ٢٤٠/٧ .

(٤) في ط : يحرم

(٥) أصحهما عند الدارمي ، وابن القطان : لا ينعقد. وقال الرافعي : بقياس تجويز تعليق أصل الإحرام  
بإحرام الغير تجويز هذا. انظر حلية العلماء ٢٨١/٣ ؛ والعزير ٣٦٨/٣ ؛ والمجموع ٢٤٢/٧ .

فرع آخر إذا قال: أنا محرم إن شاء الله قال القاضي أبو حامد: ينعقد إحرامه في الحال ولا يؤثر فيه استثناءه فقليل له أليس لو قال لعبدته أنت حر إن شاء الله صح استثناءه فيه فما الفرق؟ قال: الاستثناء يؤثر في النطق ولا يؤثر في النيات والعق ينعقد بالنطق فلذلك أثر الاستثناء فيه والإحرام ينعقد بالنية فلم يؤثر الاستثناء فيه

[فقليل: أليس لو قال لزوجته أنت خلية إن شاء الله ونوى الطلاق أثر الاستثناء فيه] (١) فقال: إنما كان كذلك لأن النية مع الكناية في الطلاق بمنزلة اللفظ الصريح فلذلك صح الاستثناء فيه (٢) والله أعلم [بالصواب] (٣).

**فصل: التلبية في الحج سنة (٤)؛ لقوله تعالى: ﴿فمن فرض فيهن الحج﴾ (٥) قال**

ابن عمر رضي الله عنهما: فرض الحج التلبية (٦).

وروى الشافعي بإسناده أن رسول الله ﷺ كان يلي راکبا وماشيا وقائما

وقاعدا ومضطجعا (٧).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) نقل النووي في المجموع ٢٤٣/٧ هذا الفرع كله عن القاضي أبي الطيب .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) وهو المذهب . انظر الحاوي الكبير ٨٨/٤ ؛ والمجموع ٢٦٠/٧ .

(٥) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٢١/٤ رقم ٣٥٥٤ ؛ والبيهقي في الكبرى ٣٤٢/٤ ؛ وابن أبي حاتم

تفسيره ٣٤٦/١ رقم ١٨٢٠ من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار المدني عن ابن عمر قوله: ﴿

فمن فرض فيهن الحج﴾ قال: من أهل الحج . وهذا لفظ ابن جرير ، ولفظ ابن أبي حاتم: من أهل

فيهن .

(٧) رواد الشافعي في الأم ٢٣٤/٢ ؛ وعنه البيهقي في الكبرى ٤٣/٥ عن سعيد بن سالم عن عبد الله

بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلي راکبا ونازلا ومضطجعا . وهذا موقوف .

وروي أن سعيد بن جبير كان يوقظ الناس في المسجد الحرام ويقول: لهم لبوا

فإني سمعت ابن عباس يقول التلبية: زينة الحج. (١)

**مسألة : قال الشافعي: ويرفع صوته بالتلبية (٢).**

وهذا كما قال ، السنة أن يرفع الرجل صوته بالتلبية لما روى خلاد بن

السائب (٣) عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: أتاني آت من ربي فقال: مر أصحابك

أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية (٤).

وروي أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا لا يبلغون الروحاء (٥) حتى تبسح (٦)

حلوقهم من التلبية (٧) .

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤/٤٦٤ عن أيوب قال: رأيت سعيد بن جبير يوقظ ناسا من أهل اليمن في

المسجد ويقول: قوموا لبوا فإن زينة الحج التلبية. وقال ابن عبد البر في الاستذكار ١١/١٢١: قال

ابن عباس هي زينة الحاج . ولم يذكر له إسنادا.

(٢) مختصر المزني مع الأم ٩/٧٤

(٣) خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد الأنصاري الخزرجي مختلف في صحبته . قال الحافظ: ثقة

.. ورواه من زعم أنه صحابي . انظر الإصابة ١/٤٥٤ ، والتقريب ١/٢٧٥ .

(٤) تقدم تخريجه في ص ٨٨

(٥) الروحاء من عمل الفرع ، وبينها وبين المدينة النبوية ستة وثلاثون ميلا ، جاء ذلك في صحيح

مسلم ١/٢٩٠ رقم ١٥ (٣٨٨) وقيل غير ذلك.

انظر معجم البلدان ٣/٧٦ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ٣/١٣٢ .

(٦) قال ابن الأثير في النهاية ١/٩٩: البحة بالضم غلظة في الصوت يقال: ببح يحوحا .. ورجل أبح

بين الببح إذا كان ذلك فيه خلقة .

(٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥/٤٣ من حديث عائشة رضي الله عنها بسند فيه أبو حريز ،

وضعفه البيهقي وقال: ورواه عمر بن صهبان وهو ضعيف عن أبي الزناد عن أنس بن مالك .

قلت: حديث أنس هذا أخرجه الطبراني في الأوسط ٦/٢٨٢ رقم ٦٤١٨ من هذا الوجه . وقال: لم

يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا عمر بن صهبان ولا عن عمر إلا عيسى بن يونس تفرد به

موسى بن أعين . إلهـ . وعمر بن صهبان ضعيف كما في مجمع الزوائد ٣/٢٢٤ ، وقد ذكرت آنفا

أن البيهقي وضعفه .

وروي عن ابن عمر أنه كان إذا لبى طن الجبل (١)(٢).

مسألة : قال: ويلبي المحرم قائما وقاعدا (٣). الفصل إلى آخره .

وهذا كما قال. الكلام ههنا في ثلاثة فصول أحدها زمان التلبية . والثاني: موضع

التلبية. والثالث/(٤): ما التلبية؟

فأما زمانها فليس لها زمان يختص به بل هي مستحبة في كل وقت (٥) ؛ لما

ذكرناه عن ابن (٦) عمر قال: كان رسول الله ﷺ يلبي راكبا وماشيا وقائما

وقاعدا ومضطجعا (٧) .

وروي أن رجلا سأل محمد بن الحنفية (٨) أيلبي الجنب؟ فقال: نعم. (٩)

وأما موضع التلبية فليس لها موضع تختص به بل كل موضع يستحب فيه ذكر

الله تعالى فالتلبية فيه مستحبة.

---

(١) قوله : طن الجبل : أي سمع له طنين ، والطنين صوت الشيء الصلب . انظر النهاية ١٤٠/٣ .

(٢) أخرجه ابن حزم في المحلى ٨٢/٥ من طريق سعيد بن منصور بسنده عن بكر بن عبد الله المزني قال

: سمعت ابن عمر يرفع صوته بالتلبية حتى أتي لأسمع دوي صوته بين الجبال .

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩

(٤) نهاية ل ١٤٢ من ط

(٥) الأم ٢٣٤/٢

(٦) نهاية ل ٢١٠ من ب

(٧) تقدم تخريجه في ص ٨١٧

(٨) محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب ، القرشي الهاشمي ، أبو القاسم ، ويقال : أبو عبد الله المدني

، المعروف بابن الحنفية وهي أمه واسمها خولة بنت جعفر بن قيس ، كانت من سبي اليمامة الذين

سباهم أبو بكر الصديق . كان ثقة عالما ، مات سنة إحدى وثمانين .

انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٩١/٥ — ١١٦ ، وتذيب الكمال ١٤٧/ ٢٦ وما بعدها .

(٩) أخرجه الشافعي في الأم ٢٣٤/٢ قال : بلغني عن محمد بن الحنفية أنه سئل أيلبي المحرم وهو جنب ؟

فقال : نعم .



وتكره (في) (١) الأكلية ومواضع النجاسات تنزيها لذكر الله تعالى (٢).  
وأما المساجد فقال الشافعي في الجديد: تستحب التلبية في كل المساجد وقال  
في القديم لا تستحب إلا في المساجد الثلاثة المسجد الحرام ومسجد الخيف بمكة  
ومسجد إبراهيم بعرفة (٣)، وإليه ذهب مالك (٤).

واحتج من نصره بأن المناسك تختص بهذه المساجد الثلاثة فاخص استحباب  
التلبية بها.

وعلة القول الجديد أن كل ذكر استحب في هذه المساجد استحب في كل  
المساجد أصله الأذان وتلاوة القرآن .

وتستحب التلبية عند اضطمام الرفاق جمع رفقة، وسميت رفقة لأن بعضهم  
يرتفق ببعض (٥).

وتستحب التلبية عند الإشراف والهبوط وخلف الصلوات واستقبال الليل  
والنهار ووقت السحر (٦).

---

(١) في أوط فيه

(٢) نقله النووي في المجموع ٢٦٠/٧ عن المصنف

(٣) قوله الجديد هو الأصح ، والقولان في أصل التلبية عند الجمهور ، وجعلهما إمام الحرمين في  
استحباب رفع الصوت . انظر الحاوي الكبير ٨٩/٤ والمهذب والمجموع ٢٥٣/٧ ، ٢٥٩ ؛ والبيان

ل ٣٣ أ

(٤) المشهور من مذهب مالك أنه يلي في المساجد كلها ولكن لا يرفع صوته إلا في المسجد الحرام  
ومسجد الخيف ، وروي عنه أنه يرفع صوته في جميع المساجد . انظر منسك خليل ص ٢٩ ؛ وعقد

الجواهر الثمينة ٣٩٦/١ ؛ والاستذكار ١١٩/١١

(٥) قال الأزهرى في الزاهر ص ٢٦٢ في معنى (اضطمام الرفاق) : أي عند اجتماع وانضمام بعضهم  
إلى بعض وهو افتعال من الضم . والرفاق جمع رفقة وهي الجماعة يترافقون فينزلون معا ،  
ويحتملون معا ، ويرتفق بعضهم بمعونة بعض .

(٦) انظر الأم ٢٣٣/٢ ؛ والعزير ٣٨٢/٣ .

ولا تستحب التلبية في الطواف (١) ؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : لا تلب وأنت تطوف (٢) . ولا يخالف له .

وقال سفيان : ما رأيت أحدا يلي في الطواف إلا عطاء بن السائب (٣) (٤) .

وهذا حكاية سفيان على سبيل التكره ؛ لمخالفة [عطاء] (٥) الإجماع (٦) .

ولا تستحب التلبية في السعي بين الصفا والمروة لأن هناك ذكرا يختص به غير

التلبية فكان الإتيان بالذكر المخصوص أولى (٧) ، فإن لى في الطواف والسعي فلا شيء عليه لأن أكثر ما فيه أنه ترك الأفضل إلى الأدنى .

---

(١) لا يلي في طواف الإفاضة والوداع بلا خلاف ؛ لخروج وقت التلبية . وفي استحباب التلبية في طواف القدوم قولان : أصحهما وهو قوله الجديد لا تستحب ، وعليه اقتصر المصنف . والثاني وهو قوله القديم : يلي ولا يجهر بما . انظر روضة الطالبين ٧٣/٣ ؛ والمجموع ٢٥٩/٧

(٢) روى مالك ٣١٠/١ رقم ٧٧٠ عن نافع أن ابن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم ، حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم يلي حتى يغدو من منى إلى عرفة ، فإذا غدا ترك التلبية ، وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم .

وروى مالك ٣١١/١ رقم ٧٧١ أيضا وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٤٣/٥ عن ابن شهاب أنه كان يقول : كان عبد الله بن عمر لا يلي وهو يطوف بالبيت .

ولم أجده من وقوله والله أعلم . وقال الحافظ في التلخيص ٤٦٠/٢ حديث ابن عمر أنه كان يقول : لا يلي الطائف ، لم أجده هكذا ... إلخ .

(٣) عطاء بن السائب ، أبو محمد ، ويقال : أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط ، وكان مسن كبار العلماء ولكنه ساء حفظه في أواخر عمره مات سنة ست وثلاثين ومائة .

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١١٠/٦ ؛ والتقريب ٦٧٥/١ .

(٤) ذكره الماوردي في الخاوي الكبير ٩٠/٤ ؛ وابن قدامة في المغني ١٠٧/٥

(٥) ساقطة من ط

(٦) في حكاية الإجماع في هذه المسألة نظر ؛ لأنه نقل عن ابن عباس وربيعة بن أبي عبد الرحمن وابن

أبي ليلى مثل قول عطاء بن السائب ، ولو كان في المسألة إجماع لما خالفه الشافعي في قوله القديم

انظر المغني ١٠٧/٥

(٧) في استحباب التلبية في السعي قولان : أصحهما وهو قوله الجديد ، وعليه اقتصر المصنف : لا تستحب .

وأما التلبية ما هي؟ فهي مأخوذة من الإقامة يقال: ألب بالمكان إذا أقام به  
فكان الملبى يقول: أنا مقيم على طاعتك. (١) وقوله: لبيك تنية لا واحد لها  
(وتقديرها) (٢) إقامة بعد إقامة (٣) وهي بمثابة قولهم: حنانيك لأنها تنية لا واحد لها  
وتقديرها أحن إليك مرة بعد مرة (٤).

مسألة قال: والتلبية أن يقول: لبيك اللهم لبيك (٥). إلى آخر الفصل.  
وهذا كما قال: روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يقول لبيك اللهم لبيك  
، لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك (٦). وبعض  
الرواة يقول: أن الحمد بفتح / (٧) الألف فمن فتحها كان تقديره : بأن الحمد  
والنعمة لك. ويكون خبرا ماضيا ومن كسر الألف كان خبرا مستأنفا (٨).

---

والثاني : تستحب ، ولكن لا تجهر بها . انظر العزيز ٣/ ٣٨٢ ؛ والإيضاح في مناسك الحج والعمرة  
ص ١٤٤

(١) انظر الصحاح ١/ ٢١٦ ؛ وتاج العروس ٤/ ١٨٤ مادة لب  
(٢) في ط : وتقديره .

(٣) الصحاح ١/ ٢١٦ ؛ وتاج العروس ٤/ ١٨٤ مادة لب .

(٤) قال في لسان العرب ٣/ ٣٦٧ مادة حن : فمعنى حنانيك : تحنن علي مرة بعد أخرى ، وحنانا بعد  
حنان ، قال ابن سيدة : يقول كلما كنت في رحمة منك وخير فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر  
من رحمتك ، هذا معنى التنية عند سيويه في هذا الضرب .

(٥) مختصر المزني مع الأم ٩/ ٧٤

(٦) أخرجه البخاري مع الفتح ٣/ ٤٧٧ ، رقم ١٥٤٩ ؛ ومسلم ٢/ ٨٤١ رقم ١٩ ( ١١٨٤ ) عن  
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم « لبيك اللهم لبيك  
... الحديث .

(٧) نهاية ل ٢٠٨ من أ

(٨) قال الحافظ في الفتح ٣/ ٤٧٨ : والكسر أجود عن الجمهور ، وقال ثعلب لأن من كسر جعل معناه  
: إن الحمد لك على كل حال ، ومن فتح قال معناه : لبيك لهذا السبب ، ونقل عن ابن دقيق العيد  
مثله .

ويستحب أن لا يزداد على هذه الكلمات في التلبية ؛ لأنها تلبية رسول الله ﷺ. (١) وروى أن سعد بن مالك / (٢) سمع ابن أخيه يقول: لبيك يا ذا المعارج (٣) فقال: إنه ذو المعارج ولكن ما هكذا كنا نقول على عهد رسول الله ﷺ (٤).  
فإن هو زاد على التلبية التي ذكرناها فإن الشافعي قال: لا يضيق أن يزيد عليها (٥).

(١) الأم ٢٣١/٢، ٢٣٢؛ ومختصر المزني مع الأم ٧٤/٩

(٢) نهاية ل ٢١١ من ب

(٣) قال ابن الأثير في النهاية ٢٠٣/٣: في أسماء الله تعالى ذو المعارج ، المعارج المصاعد والدرج ، واحداها معرج ، يريد معارج الملائكة إلى السماء وقيل المعارج الفواضل العالية .

(٤) أخرجه أحمد ١٧٢/١ ؛ وأبو يعلى في مسنده ٧٧/٢ ، ٧٨ ، رقم ٣٦ ( ٧٢٤ ) والشافعي في الأم ٢٣٢/٢ ؛ وابن أبي شيبه ٢٨٢/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٤٥/٥ ؛ ومعرفة السنن ٥/٤ ؛ والبخاري — كشف الأستار — ١٥/٢ ، رقم ١٠٩٤ عن محمد بن عجلان عن عبد الله بن سلمة أو عبد الله بن أبي سلمة أنه قال : سمع سعد بعض بني أخيه وهو يلبي : يا ذا المعارج ، فقال سعد : المعارج ؟ إنه لذو المعارج وما هكذا كنا نلبي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال في مجمع الزوائد ٢٢٣/٣ : رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري ورجال الصحيح إلا أن عبد الله لم يسمع من سعد بن أبي وقاص والله أعلم .

قلت : هذا الذي أنكره سعد بن أبي وقاص أثبتته جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، فقد روى أبو داود ٤٠٤/٢ رقم ١٨١٣ ؛ وابن خزيمة ١٧٣/٤ ، رقم ٢٦٢٦ بإسنادهما عن جابر وفيه : والناس يريدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبى صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا . وهذا لفظ أبي داود . وصححه الأعظمي في تحقيقه لصحيح ابن خزيمة ؛ والألباني في صحيح سنن أبي

داود ٣٤١/١ رقم ١٥٩٨

(٥) انظر الأم ٢٣٢/٢

وإن رأى في حال تليته شيئاً يعجبه استحَبَّ [له] (١) [أن يقول اللهم] (٢) إن العيش عيش الآخرة. لما روى مجاهد أن رسول الله ﷺ رأى ازدحام الناس عليه وصدوفهم عنه (٣) فكأنه أعجبه ذلك فقال: «ليكن إن العيش عيش الآخرة». (٤) ويستحب له إذا فرغ من التلبية أن يصلي على النبي ﷺ (٥)؛ لما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ورفعنا لك ذكرك﴾ (٦) قال لا أذكر إلا ذكرت معي. (٧)

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) قوله: صدوفهم أي ميلهم عنه. النهاية ١٧/٣ .

(٤) أخرجه الشافعي في الأم ٢٣٢/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٤٥/٥ ؛ ومعرفة السنن ٥/٤ عن طريق ابن جريج قال أخبرني حميد الأعرج عن مجاهد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية: «ليكن اللهم ليكن ، ليكن لا شريك لك ، ليكن إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال: حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هو فيه فزاد فيها: «ليكن إن العيش عيش الآخرة» .

قال ابن جريج: وحيث أن ذلك يوم عرفة. وهذا مرسل صحيح ، صحيح إسناده النووي في المجموع ٢٥٦/٧ .

(٥) الأم ٢٣٤/٢

(٦) من الآية ٤ من سورة الشرح

(٧) أخرجه ابن حبان — الإحسان — ١٧٥/٨ رقم ٣٣٨٢ ؛ وابن جرير في تفسيره ٢٣٥/٣٠ ؛ وأبو يعلى في مسنده ٥٢٢/٢ رقم ٤٠٦ ؛ وعزاه ابن كثير في تفسيره ٥٢٦/٤ إلى ابن أبي حاتم من طرق عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: أتاني جبريل فقال إن ربي وبك يقول كيف رفعت ذكرك قال الله أعلم. قال إذا ذكرت ذكرت معي . وذكره ابن أبي حاتم في تفسيره ٣٤٤٥/١٠ ، رقم ١٩٣٩٣ عن أبي سعيد به بغير إسناد .

وضعه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه للإحسان .

ويسأل الله رضاه والجنة ويستعيز برحمته من النار (١)؛ فإن خزيمه بن ثابت (٢)  
روى عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا فرغ من تليته فعل ذلك. (٣)

وإن سلم عليه إنسان رد عليه السلام؛ لأن (٤) الرد فريضة والتلبية نافلة ولا  
يجوز ترك الفريضة لأجل النافلة وإذا كان يلي فيستحب له أن لا يقطع التلبية  
(للتشاغل) (٥) بأمر الدنيا لأنه في قرابة وطاعة فالاشتغال بذلك أولى.

مسألة : قال: والمرأة في ذلك كالرجل إلا ما أمرت به من التستر وأستر لها أن  
تخفض صوتها بالتلبية (٦) .

وهذا كما قال، المرأة في التلبية كالرجل سواء غير أن المستحب لها خفض  
الصوت (٧)؛ لأنه أستر [لها] (٨) ولذلك لم يجز أن تؤذن للرجال (٩)

---

(١) الأم ٢٣٤/٢

(٢) خزيمه بن ثابت بن الفاكه بالفاء وكسر الكاف ابن ثعلبة الأنصاري الأوسي من السابقين الأولين  
شهد بدرًا وما بعدها ، وقيل : أول مشاهدته أحد جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة  
رجلين ، كف سيفه في معركة الجمل حتى قتل عمار بصفين فسل سيفه وقاتل مع علي رضي الله  
عنهما حتى قتل .

انظر الإصابة ٤٢٥/١ .

(٣) أخرجه الشافعي في الأم ٢٣٤/٢ ؛ والدارقطني ٢٣٨/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٤٦/٥ عن  
صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة بن خزيمه بن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم به .  
قال في مجمع الزوائد ٢٢٤/٣ رواه الطبراني في الكبير وفيه صالح بن محمد بن زائدة وثقه أحمد وضعفه  
نحلق . وكذلك قال الحافظ في التلخيص الجبير ٤٥٩/٢ .

(٤) نهاية ل ١٤٣ من ط

(٥) في أ و ب : للتشاغل .

(٦) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩ .

(٧) الأم ٢٣٢/٢

(٨) ساقطة من ط

(٩) المجموع ١٠٨/٣ .

وإذا قرأت وبقرها رجال خفضت صوتها ، وإذا ناهيا في صلاتها شيء  
 صفقت (١). فإن خالفت ورفعت صوتها بالتلبية كره لها ذلك كراهية تنزيه لا  
 كراهية تحريم (٢)؛ لأن صوتها ليس بعورة (٣). والدليل على أن صوتها ليس بعورة  
 أن الخنعمية استفتت رسول الله ﷺ (٤) وكذلك هند (٥) زوجة أبي سفيان (٦) وسمع  
 رسول الله ﷺ صوتها (٧) ، ولو كان عورة لم يسمعه.

فإن قيل: [قد قلتم] (٨) إنه مكروه ، والنبي ﷺ لا يفعل المكروه .

(١) المنهاج مع مغني المحتاج ١/١٩٨ .

(٢) المنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٨١ ؛ والمجموع ٧/٢٥٩ .

(٣) ينظر شرح مسلم للنووي ٩/٩٨ ؛ وفتح الباري ٤/٨٤ .

(٤) تقدم تخرجه في ص ٥٥٨

(٥) هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشية العبشمية ، والددة معاوية بن أبي  
 سفيان ، أخبرها قبل الإسلام مشهورة ، وشهدت أحدا وفعلت ما فعلت بحمزة ، ثم أسلمت يوم  
 الفتح وقالت فيبيعة النساء عند قوله ﴿ ولا يسرقن ولا يزنين ﴾ وهل تزني الحرة ؟ وعند قوله ﴿ ولا يقتلن أولادهن ﴾ قالت : ربيناهم صغارا وقتلتهم كبارا .

توفيت في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنهم أجمعين . انظر ترجمتها في الإصابة ٤/٤٢٦  
 (٦) أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي والد معاوية صحابي شهير  
 أسلم عام الفتح ، وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، مات سنة  
 اثنتين وثلاثين وقيل بعدها . انظر ترجمته في الإصابة ٢/١٧٨ وما بعدها .

(٧) أخرج حديث هند المشار إليه البخاري مع الفتح ٤/٤٧٣ ، ٤٧٤ ، رقم ٢٢١١ ؛ ومسلم  
 ٣/١٣٣٨ ، رقم ١٧١٤ عن عائشة رضي الله عنها : قالت هند أم معاوية لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم : إن أبا سفيان رجل شحيح فهل علي جناح أن آخذ من ماله سرا ؟ قال : « خذي  
 أنت وبنوك ما يكفيك بالمعروف » . وهذا لفظ البخاري .

(٨) ساقطة من ط

(فالجواب) (١) أنه مكروه كراهية تنزيه ، وما كان هذا سبيله ففعل غيره  
أفضل منه ، ولا يدل ذلك على تحريمه ، وقد يفعل رسول الله ﷺ الأفضل تارة ولا  
يفعله (تارة) (٢).

وجواب آخر وهو أنه مكروه في حقنا خوف الفتنة وأما في حق رسول الله  
ﷺ فغير مكروه ؛ لأن الله أيده بالعصمة وأمنه من الفتنة ولهذا روي أن الخثعمية  
استفتته والفضل بن (عباس) (٣) رديفه فحال بينه وبينها وقال / (٤) : «رأيت غلاما  
شابا وجارية فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان» (٥). والله أعلم بالصواب.

---

(١) في أ و ب : والجواب

(٢) في ط : أخرى

(٣) في ط العباس

(٤) نهاية ل ٢١٢ من ب

(٥) تقدم تخريج أصل هذا الحديث في <sup>٥٨</sup> دون قوله : وقال : رأيت غلاما شابا وجارية فخشيت أن  
يدخل بينهما الشيطان . وهذا أخرجه الترمذي ٢٣٢/٣ رقم ٨٨٥ وأحمد ٧٥/١ ، ٧٦ ، ١٥٧ ،  
وابنه عبد الله في زوائده على المسند ٧٦/١ من طريق عبد الرحمن بن الحارث عن زيد بن علي بن  
حسين بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفيه : فقلل  
العباس : يا رسول الله لم لويت عنق ابن عمك ؟ قال رأيت شابا وشابة ، فلم آمن الشيطان بينهما  
... الحديث . وهذا لفظ الترمذي والإمام أحمد . وفي لفظ آخر لأحمد : قال : رأيت شابا وشابة  
فخفت الشيطان عليهما . ولفظ عبد الله في موضع الشاهد : قال إني رأيت غلاما شابا وجارية شابة  
فخشيت عليهما الشيطان .

قال الترمذي : حديث علي حديث حسن صحيح لا نعرفه من حديث علي إلا من هذا الوجه ، من  
حديث عبد الرحمن بن الحارث بن عياش ، وقد رواه غير واحد عن الثوري مثل هذا ... إلخ .  
وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ ، رقم ٧٠٢ .



**فصل :** السنة عندنا تلبية رسول الله ﷺ التي رواها ابن عمر رضي الله عنهما

عنه. (١) ولا تستحب الزيادة عليها ، فمن زاد عليها فعل مباحا غير مسنون ولا

مكروه. (٢) وقال أصحاب أبي حنيفة: الزيادة على ذلك حسنة. (٣)

واحتج من نصرهم بما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا

لي: «لبيك إله الحق». (٤)

وروي أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يزيد لبيك وسعديك والخير في

يديك والرغبة إليك والعمل. (٥)

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٨٢٢

(٢) الأم ٢٣١/٢ ، ٢٣٢ ؛ والمجموع ٢٥٩/٧ .

(٣) المبسوط ١٨٧/٤ ؛ والهداية مع فتح القدير ٣٤٢/٢ .

(٤) أخرجه الشافعي في الأم ٢٣١/٢ ؛ وأحمد ٣٤١/٢ ؛ والنسائي ١٧٥/٥ ، رقم ٢٧٥١ ؛ وابن

ماجة ٩٧٤/٢ ، رقم ٢٩٢٠ ؛ والحاكم ٤٤٩/١ ؛ وابن حبان — الإحسان — ١٠٩/٩ — ١١٠

، رقم ٣٨٠٠ ؛ وابن أبي شيبة ٢٨٣/٤ ؛ والدارقطني ٢٢٥/٢ ؛ وأبو نعيم في الحلية ٤٢/٩ ؛

والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٢٥/٢ ، وابن خزيمة ١٧٢/٤ ، رقم ٢٦٢٤ .

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي . وقال في التعليق المغني على الدارقطني ٢٢٥/٢ : الحديث رواه

كلهم ثقات . وصححه أيضا الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١٥٥/٢ ، رقم ٢٣٦٢ ، وشعيب

الأرنؤوط في تحقيقه للإحسان ١١٠/٩ .

(٥) أخرجه مسلم ٨٤١/٢ ، ٨٤٢ ، رقم ١٩ ، ٢٠ (١١٨٤) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وأن عمر رضي الله عنه كان يقول: لبيك رهبة منك ورغبة إليك. (١) وأن ابن مسعود

رضي الله عنه كان يقول: لبيك عدد التراب. (٢)

قالوا: ولأنه زاد على التلبية المشهورة فلم تكن الزيادة مكروهة كما لو زاد

: اللهم إن العيش عيش الآخرة .

قالوا: ولأن التلبية ذكر يقصد به الثناء على الله والتحميد له فلم تكره الزيادة

عليه كالتشهد.

ودليلنا ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يقول: «لبيك

اللهم لبيك» (٣) إلى آخر الحديث فهو المسنون لأن النبي ﷺ قال: «خذوا عني

مناسككم». (٤) وروي أن سعدا سمع ابن أخيه يقول: لبيك ذا المعارج فقال: إنه

ذو المعارج ولكن ما هكذا كنا نقول على عهد رسول الله ﷺ. (٥)

ولأن الحج عبادة والتلبية شعارها فلم تستحب الزيادة عليه كالأذان لما كان

شعار الصلاة لم تستحب الزيادة عليه.

---

(١) روى ابن أبي شيبة ٢٨٣/٤ بسنده عن المسور بن مخرمة قال: كانت تلبية عمر: لبيك اللهم لبيك ،

لبيك لا شريك لك ، لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، لبيك مرغوبا أو مرهوبا

، لبيك ذا النعماء والفضل الحسن .. الخ .

وروى مسلم ٨٤٣/٢ رقم ٢١ ( ١١٨٤ ) عن ابن عمر أنه كان يقول : كان عمر بن الخطاب

رضي الله عنه يهل بإهللال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ، ويقول : لبيك

اللهم لبيك ، لبيك وسعديك ، والخير في يديك ، لبيك والرغاء إليك والعمل .

(٢) عزاه الزيلعي في نصب الراية ٢/٣٥٥ ، والحافظ في الدراية ١٠/٢ إلى إسحاق بن راهويه ، وأبي

يعلى الموصلي في مسنديهما . ولم أجده في مسند أبي يعلى ، ولا في المطالب العالية والله أعلم .

(٣) تقدم تخريجه في ص ٨٢٢

(٤) أخرجه مسلم ٩٤٣/٢ رقم ٣١٠ ( ١٢٩٧ ) عن جابر رضي الله عنه .

(٥) تقدم تخريجه في ص ٨٢٣

فإن قيل: المعنى في الأذان أنه لا يستحب تكراره فلذلك لم تستحب الزيادة عليه وليس كذلك التلبية فإن تكرارها [يستحب] (١) فاستحب الزيادة عليها .  
 فالجواب أن معنى الأصل يبطل بالتشهد فإنه لا يستحب تكراره والزيادة عليه مستحبة ومعنى الفرع يبطل بالتكبيرات أيام التشريق آثار الصلوات فإنها تتكرر ولا تستحب الزيادة عليها فبطل ما ذكروه.

فأما الجواب عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه فمن وجهين: [أحدهما] (٢) / (٣): أن قوله: الحق بمثابة قولهم: اللهم ، فليس هناك زيادة (٤).  
 والثاني: أن النبي ﷺ قاله بيانا للجواز وكذلك نقول إنه جائز والذي نقله ابن عمر هو المستحب لمواظبة النبي ﷺ عليه.  
 وأما الجواب عما احتجوا به من أخبار الصحابة فليس فيها أكثر من أنهم قللوا ذلك ونحن نجيز قوله، وخلافنا إنما هو التلبية / (٥) المشهورة فلم تكن الزيادة مكروهة / (٦)، فهو أنا نقول بموجبه، وأن الزيادة ليست مكروهة بل هي مباحة وليس في ذلك وقع الخلاف (وإنما) (٧) خلافنا في الأفضل.

(١) ساقطة من ط

(٢) ساقطة من أ

(٣) نهاية ل ١٤٤ من ط

(٤) الأم ٢٣٢/٢

(٥) نهاية ل ٢٠٩ من أ

(٦) نهاية ل ٢١٣ من ب

(٧) في أ و ب : وإن .

ثم قياسهم على قوله ﷺ «اللهم إن العيش عيش الآخرة» غير صحيح لأنه  
مأثور عن رسول الله ﷺ كان يديم قوله إذا رأى (ما) (١) يعجبه وليست الزيادة  
التي ذكروها كذلك .

وأما الجواب عن قولهم: [إن التلبية] (٢) ذكر يقصد بها الثناء على الله تعالى  
والتحميد له فهو أن ذلك غير صحيح بل المقصود (بالتلبية) (٣) إجابة دعوة  
إبراهيم عليه السلام .

والمعنى في التشهد أن الزيادة عليه لا تختلط به فلذلك استحبت وأما الزيادة  
على التلبية المسنونة فإنها تختلط بها فلم تستحب لذلك .

**مسألة :** قال الشافعي: ولها أن تلبس القميص والقباء (٤) والدرع والخمار  
والسراويل والخفين والقفازين (٥) (٦) .

وهذا كما قال . المرأة في الإحرام كالرجل غير أنها تخالفه فيما عاد إلى سترها  
فيجوز لها لبس القميص المخيط والسراويل والدرع السابغ والقباء والخفين  
والجوربين وتغطي رأسها بخمارها (٧) .

---

(١) في ط : شينا

(٢) ساقطة من ط

(٣) في أ التلبية

(٤) القباء ثوب يلبس فوق الثياب ، أو القميص ، ويتمنطق عليه ويجمع على أقبية . انظر المعجم

الوسيط ٧١٣/٢ ، والقاموس المحيط ٣٧٨/٤

(٥) القفازين : سيأتي معناهما في كلام المصنف قريبا .

(٦) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩

(٧) الحاوي الكبير ٩٢/٤ — ٩٣

وأما لبس القفازين وهما شيء من جلود كالكفين تُدخل اليدان فيها إلى أن يتوارى الكفان كالذي يلبسه (البازيان) (١) فاحتلف قول الشافعي فيه فقال في (كتاب) (٢) الحج الصغير والكبير وفي الإملاء وفي القلسم: لا يجوز للمحرمة لبسه (٣). وإلى ذلك ذهب مالك (٤)، وأحمد (٥)، وإسحاق (٦)، وروى عن ابن عمر (٧) وعائشة (٨) رضي الله عنهم .

وقال في كتاب الحج الأوسط: يجوز لها لبسه (٩). وإليه ذهب أبو حنيفة (١٠)، وروى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه كان يلبس (بناته) (١١) القفازين وهن محرمات (١٢).

(١) في أ و ب : البازتارة . قال في القاموس المحيط ١٧٣/٢ : الباز البازي ج أبواز ، وجمع البازي بزة .. ويقال : باز ، وبازان ، وأبواز ، وباز ، وبازيان ، وبواز .

(٢) في أ و ب : كتابي

(٣) مختصر الحج الصغير في الأم ٣٤٣/٢ ؛ والحاوي الكبير ٩٣/٤ ؛ والمجموع ٢٧٦/٧ .

(٤) انظر التلقين ٥٢٦/١ ؛ وبداية المجتهد ٣٢٨/١ ؛ ومنسك خليل ص ٤٢ ؛ والإشراف ٢٢٥/١ .

(٥) انظر المغني ١٥٨/٥ ؛ والمقنع والشرح الكبير والإنصاف ٣٥٩/٨ ، ٣٦٠ .

(٦) انظر المغني ١٥٨/٥ ؛ والشرح الكبير ٣٦٠/٨

(٧) أخرجه مالك ٣٠١/١ ، رقم ٧٣٩ ؛ وأبو داود ٤١٢/٢ ؛ وابن أبي شيبة ٣٦٩/٤ .

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٩/٤ .

(٩) انظر مختصر الحج المتوسط في الأم ٣١١/٢ .

(١٠) المتوسط ١٢٨/٤ ؛ ورؤوس المسائل ص ٢٥٩ ؛ وبدائع الصنائع ٤١٠/٢ .

(١١) طمس في أ ، وفي ب : نسائه .

(١٢) ذكره الشافعي في مختصر الحج المتوسط في الأم ٣١١/٢ من غير إسناد ؛ وكذلك ذكره ابن عبد

البر في الاستذكار ٣٠/١١ ؛ وابن قدامة في المغني ١٥٨/٥ .

واحتج من نصر ذلك بما روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ: «ليس على المرأة حرم إلا في وجهها» (١).

قالوا: ولأن كل من جاز له لبس القميص المخيط جاز له لبس القفازين أصله المرأة الحلال. ولأن القفازين معمولان على قدر العضو فجاز لها لبسه كالخف ولأنه يجوز لها أن تغطي يديها بكميها فكذلك يجوز [لها] (٢) أن تغطيهما بقفازين (٣) إذ لا فرق بينهما. ولأن كل من صح إحرامه بالنسك وجب عليه كشف شيء واحد من جسده والأصل في ذلك الرجل فإنه يجب عليه كشف رأسه فكذلك يجب عليها كشف وجهها فقط.

---

(١) أخرجه الدارقطني ٢٩٤/٢ ؛ والطبراني في الكبير ٣٧٠/١٢ رقم ١٣٣٧٥ ؛ والعقيلي في الضعفاء الكبير ١١٦/١ ، وابن عدي في الكامل ٣٤٩/١ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٤٧/٥ من طريق أيوب بن محمد اليماني عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا. قال العقيلي: لا يتابع على رفعه إنما هو موقوف. وقال ابن عدي: لا أعلم يرفعه عن عبيد الله غير أبي الجهمل هذا. قلت: أبو جهمل كنية أيوب بن محمد ، وضعفه يحيى بن معين كما نقله عنه ابن عدي في الكامل ٣٤٨/١ ؛ وضعفه الحافظ في التلخيص ٥١٩/٢ .

وقال البيهقي: أيوب بن محمد أبو جهمل ضعيف عند أهل العلم بالحديث فقد وضعفه يحيى بن معين وغيره. وفي الميزان ٤٦٣/١: وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: لا بأس به .

قلت: وثقه يعقوب بن سفيان الفسوي في كتاب المعرفة والتاريخ ٣٧٩/٣ . <sup>في الأصول المنزلة</sup> والحديث رواه الدارقطني ٢٩٤/٢ ؛ وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٤٧/٥ من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إحرام المرأة في وجهها وإحرام الرجل في رأسه» . هكذا وقع في سنن الدارقطني مرفوعا ، وهو موقوف عند البيهقي مع أنه رواه عن الدارقطني فأنه أعلم .

قال البيهقي: وقد روي هذا الحديث من وجه آخر مجهول عن عبيد الله بن عمر مرفوعا ، والمخفوف موقوف .

(٢) ساقطة من أ و ب .

(٣) في ط: تغطيها بقفازيها .

والدليل على أنه يحرم عليها لبس القفازين ما روى البخاري في الصحيح (١) بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عما يلبس المحرم فقال: لا تلبسوا في الإحرام القميص ولا السراويلات ولا (٢) العمامة ولا البرانس ولا (تلبسوا) (٣) الخفين إلا أن لا تجد نعلين (فيلبس) (٤) الخفين ويقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين . وروى محمد بن إسحاق (٥) بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى النساء في الإحرام عن لبس القفازين [والنقاب] (٦) وعما مسه الورس (٧) من الثياب (٨).

(١) مع فتح الباري ٦٣/٤ ، رقم ١٨٣٨ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما نحوه ؛ وكذلك رواه في ٦٩/٤ رقم ١٨٤٣ عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما نحوه .

(٢) نهاية ل ٢١٤ من ب

(٣) في ط : ولا تلبس

(٤) في ط : ويلبس

(٥) محمد بن إسحاق بن يسار ، أبو بكر المطلي مولا هم ، المدني ، نزيل العراق إمام المغازي ، صدوق ، يدلّس ، ورمي بالتشيع ، والقدر ، مات سنة خمسين ومائة . انظر التقريب ٥٤/٢

(٦) ساقطة من ط

(٧) قال الجوهري في الصحاح ٩٨٨/٣ : الورس نبت أصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه . وقال ابن الأثير في النهاية ١٧٣/٥ : الورس نبت أصفر يصبغ به .

(٨) أخرجه أبو داود ٤١٢/٢ ؛ رقم ١٨٢٧ ؛ وأحمد ٢٢/٢ ؛ والحاكم ٤٨٦/١ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٥٢/٥ من طريق يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق قال فإن نافعاً مولى عبد الله بن عمر حدثني عن عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن القفازين ، والنقاب ، وما مس الورس الزعفران من الثياب ، وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب معصفراً ، أو خزا ، أو حلياً ، أو سراويل ، أو قميصاً ، أو خفا .

قال أبو داود : روى هذا الحديث عن ابن إسحاق عن نافع عبدة بن سليمان ، ومحمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق إلى قوله : وما مس الورس والزعفران من الثياب ولم يذكر ما بعده .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣٤٤/١ رقم ١٦١٢ .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أيضا أن رسول الله ﷺ قال: «لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين» (١).

فإن قالوا: نحمل ذلك على نهي الكراهة دون التحريم فالجواب من وجهين: أحدهما أن لبس القفازين إن لم يكن محرما عليها (٢) [فلا وجه لكراهته ألا ترى أن لبس المخيط والخف لما لم يكن محرما عليها] (٣) لم يكن مكروها. والثاني: أنه جمع بين النهي عن القفازين وبين النقاب وما مسه الورس من الثياب ولا خلاف أن النقاب وما مسه الورس محرم (عليها) (٤) فكذلك لبس القفازين .

ومن القياس أنها شخص محرم بالنسك فلم يجوز له لبس القفازين كالرجل .  
فإن قالوا: المعنى في الرجل أنه لا يجوز لبس المخيط فلم يجوز له لبس القفازين وليس كذلك المرأة فإنه يجوز لها لبس المخيط فكذلك لبس القفازين .  
فالجواب أن كفي المرأة بمنزلة كفي الرجل لأتهما ليسا بعورة منها ، فلما حرم على الرجل لبس القفازين وجب أن يحرم على المرأة وليس كذلك بدنها فإنه مخالف لبدن الرجل إذا كان بدنها عورة وبدنه ليس بعورة فلهذا تساويا في اليد (وافترقا) (٥) في البدن .

---

(١) هو جزء من الحديث المتقدم تخريجه في مسند أبي داود ٤١٢/٢ رقم ١٨٢٦ بسنده عن إبراهيم بن سعيد المديني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «المحرمة لا تنتقب ولا تلبس القفازين» .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣٤٤/١ رقم ١٦١١

(٢) نهاية ل ١٤٥ من ط

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) في أ و ب : عليهما

(٥) في ط : فافترقا



فإن قيل: لو كان كذلك لما جاز لها أن تغطي يديها بكميها كما لا يجوز ذلك للرجل قلنا الرجل يحرم عليه القميص فكيف يستر كفيه بكميه وهو غير لابسه والمرأة يجوز لها لبس القميص فلو قلنا إن مع لبسها القميص لا يجوز لها أن تغطي يديها به أدى إلى حقوق المشقة فعفي عنه (لأجل ذلك) (١) .

قياس آخر وهو أن اليد عضو من المرأة ليس بعورة فلحقه حكم الإحرام في لبس (٢) أصل ذلك الوجه . أو نقول: كل من وجب عليه كشف عضو منه في الإحرام تعدى الحكم في لبس المخيط إلى غير ذلك العضو (أصل ذلك) (٣) الرجل فإنه يجب عليه كشف رأسه وتعدى الحكم إلى سائر بدنه فلا يجوز له لبس المخيط [والمرأة] (٤) يجب عليها كشف وجهها فيجب أن يتعدى الحكم إلى غير الوجه وليس إلا اليدين. (٥) .

طريقة أخرى وهو أن الإحرام تارة يتعلق بالرجل وتارة بالمرأة ثم إنه إذا تعلق بالرجل ينقسم قسمين قسم يستوي فيه المخيط وغيره في عدم جواز لبسه وهو الرأس وقسم يفترق الحال فيه / (٦) بين لبس المخيط وغيره وهو سائر بدنه

---

(١) في ط: لذلك .

(٢) بياض في النسخ الثلاثة

(٣) في ط: أصله

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) بياض في أ

(٦) نهاية ل ٢١٥ من ب

فكذلك في حق المرأة وجب أن ينقسم قسمين قسم يستوي / (١) فيه الحال بين  
[لبس] (٢) المخيط وغيره في عدم جواز اللبس وهو الوجه وقسم يفترق فيه الحال  
بين لبس المخيط وغيره وليس ذلك إلا (اليد) (٣).

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث ابن عمر (٤) فهو أنه غير معروف فيجب  
أن يبينوا إسناده على أنا نحمله على أنه قصد بيان ما يجب على المرأة كشفه في  
الإحرام وكذلك نقول إنه لا يجب عليها أن تكشف غير وجهها .

وأما الجواب عن قولهم: كل من جاز له لبس المخيط جاز له لبس القفازين فهو  
أن القميص جاز لها لبسه لأن بدنها عورة فيجب عليها سترها ، واليد ليست  
عورة ، وقياس المحرمة على المحلة غير صحيح لأن المحلة لها تغطية وجهها والمحرمة لا  
يجوز لها ذلك وهكذا الرجل الحلال يجوز له لبس المخيط والمحرم لا يجوز له لبسه  
فبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن قولهم: القفاز معمول على قدر العضو فجاز لها لبسه كالخف  
فهو أنه يبطل بالنقاب لأنه معمول على قدر الوجه ولا يجوز لها لبسه .

ثم المعنى في الخف أنه يستر الرجل (وهي) (٥) عورة فجاز [له] (٦) لبسه ، وأما  
اليد فليست عورة فلم يجز سترها (بالقفاز) (٧) وبان الفرق .

---

(١) نهاية ل ٢١٠ من أ

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) في أ و ب : إليه .

(٤) وهو الحديث المتقدم تخرجه في ص ٨٣

(٥) في ط : وهو

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) في ط : بالقفازين .

وأما الجواب عن قياسهم على تغطية كفيها بكميها فهو أن التحفظ من ذلك يؤدي إلى المشقة فرخص فيه ولا مشقة في التحفظ من لبس (القفاز)(١).

وأما الجواب عن قولهم: كل من صح إحرامه بالنسك وجب عليه كشف شيء واحد من جسده فهو أنا نقول بموجب العلة ولا نوجب على المرأة أن تكشف غير وجهها على أن الأصل الذي ردوه إليه باطل / (٢) عندهم لأنهم يوجبون على الرجل كشف رأسه ووجهه جميعاً فلم يصح ما ذكره والله أعلم.

فصل إذا ثبت ما ذكرناه ولبست المرأة قفازين فإن قلنا لا يجوز لها لبسهما

فقد (وجب) (٣) عليها الفدية (٤).

وإن قلنا: يجوز لها لبسهما فإن الشافعي قال في الأم: إذا لبستهما فلا فدية

عليها. (٥) وقال في الإملاء: عليها الفدية. (٦)

---

(١) في ط : القفازين .

(٢) نهاية ل ١٤٦ من ط

(٣) في ط : وجبت

(٤) وهذا هو الأظهر عند الأكثرين وهو نصه في الأم ، والإملاء . انظر روضة الطالبين ١٢٧/٣ ؛  
والتهذيب ٢٦٩/٣ ، ٢٧٠ ؛ والإيضاح في مناسك الحج العمرة ص ١٥٣ ؛ والحاوي الكبير

٩٣/٤ ؛ والمجموع ٢٧٦/٧ .

(٥) لم أجد هذا النص في الأم

(٦) انظر هامش ع

قال أصحابنا: إنما قال ذلك على سبيل الاستحباب والاحتياط لا على

الوجوب. (١)

فرع : إذا لفت على يديها خرقا هل يكون ذلك بمثابة لبس القفالين أم لا ؟

قال أبو الحسن بن المرزبان (٢) في جامعہ والشيخ أبو حامد ما يكون بمنزلة لبسها القفالين وفي ذلك قولان. (٣)

وقال القاضي أبو الطيب رحمه الله : لا فدية / (٤) عليها قولاً واحداً (٥) ؛ لأن

الخرق ليست معمولة على قدر العضو فأشبهت كميتها إذا غطت بهما يديها .

---

(١) الذي عليه الأكثر أن للوجوب . انظر ص ٨٣٨

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن المرزبان البغدادي ، أحد أصحاب الوجوه ، تفقه عليه الشيخ أبو

حامد الأسفراييني إمام طريقة العراقيين ونقل عنه أنه قال : لا أعلم أن لأحد علي مظلمة . قال

الشيرازي : وكان فقيها يعلم أن الغيبة من المظالم . توفي سنة ست وستين وثلاثمائة . انظر ترجمته في

تمذيب الأسماء واللغات ٢/٢١٤ ؛ وطبقات الشيرازي ص ١٢٥

(٣) حلية العلماء ٣/٢٨٧ .

(٤) نهاية ل ٢١٦ من ب

(٥) وهو المذهب . انظر روضة الطالبين ٣/١٢٧ ؛ والمجموع ٧/٢٧٦ .

فرع قد مضى الكلام في المحرمة إذا كانت حرة فأما إذا كانت أمة فاختلف أصحابنا في حد عورتها فمنهم من قال: هي بمنزلة الرجل وعورتها ما بين سرتها وركبتها. ومنهم من قال: هي كالحرّة وجميعها عورة سوى رأسها ويديها وساقها لأنه يجوز النظر إلى هذه الأعضاء حال تقلبها للشرء .

فإن قلنا: هي كالحرّة فيما عدا هذه الأعضاء فقال القاضي أبو حامد هي بمنزلة الحرّة في حكم الإحرام وكل حكم أثبتناه للحرّة في الإحرام فمثله للأمة. وقال غيره من أصحابنا: في رأسها وساقها وجهان كما أن في كفي المرأة إذا لبست القفازين قولين .

وإذا قلنا: هي كالرجل ففي ذلك وجهان أحدهما أنها كالرجل سواء في حكم الإحرام. والثاني: أنها بمنزلة المرأة وقد ذكرنا حكم المرأة فأغنى عن الإعادة. (١)

فرع : إذا كان نصفها حراً ونصفها رقيقاً فاختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال حكمها في الإحرام حكم الأمة إذا كان هو الغالب (من) (٢) أمرها لأن حدها حد الأمة وميراثها ميراث الأمة. ومنهم من قال: بل حكمها حكم الحرّة احتياطاً للعبادة. (٣)

---

(١) نقل النووي في المجموع ٢٧٧/٧ هذا الفرع ، والفرع الذي بعده عن القاضي أبي الطيب ، وذكر أن التفريق بين الحرّة ، والأمة ، والمبعضة شاذ وأن المذهب عدم التفريق بينهما .

(٢) في ط : في

(٣) انظر هامش \

فرع : الخنثى المشكل إذا أحرم فلا خلاف على المذهب أننا نأمره بالتستر  
ولبس المخيط كما نأمره أن يستتر في صلاته كاستتار المرأة (١).  
وهل تلزمه الفدية أم لا ؟ في ذلك وجهان : (٢) أحدهما : أنها لا تلزمه لأن  
الأصل براءة ذمته.  
والثاني : أنها تلزمه احتياطا للعبادة كما يلزمه الاستتار في صلاته احتياطا للعبادة.  
مسألة قال : (وإحرامها) (٣) في وجهها فلا تخمره (٤) .  
وهذا كما قال . يجب على المرأة كشف وجهها في الإحرام ويجب على الرجل  
كشف رأسه حسب ، هذا مذهبا (٥). ووافقنا أبو حنيفة في المرأة و قال يجب على  
الرجل كشف رأسه ووجهه. (٦)

(١) نقل النووي في المجموع ٢٧٧/٧ عن جمهور الأصحاب أنهم استحبوا أن يستتر بغير محيط ؛ لجواز  
كونه رجلا ، ويمكنه ستر ذلك بغير محيط .

(٢) إن ستر وجهه فلا فدية عليه ، وإن ستر وجهه ورأسه فعليه الفدية ، وإن ستر رأسه فقط كالمرأة  
فقد ذكر المصنف في وجوب الفدية عليه وجهين أحدهما ولم يذكر الجمهور غيره أنها تجب عليه  
انظر العزيز ٣٦١/٣ ؛ والمجموع ٢٧٧/٧ ؛ ومغني المحتاج ١/٥٢٠ .

(٣) في أ و ب : وحرمتها .

(٤) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩ .

(٥) البسيط ل ٢٦٦ ب ، ٢٦٧ أ ؛ وروضة الطالبين ٣/١٢٥ ، ١٢٧ .

(٦) بدائع الصنائع ٢/٤٠٧ ؛ والمبسوط ٤/١٢٨ ؛ والمختار والاختيار لتعليق المختار ١/١٤٤

واحتج [من نصره] <sup>(١)</sup> بأن من صح إحرامه لزمه كشف وجهه أصله المرأة قالوا: ولأن المرأة إذا كشفت وجهها لم يؤمن الافتتان بها والرجل بخلاف ذلك فإذا كان يجب عليها كشف وجهها فالرجل به أولى <sup>(٢)</sup>. قالوا: ولأنها في حكم اللباس أسهل حالا من الرجل لأنه يجوز لها لبس المخيط والخفين ولا يجوز ذلك للرجل ثم مع خفة حالها لا بد من كشف وجهها فالرجل مع غلظ حاله بذلك أولى. قالوا: ولأن الوجه يجتمع فيه مفروض الطهارة ومسئولها فوجب على الرجل كشفه في الإحرام أصله الرأس. ودليلنا ما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «حرم الرجل في رأسه وحرم المرأة في وجهها» <sup>(٣)</sup>. وبعض الناس لا يرفعه. <sup>(٤)</sup>/<sup>(٥)</sup> والاحتجاج به على كل الوجوه صحيح؛ لأن ابن عمر لا يقول هذا إلا توقيفاً.

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) الاختيار لتعليل المختار ١/١٤٤.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٨٢٢

(٤) وهو المحفوظ فيه كما تقدم في ص ٨٣٢

(٥) نهاية ل ٢١٧ من ب

وروى أبو (الشعثاء) <sup>(١)</sup> جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه / <sup>(٢)</sup> وسلم قال في المحرم الذي وقصه بغيره «اغسلوه بماء وسدر ولا تقربوه طيبا ولا تخمروا رأسه وخمروا وجهه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا». <sup>(٣)</sup>

فإن قيل: قد روى سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا الحديث وقال فيه «لا تخمروا رأسه ولا وجهه». <sup>(٤)</sup>

---

(١) في ط: الأشعث .

(٢) نهاية ل ١٤٧ من ط

(٣) لم أجده بهذا السند . وأخرجه الشافعي في الأم ٤٥١/١ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٥٤/٥ عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : سمعت سعيد بن جبير يقول : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل عن بغيره فوُقص فمات ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تخمروا رأسه » . قال سفيان : وزاد إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وخمروا وجهه ولا تخمروا رأسه ولا تمسوه طيبا ؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا » .

(٤) أخرجه مسلم ٨٦٦/٢ ؛ رقم ٩٨ ( ١٢٠٦ ) عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما بهذا اللفظ .



والجواب من ثلاثة وجه: أحدها: أن تعارض الخبرين /<sup>(١)</sup> يوجب الرجوع إلى الأصل، والأصل في المولى تخمير وجوههم. والثاني: أن في خبرنا لفظين متغليرين وهما قوله: «لا تخمروا رؤسه وخمروا وجهه» فكان أولى من خبرهم لأنه يفيد (زيادة)<sup>(٢)</sup> [علم]<sup>(٣)</sup> . والله ش: أنا نجمع بين الخبرين فنقول: أراد بقوله: «لا تخمروا [وجهه]<sup>(٤)</sup>» الجزء من وجهه الذي إذا خمر تغطي الرأس لاتصاله به ، وجائز (أن عليه)<sup>(٥)</sup> اسم الوجه . لأنه لو شج في ذلك الموضع قيل شج وجهه.

---

(١) نهاية ل ٢١١ من أ

(٢) في أ و ب : بزيادة

(٣) ساقطة من ط

(٤) ساقطة من ط

(٥) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل الصواب : أن يطلق عليه.

ويدل على ما ذهبنا إليه إجماع الصحابة . فروي عن عثمان بن عفان (١) ،  
وعبد الرحمن بن عوف (٢) ، وزيد بن ثابت (٣) ، وابن عمر (٤) ، رابن عباس (٥) ،  
وعبد الله بن الزبير (٦) رضي الله عنهم ولا مخالف لهم . كما قيل : قد روي عن ابن  
عمر رضي الله عنهما (بخلاف ذلك) (٧) وهو أنه قال : فوق الذقن من الرأس . (٨)

(١) أخرجه مالك ٣٠٠/١ ، رقم ٧٣٦ ؛ والبيهقي في السنن ٥٤/٥ ؛ وابن أبي شيبة ٣٧٠/٤ ،  
٣٧١ ، بإسنادهم عن القاسم بن محمد أنه قال : أخبرني القرامطة بن عمير الحنفي أنه رأى عثمان بن  
عفان بالعرج يغطي وجهه وهو محرم .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥٤/٥ بإسناده عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن  
ربيعة أنه قال : رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه بالبرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه  
بقطيفة أرجوان . وصحح إسناده النووي في المجموع ٢٨٠/٧ .

(٢) ذكره ابن عبد البر في الاستذكار ٤٦/١١ وعزاه إلى عبد الرزاق ، ولم أحده في مظانه من كتابه  
المصنف .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧١/٤ ؛ والبيهقي في الكبرى ٥٤/٥ .

(٤) لم أحده

(٥) ذكره ابن عبد البر في الاستذكار ٤٦/١١ وعزاه إلى عبد الرزاق ، ولم أحده في مظانه من كتابه  
المصنف . وذكره ابن حزم في المحلى ٧٩/٥ طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن  
ابن عباس أنه قال : المحرم يغطي ما دون السرة ، والمرأة تدل ثوبها من قبل قفائها على هامتها .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧١/٤ .

(٧) في ط : بخلافه .

(٨) أخرجه مالك ٣٠٠/١ ، رقم ٧١٧ وابن أبي شيبة ٣٧٠/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٥٤/٥  
عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : ما فوق الذقن من الرأس لا يخرمه المحرم .  
وصححه النووي في المجموع ٢٨٠/٧ .

والجواب أن مذهب ابن عمر مثل الجماعة غير أنه كان يرى أن ما فوق الذقن من (الوجه)<sup>(١)</sup> وهذا خلاف ما عليه أهل اللغة فلا يعتد به.

ومن القياس أن ما وجب [عليه]<sup>(٢)</sup> كشفه في أحد الجنسين لم يجب كشفه في الجنس الآخر يدل عليه الرأس فإنه لما وجب كشفه في جنس الرجال لم يجب كشفه في جنس النساء [فكذلك الوجه لما وجب كشفه في جنس النساء]<sup>(٣)</sup> وجب أن لا يجب كشفه في جنس الرجال.<sup>(٤)</sup>

قياس آخر وهو أن الوجه عضو يتعلق به حكم التقصير فوجب أن لا يتعلق به حكم التخمير أصله اليدان.

قالوا: المعنى في اليدين أنه لا يجتمع فيهما مفروض الطهارة ومسئونها فلذلك لم يجب (كشفهما)<sup>(٥)</sup> وليس كذلك الوجه فإن مفروض الطهارة ومسئونها يجتمعان

---

(١) هكذا في النسخ الثلاثة ، والصواب من الرأس .

(٢) ساقطة من ط

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) انظر الحاوي الكبير ١٠١/٤

(٥) في ط : كشفها

فيه فوجب كشفه ، كالرأس . وبيان هذا أن الوجه يجتمع فيه فرض الغسل  
ومسنون المضمضة والاستنشاق،<sup>(١)</sup> (والرأس)<sup>(٢)</sup> يجتمع فيه مسح الفرض وهو  
قدر الربع والمسنون وهو الاستيعاب.<sup>(٣)</sup>  
والجواب أن ما ذكره غير صحيح لأن اليدين أيضا يجتمع فيهما فرض  
الطهارة وهو الغسل مرة ومسنونها وهو التكرار<sup>(٤)</sup>. وكذلك الإسباغ<sup>(٥)</sup> في  
غسلهما مفروض والتحليل مسنون<sup>(٦)</sup>. على أن الطهارة عبادة لا تعلق لها بالإحرام  
بالحج [بعد]<sup>(٧)</sup> الشبه بينهما فلا يصح اعتبار أحدهما بالأخرى.

واستدلال /<sup>(٨)</sup> في المسألة وهو أن المرأة أمرت بكشف وجهها شعارا للنسك  
إذا كان من عاداتها تغطية الوجه كذلك يجب في الرجل أن لا يكون شعاره  
كشف وجهه إذ ليس من عادته تغطية الوجه ويتعلق ذلك برأسه إذا كان عادته  
في الغالب تغطيته.

---

(١) انظر بدائع الصنائع ٦٦/١ ، ١١٠ .

(٢) في ط : فالرأس

(٣) انظر الاختيار لتعليل المختار ٧/١

(٤) مغني المحتاج ٥٩/١

(٥) الإسباغ الإتمام . انظر المصباح المنير ص ٢٦٤

(٦) غاية الاختصار مع كفاية الأخبار ص ٢٩ .

(٧) ساقطة من ط

(٨) نهاية ل ٢١٨ من ب

فأما الجواب عن قولهم من صح إحرامه بالنسك لزمه كشف وجهه أصل ذلك المرأة فهو أنا نقله فنقول من صح إحرامه بالنسك لم يلزمه كشف عضوين أصله المرأة<sup>(١)</sup>. ثم المعنى في الأصل أن من عادة المرأة تغطية وجهها فلهذا [قلنا]<sup>(٢)</sup> يجب عليها كشفه في الإحرام ليكون فرقا بين العادة والإحرام وليس كذلك الرجل فإن عادته كشف وجهه فجاز له تخميره وأما رأسه فإن الغالب تغطيته فلزمه كشفه للفرق بين العادة (والعبادة)<sup>(٣)</sup>

وأما الجواب عن قولهم إن المرأة إذا كشفت وجهها لم يؤمن [من]<sup>(٤)</sup> الافتتان بها والرجل بخلاف ذلك فإن كان يجب عليها كشف وجهها فالرجل به أولى فهو أن المعنى في كشفها وجهها ما ذكرناه من أنه شعارها في الحج والمعنى الذي يفرق به بين العادة والعبادة، وأما الرجل فهذا المعنى يوجد في كشف رأسه دون وجهه فافترقا /<sup>(٥)</sup> وهكذا الجواب عما ذكرناه بعد هذا من تخفيف أمرها في حكم اللباس وتغليظ أمر الرجل .

---

(١) الحاوي الكبير ١٠١/٤

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) في أ: وللعبادة .

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) نهاية ل ١٤٨ من ط

وأما الجواب عن قولهم الوجه يجتمع فيه مفروض الطهارة ومسئولها فوجب كشفه كالرأس فهو (أنه)<sup>(١)</sup> يبطل باليدين لأن مفروض الطهارة ومسئولها يجتمعان فيهما وهما غسل مرة والتكرار والإسباغ والتخليل ثم المعنى في الرأس ما ذكرناه فأغنى عن الإعادة والله أعلم.

**فصل : قد ذكرنا أن المرأة يجب عليها كشف وجهها في الإحرام<sup>(٢)</sup>.**

والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه نهي

النساء في الإحرام عن لبس القفازين والنقاب<sup>(٣)</sup>.

ولأن كل من صح إحرامه بالنسك وجب عليه كشف عضو منه أصله الرجل ولا يلزم المرأة كشف الجزء الذي يتصل بشعرها من الوجه لأن الخمار لا يثبت علي رأسها إلا بتغطية ذلك الجزء فلو أمرناها بكشفه أدي ذلك إلى كشف جزء من شعرها<sup>(٤)</sup>، وصار بمثابة ما قلنا إنه يجب على الرجل غسل جزء من شعر رأسه مع وجهه لأنه لا يمكن استيعاب غسل الوجه إلا بغسل ذلك الجزء<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في أ و ب : أن

(٢) ذكر المصنف هذه المسألة في ص ٨٤١

(٣) تقدم تخريجه في ص ٨٣٤

(٤) انظر روضة الطالبين ١٢٧/٣ ؛ والمجموع ٢٧٦/٧ .

(٥) لا فرق بين الرجل والمرأة في هذا الحكم . انظر مغني المحتاج ٥١/١ .

مسألة قال الشافعي: وتسدل عليه الثوب وتجافيه عنه ولا تمسه (١).  
وهذا كما قال ، يجوز للمحرمة أن تسدل على وجهها ثوبا تستر به إلا أنها  
تجافيه عن الوجه حتى لا يلتصق به. (٢) والأصل في ذلك ما روت عائشة رضي الله  
عنها قالت: كنا محرمات مع رسول الله ﷺ / (٣) فإذا حاذانا الركب سدلنا الجلباب  
على وجوهنا فإذا جاوزنا الركب رفعنا الجلباب. (٤)  
وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: تسدل المحرمة على وجهها في  
الإحرام ما لم تضرب فليل: ما معنى تضرب؟ قال: يصيب وجهها (٥).

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩

(٢) الأم ٢١٩/٢ ؛ والحاوي الكبير ٩٣/٤ .

(٣) نهاية ل ٢١٩ من ب

(٤) أخرجه أحمد ٣٠/٦ ؛ وأبو داود ٤١٦/٢ ، رقم ١٨٣٣ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٤٨/٥ ؛  
وابن ماجه ٩٧٩/٢ ، رقم ٢٩٣٥ ؛ والدارقطني ٢٩٤/٢ ، ٢٩٥ ؛ وابن خزيمة ٢٠٣/٤ رقم  
٢٦٩١ ؛ وابن الجارود ص ١١١ ، رقم ٤١٨ ؛ وابن أبي شيبة ٣٧٠/٤ من طريق يزيد بن أبي زياد  
عن مجاهد عن عائشة رضي الله عنها نحوه .

وضعف إسناده النووي في المجموع ٢٦٦/٧ ، وقال ابن خزيمة عن يزيد : وفي القلب منه . يعني شيء  
والله أعلم .

ويشهد له ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٧/٥ بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت : المحرمة  
تلبس من الثياب ما شاءت إلا ثوبا مسه ورس أو زعفران ، ولا تتبرقع ، ولا تتلثم ، وتسدل الثوب  
على وجهها إن شاءت . وصحح إسناده الألباني في إرواء الغليل ٢١٢/٤ .

(٥) أخرجه الشافعي في الأم ٢١٩/٢ وفيه سعيد بن سالم . قال في التقريب ٣٥٤/١ : صدوق يهمل .

ولأن الرجل يجب عليه كشف (رأسه)<sup>(١)</sup> في الإحرام ولو استظل بالكنيسة<sup>(٢)</sup> أو تحت سقف جاز له ذلك فيجب أن يكون حكم المرأة هكذا في كشف وجهها أن تسدل الجلباب عليه جائز إذا لم يلتصق به.

مسألة قال / (٣): وتخمر رأسها وإن خمرت وجهها عامدة (افتدت)<sup>(٤)</sup> (٥). وهذا كما قال. لا خلاف أن للمحرمة أن تغطي رأسها وإن أرادت أن تستر وجهها فالمستحب لها أن تأخذ خرقة وتشد في [أعلاها]<sup>(٦)</sup> خشبة وتسدل الخرقة على وجهها وهي ممسكة بالخشبة لمنع الخرقة أن تصيب وجهها ولا (تشد)<sup>(٧)</sup>

---

(١) في ط: وجهه

(٢) الكنيسة: شبه هودج يغرز في الحمل أو الرحل قضبان ، ويلقى عليه ثوب يستظل به الراكب ، ويستتر به . ويجمع على كنائس . المصباح المنير ص ٥٤٢ .

(٣) نهاية ل ٢١٢ من أ

(٤) في أ و ب : فتدت ، وفي ط : فدت ، وفي مختصر المزني افتدت وهو الصحيح .

(٥) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩ .

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) في أ و ب : تسدل



أسفل الخرقه ؛ فإن شده يلصقها بوجهها ، فإن سقطت الخرقه من يدها وأصاب من وجهها (فإن) <sup>(١)</sup> أصابت الخرقه وجهها نظرت فإن كانت فعلت ذلك تعمدًا وجبت عليها الفدية ، وإن فعلته خطأ ونسيانًا ثم أماطت الخرقه في الحال عن وجهها فلا فدية عليها ، وإن استدامت ترك الخرقه على وجهها مع الذكر لزمتها الفدية <sup>(٢)</sup> ، كما نقول في المحرم إذا لبس المحيط ناسيًا ثم ذكر فإنه لا فدية عليه وإن استدام لبسه بعد الذكر فعليه الفدية .

مسألة قال: وأحب أن تحتضب للإحرام قبل أن تحرم <sup>(٣)</sup> . وهذا كما قال: إذا أرادت المرأة الإحرام فيستحب لها أن تحتضب بالحناء قبل أن تحرم <sup>(٤)</sup> ؛ لما روي أن امرأة مدت يدها إلى رسول الله ﷺ لتبايعه فقال: «أيد رجل أم [يد] <sup>(٥)</sup> امرأة ؟ » . (فقلت) <sup>(٦)</sup> : [بل] <sup>(٧)</sup> امرأة . قال: «فأين الحناء » . <sup>(٨)</sup>

(١) في ط : وإن

(٢) الحاوي الكبير ٩٣/٤ ؛ والمجموع ٢٧٦/٧ ؛ والبيان ل ٣٦ أ .

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩

(٤) الأم ٢٢١/٢

(٥) ساقطة من ط

(٦) في ط : قالت

(٧) ساقطة من ط

(٨) أخرجه أبو داود ٣٩٥/٤ رقم ٤١٦٥ ؛ وأبو يعلى ١٩٥/٨ ، رقم ٣٩٨ (٤٧٥٤) من حديث عائشة رضي الله عنها : أن هند بنت عتبة قالت: يا نبي الله ، بايعني . قال : « لا أباعك حتى تغيري كنيك كأنهما كفا سبع » . وهذا لفظ أبي داود . ولفظ أبي يعلى أطول وفيه : فذهبت فغيرتها بحناء ثم

وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كن أزواج رسول الله ﷺ يختضبن للإحرام<sup>(١)</sup>.

جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أبا يعك على أن لا تشركي بالله شيئا ولا تسرقني ولا تزني»... الحديث .  
قال في مجمع الزوائد ٣٧/٦: رواه أبو يعلى وفيه من لم أعرفهن . وقال الحافظ في التلخيص ٤٥٢/٢ :  
وفي إسناده ثلاث مجهولات . وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٤١١ رقم ٨٩٤ .  
ورواه أبو داود ٣٩٦/٤ رقم ٤١٦٦ ؛ وأحمد ٢٦٢/٦ والنسائي ٥١٩/٨ رقم ٥١٠٤ من وجه آخر  
عن صفية بنت عصفية عن عائشة أن امرأة مدت يدها إلى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب فقبض  
يده . فقالت : يا رسول الله ، مددت يدي إليك بكتاب فلم تأخذه ؟ فقال : «إني لم أدر أيد امرأة  
هي أو رجل» . قالت : بل يد امرأة . قال : «لو كنت امرأة لغيرت أظفارك بالحناء» .  
قال الإمام أحمد : هذا حديث منكر . انظر التلخيص الحبير ٤٥٣/٢ . وحسنه الألباني في صحيح سنن  
أبي داود ٧٨٥/٢ رقم ٣٥١٠ .

(١) لم أجده مسندا من حديث عائشة رضي الله عنها ، وقال البيهقي في معرفة السنن ٢٦/٤ وروينا  
عن عكرمة أن عائشة وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يختضبن بالحناء وهن محرمات . ثم  
قال : ذكره ابن المنذر . وقد ذكره صاحب المذهب بلفظ : روي أن أزواج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كن يختضبن بالحناء وهن محرمات . واستغربه النووي في المجموع ٢٨٧/٧ وقال : قد حكاه ابن  
المنذر في الإشراف بغير إسناد . وأخرجه الطبراني في الكبير ١١/١٠٥ رقم ١١١٨٦ من طريق  
يعقوب بن عطاء عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : كن أزواج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يختضبن بالحناء وهن محرمات ويلبسن المعصفر وهن محرمات . قال الحافظ في التلخيص  
٥٣٧/٢ ويعقوب مختلف فيه .

وروي عن عبد الله بن دينار<sup>(١)</sup> وعبد الله بن عبيدة<sup>(٢)</sup> قالا: من السنة أن تمسح المرأة بيديها شيئا من حناء ولا تحرم وهي غفل<sup>(٣)</sup>.

وإذا قال التابعون : من السنة ، فإن الحديث يكون مرسلًا.<sup>(٤)</sup> [وقوله]<sup>(٥)</sup> وهي غفل أراد ليس عليها علامة ولهذا يقال. بعير غفل إذا لم يكن عليه سمة ، والدار

---

(١) عبد الله بن دينار القرشي العدوي ، أبو عبد الرحمن المدني ، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب ، ثقة . مات سنة سبع وعشرين ومائة . انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٧١/١٤ ؛ والتقريب ٤٩٠/١

(٢) هو عبد الله بن عبيدة بن نسيط بفتح النون وكسر المعجمة الربذي . اختلف فيه فضعفه يحيى بن معين وابن عدي ووثقه الدارقطني ، وابن حبان والحافظ ابن حجر . قتله الخوارج بقديد سنة ثلاثين ومائة . انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٦٣/١٥ والتقريب ٥١٢/١

(٣) أخرجه الشافعي في الأم ٢/٢٢١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٨/٥ عن موسى بن عبيدة ، وعبد الله بن دينار قالا : من السنة أن تمسح المرأة يديها عند الإحرام بشيء من الحناء ، ولا تحرم وهي عفا . وفي مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩ وروي عن عبد الله بن عبيد الله بن دينار قال من السنة أن تمسح المرأة بيديها شيئا من الحناء ولا تحرم وهي غفل.

وروى الدارقطني ٢٧٢/٢ عن موسى بن عبيد الله قال أخبرني عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول : من السنة أن تدلك المرأة بشيء من الحناء عشية الإحرام ، وتغلف رأسها بغسلة ليس فيها طيب ولا تحرم عطلا . قال البيهقي في السنن الكبرى ٤٨/٥ : وليس ذلك بمحفوظ . وقال الحافظ في التلخيص ٤٥٢/٢ وفي إسناده موسى بن عبيد الله الربذي وهو واهي الحديث ، وقد أرسله الشافعي ولم يذكر ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) في هذه المسألة وجهان لأصحاب الشافعي أصحهما عند النووي أنه موقوف . والثاني وعليه اقتصر المصنف : أنه مرفوع مرسل ، وصححه السيوطي . انظر مقدمة شرح مسلم ٣٠/١ ، ٣١ ؛ والتقييد والإيضاح ص ٥٤ ؛ وألفية السيوطي في علم الحديث المسماة : نظم الدرر في علم الأثر مع شرحها إسعاف ذوي الوطر ١٠٨/١ .

(٥) ساقطة من ط .

غفل إذا لم يكن عليها علامة الملك. (١) وسواء كان لها زوج أو لم يكن / (٢) فإنه يستحب لها الخضاب (عند الإحرام) (٣) .

فأما إذا لم ترد الإحرام ولم يكن لها زوج فلا يستحب لها الخضاب خشية الافتتان بها لأنه من الزينة وإن كان لها زوج استحب أن (تختضب) (٤) ؛ لأنها مندوبة إلى (التزين) (٥) له فإن أحرمت ولم تختضب كره لها أن تختضب في حال إحرامها لأن الخضاب زينة ولا / (٦) تستحب لها الزينة في الإحرام فإن اختضبت فلا فدية عليها (٧) . وقال أبو حنيفة عليها الفدية (٨) .  
واحتمج من نصره بما روي أن رسول الله ﷺ قال لأم سلمة رضي الله عنها :  
« لا تمسي الطيب وأنت محرمة ، ولا تمسي الحناء فإنه من الطيب » . (٩) ولأن الحناء مستلذة رائحته فوجبت الفدية باستعماله كالزعفران والورس .

---

(١) انظر القاموس المحيط ٢٦/٤

(٢) نهاية ل ١٤٩ من ط

(٣) في ط خشية لاحرام

(٤) في أ و ب : تختضب .

(٥) في ط : الزينة .

(٦) نهاية ل ٢٢٠ من ب

(٧) انظر ذلك كله في الأم ٢٢١/٢ ؛ وروضة الطالبين ٧١/٣ ؛ والمجموع ٢٢٩/٧ ، ٢٣٠ .

(٨) المبسوط ١٢٥/٤ ؛ وبدائع الصنائع ٤١٩/٢ .

(٩) أخرجه الطبراني في الكبير ٤١٨/٢٣ رقم ١٠١٢ قال في مجمع الزوائد ٢١٩/٣ وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام . وضعف إسناده الحافظ في التلخيص ٥٣٨/٢ .

ودليلنا ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كن أزواج رسول الله ﷺ  
يختضبن وهن حرام<sup>(١)</sup>. ومثل هذا لا يخفى (على)<sup>(٢)</sup> رسول الله ﷺ ولو كان  
محرمًا عليهن لنهاهن عنه.

ويدل عليه من القياس أن المبتغى من الحناء لونه فلم تجب الفدية باستعماله  
أصله الوسمة<sup>(٣)</sup> والمغرة<sup>(٤)</sup> والمشق<sup>(٥)</sup>.

ولأنه لو حلف أن لا يتطيب فاختضب بالحناء لم يحنث فنقول ما لم يكن طيبًا  
في اليمين لم يكن طيبًا في الإحرام أصله [المشق]<sup>(٦)</sup> (والمغرة)<sup>(٧)</sup> و الوسمة.

---

وروى البيهقي في معرفة السنن ٢٦/٤ بإسناده عن ابن لهيعة عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن  
خولة بنت حكيم عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا تطيبني وأنت محرمة ،  
ولا تسمي الحناء فإنه طيب ». قال البيهقي : وهذا إسناد ضعيف ، ابن لهيعة غير محتج به .

(١) تقدم تخريجه في ص ٨٥٣

(٢) في ط : عن

(٣) الوسمة — بكسر السين في لغة الحجاز ، وهي أفصح من السكون وأنكر الأزهري السكون ،  
وقال : كلام العرب بالكسر . — نبت يختضب بورقه . المصباح المنير ص ٦٦٠

(٤) المغرة ، والمغرة : الطين الأحمر الذي يصبغ به . والمغرة — بضم الميم وسكون الغين — لون ليس  
بناصع الحمرة ، أو شقرة بكدره .

انظر المصباح المنير ص ٥٧٦ ؛ والمعجم الوسيط ٨٧٩/٢ .

(٥) المشق — وزن حمل — المغرة . انظر المصباح المنير ص ٥٧٤ ؛ والمعجم الوسيط ٨٧٢/٢

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) في أ و ب : العرة

فأما الجواب عن حديثهم فهو أن راويه ابن لهيعة<sup>(١)</sup> وكان ضعيفا فلا يصح الاحتجاج (بخبره)<sup>(٢)</sup> مع أن لفظه المحفوظ : « (ولا تمسي)<sup>(٣)</sup> الحناء فإنه من (الخطاب)<sup>(٤)</sup> »<sup>(٥)</sup> . على أنه لو ثبت اللفظ الذي ذكروه لم يكن فيه حجة . لأن خلافا في وجوب الفدية على المحرمة إذا اختضبت وليس في الخبر ما يدل عليه .  
وأما الجواب عن قولهم: إن الحناء مستلذة رائحته فوجبت الفدية باستعماله فهو أنه باطل بالتفاح والأترج<sup>(٦)</sup> والنارنج<sup>(٧)</sup> فإن كل واحد منه رائحته مستلذة ولا تجب الفدية بشمه .

---

(١) هو عبد الله بن لهيعة — بفتح اللام وكسر الهاء — ابن عقبة الحضرمي ، أبو عبد الرحمن المصري ، القاضي ، صدوق خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية عبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن وهب عنه أعدل من غيرها ، وله في مسلم بعض شيء مقرون ، مات سنة أربع وسعين ومائة وقد قارب الثمانين .

انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٨٧/١٥ والتقريب ٥٢٦/١ .

(٢) في ط : به

(٣) في أ و ب : سي

(٤) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : الخضاب .

(٥) لم أجد هذا اللفظ .

(٦) الأترج بضم الهمزة وتشديد الجيم فاكهة حامضة ، معروفة ، الواحدة أترجة . القاموس المحيط ١٨٧/١ ، والمصباح المنير ص ٧٣-٧٤

(٧) النارنج شجرة مثمرة دائمة الخضرة تسمو بضعة أمتار ، لها رائحة عطرية ، وأزهارها بيض ، عبقة الرائحة ، تظهر في الربيع . انظر القاموس المحيط ٢١٧/١ ، والمعجم الوسيط ٩١٣/٢

ثم المعنى في الأصل أن الورس والزعفران المبتغى منهما الرائحة فوجبت الفدية باستعمالهما وليس كذلك الحناء فإن المبتغى منه لونه فلم تجب الفدية باستعماله .

أو نقول: الزعفران والورس لما كان (طيباً) <sup>(١)</sup> (اليمين في الإحرام) <sup>(٢)</sup> والحناء لما لم يكن طيباً في اليمين لم يكن طيباً في الإحرام وبان الفرق بينهما. فرع إذا اختضبت المحرمة ، ولبست الخرق على يديها فذكر أبو الحسن بن المرزبان ، والشيخ أبو حامد أن في وجوب الفدية عليها (وجهين) <sup>(٣)</sup> كما أن في وجوبها عليها (بلبسها) <sup>(٤)</sup> القفازين قولين <sup>(٥)</sup>.

وقال القاضي أبو الطيب رحمه الله : لا فدية عليها قولاً واحداً ؛ لأننا لو أوجبنا الفدية عليها لأوجبناها (بالخضاب) <sup>(٦)</sup> لما ستر (يديها) <sup>(٧)</sup> ؛ ولأن الخرق ليست معمولاً على قدر العضو فأشبهت كميتها تغطي بهما يديها <sup>(٨)</sup>.

---

(١) في أ و ب : طيب

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : في اليمين كان طيباً في الإحرام .

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة . وفي المراجع قولين . ونقل الشاشي القفال في حلية العلماء ٢٨٧/٣ عن المصنف حكايته القولين عن هذين الشيخين ، ويدل عليه أيضاً سياق الكلام حيث قال : كما أن في وجوبها عليها ... قولين . وقال القاضي ... قولاً واحداً . ولم يقل وجهاً واحداً .

(٤) في ط : يلبس

(٥) تقدم نقل هذين القولين في ص ٨٣٢

(٦) في ط : بالخطاب

(٧) الكلمة غير واضحة في أ و ب

(٨) للشافعي في هذه المسألة قولان : أحدهما وهو نصه في الأم : إن اختضبت المحرمة ولفت على يديها رأيت أن تفتدي .

**فصل : المذهب (والذي)<sup>(١)</sup> [عليه]<sup>(٢)</sup> عامة أصحابنا أن المحرمة يجوز لها أن**

**(تتطيب)<sup>(٣)</sup> قبل الإحرام وسواء كان الطيب مما يبقى عينه أو مما لا يبقى عينه،**

**وعلى ذلك نص الشافعي في سائر كتبه<sup>(٤)</sup>.**

---

والثاني وهو نصه في الإملاء : لا يبين لي أن عليها الفدية . ولأصحابه في هذه المسألة ثلاث طرق :  
أحدها وهو المذهب أن لف الخرق مع الخناء وغيره على يدي المرأة لا فدية فيه . وهو اختيار المصنف  
والثاني : في وجوبها قولان ، وبه قال ابن المزيان والشيخ أبو حامد .  
والثالث : إن لم تشد الخرق فلا فدية وإلا فقولان .

انظر الأم ٢٢١/٢ ؛ وحلية العلماء ٢٨٧/٣ ؛ والمجموع ٢٣٠/٧ ، ٢٣١ ؛ وروضة الطالبين  
١٢٧/٣ .

(١) في ط : الذي

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) في أ و ب : تطيب

(٤) الأم ٢٢٤/٢ ؛ ومختصر الحج المتوسط مع الأم ٣٠٩/٢ ؛ ومختصر الحج الصغير مع الأم ٣٤٣/٢ ؛  
وروضة الطالبين ٧٠/٣ .



والدليل عليه ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنا مع رسول الله ﷺ ونحن / (١) محرمات نضمد (٢) جباهنا بالسك (٣) الذي فيه الطيب فإذا عرفنا جرى على جباهنا والنبي ﷺ لا ينظر فلا ينكر. (٤)

وقال بعض أصحابنا: لا يجوز للمرأة أن تطيب للإحرام إلا بما لا يبقى عينه (٥)، وهذا القول باطل؛ لأنه خلاف السنة.

(١) نهاية ل ٢٢١ من ب

(٢) أي نجعل ونلطح، انظر الفائق ٣٤٨/٢ .

(٣) السك بالضم نوع من الطيب يضاف إلى غيره من الطيب ويستعمل . المصباح المنير ص ٢٨٢ ؛  
والنهاية في غريب الحديث والأثر ٣٨٤/٢

(٤) أخرجه أبو داود ٤١٤/٢ رقم ١٨٣٠ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٤٨/٥ ؛ وذكره ابن حزم في المحلى ٦٩/٥ . وحسنه النووي في المجموع ٢٣٠/٧ .

(٥) وحكي في المسألة قول آخر وهو أنه لا يستحب للنساء التطيب بحال، وسيأتي في ص ٨٦١. وفي المسألة أيضا وجهان آخران: أحدهما أن التطيب مباح وليس بمستحب . والثاني: يحرم ما يبقى عينه على الرجال والنساء .

انظر العزيز ٣٧٨/٣ ؛ وروضة الطالبين ٧١/٣ ؛ والمجموع ٢٢٨/٧ ؛ والبيان ل ٢٨

**فصل : حكي الرازي<sup>(١)</sup> أن الشافعي قال في بعض كتبه : لا يستحب للمرأة**

**أن تطيب للإحرام فإن فعلت ذلك كان جائزا<sup>(٢)</sup> كما أنها إذا حضرت الجمعة لا يستحب لها أن تطيب<sup>(٣)</sup> .**

وهذا القول ليس بشيء ؛ لأن المرأة إذا كانت شابة كره لها حضور الجمعة<sup>(٤)</sup> ؛ فلذلك كره لها الطيب إذا حضرت الجمعة شابة كانت أو غير شابة . وأما الحج فلا يكره لها الإحرام به وإن كانت شابة فلم تكره لها أن (تطيب)<sup>(٥)</sup> للإحرام ولأنها إذا حضرت / الجمعة صلت / <sup>(٦)</sup> مع الرجال فكره لها الطيب خوف الافتتان بها وفي الإحرام تكون (معزل)<sup>(٨)</sup> من الرجال فبان الفرق والله أعلم.

---

<sup>(١)</sup> لعل المراد به سليم بن أيوب بن سليم — بالتصغير فيهما — أبو الفتح الرازي ، تفقه على الشيخ أبي حامد ، وكان مقرئاً مفسراً محدثاً فقهياً أصولياً سكن الشام وتفقه عليه أهله ، وله مصنفات كثيرة خرج حاجا إلى مكة في بحر القلزم فغرق عند ساحل جدة في سلخ صفر سنة سبع وأربعين وأربعمائة ، وقيل تسع وأربعين وأربعمائة .

انظر ترجمته في طبقات الشيرازي ص ١٣٢ ؛ وسير أعلام النبلاء ٦٤٥/١٧

<sup>(٢)</sup> انظر العزيز ٣٧٨/٣ ؛ والمجموع ٢٢٨/٧

<sup>(٣)</sup> بل يكره لها ذلك . انظر الأم ٣٣٧/١ ؛ والمجموع ٤١١/٤ .

<sup>(٤)</sup> انظر المجموع ٣٦٢/٤ ؛ ومغني المحتاج ٢٧٧/١ .

<sup>(٥)</sup> في ط : تطيب

<sup>(٦)</sup> نهاية ل ١٥٠ من ط

<sup>(٧)</sup> نهاية ل ٢١٣ من أ

<sup>(٨)</sup> في ط : في معزل

مسألة : قال الشافعي : وأحب لها [أن تطوف] <sup>(١)</sup> ليلا [ولا] <sup>(٢)</sup> رمل عليها  
ولكن تطوف على هيئتها <sup>(٣)</sup>.

وهذا كما قال . أما طوافها ليلا فيستحب ؛ لأنه أستر لها ولأن الموضع يخلو من  
الرجال فلا يراهمها ؛ ولأنها تقارب الخطي فلا يستحب لها ذلك <sup>(٤)</sup> ، ولا  
الاضطباع وهو أن يجعل الرداء تحت المنكب الأيمن وفوق المنكب الأيسر <sup>(٥)</sup>  
وذلك مستحب للرجال . <sup>(٦)</sup> والأصل فيه ما روي أن رسول الله ﷺ قدم مكة في  
عمرة القضية والمشركون على قعيقعان <sup>(٧)</sup> وهم يقولون : إن محمدا وأصحابه قد  
وهنتهم حمى يثرب فأمر رسول الله ﷺ أصحابه بالرمل <sup>(٨)</sup> والاضطباع ليؤوهم أن

---

(١) ساقطة من ط

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩ .

(٤) أي لا يستحب لها الرمل .

(٥) المصباح المنير ص ٣٥٨ ، والنهاية في غريب الحديث ٧٣/٣

(٦) انظر الأم ٢٦٤/٢ - ٢٦٦ ؛ والحاوي الكبير ٩٤/٤ .

(٧) قال في النهاية ٨٨/٤ هو جبل بمكة قيل سمي به ؛ لأن جرحها لما تحاربوا كثرت قعقعة السلاح  
هناك . وقال الحافظ في الفتح ٥٨٢/٧ : وهو الذي يشرف على الركنين الشاميين ، ومن كان به لا  
يدري من بين الركنين اليمانيين .

(٨) قال في النهاية ٢٦٥/٢ يقال : رمل يرمل رملا ورملا إذا أسرع في المشي وهز منكبيه .

بهم جلدًا وقوة.<sup>(١)</sup> والمرأة ليست من أهل الجلد والقوة ولأن من شأن المرأة التستر  
(وفي)<sup>(٢)</sup> الرمل والاضطباع ترك التستر فلم يستحب لها ذلك والله أعلم  
[بالصواب]<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري مع الفتح ٥٨١/٧ رقم ٤٢٥٦ ؛ ومسلم ٩٢٣/٢ رقم ٢٤٠ (١٢٦٦) من  
طريق حماد بن زيد عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقال المشركون إنه يقدم عليكم وفد وهنتهم حمى يثرب فأمرهم النبي  
صلى الله عليه وسلم أن يرملوا الأشواط الثلاثة ، وأن يمشوا ما بين الركبتين ، ولم يمنعه أن يأمرهم أن  
يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم . وهذا لفظ البخاري . ثم قال البخاري : وزاد ابن سلمة عن  
أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم لعامة الذي استأمن  
قال : « ارملوا ليرى المشركون قوتكم » والمشركون من قبل قعيقعان .

ورواه مسلم ٩٢١/٢ رقم ٢٣٧ ( ١٢٦٤ ) ؛ وأبو داود ٤٤٤/٢ — ٤٤٥ ، رقم ١٨٨٥ عن أبي  
الطفيل قال : قلت لابن عباس : يزعم قومك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رمل بالبیت ،  
وأن ذلك سنة . قال : صدقوا وكذبوا . قلت : وما صدقوا وما كذبوا ؟ قال : صدقوا قد رمل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، وكذبوا ليس بسنة ، إن قريشا قالت زمن الحديبية : دعوا محمدا وأصحابه  
حتى يموتوا موت النغف فلما صالحوه على أن يجيئوا من العام المقبل فيقيموا بمكة ثلاثة أيام فقدم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والمشركون من قبل قعيقعان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لأصحابه : « ارملوا بالبیت ثلاثا » . وليس بسنة ... الحديث . وهذا لفظ أبي داود .

وليس في هذا الحديث ولا في الذي قبله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالاضطباع ، ولكن  
رواه أبو داود ٤٤٧/٢ رقم ١٨٨٩ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن خثيم عن أبي الطفيل  
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم اضطبع فاستلم وكبر ثم رمل ثلاثة أطواف وكانوا إذا  
بلغوا الركن اليماني وتغيبوا من قريش مشوا ثم يطلعون عليهم يرملون ، تقول قريش كأنهم الغزلان  
قال ابن عباس فكانت سنة . وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣٥٤/١ رقم ١٦٦٣ .

(٢) في ط : في

(٣) ساقطة من ط

## باب ما يجتنبه المحرم من الطيب ، (ولبس) <sup>(١)</sup> الثياب ، وأخذ الشعر ، وما عليه من الفدية في فعل ذلك.

قال الشافعي رحمته الله : ولا يلبس المحرم قميصا ولا عمامة ولا برنسا <sup>(٢)</sup> ولا خفين  
[إلا] <sup>(٣)</sup> أن لا يجد نعلين فيلبس الخفين ويقطعهما أسفل من الكعبين <sup>(٤)</sup> .  
وهذا كما قال . لا يجوز للمحرم أن يلبس شيئا من المخيط فمن ذلك ما كان  
معمولا على قدر بدنه كالقميص والدرع المنسوجة من الحديد واللباد <sup>(٥)</sup> وسواء  
كان اللباد مخيطا أو قطعة واحدة لأنه معمول على قدر البدن <sup>(٦)</sup> وكذلك ما كان  
معمولا على قدر العضو كالسراويل والتبان <sup>(٧)</sup> والخف والجورب والقفازين ولا  
يجوز له أن يغطي رأسه بالقلنسوة والبرنس ولا بالعمامة والمنديل <sup>(٨)</sup> .

---

(١) في ط : وترك

(٢) البرنس — بضم الباء والنون وإسكان الراء — كل ثوب رأسه منه ملتزم به . تهذيب الأسماء  
واللغات ٢٦/٣ ق ١٣/٢ .

(٣) ساقطة من أ

(٤) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩

(٥) اللباد — على وزن تفاحة — ما يلبس للمطر . المصباح المنير ص ٥٤٨

(٦) نهاية ل ٢٢٢ من ب

(٧) التبان — على وزن فعال — سراويل قصير جدا ، على مقدار شبر ، يستر العورة المغلظة فقط .  
يجمع على تباين ، والعرب تذكره وتؤنثه .

تهذيب الأسماء واللغات ٢٦/٣ ق ١٣/٢ / ٤٠ ؛ والمصباح المنير ص ٧٢ .

(٨) الوسيط ٦٧٩/٢ ؛ وروضة الطالبين ١٢٥/٣ — ١٢٧ .

والأصل في ذلك ما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه سئل عما يلبس المحرم فقال: «لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخفين إلا (أحد لا يجد)»<sup>(١)</sup> نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين». <sup>(٢)</sup> وفي بعض الروايات «ومن لم يجد إزارا فليلبس السراويل». <sup>(٣)</sup> قال بعض أصحابنا: فنبه رسول الله ﷺ بذكر القميص (على) <sup>(٤)</sup> اللباد والدرع، (وبالسراويل) <sup>(٥)</sup> على التبان، وبالبرنس على القلنسوة، وبالعمامة على المنديل، وبالحف على الجورب. وفي هذا حجة للدليل الخطاب لأن رسول الله ﷺ سئل عما يلبس المحرم فذكر ما لا يجوز لبسه فدل خطابه على أن ما لم يذكره جائز [له] <sup>(٦)</sup> لبسه. <sup>(٧)</sup>

(١) في ب: أن لا يجد

(٢) تقدم تخريجه في ص ٨٢٣

(٣) سيأتي تخريج هذه الرواية في ص ٨٢٦

(٤) في أ و ب: عن

(٥) في أ و ب: بالسراويل

(٦) ساقطة من ط

(٧) فتح الباري ٤٧٠/٣ .

**فصل :** إذا لم يجد المحرم نعلين فيجوز له أن يلبس الخفين إذا قطعهما من أسفل الكعبين هذا مذهبننا<sup>(١)</sup>. وروى عن عمر بن الخطاب<sup>(٢)</sup>، وابنه عبد الله<sup>(٣)</sup> رضي الله عنهما ، وعروة بن الزبير<sup>(٤)</sup>، وإبراهيم النخعي<sup>(٥)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل يجوز له إذا لم يجد نعلين أن يلبس الخفين ولا يقطعهما<sup>(٦)</sup>. وروى ذلك عن عطاء<sup>(٧)</sup>، وسعيد بن سالم القداح<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup> واحتج من نصرهم بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خطبنا رسول الله ﷺ بعرفات وقال: «[من لم يجد إزارا فليلبس السراويل و]<sup>(١٠)</sup> من لم يجد

(١) انظر الأم ٢١٥/٢ ، ومختصر المزني مع الأم ٧٤/٩ ؛ والحاوي الكبير ٩٧/٤ .

(٢) انظر المجموع ٢٧٨/٧

(٣) انظر المحلى ٦٦/٥ من طريق سعيد بن منصور بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما ؛ وذكره النووي في المجموع ٢٧٨/٧ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤١٣/٤ ، وذكره ابن حزم في المحلى ٦٦/٥ ؛ والنووي في المجموع ٢٧٨/٧ .

(٥) انظر المصادر المتقدمة

(٦) وليس عليه فدية وهو المذهب وعليه أصحابه . وروى عنه : إن لم يقطعهما إلى دون الكعبين فعليه الفدية . انظر المقنع والشرح الكبير والإنصاف ٢٤٦/٨ - ٢٥٠ ؛ والكافي ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ ؛ وشرح الزركشي على متن الخرقي ١٢٩/٢

(٧) المجموع ٢٧٨/٧ ؛ والمغني ١٢٠/٥ .

(٨) سعيد بن سالم القداح ، أبو عثمان المكي أصله من خراسان أو من الكوفة صدوق يهيم ورمي بالإرجاء وكان فقهيا . انظر التقريب ٣٥٤/١ .

(٩) المغني ١٢١/٥ ؛ والمجموع ٢٧٨/٧ .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من ط

نعلين فليلبس الخفين». <sup>(١)</sup> وروى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «إذا لم يجد المحرم النعلين فليلبس الخفين وإذا لم يجد إزارا فليلبس السراويل». <sup>(٢)</sup> وهذا نص.

قالوا: ولأنه لو لم يجد إزارا لبس (سراويل) <sup>(٣)</sup> ولم يفتقه <sup>(٤)</sup> فكذلك إذا لم يجد نعلين وجب أن يلبس الخفين ولا يقطعهما ويكون هذا أولى لأن السراويل يمكن خياطته بعد الفتق ولا يمكن تلفيق الخف بعد القطع. قالوا ولأن في قطع الخف تضييعا / <sup>(٥)</sup> له وهو مال وقد نهي رسول الله ﷺ عن تضييع المال. <sup>(٦)</sup>

---

(١) أخرجه البخاري مع الفتح ٦٩/٤ ، رقم ١٨٤٣ ؛ ومسلم ٨٣٥/٢ رقم ٤ (١١٧٨) .

(٢) أخرجه مسلم ٨٣٦/٢ ، رقم ٥ (١١٧٩) .

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولفظ السراويل ممنوع من الصرف ؛ لأنه على صيغة مفاعيل ، ونقل عن بعض العرب أنه يصرفه . انظر أوضح المسالك ٣٥٦/٣ - ٣٥٧

(٤) فتق الثوب : نقض خياطته حتى يفصل بعضه من بعض . المصباح المنير ص ٤٦١

(٥) نهاية ل ١٥١ من ط

(٦) انظر المغني ١٢١/٥ . والحديث المشار إليه أخرجه البخاري مع الفتح ٣١٢/١١ رقم ٦٤٧٣ وفي ٢٧٨/١٣ رقم ٧٢٩٢ ؛ ومسلم ١٣٤٠/٣ ، ١٣٤١ ، رقم ١٢ - ١٤ (٥٩٣) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه بألفاظ متقاربة ، وأقربها إلى اللفظ الذي ذكره المصنف : ونهى عن ثلاث : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال . واللفظ لمسلم .



ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ [أنه<sup>(١)</sup>] قال: « (ومن)<sup>(٢)</sup> لم يجد نعلين  
فليبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعنين »<sup>(٣)</sup>.

ولأنه لبس (الخفين)<sup>(٤)</sup> من غير أن يقطعهما فوجب أن تلزمه الفدية كما لو  
وجد النعلين .

فأما الجواب عن خبرهم فهو / أنا نعارضه بما روينا والأخذ بروايتنا أولى  
لأن فيها زيادة وفي خبرهم نقصان، وخبرنا خاص وخبرهم عام، وخبرنا مفسر  
وخبرهم مجمل<sup>(٥)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم لو لم يجد إزارا لبس (سراويل)<sup>(٦)</sup> ولم يفتقه فكذلك  
إذا لم يجد نعلين وجب أن يلبس الخفين فهو أن صاحب الشرع فرق بينهما فأمر  
لبس السراويل إذا لم يجد الإزار من غير شرط وأباح لبس الخفين عند عدم  
النعلين بشرط القطع. قالوا فالأولى حملتم السراويل لما أطلق على حكم الخف إذا  
كان مقيدا فأوجبتم من السراويل.

---

(١) ساقطة من ط

(٢) في ط: من

(٣) تقدم تخريجه في ص ٨٣٥

(٤) في ط: الخف

(٥) نهاية ل ٢٢٣ من ب

(٦) الأم ٢١٦/٢ ؛ والمجموع ٢٧٨/٧ .

(٧) هكذا في النسخ الثلاثة ، والصواب : سراويل

والجواب أن المطلق يحمل على المقيد في الحكم الواحد ، فأما الحكمان المختلفان

فلا يحمل أحدهما على الآخر .<sup>(١)</sup>

وجواب آخر وهو أن المقصود من السراويل ستر العورة ، وفتقه يخرج عنه عن الغرض المقصود منه ، وليس كذلك الخف ؛ فإن الغرض المقصود منه متابعة المشي عليه وقطعه لا يخرج عنه عن الغرض المقصود .

وجواب آخر وهو أن فتق السراويل يؤدي إلى إبطال نطق صاحب الشرع ؛ لأنه إذا فتق السراويل فلا يكون عادما للإزار بحال ، وما أدى إلى إبطال النطق كان فاسدا فلم يصح ما ذكره .

فأما الجواب عن / <sup>(٢)</sup> قولهم : قطع الخف تضييع له وقد نهي رسول الله ﷺ عن إضاعة المال <sup>(٣)</sup> فهو أن إضاعة المال لغير غرض مقصود لا يجوز فأما إذا كان لغرض صحيح مقصود فإنه جائز كالرجل يعتق عبده ويتصدق بشيء من ماله أو يهدم داره ويعيد بناءها ويتنعم بأكل الطيبات فكل هذه الأمور يذهب فيها المال غير أنه جائز للغرض المقصود .

وقيل : إن نهي ﷺ عن إضاعة المال منصرف إلى أن يضيع (الرجل) <sup>(٤)</sup> مال غيره فإنه ممنوع منه ، وأما المال [الذي] <sup>(٥)</sup> يملكه فيتصرف فيه على حسب اختياره فيملك أبيع له والله أعلم .

---

(١) المستصفى ص ٢٦٢ ؛ والإحكام للآمدي ٦/٣ .

(٢) نهاية ل ٢١٤ من أ

(٣) تقدم تخريجه في ص ٨٧

(٤) في أ : الرجال

(٥) ساقطة من أ و ب

**فصل :** إذا لم يجد نعلين (ووجد)<sup>(١)</sup> خفين قطعهما ثم وجد نعلين أو كان الخفان مقطوعين وهو قادر على نعلين هل يجوز له لبس الخفين أم لا ؟ الذي نص عليه الشافعي في الأم أنه لا يجوز له لبسهما<sup>(٢)</sup>. [وحكي عن أبي حنيفة مثل ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقال بعض أصحابنا يجوز له لبس الخفين إن شاء<sup>(٤)</sup>، وإليه ذهب بعض أصحاب أبي حنيفة<sup>(٥)</sup>.

واحتج من نصره بأن الخفين إذا قطعاً كالنعلين، يدل على ذلك أن المسح عليهما لا يجوز، وإذا ثبت أنهما كالنعلين جاز لبسهما<sup>(٦)</sup>.

ودليلنا قوله ﷺ «ولا يلبس الخفين إلا أن لا / يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين»<sup>(٨)</sup>. فأباح لبس الخفين بشرطين: أحدهما: عدم

---

(١) في أ و ب : وجد

(٢) وهو المذهب. انظر الأم ٢/٢١٥ ؛ وروضة الطالبين ٣/١٢٨ ؛ والمجموع ٧/٢٧٥ .

(٣) قال ابن الممام في فتح القدير ٢/٣٤٦ : أطلقوا جواز لبسه ومقتضى المذكور في النص أنه مقيد بما إذا لم يجد نعلين .

(٤) انظر العزيز ٣/٤٦٢ ؛ والمجموع ٧/٢٧٥

(٥) انظر مختصر اختلاف العلماء ٢/١٠٧

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٧) نهاية ل ٢٢٤ من ب

(٨) تقدم تخريجه في ص ٨٢

النعلين. والثاني: (قطعهما)<sup>(١)</sup>، ومن أباح لبسهما من غير قطع أسقط أحد الشرطين وذلك خلاف النص.

فأما الجواب عن قولهم إن الخفين المقطوعين كالنعلين فهو أنه خطأ لأن الخف المقطوع يقي الرجل من التراب ويمنعها من أن يصل إليها الشوك وما أشبهه [والنعل بخلاف ذلك. ولعل المحرم منع في الأصل من لبس الخفين لهذا المعنى وما أشبهه]<sup>(٢)</sup> من الترفه .

واستدلواهم بأن المسح (عليهما)<sup>(٣)</sup> لا يجوز غير صحيح لأنه يبطل بالجورب والخف المخرق فإن (كل)<sup>(٤)</sup> واحد منهما لا يجوز المسح عليه<sup>(٥)</sup> ولم يدل ذلك على أنهما بمنزلة النعلين في الإحرام وإذا ثبت هذا صح ما قلناه والله أعلم [بالصواب]<sup>(٦)</sup>.

**مسألة :** قال الشافعي رحمته الله : وإن لم يجد إزارا لبس (سراويل)<sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup>.

(١) في ط : أن يقطعهما.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) في ط : عليها

(٤) في أ و ب : كان

(٥) وذلك إذا لم يكن الجورب صفيقا غير منعل ، وكان الخرق في الخف في موضع الكعبين ، أو فيما دونهما ، وسواء كان الذي يظهر من الرجل قليلا أو كثيرا . انظر التهذيب ٤٣١/١ ، ٤٣٢ ؛ والمهذب ٩٠/١ ، ٩١ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في النسخ الثلاثة : سراولا . وفي مختصر المزني : سراويل .

(٨) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩ .

وهذا كما قال . إذا عدم المحرم الإزار جاز له لبس السراويل  
ولا فدية عليه <sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: عليه الفدية <sup>(٢)</sup> .

واختلف / <sup>(٣)</sup> أصحابه في إباحة اللبس ، فقال الطحاوي : يحرم  
عليه لبسه <sup>(٤)</sup> ، وقال أبو بكر الرازي <sup>(٥)</sup> : يجوز له لبسه <sup>(٦)</sup> .

(واستدل) <sup>(٧)</sup> الطحاوي بأنه يحرم عليه لبس الخف والسراويل مع وجود النعلين  
والإزار ثم ثبت أنه لو عدم النعل جاز له لبس الخف بعد القطع فكذلك إذا عدم

---

(١) الأم ٢/٢١٥ ؛ والحاوي الكبير ٤/٩٨ ؛ والوسيط ٢/٦٨١ .

(٢) هذا إذا لبسه على الوجه المعتاد يوما كاملا ، وإن كان دون ذلك فعليه صدقة . انظر مختصر  
الطحاوي ص ٦٨ ؛ والمبسوط ٤/١٢٦ ؛ ورؤوس المسائل ص ٢٦٠ .

(٣) نهاية ل ١٥٢ من ط .

(٤) انظر مختصر اختلاف العلماء ٢/١٠٦ .

(٥) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي صاحب التصانيف ، تفقه بأبي الحسن الكرخي  
وكان صاحب حديث ورحلة ، يحتج في كتبه بالأحاديث المتصلة بأسانيد ، وكان مع براعته في  
العلم ذا زهد وتعب ، عرض إليه قضاء القضاة فامتنع منه ، مات سنة ٣٧٠ انظر ترجمته في سير أعلام  
النبل ١٦ / ٣٤٠ ، والجواهر المضية ١/ ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والفرائد البهية ٢٧ - ٢٨

(٦) لم أجد كلامه هذا

(٧) في ط واستدلال .

الإزار [ويجب أن] <sup>(١)</sup> يجوز له لبس السراويل [بعد] <sup>(٢)</sup> الفتق <sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأن ما وجبت به الفدية مع عدم العذر وجب أن تلزم به الفدية مع

(وجود العذر) <sup>(٤)</sup> أصله إذا لبس الرجل المخيط وأكل الصيد وحلق رأسه <sup>(٥)</sup>.

قالوا: ولأنه لو عدم الإزار فلبس القميص لزمته الفدية فكذلك تجب إذا لبس

السراويل.

قالوا: ولأنه محرم لبس السراويل فوجب أن تلزمه الفدية أصله إذا كان واجدا

للإزار.

ودليلنا ما روى ابن (عباس) <sup>(٦)</sup> رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ خطب

بعرفات فقال: «من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد إزارا فليلبس

(سراويل) <sup>(٧)</sup>» <sup>(٨)</sup>.

وروى جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ مثل ذلك <sup>(٩)</sup>. ووجه الدليل عندنا أنه أباح لبسه

من غير فتق ولم يذكر وجوب الفدية .

---

(١) ساقطة من ط

(٢) ساقطة من أ ، ب

(٣) مختصر اختلاف العلماء ١٠٦/٢ ، ١٠٧ .

(٤) في ط وجوده

(٥) انظر الأسرار — كتاب المناسك — ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٦) في ط : عمار

(٧) هكذا في النسخ الثلاثة ، والصواب : سراويل

(٨) تقدم تحريجه في ص ٨٦٧

(٩) تقدم تحريجه في ص ٨٦٧

قالوا: في الخير ما يدل على جواز لبسه وليس فيه ما يدل على منع وجوب  
الفدية والجواب أن هذا غير صحيح لأن النبي ﷺ ذكر ذلك في الخطبة عند  
اجتماع الناس في وقت الحاجة وبيان المناسك ولو كان واجبا لذكره ولأن تأخير  
البيان عند الحاجة لا يجوز. فإن قيل: قوله: صلى الله عليه / <sup>(١)</sup> وسلم «فليلبس  
(سراويل)» <sup>(٢)</sup> يعني بعد الفتق. والجواب أن هذا زيادة في الحكم لم يذكرها  
النبي ﷺ فلا يصح إثباتها.

قالوا: فقد (قيد) <sup>(٣)</sup> الخف بالقطع فيجب أن يحمل إطلاق (السراويل) <sup>(٤)</sup> عليه  
كما حكمتكم (إطلاق) <sup>(٥)</sup> الرقبة في الظهر على تقييد الرقبة (المؤمنة) <sup>(٦)</sup> في كفارة

---

(١) نهاية ل ٢٢٥ من ب

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة ، والصواب : سراويل

(٣) في أ و ب: قيل

(٤) في أ: سراويل .

(٥) في أ: الطلاق

(٦) في أ: المؤمنة.

القتل . والجواب أن مطلق اللفظ يحمل على مقيده إذا كان اللفظ يصلح لهما  
ولفظ القطع لا يصلح للفتق (فلا يجب حمله عليه) <sup>(١)</sup> . وأما الرقبة المطلقة في  
الظهار (فإنما) <sup>(٢)</sup> حملناها على المقيدة في القتل من طريق القياس بعلة جامعة بينهما  
وهو أن كل واحد منهما تحرير وهذا المعنى لا يوجد في السراويل مع الخف للفرق  
بينهما . ويدل عليه من القياس أنه لبس أبيح للمحرم عند عدم غيره فلم تجب به  
الفدية أصله لبس الخف المقطوع عند عدم النعل .

فإن قيل: المعنى في الخف المقطوع أنه يجوز لبسه مع وجود النعل فجواز مع  
عدمه وليس كذلك في مسألتنا فإن السراويل لا يجوز لبسه مع وجود الإزار  
فكذلك مع عدمه . فالجواب أنا لا نسلم على الوجه الصحيح من المذهب أن لبس  
الخف المقطوع يجوز للمحرم مع وجود النعل فلم تجب عليه الفدية بلبسه . <sup>(٣)</sup> على  
أنه لا يجوز أن يقال ما وجب في غير حال العذر ؛ لأن التيمم وأكل الميتة يجوزان  
في حال العذر (ولا) <sup>(٤)</sup> يجوزان في غير حال العذر فافترقا . قياس آخر لبس أبيح  
للمحرم تدينا لا (ترفعاً) <sup>(٥)</sup> فلا تتعلق به الفدية أصله لبسه الإزار ولبس المرأة  
القميص وإن / <sup>(٦)</sup> شئت قلت: لبس أبيح للمحرم شرعاً بالنطق

---

(١) في ط : فلا يحمل عليه .

(٢) في ط : فإنما

(٣) لبس الخف المقطوع مع وجود النعل يوجب الفدية على الصحيح المنصوص . انظر المذهب ٧٠٩/٢

وقد تقدمت هذه المسألة في ص ٨٧٠

(٤) في ط : فلا .

(٥) غير واضحة في أ ، وفي ط : تفرقا .

(٦) نهاية ل ٢١٥ من أ



فوجب أن لا تتعلق به الفدية أصله ما ذكرناه ولا يلزم عليه إذا لبس القميص  
لشدة البرد أو الحر فإنه أبيع (اجتهادا) <sup>(١)</sup> لا نطقا .

فإن قيل: المعنى في الإزار أنه ليس من محظورات الإحرام والسراويل من  
محظورات الإحرام قلنا لا يمتنع أن يكون من محظورات الإحرام وتسقط الفدية  
عند الحاجة إليه. ألا ترى أن الصيد من محظوراته وإذا صال عليه فقتله لم تجب عليه  
الفدية لأجل الحاجة. <sup>(٢)</sup>

قياس آخر وهو [أن] <sup>(٣)</sup> كل ما ألباه الشرع إلى تركه لا يتعلق به وجوب  
الكفارة أصله الحائض تفارق البيت من غير طواف الوداع <sup>(٤)</sup>.  
فأما الجواب عما ذكره الطحاوي فمن ثلاثة أوجه: أحدها: أن النبي صلى الله  
عليه / <sup>(٥)</sup> وسلم فرق بين الخف والسراويل فأمر بلبس الخف بعد القطع  
(ولبس) <sup>(٦)</sup> السراويل من غير فتق .

---

(١) في أ و ب : اجتهاده .

(٢) انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١٩٤/٤ .

(٣) ساقطة من ط

(٤) انظر الوسيط ٦٧٣/٢ ؛ والغاية القصوى ٤٤٧/١ .

(٥) نهاية ل ١٥٣ من ط

(٦) في ط : ولبس

والثاني: أن قطع الخف لا يمنع الغرض المقصود [وهو متابعة المشي عليه وفتح السراويل يمنع المقصود] <sup>(١)</sup> وهو ستر / <sup>(٢)</sup> العورة فافترقا.

والثالث : أن فتح السراويل يؤدي إلى إبطال نطق صاحب الشرع لأنه إذا فتحه فلا يكون عادما للإزار وواجدا للسراويل فلم يصح ما (قالوه) <sup>(٣)</sup> .

وأما الجواب عن قياسهم على الخلق ولبس المخيط وأكل الصيد (فهو أن) <sup>(٤)</sup> وجود العذر لا يصلح اعتباره بعدم العذر لأن العادم للماء يجوز له التيمم <sup>(٥)</sup> ، والمضطر يجوز له أكل الميتة <sup>(٦)</sup> ؛ لأن هذين عذران ولو عدما لم يجز التيمم وأكل الميتة فبان الفرق بين الحالين . والمعنى في الأصل أن الخلق وما ذكر معه أباح للمحرم ترفها لا تدينا فلذلك وجبت الفدية وفي مسألتنا أباح اللبس تدينا لا ترفها فلم تجب الفدية . أو نقول تلك الأمور لم يرد الشرع بها نطقا فتعلقت بها الفدية وفي مسألتنا ورد الشرع باللبس نطقا فلم تجب به الفدية وافترقا.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) نهاية ل ٢٢٦ من ب

(٣) في ط : قاله

(٤) في ط : فإن

(٥) لقوله تعالى : ﴿ وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ من الآية ٦ من سورة المائدة .

(٦) لقوله تعالى : ﴿ فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ﴾ من الآية ٣ من سورة المائدة .

وأما الجواب عن قياسهم على لبس القميص فهو أن لبس السراويل أذن به في الشرع ولبس القميص لم يؤذن به فافترقا. (أو نقول) <sup>(١)</sup> إنما وجبت الفدية بلبس القميص لأنه يمكنه أن يتزر به وليس كذلك السراويل فإنه لا يمكنه أن يتزر به فجاز له لبسه ولم تتعلق به الفدية. قالوا يبطل بالسراويل إذا كان كبيراً فإنه يمكنه أن يتزر به ولو لبسه قلتم لا تجب عليه الفدية. والجواب أن ذلك خطأ بل عندنا تلزمه الفدية بلبسه إذا قدر أن يتزر به فلم يفعل <sup>(٢)</sup>.

وأما الجواب عن قياسهم على اللبس مع وجود الإزار فهو أن ذلك غير صحيح لأن الواحد غير معذور (والمعذور) <sup>(٣)</sup> معذور فلم يصح اعتبار أحدهما بالآخر والله أعلم.

فرع : إذا عدم الإزار وهو مالك لقيمته وجب عليه شراؤه ولم يجز له لبس السراويل <sup>(٤)</sup>؛ لأن القدرة على الثمن كالقدرة على الثمن. يدل على ذلك أن من عدم الرقبة الواجبة عليه وقدر على ثمنها لزمه أن يشتريها <sup>(٥)</sup>، وكذلك من عدم

---

(١) في أ و ب : ونقول.

(٢) في هذه المسألة وجهان أصحهما : لا تلزمه الفدية. والثاني : تلزمه الفدية. انظر العزيز ٤٦٢/٣ ؛ وروضة الطالبين ١٢٨/٣ ؛ والبيان ل ٣٥ ب

(٣) في ط : والمعدوم

(٤) انظر العزيز ٤٦٣/٣ ؛ وروضة الطالبين ١٢٨/٣

(٥) من كان له مال غائب أو حاضر ولكن لم يجد الرقبة لا يجوز له العدول إلى الصوم في كفارة القتل واليمين والجماع في نهار رمضان بل يصير حتى يجد الرقبة ؛ أو يضل المال ؛ لأن الكفارة على التراخي .

وفي كفارة الظهار وجهان : تضرره بفوات الاستمتاع ، وأشار الغزالي والمتولي إلى ترجيح الصير انظر روضة الطالبين ٢٩٧/٨ ؛ والحاوي الكبير ٢٨٨/١ .

الماء ومعه قيمته لزمه شراؤه فلم يجز له التيمم<sup>(١)</sup>.

**فرع :** إذا عدم الإضرار وقيمته فبذل له غيره أن يبيعه إزارا ويكون ثمنه في ذمته

لم يلزمه شراؤه<sup>(٢)</sup>، كما لا يلزمه ذلك في الرقبة إذا عدمها وعدم قيمتها ولا في الماء إذا عدمه وعدم قيمته<sup>(٣)</sup>.

**فرع :** فإن عدم الإضرار (وبذله)<sup>(٤)</sup> له غيره عارية لزمه قبوله لأنه ليس عليه في

قبوله كبير<sup>(٥)</sup>.

وإن بذله له هبة لم يلزمه القبول لما فيه من تحمل المنة<sup>(٦)</sup>.

---

~~قلت: ولا شك أن هذا العصر لا يوجد فيه رقبة، فينبغي القطع بمواز الجدول إلى الصوم والبر~~  
~~وغيره~~

(١) المراد بهذه الجملة: أن من لم يكن في ملكه ماء ولكن يملك قيمته فاضلة عن حاجته لزمه الشراء  
انظر مختصر الزني مع الأم ١٠/٩؛ والعزير ٢١٠/١

(٢) العزير ٤٦٣/٣؛ وروضة الطالبين ١٢٨/٣.

(٣) الحاوي الكبير ٢٨٨/١.

(٤) في ب: وبذل

(٥) المجموع ٢٧٥/٧؛ وروضة الطالبين ١٢٨/٣

(٦) المصدرين المتقدمين.

فإن بذل له ابنه الإزار هبة ففي ذلك وجهان <sup>(١)</sup>: أحدهما : لا يلزمه القبول كما قلنا في الأجنبي .

والثاني أن قبوله لازم لأنه لا منة له عليه .  
ونظير هذه المسألة ما ذكرناه في المعضوب إذا بذل له ابنه نفقة الحج أن فيه

(وجهان) <sup>(٢)</sup>: أحدهما: يلزمه القبول. والثاني: لا يلزمه. <sup>(٣)</sup>

فرع : إذا عديم الإزار ومعه سراويل <sup>(٤)</sup> قيمته قيمة إزار هل يلزمه أن يبيعه ويشترى بثمنه إزارا ؟ إن كان مع فعل ذلك لا تبدو عورته لزمه وإن كان لا يقدر على ذلك إلا بعد أن تبدو عورته لم يلزمه البيع <sup>(٥)</sup>.

فرع : يجوز للمرأة المحرمة أن تدخل يديها في القميص لأنها لا يمكنها لبسه إلا بإدخال يديها فيه ولأن فعل ذلك بعد اللبس يشق فعفي عنه <sup>(٦)</sup>.

فرع : إذا لف المحرم على رجله خرقا فعلى قول أبي الحسن بن المرزبان ، والشيخ أبي حامد أن الفدية تلزمه ؛ لأن الخرق كالخف . وعلى قول القاضي أبي الطيب لا فدية عليه ؛ لأن الخرق ليست معمولة على قدر العضو <sup>(٧)</sup>.

---

(١) المجموع ٢٧٥/٧

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب : وجهين .

(٣) تقدمت هذه المسألة في ص ٥٥١

(٤) نهاية ل ٢٢٧ من ب

(٥) انظر المجموع ٢٧٥/٧ ؛ ومغني المحتاج ٥١٦/١ .

(٦) انظر الأم ٣١٠/٢ ؛ وروضة الطالبين ١٢٧/٣ .

(٧) تقدم قولهما في ص ٨٥٨

**فصل: قال الشافعي رحمته الله في الأم يجوز للمحرم أن يشد المثزر في وسطه مخيطا ويعقده ؛ لأنه لا يستمسك إلا بذلك.** <sup>(١)</sup> ولا يجوز [له] <sup>(٢)</sup> أن يجعل له <sup>(٣)</sup> حجرة <sup>(٤)</sup> ويدخل فيها (التكة) <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> أو الخيط لأنه يصير بمنزلة السراويل <sup>(٧)</sup>، فإن شد المثزر في وسطه ثم شقه أسفل من ساقيه ولف [على] <sup>(٨)</sup> كل <sup>(٩)</sup> واحد من ساقيه شقة لزمته الفدية <sup>(١٠)</sup>.

(١) الأم ٢/٢١٩ .

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) في ط : يجعله

(٤) الحجرة: بالضم معقد الإزار ، ومن السراويل موضع التكة . القاموس المحيط ٢/١٧٨ ؛ والمصباح المنير ص ١٢٢ ؛ والمعجم الوسيط ١/١٥٨

(٥) في ط الدكة .

(٦) التكة : بالكسر رباط السراويل ، وجمعه تكك. القاموس المحيط ٣/٣٠٧ ؛ والمعجم الوسيط ١/٨٦

(٧) لم أجد هذا النص في الأم. ونقل النووي في المجموع ٧/٢٧٠ اتفاق نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يجوز أن يجعل له مثل الحجرة ، ويدخل فيها التكة ونحو ذلك ؛ لأن ذلك من مصلحة الإزار ؛ فإنه لا يستمسك إلا بنحو ذلك . ثم نقل النووي نص القاضي أبي الطيب هذا فتعقبه بقوله: وهذا نقل غريب ضعيف . انظر المجموع ٧/٢٧١ ؛ والوسيط ٢/٦٨٠ — ٦٨١

(٨) ساقطة من ط

(٩) نهاية ل ١٥٤ من ط

(١٠) ونص عليه الشافعي في الأم ٢/٢١٩ ؛ وهو الصحيح . انظر العزيز ٣/٤٦٠ ؛ والمجموع ٧/٢٧٢

وهذا القول من الشافعي يدل على صحة ما قاله ابن المرزبان ، والشيخ أبو حامد من أن لف الخرق كلبس الخفين والقفازين <sup>(١)</sup>.

(فصل) <sup>(٢)</sup>: لا يجوز للمحرم أن يعقد الرداء على عاتقه ؛ لأنه يستمسك من غير عقد لكن يجوز له أن يجعله على عاتقيه ويغرز (طرفيه) <sup>(٣)</sup> في حجزته <sup>(٤)</sup> ؛ لما روي أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يفعل ذلك <sup>(٥)</sup>.

---

(١) وقد تقدم قولهما في ص ٨٥٨

(٢) في ط : فرع

(٣) في أ و ب : طرفه

(٤) انظر الأم ٢١٩/٢ ؛ روضة الطالبين ١٢٦/٣ .

(٥) أخرجه الشافعي في الأم ٢٢٠/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٥١/٥ عن طريق إسماعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر لم يكن عقد الثوب عليه ؛ وإنما غرز طرفيه على إزاره . وفي رواية أخرى عندهما عن مسلم بن جندب قال : جاء رجل يسأل ابن عمر وأنا معه قال : أنخالف بين طرفي ثوبي من ورائي ثم أعقده وأنا محرم ؟ فقال عبد الله : لا تعقد شيئا .

ولا مخالف [له] <sup>(١)</sup> . ولا يجوز للمحرم أن (يرد) <sup>(٢)</sup> الرداء عليه ولا أن يخله

بخلال <sup>(٣)</sup> ولا (بإبرة) <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه / يصير على هيئة (المخيط) <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> .

**فرع:** لا يجوز للمحرم (لبس) <sup>(٨)</sup> القميص ويجوز له أن يتشع <sup>(٩)</sup> به <sup>(١٠)</sup> ،

وفارق السراويل حيث قلنا يجوز للمحرم لبسه لأن السراويل لا يمكنه أن يتزر به

فجاز له لبسه فإن كان السراويل كبيرا واسعا يمكنه أن يتزر به لزمه ذلك ولم يجوز

له لبسه. <sup>(١١)</sup>

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل الصواب : يزر أي يجعل له ~~لبس~~ <sup>أزر</sup>

(٣) الخلال على وزن كتاب : العود يخلل به الثوب والأسنان ، وخللت الرداء خلا من باب قتل

ضمنت طرفيه بخلال ، والجمع أخله مثل سلاح وأسلحة ، وخللته بالتشديد مبالغة المصباح المنير

ص ١٨٠ .

(٤) في ط : إبرة

(٥) نهاية ل ٢١٦ من أ

(٦) في ط : القميص .

(٧) المجموع ٢٧١/٧ ؛ وشرح مشكل الوسيط مع الوسيط ٦٨٠/٢ ؛ وروضة الطالبين ١٢٦/٣ .

(٨) في ط : أن يلبس

(٩) قوله : يتشع به ، أي يدخله تحت إبطه الأيمن ويلقيه على منكبه الأيسر كما يفعله المحرم . المصباح

المنير ص ٦٦١

(١٠) العزيز ٤٦٢/٣ ؛ وروضة الطالبين ١٢٨/٣ .

(١١) تقدمت هذه المسألة في ص ٨٧٨



**فصل:** قال الشافعي رحمه الله في الأم : يجوز للمحرم أن يضع الإزار على عاتقه ويلفه لفتين (وثلاثة) <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>. وهذا يدل على ما ذهب إليه القاضي أبو الطيب من أن لف الخرق على القدمين لا يجعلهما كاللبس <sup>(٣)</sup>.

**فصل:** لا يجوز للمحرم لبس القباء ، وإن (ألبسه) <sup>(٤)</sup> منكبيه ولم يدخل يديه في كميته لزمته الفدية <sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حنيفة لا تلزمه الفدية حتى [يدخل] <sup>(٦)</sup> يديه في كميته <sup>(٧)</sup>. واحتج من نصره بأنه حمل القباء على (صفة) <sup>(٨)</sup> لا يمكنه حفظه إلا بتكلف فوجب أن لا تلزمه الفدية أصله إذا جعل القميص على عاتقه .

---

(١) في ب : ثلاثة

(٢) لم أجد هذا النص في الأم ، وانظر العزيز ٤٦٠/٣ ؛ والمجموع ٢٧٠/٧ .

(٣) تقدم قول القاضي أبي الطيب في هذه المسألة في ص ٨٥٨

(٤) في أ و ب : لبسه

(٥) الأم ٣١٠/٢ ؛ والوسيط ٦٨٠/٢ ؛ والعزيز ٤٥٩/٣ .

(٦) ساقطة من أ

(٧) المبسوط ١٢٥/٤ ؛ وبدائع الصنائع ٤٠٦/٢ ؛ ومختصر اختلاف العلماء ١٠٧/٢ ؛ والأسرار — كتاب المناسك — ص ٢٤٥ .

(٨) في ط : صورة

قالوا: ولأنه لو حمل القباء على هذه الصفة ناسيا لم تلزمه /<sup>(١)</sup> الفدية فكذلك إذا حمله عامدا . (وتحريره)<sup>(٢)</sup>: أنه لو فعله ناسيا لم تلزمه الفدية فإذا فعله عامدا وجب أن لا تلزمه الفدية أصله حمل القميص على عاتقه .  
ودليلنا ما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يلبس المحرم القباء» .<sup>(٣)</sup> وذلك [عام]<sup>(٤)</sup> فهو على عمومته .  
ومن القياس أنه لبس القباء على صفة جرت العادة بلبسه فوجب أن تلزمه (الفدية)<sup>(٥)</sup> أصله إذا (أدخل)<sup>(٦)</sup> يديه في كميته .

(١) نهاية ل ٢٢٨ من ب

(٢) في أ و ب: وتجزئه .

(٣) أخرجه الدارقطني ٢٣٢/٢ ؛ والبيهقي ٥٠/٥ من حديث عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القميص والأقبية .. الحديث .  
وصحح إسناده النووي في المجموع ٢٧٩/٧ ؛ وقال في التعليق المغني على الدارقطني ٢٣٢/٢ : هذا الحديث صالح الإسناد .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٤٩/٥ عن سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا قام إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله ، ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : « لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا القباء .. الحديث .  
وصحح إسناده النووي أيضا في المجموع ٢٧٩/٧ .

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) في أ : للفدية

(٦) في أ : دخل

فأما الجواب عن قولهم حمل القباء على صفة لا يمكنه حفظه إلا بتكلف فهو أنا لا نسلم ذلك لأن عادات لابس القباء أن (يلبسوه)<sup>(١)</sup> على هذه الصفة من غير كلفة. والمعنى في القميص أنه إذا جعله على عاتقيه فليست عادة حمله مع أن القميص حجة عليهم لأنه إذا لبسه وجبت الفدية وسواء في ذلك أدخل يديه في كفيه أو لم (يدخلهما)<sup>(٢)</sup> فيجب أن يكون القباء مثله.

وأما الجواب عن قياسهم على حالة النسيان فهو أن اعتبار الذكر بالنسيان خطأ يدل على ذلك أن الصائم لو أكل عامدا بطل صومه وناسيا لم يبطل والمصلي إذا سلم في خلال صلاته عامدا بطلت صلاته وإذا سلم ناسيا لم تبطل فبان الفرق بينهما. ثم المعنى في القميص ما ذكرنا فأغنى عن الإعادة.

**فرع :** إذا خضب المحرم رأسه بالخناء أو طينه بالطين لزمته الفدية<sup>(٣)</sup>؛ لأنه قصد إلى تغطيته.

---

(١) في أ و ب : ما يلبسوه

(٢) في ط : يدخلها.

(٣) وذلك إذا كان الخناء أو الطين ثخيناً ؛ وأما إن كان رقيقاً فلا شيء عليه . انظر الحاوي الكبير ١٠٢/٤ ؛ وروضة الطالبين ١٢٥/٣ ؛ والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٤٨ .

فأما إن حمل على رأسه مكتلاً فحكى الشافعي أن عطاء قال لا شيء عليه <sup>(١)</sup>.  
واختلف أصحابنا في ذلك <sup>(٢)</sup>، فمنهم من قال: هو مذهب الشافعي ؛ لأنه لم  
يكن له مخالف . ومنهم من قال: [بل] <sup>(٣)</sup> حكاه الشافعي عنه حكاية ، ومذهبه  
بخلافه ؛ لأنه لا فرق بين تغطية المحرم رأسه بالمكتل وبغيره . ومن ذهب إلى الوجه  
الأول قال حامل المكتل ليس بقاصد تغطية رأسه فهو بمنزلة المحدث إذا حمل  
قماشاً فيه مصحف فإنه لا شيء عليه ؛ لأنه (لم) <sup>(٤)</sup> يقصد حمل المصحف. <sup>(٥)</sup>  
**فرع :** إذا غطى المحرم رأسه بيده جاز له <sup>(٦)</sup>؛ لأنه مندوب إلى ذلك في  
(حالة) <sup>(٧)</sup> الطهارة ، (ولأن) <sup>(٨)</sup> ستر بعض الأعضاء ببعض كعدم (الستر) <sup>(٩)</sup> ،

(١) الأم ٢٢٠/٢

(٢) في هذه المسألة طريقتان : أصحابهما وهو المذهب : يجوز ولا فدية . والثاني : فيه قولان أصحابهما هذا  
والثاني : يحرم وتجب به الفدية . وهو محكي عن نص الشافعي في بعض المواضع . انظر روضة  
الطالبين ١٢٥/٣ ؛ والمجموع ٢٦٨/٧ ؛ والبيان ل ٣٤ ب .

(٣) ساقطة من أ و ب .

(٤) في أ و ب : لا

(٥) المنهاج ومغني المحتاج ٣٧/١

(٦) روضة الطالبين ١٢٥/٣ ؛ الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٤٨ .

(٧) في ط : حال

(٨) في ط : ولاق

(٩) في ط : السترة

يدل على ذلك أنه لو كان في سراويله فتق يرى منه العورة فوضع يده (في) (١)  
الفتق في صلاته لم تجزه (فكذلك لو) (٢) كان جيب (٣) قميصه واسعا إذا سجد  
رئي منه عورته فستر ذلك بلحيته لم يجز (٤) والله أعلم بالصواب.

مسألة : قال الشافعي / (٥) ولا يلبس ثوبا مسه زعفران ولا ورس ولا

شيء من الطيب. (٦)

وهذا كما قال . يحرم على المحرم استعمال الطيب على بدنه وفي ثوبه . والدليل  
على ذلك ما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال : « لا يلبس  
المحرم ثوبا مسه الزعفران والورس » . (٧)

---

(١) في ط : على

(٢) في ب : فكذلك إذا . وفي ط : وكذلك إذا .

(٣) جيب القميص : ما يفتح على النحر . المصباح المنير ص ١١٥

(٤) في هاتين المسألتين وجهان أصحهما أنه يجزئه . انظر المنهاج ومغني المحتاج ١٨٦/١ .

(٥) نهاية ل ١٥٥ من ط .

(٦) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩ .

(٧) هو جزء من الحديث المتقدم تخريجه في ص ٨٣٨

قال الشافعي : فكان في نصه /<sup>(١)</sup> على الزعفران والورس تنبيه على أن الثوب إذا مسه الكافور <sup>(٢)</sup> والمسك والعنبر <sup>(٣)</sup> فالمحرم أولى بأن يمنع من لبسه ؛ لأن فيه من الطيب أكثر من الزعفران والورس .<sup>(٤)</sup> ومن المعنى أن الإحرام عبادة تحرم النكاح فجاز أن تحرم الطيب أصل ذلك العدة . إذا ثبت هذا فكل ما منع المحرم من شتمه فإذا صبغ به (ثوب)<sup>(٥)</sup> لم يجوز [له]<sup>(٦)</sup> لبسه فمن ذلك الزعفران والمسك والكافور والغالية <sup>(٧)</sup> .

---

(١) نهاية ل ٢٢٩ من ب

(٢) الكافور نبت طيب الريح . والكافور أيضا أخلاط تجمع من الطيب تتركب من كافور الطلح ، وكافور الطلعة وعائوها الذي ينشق عنها ، سمي كافورا ؛ لأنه غطاها . لسان العرب ١٢٢/١٢ ؛ والمحكم والمحيط الأعظم ٨/٧ .

(٣) العنبر ضرب من الطيب . والعنبر أيضا الزعفران وقيل الورس . انظر الصحاح ٧٥٩/٢ ؛ وتهذيب اللغة ٣٦٣/٦ .

(٤) انظر الأم ٢١٦/٢ — ٢١٧ .

(٥) في ط : الثوب

(٦) ساقطة من ط

(٧) الغالية : أخلاط من الطيب كالمسك والعنبر . المصباح المنير ص ٤٥٢ ؛ والمعجم الوسيط ٦٦٠/٢ .

وما لم يمنع المحرم من شمه فإن الثوب المصبوغ به لا يمنع من استعماله فمن ذلك  
النارنج والتفاح والأترج [والشيخ] (١) (٢) والقيصوم (٣) والخزامى (٤).

**فصل:** لا فرق بين أن يتبخر بالطيب وبين أن يجعله على بدنه أو على ثوبه في  
أن كل ذلك لا يجوز للمحرم فعله وسواء جعل الثوب على بدنه أو جلس عليه  
وسواء جعل الطيب على ظاهر ثوبه أو في باطنه مما يلي جسمه وسواء كان  
الثوب مما ينفض (٥) أو مما لا ينفض (٦).

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) الشيخ بالكسر : نبت سهلي ، رائحته طيبة قوية ، وهو كثير الأنواع ترعاه المشاية جمعه شيخان  
انظر القاموس المحيط ٢٤٠/١ ؛ ولسان العرب ٢٥٤/٧ ؛ والمعجم الوسيط ٥٠٢/١ .

(٣) القيصوم من نبات البادية قريب من الشيخ ، وهو طيب الرائحة ، وله نورة صفراء . انظر لسان  
العرب ١٩٨/١١ ؛ المصباح المنير ص ٥٠٦ ؛ والمعجم الوسيط ٧٤١/٢ .

(٤) الخزامى بألف التانيث من نبات البادية ، واحدته : خزاماة . وهو خيرى البر ؛ زهره أطيّب الأزهر  
نفحة . القاموس المحيط ١٠٧/٤ ؛ ولسان العرب ٨٦/٤ ؛ والمصباح المنير ص ١٦٨ .

(٥) نفّض الثوب حركه لينتفض ، ونفّض الثوب أو الصبغ ذهب بعض لونه . القاموس المحيط ٣٥٩/٢  
؛ والمعجم الوسيط ٩٤١/٢ .

(٦) الغاية القصوى ٤٤٩/١ ؛ ٤٥٠ ؛ والتنبيه ص ٧٢ ؛ والمجموع ٢٩٤/٧ .

وقال أبو حنيفة : يجوز للمحرم أن يتبخر بالطيب ، كالعود <sup>(١)</sup>  
والند <sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز له أن يجعل الكافور والغالية والمسك والزعفران على بدنه  
ويجوز أن يجعله على ظاهر ثوبه فإن جعله في باطنه (فكان) <sup>(٤)</sup> الثوب لا ينفض  
فلا شيء عليه وإن كان [مما] <sup>(٥)</sup> ينفض فعليه الفدية <sup>(٦)</sup> .  
واحتج من نصره بأنه لم يجعل جرم الطيب على بدنه فوجب أن لا تلزمه  
الفدية أصله إذا اجتاز في سوق العطارين واشتم الطيب أو جلس في الكعبة وهي  
تجمر .

ودليلنا ما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال : «لا يلبس  
المحرم ثوبا مسه الزعفران والورس» <sup>(٧)</sup> .

(١) العود : ضرب من الطيب يتبخر به . المصباح المنير ص ٤٣٧ ؛ والمعجم الوسيط ٦٣٥/٢ .

(٢) الند بالفتح عود يتبخر به ، ويكسر ، المصباح المنير ص ٥٩٧ ؛ القاموس المحيط ٣٥٣/١ .

(٣) المذهب عند الحنفية أن المحرم إذا دخل في بيت قد أجمر فيه فعلق بثوبه رائحته فلا شيء عليه ، وإن  
أجمر ثوبه بعد الإحرام فعلق به كثير فعليه دم ، وإن كان قليلا فعليه صدقة . انظر المبسوط ١٢٣/٤  
؛ وبدائع الصنائع ٤١٨/٢ ؛ وفتح القدير ٤٣٨/٢ ؛ ٤٣٩ ؛ والبحر الرائق ٥٢/٢ .

(٤) في ط : وكان

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) المذهب عند الحنفية أن المحرم لا يجوز له أن يجعل الطيب على بدنه ولا على ثوبه ولا على فراشه  
انظر المبسوط ١٢٣/٤ ؛ وبدائع الصنائع ٤١٨/٢ ؛ وفتح القدير ٤٣٨/٢ . فما حكاه المصنف عن  
أبي حنيفة في ظاهر الثوب وتفصيله في باطن الثوب غريب ، لم أجده في كتب المذهب التي اطلعت  
عليها .

(٧) تقدم تخريجه في ص ٨٢٥



فإن قيل : أراد بذلك الثوب الذي ينفض فالجواب أن النبي ﷺ عم بقوله  
فالحكم على / (١) عمومته.

وجواب آخر وهو أن الحكم لو كان يختلف في الثوب إذا كان ينفض أو لا  
ينفض لبينه النبي ﷺ فلما لم يبينه دل على أن الحكم فيهما واحد .  
ويدل عليه من جهة القياس أنه تطيب في العادة فوجب أن تلزم به الفدية أصله  
إذا جعل الطيب على بدنه وأصله إذا كان الثوب ينفض .  
وأما الجواب عن قولهم : إنه إذا تبخر لم يجعل جرم الطيب على بدنه فهو أن  
ذلك غير صحيح بل هو مستعمل لعين الطيب وذلك أن العود إذا احترق صار  
دخاناً وارتفع إليه فصار على بدنه وهكذا الند والزعفران وغيرها .  
وجواب آخر وهو أن الاعتبار برائحة الطيب دون عينه ألا ترى أن الغالية التي  
تقدم عهداً وذهب ريحها يجوز للمحرم استعمالها وهكذا ماء الورد (٢) الذي قد  
انقطع ريحه . ثم المعنى فيه إذا اجتاز بسوق العطارين فاشتم الطيب أو جلس في  
الكعبة وهي تجمر أنه لا يكون متطيباً في العادة فلذلك لم تلزمه الفدية / (٣) وليس  
كذلك في مسألتنا فإنه إذا تبخر وجعل الطيب في ثوبه يكون متطيباً في العادة  
فلذلك لزمته الفدية وبان الفرق بينهما .

---

(١) نهاية ل ٢١٧ من أ

(٢) ماء الورد يستقطر من الورد ، والورد من كل شجرة نورها ، وقد غلبت على الذي يشم ، وهو  
أنواع ومن زهر الورد الدمشقي أو البلدي يستقطر ماء الورد ، والدهن المسمى عطر الورد . انظر  
الصحاح ٥٥٠/٢ ؛ ولسان العرب ٢٦٧/١٥ ؛ والقاموس المحيط ٣٥٧/١ ؛ والمعجم الوسيط  
١٠٢٤/٢ .

(٣) نهاية ل ٢٣٠ من ب

**فرع:** إذا جعل على الثوب طيباً ثم طال عهده حتى ذهب ريحه هل يجوز للمحرم لبسه ؟ ينظر : فإن كان إذا جعل (الطيب على الثوب ماء)<sup>(١)</sup> عادت رائحة الطيب فلا يجوز للمحرم لبسه ، وإن كان إذا جعل على الثوب ماء لم تعد رائحة الطيب جاز له لبسه<sup>(٢)</sup> ، والله أعلم.

**مسألة :** قال: وإن احتاج إلى تغطية رأسه ولبس ثوب مخيط وخفين ففعل ذلك من شدة حر أو برد<sup>(٣)</sup>.

وهذا كما قال ، الذي يحرم في الإحرام مما تتعلق به الفدية سبعة أشياء الطيب، واللباس، والحلق، وتقليم الأظفار، وقتل الصيد، والجماع، والمباشرة دون الجماع وكل واحد من هذه الأشياء جنس لا تدخل كفارته في كفارة<sup>(٤)</sup> الآخر إلا الطيب واللباس فقد اختلف أصحابنا فيهما فالذي (عليه)<sup>(٥)</sup> الأكثر أنهما جنسان لا تدخل كفارة أحدهما في كفارة الآخر كالتقليم والحلق<sup>(٦)</sup>.

---

(١) هكذا في النسخ الثلاثة ، وصحة العبارة : على الثوب المطيب ماء

(٢) انظر الأم ٢١٩/٢ ، ٢٢١ ؛ وروضة الطالبين ١٣١/٣ ؛ والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٥٨ .

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٤/٩ وتمام الكلام : إن فعل ذلك كله في مكانه كانت عليه فدية واحدة وإن فرق ذلك شيئاً بعد شيء كان عليه لكل لبسة فدية .

(٤) نهاية ل ١٥٦ من ط .

(٥) في ط : نص عليه

(٦) وهو الأصح من ثلاثة أوجه في المسألة ، وذكر الماوردي أنه مذهب الشافعي ومنصوصه . الحاروي الكبير ١٠٣/٤ ؛ والمجموع ٣٩٠/٧ ، وروضة الطالبين ١٧٢/٣

وقت واحد ، أو في أوقات ، تخلل ذلك تكفير أو لم يتخلله <sup>(١)</sup> ؛ لأن الجزاء  
 (يؤخذ) <sup>(٢)</sup> على طريق البذل فهو بمنزلة ضمان الآدمي لما كان (يؤخذ) <sup>(٣)</sup>  
 على طريق البذل لم يتداخل.  
 يدل عليه <sup>(٤)</sup> أنه يضمن باليد <sup>(٥)</sup> ، ويدخله التقويم <sup>(٦)</sup> ، ويختلف الجزاء  
 باختلاف صغره وكبره. <sup>(٧)</sup>  
 وأما إذا كان ذلك غير قتل الصيد فلا يخلو: إما أن يكون استمتاعا أو ما  
 طريقه الإتلاف ، فإن كان استمتاعا كالطيب أو اللباس أو المباشرة فإن فعل  
 واحدا من الجنس مثل أن لبس الخف أو القميص (أو الجورب) <sup>(٨)</sup> فإنه تلزمه فدية  
 واحدة <sup>(٩)</sup>.

(١) المهذب ٧٤٤/٢ ؛ والعزیز ٤٩٠/٣ ، ٥١٥ ؛ والبسيط ل ٢٧٤ ب .

(٢) في ط يوجد

(٣) في ط : يوجد

(٤) الضمير في قوله : "يدل عليه " يرجع إلى الصيد ، ولا يصح رجوعه إلى ضمان الآدمي .

(٥) إذا أثبت محرم يده على صيد وجب عليه الضمان. انظر الوسيط ٦٩٥/٢ ؛ وروضة الطالبين ١٥٠/٣ .

(٦) انظر المهذب ٧٤٢/٢ ، ٧٤٣ ؛ وروضة الطالبين ١٥٦/٣ .

(٧) انظر الحاوي الكبير ٢٩٩/٤ ، ٣٠١ ؛ وروضة الطالبين ١٥٩/٣ .

(٨) في أ و ب : والجورب

(٩) انظر الحاوي الكبير ١٠٢/٤ ؛ والمهذب والمجموع ٣٨٩/٧ .

وأما إذا فعل من الجنس الواحد أفعالا مثل أن لبس الجورب والخف والقميص وغطى رأسه فإن [كان] <sup>(١)</sup> فعل هذا في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة <sup>(٢)</sup>؛ لأن الكفارة تابعة للفعل، والأفعال إذا توالى في الجنس الواحد كانت كالفعل الواحد، يدل عليه أنه إذا قال: والله لا أكلت في اليوم [الواحد] <sup>(٣)</sup> إلا أكلة واحدة فجلس (من) <sup>(٤)</sup> أول النهار إلى آخره يوالي الأكل لم <sup>(٥)</sup> يحنث وكان ذلك فعلا واحدا <sup>(٦)</sup>.

وأما إذا تخلل بين الأفعال تكفير (مثل) <sup>(٧)</sup> أن لبس الخف وكفر ثم لبس الجورب فإنه تلزمه كفارة أخرى؛ لأنه لما كفر عن الفعل الأول سقط حكمه وصار بمنزلة ما لم يوجد فإذا لبس الجورب صار كأنه وجد الآن فلزمته الكفارة. <sup>(٨)</sup>

(١) ساقطة من ب

(٢) انظر الحاوي الكبير ١٠٣/٤؛ والبسيط ل ٢٧٤ أ.

(٣) ساقطة من ط

(٤) في ط: في

(٥) نهاية ل ٢٣١ من ب

(٦) الحاوي الكبير ١٠٣/٤؛ والمجموع ٣٩٢/٧

(٧) في أ و ب: بين

(٨) العزيز ٤٩٠/٣؛ والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ٤٩٦.

وأما إذا لم يكن تخلل بين الأفعال تكفير لكن تخللها تفريق مثل أن لبس  
القميص وبقي زمانا ثم لبس العمامة ومكث ثم لبس الخف فلا يخلو : إما أن  
يكون الذي لأجله لبس هذه الأشياء [سببا] <sup>(١)</sup> واحدا أو أسبابا ، فإن كان سببا  
واحدا كالحر أو البرد ففيه قولان <sup>(٢)</sup> : قال في الجديد : تلزمه لكل فعل كفارة .  
وقال في القديم : تلزمه كفارة واحدة . وسنذكر توجيههما بعد إن شاء الله . <sup>(٣)</sup>  
وأما إذا كان ذلك طريقه الإلتلاف كالتقليم أو الحلق فإن كان قد والى الفعل  
بأن حلق رأسه وبدنه في مجلس واحد (أو قلم) <sup>(٤)</sup> أظفار يديه ورجليه في مجلس  
واحد (فإنه) <sup>(٥)</sup> تلزمه كفارة واحدة <sup>(٦)</sup> ؛ لأن الأفعال إذا والاهما صارت فعلا  
واحدا .

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) أصحهما : الجديد . انظر الحاوي الكبير ١٠٣/٤ ؛ والمجموع ٣٩١/٧ ؛ والإيضاح في مناسك الحج  
والعمرة ص ٤٩٦ .

(٣) أعاد المصنف ذكر هذين القولين في ص ٨٩٩

(٤) في أ و ب : وقلم

(٥) في ط : إنه

(٦) انظر الحاوي الكبير ١٠٢/٤ ؛ والعزیز ٤٨٩/٣ .

وأما إذا تخللها تفريق بأن حلق نصف رأسه بالغداة ونصفه الآخر بالعشي أو قلم أظفار إحدى يديه بالغداة والأخرى بالعشي فاختلف أصحابنا في ذلك على طريقتين : منهم من قال: فيه قولان كاللباس أحدهما: تلزمه كفارة واحدة. والثاني: تلزمه لكل فعل كفارة.<sup>(١)</sup>

ومن أصحابنا من قال تلزمه لكل فعل كفارة ، كقتل الصيد ويكون تفريقه وتخلل الكفارة واحدا<sup>(٢)</sup>.

واحتج هذا القائل بأن التقليم والحلق (أخذاً)<sup>(٣)</sup> شبهها من أصليين: أحدهما قتل الصيد ؛ لأنه إتلاف فألحقناه به وأنه إذا فرق لزمه لكل فعل كفارة سواء (تخلل)<sup>(٤)</sup> (تكفير)<sup>(٥)</sup> أو لم يتخلله . / <sup>(٦)</sup> والأصل الآخر اللباس والطيب لأنه ترفه فألحقناه به وأنه إذا والى ألزمناه كفارة واحدة هذا كله إذا كان السبب الذي لأجله لبس جميع اللباس أو تطيب بجميع الطيب سبباً واحداً.

---

(١) ونسب هذا الطريق إلى المصنف . انظر حلية العلماء ٣/٣٠٩ ؛ والعزير ٣/٤٨٩ .

(٢) وهذا قال الشيخ أبو حامد وهو الأصح . انظر المصدرين المتقدمين .

(٣) في أ و ب : أحرا

(٤) في ط : تخلله

(٥) في أ : تفكير .

(٦) نهاية ل ٢١٨ من أ

فأما إذا اختلفت الأسباب فإن لبس المخيط /<sup>(١)</sup> لأجل البرد وغطى رأسه لأجل  
الحر فاختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال: فيه أيضا قولان لأن الاعتبار  
باختلاف الأجناس دون اختلاف الأسباب. ومنهم من قال: قولاً واحداً لا تتداخل  
الكفارة ويكون اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأجناس. وهذا ليس بشيء  
لأن الشافعي اعتبر اختلاف الأجناس دون اختلاف الأسباب <sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

فصل: إذا تطيب أو لبس المخيط ومكث زماناً ثم أعاد الفعل في التطيب أو  
اللبس فقد ذكرنا أن في ذلك قولين قال في الجديد عليه كفارتان وقال في القديم  
/<sup>(٣)</sup> عليه كفارة واحدة. <sup>(٤)</sup>

واحتج من نصره بأنه استمتع من جنس واحد لم يتخلله تكفير فوجب أن  
تتداخل فيه [الكفارة] <sup>(٥)</sup>، أصله إذا والى بين الأفعال في مجلس [واحد] <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>.

---

(١) نهاية ل ١٥٧ من ط

(٢) المذهب أن في هذه المسألة قولين: أحدهما: لا تتداخل. والثاني: تتداخل. انظر حلية العلماء  
٣/٣٠٨؛ والمجموع ٧/٣٩١، ٣٩٢.

(٣) نهاية ل ٢٣٢ من ب

(٤) تقدمت هذه المسألة في ص ٨٩٧

(٥) ساقطة من ط

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) الحاوي الكبير ٤/١٠٣.

قالوا: ولأن النبي ﷺ قال: «الحدود كفارات لأهلها»<sup>(١)</sup> وقد ثبت أن الحدود تتداخل فكذلك الكفارات.<sup>(٢)</sup>

والدليل على صحة قوله الجديد أنها أفعال (تخللها)<sup>(٣)</sup> تفريق فوجب أن لا تتداخل كفاراتها أصله إذا تخللها التكفير<sup>(٤)</sup>. ولأن كل ما<sup>(٥)</sup> يتداخل إذا تخلله تكفير فإنه لا يتداخل إذا تخلله تفريق ، أصله قتل الصيد<sup>(٦)</sup>.

فأما الجواب عن قياسهم على الأفعال تتوالى في (المجلس)<sup>(٧)</sup> بعله أن التكفير لم يتخللها فهو أن ذلك ينكسر بقتل الصيد وينكسر أيضا بمن حلق نصف رأسه بالغداة وبقيته بالعشي على طريقة من أوجب (في ذلك)<sup>(٨)</sup> كفارتين.<sup>(٩)</sup>

---

(١) لم أجده هكذا ، ومعناه صحيح ، يدل عليه حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عند البخاري مع الفتح ٨١/١ رقم ١٨ ؛ ومسلم ١٣٣٣/٣ رقم ٤١ ( ١٧٠٩ ) وفيه : «ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه ...» الحديث . واللفظ للبخاري

(٢) الحاوي الكبير ١٠٣/٤ .

(٣) في ط : يتخللها

(٤) الحاوي الكبير ١٠٣/٤

(٥) في ط : لم

(٦) تقدم الكلام عن هذه المسألة في ص ٢٩٤

(٧) في ط : في مجلس واحد

(٨) في ط : ذلك في

(٩) تقدمت هذه المسألة في ص : ٢٩٨



ثم المعنى في الأصل أن الأفعال إذا توالى كانت بمنزلة الفعل الواحد يدل على ذلك أن من قال: والله لا أكلت في اليوم إلا أكلة واحدة ثم والى بين الأكل طول نهاره فإنه لا يحث<sup>(١)</sup>، وليس كذلك التفريق بين الأفعال فإنه لو فرق (الأكلة)<sup>(٢)</sup> حث ، وبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن استدلالهم بالخبر فهو أن النبي ﷺ شبه الحدود بالكفارات وهم شبهوا (الكفارات)<sup>(٣)</sup> بالحدود وهذا ضد الأثر. على أن المعنى في الحدود [أنها]<sup>(٤)</sup> حق لله ثمحض فجرت (فيها)<sup>(٥)</sup> المسامحة وتداخلت وليس كذلك الكفارات فإن للآدميين بها تعلقا وحقوقهم غير مبنية على المسامحة فلذلك لم تتداخل .

فصل: إذا قلم أظفار يديه غدوة وقلم أظفار رجله عشية فقد ذكرنا<sup>(٦)</sup> عن بعض أصحابنا أن في ذلك قولين: قال في القديم تلزمه كفارة واحدة . وقال في الجديد: تلزمه كفارتان ، وإليه ذهب أبو حنيفة<sup>(٧)</sup> .

---

(١) تقدمت هذه المسألة أيضا في ص ٨٩٦

(٢) في ط: أكله

(٣) في أ و ب : الكفارة

(٤) ساقطة من ب

(٥) في ط: فيه .

(٦) قدم المصنف هذه المسألة في ص ٢٩٨

(٧) انظر المبسوط ٧٨/٤ ؛ وبدائع الصنائع ٤٢٤/٢ ؛ والهداية مع فتح القدير ٤٤٩/٢ ؛ وتبيين الحقائق ٥٥/٢ .

واحتج من نصره بأنها كفارة لا تسقط بالشبهة فلم يكن اجتماع أسبابها شبهة في تداخلها أصل ذلك كفارة الأيمان . قالوا: ولأنها جنائيات وجدت في الإحرام

فوجب أن لا (تتداخل) <sup>(١)</sup> [أصله] <sup>(٢)</sup> قتل الصيد .

قالوا: ولأن القياس يقتضي أن لا تتداخل الكفارات إلا أنا أجمعنا على أنها

تتداخل إذا كانت في مجلس واحد فوجب أن يبقى (ما) <sup>(٣)</sup> عدا ذلك (في

مقتضى) <sup>(٤)</sup> القياس .

والدليل على أنه لا تلزمه (سوى) <sup>(٥)</sup> كفارة واحدة أن ما يتداخل إذا وجد في

مجلس وجب أن يتداخل إذا وجد في مجالس أصله الحدود والأحداث . قالوا: المعنى

في الحدود أنها تسقط بالشبهة فلذلك [تداخلت وليس كذلك في مسائلتنا فإن

الكفارات لا تسقط بالشبهة / <sup>(٦)</sup> فلذلك] <sup>(٧)</sup> لم تتداخل .

---

(١) في أ و ب : تتداخل .

(٢) ساقطة من أ و ب .

(٣) في ط : فيما

(٤) في ط : على

(٥) في ط : إلا

(٦) نهاية ل ٢٣٣ من ب

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

والجواب أنه لا يمتنع أن لا تسقط بالشبهة وتتداخل كما إذا والى بين الأفعال  
أو نوى رفض الإحرام فإن عند أبي حنيفة أنه إذا نوى رفض الإحرام وقتل الصيد  
ثم قتل لم تلزمه إلا كفارة واحدة (١).

والجواب عن قياسهم على كفارات الأيمان فهو أنه يبطل به إذا والى بين  
الأفعال أو نوى رفض الإحرام ثم المعنى في الأصل أن الأيمان إذا والى بينها لم  
تتداخل (وكذلك) (٢) إذا فرقتها لم تتداخل (٣) وليس كذلك في مسألتنا فإن  
الأفعال إذا والى بينها تداخلت الكفارة (فكذلك) (٤) إذا لم (يوال) (٥) بينها.

وأما الجواب عن قياسهم على قتل الصيد فهو أنه يبطل به إذا والى بين الأفعال  
أو نوى رفض الإحرام. والمعنى في قتل الصيد مثل ما ذكرناه في الأيمان سواء .

وأما الجواب عن (قولهم) (٦): القياس يقتضي أن لا تتداخل الكفارات إلا أنا  
أجمعنا على أنها تتداخل إذا كانت في مجلس واحد فهو [أن ذلك الإجماع هو  
حجتنا لأن كل ما يتداخل إذا وجد في مجلس] (٧) فإنه يتداخل إذا وجد في مجالس  
والأصول كلها على هذا .

---

(١) ستأتي هذه المسألة في ص ٤٩٠

(٢) في ط: فكذلك

(٣) نهاية ل ١٥٨ من ط .

(٤) في ط: وكذلك

(٥) في ط: يوالى

(٦) في أ: قياسهم

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

قالوا: يبطل ما ذكرتم به إذا حلف أن لا يأكل في اليوم إلا أكلة واحدة فإنكم قلتم إذا وإلى بين الأكل في سائر نهاره (لم) <sup>(١)</sup> يحنث وإذا فرق حنث. <sup>(٢)</sup> والجواب أنه إذا وإلى بين الأكل كان بمنزلة الفعل الواحد فلم يحنث لا لأن هناك شيئاً تداخل [وإذا] <sup>(٣)</sup> فرق الأكل حنث؛ لأنه أكل في اليوم أكثر من أكلة فلم يصح ما قالوه.

فصل: إذا لبس المخيط ثم أعاد لبسه أو قتل الصيد مرات (أو تطيب) <sup>(٤)</sup> ثم تطيب ونوى رفض الإحرام فهو كمن لم ينوه ولا تأثير لنيته <sup>(٥)</sup>. وقال مالك: مثل قولنا في الصيد خاصة وفيما عداه تلزمه كفارة واحدة لنيته رفض الإحرام <sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إذا حلق أو تطيب أو لبس مخيطا مرات وقتل صيودا ونوى به رفض الإحرام تداخلت الكفارات ولزمه كفارة واحدة. <sup>(٧)</sup>

(١) في أ: ولم

(٢) يراجع في ص ٨٩٦

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) في أ و ب: وتطيب

٨٩٤ وما بعدها.

(٥) تقدم الكلام عن ارتكاب المحرم أكثر من محظور سواء كان من جنس واحد أو أكثر في ص ٨٩٤، وأما رفض النية فإنه لا يقطع ولا يفسد الإحرام انظر روضة الطالبين ١/٢٢٥؛ والمجموع ٣/٢٤٨.

(٦) انظر الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٦٦/٢.

(٧) انظر المبسوط ٤/١٢١، ١٢٢؛ وفتح القدير ٢/٤٥٤.

واحتج من نصره بأنه أتى (محظور) <sup>(١)</sup> / <sup>(٢)</sup> الإحرام على وجه واحد بسبب واحد فوجب أن يكون ذلك كالفعل الواحد أصله إذا وطئ مرات في نكاح فاسد

ودلينا أنها جنائيات وجدت في الإحرام فوجب أن يكون لكل جنائية منها كفارة أصله إذا لم ينو رفض الإحرام ولأن من نوى رفض الإحرام لم يخرج ذلك عن أن يكون محرماً فوجب أن لا تكون أفعاله كالفعل الواحد [أصله ما ذكرناه] <sup>(٣)</sup>.

فأما الجواب عن قياسهم على الوطء في النكاح (الفاسد) <sup>(٤)</sup> [فهو أنه يطل بمن لم ينو (رفض) <sup>(٥)</sup> الإحرام . ثم / <sup>(٦)</sup> المعنى في الأصل أن النكاح الفاسد <sup>(٧)</sup> يلحق بالنكاح الصحيح في أن المهر يجب بأول دخلة فيه <sup>(٨)</sup>.

---

(١) في ب و ط : محظور

(٢) نهاية ل ٢١٩ من أ

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) في أ : الفاسدة

(٥) في أ : فرض

(٦) نهاية ل ٢٣٤ من ب

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

(٨) يجب للمدخل بما في نكاح فاسد مهر مثلها . انظر المذهب مع المجموع ٢٠/١٨ ، ٢٧ ؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ٢٣٣/٣ .

(كذلك) (١) يجب في مسألتنا أن يلحق (رفض) (٢) الإحرام بصحة الإحرام وفي الإحرام الصحيح يجب بكل جنابة كفارة فكذلك في رفض الإحرام وإذا ثبت هذا صح ما قلناه والله أعلم [بالصواب] (٣).

مسألة قال: الشافعي وإن تطيب ناسيا فلا شيء عليه، وإذا تطيب عامدا فعليه الفدية (٤).

وهذا كما قال، إذا تطيب المحرم أو لبس المخيط ناسيا أو جاهلا بالتحريم فلا فدية عليه هذا مذهبننا (٥). وبه قال عطاء (٦)، والثوري (٧)، وأحمد (٨)، وإسحاق (٩) وقال مالك، وأبو حنيفة، والمزني: عليه الفدية. (١٠)

(١) في ط: وكذلك

(٢) في ط: بعض

(٣) ساقطة من ط.

(٤) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩.

(٥) انظر الحاوي الكبير ١٠٥/٤؛ والوسيط ٦٨٤/٢؛ والإبانة ل ٩٩ أ

(٦) علقه البخاري مع الفتح ٧٥/٤ بصيغة الجزم. وقال الحافظ في الفتح ٧٦/٤: ذكره ابن المنذر في الأوسط، ووصله الطبراني في الكبير

(٧) انظر المغني ٣٩١/٥؛ والشرح الكبير ٤٣٠/٨.

(٨) انظر المقنع، والشرح الكبير، والإنصاف ٤٢٨/٨، ٤٣٠؛ ومختصر الخرقى والمغني ٣٩١/٥.

(٩) انظر المغني ٣٩١/٥؛ والشرح الكبير ٤٣٠/٨.

(١٠) انظر قول مالك في الإشراف للقاضي عبد الوهاب ٢٢٦/١؛ والذخيرة ٣١٢/٣؛ وجامع الأمهات ص ٢٠٦.

واحتج من نصرهم بأن التطيب جناية في حال الإحرام (توجب) <sup>(١)</sup> أن يستوي عمده [وسهوه] <sup>(٢)</sup> أصله قتل الصيد وحلق الشعر وتقليم الأظفار <sup>(٣)</sup>. قالوا: ولأن ما (حظره) <sup>(٤)</sup> الإحرام لا فرق فيه بين العمدة والسهو أصله الدفع من عرفة قبل غروب الشمس وترك المبيت بمزدلفة ومعنى وترك رمي الجمار. <sup>(٥)</sup>

---

وانظر قول أبي حنيفة في مختصر الطحاوي ص ٧٠؛ ومختصر اختلاف العلماء ١٩٨/٢؛ والبحر الرائق ٣/٣؛ وحاشية منحة الخالق على البحر الرائق لابن عابدين ٦/٣. وانظر قول المزني في الخاوي الكبير ١٠٥/٤.

(١) في ط: فوجب

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) يستوي حكم العائد والناسي في هذه المحظورات؛ لأنها إتلاف. انظر الإشراف ٢٢٦/١؛ وحاشية ابن عابدين ٥٤٣/٢.

(٤) في ط: حصره

(٥) حكى ملا علي قاري في المسلك المتقسط مع إرشاد الساري ص ٢٠٠ اتفاق أئمة الحنفية على أن من ترك شيئاً من الواجبات بعمد أو بعذر وجب عليه الفدية. وقال الكاساني في بدائع الصنائع ٣١٨/٢: إن ترك واجبا لعذر فلا شيء عليه، وإن تركه لغير عذر لزمه دم. وقال ابن عابدين في حاشيته ٥٤٤/٢: ويستثنى من الإطلاق المار في وجوب الجزاء ما في الباب: لو ترك شيئاً من الواجبات بعذر لا شيء عليه، على ما في البدائع. وأطلق بعضهم وجوبه فيها إلا فيما ورد النص به.

قالوا: ولأن أكثر ما في الناسي أنه معذور والمعذور لا تسقط عنه الفدية كما لو مرض فتطيب أو تأذى بالبرد فلبس القميص. قالوا: ولأن التطيب استمتاع

فوجب أن (تلتزم) <sup>(١)</sup> به الفدية (على حال) <sup>(٢)</sup> كالجماع <sup>(٣)</sup>.

ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ

والنسيان وما استكرهوا عليه». <sup>(٤)</sup>

فإن قيل: أراد بذلك التجاوز عن المأثم دون الكفارة فالجواب أن اللفظ عام

فنحمله عليهما جميعا <sup>(٥)</sup>.

ويدل عليه أيضا ما روى يعلى بن أمية رضي الله عنه أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ

وهو بالجرعانة وعليه جبة وبه أثر صفرة (متضمن) <sup>(٦)</sup> بالخلوق فقال يا رسول الله

أحرمت وعلي ما ترى فقال له رسول الله ﷺ «ما كنت / <sup>(٧)</sup> تصنع في حجتك»

---

(١) في ط: لا تلزم

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل الصواب: على كل حال .

(٣) لا فرق بين العامد والناسي في وجوب الفدية بالجماع . انظر لباب المناسك مع المسلك المتقسط في

المنسك المتوسط ص ٢٢٦ .

(٤) تقدم تخريجه في ص ١٥١

(٥) اختلف الأصوليون في هذه المسألة ، فقال بعضهم: يحمل على العموم في كل ما يحتمله ؛ لأنه أعم

فائدة . وقال جمهورهم: لا عموم له بل يقدر من المضمرات ما قام دليل على إرادته ، فإن لم يدل

دليل على إرادة واحد منها بعينه كان مجملا . انظر المستصفى ص ٢٣٧ ؛ والإحكام للآمدي

١٥/٣ ، ١٦ ؛ ونهاية السؤل مع التقرير والتحجير ٦/٢ ؛ وإرشاد الفحول ص ١٩٦ .

(٦) في أ: متضخ .

(٧) نهاية ل ١٥٩ من ط



قال: أنزع الجبة وأغسل الصفرة. فقال: «اصنع في عمرتك ما كنت صانعا في حجتك». (١) فوجه الدليل منه أن النبي ﷺ لم يأمره بالكفارة ولو كانت واجبة عليه لأمره بها لأن البيان لا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة .

قالوا: يحتمل أن يكون النبي ﷺ علم من حاله أنه كان عالما بالتحريم وأن الكفارة واجبة عليه فلذلك لم يأمره بها. والجواب أنه لو كان عالما لم يستفت رسول الله ﷺ ولأن العالم بالتحريم قد يجهل الكفارة لأن من المحرمات أشياء لا توجب الكفارة . قالوا: يحتمل أن يكون ذلك في صدر (الإسلام) (٢) واللباس والطيب مباحان في الإحرام ثم حظر بعد ذلك بدليل ما روي في الخبر أن

(٣)/ الأعرابي لما سأل رسول الله ﷺ عن حكمه انتظر القضاء فنزل عليه الوحي

---

(١) رواه مسلم ٨٣٦/٢ — ٨٣٧ ؛ رقم ٧ (١١٨٠) من حديث سفيان عن عمرو عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل وهو بالجعرانة ، وأنا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه مقطعات يعني جبة ، وهو متضمخ بالخلوق فقال :إني أحرمتم بالعمرة وعلي هذا وأنا متضمخ بالخلوق ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم :« ما كنت صانعا في حجك » ؟ قال :أنزع عني هذه الثياب وأغسل عني هذا الخلوق .فقال له النبي صلى الله عليه عليه وسلم :« ما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك » .

(٢) في ط :الإحرام

(٣) نهاية ل ٢٣٥ من ب

فلما سري (١) عنه دعاه فأفتاه بما أنزله الله تعالى. (٢)  
والجواب أن هذا خطأ لأن اللباس والطيب لم يكونا مباحين في الإحرام قط  
ويدل عليه أن النبي ﷺ قال له: «ما كنت تصنع في حجك؟» فقال: كنت أنزع الجبة  
وأغسل الصفرة (٣). وهذا يدل على أن التحريم قد كان واجبا (٤) قبل ذلك.  
فإن قيل: يحتمل أن يكون التحريم تقدم في الحج وتأخر في العمرة  
(فالجواب) (٥) أنه لا خلاف بين الأمة أن تحريم محظورات الحج والعمرة ثبت دفعة  
واحدة ولم يتأخر حكم إحدى النسكين عن الآخر (٦).

(١) قال الحافظ في فتح الباري ٤٦١/٣: قوله: سري بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أي كشف  
عنه شيئا بعد شيء، وقال ابن الأثير في النهاية ٣٦٤/٢: وقد تكرر ذكر هذه اللفظة في الحديث،  
وخاصة في ذكر نزول الوحي عليه وكلها بمعنى الكشف والإزالة. يقال: سروت الثوب وسرته إذا  
خلعته والتشديد فيه للمبالغة.

(٢) رواه البخاري مع الفتح ٧١٨/٣ رقم ١٧٨٩؛ ومسلم ٨٣٦/٢ رقم ١١٨٠ من حديث همام  
حدثنا عطاء بن أبي رباح قال: حدثني صفوان بن يعلى بن أمية يعني عن أبيه أن رجلا أتى النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة وعليه جبة، وعليه أثر الخلق، أو قال: صفرة. فقال: كيف  
تأمرني أن أصنع في عمري؟ فأنزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم... فلما سري عنه قال: «  
أين السائل عن العمرة؟ اخلع عنك الجبة واغسل أثر الخلق عنك وانق الصفرة واصنع في عمرتك  
كما تصنع في حجك».

(٣) تقدم تخريجه في ص ٩٠٥

(٤) أي ثابتا

(٥) في أ و ب : والجواب

(٦) لم أجد من ذكر هذا الإجماع غير المصنف، وهو مخالف لظاهر الحديث. قال النووي في شرح  
صحيح مسلم ٧٨/٨: وهذا الحديث ظاهر في أن هذا السائل كان عالما بصفة الحج دون العمرة؛  
فلهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك».

فإن قيل: لو كان كذلك ما كان النبي ﷺ ينتظر الوحي حين سألته الأعرابي قلنا يحتمل أن يكون انتظر الوحي بحكم الاستدامة دون الابتداء وإذا احتمل ذلك صح ما ذكرناه .

قال المزني: ليس في ترك النبي ﷺ الأمر للأعرابي بالفدية دليل على أنها لا تجب عليه ألا ترى أنه لم (يأمر)<sup>(١)</sup> المجامع في رمضان بالقضاء ومع ذلك كان القضاء واجبا عليه (وكذلك)<sup>(٢)</sup> ههنا<sup>(٣)</sup>. والجواب أن أبا داود روى في السنن أن النبي ﷺ قال للمجامع: «واقض يوما مكان يومك الذي أصبت»<sup>(٤)</sup>. فعلى هذا بطل السؤال.

وجواب آخر وهو أن وجوب قضاء الصوم مستفاد من الكتاب قال الله تعالى: ﴿ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾<sup>(٥)</sup> فلما أوجب الله على المفطر للعذر القضاء كان المفطر لغير عذر أولى بالقضاء .

---

وقال الحافظ في فتح الباري ٤٦٢/٣: وهو دال على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك ، قال ابن العربي: كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحبتون الطيب في الإحرام إذا حجوا ، وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن مجرهما واحد .

(١) في أ: يأمره

(٢) في ط: فكذلك

(٣) ينظر مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٤) تقدم تخريجه في ص ١٨٣

(٥) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

وهذا كما قال النبي ﷺ «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها [فإن ذلك وقتها]»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>. لما أوجب القضاء على النائم والناسي وهما معذوران [كان]»<sup>(٣)</sup> في ذلك [دليل]»<sup>(٤)</sup> على أن تارك الصلاة متعمدا أولى بالقضاء لأنه غير معذور. وهذا المعنى الذي ذكرناه ليس بموجود في خبر الأعرابي المحرم فبان الفرق بينهما. يدل عليه من جهة القياس أنه تطيب ناسيا فوجب أن لا تلزمه الفدية أصله إذا تبخر بالعود والند.

قالوا: المعنى في / <sup>(٥)</sup> الأصل أنه لو تبخر عامدا لم تلزمه الفدية فكذلك إذا تبخر ناسيا . والجواب أنا لا نسلم فإن عندنا إذا تبخر عامدا لزمته الفدية <sup>(٦)</sup>. قالوا: المعنى في المتبخر بالعود والند أنه لم يجعل جرم الطيب على بدنه فلم تلزمه الفدية وفي مسألتنا بخلافه . والجواب أن من تبخر بالعود والند فقد جعل جرم الطيب على بدنه ؛ لأن الجرم يستحيل فيصير دخانا على أن الاعتبار في الطيب / <sup>(٧)</sup> بالرائحة دون الجرم.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب

(٢) أخرجه البخاري مع الفتح ٨٤/٢ رقم ٥٩٧ ؛ ومسلم ٤٧٧/١ رقم ٣١٤ - ٣١٥ (٦٨٤) من حديث أنس رضي الله عنه بنحوه.

(٣) ساقطة من ط

(٤) ساقطة من أ و ب.

(٥) نهاية ل ٢٢٠ من أ

(٦) تقدمت هذه المسألة في ص ١٩١

(٧) نهاية ل ٢٣٦ من ب

يدل على ذلك أنه لو خلط الطيب بالتراب حتى ذهب ريحه وتطيب به جلز ،  
وكذلك إذا تبخر بغالية (قد ذهب)<sup>(١)</sup> ريحها أو بماء ورد قد انقطع ريحه<sup>(٢)</sup> .

قياس آخر وهو أن التطيب واللبس مما يمكن تلافيه<sup>(٣)</sup> فإذا فعله ناسيا وجب  
أن لا تلزمه الفدية أصله ما ذكرناه ولا يلزم عليه الحلق وتقليم الظفر لأن  
/ <sup>(٤)</sup>طريقهما الإتلاف وتلافيهما غير ممكن.

قياس آخر وهو أن الحج عبادة تتعلق بالكفارة بفسادها فوجب أن يكون من  
محظوراتها ما يفترق حكم عمدته وسهوه (أصل)<sup>(٥)</sup> ذلك الصوم .  
قالوا: لا يصح ما ذكرتموه لأنكم قلتم: من محظوراتها ، ومحظورات الصوم كلها  
يفترق حكم عمدتها وسهوها .

والجواب أن من محظورات الصوم ما يستوي حكم عمدته وسهوه فمن ذلك  
الردة فإنها تبطل الصوم وسواء ذكر الصوم في حال رده (أو لم)<sup>(٦)</sup> يذكره

---

(١) في ط : فذهب .

(٢) انظر روضة الطالبين ١٣٠/٣ ، ١٣١ ، والمجموع ٢٨٤/٧ .

(٣) تلافي الشيء : تداركه ، يقال : يقال تلافي التقصير . القاموس المحيط ٣٨٩/٤ ، والمعجم الوسيط  
٨٣٣/٢ .

(٤) نهاية ل ١٦٠ من ط .

(٥) في ب : أصله

(٦) في أ : ولم

وكذلك إذا جامع وهو يظن أن الفجر لم يطلع فإن الكفارة لا تجب عليه  
وسواء في ذلك كان ذاكرا للصوم حال جماعه (أو لم) <sup>(١)</sup> يكن ذاكرا <sup>(٢)</sup>، فبطل  
ما قالوه.

قياس آخر وهو أن الحج عبادة لها تحليل وتحريم فوجب أن يكون من محظوراتها  
ما (يفترق) <sup>(٣)</sup> الأمر في عمدته وسهوه أصل ذلك الصلاة فإنه إذا سلم ناسيا لم  
تبطل، وإن سلم في أثنائها (عامدا) <sup>(٤)</sup> بطلت. قالوا السلام جنسه مأمور به في  
الصلاة ففرق بين عمدته وسهوه وليس كذلك الطيب واللباس فإنه غير مأمور  
بجنسه في الإحرام.

والجواب أنه يبطل بحلق الشعر فإن جنسه مأمور به في الإحرام ولا فرق  
عندهم بين عمدته وسهوه <sup>(٥)</sup>.

---

(١) في أ: ولم

(٢) تقدم الكلام عن هاتين المسألتين في ص ١٥٠

(٣) في أ و ب: يفرق

(٤) في ط: عمدا

(٥) انظر بدائع الصنائع ٤٢٢/٢ .

فأما الجواب عن قياسهم على قتل الصيد والحلق وتقليم الأظفار فهو أن للشافعي في ذلك قولين <sup>(١)</sup> : قال في القديم يفرق (فيها) <sup>(٢)</sup> بين العمد والسهو ؛ فعلى هذا سقط الكلام. وقال في الجديد : لا يفرق (فيها) <sup>(٣)</sup> بين العمد والسهو ؛ فعلى هذا نقول المعنى في الأصل أن طريقتهما طريق الإتلاف فلذلك استوى حكم عمدته وسهوه فهو بمثابة أموال الآدميين حيث لم يسقط ضمائمها عن الصبي والمجنون . <sup>(٤)</sup>

---

(١) إذا قتل المحرم صيدا ناسيا لإحرامه ففي المسألة طريقان أصحهما القطع بوجوب الفدية وهو المذهب . والثاني في المسألة قولان مخرجان من قوله فيمن أحرم ثم جن وقتل صيدا .  
وأما إذا حلق أو قلم أظفاره ففي المسألة وجهان : الصحيح المنصوص وجوب الفدية . والثاني : لا فدية فيه وهو مخرج من الطيب واللباس . وقال الأكثرون هو مخرج من المغمى عليه إذا حلق ؛ لأن الشافعي نص فيه إذا حلق أو قلم في حال الإحرام على قولين . انظر حلية العلماء ٣/٣٠١ ، ٣٠٢ ، والوجيز والعزيز ٣/٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٥٠٤ ؛ والمهذب والمجموع ٧/٣٦٢ ، ٣٦٤ .

(٢) في ط : فيهما

(٣) في ط : فيهما

(٤) المهذب مع المجموع ٧/٣٦٢ ؛ والعزيز ٣/٥٠٤ .

والدليل على ما ذكرناه أنه (لو) <sup>(١)</sup> نتف شعره (نتفا) <sup>(٢)</sup> (موجعا) <sup>(٣)</sup> وجبت عليه الفدية وليس كذلك التطيب واللبس فإن طريقيهما الاستمتاع فبان الفرق أو نقول الأصل الذي ذكره مما لا يمكن تلافيه فاستوى العمد والخطأ فيه وفي مسألتنا بخلافه [فبان الفرق] <sup>(٤)</sup> .

وأما الجواب عن قياسهم على الدفع من عرفة قبل غروب الشمس وترك المبيت بمزدلفة ومعنى وترك الرمي فهو أن / <sup>(٥)</sup> تلك أفعال مأمور بها وطريقها الإيجاد وما كان ذلك طريقه استوى فيه العمد والسهو كأفعال الصلاة وفي مسألتنا بخلاف ذلك لأن اللبس والتطيب منهي (عنه فطريقها) <sup>(٦)</sup> الترك وما كان ذلك طريقه اختلف الحكم فيه بين العمد والسهو كالكلام والسلام في الصلاة. أو نقول ترك ما أمر بإيجاده على وجه النسيان لا يكون فعلا له وفعل ما نهى عنه على وجه النسيان يكون بمثابة تركه فبان الفرق بينهما .

---

(١) في أ و ب : لم

(٢) في أ و ب : نفعا

(٣) في ط : موجعا

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) نهاية ل ٢٣٧ من ب

(٦) هكذا في النسخ الثلاثة . ولعل الصواب : عنهما فطريقهما



وأما الجواب عن قياسهم على المريض [يتطيب] <sup>(١)</sup> فهو أن الساهي أعذر من المريض ؛ لأن (المفطر) <sup>(٢)</sup> للمرض يفسد صومه (والمفطر) <sup>(٣)</sup> ناسيا لا يفسد صومه فلم يصح اعتبار أحدهما بالآخر ، والبرد كالمرض سواء.

وأما الجواب عن قياسهم على الجماع فهو أن للشافعي فيه قولين <sup>(٤)</sup> : قلل في الجديد: يفرق بين سهو الجماع وعمده ؛ فعلى هذا سقط القياس . وقال في القديم لا فرق بينهما فعلى هذا نقول الجماع طريقه طريق الإتيان بدليل أن الصبي لو جامع وجب عليه المهر ، وكذلك المجنون <sup>(٥)</sup> ؛ فلذلك استوى حكم عمده وسهوه والتطيب واللبس طريقهما الاستمتاع فاختلف الحكم فيه .  
أو نقول للجماع مزية على سائر محظورات الإحرام بدليل أنه يفسد العبادة [فلذلك استوى عمده وسهوه والتطيب واللباس بخلافه لأحكما (يفسدان) <sup>(٦)</sup>]

---

(١) ساقطة من ط

(٢) في أ و ب : المفطر

(٣) في أ و ب : المفطر

(٤) والأظهر من القولين الجديد . انظر التبيينه ص ٧٣ ؛ والنوسيط ٦٩٠/٢ ؛ والعزير ٤٨٦/٣ ؛ وروضة الطالبين ١٤٣/٣

(٥) لأن كمال المهر يستقر بالوطء . انظر العزيز ٢٤٩/٣

(٦) هكذا في أ و ب ، والصواب : لا يفسدان .

العبادة] <sup>(١)</sup> فجاز أن يختلف حكم العمد والسهو فيهما (فإذا) <sup>(٢)</sup> كان  
هكذا بان الفرق بينهما وصح ما قلناه والله أعلم.

فصل : قد ذكرنا أن (المحرم) <sup>(٣)</sup> إذا لبس المخيط وتطيب ناسيا أو جاهلا  
بالتحريم فلا فدية عليه <sup>(٤)</sup>. فإن ذكر أو علم فعليه أن يخلع لباسه ويزيل الطيب

عنه ويحرم / <sup>(٥)</sup> عليه استدامة ذلك بعد الذكر والعلم <sup>(٦)</sup>.  
والأصل فيه ما روي أن النبي ﷺ سأله أعرابي بالجعرانة فقال أحرمت بالعمرة  
وعلي هذه الجبة وفيها هذه الصفرة يعني الخلق فقال له النبي ﷺ «انزع الجبة  
واغسل عنك الصفرة» <sup>(٧)</sup>.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط .

(٢) في ط : وإذا

(٣) في أ : المحرم

(٤) تقدمت هذه المسألة في ص ٩٠

(٥) نهاية ل ١٦١ من ط .

(٦) الأم ٢٢٦/٢ ؛ والمهذب ٧٢٧/٢ .

(٧) تقدم تخريجه في ص ٩٠٩

ولأن المستند للبس والطيب مع العلم (بتحريمهما) <sup>(١)</sup> كالمبتدئ بهما ولو ابتدأ  
بهما لزمته الفدية فكذلك إذا استدامها <sup>(٢)</sup> .

فإن قيل: قد قلتم: إذا تطيب للإحرام استدام الطيب ولا فدية عليه وههنا  
توجبون عليه الفدية [فما الفرق؟] <sup>(٣)</sup> فالجواب أن هناك تطيب (للإحرام) <sup>(٤)</sup>  
فجاز له استدامته ، وههنا لم (يتطيب) <sup>(٥)</sup> للإحرام فلم يجز له (الاستدامة) <sup>(٦)</sup> .  
أو نقول التطيب هناك مأمور به فلذلك لم تلزمه / <sup>(٧)</sup> الفدية باستدامته / <sup>(٨)</sup> وههنا  
التطيب منهى عنه فلذلك لزمته الفدية باستدامته .

فصل: إذا لبس القميص في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم ذكر أو علم بالتحريم  
فإنه يلزمه أن ينزعه في الحال (ولا) <sup>(٩)</sup> فدية عليه <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في أ: تحريمها

(٢) المذهب ٧٢٧/٢ .

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) في أ: الإحرام

(٥) في أ: يطب

(٦) في أ: الاستدامة

(٧) نهاية ل ٢٣٨ من ب

(٨) نهاية ل ٢٢١ من أ

(٩) في أ: فلا

(١٠) الأم ٢٢٦/٢ ؛ والحاوي الكبير ١٠٧/٤

وقال بعض التابعين: يجب عليه أن يشقه ويخرج منه فإن نزرعه لزمته الفدية (١)؛  
لأنه في حال نزرعه يكون مغطيا لرأسه وهذا غلط.

والدليل على أن نزرعه جائز له ولا فدية عليه ما روي أن النبي ﷺ قال للإعرابي:  
«انزع الجبة واغسل عنك الصفرة» (٢). والنزع المعتاد ليس هو التخريق بل  
التخريق فيه فساد فكان منها عنه.

فأما اعتلال المخالف بأنه في حال نزرعه القميص يكون مغطيا رأسه فتلزمه  
الفدية فالجواب عنه أن تغطية رأسه في تلك الحال هو ملجأ إليها فهو بمثابة من  
دخل دارا أذن له في دخولها ثم بان له أنها مغضوبة فخرج منها فإن مشيه في الدار  
للخروج لا شيء عليه فيه لأنه مضطر إليه (٣)، كذلك في مسألتنا مثله.

فصل: فإذا ذكر بعد أن تطيب، أو علم بالتحريم، وجب عليه إزالة الطيب،  
فإن أزاله في الحال فلا فدية عليه، فإن لم يقدر على إزالته؛ لأنه كان معضوبا وليس  
بمحضرته من يزيله عنه فإن الفدية غير لازمة له؛ لأنه ملجأ إلى هذا التطيب وهو  
بمثابة من أُلجئ إلى الوقوع على طيب (علق بثوبه) (٤).

---

(١) رواه ابن أبي شيبة ٣٨١/٤، ٣٨٢، بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا أحرم  
الرجل وعليه قميص فلا ينزرعه من رأسه، يشقه ثم يخرج منه. ورواه أيضا عن إبراهيم النخعي،  
ويونس، والشعبي قالوا: يخرقه. وكذلك رواه عن سعيد، وأبي صالح، وعن أبي قتادة نحوه.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٩٩

(٣) انظر الأم ٢٢٨/٢ - ٢٢٩.

(٤) في ط: على ثوبه

أو كرجل توعده وقيل له : إن لم (تطيب) <sup>(١)</sup> قتلناك ، فتطيب فإنه لا شيء عليه. <sup>(٢)</sup>

وإن لم يزل عين الطيب عن بدنه غير أنه قطع رائحته بطين جعله عليه أو تراب أو حشيش دلّكه به حتى ذهب ريحه فإن ذلك يجرئه لأن المبتغى إزالة الرائحة دون العين <sup>(٣)</sup>. يدل على ذلك أنه يجوز له التطيب بالغالية التي قد ذهب ريحها وبماء الورد المنقطع الرائحة <sup>(٤)</sup>.

وإن لم يذهب ريح الطيب عن بدنه إلا بالماء (وكان) <sup>(٥)</sup> معه من الماء ما يكفيه (لوضوئه) <sup>(٦)</sup> (ولغسل) <sup>(٧)</sup> طيبه استعمله فيهما معا. <sup>(٨)</sup>

---

(١) في أ و ب : تطيب

(٢) انظر الأم ٢/٢٢٨ ؛ والحاوي الكبير ٤/١٠٥ ، ١٠٧ ؛ والعزیز ٣/٤٧٠ ، ٤٧١ .

(٣) انظر الحاوي الكبير ٤/١٠٧ ؛ والمجموع ٧/٢٩٣ .

(٤) انظر روضة الطالبين ٣/١٣٠ ، ١٣١ ؛ والمجموع ٧/٢٨٤ .

(٥) في أ و ب : فكان

(٦) في ط : لوضوه

(٧) في ب : ويغسل

(٨) المجموع ٧/٢٩٣ .

وإن كان الماء لا يكفيه إلا لأحدهما فإنه يغسل به الطيب ويتيمم<sup>(١)</sup>؛ لأن  
غسل الطيب لا يدل له والوضوء له بدل وهو التيمم. ويصير ذلك بمثابة المحدث  
تكون على بدنه نجاسة في غير محلها ومعه ما يكفيه لوضوئه أو لإزالة نجاسته فإنما  
نأمره أن يزيل به النجاسة ويتيمم<sup>(٢)</sup>.

فصل: قد ذكرنا أن المحرم لا تجوز له تغطية رأسه<sup>(٣)</sup>، ولا يجوز<sup>(٤)</sup> له أن  
يعصبه بعصابة؛ لأن العصابة تغطي جزءاً منه، فإن كان في رأسه جراحة  
فعصبها بخرقه لزمته الفدية. فإن كانت الجراحة في بدنه فعصبها فلا شيء عليه؛  
لأن المحرم ممنوع من تغطية بدنه بما قدر له خاصة. وأما رأسه (فإنه ممنوع)<sup>(٥)</sup> من  
تغطيته بما كان مقدارا له وبما ليس بمقدار له<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر الأم ٢٢٨/٢؛ والحاوي الكبير ١٠٨/٤؛ والوسيط ٦٨٥/٢.

(٢) انظر الوسيط ٦٨٥/٢؛ والمهذب مع المجموع ٢٨٧/٧.

(٣) سبق الكلام عن المسألة في ص ٨٨٦، ٨٨٧.

(٤) نهاية ل ٢٣٩ من ب.

(٥) في ط: فممنوع.

(٦) روضة الطالبين ١٢٥/٣، ١٢٦؛ والوسيط ٦٨٠/٢.

فإن احتاج أن يعالج الجراحة التي في رأسه بدواء فيه طيب نظرت : فإن كان ريح الطيب ظاهرا لم يستهلك في الدواء فإن <sup>(١)</sup> الفدية تجب باستعمال الدواء ، وإن كان ريح الطيب قد استهلك والدواء مائع كالدهن فلا تجب الفدية باستعماله <sup>(٢)</sup> ، وإن كان الدواء جامدا لزمّت الفدية باستعماله ؛ لأنه يغطي جزءا من الرأس وكذلك إذا كان مائعا غير أنه طلى به ورقة وألصقها على الجراحة فإن الفدية تلزمه <sup>(٣)</sup> .

فصل : إذا لبس المحرم المخيط ، أو تطيب ذاكرا لإحرامه غير جاهل بالتحريم ، فعليه الفدية كاملة ، سواء كان لبسه يوما أو بعض يوم ، وكذلك لا فرق بين أن يطيب جميع عضوه أو بعضه <sup>(٤)</sup> .

وقال أبو حنيفة : إن لبس يوما كاملا أو ليلة كاملة لزمته الفدية كاملة ، وإن لبس أقل من يوم أو أقل من ليلة فعليه صدقة <sup>(٥)</sup> . وإن طيب عضوا كاملا فعليه الفدية ، وإن طيب بعض العضو فعليه صدقة <sup>(٦)</sup> . وإن غطى ربع رأسه فعليه فدية كاملة ، فإن غطى أقل من الربع فعليه صدقة <sup>(٧)</sup> .

---

(١) نهاية ل ١٦٢ من ط

(٢) وذلك إذا لم يمس الدواء شيئا من شعر رأسه . انظر المجموع ٢٩٢/٧ ؛ وروضة الطالبين ١٣٣/٣ .

(٣) انظر روضة الطالبين ١٢٥/٣ ؛ والمجموع ٢٦٨/٧

(٤) انظر الأم ٢٢٨/٢ ؛ والحاوي الكبير ١٠٧/٤ ؛ والمجموع ٣٩٥/٧ .

(٥) انظر مختصر الطحاوي ص ٦٨ ؛ وتحفة الفقهاء ٦٣٩/١ ؛ والمختار مع الاختيار ١٦١/١ .

(٦) رؤوس المسائل ص ١٥٢ ؛ والمبسوط ١٢٢/٤ .

(٧) المبسوط ١٢٨/٤ ؛ والمختار مع الاختيار ١٦١/١ .

والصدقة عنده إطعام مسكين صاعا من أي طعام شاء إلا أن يكون جزاء  
فيلزمه نصف صاع <sup>(١)</sup>، وإن كان (زيبيا) <sup>(٢)</sup> ففيه روايتان: أحدهما : يلزمه صاع  
والأخرى نصف صاع. <sup>(٣)</sup>

وعن أبي يوسف روايتان : أحدهما : مثل قول أبي حنيفة <sup>(٤)</sup>. والثانية: أن  
الاعتبار بلبس أكثر اليوم أو أكثر الليلة. <sup>(٥)</sup> وأن يطيب أكثر (العضو) <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>، وأن

---

<sup>(١)</sup> ما نقله المصنف عن أبي حنيفة يخالف ما عليه المذهب ، فقد نص غير واحد من أئمة المذهب أن  
كل صدقة في الإحرام غير مقدرة فهي نصف صاع إلا في قتل الجرادة والقملة فهي كف من طعام  
انظر تحفة الفقهاء ٦٤٠/١ ؛ وبدائع الصنائع ٤١١/٢ ؛ والهداية مع فتح القدير ٤٤٠/٢ ؛  
والفتاوى الحانية مع الفتاوى الهندية ٢٨٨/١ ؛ والاختيار لتعليل المختار ١٦١/١ .

<sup>(٢)</sup> غير واضحة في ط

<sup>(٣)</sup> انظر الجامع الصغير ص ١٣٦ ؛ وبدائع الصنائع ٢٠٤/٢ .

<sup>(٤)</sup> انظر المبسوط ١٢٥/٤ ؛ وبدائع الصنائع ٤١٠/٢ ، ٤١١ ، ٤١٥ .

<sup>(٥)</sup> بدائع الصنائع ٤١٠/٢ ؛ والهداية مع فتح القدير ٤٤٢/٢ .

<sup>(٦)</sup> في أ : للعضو

<sup>(٧)</sup> لم أجد هذه الرواية فيما اطلعت عليه من كتب المذهب .



يغطي من ربع الرأس أكثره <sup>(١)</sup>، فتلزمه الفدية بكما لها. وإن لبس نصف يوم  
 (ليلة) <sup>(٢)</sup> فما دون أو طيب نصف العضو فما دونه أو غطى نصف ربع الرأس فما دون فعليته  
 صدقة. <sup>(٣)</sup> ويقال إن أبا حنيفة كان يذهب إلى هنا قليما ثم رجع عنه. <sup>(٤)</sup>  
 وقال محمد بن الحسن في وجوب كمال الفدية : مثل قول أبي حنيفة <sup>(٥)</sup>.  
 قال : وإن لبس أقل من يوم ، أو أقل من ليلة (فعليه) <sup>(٦)</sup> من الفدية  
 بقدر ذلك <sup>(٧)</sup>، وهكذا إذا طيب بعض عضوه <sup>(٨)</sup>، أو غطى أقل من ربع رأسه  
 لزمه من الفدية بالحساب. <sup>(٩)</sup>

---

(١) اعتبر أبو يوسف تغطية أكثر الرأس ، ولم يعتبر تغطية أكثر ربع الرأس . انظر المبسوط ١٢٨/٤ ؛  
 والاختيار لتعليل المختار ١٦٢/١

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب : أو نصف ليلة .

(٣) انظر بدائع الصنائع ٤١٠/٢ ؛ والمهذبة مع فتح القدير ٤٣٩/٢ ؛ والاختيار لتعليل المختار ١٦٢/١

(٤) نقل عن أبي حنيفة أنه كان يقول أولا : إن لبس أكثر اليوم فعليته دم ثم رجع عنه . انظر بدائع  
 الصنائع ٤١٠/٢ ؛ والمبسوط ١٢٦/٤ .

(٥) وروي عنه في تغطية الرأس الاعتبار بالأكثر من رأسه لا بالربع ، وظاهر الرواية الاعتبار بالربع  
 كقول أبي حنيفة سواء . انظر المبسوط ١٢٢/٤ ؛ وبدائع الصنائع ٤١٠/٢ ، ٤١١ ، ٤١٥ .

(٦) في ط : فإن عليه

(٧) تبين الحقائق ٥٣/٢ ؛ وبدائع الصنائع ٤١٠/٢ ؛ وفتح القدير ٤٤٣/٢ .

(٨) المبسوط ١٢٢/٤ ؛ وتبين الحقائق ٥٢/٢ .

(٩) قال الزيلعي في تبين الحقائق ٥٤/٢ : بقياس قول محمد أن يعتد الوجوب فيه بحسابه من الدم .

واحتج من نصر أبا حنيفة بأن الفدية تجب (باللبس) <sup>(١)</sup> المعتاد والتطيب المعتاد قالوا: والمعتاد أن يلبس الرجل / <sup>(٢)</sup> ثيابه طول النهار ويبدلها بغيرها طول الليل ، وكذلك العادة في الطيب أن يعم به العضو ، فإذا فعل غير المعتاد وجب أن لا تلزمه الفدية كما لو جعل قميصه على عاتقه.

ودلينا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ <sup>(٣)</sup> وتقديره : فمن كان منكم مريضاً فلبس أو تطيب أو به أذى من رأسه فحلق ففدية <sup>(٤)</sup>. ولم يفصل بين القليل والكثير فهو على عمومته.

ومن القياس أن اللبس فعل حرمه الإحرام فوجب أن لا يقدر بزمان أصله التطيب والجماع . ولأنه لبس ما حرمه الإحرام فوجب أن تلزمه الفدية أصله إذا استدامه يوماً أو ليلة. ولأن الطيب مما حرمه (الإحرام) <sup>(٥)</sup> فوجب أن تلزمه الفدية باستعماله ، [أصله إذا عم به العضو أو لأنه معنى يوجب الفدية فلم تعتبر استدامته في إيجاب الفدية] <sup>(٦)</sup> أصله / <sup>(٧)</sup> الجماع . وإن شئت قلت لأنه استمتاع فاستوى قليله وكثيره في إيجاب الفدية كالجماع .

---

(١) في ط : باللباس .

(٢) نهاية ل ٢٤٠ من ب

(٣) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٤) انظر تفسير البغوي ١٦٩/١ ؛ وزاد المسير في علم التفسير ٢٠٦/١ .

(٥) في أ : للإحرام

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب

(٧) نهاية ل ٢٢٢ من أ

فإن قيل : قد فرقتهم بين قليل الحلق وكثيره ، [وكذلك في تقليم الأظفار ألا كان في مسألتنا مثله ؟ قلنا تقليم الأظفار والحلق طريقهما الإتيان فلذلك اختلف حكم قليله وكثيره] <sup>(١)</sup> ، كما قلنا في ضمان مال الآدميين . وأما اللبس (والتطيب) <sup>(٢)</sup> فطريقهما الاستمتاع لم يختلف حكم قليله وكثيره ، كما قلنا في الجماع .

فأما الجواب عن قولهم : فعل غير المعتاد فهو أن ذلك غير صحيح ؛ لأن عادات الناس أن يلبسوا ثياب النهار بعد طلوع الفجر وينزعوها للقائلة نصف النهار ، وإذا أرادوا النوم بالليل نزعوها بعد العشاء . ومن الناس من يغير ثوبه بالنهار مرتين وثلاثاً ، ومنهم من لا ينزع ثيابه بالليل فلا اعتبار بالعادة ، وكذلك إذا كانت العادة أن يعم الوجه في التطيب بماء الورد ، فإن العادة أن لا يعم بالغالية ، ولا بالمسك والكافور / <sup>(٣)</sup> بل يجعل ذلك على [بعض] <sup>(٤)</sup> العضو على أن ما ذكره يبطل بتغطية المحرم رأسه بالسراويل أو بالخف .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) في ط : والتطيب .

(٣) نهاية ل ١٦٣ من ط

(٤) ساقطة من أ و ب

وكذلك إذا حلق لحيته وحاجبيه فإن الفدية تجب عليه <sup>(١)</sup> وإن كانت هذه الأفعال غير معتادة . والمعنى في الأصل أن وضع المحرم القميص على عاتقه مما لم (يحرمه) <sup>(٢)</sup> الإحرام فلم تجب به الفدية وليس كذلك في مسألتنا فإن اللبس والتطيب مما حرمه الإحرام فوجب أن تلزمه به الفدية فبان الفرق بينهما .

فرع : إذا لبس المحرم في وقتنا هذا القميص أو تطيب وادعى الجهالة هل تلزمه الفدية أم لا ؟ في ذلك وجهان <sup>(٣)</sup> أحدهما أنها تلزمه لأن الشرع قد (استقر) <sup>(٤)</sup> والأحكام قد اشتهرت فلا يقبل دعواه جهالة ذلك . والثاني أنه يلزمه لأن الجهل قائم وإنما يعرف الأحكام خواص الناس كالفقهاء <sup>(٥)</sup> ومن جالسهم والله أعلم بالصواب .

---

(١) روضة الطالبين ٣/١٢٥ ، ١٣٥ ؛ والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٦٤ .

(٢) في ط : يحرم

(٣) هذان الوجهان ذكرهما الشاشي القفال في حلية العلماء ٣/٣٠٠ ، ٣٠١ ؛ ثم قال : وعندني أن تخريج الوجهين في ذلك فيه نظر ؛ لأنه إن كان الوجهان في قبول دعواه فلا وجه له ؛ لأن الدعوى تعتبر فيما للإمام فيه مطالبة ، والكفارة ههنا بينه وبين الله تعالى ، فلا معنى لذكر قبول الدعوى . وإن كان الوجهان في وجوب الكفارة مع جهله بالتحريم فلا معنى له ؛ لأنه يلزم أن يبنى عليه الجاهل بتحريم الكلام في الصلاة .

(٤) في أ و ب : استقرت .

(٥) نهاية ل ٢٤١ من ب

مسألة قال الشافعي رحمته الله : وما شم من نبات الأرض مما لا يتخذ طيباً <sup>(١)</sup> . الفصل إلى آخره .

وهذا كما قال . النبات على ثلاثة أضرب : ضرب يقصد بتنبيته الطيب [ويتخذ منه الطيب ، وضرب لا يقصد به الطيب ولا يتخذ منه الطيب ، وضرب يقصد بتنبيته الطيب] <sup>(٢)</sup> ولا يتخذ منه الطيب . <sup>(٣)</sup>

فالضرب الأول : كالورد والياسمين <sup>(٤)</sup> والخيري <sup>(٥)</sup> والزعفران والورس والكافور لأنه شجر يؤخذ صمغه والعنبر (لأن) <sup>(٦)</sup> الشافعي قال : ثبت عندي أن العنبر نبت في جنبات البحر . يعني جزائر البحر وربما بلعه السمك وقذفه . <sup>(٧)</sup>

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩ وتمام الكلام : أو أكل تفاحاً ، أو أترجاً ، أو دهن جسده بغير طيب فلا فدية عليه .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب

(٣) قال الماوردي في الحاوي ١٠٨/٤ : وجملة النبات الذكي ثلاثة أضرب : أحدها ما كان طيباً ويتخذ بعد يسه طيباً ... والضرب الثاني : ما ليس بطيب ولا يتخذ طيباً وإن كان طيب الريح ... والضرب الثالث : ما كان طيباً لكن لا يتخذ بعد يسه طيباً ... إلخ .

(٤) الياصمين يفتح السين وكسرهما فارسي معرب ، وهو نبت يزرع لزهره ، ويستخرج دهن الياصمين من بعض أنواعه . لسان العرب ١٥ / ٤٥٠ ؛ والمعجم الوسيط ٢ / ١٠٦٥ .

(٥) الخيري نبات له زهر ، وغلب على أصفره ؛ لأنه الذي يستخرج دهنه ويدخل في الأدوية ، ويقال للخزامي : خيري البر ؛ لأنه أذكى نبات البادية . المصباح المنير ص ١٨٥ ؛ والمعجم الوسيط ١ / ٢٦٤ .

(٦) في أ و ب : ولأن .

(٧) لم أقف على كلام الشافعي هذا .

وكذلك الكاذبي<sup>(١)</sup> قال الشافعي : وهو نبات يشبه السوسن.<sup>(٢)</sup> (٣) وذكر  
القاضي أبو الطيب في هذا الضرب اللينوفر<sup>(٤)</sup> . وكل هذه الأشياء يحرم على  
المحرم استعمالها ، وإن (استعملها)<sup>(٥)</sup> لزمته الفدية<sup>(٦)</sup> .

---

(١) الكاذبي شجر عظام لزهرة رائحة طيبة ، ويصنع من زهره عطر طيب الرائحة . المعجم الوسيط  
٧٨١/١ .

(٢) السوسن نبات يعالو إلى نحو ٦٠ سم ينتهي بزهرة ، أو عدة زهور جذابة . وهو نبات معمر ينبت  
في أوربا وبلاد البحر المتوسط ويتخذ منه الطيب . المعجم الوسيط ٤٦٢/١ .

(٣) انظر المجموع ٢٩١/٧ .

(٤) هكذا ذكره المصنف وتبعه الشيرازي في المذهب مع المجموع ٢٨٦/٧ قال النووي في المجموع  
٢٨٨/٧ : ذكر أبو حفص بن مكي الصقلي الإمام في كتابه تثقيف اللسان أنه إنما يقال : نيلوفر  
بفتح النون واللام ، ونينوفر بنونين مفتوحتين ، ولا يقال : نينوفر بكسر النون وجعله من لحن العوام .  
وضبطه الفيومي في الصباح للنيرص ٦٣٢ بكسر النون وضم اللام . قال : ومنهم من يفتح النون مع ضم اللام . قال .  
كلمة أعجمية قيل إنها مركبة من نيل الذي يصيغ به وفر اسم الجناح فكأنه قيل : بمنح نيل ؛ لأن  
الورقة كأنها مصبوغة الجناحين .

(٥) في أ : استعمالها

(٦) المذهب أن الورد ، والياسمين ، والخيري والزعفران ، والورس ، والكافور ، والعنبر ، والكاذبي  
طيب تجب الفدية باستعمال شيء من ذلك بشم أو غيره . وفي النيلوفر طريقان أحدهما : وهو  
المشهور أنه على قولين الجديد تحريره والقديم إباحتها . والثاني : أنه طيب قولاً واحداً ، وبه جزم  
المصنف هنا . وقال بعض الشافعية : ليس بطيب وهو ضعيف . انظر الأم ٢٢٤/٢ ، ٢٢٥ ؛  
والحاوي الكبير ١٠٨/٤ ، ١٠٩ ؛ والمذهب ٧١٢/٢ ، ٧١٣ والمجموع ٢٨٩/٧ — ٢٩١ .

والضرب الثاني : كالتفاح والسفرجل<sup>(١)</sup> والأترج والنانج والشيخ  
والقيصوم والخزامى والدارصيني<sup>(٢)</sup> والقرفة<sup>(٣)</sup> فكل ذلك لا يحرم على المحرم  
استعماله.<sup>(٤)</sup>

---

(١) السفرجل ثمر ، مقو ، مدر ، مشه ، مسكن للعطش ، جمعه سفارج ، والواحدة بماء سفرجلة  
القاموس المحيط ٤٠٧/٣ ؛ ولسان العرب ٢٨٠/٦ .

(٢) الدار صيني معناه بالفارسية شجرة الصين وهو أنواع منها الدار صيني على الحقيقة المعروف بدار  
صيني الصين وهو طيب الرائحة . المعتمد في الأدوية المفردة ص ١٤٥ .

(٣) القرفة قشر شجر وهي أنواع أشهره القرفة السيلانية والقرفة الصينية وهي تستعمل لعطرية فيها  
المعجم الوسيط ٧٢٩/٢ .

(٤) انظر الأم ٢٢٤/٢ ؛ والخواوي الكبير ١٠٨/٤ ؛ والمهذب ٧١٤/٢ ؛ وروضة الطالبين ١٢٩/٣ ؛  
والمجموع ٢٨٩/٧ .

والضرب الثالث : كالريحان الفارسي (١) (والمرزجوش) (٢) (٣) والنمام (٤)  
والسوس (٥) والترجس (٦) والبرم (٧) واللفاح (٨).

(١) الريحان جنس من النبات طيب الرائحة ، والريحان الفارسي اسمه الضومران والضميران . انظر لسان  
العرب ٣٥٨/٥ ؛ ٨٦/٨ ؛ والمجموع ٢٨٨/٧ ؛ والمعجم الوسيط ٣٨١/١ ، ٥٤٤ .

(٢) وفي ط : المرزجوش .

(٣) وضبطه النووي في المجموع ٢٨٨/٧ — المرزنجوش بميم مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاي مفتوحة ثم  
نون ساكنة ثم جيم مضمونة ثم واو ثم شين معجمة . ويقال له : المرزجوش وهو شجر طيب الريح  
وهو بالفارسية اسم الفأر لأن أذنيه تشبه ورقه . انظر النظم المستعذب ١/١٩٣ .

(٤) النمام نبت طيب الرائحة ، وإنما سمي تماماً لسطوع رائحته ، ثم بذلك على نفسه ، ومن تلبس به ،  
وأجوده المشبع الخضر الذكي الرائحة . الصحاح ٢٠٤٥/٥ ؛ والمعتمد في الأدوية المفردة ص  
٥٢٧ .

(٥) وقع في النسخ الثلاثة السوس وهو نبات عشبي مخشوشب معمر بري تسحق جذوره السكرية  
وتستعمل في الطب كما يصنع منها شراب معروف بعرق السوس . المعجم الوسيط ٤٦٢/١ . ~~واللفاح~~  
~~اللفاح~~ ~~المعجم الوسيط ٩١٢/٢~~

(٦) الترجس نبت من الرياحين ، ومنه أنواع تزرع لجمال زهرها وطيب رائحته ونونه زائدة ، وفي  
ضبطه قولان أحدهما واختاره الفيومي كسر النون . والثاني : فتحها . المصباح المنير ص ٢١٩ ؛  
والمعجم الوسيط ٩١٢/٢ .

(٧) البرم جمع برمة وهي ثمرة العضاة ، وبرمة السلم أطيب البرم ريحا . الصحاح ١٨٧٠/٥ .

(٨) اللفاح نبت عشبي معمر سام طبي من الفصيلة الباذنجانية ، ويسمى البروح ينبت برياً في بعض أنحاء  
الشام . المعجم الوسيط ٨٣٢/٢ .



وذكر الشيخ أبو حامد في هذا الضرب اللينوفر ففي جميع ذلك قولان (١):  
أحدهما : قاله في الأم ، والإملاء أن الفدية تلزم المحرم باستعماله ؛ لأنه  
محرم عليه (٢)، وذهب إلى هذا القول عبد الله بن عمر (٣) وجابر بن عبد الله (٤)  
رضي الله عنهما . والقول الثاني قاله في القديم : أنه مباح للمحرم (٥).

---

(١) في هذه المسألة طريقان : أحدهما أنها طيب قولاً واحداً . وهو الأصح عند البندنجي . والثاني : وهو  
الصحيح المشهور وعليه الجمهور ومنهم المصنف فيه قولان . المجموع ٢٨٩/٧ .

(٢) وهو الصحيح انظر الأم ٢٢٤/٢ ؛ والحاوي الكبير ١٠٩/٤ ؛ والعزیز ٤٦٥/٣ ؛ والمجموع  
٢٩٠، ٢٨٩/٧ .

(٣) رواه ابن أبي شبة ٤١٠/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٥٧/٥ عن أيوب عن نافع عن ابن عمر  
: كان يكره شم الريحان للمحرم . وصحح إسناده النووي في المجموع ٢٨٧/٧ .

(٤) رواه الشافعي في الأم ٢٢٤/٢ ؛ وابن أبي شبة ٤١٠/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٥٧/٥ عن  
ابن جريج عن أبي الزبير قال سألت جابراً : يشم المحرم الطيب ؟ فقال : لا .  
وصحح إسناده النووي في المجموع ٢٨٧/٧ .

(٥) انظر معرفة السنن والآثار ٢٢/٤ — ٢٣ ؛ والحاوي الكبير ١٠٨/٤ ؛ والعزیز ٤٦٥/٣ .

وذهب إلى ذلك عثمان بن عفان <sup>(١)</sup> وابن عباس <sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما وعطاء <sup>(٣)</sup>.  
واحتج من نصرهم بما روي عن عثمان رضي الله عنه قال: يدخل المحرم البستان ويشم  
الريحان. <sup>(٤)</sup> قالوا: ولأنه نبات لا يتخذ منه الطيب فوجب أن لا يحرم استعماله  
على المحرم أصله الشيخ والقيصوم.

ودليلنا أنه نبات يقصد طيبه فحرم على المحرم استعماله كالورد <sup>(٥)</sup>.  
فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث عثمان فهو أن ابن عمر وجابرا رضي الله  
عنهما يخالفانه <sup>(٦)</sup>، فلا حجة في قوله مع خلافهما له. وأما الجواب عن قياسهم

---

<sup>(١)</sup> رواه الطبراني في المعجم الصغير كما في مجمع البحرين في زوائد المعجمين الأوسط والصغير  
٢٢٣/٣ رقم ١٧١٧؛ وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٣٢/٣ وعزاه إلى الطبراني في الصغير  
وقال: فيه الوليد الزنتبان ولم أجد من ذكره، وذكر ابن حبان في الثقات أبا الوليد بن الزنتبان وهو  
في طبقته، والظاهر أنه هو والله أعلم، وبقي رجاله ثقات. إهـ. قلت: لم أجده في المعجم  
الصغير

<sup>(٢)</sup> رواه ابن أبي شيبة ٤٠٩/٤؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٥٧/٥ عن عكرمة عنه. وصحح إسناده  
النووي في المجموع ٢٨٧/٧.

<sup>(٣)</sup> رواه ابن أبي شيبة ٤٠٩/٤ — ٤١٠ عن عطاء قال: لا بأس أن يشم المحرم الريحان والإذخر. وفي  
اللفظ الآخر: لا بأس أن يشم المحرم طيب نبات الأرض.

<sup>(٤)</sup> تقدم تخريجه في هامس ١

<sup>(٥)</sup> الحاوي الكبير ١٠٩/٤؛ والعزير ٤٦٥/٣.

<sup>(٦)</sup> تقدم تخريج هذين الأثرين في ص ٩٣٣.

على الشيخ والقيصوم فهو أن المعنى فيهما (أنه) <sup>(١)</sup> لا يقصد بتبنيتهما الطيب وإنما يقصد به الأكل وليس كذلك في مسألتنا فإن (القصد) <sup>(٢)</sup> بهذه الأشياء الطيب فبان الفرق.

**فصل :** اختلف أصحابنا في البنفسج <sup>(٣)</sup> [على ثلاثة أضرب] <sup>(٤)</sup> فمنهم من قال: لا يحرم على المحرم استعماله . واحتج بأن الشافعي قال: هو يتخذ للدواء. <sup>(٥)</sup> ومنهم من قال: يحرم استعماله <sup>(٦)</sup> ؛ لأنه كالورد من غير فرق ، ومعنى ما قاله الشافعي أراد به إذا جعل على البنفسج السكر وجعل معجوناً فإن ريحه يذهب ويجوز استعماله إذا صار على تلك الصفة <sup>(٧)</sup> . ومن أصحابنا من قال: هو كالريحان الفارسي ويجب أن يكون فيه قولان <sup>(٨)</sup> / <sup>(٩)</sup>

---

(١) في أ و ب : أن

(٢) في أ و ب : قصد

(٣) البنفسج نبات زهري يزرع للزينة ، ولزهره ، عطر الرائحة . المعجم الوسيط ٧١/١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) قال الشافعي في الأم ٢٢٤/٢ : وليس البنفسج بطيب إنما يربب للمنفعة لا للطيب .

(٦) وهو الأصح من هذه الطرق وهو المذهب . المجموع ٢٩٠/٧ ؛ وروضة الطالبين ١٢٩/٣ ؛ والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٥٧ .

(٧) الحاوي الكبير ١٠٩/٤ ؛ والمجموع ٢٩٠/٧

(٨) حلية العلماء ٢٩٠/٣ ؛ والمجموع ٢٩٠/٧ ؛ والحاوي الكبير ١٠٩/٤ .

(٩) نهاية ل ٢٤٢ من ب

فصل : قد ذكرنا أن النبات على ثلاثة أضرب وذكرنا المذهب فيها (١).

وقال / (٢) أبو حنيفة : لا يحرم على المحرم شم شيء من الرياحين بحال (٣).

واحتج من نصره بما روى أبان بن عثمان (٤) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه سئل

عن المحرم يدخل البستان؟ فقال: نعم ويشم الرياح (٥).

قالوا: ولأنه لم يستعمل جزءا من الطيب في بدنه فلم تجب عليه الفدية أصله إذا

اجتاز في العطارين فاشتم الطيب أو جلس في الكعبة وهي تحمر.

ودليلنا أنه نوع طيب في العادة فوجب أن تجب به الفدية أصله استعمال

المسك والكافور والغالية على بدنه.

قالوا: المعنى فيها ذكرتم أنه يكون مستعملا لجرم الطيب فلزمته الفدية. وفي

مسألتنا لا يكون مستعملا لجرم الطيب.

---

(١) يراجع ص ٩٢٩

(٢) نهاية ل ١٦٤ من ط

(٣) لا فدية في شم شيء من الطيب أو الثمار الطيبة عند أبي حنيفة ولكن يكره ذلك. انظر حاشية

ابن عابدين ٥٤٤/٢ ؛ والفتاوى الهندية ٢٤٢/١

(٤) أبان بن عثمان بن عفان الأموي ، أبو سعيد ، وقيل أبو عبد الله مدني ثقة ، مات سنة خمس

ومائة انظر التقريب ٥١/١

(٥) تقدم تخريج في ص ٩٢٤ ولكن ليس من رواية أبان وإنما هو عن حمران بن أبان عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

[والجواب أنه لا اعتبار بجرم الطيب] <sup>(١)</sup> وإنما الاعتبار بالرائحة يدل على ذلك  
أنه يجوز له استعمال الغالية / <sup>(٢)</sup> التي قد ذهب ربحها وإن كان الجرم باقيا  
(وكذلك) <sup>(٣)</sup> ماء الورد المنقطع الريح.  
فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث عثمان فهو أن غيره من الصحابة  
يخالفه <sup>(٤)</sup> فلا حجة في قوله .  
على أنا نحمله على من دخل البستان فاشتتم ما جاءت به الريح من رائحة  
الريحان فإن ذلك جائز له (لأنه ليس) <sup>(٥)</sup> (بتطيب) <sup>(٦)</sup> في العادة.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) نهاية ل ٢٢٣ من أ

(٣) في أ و ب : فكذلك .

(٤) تقدم ذكر من يخالفه من الصحابة في ص ٩٣٣

(٥) في أ و ب : ليس لأنه

(٦) في ط : بتطيب

(١) فأما الجواب عن قياسهم على اجتيازهم في العطارين وقعوده في الكعبة وهي تجمر (بعلّة) (٢) أنه لم يستعمل جرم الطيب في تطيبه فهو أن الاعتبار بالريح لا بالجرم حسب ما ذكرناه. (٣) ثم المعنى في الأصل أنه ليس بتطيب في العادة وليس كذلك في مسألتنا فإنه تطيب في العادة فوجبت به الفدية.

فصل : إذا جعل الطيب على بساط فلا يجوز له أن يجلس عليه وإن جعل على البساط بساطا آخر حتى حال دون عينه وريحه جاز له الجلوس عليه نص الشافعي على ذلك في الأم قال وإن كان يغطي عين الطيب ورائحته تظهر جاز له أيضا الجلوس عليه (٤). وقد كان القاضي أبو الطيب يذهب إلى أن الفدية تجب إذا ظهرت الرائحة حتى ذكر له ذلك القول المنصوص عن الشافعي فرجع إليه (٥) والله أعلم بالصواب.

---

(١) في ط : وأما

(٢) في ط : لعلّة

(٣) ينظر في ص ٩٣٧

(٤) انظر مختصر الحج المتوسط مع الأم ٣١٢/٢ ؛ والمجموع ٢٨٤/٧ .

(٥) ظاهر هذا السياق أنه ليس من كلام القاضي أبي الطيب ؛ وإنما ذكره من عاصره ، ويحتمل وهو الأرجح في نظري أن القاضي قاله ولكن الذي علق عنه الكتاب ساقه بسياقه والله أعلم .

مسألة قال الشافعي رحمه الله : وإن دهن رأسه ولحيته بدهن غير (مطيب) <sup>(١)</sup>  
فعليه الفدية لأنه موضع الدهن (وترجيل) <sup>(٢)</sup> الشعر . قال المزني : ويدهن المحرم  
الشجاج بالزنبق ومواضع ليس فيها شعر من الرأس ولا فدية عليه في قياس  
قوله <sup>(٣)</sup> . وهذا كما قال الأدهان على ضربين ضرب فيه طيب كدهن الورد  
والياسمين (والخيري والكاذي) <sup>(٤)</sup> والزنبق <sup>(٥)</sup> والبان <sup>(٦)</sup> المنشوش <sup>(٧)</sup> وهو المغلي

---

(١) في أ و ب : طيب

(٢) في النسخ الثلاثة : ترجل ، وفي مختصر المزني : وترجيل وهو الصواب .

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩ .

(٤) في ط : والكاذي والخيري .

(٥) الزنبق دهن الياسمين . والزنبق أيضا نبات له زهر طيب الرائحة . لسان العرب ٨٩/٦ ؛ والمعجم  
الوسيط ٤٠٢/١ .

(٦) البان ضرب من الشجر سبط القوام لين ورقه يشبه به الحسان في الطول واللين واحدته بانه . لسان  
العرب ٥٤٣/١ مادة بون . والمعجم الوسيط ٧٧/١ .

(٧) قال ابن منظور في لسان العرب ١٤٥/١٤ : النش الخلط ومنه زعفران منشوش . وقال الأزهري في  
تذريب اللغة ٢٨٣/١١ : المنشوش بالطيب إذا ربي بالطيب الذي يختلط به فهو منشوش ، والسليخة  
ما اعتصر من ثمر البان ولم يرب . وقال ابن باطيش في المغني في الإنباء عن غريب المهذب والأسماء  
٢٧٠/١ البان المنشوش بشنين معجمتين قيل هو المغلي بالسكر .

(١)/ بالمسك فكل هذه الأدهان يحرم على المحرم استعمالها في رأسه وفي بدنه. (٢) أما في رأسه فلمعنيين لأن فيها طيبا ولأنها ترجل الشعر. وأما في بدنه فلمعنى واحد وهو أن فيها طيبا ولا خلاف في ذلك (٣). ولا فرق بين أن يجعل السمس على الورد فإذا اكتسب ريحه عصر دهنه وبين أن يجعل [الورد] (٤) في الدهن. وقال الشيخ أبو حامد إذا جعل السمس على الورد ثم عصر دهنه جاز للمحرم استعماله لأن الريح التي يكتسبها ريح مجاورة. وهذا غلط (٥)؛ لأن ما جعل على الورد حتى اكتسب ريحه (واعتصر) (٦) دهنه يطلق عليه اسم دهن الورد

(١) نهاية ل ٢٤٣ من ب

(٢) انظر الأم ٢/٢٢٤ ؛ والمهذب مع المجموع ٧/٢٨٦ ؛ والبيان ل ٣٨ .

(٣) وهو المذهب ، وقيل : في دهن الورد وجهان . انظر المجموع ٧/٢٩٢ ؛ وروضة الطالبين ٣/١٢٩-١٣٠ .

(٤) ساقطة من ط

(٥) ما حكاه المصنف عن شيخه وغلطه فيه هو الذي عليه جمهور الأصحاب ، ونقل عن أبي محمد الجويني مثل قول المصنف . المجموع ٧/٢٩٢ ، وروضة الطالبين ٣/١٣٠ .

(٦) في ط : وعصر .



كما انطلق على الدهن الذي جعل فيه الورد فوجب أن يكون الحكم فيهما واحدا .

وأما الضرب الذي لا طيب فيه فهو كالزيت <sup>(١)</sup> والشيرج <sup>(٢)</sup> والبزر <sup>(٣)</sup> والسمن (فلا) <sup>(٤)</sup> يحرم على المحرم استعمال هذه الأشياء في بدنه خاصة ويمنع من أن يدهن بها شعره لأنها ترجل الشعر <sup>(٥)</sup>. ووافقنا أبو حنيفة في البزر والسمن وخالفنا في الزيت والشيرج فقال: لا يجوز للمحرم استعماله في رأسه ولا في بدنه <sup>(٦)</sup>. وقال الحسن بن صالح يجوز للمحرم استعمال الكل في رأسه [وفي بدنه] <sup>(٧)</sup> معا. <sup>(٨)</sup>

---

(١) الزيت دهن الزيتون ، ويطلق على دهن غيره مقيدا بالإضافة وغيرها . المعجم الوسيط ٤٠٨/١ والمراد به هنا زيت الزيتون .

(٢) الشيرج زيت السمسم . المعجم الوسيط ٥٠٢/١ .

(٣) البزر — بالفتح والكسر ، والكسر أفصح — كل حب يبرز للنبات ، وبرزه بزا بذره . ومنه دهن البزر . ينظر لسان العرب ٣٩٧/١ .

(٤) في ط : ولا

(٥) انظر الأم ٢٢٥/٢ ؛ وروضة الطالبين ١٣٣/٣ .

(٦) ويلزمه الدم باستعماله الزيت والشيرج . انظر المبسوط ١٢٢/٤ ؛ والأسرار — كتاب المناسك — ص ١٧٢ ؛ والبحر الرائق ٦/٣ .

(٧) ساقطة من أ و ب

(٨) حلية العلماء ٢٩٢/٣ ؛ وانجموع ٢٩٥/٧ .

وقال مالك : لا يجوز أن يدهن بها أعضاءه [الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين

ويجوز أن يدهن بها أعضاءه] <sup>(١)</sup> الباطنة وهي التي تتوارى باللباس <sup>(٢)</sup> / <sup>(٣)</sup>

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان يدهن إذا

أراد أن يحرم من كدبة <sup>(٤)</sup> الزيت <sup>(٥)</sup> . قالوا : وإنما كان يفعل ذلك لأنه ممنوع منه في الإحرام .

قالوا : وروي أن أم سلمة دعت بزيت فادهنت منه وقالت : ما لي بالطيب من

حاجة لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم [يقول] <sup>(٦)</sup> : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله

واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام » . <sup>(٧)</sup>

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب

(٢) في هذه المسألة تفصيل غير الذي نقله المصنف عن مالك وخلاصته : أن الجسد — وهو عندهم ملء عدا باطن الكفيل والقدمين — وباطن الكفين والقدمين يحرم دهن ذلك كله أو بعضه لغير علة وإلا فلا حرمة . وأما الفدية فإن كان الدهن غير مطيب وجبت الفدية بادهانه لغير علة كما لو كان مطيبا ، وإن كان لعله ففي الجسد قولان ، وأما باطن الكف والقدم فلا فدية فيهما اتفاقا . انظر الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٦١/٢ .

(٣) نهاية ل ١٦٥ من ب

(٤) قال في لسان العرب ٢٧٨/٤ : الدبة التي يجعل فيها الزيت ، والبزر ، والدهن ، والجمع دباب عن سيويه .

(٥) لم أجده مسندا ، وأورده شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة ١٢٣/٢ بدون إسناد

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) لم أجدهم هذا الحديث من رواية أم سلمة رضي الله عنها ، ولكن وجدته من رواية زينب بنت أبي سلمة عن أم حبيبة ، وزينب بنت جحش رضي الله عنهما . رواه البخاري مع الفتح ١٧٤/٣ ،

رقم : ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ؛ ومسلم ١١٢٣/٢ رقم ٥٨ (١٤٨٦)

قالوا: ولأن الزيت والشيرج يمنع [المحرم من استعماله في رأسه فوجب أن يمنع

من استعماله] <sup>(١)</sup> في بدنه كدهن الورد.

قالوا: ولأن الشيرج أصل الأدهان وهو طيب في نفسه بدليل أن السمسـم إذا وضع على الورد حتى اكتسب ريحه ثم اعتصر فإن المحرم ممنوع من استعماله وتلك الرائحة اكتسبت عن المجاورة فدل على أن المحرم إنما منع من استعمال الدهن لأنه طيب في نفسه.

ودليلنا ما روى سعيد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله

ﷺ أنه أدهن في إحرامه بزيت غير مقت <sup>(٢)</sup>.

---

(١) ما بين العقوفين ساقط من أ و ب .

(٢) أخرجه أحمد ٢٩/٢، ٧٢، ١٢٦، ١٤٥، والترمذي ٢٩٤/٣ رقم ٩٦٢؛ وابن ماجه ١٠٣٠/٢، رقم ٣٠٨٣ وفي إسناده فرقد السبخي . قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث فرقد السبخي عن سعيد بن جبير وقد تكلم يحيى بن سعيد في فرقد السبخي وروى عنه الناس .

وضعف إسناده الألباني في ضعيف سنن الترمذي ص ١٠٩ رقم ١٦٣ — ٩٧٥ .

قال أبو عبيد<sup>(١)</sup>: أراد بزيت غير مطيب والمقت الذي يطبخ فيه الرياحين.<sup>(٢)</sup>  
 قالوا: يحتمل أن يكون فعل ذلك بعد (الرمي بجمرة)<sup>(٣)</sup> العقبة وقبل الطواف  
 وفي تلك الحال يجوز له استعماله عندنا. فالجواب من وجهين أحدهما أن الراوي  
 قال: ادهن في إحرامه. وإذا رمى جمرة العقبة فقد تحلل من إحرامه.  
 قالوا: لو كان قد تحلل من /<sup>(٤)</sup> إحرامه لم يمنع من وطء النساء. والجواب أن  
 منعه من الوطء [إنما]<sup>(٥)</sup> هو لبقاء حكم الإحرام لا لأنه محرم وهذا كما قلنا إذا  
 انقطع دم الحيض فالمرأة ليست حائضا في تلك الحال غير أن حكم الحيض باق في  
 المنع من وطئها حتى تغتسل<sup>(٦)</sup>. وهكذا إذا سلم من صلاة إحدى التسليمتين فقد  
 خرج بها عن الصلاة غير أن الحكم باق حتى يسلم التسليمة الثانية.<sup>(٧)</sup>

(١) هو الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله. ولد سنة سبع وخمسين  
 ومائة. ومات سنة أربع وعشرين ومائتين بمكة. وقيل: سنة اثنين أو ثلاث وعشرين ومائتين بمكة  
 وقيل: بالمدينة بعد الفراغ من الحج. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٠ ووفيات الأعيان  
 ٦٠/٤.

(٢) انظر كتابه غريب الحديث ٣٢/٢

(٣) في ط: رمي جمرة

(٤) نهاية ل ٢٤٤ من ب

(٥) ساقطة من ب

(٦) المنهاج مع مغني المحتاج ١١٠/١

(٧) قال الماوردي في الحاوي الكبير ١٤٦/٢: الواجب منهما تسليمة واحدة لا يختلف فيها، فلو  
 اقتصر عليها أجزأته صلاته؛ وإنما الكلام في التسليمة الثانية، هل هي مسنونة أو لا؟ فأصح  
 القولين أنها سنة.

والجواب الثاني أن النبي ﷺ لو كان ادهن بالزيت بعد التحلل لم يكن لتخصيص وصفه بأنه غير مقتت فائدة لأن غير المقتت يجوز له استعماله في تلك الحال فلما وصف الراوي بأن الزيت كان غير مقتت دل على أنه استعماله في حالة لا يجوز له أن يدهن فيها بالمقتت وهي الإحرام. ومن القياس أنه ادهن بدنه بما ليست له رائحة مستطابة مستلذة فوجب أن لا تلزمه الفدية أصله إذا ادهن بالبزر أو السمن.

طريقة أخرى (وهي) <sup>(١)</sup> أنه لو حلف أن لا يتطيب فادهن بزيت أو شيرج لم يحنث فدل على أن استعماله مباح [له] <sup>(٢)</sup> وأنه ليس بطيب .

قالوا: لا يمتنع أن لا يكون في اليمين / <sup>(٣)</sup> طيبا وهو في الأصل طيب . يدل على ذلك أنه لو حلف [أن] <sup>(٤)</sup> لا يأكل لحما فأكل سمكا (لم) <sup>(٥)</sup> يحنث <sup>(٦)</sup>، وإن كان السمك في الأصل لحما.

والجواب أنه إنما (يحنث) <sup>(٧)</sup> بأكل السمك لأن السمك ليس بلحم في اليمين فلم يكن له حكم اللحم في غير اليمين فكذلك في مسألتنا مثله من غير فرق .

---

(١) في ط : وهو

(٢) ساقطة من ط

(٣) نهاية ل ٢٢٤ من أ

(٤) ساقطة من ط

(٥) في ط : لا

(٦) المنهاج مع مغني المحتاج ٣٣٦/٤ .

(٧) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب : لم يحنث .

فإن قيل: لو لم يكن حكم السمك حكم اللحم جاز بيع بعضه ببعض متفاضلا ولما لم يحز ذلك دل على أن حكمه حكم اللحم. فالجواب أن ذلك إنما لم يحز لكونه مطعوما فهو كالخنطة حيث لم يحز بيع بعضها ببعض متفاضلا وليست لحما.

فإن قيل: قد قلتم: لا يجوز بيع سمكة ميتة بسمكة حية كما لا يجوز بيع اللحم بالحيوان <sup>(١)</sup> فدل على أن حكم اللحم يقع على السمك. والجواب أن ذلك إنما لم يحز لأنه بيع فرع بأصل فيه مثله فهو كالسمسم لا يجوز بيعه بالشيرج وكالزيتون لا يجوز بيعه بالزيت <sup>(٢)</sup>، وكل واحد منهما ليس بلحم. فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث علي عليه السلام فهو أنه محمول على أنه كان يدهن قبل الإحرام رأسه بالزيت وعندنا أن ذلك ممنوع منه في الإحرام.

---

(١) لا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمة بلحم من جنسه كالبقر بلحم البقر قولاً واحداً، وأما بيع الحيوان بلحم جنس آخر من الحيوانات المأكولة مثل البقر بالشاة، فإن قلنا: اللحمان صنف واحد لم يحز قولاً واحداً، وإن قلنا: هما صنفان مختلفان فالصواب أنه لا يجوز أيضاً. وفي بيع اللحم بحيوان لا يؤكل لحمة قولان أصحهما لا يجوز. انظر المذهب ٨٩/٣؛ ٩٠ وروضة الطالبين ٣٩٤/٣.

(٢) لا يجوز بيع الشيء بما يتخذ منه كالسمسم بالشيرج. انظر المذهب ٨٧/٣؛ وروضة الطالبين ٣٩٤/٣.

أو نقول: كان يدهن قبل الإحرام بالزيت /<sup>(١)</sup> ليدفع به شدة البرد عن بدنه

حال تجرده في الإحرام كما قال النبي ﷺ: «كلوا الزيت وادهنوا به». <sup>(٢)</sup>

ولا يدل (على امتناعه) <sup>(٣)</sup> من أن يدهن به بدنه في حال الإحرام .

---

(١) نهاية ل ١٦٦ من ط .

(٢) أخرجه الترمذي ٢٥١/٤ رقم ١٨٥١ ؛ وابن ماجه ١١٠٣/٢ رقم ٣٣١٩ من طريق عبد الرزاق

عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة » . قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر ، وكان عبد الرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث فرمما ذكر فيه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وربما رواه على الشك فقال : أحبه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وربما قال : عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا . ثم ذكر الترمذي سنده إلى هذا المرسل .

وذكر ابن أبي حاتم في العلل ١٥/٢ — ١٦ مثل ما ذكره الترمذي .

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١٣٠/٣ رقم ٢٦٩٨ — ٣٣٨٢ ؛ وأورده في السلسلة الصحيحة تحت رقم ٣٧٩ .

ورواه أحمد ٤٩٧/٣ ؛ والترمذي ٢٥١/٤ رقم ١٨٥٢ ؛ والدارمي ١٣٩/٢ رقم ٢٠٥٢ ؛ والحاكم ٣٩٧/٢ — ٣٩٨ عن سفيان عن عبد الله بن عيسى عن رجل يقال له عطاء من أهل الشام — قال الدارمي : وليس بابن أبي رباح — عن أبي أسيد الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره . قال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري عن عبد الله بن عيسى . وتعقبه الألباني في السلسلة الصحيحة ٧٢٦/١ فقال : هما ثقتان محتج بهما في الصحيحين ؛ وإنما علته من عطاء هذا ... إلخ . وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

ورواه ابن ماجه ١١٠٣/٢ ، رقم ٣٣٢٠ ؛ والحاكم ٣٩٨/٢ من حديث عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري قال : سمعت جدي يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كلوا الزيت وادهنوا به فإنه طيب مبارك » . قال الذهبي في التلخيص : عبد الله واحد . وقال الحافظ في التقریب ٤٩٧/١ : متروك .

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب : على عدم امتناعه

وأما الجواب عن حديث أم سلمة رضي الله عنها فهو أن (اللفظ) <sup>(١)</sup> الذي ذكره غير معروف فلا يصح الاحتجاج / <sup>(٢)</sup> به ، على أنه لو صح لحملناه على أن الزيت الطيب (فبطل) <sup>(٣)</sup> تعلقهم به . وأما الجواب عن قولهم : إنه ممنوع من استعماله في رأسه فوجب أن يمنع منه في بدنه فهو أنه يطبل بالبرز والسمن (إذ) <sup>(٤)</sup> كان ممنوعاً من استعمالهما في رأسه دون بدنه على أن منعه من استعماله في رأسه لا يدل على أنه ممنوع من استعماله في بدنه ألا ترى أن المحرم ممنوع من تغطية رأسه غير ممنوع من تغطية بدنه فإن استعماله في رأسه يحصل به ترجيل الشعر وترتيبه فلذلك وجبت عليه الفدية والأصل فيه قول النبي ﷺ : « ( الحاج ) <sup>(٥)</sup> أشعث أغبر » . <sup>(٦)</sup>

(١) غير واضحة من أ

(٢) نهاية ل ٢٤٥ من ب

(٣) في أ : بطل .

(٤) في ط : إذا

(٥) في ط : الحج

(٦) أخرجه الترمذي ٢٠٩/٥ — ٢١٠ ، رقم ٢٩٩٨ ؛ وابن ماجه ٩٦٧/٢ رقم ٢٨٩٦ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ : قام رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من الحاج ؟ يا رسول الله ، قال : « أشعث أغبر » قام رجل آخر فقال : أي الحج أفضل ؟ قال : « العج والنج » . قام رجل آخر فقال : ما السيل ؟ يا رسول الله ، قال : « لزاد والراحلة » . وهذا لفظ الترمذي ، وقال : هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي للكوفي وقد تكلم بعض أهل الحديث في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه .

قلت : تقدم الكلام عن إبراهيم بن يزيد هنا في ص ٥٣٢ ٦ ٥٢٢

قال الألباني في ضعيف سنن الترمذي ص ٣٦٣ رقم ٥٧٦ — ٣١٩٧ : ضعيف جداً ، لكن جملة : « العج والنج » ثبتت في حديث آخر .



وإذا استعمله في غير رأسه لا يحصل به ترجيل الشعر فلم يكن ممنوعاً منه وبان  
الفرق . والمعنى في الأصل أن دهن الورد فيه طيب فوجب به الفدية وليس كذلك  
في مسألتنا فإنه لا طيب فيه ولا رائحة مستلذة فأشبهه دهن البزر .

وأما الجواب عن قولهم: إن الشيرج طيب في نفسه فهو أن ذلك غير صحيح  
فإنه لو حلف أن لا يتطيب فادهن بالشيرج لم يحنث . واستدلواهم بالسهمسم يجعل  
على الورد [حتى] <sup>(١)</sup> يكتسب ريحه غير صحيح لأن الدهن المعتصر منه يسمى  
دهن الورد على الإطلاق فلذلك منع من استعماله والله أعلم .

فصل: واحتج من نصر الحسن بن صالح بأنه لا يمنع المحرم من استعماله في  
بدنه فوجب أن لا يمنع من استعماله في رأسه إذ لا فرق بينهما . وهذا غلط .

ودليلنا قوله ﷺ: «الحاج أشعث أغبر» . <sup>(٢)</sup> فوصفه بهاتين الصفتين ودهن  
الرأس يحصل به الترجيل والتزين فكان ممنوعاً منه ولا يجوز قياس دهن الرأس على  
دهن البدن لأن دهن البدن لا تحصل به منفعة وإنما (يحصل) <sup>(٣)</sup> به تلويث، ودهن  
الرأس والوجه يحصل به الترجيل والتزين فمنع منه .

والدلالة على مالك ما روي أن النبي ﷺ ادهن في إحرامه بزيت [غير] <sup>(٤)</sup>  
مقت <sup>(٥)</sup> . والادهان إنما يكون في ظاهر البدن فدل على صحة ما ذكرناه .

---

(١) ساقطة من أ و ب .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٩٤٨

(٣) في أ: حصل

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) تقدم تخريجه في ص ٩٤٣

فرع: إذا كان أمرد فمسح خديه بالدهن فلا شيء عليه لأنه ليس هناك شعر يترجل وكذلك إذا كان أصلع أو أقرع فدهن رأسه. فأما إذا كان مخلوق الرأس فإنه يمنع من دهن رأسه (١) ؛ لأنه يحصل بذلك ترجيل [أصول] (٢) الشعر والله أعلم.

مسألة: قال الشافعي رحمه الله: وما أكل من خبيص (٣) فيه زعفران يصبغ اللسان فعليه الفدية وإن كان مستهلكا فلا فدية عليه. (٤)

وهذا كما قال إذا كان ريح الزعفران أو طعمه ظاهرا في الخبيص فإن الفدية تجب على المحرم بأكله (٥) لا خلاف على المذهب في ذلك (٦)، وأما إذا كان لونه ظاهرا دون ريحه وطعمه فالذي نقل المزي أن الفدية لا تجب بأكله (٧)

---

(١) انظر هذه المسائل في روضة الطالبين ١٣٣/٣ ؛ والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٦٣ .

(٢) ساقطة من ط

(٣) الخبيص: الحلواء المخلوطة من التمر والسمن . وجمعه أخبصة . القاموس المحيط ٣١١/٢ ؛ والمعجم الوسيط ٢١٦/٢ .

(٤) مختصر المزي مع الأم ٧٥/٩ .

(٥) نهاية ل ٢٤٦ من ب

(٦) إذا بقيت الرائحة فقط فهو كما قال المصنف ، وأما إذا بقي الطعم فقط ففيه ثلاث طرق نقلها العمراني عن ابن الصباغ ، ونقلها النووي عنهما أصحابها : وجوب الفدية قولاً واحداً ، وعليه الجمهور ، وحكى المصنف اتفاق الأصحاب عليه . والثاني : فيه قولان ، ووقع في المجموع طريقان وهو خطأ ، والثالث : لا فدية عليه قولاً واحداً ، وضعفه النووي . انظر البيان ل ٣٧ ؛ والمذهب والمجموع ٧/ ٢٨٢ ، ٢٨٥ ؛ وروضة الطالبين ١٣٠/٣ .

(٧) قال في مختصر المزي مع الأم ٧٥/٩ : وما أكل من خبيص فيه زعفران يصبغ اللسان فعليه الفدية ... إلخ . ويظهر لي من هذا النص أن ظهور لون الزعفران في الطعام يوجب الفدية بأكله . وقال

وكذلك قال الشافعي في كتاب الحج الأوسط<sup>(١)</sup>. وقال في الأم والإملاء والقديم:

تجب الفدية بأكله<sup>(٢)</sup>.

---

الشيرازي في المذهب مع المجموع ٢٨٢/٧: وإن ظهر ذلك في لونه وصبغ به اللسان من غير طعم ولا رائحة فقد قال في المختصر والأوسط من الحج: لا يجوز. وقال الماوردي في الحاوي الكبير ١١٠/٤: نص الشافعي هنا، وفي مختصر الحج أن فيه الفدية.

(١) قال الشافعي في مختصر الحج المتوسط من الأم ٣١٢/٢: وإن أدخل الزعفران أو الطيب في شيء من الطعام فكان يوجد ريحه أو طعمه أو يصبغ اللسان فأكله افتديا وإن لم يوجد ريحه ولا طعمه ولا يصبغ اللسان فلا فدية؛ لأنه قد صار مستهلكا في الطعام وسواء كان نيتا أو نضيحا لا فرق بين ذلك.

هذا نص الشافعي في مختصر الحج المتوسط، والذي أفهمه من هذا النص أنه متى ظهر لون الزعفران أو ريحه أو طعمه في شيء من الطعام فأكله المحرم أو المحرمة فإن الفدية تلزمهما. والله أعلم. ونقل الشاشي القفال والشيرازي والنووي عن نصه في الأوسط أنه قال في ذلك: لا يجوز.

انظر حلية العلماء ٢٨٩/٣؛ والمذهب والمجموع ٢٨٢/٧، ٢٨٤، ٢٨٥.

(٢) قال الشافعي في الأم ٢٢٥/٢ ما نصه: وإذا كان الطعام قد خالطه زعفران أصابته نار أو لم تصبه فانظر: فإن كان ريحه يوجد أو كان طعم الطيب يظهر فيه فأكله المحرم افتدى، وإن كان لا يظهر فيه ريح ولا يوجد له طعم وإن ظهر لونه فأكله المحرم لم يفتد؛ لأنه قد يكثر الطيب في المأكول ويمس النار فيظهر فيه ريحه وطعمه ويقل، ولا تمسه نار فلا يظهر فيه طعمه ولا لونه؛ إنما الفدية وتركها من قبل الريح والطعم وليس للون معنى؛ لأن اللون ليس بطيب.

وهذا يخالف ما حكاه المصنف عن نص الشافعي في الأم.

ونقل الشيرازي والنووي عن نص الشافعي في الإملاء والقديم أن الفدية لا تجب ببقاء اللون وحده

المذهب والمجموع ٢٨٢/٧، ٢٨٤، ٢٨٥ —

واختلف أصحابنا في ذلك فقال أبو العباس ابن سريج المسألة على قولين (١) :

أحدهما تجب الفدية ؛ لأن لون الزعفران أحد صفاته فأشبهه الرائحة والطعم (٢).

والقول الثاني: أن الفدية لا تجب ؛ لأن اللون لا اعتبار به يدل على ذلك أن

لون العصف (٣) أشد من لون الزعفران وهو غير موجب للفدية (٤).

وقال أبو إسحاق المروزي : المسألة على قول واحد وأن الفدية لا تجب ،

ومعنى قول الشافعي هو أن يكون اللون ظاهرا والرائحة غير ظاهرة لكنها خفية

فإن الفدية واجبة (٥).

مسألة : قال : والعصف ليس من الطيب (٦)

وهذا (٧) كما قال.العصف عندنا يجوز للمحرم مسه ولبس الثوب الذي

يصبغ به (٨).

---

(١) وهذا الطريق هو الأصح ، والأظهر من القولين أن لا فدية .انظر المذهب والمجموع ٢٨٢/٧ ، ٢٨٤ ،

— ٢٨٥ ؛ والبيان ل ٣٧ ؛ والحاوي الكبير ١١٠/٤ ، ١١١ ؛ وروضة الطالبين ١٣٠/٣ ؛

(٢) المذهب والمجموع ٢٨٢/٧

(٣) العصف نبات صيفي يستعمل زهره تابلا ، ويستخرج منه صبغ أحمر يصبغ به الحرير ونحوه .المعجم

الرسيط ٦٠٥/٢ .

(٤) البيان ل ٣٧ ؛ والحاوي الكبير ١١١/٤ ؛ والمذهب والمجموع ٢٨٢/٧ ، ٢٨٥ .

(٥) المذهب والمجموع ٢٨٢/٧ ، والحاوي الكبير ١١١/٤ .

(٦) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٧) نهاية ل ١٦٧ من ط

(٨) انظر الأم ٢١٧/٢ ؛ والحاوي الكبير ١١١/٤ .

وقال أبو حنيفة : إن جعل العصفر على بدنه لزمته الفدية ، وإن لبس ثوبا مصبوغا [به] <sup>(١)</sup> نظر : فإن كان الثوب [مما] <sup>(٢)</sup> ينفض <sup>(٣)</sup> إذا عرق فيه (لزمت) <sup>(٤)</sup> الفدية بلبسه نفض أو لم ينفض ، وإن كان مما لا ينفض إذا عرق فيه فالفدية لا تجب بلبسه <sup>(٥)</sup> نفض أو لم ينفض . واحتج من نصره بما روي عن رسول الله ﷺ أنه فحى المحرم عن لبس المعصفر <sup>(٦)</sup> .

(١) ساقطة من ط

(٢) ساقطة من ط

(٣) نقل الكاساني في بدائع الصنائع ٤٠٨/٢ في تفسير النفض عن محمد بن الحسن الشيباني معنيين : أحدهما : لا يتناثر صبغه . والثاني : لا يفوح ريحه . قال الكاساني : والتعويل على زوال الرائحة حتى لو كان لا يتناثر صبغه ولكن يفوح ريحه يمنع منه لأن ذلك دليل بقاء الطيب .

(٤) في ط : لزمته

(٥) المذهب عند أبي حنيفة أن العصفر طيب كالورس والزعفران ، لا يجوز للمحرم مسه ، ولا لبس الثوب المصبوغ به إلا أن يكون الثوب غسिला لا تفوح رائحته . انظر المبسوط ١٢٦/٤ ؛ وبدائع الصنائع ٤٠٧/٢ — ٤٠٨ ؛ والهداية وفتح القدير ٣٤٨/٢ .

(٦) ورد النهي عن المعصفر في حق الرجال مطلقا في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم ١٦٤٧/٣ رقم ٢٩ (٢٠٧٨) وأحمد ١٦٢/٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ؛ والحاكم ١٩٠/٤ ؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٤٩/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٦٠/٥ من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال رأى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبين معصفرين فقال : « إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها » . قال مسلم في روايته : ثوبين أصفرين . ولم يرد في شيء من طرق هذا الحديث أنه كان محرما .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٦٠/٥ من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث بالسند الأول . وذكر أن ذلك كان وهو محرم . وفيه قصة . قال البيهقي : ورواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فأخبر أنه لا بأس بذلك للنساء . ثم ساق إسناده .

قالوا: ولأنه صلب له رائحة مستلذة / <sup>(١)</sup> فوجبت به الفديسة أصله الورس  
والزعفران. <sup>(٢)</sup>

ودلينا ما روي [عن] <sup>(٣)</sup> ابن عمر رضي الله رضي الله عنهما عن النبي ﷺ  
أنه نهى النساء في إحرامهن عن لبس القفازين والنقاب وما مسه الورس من الثياب  
، (لثوب ليلبس) <sup>(٤)</sup> بعد ما (أحبته) <sup>(٥)</sup> من الثياب المعصفر والخز <sup>(٦)</sup> والحلي  
والقميص والسراويل والخف <sup>(٧)</sup> .

(١) نهاية ل ٢٢٥ من أ

(٢) الهداية مع فتح القلايد ٣٤٨/٢ .

(٣) ساقطة من أ وب

من أ وب : أول ليلبس

(٤) في ط : ولبس . وفي مصادر التخريج ولبس وهو الصحيح .

حب

(٥) مكفا في النسخ الثلاثة وفي مصادر التخريج : أحب

(٦) قال ابن الأثير في النهاية ٢٨/٢ : الخز المعروف أولا ثياب تنسج من صوف وإبريسم وهي مباحة ،  
وقد لبسها الصحابة والتابعون ... وإن أريد بالخز النوع الآخر وهو المعروف الآن فهو حرام ؛ لأن  
جميعه معمول من الإبريسم .

(٧) أخرجه أبو داود ٤١٢/٢ رقم ١٨٢٧ ؛ والحاكم ٤٨٦/١ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٤٧/٥  
نحوه . ورواه أحمد ٣٢،٢٢/٢ مختصرا كلهم من طريق ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر رضي  
الله عنهما . قال أبو داود ٤١٣/٢ روى هذا الحديث عن ابن إسحاق عن نافع عبدة بن سليمان  
ومحمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق إلى قوله : وما مس الورس والزعفران من الثياب . ولم يذكروا  
ما بعده .

وصححه الحاكم والألباني في صحيح سنن أبي داود ٣٤٤/١ رقم ١٦١٢ .

قالوا : نحملة على لبس المعصفر الذي لا ينفض (١) .

والجواب من وجهين : أحدهما أن النبي ﷺ قصد المغايرة بين الـورس وبين

العصفر . والورس لا فرق بين أن يكون الثوب المصبوغ [به] (٢) مما ينفض ومما لا ينفض فكذلك يجب أن يكون في المعصفر مثله .

والثاني : أن النبي ﷺ عم ولم يخص فيحمل لفظه على عمومه ؛ ولأنه

إجماع الصحابة فروى عكرمة أن عائشة وأزواج رسول الله ﷺ كن يلبسن في

الإحرام الأحمرين (المعصفر) (٣) والذهب (٤) . وروى عروة بن الزبير أن أسماء

بنت أبي بكر رضي الله عنهما كانت تلبس في الإحرام المعصفرات المشبعات (٥) .

---

(١) انظر المبسوط ١٢٦/٤ . وأجاب عنه كمال بن الهمام في فتح القدير ٣٤٩/٢ بجواب آخر وهو أن

قوله : "ولتلبس بعد ذلك" مدرج ؛ لأن المرفوع صريحا هو قوله سمته ينهى عن كذا ، وقوله :

ولتلبس بعد ذلك " ليس من متعلقاته ولا يصح جعله عطفًا على "ينهى" لكمال الانفصال بين الخير

والإنشاء ، فكان الظاهر أنه مستأنف من كلام ابن عمر رضي الله عنهما ... إلخ

(٢) ساقطة من ط

(٣) في أ و ب : المعصفر

(٤) لم أحده هكذا . ورواه ابن سعد في طبقاته ٧٠/٨ بسنده عن عمرو بن أبي عمرو قال سمعت

القاسم ابن محمد يحدث أن عائشة كانت تلبس الأحمرين المذهب والمعصفر وهي محرمة .

(٥) أخرجه مالك ٢٩٩/١ ، رقم ٧٣٣ ؛ والشافعي في الأم ٢/٢١٥ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى

٥٩/٥ ؛ وفي معرفة السنن ٢٤/٤ ، رقم ٢٨٥٧ عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي

بكر رضي الله عنهما أنها كانت تلبس المعصفرات المشبعات وهي محرمة ليس فيها زعفران .

قال البيهقي : هكذا رواه مالك ، وخالفه أبو أسامة وحاتم بن إسماعيل وابن نمير فرووه عن هشام عن

فاطمة عن أسماء قاله مسلم بن الحجاج .

قلت : ورواه ابن أبي شيبة ٢١٦/٤ عن عبدة عن هشام عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء كانت تلبس

المعصفر وهي محرمة .





وروى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يلبس نساءه الثياب  
المعصفرات والإبريسم (١) والكحلي (٢) وهن محرمات. (٣)

وروي أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: لا تلبس (المهلة) (٤) ثياب  
الطيب وتلبس الثياب المعصفرة لا أرى (٥) المعصفر طيباً (٦).

فإن قيل: قد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خلاف ذلك فقليل إنه رأى علي  
عبد الله (جعفر بن أبي طالب) (٧) ثوبين مضرجين (٨) فقال: ما هذا؟ فذكر جعفر  
ذلك لعلّي فقال: ما إخال أحدا أعلم منا بالسنة. (٩)

---

(١) الإبريسم بفتح السين وضمها أحسن الحرير. القاموس المحيط ٨٠/٤ ، والمعجم الوسيط ٢/١

(٢) الكحلي من الألوان: الأزرق الضارب إلى السواد. المعجم الوسيط ٧٧٨/٢

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢١٦/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٥٩/٥ معلقاً .

(٤) في ط: المهلة . وهي غير واضحة في أ . وفي مصادر التخريج المرأة .

(٥) نهاية ل ٢٤٧ من ب

(٦) أخرجه الشافعي في الأم ٢١٥/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٥٩/٥ ؛ وابن أبي شيبة ٢١٧/٢  
أبي الزبير عنه به .

جعفر بن أبي طالب

(٧) مكتوف في النسخ الثلاثة أو في مصادر التخريج عبد الله بن جعفر بن أبي طالب .

(٨) قوله: مضرجين أي ليس صبغهما بالمشبع . النهاية في غريب الحديث ٨١/٣ .

(٩) أخرجه الشافعي في الأم ٢١٥/٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٥٩/٥ عن أبي جعفر محمد بن علي  
قال أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرجين وهو محرم فقال  
: ما هذه الثياب؟ فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ما إخال أحدا يعلمنا السنة فسكت عمر

وروي أن عمر رأى على عقيل بن أبي طالب موردة <sup>(١)</sup> فقال : خالفت ،

فقال علي عليه السلام دجنا عنك فما أجد أعلم منا بالسنة قال صدقت <sup>(٢)</sup>.

فالجواب أن هذا ليس بخلاف لما ذكرناه وذلك أن عمر قصد الاحتياط  
وخشي أن يغتر الجاهل إذا رأى المعصفر ملبوسا في الإحرام فيظن أن كل مصبوغ  
يجوز للمحرم لبسه. يدل على صحة هذا ما روي أن عمر رأى على طلحة بن  
(عبيد الله) <sup>(٣)</sup> ثوبا ممشقا <sup>(٤)</sup> وهو (يحرم) <sup>(٥)</sup> فقال ما هذا الثوب المصبوغ يا  
طلحة ؟ فقال : يا أمير المؤمنين

---

<sup>(١)</sup> قال الحافظ في الفتح ٤٧٤/٣ : المورد ما صبغ على لون الورد . وفي معجم الوسيط ١٠٢٤/٢ لون  
الورد أحمر يضرب إلى صفرة حسنة في كل شيء .

<sup>(٢)</sup> أخرجه ابن أبي شيبة ٢١٤/٢ بإسناده عن أبي جعفر قال : أحرم عقيل بن أبي طالب في ثوبين  
ورددائين — هكذا في المطبوعة — فراه عمر فقال : ما هذا ؟ فقال له إن أحدا لا يعلمنا بالسنة  
وقال البيهقي في معرفة السنن ٢٥/٤ وروينا عن عقيل بن أبي طالب أنه أحرم في موردين .

<sup>(٣)</sup> في ط : عبد الله

<sup>(٤)</sup> المشق بالكسر : المغرة ، وثوب ممشق مصبوغ به ، والمغرة هو الطين الأحمر الذي تصبغ به الثياب  
انظر النهاية في غريب الحديث ٣٣٤/٤ ، ٣٤٥ ؛ والمعجم الوسيط ٨٧٢/٢ .

<sup>(٥)</sup> في ط : محرم

إنما هو بمدر (١) فقال عمر : إنكم أيها الرهط أئمة يقتدي بكم الناس فلو أن جاهلا رأى هذا الثوب لقال إن طلحة كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام. (٢) ويدل (عليه) (٣) أيضا من القياس أن كل ثوب يجوز للمحرم لبسه إذا كان لا ينفض فإن لبسه له جائز وإن نفض أصله الكحلي وسائر الأصباغ .

قياس آخر وهو (أن لبس المعصفر في الإحرام فوجب) (٤) أن لا تلزمه الفدية أصله إذا كان لا ينفض (٥). فأما الجواب عن الحديث الذي روه فهو أنه غير معروف (٦) ولو ثبت لحملناه على الكراهة للمعنى الذي ذكرناه عن عمر رضي الله عنه.

وأما الجواب عن قولهم صبغ له رائحة مستلذة فلا تأثير لقولهم صبغ فإن الكافور له رائحة مستلذة وليس بصبغ وهو موجب للفدية وإذا بطلت هذه الصفة

---

(١) قال في النهاية ٣٠٩/٤ : أي مصبوغ بالمدر . والمدر هو الطين اللزج المتماسك ، والقطعة منه مدرة المعجم الوسيط ٨٥٨/٢ .

(٢) أخرجه مالك ٢٩٩/١ ، رقم ٧٣٢ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٦٠/٥ ؛ وفي معرفة السنن ٢٥/٤ رقم ٢٨٦٠ عن نافع أنه سمع مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحدث عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب ... إلخ . فذكر نحوه .

(٣) في ط : على ذلك

(٤) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل صحة العبارة : أنه لبس المعصفر — الذي ينفض — في الإحرام فوجب .

(٥) انظر الحاوي الكبير ١١٢/٤

(٦) راجع تخريج الحديث في ص ٩٥٣

كان قياسهم باطلا بالتفاح والأترج والنانج فإن كل واحد من هذه الأشياء له رائحة مستلذة وهو غير موجب للفدية . ثم المعنى في الأصل أن الزعفران والورس تجب الفدية بلبس ما صبغ بهما إذا كان لا ينفض فكذلك إذا نفض [وليس كذلك في مسألتنا فإن الفدية لا تجب بلبس المعصفر الذي لا ينفض فكذلك إذا نفض] <sup>(١)</sup> . أو نقول: المبتغى من الزعفران والورس الرائحة فلذلك وجبت الفدية بهما وليس كذلك المعصفر فإن المبتغى منه اللون / <sup>(٢)</sup> فأشبهه النيل <sup>(٣)</sup> وبان الفرق .

فرع : لبس المصبغات كلها بالنيل والمشق والمغرة وغير ذلك من الألوان يكره للمحرم <sup>(٤)</sup> .

والأصل فيه حديث عمر الذي ذكرناه وما قال لطلحة <sup>(٥)</sup> .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) نهاية ل ١٦٨ من ط

(٣) النيل هندي معرب ، يصبغ به الثياب . المصباح المنير ص ٦٣٢ .

(٤) نص الشافعي في الأم ٢/٢١٧ على كراهة المصبغات كلها للمحرم والمحرمه فقال : والذي أحب لهما أن يلبسا البياض ، وأكره لهما كل شهرة من عصفر وسواد وغيره ، ولا فدية عليهما إن لبسا غير المطيب ، ويلبسان المشق وكل صباغ بغير طيب ، ولو تركا ذلك ولبسا البياض كان أحب إلي ... إلخ .

(٥) تقدم تخريجه في ص ٩٥٨

ولأن لا لبسه لا يخلو إما أن يكون عالماً أو جاهلاً فإن كان عالماً (اغتر) <sup>(١)</sup> به  
الجاهل فظن أن كل مصبوغ يجوز للمحرم لبسه وإن كان جاهلاً يراه العالم  
فسكت عنه (فاغتر) <sup>(٢)</sup> به جاهل آخر وظن أن سكوت العالم لأن (لبسه) <sup>(٣)</sup>  
المصبغات كلها تجوز في الإحرام <sup>(٤)</sup> والله أعلم. / <sup>(٥)</sup>

مسألة : قال : وإن (مس) <sup>(٦)</sup> طيباً يابساً لا يبقى له أثر وإن بقي له ريح فلا  
فدية عليه. <sup>(٧)</sup>

---

(١) في ط : اعتبر

(٢) في ط : فاعتر

(٣) في ب و ط : ليس

(٤) الأم ٢١٨/٢ .

(٥) نهاية ل ٢٤٨ من ب

(٦) في ط : ليس

(٧) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩ .

وهذا كما قال ، (الطيب) <sup>(١)</sup> نوعان : رطب ويابس فإن مس المحرم طيبا [رطباً] <sup>(٢)</sup> كالغالية والخلوق وماء الورد ، والمسك المبلول ، فإن الفدية تجب عليه بلا خلاف على المذهب <sup>(٣)</sup> والعلة فيه أنه باشر الطيب ببدنه فهو كما لو انطلق به.

وإن كان الطيب يابساً نظرت فإن كان مسحوقاً بحيث إذا وضع يده عليه علق بها شيء منه فإن الفدية تجب بمسه <sup>(٤)</sup> أيضاً ؛ لأنه بمنزلة المبلول في الصفة. وإن كان غير مسحوق فإن الشافعي نص في الأم [وفي الإملاء] <sup>(٥)</sup> وفي القلدم [على] <sup>(٦)</sup> أن الفدية تجب بمسه وهو القول الصحيح. وقال فيما نقل عنه المزني لا تجب الفدية <sup>(٧)</sup>.

(١) في ط : والطيب

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) انظر الأم ٢/٢٢٥ ؛ والحاوي الكبير ٤/١١٣ ؛ ونهاية المحتاج ٣/٣٢٥ .

(٤) انظر روضة الطالبين ٣/١٣١ ؛ والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٥٩ .

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) هذه المسألة فيما إذا لم يعلق بيده شيء من عين الطيب اليابس لكن عبقت به الرائحة ، وفي وجوب الفدية قولان : أصحهما عند المصنف وهو المنصوص في الأم ، والإملاء والقلدم تجب الفدية . والثاني : وهو نصه في مختصر المزني ، ومختصر الحج المتوسط ، وهو الأصح عند الأكثرين لا تجب الفدية . انظر الأم ٢/٢٢٥ ؛ ومختصر الحج المتوسط من الأم ٢/٣١٢ ؛ ومختصر المزني مع الأم ٧/٢٨٣ .

واحتج من نصره بأن الطيب إذا كان يابسا غير مسحوق فوضع يده عليه فيلن الرائحة التي تعلق باليد حصلت عن مجاورة <sup>(١)</sup>، فلا تجب بها الفدية؛ لأنها بمنزلة رائحة الجيفة التي تكون علي شاطئ النهر فيتغير بها الماء، وبمنزلة ما لو دخل رجل إلى محل النجاسة فعلق بثوبه من رائحتها فإن ذلك لا يمنع من الصلاة في الثوب ولا من الطهارة بالماء. <sup>(٢)</sup>

قالوا: ولأن الشافعي قد نص على أن المحرم لو حمل صرة <sup>(٣)</sup> مشدودة فيها مسك لم تلزمه الفدية وإن كان ريح المسك ظاهرا <sup>(٤)</sup> فكذلك في مسألتنا مثله. والعلة أن الرائحة تحصل عن مجاورة لا عن مخالطة. والدليل على أن الفدية واجبة هو أن رائحة الطيب علقت (بيدنه) <sup>(٥)</sup> (من) <sup>(٦)</sup> مباشرة <sup>(٧)</sup> فوجب أن تلزمه الفدية أصله إذا كان الطيب رطبا أو مسحوقا.

---

(١) المجموع ٢٨٣/٧ .

(٢) انظر المذهب ٤٣/١ ؛ ومغني المحتاج ٨١/١ .

(٣) الصرة بالضم ما يجمع فيه الشيء ويشد ، ومنه صرة الدارهم وجمعها صرر مثل غرفة وغرف .  
القاموس المحيط ٧١،٧٠/٢ ؛ والمصباح المنير ص ٣٣٨ ؛ والمعجم الوسيط ٥١٢/١ .

(٤) انظر الأم ٢٢٥/٢ .

(٥) في ط : بيده .

(٦) في ط : عن

(٧) المجموع ٢٨٣/٧ .

فأما الجواب عن قياسهم على / (١) رائحة الجيفة إذا تغير بها الماء، ورائحة النجاسة إذا علقت بثوبه فهو أن المعنى هناك أن الرائحة حصلت عن غير مباشرة وفي مسألتنا حصلت عن مباشرة أو نقول الاعتبار في الصلاة بعين النجاسة دون رائحتها. يدل على ذلك أنه لو حصل في ثوبه نجاسة لا رائحة لها لمنعت من صحة الصلاة فيه. (وفي) (٢) الإحرام الاعتبار برائحة الطيب دون عينه، (يدل) (٣) على ذلك أن الغالية التي قد ذهب ريحها يجوز له استعمالها فبان الفرق بينهما. وأما الجواب عن مسألة الصرة من المسك فهو أن حاملها لم يياشر الطيب بيدنه وفي مسألتنا باشر الطيب بيدنه وفرق بينهما. يدل على ذلك أن من نظر وهو صائم وكرر النظر فأنزل أو فكر حتى أنزل لم يفسد صومه، ولو قبل فلأنزل فسد صومه (٤)، ولم يكن الفرق بينهما إلا أن في أحد الموضعين حصل الإنزال عن مباشرة وفي الموضع الآخر من غير مباشرة فكذلك في مسألتنا مثله ولا يصح اعتبار أحدهما بالآخر.

(١) نهاية ل ٢٢٦ من أ

(٢) في أ: بي

(٣) في ط: ويدل

(٤) تقدم الكلام عن هذه المسائل الثلاثة في كتاب الصيام ص ٢٣٥، ٢٣٦



إذا ثبت ما ذكرناه فهذا كله في الطيب /<sup>(١)</sup> الذي جرت العادة أن يعلق (جنء منه)<sup>(٢)</sup> بيد الذي يمسه ، فأما ما لا يعلق باليد (كـ زرد والياسمين)<sup>(٣)</sup> فإن الفدية تجب بشمه قولاً واحداً لأن شمه تطيب في العادة.

مسألة وله أن يجلس عند العطار ويشترى الطيب ما لم يمسه شيء من جسده<sup>(٤)</sup> . وهذا كما قال ، يجوز للمحرم الجلوس عند العطار وشراء الطيب منه<sup>(٥)</sup> ؛ لأن المحرم استعمال الطيب ، وشراؤه ليس باستعمال له .

فإن قيل : فأجيزوا له /<sup>(٦)</sup> عقد النكاح ؛ لأن المحرم عليه الوطء فقط . فالجواب أن عقد النكاح يدعوا إلى الاستمتاع فلذلك منع منه وليس شراء الطيب مما يدعوا إلى الاستمتاع فلذلك لم يمنع منه .

قالوا : فيجب أن تمنعوا من شراء الإماء ؛ لأنه في معنى عقد النكاح . والجواب أن هذا غلط لأن شراء الإماء ليس المقصود منه الاستمتاع بدليل أنه يجوز له شراء من يحرم عليه وطؤها ولا يستبيح بالشراء الاستمتاع إلا بعد الاستبراء وعقد النكاح بخلاف ذلك ؛ لأنه لا يجوز له العقد على من يحرم عليه

---

(١) نهاية ل ٢٤٩ من ب

(٢) في ب : جرمه

(٣) في ط : كالياسمين والورد

(٤) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٥) انظر الأم ٣١٢/٢ ؛ والحاوي الكبير ١١٣/٤ ؛ والإيضاح ص ١٥٩ .

(٦) نهاية ل ١٦٩ من ط

وطؤها ولأنه متى عقد أبيع له الاستمتاع من غير استبراء فبان الفرق بينهما.  
فصل قال في الأم لو كان معه صرة مشدودة فيها مسك وريحه ظاهرة جاز له  
حملها في إحرامه <sup>(١)</sup>؛ لأن عين الطيب مخفأة فهي بمنزلة الطيب المخفي عند  
العطار ورائحته ظاهرة. قال أصحابنا وكذلك إذا كان المسك في النافجة <sup>(٢)</sup> جاز  
له حملها <sup>(٣)</sup> ؛ لأن النافجة بمنزلة الصرة المشدودة .

مسألة: قال : الشافعي ويجلس عند الكعبة وهي تحمر . <sup>(٤)</sup>  
وهذا كما قال. قد ذكرنا أن جلوسه عند العطار واجتيازاه في سوق العطارين  
جائز. <sup>(٥)</sup>

---

<sup>(١)</sup> قال الشافعي في الأم ٢٢٥/٢ : ولو عقد طيبا فحملة في خرقة أو غيرها وريحه يظهر منها لم يكن  
عليه فدية ، وكرهته له ؛ لأنه لم يمس الطيب نفسه .

<sup>(٢)</sup> نافجة المسك : الجلدة التي يخلق فيها وهي سرة الغزال . انظر النظم المستعذب ١٩٥/١ .

<sup>(٣)</sup> إذا كانت النافجة غير مشقوقة فلا فدية في حملها على الأصح ، وفي وجه تجب الفدية ؛ وإن  
كانت مشقوقة فقد نقل الرافعي عن الأصحاب وجوب الفدية ، قال : وليس ذلك واضحا من جهة  
المعنى ؛ فإنه لا يعد ذلك تطيبا ، وتبعه النووي فقال : وفيه نظر ؛ لأنه لا يعد تطيبا . قال الرملي  
: وهو المعتمد وإن نظر فيه الشيخان .

انظر العزيز ٤٦٩/٣ ؛ وروضة الطالبين ١٣٢/٣ ؛ ونهاية المحتاج ٣٢٦/٣ .

<sup>(٤)</sup> مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩ .

<sup>(٥)</sup> تقدمت هذه المسألة في ص ٩٦٤ ، ٩٣٦

وكذلك (جلوسه) <sup>(١)</sup> في الكعبة وهي تجمر <sup>(٢)</sup> لأن وصول الرائحة إليه في هذه المواضع ليس بتطيب في العادة وكذلك إذا دخل البستان ووصلت [إليه] <sup>(٣)</sup> رائحة الرياحين إلا أنه يكره له قصده هذه المواضع لشم الروائح، فإن اجتاز في العطارين وكان اجتيازه لقربه ووجد ريح الطيب فلم يتعمد شمه لم يكره ذلك وإن تعمد كره <sup>(٤)</sup>، وصار هذا بمثابة الرجل يكون في جواره منكسر ظاهر كالزمار والطبل وهو غير قادر على إزالته فإنه لا (يلزمه) <sup>(٥)</sup> الانتقال من منزله بل يجوز له الإقامة. وإن سمع الطبل عن تعمد وقصد (لاستماعه) <sup>(٦)</sup> كره [له] <sup>(٧)</sup> وإن سمعه عن غير قصد لم يكره.

مسألة : قال : وإن مسها ولا يعلم أنها رطبة فعلق بيده طيب غسله وإن تعمد ذلك افتدى. <sup>(٨)</sup>

(١) في ط : إذا جلس

(٢) ينظر الأم ٢٢٥/٢ ؛ والحاوي الكبير ١١٣/٤ ؛ والمهذب ٧١٥/٢

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) قصد هذه المواضع لاشتغال الرائحة مكروه على الأصح ، وهو نصه في الإملاء وبه قطع المصنف وآخرون. وفي قول : لا يكره. انظر المجموع ٢٨٣/٧ ؛ والإيضاح ص ١٥٩ .

(٥) في أ و ب : لا يكره

(٦) في أ و ب : لاستماعه

(٧) ساقطة من ط

(٨) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

وهذا كما قال ، إذا كان على جدار الكعبة خلق أو غيره من الطيب فمسه المحرم فإنك تنظر /<sup>(١)</sup> فإن كان جاهلا بأنه خلق (وظنه) <sup>(٢)</sup> طيبا فمسه فلا شيء عليه ؛ لأنه لو كان عالما بأنه طيب وجهل تحريمه فمسه لم تلزمه الفدية فكذلك إذا جهل عينه <sup>(٣)</sup>. وإن كان يعلم أنه خلق غير أنه شك هل هو رطب أو يابس فمسه ففي ذلك قولان <sup>(٤)</sup>: أحدهما : لا تلزمه الفدية ؛ لأنه كالجاهل. والثاني : تلزمه الفدية لأنه فرط وكان يجب عليه الاحتياط فكان لا يمسسه إلا بعد علمه أنه يابس. وإن علم أنه خلق رطب فمسه عامدا فالفدية تلزمه لأنه باشر (مس) <sup>(٥)</sup> الطيب بيديه مع العلم به. <sup>(٦)</sup>

مسألة قال: وإن خلق وتطيب عامدا فعليه فديتان. <sup>(٧)</sup>

(١) نهاية ل ٢٥٠ من ب

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة والصواب: ولم يظنه

(٣) ينظر في الحاوي الكبير ١٠٥/٤ ؛ والعزير ٤٧٠/٣ ؛ وروضة الطالبين ١٣٢/٣

(٤) والقول الأول هو الجديد من قوله وصححه الماوردي وغيره . ورجح إمام الحرمين والغزالي القول

الثاني. انظر الحاوي الكبير ١١٣/٤ ؛ والعزير ٤٧٠/٣ ؛ وروضة الطالبين ١٣٢/٣

(٥) في ط: من

(٦) ينظر في الأم ٢٢٥/٢ ؛ والحاوي الكبير ١١٣/٤ ؛ ونهاية المحتاج ٣٢٥/٣ .

(٧) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

وهذا كما قال. يجب عليه للحلق فدية (وللتطيب) <sup>(١)</sup> فدية لأفهما جنسان فلا يتداخلان <sup>(٢)</sup>.

فإن لبس قميصا فيه طيب وجبت عليه فدية واحدة لأجل اللبس ولا يجب عليه لأجل الطيب شيء لأن الطيب تبع للقميص <sup>(٣)</sup>. وإن لبس إزارا مطيبا وجبت عليه فدية واحدة لأجل الطيب ولا يجب عليه لأجل اللبس شيء لأنه مباح. <sup>(٤)</sup> وإن جعل على رأسه الغالية وجبت عليه فديتان (إحدهما) <sup>(٥)</sup> لأجل التطيب . والثانية لتغطية رأسه وهذان جنسان فلم يتداخلا. <sup>(٦)</sup> وهذه الفصول الثلاثة نص (عليها) <sup>(٧)</sup> الشافعي في الأم <sup>(٨)</sup> والله أعلم.

---

(١) في أ و ب : والتطيب .

(٢) انظر الوسيط ٦٩١/٢ ، وتحفة المحتاج إلى الدماء الواجبة على المعتمر والحاج ص ٤٦١ ؛ والحاوي الكبير ١٠٣/٤ وحكى الاتفاق عليه .

(٣) وهو المذهب ، وبه قطع الجمهور وفي وجه يلزمه فديتان . انظر روضة الطالبين ١٧٠/٣ ؛ والمجموع ٢٨٥/٧ ؛ وتحفة المحتاج إلى الدماء الواجبة على المعتمر والحاج ص ٤٥٩

(٤) لم تفرق المصادر المتقدمة بين الثياب المطيبة وغير المطيبة . فليراجع فيها .

(٥) في ط : أحدهما

(٦) نقله النووي في المجموع ٢٨٥/٧ عن القاضي أبي الطيب ثم قال : هذا نقل القاضي ، وكذا نقله غيره .

(٧) في ط : عليهما

(٨) لم أجد هذه المسائل الثلاثة في الأم . وقال النووي في المجموع ٢٨٥/٧ : قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : قال الشافعي في الأم ... إلخ فذكر هذه المسائل الثلاثة . وانظر التبيين ص ٧٢ ؛ والغاية القصوى ٤٥١/١

فصل : لا يجوز للمحرم خلق رأسه إلا من ضرورة (١).

(والأصل) (٢) فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدِّهِ مِنْ﴾ (٣) وتقدير الكلام : أو به أذى من رأسه فخلق ففدية (٤). نظير هذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (٥) تقديره : فأفطر فعدة [من أيام آخر] (٦) (٧). وكذلك قوله تعالى / (٨): ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ (٩) تقديره : فاضرب فانفلق. (١٠)

---

(١) انظر التنبيه ص ٧٢ ؛ والغاية القصوى ٤٥١/١ .

(٢) في أ و ب : الأصل

(٣) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة ، وليس في ب و ط : من .

(٤) تفسير البغوي ١٦٩/١

(٥) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٦) تفسير البغوي ١٤٩/١ ؛ وزاد المسير ١٨٥/١ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب

(٨) نهاية ل ١٧٠ من ط

(٩) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء

(١٠) تفسير البغوي ٣٨٨/٣ ؛ وزاد المسير ١٢٦/٦

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه﴾ <sup>(١)</sup> قال: المرض (القروح) <sup>(٢)</sup> والأذى القمل <sup>(٣)</sup>. وقال عطاء: المرض الصداع والأذى القمل. <sup>(٤)</sup> فإذا احتاج المحرم إلى حلق رأسه فحلق ثلاث شعرات فصاعداً وجبت عليه الفدية بكما لها.

وقال أبو حنيفة: إن حلق ربع رأسه فصاعداً لزمته الفدية <sup>(٥)</sup> / <sup>(٦)</sup> [وقال أبو يوسف إن حلق نصف رأسه فصاعداً لزمته الفدية <sup>(٧)</sup> ] <sup>(٨)</sup> وإن حلق أقل من ذلك لم تلزمه الفدية وعليه صدقة.

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٢) في أ: والقروح

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٣٣٨/١ رقم ١٧٧٨ عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿فمن كان منكم مريضاً﴾ يعني بالمرض أن يكون برأسه أذى أو قروح. قال السيوطي في الدر المنثور ٢١٤/١: أخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس ﴿فمن كان منكم مريضاً﴾ يعني بالمرض أن يكون برأسه أذى أو قروح ﴿أو به أذى من رأسه﴾ قال الأذى هو القمل.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٥٤/٤ رقم ٣٣٢٣ وابن أبي حاتم في تفسيره ٣٣٨/١ رقم ١٧٨٢ عن ابن جرير قال: قلت لعطاء: ما ﴿أذى من رأسه﴾؟ قال: القمل وغيره والصداع وما كان في رأسه. وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٢١٤/١ إلى وكيع وعبد بن حميد وابن جرير

(٥) انظر بداية المبتدئ مع فتح القدير ٤٤٤/٢ ؛ وبدائع الصنائع ٤٢٠/٢ ؛ والمختار مسع الاختيار ١٦٢/١

(٦) نهاية ل ٢٢٧ من أ

(٧) مختصر الطحاوي ص ٦٨ ؛ وبدائع الصنائع ٤٢٠/٢ ؛ وفتح القدير ٤٤٤/٢

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب

واحتج من نصر أبا حنيفة بأن قال: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رءوسكم حتى﴾ (١) يقتضي تحريم خلق جميع الرأس والربع يقوم مقام الكل (٢) ، بدليل أن من رأى رجلاً مقبلاً جاز أن يقول: رأيت فلاناً وإن لم ير إلا ما أقبل منه فلما كان الربع يعبر به عن الكل كانت الفدية متعلقة بحلقه ولم يجب أن تتعلق بما (٣) / دونه . قالوا: ولأن الفدية تجب في الحلق لأجل الترفه ، والترفه يحصل بحلق ربع الرأس كما يحصل بحلق جميعه وذلك في حق الأتراك والديلم (٤) وما دونه لا يحصل به ترفه فلم تجب به الفدية . (٥)

قالوا: ولأنه خلق أقل من ربع رأسه فوجب أن لا تلزمه الفدية كما لو خلق شعرة أو شعرتين .

ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رءوسكم﴾ وفي الكلام إضمار وتقديره ولا تخلقوا شعوركم ؛ لأن الحلق هو القطع والرأس لا يخلق وإنما [يخلق] (٦) الشعر وقيل الرأس مخلوق على سبيل المجاز . وإذا ثبت أن المراد الشعر فأقل ما (يقع) (٧)

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة ، وليس في ط : حتى .

(٢) بدائع الصنائع ٤٢٠/٢

(٣) نهاية ل ٢٥١ من ب

(٤) الديلم : جيل من العجم كانوا يسكنون نواحي أذربيجان . المعجم الوسيط ٢٩٤/١

(٥) بدائع الصنائع ٤٢٠/٢ ؛ وفتح القدير ٤٤٤/٢ .

(٦) ساقطة من ط

(٧) في ط : يطلق ، وهي غير واضحة في أ



عليه إطلاق الجمع ثلاث شعرات فوجب أن تتعلق به الفدية. قالوا: أنتم تضمرون في الآية الشعر ونحن نضمّر فيها الربع فنقول: تقديرها: لا تحلقوا ربع رؤوسكم، وليس أحد الإضمارين بأولى من الآخر .

والجواب أن الربع مجاز لما ذكرناه<sup>(١)</sup> من أن حقيقة الحلق إنما تكون للشعر لا للرأس (فإضمارنا)<sup>(٢)</sup> لكونه حقيقة أولى من إضمارهم إذ كان مجازاً .  
قالوا: فالشعر ليس يجمع وإنما الجمع الشعور. والجواب أن الشعر جمع كالشعور (يدل)<sup>(٣)</sup> عليه قوله ﷺ: « [بلوا]<sup>(٤)</sup> الشعر »<sup>(٥)</sup>، وأراد بذلك الجمع كما يقال: بلوا الشعور فصح ما ذكرناه .

(١) في ط: ذكرنا

(٢) في ط: وإضمارنا

(٣) في ط: ويدل

(٤) ساقطة من أ

(٥) الحديث أخرجه أبو داود ١٧١/١ ، ١٧٢ ؛ رقم ٢٤٨ ؛ والترمذي ١٧٨/١ رقم ١٠٦ ؛ وابن ماجه ١٩٦/١ رقم ٥٩٧ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ١٧٥/١ ؛ وأبو نعيم في الحلية ٣٨٨/٢ عن طريق الحارث بن وجيه حدثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشر » قال أبو نعيم تفرد به الحارث عن مالك . وقال الترمذي: حديث الحارث بن وجيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه ، وهو شيخ ليس بذاك ، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار . ويقال : الحارث بن وجيه ويقال : ابن وجيه .

وقال البيهقي: تفرد به موصولاً الحارث بن وجيه ، والحارث بن وجيه تكلموا فيه . وقال أبو داود: الحارث حديثه منكر وهو ضعيف . وضعفه الشافعي والبخاري ويحيى بن معين والبيهقي . انظر معرفة السنن والآثار ٢٧٠/١ ، ٢٧١ ؛ والتلخيص الحبير ٢٤٨/٢ ؛ ٢٤٩ .

ورواه عبد الرزاق ٢٦٢/١ رقم ١٠٠٢ بسنده عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وانقوا البشر » . وهذا مرسل

ويدل عليه من القياس أنه حلق من شعره الذي تعلق به حرمة الإحرام ما يقع عليه اسم الجمع المطلق فوجب أن تلزمه الفدية كما لو حلق الربع<sup>(١)</sup>، (فقولنا)<sup>(٢)</sup> : من شعره احتراز من شعر (الصيد)<sup>(٣)</sup> فإنه إذا حلق منه ثلاث شعرات لا تلزمه الفدية .

وقولنا : الذي تعلق به حرمة الإحرام احتراز من الشعر الذي نبت في عينه فإن الفدية لا تلزمه بقطعه<sup>(٤)</sup> (إذ)<sup>(٥)</sup> كان ملجأ إليه . ولا يتعلق به حرمة الإحرام . واستدلال في المسألة وهو أن الثلاثة قد ورد به تقدير في الشرع [كما]<sup>(٦)</sup> قال الله تعالى : ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾<sup>(٧)</sup> .

---

(١) الحاوي الكبير ١١٤/٤

(٢) في ب ر ط : وقولنا

(٣) في أ و ب : الصيد

(٤) ستأتي هذه المسألة في ص ٩٨٩

(٥) في أ و ب : إذا

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) من الآية ٦٥ من سورة هود

وقال النبي ﷺ لحبان بن منقذ <sup>(١)</sup> «إذا ابتعت فاشترط (الخيار ثلاثاً)» <sup>(٢)</sup>

«<sup>(٣)</sup> وقال: «(مسح المسافر ثلاثة أيام)». <sup>(٤)</sup> وقال: «(مكث المهاجر بمكة بعد

(١) حبان — بفتح الحاء والباء الموحدة المشددة وآخره نون — ابن منقذ بن عمرو بن عطية الأنصلي الخزرجي المازني له صحبة وشهد أحداً وما بعدها. وتزوج زينب الصغرى بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب فولدت له يحيى بن حبان وواسع بن حبان وهو جد محمد بن يحيى بن حبان شيخ مالك ، وهو الذي قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا بعثت فقل لا خلافة» لأنه كان يخضع في البيوع فكان يقول: لا خيابة. توفي في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنهما. انظر ترجمته في أسد الغابة ٤٣٧/١ ؛ والإصابة ٣٠٣/١

(٢) في أ و ب : خيار الثلاث

(٣) أخرجه الحاكم ٢٢/٢ ؛ والحميدي في مسنده ٢٩٢/٢ رقم ٦٦٢ وابن الجارود ص ١٤٦ — ١٤٧ رقم ٥٦٧ ؛ والدارقطني ٥٤/٣ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧٣/٥ من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : كان حبان بن منقذ رجلاً ضعيفاً وكان قد سفع في رأسه مأمومة فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار فيما اشترى ثلاثاً.. الحديث. وهذا لفظ الحاكم والبيهقي والدارقطني. ووقع في رواية الحميدي أن صاحب القصة منقذ والد حبان ، وهكذا وقع أيضاً في التاريخ الكبير للبخاري ١٧/٨. ونقل الحافظ في التلخيص الحبير ٤٩/٣ أن النسوي صححه وحزم به عبد الحق. قال الحافظ: وحزم ابن الطلاع في الأحكام بالأول . هذا ولم أقف على اللفظ الذي ساقه المصنف. وقال الحافظ في التلخيص ٥٠/٣: وأما رواية الاشتراط فقال ابن الصلاح: منكرة لا أصل لها .

(٤) رواه مسلم ٢٣٢/١ رقم ٨٥ (٢٧٦) عن شريح بن هانئ قال : أتيت عائشة أسأله عن المسح على الخفين فقالت: عليك يا ابن أبي طالب فسله؛ فإنه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه فقال: جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم

وفي الباب حديث أبي بكرة وصفوان بن عسال وخزيمة بن ثابت وأبي بن عمارة. وفي الحديثين الأخيرين الترخيص بالزيادة على الثلاثة. انظر تخريج هذه الأحاديث في التلخيص الحبير ٢٧٧/١ . ٢٧٨ ، ٢٨٣ — ٢٨٥ .

قضاء نسكه ثلاثاً»<sup>(١)</sup> وكذلك صوم كفارة اليمين وصوم التمتع في الحج<sup>(٢)</sup> والربع ليس للتقدير به أصل في الشرع فكان ما قدرنا به أولى (لشهادة)<sup>(٣)</sup> الأصول له.

فأما الجواب عن قولهم: إن الربع يعبر به عن الكل فهو أن ذلك غير صحيح (وهي)<sup>(٤)</sup> دعوى تحتاج إلى دليل، واستدلّاهم بمن قال رأيت فلاناً وإنما [رأى]<sup>(٥)</sup> ربه غلط؛ لأن الإنسان ليس بمربع وإنما هو مسطح على أنه إنما يحسن أن يقول رأيت إذا أقبل لأنه ( )<sup>(٦)</sup> عرفه وأثبتته كما يحسن إذا رأى رأسه قد أطلعه من (روزنة)<sup>(٧)</sup> أن يقول رأيت وإن لم يكن رأسه قدر /<sup>(٨)</sup> ربه .

---

(١) أخرجه مسلم ٩٨٥/٢ رقم ٤٤١ — ٤٤٤ رقم (١٣٥٢) من حديث العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بالفاظ متقاربة .

(٢) أما صوم كفارة اليمين فلقوله تعالى: ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ من الآية ٨٩ من سورة المائدة . وأما صوم التمتع في الحج فلقوله تعالى: ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ﴾ من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٣) في أ: الشهادة

(٤) في أ: وفي

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) في ب زيادة: إذا

(٧) في أ و ب: رونة . والروزنة الكوة النافذة ، وقيل: الخرق في أعلى السقف . لسان العرب ٢٠٧/٥

(٨) نهاية ل ١٧١ من ط

ولأن ما يقوله أبو حنيفة يؤدي إلى /<sup>(١)</sup> أعظم المشقة وهو أن تقدير ربع رأسه  
محتاج إلى <sup>(٢)</sup> من يعرف المساحة وما أدى إلى المشقة لا يكون أصلا (يجعل) <sup>(٣)</sup>  
الاعتبار به.

وأما الجواب عن قولهم الفدية تجب لأجل الترفه فهو أن ذلك غير مسلم بل  
تجب لأجل الإلتلاف يدل على ما ذكرناه أنه لو معط شعره <sup>(٤)</sup> أو أحرقه لزمته  
الفدية وإن لم يكن هناك ترفه على أن الأتراك والديلم لا يخلقون بعض رؤوسهم  
لأجل الترفه وإنما (يخلقونه) <sup>(٥)</sup> لأجل الزينة <sup>(٦)</sup> وقد يكون المخلوق أكثر من  
الربع وأقل [فبطلت العلة التي تعلقوا بها من هذا الوجه. وأما الجواب عن قولهم  
خلق من رأسه أقل] <sup>(٧)</sup> من الربع فنقول: ليست هذه العلة في الفدية لأن الربع لا

(١) نهاية ل ٢٥٢ من ب

(٢) سياق الكلام يقتضي زيادة: يحتاج إلى

(٣) في ط: فجعل

(٤) معط — بفتح العين — الشعر ، والصوف تنفهما ، ومعط — بكسر العين — شعره معطا من باب  
تعب سقط ، فالرجل أمعط والأنتى معطاء مثل أحمر وحمراء. المصباح المنير ص ٥٧٥ ؛ ولسان  
العرب ١٤٣/١٣ ؛ والمعجم الوسيط ٨٧٧/٢. ومعط بفتح العين هو المراد به هنا .

(٥) في ط: يخلقون

(٦) قال ابن الهمام في فتح القدير ٤٤٤/٢ : وإن احتمل فعلهم للراحة أو للزينة فتعتبر فيه الكفارة  
احتياطا ؛ لأن هذه الكفارة مما يحتاج في إثباتها بدليل لزومها مع الأعذار .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

تأثير له في الأصول وإنما هو أنه حلق ما يقع عليه اسم الجمع المطلق فوجب أن تلزمه الفدية والمعنى في الأصل أن الشعرة والشعرتين لا يقع عليها اسم الجمع المطلق وفي مسألتنا بخلافه فبان الفرق بينهما.

فصل : إذا حلق المحرم شعرة أو شعرتين كانت مضمونة. <sup>(١)</sup> وقال مجاهد: لا شيء عليه في حلق الشعرة والشعرتين <sup>(٢)</sup>. وكذلك قال عطاء في إحدى الروايتين عنه. <sup>(٣)</sup>

واحتج من نصرهما بأن الله تعالى أوجب في الحلق أحد ثلاثة أشياء هي الصيلم والصدقة والنسك ، وأجمعنا على أن ذلك واجب في حلق ثلاثة شعرات ولا يجب فيما دونها فدل على أن ما دونها ليس بمضمون .  
ودليلنا أن كل جملة كانت مضمونة فإن أبعاضها تكون مضمونة أصل ذلك الصيد .

فأما الجواب عما ذكره فهو أنه ييطل بالصيد لأن جملة مضمونة بالمثل (أو الاطعام أو الصيام) <sup>(٤)</sup> ولا يجب واحد من هذه الثلاثة الأشياء إلا في جملة الصيد ومع ذلك فإن ما دون الجملة مضمون فيجب أن يكون في مسألتنا مثله ولا فرق بينهما. <sup>(٥)</sup>

---

(١) انظر الوسيط ٦٨٧/٢ ؛ والحاوي الكبير ١١٤/٤ ؛ والتهذيب ٢٧١/٣

(٢) الحاوي الكبير ١١٥/٤ ؛ وحلية العلماء ٣٠٧/٣

(٣) انظر المجموع ٣٨٨/٧ ؛ وحلية العلماء ٣٠٧/٣ وقال : وكذا روي ابن المنذر عن عطاء في إحدى الروايتين .

(٤) في أ و ب : والاطعام والصيام

(٥) الحاوي الكبير ١١٥/٤

مسألة : قال الشافعي رحمه الله : وإن حلق شعرة فعليه مد وإن حلق شعرتين

فعليه مدان وإن حلق ثلاث شعرات فدم. (١)

وهذا كما قال ، إذا حلق شعرة أو شعرتين ففيه ثلاثة أقوال (٢) أصحها أن في الشعرة مدا من طعام وفي الشعرتين مدان . والقول الثاني في الشعرة درهم وفي (الشعرتين) (٣) درهما . والقول الثالث [أن] (٤) في الشعرة ثلث دم وفي الشعرتين ثلثا دم وفي الثلاثة دم كامل . وهذا القول نقله الحميدي (٥) (٦) .

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٢) وذكر بعضهم في هذه المسألة قولاً رابعاً وهو : أن في الشعرة الواحدة دم كامل ، واستغربه الغزالي . وقد ذكر المصنف الأصح من هذه الأقوال وهو نص الشافعي في أكثر كتبه .  
ومحل هذا الخلاف فيما إذا اختار الدم ، فأما إذا اختار الصيام ففي الواحدة صوم يوم ، وفي الاثنتين صوم يومين ، وإن اختار الإطعام ففي الواحدة صاع وفي الاثنتين صاعان .  
انظر البسيط ل ٢٧١ ب ؛ والعزير ٤٧٥/٣ ؛ والمجموع ٣٨٤/٧ ؛ ومغني المحتاج ٥٢١/١ .

(٣) في أ : وفي الشعرة

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) الحميدي هو الإمام أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الزبيري المكي المعروف بالحميدي ، رحل مع الشافعي من مكة إلى مصر ولزمه حتى مات فرجع إلى مكة يفتي إلى أن توفي بها سنة تسع عشرة ومائتين . وقيل : سنة عشرين .  
انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢١٥/٥ ؛ وطبقات الأسوي ١٩/١ .

(٦) انظر روايته في الحاروي الكبير ١١٥/٤ ؛ والعزير ٤٧٥/٣

ووجهه أن كل جملة ضمنت بجنس ضمنت أبعاضها بذلك الجنس كالصيد<sup>(١)</sup>  
وإذا قلنا بالقول الثاني فوجهه أن التنزيل في /<sup>(٢)</sup> الدم يشق وربما تعذر فعفي  
عنه ووجبت القيمة وقد كانت الشاة تقوّم على عهد رسول الله ﷺ (ثلاثة)<sup>(٣)</sup>  
دراهم. فوجب أن يلزمه لكل /<sup>(٤)</sup> شعرة درهم<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاوي الكبير ١١٥/٤

(٢) نهاية ل ٢٢٨ من أ

(٣) في أ : ثلاثة

(٤) نهاية ل ٢٥٤ من ب

(٥) المذهب مع المجموع ٣٨٣/٧. وقال النووي في المجموع ٣٨٦/٧ : وأما احتجاج المصنف وغيره  
لهذا القول بأن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم فإنما هو مجرد دعوى لا أصل لها ، فإن أرادوا أنها  
كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تساوي ثلاثة دراهم فهو مردود ؛ لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم عادل بينها وبين عشرة دراهم في الزكاة فجعل الجيران شاتين أو عشرين درهما وإن أراد أنها  
كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن آخر لم يكن فيه حجة ولا يلزم اعتماد هذا في جميع الأزمان  
قال : وأنكر صاحب التتمة على الأصحاب قولهم : إن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : هذا باطل لأوجه . ثم ذكرها .

وأورد الحافظ في التلخيص ٥٤٦/٢ كلام النووي ، والمتولي ثم قال : وقد ورد ما ذكره الرافعي في أثر  
موقوف أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار من طريق زكريا الساجي قال ثنا عبد الواحد بن غياث  
ثنا أشعث بن بزار قال : جاء رجل إلى الحسن فقال : إني رجل من أهل البادية وإنه يبعث علينا  
عمال يصدقوننا فيظلمونا ويعتدون علينا ويقومون الشاة بعشرة ولهمها ثلاثة .

قلت : ولا أرى فيما أورده الحافظ ما يدل على المطلوب ؛ لأن المطلوب ذكر ما يثبت أن الشاة كانت  
تساوي ثلاثة دراهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس في هذا الأثر أكثر من أن  
الحسن لم ينكر على المشتكي كونها تساوي في ذلك الزمن ثلاثة ، ومع ذلك فيبقى قول النووي :  
وإن أراد أنها كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن آخر لم يكن فيه حجة .



وإذا قلنا بالقول الأول فوجهه أنه انتقال من حيوان فوجب أن يكون إلى الإطعام أصله جزاء الصيد. (١)

مسألة : وإن كانت متفرقة ففي كل شعرة مد . (٢)  
وهذا كما قال ، إذا حلق في يوم شعرة ، ثم حلق في اليوم الثاني شعرة أخرى ، ثم حلق في اليوم الثالث شعرة ثالثة ، وفي [اليوم] (٣) الرابع شعرة رابعة ، فإنك (تنظره) (٤) : فإن كان حلق الثانية وقد أخرج كفارة الأولى فإن الأولى يسقط حكمها ويكون للثانية حكم مبتدأ (وهكذا) (٥) في الثالثة والرابعة لا يضم المتأخرة إلى التي قبلها إذا تخللتها الكفارة (٦).

---

(١) وعلله الشيرازي بأن الله تعالى عدل في جزاء الصيد من الحيوان إلى الطعام فيجب أن يكون هنا مثله ، وأقل ما يجب من الطعام مد فوجب ذلك. ويمثله علله الرافعي ، وهذا أوضح من تعبير المصنف . انظر المذهب مع المجموع ٣٨٣/٧ ؛ والعزير ٤٧٥/٣ .

(٢) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٣) ساقطة من ط

(٤) في ط : تنظر

(٥) في أ : وهذا

(٦) هذه المسألة مبنية على طريقين في مسألة من حلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد ولكن في زمانين متفرقين أحدهما وبه قال المصنف أنه كما لو اتحد نوع الاستمتاع بأن تطيب بأنواع من الطيب أو لبس أنواعا من المخيط واختلف المكان والزمان ، فإن تخلل بينهما تكفير فلا خلاف في وجوب فدية أخرى . وإن لم يتخلل بينهما تكفير ففيها قولان : الجديد أنه لا يجب للثاني فدية أخرى . والقدم لا يجب وتداخل .  
والطريق الثاني وهو الأصح وبه قال الشيخ أبو حامد وموافقه القطع بعدم التداخل ؛ لأنه اتلاف كقتل الصيود .

وما هي الكفارة؟ فيها الأقوال الثلاثة التي ذكرناها آنفا. (١)

وأما إذا لم تتخلل الكفارة ووجد التفريق فلاصحابنا في ذلك طريقان (٢)  
إحدهما : أن المسألة على قولين أحدهما : تجب كفارة واحدة وتتداخل الأفعال  
فيكون في الجميع فدية كاملة . والثاني يجب لكل شعرة كفارة وبني من سلك هذه

---

قال الرافعي : ولو حلقت ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة أو ثلاثة أوقات متفرقة فإن قلنا : إن كل شعرة  
تقابل بثلاث فلا فرق بين أخذها دفعة واحدة أو في دفعات . وإن قلنا : إن الشعرة الواحدة تقابل بمد  
أو دراهم والشعرتين بمدين أو درهين فيبني على الخلاف الذي ذكرناه الآن .

قلت : فعلى الطريقين فلكل شعرة حكم منفرد إذا تخلل التكفير . انظر العزيز ٤٨٩/٣ - ٤٩٠ ؛  
والمجموع ٣٩١/٧ - ٣٩٣ ؛ وكفاية المحتاج ص ٤٦٢

(١) انظر ذلك في ص ٩٧٨

٩٧٨

(٢) أصحهما أن لكل شعرة حكم منفرد . وما هي حكمها ؟ فيها الأقوال المتقدمة في ص ٩٧٨ وهذه  
طريقة الشيخ أبي حامد ومن وافقه .

والطريق الآخر للمصنف والشيروازي وهي أن هذه المسألة مبنية على القولين على مسألة من لبس في  
اليوم مرارا أو تطيب مرارا ، القلم من قوله أنها تتداخل ؛ لأنها جنس واحد فأشبه إذا كانت في  
وقت واحد فعلى هذا يلزمه دم . وقال في الجديد لا تتداخل الأفعال فعلى هذا يجب لكل شعرة

كفارة . وما هي الكفارة ؟ فيها الأقوال المتقدمة في ص ٩٧٨

انظر حلية العلماء ٣٠٧/٣ - ٣٠٨ ؛ والمهذب والمجموع ٣٨٩/٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ؛ وروضة  
الطالبين ١٧١/٣ .

الطريقة [المسألة] <sup>(١)</sup> على مسألة تقدم ذكرها وهي إذا لبس السراويل  
 (في النهار) <sup>(٢)</sup> ولبس القميص في أوسطه وتعمم في آخره فإن فيها قولين  
 / <sup>(٣)</sup> أحدهما أنه تلزمه فدية واحدة. والثاني تلزمه لكل فعل فدية <sup>(٤)</sup>.  
 والطريقة الأخرى : أن كل شعرة لها حكم منفرد فلا تتداخل الأفعال.  
 وفرق من سلك هذه الطريقة بين مسألتنا وبين مسألة اللبس بأن اللبس طريقه <sup>(٥)</sup>  
 الاستمتاع (فجاز أن يتداخل) <sup>(٦)</sup> وليس كذلك الخلق فإن طريقه الإتيان فلم (يتداخل) <sup>(٧)</sup> والله  
 أعلم.

(١) ساقطة من ط

(٢) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب : في أول النهار

(٣) نهاية ل ١٧٢ من ط

(٤) القول الثاني : هو قوله الجديد ، والأول هو قوله القديم . روضة الطالبين ١٧١/٣ ؛ والوسيط

٦٩٢/٢

(٥) في أ و ب : زيادة : طريقة

(٦) في أ و ب : لم يتداخل

(٧) في أ : يتداخل

فرع: إذا قطع جزءاً من [شعرة فإن] <sup>(١)</sup> الفدية تجب عليه كما لو قطع شعرة من أصلها لأن التقصير بمنزلة الخلق في الإحرام والحكم عندنا فيهما [سواء] <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>.  
 فصل: فأما إذا استأصل قطع شعرة في أيام كثيرة فقطع في كل يوم منها قطعة ففي ذلك ثلاثة أوجه <sup>(٤)</sup> أحدها: وهو الصحيح (أن عليه) <sup>(٥)</sup> لكل قطعة فدية والعلة في ذلك أن قطع الجزء من الشعرة بمنزلة استئصالها وتجب فيه الفدية فكذلك كل جزء قطعه يجب أن تلزمه به الفدية.  
 والوجه الثاني أنه تلزمه بقطع الجزء الأول فدية ولا شيء فيما بعد ذلك، والعلة فيه أنه لو قطع يدي (رجل) <sup>(٦)</sup> لزمته الدية فلو قتله بعد ذلك لم يلزمه لأجل القتل شيء. <sup>(٧)</sup>

(١) ساقطة من ط

(٢) ساقطة من أ ، وفي ب : واحد

(٣) هذا هو المذهب ، وبه قطع الأصحاب إلا الماوردي فإنه ذكر في هذه المسألة وجهين أحدهما هذا والثاني : وهو الأصح عنده : أن عليه من الفدية كقسط ما أخذ من الشعرة . الحاوي الكبير ١١٦/٤ ؛ والمجموع ٣٨٥/٧ ؛ ومغني المحتاج ٥٢١/١ .

(٤) نقل الشاشي القفال في حلية العلماء ٣٠٩/٣ هذه الأوجه عن المصنف قال : وذكر أن الأول أظهر

(٥) في ط : أنه يجب

(٦) طمس في أ

(٧) هذا قبل اندمال الدين وإلا فقد استقرت دية اليدين بالاندمال ويجب للنفس دية أخرى . انظر العزيز ٥١٤/٣ ؛ والمهذب ١٥٨/٥ ؛ وروضة الطالبين ١٦١/٣ ولم يقيد في روضة الطالبين بالاندمال .

وهكذا لو جنى على صيد وهو محرم فمنعت الجناية الصيد (الطيران) <sup>(١)</sup> إن كان مما يطير ، (أو العدو) <sup>(٢)</sup> إن كان مما يعدو فإن فديته لازمة [له] <sup>(٣)</sup> فلو قتله إثر الجناية لم تلزمه زيادة على الفدية <sup>(٤)</sup> ، فيجب أن تكون في مسألتنا مثله. ولأنه لو / <sup>(٥)</sup> أوجبنا لكل قطعة من الشعرة دما أدى ذلك إلى أن يجب في الشعرة الواحدة دماء كثيرة وذلك لا يجوز.

والوجه الثالث أن عليه بقطع الجزء الأول فدية وعليه فيما بعد ذلك صدقة ، والعلة فيه أنه لو لقط <sup>(٦)</sup> أصابع رجل لزمته الدية فلو اندملت <sup>(٧)</sup> الجراحة فقطع

---

(١) في أ: الطير

(٢) في ب: أو يعدو ، وفي ط: أوه يعدوا

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) إن قتله قبل الاندمال لزمه جزاء واحد، وفي وجه أن أرش الطرف ينفرد عن دية النفس. وإن قتله بعد الاندمال أفرد كل واحد بحكمه ففي القتل جزاؤه زما ، وفيما يجب بالإزمان وجهان أصحهما: يلزمه جزاء كامل. والثاني: أرش النقص .  
انظر العزيز ٥١٤/٣ ؛ وروضة الطالبين ١٦١/٣ .

(٥) نهاية ل ٢٥٤ من ب

(٦) قوله: لقط أي أخذها بالقطع دون الكف. انظر المصباح المنير ص ٥٥٧

(٧) وقوله: اندمل الجرح أي تراجع إلى البرء. المصباح المنير ص ١٩٩ ؛ والنظم المستعذب ٢٣٩/٢ .

يديه بعد الاندمال وجب في ذلك حكومة<sup>(١)</sup> فيجب أن يكون في مسألتنا مثله  
والله أعلم.

فصل: إذا حلق المحرم شعر بدنه فعليه الفدية.<sup>(٢)</sup>

وقال داود ومالك في إحدى [الروايتين]<sup>(٣)</sup> عنه : لا فدية عليه إلا في حلق  
شعر رأسه فقط<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصرهما في ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فلما  
خص الرؤوس بالنع من الحلق دل ذلك على أن غير الرؤوس يجوز حلقه. قالوا  
ولأن المحرم ممنوع من ترجيل الشعر كما هو ممنوع من حلقه ثم ثبت أن الترجيل  
يختص بشعر الرأس فيجب أن يكون الحلق مثله.  
قالوا ولأنه ممنوع من التغطية واختص التغطية بالرأس فيجب أن يكون الحلق  
مثله .

---

(١) الحكومة أن يقوم المجني عليه بتقديره عبدا لا جناية به ثم يقوم وهي به قد برأت فما نقصته الجناية  
فله مثله من الدية وهي الإبل على الأصح ، وقيل نقد البلد . انظر كفاية الأخيار ص ٤٦٨ ؛  
والمنهاج ومغني المحتاج ٧٧/٤

(٢) الحاوي الكبير ١١٥/٤ ؛ وروضة الطالبين ١٣٥/٣ .

(٣) ساقطة من ط

(٤) انظر قول داود في الحاوي الكبير ١١٥/٤ ؛ والمجموع ٣٨٨/٧ . ولم أجد هذه الرواية عن مالك في  
كتب أصحابه التي اطلعت عليها ، وقد ذكرها الماوردي والنووي في الموضعين السابقين . والمذهب  
عند المالكية أن لا فرق بين شعر الرأس وشعر البدن . انظر منسك خليل ص ٤٥ ؛ والذخيرة  
٣٠٨/٣ ؛ وجامع الأمهات ص ٢٠٦ ؛ وعقد الجواهر الثمينة ٤٢٥/١ .

(٥) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

ودليلنا أنه محرم ترفه بأخذ شعر من غير (الجماعة) <sup>(١)</sup> فوجب أن يلزمه  
الضمان كما لو حلق شعر رأسه. وفيه احتراز من أخذ الشعر الذي (ينبت) <sup>(٢)</sup>  
في العين فإنه لا يضمن لأنه ملجأ إلى قطعه ولأن شعر الرأس يحصل (بخلق) <sup>(٣)</sup>  
الترفه حسب، وحلق البدن يحصل به الترفه والزينة معا فكان بإيجاب الفدية أولى.  
فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أن الله تعالى نص على حلق الرأس ونه  
على شعر البدن لأن معنى حلق الرأس موجود في حلق البدن وزيادة عليه،  
والتنبيه <sup>(٤)</sup> مقدم على دليل الخطاب <sup>(٥)</sup>؛ لأن التنبيه يجري مجرى القياس ودليل  
الخطاب يجري مجرى العموم، والعموم (يخص) <sup>(٦)</sup> بالقياس <sup>(٧)</sup>. وأما الجواب عن  
قياسهم على الترجيل فهو أن ترجيل شعر الرأس فيه ترفه وزينة وترجيل شعر  
البدن لا ترفه فيه ولا زينة بل الترجيل يزيده وسخا فافترقا لهذا المعنى، وفي مسألتنا  
المعنى الموجود في حلق الرأس يوجد في حلق البدن مثله وزيادة عليه فلذلك كان  
الحكم فيهما واحدا.

#### الحاجة

(١) مكلف في أ و ب، وفي ط: الحاء، ولعل الصواب: الحاجة.

(٢) في ط: ينبت

(٣) في ط به

(٤) وهو مفهوم الموافقة. انظر المستصفى ص ٢٦٤.

(٥) دليل الخطاب هو مفهوم المخالفة، والتنبيه مقدم عليه عند التعارض. انظر الإحكام للآمدي ٦٧/٣

٤٧٤/٤.

(٦) في أ و ب يختص.

(٧) المستصفى ص ٢٤٩؛ والإحكام للآمدي ٥٣٦/٢

وأما الجواب عن قياسهم على تغطية [الرأس] <sup>(١)</sup> فهو أنه لا يمتنع أن تكون التغطية تختص بالرأس ولا يختص الحلق به كالطيب فإنه في الرأس وفي غير الرأس سواء.

فصل: إذا حلق رأسه وبدنه [في وقت] <sup>(٢)</sup> / <sup>(٣)</sup> واحد فإنه يجب عليه فدية واحدة نص الشافعي على ذلك. <sup>(٤)</sup>

وقال أبو القاسم / <sup>(٥)</sup> بن بشار الأنماطي <sup>(٦)</sup> : عليه فديتان <sup>(٧)</sup>.

واحتج [من نصره] <sup>(٨)</sup> بأن شعر الرأس جنس وشعر البدن جنس آخر فوجب أن لا تتداخل الفدية فيهما والذي يدل على أن شعر الرأس جنس غير جنس شعر البدن هو أن التحلل يختص بشعر الرأس دون غيره وهذا غلط.

---

(١) ساقطة من ط

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) نهاية ل ١٧٣ من ط

(٤) وهو الصحيح. انظر حلية العلماء ٣/٣٠٧ ؛ وروضة الطالبين ٣/١٧١ ؛ والإيضاح ص ٤٩٦

(٥) نهاية ل ٢٥٥ من ب

(٦) هو أبو القاسم إسماعيل بن سعيد بن بشار بفتح الباء وتشديد الشين المعجمة الأنماطي نسبة إلى الأنماط وهي البسط التي تفرش ، أخذ الفقه عن المزني ، والربيع ، وأخذ عنه ابن سريج . مات ببغداد سنة ثمان وثمانين ومائتين . انظر ترجمته في تاريخ بغداد ١١/٢٩٢ ؛ وطبقات الشافعية للأسنوي ١/٤٤ ؛ وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٣٠١ .

(٧) انظر قوله في حلية العلماء ٣/٣٠٧ ؛ وروضة الطالبين ٣/١٧١

(٨) ساقطة من أ و ب .



ودليلنا أن شعر المحرم جنس واحد فيجب أن تتداخل فديته كاللباس فإنه/ <sup>(١)</sup> لو لبس سراويل وقميصا وعمامة لزمته فدية واحدة فكذلك في مسألتنا مثله.

(فأما) <sup>(٢)</sup> الجواب عن (اعتلاله) <sup>(٣)</sup> باختصاص التحلل بالرأس فهو أن ذلك لا يدل على أن شعر الرأس جنس غير جنس شعر البدن ألا ترى أن الرأس يحرم عليه تغطيته بالثوب المعمول على قدره وبالثوب [غير المعمول على قدره والبدن لا يحرم تغطيته إلا بالثوب] <sup>(٤)</sup> المعمول على قدره حسب ثم هما جنس واحد (فكذلك) <sup>(٥)</sup> في مسألتنا مثله.

فرع : إذا قطع محرم يد نفسه فلا فدية عليه في الشعر الذي على اليد لأنه تابع لغيره <sup>(٦)</sup> فهو بمثابة لبس القميص المطيب فإن الفدية تجب لأجل اللبس ولا يجب لأجل الطيب شيء لأنه تابع لغيره إلا أنه يدخل (في) <sup>(٧)</sup> هذه العلة إذا لبس إزارا مطيبا فإن الفدية تلزمه لأجل الطيب وإن كان تابعا لغيره.

---

(١) نهاية ل ٢٢٩ من أ

(٢) في ط : وأما

(٣) في أ و ب : اعتداله

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) في ط : وكذلك

(٦) قال الشافعي : فلو احتاط إذا قطع عضوا فيه شعر أفدى كان أحب إلي ، وليس ذلك عليه بواجب ؛ لأنه لم يقطع الشعر ؛ وإنما قطع العضو الذي له أن يقطعه . انظر الأم ٣١٦/٢ ؛ والوسيط ٦٨٧/٢ ؛ والحاوي الكبير ١١٧/٤ .

(٧) في ط : على

ومن أصحابنا من جعل العلة في مسألتنا أنه (لم يترفه) <sup>(١)</sup> بقطع يده فلذلك لم  
تجب عليه الفدية وهذا ليس بشيء لأنه لو أحرق شعره لزمته الفدية <sup>(٢)</sup> وإن لم  
يكن هناك ترفه .

فصل: قال الشافعي في الأم إذا نبت الشعر في عينه فقطعه لم تكن عليه  
فدية <sup>(٣)</sup> ؛ لأن الشعر ألبأه إلى القطع له وصار ذلك بمثابة من صال عليه الصيد  
فقتله دفعا عن نفسه <sup>(٤)</sup> . قال : وكذلك لو انكسر ظفره ولم ينفصل فإنه يجوز له  
قطعه من موضع الكسر ولا فدية عليه <sup>(٥)</sup> .

قال أصحابنا : وهكذا لو طال شعر رأسه فترل على وجهه ودخل في عينيه  
فإنه يجوز له قص المسترسل الداخل (في عينيه) <sup>(٦)</sup> ولا فدية عليه <sup>(٧)</sup> .

---

(١) طمس في أ

(٢) روضة الطالبين ١٣٥/٣ ؛ والإيضاح ص ١٦٤

(٣) لم أجد هذا النص في الأم ، وهو المذهب وقيل : فيها وجهان . انظر المجموع ٣٥٩/٧ ؛ وروضة  
الطالبين ١٣٧/٣ .

(٤) من صال عليه صيد فخافه على نفسه فقتله لم يفتد . انظر الحاوي الكبير ٩٨/٤ ؛ وروضة الطالبين  
١٥٤/٣ ؛ والبيان ل ٤٥ أ

(٥) الأم ٣١٦/٢ .

(٦) طمس في أ

(٧) انظر روضة الطالبين ١٣٧/٣ ؛ والإيضاح ص ١٦٧ ؛ ومغني المحتاج ٥٢٢/١ .

فإن قيل : قد قلت : لو حلق (رأسه) <sup>(١)</sup> لأجل الأذى لزمته الفدية <sup>(٢)</sup> وقد

(أجبت هناك) <sup>(٣)</sup> إلى الحلق فما الفرق بينهما ؟.

(فالجواب) <sup>(٤)</sup> أن الشعر هناك أيضا لم يلجئه إلى حلقه (وإنما) <sup>(٥)</sup> أجه القمل  
إلى الحلق فلذلك وجبت الفدية وفي مسألتنا الشعر هو الملجئ فلذلك لم تجب  
الفدية بحلقه.

قالوا: فيجب إذا (تلبد) <sup>(٦)</sup> رأسه فحلقه أن لا توجبوا عليه الفدية.

والجواب أن الشعر هناك أيضا لم (يلجئه) <sup>(٧)</sup> إلى حلقه (وإنما) <sup>(٨)</sup> أجه الحر

---

(١) في ط : شعر رأسه

(٢) ستأتي هذه المسألة في ص ٩٩١

(٣) طمس في أ

(٤) في أ و ط : والجواب .

(٥) طمس في أ

(٦) طمس في أ . ومعنى تلبد رأسه : لزم بعض شعره ببعض حتى صار كاللبد . يقال : لبد الشيء من

باب تعب بمعنى لصق ، ويتعدى بالتضعيف ، فيقال : لبد الحاج شعره بخطمي ونحوه حتى لا

يتشعث . انظر المصباح المنير ص ٥٤٨ .

(٧) في ط : يلحقه

(٨) طمس في أ

والكرب الذي لأجله حصل التلبد فلم يلزم [ما] <sup>(١)</sup> قالوه والله أعلم  
[بالصواب.] <sup>(٢)</sup>

فصل: إذا حلق المحرم فعليه الفدية، والفدية صوم ثلاثة / <sup>(٣)</sup>أيام (أو إطعام) <sup>(٤)</sup>  
سنة مساكين لكل مسكين مدين من طعام أو ذبح شاة [وهو مخير] <sup>(٥)</sup> فأى  
ذلك فعل أجزأه ولا فرق بين أن يحلق رأسه لأذى أو لغير أذى. <sup>(٦)</sup>  
وقال أبو حنيفة: إن كان [قد] <sup>(٧)</sup> حلق رأسه (لعذر) <sup>(٨)</sup> كان مخيرا، وإن  
كان حلقه لغير عذر فلا يجوز أن يفدي إلا بالدم حسب. <sup>(٩)</sup>

---

(١) ساقطة من أ

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) نهاية ل ٢٥٦ من ب

(٤) في أ: وإطعام

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) العزيز ٤٧٣/٣، ٤٧٦، ٥٤١؛ والإيضاح ص ١٦٤، ١٦٦؛ والبيان ل ٤٤ ب.

(٧) ساقطة من أ و ب

(٨) في أ: عذر

(٩) انظر مختصر اختلاف العلماء ١٩٧/٢؛ وبدائع الصنائع ٤٢٠/٢؛ والفتاوى الهندية ٢٤٣/١.

واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ  
فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ﴾<sup>(١)</sup> فوجه الدليل من الآية أن الله تعالى أثبت  
فيها التخيير عند وجود العذر من الأذى فدل على أن مع (علمه)<sup>(٢)</sup> لا يثبت  
التخيير.<sup>(٣)</sup>

قالوا: ولأن التخيير لو أثبتناه في غير حالة العذر لكان إثباتا للكفارة بالقياس  
والكفارة لا يجوز إثباتها بالقياس<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا أن كل كفارة (ثبت)<sup>(٥)</sup> فيها التخيير إذ كان سببها مباحا فإن التخيير  
يثبت فيها وإن كان سببها محظورا أصله كفارة اليمين وكفارة قتل الصيد/<sup>(٦)</sup>.  
قالوا: كفارة اليمين أطلق (الحكم فيها)<sup>(٧)</sup> وكفارة قتل الصيد قيدت بالتعمد

---

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٢) في ط: عدم العذر

(٣) بدائع الصنائع ٤٢٠/٢ .

(٤) انظر التقرير والتحجير ٢٤١/٣

(٥) في ط: يثبت

(٦) نهاية ل ١٧٤ من ط

(٧) في ط: فيها الحكم

فدل على أن المخطئ أولى بثبوت الخيار وليس كذلك في مسألتنا فإن  
[الكفارة يثبت فيها] <sup>(١)</sup> التخيير بشرط الأذى فدل على أن الحلق لغير الأذى لا  
يثبت فيه التخيير.

والجواب أنه لا يمتنع أن يكون التخيير (ثبت) <sup>(٢)</sup> في الحلق للأذى ويلحق  
حكم الحلق لغير الأذى كما ألحق القاتل شبه العمد بالقاتل خطأ في باب الكفارة  
وإن كان النص ورد في قتل الخطأ دون شبه العمد <sup>(٣)</sup>.  
وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أن الله تعالى أثبت فيها التخيير مع  
العذر كما زعموا وعدم ثبوته مع عدم العذر هو من دليل الخطاب والمخالف لا  
يقول به <sup>(٤)</sup> فلا حجة لهم فيه. وجواب آخر وهو أن الله تعالى أوجب الكفارة  
وأثبت الخيار في قتل الصيد متعمدا ونبه بذلك على ثبوته في الحلق متعمدا وأثبت  
الخيار في الحلق للضرورة ونبه بذلك على ثبوته في قتل الصيد <sup>(٥)</sup> فكل واحد من

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) في ط: يثبت

(٣) انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١٠٧/٤ ؛ وكفاية الأخيار ص ٤٧١ .

(٤) انظر التقرير والتخيير ١١٥/١ ، ١١٦ .

(٥) يعني قتل الصيد خطأ .

الآيتين فيها تنبيه على الأخرى ، والتنبيه مقدم على دليل الخطاب حسب ما بيناه. (١)

وأما الجواب عن قولهم : إن الكفارة لا يجوز إثباتها بالقياس فهو أن ذلك غير مسلم ، بل عندنا ذلك جائز (٢) ، على أنهم ناقضوا فقالوا : تجب الكفارة بالأكل في شهر رمضان متعمدا (٣) ، والنص إنما ورد في الجماع لا في الأكل ، وكذلك أوجبوا الكفارة في شبه العمد (من) (٤) قتل الآدمي (٥) ، والنص ورد في قتل الخطأ فكذلك لا يمتنع أن يكون في مسألتنا مثله .

فإن قالوا ذاك إثبات لموضع الكفارة وإثباته جائز [ بالقياس ] (٦) (٧) فالجواب أن في مسألتنا مثله وهو أنا / (٨) أثبتنا موضع الكفارة بالقياس ، وأما أصل الكفارة فإنه ثبت بالنص .

---

(١) تقدم ذلك في ص ٩٨٦

(٢) انظر المستصفى ص ٣٣١ ؛ والإحكام للآمدي ٣١٧/٤

(٣) تقدمت هذه المسألة في كتاب الصيام ص ٢٢٣

(٤) في ط : في

(٥) وعلى هذا اقتصر في المختار مع الاختيار ٢٥/٥ ؛ وذكر الكاساني في بدائع الصنائع ٣٠٠/٦ خلافا بين الحنفية في هذه المسألة ، فنقل عن الكرخي أنه قال : تجب الكفارة في شبه العمد ، ونقل عن بعض مشايخه أنه ألحقه بالعمد المحض في عدم وجوب الكفارة .

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) التقرير والتحجير ٢٤١/٣ .

(٨) نهاية ل ٢٥٧ من ب

مسألة : قال الشافعي رحمه الله وكذلك الأظفار <sup>(١)</sup>.  
وهذا كما ، قال يحرم على المحرم تقليم أظفاره والعلّة فيه أنّها جزء من بدنه  
يحصل بإزالته قضاء التفث فكان المحرم ممنوعاً منه أصله إذا حلق الشعر <sup>(٢)</sup>.  
إذا ثبت ما ذكرناه فإن حكم الأظفار (كحكم) <sup>(٣)</sup> الشعر يجب في تقليم ظفر  
[ما يجب في حلق شعرة ويجب في تقليم ظفرين ما يجب في حلق شعرتين ويجب  
في تقليم ثلاثة أظفار] <sup>(٤)</sup> ما يجب في حلق ثلاث شعرات <sup>(٥)</sup>. وقد ذكرنا أن في  
الواجب ثلاثة أقوال وشرحناها فغفينا عن الإعادة <sup>(٦)</sup>.

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٢) انظر الحاوي الكبير ١١٧/٤ ، والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٦٤

(٣) في ط : كحلق ، وفي أ : لحكم

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) التهذيب ٢٧١/٣ ؛ الحاوي الكبير ١١٧/٤ ؛ وروضة الطالبين ١٣٥/٣ ، ١٣٦ .

(٦) تقدمت هذه المسألة في ص ٩٧٨ ، ٩٨٠



فإن قلم في يوم (أحد) <sup>(١)</sup> أظفاره وقلم في يوم آخر ظفرا آخر [وفي الآخر ظفرا آخر] <sup>(٢)</sup> ففي ذلك قولان <sup>(٣)</sup> أحدهما : أنه يجب عليه كفارة كاملة ويكون كأنه (والى) <sup>(٤)</sup> بين التقليم / <sup>(٥)</sup>.

والقول الثاني أن التفريق يكون بمنزلة تخلل الكفارة ويكون [لكل] <sup>(٦)</sup> ظفر حكم منفرد لا يتعلق بالآخر. فإن قلم في يوم ثلاثة أظفار وقلم في الغد ثلاثة أظفار آخر ففي ذلك قولان <sup>(٧)</sup> : أحدهما : تلزمه كفارة واحدة وهي الدم كما لو كان التقليم في يوم واحد. والثاني أنه يلزمه دمان هذا شرح مذهبنا.

(١) في ط : واحد

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) إذا قلم ثلاثة أظفار في ثلاثة أزمنة متفرقة ، فإن حكمها كحكم الشعرات الثلاثة المتفرقات وقد تقدم الكلام عنها في ص ٩٨

(٤) في أ : أولى

(٥) نهاية ل ٢٣٠ من أ

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) في هذه المسألة طريقتان : أصحهما وبه قطع الشيخ أبو حامد والماوردي يلزمه دمان. والثاني وهو طريق المصنف والشرازي ومن وافقهما أنه على القولين في مسألة من كرر لبس المخيط ، أو التطيب في مجالس ، أو تخلل زمان طويل من غير توالي الأفعال ولم يحصل تكفير بين الأفعال في ذلك كله فالجديد من قوله لا تتداخل الأفعال فيجب لكل مرة فدية. والقديم : تتداخل وتكفي فدية عن الجميع. انظر حلية العلماء ٣/٣٠٨ ؛ والحاوي الكبير ٤/١١٨ ؛ والمجموع ٧/٣٩١ ، ٣٩٢ .

وقال أبو حنيفة : إن قلم أظفار يد أو رجل بكمالها لزمته الفدية ، الكاملة ،  
وإن (قلم) <sup>(١)</sup> من كل يد أو رجل أربعة أظفار فما دون [ذلك] <sup>(٢)</sup> لزمته  
صدقة <sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره بأنه لم يستوف منفعة عضو كامل بإزالة (التفث) <sup>(٤)</sup>  
فوجب أن لا تلزمه فدية كاملة ، أصله إذا قلم ظفرا أو ظفرين .  
قالوا : ولأن الكفارة حكم يتعلق بإيقاع فعل في خمس أصابع فوجب أن لا  
يتعلق بإيقاع الفعل في ثلاثة أصابع أصله نصف الدية. <sup>(٥)</sup>  
ودلينا أنه قلم [من] <sup>(٦)</sup> أظفاره ما يقع عليه اسم الجمع على الإطلاق فوجب  
أن (تلزمه) <sup>(٧)</sup> الفدية كاملة أصله إذا قلم خمس أصابع [يد] <sup>(٨)</sup> .

---

(١) طمس في أ

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) انظر الأصل ٤٣٥/٢ ، ٤٣٦ ؛ وتبين الحقائق ٥٥/٢ ، ٥٦ ؛ والمبسوط ٧٧/٤ ، ٧٨ ، وبدائع  
الصنائع ٤٢٣/٢ .

(٤) في أ و ب : التعب ،

(٥) يعني كما أن نصف الدية يتعلق بخمس أصابع فكذا يجب أن يكمل الدم في التقليم بخمسة أظفار  
انظر مختصر الطحاوي ص ٢٤١ .

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) في ط : لا تلزمه

(٨) ساقطة من ط

قالوا المعنى في الأصل أنه استوفى منفعة العضو الكامل فلزمته الفدية وفي  
 مسألتنا بخلافه. والجواب أن ما ذكره يبطل به إذا حلق ربع رأسه /<sup>(١)</sup> فإن الفدية  
 الكاملة تلزمه ولم يستوف منفعة العضو الكامل.  
 وجواب آخر وهو أن ما قاله أبو حنيفة يؤدي إلى المحال لأنه يوجب الفدية في  
 تقليم خمسة أظفار ولا يوجبها في تقليم ستة عشر ظفرا وهو إذا قلم من كل يد  
 أربعة أظفار ومن كل رجل أربعة أظفار و(ما) <sup>(٢)</sup> أدى إلى المحال كان باطلا.  
 وجواب آخر وهو أنه كان يلزمهم تلفيق الأظفار كما قالوا : إذا كان في  
 مواضع من ثوبه نجاسة فإن بلغ قدر درهم منع من الصلاة فيه وإن لم يبلغ قدر  
 الدرهم /<sup>(٣)</sup> لم يمنع <sup>(٤)</sup>. وكذلك قالوا إذا كان في مواضع من خفه تخريق وجب  
 تلفيقه فإن بلغ قدر ثلاثة أصابع منع من جواز المسح وإن كان أقل من ذلك لم  
 يمنع <sup>(٥)</sup>. وكذلك قالوا لو جرح عدة جراحات في رأسه لفقت فإن بلغ قدر  
 الموضحة <sup>(٦)</sup> فصاعدا حملتها العاقلة وإن كانت أقل من ذلك لم تحملها العاقلة  
 وكانت في ماله. <sup>(٧)</sup>

(١) نهاية ل ١٧٥ من ط

(٢) في أ: من

(٣) نهاية ل ٢٥٨ من ب

(٤) انظر بدائع الصنائع ٢٣٩/١ .

(٥) الفتاوى الهندية ٣٤/١ .

(٦) الموضحة هي الشجة في الرأس تكشف العظم. المصباح المنير ص ٦٦٢

(٧) انظر بدائع الصنائع ٤٠٩/٦ ، ٤١٠ .

فأما الجواب عن قولهم لم يستوف منفعة عضو كامل فهو أنه يطل بحلق ربع رأسه فإنه لم يستوف المنفعة وتلزمه الفدية بكما لها . قالوا فنحن نحتز في القياس فنقول منفعة عضو كامل له نظير والرأس لا نظير له . والجواب أنه لا فرق بين ماله نظير وما لا نظير له في باب الكفارة يدل على ذلك أن الرأس يجب بحلقه [الفدية] <sup>(١)</sup> ولا نظير له واليد تجب في تقليم أظفارها الفدية ولها نظير .

وجواب آخر وهو أن اعتبار استيفاء المنفعة غير صحيح لأنه لو كان على يده ست أصابع فقلّم أظفار خمس منها لزمته الفدية الكاملة ولم يستوف منفعة العضو ولو كان على يده ثلاث [أصابع] <sup>(٢)</sup> فقلّم أظفارها لا تجب عندهم الفدية وقد استوفى المنفعة . والمعنى في الأصل أن الظفر أو الظفرين لا يقع عليهما اسم الجمع على الإطلاق فلذلك لم يجب (بتقليمهما) <sup>(٣)</sup> الفدية وليس كذلك في مسألتنا فإنه

قلّم ما وقع عليه اسم الجمع على الإطلاق (فوجب) <sup>(٤)</sup> عليه الفدية .  
وأما الجواب عن قولهم حكم يتعلق بإيقاع فعل في خمسة أصابع فوجب أن لا يتعلق بإيقاع الفعل في (ثلاثة) <sup>(٥)</sup> أصابع فهو أنا نقول فنقول: فوجب أن يستوي فيه حكم اليد واليدين أصله نصف الدية . ثم المعنى في الأصل أن حكم الخمسة

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) ساقطة من أ

(٣) في أ و ب : بفعلهما

(٤) في أ : فوجب

(٥) في أ و ب : ثلاث

والعشرة [لا يستويان في الدية فلذلك لم يستو حكم الخمسة والثلاثة وفي  
مسألتنا حكم الخمسة والعشرة] <sup>(١)</sup> يستويان في الفدية فاستوى فيها حكم الخمسة  
والثلاثة وبان الفرق بينهما والله أعلم.

مسألة : قال الشافعي رحمه الله : والعمد (فيها والخطأ) <sup>(٢)</sup> سواء <sup>(٣)</sup> .  
وهذا كما قال ، إذا حلق رأسه وقلم أظفاره ناسيا أو جاهلا بالحكم  
فلأصحابنا في ذلك طريقان <sup>(٤)</sup> : أحدهما ذكره أبو علي بن أبي هريرة وهو أن في  
ذلك قولين : <sup>(٥)</sup> أحدهما أنه لا شيء عليه كما لو لبس ناسيا (أو تطيب) <sup>(٦)</sup>  
ناسيا وخرج ابن أبي هريرة هذا القول على مسألة ذكرها الشافعي وهي إذا جن  
المحرم فقتل الصيد فإنه لا شيء عليه <sup>(٧)</sup> ، والناسي معذور كما أن المجنون معذور.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) في ط : والخطأ فيها. والثبت هو الموافق لما في المختصر

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩ .

(٤) والطريق الثاني هو الأصح ، وبه قطع الأكثرون وهو المنصوص هنا . انظر الحاوي الكبير ١٠٥/٤ ؛  
والمهذب والمجموع ٣٦٢/٧ ، ٣٦٤ ؛ والبيان ل ٤٥ ب .

(٥) وقيل : وجهان ، وأصحهما الثاني وهو لزوم الفدية بذلك . انظر العزيز ٤٧٧/٣ ؛ وروضة الطالبين  
١٣٧/٣ ؛ والمجموع ٢/٧ .

(٦) في أ و ب : وتطيب

(٧) في هذه المسألة قولان منصوبان أظهرهما هذا الذي حكاه المصنف . والثاني : يجب الضمان . انظر  
روضة الطالبين ١٥٣/٣ ، ١٥٤ ؛ والبيان ل ٤٥

والقول الثاني : أن الفدية تلزمه كما لو (أُتلف) <sup>(١)</sup> مال آدمي لزمته القيمة والناسي والذاكر في ذلك سواء <sup>(٢)</sup> والطريق الثاني ذكره عامة / <sup>(٣)</sup> أصحابنا وهو : أن الفدية تلزمه إذا كان ناسيا قولاً واحداً لأن طريق الحلق والتقليم [طريق] <sup>(٤)</sup> إتلاف فهو مضمون بكل حال كمال الآدميين . ويفارق الطيب واللباس لأنهما مما يمكن تلافيه والحلق والتقليم مما لا يمكن تلافيه .  
وأما قياس ابن أبي هريرة الناسي على المجنون فغير صحيح ؛ لأن المجنون أعذر من الناسي ، يدل على ذلك أنه لو حلف أن لا يدخل داراً فدخلها في حال جنونه لم يحنث قولاً واحداً ، ولو دخلها ناسياً كان في حنثه قولان <sup>(٥)</sup> [فبان الفرق بينهما] <sup>(٦)</sup> .

---

(١) في أ : تلف

(٢) المذهب مع المجموع ٣٦٢/٧ ؛ والعزير ٤٧٧/٣ .

(٣) نهاية ل ٢٥٩ من ب

(٤) ساقطة من أ و ب .

(٥) أصحابهما أنه لا يحنث . انظر التنبيه ص ١٩٨ ؛ والوجيز ٢٣١/٢ ، ٢٣٢ ؛ وروضة الطالبين

٧٩ ، ٧٨/١١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ط

فصل : قال في الأم <sup>(١)</sup> : إذا انكسر ظفر <sup>(٢)</sup> المحرم وبقي معلقا جاز له قطعه من حد الكسر ولا شيء عليه ؛ لأن الكسر أُلجأه إلى قطعه فهو بمثابة ما لو صال عليه الصيد حتى أُلجأه إلى قتله فقتله . قال فإن قطعه من فوق الكسر وجب عليه إطعام مسكين ؛ لأن قطع الجزء الصحيح الذي [قطع فوق الكسر بمنزلة قطع جميع الظفر]. <sup>(٣)</sup>

وقال القاضي أبو الطيب في هذه المسألة يلزمه من الإطعام بقدر الجزء الصحيح <sup>(٤)</sup> الذي قطعه من جميع الظفر كما قلنا / <sup>(٥)</sup> يجب في قطع الأئمة ثلث (العشرة) <sup>(٦)</sup> [ثلاثة] <sup>(٧)</sup> وثلث <sup>(٨)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> ٣١٦/٢ ، ٣١٧ ونص كلامه : وإن انكسر ظفر من أظفاره فبقي متعلقا فلا بأس أن يقطع ما انكسر من الظفر وكان غير متصل ببقية الظفر ، ولا خير في أن يقطع منه شيء متصل ؛ لأنه حينئذ ليس بثابت فيه . وإذا أخذ ظفرا من أظفاره أو بعض ظفر أطعم مسكينا .

<sup>(٢)</sup> نهاية ل ١٧٦ من ط

<sup>(٣)</sup> انظر المجموع ٣٥٩/٧ ، ٣٦٠ .

<sup>(٤)</sup> ما بين المعقوفين ساقط من ط

<sup>(٥)</sup> نهاية ل ٢٣١ من أ

<sup>(٦)</sup> هكذا في النسخ الثلاثة الصواب : العُشر

<sup>(٧)</sup> ساقطة من ط

<sup>(٨)</sup> وهذا يتناول ما عدا الإبهام ، أما الإبهام فله أئمتان ، وفي كل واحدة منهما خمس من الإبل . انظر التنبيه ص ٢٢٦ ؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ٦٦/٤ ؛ وكفاية الأخيار ص ٤٦٩ .

ولو قطع بعض الأئمة لزمه بحساب ذلك. فذكر للقاضي بعض أصحابه أن ما  
قاله خلاف نص الشافعي ( ١ ) ، وحمل إليه كتاب الحج الأوسط للشافعي  
(وأوقفه) (٢) على المسألة مسطورة فيه (٣) فأجابه بجواب لم يتحصل منه  
شيء. (٤) مسألة : قال ويحلق المحرم شعر المحل (٥).

(١) في ط زيادة : فرجع عنه . وحذفها أولى ، وعلى تقدير ثبوتها فمعناه أن هذا البعض رجع عن  
القاضي إلى حيث كان الكتاب ، وليس المراد أن القاضي رجع عن قوله لدلالة سياق الكلام بعده

(٢) في أ و ب : ووافقه .

(٣) تقدم في <sup>١٠٠٢</sup> الإحالة إليه باسم الأم ، وهو صحيح لأن كتاب الحج المتوسط من كتب الأم

(٤) قوله : فذكر للقاضي ، إلى قوله : فجابه بجواب لم يتحصل منه شيء . ليس من كلام المصنف فيما  
يظهر لي ولعله من تعليق بعض الحاضرين ، ولكن أدخل في نص الكتاب خطأ . والله أعلم .

(٥) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩



وهذا كما قال ، إذا خلق المحرم (رأس) <sup>(١)</sup> المحل فذلك جائز ولا شيء عليه. <sup>(٢)</sup> وقال أبو حنيفة : لا يجوز ذلك فإن فعل فعلى الخالق صدقة <sup>(٣)</sup>. واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> ولم تجر العادة بأن الإنسان يخلق رأس نفسه فدل على أن المراد (رأس) <sup>(٥)</sup> غيره.

---

(١) في ط : شعر

(٢) روضة الطالبين ١٣٧/٣ ، والإيضاح في مناسك الحج والعمرة ص ١٦٥

(٣) انظر الأصل ٤٣٢/٢ ؛ ومختصر اختلاف العلماء ٢٠٠/٢ .

(٤) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٥) في ط : نفس

قالوا : ولأنه محرم حلق شعر آدمي فوجب أن يلزمه الضمان كما لو حلق  
شعر نفسه . قالوا ولأن الحلق معنى مُنع المحرمُ منه في غير حال العذر على الإطلاق  
فوجب [ أن يستوي ] <sup>(١)</sup> إيقاعه في حقه وحق غيره أصله قتل الصيد فإن المحرم  
ممنوع من قتل صيده وصيد غيره .  
قالوا : ولأنه استمتاع حظره الإحرام على كل الجهات فوجب أن يكون  
مضمونا أصله الوطاء .

---

(١) ساقطة من أ و ب

ودليلنا قوله تعالى: ﴿ولا تخلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله﴾ (١) فوجه الدليل منه أن الله تعالى خص بالخطاب المحرمين والمخلوق رأسه غير محرم فوجب أن لا يتعلق بإزالة شعره شيء فإن قيل تقدير الآية: ولا تخلقوا رؤوسكم ورؤوس غيركم كما قال تعالى ﴿ولا تقتلوا﴾ (٢) أنفسكم (٣) يعني أنفسكم وأنفس غيركم فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن ظاهر القرآن ما احتججنا به وهو أنه يتناول المحرمين حسب.

ولو خيلنا والظاهر لكنا نقول: يجوز للإنسان أن يقتل غيره ولا يجوز له أن يقتل نفسه (لظاهر قوله) (٤) تعالى: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ (٥) غير أن الدلالة قامت على أنه لا يجوز له قتل الغير كما لا يجوز له قتل نفسه فخرج ذلك بدليل وبقي (ما) (٦) عداه على مقتضى الظاهر.

والجواب الثاني: أن قوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ خطاب لجميع المكلفين فكان عاما وليس كذلك قوله ﴿ولا تخلقوا رءوسكم﴾ (٧) فإنه خطاب للمحرمين حسب، والمخلوق رأسه غير محرم فلم تتناوله الآية.

---

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٢) نهاية ل ٢٦٠ من ب

(٣) من الآية ٢٩ من سورة النساء

(٤) في ط: لقوله

(٥) من الآية ٢٩ من سورة النساء.

(٦) في أ و ب: لما

(٧) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

ويدل عليه أيضا أنه خلق شعر حلال فلا يجب عليه شيء كما لو كان الخالق حلالا. فإن قيل المعنى في الأصل أنه لو خلق شعر نفسه لم يلزمه شيء وليس كذلك في مسألتنا فإنه لو خلق شعر نفسه لزمته الفدية (فإن) (١) خلق شعر غيره وجب أن (تلزمه) (٢) صدقة فالجواب أن في الأصل (٣) إنما قلنا لا تجب الكفارة بحال لأن كل واحد من الشرعين لم يتعلق به حرمة الإحرام [فلا يجب عليهما شيء] (٤) (وفي مسألتنا المخلوق رأسه لم يتعلق بشعره حرمة الإحرام فوجب أن لا تجب عليه الصدقة.

قياس آخر وهو أنه شعر لم يتعلق بمسه (٥) حرمة الإحرام فوجب أن لا يجب بإزالته شيء كشعر البهائم ولا يلزم عليه شعر الصيد فإن حرمة الإحرام تعلق بمنبته. قياس آخر وهو أن كل ما لا تكمل الفدية باستيعاب جنسه لا يتعلق به شيء من الفدية أصله ما ذكرناه من كون الخالق أيضا حلالا.

قياس آخر وهو أن كل ما لو فعله المحرم لم يزل (هيئة) (٦) الإحرام فإنه لا يحرم فعله في الحلال أصله التقييص والتعميم.

---

(١) في ط: فإذا

(٢) في ط: لا تلزمه

(٣) المراد بالأصل هو إذا كان الخالق حلالا

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) وفي أ و ب: فإذا خلق شعر نفسه فهو محرم وجبت عليه الفدية لأنه تعلق به.

(٦) في ب: عنه

قالوا يبطل بالوطء فإنه يحرم فعله على المحرم في (الحرام والحلال) (١) .

والجواب أن الوطء لا يزيل (هيئة) (٢) الإحرام لأن هيئته ترك / (٣) الطيب وترك لبس المخيط وتطويل الشعر ، والوطء لا يزيل هذه الأمور فلم يصح ما ذكروه . قياس آخر كل من لو عممه أو قمصه لم تلزمه بذلك الفدية فإنه يجوز له حلق رأسه أصله الحلال مع الحلال .

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أننا قد جعلناها دليلاً لنا فبطل تعلقهم بها .

وأما الجواب عن قياسهم على حلق شعر نفسه فهو أن ( ) (٤) شعر نفسه

تعلقت حرمة الإحرام (ممنبته) (٥) فلذلك (لزمته) (٦) الفدية بحلقه أو نقول لا

---

(١) في ب : الحلال والحرام

(٢) في ب : عنه .

(٣) نهاية ل ١٧٧ من ط

(٤) في ط : زيادة : حلق

(٥) في ط : بسببه

(٦) في أ : لزمه .

يجوز له أن يقتص نفسه ولا أن (يعممها) <sup>(١)</sup>؛ فلذلك لم يجز له حلق شعر نفسه. أو نقول إذا حلق شعر نفسه لزمته الفدية بكما لها فلذلك (حرم) <sup>(٢)</sup> عليه حلقه وفي مسألتنا / <sup>(٣)</sup> بخلاف ذلك كله فبان الفرق بينهما. وأما الجواب عن قياسهم على قتل الصيد فهو أنا لا نسلم أن قتله ممنوع على الإطلاق لأن الذئب يجوز للمحرم قتله على الإطلاق <sup>(٤)</sup>، فكذلك صيد (البحر) <sup>(٥)</sup> ثم المعنى في الصيد أن المنع من قتله على سبيل الأمان له وصيد المحل يحتاج إلى الأمان كما يحتاج إليه صيد المحرم وليس كذلك الخلاف فإن المنع منه لأجل الترفه والاستمتاع وذلك يحصل للمحلول دون الخالق. [أو] <sup>(٦)</sup> نقول: قتل الصيد أغلظ حكما بدليل أن المحل لو كان في الحل والصيد في الحرم لم يجز له قتله <sup>(٧)</sup>، (والحلق) <sup>(٨)</sup> أخف حكما فلم يصح (اعتبار أحدهما بالآخر) <sup>(٩)</sup> وبان الفرق.

---

(١) في أ: يعمها

(٢) في ب: يحرم

(٣) نهاية ل ٢٦١ من ب

(٤) قلت: بل قالوا: يستحب قتله. انظر العزيز ٤٩٤/٣؛ وروضة الطالبين ١٤٦/٣

(٥) في أ: للبحر

(٦) ساقطة من أ و ب

(٧) انظر روضة الطالبين ١٤٧/٣؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ٥٢٤/١

(٨) في ط: والخالق

(٩) في أ و ب: اعتباره.

وأما الجواب عن قياسهم على الوطء فإن الوطء للحلال يحصل به الاستمتاع كما يحصل بالوطء للحرام فلذلك استوت [الحال] <sup>(١)</sup> فيهما وليس كذلك في مسألتنا فإن الاستمتاع بالخلق يحصل للمخلوق دون الخالق فوجب أن يفرق الله أعلم بالصواب.

مسألة قال الشافعي [ﷺ] <sup>(٢)</sup> وليس للمحل أن يخلق شعر المحرم فإن فعل بأمر المحرم بالفدية على المحرم، وإن فعل بغير أمره مكرها كان أو نائما رجع على الحلال بفدية وتصدق بها فإن لم يصل إليه فلا فدية عليه.

قال المزني وأصبت في سماعي منه (ثم خط) <sup>(٣)</sup> عليه أنه يفتدي ثم يرجع بالفدية على المحل وهذا أشبه بمعناه عندي <sup>(٤)</sup>.

وهذا كما قال لا يجوز للمحل أن يخلق رأس المحرم (والأصل فيه قوله) <sup>(٥)</sup> تعالى ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رِعْوسَكُمْ﴾ <sup>(٦)</sup> معناه بأيديكم ولا بأيدي غيركم.

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) ساقطة من أ

(٣) في ط : وخط .

(٤) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٥) في ط : لقوله

(٦) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

ولأنه شعر (تعلقت به حرمة الإحرام) <sup>(١)</sup> فلم يجوز إزالته للمحل ولا للمحرم ، أصله شعر الصيد في الحرم . <sup>(٢)</sup> / <sup>(٣)</sup> ولأنه ما لا يجوز له أن يفعل به بنفسه [فإنه] <sup>(٤)</sup> لا يجوز له أن (يأمر) <sup>(٥)</sup> غيره فيفعله به ، أصله لباس الديباج والحلي . ولأنه لو حلق رأسه بنفسه كان قد فعل محرماً عليه فكذلك إذا أمر غيره بحلقه ولأن الإحرام هيئة عبادة مأمور بها فلا يجوز (للمحل) <sup>(٦)</sup> إزالتها أصل ذلك الصلاة والصوم فإنه لا يجوز لغير المصلي والصائم إبطال صلاة المصلي وصوم الصائم ، فإن خالف المحل وحلق رأس المحرم فلا يخلو [إما] <sup>(٧)</sup> أن يكون للمحرم في ذلك صنع أو لا يكون له فيه صنع فإن كان له فيه صنع مثل أن يكون [قد] <sup>(٨)</sup> أمر المحل بحلق رأسه فإن الفدية تجب على المحلوق ؛ لأن الاستمتاع

(١) في أ : تعلقت الإحرام . وفي ب : تعلق الإحرام به .

(٢) انظر الحاوي الكبير ١١٩/٤ ؛ والمجموع ٣٤١/٧ .

(٣) نهاية ل ٢٣٢ من أ

(٤) ساقطة من ط

(٥) في ط : أمر

(٦) في أ : للحل

(٧) ساقطة من أ و ب

(٨) ساقطة من أ و ب



حصل له باختياره فوجب أن تلزمه الفدية <sup>(١)</sup>، كما إذا حلق رأس نفسه ولأن الفدية لا بد من ضمائها فوجب أن يكون الضامن لها المخلوق دون الخالق للمعنى الذي ذكرناه.

فإن قيل: إزالة الشعر حصل بسببين / <sup>(٢)</sup> أحدهما يتعلق بالمخلوق وهو الأمر، والثاني يتعلق بالخالق وهو مباشرة الفعل والمباشرة أولى بالضمان كما إذا أمره بقتل رجل فقتله فإن الضمان يلزم المباشر دون الأمر <sup>(٣)</sup>. فالجواب أن الشعر على رأس المحرم بمنزلة الوديعة في يد المودع ومن أمر بإتلاف وديعة في يده لزمه ضمائها دون المباشر بالإتلاف <sup>(٤)</sup>، وليس كذلك إذا أمر بقتل غيره فإن الأمر ليست يده على المقتول فلذلك كان الضمان على المباشر للقتل دون الأمر (ووضح) <sup>(٥)</sup> الفرق بينهما.

---

(١) انظر الأم ٣١٧/٢ ؛ والحاوي الكبير ١١٩/٤ ؛ والوجيز مع العزيز ٤٧٧/٣ .

(٢) نهاية ل ٢٦٢ من ب

(٣) التنبيه ص ٢١٤ ؛ ومغني المحتاج ١١/٤ .

(٤) انظر الوجيز ٢٨٦/١ ؛ والمنهاج مع مغني المحتاج ٨٧/٣ .

(٥) في ب : وضح .

وأما إذا لم يكن للمحرم في خلق رأسه صنع مثل أن يكون الحلال كتف يديه  
ورجليه ثم خلق رأسه أو ( ) (١) خلقه وهو نائم فإن للشافعي في ذلك / (٢) قولين  
قال في القديم والإملاء تجب الفدية على الخالق (٣)، وإليه ذهب مالك (٤).  
وقال في كتاب الحج الأوسط تجب الفدية على المخلوق ثم يتحملها الخالق (٥).  
وقال أبو حنيفة : يجب على المحرم المخلوق فدية كاملة وعلى الخالق صدقة (٦).  
وذكر ما حكينا من مذهبنأ أبو العباس بن سريج ، وأبو إسحاق المروزي (٧).  
وقال أبو علي بن أبي هريرة : بل المسألة على قول واحد وهو أن الفدية تجب  
على الخالق ابتداء ، فأما مسألة القولين فهي أن يغيب الخالق فهل يلزم المخلوق

---

(١) في أ و ب زيادة : هو

(٢) نهاية ل ١٧٨ من ط

(٣) وهو أصح القولين . انظر حلية العلماء ٣/٣٠٢ والعزير ٣/٤٧٨ ؛ والمجموع ٧/٣٦٧ ؛ وروضة  
الطالبين ٣/١٣٧ .

(٤) انظر جامع الأمهات ص ٢٠٧ ؛ والشرح الكبير ٢/٦٣ ؛ ومواهب الجليل والتاج والإكليل  
٤/٢٣٥ .

(٥) مختصر الحج المتوسط مع الأم ٢/٣١٧ .

(٦) انظر تبين الحقائق ٢/٥٥ ؛ والفتاوى الهندية ١/٢٤٣

(٧) انظر حلية العلماء ٣/٣٠٢ ؛ والمجموع ٧/٣٦٧ ؛ والبيان ل ٤٦ أ

إخراج [الفدية] <sup>(١)</sup> ثم (يرجع) <sup>(٢)</sup> بها بعد على الخالق في ذلك قولان :  
أحدهما : أن ذلك لازم له . والثاني أنه لا يلزمه <sup>(٣)</sup> .

والصحيح من المذهب ما حكيناه قبل <sup>(٤)</sup> .  
فمن قال : إن الفدية على المخلوق احتج بأن الاستمتاع حصل له فوجب أن  
يلزمه ضمان الفدية ، أصله إذا كان الخلق عن أمره <sup>(٥)</sup> .  
والدليل على أن الفدية تجب ابتداء على الخالق وأن المخلوق لا ضمان عليه وهو  
الصحيح <sup>(٦)</sup> أنه شعر زال عن المحرم بغير اختياره فلم يلزمه ضمان أصله إذا تمعط  
شعره بالمرض <sup>(٧)</sup> .

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) في أ و ب : يرجع

(٣) وهذا الطريق هو الأصح عند الماوردي وحكاه عن أبي علي بن أبي هريرة والأكثرين ، ونقله  
الشاشي القفال أيضا عن أبي علي بن أبي هريرة .  
انظر الحاوي الكبير ١١٩/٤ ، ١٢٠ ، وحلية العلماء ٣/٣٠٢ ؛ والبيان ل ٤٦ أ ؛ والمجموع  
٣٦٧/٧ .

(٤) ذكر النووي في المجموع ٣٦٧/٧ اختلاف الأصحاب في الراجع من هذين الطريقين ، وما قاله  
الماوردي ثم ذكر أن الجمهور خالفوه وصححوا طريقة أبي العباس بن سريج وأبي إسحاق وذكر  
من صححها المصنف في هذا الكتاب والمحامي والعمراني وآخرين . وانظر البيان ل ٤٦ أ  
(٥) المجموع ٣٦٨/٧ .

(٦) وحكى النووي في المجموع ٣٦٨/٧ اتفاق الأصحاب على تصحيحه .

(٧) الحاوي الكبير ١١٩/٤ .

قالوا : المعنى في الأصل أنه لا يضمن بحال وليس كذلك في مسألتنا فإن  
الضمان قد وجب وإنما اختلفنا في محله.

والجواب أن وجوب الضمان لا يدل على أنه يلزم المخلوق رأسه ألا ترى أن  
من كان في يده ودیعة فأتلفها غيره بغير اختياره ولا تفريطه فإن لا يلزمه ضمانها  
وإن كانت مضمونة في حق المتلف وهكذا لو كان تلفها في (يده) <sup>(١)</sup> بفعل من  
جهة الله [تعالى] <sup>(٢)</sup> فإنه لا ضمان عليه <sup>(٣)</sup> ، فكذلك في مسألتنا لا يلزمه  
الضمان بحال وإن كان الشعر مضمونا في أحد الموضعين وغير مضمون في الموضع  
الآخر.

فأما الجواب عن قياسهم عليه إذا كان الحلق عن أمره [فهو أنه إذا [كلن] <sup>(٤)</sup>  
الحلق عن أمره] <sup>(٥)</sup> فقد أزال / <sup>(٦)</sup> الشعر بما له فيه صنع فلزمته الكفارة وإذا كان  
الحلق عن غير أمره فلا صنع له فيه فلذلك لم تلزمه [الكفارة] <sup>(٧)</sup> وبان الفرق  
بينهما .

إذا ثبت هذا ، فإن أصحابنا قالوا : هذان القولان مبنيان على حكم شعر المحرم  
، هل هو على رأس المحرم بمنزلة الوديعة في يده أو العارية ؟ وفي ذلك قولان ،

---

(١) في ط : في يد غيره

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) الوجيز ٢٨٤/١ ؛ ومغني المحتاج ٨١/٣ .

(٤) ساقطة من أ

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) نهاية ل ٢٦٣ من ب

(٧) ساقطة من ط

وقيل : وجهان : أحدهما أنه بمثابة الوديعة.<sup>(١)</sup> والعلة فيه أن العارية القصد منها  
[انتفاع]<sup>(٢)</sup> المستعير بها والمحرم لا ينتفع بكون الشعر على رأسه بل المنفعة له في  
إزالته فدل على أنه بمنزلة الوديعة وأيضا فإنه لو تمعط بالمرض لم يكن ضامنا له  
فدل على أنه كالوديعة لما لم يضمن إذا تلفت بفعل من قبل الله تعالى ولو كان  
كالعارية لزمه (ضمانها)<sup>(٣)</sup> كما يضمن العارية إذا تلفت بفعل من قبل الله  
تعالى.<sup>(٤)</sup>

[فإن قيل إنما لم يضمن إذا تمعط بالمرض لأن صاحب العارية هو الذي (أتلفها)  
<sup>(٥)</sup> وهو الله تعالى]<sup>(٦)</sup>.

---

(١) حلية العلماء ٣/٣٠٣ ؛ والمجموع ٧/٣٦٨ .

(٢) ساقطة من أ ، وفي ب : منفعة

(٣) في ب : ضمانه

(٤) المجموع ٧/٣٦٨ .

(٥) في أ : تلفها

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ط

والجواب ( ) (١) أنه يلزمه مثل ذلك إذا خلقه لأن الفاعل للخلق هو الله تعالى ولا يحدث للأفعال سواه ويمكن أن يفرق بين الموضعين (لأن) (٢) الخلق اكتسبه العبد فلذلك ضمنه والتمعظ بالمرض ليس بكسب لأحد فلذلك لم يضمن. (٣) فإن قلنا : تجب الكفارة على الخالق ابتداء فليس على المخلوق شيء سوى أن يأمره بإخراجها لأنها وجبت بسببه والخالق مخير بين أحد ثلاثة أشياء صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين مدان أو ذبيح شاة (٤). وإن قلنا : تجب الكفارة على المخلوق ثم يتحملها الخالق فإنه ينظر فإن كان الخالق حاضرا أمر بإخراجها ابتداء لأن ذلك أقرب من أن يخرجها المخلوق ثم يرجع بها على الخالق (٥).

(١) في ط زيادة : وهو

(٢) في ط : فإن

(٣) المجموع ٣٦٨/٧ .

(٤) قال الماوردي وغيره : إن الخالق مخير بين الدم أو الإطعام ، وفي الصوم وجهان أصحهما : يجزئه ؛ لأن الوجوب مستقر عليه فكان مخيرا فيه . انظر الحاوي الكبير ١٢٠/٤ ؛ وحلية العلماء ٣٠٣/٣ ؛ والعزیز ٤٧٨/٣ .

(٥) المجموع ٣٦٩/٧

فإن أخرجها الخالق فله الخيار بين الأمرين (بين) <sup>(١)</sup> الدم والإطعام ولا يجوز له الصيام لأنه مما [لا] <sup>(٢)</sup> يتحمل <sup>(٣)</sup> وإن كان الخالق غائبا فإن المخلوق يخرج الكفارة وإذا حضر الخالق رجع عليه بها فإن كان كفر بالدم أو الإطعام فإنه يرجع بأقلهما قيمة ولا يلزم الخالق ما زاد [على ذلك] <sup>(٤)</sup> لأنه تطوع تبرع به المخلوق <sup>(٥)</sup>.

وإن كان كفر بالصيام فمن أصحابنا من قال : لا يرجع على الخالق بشيء لأن الصيام لا قيمة له . <sup>(٦)</sup>

---

(١) في ط : وبين

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) العزيز ٤٧٨/٣ ؛ والمجموع ٣٧٠/٧

(٤) ساقطة من ط

(٥) وهو المذهب . انظر المجموع ٣٧٠/٧ ؛ وروضة الطالبين ١٣٧/٣ ؛ والعزيز ٤٧٨/٣ وذكر الماوردي في الحاوي ١٢٠/٤ وجها آخر وهو أنه لا يرجع إليه بشيء ؛ لأنه غارم عن غيره فلزمه إسقاط الغرم بأقل ما يقدر عليه فإذا عدل إلى الأكثر كان متطوعا بذلك .

(٦) وهو الأصح من أربعة طرق في المسألة . انظر حلية العلماء ٣٠٣/٣ ؛ والمجموع ٣٧٠/٧ .

ومنهم من قال : له [الرجوع] <sup>(١)</sup> إذا صام ؛ لأن الله تعالى / <sup>(٢)</sup> (٣)

[قد] <sup>(٤)</sup> جعل للصيام في الشرع قيمة وهو المال .

فإذا قلنا له الرجوع فاختلف أصحابنا فيما يرجع به فقال أبو علي الطبري في الإفصاح يرجع عليه بثلاثة أمداد من الطعام لأن الله تعالى جعل في الصيام (البذل)  
<sup>(٥)</sup> عن كل يوم مدا <sup>(٦)</sup> .

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) نهاية ل ٢٣٣ من أ

(٣) نهاية ل ١٧٩ من ط

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) في أ بدل

(٦) انظر قوله في حلية العلماء ٣/٣٠٤ نقلا عن كتابه الإفصاح ، وهو أحد الطرق الأربعة فيما حكاه

النووي في المجموع ٣٧٠/٧



وحكى أبو الحسين بن القطان <sup>(١)</sup> من أصحابنا أنه يرجع عليه بأقل الأمرين  
من الدم أو (الإطعام) <sup>(٢)</sup> ستة / <sup>(٣)</sup> مساكين لكل مسكين مدان <sup>(٤)</sup>؛ لأن الله  
تعالى خيره بين (هذين) <sup>(٥)</sup> الشيئين وبين الصوم فلما اختار الصوم (رجع) <sup>(٦)</sup>  
بأحد الأمرين [الآخرين] <sup>(٧)</sup> وهو الأقل لأن الصوم بدل عنه .  
هذا الكلام كله فيه إذا كان المخلوق مكرها أو نائما .

---

<sup>(١)</sup> هو أحمد بن محمد بن أحمد بن القطان أبو الحسين البغدادي ، له مصنفات في أصول الفقه وفروعه  
كان من أصحاب ابن سريج . قال القاضي أبو الطيب فيما نقل عنه النووي : مات ابن القطان في  
جمادى الأولى سنة تسع وخمسين وثلاثمائة . انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢١٤-٢١٥

<sup>(٢)</sup> في ب و ط : إطعام

<sup>(٣)</sup> نهاية ل ٢٦٤ من ب

<sup>(٤)</sup> حلية العلماء ٣/٣٠٤ ؛ والمجموع ٧/٣٧٠

<sup>(٥)</sup> في أ : هذه

<sup>(٦)</sup> في ط : يرجع

<sup>(٧)</sup> ساقطة من أ و ب .

فأما إذا كان مستيقظا غير مكره إلا أنه ساكت ففي ذلك وجهان (١) :  
أحدهما : أنه كالمكره ؛ لأن السكوت ليس بإذن ، ولأن من أتلف قميص غيره  
وهو ساكت بمنزلة من أتلفه وهو مكره في وجوب الضمان عليه (٢) ، فكذا  
في مسألتنا.

والوجه الثاني : وهو أن الضمان يلزم الساكت ؛ لأن شعره بمنزلة الوديعة في  
يده ولما سكت فرط فصار بمثابة من قصد إلى إتلاف وديعة في يده فلم يمنع  
القاصد من إتلافها حتى أتلفها فإنه يكون مفرطا ويلزمه ضمانها .  
إذا ثبت ما ذكرناه فإن حكم المحرم يخلق رأس المحرم [مثل حكم المحل يخلق  
رأس المحرم ، و] (٣) لا فرق بينهما (٤) والله أعلم.

فصل : إذا حلق المحرم (رأس) (٥) محرم بإذنه واختياره فلا يختلف المذهب أن  
الفدية تجب على المخلوق ولا شيء على الخالق. (٦)

---

(١) أصحهما وجوب الضمان على المخلوق رأسه ؛ لأن الشعر عنده إما بمنزلة الوديعة أو العارية ،  
وعلى التقديرين يجب الدفع عنه . انظر العزيز ٤٧٩/٣ ؛ والحاوي الكبير ١٢٠/٤ .

(٢) انظر المصدرين المتقدمين

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) روضة الطالبين ١٣٧/٣ ؛ والعزيز ٤٧٧/٣ وما بعدها

(٥) في ط : شعر

(٦) الوجيز ١٢٦/١ ؛ وروضة الطالبين ١٣٧/٣ .

وقال أبو حنيفة : على المخلوق الفدية بكمالها، وعلى الخالق صدقة <sup>(١)</sup> ، مثل ما

قال في حلال يخلق رأسه المحرم <sup>(٢)</sup>

واحتج من نصره بأنه خلق شعر محرم فوجبت عليه الكفارة كما لو كان المخلوق مكرها أو نائما .

ودليلنا أنه محرم زال شعره باختياره وإذنه فوجب أن لا يلزم الغير بذلك

[شيء] <sup>(٣)</sup> أصله إذا (أزال) <sup>(٤)</sup> الشعر بنفسه ولأنه حصل له الترفه بفعل غيره عن اختياره وإذنه فلم تجب الصدقة على الغير أصله إذا أمره بتعميمه وتطيينه .

فأما الجواب عن قياسهم على المكره والنائم فهو أن المعنى هناك أن الخلق حصل بغير اختياره وفي مسألتنا حصل باختياره فبان الفرق بينهما .

مسألة : قال الشافعي : ولا بأس بالكحل ( ما ) <sup>(٥)</sup> لم يكن فيه طيب [فإن

كان فيه طيب] <sup>(٦)</sup> افتدى <sup>(٧)</sup> .

---

(١) المبسوط ٧٣/٤ ؛ وبداية المبتدي والهداية وفتح القدير ٤٤٧/٢ ؛ والفتاوى الهندية ٢٤٣/١

(٢) تقدمت هذه المسألة في ص ١٠١

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) في أ و ط : زال

(٥) في أ و ب : إذا

(٦) ما بين المعقوفين ساقطة من أ و ب

(٧) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

وهذا كما قال ، فإذا كان في الكحل طيب فإن المحرم ممنوع من استعماله ومتى استعماله لزمته الفدية <sup>(١)</sup> ، فإن لم يكن فيه طيب فإنك تنظر فإن لم يكن الكحل مما تحصل به الزينة كالتوتياء <sup>(٢)</sup> ونحوه فإنه لا يكره للمحرم استعماله <sup>(٣)</sup> . قال الشافعي لأنه يريد العين قبحا ومرها <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> . وإن كان الكحل مما تحصل به الزينة كالإثمد <sup>(٦)</sup> ونحوه نظرت فإن لم يكن بالمحرم ضرورة إلى (استعماله) <sup>(٧)</sup> كره له الاكتحال به <sup>(٨)</sup> .

(١) انظر الحاوي الكبير ١٢١/٤ ؛ والعزير ٤٧٢/٣ ؛ والمجموع ٢٩٤/٧ .

(٢) التوتياء بالمد معرب وهو حجر يكتحل بمسحوقه . انظر المصباح المنير ص ٧٨ ؛ والمعجم الوسيط ٩٠/١ .

(٣) وحكى الماوردي الإجماع فيه . انظر الحاوي الكبير ١٢١/٤ ؛ والبيان ل ٤٧ ب

(٤) مرهت عينه مرها : تجلت من الكحل ، ومرهت عينه أيضا : أصابها المره ، والمره مرض في العين تفرح منه . انظر القافوس المحيط ٢٩٤/٤ ، والمعجم الوسيط ٨٦٥/٢ .

(٥) انظر البيان ل ٤٧ ب

(٦) الإثمد بكسر الهمزة والميم : الكحل الأسود ، ويقال إنه معرب . قيل : هو الكحل الأصفهانى . انظر المصباح المنير ص ٨٤ .

(٧) في أ و ط : استعمال

(٨) قال الرافعي في العزيز ٤٧٢/٣ : وما لا طيب فيه يجوز الاكتحال به ، ثم منقول المزني أنه لا بأس به وعن الإملاء أنه يكره ، وتوسط المتوسطون فقالوا : إن لم يكن فيه زينة كالتوتياء الأبيض لم يكره الاكتحال به ، وإن كان فيه زينة كالإثمد فيكره إلا لحاجة الرمد ونحوه . وحزم الماوردي في الحاوي الكبير ١٢١ / ٤ بعدم الكراهة مطلقا غير أن ترك ما تحصل به الزينة أفضل ، وحكى ذلك عن مذهب الشافعي ، وأكثر الفقهاء ، وحزم العمراني في البيان ل ٤٧ ب بالكراهة فيما تحصل به الزينة .

ولأن من صفات المحرم أن يكون أشعث أغبر بخلاف المتزين فكانت الكراهة  
للكحل كراهة تنزيه لأجل ما يحصل [به] <sup>(١)</sup> من الزينة فإن هو اكتحل لم  
تلزمه الفدية <sup>(٢)</sup> ؛ لأن الذي حصل له بالاكتحال مجرد الزينة فهو بمثابة من أحرم  
في الإزار الديقي <sup>(٣)</sup> أو الخز <sup>(٤)</sup> فإنه لا شيء لأجل ذلك ، ونكره للمرأة المحرمة  
الاكتحال بالإثمد أشد من كراهتنا للرجال ؛ لأن ما يحصل لها بذلك من الزينة  
أكثر (مما) <sup>(٥)</sup> يحصل (للرجل) <sup>(٦)</sup> فإن (اكتحلت) <sup>(٧)</sup> فلا فدية عليها <sup>(٨)</sup>.

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) المجموع ٣٧٦/٧ ؛ والبيان ل ٤٧ ب

(٣) الديقي منسوب إلى ديق وهي قرية في مصر . انظر المصباح المنير ص ١٨٩ ؛ والمعجم الوسيط  
٢٧٠/١

(٤) نهاية ل ٢٦٥ من ب

(٥) في أ و ب : ما

(٦) في أ و ب : للرجال

(٧) في أ و ب : كحلت

(٨) الخاوي الكبير ١٢١/٤ ؛ والبيان ل ٤٧ ب ، والمجموع ٣٧٦/٧ .

وإن كان الكحل مما بالحرم ضرورة إلى استعماله فإنه يستعمله ولا يكره له  
ذلك ؛ لما روي أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يكتحل بالصبر<sup>(١)</sup>  
وهو محرم لرمد بعينه<sup>(٢)</sup>.

مسألة : قال : ولا بأس بالاغتسال ودخول الحمام<sup>(٣)</sup>.

وهذا كما قال ، يجوز للمحرم أن يغتسل في النهر والحمام وغيرهما<sup>(٤)</sup>.  
والأصل فيه ما روي أن النبي ﷺ اغتسل وهو محرم<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الصبر بكسر الباء في الأشهر وسكونها للتخفيف لغة قليلة ، وهو عصارة شجر مر واحدته صيرة .  
انظر المصباح المنير ص ٣٣١ ، والمعجم الوسيط ٥٠٦/١

(٢) أخرجه الشافعي في الأم ٢٢١/٢ ؛ وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٦٣/٥ ؛ ومعرفة السنن ٢٧/٤  
رقم ٢٨٦٣ بإسناده عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رمد وهو محرم أقطر في عينيه إقطارا ، وأنه  
قال : يكتحل المحرم بأي كحل إذا رمد ما لم يكتحل بطيب ، ومن غير رمد . ابن عمر القائل

(٣) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩ .

(٤) انظر الأم ٢١٣/٢ ؛ والحاوي الكبير ١٢٢/٤ .

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ٦٦/٤ ، ٦٧ رقم ١٨٤٠ ؛ ومسلم ٨٦٤/٢ رقم ١٢٠٥ عن عبد الله  
ابن حنين أن عبد الله بن العباس رضي الله عنهما والمسور بن مخرمة اختلعا بالأبواء فقال عبد الله بن  
عباس رضي الله عنهما : يغسل المحرم رأسه . وقال المسور : لا يغسل المحرم رأسه فأرسلني عبد الله  
ابن العباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستر بثوب فسلمت عليه  
فقال : من هذا ؟ فقلت : أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك عبد الله بن العباس أسألك : كيف  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم ؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب  
فطأطأه حتى بدا لي رأسه ثم قال لإنسان يصب عليه : اصب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه  
فأقبل بها وأدير وقال : هكذا رأيته صلى الله عليه وسلم يفعل .

[وروي أن ابن عباس رضي الله عنهما دخل حمام الجحفة وهو محرم<sup>(١)</sup> وقال ما يعبأ الله بأوساخكم شيئا<sup>(٢)</sup>. وروي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لابن عباس رضي الله عنهما وهما محرمان هلم (تباننا)<sup>(٣)</sup> في الماء لننظر أينما أطول نفسل<sup>(٤)</sup>. وروي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضا رأى قوما يتماقلون<sup>(٥)</sup> في الماء وهم محرمون<sup>(٦)</sup>/ فلم ينكر عليهم ذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده ترتيب المسند ٣١٤/١ رقم ٨١٦ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٦٣/٥ ، وفي معرفة السنن ٣٢/٤ رقم ٢٨٧٥ وابن أبي شيبه ٤٣٦/٤ .

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة ولعل الصواب تنباقا ؛ لأن في مصادر التخريج : تعال أباييك في الماء .

(٤) أخرجه الشافعي في الأم ٢١٢/٢ وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٦٣/٥ ؛ وفي معرفة السنن ٤/٤ رقم ٣٠ . وابن أبي شيبه ٢١٣/٤ .

(٥) قوله : يتماقلون أي يغمس بعضهم بعضا في الماء ، يقال : مقلت الشيء أمقله مقلا إذا غمسته في الماء ونحوه . انظر النهاية ٣٤٧/٤ .

(٦) نهاية ل ١٨٠ من ط

(٧) أخرجه الشافعي في الأم ٢١٢/٢ بإسناده عن عطاء أنه بلغه أن ناسا تماقلوا بين يدي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو بساحل من السواحل وعمر ينظر إليهم فلم ينكره عليهم . ورواه ابن أبي شيبه ٢١٤/٤ بإسناده عن نافع عن ابن عمر قال : كنا نكون بالخليج من البحر بالجحفة فتنامس فيه وعمر ينظر إلينا فما يعيب ذلك علينا ونحن محرمون .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٦٣/٥ بإسناده عن سالم عن عبد الله بن عمر أن عاصم بن عمر وعبد الرحمن بن زيد وقعا في البحر يتماقلان يغيب أحدهما رأس صاحبه وعمر ينظر إليهما فلم ينكر ذلك عليهما .

فإن كان غسل المحرم واجبا فالمستحب له أن يدلك رأسه وجسده بيطن راحته  
ولا يدلكه بأنامله خوفا من أن ينقطع شعره فإن ذلك رأسه بأصابعه فسقط منه  
شعرة لم تلزمه الفدية لجواز أن تكون الشعرة انقطعت (لغير) <sup>(١)</sup> فعله ولم تسقط  
من رأسه للتلييد فلما غسله سقطت وإذا احتمل ذلك لم تلزمه الفدية بأمر  
مشكوك فيه. <sup>(٢)</sup>

وأما إذا لم يكن غسله واجبا فالمستحب له إفاضة الماء على رأسه وجسده من  
غير أن يدلكه بيده. <sup>(٣)</sup>

---

ورواه الشافعي في الأم ٢١٢/٢ ؛ والبيهقي في معرفة السنن ٣٠/٤ رقم ٢٨٧١ بسند آخر عن  
أيوب عن نافع عن أسلم مولى عمر قال : تماقل عاصم بن عمر وعبد الرحمن بن زيد وهما محرمان  
وعمر ينظر .

(١) في ط : بغير

(٢) الأم ٢١٢/٢ ، ٢١٣ .

(٣) الأم ٢١٢/٢



فصل : يجوز للمحرم أن يغسل رأسه بالسدر والخطمي<sup>(١)</sup>. (٢)

وقال أبو حنيفة : لا يجوز له ذلك ، وإن فعله لزمته الفدية. (٣)

واحتج من نصره بأن ذلك يزيل التفث<sup>(٤)</sup> ويقتل الدواب فوجب أن يكون

المحرم ممنوعا منه<sup>(٥)</sup>، أصله الحلق .

قالوا : ولأن الخطمي يحسن الشعر<sup>(٦)</sup> فكان المحرم ممنوعا منه كالدهن.

---

(١) الخطمي — بكسر الخاء وفتحها ، والكسر أكثر ، وسكون الطاء ، وتشديد الياء — نبات كثير النفع يدق وروقه يابس ، ويجعل غسلا للرأس فينقيه . انظر المصباح المنير ص ١٧٤ ؛ والمعجم الوسيط ٢٤٥/١

(٢) قال الشافعي في الأم ٢١٣/٢ : ولا يغسل رأسه بسدر ولا خطمي ؛ لأن ذلك يرحله ، فإن فعل أحببت لو افتدى ، ولا أعلم ذلك واجبا . وحكى الحناطي كراهته على القول القديم ، ولم يذكر الجمهور كراهته ، وقالوا : يجوز له ذلك ولكن المستحب أن لا يفعله . انظر الحاوي الكبير ١٢٢/٤ ؛ والعزیز ٤٧٢/٣ ؛ وروضة الطالبين ١٣٣/٣ .

(٣) انظر المبسوط ١٢٤/٤ ؛ وبدائع الصنائع ٤١٩/٢ ؛ وتبيين الحقائق ٥٣/٢ .

(٤) في ب : الشعث وهو الوسخ . وشعث الشعر فهو شعث تغير وتلبد لقلة تعهده بالدهن . والتفث ترك الادهان والاستحداد حتى يعلوه الوسخ . المصباح المنير ص ٧٥ ، ٣١٤ .

(٥) انظر المبسوط ١٢٥/٤ ؛ وبدائع الصنائع ٤١٩/٢

(٦) بدائع الصنائع ٤١٩/٢ .

ودليلنا ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن أعرابيا محرما وقصه بعيره في أحاقيق جرذان <sup>(١)</sup> وروي في لحاقيق جرذان فقال النبي ﷺ «اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في الثوبين اللذين مات فيهما ولا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيبا فإنه يبعث يوم القيامة مليا» <sup>(٢)</sup> وهذا نص في جواز ذلك لأننا أجمعنا على أن هذا الميت باق (في) <sup>(٣)</sup> حكم الإحرام.

فإن قيل : هذا بعد الموت فيجوز أن يكون لوجود الحاجة والضرورة إلى ذلك فالجواب أن الضرورة ما نقلت فلا يجوز أن تزداد في السبب ما لم تنقل / <sup>(٤)</sup>.

---

(١) قال في النهاية ٥٧/٢ : الأحاقيق شقوق في الأرض كالأخاديد واحدها أخقوق ، يقال : خسق في الأرض وخد بمعنى . وقيل : إنما هي لحاقيق واحدها لحقوق ، وصحح الأزهري الأول . والجردان ضرب من الفأر . انظر أيضا غريب الحديث لابن الجوزي ٢٩٢/١ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري مع الفتح ٧٧/٤ ، رقم ١٨٥١ ؛ ومسلم ٨٦٦/٢ رقم ٩٩ (١٢٠٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فوقصته ناقته وهو محرم فمات . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ، ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليا » . وهذا لفظ البخاري . إذا فمحل الشاهد من الحديث اتفق على إخرجه الشيخان ؛ وأما قوله : في أحاقيق جرذان وروي في لحاقيق جرذان . فلم أجده إلا في كتب غريب الحديث كغريب الحديث لأبي عبيد ٩٥/١ ، والنهاية ٥٧/٢ ؛ وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٩٢/١ . والله أعلم .

(٣) في ط : على

(٤) نهاية ل ٢٣٤ من أ

ومن القياس أن الخطمي والسدر (ليسا) <sup>(١)</sup> / <sup>(٢)</sup> مما يعد طيبا ولا يرجل الشعر  
 فلا يمنع المحرم منه كالأشنان <sup>(٣)</sup> ولأنه لو حلف أن لا يتطيب فاستعمل السدر  
 والخطمي لم يحنث فدل على أنه ليس بطيب.  
 فأما الجواب عن قولهم إنه يزيل التفت ويقتل الدواب فهو أنه غير مسلم على  
 أنه يبطل بالأشنان فإنه مثله في الصفة والمحرم غير ممنوع [منه] <sup>(٤)</sup> . ثم المعنى في  
 الأصل أن الحلق يحصل به الترفه والتزين ، وفي مسألتنا لا يحصل الترفه وإنما تحصل  
 النظافة حسب كما تحصل إذا اغتسل بالماء فبان الفرق بينهما .  
 وأما الجواب عن قياسهم على الدهن فهو أنه يحصل بالدهن ترجيل الشعر  
 فلذلك منع منه وليس يحصل بالخطمي أكثر من النظافة فأشبهه الماء.  
 فصل: إذا كان على المحرم وسخ جاز له إزالته. <sup>(٥)</sup>

وقال مالك: إن كان على جسده وسخ فأزاله لزمته صدقة. <sup>(٦)</sup>

(١) في أ و ط : ليس

(٢) نهاية ل ٢٦٦ من ب

(٣) الأشنان بضم الهمزة وكسرهما معرب يقال له بالعربية : الحرض ، وهو شجر ينبت في الأرض  
 الرملية ، يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي . انظر المصباح المنير ص ١٦ ؛ والمعجم  
 الوسيط ١٩/١ .

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) الأم ٢١٣/٢ ؛ والحاوي الكبير ١٢٢/٤ .

(٦) انظر المدونة ٣٨٩/١ ؛ والكافي ٣٨٨/١ - ١٨٩ ؛ والتفريع ٣٢٦/١ .

وهذا غلط ؛ لما روي أن الزبير <sup>(١)</sup> كان على ظهره وسخ فأمر

بإزالته وهو محرم . (٢)

وروي أن ابن عباس رضي الله عنهما دخل حمام الجحفة وهو محرم وقال ما

يعبأ الله بأوساخكم شيئاً (٣).

ولأنه لو لم يجز للمحرم إزالة الوسخ عن بدنه لوجب أن يمنع من إجراء الماء على أعضائه ؛ [لأن من الوسخ ما يزول بإجراء الماء عليه. ولما ثبت أن إجراء الماء على أعضائه] (٤) جائز له دل على أنه غير ممنوع من (إزالته) (٥) الوسخ عن بدنه.

---

(١) هو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي ، أبو عبد الله حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية بنت عبد المطلب وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، مناقبه كثيرة ، قتله عمرو بن جرموز غدرا في سنة ست وثلاثين وله ست أو سبع وستون سنة . الإصابة ٥٤٥/١

— ٥٤٦ —

(٢) أخرجه الشافعي في الأم ٣١٥/٢ ؛ وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٦٤ / ٥ قال أخبرنا ابن أبي نجیح — كذا في الأم وفي السنن الكبرى : ابن أبي نجیح — أن الزبير بن العوام أمر بوسخ في ظهره فحك وهو محرم .

(٣) تقدم تخريجه في ص ١٠٢٦

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٥) في ب و ط : إزالة

مسألة: ولا بأس أن يقطع العرق ويحتجم ويفقأ<sup>(١)</sup> دُمْلَه<sup>(٢)</sup> ويعصر<sup>(٣)</sup>

(خُراجا)<sup>(٤)</sup> إن كان به وما أشبه ذلك ما لم يقطع شيئا من شعره<sup>(٥)</sup>. وحكى

الأهري<sup>(٦)</sup> أن مالكا قال: متى فعل المحرم شيئا من ذلك فعليه صدقة<sup>(٧)</sup>.

---

(١) فقأ العين أو البثرة ونحوها فقأ شقها فخرج ما فيها . المصباح المنير ص ٤٧٩ ، والمعجم الوسيط ٦٩٦/٢ .

(٢) الدمل — بتشديد الدال وفتح الميم — والدمل — بتشديد الدال والميم : التهاب محدود في الجلد ، والنسج التي تحته مصحوب بتقيح . والدمل أيضا الخراج وهو ما يخرج بالبدن من القروح . والخراج عند الأطباء تجمع صديدي محدود . انظر المعجم الوسيط ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٩٧ .

(٣) قال في المصباح المنير ص ٤١٣ : عصرت الدمل لتخرج مدته . وقال في ص ٥٦٦ : المدة بالكسر القيح وهي الغثينة الغليظة ، وأما الرقيقة فهي صديد .

(٤) في ب : جراحا . وهي غير منقوطة في أ . وقد تقدم معنى الخراج .

(٥) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩ ؛ والحاوي الكبير ١٢٣/٤ .

(٦) هو محمد بن عبد الله بن صالح ، أبو بكر الأهري ، ولد قبل التسعين ومائتين ، له مصنفات في شرح مذهب مالك ، والاحتجاج له ، والرد على من خالفه . كان ثقة أمينا مشهورا ، توفي ببغداد سنة خمس وتسعين وثلاثمائة . انظر ترجمته في ترتيب المدارك ٤ / ٤٦٦ — ٤٧٣ ؛ والديباج المذهب ٢٠٦/٢ .

(٧) لم أجد حكاية الأهري ، والمذهب أنه لا بأس بذلك كله إذا كان لحاجة وإلا كره ، وعلى كل حال فلا فدية . انظر وجامع الأمهات ص ٢٠٦ ، ومنسك خليل ص ٤٧ ، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٥٨/٢ .

ودليلنا ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم<sup>(١)</sup>  
ولأن المحرم لو كان ممنوعاً من شيء من ذلك لوجب عليه الفدية بفعله ولما لم  
تجب عليه الفدية إذا فعله دل على أن ذلك مباح والله أعلم .

مسألة : قال الشافعي رحمه الله : ولا ينكح المحرم ولا يُنكح.<sup>(٢)</sup>  
وهذا كما قال لا يجوز أن يتزوج ولا يزوج غيره بولاية ولا وكالة ، هذا  
مذهبنا<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري مع الفتح ٦٠/٤ ، رقم ١٨٣٥ ؛ ومسلم ٨٦٢/٢ رقم ٨٧ ( ١٢٠٢ ) .

(٢) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٣) انظر الأم ١١٦/٥ ؛ وكفاية الأخيار ص ٢٢٤ .

وروي عن عمر ، وعلي<sup>(١)</sup> وزيد بن ثابت<sup>(٢)</sup> ، وابن عمر<sup>(٣)</sup> ،

(١) أخرجهما ابن أبي شيبة ٢٢٦/٤ ؛ والبيهقي في معرفة السنن ٣٥٠/٥ عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا وعمر قالا : المحرم لا ينكح ولا ينكح فإن نكح فنكاحه باطل .

وروى مالك ٣٢٠/١ رقم ٧٩٦ ؛ وعنه الشافعي في الأم ١١٦/٥ ؛ والبيهقي في الكبرى ٦٦/٥ ؛ وفي معرفة السنن ٣٥٠/٥ رقم ٤٢٤٦ عن طريق مالك عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري أخبر أن أباه طريفا تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب نكاحه . وسيدكر المصنف هذه الرواية في ص ٥٠ ، ١٠

وروى البيهقي في السنن الكبرى ٦٦/٥ وفي معرفة السنن ٣٥٠/٥ بإسناده عن الحسن عن علي قال : من تزوج وهو محرم نزعنا منه امرأته . وأورده الحافظ في المطالب العالية ٣١٥/٣ وعزاه إلى مسدد ؛ وعزاه البوصيري في إتحاف المهرة ٣٣٢/٤ إلى البيهقي ومسدد وقال : رواه ثقات . وسيدكر

المصنف هذه الرواية أيضا في ص ٦٠ ، ١٠

ورواه البيهقي أيضا في الكبرى ٦٦/٥ بإسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه قال : لا ينكح المحرم فإن نكح رد نكاحه . قال الترمذي في سننه ٢٠٠/٣ : والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عمر . وقال ابن حزم في المحلى ٢١٣/٥ : وصح عن عمر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت فسخ نكاح المحرم إذا نكح .

وقال الحافظ في الفتح ٧١/٩ : وقد ثبت أن عمر وعلي وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين امرأته ... إلخ .

(٢) أخرجه الشافعي في الأم ٢٦٠/٥ ، ٢٦١ ؛ والبخاري في التاريخ الكبير ٢٦١/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٦٦/٥ وفي معرفة السنن ٣٥٠/٥ رقم ٤٢٤٨ عن شوذب مولى لزيد بن ثابت أنه تزوج وهو محرم ففرق بينهما زيد بن ثابت . وهذا لفظ البيهقي . وقد تقدم في الهامش الذي قبله تصحيح ابن حزم لهذا الأثر . وسيدكر المصنف هذه الرواية في ص ٦٠ ، ١٠

(٣) أخرجه مالك ٣٢١/١ رقم ٧٩٧ ؛ والشافعي في الأم ١١٦/٥ ؛ وابن أبي شيبة ٢٢٧/٤ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا ينكح المحرم ولا ينكح على نفسه ، ولا على غيره . هذا لفظ مالك والشافعي ، ولفظ ابن أبي شيبة : لا يزوج المحرم ولا يتزوج . وراه أحمد ١١٥/٢ ؛ والدارقطني ٣٦٠/٣ من طريق أيوب بن عتبة نا عكرمة بن خالد قال : سألت عبد الله بن عمر عن امرأة أراد أن يتزوجها رجل وهو خارج من مكة فأراد أن يعتصر أو يجع فقال : لا تتزوجها وأنت

وابن عباس<sup>(١)</sup>، وسعيد بن المسيب<sup>(٢)</sup>، وسليمان بن يسار<sup>(٣)</sup>،  
والزهري<sup>(٤)</sup>./ (٥) وإليه ذهب مالك<sup>(٦)</sup>، والأوزاعي<sup>(٧)</sup> ( )<sup>(٨)</sup>، وأحمد<sup>(٩)</sup>،

---

محرم ، لم يرسول الله صلى الله عليه وسلم عنه . وفي إسناده أيوب بن عتبة ، ضعفه الحافظ في  
التقريب ١١٨/١ . وسيدكر المصنف هذه الرواية في ص ٤٠٤ ١٠٤٥  
وقال ابن حزم في المحلى ٢١٣/٥ : وصح عن ابن عمر من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني  
عن نافع عنه قال : المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا ينكح على نفسه ولا على من سواه .

(١) ذكره النووي في المجموع ٣٠٢/٧ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٧/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٦٦/٥ عن قدامة بن موسى قال :  
زوجني أهلي وأنا محرم فأرسلنا إلى سعيد بن المسيب فقال : المحرم لا ينكح ولا ينكح . وهذا لفظ  
ابن أبي شيبة . وفي الموطأ ٣٢١/١ عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله  
وسليمان بن يسار سئلوا عن نكاح المحرم فقالوا : لا ينكح المحرم ولا ينكح .

(٣) تقدم في الهامش الذي قبله عن مالك بلاغا . ورواه البيهقي في الكبرى ٢١٣/٧ ؛ وانظر معرفة  
السنن ٣٥٠/٥ ؛ والاستذكار ٢٦٣/١١ ؛ والمغني ١٦٢/٥ .

(٤) رواه ابن أبي شيبة ٢٢٧/٤ بسنده عن الزهري قال : المحرم لا يزوج ولا يتزوج . وانظر المغني  
١٦٢/٥ ؛ والمجموع ٣٠٢/٧ .

(٥) نهاية ل ١٨١ من ط

(٦) انظر المدونة ١٨٥/٢ ، والاستذكار ٢٦٢/١١ ، وبداية المجتهد ٤٥/٢ .

(٧) انظر الاستذكار ٢٦٢/١١ ؛ والمغني ١٦٢/٥ .

(٨) في ط زيادة : وعلي . ولعله كان داود بن علي ، فسقط : داود بن . انظر قول داود بن علي في  
المحلى ٢١٣/٥ .

(٩) وهو المذهب . انظر مختصر الخرقي والمغني ١٦٢/٥ ؛ والمقنع والشرح الكبير والإنصاف ٣٢٤/٨ ؛  
والكاظمي ٤٠٢/١ .



واسحاق<sup>(١)</sup>. وقال أبو حنيفة والثوري : يجوز له أن يتزوج ويتزوج غيره<sup>(٢)</sup>.  
 واحتج من نصرهما بعموم قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾  
 الآية<sup>(٣)</sup>. [وقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> الآية]<sup>(٥)</sup>. وقوله :  
 ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾<sup>(٦)</sup>.

س قالوا : روى / ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ تزوج  
 ميمونة<sup>(٨)</sup> وهو محرم<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر سنن الترمذي ٢٠٠/٣ ؛ والمغني ١٦٢/٥ ؛ والمجموع ٣٠٢/٧ .

(٢) انظر قول أبي حنيفة في تبين الحقائق ١١٠/٢ ؛ والفتاوى الهندية ٢٨٣/١ ؛ المختار مع الاختيار  
 ٨٩/٣ . وانظر قول الثوري في سنن الترمذي ٢٠٢/٣ ؛ والاستذكار ٢٦٣/١١ ؛ والمحلى ٢١٣/٥

(٣) من الآية ٣ من سورة النساء

(٤) من الآية ٣٢ من سورة النور

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٦) من الآية ٢٥ من سورة النساء

(٧) نهاية ل ٢٦٧ من ب

(٨) ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية أم المؤمنين كان اسمها برة فسمها النبي صلى الله عليه وسلم  
 ميمونة ، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسرف في ذي القعدة سنة سبع لما اعتمر عمرة  
 القضية ، وماتت بسرف سنة إحدى وخمسين على الصحيح . انظر ترجمتها في الإصابة ٤١١/٤ ،  
 والتقريب ٦٦٠/٢

(٩) أخرجه البخاري مع الفتح ٦٢/٤ ؛ رقم ١٨٣٧ ؛ ومسلم ١٠٣١/٢ ، ١٠٣٢ ، رقم ٤٦ ، ٤٧  
 ( ١٤١٠ )

ومن القياس أن الإحرام حالة [يجوز] <sup>(١)</sup> فيها عقد البيع فجاز فيها عقد  
النكاح كحالة الإحلال ولأنه عقد يملك به البضع فوجب أن لا يمنع منه الإحرام  
أصله شراء الجواري <sup>(٢)</sup>. ولأنه معنى يستباح به البضع فلم يمنع منه الإحرام أصله  
الرجعة <sup>(٣)</sup>. قالوا: وإن كان عندنا أن وطء المطلقة الرجعية مباح <sup>(٤)</sup> فيجوز لنا  
قياس العقد في الإحرام على الرجعة لأن الرجعة سبب لجواز الوطء بعد انقضاء  
العدة ولولا الرجعة لم يجوز.  
قالوا: ولأن من جاز أن يكون شاهداً جاز أن يكون قابلاً وموجباً أصله الحلال  
قالوا: ولأن الولاية على ضربين عامة وخاصة فالعامة الحكم والخاصة النسب ثم  
ثبت أن (الحاكم) <sup>(٥)</sup> يجوز له أن يزوج في الإحرام فكذلك المناسب <sup>(٦)</sup>.

---

(١) ساقطة من ط

(٢) تبين الحقائق ١١٠/٢

(٣) حاشية الشلي على تبين الحقائق ١١٠/٢

(٤) بدائع الصنائع ٢٨٦/٢

(٥) في أ و ب : الحكم

(٦) المناسب القريب . المصباح المنير ص ٦٠٢

ودليلنا ما روى مالك عن نافع عن نبيه بن وهب <sup>(١)</sup> عن أبان بن عثمان رضي الله عنه

عن رسول الله ﷺ قال: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب». <sup>(٢)</sup>

قالوا: نبيه ضعيف <sup>(٣)</sup> (فلا) <sup>(٤)</sup> يحتج (به) <sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> نبيه بالتصغير ابن وهب بن عثمان العبدري ، المدني ، ثقة ، مات سنة ست وعشرين ومائة . انظر

التقريب ٢٤١/٢

<sup>(٢)</sup> أخرجه النسائي ٢١١/٥ ، رقم ٢٨٤٢ ، ٢٨٤٣ ؛ وابن ماجه ٦٣٢/١ ، رقم ١٩٦٦ ، من

طريق مالك عن نافع عن نبيه عن أبان بن عثمان عن أبيه به .

ورواه مالك ٣٢٠/١ رقم ٧٩٥ وعنه مسلم في صحيحه ١٠٣٠/٢ رقم ٤١ (١٤٠٩) عن نافع عن

نبيه بن وهب — أخي بني عبد الدار — أن عمر بن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان ، وأبان يومئذ أمير الحاج وهما محرمان : إني أردت أن أنكح طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير وأدت أن تحضر فأنكر ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان يقول : قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث . وهذا لفظ مالك ، ولفظهما في موضع الشاهد واحد ، وهذا تبين أن الحديث متصل في مصادر التخريج ، وفي النسخ الثلاثة لهذا الكتاب أنه عن أبان بن عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسلا .

<sup>(٣)</sup> لم أجد من ضعفه . قال في مختصر خلافيات البيهقي ١٨٥/٣ : قال ابن خزيمة فكيف يكون

مجهولا من هو معروف الدار والنسب ، وقد روى عنه مثل هؤلاء . قال : ولقد سمعت مسلم بن الحجاج يقول — وذكر له قول من زعم أن نبيه بن وهب مجهول — قال : لو سمع بنو عبد الدار بن قصي هذا القول لقتلوا قائله .

قلت : ووثقه النسائي ، ومحمد بن سعد ، وابن حبان ، والحافظ ابن حجر . انظر تهذيب الكمال

٣١٩/٢٩ ؛ ٣٢٠ ؛ وطبقات ابن سعد — القسم المتمم — ص ١١٣ ؛ وكتاب الثقات لابن

حبان ٥٤٥/٧ ؛ والتقريب ٢٤١/٢ .

<sup>(٤)</sup> في ب : ولا

<sup>(٥)</sup> في ط : بحديثه

والجواب أن نبيه قد احتج بخبره سائر الأئمة من أصحاب الحديث<sup>(١)</sup> وذلك  
دليل على ثقته<sup>(٢)</sup>.

قالوا : نبيه لم يلق أبان بن عثمان فالحديث مرسل<sup>(٣)</sup>. والجواب أن هذا غير  
صحيح ؛ لأن الحميدي قال في روايته هذا الحديث عن نبيه قال سمعت أبان<sup>(٤)</sup>.  
قالوا قوله لا ينكح أراد به الوطء<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه هو المعروف في اللغة<sup>(٦)</sup> وكذلك  
لا يجوز (الوطء للمحرم)<sup>(٧)</sup>.

---

(١) قلت : إن كان مراد المصنف بالاحتجاج بخبره أخذه والعمل به فإن مالكا والشافعي وأحمد  
وإسحاق وغيرهم احتجوا به ؛ وإن كان مراده إخراج حديثه فقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن  
الأربعة وغيرهم . والاحتمال الأول أظهر والله أعلم . يراجع ص ٨ ، وسنن الترمذي ٢٠٠/٣  
والقريب ٢٤١/٢

(٢) تقدم في ص ١٠٣٨ ذكر من نص على توثيقه من الأئمة

(٣) لم أجد من أعله بالإرسال .

(٤) انظر مسند الحميدي ٢٠/١ ، رقم ٣٣

(٥) تبين الحقائق ١١٠/٢ ، ١١١

(٦) انظر الصحاح ٤١٣/١ ، والقاموس المحيط ٢٦٣/١

(٧) في ط : للمحرم الوطء

والجواب من وجوه أحدها أن اللفظ إذا اجتمع فيه عرف الشرع وعرف اللغة وجب حمله على عرف الشرع ، وعرف الشرع أن النكاح العقد . يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ فأنكحوهن بإذن أهلهن ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وقال النبي ﷺ « لا تنكح [ المرأة على عمتها ولا على خالتها » <sup>(٤)</sup> .

(١) من الآية ٢٥ من سورة النساء

(٢) من الآية ٢٣٢ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٣ من سورة النساء

(٤) أخرجه مسلم ١٠٢٩/٢ ، رقم ٣٧ ، ٣٨ ( ١٤٠٨ ) الأول عن أبي سلمة ، والثاني عن محمد بن سيرين كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه . ورواه البخاري مع الفتح ٦٤/٩ ، رقم ٥١٠٩ ؛ ومسلم ١٠٢٨/٢ رقم ٣٣ ( ١٤٠٨ ) عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » .

وقال الشيخان لفاطمة بنت قيس <sup>(١)</sup> رضي الله عنها: «أنكحي أسلمة <sup>(٢)</sup>» <sup>(٣)</sup>»  
<sup>(٤)</sup> والمراد [بالنكاح] <sup>(٥)</sup> في جميع هذه المواضع العقد دون الوطاء <sup>(٦)</sup>.  
 قالوا فقد ورد في الشرع لفظ النكاح والمراد به الوطاء وهو قوله تعالى: ﴿فإن  
 طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره﴾ <sup>(٧)</sup> وقوله تعالى: ﴿الزاني لا  
 ينكح إلا زانية﴾ <sup>(٨)</sup>.

(١) فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية ، أخت الضحاك بن قيس ، صحابية مشهورة ، كانت من  
 المهاجرات الأول ، وهي التي طلقها أبو حفص بن المغيرة فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
 تعتد في بيت ابن أم مكتوم ، عاشت إلى خلافة معاوية . انظر ترجمتها في أسد الغابة ٢٣٠/٦ ،  
 والإصابة ٣٨٤/٤ .

(٢) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب بن عبد العزى الكلبي ، أبو محمد ، وقيل : أبو زيد  
 ، وكان حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه ، أمه أم أيمن واسمها بركة مولاة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وحاضنته . كان سنة يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنة ، وقيل  
 : ابن تسع عشرة ، وقيل : ابن ثمان عشرة . أمره النبي صلى الله عليه وسلم على جيش يسير به إلى  
 الشام . مات بالجرف في آخر خلافة معاوية . انظر ترجمته في الإصابة ٣١/١ ؛ وأسد الغابة ٧٩/١

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) أخرجه مسلم ١١١٤/٢ رقم ٣٦ (١٤٨٠)

(٥) ساقطة من ط

(٦) نقله النووي في المجموع ٣٠٢/٧ عن المصنف

(٧) من الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

(٨) من الآية ٣ من سورة النور

والجواب أن المراد بهما العقد؛ ولهذا قال بعض الناس لا يجوز للزاني أن يعقد

على الزانية (١).

وإنما حملنا قوله ﴿حتى تنكح زوجا غيره﴾ على الوطء بدليل آخر وهو قوله

العليه السلام: «لا حتى يذوق عسيلتها وتذوق عسيلته» (٢).

وجواب آخر وهو أن حملهم النكاح على الوطء إن صح لهم في قوله: «لا ينكح» لم يصح لهم في قوله: «ولا ينكح». فإن قالوا يصح في الجميع وهو أنه لا يوطأ ولا يمكن (٣) من الوطء غيره. فالجواب أنا أجمعنا على أن المحرم يجوز له أن يمكن غيره من الوطء وهو إذا زوج (وليته بمن أحرم فإنه يلزمه أن يمكن الزوج من الوطء وليته بتسليمها إليه) (٤) / (٥) على أن الذي لا يمكن من الوطء يجب أن تكون المرأة الموطوءة دون الولي فلم يصح ما ذكره.

---

(١) ومن قال بذلك ابن حزم في المحلى ٦٣/٩ ونقنه عن بعض السلف منهم علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وعائشة، والبراء بن عازب، وجابر رضي الله عنهم وغيرهم.

(٢) انظر هذا الجواب في المجموع ٣٠٢/٧، والحديث رواه البخاري مع الفتح ٣٧٤/٩ رقم ٥٣١٧؛ ومسلم ١٠٥٥/٢، رقم ١١١ (١٤٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها، فتزوجت آخر، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له أنه لا يأتيها، وأنه ليس معه إلا مثل هدية فقال: «لا. حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك». وهذا لفظ البخاري.

(٣) نهاية ل ٢٦٨ من ب

(٤) هكذا في النسخ الثلاثة، وقد نقل النووي في المجموع ٣٠٣/٧ هذا الجواب وغيره من الأجوبة عن القاضي أبي الطيب والأصحاب فقال: أجمعنا على أن المحرم يجوز له أن يمكن غيره من الوطء وهو إذا زوجه بنته حلالا ثم أحرم فإنه يلزمه أن يمكن الزوج من الوطء بتسليمها إليه.

(٥) نهاية ل ٢٣٥ من أ

وجواب آخر وهو أن في الحديث «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب»<sup>(١)</sup>. والخطبة يراد بها العقد فكذلك النكاح. قالوا يحمل قوله: «ولا يخطب» على أنه لا يخطب الوطاء بالطلب والاستدعاء. والجواب أن الخطبة إذا قرنت بالعقد اقتضت الخطبة المشهورة المعروفة<sup>(٢)</sup> يدل على ذلك قوله تعالى /<sup>(٣)</sup>: «ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء»<sup>(٤)</sup> وقول النبي ﷺ: «ولا يخطبن أحدكم على خطبة أخيه»<sup>(٥)</sup> والمراد بذلك خطبة القعد. وجواب آخر وهو أن أبا الحسن الدارقطني روى عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «لا يتزوج المحرم ولا يزوج»<sup>(٦)</sup> وهذا صريح فيما ذكرناه.<sup>(٧)</sup>

(١) تقدم تخريجه في ص ١٠٣٨

(٢) نقله النووي في المجموع ٣٠٣/٧ عن المصنف

(٣) نهاية ل ١٨٢ من ط

(٤) من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة

(٥) أخرجه البخاري مع الفتح ١٠٦/٩ رقم ٥١٤٣ من طريق الأعرج قال: قال أبو هريرة يأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه «ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك». ورواه البخاري مع الفتح ١٠٥/٩ رقم ٥١٤٢، ومسلم ١٠٣٢/٢ رقم ٥٠ (١٤١٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا بلفظ هي النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بعض، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب. وهذا لفظ البخاري.

(٦) سنن الدارقطني ٢٦١/٣ من طريق محمد بن دينار الطاحي، عن أبان، عنه به. قال الحافظ في التقریب ٧٤/٢ محمد بن دينار الأزدي ثم الطاحي بمهملتين.. صدوق، سيئ الحفظ، رمي بالقدح، وتغير قبل موته. قال الدارقطني في سننه ٣٥/١ عن أبان وهو ابن أبي عياش: متروك. وكذلك قال الحافظ في التقریب ٥١/١.

(٧) قلت: هذا الحديث وإن كان صريح الدلالة، لكنه ضعيف الإسناد كما تقدم في هامش



وجواب آخر وهو أن حديث نبيه [قد] <sup>(١)</sup> روي (مفسرا) <sup>(٢)</sup> فروي عن نبيه أن عمر بن عبيد الله <sup>(٣)</sup> أراد أن يزوج ابنه <sup>(٤)</sup> بنت <sup>(٥)</sup> شيبه بن جبير فبعث إلى أبان بن عثمان [أن] <sup>(٦)</sup> يسأله حضور العقد فامتنع من الحضور وقال سمعت عثمان يذكر عن رسول الله ﷺ قال: «المحرم لا ينكح ولا ينكح» <sup>(٧)</sup>.

وهذا يسقط التأويل الذي ذكره. ويدل (عليه) <sup>(٨)</sup> أيضا ما روي عن عكرمة بن خالد <sup>(٩)</sup> أنه أراد أن يتزوج وهو محرم فذكر ذلك لابن عمر رضي الله عنهما

(١) ساقطة من ط

(٢) في ب: مفردا ، وهي مطموسة في أ

(٣) هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي التيمي ، روى عن أبان بن عثمان وعنه نبيه بن وهيب . لجلده معمر صحبة وهو ابن عم أبي قحافة والد أبي بكر الصديق رضي الله عنهم . ولد عمر بن عبيد الله ، وعمر بن سعد بن أبي وقاص ، وعمر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عام قتل عمر بن الخطاب فسمي كل واحد منهم عمر . وكني عمر بن عبيد الله بأبي حفص . ولده عبد الله بن الزبير قتال الأزارقة ، وولي إمرة فارس أيضا . وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة اثنتين وثمانين بدمشق . انظر ترجمته في الثقات ١٧٧/٧ ؛ وتعجيل المنفعة ٤١/٢ — ٤٦ .

(٤) هو طلحة بن عمر كما جاء في رواية مسلم ١٠٣١/٢ رقم ٤١ (١٤٠٩) . ولم أجد له ترجمة .

(٥) نقل النووي في شرح مسلم ١٩٦/٩ عن الزبير بن بكار أن هذه البنت تسمى أمة الحميد .

(٦) ساقطة من ب و ط

(٧) تقدم تخريجه في ص ٨٠-٨١

(٨) في ط: على ذلك

(٩) عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام القرشي ، تابعي ، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر كتاب الثقات ٢٣١/٥ ؛ وتهذيب التهذيب ٢٥٨/٧

فقال لا تفعل فإن النبي ﷺ هـى عن ذلك. (١) وهو إجماع الصحابة (٢) فروى أبو غطفان (٣) بن طريف المري عن أبيه (٤) أنه تزوج وهو محرم ففرق عمر بينهما. (٥)

(١) تقدم تخريجه في ص ١٠٣٤

(٢) ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة ١٨٨ / ٢ عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من أكابر الصحابة. وقال البيهقي في معرفة السنن ٣٩ / ٤ وروى الشافعي في النكاح بإسناده عن عمر بن الخطاب أنه رد نكاح محرم ، ورواه عن ابن عمر ، وزيد بن ثابت . وروينا عن علي بن أبي طالب وهو قول عثمان فهؤلاء ثلاثة من الخلفاء الراشدين أجمعوا على رد نكاح المحرم ومعهم إمامان آخران زيد بن ثابت وابن عمر ، وذلك أولى مما رواه إبراهيم عن ابن مسعود مرسلا ، ومما روي عن أنس وهو دون هؤلاء في الإمامة والتقدم في العلم وبالله التوفيق .

وروى ابن أبي شيبة ٢٢٦ / ٤ من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : لا بأس . وروى ابن سعد في طبقاته ١٣٥ / ٨ بإسناده عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة خالته بسرف وهو محرم ، وكان ابن عباس لا يرى به بأسا . قال ابن حزم في المحلى ٢١٣ / ٥ : صح ذلك عن ابن عباس . وروى ابن أبي شيبة ٢٢٥ / ٤ عن إبراهيم عن عبد الله يعني ابن مسعود رضي الله عنه أنه لم يكن يرى بتزويج المحرم بأسا . إذا ثبت هذا فلا إجماع في المسألة .

(٣) أبو غطفان بفتحات ابن طريف أو ابن مالك ، المري بالراء المدني قيل اسمه سعد ثقة كان لزم عثمان بن عفان رضي الله عنه وكتب له ، وكتب أيضا لمروان . تهذيب التهذيب ١٩٩ / ١٢ ؛ والتقريب ٤٤٩ / ٢

(٤) لم أجد له ترجمة . وليس هو أحد رجال الإسناد كما يظهر من كلام المصنف ، ولكن أبا غطفان يحكي القصة بنفسه كما تقدم في تخريج الأثر .

(٥) تقدم تخريجه في ص ١٠٣٤

وروي أن علياً عليه السلام قال: من تزوج وهو محرم نزعناها منه وفرقنا بينهما. (١)

وروي نحو ذلك عن ابن عباس (٢) وابن عمر رضي الله عنهم (٣).

[وروي] (٤) أن شوذب (٥) مولى زيد بن ثابت أراد أن يتزوج وهو محرم فمنعه زيد. (٦)

ومن القياس أنه نكاح لا يتعقبه استباحة وطء ولا قبلة فوجب أن يكون فاسدا

أصله نكاح المعتدة ولا يلزم عليه إذا (كانت) (٧) المعقود عليها صائمة لأن تقبيلها جائز لزوجها إذا كانت القبلة لا تحرك شهوته. ولا يلزم عليه العقد على المعتكفة

فإنها (لما) (٨) أذنت [له] (٩) أن يعقد عليها كان ذلك رضى منها بأن يخرجها الزوج من اعتكافها للوطء.

---

(١) تقدم تخريجه في ص ١٠٣٤

(٢) تقدم في ص ١٠٣٥

(٣) تقدم تخريجه في ص ١٠٣٤

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) شوذب مولى زيد بن ثابت ، المدني ، روى عن زيد بن ثابت ، وروى عنه قدامة بن موسى التاريخ الكبير ٢٦١/٤ ؛ وكتاب الجرح والتعديل ٣٧٧/٤ .

(٦) تقدم تخريجه في ص ١٠٣٤

(٧) في ط : كان

(٨) في ط : ولو

(٩) ساقطة من أ و ب .

ولا يلزم إذ كانت تصلي فإنه يجوز له أن (يقبلها) <sup>(١)</sup> من وراء حائل.

فإن قيل : [إنما] <sup>(٢)</sup> لم يجر العقد على المعتدة لأن بضعها في ملك غيرها والمحرمه بخلاف ذلك فالجواب أنا لا نسلم لأنه إذا طلق امرأة وأبأها فعندنا يجوز له العقد على أختها وعلى عمتها، ويجوز له الجمع بين أربع سواها فكل / <sup>(٣)</sup> ذلك [دليل] <sup>(٤)</sup> على أن بضعها ليس في ملك (غيرها) <sup>(٥)</sup>. ومعنى الفرع يبطل بالمرتدة فإن بضعها ليس في ملك غيرها ولا يجوز العقد عليها .

قياس آخر وهو أنه عقد يمنع الإحرام من مقصوده فوجب أن يمنع منه أصله شراء الصيد فإن مقصوده التملك والإحرام يمنع من شرائه كما يمنع من تملكه. ولا يلزم عليه الرجعة (فإننا) <sup>(٦)</sup> قلنا: عقد، والرجعة ليس عقدا ولأن الإحرام لا يمنع المقصود وهو استدامة العقد.

قياس آخر وهو أن العقد معنى يتعلق به تحريم المصاهرة فوجب أن يمنع الإحرام منه أصله الوطء. فإن قيل يبطل بالرضاع فإن تحريم المصاهرة يتعلق به ولا يمنع الإحرام منه. فالجواب أن الرضاع لا يتعلق به تحريم المصاهرة وإنما يتعلق به تحريم الولادة فإذا أرضعت امرأة صبيا صارت أمه وصار زوجها أباه وكأنها ولدته ولا يتعلق بذلك تحريم المصاهرة وإنما يتعلق بالعقد فلم يصح ما ذكروه.

---

(١) في ط : تقبلها

(٢) ساقطة من ط

(٣) نهاية ل ٢٦٩ من ب

(٤) ساقطة من أ و ب

(٥) في ط : الغير .

(٦) في أ و ب : فإن

قالوا : المعنى في الوطاء أن الإحرام يمنع من استدامته فمنع من بدايته وليس

كذلك العقد فإن الإحرام لا يمنع من استدامته (فمنع) <sup>(١)</sup> من بدايته .

والجواب أن علتنا بداية الوطاء واستدامته ولا يجوز أن يجعلوا الاستدامة علة

وبدائية حكما ؛ لأن ذلك (معارض) <sup>(٢)</sup> لبعض العلة على أن معنى الفرع يطل

بالعدة فإنها تمنع من بداية العقد ولا تمنع من استدامته فبطل ما قالوه . فأما الجواب

عن احتجاجهم بالآيات / <sup>(٣)</sup> فهو أنها عامة فنخصها بدليل ما ذكرناه .

وأما الجواب عن خبر ابن عباس رضي الله عنهما فمن وجوه أحدها أن الرواية

قد اختلفت عنه فروى مطر الوراق <sup>(٤)</sup> عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله

عنهما أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال <sup>(٥)</sup> . ولأصحابنا في ذلك طريقتان

أحدهما أن الروایتين تتعارضان فتسقطان وتبقى لنا رواية عثمان رضي الله عنه .

---

(١) في ط : فلم يمنع

(٢) في ط : معارضة .

(٣) نهاية ل ١٨٣ من ط

(٤) مطر بفتحيتين ، ابن طهمان ، الوراق ، أبو رجاء ، السلمي مولاهم ، الخراساني ، سكن البصرة ،

صدوق كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف . مات سنة خمس وعشرين ومائة ، وقيل : سنة

تسع وعشرين ومائة . التقريب ١٨٧/٢ .

(٥) رواه الطبراني في الكبير ٣٣٤/١١ رقم ١١٩٢٢ . قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٨/٤ : رواه

الطبراني وفيه عثمان بن مخلد الواسطي ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يجرحه ، وبقيّة رجاله ثقلت ، وفي

بعضهم كلام لا يضر .

والثاني أنا نرجح رواية مطر بحديث عثمان . وجواب آخر وهو أنه يحتمل أن يكون ابن عباس رضي الله عنهما أراد بقوله وهو محرم أي في الحرم كما يقال متهم منجد لمن دخل تهامة ونجدا. (١)

قال الشاعر :قتلوا ابن عفان الخليفة محرما فدعا فلم أر مثله مخذولا. (٢)  
ومعلوم أن عثمان لم يكن محرما بالحج لأنه كان قاطنا بالمدينة فسماه محرما .  
وجواب آخر وهو أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يذهب إلى أن من قلده هديه صار (بذلك محرما) (٣) فيحتمل أن يكون قد رأى النبي ﷺ قلده هديه بالمدينة وعقد على ميمونة رضي الله عنها في تلك الحال فسماه محرما بتقليد الهدي (٤) .

---

(١) انظر شرح مسلم للنووي ١٩٤/٩ وقال : ومنه البيت المشهور فذكر هذا البيت .

(٢) هذا البيت للراعي النميري . انظر جمهرة اللغة ١٤٢/٢-١٤٣ ، وتذيب اللغة ٤٥/٥ ،  
والصاحح ١٨٩٧/٥ .

(٣) في ط : محرما بذلك

(٤) الحاوي الكبير ١٢٥/٤

وجواب آخر ذكره بعض أصحابنا <sup>(١)</sup> وهو [أنه] <sup>(٢)</sup> يحتمل أن يكون صلى الله عليه / <sup>(٣)</sup> وسلم مخصوصا بجواز التزويج في حالة الإحرام دون الأمة كما جاز تزوج النساء من غير عدد / <sup>(٤)</sup> ولا مهر ولا شهود وأمثال ذلك مما خص به. وجواب آخر وهو أن سعيد بن المسيب قال وهم ابن عباس في هذا الخير <sup>(٥)</sup> ، وعند أبي حنيفة إذا طعن بعض السلف في خير الواحد لم يصح (العمل) <sup>(٦)</sup> به ؛ ولهذا قال : خير القسامة <sup>(٧)</sup> طعن فيه عمرو بن شعيب فقال :

<sup>(١)</sup> ومنهم أبو الطيب بن سلمة . انظر الحاوي الكبير ١٢٤/٤ ؛ والمجموع ٣٠٤/٧ وقال : الأصح عند أصحابنا أن للنبى صلى الله عليه وسلم أن يتزوج في حال الإحرام .

<sup>(٢)</sup> ساقطة من أ و ب

<sup>(٣)</sup> نهاية ل ٢٧٠ من ب

<sup>(٤)</sup> نهاية ل ٢٣٦ من أ

<sup>(٥)</sup> أخرجه أبو داود ٤٢٤/٢ رقم ١٨٤٥ ؛ والشافعي في الأم ١١٥/٥ عن إسماعيل بن أمية عن رجل عن سعيد بن المسيب . وفي رواية الشافعي عن إسماعيل بن أمية عن ابن المسيب قال : وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم . وهذا لفظ أبي داود .

<sup>(٦)</sup> في ط : الاحتجاج

<sup>(٧)</sup> خير القسامة رواه البخاري مع الفتح ٥٥٢/١٠ ، رقم ٦١٤٢ ، ٦١٤٣ ؛ ومسلم ١٢٩٢/٣ رقم ١ (١٦٦٩) عن بُشير بن يسار مولى الأنصار عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنثة أنهما حدثاه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود أتيا خبير فتفرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحبيصة ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فتكلموا في أمر صاحبهم فبدأ عبد الرحمن وكان أصغر القوم فقال : النبي صلى الله عليه وسلم : «كبر الكُبر» . قال يحيى : ليلي الكلام الأكبر فتكلموا في أمر صاحبهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «أتستحقون قتيلكم» أو قال : «صاحبكم بأيمان خمسين منكم» ؟ قالوا : يا رسول الله أمر لم نره ؟ قال : «فتبرؤكم يهود في أيمان خمسين منهم» ؟ قالوا : يا رسول الله قوم كفار . فوادهم رسول

وهم سهل بن أبي حثمة <sup>(١)</sup> في روايته أن النبي ﷺ قال للأنصار: «أحلفوا» على شيء لم يروه <sup>(٢)</sup>. فجعل هذا أبو حنيفة علة في ترك العمل به <sup>(٣)</sup>.  
 وجواب آخر وهو أنه قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من وجوه أن النبي ﷺ تزوج ميمونة رضي الله عنها وهو حلال <sup>(٤)</sup>. [فمن ذلك رواية أبي رافع قال نكح رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال] <sup>(٥)</sup> وكنت السفير بينهما <sup>(٦)</sup> وروى

---

الله صلى الله عليه وسلم من قبله . قال سهل : فأدركت ناقة من تلك الإبل فدخلت مربدا لهم فركضتني برجلها . قال الليث : حدثني يحيى عن بشير عن سهل قال يحيى : حسبت أنه قال : مع رافع بن خديج . وقال ابن عينة حدثنا يحيى عن بشير عن سهيل وحده .

<sup>(١)</sup> سهل بن أبي حثمة بن ساعدة بن عامر بن عدي ، الأنصاري ، الأوسي اختلف في اسم أبيه ف قيل : عبد الله ، وقيل : عامر . كان لسهل عند موت النبي صلى الله عليه وسلم سبع سنين أو ثمان سنين ، وقد حدث عنه بأحاديث . توفي في أول خلافة معاوية . انظر ترجمته في أسد الغابة ٣١٦/٢ ؛ والإصابة ٨٦/٢ .

<sup>(٢)</sup> لم أجد قول عمرو بن شعيب هذا .

<sup>(٣)</sup> مذهب الحنفية أن إيمان القسامة تكون في جانب المدعى عليهم فيحلف خمسون من أهل المحلة التي وجد فيها القتل أنهم ما قتلوه ولا علموا له قاتلا وإذا حلفوا يغرمون الدية . انظر بدائع الصنائع ٣٥٢/٦ .

<sup>(٤)</sup> تقدم تخريجه في ص ٢٤٨ من طريق مطر الوراق عن عكرمة عنه . ولم أجد طريقا أخرى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالا .

<sup>(٥)</sup> ما بين المعقوفين ساقط من ط

<sup>(٦)</sup> سياقي تخريجه في ص ٥٣ - ١



يزيد بن الأصم<sup>(١)</sup> — وهو ابن أخت ميمونة — [عن ميمونة]<sup>(٢)</sup> رضي الله عنها

قالت : تزوجني رسول الله ﷺ بسرف<sup>(٣)</sup> ونحن حلالان<sup>(٤)</sup>.

(وروت)<sup>(٥)</sup> صفية بنت شيبة<sup>(٦)</sup> أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال وبني

بها وهو حلال<sup>(٧)</sup>.

---

(١) يزيد بن الأصم ، واسمه عمرو بن عبيد بن معاوية البكائي بفتح الموحدة والتشديد ، أبو عوف ، كوفي نزل الرقة ، وهو ابن أخت ميمونة أم المؤمنين ، يقال : له رؤية ، ولا يثبت ، وهو ثقة . ملكت سنة ثلاث ومائة . التقريب ٣٢٠/٢

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) سرف — بكسر الراء — موضع من مكة على عشرة أميال وقيل : أقل ، وأكثر . النهاية ٣٦٢/٢ .

(٤) أخرجه مسلم ١٠٣٢/٢ رقم ٤٨ ( ١٤١١ ) ، وأبو داود ٤٢٢/٢ — ٤٢٣ ، رقم : ١٨٤٣ ؛ وأحمد ٣٣٣/٦ ، ٣٣٥ ؛ والدارقطني ٢٦٢/٣ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٠/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٠/٧ واللفظ الذي ساقه المصنف قريب من لفظ أبي داود .

(٥) في ط : وبدت

(٦) صفية بنت شيبة بن عثمان العبدرية ، مختلف في صحبتها ، وأكد الحافظ أن لها رؤية ، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين . انظر ترجمتها في الإصابة ٣٤٨/٤ ؛ وأسد الغابة ١٧٢/٦ ؛ والثقات لابن حبان ٣٨٦/٤ .

(٧) رواه النسائي في السنن الكبرى ٢٨٨/٣ ، رقم ٥٤٠٣ ؛ وابن سعد في الطبقات ١٣٣/٨ ؛ وابن عبد البر في الاستذكار ٢٦٤/١١ ؛ والطبراني ٣٢٤/٢٤ رقم ٨١٤ وكذلك في الأوسط ١٩/٢ ، رقم : ١٠٩١ عن ميمون بن مهران عنها . قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٨/٤ : رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، ورجال الكبير رجال الصحيح .

وروى سليمان بن يسار أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال وكان

السفير بينهما أبو رافع (١) والعباس (٢) (٣).

(١) هو أبو رافع القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال: اسمه إبراهيم ، ويقال: أسلم ، وقيل: سنان ، وقيل: يسار ، وقيل: عبد الرحمن وقيل: قرمان ، وقيل: يزيد ، وقيل: ثابت ، وقيل: هرمز . قال ابن عبد البر: أشهر ما قيل في اسمه: أسلم . قيل: كان مولى العباس بن عبد المطلب فوهبه للنبي صلى الله عليه وسلم فأعتقه لما بشره بإسلام العباس . شهد أحدا وما بعدها ، مات بالمدينة قبل موت عثمان ييسر وقيل بعده . الإصابة ٦٧/٤ ، والاستيعاب ١٦٥٦/٤ ، ١٦٥٧ .

(٢) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بستين ، شهد بدرا مع المشركين مكرها فأسر فافتدى نفسه ، وعقيل بن أبي طالب ، ورجع إلى مكة ، ويقال: إنه أسلم وكنم من قومه ذلك ، وصار يكتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم الأخبار ثم هاجر قبل الفتح بقليل وشهد الفتح وثبت يوم حنين ، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين . الإصابة ٢٧١/٢ .

(٣) رواه مالك ٣٢٠/١ رقم ٧٩٤ عن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع ورجلا من الأنصار فزواجه ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج . وضعفه الألباني في إرواء الغليل ٢٥٢/٦ وقال: وهذا إسناد صحيح ولكنه مرسل .

وهذا المرسل وصله الترمذي ٢٠٠/٣ ، رقم ٨٤١ ؛ وأحمد ٣٩٢/٦ — ٣٩٣ ؛ والدارمي ٣٨/٢ ؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٠/٢ من طريق مطر الوراق عن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع قال: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت الرسول بينهما .

قال الترمذي: هذا حديث حسن ولا نعلم أحدا أسنده غير حماد بن زيد عن مطر الوراق عن ربيعة .. ورواه مالك مرسلا ، قال: ورواه أيضا سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلا .

وأنكر ابن عبد البر في التمهيد ١٥١/٣ على مطر في وصله لهذا الخبر ، وقال: إنه غلط من مطر . وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٥٣/٦ فمثله لا يعتد بوصله إذا لم يخالف فكيف إذا خالف ؟ فكيف إذا كان من خالفه هو الإمام مالك .

والأخذ بما رويناه أولى من وجوه : أحدها : أنه أكثر رواة . والثاني : أن ميمونة التي عقد عليها روت ذلك وهي أعلم بشأنها من غيرها.<sup>(١)</sup> والثالث : أن أبا رافع رضي الله عنه تولى القصة وأخبر بها ، فقوله أولى من قول من لم يتول القصة<sup>(٢)</sup> . والرابع : أن ابن عباس كان طفلا في ذلك الوقت ، ويقال : كان له ست سنين ؛ لأن هذه القصة كانت في سنة ست<sup>(٣)</sup> ، ورواها كانوا بالغين .  
فإن قالوا : لا حجة في رواية يزيد بن الأصم لأن الزهري ذكر لعمر بن دينار حديثه فقال أنترك قول ابن عباس لقول أعرابي بوال علي (عقبه)<sup>(٤)</sup> فسكت الزهري.<sup>(٥)</sup>

---

ورواه الإمام أحمد ٢٧٠/١ ، ٢٧١ بسند فيه الحجاج بن أرطاة ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب ميمونة بنت الحارث فجعلت أمرها إلى العباس فزوجها النبي صلى الله عليه وسلم . وروى الحاكم ٣٠/٤ — ٣١ عن ابن شهاب نحوه مرسلا .

(١) المجموع ٣٠٤/٧ .

(٢) انظر شرح العمدة ١٩٤/٢ ؛ والمغني ١٦٤/٥

(٣) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة ١٩٤/٢ كان إذ ذاك صبيا له نحو من عشر سنين ، وقد يخفى على من هذا سنه تفاصيل الأمور التي جرت في زمنه .. إلخ وانظر أيضا الحاوي الكبير ١٢٥/٤ .

(٤) في ط : عقبه

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٦٩/٢ ؛ والشافعي في مسنده — ترتيب المسند — ٣١٨/١ رقم ٨٣١ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٦٦/٥ .

قال الطحاوي ٢٧٠/٢ حديث يزيد بن الأصم ضعفه عمرو بن دينار في خطابه للزهري ، وترك الزهري الإنكار عليه ، وأخرجه من أهل العلم ، وجعله أعرابيا بوالا ، وهم يضعفون الرجل بأقل من هذا الكلام بكلام من هو أقل من عمرو بن دينار والزهري فكيف وقد أجمعوا جميعا على الكلام بما ذكرنا في يزيد بن الأصم .

والجواب أن هذا لا يقدر في الحديث لأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أعرابا يبولون ويتغوطون <sup>(١)</sup>. فإن قيل في حديث ابن عباس زيادة وهو إثبات النكاح في حالة نفاه فيها غيره فالأخذ بما أولى. فالجواب أن مثل ذلك في حديثنا وهو أن النبي ﷺ نكح (حلالا) <sup>(٢)</sup> ثم أحرم بعد ذلك فابن عباس خفي عليه الابتداء وبأن له استدامة النكاح فظن أنه ابتداء به في تلك الحال.

فإن قيل: في خبركم / <sup>(٣)</sup> أن / <sup>(٤)</sup> النبي ﷺ تزوجها بسرف <sup>(٥)</sup>، وسرف قريبة من مكة ولا يجوز أن يكون النبي ﷺ في ذلك الموضع غير محرم لأن الميقات دونه. والجواب أنه يحتمل أن يكون النبي ﷺ كان حال العقد بالمدينة حلالا وقد بعث العباس وأبا رافع رضي الله عنهما فعقدا عليه بسرف. وجواب آخر وهو أنه يحتمل أن تكون هذه القصة قبل أن تشرع المواقيت لأنها كانت في سنة ست وقد (اعتمر) <sup>(٦)</sup> النبي ﷺ عمرة القضية في سنة سبع وفتح مكة في سنة ثمان وخرج منها إلى حنين في شوال ورجع فاعتمر من الجعرانة وهذا يدل على أن المواقيت شرعت بعد ذلك لأن رسول الله ﷺ جاوز الميقات عام الفتح غير محرم.

---

(١) قال البيهقي في معرفة السنن ٣٦/٤ هذا الذي ذكره عمرو بن دينار لا يوجب طعنا في روايته ، ولو كان مطعوناً في الرواية لما احتج به ابن شهاب الزهري إنما قصد عمرو بن دينار بما قال : ترجيح رواية ابن عباس على رواية يزيد بن الأصم .

(٢) في أ : حلالا .

(٣) نهاية ل ١٨٤ من ط

(٤) نهاية ل ٢٧١ من ب

(٥) راجع ص ١٠٥٥

(٦) في ط : اعصر

وأما الجواب عن قولهم : الإحرام حالة يجوز فيها عقد البيع فجاز فيها عقد  
النكاح كحالة الإحلال فهو أنه (لا يمتنع) <sup>(١)</sup> أن تتساوى الحالتان في عقد البيع  
وتختلف في عقد النكاح [كما أن الأمة المعتدة يجوز عقد البيع عليها دون عقد  
[النكاح] <sup>(٢)</sup>] ولا يجوز اعتبار حالة الإحرام بحالة الإحلال كما لا يجوز  
ذلك في شراء الصيد ثم المعنى في الأصل أنه في حالة الإحلال يجوز له التطيب  
ولبس المخيط ولا يحرم عليه الوطء فلم (يحرم) <sup>(٤)</sup> عليه العقد وفي حالة الإحرام  
بخلافه فافترقا.

وأما الجواب عن قولهم : عقد يملك به البضع فلم يمنع منه الإحرام كشراء  
الجواري فهو أن قولهم يملك به البضع (لا يصح) <sup>(٥)</sup> على أصلهم لأن العقد  
عندهم يستباح به البضع.

ثم المعنى في شراء الجواري أن القصد منه (التملك) <sup>(٦)</sup> للرقبة فلذلك لم يمنع  
منه الإحرام وليس كذلك في مسألتنا فإن القصد من العقد الوطء والإحرام يمنع  
منه فلهذا المعنى فرقنا بينهما .

---

(١) في أ و ب : يمنع

(٢) ساقطة من ب

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٤) في أ و ب : يجوز

(٥) في أ : لا يصلح

(٦) في ط : التملك

وأما الجواب عن قياسهم على الرجعة فهو أنه لا يجوز اعتبار العقد بالرجعة ؛ لأن الرجعة أخف حكما [وهو]<sup>(١)</sup> بمنزلة الاستدامة يدل على ذلك أنها لا تفتقر إلى تحديد مهر ولا إلى شهود وأن العبد يراجع بغير إذن سيده<sup>(٢)</sup> وابتداء العقد بخلاف ذلك كله . قالوا لو كانت الرجعة بمنزلة الاستدامة لصح فعلها في حال الردة .

والجواب أن الردة تمنع الاستدامة كما تمنع الابتداء وإذا لم يسلم حتى انقضت عدتها (تبينا) <sup>(٣)</sup> أن البينة حصلت من حين ابتداء الردة فلم يلزم ما ذكره .  
وأما الجواب عن قولهم من جاز أن يكون شاهدا جاز أن يكون قابلا وموجبا أصله الحلال . فهو أن أبا سعيد/<sup>(٤)</sup> الإصطخري من أصحابنا قال : لا يجوز للمحرم أن يكون شاهدا <sup>(٥)</sup> . فعلى هذا لا نسلم ما ذكره وإن سلمنا فلا يمتنع أن يكون شاهدا ولا يجوز أن يكون عاقدا كما قلنا في شراء الصيد فإنه يجوز للمحرم أن يكون شاهدا فيه ولا يجوز أن يكون عاقدا له <sup>(٦)</sup> ، فكذلك يجوز للمسلم أن يشهد في نكاح الكافر ولا يجوز له أن يعقده .

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) المذهب مع المجموع ٢٩٧/٧ .

(٣) في أ : يتبينان

(٤) نهاية ل ٢٧٢ من ب

(٥) الحاوي الكبير ١٢٦/٤ ؛ وحلية العلماء ٢٩٤/٣

(٦) المذهب والمجموع ٣٢٤/٧ ، ٣٢٦ .

ولأن الشاهد لا صنع له في العقد والقابل والموجب يتعين كل واحد منهما  
فبان الفرق من هذا الوجه.

وأما الجواب / <sup>(١)</sup> عن قياسهم على ولاية الحكم فهو أن بين أصحابنا خلافا في  
ذلك فقال بعضهم : لا يجوز للإمام أن يعقد النكاح وهو محرم ؛ فعلى هذا سقط  
الكلام .

ومنهم من قال : يجوز ذلك <sup>(٢)</sup> ؛ فعلى هذا نقول الولاية العامة أقوى وأكد  
من ولاية النسب بدليل أن للحاكم أن يزوج الكافرة ولا يجوز ذلك لنسبيها  
المسلم. <sup>(٣)</sup> ولأننا لو قلنا لا يجوز للإمام العقد في حالة الإحرام <sup>(٤)</sup> لوجب أن يحرم  
ذلك أيضا على خلفائه ومن هو وال من قبله ويؤدي إلى إيقاف الأحكام وهذا  
المعنى (لا يوجد) <sup>(٥)</sup> في ولاية النسب فبان الفرق وإذا ثبت هذا صح ما قلناه  
والله أعلم [بالصواب] <sup>(٦)</sup>.

---

(١) نهاية ل ٢٣٧ من أ

(٢) والأصح من الوجهين أنه لا يجوز له ذلك . انظر الحاشوي الكبير ١٢٦/٤ ، ١٢٧ ؛ والمذهب  
والمجموع ٢٩٦/٧ ، ٢٩٧ .

(٣) الحاشوي الكبير ١٢٦/٤ ؛ والمذهب مع المجموع ٢٩٦/٧ .

(٤) نهاية ل ١٨٥ من ط

(٥) في أ و ب : لا يجوز حد

(٦) ساقطة من ط

مسألة: ذكرها الشافعي رحمه الله في الأم <sup>(١)</sup> إذا أحرم رجل بالحج أو العمرة إحراما فاسدا ثم تزوج في إحرامه كان النكاح باطلا؛ لأن الإحرام ينعقد مع الفساد كما ينعقد مع الصحة ويتعلق به جميع محظورات الحج وقد ثبت أن النكاح في الإحرام الصحيح باطل فكذلك في الإحرام الفاسد .

فصل: إذا تزوج المحرم فنكاحه فاسد ويفرق بينهما (بفرقة) <sup>(٢)</sup> الأبدان من

غير طلاق. <sup>(٣)</sup>

وقال مالك وأحمد بن حنبل : يجب أن يطلقها. <sup>(٤)</sup>

واحتج من نصرهما أن في تطليقه إياها احتياطا للفرج فلزمه فعله لتحل

(للأزواج) <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> ١١٦/٥

<sup>(٢)</sup> في أ : فرقة

<sup>(٣)</sup> انظر الأم ١١٦/٥ ؛ والحاوي الكبير ١٢٦/٤ .

<sup>(٤)</sup> انظر قول مالك في المدونة ١٨٥/٢ ، ومنسك خليل ص ٥٣ ؛ وعقد الجواهر ٤٢٩/١ ؛ وأما قول أحمد فقد نقل في المغني ١٦٤/٥ ، ١٦٥ ؛ والشرح الكبير ٣٢٩/٨ عن القاضي أنه قال : يفرق بينهما بطلقة ، وهكذا كل نكاح مختلف فيه . قال ابن قدامة : قال أحمد في رواية أبي طالب : إذا تزوجت بغير ولي لم يكن للولي أن يزوجه من غيره حتى يطلق .

<sup>(٥)</sup> في أ : الأزواج

<sup>(٦)</sup> الشرح الكبير ٣٢٩/٨



ودليلنا هو أن (العقد) <sup>(١)</sup> الفاسد إذا لم ينعقد فإنه لا يحتاج في إزالته إلى  
الفسخ أصل ذلك البيع الفاسد والصلاة الفاسدة <sup>(٢)</sup> ولا يلزم على هذا عقد  
الإحرام لأنه ينعقد مع الفساد ولأن هذه المرأة لا يصح (له) <sup>(٣)</sup> مخالعتها ولا يقع  
منه طلاقها أصله الأجنبية.  
ولأن هذا العقد لا يخلو إما أن يكون صحيحا أو فاسدا، فإن كان فاسدا فلا  
معنى لإلزام الزوج الطلاق فيه وإن كان صحيحا فلا معنى لإلزامه الطلاق فيه <sup>(٤)</sup>.  
فأما الجواب عن قولهم : فيه احتياط للفروج فهو أن ذلك يبطل / <sup>(٥)</sup> بالبيع  
الفاقد فإن من الناس من قال ينعقد مع الفساد ومع ذلك فإن إزالته لا يحتاج إلى  
الفسخ فصح ما قلناه والله أعلم .

---

(١) في أ : العاقد

(٢) المجموع ٣٠٤/٧

(٣) في أ و ب : لها

(٤) الحاوي الكبير ١٢٦/٤ .

(٥) نهاية ل ٢٧٣ من ب

مسألة : قال الشافعي رحمه الله : فإن نكح أو أنكح فالنكاح فاسد. (١)

وهذا كما قال ، إذا كان (المزوج) (٢) ، أو المـزوج ، أو المنكوحه ، أو الوكيل محرما فالنكاح باطل (٣) ؛ لقول النبي ﷺ « لا ينكح المحرم ولا ينكح » (٤) . وكل واحد من هؤلاء لا يخلوا من أن يكون ناكحا [أو منكحا] (٥) وأيهما كان فإن النكاح فاسد لأجله .

فرع : إذا وكل وكيلا أن يزوجه وهما حلالان فزوجه الولي وهما محرمان (أو أحدهما) (٦) فالنكاح باطل . ولو كانا في حال التوكيل محرمين فزوجه وهما حلالان صح النكاح اعتبارا بحالة العقد في الموضعين (٧) .  
فإن قيل : إلا أنه إذا وكله وهما محرمان فزوجه وهما محلان فالوكالة باطلة ولا يجوز للوكيل التصرف . فالجواب أن التصرف جائز وإن كانت الوكالة باطلة (٨) .

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٢) في ب و ط : المتزوج

(٣) انظر الأم ١١٦/٥ ؛ والحاوي الكبير ١٢٦/٤ ؛ والإيضاح ص ١٦٧

(٤) تقدم تخريجه في ص ١٠٣٨

(٥) ساقطة من أ و ب

(٦) في أ : لو أحدهما

(٧) انظر الحاوي الكبير ١٢٦/٤ ؛ والمجموع ٢٩٩/٧ ؛ وحاشية ابن حجر الهيتمي على الإيضاح ص

١٩٤

(٨) المجموع ٢٩٩/٧

يدل على ذلك أن الشافعي قال في كتاب الرهن <sup>(١)</sup> إذا رهن رهنا ووكل رجلا في بيعه على أن له عشر ثمنه فإن التصرف في البيع جائز وله أجرة المثل وقد بطلت الوكالة بالشرط الفاسد.

فإن قيل لو وكل صبي رجلا ثم بلغ الصبي فإنه لا يجوز للوكيل التصرف فلألا كان في مسألتنا مثله ؟ . فالجواب أن الصبي ليس من أهل الإذن [بحال والمحرم من أهل الإذن] <sup>(٢)</sup> فلذلك فرقنا بينهما .

فصل: إذا اختلف الزوجان فقالت الزوجة نكحتني في حال الإحرام وقال الزوج لا بل نكحتك في حال الإحلال فإن القول قوله مع يمينه <sup>(٣)</sup>، وإنما كان كذلك لأن المرأة تدعي فساد العقد والزوج يدعي صحته، والأصل الصحة؛ فلذلك كان القول قوله مع يمينه .

فإن كانت المسألة بخلاف ذلك وقال الزوج نكحتك في حال الإحرام وقالت هي: لا بل نكحتني في حال الإحلال فإن القول قوله من غير يمين؛ لأنه معترف بتحريمها عليه وهو ممن يصح أن يحرمها فإن كان دخل بها لزمه المهر بكماله وإن

---

(١) لم أقف على هذه المسألة في كتاب الرهن من الأم

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٣) المجموع ٣٠١/٧ ؛ وحاشية ابن حجر الهيتمي على الإيضاح ص ١٩٤ .

كان لم يدخل بها لزمه نصف المهر <sup>(١)</sup> وصار ذلك بمثابة ما لو قال لزوجته أنت أختي فقالت لست بأختك فإن القول قوله (من) <sup>(٢)</sup> غير يمين ويلزمه المهر بكماله إن كان [قد] <sup>(٣)</sup> دخل بها ونصف المهر إن كان لم يدخل بها.

فصل: يجوز للمحرم أن يكون شاهداً في نكاح المحلين. نص الشافعي على ذلك في الأم <sup>(٤)</sup> وعليه عامة أصحابنا. <sup>(٥)</sup> / <sup>(٦)</sup> وقال أبو سعيد الإصطخري: لا يجوز ذلك. <sup>(٧)</sup> واحتج بما روي عن رسول الله ﷺ قال: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يشهد ذلك». <sup>(٨)</sup>

(١) المجموع ٣٠١/٧؛ وحاشية ابن حجر الهيتمي على الإيضاح ص ١٩٤

(٢) في أ: مع

(٣) ساقطة من أ و ب

(٤) ١١٦/٥

(٥) انظر الحاوي الكبير ١٢٦/٤؛ وحلية العلماء ٢٩٤/٣؛ والإيضاح مع حاشية الهيتمي ص ١٩٥

(٦) نهاية ل ٢٧٤ من ب

(٧) الحاوي الكبير ١٢٦/٤؛ وحلية العلماء ٢٩٤/٣

(٨) تقدم تخريجه قوله: «لا ينكح المحرم ولا ينكح» في ص ٣٨٨ وأما قوله: ولا يشهد ذلك. فلم أجده، قال النووي في المجموع ٢٩٨/٧: أجاب الأصحاب عن الرواية بأنها غير ثابتة. وقال الحافظ في التلخيص الحبير ٣٣٥/٣: وبهذا جزم ابن الرفعة، والظاهر أن الذي زادها من الفقهاء أخذها استنباطاً من فعل أبان بن عثمان لما امتنع من حضور العقد فليتأمل.

لأن الشهادة أحد شروط /<sup>(١)</sup>النكاح فلم يصح مع الإحرام أصله من القبول والإيجاب.

ودليلنا قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي [مرشد] <sup>(٢)</sup> وشاهدين» <sup>(٣)</sup>. ولم يفصل فهو على عمومته، ولأن من جاز أن يكون شاهداً في بيع الصيد جاز أن يكون شاهداً في عقد النكاح أصله الحلال. فأما الجواب عن الحديث فهو أن القاضي أبا حامد قال معناه أن من شهد عقد المحرمين النكاح فلا يجوز أن (يتحمل) <sup>(٤)</sup> تلك الشهادة (ويؤديها) <sup>(٥)</sup> لأن العقد باطل. وقال غيره من أصحابنا معناه أن المحرم لا يجوز له أن يشهد عقد النكاح على المحرمين ولا أن يحضره لكونه محرماً باطلاً. وإذا احتمل الخبر ما ذكرناه فلا حجة له فيه.

---

(١) نهاية ل ١٨٦ من ط

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) أخرجه الشافعي في الأم ٣٥/٥؛ والبيهقي في السنن الكبرى ١١٢/٧، ١٢٤ من طريق مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد. ورواه الطبراني في الأوسط ١٦٧/١ رقم ٥٢١ عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير مرفوعاً.

قال في مجمع الزوائد ٢٨٦/٤ رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح.

(٤) في أ و ب: يحمل

(٥) في ط: ويوجبها

وأما الجواب عن قياسه الشاهد على القابل والموجب فهو أن ذلك باطل بشراء الصيد فإن / (١) المحرم يجوز أن يكون شاهدا فيه ، ولا يجوز أن يكون قابلا ولا موجبا . والمعنى في الأصل أن القابل والموجب لكل واحد منهما في العقد صنع وكل واحد منهما يتعين وليس كذلك الشاهد فإنه لا صنع له في العقد ولا يتعين فبان الفرق بينهما .

فصل : فأما الحاكم إذا أحرم بالحج هل يجوز له عقد النكاح أم لا ؟ اختلف أصحابنا في ذلك على ثلاثة طرق (٢) (إحداها) (٣) : لا يجوز له عقد النكاح (٤) ؛ لعموم قوله ﷺ : « لا ينكح المحرم ولا ينكح » (٥) . ولأن المناسب لا يجوز له العقد (فكذلك) (٦) الحاكم .

والطريق الثاني : أن الحاكم يجوز له ذلك لأن ولاية الحاكم أقوى من ولاية (النسب) (٧) بدليل أن الحاكم يجوز له العقد على الكافر . ولا يجوز ذلك للمناسب المسلم .

---

(١) نهاية ل ٢٣٨ من أ

(٢) انظر الحاوي الكبير ١٢٦/٤ ، ١٢٧ ؛ وحلية العلماء ٢٩٣/٣ ؛ والمهذب والمجموع ٢٩٦/٧ ، ٢٩٧ .

(٣) في ط : إحداهما

(٤) وهو الأصح . انظر المجموع ٢٩٧/٧

(٥) تقدم تخريجه في ص ١٠٣٨

(٦) في ط : وكذلك

(٧) في ط : المناسب

والطريق الثالث: (أن الحاكم إن كان) <sup>(١)</sup> هو الإمام جاز له العقد وإن كان الإمام غيره لم يجوز، وإنما كان كذلك لأننا لو قلنا لا يجوز للإمام العقد في حال الإحرام لوجب أن يمنع ذلك القضاة الذين يخلفونه وأدى ذلك إلى وقوف الأحكام فلذلك لم يمنع منه وهذا المعنى لا يوجد في منع من هو دون الإمام فبان الفرق بينهما والله أعلم [بالصواب] <sup>(٢)</sup>.

فصل: يكره أن يخطب المحرمة ولا يحرم ذلك فلو خطبها رجل في حال الإحرام وعقد عليها النكاح إذا حلت جاز. <sup>(٣)</sup> والفرق بينها وبين المعتدة حيث قلنا تحرم خطبتها / <sup>(٤)</sup> في حال العدة (هو) <sup>(٥)</sup> أن المعتدة لا يؤمن أن تحملها شهوتها للأزواج على أن تخبر بانقضاء عدتها ولم تنقض <sup>(٦)</sup> وليس كذلك المحرمة فإن الإحرام أمر ظاهر (ومدته) <sup>(٧)</sup> معلومة فلا يمكن أن تخبر بتحللها قبل وقته.

فرع: إذا أحرم رجل وله عبد فأذن له في التزويج فإن أبا الحسن بن المرزبان حكى عن أبي الحسين بن القطان أن الإذن باطل ولا يصح تزويج العبد قال والعلة

---

(١) في ب: إن كان الحاكم ، وفي ط: إن الحاكم إذا كان

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) انظر الأم ١١٦/٥ ؛ والحاوي الكبير ١٢٧/٤ ؛ والتنبيه ص ٧٢ .

(٤) نهاية ل ٢٧٥ من ب

(٥) في أ و ب : وهو

(٦) الحاوي الكبير ١٢٧/٤

(٧) في ط : ومدة

في ذلك أن العبد لا يجوز له التزويج إلا بإذن سيده والسيد في حال الإحرام لا يجوز [له] <sup>(١)</sup> أن يتزوج ولا أن يزوج فلم يصح إذنه . قيل لابن القطان فالحرمة إذا كان لها عبد فأذنت له في التزويج فقال لا يجوز وهي مثل المحرم سواء . قال ابن المرزبان في هاتين المسألتين عندي نظر . <sup>(٢)</sup>

فرع: <sup>(٣)</sup> حكى ابن القطان أن منصور بن إسماعيل الفقيه <sup>(٤)</sup> قال في كتاب المستعمل : إذا وكل المحرم رجلا في أن يزوجه إذا حل من إحرامه صح ذلك ولو وكل رجل رجلا في أن يزوجه إذا طلق إحدى أربع نسوة عنده أو إذا طلق فلان زوجته أن يزوجه بها لم يصح التوكيل قال والفرق بين هذه المسألة ومسألة المحرم أن وكيل المحرم ليس بينه وبين العقد مانع سوى الإحرام ومدته معلومة وغايته معروفة فلذلك صح توكيله ، وفي المسألتين الأخريين بينه وبين العقد مدة لا غاية لها تعرف فلذلك لم يصح التوكيل . قال ابن القطان ولا فرق بين المسائل عندي إما أن يصح التوكيل في الجميع أو لا يصح والله أعلم بالصواب .

---

(١) ساقطة من أ و ب

(٢) نقل الشاشي القفال في حلية العلماء ٢٩٥/٣ هذا الفرع عن المصنف ثم قال : وعندي أنه يجب أن يصح في الجميع ؛ لأن العبد يعقد لنفسه ، والمحرم ليس بعاقد ولا نائب عن العاقد فلا تعلق له بالنكاح . ونقل النووي في المجموع ٣٠٠/٧ هذا الفرع عن المصنف ثم : وحكى الدارمي كلام ابن القطان ثم قال : ويحتمل عندي الجواز في المسألتين .

(٣) انظر هذا الفرع أيضا في حلية العلماء ٢٩٤/٣ ؛ والمجموع ٣٠٠/٧ ، ٣٠١ .

(٤) منصور بن إسماعيل بن عمرو أبو الحسن التيمي الضريير ، الفقيه الشاعر المصري له مصنفات حسان في المذهب منها الواجب والمستعمل والمسافر والهداية وغير ذلك ، توفي سنة ست وثلاثمائة . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢٨٩/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣٨/١٤ وتهذيب الأسماء واللغات ١١٥/٢



مسألة : قال الشافعي رحمه الله : ولا بأس أن يراجع امرأته إذا طلقها طلاقاً ما لم

تنقض العدة. (١)

وهذا كما قال المحرم يجوز له أن يراجع / (٢) امرأته إذا كان طلقها طلاقاً أو

طلقتين (٣).

وقال أحمد بن حنبل : لا يجوز له ذلك وإن (راجع) (٤) لم تصح الرجعة (٥).

واحتج من نصره بأن الرجعة معنى يقصد به استباحة البضع فوجب (أن يمنع

النكاح منه الإحرام لعقده) (٦).

ودليلنا هو أن الرجعة استدامة عقد النكاح فلم يمنع منها الإحرام

كما لو [لم] (٧) يكن طلق .

---

(١) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٢) نهاية ل ١٨٧ من ط .

(٣) انظر الأم ١١٦/٥ ؛ والحاوي الكبير ١٢٧/٤

(٤) في أ و ب : صالح

(٥) هذه الرواية عن الإمام أحمد نقلها الجماعة عنه ، ونصرها القاضي وأصحابه قال الزركشي هي

الأشهر عن أحمد ، وقال ابن عقيل : لا يصح على المشهور ، والمذهب أنه لا بأس بالرجعة وأنها

تصح . انظر المقنع والإنصاف ، والشرح الكبير ٣٢٤/٨ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، والكافي

٤٠٢/١

(٦) هكذا في النسخ الثلاثة ، ولعل صحة العبارة : أن يمنع منه الإحرام كالنكاح . وفي الكافي ٤٠٢/١ ؛

والشرح الكبير ٣٢٩ / ٨ : لأنه عقد وضع لإباحة البضع ، أشبه النكاح .

(٧) ساقطة من أ

والذي يدل على أنها استدامة عقد النكاح أنها لا تفتقر إلى تحديد المهر ولا إلى ولي وشهود وأن العبد يراجع بغير إذن سيده والسفيه يراجع بغير إذن وليه<sup>(١)</sup>، واستئناف العقد بخلاف ذلك كله<sup>(٢)</sup>. ولأن كل عقد لا يفتقر [فيه]<sup>(٣)</sup> إلى ولي وشهود فإن الإحرام لا يمنع منه أصله عقد البيع .  
فأما الجواب عن قولهم معنى يقصد به استباحة البضع فهو أنه غير مسلم لأن الرجعة استدامة عقد<sup>(٤)</sup> النكاح بدليل ما ذكرناه. ثم المعنى في الأصل أن عقد النكاح يفتقر إلى ولي وشهود وتحديد مهر ولا يصح من العبد بغير إذن سيده ولا من السفيه بغير إذن وليه وفي مسألتنا بخلاف ذلك كله فبان الفرق بينهما.

---

(١) ينظر المذهب ٣٧٧/٤ ؛ والمنهاج ومغني المحتاج ٣/٣٣٦ ؛ وروضة الطالبين ٨/٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) يحتاج عقد النكاح إلى ولي ، وشهود ، ومهر ، وإذن ولي السفيه ، وسيد العبد . انظر المذهب ٤/١١٨ ، ١٣٦ ، ٢٠٠ ؛ وروضة الطالبين ٧/٩٩ .

(٣) ساقطة من ط

(٤) نهاية ل ٢٧٦ من ب

مسألة : قال : ويلبس المحرم المنطقة للنفقة. (١)

وهذا كما قال ، يجوز أن يلبس [المحرم] (٢) المنطقة (٣) ويشد بعض سيورها (٤) في بعض (فكذلك) (٥) يجوز له أن يعقد هميانه (٦) على وسطه (٧). وقال مالك : لا يجوز له ذلك (٨).

---

(١) مختصر الزني مع الأم ٧٥/٩ .

(٢) ساقطة من أ و ب

(٣) المنطقة قال الفيومي : اسم لما يسميه الناس الحياصة . وقال الفيروز آبادي : الحياصة والأصل الخواصة : سير يشد به حزام السرج . المصباح المنير ص ٦١٢ ؛ والقاموس المحيط ٣١١/٢

(٤) السيور جمع سير ، والسير من الجلد ونحوه : ما يقد منه مستطيلا . المعجم الوسيط ٤٦٧ / ١

(٥) في ط : وكذلك .

(٦) الهميان : كيس يجعل فيه النفقة ويشد على الوسط ، وجمعه هماين ، قال الأزهري : وهو معرب دخيل في كلامهم وزنه فعال وعكس بعضهم فجعل الياء أصلا والتون زائدة ، فوزانه فعلان . المصباح المنير ص ٦٤١ .

(٧) الأم ٢٢٢ / ٢ ؛ والحاوي الكبير ١٢٧ / ٤ ؛ والوجيز ١٢٤ / ١ .

(٨) مذهب مالك أنه يجوز للمحرم أن يشد المنطقة على جلده تحت إزاره لأجل نفقته ، ومتى نفذت ألقاها ، فإن شدها على إزاره ، أو لم يلقها وقد نفذت نفقته لزمته القدية . انظر الذخيرة ٣٠٦/٣ ، والإشراف ٢٢٧/١ ومختصر خليل والخرشي ٣٤٩/٢ ، والكافي ٣٨٨/١ قال الشاشي القفال في حلية العلماء ٣٠٥/٣ : وحكى القاضي أبو الطيب رحمه الله عن مالك : أنه لا يجوز له شد المنطقة ، وأصحابه حكوا جوازه .

ودليلنا ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت رخص للمحرم لبس المنطقة. (١) وإذا قال الصحابي رخص عقل منه أن رسول الله ﷺ رخص في ذلك. وعن عائشة أيضا أنها سئلت أيشد المحرم هميانه على وسطه؟ قالت نعم ويحتفظ بنفقته. (٢)

ولأنه عقد به حاجة إليه فجاز له فعله أصله عقد المئز في وسطه.

فصل : يجوز للمحرم أن يتقلد (بالسيف) (٣) (٤).

وقال مالك: لا يجوز له ذلك (٥). وقال الحسن البصري : يكره له ذلك. (٦) ودليلنا ما روى البراء بن عازب قال دخل رسول الله ﷺ وأصحابه مكة عام القضية متقلدين أسيافهم (٧).

(١) لم أجده هكذا ، وروى الإمام أحمد في العلل ٣٣٧/٢ من طريق يحيى بن سعيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : كانت عائشة رجمة الله عليها ترخص في المنطقة للمحرم ، قال يحيى : فقلت ليحيى من حدثك ؟ قال ابن أخيها القاسم .

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٥٠٨/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٦٩ / ٥ من طريق القاسم عنها أنها سئلت عن الحميان للمحرم فقالت : أوثق نفقتك في حقوك .

(٣) في أ و ب : السيف

(٤) الأم ٢ / ٢٢٢ ؛ وروضة الطالبين ١٢٧/٣

(٥) كره مالك أن يتقلد المحرم السيف إلا من ضرورة ، ولا تلزمه الفدية لذلك سواء تقلده لعسذر أو لغير عذر . انظر القوانين المقترحة ص ١٤٣ ، ومختصر خليل وشرحه الخرشي ٣٤٦/٢ .

(٦) حلية العلماء ٣ / ٣٠٥ ؛ والمغني ٥ / ١٢٨ ؛ وفتح الباري ٤ / ٧٠ .

(٧) رواه البخاري مع الفتح ٣٥٧/٥ رقم ٢٦٩٨ ؛ ومسلم ٣ / ١٤٠٩ ، ١٤١٠ رقم ٩٠ ، ٩٢ ( ١٧٨٣ ) عن البراء رضي الله عنه وفيه : وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه ثلاثة أيام ، ولا يدخلوها إلا بجلبان السلاح فسألوه ما جلبان السلاح ؟ فقال : القراب بما فيه .

ولأنه (ليس المخيط) <sup>(١)</sup> ولا (يشابه) <sup>(٢)</sup> المخيط فلم يمنع المحرم منه أصله  
الرداء يضعه على عاتقه.

فصل: يجوز للمحرم أن ينظر وجهه في المرأة <sup>(٣)</sup>. وقال مالك: لا يجوز له  
[ذلك] <sup>(٤)</sup> إلا من ضرورة. <sup>(٥)</sup> وقال عطاء الخراساني <sup>(٦)</sup> : يكره له ذلك <sup>(٧)</sup>.

---

وروى الشافعي في مسنده — ترتيب المسند — ٣١٣/١ عن إبراهيم بن يحيى عن عبد الله بن أبي بكر  
أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قدموا في عمرة القضية متقلدين السيوف وهم محرمون ،  
وهذا أقرب إلى اللفظ الذي أورده المصنف ولكنه ليس من رواية البراء بن عازب رضي الله عنه .

(١) هكذا في النسخ الثلاثة ، والصواب : ليس مخيطا

(٢) في أ : مناسبة ، وفي ب : متناسبة

(٣) في هذه المسألة قولان للشافعي أحدهما وهو الأصح ، وبه قطع الأكثرون : أنه لا يكره للمحرم أن  
ينظر وجهه في المرأة . والثاني : يكره له ذلك. انظر الحاوي الكبير ١٢٩/٤ ؛ والمجموع ٣٧٩/٧  
— ٣٨٠ .

(٤) ساقطة من أ و ب .

(٥) قال مالك : لا أحب للمحرم أن ينظر في المرأة ، فإن فعل فليستغفر الله ولا شيء عليه . قال محمد  
بن رشد الجد : إنما كره مالك له النظر في المرأة مخافة أن يرى شعنا فيصلحه ، فإذا سلم من ذلك  
فليس عليه إلا الاستغفار . انظر العتبية ، وشرحها البيان والتحصيل ٤٧٦/٣ ؛ والذخيرة ٣٤٦/٣

(٦) عطاء بن أبي مسلم ، أبو عثمان الخراساني ، واسم أبيه ميسرة ، وقيل : عبد الله ، صدوق يهم  
كثيرا ، ويرسل ويدلس . مات سنة خمس وثلاثين ومائة . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢١٢/٧  
؛ والتقريب ٦٧٦/١

(٧) الحاوي الكبير ١٢٩/٤ ، ٣٨٠

ودليلنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا بأس أن / <sup>(١)</sup> ينظر المحرم في المرأة <sup>(٢)</sup>. ولأنه لو كان ممنوعاً من ذلك لوجب أن يمنع من رؤية وجهه في الماء، ولما أجمعنا على أنه لا يمنع من رؤيته في الماء كانت رؤيته في المرأة مثله لأن معناه واحد.

مسألة : قال: ويستظل في الحمل راكبا (وناظلاً) <sup>(٣)</sup> في الأرض <sup>(٤)</sup>.

وهذا كما قال ، يجوز للمحرم أن يستظل من الشمس بما شاء راكبا وناظلاً من غير أن يماس الذي يستظل به رأسه. <sup>(٥)</sup>  
وقال مالك وأحمد بن حنبل : يجوز له ذلك ناظلاً ولا يجوز له التظلل في سيره. <sup>(٦)</sup>

---

(١) نهاية ل ٢٣٩ من أ

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٢١٢/٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٦٤/٥ عن هشام عن عكرمة عنه به .

(٣) في ط : ناظلاً

(٤) مختصر المزني مع الأم ٧٥/٩

(٥) الأم ٣١١/٢ ؛ والحاوي الكبير ١٢٨/٤

(٦) انظر قول مالك في منسك خليل ص ٣٩ — ٤٠ ؛ والإشراف ٢٢٦/١ ؛ وجامع الأمهات ص ٢٠٤ ؛ والذخيرة ٣٠٥/٣ ، والخرشي ٣٤٧/٢ .

وعن الإمام أحمد روايتان في الاستظلال بالحمل إحداهما : يحرم وهو الصحيح من المذهب . والثانية : يكره اختارها ابن قدامة والشارح . وقال ابن قدامة : كره أحمد الاستظلال في الحمل خاصة . وقال الشارح : كره أحمد رحمه الله للمحرم الاستظلال بالحمل ... رواية واحدة  
انظر المقنع ، والشرح الكبير ، والإنصاف ٢٣٦/٨ ، ٢٣٧ ؛ والكافي ٤٠٦/١ ؛ والمغني ١٢٩/٥ .

واحتج من نصرهما بما روي عن النبي ﷺ أنه رأى رجلا محرما فقال أضح (١)  
لمن أحرمت له. (٢)

ودليلنا ما روت أم الحصين (٣) رضي الله عنها قالت : رأيت رسول الله ﷺ  
وبلالا وأسامة أحدهما يقود زمام ناقته والآخر يظله بثوبه من الشمس حتى  
رمى (٤).

(١) قال في النهاية ٧٧/٣ : أظهر واعتزل الكن والظل . يقال : ضحيت للشمس ، وضحيته أضحي  
فيهما إذا برزت لها وظهرت . قال الجوهرى يرويه المحدثون : أضح بفتح الألف وكسر الحاء ، وإنما  
هو بالعكس .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٧٠/٥ موقوفا على ابن عمر رضي الله عنهما وعزاه ابن قدامة  
١٣٠/٥ إلى الأثرم ، وعزاه المحب الطبري في القرى ص ١٩٩ إلى سعيد بن منصور . وصحح  
الساعاتي في الفتح الرباني ٢١٧/١١ إسناد البيهقي .

(٣) أم الحصين الأحمسية صحابية شهدت حجة الوداع روى حديثها مسلم وأصحاب السنن الأربعة  
انظر ترجمتها في الإصابة ٤٤٢/٤ ؛ والتقريب ٦٦٦/٢ .

(٤) أخرجه مسلم ٩٤٤/٢ رقم ٣١١ ، ٣١٢ ( ١٢٩٨ ) عن أم الحصين قالت : حججت مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت حين رمى جمرة العقبة وانصرف وهو على راحلته ،  
ومعه بلال وأسامة أحدهما يقود به راحلته ، والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من الشمس ... الحديث . وفي اللفظ الآخر : قالت : حججت مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا أحدهما أخذ بخطام ناقته النبي صلى الله عليه وسلم ،  
والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة .

ولأنه تظلل بما لم يماس رأسه فجاز له ذلك كما لو تظلل نازلا ، ولأن كل ما

جاز التظلل به نازلا جاز التظلل به راكبا أصله إذا استظل بيده. / (١)

فأما الجواب عن الحديث فهو أن النبي ﷺ أمر المحرم بكشف رأسه كما قال في

المحرم الذي وقصه بغيره : « [ لا ] (٢) تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة

مليبا » . (٣) وإذا ثبت هذا صح ما قلناه والله أعلم بالصواب .

---

وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا أحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم ،  
والآخر رفع ثوبه يستتره من الحر حتى رمى جمرة العقبة .

(١) نهاية ل ٢٧٧ من ب

(٢) ساقطة من أ

(٣) تقدم تخريجه في ص ١٠٢٩



# الفارس

## فهرس الآيات القرآنية .

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
أقيموا الصلاة وءاتوا الزكاة	البقرة	٤٣	٦٩٥
أقيموا الصلاة وءاتوا الزكاة	=	٨٣	=
أقيموا الصلاة وءاتوا الزكاة	=	١١٠	=
وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن	=	١٢٤	٦٦٤
أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين	=	١٢٥	٤٣٥
وءاتى المال على حبه ذوى القربى	=	١٧٧	٤١٩
فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم .	=	١٨١	٤٨
كتب عليكم الصيام	=	١٨٣	٥٥
فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة	=	١٨٤	٢٤٨
وعلى الذين يطيقونه فدية	=	١٨٤	٦٠
وأن تصوموا خير لكم	=	=	٢٤٩
فمن شهد منكم الشهر فليصمه	=	١٨٥	٥٥
ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر	=	=	١٨٩
أحل لكم ليلة الصيام الرفث	=	١٨٧	١٥٧
علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم .	=	١٨٧	٥٩
فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم .	=	=	٣٥٥
وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر .	=	=	٩٦
ثم أتموا الصيام إلى الليل	=	=	٥٥
ولا تبashروهن وأنتم عاكفون فى المساجد	=	=	٤٣٥
يسئلونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج	=	١٨٩	٦٣٣

٥١٨	١٩٦	=	وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي
٧٢٤			
٧٢٣	=	=	ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله
٢٨٢	=	=	فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية
٩٢٦			من صيام أو صدقة أو نسك
٧٠٦	=	=	فمن تمتع بالعمرة إلى الحج
٣٢٩	=	=	فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا
٧٣٣			رجعتم تلك عشرة كاملة
٧٤٠			
٧١٤	=	=	ذلك لمن لم يكن أهله حاضرا المسجد الحرام
٦٢٣	١٩٧	=	الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا
٦٢٤			رفث ولا فسوق ولا جدال
٥٢٧	٢١٧	=	ومن يردد منكم عن دينه فميت وهو كافر
			فأولئك حبطت أعمالهم
٢٤٩	٢٢٨	=	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
٢٤٩	=	=	وبعولتهن أحق بردهن
١٠٤١	٢٣٠	=	فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا
			غيره
١٠٤٠	٢٣٢	=	فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن
٦٣١	٢٣٤	=	يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا
١٠٤٣	٢٣٥	=	ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة
			النساء
٢٤٩	٢٣٧	=	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم
			لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو
			يعفو الذي بيده عقدة النكاح .

٤١٩	٢٦٧	=	يا أيها الذين ءامنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم
٥٠١	٤١	آل عمران	قال ءايتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا
٥١٧	٩٧	=	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين
١٠٣٦	٣	النساء	فانكحوا ما طاب لكم من النساء
٦٤٢	٢٣	=	وأن تجمعوا بين الأختين
١٠٣٦	٢٥	=	فانكحوهن بإذن أهلهن
١٠٠٦	٢٩	=	ولا تقتلوا أنفسكم
٤٨٧	٤٣	=	لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى
٦٩٥	٧٧	=	أقيموا ءاتوا الزكاة
٧٦	١	المائدة	يا أيها الذين ءامنوا أوفوا بالعقود
٥٢٧	٥	=	ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله
٢١٣	٣٣	=	إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
٢٤٩	٩٤	الأنعام	ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة
٢٥٠-٢٤٩	=	=	لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون
٤٣٦	١٣٨	الأعراف	فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم
٦٦٧	٣	التوبة	وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر
٤٨٧	٦	=	وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله
٦٣٦	٣٦	=	إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا
٦٣٧	=	=	منها أربع حرم
=	=	=	فلا تظلموا فيهن أنفسكم
٥٣٥	٩١	=	ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج
٥٢٨	٣٨	الأنفال	قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف

٩٧٣	٦٥	هود	فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام
٧١٦	٢٥	الرعد	أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار
٣٣٠	٩	الحجر	إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون
٧٥٩	١	الإسراء	سبحان الذين أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام
٧١٦-٧١٥	٧	=	إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها
١٢٦	٧٩	=	أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل
٥٠١	١٠	مريم	ثلاث ليال سويا
٥٧	٢٦	=	إني نذرت للرحمن صوما.
١٢٦	٤٧	الأنبياء	ونضع الموازين القسط ليوم القيامة
٦٣٠	٧٨	=	وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين
٤٣٦	٥٢	=	ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون
٥١٦	٢٧	الحج	وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق .
٥١٧			
٦٢٦	٢٨	=	ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما زرقهم من بهيمة الأنعام
٦٤٢	٦	المؤمنون	إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم
١٠٤١	٣	النور	الزاني لا ينكح إلا زانية
١٠٣٦	٣٢	=	وأنكحوا الأيامى منكم
٦٩٥	٥٦	=	أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
٣٢٨	٣٥	الأحزاب	والذاكرين الله كثيرا والذاكرات .
٩٦٩	٦٣	الشعراء	أن اضرب بعصاك البحر فانقلب
٦٣٠	٢١	سورة ص	وهل أتاك نبا الخصم إذ تسوروا المحراب إذ دخلوا
	٢٢		على داود ففزع منهم
٥٢٧	٦٥	الزمر	لئن أشركت ليحبطن عملك

٣٦٦	٧ ، ٦	فصلت	وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة
٧٦٠	٢٥	الفتح	هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام
٥٧٨	٣٩	النجم	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
١٨٠	١	المجادلة	قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها
٤٨٦	٤	الطلاق	فعدن ثلاثة أشهر
٤٩١	٣٠	المعارج	إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم
٦٩٥	٢٠	المزمل	أقيموا الصلاة وءاتوا الزكاة
٣٦٦	٤٣ ، ٤٢	المدثر	ما سللكم في سقر قالوا لم نك من المصلين
١١٣	٢٣	المرسلات	فقدرونا فنعم القادرون
٨٢٤	٤	الشرح	ورفعنا لك ذكرك
٤٤١	٤	القدر	تنزل الملائكة والروح فيها

## فهرس الأحاديث

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦٨٩	عمر بن الخطاب	أتاني الليلة آت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك
١٣١	ابن عباس	أشهد أن لا إله إلا الله ...
٢٨١	عائشة	أتم رسول الله ﷺ وقصر وصام وأفطر كل ذلك في السفر
٤٢٩	ابن عمر	أحب الصيام إلى الله صيام داود
٢٧٣	عمر بن الخطاب	إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس
٩٧٤	ابن عمر	إذا ابتعت فاشترط الخيار
١٢٠	أبو هريرة	إذا انتصف شعبان فلا صوم
٧٩٤	جابر	إذا توجهتم راثحين إلى عرفة فأهلوا بالحج
٣٧٧	أبو هريرة	إذا كان أحدكم صائما فلا يرفث
٨٦٧	جابر	إذا لم يجد المحرم النعلين فليلبس الخفين
٥٦٨	ابن عباس	أرأيت لو أن أباك ترك ديناً عليه فقضىته عنه
٢٥٧	عمر بن الخطاب .	أرأيت لو تمضمضت وأنت صائم .
٣٢٦	ابن عمر	أرأيت لو كان عليك دين فقضىته درهما ودرهمين .
٥٥٨	ابن عباس	أرأيت لو كان عليه دين فقضىته هل ينفعه ذلك
٤٤١	أبو سعيد	أريت ليلة القدر فخرجت لأخبركم بها
٦٦٦	عمر بن الخطاب	الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله
٥٢٩	عمرو بن العاص	الإسلام يجب ما قبله
٤٢٤	جويرية	أصمت أمس ؟ فقلت لا قال أفتردين أن تصومي غدا قلت لا قال فافطري
١٠٧٤	ابن عمر	أضح لمن أحرمت له

٢٠٣	أبو هريرة	أطعمك الله وسقاك
٢١١	أبو هريرة	أعتق أو صم شهرين ...
٢٢٤	أبو هريرة	أعتق رقبة
٢١٥	أبو هريرة	أعتق رقبة فإن لم تجد فانحر بدنة .
٨٣	أمير المؤمنين عمر بن الخطاب	الأعمال بالنية
٣٥٧	ثوبان ، وشداد	أفطر الحاجم والمحجوم .
٦٩٢	ابن عمر	أليس قد أخبرتك في العام الماضي أنه أفرد الحج
٦٦٨	عمرو بن حزم	إن العمرة الحج الأصغر
١٥١	ابن عباس	إن الله وضع عن أمتي الخطأ ...
٤١٩	الحسين بن علي	إن الله يحب معالي الأخلاق
٤١٠	أم الفضل	أن الناس تماروا عندها في صيام رسول الله ﷺ بعرفة
١٠٤٨	ابن عباس	أن النبي ﷺ تزوج ميمونة هو حلال
١٠٥٢	صفية بنت شيبه	أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال ..
١٤٦	عائشة ، وأم سلمة	أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع
٦٨٤	محرش الكعبي	أن النبي ﷺ لما رجع من حنين اعتمر من الجعنة
٣٦٠	أنس .	أن النبي ﷺ مر بجعفر بن أبي طالب وهو يحتجم وهو صائم .
٣٦٢	ثوبان .	أن النبي ﷺ مر على رجلين يحجم أحدهما الآخر وهما يغتابان الناس
٥٦٩	ابن عباس	أن امرأة سألت رسول الله ﷺ فقالت : إن أختي ماتت وقد نذرت أن تحج .. فقال : لو كان علي أختك دين أكنت قاضيته
٤٢٤	جابر	أن رجلاً سأل جابراً وهو يطوف بالكعبة أئمتي رسول الله ﷺ عن صوم يوم الجمعة



٥٦٨	ابن عباس	أن رجلا سأل رسول الله ﷺ فقال : إن أبي مات وعليه حجة الإسلام أفحج عنه ؟ قال نعم ..
٧٠٧	جابر بن عبد الله	أن رسول الله ﷺ أحرم بالحج فكذلك أصحابه
٧٨٦	جابر	أن رسول الله ﷺ أحرم في إزار ورداء
٦٧٥	عائشة ، وابن عمر ، وجابر	أن رسول الله ﷺ أفرد الحج
٧٩٣		أن رسول الله ﷺ أمر بالغسل وتطيب لإحرامه
٦٧٩	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ أمر في حجته من كان ساق معه هديا أن يجعلها حجا
٣٥٨	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم محرم
٣٥٣	أبو رافع	أن رسول الله ﷺ اكتحل بإثمد وهو صائم
١٠٥٣	سليمان بن يسار	أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال وكان السفير بينهما أبو رافع والعباس
١٠٣٦	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم
٧٠٠	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج
٥٩١	طاوس	أن رسول الله ﷺ قد أحرم إحراما مطلقا
٨٦٣	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ قدم مكة في عمرة القضية
٧٠٤	أنس	أن رسول الله ﷺ قرن
٤٧١	عائشة	أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا لقضاء حاجة الإنسان .
٤٧٣	عائشة	أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف لا يسأل عن المريض
٤٢٧	ملحان القيسي	أن رسول الله ﷺ كان يأمر بصيام ثلاثة أيام
٤٢٧	أم سلمة ، وحفصة ، وعائشة .	أن رسول الله ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر

٤٣٥	أبو سعيد الخدري	أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر
٤٦١	عائشة	أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر فإذا صلى الصبح دخل معتكفه
٢٥٧	عائشة	أن رسول الله ﷺ كان يقبل بعض نسائه وهو صائم
٨١٧		أن رسول الله ﷺ كان يلي راكبا وماشيا
٣٦١	أنس	أن رسول الله ﷺ كره الحجامة للصائم ثم أرخص فيها .
٣٥٤	أنس	أن رسول الله ﷺ كره السعوط للصائم
٤١٩	جابر	أن رسول الله ﷺ ما سئل شيئا قط فقال لا
٤٠٤	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ نهي عن الوصال
٤١٤	أنس	أن رسول الله ﷺ نهي عن صيام يوم الفطر والنحر وثلاثة أيام التشريق
٧٦٩	عائشة	أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق
٢٨١	حمزة بن عمرو الأسلمي	إن شئت فصمت وإن شئت فافطر
٣٢٧	ابن عمر	إن شاء فرقه وإن شاء تابعه
٦١٠	ابن عباس	أن ضمام بن ثعلبة سأل رسول الله ﷺ في سنة خمس فقال يا رسول الله أمرك الله أن تحج ؟ قال نعم
٦٩٠	علي بن أبي طالب	أن عليا جمع بين الحج والعمرة وطاف لهما طوافين وسعى لهما سعين وقال هكذا فعل رسول الله ﷺ
٣٩٦	أم هانئ	إن كان قضاء رمضان فاقضي يوما مكانه
٥٦	ابن عباس	أن وفد عبد القيس سألوا رسول الله ﷺ عن الإيمان
٧٣	ابن عباس	أنا أولى بموسى منكم
٣٣٠	أنس	أناجيل أمي في صدورهما
٢٥٦	عمر بن الخطاب	أنت الذي تقبل وأنت صائم؟
٦٨	عمر بن الخطاب	إنما الأعمال بالنيات

٩٤٣	ابن عمر	أنه ادهن في إحرامه بزيت غير مقتت
٨٢٣	سعد بن أبي وقاص	إنه ذو المعارج ولكن ما هكذا كنا نقول على عهد رسول الله ﷺ
٧٣٥	عبد الله بن حذافة	إنها أيام أكل وشرب فلا تصوموا فيها
٧٥٤	حفصة	إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر الهدي
٦٩١	جابر	أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفردا لم نشركه بغيره
٧٠٦	عائشة	أهللنا مع رسول الله ﷺ فمنا من أهل بالحج
٤٢٦	أبو هريرة	أوصاني رسول الله ﷺ بثلاثة
٤٥٢	عمر بن الخطاب	أوف بنذكرك
٢٨٣	جابر	أولئك العصاة
٤٠٥	أبو هريرة	إياكم والوصال إياكم والوصال
٨٥٢	عائشة	أيد رجل أم يد امرأة
٤٠٧	أبو سعيد	أيكم واصل فمن السحر إلى السحر
٥٢١	ابن عباس	أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى
٤٧٥		أيها الناشد غيرك الواحد
٤٢٠	عدي بن حاتم	اتقوا النار ولو بشق تمر
١٠٣٣	ابن عباس	احتجم وهو محرم
٦٥١	عائشة	ارفضي عمرتك وأهلي بالحج وامتشطى
٣٨٨	خباب بن الارت	استاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي
٣٨٧		استاكوا ولا تدخلوا علي قلحا
٢٧١	ابن عباس	استعينوا بالقائلة على قيام الليل
٧٧٩	ابن عباس	استمتع بأهلك حتى تأتي الميقات
٤٣٥	عائشة	اعتكف رسول الله ﷺ العشر الأواخر من رمضان

٦٨٩	عائشة	اعتمر رسول الله ﷺ ثلاث عمر سوي العمرة التي قرنها في حجته
٦٤٥	ابن أم معقل	اعتصري في رمضان فإن عمرة فيه كحجة
٧٨٣	زيد بن ثابت	اغتسل رسول الله ﷺ لإحرامه
١٠٢٥	أبو أيوب الأنصاري	اغتسل وهو محرم
١٠٢٩	ابن عباس	اغسلوه بماء وسدر وكفوه في الثوبين اللذين مات فيهما
٨٤٣	ابن عباس	اغسلوه بماء وسده ولا تقربوه طيبا ولا تخمروا رأسه وخمروا وجهه
٢٧٤	سليمان بن عامر	افطروا على ثمرات فمن لم يجد فليحس حسوات
٣٩٤	عائشة	اقضيا يوما مكانه
٧٨٩	يعلى بن أمية	انزع الجبة واغتسل واصنع في حجك ما كنت صانعا في عمرتك
١٠٤١		انكحي أسامة
٥٢٦	أقرع بن حابس	بل للأبد
٩٧٢	أبي هريرة	بلوا الشعر
٨٠٠	أنس بن مالك	بما أهملت ؟
٥٦	ابن عمر	بني الإسلام على خمس
١٣١	ابن عمر	تراءينا الهلال فرأيتاه فأخبرت النبي ﷺ
١٠٥٢	ميمونة	تزوجني رسول الله ﷺ بسرف ونحن حلالان
٢٧٢	زيد بن ثابت	تسحرت مع رسول الله ﷺ ثم خرجنا إلى الصلاة
٢٧١	أنس	تسحروا فإن في السحور بركة
٤٢٠	جرير	تصدق رجل من ديناره ..
٤٤٠	عبادة بن الصامت	التمسوا ليلة القدر في العشر الأواخر

١٤٩	ثوبان وأبو سعيد ، وابن عباس .	ثلاث لا يفطرن الصيام ..
٢٧١	ابن عباس	ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الافطار
١٨٣	أبو هريرة	ثم اقض يوما مكان الذي أصبت فيه
٣٦٣	حذيفة	الجالس وسط الحلقة ملعون
٧٦٩	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	جعل لأهل العراق ذات عرق
٦٨٨	أنس بن مالك	جمع رسول الله ﷺ بين الحج والعمرة
٤٢٠	عائشة	الجنة دار الأسخياء
٩٤٨	ابن عمر	الحاج أشعث أغبر
٦٦٠	طلحة بن عبيد الله	الحج جهاد والعمرة تطوع
٥٨٠	لقيط بن عامر	حج عن أبيك واعتمر
٥٨٧	ابن عباس	حج عن نبيشة ثم حج عن نفسك .
٥٨٨	عائشة ، وجابر ، وابن عباس	حج عن نفسك ثم حج عن شيرمة
٦٦٤	زيد بن ثابت	الحج والعمرة فريضتان لا يضررك بأيهما بدأت
٤٦٤	ضباعة بنت الزبير	حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني
٩٠٠		الحدود كفارات لأهلها
٢٨٢	أبو سعيد وأنس	خرجنا مع رسول الله ﷺ في رمضان ومنا الصائم ومنا المفطر
٣٨٩	أبو هريرة	خلوف فم الصائم أطيب عند الله
٣٨٧	عائشة	خير خصال الصائم السواك
٧٨٦	ابن عباس	خير لباسكم البياض
١٠٧١	البراء بن عازب	دخل رسول الله ﷺ وأصحابه مكة عام القضية متقلدين أسياهم

٢٧٥	ابن عمر	ذهب الظمأ وابتلت العروق
١٩٢	أبو هريرة	الذي أفطر في رمضان عليه ما على المظاهر
٧٩٠	عائشة	رأيت الطيب في رأس رسول الله ﷺ بعد إحرامه بثلاثة أيام
٣٥٦	أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ	رأيت رسول الله ﷺ بالعرج يفيض على رأسه الماء
١٠٧٤	أم الحصين	رأيت رسول الله ﷺ وبلالا وأسامة أحدهما يقود زمام ناقته والآخر يظله بثوبه
٣٨٨	عامر بن ربيعة	رأيت رسول الله ﷺ يستاك ما لا أحصي
٨٢٧	علي بن أبي طالب	رأيت غلاما شابا وجارية فخشيت أن يدخل بينهما الشیطان
٧٩٠	عائشة	رأيت ويص الطيب في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم
٣٦١	أنس	رخص للصائم في الحمامة بعدما كرهها
٣٦٧	عائشة وابن عباس وأبي قتادة	رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ
٢٠٨	عن أبي بكرة ، وابن عباس	رفع عن أمي الخطأ والنسيان
٥٢٢	ابن عمر	الزاد والراحلة
٣٨٩	أبو هريرة	زملوهم بكلومهم فإن الله يبعثهم يوم القيامة ..
٧٧٠	ثوبان	زويت لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها

٢٨١	عائشة	سافرت مع رسول الله ﷺ فكان يقصر وأتم ويفطر وأصوم... أحسنت يا عائشة .
٥٣٥	علي بن أبي طالب	السبيل بعير يوصلك إلى البيت
٦١	أنس بن مالك .	سمي شهر رمضان
٣٨٦	عائشة	السواك مطهرة للفم
١١١	ابن عمر	الشهر تسعة وعشرون ليلة
٥٥	طلحة	شهرًا من السنة
٤٠١	أم هانئ	الصائم تطوعا أمير نفسه
٢٨٠	عبد الرحمن بن عوف	الصائم في السفر كاليفطر في الحضر
٣٢١	أبو ذر	الصعيد الطيب وضوء المسلم
٥١٩	أنس	صلوا خمسكم وصوموا شهركم وحجوا بيت ربكم
٧٩٥	أنس	صلى رسول الله ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً
٧٩٤	ابن عباس	صلى رسول الله ﷺ ركعتين وأوجب الحج عقيب صلاته
٤١١		صوم عاشوراء كفارة سنة
٤٠٩	أبو قتادة	صوم عرفة كفارة سنتين
٤١١	ابن عباس	صوموا اليوم التاسع والعاشر
١٢٩	عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب	صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته... وإن شهد ذوا عدل .
١١٠	ابن عباس	صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن حال بينكم ..
١١١	أبو هريرة	صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا ...
١٠٨	ابن عمر	صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاقدرُوا ...

٧٨٩	عائشة	طابت رسول الله ﷺ بيدي هاتين
٤٧٥	صفية	على رسلكما إنما هي أمكما صفية .
٥١٩	أبو هريرة	العمرة إلى العمرة تكفران ما بينهما
٢٧١	عبد الله بن عمر	فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور
٧٩٧	السائب بن خلاد	قال لي جبريل مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية
٢٥٧	عائشة	قبلني رسول الله ﷺ وهو صائم ..
٦١٥	أبو هريرة	قدمت المدينة ورسول الله ﷺ بخير وقد استخلف على المدينة سباع بن عرفة
٤٤٣	عائشة	قولي اللهم إنك عفو تحب العفو
٤٢١	ابن عباس	كان أجود الناس بالخير
٨٢٥	خزيمة بن ثابت	كان إذا فرغ من تلبيته سأل الله رضوانه والجنة
٧٩٥	سعد بن أبي وقاص	كان رسول الله ﷺ إذا أخذ طريق الفرع أهل
٤٥٨	عائشة	كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يدي إلى رأسه
١١٠	عائشة	كان رسول الله ﷺ يتحفظ في شعبان ..
٤٢٨	أسامة بن زيد	كان رسول الله ﷺ يصوم الاثنين والخميس
١٣٣	ابن عمر ، وابن عباس	كان رسول الله ﷺ يقبل شهادة الواحد في هلال رمضان ...
٧٩٥	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ يهل إذا انبعثت به راحلته
٢٧٤	أنس	كان يفطر على تمرات فإن لم يجد حسي حسوات من ماء
٧٩٦	ابن عباس	كان يهل إذا استوى على راحلته
٩٤٧	عمر بن الخطاب	كلوا الزيت وادهنوا به



٨٥٠	عائشة	كنا محرمات مع رسول الله ﷺ فإذا حاذانا الركب سدلنا الجلباب على وجوهنا
٧٩٠	عائشة	كنا محرمات مع رسول الله ﷺ فضممنا جباهنا بسك
٣١٣	عائشة	كنا نؤخر قضاء رمضان عن وقته اشتغالا برسول الله ﷺ
٢٦٩	عائشة	كنا نحض على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم
٤١١	ابن عباس	لئن عشت إلى العام المقبل لأصومن اليوم التاسع
٤٥٦	أبي شريح	لا إيمان لمن لا يأمن جاره بوائقه .
٤٤٤		لا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلوات
٨٣٥	ابن عمر	لا تتنقب المحرمة ولا تلبس القفازين
٨٤٣	ابن عباس	لا تخمروا رأسه ولا وجهه
٦٠٠	ابن عمر	لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء
١٠٤٥	ابن عمر	لا تفعل فإن النبي ﷺ ففى عن ذلك ( نكاح المحرم)
١١٨	أبو هريرة	لا تقدموا الشهر بصوم يوم ولا يومين ..
٨٣٤	ابن عمر	لا تلبسوا في الإحرام القميص
٨٥٥		لا تسمي الطيب وأنت محرمة
١٠٤٠	أبو هريرة	لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
١٠٤٢	عائشة	لا حتى يذوق عسيلتها وتذوق عسيلته
٥٩٩	ابن عباس	لا ضرورة في الإسلام
٤٥٦	ابن عمر	لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد
٦٥	حفصة أم المؤمنين	لا صيام لمن لم يبيت
٩٣	حفصة	لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل الفجر .
٤١٥	عمران بن الحصين	لا نذر في معصية الله
١٠٦٤	ابن عباس	لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدين
٦٦٠	جابر بن عبد الله	لا وأن تعتمر خير لك
٤٧٥	أبو هريرة	لا وجدت إن المساجد ما بنيت لهذا

١٠٤٣	أنس	لا يتزوج المحرم ولا يزوج
٦١٦	أبي هريرة	لا يحجن بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان
٩٤٢	أم حبيبة وزينب بنت جحش	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث
١٠٤٣	أبو هريرة	لا يخطبن أحدكم على خطبة أخيه
٢٧٢	أبو هريرة	لا يزال الدين ظاهرا ما عجل الناس الفطر
٢٧٢	سهل بن سعد	لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر
١٦٧	عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، وعن عطاء بن يسار مرسلا .	لا يفطر من قاء أو احتلم أو احتجم
٤٣٠	أبو بكرة	لا يقول أحدكم قمت رمضان كله وصمته
٨٨٥	ابن عمر	لا يلبس المحرم القباء
١٧٦	عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري	لا ينقتل حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا
١٠٣٨	عثمان بن عفان	لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب
١٠٦٣		لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يشهد ذلك
٨٢٨	أبو هريرة	ليبك إله الحق
٨٢٤	بجاهد	ليبك إن العيش عيش الآخرة
٨٢٢	ابن عمر	ليبك اللهم ليبيك ، ليبيك لا شريك لك ليبيك
٤١٠	ابن عباس	لعلك صائم إن رسول الله ﷺ لم يكن يصوم هذا اليوم
٦٨٩	الصبي بن معبد	لقد هديت لسنة نبيك ﷺ
٨٠٤	جابر	لم يسم رسول الله ﷺ نسكا أحرم به قط

٢٧٥	أبو هريرة	اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت
٧٠٠	عائشة	لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة
٥٦٩	ابن عباس	لو كان عليها دين أكنت قاضيه
٤٠٥	أنس	لو مد لي الشهر لواصلت
٨٣٣	ابن عمر	ليس على المرأة حرم إلا في وجهها
٤٥١	ابن عباس	ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجهه على نفسه .
٢٨٠	جابر	ليس من البر الصيام في السفر
٤٤٢	أبي بن كعب	ليلة القدر طلقة لا حارة ولا باردة
٢٦٩	أبو سعيد الخدري	ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب للرجال
٧٨٤	عائشة	مرها أن تغتسل وتقل
٣٦٩	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	مروا أولادكم بالصلاة
٥٩٩	ابن مسعود	المسلم ليس بصروة
٤٢٠	أبو ذر	المكثرون هم المقلون يوم القيامة
٦٠٨	الفضل	من أراد أن يحج فليعجل الحج
٤٢٣	أبو هريرة	من أراد أن يصوم يوم الجمعة
٤٣٧	أبو سعيد الخدري	من أراد أن يعتكف فليعتكف العشر الأواخر
٧٠٦	عائشة	من أراد أن يفرد الحج فليفعل
١٤٤	أبو هريرة	من أصبح جنباً فلا صوم له
١٨٦		من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر
٢٠٤	أبو هريرة	من أكل أو شرب ناسياً وهو صائم ...
١٦٧	أبو هريرة	من استقاء فعليه القضاء ...
٧٧٥	ابن عباس	من ترك نسكاً فعليه دم

٥١٩	أبو هريرة	من حج البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ..
٥٨٠	ابن عباس	من حج عن أبيه أو قضى عنهما مغرما
٦٢	عبد الرحمن بن عوف	من صام رمضان
٤٢٦	أبو أيوب	من صام رمضان وأتبعه بست من شوال
١١٩	عمار بن ياسر	من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم <small>عليه السلام</small>
٢٧٦	زيد بن خالد	من فطر صائما كان له مثل أجره
٤٤٣	أبو هريرة	من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا
٤٢١	أبو سعيد الخدري	من كسا مؤمنا عن عري ..
٨٦٦	ابن عباس	من لم يجد إزارا فليلبس السراويل
٧٠	حفصة	من لم يجمع الصيام
٣٧٧	أبو هريرة	من لم يدع قول الزور والعمل به
٧٠	حفصة	من لم يفرض الصيام
٦٠٨	أبو أمامة	من ملك زادا وراحلة ولم يعقه مرض
٩١٢	أنس	من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها
٤١٥	عائشة	من نذر أن يطيع الله فليطعه
٤١٥		من نذر نذرا سماه فعليه الوفاء به
٣٢٠	ابن عمر	من وجب عليه صيام رمضان فلم يصم حتى مات أطعم عنه وليه
٣٢٠	أبو هريرة	من وجب عليه صيام رمضان فلم يصم حتى مات صام عنه وليه .
٣١٠	أبو هريرة	من وجب عليه قضاء رمضان فلم يقضه حتى دخل عليه رمضان
٣٢٥	أبو هريرة .	من وجب عليه قضاء رمضان فليسرده

٦٧٥	عائشة	نحر عن أزواجه بقرة وكن قارنات
٦٦٤	عائشة	نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة
٤٢٣	أبو هريرة	نهي أن يفرد يوم الجمعة بصوم
٩٥٣		نهي المحرم عن لبس المعصفر
٩٥٤	ابن عمر	نهي النساء في إحرامهن عن لبس القفازين
٨٣٤	ابن عمر	نهي النساء في الإحرام عن لبس القفازين والنقاب
٣٦٠	معقل بن أبي معقل	نهي رسول الله ﷺ أن نستقبل القبليتين بيول ..
٨٦٧	المغيرة بن شعبة	نهي رسول الله ﷺ عن تضييع المال
١٢٠	أبو هريرة ، وأنس	نهي عن صيام ستة أيام
٤١٣	أبو سعيد الخدري	نهي عن صيام يوم النحر والفطر
٦٤٦	عائشة	هذا أمر كتبه الله على بنات آدم
٤١٣	معاوية	هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه
١٠١	عائشة	هل من طعام ؟
١٠٠	عائشة	هل من غداء
٢٤٦	أنس بن مالك الكعبي	هلم أخبرك عن الصوم إن الله وضع عن المسافر الصوم
٢٧٠	العرباض بن سارية	هلم إلى الغداء المبارك
٤٢٩	أبي قتادة	هو يوم ولدت ويوم نزل علي فيه النبوة
١٤٦	عائشة	وأنا أصبح جنبا وأريد الصوم
١٨٩	أبو هريرة ، وزيد بن خالد	واغد يا أنيس على امرأة هذا
٣٣٧	لقيط .	وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما .
٧٤٨	جابر	وسبعة إذا رجع إلى أهله
٧٦٧	ابن عباس	وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة
١٧٨	أبو هريرة	وما الذي أهلكك .. أعتق رقبة

٥٧١	بهر بن حكيم عن أبيه عن جده	ومن امتنع من أدائها فإننا آخذوها وشر ماله
٧٧١	ابن عباس	ويهل أهل العراق من العقيق
٢٧٨	ابن عباس	يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في دون أربعة برد
٢٧٥		يا وسع الفضل اغفر لي
٥٢٥	أبو سعيد الخدري	يقول الله تعالى إن عبدا أصححت جسمه ووسعت عليه في رزقه
٢٦٦	أبو هريرة	يقول الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصوم
٦٥١	عائشة	يكفيك طواف واحد لحجك وعمرتك
٩٧٤	عائشة	يمسح المسافر ثلاثة أيام
٩٧٥	العلاء الحضرمي	يمكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا
٧٦٧	جابر	يهل أهل المدينة من ذي الحليفة وأهل الشام من الجحفة

## فهرس الآثار

طرف الأثر	المنقول عنه	الصفحة
أراد أن يتزوج وهو محرم فمنعه زيد	زيد بن ثابت	١٠٤٦
أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة	ابن عمر وابن الزبير ، وابن مسعود .	٦٢٧ ٦٢٨
أبجنون أنت أما كان نداؤك يكفيننا	عمر بن الخطاب	٤٧٩
أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا لا يبلغون الروحاء حتى تبح حلوقهم من التلبية	عائشة	٨١٨
أن رجلا سأل محمد الحنفية أيلبي الجنب ؟ فقال نعم	محمد بن الحنفية	٨١٩
أن عائشة وأزواج النبي رسول الله ﷺ كن يلبسن في الإحرام الأحمرين المعصفر والذهب	عكرمة	٩٥٥
أن عبد الله بن عمر ؓ كان يكتحل بالصبر	ابن عمر	١٠٢٥
إن كان آخر الغسل لعذر ..	عروة بن الزبير ، والحسن البصري	١٤٤
إن كان الزمان صيفا فالمستحب للحاج إفطار يوم عرفة	عطاء	٤٠٩
إن كان ذلك في صوم مفروض ...	إبراهيم النخعي	١٤٤
أنترك قول ابن عباس لقول أعرابي بوال على عقبيه	عمرو بن دينار	١٠٥٤
إنكم أيها الرهط أئمة يقتدي بكم الناس	عمر بن الخطاب	٩٥٨
أنهما كرها القبلة للشاب ولم يكرها للشيخ	ابن عباس وابن عمر	٢٥٨
أهل من الفرع	ابن عمر	٧٧٣

٢٠٤	ابن عمر	استدعى ماء ليشربه فقال له بعض الحاضرين إنك صائم فقال : منعتني .
٦٩٥	عمر وعلي	افصلوا حجكم عن عمرتكم فإنه أفضل
١٠٤٥	عمر	تزوج وهو محرم ففرق عمر بينهما
٨٥٠	ابن عباس	تسدل المحرمة على وجهها في الإحرام ما لم تضرب
٨١٨	ابن عباس	التلبية زينة الحج
٥١٨	عمر وعلي	تمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك
٢٥٠	ابن عمر وابن عباس	الحامل والمرضع إذا أفطرتا يجب عليهما الفدية .
٥٨٥	طاوس وعطاء	الحجة الواجبة من رأس المال
٩٥٧	علي بن أبي طالب	دعنا عنك فما أجد أعلم منا بالسنة
١٠٢٦	عمر بن الخطاب	رأى قوما يتماقلون في الماء وهم محرمون فلم ينكر عليهم
١٠٧١	عائشة	رخص للمحرم لبس المنطقة
٦٣٨	جابر ، وابن عباس	سئل جابر بن عبد الله أهل بالحج قبل أشهر الحج
١٠٧١	عائشة	سئلت أيشد المحرم هميانه ؟ قال نعم ويحتفظ بنفقته
٨٠٤	ابن عمر	سمع رجلا يقول لبيك بحجة وعمرة فضرب بيده على صدره وقال إنه يعلم ما في نفسك
٦٤٧	عائشة	العمرة في السنة كلها إلا يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق
٨١٧	ابن عمر	فرض الحج التلبية
٦٦٢	الشعبي	قرأ الشعبي : وأتموا الحج والعمرة لله



٥١٧	ابن عباس	قوله تعالى ﴿ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾ من لم يؤمن بالحج فقد كفر
٨١٩	ابن عمر	كان إذا لبى طن الجبل
٦٦٢	ابن مسعود	كان ابن مسعود يقرأ : وأتموا الحج والعمرة إلى البيت
١٠٣١	الزبير بن العوام	كان على ظهره وسخ فأمر بإزالته وهو محرم
١٠٩	ابن عمر	كان في ليلة الثلاثين من شعبان ينظر له
٣٣٤	أبو طلحة	كان يتناول البرد ويقول : ليس بطعام ولا شراب
٣٥٦	ابن عمر .	كان يحتجم صائما
٧٧٨	الحسن بن علي	كان يحج والنجائب تقاد معه
٩٤٢	علي بن أبي طالب	كان يدهن إذا أراد أن يحرم من دبة الزيت
٣٨٠	ابن عباس	كان يقرأ : وعلى الذين يطوقونه
٨٣٢	سعد بن أبي وقاص	كان يلبس بناته القفازين وهن محرمات
٩٥٦	ابن عمر	كان يلبس نساءه الثياب المعصفرات والإبريسم
٤٠٤	ابن الزبير	كان يواصل اقتداء برسول الله ﷺ
١١٤	عمر وعلي	كانا ينهيان عن صيام يوم الشك
٣٢٩	عائشة	كانت تقرأ فعلة من أيام متتابعات
٩٥٥	أسماء بنت أبي بكر	كانت تلبس في الإحرام المعصفرات المشبعات
٨٥٣	عائشة	كن أزواج رسول الله ﷺ يختصن للإحرام
١٠٩	علي بن أبي طالب	لأن أصوم يوما من شعبان
١١٤	ابن عمر	لا أتقدم قبل الناس بصيام ..

٣٨٣	ابن عباس	لا بأس أن يستاك الصائم بالعود الأخضر
١٠٧٣	ابن عباس	لا بأس أن ينظر المحرم في المرأة
٣٨٣	ابن عمر	لا بأس بالصائم أن يستاك بالعود الرطب
٦١	بجاهد	لا تقولوا ذهب رمضان وجاء رمضان
٨٢١	ابن عمر	لا تلب وأنت تطوف
٩٥٦	جابر	لا تلبس المهلة ثياب الطيب وتلبس الثياب المعصفرة
١٥٢	عمر	لا نقضي والله ما تجانفنا الإثم
٤٤٤	حذيفة	لا يصح الاعتكاف إلا في الكعبة أو في مسجد الرسول أو مسجد بيت المقدس
٤٤٤	الزهري	لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد تقام فيه ..
١٦٧	ابن عباس ، وابن مسعود	لا يفطر الصائم بالاستقاء
٨٢٩	عمر	ليبك رهبة منك ورغبة إليك
٨٢٩	ابن مسعود	ليبك عدد التراب
٨٢٨	ابن عمر	ليبك وسعديك والخير في يديك والرغبة إليك والعمل
٤٣٤	ابن عباس	لهم شامهم ولنا حجازنا
٩٥٦	علي بن أبي طالب	ما إخال أحدا أعلم منا بالسنة
٧٧٨	ابن عباس	ما آسى على شيء فاتني في شببتي إلا أنني لم أحج ماشيا
٧٦٨	عمر بن الخطاب	ما حذوها ؟ قالوا ذات عرق قال فأهلوا منها
٨٤٥	ابن عمر	ما فوق الذقن من الرأس
٤٣٦	علي بن أبي طالب	ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون

١٠٢٦	ابن عباس	ما يعبأ الله بأوساخكم شيئاً
٧٠٨	عمر بن الخطاب	متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما
٩٧٠	عطاء	المرض الصداع والأذى القمل
٩٧٠	ابن عباس	المرض القروح والأذى القمل
٤٧٧	عائشة	مضت السنة بأن المعتكف لا يعود المريض
٥١٧	مجاهد	معنى ﴿ ومن كفر ﴾ أي ومن لم يعتقد أن في فعل الحج مثوبة وفي تركه عقوبة فقد كفر
٣١٣	ابن عمر	من أخر قضاء رمضان عن وقته قضاؤه وأطعم
١٤٣	أبو هريرة ، وسالم بن عبد الله	من أصبح جنباً بطل صومه
٢٠٤ ٢٠٥	علي بن أبي طالب ، وأبو هريرة	من أكل أو شرب ناسياً وهو صائم ..
٨٥٤	عبد الله بن دينار وعبد الله بن عبدة	من السنة أن تمسح المرأة بيديها شيئاً من حناء
١٠٤٦	علي بن أبي طالب	من تزوج وهو محرم نزعناها منه وفرقنا بينهما
٣١١	عمر وابن عباس	من وجب عليه قضاء رمضان فلم يقضه حتى دخل رمضان آخر قضى وأطعم عن كل يوم مداً
١٠٢٦	عمر بن الخطاب	هلم نتبأ في الماء لننظر أينما أطول نفساً

٧٥٧	ابن عباس ، وسعيد بن جبير	هم من كان في الحرم خاصة
٣٦١	أنس .	وكان أنس يحتجم وهو صائم
٥١٧	عكرمة	﴿ومن كفر﴾ معناه ومن كفر بالحج من سائر الأمم
٧٨٠	ابن عباس	يا ابن أخي لا تعدل بالسلامة شيئا
٢٠٥	أبو هريرة	يا ابن أخي لا عهد لك بالصيام
٢٢٩	ربيعة	يجب أن يصوم اثنا عشر يوما
٢٢٩ .	إبراهيم النخعي	يجب عليه صوم ثلاثة آلاف يوم
٢٢٩	سعيد بن المسيب	يجب عليه صوم ثلاثين يوما
٩٣٤	عثمان بن عفان	يدخل الحرم البستان ويشم الريحان
١٣٣	عمر	يكفي المؤمنين أحدهم

## فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم	الصفحة
أبان بن عثمان بن عفان الأموي	٩٢٦
إبراهيم بن أحمد المروزي أبو إسحاق المروزي .	٩١
إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي	١٣٨
إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق الشيرازي الفيروزآبادي	٢٠
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني	١٨
إبراهيم بن محمد بن السري أبو إسحاق الزجاج	٦٣٥
إبراهيم بن نافع الناجي الجلاب	٣١٠
إبراهيم بن يزيد الخوزي	٥٣٢
إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي	١٤٤
أبو القاسم بن الحسين	٢٧
أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي	٣٥٥
أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ	١٠٥٣
أبو طالب بن عبد المطلب الهاشمي	٧٥٩
أبي بن كعب بن قيس الأنصاري	٤٣٩
أحمد بن الحسن أبو نصر الشيرازي	٢٧
أحمد بن حنبل الشيباني .	٦٧
أحمد بن عبد الجبار بن أحمد أبو سعد الصيرفي ابن الطيوري البغدادي المقرئ	٢٦
أحمد بن عبيد الله بن محمد ، أبو العز السلمي العكيري المعروف بابن كادش	٢٦
أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي	٨٧٢
أحمد بن علي بن بدران أبو بكر الحلواني البغدادي المعروف بابن خالوه	٢٥
أحمد بن علي بن ثابت ، أبو بكر المشهور بالخطيب البغدادي	١٩

٢٢	أحمد بن علي بن حامد أبو حامد البيهقي
١٦٨	أحمد بن عمر أبو العباس بن سريج
٣٤٩	أحمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الإسفراييني
٢٢	أحمد بن محمد بن أحمد القاضي أبو العباس الجرجاني
١٠٢٠	أحمد بن محمد بن أحمد بن القطان أبو الحسين البغدادي
٢٧	أحمد بن محمد بن أحمد بن زنجويه أبو بكر الرنجاني
٣٣١	أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي
٢٦	أحمد بن محمد بن عبد الملك بن ملوك أبو المواهب البغدادي الوراق
٢٣	أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد أبو منصور بن الصباغ
١٠٤١	أسامة بن زيد بن حارثة
٦٧	إسحاق بن راهوية
٧٨٤	أسماء بنت عميس الخثعمية
١٧	إسماعيل بن أبي بكر الإسماعيلي، أبو سعد الجرجاني
٩٨	إسماعيل بن يحيى المزني
٥٢٥	الأقرع بن حابس بن عقال التميمي
١٠٧٤	أم الحصين الأحمسية
٣٩٦	أم هانئ بنت أبي طالب
٢٤٦	أنس بن مالك الكعبي .
٢٧١	أنس بن مالك بن النضر أبو حمزة الخزرجي
١٨٩	أنيس بن الضحاك الأسلمي
٤٧٩	أوس أبو مخذولة الجمحي المكي
١٨٠	أوس بن الصامت الخزرجي
٢٠	بديل بن علي بن بديل، البرزندي
١٣١	بلال بن أبي رباح مؤذن رسول الله ﷺ
٥٧١	بكر بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري

٩٩	جابر بن زيد أبو الشعثاء
٣٩٣	جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام السلمي الأنصاري
٣٦٠	جعفر بن أبي طالب الهاشمي
١٤٢	جندب بن جنادة أبو ذر الغفاري ( على المشهور )
٤٢٤	جويرية بنت الحارث الخزاعية
٢١٥	الحارث بن عبيدة الحمصي
٩٧٤	حبان بن منقذ المازني الأنصاري
٦٦٩	حجاج بن أرطأت النخعي
٤٤٤	حذيفة بن اليمان العبسي
١٠٤	حرملة بن يحيى التميمي
١٤٤	الحسن بن أبي الحسن يسار البصري
٩٦	الحسن بن أحمد أبو سعيد الإصطخري
٢٤٥	الحسن بن القاسم أبو علي الطبري
٣٣٤	الحسن بن صالح بن صالح بن حي
٥٩٤	الحسن بن عمارة البجلي
٨١٢	الحسن بن محمد أبو علي الزعفراني
١٧	الحسن بن محمد بن العباس أبو علي الزجاجي الطبري
٢١	الحسين بن أحمد بن علي أبو عبد الله بن البقال الأزجي
٩١	الحسين بن الحسن أبو علي بن أبي هريرة .
٢٤	الحسين بن علي بن الحسين أبو عبد الله الطبري
١٨	الحسين بن محمد بن الحسن ، أبو عبد الله الطبري الخناطي
٢٤	الحسين بن محمد بن عبد الله أبو عبد الله الطبري الحاجي البزازي
٦٩٨	حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي القاري
٣٩٤	حفصة بنت عمر بن الخطاب

٥٧١	حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري
٢٢٢	حماد بن أبي سليمان أبو إسماعيل الكوفي
٢٨١	حمزة بن عمرو بن عويمر السلمي
٢١١	حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
٤٢٦	خالد بن زيد أبو أيوب الأنصاري
٣٨٨	خباب بن الأرت التميمي
٧٥٩	خديجة بنت خويلد بن أسد الأسدية أم المؤمنين
٨٢٥	خزيمة بن ثابت بن الفاكهة الأوسي
٨١٨	خلاد بن السائب بن خلاد الخزرجي
٤٠٨	داود بن شابور أبو سليمان المكي
٩٨	داود بن علي الظاهري
٣٤٢	الربيع بن سليمان المرادي
٢٠٢	ربيعة الرأي ابن أبي عبد الرحمن
٧٨٨	رملة بنت أبي سفيان أم حبيبة
١٠٣١	الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي
٦٤	زفر بن الهذيل بن قيس البصري
٦٩٢	زيد بن أسلم العدوي مولى عمر
١٤٩	زيد بن ثابت
٩٨	زيد بن سهل أبو طلحة الأنصاري .
٦٨٨	زيد بن صوحان بن حجر أبو سليمان الربيعي
١٥٢	زيد بن وهب
٧٩٧	السائب بن خلاد بن سويد الخزرجي
١٤٣	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
٦١٥	سباع بن عرفطة الغفاري



٧٨٧	سعد بن أبي وقاص
١٠٤٥	سعد بن طريف أبو غطفان المري
٢٤	سعد بن علي بن الحسن أبو منصور العجلي الأسدآبادي
١٤٨	سعيد بن المسيب
١٧٧	سعيد بن جبير
٨٦٦	سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي
٢٦٩	سعيد بن مالك بن سنان أبو سعيد الخدري
١٨٦	سفيان بن سعيد أبو عبد الله الثوري
٣٩١	سفيان بن عيينة الهلالي
١٨٠	سلمة بن صخر الخزرجي
٨٦١	سليم بن أيوب أبو الفتح الرازي
٤٣٠	سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني
٢٠	سليمان بن خلف بن سعد القاضي أبو الوليد الباجي الأندلسي
٦٨٩	سليمان بن ربيعة بن يزيد بن عمرو أبو عبد الله الباهلي
١٠٥١	سهل بن أبي حثمة بن ساعدة الأنصاري
٢٧٢	سهل بن سعد الساعدي
٥٣٤	شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
١٠٤٦	شوذب مولى زيد بن ثابت المدني
٦٨٨	الصبي بن معبد التغلبي
٨٢٦	صخر بن حرب أبو سفيان الأموي
٥٢٠	الصدي بن عجلان أبو أمانة
٥٩	صرمة بن قيس أبو قيس الأوسي .
٤٧٥	صفية بنت حيي بن أخطب أم المؤمنين
١٠٥٢	صفية بنت شيبه بن عثمان العبدرية

٤٦٤	ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية
٦١٠	ضمام بن ثعلبة السعدي
٢١	طاهر بن الحسين بن أحمد أبو الوفاء البغدادي الحنبلي القواس الباصري
١٣٣	طاوس بن كيسان اليماني
٥٥	طلحة بن عبيد الله أبو محمد القرشي التيمي
٣٩١	طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي
١٠١	عائشة بنت أبي بكر الصديق
٣٩١	عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمية
٣٨٨	عامر بن ربيعة العنزي
١٧٧	عامر بن شراحيل الشعبي
٤٤٠	عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري
١٠٥٣	العباس بن عبد المطلب الهاشمي
٢٣	عبد الباقي بن يوسف بن علي بن صالح، أبو تراب المراغي
٣٣٠	عبد الرحمن بن إبراهيم القاص
٦٤٦	عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق
١٢٩	عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب
١١١	عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة الدوسي
٢٢	عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازن أبو منصور القشيري
١٨٣	عبد الرحمن بن عمرو أبو عمرو الأوزاعي
٦١٤	عبد الرحمن بن عوف الزهري
٣٢٥	عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي
٢١	عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ
٢٢	عبد الغني بن نازل بن يحيى، أبو محمد الألواحي المصري
٢١	عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد القطان المعروف بأبي معشر الطبري

٩٧٨	عبد الله بن الزبير أبو بكر الحميدي
٦٢٨	عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي
٤٥٣	عبد الله بن بديل الخزاعي .
٧٣٥	عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي
٨٥٤	عبد الله بن دينار أبو عبد الرحمن العدوي
٤٣٩	عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي
٣٥٣	عبد الله بن شيرمة بن حسان الضبي . (ابن شيرمة)
٥٦	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب
٨٥٤	عبد الله بن عبيدة بن نشيط الربذي
٦١٦	عبد الله بن عثمان التيمي أبو بكر الصديق
٢٥	عبد الله بن علي بن عبد الله أبو محمد الآبنوسي
١٩	عبد الله بن علي بن عوف ، أبو محمد السني
٥٦	عبد الله بن عمر بن الخطاب
٤٠٢	عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العدوي
٥٣٤	عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي
٧٥٦	عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري
٨٥٧	عبد الله بن لهيعة الحضرمي
١٧	عبد الله بن محمد ، أبو محمد الخوارزمي الباف
٢٠	عبد الله بن محمد بن إبراهيم ، أبو محمد الكروني الأصفهاني
١٤٢	عبد الله بن مسعود
٢١١	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي
٥٩٤	عبد الملك بن ميسرة الهلالي
٢٥	عبد الواحد بن أحمد بن عمر بن الوليد الداراني أبو سعيد
٢٤	عبد الواحد بن الأستاذ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن أبو سعيد القشيري

٥٩٧	عبيد الله بن الحسن أبي الحسن الكرخي
٢٨٤	عثمان بن أبي العاص الثقفي
٩٨٧	عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم الأنماطي
٦١٤	عثمان بن عفان بن أبي العاص
٢٧٠	العرباض بن سارية أبو نجيح السلمي
١٤٤	عروة بن الزبير
٢٤	عزيزي بن عبد الملك بن منصور، أبو المعالي الواعظ الملقب بشيدلة
١٥١	عطاء بن أبي رباح
١٠٧٢	عطاء بن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني
٨٢١	عطاء بن السائب
١٠٤٤	عكرمة بن خالد بن العاص القرشي
١٣١	عكرمة مولى ابن عباس
٣٢٥	العلاء بن عبد الرحمن الحرقي
١٠٩	علي بن أبي طالب
٨٣٩	علي بن أحمد بن المرزبان أبو الحسن البغدادي
٢٠	علي بن الحسن بن علي أبو الحسن المياجي
٢٥	علي بن الحسين بن عبد الله أبو القاسم الربيعي المعروف بابن عريبة
٢٣	علي بن سعيد بن عبد الرحمن أبو الحسن العبدري الأندلسي
١٧	علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن بن القصار البغدادي المالكي
٤٥١	علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الدارقطني
١٧	علي بن عمر بن محمد أبو الحسن الحميري الصيرفي السكري
٢٢	علي بن محمد بن علي أبو القاسم الدمشقي المعروف بالمصيبي
٢٢	علي بن هبة الله بن علي أبو نصر العجلي البغدادي المعروف بابن مأكولا
١١٩	عمار بن ياسر
١٣٣	عمر بن الخطاب

١٠٤٤	عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي
١٩	عمر بن علي بن أحمد أبو حفص الزنجاني
٤٥٣	عمرو بن دينار بن محمد الأثرم الجمحي
٥٣٤	عمرو بن شعيب
٦٢٨	عوف بن مالك بن النضلة أبو الأحوص الجشمي
١٤٢	عويمر بن زيد أبو الدرداء الأنصاري
١١٤	فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب
١٠٤١	فاطمة بنت قيس الفهرية
٢١	الفضل بن أحمد بن محمد الزهري البصري
١٤٧	الفضل بن عباس
٩٤٤	القاسم بن سلام أبو عبيد
١٧٧	قتادة بن دعامة السدوسي
٦٢٧	القيصري بن عبد الرحمن القزاز
٤١٠	لبابة بنت الحارث أم الفضل الهلالية
٣٣٧	لقيط بن صبرة أبو رزين العقيلي
٢٠٢	ليث بن سعد أبو الحارث المصري
٦٧	مالك بن أنس (الإمام)
٦٦٨	ماهان أبو صالح الحنفي الكوفي الأعور
٢٣	المبارك بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين الواسطي
٦١	مجاهد بن جبر
١٨٦	محمد بن إبراهيم أبو بكر بن المنذر
٢٦	محمد بن أبي الفضل محمد بن عبد العزيز أبو علي الشريف الهاشمي البغدادي الحريري
٧٨٤	محمد بن أبي بكر الصديق
١٤٠	محمد بن أحمد أبو بكر بن الحداد

١٩	محمد بن أحمد بن أبي سعيد الحلابي الجاساني
١٦	محمد بن أحمد بن حسين بن القاسم ،أبو أحمد الغطريفي
٢٤	محمد بن أحمد بن عبد الباقي أبو الفضائل الربيعي الموصلبي
٢٧	محمد بن أحمد بن عمر الجريري الطبري
٦٣	محمد بن إدريس الشافعي
٣٥٧	محمد بن إسحاق أبو بكر بن خزيمه
٨٣٤	محمد بن إسحاق بن يسار المطلببي
١١١	محمد بن إسماعيل البخاري
٢٨٦	محمد بن الحسن الشيباني
٢٣	محمد بن المظفر بن بكران أبو بكر الشامي الحموي
٦٦٠	محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي
٢٥	محمد بن حماد بن حسن بن علي ،أبو سعيد الدينوري البغدادي
٦٣١	محمد بن داود بن علي أبو بكر الظاهري
٢٢٢	محمد بن سيرين
٥٣٢	محمد بن عباد بن جعفر المخزومي
٢٦	محمد بن عبد الباقي بن محمد أبو بكر الخزرجي السلمي الأنصاري البغدادي الحنبلي البزاز
٢١٦	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي
١٨	محمد بن عبد الله بن الحسن ،أبو الحسين بن اللبان الفرضي
١٠٣٢	محمد بن عبد الله بن صالح أبو بكر الأبهري
٥٣٤	محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي
٢٥	محمد بن عبيد الله بن الحسين أبو الفرج البصري قاضي البصرة
٦٢٨	محمد بن عبيد الله بن سعيد الأعور أبو عون الثقفي
٨١٩	محمد بن علي بن أبي طالب ( ابن الحنفية )

١٦	محمد بن علي بن سهل أبو الحسن الماسرجسي النيسابوري
١٩	محمد بن علي بن عمر الراعي
٢٠	محمد بن محمد بن عبد الله القاضي أبو الحسن البضاوي
٢٧	محمد بن محمد بن محمد أبو نصر العكبري
٧٩٤	محمد بن مسلم بن تدرس
٢١١	محمد بن مسلم بن شهاب الزهري .
٢٥	محمد بن مكّي بن الحسن أبو بكر الفامي الباشامي المعروف بابن دوست
١٤٧	مروان بن الحكم الأموي
٢٧	مسدد بن محمد بن علكان الجنزي
٧٩٤	مسلم بن خالد الزنجي المخزومي
١٠٤٨	مطر بن طهمان أبو رجاء السلمي الوراق
٢٦٩	معاذة بنت عبد الله العدوية أم الصهباء
١٧	المعافى بن زكريا بن يحيى ، أبو الفرج النهرواني الجريري
٧٨٧	معاوية بن أبي سفيان
٥٧١	معاوية بن حيدة القشيري
٢١٥	مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي
٢٩٣	مكحول بن زيد الشامي
١٠٦٧	منصور بن إسماعيل بن عمرو أبو الحسن التيمي الفقيه
٣٢٦	موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي
١٦	موسى بن محمد بن جعفر بن عرفة السمسار ، أبو القاسم ، البغدادي مولى بني هاشم
١٠٣٦	ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية أم المؤمنين
٣٢٦	نافع مولى ابن عمر
٥٨٧	نبیشة بن عبد الله الهذلي

١٠٣٨	نبيه بن وهب بن عثمان العبدري
٢١	نصر بن بشر بن علي أبو القاسم العراقي
٦٨	النعمان بن ثابت أبو حنيفة
٢٦	هبة الله بن محمد بن عبد الواحد أبو القاسم الشيباني الهمداني
١٤٦	هند بنت أبي أمية بن المغيرة أم سلمة (أم المؤمنين )
٨٢٦	هند بنت عتبة بن ربيعة العبشمية
٣١١	يحيى بن أكثم بن محمد التميمي
١١٣	يحيى بن زياد الفراء
٧٣٧	يحيى بن سلام بن ثعلبة أبا زكريا التميمي
٥٣٣	يحيى بن معين بن عون الغطفاني
١٠٥٢	يزيد بن الأصم البكائي
١٢٥	يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف .
٢٣	يعقوب بن سليمان بن داود ،أبو يوسف الأسفرايني
٢١	يعقوب بن سليمان بن داود أبو يوسف الأسفرايني
٧٨٩	يعلى بن أمية التميمي
١٨	يوسف بن أحمد ،أبو القاسم بن كج الدينوري
١٢٨	يوسف بن يحيى أبو يعقوب البويطي



## فهرس الأبيات الشعرية

البيت	الصفحة
ما زلت أطلب علم الفقه مصطبرا	١٣
فكان ما كد من درس ومن سهر	١٤
حفظت مآثوره حفظا وثقت به	
صنفت في كل نوع من مسائله	
أقول بالأثر المروي متبعا	
إذا انتضت بناني عن غوامضه	
وإن تحريت طرق الحق مجتهدا	
وكنت ذا ثروة لما عنت به	
وما أبالي إذا ما العلم صاحبي	
ثَنَيْتَ عناني عنه همة طمحت	
أصدي فلا أتصدي للثيم ولا	
إذا أضقت سألت الله مقتنعا	
قتلوا ابن عفان الخليفة محرما	١٠٤٩
ولو أنها عرضت لأشمت راهب	٦٠٢
خيل صيام وخيل غير صائم	٥٧
تحت العجاج وأخرى تعلق اللجما .	

فهرس المصطلحات العلمية المعرفة

المصطلح	الصفحة
إضمامار	١٥٤
أيام التشريق	٤١٣
الاعتكاف	٤٣٧
الانكسار	١٦١
البرد	٢٧٧
التنبیه	٩٨٦
الحج	٥١٦
الحكومة	٩٨٥
الخطوة	٢٧٧
الشك	١٧٥
الصوم	٥٨
الفرسخ	٢٧٧
المجمل	٤٥٥
المد	٣٠٩
المعضوب	٥٤٩
الميل	٢٧٧
النقض	١٦١
الهاشمي	٢٧٦
الوصال	٤٠٨
دليل الخطاب	٩٨٦
طواف الزيارة	٨٣

٨٨	عدم التأثير
٥٢٨	مفهوم الشرط
١١٦	يوم الشك

الصفحة	الكلمة	فهرس الكلمات الغريبة
٩٥٦	الإبريسم	
٨٥٧	الأترج	
٥٩٢	الأثر (عفا الأثر)	
٣٥٣	إثمد	
١٠٢٩	الأخاقيق واللخاقيق	
٦٠٢	الأشمط	
١٠٣٠	الأشنان	
١٩٤	أشوه	
١٠٧٤	أضح	
٦٤٥	أعجف	
٣٣٦	احتقن	
٣٣٦	استعط	
٨٦٢	الاضطباع	
٨٢٠	اضطمام الرفاق	
٤٣٧	الاعتكاف	
٩٨٤	اندمل	
٨٣٢	البازيان	
٩٣٩	البان المنشوش	
٨١٨	البحه	
٥٩٢	برأ	
٣٣٤	البرد	
٩٣٢	البرم	

٨٦٤	البرنس
٩٤١	البر
٣٨٩	بكلومهم
٩٣٥	البنفسج
٨٦٤	البيان
١٥٢	تجانفنا
٣٨٩	تشخب
٨٨١	التكة
٤٤١	تلاحا
٩١٣	تلافي الشيء
٧٥٤	تلييد الشعر
١٠٤٣	التوتياء
٧٦٨	جور عن طريقنا
٥١٦	الحج
٨٨١	الحجرة
٢٧٤	حسى
٨٢٢	حنن
٣٩٤	حيس
٩٥٠	الحبيص
٩٥٤	الحز
٨٩٠	الحزامى
١٠٢٨	الخطمي
٥٨٤	الخفارة
٨٨٣	الخلال

٧٨٩	الخلوق
٩٢٩	الخيرى
٩٣١	الدارصيني
٩٤٢	دبة الزيت
١٠٢٤	الديقي
١٠٣٢	الدمل
٤٧٨	رحبت المسجد
٣٧٧	الرفث
٦٣	رمضان
٨٦٢	الرمل
٩٧٥	روزنة
٩٣٢	الريحان الفارسي
٥٤١	الزاملة
٩٣٩	الزنيق
٩٤١	الزيت
٦٦٦	سحناء
٩١٠	سري
٩٣١	السفرجل
٤١٩	سفسافها
٤٧١	السقاية
٧٩٠	السك
٩٣٢	السوس
٩٣٠	السوسن
١٠٧٠	السيور

الشطرنج	٤٣٦
الشعث	١٠٢٨
الشيخ	٨٩٠
الشيرج	٩٤١
الصبر	١٠٢٥
الصرة	٩٦٢
الصرورة	٦٠١
الصوم	٥٧
الضيعة	٥٤٤
العجاج	٥٧
العزب	٢٤١
عزمة	٥٧١
عساس	١٥٢
العسيف	١٨٩
العصفر	٩٥٢
العطب	٥٧٦
العنبر	٨٨٩
العود	٨٩١
الغالية	٨٨٩
الغداء	١٠٤
فتق الثوب	٨٦٧
فضمدنا	٧٩٠
فقاً	١٠٣٢
القباء	٨٣١

٥٤١	القتب
٩٣١	القرفة
٣٨٧	قلحا
٥١٢	القن
٨٩٠	القيصوم
٩٣٠	الكاذي
٨٨٩	الكافور
٩٥٦	الكحلي
٣٦٥	الكندر
٥٤١	الكنيسة
١٧٩	اللاية
٨٦٤	اللباد
٩٣٢	اللفاح
٩٨٤	لقط
٩٤	الليل
٩٣٠	اللينوفر
٨٩٢	ماء الورد
٧٨٩	متضمخ
٤٠٥	المتعمقون
٣٣٨	مثانة
٥٤١	المحمل
٩٥٨	المدر
٩٣٢	المرزجوش
١٠٢٣	مرهت العين



المشق	٨٥٦
المصراة	٦٠٢
مضرجين	٩٥٦
مطمورة	٣٤٧
المعارج	٨٢٣
معط	٩٧٦
المغرة	٨٥٦
ممشق	٩٥٧
المناسب	١٠٣٧
المنطقة	١٠٧٠
موردة	٩٥٧
ميلا	٣٣٨
النارنج	٨٥٧
نافجة المسك	٩٦٥
النخامة	١٦٦
الند	٨٩١
الترجس	٩٣٢
نضمد	٨٦٠
نفت	٧٨٤
نفض الثوب	٨٩٠
النكاح	١٠٣٩
النمام	٩٣٢
النيل	٩٥٩
الهيم	١٨١

١٠٧٠	الهميان
٥٩٢	الوبر
٧٩٠	الوبيص
٨٣٤	الورس
٨٥٦	الوسمة
٩٢٩	الياسمين
٨٨٣	يتشح
١٠٢٦	يتماقلون
٧٦٦	يزني وأزاني
٦٠٠	يعتمون
١٠٣٢	يعصر
٧٦٦	يلمعي
٥٤٤	يمونه

فهرس البلدان والأماكن

البلدة أو المكان	الصفحة
آمل	٩
أسفراين	١٢
جبل أبو قبيس	٥١٦
جبل قعيقعان	٨٦٢
الجحفة	٧٦٦
جرجان	١٠
الجعرانة	٦٨٤
ذات عرق	٧٦٦
ذو الحليفة	٧٦٦
ذو طوى	٧٥٧
ربع الكرخ	١٣
الروحاء	٨١٨
سرف	١٠٥٢
طبرستان	٩
العرج	٣٥٦
الفخ	٧٨٣
الفرع	٧٧٣
قرن المنازل	٧٦٦
كراع الغميم	٢٩٤
نسابور	١٢
يلملم	٧٦٦

## فهرس المصادر والمراجع .

القرآن العظيم .

الآثار لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ت ١٨٢ هـ ، تصحيح وتعليق  
أبي الوفاء الأفعاني ، دار الكتب العلمية  
الإبانة عن أحكام فروع الديانة لأبي القاسم الفوراني ، مكتبة المخطوطات  
بالجامعة الإسلامية

إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة للحافظ أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ،  
ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤١٥  
هـ .

الإجماع للإمام محمد بن إبراهيم بن المنذر ت ٣١٨ هـ . تحقيق عبد الله عمر  
البارودي . مؤسسة الكتب الثقافية

الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب  
الماوردي ت ٤٥٠ هـ دار الكتب العلمية

أحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ت ٣٧٠ هـ ، دار  
الكتاب العربي .

الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ت ٤٥٦ هـ  
هـ ، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ، منشورات دار الآفاق الجديدة ،  
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد  
الآمدي ، دار الكتب العلمية

أخبار مكة في قدس الدهر وحديثه لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس  
الفاكهي المكي ، تحقيق د/ عبد الملك عبد الله بن دهيش ، دار خضر ، الطبعة  
الثانية ١٤١٤ هـ .



إرشاد الساري على مناسك الملا علي القاري لحسين بن محمد سعيد عبد الغني  
المكي ، دار الفكر .

إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام أبي عبد الله مالك لشهاب الدين  
عبد الرحمن بن محمد بن عسكر ، انظر أسهل المدارك  
إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني  
ت ١٢٥٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف محمد ناصر الدين الألباني ،  
المكتب الإسلامي ١٤٠٥ هـ .

أسد الغابة في معرفة الصحابة . لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد  
الجزري ت ٦٣٠ هـ دار الفكر .

الأسرار — كتاب الصيام — لأبي زيد عبد الله بن عمر الدبوسي ، ت ٤٣٠ هـ  
، تحقيق د/ نائف بن نافع العمري ، والأسرار — كتاب المناسك — للدبوسي  
تحقيق د/ نائف بن نافع العمري ، دار المنار .

أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك لأبي بكر بن حسن  
الكشناوي دار الفكر ، الطبعة الثانية .

الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان لزين العابدين بن إبراهيم بن نجيم  
، دار الكتب العلمية ١٤٠٠ هـ

الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي  
ت ٩١١ هـ ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى

الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي  
ت ٤٣٣ هـ ، مطبعة الإدارة .

الإصابة في تمييز الصحابة . انظر الاستيعاب  
أصول السرخسي للإمام أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ت ٤٩٠ هـ ،

تحقيق أبي الوفاء الأفغاني ، دار المعرفة

إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين للعلامة السيد أبي بكر المشهور بالسيد  
البكري الدمياطي ، دار إحياء الكتب العربية .

إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت ٣٣٨ هـ — .  
بتحقيق د/ زهير غازي زاهد . مطبعة العاني — بغداد ١٣٩٧ هـ .

إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتب  
الإسلامية ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين .

الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لشمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني ،  
تحقيق علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية  
الأولى ١٤١٤ هـ —

الإقناع في فقه الإمام أحمد لشرف<sup>الدين</sup> موسى الحجاوي المقدسي ت ٩٦٨ هـ ، دار  
المعرفة .

الإقناع للإمام أبي بكر بن المنذر ، تحقيق د/ عبد الله بن عبد العزيز الجبرين .  
مطابع الفرزدق التجارية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ ، خرج أحاديثه محمد  
مطرجي ، دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ —

إنباه الرواة على أنباه النحاة للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القطفي  
ت ٦٢٤ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة ،  
ومؤسسة الثقافة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ —

الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعي ت ٥٦٢ هـ ، تحقيق عبد الله  
عمر البارودي ، دار الجنان الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل  
لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي ت ٨٨٥ هـ تحقيق محمد  
حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ وانظر أيضا

الإنصاف المطبوع مع الشرح الكبير .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين ابن هشام الأنصاري مع ضياء

السالك إلى أوضح المسالك دار الكتب العلمية

الإيضاح في مناسك الحج والعمرة للإمام يحيى بن شرف النووي ، دار البشائر

الإسلامية والمكتبة الإمدادية . الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ

اختلاف الحديث للشافعي مطبوع الأم .

الاختيار لتعليق المختار لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي ، دار المعرفة

الطبعة الثالثة ١٣٩٥ هـ

الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية اختارها العلامة علاء الدين

أبو الحسن علي بن محمد البعلي ت ٨٠٣ هـ ، تحقيق محمد حامد الفقي ،

مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩ هـ

الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من

معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار للإمام يوسف بن

عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري ت ٤٦٣ ، تحقيق د/ عبد المعطي أمين

قلعجي ، دار قتيبة ، ودار الواعي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

الاستيعاب في أسماء الأصحاب للإمام يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ت

٤٦٣ هـ . وبهامشه الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني ت ٨٥٢ هـ مكتبة المثنى بغداد .

الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة لأبي المظفر منصور بن

محمد السمعاني ت ٤٨٩ هـ ، تحقيق د/ نائف العمري ، دار المنار .

الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان

بن حازم الهمداني الحازمي ، الطبعة الأولى من مطبعة الأندلس .

البحر الرائق شرح كنز الدقائق للعلامة زين الدين بن نجيم الحنفي ، وبهامشه

منحة الخالق ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية



البحر الزخار المعروف بمسند البزار للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق  
البزار ، ت ٢٩٢ هـ ، تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله ، مؤسسة علوم  
القرآن بيروت .

البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي ت  
٧٩٤ هـ ، دار الصفوة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ .

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن سعود الكاساني الحنفي  
الملقب بملك العلماء ت ٥٨٧ هـ بتحقيق محمد عدنان بن ياسين درويش .

مؤسسة التاريخ العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ

بداية المبتدئ لبرهان الدين أبي الحسن علي بن عبد الجليل أبي بكر المرغيناني ت  
٥٩٣ هـ انظر فتح القدير .

بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد

القرطبي ت ٥٩٥ هـ دار الكتب العلمية الطبعة العاشرة ١٤٠٨ هـ

البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ت ٧٧٤ هـ ، دار الريان .

البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للإمام أبي حفص عمر بن علي الملقب

بابن الملقن ، ت ٨٠٤ هـ ، تحقيق أحمد شريف الدين عبس الغني ، دار

العاصمة للنشر الطبعة ١٤١٤ هـ .

البسيط لأبي حامد الغزالي مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية

بلدان الخلافة الشرقية تأليف كي لسـترنج ، نقله إلى العربية فرنسيس ،

وكوركيس عواد . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

بلوغ المرام للحافظ ابن حجر العسقلاني . انظر سبل السلام

البيان للعمري مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية

البيان والتحصيل لأبي الوليد ابن رشد القرطبي ت ٥٢٠ هـ ، دار الغرب

الإسلامي ١٤٠٤ هـ

تاج التراجم لأبي الوفاء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني ت ٨٧٩ هـ ،

- حققه محمد خير رمضان ، دار القلم دمشق الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ت  
١٢٠٥ ، دار إحياء التراث العربي .
- التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق ت ٨٩٧ هـ  
مطبوع مع مواهب الجليل .
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، دار المعارف .
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، للذهبي ، تحقيق عمر عبد السلام ،  
الناشر دار الكتاب العربي .
- التاريخ الكبير للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ — دار  
الفكر . ودار الكتب العلمية
- تاريخ بغداد للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ ، دار الكتب  
العلمية .
- تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر ت ٥٧١ هـ . دار  
الفكر .
- التبصرة لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق د/ محمد حسن هيتو ، دار الفكر .
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي  
الحنفي ، وبهامشه حاشية الشلبي دار المعرفة ، الطبعة الثانية .
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي لجمال الدين أبي الحجاج المزي ت  
٧٤٢ هـ المكتب الإسلامي ، الدار القيمة بمباني الهند الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ  
هـ .
- تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي ت ٥٣٩ هـ ، تحقيق د/ محمد زكي عبد  
البر ، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر .
- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن ت ٨٠٤ هـ ، تحقيق عبد الله بن سعاف  
البحياني ، دار حراء النشر والتوزيع مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .

تحفة المحتاج إلى الدماء الواجبة على المعتمر والحاج لفخر الدين أبي بكر علي بن  
ظهيرة ت ٨٨٩ هـ . تحقيق د/ عبد العزيز بن مبروك الأحمد ، دار  
البخاري ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

تحفة المحتاج بشرح المنهاج لشهاب الدين ابن حجر الهيتمي ت ٩٧٣ هـ ، دار  
الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

التحقيق في مسائل الخلاف لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، تحقيق  
د/عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الراعي العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .  
تذكرة الحفاظ للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، دار إحياء  
التراث العربي .

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي عياض بن  
موسى اليحصبي ، ت ٥٤٤ هـ ، تحقيق محمد تاويت الطنجي ، وزارة  
المعارف ، والشئون الإسلامية للمملكة المغربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .  
الترغيب والترهيب للإمام الحافظ أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الجوزي  
الأصبهاني ، تحقيق أمين بن صالح بن شعبان ، دار الحديث القاهرة ، الطبعة  
الأولى ١٤١٤ هـ .

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق  
د/ إكرام الله إمداد الحق . دار البشائر الإسلامية .  
تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت ٧٥٤ هـ ،  
دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

تفسير القرآن العظيم للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي  
دار الريان للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين للإمام ابن أبي  
حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ت ٣٢٨ هـ ، تحقيق أسعد  
محمد الطيب ، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ — ،

تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ١٤١٣ هـ —

التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ت ٨٧٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، الطبعة

الثانية ١٤٠٣ هـ —

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن

الحسين العراقي ت ٨٠٦ هـ ، دار الحديث للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة

١٤٠٩ هـ —

تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني .

اعتنى به أبو عاصم حسن عباس بن قطب ، مؤسسة قرطبة .

تلخيص المستدرک للحافظ الذهبي انظر المستدرک .

التلخيص لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد بن القاص الطبري مكتبة نزار مصطفى

الباز .

لنفاذ

التلقين في الفقه المالكي عبد الوهاب ت ٤٢٢ هـ ، تحقيق محمد ثالث سعيد

الغاني ، دار الفكر .

التمهيد لابن عبد البر — ترتيب عطية سلم المسمى هداية المستفيد من كتاب

التمهيد — مكتبة الأوس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ —

التنبيه في فقه الشافعي للشيرازي ، عالم الكتب .

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لأبي الحسن علي بن محمد

بن عراق الكناني ت ٩٦٣ هـ — مكتبة القاهرة ، الطبعة الأولى .

تنوير الأبصار . انظر الدر المختار .

تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

، دار الفكر

تهذيب الأسماء واللغات للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ت ٦٧٦

هـ دار الكتب العلمية .

تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند

سنة ١٣٢٥ هـ

تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحجاج المزي ت ٧٤٢

هـ حققه د/ بشار عواد معروف / مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٨

هـ .

تهذيب اللغة للأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ت ٣٧٠ هـ تحقيق أ / أحمد

عبد العليم البردوني ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

التهذيب في فقه الإمام الشافعي للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ت

٥١٦ هـ . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض . دار

الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ

الثقات للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ت ٣٥٤

هـ . مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بمحدر آباد الدكن بالهند

جامع الأمهات لجمال الدين بن عمر بن الحاجب ، ت ٦٤٦ هـ ، دار اليمامة ،

الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

جامع البيان عن تأويل القرآن — تفسير ابن جرير الطبري — ، حققه محمود محمد

شاكر ، وخرج أحاديثه أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية دار المعارف مصر .

الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة

الترمذي ت ٢٩٧ هـ ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

الجامع الصغير للسيوطي انظر فيض القدير .

الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ ، إدارة القراءان والعلوم

الإسلامية .

الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار إحياء

التراث العربي .

الجرح والتعديل لشيخ الإسلام أبي محمد عبد الرحمن بن الإمام أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ٣٢٧ هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيد آباد الدكن الهند ١٣٧٢ هـ

جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي ت ٣٢١ هـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيد آباد الدكن بالهند ١٣٤٥ هـ .

الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي ، ت ٧٧٥ هـ ، تحقيق د/ عبد الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ .

حاشية ابن حجر الهيتمي على الإيضاح في مناسك الحج والعمرة للنووي ، المكتبة السلفية .

حاشية الجمل على شرح المنهج لسليمان بن عمر العجيلي المصري ت ١٢٠٤ هـ .

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .  
حاشية الشلي انظر تبين الحقائق .

حاشية القليوبي على شرح جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي تأليف شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي ت ١٠٦٩ هـ شركة ومطبعة أحمد بن سعد بن نبهان وأولاده ، الطبعة الرابعة ١٣٩٤ هـ .

الحاوي الكبير لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ت ٤٥٠ هـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ بيروت

الحجة على أهل المدينة للإمام محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ ، مطبعة المعارف الشرقية بجيد آباد الهند ١٣٨٥ هـ

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية .

حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد  
الشاشي القفال ، حققه د/ ياسين أحمد إبراهيم درادكه ، مكتبة الرسالة  
الحديثة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م

حواشي الشرواني وابن القاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج . انظر  
تحفة المحتاج .

الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب أبي حنيفة النعمان ، للحصكفي  
ت ١٠٧٧ هـ ، دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .

الدر المشور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ الناشر محمد  
أمين دمج - بيروت .

المؤلف  
الدراية في تخريج أحاديث الهداية ابن حجر ، دار المعرفة .

الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي ت ٧٩٩ هـ تحقيق  
د/ محمد الأحمد أبو النور ، دار التراث .

ديوان النابغة الذبياني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية  
الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ت ٦٨٤ هـ ، تحقيق د/ محمد  
حجي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ هـ .

ذيل طبقات الحنابلة لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن المعروف بابن رجب  
الحنبلي ٧٩٥ هـ ، دار المعرفة

رؤوس المسائل لمحمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨ هـ ، تحقيق عبد الله نذير  
أحمد ، دار البشائر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

رحمة الأمة في اختلاف الأئمة لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي ، دار  
الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة شهاب الدين السيد  
محمود الألوسي البغدادي ت ١٢٧٠ هـ دار إحياء التراث العربي

الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميري ، تحقيق إحسان عباس ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م ومكتبة لبنان .

روضة الطالبين وعمدة المتقين للنووي ، المكتب الإسلامي الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ .

روضة الناظر وجنة المناظر لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة

المقدسي ، مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الثالثة بمصر ١٤١١ هـ .

زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد

الجوزي ت ٥٩٧ هـ ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .

زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام ابن القيم الجوزية ، تحقيق شعيب الأرنؤوط

وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السابعة والعشرون ،

١٤١٥ هـ .

الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي المعروف بتفسير ألفاظ مختصر المزني للإمام

اللغوي أبي منصور الأزهر ت ٣٧٠ هـ ، تحقيق مسعد عبد الحميد ، دار

الطلائع للنشر والتوزيع .

الزهد لعبد الله بن المبارك بن واضح المروزي ت ١٨١ هـ ، تحقيق حبيب

الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية

الزهد لهناد بن السري الكوفي ت ٢٤٣ هـ ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ،

الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، حققه عبد الرحمن عبد الجبار .

سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام لمحمد بن إسماعيل الأمير

الصنعاني ت ١١٨٢ ، خرج أحاديثه محمد عبد القادر أحمد عطاء دار الكتب

العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

سلاسل الذهب لبدر الدين الزركشي ت ٧٩٤ هـ ، تحقيق د/ محمد المختار بن

محمد الأمين الشنقيطي ، مكتبة ابن تيمية

السلسيل في معرفة الدليل حاشية على زاد المستقنع للشيخ صالح بن إبراهيم

البليهي ، مكتبة المعارف الرياض الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ .



- سنن أبي داود للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ —  
إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس ، دار الحديث ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ —  
سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٥ هـ تحقيق  
وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية  
سنن الدار قطني للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥ هـ ، وبذيله  
التعليق المغني على الدار قطني للمحدث أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم  
آبادي ، دار المعرفة  
سنن الدارمي للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي ت  
٢٥٥ هـ دار الكتب العلمية .  
السنن الكبرى للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق د/  
عبد الغفار سليمان البنداري ، وسيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية  
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ —  
السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨ هـ —  
، وبذيله الجوهر النقي لعلاء الدين ابن علي الماريني ابن التركماني دار المعرفة .  
سنن النسائي للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣ هـ دار  
المعرفة الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ —  
سنن سعيد بن منصور ت ٢٢٧ هـ ، دراسة وتحقيق د/ سعد بن عبد الله آل  
حميد ، دار الصميعي الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .  
سير أعلام النبلاء للحافظ شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ — تحقيق شعيب  
الأرنؤوط ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ مؤسسة الرسالة .  
شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت  
١٠٨٩ هـ ، دار إحياء التراث العربي .  
شرح الزرقاني على مختصر خليل للعلامة عبد الباقي الزرقاني ، دار الفكر .  
شرح الزركشي على مختصر الخرقي في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي ت ٧٧٢ هـ ، تحقيق د/  
عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين . دار أولى النهى ، الطبعة الثانية  
١٤١٤ هـ .

شرح السنة للبغوي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى  
١٣٩٤ هـ

شرح العمدة — كتاب الصيام — لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ت  
٧٢٨ هـ ، تحقيق زائد أحمد ، دار الأنصار للنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٧  
هـ ، وأيضا شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة ، تحقيق صالح بن  
محمد الحسن ، مكتبة الحرمين .

شرح العناية على الهداية لأكمل الدين محمد بن محمود البارق ت ٧٨٦ هـ —  
مطبوع مع فتح القدير .

الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير انظر حاشية الدسوقي .  
الشرح الكبير لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة  
القدس ت ٦٨٢ هـ تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن الترك و د/ عبد  
الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ

شرح اللمع لأبي إسحاق إبراهيم الشرازي ، تحقيق د/ عبد المجيد التركي ، دار  
الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

شرح دقائق المنهاج للإمام النووي ، المطبعة الماجدية .

شرح صحيح مسلم لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي ت ٦٧٦ هـ . دار  
الريان للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

شرح طيبة النشر لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي الجزري ، تحقيق  
محمد علي الضباع ، مكتبة البابي الحلبي ١٣٦٩ هـ .

شرح مشكل الوسيط للإمام أبي عمرو عثمان بن صلاح مطبوع مع الوسيط  
شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، ت

- ٣٢١ هـ ، حققه محمد زهري النجار ، دار الكتب العلمية .
- شرح منتهى الإرادات للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ت ١٠٥١ هـ ، الناشر المكتبة السلفية .
- شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨ هـ ، حققه محمد السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٣ هـ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ١٣٩٩ هـ
- صحيح ابن حبان للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤ هـ ، رتبته <sup>الأعمان</sup> علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ت ٧٣٩ هـ ، حققه شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ
- صحيح ابن خزيمة لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ، ت ٣١١ هـ ، تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى .
- صحيح البخاري انظر فتح الباري .
- صحيح سنن أبي داود للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- صحيح سنن الترمذي للألباني ، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- صحيح سنن النسائي للشيخ الألباني ، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج .
- صحيح مسلم للحافظ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، ت ٢٦١ هـ — بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية عيسى الباوي الحلبي وشركاه . الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ / دار إحياء التراث العربي — بيروت .
- الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي ، حققه د/ عبد المعطي أمين قلنجي ، دار الكتب العلمية .

الضعفاء والمتروكون للدار قطني ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض .

الضعفاء والمتروكون للنسائي ، مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ هـ .

ضعيف الجامع الصغير وزيادته للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ١٤١٠ هـ .

ضعيف سنن أبي داود للشيخ الألباني ، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .

ضعيف سنن ابن ماجه للشيخ الألباني ، الناشر المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

ضعيف سنن الترمذي للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .

ضعيف سنن النسائي للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي . طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى ، ت ٥٢٦ هـ ، الناشر دار المعرفة بيروت — لبنان .

طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٧١ هـ ، حققه محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح محمد الحلو ، دار إحياء الكتب العربية .

طبقات الشافعية لأبي بكر أحمد بن محمد المعروف بابن قاضي شهبة ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى .

طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ، ت ٧٧٢ هـ ، تحقيق عبد الله الجبوري ، دار العلوم ١٤٠١ هـ .

طبقات الفقهاء الشافعية لتقي الدين أبو عمرو بن عثمان الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣ هـ ، دار البشائر الإسلامية ، حققه محيى الدين علي

نجيب .

طبقات الفقهاء الشافعيين للحافظ ابن كثير ، تحقيق د/ أحمد عمر هاشم ، د/  
محمد زينهم محمد غرب ، مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٣ هـ .

طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ت ٤٧٦ هـ ، تحقيق د/ إحسان عباس ،  
دار الرائد العربي لبنان ١٤٠١ هـ .

الطبقات الكبرى للإمام محمد بن سعد بن منيع البصري ت ٢٣٠ هـ نشر دار  
صادر — بيروت

عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي للحافظ ابن العربي المالكي ت ٥٤٣ هـ  
دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ

العتبية لمحمد العتيبي القرشي ، انظر البيان والتحصيل .

العزیز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن  
محمد الرافعي ت ٦٢٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى  
١٤١٧ هـ .

عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لجلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس  
ت ٦١٦ هـ ، تحقيق د/ محمد أبو الأجفان و أ/ عبد الحفيظ منصور ، دار  
الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ

علل الحديث للإمام أبي محمد عبد الرحمن الرازي ابن الإمام أبي حاتم ، دار المعرفة  
العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدار قطني ، تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله  
السلفي ، دار الطيبة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

عمدة السالك وعدة الناسك لشهاب الدين أبي العباس أحمد النقيب المصري ،  
منشورات المكتبة العصرية .

عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني  
ت ٨٥٥ هـ دار الفكر ١٣٩٩ هـ .

عمل اليوم والليلة للإمام أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري ابن السني ت ٣٦٤ هـ

هـ ، تحقيق بشير محمد عيون . مكتبة المؤيد الرياض ، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ  
العين لأبي عبد الرحمن خليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥ هـ — ، تحقيق د/  
مهدي المخزومي ، د/ إبراهيم السامرائي ، سلسلة المعاجم والفهارس .  
الغاية القصوى في دراية الفتوى للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي ت ٦٨٥ هـ  
، تحقيق علي محيي الدين ، دار النصر للطباعة الإسلامية .  
الغذاء لا الدواء للدكتور صبري الفباني ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة

١٩٦٩ م

غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ت ٢٢٤ هـ — ، تحقيق د/  
حسين محمد شرف ، وعبد السلام محمد هارون . الهيئة العامة لشئون المطابع  
الأميرية ١٤٠٤ هـ .

غريب الحديث لابن الجوزي ، تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب  
العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

غريب الحديث لابن قتيبة عبد الله بن مسلم ، تحقيق د/ عبد الله الجبوري ، إحياء  
التراث الإسلامي ، وزارة الأوقاف العراقية ، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .

الفائق في غريب الحديث لمحمود بن عمر الزمخشري ، الطبعة الثانية ، عيسى البابي  
الخلي .

الفتاوى الهندية في فقه الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لجماعة من علماء الهند  
وبهامشه فتاوى قاضيخان ، الطبعة الثانية بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٠ هـ

فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني ت ٨٥٢ هـ بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي . دار الريان للتراث  
الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ

فتح العلام بشرح مرشد الأنام في الفقه على مذهب السادة الشافعية للسيد محمد  
عبد الله الجرداني ، تحقيق محمد الحجار ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٥٠ هـ .

فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي ت ٦٨١ هـ دار إحياء التراث العربي

الفروع لشمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح ت ٧٦٣ هـ ، عالم الكتب

فهرس المخطوطات المصورة ، تأليف فؤاد سيد ، دار الرياض ١٩٥٤ م .

فهرس دار الكتب المصرية ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٤٢ هـ .

فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، وضعه ياسين محمد السواس ، منشورات معهد المخطوطات العربية .

فهرس مخطوطات مكتبة طوبقيو سراي المطبوع ١٩٦٤ م .

الفهرست لابن الندم دار المعرفة .

الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ، دار المعرفة .

فواتح الرحموت للعلامة عبد العلي بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت ، المطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣٢٢ هـ . وهو مطبوع مع المستصفي فيض القدير شرح الجامع الصغير للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي ، دار المعرفة — بيروت ١٣٩١ هـ .

القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت ٨١٧ هـ — ، دار الجليل .

القرى لقاصدي أم القرى لأبي العباس أحمد بن عبد الله محب الدين الطبري ت ٦٧٤ هـ ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٦٧ هـ .

القوانين الفقهية لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي ت ٧٤١ هـ ، دار الكتب العلمية .

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام الذهبي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

الكافي في فقه أهل المدينة المالكي للإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري ، الناشر مكتبة الرياض الحديثة.

الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ، المكتب الإسلامي الطبعة الخامسة ١٤٠٨ هـ

الكامل في التاريخ لعز الدين علي بن محمد المعروف بابن الأثير ت ٦٣٠ هـ ، دار صادر ١٣٨٦ هـ

الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥ هـ ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ

كتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة لأبي المحاسن محمد بن علي العلوي الحسيني ، تحقيق د/ رفعت فوري عبد المطلب . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ مطبعة المدني .

كتاب التسهيل لعلوم التنزيل للعلامة المفسر محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .

كتاب الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري دار الكتب العلمية ١٤١٠ هـ

كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي ت ٢٥٤ هـ دار المعرفة .

كتاب المصاحف لأبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ

كتاب المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ت ٢٧٧ هـ ، تحقيق د/ أكرم ضياء العمري ، مطبعة الأرشاد بغداد ١٣٩٤ هـ .

كتاب النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب تأليف بطلال بن أحمد بن



- سليمان بن بطال الركي ت ٦٣٣ هـ ، تحقيق د/مصطفى عبد الحفيظ سالم ،  
المكتبة التجارية بمكة ١٤١١ هـ .
- كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يوسف البهوتي ، تحقيق إبراهيم أحمد  
عبد الحميد ، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ .
- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة للإمام نور الدين علي بن أبي  
بكر الهيثمي ت ٨٠٧ هـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة  
، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ .
- كشف الظنون لحاجي خليفة ت ١٠١٧ هـ دار الكتب العلمية ١٤١٣ هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكّي بن أبي  
طالب القيسي ت ٤٣٧ هـ ، تحقيق محي الدين رمضان مؤسسة الرسالة .
- كفاية الأختيار في حل غاية الاختصار للعلامة تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني  
الحصيني الدمشقي الشافعي ، تحقيق على عبد الحميد بلطه جي و محمد وهي  
سليمان . المكتبة التجارية مصطفى الباز مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- كنز الدقائق انظر تبين الحقائق .
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين  
الهندي البرهان فوري ت ٩٧٥ هـ ، منشورات مكتبة التراث الإسلامي ، حلب  
الطبعة الأولى .
- اللباب في الفقه الشافعي لأبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الضبي الحاملي ت  
٤١٥ هـ تحقيق أ/ عبد الكريم صنيّتان العمري ١٤١٦ هـ — ، دار البخاري ،  
الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .
- لسان العرب للإمام العلامة ابن منظور ت ٧١١ هـ ، دار إحياء التراث العربي ،  
ومؤسسة التاريخ العربي .
- لسان الميزان للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، منشورات مؤسسة الأعلمي  
للمطبوعات الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ

اللمعة الدمشقية لمحمد بن جمال الدين مكّي العاملي ، منشورات جامعة نجف  
الدينية ، الطبعة الأولى .

المبسوط لشمس الدين السرخسي ت ٤٩٠ هـ دار المعرفة  
مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لعبد الرحمن بن محمد المدعو بشيخ زاده ،  
المطبعة العثمانية ١٣٢٧ هـ .

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧ هـ .  
دار الكتاب العربي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ .

المجموع شرح المذهب للشيرازي للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت  
٦٧٦ هـ بتحقيق محمد نجيب المطيعي ، دار إحياء التراث العربي . ١٤١٥ هـ

هـ

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن  
قاسم ، طبع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة  
١٤١٦ هـ

محاسن التأويل للإمام محمد جمال الدين القاسمي بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .  
دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ .

المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لمجد الدين أبي البركات ابن تيمية  
، الناشر دار الكتاب العربي .

المحكم والمحيط الأعظم لعلي بن إسماعيل بن سيدة ، تحقيق د/ مراد كامل ، شركة  
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ .

المحلى بالآثار للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ت ٤٥٦ هـ  
هـ دار الكتب العلمية بيروت — لبنان .

مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، لأبي العباس شهاب الدين  
أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري ت ٨٤٠ هـ ، تحقيق سيد كسروي

حسن دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

مختصر اختلاف العلماء لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي ت ٣٧٠ هـ ،

تحقيق د / عبد الله نذير أحمد ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ

هـ

مختصر الطحاوي للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ت ٣٢١ هـ ،

تحقيق أبي الوفاء الأفغاني ، نشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بجيد آباد الدكن

بالحند .

مختصر القدوري المعروف بالكتاب لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري ت ٤٢٨ هـ

مع الباب ، المكتبة العلمية

مختصر المزني مطبوع مع الأم

مختصر خلافيات البيهقي لأحمد بن فرج اللخمي الإشبيلي الشافعي ت ٦٩٩ هـ

، تحقيق د/ ذياب عبد الكريم ذياب ، مكتبة الرشد الرياض ، وشركة الريلض

للنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ، ومعه معالم السنن للخطابي ، وتهذيب

الإمام ابن قيم الجوزية ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ومحمد حامد الفقهي ، دار

المعرفة — بيروت

المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي ، دار صادر

المراسيل لأبي داود السجستاني ، تحقيق الأرئوط ، مؤسسة الرسالة .

مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق

البغدادي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى

البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ .

مسائل الإمام أحمد برواية ابنه أبي الفضل صالح ، ت ٢٦٦ هـ ، تحقيق د/ فضل

الرحمن دين محمد ، دار الكتب العلمية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله ، تحقيق د/ علي سليمان المهنا ،

مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ

المستدرك على الصحيحين للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ت

٤٠٥ هـ ، وبذيله تلخيص المستدرك للحافظ الذهبي ، الناشر المطبوعات

الإسلامية حلب محمد أمين دمج بيروت لبنان .

المستقصى في علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥ هـ ، دار

الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ

المستوعب لنصير الدين محمد بن عبد الله السامري ت ٦١٦ هـ ، تحقيق مسلع

بن القاسم الفالح ، مكتبة المعارف للنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

مسلك الدلالة في شرح متن الرسالة للحافظ أحمد بن محمد بن الصديق ، دار

الفكر

المسلك المتقسط في المنسك المتوسط على لباب المناسك لملا علي قاري ، انظر

إرشاد الساري .

مسند أبي داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي ت ٢٠٤ هـ

مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيد آباد الدكن ، سنة ١٣٢١ هـ

مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرايني ت ٣١٦ هـ تحقيق أيمن بن

عارف الدمشقي ، دار المعرفة الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

مسند أبي يعلى الموصلي للحافظ أحمد على بن المثنى التميمي ت ٣٠٧ هـ ،

تحقيق حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ .

مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ

مسند الشاشي لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي ت ٣٣٥ هـ ، تحقيق د/

محفوظ الرحمن زين الله ، الناشر مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأولى .

مسند الشافعي رتبة المحدث محمد عابد السندي دار الكتب العلمية بيروت ١٣٧٠

هـ

مسند الشهاب للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق عبد المجيد

- السلفي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- مسند الفاروق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأقواله على أبواب العلم للحافظ أبي  
 الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، ت ٧٤٤ هـ ، حققه د/ عبد المعطي  
 قلعجي ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .
- المسند للإمام الحافظ أبي عبد الله بن الزبير الحميدي ت ٢١٩ ، تحقيق حبيب  
 الرحمن الأعظمي المكتبة السلفية .
- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧ هـ . — .  
 بتحقيق د/ حاتم صالح الضامن . مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية .
- مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجة للشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري ، ت  
 ٨٤٠ هـ ، حققه موسى محمد علي ، و الدكتور عزت علي عطية ، دار  
 الكتب الإسلامية .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف العلامة أحمد بن محمد بن  
 علي المقرئ الفيومي ت ٧٧٠ هـ دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٤  
 هـ
- المصنف في الأحاديث والآثار للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شعبة الكوفي  
 العبسي ت ٢٣٥ هـ ، دار الفكر الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ
- المصنف للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١ هـ ، تحقيق  
 حبيب الرحمن الأعظمي توزيع المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر العسقلاني دار الوطن ،  
 الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- معالم التنزيل للإمام البغوي تحقيق محمد عبد الله النمر ، وعثمان جمعة ،  
 وسليمان مسلم . دار الطيبة للنشر والتوزيع ١٠٤٩ هـ
- معالم السنن للإمام أبي سليمان الخطابي ت ٣٨٨ هـ ، المكتبة العلمية ، الطبعة  
 الثانية ١٤٠١ هـ .

معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧ هـ ، دار السرور بيروت  
لبنان ، تحقيق أحمد نجاتي ، ومحمد علي النجار

معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق د/عبد الجليل عبده الشليبي .  
عالم الكتب ، الطبعة الأولى .

المعتمد في الأدوية المفردة للملك المظفر يوسف بن عمر بن علي الغساني  
التركماني ت ٦٩٤ هـ ، دار المعرفة ١٣٩٥ هـ .

المعتمد في فقه الإمام أحمد أعده علي عبد الحميد ومحمد وهي . دار الخير ، الطبعة  
الأولى ١٤١٢ هـ .

المعجم الأوسط للطبراني ، دار الحرمين بالقاهرة ١٤١٥ هـ .

معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي ت ٦٢٦ هـ — دار  
الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ

المعجم الصغير للطبراني ، المكتبة السلفية بالمدينة .

معجم الطبراني الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠ هـ ،  
تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية .

معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤ هـ .

المعجم الوسيط قام بإخراجه جماعة من اللغويين ، المكتبة الإسلامية

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكري  
الأندلسي ، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ .

معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق عبد السلام  
محمد هارون ، دار الفكر

معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي تصنيف  
الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، تحقيق سيد كسروي حسن

، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

معونة أولي النهى شرح المنتهى لابن النجار ، تحقيق د/عبد الملك بن عبد الله ،

دار خضر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس للقاضي عبد الوهاب  
البغدادي ت ٤٢٢ هـ ، تحقيق حميش عبد الحق ، المكتبة التجارية مصطفى  
أحمد الباز .

المغرب في ترتيب المغرب لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي ت ٦١٠ هـ حققه  
محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، حلب ، مكتبة أسامة بن زبير ١٣٩٩ هـ

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام  
الأنصاري ت ٧٦١ هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني  
مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج لشمس الدين محمد بن محمد الخطيب  
الشربيني ت ٩٧٧ هـ ، دار إحياء التراث العربي

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار لأبي  
الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت ٨٠٦ هـ ، دار  
الطبرية ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

المغني في الإنباء عن غريب المذهب والأسماء لعماد الدين أبي المجد إسماعيل بن أبي  
البركات بن باطيش ت ٦٥٥ هـ تحقيق د/ مصطفى عبد الحفيظ سالم ، المكتبة  
التجارية بمكة .

المغني لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ت ٦٢٠ هـ —  
بتحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي ، و د/ عبد الفتاح محمد الحلو .  
هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ

المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية  
والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات ، لأبي الوليد محمد بن  
أحمد بن رشد القرطبي ت ٥٢٠ هـ ، تحقيق د/ محمد حجي ، دار الغرب  
الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ

مقدمة ابن الصلاح للإمام أبي عمرو عثمان بن صلاح انظر التقييد والإيضاح .  
المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي للهيثمي ، تحقيق سيد كسروي ، دار  
الكتب العلمية .

المقنع لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ت ٦٢٠ هـ  
انظر الشرح الكبير .

مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها ومرضيتها لأبي بكر محمد بن جعفر  
الخرائطي ت ٣٢٧ هـ ، المطبعة السلفية ومكتبتها ١٣٥٠ هـ  
الملل والنحل للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ت ٥٤٨ هـ ،  
دار الكتب العلمية . الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ .

المنتخب للحافظ عبد بن حميد تحقيق مصطفى بن العدوي شلباية ، دار الأرقم  
الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ

المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لأبي الفرج ابن الجوزي ت ٥٩٧ هـ — دراسة  
وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية .  
المنتقى شرح موطأ مالك لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي ، ت  
٤٩٤ هـ ، مطبعة السعادة — مصر ، الطبعة الرابعة ١٤٠٤ هـ .

المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ للحافظ أبي محمد عبد الله بن الجارود  
، ت ٣٠٧ هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ودار الجنان ، الطبعة الأولى  
١٤٠٨ هـ .

منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، لتقي الدين محمد بن أحمد  
الفتوح الشهير بابن النجار ، ت ٩٧٢ هـ . مكتبة دار العروبة .

منحة الخالق على البحر الرائق لمحمد أمين الشهير بابن عابدين . انظر البحر الرائق  
منسك خليل بن إسحاق بن موسى المالكي ، مطبعة دار الكتاب العربي ١٣٦٩ هـ  
—

المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للإمام مجير الدين أبي اليمن عبد



- الرحمن بن محمد العلمي المقدسي الجنبلي ، ت ٩٢٨ هـ ، بتحقيق محمود الأرناؤوط ، دار صادر ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م
- المهذب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي ت ٤٧٦ هـ ، تحقيق د/ محمد الزحيلي ، دار القلم ، والدار الشامية ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب ت ٩٥٤ هـ ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .
- موضح أوهام الجمع والتفريق للإمام أبي بكر بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٧٩ هـ
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، تحقيق د/ نور الدين ابن شكري بن علي ، أضواء السلف و مكتبة التدمرية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي تحقيق محمد علي البحايي ، دار المعرفة .
- النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجوزي ت ٨٣٣ هـ ، دار الكتب العلمية
- نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي ت ٧٦٢ هـ ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى نظم الدرر في علم الأثر للسيوطي وهو المعروف بألفية السيوطي . مكتبة الغرباء الأثرية ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .
- النكت والعيون لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت ٤٥٠ هـ ، دار الكتب العلمية .
- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول لجمال الدين الأسنوي .

انظر التقرير والتحجير .

نهایة المحتاج فی شرح المنهاج لشمس الدین محمد بن أبی العباس الرملي ، الشهير  
بالشافعي الصغير ت ١٠٠٤ هـ الناشر المكتبة الإسلامية .

نهایة المطلب فی درایة المذهب لأبی المعالي إمام الحرمین مكتبة المخطوطات بالجامعة  
الإسلامية

نهایة الوصول فی درایة الأصول لصفي الدین محمد بن عبد الرحيم الأرموي  
الهندي ، تحقيق د/ صالح بن سليمان اليوسف ، و د/ سعيد سالم السويح ،  
المكتبة التجارية بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ

النهاية فی غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبی البركات بن محمد الجزري  
ابن الأثير ، دار المكتبة العلمية بيروت لبنان .

نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن علي  
بن محمد الشوكاني مؤسسة التاريخ العربي .

هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك لعز الدين بن جماعة الكناني ٧٦٧  
هـ . دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

هداية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ، دار الكتب العلمية ١٤١٣ هـ .  
الهداية شرح بداية المبتدئ لبرهان الدين أبی الحسن علي بن عبد الجليل أبی بكر  
المرغيناني ت ٥٩٣ هـ . انظر فتح القدير .

الهداية للمرغيناني مع البناية ، دار الفكر ١٤٠١ هـ .  
همع الموامع شرح جمع الجوامع في علم العربية لجلال الدين عبد الرحمن بن أبی  
بكر السيوطي ، دار المعرفة .

الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل الصفدي ، دار النشر فرانز شتاينز ١٣٩٣  
هـ .

الوجيز لأبی حامد الغزالي ، دار المعرفة ١٣٩٩ هـ .  
الوسيط في المذهب لمحمد بن محمد الغزالي ، ت ٥٠٥ هـ ، تحقيق أحمد محمود

إبراهيم ، ومحمد محمد تامر ، دار السلام للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن

خلكان ، تحقيق إحسان عباس دار صادر .

الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن محمد بن القطان

الفاسي ، تحقيق د/ الحسين آيت سعيد دار الطيبة .

يحيى بن معين وكتابه التاريخ دراسة وترتيب وتحقيق د/ أحمد محمد نور سيف ،

الطبعة الأولى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة

والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .

## فهرس الموضوعات

الموضوع:	رقم الصفحة.
مقدمة المحقق	١
أسباب الاختيار	٢
خطة البحث	٣—٤
منهج التحقيق	٤—٦
كلمة شكر وتقدير	٦
القسم الدراسي	٧
الفصل الأول ترجمة موجزة للقاضي أبي الطيب	٧
المبحث الأول في اسمه ونسبه وكنيته ولقبه	٨
المبحث الثاني ولادته ونشأته	٩
المبحث الثالث رحلاته العلمية	١٠—١٤
المبحث الرابع في شيوخه وتلاميذه	١٥
المطلب الأول شيوخه	١٦—١٨
المطلب الثاني تلاميذه	١٩—٢٧
المبحث الخامس مكانته العلمية وثناء العلماء عليه	٢٧—٢٩
المبحث السادس في آثاره العلمية	٢٩—٣٢
المبحث السابع في وفاته	٣٢

٣٣	الفصل الثاني التعريف بكتاب المؤلف
٣٥—٣٤	المبحث الأول اسم الكتاب ونسبته للمؤلف
٣٨—٣٥	المبحث الثاني قيمة الكتاب العلمية
٤١—٣٨	المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه
٤٣—٤١	المبحث الرابع : مصادر المصنف في هذا الكتاب
٤٦	المبحث الخامس : التعريف ببعض مصطلحات الشافعية التي استعملها المصنف
٥٤—٤٧	المبحث السادس في وصف النسخ الخطية للقسم المحقق وعرض نماذج منها
	القسم المحقق
٥٥	كتاب الصيام
٥٥	الأصل في وجوب الصيام
٥٧	تعريف الصوم لغة وشرعا
٥٨	
٥٨	فصل في نسخ تحريم الأكل والشرب والجماع بعد صلاة العشاء أو النوم .
٦٠	فصل في نسخ التخيير بين الصوم والفطر للحاضر
٦١	فصل في اشتقاق لفظ رمضان ، وحكم إطلاقه بدون تقييده بلفظ الشهر .
٦٣	مسألة في اشتراط النية للصوم الواجب .
٦٧	فصل في حكم تبين النية في صوم الفرض
٧٦	فصل في حكم تحديد النية لكل يوم من رمضان
٨٢	فصل في حكم تعيين النية
٩١	فصل في كيفية تعيين النية
٩٢	فصل في حكم اقتران النية بطلوع الفجر
٩٣	فصل في محل النية من الليل
٩٥	فرع فيمن أتى بمفطر في الليل بعد النية
٩٧	مسألة في حكم من نوى للنفل في النهار

١٠٣	فصل في حكم النية قبل الزوال وبعده في صوم التطوع
١٠٦	فرع فيمن نوى للنفل في النهار فمن أي وقت يكون صائما ؟
١٠٧	مسألة فيما يثبت به صوم شهر رمضان
١١٦	فصل في حكم صوم يوم الشك
١٢٤	مسألة فيما إذا رئي الهلال في النهار قبل الزوال أو بعده
١٢٧	مسألة فيما يثبت به هلال رمضان من الشهود .
١٣٨	فصل فيما يثبت به هلال شوال
١٣٩	فرع فيما إذا صام الناس ثلاثين يوما بشهادة عدل فلم ير الهلال والسماء مغيمة
١٤٠	فرع فيما إذا صام الناس ثلاثين يوما بشهادة عدلين فلم ير الهلال في الحادي والثلاثين والسماء مصحية .
١٤١	مسألة فيمن أصبح جنباً ثم اغتسل بعد طلوع الفجر
١٤٩	فصل فيما إذا احتلم في نهار رمضان
١٥٠	مسألة فيمن أتى بمفطر ظاناً بقاء الليل أو غروب الشمس فبان خلافه
١٥٦	مسألة فيمن طلع عليه الفجر وفي فيه طعام
١٥٦	مسألة فيما إذا طلع عليه الفجر وهو مجامع فأخرج ...
١٥٨	مسألة فيمن طلع عليه الفجر مجامعاً فاستدامه
١٦٤	مسألة فيما إذا ابتلع الصائم ما بين أسنانه من طعام ..
١٦٥	فروع أربع في ابتلاع الصائم الريق.
١٦٧	مسألة فيما إذا تقيأ الصائم عامداً
١٦٩	مسألة فيما إذا ذرعه القيء
١٦٩	مسألة فيمن تبين له دخول شهر رمضان في النهار ولم يكن طعم .
١٧١	مسألة فيمن لم يجزم النية فقال : إن كان غداً أول الشهر فهو فرض وإلا فهو تطوع
١٧٣	مسألة فيمن نوى صوم رمضان في يوم الشك ثم بان أنه من رمضان

١٧٥	مسألة فيمن أكل شاكا في طلوع الفجر
١٧٧	مسألة في حكم من جامع في نهار رمضان عامدا .
١٨٣	فصل في وجوب القضاء على من أفطر بالجماع
١٨٥	مسألة هل الكفارة تجب على المرأة بالجماع؟ وهل الزوج يتحملها على
١٩٤	القول بوجوب الكفارتين؟ .
١٩٨	فرع فيمن قدم من سفره مفطرا فوجد امرأته مفطرة أو صائمة فجامعها .
١٩٩	فرع فيما إذا زنى بامرأة في نهار رمضان .
١٩٩	فرع فيما إذا جامع المخنون امرأته العاقلة في نهار رمضان
٢٠٠	فصل في ثبوت الكفارة على ذمة المعسر .
٢٠١	مسألة فيمن أتى بمفطر ناسيا
٢١٠	مسألة في أنواع الكفارة الواجبة بالجماع ، وكونه على التخيير أو الترتيب
٢١٤	فصل فيما نقل عن الحسن البصري من التخيير بين عتق رقبة أو نحر بدنة
٢١٦	فصل في اشتراط التتابع في صوم كفارة الجماع
٢١٨	فصل في مقدار الكفارة بالإطعام
٢١٩	مسألة فيمن وجد رقبة بعد شروعه في الصوم في كفارة الجماع
٢٢١	مسألة فيما يجب بالأكل عامدا
٢٢٩	فصل فيما يجب قضاؤه على المفطر يوما من رمضان
٢٣٠	فصل فيمن جامع يوما من رمضان أو أكثر
٢٣٤	فرع فيما إذا جامع في اليوم أكثر من مرة
٢٣٥	فصل فيما إذا أكره الرجل على الأكل والمرأة على الجماع
٢٣٩	مسألة فيما إذا تلذذ بامرأته فانزل
٢٤١	مسألة فيما يجب على الصائم يتلوط أو يولج ذكره في فرج بهيمة
٢٤٣	
٢٤٤	مسألة فيما يجب على الحامل والمرضع تفطران خوفا على ولديهما

٢٥٤	مسألة في حكم القبلة في نهار رمضان
٢٥٩	مسألة فيما إذا وطئ دون الفرج فأنزل
٢٦١	مسألة فيما إذا تلذذ بالنظر فأنزل
٢٦٢	مسألة في الرجل يغمى عليه يوم أو يومان من رمضان
٢٦٩	مسألة في حكم صوم الحائض
٢٧٠	مسألة في استحباب تعجيل الفطر وتأخير السحور
٢٧٣	فصل في حصول الفطر بغروب الشمس
٢٧٣	فصل فيما يستحب الفطر به
٢٧٦	فصل في السفر المبيح للفطر
٢٧٩	مسألة في صوم المسافر
٢٨٤	فصل في استحباب الصوم في السفر
٢٨٥	مسألة فيمن نوى صيام غير رمضان في رمضان
٢٨٩	مسألة في المسافر يقدم في نهار رمضان مفطرا
٢٩٢	مسألة في الحاضر ينوي الصوم ثم يسافر
	فصل في الحاضر الصائم يسافر ثم يجمع
٢٨٧	فصل فيما إذا جامع في نهار رمضان ثم طرأ العذر المبيح للفطر من مرض وغيره
٢٩١	مسألة فيما إذا شهد على رؤية الهلال واحد فلم تقبل شهادته
٢٩٣	فصل فيما إذا صام من ردت شهادته ثم جامع
٢٩٦	مسألة فيما إذا ثبت هلال شوال في يوم الثلاثين قبل الزوال أو بعده
٢٩٦	مسألة فيمن دخل عليه رمضان آخر وعليه قضاء
٣٠٤	مسألة فيمن مات وعليه قضاء رمضان
٣١١	مسألة في قضاء رمضان مفرقا
٣١٩	مسألة في استحباب التتابع في قضاء رمضان
٣٢١	فرع في الصائم يتناول ما ليس بمأكول ولا مشروب



٣٢٣	مسألة في وصول المفطر إلى الجوف
٣٢٥	فصل في الصائم يغيب في ذكره ميلا
٣٢٦	فصل في الصائم يداوي جرحه بدواء يصل إلى جوفه
٣٢٧	فرع في الصائم يطعن جوفه بسكين حتى وصل إلى جوفه
٣٢٧	مسألة في استنشاق الصائم
٣٣٤	مسألة في صيام الأسير يجتهد في دخول شهر رمضان
٣٣٩	مسألة في اكتحال الصائم
٣٤١	مسألة في نزول الصائم الحوض وانغماسه فيه
٣٤٢	مسألة في احتجام الصائم
٣٥٠	مسألة في كراهة العلك للصائم
٣٥١	فرع في ذوق الصائم الطعام
٣٥١	مسألة في شروط وجوب الصيام
٣٥٥	مسألة في الصبي يبلغ في أثناء رمضان والكافر يسلم فيه
٣٦٢	مسألة في استحباب صون اللسان في رمضان
٣٦٤	مسألة في فدية الشيخ الكبير الذي لا يقدر الصيام
٣٦٨	مسألة في حكم التسوك قبل الزوال في نهار رمضان
٣٦٩	مسألة في حكم التسوك بعد الزوال في نهار رمضان
٣٧٦	باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه
٣٨٩	باب النهي عن الوصال
٣٩٢	فصل في معنى قوله ﷺ إني أظل عند ربي فيطعمني ويسقيني
٣٩٢	فصل في حكم صوم من واصل
٣٩٣	فصل في حقيقة الوصال المنهي عنه
٣٩٣	باب صوم يوم عرفة وعاشوراء
٣٩٥	فصل في استحباب صيام عاشوراء
٣٩٦	فصل في نسخ وجوب صيام عاشوراء

٣٩٨	باب الأيام التي هي عن صيامها
٤٠٢	فصل في المتمتع يصوم أيام التشريق
٤٠٤	باب الجود والإفضال في شهر رمضان
٤٠٤	الأصل في استحباب الجود والإفضال
٤٠٦	فصل في حكم أفراد يوم الجمعة بصوم
٤٠٩	فصل في صيام ستة أيام من شوال
٤١٠	فصل في استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر
٤١١	فصل في استحباب صوم الاثنين والخميس
٤١٣	فصل في استحباب صوم داود
٤١٤	فصل في كراهة قول الرجل قمت رمضان كله وصمته
٤١٤	فرع في تقدم صوم النذر عن وقته
٤١٥	فرع فيمن نذر صوم الدهر
٤١٧	فرع في رفض الصوم
٤١٧	فرع في اشتراط معرفة اليوم المقضي في قضاء رمضان
٤١٨	فرع في اختلاف المطالع
٤١٩	كتاب الاعتكاف وليلة القدر
٤١٩	الأصل في مشروعية الاعتكاف
٤٢٢	فصل في ليلة القدر
٤٢٦	فصل في علامة ليلة القدر
٤٢٧	فصل في فضل القيام في ليلة القدر
٤٢٧	فرع في تعليق الطلاق بليلة القدر
٤٢٨	فصل في جواز الاعتكاف في كل المساجد
٤٣٠	فصل في اعتكاف المرأة في بيتها
٤٣٢	مسألة في الاعتكاف بغير صوم
٤٤١	مسألة في المعتكف يخرج بعض بدنه من المسجد

٤٤٢	مسألة فيمن نذر اعتكافا بصوم فأفطر
٤٤٣	مسألة في الوقت الذي يجب على من نذر اعتكاف العشر الأواخر أن يدخل معتكفه .
٤٤٤	فصل في وقت خروج المعتكف من معتكفه
٤٤٥	مسألة في الاشتراط في الاعتكاف الواجب
٤٤٦	مسألة في المعتكف لا ينوي أياما
٤٥١	فصل فيمن نذر الاعتكاف في مسجد عينه
٤٥١	مسألة في خروج المعتكف لقضاء حاجته
٤٥٣	مسألة في سؤال المعتكف عن المريض
٤٥٤	مسألة في شراء المعتكف وبيعه ومخالطته العلماء
٤٥٧	مسألة في خروج المعتكف — اعتكافا واجبا — لعيادة المريض وحضور الجنائز
٤٥٨	مسألة في صعود المؤذن المعتكف منارة المسجد
٤٦٠	مسألة في خروج المعتكف لأداء شهادة
٤٦٢	فرع في خروج المعتكفة الموكلة في طلاق نفسها للعدة
٤٦٣	مسألة فيما إذا خرج المعتكف اعتكافا واجبا لمرض أو أخرجه السلطان
٤٦٤	فرع فيما إذا أخرجه السلطان لإقامة حد وجب عليه
٤٦٥	فصل فيما إذا نذر اعتكاف عشرة أيام متتابعة بصوم فأفطر يوم منها
٤٦٦	فصل في المعتكف يرتد أو يسكر
٤٦٧	مسألة في انقطاع تتابع الاعتكاف بالخروج لغير حاجة
٤٦٨	فصل في المعتكف يجامع في اعتكافه
٤٦٩	مسألة في مباشرة المعتكف دون الفرج
٤٧١	فصل فيما إذا وطئ المعتكف ناسيا
٤٧٤	مسألة فيما إذا نذر اعتكاف شهر ولم يشترط التتابع
٤٧٧	فصل فيما إذا نذر اعتكاف شهر بعينه

٤٧٨	مسألة فيما إذا نوى اعتكاف يوم فدخل في نصف النهار
٤٧٩	فرع فيما إذا نذر اعتكاف يوم مطلق
٤٧٩	مسألة فيما إذا نذر اعتكاف يومين
٤٨٢	مسألة فيما إذا نذر اعتكاف ليلة
٤٨٤	مسألة فيما إذا نذر اعتكاف يوم يقدم فيه فلان
٤٨٦	فصل فيما إذا علق اعتكافه بقدوم فلان فقدم والناذر مريض أو محبوس
٤٨٧	مسألة يجوز للمعتكف أن يلبس بما شاء ويأكل بما شاء ويتطيب بما شاء
٤٨٩	مسألة في خروج المتوفى عنها زوجها عن الاعتكاف للعدة
٤٩٠	فرع فيمن نذر اعتكافا متتابعاً ثم أحرم فيه الحج
٤٩١	مسألة في أكل المعتكف في المسجد
٤٩١	مسألة في المعتكف يعقد النكاح لنفسه أو لغيره
٤٩٢	مسألة في اعتكاف من لا جمعة عليه في غير المسجد الجامع
٤٩٢	فصل في منع السيد عبده من الاعتكاف
٤٩٣	فصل فيمن نذر اعتكاف يوم إن كلم فلانا فكلمه
٤٩٤	فصل فيما إذا تهدم المسجد الذي يعتكف فيه
٤٩٥	فرع في المعتكف يخرج لقضاء حاجته ثم يدخل مسجداً آخر
٥١٦	<b>كتاب الحج</b>
٥١٦	الأصل في وجوب الحج
٥٢٠	فصل في شروط وجوب الحج
٥٢٤	مسألة في وجوب الحج مرة في العمر
٥٢٧	فصل فيمن ارتد بعد حجه ثم رجع إلى الإسلام
٥٣٠	فصل في فساد الحج بالردة
٥٣١	مسألة في اشتراط الزاد والراحلة في وجوب الحج والعمرة
٥٣٧	فصل في المعضوب يجد من يطيعه

٥٤٢	فصل فيمن كانت له دار يسكنها وهو غير مستغن عنها
٥٤٣	فصل فيمن كانت له بضاعة ولم يحج حجة الإسلام
٥٤٤	فصل فيمن كان عليه دين ولم يحج حجة الإسلام
٥٤٥	فصل في المفلس يستقرض ما يحج به
٥٤٥	فصل فيما إذا كان يملك ما يكفيه أن يحج به وهو محتاج إلى زواج
٥٤٦	فصل فيما إذا كان على مسافة قريبة من مكة وهو زمن
٥٤٦	فصل في صفة الباذل للطاعة والمبذول له
٥٥١	فرع فيما إذا دفع إليه مال ليحج به
٥٥٢	فصل في استنابة المريض والمحبوس غير الميثوس منه
٥٥٤	فصل فيما إذا استناب المريض غير الميثوس منه ثم برئ
٥٥٦	فصل في حكم الحجة المنذورة
٥٥٦	فصل في المعضوب يجد ما يستأجر به من يحج عنه
٥٥٩	فصل في الاستئجار على حجة التطوع عن الميت والمعضوب
٥٦٠	فصل في الصحيح يستأجر من يحج عنه تطوعاً
٥٦٠	فصل في استنابة الأعمى
٥٦٥	باب إمكان الحج وأنه من رأس المال
٥٧٤	مسألة فيما إذا غلا سعر الزاد في طريق الحج على العادة المعروفة أو كان عام جذب .
٥٧٥	مسألة في حكم ركوب البحر لمن ليس له سبيل سواه
٥٧٨	فصل في وقوع الحج عن المستأجر المعضوب دون الأجير
٥٨٣	فصل في الإحصار بالعدو
٥٨٤	فرع فيمن كان له طريقان أحدهما أقرب من الآخر إلا أن الأقرب مسدود بالعدو
٥٨٥	مسألة فيمن مات وعليه حج ودين
٥٨٦	مسألة في استنابة من لم يؤد فرض الحج عن نفسه

٥٩٧	فرع في حكم الأجرة إذا كان المستأجر لم يؤد حجة الإسلام .
٥٩٩	فصل في كراهة تسمية من لم يحج ضرورة
٦٠٢	مسألة فيمن أحرم تطوعا وعليه حج واجب
٦٠٥	فصل فيمن أحرم تطوعا وعليه حجة الإسلام وحجة مندورة .
٦٠٦	فصل فيما إذا استؤجر من حج ولم يعتمر ليحج ويعتمر عن غيره
٦٠٧	باب تأخير الحج
٦٢٣	باب وقت الحج والعمرة
٦٣١	فصل فيما اعترض به أبو بكر بن داود على الشافعي
٦٣٢	مسألة في الإحرام قبل أشهر الحج
٦٤٥	مسألة في الاعتمار في جميع السنة
٦٤٧	
٦٤٩	مسألة في الإكثار من العمرة في السنة
٦٥٢	فصل في إدخال الحج على العمرة أو العكس
٦٥٨	باب وجوب العمرة
٦٧٢	باب ما يجزئ من العمرة إذا جمعت إلى غيرها
٦٧٦	فصل فيما يلزم فيه الدم من الأنساك الثلاثة
٦٧٨	مسألة فيمن اعتمر قبل الحج ثم أنشأ الحج من مكة
٦٨٠	فصل في المكّي يحرم بالحج من مكة
٦٨٠	فرع في حكم المتمتع المقيم في مكة يخرج منها للإحرام بالحج
٦٨١	فصل في المكّي يخرج من مكة للإحرام بالحج
٦٨١	مسألة في المفرد يعتمر بعد الحج من مكة
٦٨٤	مسألة في أفضل الأماكن التي يخرج إليها من كان بمكة للإتيان بالعمرة
٦٨٦	باب الاختيار في أفراد الحج والتمتع في العمرة
٧٠٠	فصل في أدلة من فضل التمتع على الأفراد
٧٠٢	فصل في اختلاف أقوال الشافعي في التفضيل بين التمتع والإفراد

٧٠٦	باب صوم التمتع بالعمرة إلى الحج
٧٠٩	فصل في شروط وجوب دم التمتع
٧١٤	فصل في تمتع المكي
٧١٨	فصل في قران المكي
٧١٨	فصل فيمن أحرم بالعمرة في رمضان وطاف وسعى في شوال
٧٢١	فصل في الوقت الذي يجوز للمتمتع نحر هديه
٧٢٢	
٧٢٦	مسألة في الوقت الذي يجوز فيه صوم التمتع
٧٣٢	مسألة في الوقت الذي يستحب للمتمتع أن يصوم
٧٣٧	مسألة في المتمتع يموت قبل أن يصوم السبعة الأيام
٧٤٢	مسألة في المتمتع يجد الهدي في أثناء صومه
٧٤٢	فصل فيمن فاته صيام الثلاثة الأيام
٧٤٦	فصل في وقت صوم السبعة الأيام
٧٥٠	مسألة فيما إذا رجع إلى أهله ولم يصم الثلاثة ولا السبعة الأيام
٧٥٣	مسألة فيما إذا لم يصم الثلاثة ولا السبعة حتى مات
٧٥٤	فصل فيما يتحلل به المتمتع
٧٥٧	مسألة في حاضري المسجد الذين لا متعة لهم
٧٦٢	فرع في الرجل له منزلان أحدهما في حدود الحرم والآخر في خارجه
٧٦٣	فرع في المكي يقرن بين الحج والعمرة
٧٦٣	فرع في الغريب المتمتع يفرغ من أفعال عمرته ثم ينوي الإقامة بمكة
٧٦٤	فرع في المكي المسافر ينوي الحج
٧٦٦	باب مواقيت الحج
٧٧٠	مسألة في الموضع الذين يستحب لأهل العراق أن يحرموا منه .
٧٧١	مسألة في أن المواقيت لأهلها ولمن أتى عليها .

٧٧٢	مسألة فيمن مر على ميقات غير مرید للنسك ثم بدا له الإحرام
٧٧٧	فرع في المفاضلة بين الحج راكباً و ماشياً .
٧٧٨	فرع في المفاضلة بين الإحرام من الميقات والإحرام من دار الأهل .
٧٨٠	فرع فيمن كانت داره دون الميقات فأحرم من الميقات
٧٨٠	فرع في الغريب يتجاوز الميقات بدون إحرام
٧٨١	فرع فيما إذا استؤجر رجل ليحج عن غيره فحج عنه ثم اعتمر عن نفسه
٧٨٢	فرع فيما إذا أحرم بالعمرة في شهر رمضان ثم أدخل على عمرته حجا
٧٨٣	باب الإحرام والتلبية
٧٨٥	فصل في الاغتسالات المستحبة في الحج
٧٨٧	مسألة في التطيب للإحرام
٧٩٢	فرع في الموضع الذي يستحب أن يجعل عليه الطيب
٧٩٣	مسألة في التلبية بعد الركوب على راحلته
٧٩٦	مسألة فيما ينعقد به الحج
٨٠١	مسألة فيما إذا لبى بالحج وهو يريد عمرة أو لبى بالعمرة وهو يريد حجا
٨٠٢	مسألة فيما إذا لبى وهو لا يريد حجا ولا عمرة
٨٠٢	مسألة فيما إذا أطلق الإحرام
٨٠٣	فصل في استحباب تسمية النسك
٨٠٤	مسألة فيما إذا لبى بنسك ثم نسيه
٨٠٨	فصل فيما إذا طرأ عليه الشك بعد ما شرع في شيء من أفعال الحج
٨١٢	مسألة فيما إذا علق إحرامه على إحرام غيره
٨١٤	فرع فيما إذا علق إحرامه على إحرام من أطلق إحرامه
٨١٤	فرع فيما إذا علق إحرامه على إحرام زيد وكذبه فيما أخبر به
٨١٥	فرع فيما إذا علق إحرامه على إحرام زيد ثم تبين كذب زيد فيما أخبر به
٨١٦	فرع فيما إذا علق إحرامه على إحرام زيد ثم بان فساد إحرام زيد
٨١٦	فرع فيما إذا علق إحرامه على طلوع الشمس



٨١٧	فرع فيما إذا علق إحرامه على المشيئة
٨١٧	فصل في حكم التلبية في الحج
٨١٨	مسألة في رفع الصوت بالتلبية
٨١٩	مسألة في التلبية وزمانها وموضعها
٨٢٢	
٨٢٥	مسألة في تلبية المرأة
٨٢٨	فصل في الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ
٨٣١	مسألة فيما يجوز للمرأة أن تلبسه وما لا يجوز لها
٨٣٨	فصل فيما إذا لبست المحرمة القفازين
٨٣٩	فرع في المحرمة تلف على يديها الخرق
٨٤٠	فرع فيما يحرم على المحرمة إذا كانت أمة
٨٤٠	فرع فيما يحرم على المبعضة بالإحرام
٨٤١	فرع فيما يحرم على الخنثى المشكل بالإحرام
٨٤١	مسألة في حكم كشف وجه المحرم والمحرمة
٨٥٠	مسألة في المحرمة تسدل الثوب على وجهها وتجافيه عنه
٨٥٢	فرع في المحرمة تختضب وتلبس الخرق على يديها
٨٥٨	فصل في المحرمة تنطيب وتلبس الخرق على يديها
٨٦٢	مسألة في طواف المحرمة ليلاً وأنه لا رمل عليها
٨٦٤	باب ما يجتنبه المحرم من الطيب ولبس الثياب وأخذ الشعر وما عليه من الفدية في فعل ذلك
٨٦٦	فصل في المحرم لا يجد نعلين
٨٧٠	فصل في المحرم يقطع الخفين ثم يجد النعلين
٨٧١	مسألة في المحرم لا يجد الإزار
٨٧٨	فرع في المحرم يعدم الإزار وهو واجد لقيمته
٨٧٩	فرع في المحرم لا يملك إزاراً ولا ما يشتري به ويجد من يعطيه الإزار ديناً

٨٧٩	فرع فيما إذا عدم المحرم الإزار ووجد من يعطيه عارية
٨٨٠	فرع فيما إذا عدم الإزار وعنده سراويل قيمته قيمة إزار
٨٨٠	فرع في إدخال المحرمة يديها في القميص
٨٨٠	فرع في المحرم يلف على رجله خرقا
٨٨١	فصل في المحرم يشد المنزر في وسطه
٨٨٢	فصل في عقد الرداء على العاتق
٨٨٣	فرع في اتشاح المحرم القميص
٨٨٤	فصل في وضع الإزار على العاتق ولفه لفتين أو أكثر
٨٨٤	فصل في المحرم يجعل القباء على منكبيه ولا يدخل يديه فيه
٨٨٦	فرع فيما إذا خضب المحرم رأسه بالحناء أو طينه بالطين
٨٨٧	فرع في المحرم يغطي رأسه بيديه
٨٨٨	مسألة في حكم استعمال الطيب للمحرم
٨٩٠	فصل فيما إذا تبخر المحرم بالطيب
٨٩٣	فرع فيما إذا جعل على الثوب طيبا ثم طال عهده
٨٩٣	مسألة فيما يتداخل من الكفارات المتعلقة بمحظورات الإحرام
٩٠٤	فصل في المحرم يرتكب محظورا ثم يرفض الإحرام
٩٠٦	فصل فيما إذا لبس المخيط أو تطيب ناسيا أو جاهلا بالتحريم
٩١٨	فصل فيمن لبس القميص في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم ذكر أو علم بالتحريم
٩٢٠	فصل فيما إذا ذكر بعد أن تطيب أو علم بالتحريم ولم يقدر على إزالة الطيب
٩٢٢	فصل في المحرم يعصب جراحة في رأسه بخرقه
٩٢٣	فصل فيما إذا لبس المحرم المخيط أو تطيب ذاكرا لإحرامه غير جاهل بالتحريم
٩٢٨	فرع في الإعذار بالجهل في ارتكاب محظورات الإحرام بعد استقرار الشريعة

٩٢٩	مسألة فيما يمنع المحرم من شمه من نبات الأرض وما لا يمنع
٩٣٨	فصل فيما إذا جعل الطيب على بساط فجلس عليه
٩٣٩	مسألة في حكم ادهان المحرم
٩٥٠	مسألة في المحرم يأكل طعاما فيه زعفران
٩٥٢	مسألة في حكم استعمال العصفر
٩٥٩	فصل في حكم لبس المصبغات
٩٦٠	مسألة في حكم مس الطيب اليابس
٩٦٤	مسألة في جلوس المحرم عند العطار وشراء الطيب منه
٩٦٦	مسألة في المحرم يمس جدار الكعبة وعليها خلوق
٩٦٧	مسألة في فدية المحرم يخلق ويتطيب
٩٦٩	فصل في حكم حلق المحرم رأسه أو بعضه
٩٧٧	فصل في قدر الضمان الواجب بخلق الشعرة والشعرتين والثلاث
٩٧٨	
٩٨٠	مسألة فيما إذا حلق شعرات في أزمان متفرقة
٩٨٣	فرع فيمن قطع جزءا من شعرة
٩٨٣	فصل فيما إذا استأصل شعرة في أيام كثير
٩٨٥	فصل في المحرم يخلق شعر بدنه
٩٨٧	فصل في المحرم يخلق شعر رأسه وبدنه في وقت واحد
٩٨٨	فرع فيما يجب على المحرم بقطع يده لأجل شعرها
٩٨٩	فصل في المحرم ينبت في عينه شعر فيقطعه
٩٩١	فصل في الفدية الواجبة في حلق المحرم
٩٩٥	مسألة في حكم تقليم الأظفار
١٠٠٠	مسألة فيمن حلق رأسه وقلم أظفاره ناسيا أو جاهلا
١٠٠٢	فصل في الظفر ينكسر ويبقى معلقا
١٠٠٣	مسألة في حلق المحرم شعر المحل

١٠١٠	مسألة في حلق المحل شعر المحرم
١٠٢١	فصل فيما إذا حلق محرم رأس محرم بإذنه واختياره
١٠٢٢	مسألة في اكتحال المحرم
١٠٢٥	مسألة في اغتسال المحرم وخوله الحمام والنهر ونحوهما
١٠٢٦	فصل في المحرم يغسل رأسه بالسدر والخطمي
١٠٣٠	فصل في المحرم يزيل عنه الوسخ
١٠٣٢	فصل في حكم قطع العرق والإحتجام وعصر الخراج
١٠٣٣	مسألة في زواج المحرم وتزويجه بولاية أو وكالة
١٠٥٩	مسألة في حكم نكاح من أحرم إحراما فاسدا
١٠٥٩	فصل في فسخ نكاح المحرم
١٠٦١	فرع فيما إذا وكل وكيلا أن يزوجه وهما حلالان فزوجه الولي وهما محرمان
١٠٦٢	فصل فيما إذا اختلف الزوجان في وقوع النكاح في حال الإحرام أو في حال الإحلال
١٠٦٣	فصل في المحرم يكون شاهدا في نكاح المحلين
١٠٦٥	فصل في الحاكم المحرم يعقد النكاح
١٠٦٦	فصل في حكم خطبة المحرمة
١٠٦٦	فرع في السيد المحرم يأذن لعبد في التزويج
١٠٦٧	فرع في المحرم يوكل رجلا في أن يزوجه إذا حل
١٠٦٨	مسألة في المحرم يراجع امرأته
١٠٧٠	مسألة في حكم لبس المحرم المنطقة
١٠٧١	فصل في المحرم يتقلد بالسيف
١٠٧٢	فصل في المحرم ينظر وجهه في المرأة
١٠٧٣	مسألة في استظلال المحرم